

3146  
— 5111

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الميامين \* وصحابة  
 أجمعين \* وعلى التابعين وتابع التابعين \* وتابعهم بإحسان الى يوم الدين \* وعلينا بهم  
 يا أرحم الراحمين \* (وبعد) فيقول أقل الخليفة محمد بن سليمان الكردي المديني عماد الله عنه  
 وعن دعا له بالفقران قد اتفق في برهة من الزمان قراة شرح مختصر بأفضل العلامة الشيخ  
 ابن حجر المكي مع جماعة من الاخوان بالمسجد النبوي وكانت أكتب على كل درس  
 كالحاشية عليه ولم يزل الامر على ذلك الى أن تعطلت القراءة في أثناء ذلك الزمن ثم تكرر  
 على السؤال من جماعة من طلبة العلم بالمدينة المنورة وغيرهم من أطراف البلدان في اكمال  
 تلك الحاشية ولم تزد هم مدافعي الأواما \* وهما في القواد وغراما \* فثبت العزم ثانيا  
 في الاكمال \* الى ان هبأ الله في أحسن حال \* ثم تأملت تلك الحاشية فإذا بها موقعة  
 في الملل لطولها \* وقد قصرت الهمم عن الاطاعة بالختصرات فضلا عن غيرها \* فعزمت على  
 حثيف ما يحصل الطول به ثم ظهر لي ان أدع تلك الكبرى حاشية مستقلة وأختصرتها  
 في هذه ما يقع الاستحسان على ذكره وأحيل غالبا في هذه على تلك فأقول كما أوضحته  
 في الاصل ونحو ذلك من العبارات واختصرت في هذه بحيث انما لا تصل الى نصف تلك  
 (وسميتها بالحواشي المدينه \* على شرح المقدمة الحضرميه) وأعرض كثيرا فيها للتلاف  
 بين المتأخرين كشيخ الاسلام زكريا والخطيب الشريفي والشارح والجمال الرملي اذهولاه  
 الاربعة قريه والتكثيف في مذهب الشافعي كما أوضحته في القوائد المدينه فمن يقبلي  
 بقوله من متأخري الأئمة الشافعية \* وهذا بان النحوع في المقصود بعون الملك المعبود

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله  
 رب العالمين حمدوا في نعمته  
 ويكافئ مزيده باريك الحمد  
 كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم  
 سلطانك وأشهد أن لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا  
 محمد عبده ورسوله صلى الله عليه  
 وسلم وعلى آله

قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الجلالة  
 خبره نطقا وان قصدتم الانشاء  
 كأن آيات الصلاة المطلوبة وان لم  
 يقصد بها الانشاء كان آياتا أيضا  
 بالصلاة بناء على ما نقله العلامة  
 الصبان عن بعضهم من أن  
 المقصود من صلاتنا عليه صلى الله  
 عليه وسلم تعظيمه لان الاخبار  
 بحصول صلاته عليه صلى الله عليه  
 وسلم يستلزم استحقاقه لذلك أه  
 (قوله وعلى آله) في الايمان بعلى  
 اشارة الى الرد على الشيعة  
 الزاعمين ورود حديث عنه صلى  
 الله عليه وسلم وهو لا تفصلوا بيني  
 وبين آتى بعلى وهو حديث  
 مكذوب وقدرى العيصين  
 ان العصابة قالوا له كفى نصلي  
 عليك يا رسول الله اذا ضلنا عليك  
 في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم  
 صل على محمد وعلى آله ذكره المحلى  
 في شرح المنهاج ولا يضاف الال  
 الا الى ما نسبته فليقال آل  
 الاسكاف اه لمنه من حاشية  
 شيخنا البيهقي على شرح ابن  
 قاييم

فأقول قال الشارح رحمه الله تعالى ورحمته آمين (الحمد لله رب العالمين الخ) اعلم اننا اعتنا  
 الشافعية ورحمهم الله تعالى ذكرنا في باب الايمان ان الانسان اذا سلف ليحسد الله عز  
 وجل يعاجم الحمد وأجله وأبجل التعاضد كان بره عاذره الشارح الى قوله ويكافئ  
 مزيده فلذلك أثر الشارح هذه الصيغة في صدر شرحه ليكون مبتدأه بأجل الحمد  
 وأجمعها ثم لم يذكر في ذلك لفظ رب العالمين وأتى به الشارح تأسيسا بالكتاب العزيز  
 وبالحديث الواردة بان هذه الصيغة هي مجامع الحمد فان فيه ذلك (قوله وفى نعمه) قال  
 فى الروضة أى بلاقيها فتمصل معها انتهى وقال ابن المقرئ في مختصر الروضة بعد أن ورد  
 كلام الروضة مانصه وعندى ان معناه يفي بها ويقوم بحققها انتهى قال شيخ الاسلام  
 في شرحه عقبه يمكن حمل كلام التوى على هذا انتهى قال الشارح في فتح الحوادى  
 بلاقيها حتى يكون معها بمعنى انه يفي بها ويقوم بحقوقها انتهى فحمل كلام الروضة على  
 ذلك (قوله ويكافئ) قال فى الروضة بمرزوق آخره أى يساوى مزيده ومعناه يقوم بشكر  
 ما زاد من النعم والاحسان انتهى وفي فتح الحوادى وغيره مزيده أى مزيد نعمه الخ أى يساوى  
 الحمد ما زاده تعالى من النعم (قوله باريك الحمد الخ) عبارة الشارح فى الايمان من  
 التحفة لولحظ المثنى على الله تعالى أفضل التثنية ليرى الا بالحمد لله حمدوا في نعمته ويكافئ  
 مزيده لا تزيده وتوقيل يرب باريك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان  
 أقرب بل ينبغي أن يعين لأنه أبلغ معنى وصحبه الخبر انتهى كلام التحفة ولذلك أورد  
 الشارح هنا الحمد الذى على الله أفضل التثنية (قوله وأشهد الخ) أتى به ليعلم العاصم كل  
 خطبة ليس فيها تشهد فى كمال الحمد أى قلله البركة تحفه (قوله صلى الله الخ) أتى  
 بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبدأ به وبالصلاة على أقطع  
 محقق من كل بركة وكان وجه اختياره هذه الصيغة ما ذكره الخضاوى فى المنهج البديع  
 من أن فى بعض ألفاظ الحديث المذكور ربعهم من كتب فى كتابه صلى الله عليه وسلم  
 لم تزل الملائكة تستغفره مادام فى كتابه انتهى (قوله وسلم) جمع بين الصلاة والسلام  
 امتثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلوا تسليماً ولما نقله التوى عن العلماء من كراهة افراد  
 أحدهما عن الآخر قال فى الامداد وظاهره أى التقل عن العلماء اجاع وعدم معرفة  
 نقله عن البعض لاشبهه اذ يكفي فيه قول البعض او اقرار السابق لكن العذر عن فردانه  
 يحتمل أن يحمل الكراهة فمن اتخذه عادة فيخرج عنها بالجمع مرة أو أن من فعله منهم جمعها  
 بلسانه واقتصر على كتابه أحدهما أو أن الكراهة بمعنى خلاف الاولى لاطلاقاً عليه  
 كثيراً فلا يشترط الصانع عن ارتكابه أو يحتمل الحال على الذهول الى أن قال وقيد بعض  
 فقهاء اليمن كراهة الافراد بما إذا لم يجمعها مجلس أو كتاب والافراد انتهى وهو غير  
 بعيد وان كان ظاهر كلام غيره قد يترشح عنه انتهى (قوله وعلى آله) أتى بذلك امتثالاً  
 لما ورد فى ذلك من الاحاديث النبوية بل نقل الهاتفي فى حاشيته على تحفة الشارح عن ابن

وبالقئين المسافرون والمستورين العراة وبغير المعذورين المعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكره بل هي سنة فيعاده  
 المعذورة والرواتب ولا تنكره فيها ومحل نهيها في المقضية ان اتفق فيها الآسام والمأموم والاكره كالأداء خلف القضاء  
 وعكسه وتسن العراة ان كانوا عابدا ٤ أو في ظلة (و) الجماعة (في التراويح) سنة للإتباع (و) في (الوتر) في رمضان

والصبيان قد ورد في الصفة عدم الاكتفاء بحائبا الصبيان بخلاف صلاة الجنازة واحياء  
 الكعبة (قوله المسافرون) قال في الصفة وظاهر النص المقضي لوجوبها عليهم محمول  
 على نحو عاص بسفره (قوله المعذورون) أي بشئ من أعذار الجماعة (قوله أن اتفق)  
 فيها الإمام والمأموم) وبإشارة العباب بل تسن لامع مقضية تخالفها لامع مؤداة انتهت  
 (قوله والاكره) في الصفة ونحوها النهاية الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا فلم  
 يقتض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل (قوله أو في ظلة) قال في الصفة  
 والافاضة لهم مباحة (قوله في الصبح يوم الجمعة) أفضل منه الجماعة في الجمعة ثم صحيحها  
 (قوله حديث) فيه هو ما من صلاة أفضل من صلاة العصر يوم الجمعة في جماعة وما أحسب  
 من شيء هامتك الامعة ورواه الطبراني وصححه عبد الحق (قوله لأنها) أي الجماعة  
 فيها أي في صلاة الصبح أشق منها أي من الجماعة أي في غيرها وفي شرح العباب روى مسلم  
 خبرين صلى العشاء في جماعة فكانما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكانما  
 قام الليل كله وظاهره ان من صلاهما جماعة كان كمن قام ليلة ونصف ليلة وان صلاة  
 الصبح في جماعة كقيام ليلة كاملة وعليه نص الشافعي رضي الله عنه ورجحه في شرح  
 العباب وأجاب عما يشبهه من بعض الأحاديث ان الصبح نصف ليلة بعدة أجوبة منها نحو  
 ما سبق في السبع والعشرين والنفس والعشرين في الجماعة (قوله لا تفضل الصلوات)  
 والاكتات جماعة العصر أفضل حتى من العشاء والصبح لأنها الصلاة الوسطى قال في  
 الصفة ويظهر تقديم الظهر على المغرب أفضل وجماعة (قوله منها) أي المساجد  
 لحديث ويوتن خير لهن (قوله وان قلت) اعقده في الامداد والنهاية وغيرهما (قوله  
 ضعيف) اعقده مخرلا فالشارح (قوله أو مبتدعا) أي لا تنكفه ببدعته (قوله  
 كعتلى) قال السعد التفتازاني في شرحه على عقائد النسفي المعتزلة أول فرقة أسسوا  
 قواعدا لخلاف الماوردية ظاهر السنة وجري عليه جماعة الصحابة في باب العقائد وذلك  
 ان رؤسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري بقرآن من تركب الكبيرة  
 ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المعتزلة بين الميزتين فقال الحسن قد اعتزل عنهما فسموا المعتزلة  
 وسموا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب  
 العاصي على الله تعالى وفي الصفات القدعة عنه الخ ما طالبه السعد فراجعهم انه  
 أردته (قوله ومحسم) أي الذين يقولون بأنه تعالى جسم (قوله وقدري) هو لقب  
 المعتزلة فقد رأيت في المواقف مانصه ويليون أي المعتزلة بالقدرة لا بسنادهم أفعال

سواء أفعل (بعدها) أم لم تفعل هي  
 بالكسبة (سنة) لتقل الخلفه عن  
 السلف (أو أكد الجماعة) الجماعة  
 في الصبح يوم الجمعة حديث فيه  
 ثم سائر الأيام لأنها فيه أشق منها في  
 بقية الصلوات (ثم) في (العشاء)  
 لأنها فيه أشق منها في العصر (ثم)  
 في (العصر) لأنها الصلاة الوسطى  
 ومما تقرر عدم ان لحظا التفضل  
 المشقة لا تفضل الصلوات  
 والجماعة للرجال في المساجد  
 أفضل منها في غيرها للاخبار  
 المشهورة في فضل المنى إليها  
 النساء والخائف فيوتن أفضل  
 لهن (الاذا) كانت الجماعة في  
 البيت أكثر منها في المسجد على  
 ما قاله القاضي أبو الطيب وما ل  
 إليه الاذرى والزر كنس لكن  
 الاوجه ما اقتضاه كلام الشيخين  
 وغيرهما وصرح به الماوردي من  
 أنها في المسجد أفضل وان قلت  
 لان مصطفة ظلم انبه تر وعلى  
 مصطفة وجودها في البيت  
 والكلام في غير المساجد الثلاثة  
 اما هي فقليل الجماعة فيها أفضل  
 من كثرها خارجها ما اتفقا  
 القاضي والماوردي وقول المولى  
 الانفراد فيها أفضل من الجماعة  
 خارجها ضعيف (وما كثر)

جماعته من المساجد وغيرها (أفضل) بمائت جماعة للغير الصحيح وما كان أكثره وأحب الى الله تعالى العباد  
 (الاذا كان امامها) أي الجماعة الكثيرة (حنفيا) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الأركان والشروط وان علم منه الاتيان بها  
 لانه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الأركان (أو فاسقا) أو مبتدعا بالنسب (أو مبتدعا) كعتلى ومحسم وجوهري وقدري



ورافضى وشيخى وزيدى (أو) كان (يحتل عن الجماعة) القليلة بغيبته عنه (مسجد برب) مـ ما وبغيبته لكون جماعته لا يحضرون إلا حضر أو كان محل الجماعة الكثيرة من شبهة أو شك في الثبابة لبعثه أو كان امامه سريع القراءة والمأموم بطلها أصبحت لا يدركه الفاتحة أو يطول طولاً لا يحلوا بالمأموم لا يطيقه أو يزول به خشوعه (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها مما فيه توتر مصلحة أو زيادة تهمع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المقصودة للتسارع بل الصلاة وراية المبتدع والذين قبله مكر وهجران قول يطلانها

والذهاب للمسجد الجماعة أولى اتفاقاً (فإن لم يجد الجماعة امامها مبتدع ونحوه) ممن يكره الاقتداء به (فمضى) أى الجماعة معهم (أفضل من الانفراد) على ما زعمه جمع متأخرون والمعتقد انهم اخلف من ذكر مكرهه مطلقاً (وعدرك الجماعة) أى جميع فضلاء ابادرك جزء من الصلاة مع الامام من أولها أو أثنائها بأن بطلت صلاة الامام عقب اقتدائه أو فارقته بعد ذرا ومن آخرها وان لم يجلس معه (المالم يلم) أى يخلق بالميم من عليكم فإذا أتم تحريمه قبل النطق بها صرح اقتدائه وأدركه الفضيلة لأدركه كدركه لمكتها دون وادركها من أولها إلى آخرها ويسن للجماعة حضوره والامام قد فرغ من الركوع الاشران بصبروا إلى أن يسلم ثم يحرموا وتسن المحافظة على أدرك التحريم الامام لما فيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تكميلة

العباد إلى قدرتهم قالوا ان من يقول بالقدر خير وشتر من الله أولى باسم القدر بمنعنا الخ كلام المعتد (قوله رافضى) الرافضة والشيعة والزيدية متقاربون أيضاً قال في المواقب الشيعة اثنان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً أصولهم ثلاث فرق صلاة وزيدية وامامية اما الصلاة فثمانية عشر ثم قال وأما الزيدية فثلاث فرق الجارودية الخ والزيدية منسوبون إلى زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين (قوله مكر وهمة مطلقاً) اعتمد الشارح في التفتة وغيرها واعتمد الجلال الرملى والطبرائى وغيرهما خلافاً واعتقد الجلال الرملى ان الصلاة خلف الناسق والخالف ونحوهما أفضل من الانفراد وتوصل لفضيلة الجماعة بها (قوله وتدرك الجماعة) أى في غير الجماعة ما هي فلا تدرك الا بركة كما سبب أن في بابها يبحث في التفتة أن من غير الجماعة مدرك ما بعد ركوعها الثاني في فصل لفضل الجماعة في ظهري لانه أدرك بعضها في جماعة (قوله قبل النطق بها) وعند الجلال الرملى ما لم يسرع الامام في التسليم الأولى وفي الامداد الاوجه كإرجاعه الأسوى وقال انه مصرح به انه لو تحرم بعد ان شرع الامام في التسليم الأولى ثم فرغ قبل نطقه بالميم من عليكم أدركه الفضيلة وصح اقتدائه خلافاً للزيدية ومن تبعه الخ (قوله دون وادركها الخ) في التفتة والنهاية معنى أدركها بذلك انه يكتب له أصل ثوابها وأما كماله فاعلم يحصل بأدركها جميعاً مع الامام ومن ثمة قالوا أو أمكنه أدرك البعض جماعة ورجاء جماعة أخرى فالأفضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها وانه يظهر ان محله ما يشق بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار وساق ذلك الرجاء واليقين ولا شافسه ما رقى متفرد برجاء الجماعة لوضوح الفرق بينهما ما أتى بعضهم بأنه لو قصد هاتل يدركها كسبها أجزأه لحدث فيه وهو ظاهر دليله لا تلا ١١ والعبارة التفتة (قوله على المعتد) قال في الامداد هذ في غير الجماعة اما فيها فيجب الاسراع لتفصيل الركعة الشلية ان رجاءها والافصيل الاحرام قبل السلام زادهم في النهاية ما اذا ضاق الوقت وخشى فواته الابه قال الاذوى ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الابه ولو لم يسرع لتعطلت أسرع أيضاً (قوله محل الصلاة) بخلاف خارج

(الاحرام بحضور تحريم الامام واتباعه) للامام فيها (فورا) غلب الزائر لئلا يشي مشقة وصفاً الصلاة التكميلية الأولى لحافظوا عليها ثم يعذرون في وسوسة خفيفة ولا يسن الاسراع لخوف فوت التحريم بل يشدب عدمه وان خافه وكذا ان خاف فوت الجماعة على المعتد (ويستحب) للامام والمنفرد (انتظار الداخل) محل الصلاة مرید الاقتداء به (في الركوع) غير الثاني من صلاة الكسوف (و) في (التشهد الاخير) من صلاة تشرع فيها الجماعة وان لم يكن المأمومون محصورين ويسن ذلك المنفرد مطلقاً والامام

محل الصلاة كما سبق في كلامه (قوله على ادراك الركعة) قال في الامداد منه يؤخذ انه لو تخلف المواقف لانتقام الفاتحة من انتظاره في السجدة الثانية للثبوت في الركعة (قوله مكروهة) بمقتضى خلف مؤدوقاً أن أراد الاقتداء به وهو معتذر بغيره لأنه لا يثاب على هذه الجماعة فلا فائدة في الانتظار امداد (قوله لظهوره) أثر محسوس (الخ) في النهاية للجماع الرمي ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي إلى المبالغة ولكن يؤدي إليها مع ضيقه إلى الأول كان مكروهاً بلا شك فإله الامام ١٥ وفي التحفة مانع كره أيضاً عند الامام (قوله وقيل بكفر) أي لأنه يصير حثيثاً كالعابد لو دأبه الله تعالى (قوله اعادة القرص) أي بانى عشر شرطاً أحدها أن تكون فرضاً تطلب فيه الجماعة أو نقلاً كذلك ثانياً أن تكون الصلاة التي يريد اعادتها مؤداة فلا تعاد المقضية ثالثاً أن تكون المعادة مؤداة بأن تدرك ركعتيها في الوقت إلا العبد رابعاً أن لا تكون صلاة خوف أو شدت تناسبها أن لا تكون وتر على ما نقله الشوري في حواشي شرح المنهج عن مر وصرح الشارح في التحفة بخلافه وعليه يسقط هذا الشرط من العدد سادساً أن تكون الجماعة الثانية غير الأولى لكن في الكسوف خاصة سابعاً أن لا تكون صلاة جنازة ومع ذلك إذا أعادها صحت ووقعت نقلاً على خلاف القياس ثانياً أن تكون الاعادة مؤداة وحده فقط الاملاة الاستسقاء فطلب اعادتها أكثر من مرة إلى أن يسقط من الله من فضله تاسعاً أن يكون المعبد من يجوز تنقله لا نحو فاقد الطهورين عاشره أن يعتقد المعادة مع جواز الاعادة حادى عشره أن توقع المعادة بجماعة وقد فتى اشتراطها كما إذا وقع في صحة الأولى خلاف ثاني عشره أن تكون الجماعة المعادة بما يدرك به مفضله الجماعة وهذا الشرط يشترط على شروط كثيرة كما سيعلم مما يأتي وما يجب لشخص العلامة الشيخ عبد الوهاب الطنطا في المصري قوله

شرط المعادة أن تكون جماعة • في وقتها والنقص أهل تنقل  
مع صحة الأولى وقصد فريضة • تنوي بها صفة المعاد الأولى  
فضل الجماعة سادس وغيره • قبل وقتاً مثل فرض فأجعل  
كالعبد لا نحو الكسوف فلا تعد • وجنابة لو كررت لم تمحل  
ومع المعادة ان بعد بعدية • تقبل ولا وتران صح فقول  
ومتي رأيت الخلف بين أئمة • في صحة الأولى أعد بجمع  
لو كنت فرداً بعد وقت أدائها • فاتبع فقها في صلاتك تعدل

١٥ (قوله ولو جمعة) تتصور اعادتها بأن يسافر لبلدة أخرى فيسجد بها معهم وأنه يكون في بلدة يجوز فيها تعدد الجماعة قال الشارح في الإيعاب قال الزركشي وبنى تقييده بما إذا أدركه معه ركعة حتى تحسب له جمعة ولا يخوض نظر لأن صلاته لا تقع له جمعة حينئذ لم لو صلى معذوراً لظهور ثم أدرك الجماعة سفلت له كما صرح به الاصحاب ولو أدرك معذورين

(بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يميز بين الداخلين) للعادة على ادراك الركعة في الأولى وعلى ادراك الفضل للجمعة في الثانية ولو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام إلى الركوع لم ينتظره فبرأله وكذلك ان خشي من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يفتقد ادراك الركعة أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكروهة إذا فائدة في الانتظار حينئذ (ويكره أن يتطهر في غيرهما) لفقد المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بأن أحس به خارج محل الصلاة أو دخله لم يكن في الركوع أو التشهد الأخير أو كان فيها أو أخش فيه بأن يطول تقصير بالوقوف على الصلاة لظهوره أثر محسوس في كل ركن على حباله أو يميز بين الداخلين ولو لم يلزم أو علم أو دس أو مشقة أو استقالة أو غير ذلك أو سوى بينهم لكن لم يقصد بانتظارهم وجه الله تعالى نعم ان كان الانتظار لا تمود دسوم وقيل بكفر (ولا ينتظر في الركوع الثاني من صلاة الكسوف) لأن الركعة لا تحصل بداركه (ويسن) ولو في وقت الكراهة (اعادة الفرض) أي المكتوبة ولو جمعة (بنية الفرض)

يصلون الظهر فهل تسن له الاعادة معهم فيه تظهر ثم قال والاقر من الاعادة ايضا في مسئلته الثالثة بل هي داخله في كلامهم اذ الصورة انه صلى الظهر لعذر ثم وجد معذورين يصلونها واما نظيره في الاولى فبني على انه هل تسن اعادة الجمعة ظهر أو عكسه في غير المعذور السابق والاوجه انها لا تسن بل لا تجوز اهـ (قوله على صورته) اما اذا نوى حصة القرض فبطل صلاته لتلاعبه قال الحلبي والظاهر انه لا يجب عليه أن يلاحظ ذلك في نفسه بل الشرط أن لا ينوي حصة القرض والابطال لتلاعبه ويجب فيها القيام ويحرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الاصلية بثمن واحد (قوله من يكره الاقتداء به) فلا تصح الاعادة خلف الناسق والمبتدع ومعتقد سنية بعض الراكبان (قوله غير مكروهة) خرجت المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطروق له امام واتب بغير اذنه وكذا عند الشارح اذ اصاب منفردا عن الصف أو بعد صفه عن الذي امامه أكثر من ثلاثة أذرع غير عذرا ولم يساو الصف الذي صلى فيه أو ارتفع على امامه أو انخفض عنه لغبر حاجة أو كان الصف الذي امامه يسع واقفا وغير ذلك من كل مطلوبين حيث الجماعة فان مخالفتهم مكروهة فبني قارن شي من ذلك تحرم المعادة ولم تتعقد عند الشارح ولا يضطر طروها عند دفعه في أثناء الصلاة بعد الانقضاء حتى لو أحرم بها خلف الامام ثم نوى المفارقة بغير عذر صحت كما صرح به في التفتة واما الجمل الرمي فعنده لا يمتنع وقوع جميعها في جماعة كما صرح به في فتاويه وغيرها ونقل عنه الزبائدي وغيره وقال الحلبي الجماعة في المعادة بمنزلة الطهارة انتهى وقال القليوبي تبطل الصلاة بتأخير حرام مأموم عن احوام امام معبد أو تأخير سلام معبد عن سلام امامه ولو لحاق تشهد واجب أو لاوادة سجود السهو أو ولد أو لمخو ركن فانه انتهى (قوله لمن صلى جماعة) فيه أمران أحدهما ليس في الحديث الصلاة بجماعة وانما أخذ من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول الشخص من صلينا في رحلتنا اذا صلينا في رحالكما ثم أتينا مسجد جماعة فصلامعهم فانهم السكا نافلة قالوا في الامداد والتهاية دل ترك الاستةصال هل صلينا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية بفضل أو لا انتهى وفي التفتة وصلينا بصدق بالانفراد والجماعة اهـ ثانياً ما ان المصلي شخصان وانما أفرد الضعفاء ثم اعاد اللفظ من (قوله بعد صلاة العصر) أي بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العصر وكونها العصر هو كذلك في التفتة والامداد وفتح الحواد والقنوى للشارح وشيخ الاسلام ذكر باقي الاثنى والجمل الرمي في ثمانية وغيرهم لكن الذي رأيته في تخريرج احاديث الرافي للمعافظ ابن حجر انها الظهر وكذلك رأيته في المنتقى في الاحكام لابن تيمية الحنبلي فقلنا رواية الامام أحمد وقد عزي شيخ الاسلام في شرح الروض تخريرج هذا الحديث للترمذي قال وحسنه وكذلك في فتاوى الشارح نقله عن سنن البيهقي والذي رأيته في سنن الترمذي ليس فيه ذكر ظهر ولا عصر وفي التفتة وفتاوى الشارح

(قوله ويجوز قطعها) لانهم أتوا لها أحكام القرض لكونهم ساءلى صورته (قوله ولا يضطر طروها عنده) وقال الرمي مطلقا ولا وجه له لأنه يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء جر هزي في الابتداء جر هزي

أي كونها على صورته والا فهي نافلة كما يأتي (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن بمن يكره الاقتداء به (او مع جماعة) غير مكروهة (وان كان قد صلاها معها) أي مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها اعلم مثلا لصاح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بانه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعمله بانها تكون له نافلة ومن قوله وقد جاء بعد صلاة العصر رجل من يصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه ورجل ومن ثم بين لمن لم يزل مع الجاني لعذر وغيره أن يشفع الي من يصلي معه ولا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهرا وانما تسن الاعادة مرة (وقرؤه الاولى) الخبر السابق فلا تذ كر خلا فيها لم تنكفه الثانية

(الاجام) علم أولن كونه ماء مطلقا وهو ما (يسمى ماء) من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بجماله كما البحر وما يعتقد منه الملح ونخل الدمشق البرد والذي استهلك فيه الخليلط والمترشح من بخار الماء الطهور والمخلى والمقبر والاعشى عنه أو مجاوره لانه يسمى ماء لغة وعرفا وما يسلطن دود الماء وهو السحبي بالزال لانه ليس بحيوان وما جمع من ندى وليس نفس دابة في البحر ودليل المحصر المذكور في الحديث آية التيمم والاجام

(قوله بالنسبة للعالم بجماله) زاد في التحفة والاياعاب عند اهل اللسان قال في الاياعاب وظاهره ان المراد فهم العالم بجماله من اهل اللسان لم يدخل المتغير كثيرا بما لا يضر كماله وطيب أو مجاور فان اهل اللسان والعرف لا يمتنعون كما قاله الرازي من ايقاع اسم المطلق عليه وبه يندفع القول بأنه غير مطلق وانما اعطى حكمه في جوارز التطهير للضرورة اهل السبل (قوله يضم المسمي وفتح اللام) مبنيا للمجهول من اغلاؤه فهو اسم مفعول من الرباعي ويصح فتح الميم وكسر اللام على انه من الثلاثي أي من غلاؤه أو عبد الميم

فجاء بفتح الجيم فهو مجزى بالكسر وبالفتح آية اعلی وزن مصدره وباسكان الجيم مع كسر النون وقصها وأنجسته ونجسته تعدى بالهمزة والتضعيف انتهى وقوله وباسكان الجيم الظاهر انه معطوف على قوله أو بفتح الجيم كيدل عليه كلام غيره وعبارة القلوب في خواشي الحلي التيس بفتح النون وكسرها مع سكون الجيم وكسرها ويقصها معا لغة الشيء البعيد أو المستقذر وشرفا هنا وصف يقوم به الحمل عند ملاقاته لبعض من الاعيان البحر فتجمع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الملاحة حيث لا مخرج من انتهى (قوله أولن الخ) أي بالاجتهاد عند اشتباه الظاهر بالتيس (قوله بالنسبة للعالم بجماله) قديده يخرج الماء المستعمل في فرض الطهارة على الاصح والتغير تقدير الاحساك كون قلتين وقع فيه نجس لم يغيره فالعالم بجماله الاذكرها الامتدانة (قوله كما البحر) فانه وان كان مقدرا بالبحر لكنه قديده نك والظاهر هو القيد الاذن كما قديده الشارح (قوله وما يعتقد منه الملح) أي والماء الذي يعتقد منه الملح وهو في بلدنا هذه البحر الملح فانه وان كان مقدرا بكونه يعتقد منه الملح لكنه قديده نك (قوله ويخل المسمي بقو البرد) أي من الثلج أي فان فهو البرد اذا التحل ما يصدق على مائه انه ماء غير مقيد بقيد لازم وتقييده بكونه ماء برد نك (قوله استهلك فيه الخليلط) أي بحيث لم يغير أحد أو صافه تغيرا قاصحا يمنع اطلاق اسم الماء عليه لاحسا ولا تقدير (قوله الغلي) قال القلوب في خواشي الحلي يضم المسمي وفتح اللام انتهى وقديده بالغلي لانه يحمل الخلاف فالبحار المترشح من غير واسطة نار من ماء ظهور رطوبه لا خلاف (قوله أو مجاوره) أي الماء المتغير بمجاوره (قوله لانه ليس بحيوان) قال الشارح في الاياعاب بل يعتقد من دخان يسقط من الماء ونسبه الدود قاله القاضي رحمه الله الخ قال في التحفة وليس بحيوان فان تحقق كان نجسا لانه في انتهى (قوله وما جمع من ندى) رأيت بخط الهاتفي على هامش حاشيته على تحفة الشارح ما منه هو الماء الذي يسقع على الزرع والحشيش الاخضر خصوصا في أيام الربيع وذكر بعض الحنفية انه من نفس حيوان في البحر انتهى وفي الامداد للشارح والقول بأنه نفس دابة في البحر لا دليل عليه وان اطل ابن العماد في الاستصاره انتهى قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم ان هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الامر انه يحتمل حينئذ ان يكون من نفسها وان يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد في جميع ذلك على ان الاصل فيها هو على صورة الماء الخالي عن التغير وتحوه الطهوية فلا ترتفع بالشك انتهى (قوله آية التيمم) الشاهد منها قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصفا فامسحوا بآيديكم فاستمعوا له فقد رفع الله صوته عنكم (قوله والنجس في الماء) (قوله والاجام) نقله ابن المذور والغزالي في الوسيط قال في التحفة واعترض انتهى أي بأن ابن أبي ليلى وأبا بكر

الاصم جوزا رفع الحديث بكل مانع طاهر لكن قال النووي في شرح المذهب الاصم لا يعتد بخلافه وما نقل عن ابن أبي ليلى لم يصح عنه وعن أبي حنيفة جواز التيمم وحكي عن الاوزاعي وسفيان الترمذي عن سفيان الوضوء بالتيمم وهذا يؤيد الاعتراض (قوله بغسله) أي الخبث والحديث في الصحيحين وغيرهما حين بال الاغرابي في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم صبوا عليه دنوبا من ماء أو القنوب الدلو الممتلئة ماء والامر للجواب فلورفع غير الماء لم يجب غسل البول به وإذا بن عينه عند التيمم وغيره في أول الحديث المذكور أنه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمد ولا ترحم معنا أحد فقتله النبي صلى الله عليه وسلم لقد تعجرت وساعا فلم يلبث أن بال في المسجد (قوله وفي غيرها) أي غير الحدث والخبث من طهارة السلس والطهارة المستثناة (قوله وخرج بالطلق المذكور المانع الملح) المانع كالتسلل والجلمد كالتراب والخجر في الاستنجاء وأدوية الدباغ فهذه خرجت بقوله ماء ونحوها الزعفران مما قيد بقوله لازم خرج بقوله مطلق كما هو ظاهر (قوله كالتراب في التيمم) قال في التعمق وكون التيمم رفع لا يراد له رفع خاص بالقبضة لقرض واحد وكلامنا في الرقع العلم وهذا خاص بالماء انتهى وفي شرح الروض شريح الاسلام حتى التراب في غسالات الكلب فان المزبل هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب في غسله منها كإسباتي في بابه انتهى أي فالتقرب فيها شرط لا شرط (قوله واخبرني الاستنجاء) أي فانه مريض كأي التعمق وغيره فليس يزيل الأتري أنه لو غسل المصلى مستحبه الاصح صلاته وقد اشترطوا شروطا في جواز الاستنجاء بالخرق لو كان الطهر من بلا لم يتنجس لكثرها (قوله وأدوية الدباغ) أي فانها محيلة لا من يله (قوله مما قيد) هذا بيان لنحو قوله نحو ماء الزعفران وهو مثال للتقسيد بالاضافة ومثله المنيد بالصفة كما مدافق والمقيد بأداة هذه كقوله صلى الله عليه وسلم لم أذارت الماء أي المعهود وهو المني (قوله وهو) أي الخخالط ما لا يمكن فصله أي عن الماء هو أحد ثلاثة آراء في تعريف الخخالط ورجحه في شرح الارشاد ثانيا هو ما لا يغير في رأى العين ورجحه في شرح العباب والجمال الرطى في النهاية ثالثها المعترى المعروف قال في التعمق أشهرها الأول قال وقضيه جزءهم باخراج التراب أي عن الخخالط على الأول ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مآلا ورجح شيخنا في بعض كتبه بغيره الشيخة القياقي ولا يبرز زرع ما دلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع يتقدم وان التراب محاط وان ذلك يدل على ان الاربع من التعاريف الثلاثة الشافعية واه المعتمد قال الشارح في الامداد ويمكن ردهما أي الوجهين الآخرين للأول انتهى وفي التعمق له قد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مآلا لا لا يغير في رأى العين فيقصد ان يكون ماد لا عليه بياننا المعروف انتهى (قوله رشو) خرج به الصلب فهو مجا ولا بضر التعر به فهو نوعان ومثله القطران كأي التعمق والامداد والنهاية وغيرها قال في النهاية الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحفظنا تغيره به وانه مخلوط بغير

اعترض الرافعي سكبابة الاجماع على الماء في الحدث بأن تيمم القرب مطهرة عند أبي حنيفة عند اعواز الماء في السفر وأجيب بأن هذه صورة جوزة للضرورة فلا تنافي الاجماع كان حل الميتة المضطر لا ينافي اجماعه على حرمتها لكن يرد عليه قول ابن أبي ليلى يجوز رفع الحدث وازالة الخبث بكل مانع طاهر اه جل الليل

وفي الخبث ما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله وفي غيرها القصاص عليها ما خرج بالطلق المذكور المانع كالتسلل والجلمد كالتراب في التيمم والتجاسة المخلطة واخبرني في الاستنجاء وأدوية الدباغ ونحوها الزعفران مما قيد بقوله لازم فلا يبرز جرحا ولا يزيل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما (فان تغير حمار طعمه) وحده (أو لونه) وحده (أو ريحه) وحده (تغير فاحشا) بأن سلب الطلاق اسم الماء عنه حتى صار بحيث لا يسمى ماء مطلقا وانما يسمى ماء مقيدا كما ورد وأستحبه اسم آخر كالقرفة مثلا وكان ذلك التغير (بمخالط) بمخالط الماء في صفاته أو واحدة منها وهو الماء يمكن فصله (طاهر يستغنى) الماء (عنه) بأن لا يشق صونه عنه ككافور وروشو وقطران

(الاذا اقتدى به مثله) في كونه

أمياً أيضاً في ذلك الحرف بعينه  
بأن اتفق الامام والمأموم في  
أحيان ما عداه وأخلاه  
لاستوائهما وإن كان أحدهما  
يبدله غنياً مثلاً والآخر سداً  
لا ما يختلف ما إذا أحسن  
أحدهما حرفاً لم يحسنه الآخر  
فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر  
كن يصلي بسبع آيات من غير  
الفاصلة لا يقتدى بمن يصلي بالذكر  
ولو جاز امامه في الاشياء فارقه  
وجوباً فان لم يهمل حق فرغ أحد  
للسدود حدود الخرس دون  
الحدث وتكره القدوة وتلن يكثر  
سرفاً من حروف الفاصلة وبه  
كلاص لا يغير المعنى فان غيره ولو  
بابدال أو قرأة شاذة فيها زيادة  
أو نقص أو تغيير معنى فان كان في  
الفاصلة أو بدلها وبغير من النطق  
به الا كذلك فكأن في أو غيرهما  
صحت صلاته والقدوة به انجز

(قوله الشارح كلاص لا يغير  
المعنى) (فاصلة) لو كان أي  
اللاح لحنا لا يغير المعنى ولما  
يكره الاقتداء به لانها تعبير بديل  
خيبر من القسرب والقبول  
لظنون بل الاقتداء به أفضل  
لأنه يعتمد الحسن المغير للمعنى هذا  
باعتقاده واختاره وإن كان  
لأهل المذهب خلافه بمرهزي

إيجاب (قوله اقتدى به مثله) أي فصيح ولو في الجملة قال في الامداد كأن اتفق أربعون  
أشياً في المجهوز عنه فتصح امامته أحدهم بل تلزمهم الجمعة سينئذ (قوله وتكره القدوة تلن  
الخ) هكذا رأيت في بعض نسخ هذا الشرح وكذلك الامداد للشارح والذي رأيت في أكثر  
النسخ وتكره القدوة ومن بالباب بدل اللام مع ذكر وبه بعد ذلك ولم يظهر لي وجه فهو  
تكرار محض وعلى نسخ اللام فالمراد انه يكره أن يجعل نفسه قدوة لغيره بأن يجعل نفسه  
اماماً أو أمماً الاقتداء به فهو مذكور في قوله وبه وبعبارة التصفة وتكره القدوة بالتقام إلى  
أن قال ومن ثم كرهت له الامامة الخ وهي في غاية الظهور فلو عبر بالشارح هنا بالامامة بدل  
القدوة كما صنع في التصفة لكأن أوضع وبعبارة فتح الجواد في اللان وتكره امامة لاسن  
لا يغير المعنى والاقتداء به انتهت (قوله من حروف الفاصلة) ليس بقيد فلو حذفه لكأن  
أخصراً وعم وأولى فقد صرحوا في القون بكن الحزب والمناهج والارشاد وغيرها بكرة  
الاقتداء بالقأفاه وهو من يكره القأفاه ان الفاصلة لا فاه فيها والمآل التروى في المناهج  
ويكره بالتقام والقأفاه قال الشارح في شرحه والوأفاه وهو من يكره التروى والوأفاه  
الحروف انتهى وفي النهاية للجمال الرمل وفي شرح المحرر للزبدي والوفى بين أن يكون  
ذلك في الفاصلة أو غيرها ولا فاه فيها انتهى وهو ظاهر (قوله لا يغير المعنى) كفتح أو كسرية  
نعم بدو كسرتيها البقاء المعنى وإن أغتم بعد ذلك تحفة ونحوه النهاية (قوله زيادة  
أو نقص) تقدم هذا في كلامه في صفة الصلاة وقد تمت ثم ما به وإن الذي اعتقده في  
التحفة ان الزيادة والنقص لا يضران إلا ان غيرا المعنى بأن أبطله من أصله واستعمال  
التي معنى آخر فراجع ان أدته (قوله أو تغيير معنى) هذا لا يحتاج إليه للعلم به من قوله  
فان غيره بل هو تكرار وان عبر بذلك في الامداد أيضاً ثم كلامه فهو أنه يشترط مع الابدال  
تغيير المعنى وليس مراداً كما هو صريح كلامهم وقد سبق في كلامه أن الامي من لا يحسن  
ولو خرفا من الفاصلة وشرحه الشارح بأن يغير عنه بالكلية أو عن آخره من مخرجه  
وبعبارة التحفة فان لم يحن لغيره معنى ولو في غير الفاصلة وكالمن هنا الابدال لكنه  
لا يشترط فيه تغيير المعنى انتهى وهي في غاية الوضوح ولسته عبر هنا بعوض ذلك (قوله وبغير  
عن النطق به الا كذلك) خرج به ما إذا أمكنه التعلم ولم يعلم فان صلاته تطيل بذلك فضلاً  
عن امامته فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد قال في التحفة ويظهر أنه لا يأتي بثلث  
الكلمة فان تعمد ها ولو من مثل هذا مبطل انتهى ملخصاً فان تعلم وجري ذلك على لسانه  
فان تقطن لله واب قبل سلامه أعاده ولم تطيل صلاته كما في التحفة والنهاية والظاهر انه  
يعوده ولو بعد السلام حيث لم يطال الفصل ولم يلبس يناف والاسانف قال في التحفة  
وحسب بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن لا عالم بحاله كما قاله الماوردي (قوله  
فكأن) ومثله ما إذا لم يحضر زمن إمكان تعلمه حين اسلامه فحين طرأ اسلامه ومن  
التغيير في غيره تحفة والامى قد سبق كعه انه لا يصح اقتداء القارئ به ويصح اقتداء

تفسيره وهو (الايضاح اسم  
الماء) وان كان مخالفاً يستثنى عنه  
لانه على الله عليه وسلم يؤمن  
قصه في اثره عني (ولا يضرب  
بكتك) تعذر الاحتراز عنه  
(وترا) بطور وان قلنا انه مخالفاً  
لانه وافق الماء في الطهوية بخلاف  
التبصير والمستعمل (وطلب) لم  
يطرح ولومقتنا العسر الاحتراز  
عنه وهو نت اخضر وهو الماء  
فان طرح ضرر ان كان مقتنا  
والافلا (وما في مقتره وعزم) من  
نحو نوره وزرنيخ ولومطوبين  
وطين لم يكثر تغيره بالماء بحيث صار  
لايجري بطبعه لذلك (ولا يجاور)  
وهو ما يمكن فصله (كعود دهن)  
ولومطينين

(قوله والذي يصبه في التراب انه ان  
جعل مخالط الخ) اعلم ان الذي  
حققه في الابعاب ان التراب  
مخالط على الاصح قال لعدم غزبه  
لناظر عند اختلاطه واما بعد  
وسوه أسفل الماء فهو حقيق  
مجاور ولا كلام فيه حقيقته وانما  
الكلام مادام الماء متغيراً اه  
وقال بعده هذا باطرأه وقد  
علمت ان منع بعضهم لمساكونه  
مخالط بما ذكره رخصي لانه اذا  
نزل الى القرار وصفاً للماء صار  
مجاوراً فلا اشكال حقيقته وانما  
الكلام في حال التغيير به فهو  
مخالط لعدم تغير حاله التغير الناظر  
اه مختصراً بما كتبه على اليد

ويظهر ما اذا نقص الجانبية عليه من قيمته فيعتبر ذلك من دية المترف بالحكومة جرم من حين  
الدية نسبتها الى دية النفس مثل نسبة نفسه من قيمته لوصف كان رقيقاً فاذا كانت قيمة  
الجني عليه بتقدير كونه رقيقاً بادن الجانبية عشرة وبناتعة مشلا وجب حشر الدية  
(قوله تعريسي) هذا محترق قوله اولاً تعريفاً فاحشاً (قوله وان قلنا انه مخالط) ماخذ  
الخلاف المتأثر اليه ما سبق من الخلاف في تعريف مخالط قال في الامداد والذي يصبه في  
التراب انه ان جعل مخالطاً وهو ما يفهمه تعريه الثاني لانه لا يتغير مادام التغيير به  
موجوداً كان المتغير به غير مطلق أو مجاوراً وهو ما يفهمه تعريه الاول لانه يمكن فصله  
بعد رموه به كان مطلقاً الخ فعلى القول بأنه مجاور ولا خفاء في عدم ضرره وعلى القول بأنه  
مخالط تكون الصلة في عدم الضرر بطرحه وتغير الماء به التسهيل على العباد وقد أمر  
الشارع بطرحه في ولو غ الكلب ولو سلباً أمر به (قوله بخلاف التبصير والمستعمل)  
ظاهره ان التغير الفاحش بالمستعمل ضار مطلقاً وعليه جرى في شرح الارشاد أيضاً وفي  
حاشية المحلى للشهاب البرلسي هو الظاهر كالماء المستعمل لمساكن في الحصة ان ذلك بناء  
على انه مخالط والافلا فرق كما هو واضح خلافه وان وهم فيه وصرح باعتماد الجمال الرمي  
في نهايته فقال لا يضرب التراب المستعمل على المقد كما أفاده الوالد رحمه الله خلافاً لما يحتمل  
الشارح في ذلك ثم ان كثر تغيره به بحيث صار يسبى طيناً عليه الطهوية انتهى وبعبارة  
الحصة لم يصبر طيناً لا يجري بطبعه والاثر جزمنا انتهت وسياً في قريباً في كلام الشارح وأما  
التراب المتبصير فان كان يجسكى وطرح في ماء كثير ثم تغير به لم يضرب لانه يظهر بمجرد طرحه  
فيه فلم يتغير الا وهو طاهر كما ذكره الشارح في فتح الجواد وغيره قال الحلبي والمستلة  
مذكورة في الاسنوي (قوله وطلب) بضم الطاء وفتح اللام وضهما ولا فرق بين ان  
يكون بجز الماء أو عزمه (قوله ولومقتنا) أى الطلبي (قوله ان كان مقتنا) قال  
البرلسي في حواشي المحلى قال الاذوي ويشبه ان يكون الامر كذلك فيما لو طرح صعباً  
ثم تقطعت ومخالط انتهى قلت ويثبت جريان مثل ذلك في النورة والزرنيخ ونحوهما وقد  
بعض ما يشبه نظائر المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلسي (قوله والافلا)  
أى لانه كالحما ورحيقت (قوله وما في مقتره وعزم) قال في الابعاب المراد بانهم ما هو خلق  
في صور الارض أو مصنوع فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا يبتك  
الحقيقة فانه يستغنى في الماء عنه ولا يكف بتحويل الجري على الاول وان أمكن كافي التشرح  
الصغير انتهى (قوله لذلك) أى لتعسر الاحتراز عنه (قوله دهن) قال الشهاب البرلسي  
في حواشي المحلى مانعه من هذا القليل الماء المتغير بالزيت وقصوه في غناديل الوقود  
انتهى (قوله ولومطينين) قال الشارح في شرح العباب والمراد بالعود الطيب القبارى  
بكسر القاف نسبة لتمامه بل بالهند كره أبو عبد قتل ولعل صوابه بفتح القاف كما يصح  
به كلام القاموس انتهى ما أردت نقله من الابعاب وظاهره ان المطيب في كلامهم بكسر

الغيب الخفي جماعة يقترب عليها  
سائر أحكامها المأخوذ من السهو  
وقسمه وادراك الركعة بالركوع  
(أو) بان امامه (فإنما ركعة  
زائدة) وقد غلبت في ركعة  
أصلية تقلص معه جاهلا بزيادة  
واقى بأركامها كلها فلا قضاء عليه  
لحسبان هذه الركعة لعدم قصيره  
بسبب خفاء الحال عليه ولو لم  
يدرك المقتصد في ذي حدث أو  
خبت أو في ركعة زائدة القاضية  
بكمالها لتحسب الركعة (ولو)  
علم المأموم حدث امامه وأخشه  
أو قامه لزيادة ثم (نسي) حدث  
امامه أو أخشه أو قامه لزيادة  
فأقضى به ولم يحفل وقوع طهارة  
عنه (ثم ذكره أعاد) استحبابا  
لحكم العلم ولا تقدر لتسيانه لأن  
فيه نوع تقصيره

(قوله لو تأملها) هل المراد تأمل  
امامه تأمله من امامه كما قد روي  
البيهقي قريبا والحائل زائد  
والقاء فاعلموا الامعي بصيرا كما  
هو ضد الرمي أو يشرق بأن  
ما ذكره يتصور وجود من  
المأموم يضل عنه في تقدمه على  
امامه بل تأمله من خلفه مع  
قوال الحائل والبهدي وغيرهما  
والذي وأيته نقل من الشيخ عبد  
الرؤف وهو قوله ظاهر كلامهم  
أن المراد بالظاهر ما هو خارج  
الثوب لاما من جهة القبلة  
إله يؤيد الثاني اه من الاصل

للتقصير الظاهرية بأن تكون بحيث لو تأملها المأموم وآها فلا فرق بين من يصلي امامه قائما  
أو جالسا ولو قام وآها المأموم انتهى ولو لم يرها المأموم لم يعد أو اشتغال بالصلاة أو غلظة  
أو حائل يسهو وبين الامام أو كانت في نحو جماعة الامام ولو لم يرها المأموم لم يله جالسا  
لهذه ولو قام لآها فانه في جميع هذه الصور يتركه الاعادة عند الشارح وبالجمال الرمي  
واختلاف في الامعي فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه مطلقا لعدم قصيره بوجه  
واعتمد الجمال الرمي أنه لا فرق بين الامعي والبصر فان كان يفرض زوال عماد لو تأملها  
رآها لزمته الاعادة والا فلا وفي الايجاب للشارح مثل الامعي فيما يظهر ما لو كان في غلظة  
شديدة لمنعها أهلية التأمل ثم قال والتقصير في سائر العورة كالخبت فيما ذكر من التفصيل  
فما يظهر انتهى وفي النهاية أخذ الوالد من الفرق بين النجاسة الخفية والظاهرة فإسائه  
لوجبه الامام على كذا الذي يترك بحكمه لزم المأموم الاعادة ان كانت بحيث لو تأمل  
امامه أبصر ذلك والا فلا لزمه انتهى ورويت نقل من الشيخ عبد الرؤف ظاهر كلامهم  
أن المراد بالقاهر ما هو خارج الثوب لاما هو في جهة القبلة انتهى وقد أشبهت الكلام  
على ما يتفق بأطراف هذه المسئلة في الاصل فرأى منه (قوله) المأخوذ من السهو  
السهو أي فلا يعلق المأموم سهوا لاما إذا سها بما يجبر بالسجود وله أن يذبح  
السهو وتعمد ترك شيء من الابدان فاته مطلق بسو وترك (قوله) وتعمد أي تعمدا  
الامام السهو من المأموم إذا سها أي المأموم فلا يصح له الامام عنه بل يطلب  
من المأموم سجود السهو لعدم وجود الاقدام حقيقة ويصح عودته بركعتيه  
على الامام المسد كروا ولا يكون أعمن من يعمل السهو حينئذ لم يعمد العمل الفاتحة  
من المسبوق والسورة في الجهرية أو على المسد بولكن فيه على هذا الاحتمال  
تكرار مع ما سبأ في كلامه (قوله) وادراك الركعة بالركوع أي فم إذا لم يدرك  
المأموم قراءة الفاتحة خلف الامام بل أدركه في الركوع فلا يكون مدركا للركعة  
لأن الامام ليس في صلاة حتى يعمل الفاتحة عن المسبوق (قوله) وقد غلبت في ركعة  
أصلية) قال في الايجاب لو علم أنها زائدة لم يصح اقتدائه به على الحق كذا لو علم أنه  
انتهى (قوله) جاهلا بزيادة (بغنى عنه قوله سابقا) فانه في ركعة أصلية إذا لم يكن عالما  
بزيادتها لم ينظر أنها أصلية (قوله) لحسبان هذه الركعة أي ولو في الجملة كما في شرحي  
الارشاد للشارح فخصف اليها أخرى لأن الساهي في صلاة بخلاف ذي الحدث والحدث  
(قوله) لتحسب الركعة) هذا بالتسوية في الحدث والخبت فيه تكرار مع قوله سابقا  
وادراك الركعة بالركوع الآن يقال في هذا زيادة أنه لا يدرك الركعة بادر الذي بعض  
القاضية وحسنه فيهم عدم الادراك بالركوع وحسنه من باب أولى والفرق في مثل هذا  
قريب (قوله) ولم يحفل الخ) قال في الاخي بأن لم يشرقا انتهى وخبره منه يعود الى الحدث  
أو الخبت وأفرده لأن العطف بأو



• (فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة) •

• (فصل فيما يعتبر بعد

توفر الشروط السابقة) •

(بشروط لصحة الجماعة) بعد توفر الصفات العشرة في الامام (سبعة شروط) الاول (ان لا يتقدم المأموم على امامه) في الموقف لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به والاتباع لا يتقدمون غير تابع ولو شك في تقدمه عليه لم يؤت سواء جاء من خلقه أو امامه لأن الاصل عدم المبطل والعبرة في التقدم (بقبته) التي اعتمد عليها من رجليه أو من أحدهما وهو مؤخر القدم بحايي الارض هذا ان صلى قائما (أو بالية ان صلى قاعدا) وان كان ركبا (أو جنبه ان صلى مضطجعا) أو برأيه ان كان مستلقا فحق تقدم في غير صلاة شقة الخوف في جوس من صلاته بشي مما ذكر في تضع صلاته لما مر وأفسح تعبيره بالعقب انه لا أثر للاصابع تقدمت أو تأخرت لان تقدم العقب يستلزم تقدم المكب بخلاف تقدم غيرهم لو تأخر وتقدمت رؤس أصابعه على عقب الامام فان اعتمد على العقب صح أو على رؤس الاصابع فلا (فان ساواه) بالعقب (كره) ولم يحصل له شي من من فضل الجماعة

(قوله سواء الخ) أي خلافا للقاضي حسين في قوله ان جاء من خلفه صحت صلاته دون امامه (قوله بقبته) أي على عقب الامام (قوله أو جنبه الخ) في التحفة جميعه وهو ما تحت عظم الكتف الى الناحية فيما يظهر انتهى وحذفوا قبته في الاسنى والمغنى والنهاية وشرحوا الارشاد للشارح ولابن قاسم هذا كلام في الاصل فراجع منه وفي التحفة وفي الاستفتاء بالعقب ان اعتمد عليه والا فافترضا ما اعتمد عليه فيما يظهر الخ واعتقد المغنى والنهاية والتجريدان العبرة بقية الرأس والحاصل انه لو قام أحدهما أو قعدا واضطجع أو استلقى وعكس الآخر فبقية صور تبلغ ستا وثلاثين ذكرها الاستسوى في الفايز وقد حذر بها الشارح في الايعاب وحاصل ما حذر به الشارح ان العبرة في المتلقى منها بالعقب وفي غيره بمجا كرفيه والمعتقد على خشتين تحت ابطيه بأن لم يبق له جلبيه اعتماده على الارض ولم يكن غير ذلك بحث الشارح في التحفة فيه اعتبارا لخشتين وكذلك النهاية اما اذا أمكها الاعتقاد على قدميه فلا تصح صلاته والعبرة في المصوب بالكتف كما وضعته في الاصل ويظهر ان محله حيث كان رباطه من كنفه والا اعتبر ما رباطه وفي الساجد اعتبارا بأصابع قدميه ان اعتمد عليها أو أفا فترضا ما اعتمد عليه كما في التحفة واعتبر في المغنى فيه الاصابع أيضا وفي النهاية ولا بد فيه غير ان احاطوا به بمحلقه وقال سم ولا يعد خلافة وانه يغفر التقدم بأصابع قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعبر بالعقب بأن يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان من رتعا بالفعل وقال القليوبي العبرة في السجود بالركبتين ان اعتمد عليهما وفي المغنى في مثل ذلك الزاوية وهو الظاهر الخ (قوله فحق تقدم الخ) في الايعاب بحث بعضهم أن الجاهل يغفر له التقدم لانه عذرا أعظم من هذا وانما يقبضه في عذره وليعذر محله أو قرب ادلاله وعليه فالتامس مثله انتهى ونقله الشريفي في حواشي التمهيد والماتني في حواشي التحفة وأقره (قوله فان اعتمد على العقب) في التحفة والنهاية فان اعتمد على غيره وحده كما صابح القائم وركبة انقاعدا اعتبر ما اعتمد عليه فلا اعتمد على إحدى رجليه وتقدم الأخرى على رجل الامام لم يضرب وان اعتمد عليها ضرب عند الشارح في تحفته وغيرها ولم يضرب عند صاحب المغنى والنهاية وغيرهما وهو قياس ما اعتمد في التحفة وغيره في المتقدم بعض العقب المعتمد على جمه الآن يفرق (قوله من فضل الجماعة) هو ظاهر النهاية وصريح التحفة وغيرها قال فيها الفاتت في اداساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك البعض وما عداه مما لم يسهو فيه يحصل له السبعة والعشرون قال وكذا يقال في كل مكره هنا أمكن تبعية انتهى قال السيد عمر البصري في حواشي التحفة ان رادفوت فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المنسوب الذي قوله أي

(ويستحب) المأموم الذي ولو صلبا اتقى وحده بمصل مستور (تخلفه عنه قليلا) اعطاه الرتبة الامام (ويقف الذكر) المذكور  
مجاذرا (عن عيئه) لما صعد ابن عباس رضى الله عنهما انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فأخذ برأسه فاقامه عن يمينه  
وبه يعلم انه يندب للامام اذا قبل أحد المأمومين (١٦) خلاف السنة ان يرشده اليه يدها وغيرها ان رتق منه بالاشمال اما ذالم

يقف عن يمينه أو يأتوا كثيرا فإنه  
يكبره ذلك ويقوته فضل الجماعة  
(فان جاء آخر فقف عن يساره) أى  
الامام يقف ويكره وقوفه عن يمين  
المأموم ويقوته به فضل الجماعة  
(ثم بعد احواله) يتقدم الامام  
او يتأخر ان حالة القيام لاغيره  
(وهو) أى تأخرهما حيث أمكن  
كل من التقدم والتأخر (أفضل)  
فان لم يكن إلا أحدهما فدل  
وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضى  
الله عنه قف عن يسار رسول الله  
صل الله عليه وسلم فادبرني عن  
يمينه ثم جاء جبار بن مخزوم فاقامه  
عن يساره فاحسب يا بني بما جعلا  
فدفعنا حتى أقامنا خلفه وأبكون  
الامام متبوعا لم يلق به الانتقال  
من مكانه اما اذا تأخر من على  
اليمين قبل احوال الثاني أو لم يتأخر  
أو تأخر في غير القيام فيكبره  
ويقوته بفضل الجماعة (ولو  
حضر) اجتماعا أو مرتبا  
(ذكر ان) ولو بالقبول وصيبا (صفا  
خلقه وكذا) اذا حضرت (المراة)  
وحدها (أو القسوة) وحدهن  
فانها تقوم أو يقمن خلفه لاهن  
عينه ولا هن يساره لا تتابع  
(ويقف) نديا فيما اذا قدمت  
أصناف المأمومين (خلفه الرجال) صفا (ثم) بعد الرجال ان كل منهم (الصبيان) صفا نائبا ونغيرا وعن الباقرين اطلاق  
يعلم ويحسوه هذا (ان لم يسبقوا) أى الصبيان (الى الصف الاول فان سبقوا) اليه (فهم أسبق به) من الرجال فلا يقفون عنه انه لم  
لأنهم من الجنس بخلاف الخلفاء والنساء ثم بعد الصبيان وان لم يكمل معهم الخلفاء (ثم) بعدهم وان لم يكمل معهم (النساء)

فوت فضيلة فواضع وان كان المراد مطلقا فدل تأمل لان المصاحفة في الجماعة فيما يظهر  
لاشقا لها على فضائل عديدة تتناول عملا الفذ والحكم بان عدم الاتيان بفضيلة منها يخل  
بالاتيان ببقية الفضائل التي أقي بها بعض تحكم ما لم يرد به نص من الشارع فدل الأقرب  
توجيه كلام المجموع وغيره بما أشرت اليه ثم رأيت سم في حاشية شرح المنهج قال قوله  
وكره المأموم انفراد ومع انفراده وكراهته لا تقوته فضيلة الجماعة خلافا للعلى ووفقا  
للطبراي والبرلى ثم فضيلة دون فضيلة من دخل الصف والرمل واتفق الحلبي انتهى  
الخ وفي فتاوى السيد عمر المذكور لعله أى ما قاله الطبراي والبرلى الأقرب ان شاء  
الله تعالى انتهى وهو الوجه مما سبق (قوله مستور) خرج به العارى وسيأتي في كلامه  
وقوفهم صفا واحدا حيث كانوا بصرا في ضروفي الاسباب س لانه يصاحبه (قوله  
قليلا) في الصفه بان تأخر أصابعه عن عقب امامه فيما يظهر وفي اليعاب بان يخرج عن  
الحاذل الخ وهو ظاهر ووقع له في شرح الارشاد ونحوهما النهاية بان لا يزيد ما بينهما على  
ثلاثة أذرع قال ويحتمل ضبطه بالعرب انتهى (قوله عن يمينه) رأيت في شرح البضاري  
للقسطلاني مناصه وقال أحمد من وقف على يسار الامام بطلت صلته الخ (قوله يندب  
للامام الخ) في الامداد والنهاية لا يعد أن يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور  
ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل الخ (قوله كثيرا) تقدمت أقفاضا ضبطه  
ولا تغفل مما سبق عن السيد عمر من المراد من فوات فضيلة الجماعة (قوله فقف عن يساره)  
في الاسباب ويكره الوقوف خلفه ثم قال نعم ان لم يرعى اليسار ما به يسر لعل الى الوجه  
أن يحرم خلفه ثم يتأخر اليه الاقل ونحوه الصفه والنهاية وغيرهما (قوله لاغيره) ظاهره  
ولو ذكرها واعتمده في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في شرح البهجة ومرفى شرحها  
أيضا وأطلق في شرح نظم الزيد وانطدب في الاقتناع انه يكون في القيام لكن الذي  
اعتمده شيخ الاسلام في شرحه على المنهج والروض وانطدب في شرحه على المنهاج  
والنقبة والجلال الرمل في النهاية وأقره الشارح في الصفه ان الركوع ملحق بالقيام فلم  
انه لا يندب للعاجز عن القيام وبه سرحو في شرحي الروض والبهجة والمغنى ونفع  
الجواد (قوله أو يقمن خلفه) أو ذكر ان وامرأة أو بنتي خلفهما وهي أو ابنتي  
خلفهما وذكر أو بنتي وخنتي وقف الذكر عن يمينه وابنتي خلفهما والابنتي خلف الابنتي  
كأبي الصفه وغيرها قال الحلبي وحديث ذى بن وقوف كل مجاذ كرمي لكل فضيلة  
الصف الاول لجنسه (قوله ان كل صفهم) اما اذا لم يكمل فيكمل بالصبيان وظاهر

(بكره) شرقة تزيها (شذوذ)  
 الضخونة وتشدية البرودة) أى  
 الظهور بأحدهما وملافة  
 البدن لتأثيره ولتبعه الاسباغ  
 في الطهريه وتخرج بالتشديد  
 المعتدل فلا يكثر وان سخن  
 بنجاسة ولو مغلظة (و) بكره شرعا  
 تزيها أيضا (الشمس) بقصد  
 وبدونه أى استعماله ماء كان  
 أو ماء قسلا كان أو كثيرا  
 صعب من قوله صلى الله عليه وسلم  
 دبح ما يريك إلى ما لا يريك وهذا  
 منه لانه يورث البرص فظاهر يصير  
 لتدوير تزيه عليه ومن ثم لو أخبره  
 بذلك عدل عارف العيب وأعرفه  
 بنفسه حرم عليه وانما بكره ان  
 شمس (في جهة حارة) كتهامة  
 لا بدوة كل الشام ولا معتدلة كمصر  
 (في اناء منطبع)

(قوة) ولتبعه الاسباغ) قال سم  
 في حاشية الحقة أى على الوجه  
 الكامل لا مطلقا وقال في حاشية  
 القرور أى من شأنه ذلك قال في  
 الاعباب منه يؤخذ أنه لا شرط  
 في كراهتها كونها مجتبه أو لا  
 منها ضرر ببيع التيمم خلاف  
 ما يوهسه كلام بعضهم لانه  
 اذا وصل إلى هذه الحالة يصير  
 استعماله كإفالة الحب الطبري  
 الخ ما قاله أصل

النساقه وسأبقى هذا في كلام الشارح أيضا فدخل في ذلك مياه قوم عاد (قوله أى  
 التطهير) أشار به إلى تقدير ذلك في كلام المصنف لأن الضخونة والبرودة لا كراهة فيها  
 كما هو ظاهر وانما الكراهة في استعمالهما (قوله ولتبعه الاسباغ) في الحقة فان قلت  
 يبقى هذا واسباغ الوضوء على المكراهة قلت لا يشانه لأن ذلك في اسباغ على مكروهه  
 لا بقية المشقة وهذا مع قصد الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطالب منها  
 انتهى وذكر نحوه والشهاب العلي في شرح المنهج لشيخ الاسلام نعم ان فقد ضره وضاق  
 الوقت وجبأ وشاف منه ضررا حرم اه (قوله وان سخن بنجاسة ولو مغلظة) قال في  
 الامداد يؤخذ منه زوال الكراهة بتسخين الشمس وعليه فلا يبقى ذلك ما ذكر في الطعام  
 المانع لاختلاط الاجزاء السبعة بأجزاءه فلا تقدر آثار جنته على دفعها بخلاف يجرى الماء  
 اذا سخن اه وفي النهاية للعلل الرمي الماء الشمس اذا سخن بالنار لا تزول الكراهة ونقله  
 عن اعتماد والده أيضا (قوله شرعا) لا طباقا والفرق بينهما أن الارشادية في الثواب  
 تركها وعند بعضهم لا فرق بينهما وعند بعضهم الثواب في الارشادية دونه في الشرعية لأن  
 في تركها حفظ النفس وهذا اعتدله الشارح في حاشيته على تحفته وأطال الكلام فيها في  
 الفرق بينهما بما ينبغي مراعاته وقد أسبغت الكلام على ذلك في آخر رسالتى كاتف  
 اللشام عن حكم التجرد قبل المقاتلة بالأحرام فراجعها ان أردته ونقل الشارح  
 في الاعباب عن التاج السبكي انه قال التحقيق أن فاعل الارشاد ليجرد نفسه لا يثاب  
 ويجرد الامتنال يثاب ولهما يثاب فوايا أنقص من ثواب من يحسن قصد الامتنال اه الى  
 آخر ما أطال به (قوله بقصد وبدونه) أشار به إلى أن المراد بالشمس في كلام المصنف  
 ما شمسته الشمس فسأوى تعبير من غير شمس وبه يحيا عن قول شيخ الاسلام في شرح  
 منهجه تعبيرى بشمس أولى من تعبيره بشمس اه على انه قد ذكر بعضهم أن الايهام  
 الموجود في شمس موجود في التعبير بشمس أيضا لاحتمال أن تكون التام في متشمس ناه  
 المطاوعة أى شمسته فتشمس فهو متشمس قال في النهاية وضابط الشمس أن تؤثر فيه  
 الضخونة بحيث تفصل من الاناء أجزاء السبعة تؤثر في البدن لا يجرد اتقائه من حال لاخرى  
 بسببها وان نقل في الجرع عن الاصحاب الاكتفاء بذلك وبعبارة الحقة بحيث يثبت على أن  
 تفصل بحدتها منه وهو اه وفي الحقة وفي النهاية أن كراهة المكشوف أشد من كراهة  
 المغطى قال في النهاية لشدة تأثيرها فيه (قوله ماء كان أو ماء) خرج بذلك الجاهل  
 فلا كراهة فيه كاصح جوابه (قوله وهذا) أى الشمس منه أى من الموقع في الريب  
 أى الشك (قوله فلنا) وفي بعض نسخ الشرح طبيا قال ابن النفيس وهو من حدائق  
 الاطباء ما ملخصه ان الشمس بشرطه يورث البرص لأن جوهر المنطبع مركب من الزئبق  
 والكبريت ومن شأن الشمس فصعده الزئبق فاذا كانت قوية بحيث لا ينجح عن تصعده  
 قدر يعتد به ولا تقوى على تحبيل ما تصعده خالط المتصعد الماء فاذا لاقى البشرة من خارج

أى تمتد تحت المطرقة غير ذهب  
وفنفس من نحو حديد وقحاس  
واسمعمل (في بدن) لا دعى  
ولومئذ وأبرص شتى زيادة  
برصه أو طحون بلقمة البرص  
كلليل (دون) نحو (نوب) وإن  
ليس لكن بعدة عجافه (وتزول)  
الكراهة (بالسجدة) بأن زالت  
مفعولته فلا يكتفى خفة برده

(قوله وتزول الكراهية الخ)  
لأنه بعد التبريد في غير منطبع  
فإنه اقتضاء اطلاعهم أنه لا تعود  
الكراهة ويوجه باحتمال أن  
التبريد أزال الزهومة أو تأثيرها  
أو أضعفها وبأن الكراهة زالت  
سببها بالتبريد ولم يوجد بعد بسبب  
وهو التجهيز بشرطه وبأن  
الحسرة المؤثرة لا تصح كون  
الافى المنطبع لتصوصية فيه اه  
مع على التفتة ملخصاً (قوله أن  
يكبر اتقوى) أى في صورته إذا  
مؤخر التدبيرين بهما وعبارة  
النهاية وأما المصنف باحدهما  
فلا وجه فيه أن يقال إن كثر  
التقوى بحيث الخ ماهنا وأما  
صورة تقوى التدبيرين بغيرهما فلم  
يترض لها في النهاية فليعلم ذلك  
جل الليل

خاص في المسام وأضعف القوة عما في الرقيق من السجة فيحدث البرص الى أن قال  
وأما الذهب فامتزاجه شديد جداً فلا تقوى الشمس على أن تصعد منه أجزاء رقيقة  
الا إذا كانت شديدة وحينئذ تقوى على تحليل التصعد من الماء وأجابه عن كون الاطباء  
المعتقدين لم يذكروا ذلك بأن حصول الشرط المذكور نادى ويقل بجد حدوث البرص عن  
هذا المخصوص وهو من الاسباب الضعيفة وانما تؤثر عند شدة الاستعداد وعن كون  
ملابسة الرقيق نفسه لا يورث برصاً فإنه إذا لم تصعد أجزاءه قد لا يمتد في المسام قال على  
أما لا تمنع احد ان ذلك البرص (قوله أى تمتد تحت المطرقة) قال الشارح في الاسباب  
أى ما من شاة الانطباع أى الامتداد تحت المطرقة فمثل الشمس في بركتين جبل حديد  
مثلاً يخرج به غيره كالحرف والحطب والجلود والحياض لانتهاء الزهومة المتولدة عنها  
البرص اه (قوله غير ذهب وفضة) قال في التفتة ومعنى به يمنع انفصال الزهومة  
بمخلاف قد غشي به أو اختلط بما تولده من ولو غلب غالب خلافاً للزكري الخ واعتبر  
في النهاية أن يكبر القوي بحيث يمنع انفصال شيء من أصل الاناء أيضاً ثم قال ويمرر ذلك  
في الاناء المغشوش (قوله ولومئذ) جرى عليه أيضاً الخطيب الشربيني وبالجملة الرمي  
والشهاب البرصى وغيرهم قال الشارح في حاشيته على تفتته واختشوا في علمه فقيل  
ملاسة الغاسل لذلك وقيل احترامه باستعمال المكروه في بدنه وقيل خشية ارتبائه لبدنه  
أو جره لقصاده كالسفن بالنار لغريجة انتهى وقال في الامداد بعد أن ذكره اقتضاء  
كلام الجهور ما نصه لكن قضية كلام الشامل تخصيص الكراهة بيد الحى وجرى على  
تخصيصها بالحى في التفتة وفتح الجواد والاسباب ولا فرق عند الفقهاء بين استعماله  
في ظاهر البدن أو باطنه لكن قواعد الاطباء تقتضى كما ذكره ابن القيم عدم الضرر  
في استعماله في باطن البدن لأن الحسرة الباطنة لتقومها لتصل تلك الاجزاء وتدفع  
مضرتها خاصة وتلك الاجزاء لا تثبت في الباطن في مكان واحد بل تنقل الى أن تسقط  
قوتها اه (قوله فلا يكتفى خفة برده) بل لابد أن يصل لحالة لو كان بها ابتداء لم يكره  
كسباً في عن الامداد والافلا تزول الكراهة واهو اعلم ان هذه العبارة ليست مأخوذة  
في كلامهم وانما ذكرها في الرابع ان خفة البرد لا تكتفى في اثبات الكراهة ابتداء بل لابد  
من ظهور رخصته فيه بحيث تفصل من الاناء الزهومة وتؤدي الى أن قال بخلافه وعبارة  
العباب يكره قوتها استعمالاً منتهى ان انتقال الماس من حالة اخرى بان كان شديد البرد  
خفف برده اه قال الشارح في شرحه جرى المصنف أى صاحب العباب على مقالة صاحب  
البحر لكنه لم يوف بعبارة وهي قال أصحابنا تأثير الشمس في معاء الاواني نارة يكون بالحى  
ونارة يزول برده والكراهة في الحالين سواء اه فتعبر المصنف بشدة البرد ثم خففه  
لا يوافق تعبيره يزول برده نعم ووافق عبارة قول الجواهر قال بعض الاصحاب ضابط الشمس  
أن يتقل الماس من حالة بجمرة الشمس الى حالة أخرى فلو كان شديد البرودة فصار أقل

برءا كما كان فهو مشمس ٥١ قال بعضهم وهو غريب وهو كما قال فالعلة دانه لا بد من ظهوره وضوؤه فيه بحيث تفصل من الاناء أجرامه توتر في البدن الى آخر ما طال به في الايمان وبعبارة الشهاب البرلسي في حواشي المحلى فرع لم يتعرض الشيوخ لضابط تأثير المشمس وقد ضبطه في الحاشي بأن يحصى الماء أو يزول برده وقلة في الجرح من الاصحاب والتجسس اشتراط الحرارة لان فعل الاجزاء التي يتولم منها المحذور يتوقف عادة على ذلك ٥٢ وقد ذكر الجلال الرمل في نهايته كتابا للمسلمين فقال ضابط المشمس أن توتر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء أجرامه توتر في البدن لا يجوز استقاله من حال لا ترى بسببها وان نقل في الجرح عن الاصحاب الاكتفاء بذلك ثم قال وأن يحق على حرارته فلا يبرد زالت الكراهة ٥٣ وكذلك ذكر المسلمين مسلمين في الامداد ثم قال وظاهران المراد به وصوله لحالة لو كان بها استءاء لم يكره ٥٤ وبعبارة الشارح في حاشيته على فتح الجواد قوله حتى زالت حرارته المراد زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقا فعمل ما لو نقصت حرارته بحيث عاد الى حاله لو كان عليها لم يكره ٥٥ فقص هذه العبارات هو المؤلف في كلامهم والشارح في هذا الكتاب جعل قوله فلا يكره خفة برده تقريبا على زوال الكراهة بالتبريد فالتلف المؤلف في التفسير وايضا كان من حقنه أن يقول فلا يكره خفة الحرارة بل لا بد من برده وايضا كلامه هنا وهم أنه لا تنزل الكراهة الا بعد وصالته الاولى من البرودة وان أقرط برودته ومع هذا كله قد عبر في نفسه صحيح وان كان فيه ما ذكرته فقامت به انتفاء (قوله ووجب شرأؤه) أي ان ضاق الوقت كما في التصفه والنهاية وغيرهما زاد في النهاية ونحوه في الامداد ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقدرة على طاهر يقق وترتب الضرر على استعماله غير محقق ولا مطلقون الا في جنبه على ندور بخلاف التيمم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه أن هذا المشمس يضره بقول طبيب عدل رواية أو بعرفه نفسه فقياس ما ذكره وفي التيمم أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهير بالماء المشمس ليقين غيره آخر الوقت ٥٦ وقول النهاية يجوز له التيمم في الامداد اجازة وجب المانع وهو ظاهر (قائده) ذكر الشارح في حاشيته على تحققة هنا كلاما طويلا في أسباب الضرر والمنتهى للتحريم نارة والكراهة أخرى بنيت في الاصل بحروفه ومفهومه أن ما لا يختلف مسببه فيه الامحجرة أو كرامة لولي يحرم الاقدام عليه حيث لم تطرد عادة ربه معه بعد علم اضراره وكذا يحرم ما يغلب ترتب مسببه عليه وقد يفتك عنه نادرا وأما ما لا يترتب مسببه عليه الا نادرا كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفا حصوله وعدمه (قوله آثارا يجر) هي مدائن صالح المروفة الآن بطريق الحج الشامي بقرب العلا ويوسم بقاها الى الآن منقورة في الجبال كما أخبر الله بذلك في قوله وتختون من الجبال يونس وبئر الناقص مستتاة في الحديث الصحيح (قوله وتراب تلك الاماكن) عبارة تشرح العباب مقتضى ما ذكر كراهة التيمم بتراب هذه

وحمل كراهة المشمس حيث لم يتعين فان تعين بأن لم يجد غيره ولم يتضره عدل بغيره وبعبارة وجب استعماله ووجب شرأؤه ويكره أيضا استعمال مياه آثارا يجر الآثار الناقصة وكذا كل ماء مغضوب عليه وتراب تلك الاماكن قياسا على ما تم

(قوله أي ان ضاق الوقت) لان تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة المكروه ويؤخذ منه أنه لا يسن له غير الأولى في الطهارة لانه انما اقتصر لضرورة تحصيل الواجب وهذا مستغنى عن المنذور ٥٧ ايمان جعل الليل وقال سم في شرح أبي شجاع رحمه الله حنفية ما زاد على الغسل الأولى والتجديد والغسل المستحسن لعدم وجوب ذلك فيه نظر وقد يتبعه المنع ٥٨ بحروفه (قائده) قال ابن العمد قد يكره الشيء طبيا وشرعا كالشرب قائما وقد يذهب كذلك كطهر الصائم على القرائنه يقوى البصر ويخرج فضله الطعام المنعقد في الامعاء وقد يكره طبيا فقط كقوله الاكل والسهرة في الطاعة فانه يضعف البدن ويهزم رأسه عافط كالنوم قبل صلاة العشاء ٥٩ ايمان جعل الليل

حدث ولو حدث صبي لا يجزئ  
على اشتراط طهره لخصه الطواف  
به وهو المقعد وازالة خبث ولو  
مغفوضه وكذا ما لا يقع فيه  
كطهر دائم الحديث وحقق لم ينو  
وغسل ميت وكأية من حيض  
أو نفاس لتصل لحليلها المسلم ويحرم  
بجئونه غسلها لحليلها ذلك وذلك  
لأنه حصل باستعماله زوال المنع  
من نحو الصلاة فاستقل المنع اليه  
بكان الفصل لما أثرت في المحل  
تأثرت وانما يؤثر الاستعمال  
في الماء (القليل) بخلاف الكثير  
وهو الاقتناع أنه لا يؤثر الاستعمال  
فيه بل يوجب المستعمل حتى  
يلتصق صارت طهورا وانما يؤثر  
في القليل ان انفصل عن العضو  
المستعمل فيه ولو حكى بان جاوز ما  
يده منسكب أو ربه ركبته

(قوله أي يعتقد توقف المحل عليه)  
كما هو ظاهر لأن الاكتفاء ينشأ  
اتصافه بالاعتقاد عليه اه فقهنا  
الحما هنا قال في الأعياب يؤثر  
من التعليل بالتفصيل المذكور  
أنه يشترط في المسألة أن يكون  
معصوما فالهذر كالزاني المحصن  
لا يكتفى في حقه بذلك لأنه ليس  
من أهل التفصيل بدليل كلامهم  
في التعميم وغيره ويحتمل خلافاً لأن  
غاية ذلك أنه رخصة ومعلوم أن  
المهذر لا يمنع عليه فعل الرخصة

وما ذكره في التعميم لا ينافي ذلك لأنه

الامكنة وهو قريب وقد بدله ما يأتي قريباً عن ابن العباد أول الصلاة من كراهة الصلاة  
فيها ويتردد النظر في كراهة كل غارها والكراهة أعرب اه وفي شرب العباب للشارح  
أيضا قضية كلامه كراهة استعمال هذه المائى في البدن في الطهارة وغيرها وهو ظاهر  
بل في كراهة استعمالها في غير البدن أيضاً الخ ونقل الهاتفي في حاشيته على التحفة عن  
شرح العباب كراهة جاراتها في الاستنساخ وديانها في البياض ويتردد النظر في كل الغار  
منها والكراهة أقوى وهل يكره كل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتياط اليه  
اه واقفه اهل

• (فصل في الماء المستعمل) •

(قوله ولو مغفوض عنه) أي ولو كان النصب مغفوضاً عنه قال في شرح العباب ويمكن أن  
يوجه كون ماء المغفوض عنه مستعملاً بأن الاستعمال منوط بإزالة المانع وانما عني عن  
بعض جريته لعارض والنظر في الذات والاصل أو متى منه إلى العارض على أنه يقول أنه  
عند ملاقاته للماء صاعداً غير مغفوض عنه لأن شرط القوع منه أن لا يلاقيه الماء مثلاً بلا حاجة  
اه (قوله لحليلها المسلم) مال شيخ الإسلام في الأسنى إلى أنه منال قال ثم رجح عندي  
خلاف ذلك الخ أي أنه قيد وما إلى الأول ابن قاسم والزنادي والحلي وغيرهم ونقل  
التهاب البرسي الثاني عن الجلال الحلبي في شرح جامع المقصرات وأقره واعتقده  
انطباع الشريفي قال في شرح التبيين بخلاف الكافر وكذلك الشارح في شرح الإرشاد  
 وغيره وبعبارة التحفة لحليل مسلم أي يعتقد توقف المحل عليه الخ فقهنا منه أنها لو اعتسقت  
لصل الصلبي لا يكون ما غسلها مستعملاً ويشترط في الحلبي أن يكون مكلفاً كما يحسنه  
الشارح في شرح الإرشاد فإذا اغتسلت لصل الصلبي لا يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا يحرم  
عليه وطوفاً قبل الفصل وقولهم لحليلها جري على الغالب في حواشي المنهج العلمي لونيون  
بالفصل الحلبي لمن يطؤها ولو زنا كان ما غسلها مستعملاً وقال القليوبي اعتد شيخنا  
أن قصد المحل كاف وإن كان لحليلها مغفراً أو كافراً أو لم يكن يرى توقف المحل على الفصل  
أو لم يكن لها لحليل أصلاً أو قصدت المحل للزنا ثم استسقى الخفشة إذا قصدت حل وطعن في  
الخ وقال الحلبي أيضاً أنه غير مستعمل قال فلو كان زوجها مشافعيًا واعتسقت لصل له ينبغي  
أن يكون ماؤها مستعملاً ثم قال أو كانت شافعية وزوجها حنسياً واعتسقت لصل لها  
التكثير كان ماؤها مستعملاً ولصل له كان غير مستعمل حرره اه والذي في فتاوى  
الجمال الرمي أن الخفشة إذا اعتسقت لصل لحنفي يكون ماؤها مستعملاً ولا به بأنه رفع  
الاعتراض في الجله اه وفيها أيضاً أنه لا يشترط تكليف الزوج وكل هذا مخالف لما اعتقده  
الشارح كما علمته (قوله بان جاوز ما عيده الخ) مثال للانفصال الحكمي عن العضو فانه  
يؤصله إلى التكس لم يتفصل حساباً بل حكماً لأن التكس غاية ما يطلب في غسل البدن  
من التجميل وهذا بالنسبة للمتوضي دون نحو الجانب كما هو واضح ورأيت في فتاوى

الشارح أنه سئل عما لو كان على يدها أمة أساور فتوسأت تجري الماء فاذا وصل للاساور  
 خلفه ما يعلو فوقها ثم سقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها  
 ولا اساور فهل يكنى جريانه مرة واحدة في هذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير  
 مستعملا بذلك وأنه يكنى جريانه مرة واحدة في هذه الصفة المذكورة انتهى (قوله من بدن  
 الجنب) هذا غير محقق بالجنب بل المحدث مثله ووجه تقييده هنا بالجنب جريان ذلك  
 في جميع بدنه بخلاف المحدث فشرطه أن لا يجاوز الموضع المطلوب غسله كما علم مما سبق  
 آتفا وبعبارة الصفة لا يصير في المحدث خرق الهواء مثلا للماء من المصكت الى الساعد  
 ولا في الجنب انقصال من نحو الرأس الى الصدر عما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء  
 اليه على الاتصال انتهت بخلاف ما إذا انفصل من بدن المحدث الى يده الأخرى وفي الجنب  
 من رأسه الى حقوقه ما لا يغلب فيه التقاذف أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال  
 كما في الامداد للشارح وفي حاشية الصفة للشارح أما ما يغلب فيه التقاذف فيعني عنه  
 في كل من الحدتين والجنب حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيد ارتفعت بغسله  
 واحدة وإن كان ماؤها حاصل من ما محل قريب منها كالواستقل الماء من كفه الى ساعده  
 التي عليه الثلاثة فرفعه ما دفعه واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسالته ولا زاد وزنها وإن  
 خرق الهواء من الكتف الى الساعد لأن الجنب لما يقرب كأنما بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا  
 الانفصال وكذا لو كان على وكه خبث فاستقل ما درجل اليه مع التقاذف فانه يرفع  
 الخبث الخ ما قاله وهو ظاهر الأمثلة الأولى فيجب حملها على الجنب لما علمت من أنه  
 يوصل الماء الى الركبة حكم عليه بالاستعمال وإن لم يتصل حسا وقد قال الشارح  
 في الامداد لو كان بنحو وكه خبث لم يطهره ذلك الماء وإن جرى اليه على الاتصال اه  
 وهو ظاهر وفي العباب لو كانت نجاسة بمحلين تجري الماء على اعلاهما ثم على الآخر أو نزل  
 من بدن جنب الى محل منه نجس أيضا أي كأنه جنب طهر من الحدث والنجس قال  
 الشارح في شرحه لو خلت الجنبات عن أحد المجلين كان غسل أسفل بدنه تقبض ثم جرى  
 الماء اليه من الأعلى لم يطهر على الوجه لفقد الجنبات التي صورت المجلين كحل الى أن قال  
 في الايعاب والذي يظهر انه يشترط في المسئين حيث لم يجز فيه ما على الاتصال أن يكون  
 محل الخبثين في الأولى ومحل ما نزل فيه مع محل الخبث في الثانية مما يغلب فيه التقاذف  
 أخذاعا من في بدن الجنب ثم رأته في المجموع مثل ذلك لما لو صب الماء على رأسه وكان  
 يظهره نجاسة وهو يقتضي خلاف ما ذكره لأن يجعل على جريان الماء على الاتصال  
 أو على أول الظهر وهو مع الرأس مما يغلب فيه التقاذف كما لا يخفى ويلزم من إباحته على  
 ظاهره الاحتجاج الى الفرق بين المحدث بتسليمه حيث اشترطوا فيه غلبة التقاذف وبين  
 الخبث مع حدث أو خبث آخر حيث لم يشترطوا فيه ذلك وفيه عسر اه ما أوردت فقه من  
 الايعاب وسأني قبيل الفصل ما يتعلق به ذافرا جعه (قوله كان انفصل من الرأس الخ)

فلم لا يضر الانفصال من بدن  
 الجنب الا اذا كان الى محل  
 لا يغلب فيه التقاذف كان  
 انفصل من الرأس الى نحو القدم  
 بخلافه الى نحو الصدر وعلم مما  
 تقرر أنه لا تصح الطهارة المستعمل  
 (في رفع الحدث ولا ازالة  
 النجس)

قال الجرهمي في حاشيته مانصه  
 فان قلت معلوم أن ملاقى دس  
 اصبع مثلا شئ يسير من الماء  
 المستعمل فلم يضره ملاقاها وسط  
 الصفات مع أن المستعمل لو وقع  
 في ما طهره يضره ملاقاها وسطا  
 قلت هذا لا شك لا في منذ أزمان  
 استشكله ولم أرجو ابا صافيا  
 ومن هذا جنح البقوى وغيره من  
 المحققين الى عدم وجوب نسبة  
 الاعتراف وتعمل بعض الاخوان  
 لعقبتا المذهب فقال لكون المنع  
 نفسه لاقى الماء بخلاف المستعمل

الموضوء) يعني أو اليسرى  
أو يترامهما وان غل (في الماء)  
القليل بعد غسل وجهه) ثلاثا  
سواء قصد الثلث أو المطلق  
أو واحدة إن قصد ترك التثليث  
(غيرنا ولا غتراف) سواء أقصد  
غسلها من الحدث أم أطلق (صار  
الماء مستعملا) وإن لم يتصل  
بده عنه لا يقال المنع البه ومع  
ذلك إن يجرسها فيه ثلاثا  
وتصل لثلاثة التثليث وإن  
يقبل قبضة يده يفتقها وإن  
صار ما اعترف منه مستعملا لأن  
ماها لم يتصل منها أو أدخل  
الجنب شيئا من يده بعد التنية  
بلائسة اعتراف منه بصير الماء  
مستعملا أيضا ولو انغمس في ماء  
ليل

قوله كما يشبه عليه الشارح  
حاشيته على تحفته) وذكر  
أيضا أنها بالنسبة لغیر المماس  
ماء يثبت الاستعمال من  
اللافة وبالنسبة للملاق  
بت الاستعمال الاتصال على  
د أه أصل وتلق في الخادم عن  
بالغزالي وقال عليه أنه قصد  
ه أه وجرم في التقة أه  
في (قوله بقصد نقل الماء)  
رقة الخطب في الانقاع أما  
ب الاعتراف بأن قصد نقل  
في الالة والغسل به خارجه  
بستعملا أه جل الليل

قال الشهاب البرلسي في حواشي المحلى أنه الاستوى والركن في تعالين الرفعة على أن  
صورة المستعمل أن يتصل الماء من البدن بالكلية قال الزركشي في الخادم بأن يخرج عن  
البدن ويغرق الهواء ثم يرجع كأن يتصل عن رأسه ويقطع على غفده والافلا يكون  
مستعملا قطعاً أشار إليه الإمام وصاحب البيان أه مائته البرلسي وقد رآته كما نقله  
في نفس الخادم (قوله ولا في غيرهما) أي في غير رفع الحدث وإزالة النجس أي في الطهر  
المسنون وطهر الناس الذي لا رفع فيه وغسل الميت كالذهبية والنجفة تحمل للتسل فكل  
هذه لا تصح بالماء المستعمل (قوله أو جزمتهما) أي من يديه وهذا مثال والافلا المدعى  
ادخال جزمه داخل وقت غفله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم ينو رفع الحدث عن الوجه  
وحده والافلا يصير مستعملا إذا نوى رفع الحدث عن البدن قبل ادخالها إلا أنه كما يشبه  
عليه الشارح في حاشيته على تحفته (قوله غيرنا ولا غتراف) قال الشارح في حاشيته على  
التحفة ليس المراد بها التلقظ بثبوت الاعتراف وانما المراد استهوار النفس بأن اعترافها  
هذا الفصل السدس في مغفرة ذلك وليس هناك غفلة عن الاعتراف وقصد وجهه ثم قال  
الشارح ويؤيد ذلك قول بعض أئمتنا لو أدخلها بعد غسل الوجه لغرض آخر كغرض  
الشرب لم يصير الماء مستعملاً لأن ذلك متضمن لنية الاعتراف ونقل في الحاشية المذكورة  
عن خادم الزركشي أن حقيقة ما أن يضع يده في الالة بقصد نقل الماء والغسل به خارج  
الالة لا يقصد غسلها داخل أه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام انما يقصدون  
بإخراج الماء من الالة غسل أيديهم خارجة ولا يقصدون غسلها داخل وهذا هو حقيقة  
نية الاعتراف (قوله لأن ماها) أي البدن يتصل عنها فله أن يجريه على بقية يده لأن الماء  
مادام جارياً على العضو لا يصحك عليه بالاستعمال حتى يتصل عنه حساً أو حساً كما تقدم  
(قوله وأدخل الجنب الخ) في حاشية الشارح على تحفته لو اعترف بصورة مضغفة فغسل  
يده خارج الالة لم يبق عليها حدث فلا يحتاج لنية اعتراف فعمل أن حكم جنب وضع يده  
في ماء بعد التنية حكم وضع يده بعد غسل الوجه وطريقه أن يأخذ الماء أولاً ونوى  
رفع الحدث بعد الأخذ وأعمه فيرفع ولا يحتاج لنية اعتراف لارتفاعه قبل ذلك أه  
كلام الشارح وفي فتاوى الشارح في الموضوعات ما سئل عن متوضئ تحت ميزاب تلقى  
منه الماء بكتفه فجعل يغسل وجهه من غير نية اعتراف فهل يحكم على ما بكتفه  
بالاستعمال أو لا فأجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث البدن وكل منهما عضو  
مستقل هنا وحيد فلا يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لأنه إذا غسل أحدهما به فساكنه  
غسل كلاهما أتمها وما كف الأخرى أما إذا نوى الاعتراف فانه لا يرفع حدث الكفين  
فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما وكلاهما فبما ذكر ما صوب عليه من إبريق ونحوه  
فيحتاج إلى نية الاعتراف إن كان يأخذ الماء بيده جميعاً وكذا حال ذلك لو كان يغترف  
من بحر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضئ من بحر فيحتاج لنية الاعتراف أه ما أردت



تقله من فتاوى الشارح لمخصا ويجرى نظيره أيضا على مقالة الجلال الرملى وأما ما فى فتاويه  
من انه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو برقي أو نحوهما وأخذ الماء بكتفه معاقبل نجس  
نية الاعتراف واذا لم يشوهدا له أن ينقل بحافى كفه ساعده فأجاب قصد تناول صارفه  
عن الاستعمال فهو غير نية الاعتراف اه لمخصا فليس محلش فيه لوجوب نية الاعتراف  
فى هذه الصور بتخلاف صورتنا وما فى فتاويه محلصا فلهذا يجعل على ما اذا اعترف يد  
واحدة كما يشته فى الاصل وللملأمة ابن قاسم العبادى فشرح مختصر أبى شعاع كلام  
نفس فيما اذا أدخل يديه مجموعتين فى الماء كرت ملغسه فى الاصل فراجع منه أن أردته  
(قوله ثم بعد انغماسه الخ) ليس بقيد لكونه قبل تمام الانغماس كأنه اتخلعه وترتفع  
جنبه جميع يده وبعبارة الشهاب البرلى لو غمس جنب بعضه فى ماء قليل ونوى ارتفاع  
حدث المنغمس ولا يصير استعمالا بالنسبة للباقي الخ وبعبارة النهاية للجمالى الرملى وله تمام  
غمله بالانغماس دون الاعتراف انتهت وفى الامداد للشارح ما يقبله أيضا (قوله ان  
يرفع به) زاد فى التحفة بالانغماس لا بالاعتراف ولو يده وان نوى اغترافا كما شأله كلامهم  
اه وسبق من النهاية ما يقبله أيضا زاد الشارح فى حاشيته على تحفته لانه ما انفصله باليد  
أى وفى انما صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك الخ وذكر البرلى  
فى حواشى الهلى عبارة المجموع والقسمون فى الجبر ثم قال وبهاته لم مراد المجموع  
بالانفصال فى مسئلة الاعتراف باليد أن صورتها انه أدخل اليد فى الماء وجعلها آلة  
للاعتراف فصر الماء الكائن بها مستعملا بمجرد انغماسه ما فلا يرفع حدث الكف  
ولا غيرها وأما أن أدخلها ليجده النية فلا ريب فى ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون  
الماء المنفصل غير محكوم به بالاستعمال فيما يظهر لان انفصاله باليد اتصال بالبعض  
المنغمس نظر الى أن جميع البدن كمضوء واحد وسيتدفق بجه رفع حدث ساعدها به اذا  
جرى اليه الماء مما قبلها بغير فصل الى آخر ما قاله البرلى (قوله ثم نوى الخ) هو فى الحدث  
الا صغر قد اذ لو انغمس من باعلى ترتيب المضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة  
للباقي كما صرح به الشارح فى شرح الارشاد وفى فتاويه والمراد من انغماس المحدث  
انغماس أعضاء المضوء فقط ونقل فى الاصل حكم ما اذا نوى جنبان معا أو من تباعد  
تمام الانغماس وأقبله فراجعته أن أردته (قوله ما طهرهما) قد به الشارح فى حاشية  
تحفته بما يغلب فيها التقاذف ولكن جملة فى الامداد على ما اذا انفصل الماء امام  
الاتصال فترفع الماء تحت الموضعين وان تباعدا وفى فتاوى الشارح صب الماء على  
الكفين المتبجعين معا ولم يتقاطر من ماء أحدهما المستعمل على الاخرى شئ ارتفع  
شبهتهما اذا لموجب للاستعمال حيث قد لما تقر وان الفرض ان الماء صب عليها معام  
انفصال كل عن الاخرى وأما اذا صب عليها معا وأحدهما أسفل من الاخرى فجرى  
الماء على العليا ثم على السفلى فلا تطهر الا العليا لان الماء الواصل اليها مستعمل لانغماسه

ثم بعد انغماسه نوى رفع الجنبه  
ارتفعت وله اذا أحدث أو جنب  
الماء وهو الماء ان يرفع به الحدث  
المحدث لانه لم ينفصل عن الماء  
فصورة الاستعمال باقية وكذا  
لو انغمس محدث فى ماء قليل ثم نوى  
فان حدث جميع اعضائه يرتفع  
على المحدث ولو كان يده خبث  
بطين فمر الماء بأعلاه ما ثم  
بأسفلهما طهرهما

(قوله كما شأله كلامهم) بل نقل  
المدائنى فى حاشيته فى الخلاف  
وبعبارة يؤخذ منه أن الجنب لو نزل  
فى الماء القليل ونوى رفع الجنبه  
قبل تمام الانغماس ثم اعترف الماء  
بأناء وصبه على رأسه وغيره لا يرتفع  
جنبه ذلك العضو الذى اعترف به  
بلا خلاف كما صرح به المتولى  
والرواى وغيرهما لانه انفصل  
اه بقط المداينى ما نقله المدائنى  
بجل الليل

ببعض خلاف ما لو عين الامام المأموم  
 فأخطأ فإنه لا يضطر مطلقا لانه لا يجب  
 التعرض له في الجلة ولا تفصيلا  
 وأن الامام لا تسلمه نية الامامة  
 وهو كذلك بل تسلم له والالم تحصل له  
 فضله بالجمعة ويحمله في غير الجمعة  
 أما فيما قلنا من نية الامامة مقترة  
 بالتعمم (الشرط الخامس) ونافق نظم  
 صلاتهما أي الامام والمأموم بان  
 يتقفا في الاتصال الظاهرة وان  
 اختلفا عددا (فان اختلف) نظم  
 صلاتهما (ككتوبة) أو فرض  
 آخر أو نقل (وكسوف) أو ككتوبة  
 أو فرض آخر (أو نقل) و (جنازة)  
 لم تصح القدوة) عن يمين غير  
 الجنازة يصليها وغير الكسوف  
 يصليها وعكسهما تعذر المتابعة  
 ومن (ثم) يصح الاقتداء بامام  
 الكسوف في القيام الثاني من  
 الركعة الثانية لا يمكن المتابعة  
 حينئذ وانما لم يصح الاقتداء  
 بصلي الجنازة أو الكسوف  
 وبما روي عند الانفال المتأخفة لأن  
 ربط احدي الصلوتين بالآخرى  
 مع تنافيهما مبطل ومثلهما سجدة  
 التسلاوة والشكر وان صح  
 احدهما خلف الاخرى ويصح  
 القرص خلف صلاة التسبيح وعند  
 تطويل ما يطل تطويله لا يعتد  
 بالقرص في الركن الذي بعده

الى قاعدة ما يضطر الغلط فيه وما لا يضطر  
 تفصيلا كنية الاستباحة في التيمم لا يجب التعرض فيها للعدو لاجله ولا تفصيلا بل  
 تكفيه نية استباحة الصلاة مثلا وكعين مكان الصلاة لا يجب التعرض له جلة  
 ولا تفصيلا ومن هذا القسم اذا عين الامام من يولى خلفه فهذا القسم لا يضطر الغلط فيه  
 فاذا قال استباحة الصلاة من حدث التوم غلطتين ان الذي عليه حدث الجول لا يضطر  
 ذلك وكذا البقية أو عين الامام زيدا اقتبين ان الذي خلفه هو ولم يضطر القسم الثاني  
 ما يجب له التعرض جلة أي أصل يفته وتفصيلا أي التعيين فيه كأنه لم يصرح بالصوم الى  
 الصلاة فإنه يجب عليه في الصوم نية أصل الصوم وتعيينه رمضان وكذلك الصلاة فالغلط  
 في هذا مضطر مبطل الثالث ما يجب التعرض له جلة لا تفصيلا كنية الاقتداء بزيد فبان  
 عمرا وهذا القسم يضطر الغلط فيه كالذي قبله وكذا في الأصل أمثلة فوضح ذلك فراجعها  
 منه (قوله) وأن الامام لا تفرم الخ) أي وأفهم كلام المصنف حيث تعرض لنية القدوة  
 ولم يتعرض لذكر نية الامامة انها لا تفرم الامام (قوله) قلنا من نية الامامة) أي حيث نوى  
 الجمعة مطلقا ونوى غيرها وهو ممن تفرم الجمعة فلا تنقضه صلاته اما اذا نوى غير الجمعة  
 وهو ممن لا تفرم الجمعة فلا تفرم نية الامامة حينئذ ومثل الجمعة المعادة قلنا من فيها نية  
 الامامة قال في الصحة فتكون حينئذ كالجمعة قال الجلال الرملي في النهاية ومثلهما في ذلك  
 المنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجمعة أيضا قال الشارح في الایجاب وانما يتبعه ان  
 قلنا لا يكتفى للتدو حصول صورة الجماعة ثم قال ولو لحق لا يؤم فقام من غير نية الامامة لم  
 يحسن على ما ذكره الفضل وفيه وقفة لأن مدار الایمان على العرف غالباً وأهل بيته مع  
 عدم نية الامامة اماما اهـ (قوله) أو فرض آخر) أي غير المكتوبة كسندورة أو فرض  
 كذابة الجنازة فلا يصح واحدا من الثلاثة المذكور في كلامه مع كسوف ولا مع جنازة  
 ومحل عدم الصحة اذا لم يصل الكسوف على هيئة سنة الصبح والاصح الاقتداء بمطلنا كما  
 في الصحة والنهاية وغيرهما (قوله في القيام الثاني الخ) كذلك الاسنى والصحة وغيرهما  
 وفي النهاية للجمال الرملي التصريح بادرار الركعة بالركوع الثاني وكذلك رأيت في كلام  
 غيره واحدا من أتباعه وقال الزبدي في حاشية شرح المنهج وهو المعتقد اهـ ولم أر شيئا من ذلك  
 في كلام الشارح وقوة كلامه برعا فضله عدم ادراك الركعة وهو الذي يظهر للتفكير (قوله)  
 من الركعة الثانية) زاد في الصحة آخر تكبيرات الجنازة قال ومثلهما ما بعد السجود فيها  
 قاله الباقين اهـ أي في حدودي التلاوة والشكر وخالف في النهاية فقال لا وجه استقرار  
 المتع في الجنازة وسجد الشكر والتلاوة والشكر لا يصح واحدا منهما مع شيء منهما  
 مثل الكسوف والجنازة سجدة التلاوة والشكر لا يصح واحدا منهما مع شيء منهما  
 (قوله) خلف صلاة التسبيح) كذلك الصفة والنهاية ويصح القرص خلف صلاة العبد

(ويصح) مع التكرار الموقوفة لفصله الجماعة (الظاهر خلف) صلى (العصرو) خلف صلى (المغرب) وعكسه لاتحاد النظم وان اختلعا عددا ونية (والفضاء خلف) صلى (الاداء وعكسه والمفروض خلف) صلى (النقل وعكسه) لاتفاق النظم في الجميع وحيث كانت صلاة الامام أطول تخير المأموم عند اتتمام صلاته بين أن يسلم ٢٥ وأن يقتر وهو أفضل ويحل حل استظهاره

حيث لم يفعل تشهد لم يقبله الامام  
فلما صلى المغرب خلفه صلى  
العشاء امتنع الانتظار وان جلس  
الامام للاستراحة في الثالثة أو  
الصبح خلف الظهر جازا للانتظار  
ان يجلس الامام للتشهد الاول  
وتشهد لانه حينئذ يكون  
مسما للتشهد هذا الامام فان لم  
يجلس أو جلس ولم يتشهد من المأموم  
المقارئة لا يحدث تشهد لم يقبله  
الامام (الشرط السادس الموافقة)  
للامام (في سنة فاشته الخاتمة)  
يعني تخفى الخاتمة بها (فترك)  
الامام سجدة التلاوة وسجدها  
المأموم وعكسه) بان سجدها  
الامام وتركها المأموم (أو ترك)  
الامام التشهد الاول وتشهد  
المأموم بطلت صلاته ان علم  
وتعمد وان لحقه على القرب لعدوله  
عن فرض المتابعة الى ستة ويخالف  
ذلك سجود السهو والتسليم الثانية  
لانهما يفعلان بعد فراغ الامام اما  
غير فاشته الخاتمة بكسلة الاستراحة  
فلا يضر الاتيان بهما وشملها الفتوى  
لم أدرك الامام في السجدة الاولى  
وفارق التشهد الاول بانه لم يحدث  
غير ما فعله الامام وانما طول ما كان  
فيه ومن ثم لو أتى الامام ببعض

والاستقامه معك وبسبب أن لا يوافقهما في تكبيرهما الزائد اه فخرج الجواد  
(قوله الموقوفة لفصله الجماعة) في الحقيقة ان الخلاف في الاقتداء مبني جدا فلم  
يقض تقويت فضله الجماعة وان كان الاثر اذا أفضل الخ وكذلك الجلال الرئي ومنه  
بطل ما في هذا الكتاب ضعيف لكن هو القياس (قوله خلف صلى النقل) محله  
في غير المادة كما في النهاية والمغني وقد له المغني عن اقتناء ضيقه الشهاب الرئي (قوله)  
وهو أفضل) أى الانتظار في الجلوس ليسلم مع الامام أفضل من سلامه قبل الامام بنية  
المقارئة ولا بدتها وان أومس كلامه خلافه وعند الانتظار يتهدم تطيل الدعاء وان  
فارقوه فهو فراق بعد زلات تقويت به فضله الجماعة (قوله ويحل حل الخ) زاد في النهاية  
ان لم يمتد خروج الوقت قبل سجدة اه وفي الحقيقة هو ظاهر ان شرع وقد بقي من الوقت  
ما لا يسهو او الاجاز ان خرج الوقت لانه مذهب جازر (قوله وان جلس للاستراحة الى  
المتن) اعقد في الحقيقة والنهاية وغيرهما خلافا لالاسنوى قالوا يصح اقتداء من في التشهد  
الاخير بالظاهر ولا يجوز له متابعتها بل يقتره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مقارنته وهي  
بعذر (قوله ويحذف ذلك الخ) أى فيجوز له مأموم سجود بعد سلام الامام ان تركه بل  
يسن له فله وكذلك اذا ترك الامام التسليم الثانية فان المأموم يسلمها (قوله فلا يضر الخ)  
أى من الامام أو المأموم مع تركه الا خر من حالها (قوله في السجدة الاولى) سبق انه ان  
أدرك الامام في السجدة الاولى نية التحف للفتوى وان لم يجر المأموم الا بعد جلوس  
الامام بين السجدين تركه التحف وان هوى الامام السجدة الثانية قبل هوى المأموم  
للاولى بطلت صلاة المأموم (قوله وفارق الخ) أى حيث قلنا بطلان صلاة المأموم  
بالتحفة وان أدرك الامام في القيام واما اذا ترك المأموم وقعه الامام فقه تفصيل هو  
ان قام المأموم مستمدا بل يزمه الود المتابعة الامام وان قام سها بالزمه (قوله بانه أى  
المأموم لم يحدث الخ) لان الامام كان واقفا مع المأموم ولا اعتدال غايته ان المأموم طول  
الاعتدال بالفتوى (قوله بعض التشهد الخ) كذلك صور الشيخ المسئلة في شرح  
الارشاد لكن بشرط ان لا يتخلف ركعتين فعملين متوالين بان فرغ الامام منهما وهو مما  
قبله ما عند الشيخ كشيخ الاسلام واما الجلال الرئي فقال في النهاية وقول جماعة ان تحفقه  
لاتمام التشهد مطلوب فيكون كلوا نفي هو الواجب الخ واهم ما ذكر ان خلف الامام  
جلسة الاستراحة لا يمنع للمأموم التشهد به صلى المغني والنهاية وتردد في ذلك في التحفة  
ثم قال لذلك ايضا (قوله والابطل) تقدم في سجود السهو ان محل البطلان ان تذكر قبل

٤ بانقل في التشهد وقامه جازا للمأموم كما له حينئذ مستحب كالفتوى (وان تشهد الامام وقام المأموم)  
سهو الزم الود والابطل صلاة أو (عند الم تطل) صلاته بعد علمه ان نقل الى فرض آخر وهو القيام (ويستدل بالعود)  
خروجهم خلاف من أوجب (الشرط السابع المتابعة) للامام كما سيظهر من كلامه واما المتابعة المتدوية فهي ان يجري  
على أثره في الافعال والاقوال

يصح أن يكون ابتداءه بكل منهما متاخر عن ابتداء (٢٩) الامام ومتقدما على فراغه منه ويشترط يتبين تأخر جمع تكبيره الاحرام

عن جميع تكبيرة امامه (فان قارنه في التحريم) اوفى بضمه واشك فيه او بعده هل قارنه فيه أولا وطال زمن الشك او افاضت تأخر صومه فيان تقدمه (بطلت) صلاته يعني لم تنعقد للغير الصحيح اذا كفر وكبروا ولانه نوى الاقتداء بغير مصل اذا يتبين بتمام تكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة من اولها (وكذا) سئل صلاة المأموم (ان تقدم عليه) أي على امامه عامدا عالما بالتصريح (بركنين فعلمين) ولو غلطوا بلين بان ركع المأموم فلما اراد امامه أن يركع ورفع ظمرا وأراد أن يرفع صعد فبصر بمجوده بطول صلاته وفارق ما يأتي في التخطف بان التقدم أغش قاطل السبق بالركنين ولو على التعاقب لانهم على ما يجتمع في الركوع ولا في الاستدال (أو) تأخر عنه بهما أي بركنين فعلمين تامين ولو غلطوا بلين كأن ركع الامام واعتدل وهوى للسجود وان كان الى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد امام السجدة الثانية وقام وقرأ وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدة تين هذا ان كان (لغير عذر) بما يأتي كأن تخلف لا كمال سنة كالسورة (وان) قارنه في غير التحريم من انصاع الصلاة لم يضروا قارنه في السلام لكن يكره ذلك وتقوته فضيلة الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلي

انصاب الامام والافلا عود فرجع ما تقدمت عن التفصيل (قوله ابتداءه) أي المأموم بكل من الاقوال والافعال (قوله ومتقدما) أي ابتداء المأموم فهو معطوف على قوله متأخرا وقوله عن فراغه أي الامام من كل مناهي التحفة والنهاية لكل من هذا ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشترع حتى يصل الامام لحقيقة التثقل اليه اه وقضيت ان الطالب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس بالامام بالحدود قال سم وقد يتوقف فيه اه ونقله الهاتني في حاشية التحفة وأقره وأقول لا توقف فقد ثبت في الاصل ما يصرح بذلك من الاحاديث الصحيحة نعم رأيت في شرح مسلم التنوي استثناء ما اذا علم من حاله انه لو أحرأ الى هذا الحد رفع الامام قبل سجوده اه وهو ظاهر ولعله وجه توقف سم فيما ذكر (قوله وطال زمن الشك) خرج به ما اذا زال شك في ذلك عن قرب فانه لا يضر كالشك في أصل النية (قوله يعني لم تنعقد) هذا ان نوى الاقتداء مع قصره كما هو ظاهر (قوله عالما بالتصريح) في المعنى والتحفة والنهاية بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير انه لا يعتد به ما فان لم يعد للالتيان به مامع امامه لسهوه أو جهله أي في بسلاسه بركعة والا أعادها اه والعبارة للنهاية (قوله ولو غلطوا بلين) أي بان كان أحدهما طويلا والآخر قصيرا لعدم وجود قصر من متوالين (قوله بان يركع الخ) برجه في شرحه على الارشاد والعباب وفي الاسنى هو الاولى وهو جوف في شرح المنهج والمعنى والنهاية بقياس التقدم على التأخر وأورد هاما معاني التحفة ولم يرجع منها شيئا (قوله فعلمين) خرج القولين وما اذا كان أحدهما قويا والاخر فعليا فلا يضر التأخر بهما وكذلك التقدم لا تكبيرة الاحرام والسلام كاتقدم (قوله وان كان الى القيام أقرب) كذلك في شرح الارشاد والذي في التحفة والنهاية انه لا يضر لانه في قيام زاد في التحفة فقول في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه الى السجود أو أكل الركوع اه كلام التحفة فيصم كلامه هنا على ذلك (قوله لغير عذر) راجع للسبق والتخلف والعذر في السابق أن يكون ناسيا أو جاهلا وفي تخلفه ذلك أو غيره مما يأتي في قوله وان تخلف المأموم لعذر كطهارة الخ (قوله كأن قطع لا كمال سنة) مثال التخلف بغير عذر وسبق ان مثل السورة في ذلك التشهد الاول اذا تخلف المأموم لتمامه وان الجلال الرمي خالف في ذلك فرأى (قوله من أفعال الصلاة) خرجت الاقوال كاتقدم (قوله لكن يكره الخ) في الاعمال ان حصلت بقصد والافلا تخلف القصد له قال وهل الجاهل بركتها كن لا يقصد هاهل العذر قياس كلامهم في غير هذا المثل انه مثله اه (قوله وتغوت به الخ) يعني فيما كان فيه فقط (قوله أو تقدم عليه الخ) أي غير التحريم والسلام قال في التحفة سئل يابن آخرا الاولى وعبادة الجلال الرمي في شرحه على رسالة والده في شروط المأموم والامام نصها ومعها ان التقدم تكبيرة الاحرام والسلام من غير نية مفارقة

(ويحرم تقدمه عليه بركي فعلى) تام كان ركع وضع والامام قائم للبر الصبح أما يحضى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول  
 الله رأسه رأس جارا ما اذا لم يتم كان ركع قبله ولم يعتدل فيكره ويسن له العود ليوافقه فان سها إلى ركوع قبله تخيير بين  
 العود والامام ويحرم التأخر بركن (وان تحلف) المأموم ٢٧ (بعد ركعة بقراءة) واجبة (بالوسوسة) بل

لغير لسانه وقوه (واشتغال)  
 المأموم (الموافق بدعاء الاقتراح)  
 والتعوز عن الفاتحة حتى ركع  
 الامام أو قاب الركوع (أو) كان  
 (ركع امامه فشكل) بعد ركوعه  
 وقبل ان يركع هو (في الفاتحة) هل  
 قراها أو لا وهل يابدها (او تذكر  
 تركها) كان (اسرع الامام  
 قراءته) وركع قبل ان يتم المأموم  
 فاتحته وان لم يكن يعطى القراءة  
 (عذر) في التحلف عن الامام  
 لاتمام قراءته على له عذره  
 يوجب ذلك عليه بخلاف تحلفه  
 لمذوب بقراءة السورة أو لوسوسة  
 بان كان يردد الكلمات من غير  
 وجوب سواء كانت ظاهرة أو خفية  
 فانه متى كان يقرأ بركتين  
 فعليه بطلت صلاته لمقدم عذره  
 وحيث عذر التحلف كافي الصورة  
 التي ذكرناها فانما يتحلف (الى)  
 تمام (ثلاثة أركان طويلة) وهي  
 المقصودة بنفسها فلا بد منها  
 القصور وهو الاعتدال والجلوس  
 بين السجدين فيسعى على ترتيب  
 نظم صلاته نفسه حيث فرغ قبيل  
 قيام الامام من السجدة الثانية  
 وجالوسه بعدها (فان زاد) التحلف  
 على ذلك بأن لم يفرغ الا والامام  
 منتهب للقيام أو جالس للتشهد  
 (نوى القارئة) ان شاء يجرى على  
 (وأي بركة) يدل هذه الركعة التي

تمتخ ١٥ (قوله رأس جاز) ذكرت في الاصل وقوع ذلك في الدنيا كما نقله الشارح  
 في فهرست مشايخه وذكرتم كلام الاحاقر اجماعه من الاصل ان اردته (قوله أما  
 اذا لم يتم الخ) هذا هو المفهوم من غير هذا من كتب الشارح ايضا والذي في المعنى والتماية  
 انه يؤخذ من الحديث أن السابق يعرض ركن كان ركع قبل الامام ولفظه الامام في  
 الركوع كالسابق بركن وجرى عليه شيخ الاسلام (قوله ويسن له العود الخ) كذلك  
 التصفه والتماية قال في الامداد وقيل يحرم وجزءه في الانوار (قوله ان يركع هو) أي  
 المأموم أي قبل أن يوجهه أقل الركوع وان هوى كافي التصفه وغيره ما يقرأ فاتحته  
 ويكون تحلفه لقراءتها تحلفا بعذر وأفهم قوله بعذر كوعه أي الامام ان المأموم  
 لو ركع قبل الامام ثم شك في ركوعه في قراءة الفاتحة انه يلزمه العود لقراءتها ووجهه في  
 التصفه بان ركوعه هنا يسن أو يجوز تركه والعود للامام فكان بمنزلة شكه قبل أن يركع  
 بالكلية اه أم لو شك بعد ركوعه وركوع امامه فلا يعود بل يصلي ركعة بعد سلام الامام  
 كما لم يسبق قال شيخ الاسلام ذكر يا قال الزركشي فلو ترك في قيام الثانية أي مثله انه كان  
 قد قرأها حسبت له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فشكل في ركوعه في  
 القراءة فمضى ثم ذكر في قيام الثانية أي مثله انه قد كان قراها في الاولى فان صلاته تطل  
 اذا اعتاد بشفعة مع الشك اهن الاسنى وقد أشبهت الكلام في الاصل على ما يتعلق  
 باطراف هذه المسألة تراجمها منه ان اردتها (قوله لمذوب) يحترق قوله أو لا قرأته واجبة  
 وهذا قد علم من قوله سابقا كان تحلف لا كمال سنة (قوله أو لوسوسة) في التصفه يخفى في  
 وسوسة صارت كالخفية بحيث يقطع كل من رآه انه لا يمكنه تركها ان باقي فيه ما في يعطى  
 الحركة (قوله سواء كانت الخ) قد عذرنا بالظاهر في النهاية وقال في الامداد لا يحتاج الى  
 التقيد بالظاهرة لان تأخر مبسبها الى تمام ركعتين يستلزم ظهورها اه وقوه في التصفه  
 (قوله ذكرناها) أي وغيرها مما هو في معناها من ذلك لو نام في تشهد الاول متمكنا ثم اتبعه  
 فوجد امامه راكعا ومن ذلك ما اذا سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية تجلس  
 للتشهد فان الامام تشهد فاذا هو في الثالثة تكبير الركوع فظنه لقيامها فقام فوجد  
 راكعا ومن ذلك لو نسي كونه مقتديا وهو في سجدة مثله ثم ذكر فقام من سجدة الثانية  
 والامام راكع هذا عند الجال الرطبي في المسائل الثلاث واعتقد في التصفه في الثلاث انه  
 كالسابق فيركع مع الامام وتسقط عنه القراءة (قوله صلاة نفسه) أو رد في الاعباب  
 احتمل في أنه يلزمه حينئذ ان يقتصر على أقل واجب الاركان أو ياتي بالسنة مع  
 الاقتصار قال والثاني أقرب (قوله للتشهد) ولو الاول ككافي التصفه ونقل عن مر  
 أيضا (قوله بان يترك الخ) ظاهره كقولهم وافق الامام انه يترك فاتحته ويستأنف فاتحة  
 ترتيب صلاته نفسه (أو واقفه) فيها هو فيه بان يترك قراءته ويتبع الامام في القيام أو للتشهد  
 فاتته (بعد سلامه) أي سلام الامام كالسابق

ولا يجوز له بلانية المقارعة الجري على ترتيب صلاة نفسه فان فعل عامدا عالما بطلت صلاته لموافقه من الخائفة القاحشة (هذا) كله  
(في المواقف وهو من ادل مع الامام قدر ٢٨ الفاتحة) سواء الركعة الاولى وغيرها (وأما المسوق) وهو من لم يدرك مع

الامام من الركعة الاولى وغيرها  
قد راي مع الفاتحة اذا ركع  
الامام وهو باق (في فاتحته) الى  
الآن لم يكملها (فان) كان قد  
(اشتغل) قبلها (بسنة) كدعاء  
الافتتاح أو التعوذ أو بكت أو  
مع قراءة الامام أو غيره (قرأ)  
وبوأي من الفاتحة (بقدرها) أي  
بقدر حروف السنة التي اشتغل  
بها أو بقدر زمن السكوت الذي  
اشتغل به لتقصيره بعدوله عن  
القرآن إليها اذا السنة للمسبق  
أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فان  
ركع ولم يسر أقد رما فوته بطلت  
صلاته ان علم ركعه والفرقة  
(ثم) اذا اشتغل بقراءة قدر ما فوته  
(ان) أكمله (أدرك) أي الامام  
(في الركوع) أدرك الركعة كغيره  
(والا) لا يدركه بان لم يطمئن قبل  
ارتفاع الامام عن أخته فان فرغ  
والامام في الاعتدال (فاتحة)  
الركعة على اضطراب طويل فيه بين  
التأخير (و) حثيث (واقفه)  
وجوب في الاعتدال وما بعده ولا  
يركع لانه لا يسببه فان ركع عامدا  
عالمًا بطلت صلاته (وباق) بركعة)  
بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى  
معه وان لم يضرغ والامام في  
الاعتدال بان أراد الهوى منه  
الى السجود وهو الى الآن لم  
يكمل قراءة ما زنه فقد تعارض  
معه وجوبان متباينان والامام وقراءة

أخرى وكلام الصفه يشعر بأنه يستقر في قراءتها حيث قال وإذا تبعه فركع وهو الى الآن  
لم يتم الفاتحة تحفظ لا يكملها ما لم يسبق بالاكثراء فقوله الى الآن فيه اشعار بما ذكره  
قال سم في حاشية الصفة أقول اذا اعتد الامام والمأموم في القيام فقدم معه ثم قام للركعة  
الأخرى الوجه أنه لا يجوز البناء على ما قرأ من الفاتحة لاختطاط قراءته بتقاربه ذلك  
القيام الى قيام آخر من ركعة أخرى ثم قال وأما مسئلة ما لو قام الامام وهو في القيام فلا  
يعد حينئذ بتأويله على قراءته الخ فكلما الحلبي بواقفه فراجع الاصل (قوله) عامدا عالما  
الخ في شرعي الارشاد وان خلفه جهلا منه بوجوب المتابعة لغا ما يأتي به على ترتيب نفسه  
فلا يبعد به تلك الركعة الخ (قوله) قدر الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة للقرأة  
الامام ولا لقراءة نفسه فحة ونحوها النهاية واعتدله في شروح الارشاد والعباب قال في  
الصفة ونحوها النهاية وقول شارح المواقف من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام  
المواقف والمسبوق تأتي في كل الركعات الخ وبعبارة شرح المحرر لا يذى كالتبعية وقال  
القلوبي من أدرك في أول القيام واقف وان لم يدركه من الفاتحة ومن أدرك ذلك  
الزمن موافق وان لم يدرك أول القيام وضد المسبوق فمع ما ونقل سم عن مراد بواقفه  
(قوله) بقدر حروف السنة الخ زاد في الصفة والنهاية في ظنه وفي الفتح فيجب أن يعد  
أو يصط (قوله) زمن السكوت الخ في شرعي الارشاد والعبارة فلا مدادوا الظاهر في  
مسألة السكوت أنه يصرف قدر الزمن الذي سكته أو معه الى قراءة الفاتحة أو بعضها  
ولذلك أموه مسبقا وموافق في الصفة لانه لا احتياط فيتحفظ لان تمام الفاتحة ولا يدرك  
الركعة وبه أفتى شيخ الاسلام بعد ان في بخلافه مرتين واعتد انطيط وبالجمال الرمي أنه  
كل موافق فيصير على ترتيب نفسه ويدرك الركعة ما لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلا  
وبه أفتى الشهاب الرمي وظاهر الامداد عيل البسه (قوله) فركعة أي ان ركع مع الامام  
قبل أن يقرأ قدر ما زنه أو جهلا لا تسقط صلاته لكن لا يبعد ركعة ثلاث فأتى  
بركعة بعد سلام الامام (قوله) في الاعتدال ليس بقيد بل اذا ربطته قبل ان يرفع الامام  
رأسه عن أقل الركوع فاتته الركعة (قوله) على اضطراب طويل الخ عبارة الصفة وعن  
المعظم ركع وتسقط عنه البقية واختير بل رجح جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال  
له وان كان كلام الشيخين يقتضيه ومال في الامداد الى ما قاله الاكثرين واعتد  
شيخ الاسلام أنه يلزمه متابعته في الهوى حثيث فلا تلزمه مقارنته ومال الشارح في هذا  
الكتاب الى التخصيل الذي ذكره وان تباين منه بقوله على اضطراب واعتد انطيط  
والجمال الرمي وجه لما نقله في الصفة عن المعظم ومال اليه في شرعي الارشاد مقابل  
الاصح في كلام المنهاج وكلامه في الصفة كاتر ددين التخصيل المذكور وهنا وبين  
الركوع مع الامام وسقوط بقية الفاتحة عنه وبين ما تقدم من شيخ الاسلام لكن ميل  
كلامه الى الاول ايضا الى التخصيل اه ومال في شرعي الارشاد الى انه يكون مختلفا

وتكون مقارنته بعد زعمنا يظهر أيضا وان قصر بارتكاب سبب وجوبها وهو اشتغافه بالسنة عن القرض (وان لم يشتغل) المسبوق بعد احرامه (سنة) ولا تغيرها بل بالقائحة وركع امامه ٢٩ (قطع القرائة وركع معه) ليدرك الركعة ويحصل

الامام عنه بقية القائحة وكلها ان  
ليدرك الا في الركوع فان لم يركع  
معه فاته الركعة بل وبطلت صلاته  
ان تحذف لتكمل القائحة الى أن  
شرع الامام في الهوى الى السجود

• (فصل في بيان ادراك المسبوق  
الركعة) •

(رمز) أدرك الامام المتطهر راكعا  
ركوعا محسوبا أو قريبا  
من الركوع بحيث لا يجتنه قرائة  
القائحة جديها قبل ركوعه  
(و) يتبين انه (امامان معه) في  
الركوع (قبل ارتفاعه) عن أقل  
الركوع السابق بيانه (أدركه  
الركعة) المصحح من قوله صلى الله  
عليه وسلم من أدرك ركعة من  
الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه  
فقد أدركها اومن ثم لم يسن الخروج  
من خلاف من منع ادراك الركعة  
بذلك (وان أدركه) وهو محدث أو  
متحسب أو (قد ركع) غير محسوب  
له فهو (زائد) قام المسهوا وفي  
أصله ولم يطمئن معه فيه أو طمأن  
بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع  
وهو بلوغ راحته ركبتيه أو  
تردد هل طمأن قبل وصول  
الامام لحدا أقل الركوع سواء أظلم  
على ثلثته أم لا (أو أدركه) في  
الركوع (الثاني من) صلاة  
(الكسوفين) ليدركها أي الركعة

بعد زعمنا على ترتيب نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وقد اشبع  
الكلام في الاصل على هذه المسألة وينتسب الاضطراب فيما يستعين مر اجته  
فراجه ان اردت ذلك وذكر ثمة ان مراد القصة بقوله ان العظم وجوده في كلام  
العظم وان لم يبرهوه وينت وجهه هناك (قوله الى ان شرع امامه الخ) أي تخلفه  
بركنه بغيره

• (فصل في ادراك المسبوق الركعة) •

(قوله محسوبة) أي بان يكون متطهرا في ركعة أصلية غير الثانية في الكسوف  
كسابقا في تركه في كلامه (قوله أو قريبا من ذلك الخ) أي أو أدركه الامام المتطهر قريبا  
من الركوع المحسوب له بحيث لا يبلغ ما دركه من القيام قد رقا تحته متوسطة وهذا ضابط  
المسبوق ومن أدركه ذلك هو الموافق (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل هذه الحديث  
بادراك الركعة بالركوع ليسن الخروج من خلاف من منع ذلك لأن من شروط مراعاة  
الخلافة ان لا يتخلف سنة محبة وأيضا من شروطه ان لا يوقع في خلاف آخر وهذا  
لورا عا لم منه مخالفة مذهب الشافعي لزيادة ركوعا في الصلاة وهو مبطل لها وأيضا من  
شروطه ان لا يضعف مدركه جدا وصرح في الامداد بضعف مدركه هنا قال وقضه  
كلام جمع متأخر انه أقوى وانه يشدد الخروج منه زاد في الایعاب وعده فينبغي  
لمن أدرك الامام راكعا ان يوقر احرامه الى أن يعتدل ثم قال ولا فرق في ذلك بين  
الركعة الاخيرة وغيرها على الاوجه لان رعاية الخروج من البطلان أولى من رعاية  
تخصيل جماعة متفق عليها ثم ان ضاق الوقت أو كان في ثلثة الجمعة أحرم وركع معه أي  
وجوب الخ (قوله وهو محدث) بخلافه اذا أحدث الامام في اعتداله فيدرك الركعة  
بحال المعنى والنهاية بل في شرح الارشاد والعياب انه اذا أحدث الامام بعد ان طمأن  
معه المأموم يكون مدر كالركعة ويرجع في الایعاب الحصة فيها اذا اقتدى فقام الامام  
الى الثالثة قوى مقارنته واقتدى براكع فتنقطع عنه القائحة (قوله بلوغ راحته  
ركبتيه) أي وهو معتدل الخلقة (قوله ما قبل الركوع) أي من القيام والقرائة (قوله  
الايقين) هذامعقول المذهب وقال سم في حواشي الصفة تعلقا عن بحث مرواه يكني  
الاعتقاد الجازم وعبارة القسوي في حواشي الهلي ومثل اليقين ظن لا ترد معه كاهو  
ظاهر في نحو بعيد وأعمى واعتد شعنا الرمي وتقرر العلامة الملا ابراهيم الكوراني في  
منقول المذهب بما ينفيه في الاصل وكذلك نظرو فيه الزركشي ولا يسع الناس الا هذا  
والا زمان المقتدي بالامام في الركوع مع العدا لا يكون مدر كالركعة مطلقا (قوله  
تابع الخ) سبق عن النهاية ان من اقتدى بغير الكسوف في ثلثة الكسوف يدر ذلك

لعدم اهلية نحو المحدث لتعمل اقسام والقسرة ولان الحكم بادراكه ما قبل الركوع بالركوع رخصة فلا يصار اليها الا يقين  
ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة الخسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال

ولما من فيه سمع اقبل جديري نالت الحمد ولوقر الفاضلة أدولار الركعة وان كان الامام محدثاً أو في زائدة مالم يعلم بجحدته أو يسوءه وان نسي بعد كما مر وحيث أفي الثالث في الطمأنينة المذكورة بركعة بعد سلام الامام سجد للسجود وشرط صحة صلاة المسبوق المذكور ان يكبر للاحرام ثم للهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان يشويها الاحرام وان فيها قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع فان نوي بها الهوى أو مع التعمم أو أطلق لم يتعد صلاة هـ (فصل في صفات الأنفة المستحبة هـ) أحق الناس بالامامة (الوأي في محل ولايته الاعلى فالاعلى وان اخص غير من الصفات الالهيّة للبر الصالح لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ومحل ذلك في غير من ولاه الامام الاعظم وأتابه أمان ولأه أحد حامي في مسجد قه وأولى من دأى البلد وقاضيا رفعت تختت ولايته الامامة عرفاً أيضاً بخلاف نحو ولا تشو ٣٠ الحروب والشرطة فلاح لهم في الامامة وحث ~~كان~~ الوأي

أحق (فيقدم) بنفسه (أو يقدم غيره) لأن الحق لأقربى فيه من شاء (ولو) أقيمت الصلاة (في ملك غيره) وقد رضى المالك بإقامتها في ملكه لأن تقدم المالك وغيره بحضوره من غير استئذانه لا يليق بسذل الطاعة (و) الاحق بعد الوالى فيما إذا أقيمت الصلاة في محلول الرقبة أو المنفعة (السكن) يعنى المستحق لتلك المنفعة (بها) أو اجارة أو اجارة ووقف أو وصية أو نحوها) فحينئذ (يتقدم) بنفسه (أو يقدم أيضا) لما صرف الوالى ونسب أبى داود لا يؤمن الرجل الرجل في بيته والحاصل ان تقدم المتقدم هنا في جميع ما باقى كاللقدم وان كان من قدمه غير أهل للامانة كالراة المستحقة لمنفعة محل أقيمت الجماعة فيه والشريكان يعتبر أحدهما ولا يتقدم أو يقدم أحدهما

الركمة وحينئذ فيعمل ما هنا عند صاحبها على ما اذا اقتضى في الكسوف بالكسوف  
(قوله مع اقتراح) أي كالاتحاد ولو كان قياما مستمرا لطلب في الرفع إليه التكبير  
كبسة القيامات (قوله يسجد لله) أي لاحتمال زيادتها بعد سلام الامام فلا يتعمها  
عنه الامام

(قوله الاعلى فالاعلى) في الاعياب أشد به إلى أنه يراعى في الولاية إذا اجتمعوا تفاوت  
الدرجة فيقدم الامام الاعظم ثم يليه بتفاوت القرب اليه كوزير فوالى اعظم فوالى  
بذل فوالى محله منها (قوله في سلطانه) قال النووي في رياض الصالحين المراد بسلطانه  
محل ولايته والموضع الذي يختص به انتهى (قوله من ولده) أى امامة المهدي في الحقيقة  
بل يظهر تقدمه على من عدا الامام الاعظم من الولاية اهـ وكذلك النهاية (قوله  
الشرطة) يضم الراء ففتح أعوان نحو الاسمير (قوله ولاحق لولى المحجور الخ) لعل محله  
ان دخلوا بينه والمصلحة أو كان ضمن المصلحة دين ضمن الجماعة والاقسم الولوى واحد منهم  
وعبارة النصبة والنهاية أما المحجور عليهم عند دخوله لهم منزلة لمصلحة وكان زمنها بقدم  
زمن الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان أذن لواحد تقدم واذا لم يصرح بالحق  
النصبة فالمرجع للمواردى والصيرى ونظر فيه القموى ولكنه لم يأن هذا ليس حقاً مالياً حتى  
ينوب الولوى عنه فيه وهو ممنوع لأن نسبته الملك فيهمون فزابع حقوقه ولولوى دخل  
فيها (قوله لاته المالك) أى الساكن والمسكن حيث كان ملكه فان كان ملك غيره  
فأله يده هو المستعبر في الحقيقة (قوله فانه أحق) يؤخذ منه بالاولى انه لا يتقدم على  
قنه البعض فيما يملكه ببعضه الحرشفة ونهاية (قوله بما يأتى) أى سائر الصفات



فوجهه الاول (قدم باعتبار الصفة) لان الصلوة على من بعده احتياجا لصلوة الى عزه تعالى من زنده اكثر  
من نحو القسرة (ثم) ان استوى اثنان في القصة واحدهما اقرا قدم (الاقراء) اي الاحتفظ لان الصلوة اشد احتياجا اليه من  
الاورع (ثم) ان استوناها وقراءة قدم (الاورع) أي الاكثر عروا وهو احتساب (٣١) الشبهات خوفا من الله تعالى ومن لازمه

الاثنية قال في الصفة الرابع من ولاه الناظر ولاية محصية بأن لم يكره الاقتصاد به والام  
تصح توليته أو كان بشرط الواقف اه ملخصا وقولها أو كان الخ معطوف على قوله  
من ولاه الناظر (قوله بأحكام الصلوة) وان لم يحفظ من القرآن غير القائحة (قوله أي  
الاحتفظ) كذلك في شرح الارشاد وفي الصفة والنهاية مراده بالاقراء الاصح قراءة ثان  
استوى في ذلك فالأكثر قراءة ويحت الاسوى ان التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك  
وتردد في قراءة متشعبة على لحن لا يغير المعنى ونجيه انه لا عبرة بها اه قال في الايعاب  
لكراهة الاقتصاد بالألحاح من مطلق الخ (قوله ومن لازمه الخ) فسر الورع بالأدنى في  
الجموع والتحقق فسر في أصل الرخصة بالثاني وأشار بقوله ومن لازمه الخ الى انه  
للتخالف وإن الثاني من لازم الاول وقال القلوبي والمراد بالصفة ثلث عشرة شعبة وجس  
السيرة المذكور بين الناس بالغرب والصلاح اه (قوله أو الى دار الاسلام) في حواشي التبع  
للملعي لا يقدم من هاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الى دار الاسلام على من  
نشأ بها (قوله هو أحد أبناءه) يعني بالنسبة الى آتائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام كما في الصفة والنهاية قال الهاتفي في حاشية الصفة  
الهجرة الى النبي صلى الله عليه وسلم كما وقعت للعصابة قد اقتطعت الآن والهجرة  
من دار الحرب الى دار الاسلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم حكمها باق ويحق الى يوم  
القيامة الخ وفي الايعاب وقياس ما حرر قاله الشيخان تقديم من أسلم بنفسه على من أسلم  
بعدها تقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحد أبناءه وإن تأخرت هجرته وغاها تقديم من  
هاجر أحد أصوله الى الله صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد أصوله الى دار الاسلام لا على  
من هاجر بنفسه اليها أخذاً بما حررناه وهل يدخل في الأصول هنا الاشق ومن أدلى بها  
كأي الام قياس الكفاة لا وقد يفرق بأن المداومة على شرف يظهر عادة التفاضل به وهنا  
على أدنى شرف وان لم يكن كذلك انتهى (قوله هنا) أي بين الاسن والاورع هو المعتقد  
التحقيق واختاره في الجموع وأشار كلام أصل الرخصة بتأخر الهجرة عن السن والتسبب  
وجرى عليه في الارشاد (قوله بالتبعية) وان تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قال مر  
في النهاية قال ابن الرعة هو ظاهرا ان كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم بها أمما بعده  
فتظهر تقديم التابع اه زاد في الصفة لانه أقدم اسلاما ما حيث الخ وخالف في شرح  
الارشاد فقال وان كان اسلامه المذهب بلوغ هذا (قوله بقبعة قرش) قال في الصفة  
والنهاية المنتسب للقديم هجرة مقدم على المنتسب لقرش مثلاً (قوله حسن الذكر)  
زاد في الايعاب بين الناس بأن يكون ثنائهم عليه بالجميل أكثر اه وسبق نحوه عن  
القلوبي وفي الصفة بأن لم يسم أي ممن لم تعلم عدونه بنقص يسقط العداء فيما يظهر

قالاختلف ثوبا فبدنا فاستعنا قال احسن صوتا فوجها (فان استويا) في جميع ما ذكره وتشاخوا (أقرع) ينهم ثوبا قطعاً  
للتزاع (والعدل) ولو قلنا (أولى) بالتقديم والتقديم (من الناس وان كان) الفاسق حرراً (أقنع أو أقرأ) لكراهة الاقتصاد به  
لانه قد يصير في الواجبات

(و) كذلك (البالغ) ولو قننا (أولى من الصبي وإن كان) الصبي حراً أو ألقه أو أقرأه لكرهه الاقتداء به والخلاف في صحة امامته (والحر أولى من العبد) لأنه أكل (وبستوى العبد القبيح) أو القارئ مثلاً (والحر غير القبيح) أو القارئ لأخباره نقص الرق بما انضم إليه من صفة الكمال وانما كان لحرأى وفي صلاة الجنائز مطلقاً لا التقصير فيها الدعاء والشهادة وهو بهما أليق (والمقسم) والمستم (أولى من المسافر) الذي يقصر لأنه إذا أمعوا كلهم فلا يحتلثون وإذا أم القاصر اختلثوا (وولد الخلل) أولى من ولد الزنا) ومن لا يعرف له أب وإن كان ألقه أو أقرأه لأن امامته خلاف الأولى للعوق العاين ولو تعارضت هذه الصفات فالذي يظهر أن العدل أولى من الفاسق مطلقاً وإن البالغ العدل أولى من الصبي العدل وإن زاد بنحو الفقه وإن الحر العدل أولى من الرقيق العدل ما لم يرد به ذكر والمبعض أولى من كامل الرق وقدمه على عاصران الوالي يقدم وإن كان فيه جميع هذه النقصان (والأعمى مثل البصر) ٣٢ حيث استوفى الصفات السابقة لأن في كل من به ليست في الآخر لأن الأعمى

لا ينظر إلى ما يشغله فهو أخشع والبصر ينظر إلى الخبيث فهو أحفظ تحببه (فصل) في بعض السنن المتعلقة بالجماعة (يستحب) لمريد الجماعة غير المقسم (أن) لا يقوم إلا بعد فراغ الإقامة (أن) كان يقدر على القيام بسرعة بحيث يدركه فنيته تنكيره الأحرار والأقام قبيل ذلك بحيث يدركها ومن دخل في حال الإقامة أو وقد قربت بحيث لو صلى التحية فانه فضل التكبير مع الإمام استقرأها ولا يجلس ولا يصلي (و) يستحب (تدوية الصفوف والأمر بذلك) لكل أحد (و) هو (من الإمام) بنفسه أو مأذونه (أكد) للاتباع مع الوعيد على تركها والمراد بها إتمام الأثر فالأول وسد الفرج وتحاذي القائمين فيها بحيث لا يتقدم صدر واحد ولا شيء منه

(فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة) (قوله غير المقسم) أمما هو منسب إليه القيام قبل شروعه في الإقامة ليقوم وهو قائم (قوله ولا يصلي) فإن كان في صلاة فرض فانت واجب إتمامه ما لم يحض فوت الحاضرة ولا واجب قبلتها فلا إلى ركعتين إن أمكنه بعدهما إدراك الحاضرة والأوجب القطع وإن كان في تلك الحاضرة وكانت صعباً أو فام لثالثتها أمها ندياً إن لم يحض فوت الجماعة وإن لم يقم لثالثتها قبلها فاضلاً ويقصر على ركعتين ما لم يحض فوت الجماعة الحاضرة لو صلاهما والأدب له قطعهما ما لم يحض فوت الوقت إن قطع أو قلب والأحرار وإن كانت ثلثاً أمها ندياً نوى عدد أو لا اقتصر على ركعتين إلا أن خاف لو أعادها فوت الجماعة بأن يعلم الإمام فيقطعه ما لم يقبل على ظنه وجود جماعة أخرى (قوله كره) أي مع فوت ثواب الجماعة عند الشارح (قوله وراء الإمام) في التحية من جملة شية الطواف من امامهم ولم يكن أقرب إلى الكعبة من الإمام في غير جهته وفي النهاية والصف الأول صادق على المستدبر حول الكعبة المتصل بعوارء الإمام وعلى من في غير جهته

على من هو بجنبه ولا يشترع في الصف الثاني حتى يتم الأول ولا يقف في صف حتى يتم ما قبله لأن خوفه وهو في شيء من ذلك كراهة من الخبر الصحيح ومن وصل صفاً وصله الله ومن قطع صفاً قطعه الله (وأفضل الصفوف الأول) وهو الذي يلي الإمام وإن تخلله منبر أو نحوه (فالأول) وهو الذي يليه وهكذا وإذا استداروا في مكان فالصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراءه الإمام لا ما قرب من الكعبة على الأوجه وأفضلية الأول فالأول تكون (للرجال) والصبيان وإن كان ثم غيرهم وللنساء في الخلف أو مع النساء وللنساء الخلف بخلاف القسام الذي كرهوا والنساء في الخلف لهن آثاراً وكذا الخلف من مع الذي كرهوا مع ما وصل ذلك خير مسلم خير صفوف الرجال أولها وآخرها وخير صفوف النساء أواخرها وخير من آخرها وآخرها

الحلى في حواشي المنهج بحث الطبلاوى وأقره وقال القليوبى في حواشى الهلى الجبرية  
وان كثرت فيه نقبى بالملافة ولا ينقص ما قبلها من قبلها وينقص ما بعدها ويرد على عملها اه  
وفى قواعد الزركشى الجبرية من المانع الجارى اذ وقع فيه نقبى صار كانه نقبى باختلاف  
الماء انتهى وكلام الحقيقة فيسأل الله وكذلك الجبال الرطلى فى فتاويه فانه قال قد تعارض  
فيها ظاهر قوله الجبرية المتصلة بحكمة متصلة حكما وقوله المانع وان كثر كالقلسل فى  
نقبة بجبر الملافة والاخذ بالثاني أوجه اه وظاهر ان الجبرية من المانع التى فيها النقبة  
نقبة وان كثرت على كل قول لان حكم الجبرية الواحدة الاتصال كلماء الراكد (قوله  
حكم نقبة النقبة) أى فهى ظاهرة غير ظاهرة بشرط أن لا تغيب ولا يزيد وزنها ويبحث  
ابن العماد أنه لا يحكم على الجبرية بالاستعمال والنقص ما دامت جارية خلف جبرية  
النقبة حتى تنفصل لان الارض كانه بغيره العضو الواحد وتظهر فيه الشاى فى الاعباب  
قال فالوجه ما اقتضاه كلامهم من الحكم على الجبرية بالاستعمال والنقص بجبرية من الينها  
الموضع الاقل (قوله وان لم يغيب جبرية) هذا مقابل قوله أولا ويرت جبرية أى وان لم يغيب  
النقبة بجبرية الماء لثقلها مثلا وأضغف جريان الموم مثل ذلك اذا كان جرى الماء أسرع  
من جريان النقبة كفى الاسنى والامداد وغيرهما (قوله وبه يفر الخ) قال فى الاعباب  
ولا يؤثر فى هذا الاختلاف الذى جروا عليه ان هذا يبلغ قلتن فضلا عن ألف لانه مترق حكما  
وذلك لان اتصاله صورة يتكى فى الالتا فيه اه (قوله ليس يغيب) أى حسا ولا تقدير  
ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة والماء يجري عليها بهتة فأنها كالزاك بخلاف ما اذا  
كان يجري عليها بعبان كان يغلب ما هو يده فان ماها حثت كالحارى ما لو كانت  
غير عميقة فلا أثر لها وما جرى الماء عليها سريعا بطيا (قوله رطل) بكسر الراء انقص  
من نقبها (قوله وبالمصرى الخ) هذا على مصحح التنوى فى رطل بغداد انه مائة وعشمة  
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم اما على مصحح الرافى من ان رطل بغداد مائة درهم  
وثلاثون درهما فهى بالمصرى أربعة أرباع رطل واحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاثا ووقية  
(قوله على مافى الروضة) بوصفه الاسنوى وصحح فى التحقيق ما يجوز به الرافى واعتقده  
الاذرى وغيره من انه يعنى عن نقص قدر لا يظهر بشفقة تفاوت فى التغير قدر معين من  
الاشياء المغيرة فقرر وقوع رطل من الجبرية قلتن ثم تضعه فى ناقصتين عن القلتن فان  
تفاوت التغير فى النقص دون القلتن والاقترص وقوع رطل الجبرية فى ناقصتين خمسة  
ارطال وهكذا حتى يتفاوت التغير فادام لم يظهر تفاوت فى التغير بين الانام المذكورين  
يكون للنقص حكم القلتن ويمكن ان يقال لا خلاف بين مافى الروضة وغيرها قال الحلبي  
فى حواشى شرح المنهج قد يقال باعتبار التنوى الرطلين لانهما اللذان ينقصهما لا يظهر  
التفاوت فى التغير اه وفى حواشى الهلى القليوبى وقد اختبر أهل النجف ذلك فوجدوا ان  
التفاوت يظهر اذا اراد النقص على الرطلين فحكموا به فلا يقال ان ذلك من التحديد فتأمل

والمادة بعدها حكمها  
النقبة وان لم يغيب جبرية فكل  
جبرية قمر عليها دون قلتن يكون  
شعبة وان امتد النهر فزاد الخ  
ان يجتمع فيه قلتن فى محل  
وبه يفر فقال انما يبلغ آلاف من  
القلل وهو نجس مع انه ليس  
بغيب (والقللان خمسة رطل  
بالبغدادى) وبالمصرى لرب مائة  
ومئة وأربعون رطلا وثلاثة  
اسباع رطل (تقريبا) لا تعدى  
(فلا ينقصان رطلين) فاقبل  
(و يضره صان أكثر) من رطلين  
على مافى الروضة

(قوله قال فالوجه) الخ فيه نظر ظاهر  
وزعمه ان الارض بمنزلة العضو  
الواحد ممنوع كنف والجريات  
المتابعة على الارض هنا متعاضدة  
حكما كما مر وبما من تعاضلها  
كذلك تغاير أحكامها ولا يتم  
الا بتغايرها بالنسبة لعلها أيضا  
وحيدة فالوجه الخ ما هنا أصل  
(قوله وبالمصرى) أى وبالمشقى على  
مصحح الرافى مائة وعشمة ارطال  
وثلاث رطل وعلى مصحح التنوى  
مائة وسبعة ارطال وسبع رطل  
اه اصل

وكذا الجسم على تناقض فبعضه والقائل بالجملة على قول نقل عن الأئمة الأربعة فلا يصح الاقتداء به **كسائر الكفار**  
 (و) إمامة (الانتماء) وهو الذي يكرز بالجملة (والأقوال) وهو من يكرز بالواو وغيره من يكرز  
 شيئا من الحروف للزيادة ولتجاوز القراءة بالتكرير ولتفريق الطباع عن سماع كلامهم وصحت ما قسمه أعدوهم ويكرهه أيضا  
 إمامة من يطن بمال يغير الحق والموسوس ومن كرهه أكثر من نصف القوم لمذموم فيه شرعا (وكذا تكره الجماعة) أي أخذتها  
 (في مسجد إمام راتب) قبله أو بعده (وهو) أي المسجد (غيره طريق) ولم يأذن في ذلك لأنه يورث الطعن فيه وتفريق الناس  
 عنه بخلافه ما إذا لم يكن له إمام راتب وأذن (٣٤) إمامه الراتب لأن الحق له وكان المسجد مطروقا لانتفاء ما ذكرنا

والمتحيز يعجزون إلى غير ذلك من الآيات المقتضية لصحة ومن المعلوم أنه لا تتم البشارة  
 والنداء من الرسل إلا بالأخبار بالمعاد فإظهارهم أخبروا قومهم به والله أعلم (قوله)  
 على تناقض) تقدم الرابع منه قيل الجماعة (قوله بالجملة الخ) تقدم أيضا قال السوسى  
 في شرحه على عقيدته الكبرى لم يقل بالجملة إلا لثقتان من المبتدعة وهى الكرامة  
 والحشوية وعنه ومن الجهات جهة نفي ثم اختلفت الكرامة بعد ذلك فذهب من زعم  
 أنه محاسن العرش تعالى من ذلك ومنهم من زعم أنه مبين ثم اختلف هؤلاء فذهب من زعم  
 أنه مبين بجملة تمتنايه ومنهم من زعم أنه مبين بحسافة غير متناهية والحشوية سلمت  
 الاستواء إلى الآية على ظاهره وامتنعت من التأويل اهـ (قوله لمذموم) أى مع امتناعهم  
 بأمر الحرف وقضيت أن المتعمد لا تصح إمامته ونقل سمع من مرارة الظاهر أنه غير  
 مراد لأن غاية الأمر أنه كثر الحرف القرآنى وذلك لا يحل (قوله لمذموم فيه شرعا)  
 كوال ظالم وكمن قلب على إمامة الصلاة ولا يصحها أو لا يجتزئ من العبادة أو يعاشر  
 أهل الفسق وأما المأمومون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة ويرواه أما إذا كرهه  
 كلهم فمكرهة تحريم كانه في الروضة وأصلها في الشهادات عن صاحب العدة وأما أن  
 كرهه دون الأكثر فلا كراهة قال في فتح الجواهر ولو الصلوات والعلماء أو الأكثر لا تنقص  
 شرعية قال وإمامة يهمل في بلد عربي خلاف الأولى زاد في الامداد ولد الزنا والمتم في نسبه  
 فإمامته خلاف الأولى (قوله قبله الخ) متعلق بقوله ذكره (قوله وان خافوا الفتنة)  
 في الفتنة ونحوها التمهيد محمول ذلك حيث لا فتنة والأصلوا أفرادى مطلقا (قوله أنه يجهل  
 الإمام الخ) أى يقصد الذكر لموضع الإعلام أما الإعلام ورد به أو الإطلاق فيجوز للصلاة  
 ومثله في ذلك المبلغ والمسجد إذا نابه نبي في الصلاة والرد على الإمام في غلظه وغـ بذلك  
 (قوله فاحكموا) يعنى انتقل ليشمل الله إلى غير قائم (قوله فورا) انقل بالقبورية  
 ما يطل في الجلوس بين المسجدتين وهو الزيادة على الوارد فيها بأقل التمهيد هذا عند  
 الشارح وعند الجبال الرلى الزائد على طائفة أئمة الله لا فتى **كسائر الكفار**

العادة في المطروق أن لا يقتصر  
 فيه على جماعة واحدة ويكره ذلك  
 في غير المطروق بغير أنه كما تقرر  
 (الأذا) غاب الراتب أو الوقت  
 (وخشى) بالبناء للمفعول (فوات)  
 فضله أو الوقت ولم يتشققه  
 ولا يتأذى الراتب لو تقدم غيره  
 فينبى حينئذ ولو احدث **كسائر الكفار**  
 الأجاب للإمام أولى أن يؤم بالقوم  
 فان خشى فتنة أو تأذوا صلوا  
 فرادى ويد لهم الإعادة معه  
 فان لم يبق من الوقت إلا ما يسع  
 تلك الصلاة جمعوا وان خافوا  
 الفتنة هذا كله في غير المطروق  
 كما تقرر أما المطروق فلا بأس أن  
 يصلوا أو قبل الوقت جماعة (ويشذ)  
 أن يصح الإمام بالتكبير وبقره  
 مع الله لمن حدهه والسلام  
 للاتباع فان كبر المسجد سن مبلغ  
 يجهل بذلك (ويوافقه) أى الإمام  
 (المسبوق في الأذان) والاقوال  
 الواجبة والمندوبة أى ينبغي له

ذلك وان لم يصحبه ومن ذلك أنه يكره معه فيما يتابعه فيه فلو أدركه في الاعتدال كبر للهوى زائدا  
 ولم يلبه بعد من سائر الانتقالات أو في نحو السجود لم يكره للهوى السه لانه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له ونحو ذلك  
 الأفعال فيجب عليه موافقته فيما أدركه معه منها وان لم يصحبه وإذا قام بعد سلام الإمام لأبى بمأمله فان كان  
 جلوسه في محل تشهد كالأول من الرابعة أو الثلاثية قام مكبرا ندبا ولا يلزمه القيام فورا وان لم يكن محل تشهد  
 قام فورا

وجوبه بلا شك كبير ندبوا  
أدرك مع الامام فهو أول صلاته  
وما أتى به بعده آخرها فقراً  
فيه السورة ندباً إن لم يكن  
قرأها في أوليه ولا يجهز بقراءته  
في الاثنين ولو أدرك في ثابته  
الصبح أو العديقت معه وكبره  
شما وقت في ثابته وكبره فيها  
خالاسعاً

• (باب) • كيفية صلاة المسافرين  
قصر أوجعاً وبقعه جمع المقيم  
بالمطر (يجوز للمساكين قصر أطول  
مباحاً) يعني جائزاً وإن كره كقصر  
الواحد أو الاثنين (قصر الظهر  
والعصر والعشاء ركعتين  
ركعتين) دون الصبح والمغرب  
والمندوبة والسفالة لأنه لم يرد  
(أداء) ولو كان سافراً ودفني من  
الوقت فقد ركعة (و) كذا (قضاء)  
عمافات في سفر قصر يقبض وقضى  
فيه أو في سفر قصر آخر (لا فائنة  
الحاضر) لأنها الزينة فائنة (و) لا  
(المشكوك) فيها (إنما فائنة سفر  
أو حضر) لأن الأصل الاتمام  
وخرج بالطول القصير والجائز  
الحرام بأن يقصد العمل للتعلم يجوز  
وهذا هو العاصي بالسفر بخلاف  
من عرضت له معصية وهو سافر  
فاؤتكم وأهذاهو العاصي في  
السفر فلا يقصر ذو السفر القصير  
إذا لم تفتقه عليه ولا العاصي يسفره  
لأن القريب الرخصة فلا تناط  
بالمعصية ومن ثم امتنع سائر رخص  
السفر

زائد على ذلك بطلت صلاته عنده (قوله وجوباً) فإن لم يقتل فوراً بطلت صلاته إن علم  
وتعمد والا فلا تبطل لكن يسجد للسجود

• (باب) كيفية صلاة المسافر قصر أوجعاً وبقعه جمع المقيم بالمطر •

(قوله قصر أوجعاً) أمان حيث الأركان والشروط فصلاة السفر ركعتان (قوله وبقعه الخ)  
(قوله وبقعه الخ) أشار به إلى دفع اعتراض الأسنوي بأن الترجمة ناقصة عما في الباب  
ما جاب بأن جمع المقيم تابع لجمع المسافر على أن المعيب النقص عما في الترجمة لا الزيادة  
عليها (قوله جائزاً) به على أنه ليس المراد بالمباح المعروف عند الأصوليين وهو مستوى  
الطرفين بل المراد به الجائز فيشمل الواجب كسفر التكب بشرطه والمذروب كزيارته صلى  
الله عليه وسلم والمكروه كسفر الواحد والاثنين استأنس بالناس ولم يضطرون لذلك وكسفر  
العبادة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في خبر ذلك (قوله قصر الظهر)  
قال سم في شرح أبي نضاب لا يعد قصر المعادة عند قصر الفعل الأول إذ ليست صلاة  
محمداً وجرى على ذلك الزيادة في حوائش المنهج والطبي والقلوبي وغيرهم (قوله  
والمندوبة) كان ثبوتاً على أربع ركعات (قوله والنافلة) أي كان ثبوتاً أربع  
ركعات سنة الظهر والقبلة (قوله ولم يرد) وخبرهم أن الصلاة قرئت في الخوف ركعة  
جاءه على أنه يصلها فيه مع الامام ويقدر بأخرى (قوله ولو كان سافراً الخ) قال سم هل  
صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرجهما عن  
الوقت امتنع قصرها أو يجزى بتم ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وإن  
أخرجهما عن الوقت كلام الشارح في شرحه المغير على الإرشاد كالصريح في الثاني  
لكن نقل عن فتوى شيخنا الشهاب الزملي الأول وفيه نظر ظاهر فليأتنا ١٥ وكان  
في نهاية الجبال الرمي ما يوافق الأول لكنه خرب به ذلك في الهامش الأوجه خلافه  
فرجع إلى الثاني وجرى الخطيب في الحق على الأول قال وهذا ظاهر لأن تأذله وإن لم يذكره  
أحد فمأخوذ قال وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري فقبله  
واسعسسه ١٥ (قوله الحرام) أي وإن قصد معه نحو زيارة وفي النهاية الظاهر أن  
الآب ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وإن لم يلغنه ثم وقال الشارح في الامداد للفرقة بحال  
(قوله فلا تناط الخ) قال الشو برى في حوائش المنهج أي تعلق كما في قول الشاعر

بلا دهايت طاعت على تقاضي • وأول أرض من جلدي تراجم

١٥ وفي النهاية معنى قوله لم الرخص لا تناط بالمعاصي أن فعل الرخصة متى توقف على وجود  
شيء فإن كان تعاطفه في نفسه حراماً امتنع معه فعل الرخصة والأفلا (قوله سائر رخص  
السفر) قال الخطيب في المغني والشارح في الامداد والمعارضة الرخص المتعلقة بالسفر  
الطويل أربع القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثاً وجميع المتعلقة بالقصر ثلاثاً لجمعة

وأكمل الميتة وليس محصا بالسفر والتنفل على الراحة والتيم واسقاط القرض به  
ولا يخص هذا السفر أيضا وما لسان المودع ولم يجمد من أتى في الوديعة أي المالك  
ولا روكيله ولا الحاكم ولا الأمين فله أخذها معه وما لو استعجب معه إحدى زوجته  
بقرة فلا قضاء عليه وقول المباحات أن هذا محص بالطول سهو قال الزركشي اه  
كلامهم ما زاد في الامداد ما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلف في اثباته فانه يقصر في البقية  
اه زاد في الاعياب جواز تأخير قصر المسافة وجدده في سفره الى مقصده وليس الحرير  
لمكة الخ (قوله حتى كل الميتة الخ) فان لم يبق ومات كان عاصيا بترك التوبة وبقتله  
نفسه (قوله بالتوبة) في الصفقة والنهاية وما لا يشترط في الترخيص طوله كما كل الميتة  
يستبيح من حين التوبة مطلقا وقيد التوبة بالصحة فالأخرى به ما لو عصى بسفره  
يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين توبته بل حتى تقوت الجمعة زادت في النهاية ومن  
حين ثوابها يكون ابتداء سفره كما في المجموع (قوله ومنه) أي سفر المعصية وفي الاعياب  
وكذا المسافرين للسؤال الا ان جاز وقد وجد محلا بعينه ينهم وبينه من حلتان (قوله  
بلا غرض) قيد لزوم البلاء ولا تعاب نفسه أو ذنبه وقوله شرعي ليس هذا التقيد  
في الصفقة ولا في النهاية والامداد ولا في شرح المنهج (قوله معسذلان) قيد لما في المتن  
والشرح قال في الصفقة أو يوم يبلته أو عكسه وان يشتد الخ (قوله ذهبا) أي فقط  
تصددا (قوله على المعتمد) لكن يكتفي فيها الفتن كسأني في كلامه (قوله الانتقال)  
قال في المتن أي الحيوانات المثقلة بالاحمال الخ قال الحلبي المشهور وعلى أسنة المشايخ  
أن المراد بسير الابل ورأيت في كلام غيره أيضا ورأيت نقله عن النريسة لأن خطوة  
البعير أوسع (قوله وديب الاقدام) في القاموس ديبب دبا وديبا مشى على هيقه  
(قوله وبالامبال) أي الهاشمية نسبة لفي هاشم أي العباسيين منهم لانهم قد روها  
في خلافتهم بغير تقدير في أسنة لها في خلافتهم فنقص بنوهاشم منها فجعلت كل خمسة  
أسيال أو مائة ستة أسيال فمسافة القصر بالامبال مائة ألف وستة مائة ألف  
الفرس الذي أبواه هما من مسافة القصر بالاقدام خمسمائة ألف وستة مائة ألف  
والأذرع مائتا ألف وغاية ونحو أن قام بالامبال مائة ستة آلاف ألف وستة مائة ألف  
واثنا عشر ألفا وبالشعيرات إحدى وأربعون ألفا وأربعمائة ألف واثنان وسبعون  
ألفا وبالشعيرات مائتا ألف وغاية وأربعون ألفا ألف واثنان وثلاثون ألفا  
(قوله في الأول) هو في المرتين فأكثر ما لم يبلغ ثلاث مراحل (قوله والقصر)  
أي وجوبه في الثاني وهو ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا أطبق عليه أئمتنا لكن  
رأيت في الاعلام للعلاب الحنفى أن مسافة القصر عندهم ثلاث مراحل يقطع كل  
مرحلة في أكثر من نصف النهار من أقصر الأيام بسير الانتقال وعده فالثلاث عندهم  
لأجواز الاثنين عندنا وقد بينت في الاصل أن عندهم في ذلك خلافا فنقل أئمتنا بناء على

حتى كل الميتة عند الاضطرار  
لنفسه من دفع الهلاك  
بالتوبة ومنه من يسافر لمزدروية  
البلاد ومن يعجب نفسه أو ذنبه  
بالركض بلا غرض شرعي  
(و) السفر (الطول يومان) أو  
ليلتان أو يوم وليلة (معسذلان)  
أي مسيرهما ذهابا مع المعتادم  
القول والاستراحة والاكل  
ونحوها وذلك مرحلتان (يسر  
الانتقال) وديب الاقدام وهي  
بالرء أربعة وألف وأربع مائة  
وبالامبال غاية وأربعون ميلا  
والميل ستة آلاف ذراع والمداع  
أربعة وعشرون اصبعًا والاصبع  
ست شعيرات معسذلان معسذلان  
والشعيرة ست شعيرات من  
شعر البرذون والمسافة في البصر  
كالبصر ولو قطعها فسه أو في البر  
في خطوة ترخص وتوشك في طول  
سفره واجتهد فان ظهر له انه القدر  
المعتبر ترخص والا فلا (والاقام)  
للمسافة في مرحلتين أو أكثر  
(أفضل) من القصر (التي ثلاث  
مراحل) فالقصر أفضل خروجا  
من قول أبي حنيفة معنى الله  
حبه بوجوب الاتمالم في الأول  
والقصر في الثاني ثم الأولى ملاح  
وهو من دخل في تسير السبينة  
إذا كان معه أهله فيها

بعض الاقوال عندهم فتنبه له (قوله مطلقا) سواء كان سفره ثلاث مراحل أو لا ورأوا هنا خلافاً لأحمد مع أن أبا حنيفة يوجب القصير عليه لا اعتداد قول أحد بالاصل الذي هو الاتمام (قوله تلتن فاستقبله) قال في الايجاب والكلام في شبهة في الكراهة وان ضعف جذاً كالتنظر لظاهر القرآن في اشتراط الخوف أو إلى أن خبر الواحد لا يجب العمل به أمان من كرهه ورغبته عن السنة مع علمه بها فهو كافر بقول الجمهور يستثنى من وجد في نفسه كراهة القصير لانه رغبة عن السنة مراده أنه قد بقي اليها وبشبهها صورة ثم قال سبحانه أن شرط كفرانكار الجمع عليه وان كان منصوباً أن يكون معلوماً من الدين بالضرورة والظاهر أن القصير ليس كذلك وكذا ان كان ممن يقتدى به وفتنه فتعاطى الرخص له أفضل ثلاثين على غيره ولأنه يتأكد انظار الرخصة وقطعها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النسخة والتهاية زيادة قد اتم الحديث اذا كان لو قصر خلا من صلاته عن جريان حديثه ولو اتم جري حديثه زاد في النسخة أمالو كان لو قصر خلا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصير ثم قال ومثل ذلك كل قصر اختلوا في جواز كالأوقع في ثمانية عشر يوماً فالأفضل الاتمام لذلك إلى أن قال وكذلك النهاية متى ضاق الوقت عن الاتمام وجب القصير ولو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصير رخصة تأخيرها إلى الثانية اهـ وقال القليوبي قد يجرم الاتمام كمن خاف به فوث عرفة أو انقاذ أسير الخ

### • (فصل فيما يتحقق به السفر) •

(قوله من السور) قال سم في العادة أن باب السورة ككفان خابجان عن محاذاة معتبه إلى أن قال مال مر لتوقف جواز القصير على مجاوزة محاذاته الكنفين (قوله وان تهديم) في النهاية كالنسخة لكن ان بقيت تسعة سووا قال في النهاية ولا فلا تشترط مجاوزته ويحمل الكلام على هاتين الحالتين (قوله أو تعذر) أي غلبه من مجاوزة جميع الاسوار عند التعذر (قوله أو كان ظهر الخ) كذلك شرعا الارشادة وزاد في حاشية المصحح أي يجوز له الترخص اذا خرج من السور وان اقص ظهره بقلا يجب انفصاله عنه (قوله أو كان وراء حارة) أي ملاصقة للسور مرفا حتى يتأتى خلاف الرافعي والا فلا نصب مجاوزته حتى عنده (قوله ومثله الخندق) أي يغري فيه تفصيل السور وان لم يكن فيه ماء ولا عبرة مع وجود السور ولو لم يكن فيه تحوط أهل القرى عليها بالتراب أو نحوه وألحق بالأدري به قرية أنشأت بجانب جبل فبشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والامتناسب اليها منه عرفاً (قوله ان اختصر) أي ككل من السور والخندق بما سافر منه (قوله لم يشترط مجاوزته) أي السور ولو لمع التقارب بل ولو لمع الاتصال وعادة السبوطي في مختصر الروضة لو كانت قريتان ليس بينهما انفصال وجب مجاوزتهما جميعاً فان كان اتصالهما لمجاوزته كني ولو كانتا في غاية القرب ولو جمع سور

ولن لم يزل مسافراً بلا وطن  
الاتمام مطلقاً لأن أحمد رضي  
الله عنه يوجب عليه سماً (و) الا  
(لن) يقتدى به أو (وجد)  
في نفسه كراهة القصير لا رغبة  
عن السنة لانه كافر بل  
لا يثارة الاصل وهو الاتمام  
قالوا له القصير بل بكره تركه  
وكالقصير في ذلك كل رخصة  
وكالكتاب بذلك الشاك في جوازه  
أي تلتن فاستقبله فيزمر به قهرا  
لنفسه عن الخوض في مثل ذلك

### • (فصل فيما يتحقق به السفر) •

(و) أول السفر الطويل هنا  
والقصير فيما ستر بالنسبة للمتقل  
على الدابة أو ماشياً (الخروج من  
السور في) البلدة (المسورة) أو  
من بعضه في السور بعضها وهو  
صوب سفره وان تهديم أو تعذر أو  
كان ظهره ملاصقه أو كان وراء  
حارة أو احتوى على خراب  
وهو راع لان ما كان خارجه  
لا يعد من البلد بخلاف ما كان  
داخله ولو من الخراب والمزارع  
ومثله الخندق ومحمل ذلك ان  
اختص والابان جمع بلدتين أو  
قريتين لم يشترط مجاوزته

يقع النجس بما ذكره الشارع من احتمال الطهر قلنا بدم نجس حملسه وبعبارة العناني  
في حاشيته على شرح التحرير فانها يكون اقل على نجاسته ولا يحكم بنجاسة ما وُلغ  
فيه الخ وفي شرح العباب للشارح وزعم البلقيني ان كلام العزيزي صريح في عدم بقاء  
نجاسة القم ممنوع (قوله فلم يزور فيه) أي في أصل طهارته نحو الماء أصل بقاء نجاسة  
القم بل يقع الماء على طهارته فلم نجس ولو لُغ القم المحكوم بنجاسته (قوله اذ لا يلزم منها)  
أي النجاسة التحصيل لما تلاقى به اذ قد تلاقى النجاسة ولا تنجس كالنجس الذي لا يدركه  
الطرف والميتة التي لا يسيل دمه وغير ذلك (قوله مع اعتضاد أصل الطهر) أي للماء  
القليل الذي وُلغ فيه نحو الهرة المتنجس فيها بظاهره وهو احتمال طهر القم في الغيبة (قوله  
فكان) أي أصل طهارته نحو الماء مع عاضده أقوى من أصل بقاء النجاسة في القم تلوه  
عن العاضد بخلاف الأصل الاول (قوله ولا يضر في احتمال طهر قمر الهرة الخ) هذا إشارة  
الى استحكال وجوابه في ذلك اما الاستحكال فذكره الرافعي في الشرح الصغير وهو ان  
امكان طهر قمر الهرة باسكان مطلق ولو غلبا يستشكل بأنهما لا تنجس بل تلحقه بلسانها وهو  
قليل فينجس ورافقه ابن دقيق العيد قال الاسنوي وهو استحكال صحيح وأجاب عنه  
الزم العراقي بقوله عنه ولده أبو زرعة بأن الذي يلاقى الماء من قمرها ولو أنه يظهر بالملاقاة  
وما لا يلاقيه يظهر باجراء الماء ولا تضر قلته لانه وارد فهو كالصبي يريق ونحوه اه وتوجه  
على هذا الجواب ومنهم الشارح فأجاب بما ذكره مختصراً (قوله من دخان النجاسة)  
اعلم ان الشارع قد ذكر في حاشيته على قصته ما يفيد أن قلة الدخان وكثرته تعرف بالآثر  
الذي نشأ عنه في نحو الثوب كصفرة فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل  
والافه وكثير وبعبارة اثناء كلامه ذكره النجاشي اذ قاله انما يفرق بين النجس اجزاء متشتر  
في الهواء دخاناً قليلاً وكثيراً أخرى ويعرف ذلك بالآثر الذي نشأ عنه كصفرة البخار  
في الثوب الخ وفي الحاشية المذكورة أيضاً اثناء كلامه ما نصه العفوع عن الدخان في الماء  
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتدرج قلته وكثرته  
وأيضاً نحو الثوب اجزاء متواصلة لا ينفصلها الدخان ثم يفرقها بخلاف الماء فانه ينفصله  
الدخان ثم يفرقه من غير عازلة لطافة جرم الماء فكان الاقرب فيه الى الادراك ان  
مماسته مجاورة لا مخالطة بخلاف مماسته للثوب فانه لا يجد ما يخرج منه فيلصق الثوب  
حتى يظهر أثره ومخالطته فاذا غنى عن قليله المشاهد في هذا فأولى في الماء انما أثر ما قاله  
فأفاد كثرته في الضرر اشتراط الاثر في نحو الثوب ودون الماء ونقل الهاتني في حاشيته على  
قصته الشارح عن الاعباب للشارح لو اذ قد نجاسة تحت الماء وانصل به قليل دخان لم  
ينجس قلته أو كثره فينجس اه ومنه تعلم انه لا فرق في العفوع قليل الدخان النجس بين  
كونه بقلعه أو لا لكن في الايجاب تعلقا عن الزركشي ان شرط العفوان يكون عن غير قصد  
وأقره وفي حاشية الشرح المسمى على نهاية الجلال الرزلي ما نصه يعني عن قليل دخان النجاسة

فلم يزور فيه أصل بقاء النجاسة اذ  
لا يلزم منها التحصيل مع اعتضاد  
أصل الطهر بظاهر فكان أقوى  
ولا يضر في احتمال طهر قمر الهرة  
كونها تلحقه بلسانها لان الماء يرد  
على جوانب قمرها فظهر كوروده  
على جوانب الاناء المتنجس اما  
اذا لم يمكن ذلك فانه نجس ما وُلغ  
فيه (و منها) القليل من دخان  
النجاسة

(قوله التحصيل لما تلاقى به) فلو  
أصاب عضو المبتل غير نجس  
لم ينجسه كأي المجموع والجواهر  
ومثله الماء والصاب كما قاله الرافعي  
كالفراني ونقله الشيخ أبو حامد في  
البدن والصاب عن الأصحاب  
وكان البلقيني لم يرد ذلك حيث قال  
في معنى العفوع عن عباد السرحين  
في الماء كالثوب لان في صون الماء  
عنه عسراً وبه رقة قول الزركشي  
في الحاق الغزالي الماء بذلك نظراً  
لاسكان صونه بالقطعة وقصد  
الاذرعي والزركشي بما اذا لم يكن  
ذلك بحيث يجمع منه في دفعات  
ما ينجس الى آخر ما في الاعباب اه



وهي بيوت مجتمعة وان تفرقت ولا بد ايضا من مقارنته من افقها كما طان الابل ومطر الحرام وملعب الصبيان والنادى  
وهو ما كلفه واختلط الا ان يتسا جيب لا يمتصان بالنازلين لا لذلك كلف من جهة موضع الإقامة فاعتبرت مقارنته  
واقعد الحلة بالتقاديسمرون فيه واستعارة بعضهم من بعض والا (٢٩) فكانت مرتين فيمصر (وفي سفره) الجوز

لترخصه بالقصر وغيره (بوصوله)  
ماز عايش شرطاً بمجاورة في ابتداء  
السفر وان لم يدخله وذلك بأن  
يصل (سوروطه) ان كان مسوقاً  
(أو عرافه) أي هجران وطنه (ان  
كان) وطنه (غير مسوق) وان لم  
يكن (بالإقامة) (و) يفتى أيضاً  
(في الرجوع) وبالتردد فيهم  
مستقل ما كنت ولو جعل لا يصلح  
للإقامة كنافذة قبل وصوله مسافة  
القصر (الى وطنه) سواء أقعد  
مع ذلك ترك السفر أو أخذني منه  
فلا يترخص في إقامته ولا رجوعه  
الى أن يشارك وطنه تغلباً بالوطن  
وخرج به غيره وان كان له فيه أهل  
أو عشيرة فيترخص وان دخله  
كسائر المنازل وبقيته الرجوع  
ما لو رجع اليه ضالاً عن الطريق  
وبالمستقل من هو قمت به غيره  
وقهره كل راحة والعبد فلا أثر  
لثبته وما لك السائر فلا أثر  
لثبته حتى يصل الى المثل الذي  
نوى الإقامة به وبقيته لأن فعله  
هو السائر بخلاف ثبته أن الغيت  
مادام فعله موجود أو قبل وصوله  
ما ذكر ما لو رجع أو نوى الرجوع  
من بعيد لحاجة فترخص الى أن

الماء كبروتة وتجمع الخدم على خدام وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما المخذ من  
ثياب أو شعر أو صوف أو ورق فلا يقال له خيمة بل خيام وقد يتصرفون فيطلقونه على غيره  
انتهت (قوله وان تفرقت) كذلك عبر في الامداد وهو مخالف لما أطلقوا عليه من  
التعبير بأن الحلة بيوت مجتمعة أو متفرقة وفيهم الشارح في التصفة وفتح الجواد (قوله  
ولا بد أيضاً الخ) هذا يشيد ان المرافق لا يدخل في معنى الحلة وكذلك التصفة والامداد  
أولاً لكن تعمله هنا ومثله الامداد بقيد الدخول وصريحه في التصفة والنهاية بعد  
ما سبق فقال وقد شمل أسم الحلة جميع ما ذكر فلا ترد عليه وذلك لأن هذه كلها وان اتحدت  
معدودة من مواضع إقامتهم (قوله كما طان الابل) في حاشية التصفة للمهاجرين جمع معطن  
بكسر الطاء على وزن مجلس وفي المصباح العطن للابل المناخ والمبرك ولا يكون الاحول  
الماء والجمع أعطان مثل سبب وأسباب (قوله والنادى) في القاموس النادى والندوة  
والندى مجلس القوم نهياً أو المجلس ماداموا مجتمعين فيه وما تدوم النادى ما يسهوهم  
(قوله لا يمتصان) في الابعاب ويظهر جريان ذلك أي التصفيد في نحو مطرح الرماذ أيضاً  
وكان وجه التصفيد ان الغالب في هذين الاشتراك فاحتج بقيد ههما بجاء كسر  
بخلاف غيرهما في فتح لتقيد بذلك اه وفي التصفة والنهاية والعبارة للتصفة بعد ما سبق  
في كلام الشارح ما نصه هذا اذا كانت الحلة بمسوقان كانت بوا. وسافر بعرضه وهي أي  
البيوت بجميع العرض أو برودة أو وهداة اشترطت بمجاورة العرض ومحل الهبوط  
ومحل الصدور ان أعدت هذه الثلاث فان أفرطت سعتها وكانت أي البيوت ببعض  
العرض اكتفى بمجاورة الحلة ومن افقها أي التي تسب اليه عرفاً الخ وفي شرح  
الارشاد للشارح والمراد بالمعتدل من ذلك ما به عرفاً من منزله أو جعله هو فيها الخ وفي  
التصفة والنهاية والعبارة قلنا به ولو نزل جعل من ياديه وتوحد ما شرطت مقارنته ما ذهب اليه  
عرفاً فيظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم ان رحله كالحلة (قوله فيه) أي في الرجوع  
وستأتي محترقات القوم المذكر في كلامه (قوله وخرج به) أي بوطنه غيره فترخص  
ما لم يوال الإقامة كسابق في كلامه (قوله ضالاً عن الطريق) فانه يترخص ما لم يصل وطنه  
فيجتمع حينئذ ترخصه (قوله فلا تزلتمهم) قال سلم لا يعدلوا نوى الإقامة ما كنا وهو  
قادر على مخالفة وصمم عليها أثرت اه (قوله وبوصول موضع الخ) ظهر للتقريب ضبط  
أطراف هذه المسئلة ان تقول ان السفر ينقطع بعد اجتماع شروطه بأحد خمسة أشياء  
الأول بوصوله الى مبداء سفره من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه ثلاثان احدهما ان

يفتى سفره (و) يفتى أيضاً (بوصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلنا) من غير قصد بزيارته وان لم يصلح للإقامة  
(أو) نوى أن يقيم فيه (أو بدة أيام) (بإباليها) (صحيحة) أي غير يوى الدخول وتخرج لان في الأول لفظ وفي الثاني الرحيل  
وهما من أشغال السفر

(أو) ان يقيم نفسه (لحاجة

لاتتقاضى الا في المذلة المذكورة)

لانه صلى الله عليه وسلم رخص

للمهاجرين في اقامة الثلاثة بين

أظهر الكفار وكانت الاقامة

عندهم محرمة والترخيص فيها

يدل على بقاء حكم الشر

فيها وفي معناها ما فوقها ودون

الاربعة والحق باقامة اقامتها

(وان كان) نوى الاقامة لحاجة

كربح لمن حبس لاجله في البصر

(يتوقع قضاءها كل رقت) أى قبل

مضى أربعة أيام صحاح (ترخص)

بالقصر وغيره سواء المقاتل والتاجر

وغيرهما (الى غاية عشر يوما)

غير يوى الدخول والخروج

للاذتباع (ولا يجوز) الترخص

بالقصر وغيره الا ان يقدم مكانا

معينة فلا يقصر هاهنا) ويؤمن

لا بدوى أين يتوجه وان طال

تردد لان سفره معصية اذا تعاب

النفس بالشر لا يرخص حرام

(و) لا يقصر (طالب غريم) وأبى

لا يعرف موضعه) ومعنى وجده

وجع وان طال سفره كالهاثم

اذ شرط القصر ان يعزم على قطع

مسافة القصر فان علم انه لا يجده

قبل مرحلتين أو قسد الهاثم

سفرهما قصر فيهما لا فيما زاد

عليهما اذ ليس له بعدهما مقصد

معلوم (ولا يقصر قبل قطع مسافة

القصر) زوجة وعبد لا يعرفان

المقصد) الا بعد مرحلتين للزوج

أو العبد لا تتفاء شرط الترخص

وهو تحقيق السفر الطويل

يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقبده في الصفة بالمستقل ولم يقبده بذلك في النهاية

وغيرها الثانية أن يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فينقطع بذلك أيضا لكن بشرط

قصد اقامة مطقة أو أربعة أيام كوامل الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع الى

ماسافرنه وفيه مستثنان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية

الى غير وطنه من دون مسافة القصر بزيادة شرط وهوية الاقامة السابقة الثالث بمجرد

نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مستثنان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن

يكون مستقلا ما كنا الثانية الى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط وهوية الاقامة السابقة

فما نوى الرجوع اليه فان سافر من محل ينه سفر جديد وتردد في الرجوع كالجزيرة

الرابع انقطاعه بنية اقامة المدة السابقة بموضع غير الذي سافر منه وفيه مستثنان

احدهما أن ينوى الاقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فينقطع سفره بوصوله اليه

بشرط أن يكون مستقلا الثانية ينما بموضع عندا وبعد وصوله اليه فينقطع بزيادة شرط

وهو كونه ما كنا عند الثانية الخامس انقطاعه بالاقامة دون غيرها وفيه مستثنان

احدهما انقطاعه بنية اقامة أربعة أيام كوامل غير يوى الدخول والخروج ثانيا

انقطاعه باقامة غائية عشر يوما صحاحا وذلك فيما اذا توقع قضاء سفره قبل مضى أربعة أيام

كوامل ثم وقع ذلك قبل مضيا وهكذا الى أن مضت المدة المذكورة فتقص أن انقضاء

السفر بواحد من النجسة المذكورة وفي كل واحد منها مستثنان فهم عشر مسائل وكل

ثانية من مستثنين تزيد على اولهما بشرط واحد وهذا أقصى على من ضبطه كذلك والله

أعلم (قوله كرجح الخ) في الامداد فان فارق مكانه ثم ردت له الرجوع استأنف المدة كما

في المجموع لان هذه اقامة جديدة وفي الصفة والنهاية وخروج الرفقة لمن يريد السفر

معهم ان خرجوا والا فوحده قال سم بخلاف ما اذا أراد انهم اذا لم يخرجوا رجوع فلا

قصره (قوله لان سفره معصية) كذلك شرعا لا يشاء له لكنه محمول على بعض افراد كما

في الصفة والنهاية وهو ما اذا اتعب نفسه ودا به بالركض من غير عزم وفي ابن قاسم على

أبي شعاع الهائم اذا قصد مرحلتين بدون تعاب نفسه أو دا به بل غرض له وقوعه القصر

فيهما وما بعدهما خلا فليعظم اه فجواز القصر دليل على انه ليس سفر معصية والا

لا تمتنع الترخص مطلقا (قوله لا فيما زاد الخ) كذلك الصفة وغيرها من كتب الشارح

سما الشيخ الاسلام والذي اعتمد الخطيب في المعنى وغيره والجمال الرملي في النهاية وغيرها

وقال أفاده الوالد وقال سم هو الوجه والعقد الزيادة وغيرها ان القصر فيما زاد على

الى أن ينقطع سفره (قوله سفرهما) في فتح الجواد أى ان فرض صحيح حتى لا يتأني ما تقرر

فيه اه ومثله الزيادة في حواشي المنهج (قوله لا يعرفان المقصد) في الصفة والنهاية

زوجة قصر المتزوج العالم بشرط القصر بمجرد دمار رقبته لحله كالمقصد بخلاف اعداده

عدة كثيرة لا تكون الا للسرطويل عادة فيما يظهر خلافه لا لا بدعى قال سم في حواشي

بمختلف ما اذا جاوزاها فاقام ما حصران وان لم يقصرا المتبوع لتبين طول سفره (فصل) في شبه شروط القصر ويقصرون (وشروط القصر) ويقصرون ما زاروا اربعة الاول (المجموعه) فلو قصر او جمع باجلا ٤١ يجوز ذلك لم يصح تلاخذه (و) الثاني (ان لا يقتدى) في جرم من صلاته (بم) ولو سافر ماله وان ظن انه سافر

أرأى حدث عقب اقتدائه كان قتيدي مصلي الظهر مثله في جرم من الصبح والجمعة والمغرب أو النافذة لانها تامة في نفسها (ولا بحسب كوكب السفر) لانه لم يميز حسنة بنسبة القصر والجزم به شرط كما يأتي وصح عن ابن عباس رضي الله عنهم انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد وأربعا اذا اتمم فقيم فقال تلك السنة (و) الثالث (ان ينوي القصر في الاحرام) أي عنده بأن يقربها به بقضاء يستدم الجزم بها بان لا يأتي بها نافية الى السلام لان الاصل الاتمام فاحتج في انطروح منته الى قصد جازم فان لم يميز بها أو عرض ما بينها كان تردد هل يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا ثم وان تذكر حاله الاصل وبه فارق الشك في أصل النية ذاته كحال ان لم لا يضر تعلبها بنية امامه بأن ظن سفره ولم يصلي قصره فقال ان قصر قصرته والا اتمت لان الظاهر من حال المسافر القصر وانما لم يضر التعليق لان الحكم معلق بصلاة امامه وان جزم (و) الرابع (ان يدوم سفره من أول الصلاة الى آخرها) فان اتمت به سبقته الى محل اقامته أو سارت به منها أو نوى الإقامة أو شك هل نواها أو هل ذه

الصفة الوجه ما قاله الاذرى حيث ظن بهذه الصفة طول السفر الخ (قوله بقصران الخ) فلو نوى بمسافة القصر وجعل حاله مشبوعا لم يقصر وما لم يقصر وما لم يقصر ما جازع العين مع سناجده وما لم يقتدى فان كان متطوعا بالسفر مع أمير الجيش فالعبرة بنية وأما المنبت في الديوان وأجمع الجيش فلا أثر لنيته به عليه في الصفة وغيرها

• (فصل في شبه شروط القصر ويقصرون) •

أي من الجمع فيشترط فيه العلم بجواز كماله كماله فيشترط فيه ولكن في الاولى في سبع التقديم ويشترط دوام السفر الى الشرع في الثانية وفي التأخير الى علمه ومنه يعلم انه لم يدخل في قوله ويقصرون الا الشرط الاول وبقي شروط الجمع ساقى في فصله (قوله غير مالمز) الذي مكرن السفر ولو بلا غير مقر مصيبة وأن يقصد مكانا معلوما فتكون شروط القصر سبعة وعدها الجموع وقلة فجعلوا التزعم هنا في نية القصر في الدوام شرطاً وكون نية القصر عند الاحرام شرطاً آخر ويرى عليه في الصفة وغيرها وجعلها هنا شرطاً واحداً فالتلفظ (قوله في جرم من صلاته) ولودون تكبيرة الاحرام كان أدركه في آخر صلاته (قوله وان ظن انه سافر) أما اذا ظن مسافراً ولكنه شك هل نوى القصر أو لا فاقتيدي به نوايا القصر فبان انه قاصر فله القصر اتفاقاً حال في الابعاب ثم ان قامت قرينة على عدم قصوره لكونه حقيقاً قبل ثلاث مراحل فالذي يتجه انه يلزمه الاتمام وان بان امامه قاصر التقليد بميزان القصر الخ زاد الجمل الرمي في النهاية ويتجه كما قاله الاسنوي أن يلحق به ما اذا أخبره الامام قبل احرامه بأن عزمه الاتمام اه (قوله أو أحدث) أي الامام أو المأموم وفي المنهاج أو بان امامه عدنا وفي الصفة والنهاية ومنه الجنب اذ انجاسة خفية وفي الصفة لو بان عدم انعقادها لغير الحدث أو انجسب الخفي فله قصرها أي التي بعدها (قوله ولا يكمل السفر) أي نوى القصر وان امامه سافر أو قاصر ولو أحرم منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال في النهاية الاوجه انه يقصر وقال الخطيب في المفتي الظاهر ما قاله الاذرى أي من عدم جواز القصر وأقصره الاذرى في الامداد وقال في فتح البوار هو المعتقد وكذا يقال فيمن يصلي بتيمم مع لزوم الاعادة بنية الاتمام فيبصر فيها هذا الخلاف (قوله بنية القصر) في الصفة أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظاهر مثلاً ركعتين وان لم يتوخر بها (قوله أو شك هل نوى القصر) في المنهاج أو قام امامه ثلاثة فشكل هل هو متوهم أو ساء أم في الصفة وان بان انه ساء ثم قال لو أوجب امامه القصر ككني بعد ثلاث مراحل لم يلزمه اتتمام جلا لقصاصه على السهو اه قال الزايدى في شرح المحرر بل يتخير بين أن يصرح نفسه من متابعتها ويسجد السهو ويسلم لتوجه السهو عليها بشام الامام ساهوا وبين أن ينظره حتى يعود اه أي ويسجد أيضاً قال في الامداد ولو نوى الاتمام لم يميزه أن يأتيه في سهوه لانه غير محسوب له (قوله أو سارت سقيته به)

٦ يا فضيل في البلدة التي انتهى إليها بلده أو لا وهو في أثناء الصلاة في الجنب آخر ان السبب في الخصه أو الشك في زواله

١٠ (فصل) • في الجمع بالقصر والمطر (يجوز) في السفر الذي يجوز فيه القصر (الجمع بين العصرين) أي الظهور والعصر وغلبت لشرفها لأنها الوسطى (و) بين (العشائين) ٤٢ أي المغرب والعشاء وغلبت لأنها أفضل وعبر غير بالمغربين كأنه لو هم ان

في هذا نسمة المغرب عشاء وهو مكروه وليس كذلك فلا اعتراض على المصنف (تقدسياً وتأخيراً) ويكون كل أدالان وتقدسياً صاراً كالوقت الواحد ثم يمتنع جمع التقديم للمصبرة وفقاً لظاهر الطهورين وكل من لم ينسقط صلاته لأن شرطه كإتيان وقوع الأولى معتداً بها وما يجب اعادته لا يعتد به لأنها انما غفلت لحزمة الوقت أما الصبح مع غيرها والعصر مع المغرب فلا جمع فيها لانه لم يرد بخلاف ما ذكره فقد صرح به صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان ثبت قبل ارتحاله صلاهما ثم ركب وأنه كان إذا اجتبه السرج جمع بين المغرب والعشاء أي في وقت العشاء (وتركه) أي الجمع (أفضل) لأربعة اختلاف من منعه لأنه عارض السنة العصمة الدالة على الجواز كإتقاربه لأن فيه إخلاء أحد الوقتين من نفسه وبه فارق مذنب القصر فيما ترك (الإن وجد في نفسه كراهة الجمع أو شك في جوازه) أو كان ممن يتسدى به فسن له الجمع فظهر ما مر في القصر (أو) كان (يصل منفرداً للوقت) (الجمع) وفي جماعة لوجع فالأفضل الجمع أيضاً لاشتراكه على فضله لم

يشتمل عليهم تارك الجمع ومثل أجماعه في ذلك سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة فهي اقترنت صلاته والجمع بكال ولو ترك الجمع قبل فأن ذلك الكمال كان الجمع أفضل والأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقدسياً بغير تسمية وجمع العشائين تأخيراً بتردية

### «(فصل في الجمع بالقصر والمطر)»

(قوله غيره) هوشح الشارح في منبهه وقال في شرحه غلب في التسعة المغرب للنبى عن تسعها عشاء اه وغلب في صفة الصلاة العشاء على المغرب لانه لم يكرهها وهذا هو المعتمد كما قاله القلوبي وجرى عليه الشارح أيضاً في شرح الارشاد (قوله تقدسياً) الجمعة كالظهر كأن يقيم يداً قائمة لا تنحى لترخصه أن يصلى الجمعة مع أهلها ثم العصر عقبها ويمتنع تأخير الاستحالة تأخيراً للجمعة (قوله وكل من لم ينسقط الحج) من عطف العام على الخاص إذ فاقد الطهورين من أفرادهم وجرى على هذا في شرح الارشاد وفي حاشية الايضاح وأقره شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب وابن علان وقال في التصفية نظر ظاهر لأن الأولى مع ذلك صحيحة فلا مانع وفي النهاية لم يحل رخصة إذا شرط على صحة الأولى وهو موجود هنا وقال سم في حواشى التصفية هو الوجه م ثم قال الجمعة انما استثبت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملاحظات تحققنا الصحة فيها ولا يضرب لزوم القضاء اه واقصر على المصبرة شيخ الاسلام في شرح منبهه والجمال الرملى في شرحى الهبة ونقله الزيد (قوله أخلاء أحد الحج) اقتصر على هذا في الامداد وفي الايعاب فبيّن أن لائس مرأته الى آخرها أطال به في ذلك وقال في فتح الجواهر للثلاث ولائس فيه أخلاء الحج وفي التصفية والنهاية والعبارة للصحة خروجه من خلاف من منعه واقصر في التعليل على ذلك قال في الصحة وقد ثبت بكل بقولهم الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى الآن يقال ان تأويلهم لهما نوع فمسلكت في جمع التأخير وطعنهم في صحة اجمع التقديم محقق مع اعتزادهم بالأصل فروى عن النبي والتأويل هو أن المراد بالجمع الصورى بان أخر الأولى الى آخر وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك أحداث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما ذكرت شيئاً منها في غير هذا المثل ثم ان أراد الجمع ولم يراع خلاف المانع منه فان كان سائراً في أحد الوقتين نازلاً في الآخر فالجمع في وقت النزول أفضل وان كان سائراً فيها أو نازلاً فيها فالذي يصح في الصحة ان جمع التقديم أفضل وقال ان شخصه ذكر بأشاد اليه ونقل عن السنباطي أيضاً والذي يصح في المانع والنهاية ان جمع التأخير أفضل ويصح الشارح في الامداد التضييق بينهما قال لا تساءل المرحوب والكلام حدث لم يقتض أحد الجمعين بكال خلاصته الا تحروا لأفعاله أولى (قوله سائر الفضائل) تعلقوا بحريان حدث ملس وعري وانفراد وكذا رد المعرفة أو سير في الصحة والنهاية قد يجب في هذين (قوله

يشتمل عليهم تارك الجمع ومثل أجماعه في ذلك سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة فهي اقترنت صلاته والجمع بكال ولو ترك الجمع قبل فأن ذلك الكمال كان الجمع أفضل والأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقدسياً بغير تسمية وجمع العشائين تأخيراً بتردية

وخلال الصوم النهي عن الاناء  
(و) يحرم استعمال (ماضيب  
بالذهب) مطلقاً وطلبت حصة به  
بحيث يفصل منه شيء وان صغرت  
الضبة وكانت لحاجة لان الخلاء  
فيه أشد (ولا يحرم ماضيب  
بالفضة الاضبة كبيرة الزينة)  
وحدها أو مع الحاجة فيحرم لما  
فيها من السرف والخلاء بخلاف  
الصغيرة تزينة والكبيرة الحاجة  
والصغيرة لحاجة فانها تفصل وان  
لعت من بعد ان كانت عمل الشرب  
أو استوصبت جرأ من الاناء لانتفاء  
الغسل مع الكراهة في الاولين  
وضابط الصغر والسكر العرف  
ولوشك في الكبيرة لافلال الاباحة  
والمراد بالحاجة القرض المتعلق  
بالتشبيب سوى التزين كاستصلاح  
سكر وشد وثوق (ويحصل)  
الاناء (المقو بهما) أي بالذهب  
والفضة ان لم يتصل شيء منهما  
بالعرض على النار والاحرام أماناه  
الذهب والفضة اذا غشي بخاص  
أو غشوه بحيث سرقه فانه يعمل لان  
علة التحريم العيز مع الخلاء وهما  
موجودان في الاول دون الثاني  
هذا في الاستدانة أما فعل القوي  
والاستبقاره فغرام مطلقاً حتى في  
الكعبة ولو فسخ فامطر التائل  
من ميزانهم يحرم

أيضا في الايعاب وفيهما أيضا حل الشراب في الفضة للنساء قال الشيرازي في أي التي  
تجعلها أقيماً تزين به بخلاف ما يجعل في اناء يشرب منه أو تأكل فيه (قوله وخلال)  
هو ما يجعل به الأسنان ومثله المني به الآن وهو ما يخرج به وسخ الآذان (قوله وان  
صغرت) ويحرم نحو السلسلة من الذهب أيضا مطلقاً كما في الضفة وغيرها وفي حوائش  
المنهج لسمي لو أخذ قطعة من الذهب ووزن بها الوجه لا يحرم كما وافق عليه جمع من الفضلاء  
منهم م وفيما يلحق من الثقة ثم قال وقد يقال استعمال النقود حرام وان لم يكن اناء وهذا  
استعمال اه وفي حوائش الشيرازي على النهاية حل دق الذهب والفضة والكاهما  
للدواي وان لم يحصل منهما منع (قوله لان الخلاء) أي التناثر والتعاظم فيه أي الذهب  
أشد منه في الفضة (قوله أو مع الحاجة) لان بعض مال الزينة يميز غالب على بعض  
الحاجة احتياطاً وفي الضفة ونحوها النهاية لوقوع الزائد على الحاجة كان له حكم مال الزينة  
قال وهو متجه قال الشيرازي في حاشيته على النهاية الاولى جعل الصغير أي في قوله لم يحكم  
مال الزينة للزائد الخ وفي الامداد لو تعددت الضبة لم حاجة فواضح أول زينة وكل منها صغير  
لكن لو جمعت كانت بقدر الكبيرة فهو محل نظر وظاهر كلامهم الجواز وهو محل انتهى  
(قوله والكبيرة الحاجة) في الضفة والامداد وفتح الجواز الحرمة ان عت الاناء وأقر  
الخطيب الشيرازي في الماوردى على ذلك في شرح التبيين وخالف الشارح ذلك في الايعاب  
وبحث انه ان كان التعميم لحاجة جاز كما شهده اطلاقهم وكذلك الجاهل الرمي في النهاية وهل  
يجري ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم يوت الجنابي بالفضة أفق بعض  
فقهاء اليمن بعدم الالتحاق وان ذلك حرام لما فيه من الاسراف وبؤيده ما في الزكاة من  
الضفة من ان تحمله آفة الحرب هي فعل عين النقد في حال متفرقة مع الاحكام حتى نصير  
كالبز مناه (قوله وان لعت من بعد الخ) في الجيع خلاف به عليه بان الغائبة (قوله  
ان لم يتصل منها شيء) كذلك في شرحي الارشاد زائد في الايعاب وان قل قال في الضفة  
بقينا وبعبارة الانوار مقول وبوافقه اقول الزكشي يظهر في الوزن اه ما في الضفة وفيها  
أيضا ذكر بعض اخبار المرجوع اليه في ذلك انهم ما يسمى بالخلاء وان يخرج من الطلاء  
ويحصله وان قل بخلاف النار من غير ما كان القليل لبقاومها فيحصل بخلاف الكثير  
والقهار ان مراد الائمة هذا دون الاول لندره كالعاصم فيه نعم زعم بعضهم ان ما خلط  
بالزئبق لا يتصل منه شيء وان كثرو تسليماً فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ  
هل يتصل منه شيئاً أم لا اه (قوله فانه يعمل) أي سواء كان يعمل منه شيء بالعرض على  
النار ولا وهذا اعتمد الشارح في كتبه وبوافقه كلام شيخ الاسلام في القرض حيث أطلق  
الحل لكنه قدمه بالحصول في شرح المنهج والروض وكذلك الرمي في النهاية وازن المقرئ  
وغيرهم (قوله هذا في الاستدانة) أي التنصيص بين حصول شيء منه بعرضه على النار  
وعنده (قوله لغرام مطلقاً) أي سواء كان يحصل منه شيء بالعرض على النار أم لا قال

في الصفه لانه اضاعه مال بلا فائدة فلا جرة لصاحبه كالاناء أي من التقسدا ولا أثر على  
من يله أو كسر وقيامه أيضا ثم بحث في آله الحرب عسكيا بن كلامهم وشمله ووجه بعد  
تسليمه بأنه ملجأة كيان في آله الحرب في حاشيتها قوله بعد تسليمه إشارته إلى منعه الخ في  
الزكوات الصفه ولا مكان فصلها أي الصفه مع عدم ذهاب شيء من عينها فافترقت القويه  
السابقه قوله الكتاب انه حرام لكن قصه كلام بعضهم جواز القويه هنا حصل منه شيء  
أو لا على خلاف ما مر في الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه  
ثم آله والذي أطبق عليه أعتنا اطلاق منع القويه ولو سلم كلام البعض المذكور لقل  
بغيره في حلي النساء المباح لوجود ما علة به في آله الحرب (قوله وان منه القم على نزاع  
فيه) وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره ففي الصفه فهو هذا الكتاب وأطلق  
في فتح الجواد حل فتح القم العلماء النازل من ميزاب الكعبة وفي الابعاب للشارح اما اذا  
وضع فاء عليه فان قصد التبرك حل والحرم ويحتمل التحريم مطلقا بناء على سمة تحلية  
الكعبة بالذهب والفضة آله أي كاهو المعة وصارة الامداده ولو فتح فاء بالمطر النازل  
من ميزاب الكعبة لم يحرم على الاوجه لانه لا بعد مستعمله بخلاف ما لو وضعه  
أقرب منه وان قصد التبرك أخذ بما ذكره فالحرم راحة حجره النافذين من بعد آله  
وقال اسم الوجه التفرقة بين أن يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كتطهير من الحضرة وفاقا  
لما راه وتقبله الزيادة في شرح المحرر عن م رأيضا (قوله حلقة الاناء) زاد في الابعاب  
ألباب مصيد أو غيره آله وهي بسكون الهمزة أفصح من قضها وأطلق هذا هنا في الصفه  
وفتح الجواد وقال في الامداد ما نصه وفي المجموع كالعزيز يعني ان يجعل كل تشييب آله  
قال الجمل الرئي والتمايه كان بعض الزينة اشترط صغرهما معا كالنسيبة فيما يظهر  
آله ونحوها الابعاب للشارح (قوله ورأسه) قال في الصفه ونحوه التمايه محله ذكر الرأس  
اناء بأن كان مضيعة لا تصلح لشيء مما تصلح له الآية ومع ذلك يحرم وضع شيء عليه للأكل  
منه مثلا كاهو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق فقل  
انحلال والمروء آله وفي موضع آخر من الصفه ليس من الآية تسليط الاناء وحلقه ولا  
غطاء الكوز أي وهو غير رأسه السابق صورة وصفيقة فيها يورث الكيزان ومحله حيث لم  
يكن شيء من ذلك على هيئة اناء ولا حتى الاشنان حرم آله وكون القطا غير الرأس مخالف  
لما في الامداد حيث قال وتقبل حلقة الاناء ورأسه أي غطاؤه وفي شرح العباب للشارح  
الرأس في صورتان أحدهما ان ينقب منه موضع أو وضعه اناء وربطه بمسار حيث  
يفتح ويفلق حتى الاشنان والحضرة والسياسة ان يجعل مضيعة على قدر رأسه ويغطيها  
لصيانة ما فيه والاقل حرام لانه يسمى اناء والثاني جائز لانه لا يسماء سواء اتصل به أم لا  
وقول ابن العماد ان الرأس هو المتصل والقطا هو المتفصل فيه مقرر مع ان الخطاب فيه  
سهل الى أن قال بعد نقل كلام الزركشي والتعليق فيه ثم رأيت القزى قال واستحق البغوي

وان مسمه القم على الاوجه لانه  
لا بعد مستعمله وتقبل حلقة  
الاناء ورأسه وتسليطه ولو من فضة  
لانها لها عنة مع انها لا تسمى اناء

قوله والذي أطبق عليه الخ عبر  
في الاصل بقوله وأقول الذي يظهر  
خلافه لانه اضاعه مال ولو سلم الخ  
ما هنا آله (قوله الشارح ولو من  
فضة) كنهه أشار إلى ما في بحث  
الرافعي المتقدم ذكره والاقل أفت  
على خلاف في الجواز وقد قال  
النووي في الروضة ولم يعل به  
خلافه قال في التلخيص لكنه في  
شرح المذهب وافق الرافعي في  
بحته الى آخر ما قاله في التلخيص

أصل

ولم يحصل لهم شيء من فضلها ويوجه بأن المدارات ما هو على وجود صورته لا تدفع الالتم  
والقتال به على قول فرضهما اه وقال القلوبى فى حواشى المحلى جماعة ولوى الركعة  
الاولى من الثانية فانه شيئاً الزيادة واستنى شيئاً الرمى بالجماعة حال الاحرام بالثانية  
وان صلى الاولى منفردا عندهما كبقية الثانية (قوله بعيد عنه الخ) أقاده أنه لا بد من  
أمرين البعد والتأذى واجتماعهما يحصل متشقة شديدة به على ذلك فى الابعاب (قوله  
ان ذابا) زاد فى الصفة والنهاية وبلا الثوب فالانتم ان كان أحدهما قطعاً بكراً يمتنع منه  
جازا لجمع قال فى الصفة على ما صرح به جمع اه وفى الاسنى جازا لجمع به كافى الشامل وغيره  
وفى معناه البرد وبه صرح فى الذنات ووقع فى النهاية هنا تنصيف نبت عليه فى الاصل  
(قوله لا تنافى التأذى) هو ظاهر فى غير الاخرى ما هو قطعاً لاجتماع الجماعة لوجود التأذى  
فبها تم وأيت فى كل من الصفة والنهاية التصريح بهذا وهو ظاهر (قوله نعم للإمام الخ)  
هكذا فى كتب الشارح وفى النهاية الاوجه تقييده بما اذا كان اماماً راتباً أو ياتى من  
عدم امامته تعطيل الجماعة وفى حواشى المحلى القلوبى فى امام المسجد ولما هو به تما  
لغيرهم الخ ولا يجوز بالجمع فهو وحيد ومرضى على المشهور فى المذهب لكن المختار من  
حيث الدليل جوازها بالمرض عند النوى وغيره وهو مذهب الامام أحمد قال الاذرى  
ورأيت به غاية الاختصار من قول الشافعى للمزنى وذكر عبارته وقال الاسنوى قد غفرت  
بذلة عن الشافعى قال الزركشى فان ثبت له نص بالمنع كان له فى المسئلة قولان والافه هذا  
مذهبه ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر سهله وحسنه بالجمع لاجل الاستعاضة وهى نوع  
مرض قال القلوبى بعد نقله عن الاذرى أنه الحق به مانعه وبه يعلم جواز عمل الشخص  
به لنفسه وعده فلا بد من وجود المرض حالة الاحرام بهما وعند سلامة من الاولى بينهما  
كافى المطر اه وهو واضح خلافا لما وقع للعنائى من عدم جواز تقليده لائق ذلك اختيار  
ما هو خارج عن المذهب وما عداه فهو مخصوص للشافعى كما صرحوا به والمقول الضعيف

فى المذهب يجوز تقليده للعمل به لا للتقوى مع الاطلاق وفى الصفة ضبط جميع متأخرون  
المرض هنا بانه ما يشق معه فصل كل فرض فى وقته كشقة المشى فى المطر بحيث يتقبل  
نسيابه وقال آخرون لا بد من متشقة ظاهرة زائدة على ذلك بحيث تدعى الجلوس فى القرض  
وهو الاوجه على انه مما يتقاربان اه ونحوه فى الابعاب قال ووضبط المرض بالمع  
للقطر لكان وجهه ظاهر اه وجرى فى شرحى الارشاد على الاول بل قال فى الامداد  
ولا يصح ضبطه بنفسه ذلك اه وفى الصفة تراعى الفرق به فان كان يزاد مرضه كان  
كان مثلاً لهم وقت الثانية قدمها بشرط جميع التقديم أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع

● (باب صلاة الجمعة) ●

(قوله ثبتت الميم) أى والضم أفصح تحفة ونهاية (قوله مكلف) الا لسكران المتعدي  
بسكره فان المعتد عدم تكليفه ومع ذلك نازله الجمعة كغيرها فخطا عليه لكانها لا تصح

● (باب صلاة الجمعة) ●  
هى تثبت الميم وبساكنها وهى  
فرض عين عند اجتماع شرطها  
الاثنين ومثل سائر المناس فى  
الاركان والشروط والآداب لكنها  
اختصت بشرط عصمتها وشروط  
الزومها وآداب كإياها بعض  
ذلك (تحجب الجمعة على كل مكلف)

(قوله صلاة الجمعة) اعلم أن أمر  
الجمعة عظيم وهى فريضة جمعة  
امتن الله بها على عباده فهى من  
خصائص ما جعلها الله لعباده  
مطهرة لا تنالها الا سبع وثلاثة  
أعداء السلف الصالح بها كانوا  
يكرهون لها على السرج فاخذوا  
ان تتأون بها مسافراً ومعتقاً ولو  
مع دون أربعين تقليد والله  
يهدى من يشاء الى صراط مستقيم  
جوهري

لا يصح ويجنون كفيرا (حز)  
 لأن فيه رق ولو يعضا وان  
 كانت التوبة ومكاتب النقصه  
 (ذكر) لا امر أو وضعت لنقصهما  
 أيضا (مقيم) بالحل الذي تمام  
 فيه وان لم يكن مستوطنه  
 لا مسافر كما يأتي (بلا مرض  
 ونحوه مما تقدم) من سائر أعاذر  
 الجماعة فالهذو برشئ منها  
 لا يلزمه الجماعة لما تم ثم لم ينقطع  
 عن أكل منتها الا اذا تصديه  
 اسقاطها والازمته وصح انه  
 صلى الله عليه وسلم قال الجماعة حق  
 واجب على كل مسلم الأربعة  
 عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو  
 مريض (وتجب) للجمعة (على  
 المريض ونحوه) كالهذو بالمر  
 (اذا حضر) محل أقامتها (وقت  
 أقامتها) ولا يجوز له الانصراف  
 الا ان كان هناك مشقة لا تحتمل  
 كنه اسهال ظن انقطاعه فحضر  
 ثم عاد بعد تعمره وعلم من نفسه  
 أنه ان مكث جرى جوفه فله  
 الانصراف لا يضره ما به وكذا  
 لو زاد ضرره بطول صلاة الامام  
 (أو حضر في الوقت) أي بعد  
 الزوال (ولم يشق عليه الانتظار)  
 بان لم يضره بذلك لأن المانع  
 في حقه مشقة الحضور والحضور  
 زال المانع فان تضرر بالانتظار  
 أو لم يضره لكن حضر قبل  
 الوقت فله الانصراف ولو لا يلزمه  
 لصحوق الانصراف مطلقا

منه فعضها وجواظها ظهر بعد زوال عذره فالمراد بالزوم في حقه لزوم انعقاد السبب حتى  
 يجب القضاء لا لزوم الفعل (قوله لا يصح) لكن يجب أمره بالسبع وضربه على تركها  
 لعشر كبقية الصلوات (قوله تقام فيه) ولو اقتصت الخطه فراجع وان لم يسبح بعضهم  
 التمام وان لم يستوطنه لكن لا يصح من الاربعة (قوله بلا مرض) ضابطه ان يلحقه  
 بضوره وامشقة كمشقة في المطر والوحل تصفة ونهاية (قوله من سائرا عذرا بالجماعة)  
 أي مما يمكن مجيئه هنا فالألف في الصفة والنهاية لا كالمرجع بالليل اه أي لأن الجماعة لا تكون  
 الا نهارا والرجح ليس بعدد الالاف لاني أتى بجيئه هنا وفي الصفة والنهاية ومن العذرة هنا  
 حالوقعين بالمطهر محل التصوي كان اقتصر الخارج ولم يجدها الا بضر من يصرم نظره  
 لعورته ولا يفيض بصره عنها زاد في النهاية كنهها جازوا وأدق فصلها فان خاف فوت  
 وقت الظهر أو غيرهما من القرائن وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر  
 قال وعلم مما تقرأ ان اشتغاله بتجوير ميت عذرا أيضا وكذا اسهال لا يضبطنه معه ويغنى  
 منه تلويث المسجد والحبس ان منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رعاها والا فلا ولو اجتمع في  
 الحبس أربعون فالقيام كما قال الاسنوي لزوم الجماعة لهم لان تعدد الجمعة يجوز عند عصر  
 الاجتماع فعند عذره بالسكينة أو لى اه ملخصا ونحوه المقتضى للتطيب وثالث في الصفة  
 ومال تبع السبكي الى أنها لا يتجزم ثم قال ولو قيل لم يكن في البلطغيرهم وأمكنهم اقامتها  
 بعملهم لم يتم لم يعذر وفي الصفة لعل الاقرب ان من العذر حلف غيره عليه أن لا يصلحها  
 لخشيته عليه بمحذور أو خرج الهالكين المخلوف عليه لم يخش ان عذرك ظنه الباءث  
 عليه على الحلف لثمادة قرينة به (قوله ثم) أي في الجماعة (قوله بعد مملوك) أطلت  
 الكلام في الاصل على اعرابه بما بين عين مر اجتمع (قوله كالعذر بالمطر) هو التثنية وفي  
 الصفة الا المريض ونحوه ممن عذر بمرخص في ترك الجماعة ولو أكل ككبره وتضرر  
 الحاضرين به لم يجز له أو يسبل زواله بتوقد يصره قال سم لواتفق أن أهل بلد جمعهم  
 اكوا بصلواته وعذروا لم يمتعه فهل ينقطع عنهم الجماعة نقل عن الشهاب الرمي انه أنق  
 بالوجوب الا يجوز له تعطيل الجماعة في بلده ومعلوم انه لا كراهة فيه اه ملخصا  
 (قوله محل أقامتها) قال سم ينبغي أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يتق معه  
 مشقة كحضوره نفس الجامع حتى يتسع الانصراف منه بشرطه (قوله لا يجوز له  
 الانصراف الخ) قال سم ان كان على الظهر قبل حضوره فالوجه جوازا الانصراف الخ  
 وعلى الحرمة لو انصرف لا يلزمه العود كما قاله سم والحلي والقلوبي وغيرهم (قوله بطول  
 صلاة الامام) كان قرأ بالجمعة والمناقضين جازاه الانصراف الخ معنى ونهاية وفي الصفة  
 ان تقاسم ضرره بان زاد على مشقة المشي في الوصل زيادة لا تحتمل عادلة الانصراف  
 وان أحرجهما (قوله لصورق) أي من أئونة وقوله مطلقا أي وان أقيمت الصلاة ما  
 يتلبسوا بها فان تلبسوا بها حرم عليهم الانصراف منها وفي الصفة تردد الاذرى في قرن



(و) كاتجب على أهل محل أقامها

تجب على غيرهم وهم كل (من يلقه)  
 نداه الجمعة لم يلحق الجمعة على من مع  
 النداء اسناده ضعيف لكن له  
 شاهد اسناد جيد والاعتبار (نداء)  
 صحت أي على الصوت يؤذن  
 كعادته في علو الصوت وهو واقف  
 على الأرض (من طرف موضع  
 الجمعة) الذي يلي المكان الخارج  
 عن موضعها (مع سكوت الرياح  
 والصوت) واعتبر ما ذكر من  
 الشرط لأنه عند وجودها لا يشقة  
 عليه في الحضور بخلافه عند  
 فقدها أو فقد بعضها وتجب على  
 من ذكر (لا على مسافر صغرا  
 مباحا طويلا أو قصيرا) بشرط أن  
 يخرج من سور محلها أو عمرانه  
 قبل التجر (وهو) على من زعمته  
 الجمعة (السفر بعد التجر) ولو  
 لطاعة لأنها مضافة إلى اليوم وإن  
 كان وقتها بالزوال ولذا دخل وقت  
 غسلها بالتجر ولم يمسد الغار  
 السعي قبل وقتها المذكور فيه  
 (الامع إمكانها في طرقة أو) أن  
 (توسن) أي حصلت رخصة  
 (بفعله من الرفقة) وإن لم يصف  
 ضررا على الأوجه أو أن خشي  
 ضررا على محترمه أو لغيره (وتسن  
 الجماعة في ظهر المذودين)  
 لصوم أدلتها (ويحتملونها) ندبا  
 (أن خشي عذرهم) ثلثاتهم  
 بالضعف صلاة الامام والجمعة  
 أما ظاهر العذر كالأمر أن تسن لها  
 اظهارها لا احتسابا بالجمعة

أحرر بها بغير إذن سيده وقضرب بعينه ضررا لا يحقل والذي يرضه أنه أن ترتب على عدم  
 قطعه قوت نحو مال السيد قطع كاتجبوا لقطع المال أو نحو أنس فلا (قوله على  
 أهل محل أقامها) أي حيث استجمعوا الشروط وقوله على غيرهم أي بمن لم يستجمعوها  
 فإلا لم يستجمعوها ولم يستجمعوا النداء المذكور فلا جمعة عليهم (قوله نداه الجمعة) أي  
 مؤذنها قال في النهاية ومثلها الامداد مع اعتدال سمع من يلقه وإن كان واحد النضر  
 الاصم ومن جاوز جمعه العادة فلا عرقه ويعتبر في البواغ العرف أي بحيث يعلم أن سامعه  
 نداه الجمعة وإن لم تتبين كلمات الاذان فيما ينظر خلافاً في اشتراط ذلك (قوله بالاسناد جيد)  
 هو قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يأنه فلا صلاة له إلا من عذر (قوله على  
 الصوت) أي معتدل في العلو قال في الايعاب لا كالعباس فقد جاء عنه أن صوته سمع من  
 ثمانية أميال (قوله على الأرض) أي في محل مستو ولو تقدر فلو علت قرية بقية جبل  
 وسبعوا ولو استوت لم يستمعوا أو انخفضت فلم يستمعوا ولو استوت لم يستمعوا أو جبت في الثانية  
 دون الأولى نظراً للتقدير الاستواء بأن يقدروا نزول العالي وطلوع المنخفض مساماة البلد  
 النداء اه تحفة ونهاية وقتل عنه اضطراب في المسئلة فراجع الأصل (قوله من طرف  
 موضع الجمعة) لعل ضابطه ما سمع فيه الجمعة سم (قوله من سور محلها) في الايعاب قال  
 الزركشي فلو طلع القبر وهو في شغل الاقبال أو ارتحل وطلع عليه قبل مفارقة نحو  
 السور سم عليه السراخ (قوله ويخرج الخ) ولا يترخص فيه إلى قوتها ثم ابتداء سفره  
 من حين قوتها (قوله على من زعمته) أي وإن لم تتعقد به كن نوى إقامة أربعة أيام غير  
 يوم المدخول والخروج إذا التمس في الجمعة على ستة أقسام من تلزمه وتتعدده وهو  
 المستجمع لشروطها ومن لا ولا مع صحتها منه وهو من فيه ريق الماء والمقيم خارج بلدها  
 إذا لم يسمع النداء والصلى والاقامى وانفتق ومن لا ولا مع عدم صحتها منه وهو من به جنون  
 أو انحاء أو كفر أصلي أو سكر أو انراة القضاء ومن لا تلزمه وتتعدده وهو المصدور بغير  
 السكر ومن تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد ومن تلزمه ونقص منه ولا تتعقد به وهو المقيم من  
 غير وطن وموطن خارج بلدها مع النداء (قوله مع إمكانها في طرقة أو) وفي مقدمه  
 بأن يلق على ظنه ادراكها في ذلك وبحيث في التحفة أنه إن كان سفره لغير حاجة حرم  
 سفره وإن تمكن منافي طرقة وسبقه ونهاية بضائع إن احتاج للسفر لادراكه ونحوه وقوفه معرفة  
 أو لا تقاذه نحو مال أو أسير جازولو بعد الزوال بل يجب لا تقاذا الأسير ونحوه كقطع القرض  
 لذلك وجعل في النهاية منه تضييق الحج إذا خاف فوته على سبب السفره ويكره السفر لبلد  
 الجمعة كإف الغنى والجمعة والنهاية وبغيره ولا يجرى وهل ان تعطلت بفروجه الجمعة بلد  
 فيه مشافط لو يل ذكره في الأصل وجروا في الجمعة من المقتى وشرح التنبيه للطلب  
 رالتحفة والاياعاب للشاوخ والنهاية للعباس الرملى على أنه حيث أمكنه ادراك الجمعة في  
 طرقة لا يجرى. قره يوم الجمعة وإن تعطلت الجمعة ببلده بسفره (قوله على الأوجه) اعتمده

(ومن حيث ظهره) من لا تلتزمه الجمعة (صحت جنته) فيضرب بين فعل ما شاء منها لكن الجمعة أفضل له لأنها صلاة أهل الكمال فمع  
 أن أحرم مع الإمام الجمعة تعين عليه إقامتها فليس له أن يتهاطل بها بعد سلام الإمام لا تقصدها عن قرضه (ومن وجبت عليه) الجمعة  
 لا يصح إحرامها بالظهور قبل سلام الإمام من الجمعة ولو بعد رفته من ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه بناء على الأصح أنها القرض  
 الأصلي وليست بدلًا عن الظهور وبعد سلام ٤٨ الإمام يلزمه فعل الظهور فورًا وإن كانت أدائها عليه بتقويت الجمعة فأشبهه

في الإيعاب وتبرأ منه في فتح الجواد واعتقدوا في المنى والصفه والنهاية وغيرها أن مجرد  
 الوحشة قد لا يسد بعض ذروعيك الجمع عما أشار إليه في الإيعاب بأنه حشيش على عمله فعمل  
 الوحشة كشقة المشي في المطر أو الوحل كانت عذرا وحيث لا خلا اذ قد يصح لي من  
 الوحشة ما يفتق معه ذهاب العقل فكيف لا تكون عذرا حينئذ (قوله صلوا الظهر)  
 ولو كان المصل واحد منهم علم من عادتهم أنهم لا يصلونها (قوله من ركعها الثاني) زاد  
 في الصفه أو يكون يعمل لأجل منه لحل الجمعة لا قد رفته رأسه منه على الأوجه فم لو  
 أخرها حتى يتي من الوقت قد أربح ركعات لم يسر تأخير الظهور قطعا اه وغیره النهاية  
 قال سم بل يفتق حرمته حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة (قوله حيث هزم الخ) هذا توسط سبع  
 فيه التلويح فم كنه الإمام النووي فقد اختار الخراسانيون أنه يسر له الظهور أول وقته  
 وقال العراقيون يسر له التأخير للباس ونوسط النووي يحصل الأول على ما إذا عزم على  
 أن لا يضرها وإن تمكن والشأن على ما إذا كان لو تمكن أو نط حضرها واعتقد في  
 المنى والنهاية تدب التحميل مطلقا

• (فصل للجمعة) أي أحصها (شروط نواد) على شروط غيرها اه أي من بقية الصلوات  
 (قوله وقت الظهر) فالألفي الصفه والنهاية له لو أمر الإمام بالمبادرتها أو عدمها فالقباس  
 وجوب امتثاله اه قال السيد عمر البصري في حاشيته على الصفه كان المراد بالمبادرة  
 فعلها قبل الزوال وبعدها تأخيرها إلى وقت العصر كما قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعد  
 فيه وإن لم يقصد المصل القائل بذلك لماسأى أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ظاهرا وباطنا  
 وسأى في التكاح في الوطء في تكاح يغير وفي ما يصرح بذلك وظاهره أن مثله فيما ذكر كل  
 يختلف فيه كقولها خارج خطه الأينية ويحقل بقاء العبادة على ظاهرها بان رادها بالمبادرة  
 فعلها أول الوقت وبعدمها تأخيرها إلى آخر وقتها اه (قوله أو شكواهل في الخ)  
 لوني أن كان وقت الجمعة باقيا بجمعة والافتحرا ثم بان بقاؤه وجهان حال في النهاية  
 أقسمها الصفة كما أتى به الوالد الخ وفي الصفه نفسه نظير بل لا يصح الخ ويؤيد الشارح  
 كلام غيره وفي الروض أو شكوا في بقائه تعين الأحرار بالظهور (قوله من الآن) كذلك  
 الصفه وغيرهما من كتب الشارح تعال ظاهرا الأسنى واعتقد المنى والنهاية أنها اعتقت  
 عند خروجه الوقت وعليه يجهز إلى آخر الوقت وعلى الأقل يسر من الآن (قوله ولو  
 خرج الوقت الخ) أي بقيتنا وظنا ولو باخبرنا بعد على الأوجه في المنى والنهاية

عصيانه بخروج الوقت ولو تركها  
 أهل بلد تلتزمه وصلوا الظهر  
 تصح إلا أن شاق الوقت عن أقل  
 واجب التلطين والر كعتين  
 (في غيب الرأجي زوال عذره)  
 قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو  
 العفو والمريض يرجو الخلقة تأخير  
 ظهره إلى اليأس من الجمعة) لما  
 في تحصيل الظهر حينئذ من  
 تقويت فرض أهل الكمال  
 فان أيسر من الجمعة بأن رفع الإمام  
 رأسه من ركوعها الثاني فلا تأخير  
 وأعمال يكن القوات فيصير هذا  
 يل بالسلام لأن الجمعة ثم لازمة له فلا  
 ترتفع الإيقين بخلافه هنا ما من  
 لا يرجو زوال عذره كلما أفتيس  
 له حيث عزم على أنه لا يصل الجمعة  
 الظهور أول الوقت ليصور فضيلته  
 • (فصل للجمعة) أي أحصها  
 (شروط نواد) على شروط غيرها  
 (الأول وقت الظهر) بان تقع  
 كلها مع خطبتيه في الأتياع رواء  
 الشيطان فلا تقضى الجمعة) لأنه  
 لم يتقل (فلو شاق الوقت) عن أن  
 يسعه مع خطبتيه أو شكواهل في  
 ما يسع ذلك أم لا (أحرصوا بالظهور)  
 وجوب بالقوات الشرط ولو لم

الركعة الأولى حتى يحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية ثم وانقلبت ظهرا من الآن وإن لم يصرح الوقت ولو خرج الوقت وهم وفي  
 فيها أقرها ظهرا وجوبا ولا يشترط مجديته لأنها صلاوات وقت واحد فجاز بناء أطولها على أقصرهما كصلاة المصطفى مع السفر  
 ويسر بالقرآن من حيث لا يشترط الشك في أنهما في غيره لأن الأصل بقاؤه ولو قام المسبوق ليكمل فخرج الوقت انقلبت تظهرا أيضا

وفي التخصة لوسلم الامام وحده أو وبعض العدد المعترف في الوقت والبصحة خارجة بطلت صلاة المسلمين في الوقت لانه بان بخبر وجهه قبل سلام الاربعين فيه أن لاجعة الخ وقوله بطلت صلاة المسلمين الخ المراد بطلان خصوص الجمعة فيجب انقضاءها ظهور الخ شبه عليه السيد عمر المصري (قوله في خطبة) قال ابن الملقن في الاشارات بكسر الخاء أي محل الابنية وما فيها الخ (قوله الا في البنية) في الاعياب الحقوا بها في ذلك الاسراب جمع سرب ينفتح أوله بنت في الارض والقران والكهوف فليزيم أهلها الجمعة بشرطها وان خلت عن البناء (قوله بمجموعة) لا متفرقة قال في الاعياب الوجهه أن يقاس ما هنا بما مر في السفر في اعتبار الاتصال أو الانفصال بين البلدين أو القرينين من أن الفصل بذواع يصيرهما منفصلين عند من قال بتغيره وانه بعضهم اعتبر العرف لانه أضبط وأظهر ومن ثم سزموا باعتبارها كما مر من الجواهر وغيرها (قوله وأقاموا الخ) قال القلوبي على عبارتها أو على عدم القول وان لم يقصد والاصانة اه فتأمل وقال سم عبارتهم فأقام أهلها ومفهومه انه لو أقام غير أهلها عمارتها لم يجز لهم أقامها فيها إذا استصحاب في حقهم فليست أمثل اه (قوله اعمارها) قال في المغني والنهاية لا تنعقد الجمعة في غير بناء الا في هذه الصورة (قوله عليها اعلام) قال في المغني لكن مر اد الحسنة بها الامكنة المعدودة من البلد (قوله لا تقصر فيه) منه يعلم عدم جوازها خارج السور وان انصت به وان لم يكن سور فالعمران فان كان بعد العمران خراب فان اتخذوه من ارفع أو هجره بالصويط على الصاهر أو ذهبت أصول ابنته لا تصح الجمعة في ذلك والا صحت وعلى هذه المسألة يصح قول الشارح وان كان منفصلا عن الابنية أو على ما إذا كان قربان فالتصاهر كافانه يجوز إقامة الجمعة بينهما لا بشرط مجاوزتهما للصحة القصر وفي الصفة شرط الصحة ككون الاربعين في النطقة ولا يضر خروج من عداهم عنها فيصير ربط صلاتهم الجمعة بصلاته امامها بشرطه وثاقفه في ذلك المقتضى والنهاية تبعاً لما اتفق به الشباب الرعي من عدم صحة الجمعة من هو خارج عن النطقة الى حيث تقصر الصلاة وان زادوا على الاربعين (قوله والقرية) ولون فهو ضعف (قوله فلا جمعة عليهم) أي حيث لم يسعوا اندامهم موضع أقامتها بشرطه السابق (قوله لعسر الاجتماع) في المغني بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو عسر مسجد اه ويصح في الصفة اعتبار من يقبض فعلهم لها عادة وفي النهاية لعله أقرب للاحتالات كما أفاده الواو وكذلك المغني واعتقد السناطاي والمسد في اعتبار أهل البلد التام لمن تفرقه ومن لا قال العاني وهو الأقرب عند شيخنا الحلبي وتبعه جماعة من أهل عصره واعتقد سم في حاشية الصفة ما قال الشارح في الاعياب انه القياس وهو اعتبار الحاضر بن بالفعل في تلك الجمعة قال حتى لو كانوا اثنين مثلاً وعسر اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بأن سهل اجتماعهم ماعداً واحداً وعسر اجتماع الجميع

(الثاني) من الشروط (ان تقام في خطبة بلدتها وقرية) منية ولو ينصرف للاتباع ولا تصح الا في ابنية بمجموعة في العرف وان لم تكن في مسجد وان اندمت وأقاموا لعمارتها ولو في غير مظال لانها وطئ سم وبه فارق ما لو زلوا مكانا لعمرو وقرية فان جمعهم لا تصح فيه قبل البناء ويدخل في قوله خطبة وهي بكسر الخاء الجمعة أرض خط عليها اعلام البنائين فيها القضاء المعدود من الابنية المجمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان كان منفصلاً عن الابنية بخلاف غير المعدود منها وهو ما يقصر فيه المسافر اذا وصله وعليه يصح قوله لو في أهل بلد مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله وخروج البلد والقرية لتكليم وان استوعبها أهلها لا لاجعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يبسقهها ولا يقارنهم اجمعة في تلك البلد أو القرية) للاتباع (الاعسر الاجتماع) في محل مسجد أو غيره منها

فحينئذ يجوز فقدتها بحسب الحاجة أما إذا ٥٠ تسبقت واحدة مع عدم عسر الاجتماع فهي العديمة ومباعدة باطل وأما إذا

انه يجوز التعدد اه فضايط العسر كافي للصفة أن يكون فيه مشقة لا تقتل عادة اه وفي العباب ما اكثرهم أو قتال جهنم أو لعدا طرف البلد قال في الابعاب وحده العدد هنا كافي للخروج عن البلد أي بأن يكون من يعترفها لا يسلطهم الصوت بشرطه لا الشيئة الخ (قوله بحسب الحاجة) فان كان التعدد زائدا على الحاجة قصص السابقات الى أن تنتهي الحاجة ثم تطل الزائدات ومن شك انه من الأقارب أو من الآخرين أو في ان التعدد حاجة ولا لزومه الاعادة فيما يظهر الخ تحفة قال سم أي اعادة الجمعة (قوله اذا سبقت الخ) الاحوال التي ذكرها كقصور خسة العلم بالسبق والسابقة أن تقعا معا أن لا يلزم هل وقعا معا أو مرتين أن يعلم أن احدهما سبقت ولكن لم تتعين أن يعلم عينها ولكن نسبت وأحكامها تعلم من كلام الشارح (قوله احوام الامام) أي وان تأخر العدد الى بعد احوام امام الاخرى والمقتدرين به (قوله وأشكل الحال) كان سمع معذور تكبيرتين مثلا - فمتين وجهل المتقدمة منهما (قوله أعبدت الجمعة) قال سم فان أبس من استثنائها صلى الظهر واكتفى شيخنا للشهاب الرمي بالباس المعادي بأن جرت العادة بعدم استثنائها وشرط شيئا بعد الجيد اليأس الحقيقي بأن يضيق الوقت الخ واعتقد في الصفة هذا الاخر وان لا يجوز استئناف الجمعة مع التعدد الا ان علم انه بقدر الحاجة فقط والا فلا فائدة له (قوله من منع) هو ظاهر النص وصنف فيه التي السبكي أربع مصنفات وقال هو الصحيح مذهبنا وله الاول وهو قول أكثر العلماء الخ (قوله أربعون) في الصفة وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى على ما يجنبه جمع وقياسه أن المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب أيضا ومن الحق كما قاله القموني ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشروط فيهم الخ وكذلك المغني والنهاية فالوقيد الميمري في حصة الطوبان بما اذا تصور بصورة في آدم ولا يعارض ذلك ما نقله عن النص من كفر مذهب رؤيتهم صلا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلطوا وكلامنا في ادعى ذلك على صورة في آدم اه ونظر فيه سم بأن الانسلا ولا خلافه للقرآن لان قوله تعالى انه راكم هو وقيل من حيث لا ترونهم فيحمل ان المراد ان من شأنهم ذلك أو ان الغالب ذلك وفي الصفة قول الشافعي يميز مذهب رؤيتهم محمول على مذهب في صورتهم الاصلية التي خلقوا عليها وفي المغني قيد الدمري السابق حسن وقال سم هو جري على الغالب لا شرط بل حيث علم أو ظن أنهم جن ذكور كني وان تصوروا صورة غيري آدم (قوله ذكرنا) في الصفة لو كمل العدد بجنى وجبت الاعادة وان كان رجلا ولو أكرم باربعين فيهم خنثى فانقص واحد وبقي الخنثى لم تطل كما ذكره جمع تعال السبكي (قوله لا ينقض عن وطنه الخ) في الصفة من لم يكن باق فيه التخصيص الا في حاضري الحرم نعم لا ينافي هنا اعتبارهم غة ماوى الرجوع اليه للاقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع احواله لعدم تصور ذلك وانما التصور اعتبارا له اقامته به أكثر ان استوت بهم ما فيها

تقارنهما باطلتان والعبرة في السابق والمقارنة بالرأى من تكبير احوام الامام فان علم سبق وأشكل الحال أو علم السابق ثم نسب فالواجب الظهور على الجميع لا لباس الصفة بالقاعدة وان علت المقارنة أو لم يعلم سبق ولا مقارنة أعبدت الجمعة ان اتسع الوقت لعدم وقوع جعة مجزئة والاضطراب لمن صلى يلد تعددت فيه لمطابقة ولم يعلم سبق جمعه أن يعيدها ظهرا أو يوجان خلاف من منع التعدد ولو لمطابقة (الرابع) من الشروط (الجماعة) فلا تصح بأربعين فرادى لانه يثقل (وشروطها) أي الجماعة لمعتدب في الجمعة (أربعون) بالامام لأن الامة أجمعوا على اشتراط العدد فيها والاصل الظهور ولا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه توقف وقد ثبت جوازها بأربعين ولم تثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها بأقل من أربعين فلا يجوز بأقل منه (مسلم ذكرنا كذا) أي بالضعافلا (سرا متوطنا) يلد الجمعة بان يكون بحيث لا ينقض عن وطنه صفا ولا شتاء (الا) لحاجة كعبارة وزيارة فلا تعتقد باضداد من ذكر لتقصهم ومنهم غير المتوطن كن أقام على عزيم هود الى بلده بعد مدة ولو طوله كلمة صفة والمتوطن خارج بلد

الجمعة

وان جمع النساء فلا تنعقد  
 بهما وفي حصة تقسم احرام من  
 لا تنعقد بهم على من تنعقد بهم  
 اضطراب طويل فيبقي لمن  
 لا تنعقد به أن لا يصير بهم الا بعد  
 احرام أربعين من تنعقد بهم  
 (فان نقصوا) عن الاربعين  
 بانقضاء أو غيره (في الخطبة  
 أو بينها وبين الصلاة) وفي الركعة  
 الأولى من (الصلاة) بطلت الخطبة  
 في الأولتين والجمعة في الثالثة  
 و (صارت ظهرا) الا ان عمرا على  
 الضرورين جمع أركان الخطبتين  
 فثبت بيني على ماضى أو كان  
 أحرم قبل الانقضاء من كل  
 العديده وان لم يسمع الخطبة لانهم  
 لما لحقوا العدد تام صار حكمهم  
 واحدا ولوقتر ثم وثلاثون  
 لاحقون بعد رفع الامام من  
 ركوع الأولى ثم انقضت الاربعون  
 الذين أحرم بهم أو نقصوا فالجمعة  
 باقية وان لم يحضر للاحقون  
 الركعة الأولى لما مر ولا يضر  
 ساطوا المأمومين بالاحرام بعد  
 احرام الامام لكن بشرط تمكنهم  
 من قراءة الفاتحة قبل ركوعه  
 والام تنعقد الجمعة بهم ولو كان  
 في الاربعين أى قصر في التعلم  
 لم تصح جمعهم لارتباط حصة صلاة  
 بعضهم ببعض فصار كاستدعاء  
 القارئ بالاي ولوحدها كلهم  
 الخطبة لم تقص الجمعة بخلاف  
 ما اذا سهلها بعضهم

فيه أهله وبحاجته وولد فان كان له بكل أهل ومال اعتبر بما به أحدهما دائما أو أكثر أو بواحد  
 أهل وبالاخر مال اعتبر بما فيه الأهل فان استويا في كل ذلك انقضت في كل منهما نية  
 يظهر (قوله فلا تنعقد بهما) أى لكنهما تنعقد بهما (قوله اضطراب طويل) رج  
 في الاصاب منه الزوم وجرى عليه شيخ الاسلام في شرح منبهه واعتقد في الحصة  
 أيضا ثم استدركه بقوله لكن بما يؤيد ما ذكره أيضا ان احرام الامام هو الاصل وانه  
 لا عبرة باحرام العدد وما يأتى انه لو بان حدث المأمومين انقضت للامام فعلم ان من  
 تنعقد بهم وغيرهم كلهم ينعقد للامام وانما حيث انقضت لم ينظر للمأمومين اه واعتقد  
 في المغنى والنهاية عدم الاشتراط ونهله في النهاية عن اقتناؤه وانه وفي فتح الجواهر الاوجه  
 وهو المعتمد وفي الحصة الصواب عدم اشتراط تأخير أفعالهم عن أفعال من تنعقد به  
 (قوله عن الاربعين) المراد العدد المعبر وهو تسعة وثلاثون غير الامام الكامل فلو كان  
 معه أربعون لم يضر نقص واحد منهم (قوله وصارت ظهرا) في النهاية لو عاد المنفوضون  
 لزهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفتى به الوا دالخ وروى في الحصة  
 باطلاقهم انهم تمتحنها ظهرا قال ويلزم من صحة الظهور سقوط الجمعة (قوله على الفور)  
 أى في كل من الصور الثلاث امداد وخرج به ما اذا أو بعد طول الفصل عرفا كما  
 في المغنى والحصة والنهاية وهو ما بطل المراد في جميع التقديم وهو مقدر ركعتين يأقل  
 مجزئ لا يقصد حثث (قوله من سمع) منه يعلم انه لو عاد الأولون قبل طول الفصل  
 لا يصيب المنفصل من أركان الخطبة في غيبتهم كما صرح به في متن المنهاج وغيره أما اذا  
 لم يسمعوا الخطبة فلا بد من استئنافها وان قصر الفصل والا فلا تصح الجمعة (قوله  
 فثبت بيني على ماضى) ثم ان أدركوه في الركوع أو قبله ولم يدركوا الفاتحة بشماهما  
 والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع فلا جمعة ولا أدركوها كما في مسئلة ساطتهم  
 الآتية في كلامه قريبا (قوله قبل الانقضاء الخ) ثم ان أحرموا بعد ذلك الأولين  
 الفاتحة لا يشترط تحكيمهما لانهم تابعون لمن أدركها وان لم يدركها الأولون قبل  
 انقضاءهم اشترط أدراك هؤلاءها كما نبه عليه في الحصة (قوله لما مر) أى من انهم  
 لما لحقوا العدد تام صار حكمهم واحدا (قوله قبل ركوعه) في الحصة المراد كما هو  
 ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع لانهم حثث  
 أدركوا الفاتحة والركعة لا معنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل أخذ الامام  
 في الركوع الذى أوجته العبارة اه وقد وقع في هذا الكتاب في العبارة الموهمة  
 خلاف المراد وذلك الامداد (قوله قصر في التعلم) كذلك في شرح الارشاد والنهاية  
 قال في فتح الجواهر فان لم يقصر والامام قارئ صح جمعهم كالمالك كانوا كلهم أميين في درجة  
 وجرى في الحصة أخذ من التعليل الذى ذكره هنا على انه لا فرق بين أن يقصر الامام  
 في التعلم وأن لا وان الفرق غير قوى وانه لا يصح ارادة المقصر لانه ان أمكنه التعلم قبل

وقيل مما يترتب أن الجماعة هنا اشترطت في الركعة الاولى فلو صلى بالاربعين ركعة ثم أحدث فقام كل وحده أو فارقوه في الثانية وان لم يحدث وأتموا من ركن آخر أتهم الجماعة لكن يشترط بقاء العدد الى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الاربعين حال انقضاءهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجسم لثبوت قساد صلاته من أولها فكأنه لم يصح (ويجوز كون امامه اعبدا أو سافرا أو صبيا) أو محمد ثاب لم ين حذنه الابد الصلاة ويجوز ما رابعية كالعصر (ان زاد على الاربعين) ولا أثر لحذنه لانه لا يمنع الجماعة ولا يثقله فان لم يكن زائدا

بأن كانوا أو امرأة وان زاد على الاربعين لانهم ليسوا أهلا للامامة يحصل ولو بان حدثت الاربعين صحت للامام والمتطهر سجدته وان لم يكن الامام زائدا على الاربعين لانه لم يكف العلم بظهورهم بخلاف ما لو بان فيهم ثم وعبد أو امرأة لمهولة الاطلاع على حاله (الغمام) من الشروط خطبتان قبل الصلاة للاتباع وأخرت خطبتا ظهر العبد للاتباع أيضا (وفروضهما) من حيث المجموع (خمس جده الله تعالى) للاتباع ويشترط كونه بلفظ الله ولتفقد جد وما اشترى منه كالجدقة أو جده الله أو الله جده أو الله الجده أو أبا جده الله تعالى الجده للرحمن والشكر لله وهو هو فلا يكتفى (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتعين مسبقها كاللهم صل أو املى أو فاضل أو الصلاة والسلام على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الخائسر أو الماسي أو العاقب أو البشير أو النذر فخرج سلم الله على محمد

ورحم الله محمدا وصلى الله عليه فلا يكتفى على العقد خلافا لمن وهم فيه وان تقدم له ذكر يرجع اليه مع الضم (والوصية بالتقوى) للاتباع ولانها المقصود الاعظم من الخطبة ولا يتعين لفظها بل يكتفى بطعن الله أو تقوا الله ولا يكتفى الأقمة اقربا على التقدير من غرور الدنيا وخافها لان ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من الخشوع على الطاعة أو المنع من المعصية (ويجب هذه) الأركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعا للسلف والخلف و(الرابع قراءة آية مفهومة) للاتباع

والاحتكام متلاعبا (أو) نية

(الطهارة للصلاة) أو وضوها أو الطهارة من الحدث ولا يكتفى فيه نية الطهارة فقط ولا الطهارة الواجبة على الأوجه (أو) نية (توضوئك) كنية أداء الوضوء أو فرضه أو الوضوء وانما تصنع نية الفصل لانه قد يكون عادة بخلاف الوضوء وكنته استباحة مفقورة الى الوضوء كالصلاة وان لم يدخل وقتها كالصلاة فيجب وطواف وان كان في الهند مثلا ولا يعتد بالنية الان كانت (عند مدخول الوجه) فان غسل جزأ منه قبلها لفاذا اقرنها بجزء بعده كان الذي قارنها هو أوله ويجب إعادة غسل ما تقدم عليها ثم المتوضئ أما سليم وأما سلس فالسليم يصح وضوءه بجميع النيات السابقة بخلاف السلس (و) من ثم (نوى سلس البول وضوءه) كاللذي والودي (استباحة فرض الصلاة) أو غيرها من النيات السابقة

(قوله وكلامه في التصفة) عبارة التصفة وتجدد الوضوء لتصل له سنة التعدد الاية مما مر حتى نية الرفع والاستباحة على ما قاله ابن العماد وهو قريب ان أراد صورتهما كما أن تعدد الصلاة ينوي بها الفرض ورفع أن ذلك في العادة خارج عن القواعد ممنوع كنف والنهي لا يسي

تجديدا أو معادا الان أعيد بصفته الاولى

الواحد كبعض حدث البول واعتقاد الجمال الرمي في النهاية عدم العصة في ذلك (قوله والام) اي ان تعدد كان متلاعبا فلا يصح وضوءه حيث دون العمد كما في الامداد وغيره ما لو نوى المذكور رفع حدث وضوءه الحصى اذ لا يتصور فيه الغلط وزاد في الايعاب من لها دون تسع سنين وخاتم الجمال الرمي فاعتقد العصة في الغلط وان لم يتصور منه وفي التصفة لو نوى دفعه وأن لا يرتفع أو دفعه في صلاته وأن لا يرتفع لم يصح للتناقص وكذا لو نوى أن يصلي به في محل نجس وفي الايعاب لو نوى رفع حدث يوجد بعد وضوءه لم يصح خلافا لحد الرواية لأن الوضوء انما يرفع الحدث الماضي اه (قوله أو وضوءها) اي بما تنويها انما حتم على الوضوء (قوله والطهارة من الحدث) زادت في الايعاب وأداء فرض الطهارة كما في المحامات عن جماعة وقياسه انه يميزه أداء الطهارة زاد الجمال الرمي في النهاية كما أتى به والودي في العباب أنية الطهارة اي الحدث زادت في الايعاب أو لاجله كما في البيان (قوله نية الطهارة) قال في الايعاب نعم لو نوى نية الطهارة جسي أو أوجها أو أجزأه كما هو ظاهر (قوله ولا الطهارة الواجبة على الأوجه) اعتدده الشارح في الامداد أيضا لكن النية في التصفة والنهاية وفتح الجواد والايحاب اعتماد الاكتفاء بذلك (قوله أداء الوضوء) قال في الامداد المراد بالاداء معناه أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحسانه (قوله أو فرضه) قال في الامداد ليس المراد ما فرضه من ايامه والامتنان به والامتنان وضوءه الصبي بهذه النية بل فعل شرط وضوءه لسلامة وضوءه الشرط يسمى فرضا اه ومثل ذلك في الاجزائية الوضوء المفروض (قوله والوضوء) الاقتصار عليه خلاف الاولى لقوة الخلاف في الاجزائية حيث قد قال في الايعاب وفيه أيضا يستغنى من كلامه الوضوء المجدد فلا يكتفى فيه نية الرفع والاستباحة على الأوجه خلافا لابن العماد الخ واعتدده الجمال الرمي أيضا وقوله في النهاية عن اعتماد والده وكلامه في التصفة يومئ الى اعتماد العصة الان يريد الحقيقة وفي الامداد القياس على الصلاة لا بد منها من نية فعل الوضوء فلا يكتفى نية مطلق الوضوء مع الغفلة عن الفعل اه وهو منقول بالمعنى وفي شرح العباب للشارح الذي يفهمه في الوند والتصدية انه تكفيه نية الوضوء له وضوءه دون نية الرفع والاستباحة وان قلنا في التي قبلها اي الوضوء المجدد بالاكتفاء ما بعد اهماقه لأن التصدقة حكاية الاول لانه المقصود دون الثاني بجملة هنا اه (قوله مفقورة الى الوضوء) في التصفة والنهاية وظهر انه لو قال نويت استباحة مفقورة الى وضوءه أجزأه وان لم يضطره شيء من مفقورة (قوله كالصلاة) في الايعاب قال في المجموع شرط نية استباحة الصلاة قصد فعلها بترك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة بوضوءه فهو متلاعب لا يبارك الله اه (قوله عند غسل الوجه) قال في التصفة والأوجه فين سقط غسل وجهه فقط لعله ولا جبرية وجوب قهرها بأول مغسول من البدان سقطت أيضا فالرأس فالرجل ولا يكتفى نية التيمم لاستقلاله كالاتكفى نية الوضوء في محلها اي في أول جزء من الوجه عن تيمم

وتندب كون الجالوس ونحوه بشدرة الإخلاص (واسماع العدد الذي تتعقده) الجمعة بأن يرفع الخطيب صوته بآركانها  
سقى ببعضها تسعة وثلاثون غيره كما لو غلبت الأسماع والسماع بالقص لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط  
من الأربعين ولا يشترط معرفة الخطيب معنى أركان الخطبة ٥٤

أن يسبح نفسه على الوجه وإن كان  
خلافاً للركني (والولاية بينهما)  
أي بين كلمات كل من الخطيبين  
(وبينهما) بين (الصلاة) للاتباع  
(وطهارة الطهنيين) الأصغر  
والأكبر (وطهارة النجاسة)  
في الثوب والبدن والمكان  
(والستر) للعودة للاتباع وكافي  
الصلاة فلو أحدث في الخطبة  
استأنفها وإن سببه الحدث وقصر  
القصر بخلاف ما لو أحدث  
بينهما وبين الصلاة وتطهر عن  
قرب لانهما مع الصلاة عبادتان  
مستقتاتان كافي الجمع بين الصلاتين  
وأفهم كلامه أنه لا يشترط ترتيب  
الأركان الثلاثة ولاينة الخطبة  
ولاينة فرضيتها

### • (فصل) •

في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة

(تسنن) الخطبة (على منبر)  
للاستماع (فإن لم يتيسر فعلى  
مرتفع) لأنه أبلغ في الإصلاص  
فإن تصدروا استندوا خشية أو  
نحوها (وأن يسلم) الخطيب على  
الحاضرين (عند دخوله) المسجد  
لقبالة عليهم ولا يسلمه قبل  
الخطبة (و) أن يسلم ثانياً على من  
(عند) المنبر وقرب وصوله وإرادة  
(طأوه) للاتباع (و) أن يسلم ثالثاً  
(إذا أقبل عليهم) للاتباع أيضاً

(وأن يجلس) على المستراح (حالة الأذان) ليستريح من تعب السجود وأن يؤذن بين يديه للاتباع  
(وأن يقبل عليهم) بوجهه ويستدبر القبلة للاتباع ولأنه لا يقرأ بالخطبات

ماعد إلا ما هي فبأق فيها ما قدمه ولا يترجم عنها (قوله بآركانها) لاجتماع الخطبة  
بالفعل لا بالقوة كما في الصفة وغيرها قال فلا تصح مع لفظ يمنع سماعه على المعتقد  
وجرى م ر تحالوا الدعي أن المعتبر السماع بالقوة بحيث يكون لوصفي لسمع وإن اشتغل  
عنه يتحدث مع جلسه أو نحوه قال القليوبي ولا يضر النوم خلافاً من جعله كالصوم وفي  
شرح قطب الزيد للجمال الرمي فلا يكفي الأسرار كالأذان فلو كانوا كلهم أو بعضهم  
لم تصح كعدمه عنه الخ وفي الصفة لا تعجب على أربعين بعضهم صم (قوله والولاية) الذي  
يجل بهنهما معتدروكنتين بأقل مجزئ ومادونه لا يفضل بالولاية (قوله ولاينة الخطبة) على  
المعتقد كنهاتسن خروجه من الخلاف قال في النهاية نعم يشترط عدم الصارف فيما ينظر اهـ

### • (فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة) •

(قوله فصل الصية) هذا أن قصد المبرجال دخوله فإن لم يقصده لعدم تحقق الوقت  
أو لا تتكامله لا يثبت على الصية وعلى هذا التفصيل يجعل الخلاف في المسئلة (قوله  
للاستماع) في الأمداد رواه البيهقي في الإيعاب بسند غير قوي وفي الصفة ونحوها النهاية  
ظاهر كلامهم أنه لو تعقدت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الأعلى الصف الذي عند  
الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس أنه يسلم له السلام على كل صف  
أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لانها أكد ثم رأيت الأذرى صرح بنحو ذلك  
(قوله إذا أقبل عليهم) أي بعد صعوده الدرجة التي في المستراح (قوله بين يديه)  
في الصفة والأولى اتحاد المؤذن للاتباع الالعدز ونحوه الخسفي والنهاية وبضراغ الأذان  
وما يسلم بعد من الذكر شرع في الخطبة وهذا الأذان هو الذي كان في زمنه صلى الله  
عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثرت الناس في عهد عثمان أمرهم  
بأذان آخر على الزوراء واستقر الأمر على هذا وفي النهاية للجمال الرمي كان صلى الله  
عليه وسلم يعمل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا خرج إليهم وسجد من غير جوارش  
يصبح بين يديه فإذا دخل المسجد سلم عليهم فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم  
عليهم ثم يجلس ويأخذ ببال في الأذان فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب من  
غير فصل بين الأذان والخطبة لا بأثر ولا غير ولا غير، وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فلم أن  
هذا أي قراءة المرق بين يدي الخطيب أن الله ولا تفتك الخ ثم يأتي بالحدية بدعة حسنة  
اذق قراءة الآية تنبيه وترغيب في الإيمان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي  
قراءة الخبر بعد الأذان وقبل الخطبة بمقتله كلف لأجتناب الكلام المحرم أو المكروه  
وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبه والخبر المذكور صحيح

وفي



فان استقبل أو استدبر أو كره وان رفع صوته زيادة على الواجب الاتباع ايضا وان لا يلتفت عننا ولا شعا ولا يفت بل يخضع  
 كافي الصلاة (وان تكون الخطبة بليغة) لان المبذلة الركيكة لا تؤثر ٥٥ في القلوب (مفهومة) لكل الناس

لان الغيبة الوحشية لا يقع بها  
 أكثرهم (قصيرة) يعني متوسطة بين  
 الطويلة والقصيرة لا تتابع رواء  
 مسلم ولا يعارضه غيره أيضا  
 المصرح بالامر بقصرها وبالطالة  
 الصلاة وبأن ذلك علامة على  
 القصة لان القصير والطول من  
 الامور النفسية فالمراد بالقصرها  
 اختصارها عن الصلاة وبالطالة الصلاة  
 اطالتها على الخطبة فعلم ان  
 قرأته في الاولى لا ينافي كون  
 الخطبة قصيرة ومتوسطة (وان  
 يعقد الخطيب (على نحوها)  
 أوسيف أو قرص (يساره) للاتباع  
 وحكمته ان هذا الذين قام  
 بالصلاح (و) تكون (عظام) مشغولة  
 بالمتبر ان لم يكن فيه الحاجة  
 كعاج أو زرق طير فان لم يجد شيئا  
 من ذلك جعل اليق على السرى  
 قص صدره (و) ان (ياديه التزول)  
 ليسبح الحراب مع فراغ المؤذن  
 من الاقامة مبالغة في تعقبي  
 الموالاة ما يمكن بين الخطبة  
 والصلاة (ويكره) ما تدعه سبحانه  
 الخطيب ومنه (التفاته) في الخطبة  
 الثانية (والاشارة يده) أو غيرها  
 (ودقه درج المتبر) في عودته بنحو  
 سبأ ووجهه والدعاء اذا انتهى  
 الى المستراح قبل جلوسه عليه  
 والوقوف في كل مرة وقفة  
 خفيفة دعوفها ومبالغة الاسراع  
 في الثانية وخفض الصوت بها  
 والجائز في وصف السالطين عند الدعاء لهم

وفي الخصة بعد ان قرأته بدعة مستحبة من مأخذ من السنة لقراءة المرفي حديث الصديق  
 اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة ألتفت والامام يصطف فقل لقوت (قوله كره) استنبأ  
 في الخصة والنهاية المسجد الحرام لانهم محتاجون لذلك فيه غالباً على انه من ضروريات  
 الاستدانة المتدوية لهم (قوله زيادة على الواجب) والواجب اسماح أربعين من  
 أهل الجمعة والزيادة بان يبالغ فيه بأن يسمع كل من في المسجد ان أمكن والافقه طراقة  
 (قوله بليغة) في شرح المنهج أي فصيحة (قوله الركيكة) في الخصة كالمتفلة على  
 الاقطار المألوفة أي في كلام العوام وفحومهم ويؤخذ من نذب البلاغة فيها حين  
 ما يفسده بعض الخطباء من قطعها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه ثم قال انقضى  
 كلام صاحب البيان وغيره انه لا يحظر أن يراد بالقرآن غيره كادخلوا باب الام لستان  
 نعم ان كان ذلك في شجوبهم حرم ورعا انقضى الى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن  
 والاحوال العارضة فسه في طهيم للاتباع ولأن من لازم رعاية البلاغة وعناية مقتضى  
 ظاهر الحال في سوق ما يطالبه اه (قوله يعني متوسطة) في النهاية قال الادري وحسن  
 أن يتحقق ذلك باختلاف احوال الزمان وأسبابه وقد يقتضي الحال الاسباب كالتح  
 على الجهاد اذا طرق العدو وغير ذلك من التهي عن التبر والقواش والزنا والظلم اذا  
 تتابع الناس فيها ثم قال وما ذكره الادري غير متاف لما رواه الاطالة عند دعاء الحاجة  
 اليها العارض لا يكره على ما أصله أن يكون مقتصدا اه وفي الاصاب قيل وهذا في خطبة  
 الجمعة ما غير ما قيل فيها ما شاء الخ (قوله بالامر الخ) وهو طول صلاة الرجل وقصر  
 خطبته منقش من فقهه أي بفتح الميم وكسر الهمزة وسكن فقهه وتشديد النون علامة عليه  
 فاطبوا الصلاة وأقصر الخطبة (قوله فسلم) أي من قوله القصير والطول من الامور  
 النفسية (قوله يساره) أي كعادته من يريد الجهاد به (قوله كره الخ) هو عظم القبيل  
 (قوله الميم على السرى) في الامداد كالروض بين التيامن في المتبر الواسع اه ويسر  
 ختم الثانية بقوله أستغفر الله على ولاكم (قوله يسره) بحث في الاصاب استثناء  
 الاشارة بالسبابة للحاجة كتبنيهم على وجوب الاستماع وارشادهم الى تأمل كلامه لما  
 رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بسبابه في الخطبة قال وفيه أنكر رآه  
 على من يشير بيده اه (قوله ودقه الخ) واقاء الغزالي يشده قتيها الناس ضعيف  
 (قوله والدعاء اذا انتهى الخ) أي بذكره ذلك (قوله والجائز) أي مجازاة الخ  
 كما يؤخذ من القاموس وغيره فالكل حين كان صادقا في ذلك والا فلا يجوز وصفه  
 بصفة كاذبة الضرورة وفي الخصة عن بعض المتأخرين وأقر لوقيل ان الدعاء السلطان  
 واجب لما في تركه من القتة غالباً بعد اه فان لم تكن مجازاة في أو صافهم بالدعاء لهم  
 مباح ويسر الدعاء لائمة المسلمين ولا تأمروهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل  
 ونحو ذلك وفي الصفة الواردة المخطون ذكرهم بما قسم من الخير مكره الاحتشيمية قتة

ومن البدع المنكورة كتب كثير  
أورافا يسمونها حفاظ آخر  
بجعة من روضان حال الخطبة  
بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه  
لأنه قد يكون الأصل كقوله  
(وبرأ) نديا في الركعة الأولى  
الجمعة وفي الركعة الثانية المنافقين  
ولو صلى بغير الجمعه ودين (أو)  
في الأولى (سبح الأعلى وفي الثانية  
الغاشية) للاتباع فيها وقرأة  
الأولتين أولى كما يشير إليه كلامه  
فإن ترك الجمعة أو سبغ في الأولى  
عدها أولاً وقرأ بدلها المنافقين  
أو الغاشية قرأ الجمعة أو سبغ  
في الثانية ولا يعد ما قرأ في الأولى  
وإن لم يقرأ في الأولى واحدة منهما  
جمع بينهما في الثانية ثلاثاً بصلواته  
عنهما ورسن أن تكون قرأته  
في الركعتين (جهر) للاتباع

(قوله تمة ورد الخ) ذكر ع ش في  
حاشيته على م رأته ينبغي تقديم  
المسبغات المذكورة على الذكر  
الوارد عقب الصلوات الشارح  
على طلب التوفيق ولكن في غلغلي  
أن في شرح المناوي على الأربعين  
أنه يقدم التسبيح وما معه عليها  
وينبغي أيضاً أن يقدم المسبغات  
على تكبير العبد اه (قوله عن  
احرمك الخ) وليس في هذا  
الحديث والذي قبله ضم الاسماء  
المذكورة ولا يخص ذلك يوم  
الجمعة الخ ما قاله اه أصل

وعا ليس فيها لا توقف في حرمة الاقتتة فيسعمل التورية ما مكته اه وعلم مما تقرآن  
الدعاء للسلطان والثناء عليه فتعزوه الأحكام الخمسة وفي التفتة ذكر المساقب لا يقطع  
الولامة بعده معرضاً عن الخطبة ثم قال وفي التوسط يشترط أن لا يطيله ما لا يقطع  
الموالات كما يفعله كثير من الخطباء الجهال ويحث بعضهم أنه لا يشترط في خوف الفتنة غلبة  
النظر وإذا بذلك اشتراط المصنف أنه ترك لبس السواد اه (قوله بل قد يحرم الخ)  
ظاهرة أن التحريم انما هو في بعض الصور والذي في التحفة قد جزم أن تحتمل وغيره بصرمة  
كتابة وقرأة الكلمات الالهية التي لا يعرف معناها أي كسملون وقول بعضهم انما  
حيث يحيط بالعرض رأسها على ذنبها لا يقول عليه لا زمثل ذلك لا مدخل للرأى فيه  
فلا يقبل فيه الامانة عن معصوم الخ وما ذكر من الحرمة في الاسماء التي لا يعرف  
معناها صرح به في غير التحفة أيضاً وكذلك غير الشارح لكن في فتاوى التورى انه يكره  
ذلك ولا يحرم اه فراجع (قوله كما يشير الخ) أي حيث قدمه حاله يدل على الاهتمام بهما  
(قوله جمع بينهما الخ) زاد في التحفة والغنى وان أدى لتطويلها على الأولى وفي التحفة  
لو اقتدى في الثانية فسمع قرأة الامام للمنافقين فيها فظاهر أنه يقرأ المنافقين في الثانية  
أيضا ثم قال فإن لم يسمع ومنته السورة فقرأ المنافقين فيها احتل أن يقال يقرأ الجمعة  
في الثانية كما فعله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة ليست مثلاً في حقه  
انتهى قال سم قد يقال استقامه بمنزلة قرأته فكأنه قرأ المنافقين في أوله فالجمعة قرأته  
الجمعة في ثابته ثلاثاً بصلواته عنهما ثم قال ولوأدرك الامام في ركوع الأولى فالوجه  
انه يقرأ المنافقين فقط في الثانية إذا لم يسمع قرأة الامام لأن الامام لم يحل عنه السورة  
مكافاة م راه وفي الغنى والنهاية قرأة بعض من ذلك أفضل من قرأة قدره من  
غيرهما الا إذا كان الضمير متخلاً على ثناء كآية الكرسي (تمة) ورد أن من قرأ عقب  
سلام من الجمعة قبل أن يلقى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً غفر له  
ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن  
السبي أن ذلك باسقاط الفاتحة بعدد من السوا الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة قبل  
أن يتكلم حفظه له منه وبنائه وأهله وولده قال القرطبي وقل بعد ذلك اللهم ياغي يا جدد  
يا مبدئ يا معديار رحم يا ودود اغثنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سؤالي ويطاعك  
عن مصيبتك قال الفاكهي في شرحه على بداية الهدى اية القرطبي انما رأت تفصيلاً  
العلامة ابن أبي الصنف في كتابه رغباً يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة  
لم تحض عليه جعنان حتى يستغنى وذكر الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي  
حكم عليه بالحسن والغزاة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالاحسن من حديث علي  
رضي الله عنه وفي حديث عند أحمد والترمذي أيضاً بلفظ ألا أعلمك بكلمات لو كان  
عليك مثل جبل صيرديناً أداها الله عنك اللهم اكفي بحلالك عن حرامك الخ

يكونا أصليين أو أحدهما أصليا والاخر زائدا ان تصوروا لين أن يكون الزائد على سفل  
الاصلي أو لا الخ وشالقه الجبال الرمي في ذلك قال سم في حواشي المنهج الذي يشرع مع مر  
انه لو خلق له وجهان أحدهما زائد مقير وجب غسل الاصلي فقط فلا يشبه بالاصلي  
وجب غسلهما ونفي أن يجب قرن التية بكل منهما الى أن قال فرع خلق له وجه من  
جهة صدره وآخر من جهة ظهره أفنى شخصنا الشهاب الرمي بأن الذي يجب غسله هو  
الذي من جهة صدره الخ ونقل الشوري في حواشي المنهج عن خط الجبال الرمي مانعه  
فيم لو كان فاقد الحواس والثاني فيه الحواس فالعامل هو الواجب الخ وفي شرح الهزبر  
للزاري قد ريب مما سبق عن الجبال الرمي وزاد أن الزائد اذا كان على ممت الاصلي يجب  
غسله أيضا ثم قال وهذا قلته أخذنا مما قيل في الدين والرجلين ولم أومن تعرضه وقال  
في حاشيته على شرح المنهج هذا يجب الفهم به عليه شيئا الطند فاق قياسا على الدين  
والرجلين (قوله مسح بعض أحدهما) قال في شرح العباب محمله حيث لم يعرف الزائد  
والاثنين مسح بعض الاصلي كما أشار اليه الازدي اه قال الزبيري في شرح الهزبر فان كان  
أحدهما أصليا والاخر زائدا أو اشبه الزائد بالاصلي وجب مسح بعض كل منهما ما زاد  
في حاشية شرح المنهج وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظر اه وكلام الشافعي يبيد  
الاكتفاء به (قوله يسمى وجهها ورأسا) اي والواجب غسل جميع ما يسمى وجهها وبعض  
ما يسمى رأسا وذلك يحصل بمسح بعض أحدهما (قوله وغيرها) اي من العارضين  
الكثفين وكشف ما خرج عن حد الوجه من شعوره أما ما يجب غسل بطنه فيجب ابطال  
الماء اليه يفضل أو غيره (قوله بأصابعه اليمنى) قال في الايعاب كل من الاصابع وكونه  
من الاصل وكونه بما جدي سنة مستقلة فاذا اقتصر على فعل بعضها أئيب عليه نعم هي  
شروط الكمال السنة فلو خلل بمسح أو من أعلى أو بما غير جديد حصل أصل السنة وفيه  
أيضا تأكيد التفضل للخالق في وجوبه ثم قال وبه يتضح قول المصنف بكم تركه (قوله  
للإصابع) صحه الحاكم وابن حبان واختلفوا في الحرم فاعقد الزاويح والخطيب تبع الشافعي  
الاسلام تدب بقله برفق واعتد الجبال الرمي عدمه حدوا من انتفاف الشعر بالتقليل  
(قوله مع المرفقين) بكسر ثم فتح أقصع من عكسه (قوله العصد) بفتح فضم أقصع من فتح  
أو ضم فسكون لانه من المرفق أذهو مجمع الضام الثلاثة فان خلق بلا مرفق فقد وقدره  
قال في الايعاب ويظهر أن يقدر بالمعتدل بالغالب من أمثاله (قوله وان طالت) خلافا  
لطريقة ضيقة مثبتة لقول بسدم الوجوب ولا يعني عما تحت الطفر من الاوساخ التي  
تتم وصول الماء لما تحتها على المعتمد عندهم (قوله ثبت جعل القرض) اي من المرفق  
الى رؤس الاصابع فيجب غسلها مطلقا وان خرجت عن محاذاته الاصلية اما اذا ثبتت  
بغير جعل القرض كأن ثبت فوق المرفق فان لم تتجاوز الزائدة عن الاصلية وجب غسلها  
مطلقا وان تميزت الزائدة بفض قص أو قص اصبع أو زيادته أو ضعف بطش ونحو ذلك

أوراسان مسح بعض أحدهما  
لأن كلامهم ما يسمى وجهها ورأسا  
(ويجب تقليل العبة الكثة)  
وغرها مما لا يجب غسل بطنه  
بأصابعه اليمنى من أسفل للإصابع  
(الثالث غسل السدين مع  
المرفقين) للآية والمرفق مجتمع  
عظم الساعد والعصا فان أيقن  
الساعد ويجب غسل رأس عظم  
العصا (و) يجب غسلهما مع  
غسل (ماء اليهما) من شعروان  
كثف وأظفار وان طالت كبد  
ثبت جعل القرض

(قوله وشالقه الجبال) وفارق ما يأتي  
في الدين جاء علم عما اقتصر من الفرق  
بين الوجه والرأس ومنه يؤخذ أيضا  
أن الرأسين كالوجهين في ذلك ويحتمل  
خلافه اه كلام الايعاب اه اصل  
(قوله قرن التية بكل منهما) لأن  
غسل الزائد ليس واجبا ولا يجوزني  
في نفس الامر وإنما وجب غسله  
للاحتياط لافلا بد من قرن التية بهما  
ليصدق قرنها بالاصلي وانظر اهلا  
ويجب قبل اذا كان الزائد على سفل  
الاصلي وجب غسلها ما كافي  
تطائره

فلا يجب غسل ما فوق محل القرض وهو المرفق لاختفاء وصف المحاذاة عن أصله  
 التابع هـ و يجب غسل ما حاذى محل القرض وهو من المرفق الى رؤس الاصابع  
 واختلقوا فيما نزل عن رؤس الاصابع فاعتقدوا في الصفه وهو ظاهر فتح الجواد والغرر  
 والافتناع وشرح التبيين للطبيب وشرح البهجة للجمال الرملى وغير ذلك علم وجوب  
 غسله فجري في الامداد والايصاب والجمال الرملى في النهاية وغير ذلك على وجوب  
 غسله وقد اطلت الكلام على ذلك في الاصل وفي الصفه وبعد قطع الاصليه يستحب  
 تلك المحاذاة على الاوجه وفي الامداد اتصال الغرر بنحو زائد الى ايصاب فان دلت  
 الزائدة بعد قطع الاصليه فالذي يظهر انه لا يجب غسله مطلقا ويحقق خلافه هـ  
 ووجه الاول انهم لم تكن محاذاة قبل قطع الاصليه وفي الامداد للشارح يؤخذ من  
 تعبيرهم بالمحاذاة ان الزائدة لو ثبت بعد قطع الاصليه لم يجب غسل شئ منها اذ المحاذاة  
 حيثئذ وهو محتمل ويحقق خلافه بناء على أن المحاذاة تشمل ما بالقلع وما بالقوة ولعله  
 الاقرب هـ ونحوه في نهاية الجمال الرملى (قوله وسلطة) رأيت في الصيال من الدياج  
 لزوكني ما نصه هي الخراج بين اللحم والجلد تكون بقدر الحصة في فوقها هـ وأبدلها  
 شيخ الاسلام في منبهه بالغة وفي الصيال من الصفه ما يصرح بين الجلد واللحم من الحصة  
 الى البطيخة هـ وفي الصاموس انها تنصرف لاذر صكت (قوله ثقب) اى مستدير  
 والثنى هو المستطيل (قوله ما ناهر منهما) اى الثقب والثنى اعلم أن الذي ظهر في من  
 كلامهم هنا انها صاحب كافي الجلد ولم يصل الى اللحم الذي وراء الجلد يجب غسلها  
 حيث لم يخش منه ضرر والا تيمع عنها حيث جاوز الجلد الى اللحم لم يجب غسلها وان لم  
 يستتر الا ان غلظ الضوء من الجهة الاخرى فيجب الفصل حيثئذ الا ان خشي منه ضرر  
 اذا تقزز ذلك فاجل على هذا ما تراه في كلامهم مما هو خلافه وبعبارة الصفه ويجب غسل  
 جميع ما في محل القرض من نحو وثق وغوره الذي لم يستتر انتهت قفوه الذي لم يستتر اى بأن  
 ظهر الضوم من الجانب الاخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر والمراد بالذي لم يستتر الذي  
 لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم وبعبارة الصفه عندئذ سل السباين ويجب ازالة ما يوضو  
 ثق أو يروح من نحو شع أو دواء ما لم يصل لغور اللحم الغرر الظاهر أو يلصم فلا يجوز  
 أو يضره فيتيمع انتهت قفوه الغرر الظاهر اى من الجانب الاخر وقوله أو يلصم اى بعد  
 أن كان ظاهرا من الجانب الاخر والمراد بغرر الظاهر الذي وصل الى اللحم فان وصل  
 حيثئذ لحد الباطن فهو غرر ظاهر فان قلنا ما هو جوع على هـ هذا الحل وهو خلاف الظاهر  
 من عبارة الصفه قلت الحامل عليه كلامه في غيرها وبعبارة شرح العباب للشارح في  
 الختام بعد قول الروض يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهرا صورته كافي البصران  
 يكون بحيث يرى الضوم من الجانب الاخر وعزاه الى التجربة للنص وفي تبصرة الجوزي  
 ان شقوق ال رجل اذا كانت بسيرة لا تقبوا والجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن ويجب

وسلعة وما من ثقب أو وثق فيه  
 نعم ان كان لها غور في اللحم لم  
 يجب الا غسل ما ظهر منها  
 وكذا يقال في سائر الاعضاء

(قوله قبل قطع الاصليه) اعلم ان  
 هذه غير المتقولة عن الايحاب فان  
 الاولى كانت موجودة قبل قطع  
 الاصليه لكنها لم تكن محاذية  
 للاصليه ثم بعد قطع الاصليه تزلت  
 وعبادت موضع الاصليه والثانية  
 بابت بمجاها قطع الاصليه فانهم  
 هـ جل البيل (قوله ولعله الاقرب)  
 مال اليه سم ونقله عن مرقى  
 حواشي شرح البهجة هـ  
 (قوله والمراد بالذي لم يستتر) اى في  
 كلام المحقق لافى كلام الصفه هـ  
 جل البيل

ايصال الماء الى جميعها وان غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه ايصال الماء لذلك  
وانما يلزمه ما كان في حد الظاهر ونفي الحاذ التعم بالوضو في ذلك حتى يجب ايصال  
المراب اليه اه وما نقل عن البحر وغيره موافقه ما تقرره الجمهور الى آخر ما في شرح  
العياب فقد صرح كصماتري بأن صورة وجوب غسل الباطن أن يكون بحيث يرى  
الضوء من الجانب الآخر ونقل عن تصرة الجويني أن الوجوب انما هو إذا لم يمسحوا الشق  
الجلد في اللحم وان اتصلت بالباطن الذي هو اللحم لا يجب الاغسل الظاهر الذي لم يمسحوا  
الجلد وقول شرح العياب موافقه ما تقرره الجمهور أراد به قوة أو لا وحاصل عبارة أي  
الجمهور إذا انشق جلده بجرح وانفتح فيه وانقطع دمه وأمكن ايصال الماء الى ما يشاهد  
من باطنه بلا ضرر وجب ايصاله في الوضوء والفصل قطع به الاصحاب الى آخر ما في تصور  
المسئلة كما ترى بالاشتقاق الجلدة التي هو حد الظاهر وفي حق العياب وكذا باطن ثقب أي  
يجب غسله الا إذا كان في غور في اللحم فلم يلزمه غسل ما ظهر فقط اه أي ما كان في حد  
الظاهر وفي حق العياب عند الكلام على غسل الرجلين مانعه وكشتم أوصناه أو دهن  
جامد في شقوق القدمين ان لم تبلغ اللحم انتهت قال الشارح في شرحه بأن كانت الشقوق  
يسيرة ولم تقارب الجلدة الى اللحم ولا الظاهر الى الباطن فثبت يجب ايصال الماء الى جميعها  
وارادة ما فيها من شع وشعره بخلاف ما إذا غشت حتى وصلت للبطن فلا يلزمه ايصال  
الماء الى ما في حد الظاهر دون الباطن كجمله بسوطانم قديمه شكل عليه قول الجمهور ع  
الاصحاب ان كان على رجله شقوق وجب ايصال الماء الى باطن تلك الشقوق فان شذ في  
وصوله لباطنها وباطن الاصابع لزمه الفصل ثانيا حتى يقتضي الوصول اه وقد يجاب بأن  
باطن الشقوق لا يستلزم أن يكون بباطن الجلدة بل قد يكون باطنها في ظاهر الجلدة اه كلام  
الشارح في الايعاب بحر وفه وبعبارة الشارح في حاشيته على شرحه الصغرى على الارشاد  
فصها قوله ما لم يصل اللحم الظاهر ان المراد به أول لحم على الجلدة لان هذا باطن كما بين الانف  
بل أولى نعم يأتي هناك مرة ان ما بينه الالة في محل القطع الذي هو الجلد يجب غسله دون  
ما يستره في اللحم الذي وراء الجلد فلا يجب غسله وان ظهر لان هذا مع ظهوره يمسح  
باطنا بخلاف ذلك انتهت ومنها نقلت وهي نص فيما نقلته فتأملها بضاف في الكلام فيها  
إذا ممكن ان على العضو قد وصل من قشره وصار لا يتألم بقشره والذي رجع الشارح في  
الايعاب من كلام طويل مذ كوفي الاصل انه ان تشقق وجب غسل باطنه أي ما ظهر  
منه بالتحقق حيث لم يمسح منه ضررا فان لم يتشقق لم يجب التفتق ويكتفي بفصل ظاهره فلو  
انشق بعد وضو لم يلزمه غسل ما ظهره بالانشقاق فان ظهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر  
ما لم يعد الالتصاق في الكلام في الشوكة اذا دخلت في عضو من أعضاء الوضوء وغيرها  
بالنسبة للجنب وبعبارة التفقه يجب غسل محل شوكه لم تنفص في الباطن حتى استترت  
والاصح الوضوء وكذا الصلاة الخ وقولها حتى استترت ليس بقيد فقد قال الشارح في

(قوله قطع به الاصحاب) فرق  
الجويني بينه وبين القدم والاثني  
بأنهم ما يقان على الاستيطان وانما  
يفتح القدم لحاجة ومحل الجرح صار  
ظاهرا فهو كحل الاقتصار من  
التيب وهي يلزمها اتصال الماء  
الى ما برز به قال أبو محمد فان كان  
الجرح غوره في اللحم لم يلزمه  
بجلاوة ما ظهر منه كالا يلزمه  
بجلاوة ما ظهر بالانقسام ولو  
التأمسق ذلك كالجلاوة الكبارة  
قال أبو محمد ولو كان باطن الجرح  
دم وتصدت اراته ويخشى زيادة  
مراته الى العضو لم يلزمه ايصال  
الماء لبطنه ولزمته الاعادة اذا  
برئ اه كلام شرح الايعاب اه

اصل

شرح العباب بعد قول البغوي في فتاويه شكك دخلت أصبعه يصع وضوءه وإن كان رأسها ظاهرا لأن ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما حترته الشوكة فهو باطن فان كان بحيث لو نفض الشوكة بقي ثقبه حيثئذ لا يصح وضوءه إن كان رأس الشوكة خارجا حتى يفرغه اه ما نصه بتعين جل الشق الأول على ما إذا جاوزت الجلد الى اللحم وبخاصة فيه فلا يضر ظهور رأسها حيثئذ لأنها في الباطن والثاني على ما إذا استرأسها جز من ظاهر الجلد بأن بقي جزء منها الخ فيصل قول النخبة استمرت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن واعتقد الجلال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نفضت بقي موضعها ثقبه وجب عليه قطعها يصع وضوءه والا فلا ورأيت في فتاوى الجلال الرمي انه عند الشك في كون محلها بعد القطع يجب عرقا أولا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه (قوله وجب غسلها) تقدّم الكلام مبوطا على ما يتعلق بهذا البحث وحاصله انه ان اشبهت الزائدة بالاصلية وجب غسلها بلا تفصيل وان تميزت عن الاصلية فان ثبت جعل القرض وجب غسلها بلا تفصيل وان ثبت فوق المرفق وجب غسل الحاذي منها محل القرض دون ما حاذي ما فوق المرفق وفي الجاوز منها الاصابع الاصلية الخلاف السابق (قوله كالبايض الذي وراء الاذن) سبأ في بيانه ان شاء الله تعالى في محرمات الاحرام من هذا الحاشية فراجعه وحرى عليه الشارح في كسبه والجمال الرمي وغيرهما وعبارة النخبة حتى الباطن الحاذي لا على انه اذ رحوح الاذن كما يشتهر في شرح الاشداد الصغير ونقل ابن زياد في فتاويه عدم اجزاء المسح عليه ووجوب القدية بستره في الاحرام للاحتياط في البابين وقد ذكرت عبارة في الاصل فراجعها (قوله او من شعره) أي او مسح شيء من شعر الرأس قال في الايباب قال القاضى ولو كرأس ابرو ونصروا بأن يطلى رأسه بشيء الا قدوها وفيما اذا حلقه وبقيت شعره قائمة الخ وفي النخبة اجزاء المسح على عظم الرأس اذا ظهر دون باطن مأموعة كحاله بعضهم وكان له لحاف أن الاولى يسعي رأسا بخلاف الثاني اه (قوله مع ما صح) أي فالليل مركب من الاية مع السنة قال الشافعي رحمه الله احق قوله واستصحبوا برؤسكم جميع الرأس وبعضه فقلت السنة على أن البعض يجزى اه (قائدة) استنبط الفخر الرازي في تفسيره الكبير من هذه الآية ما تضمنته فقهاء فراجعها منه (قوله من جهة نزوله) قال الزايدى في شرح المحرر فسر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزوله سما المتكاثن وشعر القذال أي مؤثر الرأس جهة نزوله القفا فخرج عن حد الرأس من جهة نزوله ليجزى المسح عليه وإن مسحوه وهو في حد الرأس لكونه معقودا أو مجعدا مثلا (قوله وليس الاذان منه) أي الرأس فلا يجزى الاقتصار على مصحها بدلا عن مسح الرأس (قوله وخبر الاذان الخ) اعترض بما يشتهر في الاصل لكن طرقه لا تقاوع كلام كاذرته في النخبة ولو وضع يده المبتلة على خرقه قطي الرأس فوصل اليه البلل اجزأ ورؤى في النخبة ما قبل من جريان تفصيل

ولو خلق له يدان واشتبهت الزائدة بالاصلية وجب غسلهما (الرابع مسح شوق) وان غسل (من بشرة الرأس) كالبايض الذي وراء الاذن (أو من (شعره) أو من شعره) منه الاية مع ما صح من مصح على الله عليه وسلم ناصية وعلى عمامته وانما يجزى مسح شعر الرأس ان كان داخل (في حده) بحيث لا يخرج المسح عن الرأس باليمن جهة نزوله من أي جانب كان ويجزى غسله وبه بلا راحة وليس الاذان منه وخبر الاذان من الرأس ضعيف

(قوله على ما إذا استرأسها الخ) أي لانه لا يميز من خروج رأسها أن يستر شيئا من ظاهر الجلد وقوله بان بقي جزء منها أي لم يدخل في باطن الجلد بل كان على ظاهر الجلد كان دخلت متعرقه وبقي جزء منها خارجا عن الجمل الذي دخلت فيه اه

(شقوقهما) وغيرهما علم في الدين  
ويجب ازالة ما يذاب في الشق  
من نحو شمع (الساحل السائب)  
كما ذكرناه على الله عليه  
وسلم لم يتوضا الا مرة فلو قسم  
عضوا على محله لم يعتد به ولو  
غسل أربعة أعضاء معا ارتفع  
حدث وجهه فقط ويكتفى بوجود  
الترتيب تقديرا (فلو غطس) ناويا  
ولو في ماء قليل كما تم (صح) وضوءه  
وان لم يمكث زمانا يمكن فيه الترتيب  
أو اغفل له من غير أعضاء وضوءه  
لحصوله تقديرا في أوقات لطيفة  
لا تظهر في الخس وخرج بغطس  
ما لو غسل أسافله قبل اغاليه فانه  
لا يبرز لعدم الترتيب حاسبة  
ويستقط وجوده عن محدث أحب  
ومن ثم لو غسل جنب ماسوى أعضاء  
الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها

(قول الشارح لحصوله تقديرا) أي  
الترتيب ونان في ذلك في حواشي  
الصفة فقال ان أراد تقديره  
يجوز فرضه فرضا غير مطابق للواقع  
فهو اعتراف باستثناء اشتراط  
الترتيب حقيقة وأساقى فائدة  
في تقديره فكان يكفي دعوى  
سقوط اشتراط الترتيب في هذه  
الحالة وان أراد تقديره فرضا  
مطابقا للواقع فهو غير متصور مع  
ما تقررا من ان ما له أصل

البحر صوف في ذلك وفي فتاوى الجمال الرسمى ما وافق ذلك القبل ونقله القلوبي عن بعض  
ناصح النهاية ونقل المرحوم عن سم انه منعه أو معلن وقال الشارح في الايجاب فانه ان  
يقصد مسح الخرقه ولم يقصد مسح الرأس ثم قال الصاروف ان يقصد مسحها لاعتراض الرأس  
وفرق بين عدم قصده وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والذي بعده صارقا السائل لا  
القول اه (قوله غسل الرجلين) أي أو مسح خفيهما بشرطه فهو كالرأس في أن الواجب  
فيه مسح بشرطه أو شعرا وغسل ذلك ولو فقد الكعب أو المرقف اعتبر قدره قال في التفتة  
من غالب أمناه فيما يظهر بخلاف ما اذا وجد في غير محله المعتاد كان لاصح المرقف المتكعب  
والكعب الركبة فانه يعتبر وكذا في المشقة كما اقتضاه اطلاقهم وقال جيع متأخرون  
يعتبر قدره من غالب الناس والنصوص وكلامهم مجمولان على الغالب اه (قوله)  
ما يذاب في الشق) سبق الكلام عليه مستوفى فراجعاه (قوله ارتفع حدث وجهه) لان  
المسح في الترتيب وضوء ذلك أن يفيض واحد الماء على وجهه وآخر على يديه وهما  
مجموعتان وآخر على رأسه وآخر على رجله كذلك قال في الايجاب فسقط استكمال  
حصول ذلك من أربعة وهي ستة أعضاء اه وفي الاسنى لو تكس وضوء أربع زات  
أجزاء (قوله ولو في ماء قليل) الكلام فيما اذا نوى المحدث بعد تمام الانقياس رفع الحدث  
والارتفع الحدث عن الوجه فقط ان فارتبه والنية وحكم باستعمال الماء كما تقدم في وجه  
الماء المستعمل وهو المراد بقول الشارح كما تم وبعبارة التفتة وما ذكرته من أن الغمس  
في القليل أي مع تأخر النية عن الغمس يرفع الحدث عن جميع الأعضاء وان لم يمكث نظرا  
لذلك التقدير هو المنقول المعتبر خلافا لما زعم رفعه عن الوجه فقط الآن يعمل على  
تقديم النية على غمسها انتهت (قوله من غير أعضاء الوضوء) قال في التفتة بل لو كان  
على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا الخ  
وفي شرح العباب للشارح الحق القمولى بالانقياس ما لو رقدت حيزاب وغيرها ووجب  
غيره الماء عليه دفعة واحدة وردى ان قال ويجاب بأن المراد بقول القمولى دفعة  
واحدة أن الماء مع جميعه في تلك الدفعة بحيث صار كالانقياس لا كالغسل أربعة  
أعضاء معا لتجزئها في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه  
(قوله ما لو غسل أسافله) أي غير انقياس وعبارة العباب وكذا أي يجوز لو نقص في  
الماء تلك النية وان لم يمكث فيه أقدم أسافله قال الشارح في شرحه بأن انقص بها قبل  
أعليه كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر اه (قوله ويستقط وجوده) أي الترتيب الخ لا تدراج  
الاصغر في الاكبر وان لم يشو قال في شرح العباب فصار الواجب الغسل من غير وضوء  
لان الاصغر اضيق في الاكبر لم يبق له حكم كاصح به الرافعي ومنه يؤخذ ارتفاعه  
وان نوى أن لا يرتفع وهو محتمل اه (قوله لم يجب ترتيبها) أي أعضاء الوضوء قال في التفتة  
أو الارجله مثلا ثم أحدث تكافؤ غسلها عن الاكبر بعد قبضه أعضاء الوضوء وقبلها

الحديث) فيجب عليه ان يوالي بين الاستبصار والتقصير ويتم ما بين الوضوء وبين افعاله ويسمويين الصلاة تقصيرا للصلاة ما أمكن (و) يجب في كل وضوء استحباب النية (حكميا) ولا يتركها قبل تمام الوضوء بان لا يأتي بها نياتا مرة أو قطع والا احتاج الى استئنافها وإذا أحدث في أثناء الوضوء أو قطعها أثبت على الماضي ان كان لعذر والا فلا

• (فصل في سنن الوضوء) •

(قوله استحباب النية) قال الشيخ ابن حجر في التمهيد والفتح وغيرهما وهي أي النية لقصة المقصد وشرعا عند الشيء مقتضاها بفعله والمتقدم من اذ كان هذا غير واحد متاثرين عليه ورأيت العلامة المحقق الملا ابراهيم الكوراني في أول رسالته اعمال الشكر والروايات في شرح حديث انما الاعمال بالنيات قال ما نصه قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري قال البضاوي النية عبارة عن ابتغاء القلب نحو ما راجع مواظقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا وما لا دار الشرخصها فالارادة المتوجهة نحو الفعل لا يتعارفها الله وامثال حكمه والنية في الحديث محمولة على المعنى

أو اثباتها حال والموجود في الاخيرين وضوء حال عن غسل الرجلين وهما مكشورتان بلا غلاف وضوء في نهاية الجبال الرمل في الاعباب للشارح لو أوجب مشكل ذكره في دير انتقض وضوء المولى فيه بالانحراج وهل يلزمه ترتيب الوضوء فيه وجهان وصح كذا يلزم المولى غسل اعضا وضوءه لانه ان كان امرأه فقد أحدث أو رجلا فقد أحجب وفي الترتيب وجهان والذي يظهر ترجيحهما في المستثنين لزومه اما الاول فواضح واما الثاني فغلاة الذي يتحقق به طهره اه (قوله في وضوءه اثم الحديث) خرج به غيره فتنس في حقه ولا يجب الا ان ضاق الوقت فيجب على السليم أيضا وضوءا في ضابط الموالاة في الفصل الذي هو مذاقها وسأبقى في كلامه في الحضي ان المستحاضة اذا أخرت الصلاة لحصلتها كاجابة المؤذن والاجتماع في القبلة وستر العورة وانتظار الجمعة والجماعة وغير ذلك من سائر الكالات المطلوبة منها لاجل الصلاة فانه لا يضر من اعادتها للصلاة انتهى والمستحاضة من أفراد اثم الحديث فيجوز فيه نظير ذلك (قوله استحباب النية حكميا) استحباب النية على دلالة أقسام ذكرها باللسان وهذا يستلزم في أول الوضوء لا غير ذكره ان يضم القائل بالقلب وهو مسنون من أول الوضوء الى آخره

وان تدم حتى بلغت آخره • سوت الثواب كمالا في الآخرة

وحكما وهو واجب من أول الوضوء الخ وفسره بان لا يأتي بها نياتا (قوله كذا أو قطع) حتى طرأ احدهما في اثنا وضوءه انقطع وان كان ذكر النية خلافا للصاب بخلاف نية التبرع والتنظيف فانه اذا كان ذكرهما مع النية الوضوء صح الوضوء كما هو جملة المتقدم ولا يعتد بما بعده من الوضوء مع الرد فان عاد للاسلام بنى على وضوءه الاول بعد استئناف النية ان لم يحدث وان طرأت الرد بعد تمام الوضوء لم تؤثر في صحته على الاصح بخلاف التيمم فانه يطل بها ويبحث الاستوى ان وضوءه اثم الحديث كالتييم وفرق شيخ الاسلام في الاسنى بان الماء الاصل فيه ان يرفع الحدث فكان أقوى من التراب الخ والكلام في غيرنية الاعتراض اما هي فلا تضر كما سبق وان لم يستحضر معها نية نحو الوضوء لانها المصلحة الطهارة لصون ما بها من الاستعمال (قوله الى استئنافها) أي النية لا الوضوء كما هو ظاهر ويكون الاستئناف بعد عوده الى الاسلام وبعد ذوال نية انقطاع كما هو مما سبق آنفا وفي شرح العباب للشارح قال والد الروايات ولو اعتقد في أي أوجه مسلمان الكفر في الصلاة بطلت وان لم تصدقته لان اعتقاده الكفر باعمالها أو في صوم أو وضوء فوجها ان مبنيان على نية الخروج اه ومقتضاه ان ذلك لا يؤثر في الصوم والحج والاعتكاف ويقطع النية في الوضوء وهو متيمم قال الاستوى ويؤخذ من كلامه الاول ان ذلك لا يؤثر اذا وجد بعد التيمم بخلاف ما اذا وجد في ابتداءه اه مائة في الاعباب (قوله والا فلا) يجري تطهيره في الصلاة ونحوها كافي التمهيد وغيرها

• (فصل في سنن الوضوء) •



والسنة والطقع والتدبيب والنفل والحسن والمغرب فيه ما يثاب على فعله ٦٢ ولا يعاقب على تركه (وسنة) كثيرة ذكر  
المصنف بعضها فيها (السؤال) لما

مرتوى به سنة الوضوء بناء على  
ما مضى عليه المصنف تعاليمه  
من انه قبل التسجدة والمغتردين  
عليه يد غسل الكفين وقبل  
الخصفة فغسل يده لاحتياج لينة ان  
نوى عند التسجدة لشمول النية  
كغيره (ثم التسببة) لما مضى من  
قوله صلى الله عليه وسلم وضوءا  
التي هي في ذلك وخبر لا وضوء  
لن ليس الله محمول على الكمال  
واقطع باسم الله واكمل باسم الله  
الرحمن الرحيم والسنة ان باقى  
بالسجدة (مقرونة بالنية مع اول  
غسل الكفين) فبنو معها عند  
غسل الكفين بان يقرنها عند  
اول سجدة ما لم يلقظ بها سرا  
عقب التسببة فالمراد بتقديم  
النية على غسل الكفين فتدعيها  
على الفراغ منه (ومنها) التلقظ  
بالتسببة (عقب التسببة) كما تقرر

(قوله لما يثاب في الاصل) نقل في  
الاصول عن شرح الرضوي والمنهج  
والهبة انه قال فيها ان الحديث  
المذكور ضعف او محمول على  
الكامل وكذلك التسببة والاياب  
واقصر تطبيق في الاقناع على  
انه ضعف وليذكر كانه موقوف  
ونقل ضعفه في الاياب عن  
التوروي وقال في الامداد وما  
خبر لا وضوءا لن ليس الله عليه

(قوله وسنة كثيرة) اورد في الرحمة من سنة وضوءا من ست وستين سنة وذكر في اليباب  
وترسده قريبا من اربعين وكذلك في التسببة (قوله بناء على ما مضى الخ) يعني انه لا بد من  
مقارنته بنية وضوءا لا في سنة ليعتد تلك السنة في وصول ثوابها والا فلا يثاب عليها  
ثواب كونها من سنة الوضوء وسنة فعل ما مضى عليه المصنف من ان اول سنة الوضوء  
الاستقبال لا يثمن مقارنة النية وقد عتد المصنف في ذلك جماعة منهم الغزالي والمالوري  
والفقال ونقله من في حواشي المنهج عن الشهاب الرمي وولده قال سم وكان أى الشهاب  
الرمي يجمع بين من قال اوله السؤال ومن قال اوله غسل الكفين بان من قال اوله  
السؤال اراد اوله المطلق ومن قال اوله التسجدة اراد اوله من سنة القولية التي هي منه  
ومن قال اوله غسل الكفين اراد اوله من السنة القولية التي هي منه بخلاف السؤال  
فانه سنة فيه لانه في ثوابه قبل ما بالتسببة ولا تقدم السؤال عليه لانه سنة  
فعلية للوضوء لا من الوضوء م ر ا ه (قوله بعد غسل الكفين الخ) اعتده المشرح  
في كتبه في المعنى التطيب يبغي اعتاده قال المشرح في الاياب بعد كلام فيه والحاصل  
انه أى السؤال ليس مرتين قبل التسببة ويكون سنة لاجلها وبين غسل الكفين  
والمغتردين ويكون سنة للوضوء اه وفي التسببة ذب السؤال لذكر الشامل للتسببة مع  
ذنب التسببة في كل امر ذي بال الشامل للسؤال يلزمه دور ظاهر لخصصه عنه الاجتماع  
ذنب التسببة أى السؤال وبوجه الخ أى يندب السؤال أو لا من غير تسببة ثم ثابا  
بعد التسببة وهو الذي من سنة الوضوء والعلامة سم في حاشية التسببة هنا كلام فعقبه  
فيه الهاتفي في حاشية التسببة كما بينته في الاصل فراجع منه (قوله لاحتياج لينة الخ)  
مراده بعدم الاحتياج الى النية عدم الاحتياج لاستئذانها عند ما ذكر والافاضة بها  
لا بد منه كما رده كلامه في غير هذا الكتاب وعبارة الامداد و يستعمل الى غسل  
شي من الوجه ليحصل ثواب السن المتقدمة عليه ولو عزمت قبل غسل الوجه ولو هو فهو  
مضعفة كما ترى يصح الوضوء الخ وعبارة فتح الجواهر وبنية ان يستعملها فيه من  
اوله بان ياتي بها اوله على أى كيفية من كيفية السابقة ويستعملها الى غسل بعض  
الوجه ليحصل ثواب السن المتقدمة عليه انتهت فتعليقه بقوله ليحصل الخ يقيد وقت  
حصولها على استحصالها ونقل في الاياب عن المجموع وغيره ان الاكل ان ينوي مرتين  
مرتنة عند ابتدء وضوءه ومرتنة عند غسل وجهه (قوله على الكمال) ايضاً انه ضعف كما  
قاله شيخ الاسلام في شرحه على الهبة والروض والمنهج وكما قاله المشرح في التسببة  
والاياب لما بينته في الاصل من انه طرقت في بها الى رتبة الحسن فراجع بل بعض  
طرقه حسن (قوله مقرونة) أى السجدة بالنية أى القولية وهذا اول السن على المعتمد  
عند المشرح وتقدم الكلام على ما سبق من هذا أقفا (قوله بتلقظ بها) أى بالنية على هذا  
جرى في الامداد وفتح الجواهر والرمي في النهايات والمطالع الشريف في الاقناع وغيرهم

محصول على الكامل على ان التوروي ضعفه لانه يعقب آه

الجمعة لا تدرك إلا بدلالة ركعة كاملة خلف الإمام وعند الشرح لا بد من استمراره معه إلى السلام (قوله أن أدرك) المسبوق الخ أي أن أي شخص واقفدي بالخليفة المتقدم بالامام الأول في ثانيته وقوله الثانية أي بالنسبة للخليفة بان أمم الركعة التي استخلف فيها وقام لثانيته فاقتدى به آخر وأدركه معه ثانيته (قوله لا يلزمهم) الخ قال في التفتة نعم يفتي بنسبها نحو ما بين الخلاف اه والكلام حيث لم ينفردوا بركن والآخر فيه ما قلعته من التفصيل فراجع ان اودته

### «(باب كيفية صلاة الخوف)»

(قوله من حيث) الخ قال الهاتفي في حواشي التفتة اعتمدوا لافراد الباب بخصوص صلاة الخوف يعني ان الخوف ضد الامن وحكم صلاة الخوف حكم صلاة الامن وانما افردها بالانه يحتمل في الصلاة عند الخوف ما لا يحتمل فيها عند غير الخوف اه (قوله وقد جاءت الخ) أي صلاة الخوف هكذا أطلق عليه الفقهاء وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أحدها ست عشرة وقال العراقي سبع عشرة قال لكن يمكن أن تتداخل قال ابن القيم أصلها ست مغات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا طارأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ ابن حجر والامام كاتال وحكي ابن القصار والمالكي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعة عشر مرة قال الحافظ ابن حجر ولم يقع في شيء من الاحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب (قوله أنواعاً أربعة) أحدها أن يكون العدو في جهة القبلة ولا تائل ينشأ عنه يتبع من رؤيته ناله وتقاومه كل فرقة من باب أن يكون العدو في جهة القبلة ولا تائل القوم ويصلي بهم جملة فاذا اصد صد معه صف أو فرقة صف صدته وحرس المارقون في الاعتدال فاذا قاموا بعد من حرس ولحقوه في الضام أو في الركوع فركعوا معه كالمسبوقين ويصعد في الركعة الثانية من حرس أو لا يهرس فيها من بعد أو لا مع الامام ويتشهد بالجمع ويسلم ثانيها أن يكون العدو في جهة القبلة أو فيها أو ثم سائر فتقف فرقة في وجه العدو ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقت بالنية وأنت وذبيت إلى وجه العدو ووجه الواقفون بوجه العدو فاذا وابه وصلى بهم الركعة الثانية فاذا جلس للشهادة قاموا من غير نية مفارقة فأغوا ثانيهم ولحقوه في الجلوس وتشهدوا فاذا فرغوا سلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى وكعين بالآخرى ركعة وهو أولى من عكسه وفي الرباعية بكل فرقة ركعتين وهو أولى ويجوز غيره فانها أن يكون العدو كالذي قبله ويصلي الامام بكل فرقة منهم مارة فتكون الثانية في حق الامام مادة والاولى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثمان والثانية ذات الرقاع والثالثة يطين بفعل والرابعة مذكرة وفيه كلام المصنف (قوله القسم الخ) كناية عن شدة احتسلاطهم بحديث

فمن ان ادرك المسبوق الثانية خلفه اقهاجمة لانه صلى ركعة خلف من يراعي تعلم صلاة الجمعة ما غير المأموم فلا يجوز اختلافه في الجمعة لانه يشبه انما جمعة بعد اخرى وهو متعش (أو) بطلت صلاة الامام في (غيرها) من سائر الفروض والتوافل (استخف) ندبا مطلقا الامام أو غيره (مأموما) أو غيره لكن يشترط ان يكون (موافقا) لصلاته أي الامام امشي على تعلمه كان يستخف في اولى الرباطية او ثانيته بخلاف ما اذا استخف في ثانيته او رابعته لانه يحتاج الى القيام وهم الى الجلوس (ويراى) الخليفة (المسبوق تعلم) صلاة (امامه) لانه التزمه بقيامه مقامه (و) من ثم (لا يلزمهم) أي المأمومين (تجديدية القدوة) به والله اعلم

### «(باب كيفية صلاة الخوف)»

من حيث أنه يحتمل في الصلاة عند ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم الملبس وقد جاءت بها الاحاديث على ستة مشروفا اختار الشافعي رضي الله عنه منها انواعاً أربعة ذكر المصنف منها واحد الكثرة وقوعه فقال (اذا التزم القتال المباح ولومع باغ وإسائل عليه أو على غيره ولم يتمكنوا من تركه

واشد الخوف ولم يأمنوا ان يتركهم العدو لو ولوا واتقسموا (أو) هرب (ربما حامن حبس) فخرجوا (وعذو) زاد على الضعف (وسبح) وسبل لم يجدهم فلا عنه وغيره لم يصدقه في دعوى اسبارة ولا يثبت معه أو من فاصد نفسه أو ماله أو غيره أو من مقصر رجاءه منه سكوت غيبه حتى يعقوب عنه (أو ذب) ظالمنا (عن) فهو (عالمه) أو سرحه أو مال الغر أو سرحه في كل هذه الصور لا يباح اخراج الصلاة عن وقتها بل يصلي كيف أمكن عند ضيق الوقت ٦٥ و (عذو) - يستثنى في ترك القبلة عند العجز عن الاستقبال بسبب العدو ونحوه

سواء الركب والمشي وحالة التصرم وغيره والضرورة ويعذر حقتد أيضا في استدبار الامام والتقدم عليه للضرورة (أو) في كثرة الأفعال التي يحتاج اليها استدبار كالتعائت والضربات المتوالية والعدو والاعداء (و) في (الركوب) الذي احتاج اليه استدبار وفي الأثناء كذلك لقوله تعالى فان خفتهم فربا لا أدركنا ولو أمن وهوا ركب نزل فوراً وجواباً وبني أن لم يستدبر القبلة - والا استأنف (و) في (الإيعاء بالركوع) والصدود منه العجز عنهما للضرورة (و) يجب أن يكون (الصدود أخفض) ليميز عن الركوع في حمل السلاح المطع بغض لا يفي عنه إذا احتاج الى امساكها ولم ينظر اليه لكن يجب عليه لقضاء في هذه الأخيرة لتدو عذره (ولا يعذر في المصباح) بل بتطيل الصلاة لضرورة اليه بل الذكوت أهيب ولا يعذر أيضا في التطيق بلا مصباح كما في الام

يصلط لهم بعضهم ببعض أو يقارب التماسه أو عن اختسلاط بعضهم بعض كاشتغال لجة الثوب باليدى (قوله) واشد الخوف أي وإن لم يلصم القتال (قوله) ولا يشته معه) أو كان معه ميتة لكن لا يصحها الحاك قبل حبسه ولا إعادة عليه هنا (قوله) أو ماله في الصفه ولا يعد الحاق الاختصاص به قال وجبة ونحوها ان لم يصح كنه المنع ولا التخصن بشئ قال وفي الجلبى لوضاق الوقت وهو بأرض موصوبة أحرمت ما شيا كهراب من حريز ووجه الغزى قال وفيه نظروا الذي يشبهه انه لا يجوز له صلاتها صلاة شدة الخوف وإنه يلزمه التردد حتى يخرج منها الخ وأقرق النهاية ما تنفد في الصفه عن الجلبى واعتمد في المعنى ايضا وفي النهاية لو خطفت نعله مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف ضياعه كما أتى به الوالد على ابن العباد ولا يضر وطؤه الصلاة كمال سلاحه المتطرح بالدم للعبادة ويلزمه فيها ثانياً على المعقود ووافق في المعنى فتوى الشهاب الرملى ومالك الشافعى في الصفه قال بل يقطعها ويتبعه ان شاء في اللقطه من الصفه والنهاية ماله ومن اللقطه أن تبدل نعله بغيرها فاباخذها فلا يصلح له أن يستعملها الا بعد تعريضها بغيره أو بتحقيق اضرار المالك عنها فان ظن ان صاحبها تعذر أخذ نعله جاز له بيعها بغيره أو بغيره اه كلامهما (قوله) عند ضيق الوقت) فله في الامداد عن ابن الرقعة وغيره وأقره وفي النهاية هو كذلك مادام رجوا الأمن والا نله فعلها الخوف في الصفه الوجه ما أطلقوه أي من جواز فعلها أول الوقت (قوله) بسبب العدو) فلو كان يصحاح الدابة وطال الفصل بطلت صلاته بخلاف ما اذا قصر زمنه (قوله) والتقدم عليه) أي الامام ومثله ما اذا تخلفوا عنه باكثر من ثلثه ذواع قال في المعنى والنهاية الجباعة أفضل من افرادهم كما في الامن قال في الصفه حسنت لم يكن الاضرار هو الحزم (قوله) يحتاج اليها) والاقتبيل قطعاً (قوله) والاعداء) أي لركوبه (قوله) جميع ما ذكر) أي من ترك القبلة وكثرة الأفعال والركوب الخ وعلم ذلك من قوله مباح وأدب عن ماله (قوله) أو هرب) أي يمنع جميع ما ذكر على العاصي بنحوه وبهذا النوع لا يختص بالكتوبات في الامداد والنهاية وغيرهما يصلي بهذا النوع العبد والكسوف بضمهما والرواتب والتراوىح لا الاستسقاء لانه لا يثبت ولا القائه بعد ذلك الا اذا خيف خوفاتها بالموت زاد في النهاية بخلاف ما اذا فاتته

٩ بأفضل في وعلم من كلامه انه يتبع جميع ما ذكر على العاصي بنحو قوله كفاة وقطاع طريقاً وهو به كان لم يرد العذر على ضعفه لأن الرخص لا تنطبق بالعاصي ولا يباح شئ من ذلك أيضاً الطالب عذر وخاف فوته لو وصل متكللاً الرخص انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تنطبق ومثلها وهو المحمل ثم ان خشي كرم عليه أو كيناً أو انقطاعه عن وقتها جاز له ذلك لانه شاف

بغير عذر فمما يظهر اهـ (قوله فوت الوقوف بعرفة) في النهاية شئ الوادع من وجبت عليه الصلاة والعمره ولا يمكنه الا أحدهما بأن نذران يعترف في وقت معين فهل يقدم العمره عليها اهـ فاجاب بأنه يجب عليه تقديم العمره عليها كما تقدم وقوف بعرفة عليها اهـ وخالفه في ذلك في الصفحه قال لان الحج بقوت بفوت عرفة والعمره لانه فوت بذوات ذلك الوقت

### • (فصل في اللباس) •

(قوله والقرن) في الاصاب هو ما يقطعه الدود ويخرج منه حياثم قال أما الحرير الا برسم فهو ماحل عن الدود بعلمونه داخله (قوله البالغ) أي كل من الذكر والنخعي واغراه لان الصنف بأو قال سم وهل يحرم اللباس الدواب الحرير كالجدار أو يفرق بنفع الدواب مال مر للقرن اهـ وأقول منعوا تحليه شئ مما على الدواب بذهب وأفضه الآن يفرق (قوله بسائر جوارح) في الصفحه والنهايه لامشيه عليه لانه لما فرقه له حالا لا يمتنع مما كوزا من داخلها فشر به ثم أدخل به فوضعه تحتها لم يحرم خلافا لما أجاب به مر على القوراه وتردد الشوبري في التردد عليه مد ليحرم كالبطن في المسجد أولا (قوله كالستر) قال في الايعاب والاستاد اليه وقوده (قوله والتدثر) في الصفحه فظاهر كلامهم اهـ لافرق في حرمة التدثر بين ما قرب منه وما بعد كان كان معلقا بنصف وهو جالس تحته كالشعبه وهو قريب ان صدق عليه عرفاه جالس تحت حرير أو مراده قوله ان صدق عليه عرفاه أن كان محاذيا له كما في الايعاب له وعبارته فيجاس تحته مساماة وان بعدت المسافة بينهما لمزيد ارتفاع السقف لان هذا يعد في العرف تدثر بغير راء ونقل سم عن مر انه لو وقع جدا بحيث صار في العلو كالنصف لم يحرم الجلوس تحته كما لا يحرم الجلوس تحت السقف المذهب وان حرم فعله مطلقا واستدامته ان حصل منه شئ بالعرض على النوا قال وحيث حرم الجلوس تحته سم في غلله وان كان مائلا عن محاذاته اهـ (قوله) وابدأ شئ أي اظهر اوجهه والذي يظهر انه كالستر لما قبله اذا رفاه به والزينة يليقان بالنساء (قوله ان اذاه غيره) أي غير الحرير في الصفحه أي أدى لا يحتمل عادة وان لم يعم التيم وكذا ان لم يوزنه غيره لكنه ينالها كالتدثر او بالنجاسة الخ وفي المعنى والنهايه الحكمة بكسر الحاء فخر الحرير بالباس اهـ فيكون الحظر أعم (قوله شديد) في الصفحه خشي منها ما سمع تيم والخوف به جمع الالم الشديد (قوله وهل) في الصفحه لا يحتمل اذا عاده وان لم يكثر حتى يصير كالداء المتوقف على الدوام خلافا لبعضهم (قوله بل يجب) لم يتعرض في الصفحه ولا انها يلقو حجب الا ان يقال انه من قاعدة ما جاز بعدا شتاعة وجب وفي النهاية وكذا ستر ما ادخلها أي العورة عند الخروج للناس وفي الايعاب أفتي أبو شبل بأنه لو احتاج اليه لصوات التعم ولم يجد غيره عند الخروج لتعوي جماعة أو شراء ولو خرج بدونه سقط حرمة

لوصلي متمكنا وجب عليه تحصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها لان قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة

### • (فصل) في اللباس

(يحرم الحرير والقرن) وهو نوع منه لكنه أدون (الذكر) والنخعي (البالغ) العاقل أي عليه بسائر وجود الاعمال كالستر والتدثر لما صحت منه صلى الله عليه وسلم من النهي عن لبسه وعن الجلوس عليه ونفسه سم حاشا تر وجوه الاستعمال لان فيه مع معنى الخلاء انه يورث رفاهه وزينه وابدأ مزي يلق بالسادس ومن شهاده الرجال (الاضربون) أو صاحبه (كحرم وحكمه) ان اذاه غيره ودفع حرور شديد ين (وقل) في فصل استعماله لاجل ذلك حضرا ومضرا ان كان القمل لا يشدق بدمه ولا بأسهل منه للعاجه ولاه صلى الله عليه وسلم أو خص فيه لعبد الرحمن ابن عوف ولز يبرئ لكه كانت بهما ويجوز بل يجب لبسه اذا لم يجد غيره لستر عورته ولو في الخلوة والمعاري ليس دساح لائق غيره وقابته وكذا لمن فاجأه قتال بقتة فلم يمكنه طلب غير الحرير أو لم يجد غيره (وهل المركب من حرير وغيره ان استوفى الوزن) أو كان الحرير أقبل سواه اذ ظهر والحرير أولا لانه حشود لا يسعي حرير والاصل الحل بخلاف ما أكثر حرير في الوزن لانه حشود يسعي فوب حرير

وتخرج بالذكر المرأة يحصل لها سائر استعماله اقتراشا وغيره لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لافاتهم فمحرّم عليهما تزيين الجدران به وتعليق الستور على الابواب ونحوها ونوح بالبالغ الصبي وبالماعول الجنون (و) من حل (الباس الصبي) ولو صراعا والجنون (الحرير) حل (الذهب والفضة) في يوم العيد وغيره ٦٧ اذ ليس له ماشاة تنافي خنوته ذلك

ولانها غير مكلفين وكالاس هنا

ايضا سائر وجوه الاستعمال

(و) يحل (الحرير للكعبة) أي لسترها

سواء الديبايح وغيره لفضل السلف

والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر

المساحد ويكره تزيين مشاهد

العلماء والصلحاء وسائر البسوت

بالباب نذير مسلم ويحرم بالحرير

والمسحور اما تزيين الكعبة بالذهب

والفضة غرام كآثاره كلامهم

(و) يحل للرجل والخنثى (تطريف

معناه) أي جعل طرف نوبه مبيضا

بالمرير بقدر العادة وان جاوزت

ارباع اصابع لم يصح انه صلى الله

عليه وسلم كان لهجة يلبسها لها

زقعة في طوقها من ديباج وقرجاها

مكفوفان بالديبايح وانه كان لهجة

مصحفة الطوق والكمين والفرجين

بالديبايح اما ما جاوز العادة فيصير

(وتطريز وترقيع قدر اربع

اصابع) مضعومة بخلاف ما اذا

جاوزها خبير مسلم نهي رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير

الاموضع اربع اصابع او

ثلاث او اربع ولو تعدت

مخالها اشترط على الاوجه ان

لا يزيد على طرازين كل طراز على

كم وان كل طراز لا يزيد على سبعين

جازه الخروج به للعاجة اليه حينئذ (قوله اقتراشا) نص عليه تلاف الرافعي فيه وعند  
أي خنفة يصور تودعه واقتراشه والنوم عليه للرجال والتسامط لفلقة من ايتلى  
بذات لكن في تنوير الابصار وشراء من كتب الخنفة ويحل تودعه واقتراشه والنوم عليه  
وقالا والشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في مواهب الرحمن (قوله تزيين الجدران)  
عند الجبال الرمي يحل سائر الناموسية والبشاعة بالحرير للنساء خاصة وفي فتاوى الشارح  
ما يفيد جواز ذلك لها ايضا وافق مربيان الحارة كذلك (قوله خنثة) قال سم في حواشي  
المنهج كان المراد بالخنثة الميل الى طبع النساء فيصير (قوله الديبايح) قال في المصباح  
هو قوب سده ولحمته ابريسم قال في النهاية ما اخوذ من التدبير وهو النقش والتزيين الخ  
وظاهر صنم الشارح عدم جواز ستر قعره صلى الله عليه وسلم بالحرير وفي التصفه قبل ويحق  
جها أي الكعبة في الجواز فقرر صلى الله عليه وسلم الخ وفي النهاية الاوجه جواز وسائر  
الاشياء الخ واقره سم (قوله وتطريف) أي تصيف ظاهرا وباطنا بغير رقد العادة  
الغالبه لاشارة في كل ناحية (قوله وقرجاها مكفوفان) أي جعل له كفة بضم الكاف  
أي مصيف وهو ما يكس أي يصف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي  
الفرجين وفي الكمين (قوله اربع اصابع) في التصفه أي معتدلة قال القزويني والحلي  
أي عرضا ولو احتملا وان زاد طول انتهى أي لانه لا يمتد بخلاف ما سبق في التصيف  
فالاف الامداد والنهاية وقصيته ان الترقص لو كان لحاجة جائز الزيادة عليها وهو محتمل  
وان كان اطلاق الروضة يقتضي خلافه (قوله مجموعهما اربع الخ) اعتمد الشارح في  
شرح الاشاد وفي التصفه لا يزيد المجموع على ثمانية اصابع وان زاد على طرازين وفي  
الاياعاب الذي يقصه انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين وانه يجوز في كل أن يكون  
ارباع اصابع اه فهذه ثلاثة آراء للشارح في كنهه واعتمد شيخ الاسلام وانطلب  
والجمال الرمي اذا تعددت محالها وكثرت يجب تزيين الحرير على غيره حرم والا فلا (قوله  
جعل الطرازا الخ) في الايعاب قال في الكافي حكم طرف الكمين حكم طرف العمامة وفيه  
ايضا عن الجواهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر اربع اصابع من  
حرير اه والطاهر انه يجري في الحضاية المعروفة التي تركب في طرف العمامة من الحرير  
فان كان عرضها اربع اصابع حلت والا فلا (قوله كالنسيج) قد يحرم في بعض النواحي  
لكونه من لباس النساء عند من قال بصرم التشبه بهن وهو الاصح (قوله حشوا الخ)  
ومنه التدثر بغير رستروبان خيط عليه بجمته في التصفه قال سم لاستناده بالثوب

ليكون مجموعهما اربع اصابع والتطريز يجعل الطرازا الذي هو حرير خالص من كاعل الثوب اما المطريز لا يمتد بخلافه  
الاوجه فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم والا فلا (و) يحل (حشو) لصحيفة وبسطة بالحرير وليس ذلك الحشو واستعماله لانه  
لبين ثوبا منسوجا ولا يصح صاحبه لابس حرير وبهذا فرق حرم البطانة

(و) يحمل الرجل وغيره (خياطته) لذلك (وسط سبعة) كما في المجموع واية الدواء لاستنارها باطرافه الزرر كشي وكيس الخصف فاه القوراني وكيس الدواهم وخطاه الكوز على مازعه الاسنوي وخطم الحرير من الملو على ما نقل عن الماوردى لا كتابة الصادق فيه ولولا ما على العقد ولا الخاذة بلا لبس (و) حل لي مر (الجلاوس) عليه فرق حائل (فرش عليه ولو خفف ما هلهل السج لانه لا يسي في العرف مستعملة) ويحرم على الرجل (والنخعي) (الزعرور) والمهقر )

(قوله أى على الرجال والنساء) قال في الاصل ما نصه وعبارة شيخ الاسلام في شرح الروض واما اتخاذ اوتاب الحرير بلا لبس فأتفق ابن عبد السلام بأنه حرام لكن اتهمه دون اثم اللبس انتهت اقواله وتأمل ما نقله عن ابن عبد السلام يظهر والله اعلم عدم صحة الجدل الذي ذكره شيخنا العلامة الحنفى شكر الله سعيه لكلام التصفه اذ كيف يصح ان يريد في التصفه بالصورة الحرمه ما ذكره وما أتفق به ابن عبد السلام صريح في خلافه فتأمل بانصاف والله اعلم بحسب القيل

حينئذ كما ما عقد غشي بغيره (قوله اذ ذلك) أى لانه ليس ثوباً منسوجاً ولا بعد صاحب لابس حرير (قوله وسط سبعة) وفي التصفه الاوجه جواز الشراية التي برأسها والبند التي فيها قال وكان المراد به العقد الكبيرة التي فوقها الشراية ونقل سم عن الجلال الرملى اعتقاد الحل أيضاً قال سم ومثل خط السجعة فيما يظهر الخط الذي يظلم فيه أعطية الكيزان من نحو العنبر والخط الذي تصعد عليه المنطقة وهي التي يسهوهم الخاصة وأولى بالحل شرح مراه وقال الزبائدي في شرح المحزرو يذني أن يطبق بذلك خط السكين وخط المقتاح وقال القليوبي يحمل خط مصحف وخط ميزان وقنديل وهو تمكة لباس ونقل عن شيخنا الزبائدي حل مندبل فراش الزوجة للرجل قال وفيه نظرو في نهاية مراه الاوجه عدم حرمه استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحو حاله يشبه الاستعماله قال وافقوا القبر صرة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجاً بدليل استثنائهم من الحرمة خط السجعة وليقة الدواء (قوله على مازعه الاسنوي) وتبرأ منه في الامداد أيضاً قال وفيه نظرو في فتح الجواد على نظريهما واعتقد مراه اتباعاً للحرمة فيما واستوحى في التصفه الحل وكذلك الاعياب (قوله على ما نقل عن الماوردى) وفي الامداد كما نقل الخوجلة في التصفه على من يحنى القنته وساعل في فتح الجواد وقال في النهاية هو الاول في التعليل وفي الاعياب في حنى من المجلس له ان تلغى ضرراً وان قل جازة اللبس والانفلا (قوله لا كتابة الصادق) المراد كتابة الرجل ذلك لرجل أو لمرأة لأن الكتابة المذكورة استعمال الحرير واستعماله حرام على الرجل (قوله ولولا المرأة) مراد كتابة الرجل ذلك لاجل المرأة كاذكرته في الاصل (قوله ولا اتخاذ بلا لبس) أطلق الحرمة في فتح الجواد كما هنا وبجها في الامداد وجرى عليها الخطيب وأقرها في الاسنوي واستوحى في النهاية الحل قال ولوح هذا أى التحريم على من اتخذ لللبس بخلاف ما اذا اتخذ لغيره كخشب لم يبعد وفي الاواني من التصفه الحل أيضاً وفي التصفه محل حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال الذي اتفق به ابن عبد السلام ما اذا كان على صورة محرمة اه والذي يظهر لي ان المراد بقوله على صورة محرمة أى على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل الاستراجاع اربها املا والقول بالتحريم حينئذ مقبس ظاهر فاندفع ما لمسم هناك من حل كلام التصفه على غير ما قلته فاعترض التصفه حتى قال انه لا وجه له وفي الاصل هنا بسط ينبغي مراعاة (قوله ولو خفيفاً) في التصفه قضية كلام الادوى ان من الحرير من خلا لا يؤثر ويتعين حله على عمدة قد ولا يد عرفاً مستعملة لمز يثقله اه ملصاق في النهاية كلام الامداد ما في الام من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وعمله بأنه من زى القسم معنى امالي ان ذلك أى التشبه بهن مكروه فقط ومحمول على ان مراده ان من جنس زى النساء لانه زى مخصوص بهن اه ملصاق اذ في النهاية وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصاً من في جنسه وهيته أو قال باقي زين وكذا يقال في عكسه (قوله المزعفر في التصفه

حكمه حكم الحر حتى لو صبغ به أكثر الثوب حرم وفي الامداد الاقرب يحرم ما زاد على  
 أربع أصابع قال نعم ان صبغ السدى أو اللحية بنحو زعفران اتجه أن ياتي فيه تفصيل  
 المركب السابق وفي النهاية لا وجه ان المرجع في ذلك العرف فان صرح اطلاق المنع عليه  
 عرفا حرم والا فلا اه وفي فتح الجواد وكالحري في جميع ما مر المنع بعد التسليم لاقبله  
 (قوله كما في الروضة الخ) هذا بالنسبة للمعصفر وما لا زعفران فيه الشافعي على تحريمه  
 وارتضاء أئمتنا ومال الشارح كشخ الاسلام ذكره الى حرمته كل زعفران جرى على حله  
 الخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهما وفي الامداد محله اذا صبغ بعد التسليم لاقبله  
 وعليه جل اختلاف الاحاديث في ذلك ويحصل عليه اختلاف نص الشافعي الخ وعليه  
 جرى في فتح الجواد وافرقي الاسني الزركشي على ذلك لكن رده في النسخة بمناقضته  
 لا خلافهم الصريح في الحرمة مطلقا وبوجهه الخ وترد فيه في حرمة استعمال  
 الزعفران في البدن ثم مال الى الكراهة (قوله وألحق جمع الخ) أي القاضي أبو الطيب  
 وابن السباع والمتولي ومال الشارح في كسبه الى حله وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها  
 (قوله جلده الله الخ) هما مثال كابد عليه كلام النسخة وهو يحرم بنحو جالس على  
 جلد سبع كتموفه به شعر وان جعل على الارض على الاوجه الخ وفي اليعاقب بخلاف  
 ما اذا زيل وبره اه ويحل ايضا فروق الفلج وقاقم ووصل ومموي يحرم فروا الوقت  
 (قوله العرف الخ) في النسخة العبرة بعرف أمثال اللباس وفي النهاية هو الاوجه وفي  
 الامداد ينبغي أن العرف لا يختلف باختلاف احوال أو الحرف بنحوهما يقيد أهل كل  
 محل أو عرف بغيره وحديثنا لا يتصل ببعض أهل بلد اعتمد أن حاقهم متقالان الى بلد اعتمد  
 فيها متقال فقط فهل العبرة ببلد المتقال أو بلد المنقل اليه ثم ذكر ما يبيد أنه متردد في ذلك  
 (قوله وان حسنه الخ) هو امام الصنعة الحافظ ابن حجر وكلامه هنا عيى الى تضعفه بها  
 للتورق في شرعي المذهب ومسلم وكذلك النهاية وصرح في النسخة بأنه حسن بل وكلامه  
 في هذا الكتاب يقيد ايضا في كلامه الا في حديثه على أن يرى عليك حلية أهل النار انه  
 ضعيف قال لكن حسنه بعضهم فالاولى تركه اه انذا الحديث مع هذا حديث واحد  
 غلب ارتضى حسنه في بعضه كذلك يكون الباقي وقد صرح في الامداد بأنهم ما حديث  
 واحد (قوله ويكره لبسه الخ) في النسخة الكلام في الرجل قد صرح الرافعي في الودعة  
 محل ذلك للمرأة (قوله باطن الكف افضل) أي لأن حديثه أصح من حديث جلده ظاهر  
 الكف (قوله ولو بذكر) نهي صلى الله عليه وسلم أن ينقش أحد مثل نقش خاتمه يعني محمد  
 رسول الله قال ابن جماعة كازن العراقي يظهر أن النهي خاص بصيانه أخذ من العلماء  
 (قوله فوق خاتمين) فوق صله لانه صريح الامداد والنهاية وغيرهما بكرهه لبس الخاتمين  
 واعتمد في النسخة عدم جواز التعدد في اللبس مطلقا (قوله ضعيف) في حديث العيصين  
 اطلب ولو خاتما من حديثه في سنن أبي داود كان خاتمه صلى الله عليه وسلم من حديث

كما في الروضة وغيره فاهن

تصويب البيهقي وأطال فيه وألحق

جمع الموترين بالزعراف

ظاهر كلام الاكثرين حله ويحرم

على الرجل وغيره استعمال جلد

الفهد والغر (وبين التضمين بالنسخة

للرجل) ولو لغري من نصب للاتباع

والاولى ان يكون (دون مثقال)

فان بلغ مثقالا وعده العرف

اسرا فاحرم والا فلا على الاوجه

وبغيره فلا ينفقه مثقالا لضيق وان

حسنة بعض المتأخرين ويست

كونه (في النسخة) العني أو

اليسرى للاتباع (و) لكن (البيهقي

أفضل) لأن حديثه يلبسه فيها أصح

كما قاله البخاري ويكره لبسه في غير

الخصر وقبل يحرم واعتقده

الاذري ويحذر لبسه في سائر

وضع ويدونه وجعله في باطن

الكف أفضل ونقشه ولو بذكر

ولا يكره ويكره نزعها للرجل لبس

فوق خاتمين ولا يلبس أكثر من

خاتمين ويجوز التضمين بنحو الخدين

والعصا والرصاص بلا كراهة

وخبره الى أن يرى عليك حلية أهل

النار للرجل وحده لا بسا خاتم حديث

ضعيف لكن حسنه بعضهم

فالاولى ترك ذلك

والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة أن تكون بين الكتفين وفي السكم أن يكون الى الرسغ وهو المفضل بين الكعب والساعد (ويكره نزول) ذلك عماد كروسته نزول (الثوب) أو لآزار (من الكعبين) أي عنهما (ويجزم) نزول ذلك ٧٠ كذا عماد كرفيه (للبس) أي يقصد للوعيد الشديد الوارد فيه وللمرأة ارسال الثوب

على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب واقرأ توسعة الاكام والنياب بدعة وسرف نعم ما صار شعارا للعلم يتدب لهم لبسه كما قاله العزيز عبد السلام يعرفوا بذلك فيسأوا وليطاعوا فيه نذر وراوى بن أن يبدأ بينه لبسا يراه خطا وأن يجعل مخوف عليه اذا جلس وأن يجعلها موراها ويحبها الا لعذر وأن يطوى ثيابه ذكر اسم الله تعالى واللبسها الشيطان كما ورد (ويكره لبس الثياب المنقشة لغرض شرعي) على ما قاله جمع لكن الذم اختاره في المجموع أنه خلاف السنة ويقاس بذلك كل الخشن

• (باب صلاة العبدین) •

الاصل فيها الاجماع وغيره وأول عید صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد القطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكلف وان لم يلزمه الجمعة فلاثم ولا قال يتركها ونسحق الحاج بمعنى لكن فردى لاجتماع (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطلوع ويوق

عليه قصة قال الشارح في شرح شمائل الترمذي فضف الحديث انما هو بالنسبة لهذين الحديثين لانهما أصح منه والافضل بشرا عدة ان لم ترقه الى درجة العفة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن وقال المناوي في شرح الشمائل قد جرى معنى الشارح على عادة أهل القرن العاشر من الاتصا لسلام النووي كما كان والانصاف ان خبر الترمذي دليل صالح للكره التزنية وما قبله بين البواراه (قوله والافضل في القميص كونه من قطن ٢) وخبني أن يلحق بمسائر أنواع اللباس كالعمامة والعطاسان وازداه والازار وغيرها وبه الصوف الخ ما في الصفة (قوله بين الكتفين) لان حديثه أصح من حديث ارسالها على الايمن وارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونها جانب القلب فينبذ كتر فيه مما سوى به فهو شئ استحسنوه والقن بيم أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها قال بعض الحفاظ أقل ما هو في طولها أربع أصابع وأكثر ما هو ذراع ومنها شبر ويحرم الخش طولها للفساد والاكره والخش الطول للقتل والاقلوصم على فعلها للفساد ثم وان لم يفعلها ولو شئ من ارسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها بل يفعلها ويجاهد نفسه في إزالة نحو الخيلاء فان جزم منع نفسه من الاسترسال فيها وشغل نفسه بغيرها ولا يضرم ما طرأ عليه بعد ذلك من نحو ريا ويحرم على غير الصالح التزني به ان غزيره ولا يجوز قبول ما أعطى لصفة ظنت فيه وهو باطن على خلاف ذلك من الصفة لمخسا (قوله على الاقرب) كذلك الامداد وفي النهاية هو الواجب وبكونه من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين جزم به الشارح في التنقات من الصفة واستوجبه في الایعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام واعتمد الشارح في فتح الجواد انه من أول ما عيس الارض وقد بين ان الشارح اعتمد كل واحد من الاقوال الثلاثة في بعض حكمه (قوله لكن الذي اختاره في المجموع الخ) اعقده في الامداد والنهاية واعتمد الكراهة الخطيب في المفتي

• (باب صلاة العبدین) •

(قوله ولم يتركها) أي صلاة عيد القطر قال في الصفة وأما تعرضه انه تركها يعني وخبر فعلها لغرب ضعف اه (قوله وان لم يلزمه الجمعة) ولذي الجمعه أكد وعده جلا وما وقع في كلام المنزعي عن الشافعي انها تجب على من تلزمه الجمعة لان ظاهره يوم أنهم افترض عين ولا قال بل (قوله بالطلوع) أي غدا المصنف بقوله بعد طلوع الشمس أي بعد طلوع بعض فرصها قال في الصفة ولا تطلو وقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود المارقين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لانهما سبب آخر الخ (قوله ربح) يضم الراء

(الى الزوال) ويسبق تأخيرها الى الارتفاع أي ارتفاع الشمس قد ربح اللامع ٢ قول الخش قوله وهو الافضل في القميص الخ لئلا تقع في شدة الخش والافتسخ الشارح التي بأيدي الناس فيها هذه الجملة



وهو سبعة اذوع في رأى العين (قوله من خلاف الخ) في التصفه واختير ومن عكة كره فعلها  
حيث الخ والكر اه لا مر خارج فلا تنافي الانعقاد (قوله مانع من الصبراء) فصل في الامام  
حينئذ في المسجد ويستخلف من يصل بالبقية في محل آخر كما اذا ذهب الامام الى الصبراء  
فانه يستخلف من يصل بالضعفة ومن لم يضرخ في المسجد (قوله مطلقا) أى وماضا فاعن  
الناس ولا للشر فهم مع اتساعها ومن عكة صرح ابن سراقه بأن الثاني اكبر مساجد  
الاسلام وغيره بأنه لم يكمل فيه صف واحد قط في ميد ولا جعة وفي التصفه واعترض  
المصنف أى التوروى في الحاق البيت المقدس بالمسجد الحرام في ذلك بأن ظاهرا اطلاقهم  
انه كغيره ونازع فيه الاذرى وألحق به ابن الاستاذ مسجد المدينة لانه اتسع انتهى كلام  
التصفه واحقد في المقي والنهابة مقالة ابن الاستاذ ولم يرضه المشرح في شرح الارشاد  
وجرى في الاعياب على انه لا فرق بين هذين المسجدين وغيرهما من بقية المساجد قال حتى  
لوفر ضيقهما على الناس سن الخروجه للصبراء فاستقوا وهما نظرا للغالب المستقر انهما  
لا يضيقان بأهلها ومن عكة الحق بهما ابن الاستاذ مسجد المدينة في ذلك نظرا لانتساعها  
كما ياتي اه (قوله من نحو صلاة) أى الرواتب فقط بالنسبة للصالح اذا ليس له غيرها بل  
اختار جرح عدم سن الرواتب أيضا بل أنكر ابن الصلاح أصل أحيائها بالنسبة للصالح قال  
ابن الجلال وهو الاوفق بقوله صلى الله عليه وسلم ونقله عن السدعي البصري اله (قوله)  
يوم غفرت القلوب في الامداد أى بالكفر والفرع الاكبر يوم القيامة وبالشفع يجب  
الدنيا وقال في الاعياب في القول الاوسط من الثلاثة هو الانسب وفي النهاية موت  
القلوب شغلها يجب الدنيا أخذ من خبر لا تدخل على هؤلاء الموق قبل من ههنا رسول الله  
قال الاغنياء وقيل الكفرة أخذ من قوله تعالى ومن كان مستافا حينئذ أى كافرا فهد بناء  
وقيل الفرع يوم القيامة أخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقلت  
أم سلمة أو غيرها واسوأ تأمة منتظر الرجال الى عورات النساء والنساء الى عورات الرجال  
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ان لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل  
ولا المرأة أنها امرأة اه كلام النهاية أى ووصول الناس الى حد لا يعرف الشخص منهم  
نفسه انه رجل أو امرأه فيل على موت قلبه وكتب القضاة الذي يظهر واقعه أعلم ان  
اليوم مخصوص والقلوب فيه غفوت ولكن لم يتقل بأنه أى يوم الخ وكتبه فلذلك الملائكة ابراهيم  
السكراني لعنه يوم نفع العور فصنع من في السموات ومن في الارض الاثنى عشر الله  
فيكون الهياكل ثمانية (قوله معظم الليل) أى اكثرو يحصل بصلاة العشاء والصبح  
في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كما تقدم في الجماعة عن الاعياب وفي الامداد يدب  
الدعائم كما كلة الجمعة وليسه أول رجب وليسه نصف شعبان لقول الشافعي بلغنا ان  
الدعائم مستجاب وشمل كلامهم ما لو وافق ليلته ليله الجمعة فيسن أحيائها ولو  
بالصلاة وما من كراهة افرادها بقيام محلها اذا خصها به من حيث كونها ليلة الجمعة

والقروج من خلاف من قال انما  
تدخل بارفعها (و) يسق (فعلها  
في المسجد) لشره فان صلى  
في الصبراء كره ويقتضوا الحيض  
بياه (الاذا ضاق) عن الناس  
فالسنة فعلها في الصبراء للاتباع  
ويكره فعلها حينئذ في المسجد  
وكان ساعه حصول فهو مطر مانع  
من الصبراء وتسق في مسجد مكة  
وبيت المقدس مطلقا تبعا للنف  
وانطق (و) يسق (أحياء البليهما)  
أى ليله عبد القطر وعبد الاضي  
(بالصلاة) من نحو صلاة وقراءة  
وذكر لما ورد بأسانيد ضعيفة من  
أحياء ليلة العشاء أحياء الله قلبه  
يوم غفوت القلوب ويحصل ذلك  
بأحياء معظم الليل

(قول الشافعي وسن أحياء البليهما)  
أى ولو أحياء لم يعلم أم ليلة  
عند ثم شهدوا قبل الزوال هل يحصل  
أحياء أو أم لا الظاهر الاول ولو  
أحياء ثم انتقل الى بلديختلف  
مطلع مطلع يحصل لكون العبد  
ثبت عندهم الا في الليلة الثانية  
فانقاس انه ليس للمنتقل  
أحياء لانه صار منهم بالانتقال  
قال الجوهري

(و) يسن (القيل) لكل من العبد من الاتباع وان كان مسنده ضعيفا ويدخل وقته (من نصف الليل) ليقبض الوقت لاهل السواد  
 الاثنين اليه قبل الفجر بعد غلظتهم والافضل فعله بعد الفجر (و) يسن (التطيب والتزين) بما ترقى بالجمعة ومنه لبس احسن  
 ما عنده والاولى البياض ان كان يكون غيره احسن فهو افضل وفارق رقب البياض في الجمعة مطلقا بان القصده انظار النعم  
 وتم انظارها والتواضع ويندب ذلك لكل احد حتى للقاعد في بيته (والخارج) الى صلاة العبد (والكبار والصغار للعصلي)  
 منهم (وغيره) بخلاف نظيره في الجمعة لا يقبله الامر بدخولهم المأوى ثم (و) يسن (ترويح العجوز) لصلوات العبد والجماعات  
 (يسدلة) أي في ثياب مهنتها وشغلها ٧٢ (بلاطيب) ويتنقلن بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور والذوات

الهيات ولو جاز ولشابات وان  
 كن مبتلات بل يصلين في - ومن  
 ولا بأس بجماعتهن ولا بان تظن  
 واحدة وتندبلن لا يخرج منهن  
 التزين انظارا للمسرور وانما يجوز  
 الخروج للعبادة باذن حليها  
 (و) يسن لقاصد صلاة العبد  
 (البكور) الى المصلي ليحصل  
 فضله القرب الى الامام وانتظار  
 الصلاة (لغير الامام) اما لامام  
 فحسن له تأخير الحضور الى ارادة  
 التحرم للاتباع (و) يسن (المشي)  
 الى المصلي ان قد رعبه (ذهابا) أي  
 في الذهاب للفجر الصبح في الجمعة  
 وأنها وان تم غشون أما العاهل  
 بعد اوضاف فركب واما غيره فلا  
 يسن له المشي راجعا بل وتخير  
 بينه وبين الركوب نعم ان ضرر  
 الناس بركوبه لغير الزجة كره ان  
 شق الضرر والاحرم (و) يسن  
 لمصلي العبد (الرجوع) من المصلي  
 (بإتريق) أي في طريق (آخر)

كأنه يكره صوم يومها الاسباب كان وافق يوم عرفه أو يوم عاشوراء (قوله لاهل  
 السواد) في القاموس السواد من البلد قراها اه (قوله بما ترقى بالجمعة) الاما استثنى  
 ومنه كراهة ازالة الثمن من اجزاء بدنه في عدا الاضحية لم يرد بها (قوله لذوات الهيات)  
 أي الجاهل وكالساء الخائف (قوله بان تظن) في الاسنى ولا بأس بجماعتهن لكن  
 لا يظن فان وعظتهن واحدة فلا بأس (قوله البكور) أي من القبر في الضحفة هذا ان  
 خرجوا للصلاة والاسن المكتعب الفجر وكذلك النهاية قال في الضحفة ومجمله ان لا يخرج  
 لزيادة تزين ونحوه والذهب وأتى ذروا في الايعاب لعارض التكبر وتفرق صدقة  
 الفطر كان فقر بها ولي (قوله ذهابا) نعم لو كان البلد شر لاهل الجهاد اقرب عدوهم  
 فركبهم صلاة العبد ذهابا وايابا وانظارا والسلاح أو لى افراد في الضحفة والنهاية (قوله  
 واما غيره) أي العاجز وهو القادر وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه  
 في الايعاب (قوله أقصر من طريق الخ) أي ان لا يجزى الهاب اعظم (قوله أولتناؤل الخ)  
 أولتناؤل قاربه أو قبورهم فبها وخشة العين أو الزجة أو غير ذلك قال في الضحفة وعلى  
 كل من هذه المعاني يسن ذلك ولين لم توجد فيه كل مل والاضطباع انتهى ولشبهة ان نفي  
 الجميع بعيد ان خشوع شهادة الطريقين والتناؤل بتغير الحال لا بد من وجوده (قوله لاخراج  
 الفطرة) لأن أفضل أوقات اخراجها يوم العبد بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العبد فتسب  
 وقت الفضيلة لاخراجها بتأخيرها قليلا واما وقت الاضحية فانهما يدخل بعد طلوع الشمس  
 ومضى قد دور كعبتين وخطين خفيفين فاذا هلت اتسع الوقت قال في الضحفة وحده  
 الماوردى ذلك في الاضحية بعض سدس الماوردى الفطر بعض ربعه وهو بعد وانما الوجه  
 انه في الاضحية يخرج عقب الارتفاع كرج وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله والشرب)  
 كذا في نسخ هذا الشرع بالواد وكأنه يعني أو ان لم تكن من تحريف النسخ  
 وسبب ما أتى الضحفة والامداد وقال في فتح الجواد يسن أحدهما في النهاية كالاسنى

كأنه يكره صوم يومها الاسباب كان وافق يوم عرفه أو يوم عاشوراء (قوله لاهل  
 السواد) في القاموس السواد من البلد قراها اه (قوله بما ترقى بالجمعة) الاما استثنى  
 ومنه كراهة ازالة الثمن من اجزاء بدنه في عدا الاضحية لم يرد بها (قوله لذوات الهيات)  
 أي الجاهل وكالساء الخائف (قوله بان تظن) في الاسنى ولا بأس بجماعتهن لكن  
 لا يظن فان وعظتهن واحدة فلا بأس (قوله البكور) أي من القبر في الضحفة هذا ان  
 خرجوا للصلاة والاسن المكتعب الفجر وكذلك النهاية قال في الضحفة ومجمله ان لا يخرج  
 لزيادة تزين ونحوه والذهب وأتى ذروا في الايعاب لعارض التكبر وتفرق صدقة  
 الفطر كان فقر بها ولي (قوله ذهابا) نعم لو كان البلد شر لاهل الجهاد اقرب عدوهم  
 فركبهم صلاة العبد ذهابا وايابا وانظارا والسلاح أو لى افراد في الضحفة والنهاية (قوله  
 واما غيره) أي العاجز وهو القادر وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه  
 في الايعاب (قوله أقصر من طريق الخ) أي ان لا يجزى الهاب اعظم (قوله أولتناؤل الخ)  
 أولتناؤل قاربه أو قبورهم فبها وخشة العين أو الزجة أو غير ذلك قال في الضحفة وعلى  
 كل من هذه المعاني يسن ذلك ولين لم توجد فيه كل مل والاضطباع انتهى ولشبهة ان نفي  
 الجميع بعيد ان خشوع شهادة الطريقين والتناؤل بتغير الحال لا بد من وجوده (قوله لاخراج  
 الفطرة) لأن أفضل أوقات اخراجها يوم العبد بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العبد فتسب  
 وقت الفضيلة لاخراجها بتأخيرها قليلا واما وقت الاضحية فانهما يدخل بعد طلوع الشمس  
 ومضى قد دور كعبتين وخطين خفيفين فاذا هلت اتسع الوقت قال في الضحفة وحده  
 الماوردى ذلك في الاضحية بعض سدس الماوردى الفطر بعض ربعه وهو بعد وانما الوجه  
 انه في الاضحية يخرج عقب الارتفاع كرج وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله والشرب)  
 كذا في نسخ هذا الشرع بالواد وكأنه يعني أو ان لم تكن من تحريف النسخ  
 وسبب ما أتى الضحفة والامداد وقال في فتح الجواد يسن أحدهما في النهاية كالاسنى

غير الذي ذهب فيه وأن يكون أقصر من طريق الذهاب (كأفي سائر العبادات) لما صح انه صلى الله  
 عليه وسلم كان يفعل ذلك في العبادات الشهادة الطريقين له وأترك أهلها ما به أو استغنى فيها أو تصدقه على فقراتها أو  
 لارادة غنى المساكين أو للتناؤل بتغير الحال الى المقصرة والرضا (و) يسن للامام (الاسراع) في الخروج الى صلاة العبد (التنصر)  
 والتأخير (للملأفي) الخروج الى صلاة العبد (الفطر) لما ورد مرسل من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وليقبض الوقت بعد صلاة  
 الفطر للتحضة وقبل صلاة الفطر لاخراج الفطرة (و) يسن (الاكل) والشرب (نبيه) أي الفطر (قلها) أي قبل الصلاة  
 والامداد في عيد النحر للاتباع

والشرب

(فانصب عليه غيرة بدأ بالرفق والكعب) هذا ما في الروضة لكن العقد ما في المجموع وغيره من ان الاولى البداهة بالاصابع مطلقا فيجزي الماء على يده ويدير كفه الاخر عليها يجري الماء بها الى حرفه وكذا في الرجل ولا يكتفي بجريان الماء بطبعه (وذلك العضو) مع غشائه واقببه بأن يتر بد عليه حر وجلس خلاف من أوجبه ويسن أن يصب على رجله يمينه ويدير يده انوارا هذه مشقو العقب لاسيما في الشتاء وصنع الماقين بسباغته شيئا أن لم يكن سمها نحو رصص والا يوجب وهما طرف العين الذي يلي لاف والمراد بها هنا ما يشول للسايط وهو الطرف الاخر والاستقبال للقبلة في جميع موضعه لانها أكثر الجهات ووضع الاناء عن يمينه ان كان اسما بحيث يفتقر منه فان كان صلب به وضعه عن يساره لان ذلك أمكن فيها (وأن لا ينقص أو) اي الوضوء (عن مد) يتابع فيجزئ بدونه حيث أسبغ صحنه الى الله عليه وسلم وضأ ثي هذا فحين ذك كدنه صلى

١٠ بافضل ل الله عليه وسلم اعتدالا ولسونة والازاد وتقصى بالنفس  
الاعلمة) كما مر مع وفوهي عن منكر وتعليم جاحل وقد يجب كان رأي شعوا يقع في  
وجهه بالهاء) واصل الخبير فيه لبيان الجوالوان اخذ منه ابن حبان ندي خ (د) ان (الامسح  
النوري) اذ يدعي وخير سرح الرتبة امان من الغل موضوع لكنه متعقب بان الخبر

الاصطفاء) كما هو معروف ونهوى  
وجهه بالماء) ولعل الصبر فيه لبيان  
النورانية في عدة وخبر صريح الرقية

في بعض ذلك (ويكبر) (بنا في) الخطبة (الاولى) عند استقائها (نفسا) قننا متوالية افرادا (وفي) الخطبة (الثانية) عند استقائها (سبعا) كذلك (ولاه) لانه من بعض التابعين بسند ضعيف ان ذلك من السنة والتكبيرات المذكورة مقدمة للخطبة لامنهما (فصل) في اربع مامر ٧٤ (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (رفع الصوت ان

كان رجلا) اظهار الشعا والعيد بخلاف المرأة والخفي (من) غروب الشمس ليلى المدين في الطريق (ومعها) من المنازل والمساجد والاسواق وما يشاهدون وقاما وقاما وفي غير ذلك من سائر الاحوال (و) لكن (تأكد) مع الزجة) وقفاير الاحوال فيها يظهر قياسا على التلبية للحاج وكيفية التكبير ان يكون ثلاث تكبيرات متوالية) انما العالفت والخطف (وتزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر) وقه الحمد ونوب) أخذ من كلام الام (زيادة الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلفين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر (ويكبر) تكبيرا كذلك (الى تحرم الامام) أي ألقه بالراء من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد فان صلى منفردا فالعبارة بحرامه وتكبيره لله عند القطر متصور عليه في قوله تعالى وتسكروا للعبادة أي عبدة صوم وضأن وتكبروا الله على ما هداكم وليد عبد الغفر مقدس عليه ومن ثم كان الاقول

كان رجلا) اظهار الشعا والعيد بخلاف المرأة والخفي (من) غروب الشمس ليلى المدين في الطريق (ومعها) من المنازل والمساجد والاسواق وما يشاهدون وقاما وقاما وفي غير ذلك من سائر الاحوال (و) لكن (تأكد) مع الزجة) وقفاير الاحوال فيها يظهر قياسا على التلبية للحاج وكيفية التكبير ان يكون ثلاث تكبيرات متوالية) انما العالفت والخطف (وتزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر) وقه الحمد ونوب) أخذ من كلام الام (زيادة الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلفين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر (ويكبر) تكبيرا كذلك (الى تحرم الامام) أي ألقه بالراء من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد فان صلى منفردا فالعبارة بحرامه وتكبيره لله عند القطر متصور عليه في قوله تعالى وتسكروا للعبادة أي عبدة صوم وضأن وتكبروا الله على ما هداكم وليد عبد الغفر مقدس عليه ومن ثم كان الاقول

#### • (فصل في اربع مامر) •

(قوله بخلاف المرأة) استقائها الرافعي من طلب رفع الصوت لكن محله كما في شرح المنهج والروض والاقناع والصفة والنهاية وغيرها اذا حضرت مع غيرها ومما يحرمه والارفعت ونهنا الخفي وفي شرح الاوشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة (قوله أخذ من كلام الام) هكذا ينبغي أن تصل النسخ اذا الموسوي في نسخ هذا التمرح من كلام الامام لكن من تحريف النسخ كما بينته في الاصل (قوله زيادة كبيرا) في بعض النسخ من هذا الشرح انه اكبر كبيرا وهو الصواب كما وضعت في الاصل فتصلح النسخ كذلك (قوله بكرة وأصيلا) أي اقول النهاية آخره قال في الصفة والمراد جميع الائمة اه (قوله الى تحرم الامام) قال ستم انظر لو اخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل ان المقصود حينئذ وقت الاحرام غالب العادة اه (قوله بحرامه) في الامداد والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكيفية اعتبر في حقه تحريم

آكد (ويكبر الحاج من ظهر يوم الصرا الى صبح آخر) أيام (التسريق) لان أول صلاة يصليها بعد صلاة الظهر وآخر الامام صلاة يصليها حتى قبل فطره الثاني الصبح أي من شأنه ذلك فلا فرق بين أن يقدم التصل على الصبح أو يؤخره عنه ولا بين أن يكون حتى أو غيرهما ولا بين أن يفطره بالاول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعدهما في جميع ذلك فيما يظهر (ويكبر غيره) أي غير الحاج



(زيادة قيامين وركعتين) بأن يصلي في كل ركعة قياما بعد الركوع وركوعا بعد القيام للاتباع ويسن أن ياقب بسمع أقبل من جده ثم  
بربنا لك الخندق كل اعتدال وإن كان يقرأ فيه كالأعتدال من قراءة الفاتحة كما هو (و) يسن أن أراد الأكل (تطويل القسامات)  
فقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة البقرة وأقدها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران وأقدها وفي الثالث بعد الفاتحة  
النساء وأقدها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة وأقدها (وتطويل الركعات والسجدة) للاتباع بأن يسجد في الأول منها قدر مائة  
آمن من البقرة وفي الثاني قدر عشرين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر عشرين (و) يسن (الجهر) بالقرآن (في) (كسوف القمر)  
والأمر بهما في كسوف الشمس لأنها نهارية والأولى لليلة (ثم) بعد الصلاة (يخطب الإمام خطبتين) للاتباع كنسبة الجمعة في  
الأركان والسنن دون الشروط (١ وواحدة) (٧٦) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البيهقي لكنه مردود بأن النص لا يفهم ذلك

وبأن الأوجه أنه لا يضمن خطبتين  
(ويصح فيه ما على الخبر) كالاعتق  
والسجدة والتوبة والاستغفار  
ويجوزهم من الغفلة والتفادي  
في الغرور والاتباع في بعض ذلك  
والأمر به في الباقي (ويعوث  
الكسوف) أي صلاة كسوف  
الشمس (بالاجتهاد) التام يقينا  
لأنه المقصود بالصلاة وقد حصل  
(وبغروب الشمس) كصفة لعدم  
الانتفاع بها بعده (والنسوف)  
أي صلاة كسوف القمر (بالاجتهاد)  
التام يقينا (وبطلوع الشمس)  
لذهاب سلطانها (لألقمر) لبقاء  
ظلمة الليل والانتفاع به (ولابغروب)  
قبل ألقمر أو بعده وقبل طلوع  
الشمس (خاصا) كما لو استمر  
بقيام (وإذا اجتمع صلاتا خاف  
فواتهما أقدم) الأخوف فواتهما  
الأكدر فقام (بالقرض) العيني  
ولو من ذور العتمة وضيق وقته  
(ثم الجنان) لما ينشئ عليه من

بالصفة الاتية خلافا لما زعمه الأسنوي (قوله زيادة قيامين الخ) أي من غير التطويل  
الآت قبل يقتصر في كل قيام على الفاتحة أو هي مع سورة قصيرة يقتصر في الركوع  
والسجود على العادة (قوله وأقدها) البقرة أفضل لمن أحسنها (قوله آل عمران الخ)  
هذا نفسه في البيهقي وفي موضع آخر منه وفي الام والخضر وعليه إلا تكون أنه يقرأ  
في الأول البقرة وفي الثاني كما تقي أي من البقرة وفي الثالث كما تقي وخمسين وفي الرابع كما تقي  
والمراد الأوسط من آياتها قال الشنخا في ذلك على التقريب وهو ما متعارفان أي  
فيخير بينهما ويسن الاقتناع في الأولى والتعوذ في كل قيام (قوله ويسن الجهر الخ) قال  
سم في شرح أي شجاع لو غربت الشمس أو طلعت وقد بنى ركعة من صلاة كسوف  
الشمس في الأول أو القصر في الثاني فالتجبه الجهر فيها في الأول والأمر بهما في الثاني  
(قوله يخطب) أي من غير تكبير كما يحسنه ابن الاستاذة وفيه نهاية (قوله دون  
الشروط) لكنها تسن هنا كالصلاة في النهاية التي تم بصنع لاداء السنة الاسماع والسماع  
وكون الخطبة عينية (قوله لا يفهم ذلك) إذ قوله فيه كفاه الجميع أي العمد والكسوف  
والاستسقاء خطبة واحدة لم يرد به وحدتها الامن حيث عدم تعددها بتعدد كل من الثلاثة  
لا مطلقا فراجع الأصل (قوله وبأن الأوجه الخ) اعقده في المعنى والتعريف والنهاية  
وغيرها (قوله في بعض ذلك) أي في التعذير كافي الامداد (قوله والأمر به في الباقي)  
في العيصين أو أحدهما لا التوبة فمناها فيهما وفيما زيادة أيضا وهي فادعوا الله  
وكبروا وصلوا وقموا على الصلوة عليه وسلم أمرهم أن يتعدوا من عذاب القبر وفي سلم  
إذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي الضاري فاذكروا الله وقد ذكرت في الأصل هذه  
الاحاديث كلها (قوله يقينا) في التجدد ولا تظفر في هذا الباب بقول التميمين مطلقا وإن  
كثروا الخ وشعروا المعنى والنهاية (قوله لذهاب سلطانه) هو الليل (قوله وإن اجتمعا) أي

تقريباً البت تأخيرها ومجمل أنه لم يحذف انجبار لو قدم غيرها والأوجب تقديمها مطلقا ويكون الاثقال العبد  
بجوازها عند رافى الخراج الصلاة عن وقتها (ثم العبد) لأن صلاته أكد من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع خسوف  
ووقت قدم الخسوف وإن يخفى قوت الوتر لأن صلاة الخسوف أكد (وإن وسع الوقت) بأن أمن القوات (قدم الجنان) مطلقا  
(ثم الكسوف) لكن بحقيقة فلا يزيد على نحو سورة الاخلاص بعد الفاتحة في كل قيام ثم القرض أو العبد اسكن تؤخر خطبة  
الكسوف عن القرض ثم إن اجتمع عيود كسوف كتي لهما خطبتان بعد صلاتيها بقصد هدايته كقريبهما أحكامهما وإن  
اجتماع جمعة وصلاتها قبلها سقطت خطبتهما

ويخطب الجمعة بينهما ولكن يتعرض  
فيمحوا باختصار لما يشدب فيها  
(ويصان) بشاركتين ككسفة  
الصاوات لاعلى هيئة صلاة  
التسوف (تسوف الزلازل  
والصواعق) والريح الشديدة  
(منفردين) تلابكروا قافلين  
لإجاعة لآلهم ردو سن الخروج  
الى العصر اوقت الزلزلة

### • (باب صلاة الاستسقاء) •

هو لغة طلب السقيا وشرعيا طلب  
سقاء العباد من الله تعالى عند  
حاجتهم اليها والاصل فيها قبل  
الاجماع التبعاع (ويسن) على  
التأكيدين ومساقر (الاستسقاء)  
ولو يخطب القرا المحتاج اليه عالم  
يكس ذابغة أو صلاة ثم هو ثلاثة  
أنواع ثمانية بالاختار الحسنة  
أدناها في الفضل أن يكون بالجماعة  
فردى أو مجتمعين في أي وقت  
أرادوا وأمرسها أن يكون  
(بالدعاء) خلف الصلاة ولزنافة  
(وفي خطبة الجمعة) وهو حاله  
تحت الصلاة اقرب الى الاجابة  
(والأفضل) من الأنواع الثلاثة  
هذا الأخير وهو (أن يأمر الامام)  
بنفسه أو نائبه (الناس) سواء  
مرديا لمخوذ وغيره (بالجموع)  
صدقة وعق وغيرهما كالتوبة  
والخروج من الظلم لان ذلك  
أرجى للاجابة (م) يأمر المظنين  
منهم بمحوالة (صوم ثلاثة) من  
الايام مع يوم الخروج لان الصوم  
معين على الرياضة والنشوع وبإمر  
الامام أو نائبه يصير واجبا

العبد والكسوف (قوله بينهما) أي الجمعة فقط فان رواها باطلت وكذا ان توى  
الكسوف وحده أو اطلق لان القرنة تصير فيها التسوف غسبا تخف خطبة الجمعة من  
التخفة ملخصا (قوله الزلازل) ومنه الحاجة الى طلوع الشمس كما في التفتة أوائل  
الاستسقاء (قوله منفردين) بلفظ الجمع وتكون في بيته قياسا على التافلة التي لا تسرع  
فيها الجماعة

### • (باب صلاة الاستسقاء) •

• (قائدة) • قال السيوطي في الاشياء والنظائر ليس في باب الاستسقاء مسئلة فيها قولان  
الاستسقاء واحدة وهي ما اذا لم يسقوا في المرة الاولى وأرادوا الاستسقاء بآياتها يخرجون  
من الفرد أو يتأهبون بصيام ثلاثة أيام مرة أخرى فسه قولان للشافعي قال في شرح  
المهذب ويضم السه مسئلة تنكيس الرءاء فان فيها أيضا قولين اه (قوله عند حاجتهم)  
قال في التفتة لما انقضاء ما وصونه والحاجة غير دابة الم في ذلك الوقت وبه جزم  
التهابة عدم سها عند انقطاع الموصوفه والحاجة غير دابة الم في ذلك الوقت وبه جزم  
الرافعي اه (قوله ويسن على التاكيد الخ) أي ويجب بأمر الامام وسنة تدعجبينة  
القرضية كما طال في تقريره في الاعباب وأقره وغيره في الامداد قياس وجوب  
التبنيث وجوبية القرضية في صلاة الاستسقاء اذا أمرهم ولو فنية كلامهم وجوب  
الصوم وان أسقط عنهم الصلاة وهو متعنه في ما خلا فالعصم (قوله ولو يخطب الخ)  
في الامداد يصح مقترحة فهم مله ساكتة خالف حسب بنجامه مكرورة (قوله وفي  
خطبة الجمعة) قررى التفتة ما يضد جواز تخويل الرءاء فيها لانه وقال في الاعباب  
جواز بل ينبا على مامر (قوله أن يأمر الامام) أي ندبا كما في التفتة والمهابة وشرح  
المنهجي وفي تناوي الجمل الرمي للوجوب حيث اقتضت المصلحة ذلك قال بسل أولى  
بالوجوب من صلاة العبد الخ (قوله أو نائبه) في التفتة ويظهر ان منه القاضي العام  
الولاية لا يصح والى الشوكه وان الدلال التي لا امام بها يجتهد في الشوكه المطاع فيها الخ قال  
السيد عمر البصري في حواشي التفتة يظهر ان المراد بوالى الشوكه تنويع امور السياسة  
من قبل الامام لا دال والشوكه الا في ذلك الخارج عن طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا  
هنا في التائب وقوله بعضه من الشوكه يظهر ان المراد بوالى الشوكه ما ذكره في القضاء وهو  
التمتع على جهة من غير عقد صحبة بالاامة وعليه فكان الانسب تعبیر الشارح بقوله  
لا امام لها باللام لا يساهم معه اه (قوله المظنين) اعتمد في التفتة ان من له فطر رمضان  
لسرا أو مرض لا يزمه الصوم وقال القليوبي ولا يجوز للمسافر فطره وان تضرر به الامنيح  
القيم قاله شيخنا الرمي وخالفه الزبائي كان يجزئ قال وهو الوجه (قوله مع يوم الخروج)  
أي يأمرهم به مع الثلاثة فتكون أربعة قال سم في حواشي التفتة بضمه وجوب الصوم  
أيضا اذا أمرهم بها كرمين أربعة مريضه يوم الصوم أيضا اذا أمر به الامام أو نائبه

لتصواعون ظهر هناك اه وفي النهاية لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما يجب على غيره بأمر بهذا الطاعته اه (قوله امتثاله) قال سم قضيته انه لو أمر من حوائج عن ولايته لم يلزمه فلا أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستقر الوجوب اعتبارا بالاشداء لا بعد الاستمرار اه (قوله التثبيت) في النهاية والتعيين فلا لم يثبت له يصح ونقل الشارح في الامداد عن الاستوى ان التثبيت شرط في ذلك وفي النهاية صح صومه عن التذوق والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام اه وفي شرح البهجة لم يحصل بضرر ونقل وبحت الشارح في التبعة انه لو نوى به نحو قضاء أو لم يصم امتثالا للأمر الواجب عليه امتثاله باطنا ومن غنة لو نوى هنا الأمرين اتجه لان الام لا وجود الامتثال ووقع غيره معه لا يتبعه اه قال السيد عمر المصري في حوائج التبعة ينبغي أن يتأمل فان مقتضاه جواز ذلك وحصوله ما عاونه فيه تفصيل واجبين بضعل واحد ولا يتحقق ما فيه انتهى وسيأتي في الصوم حصول ست شقوال بنحو قضاء فراجع في التبعة وغيرها انه لا يجب قضاؤها وكذلك الجبال الرملية وغيرها خلافا لما وقع في فتاوى الشارح من وجوب القضاء ويصح في التبعة ان الولى لا يلزمه أمر مولاه المتغير به وان اطاعة ونقل سم عن بحث مر الزوم حيث شمل أمر الامام الصغير أيضا وفي الامداد هل الصوم صار واجبا لانه انه أخشيه من شق العصا الاقرب الاول بديل وجوب التثبيت مع انه أمر حتى لا يمكن الاطلاع عليه فان قلنا بالثاني جازله تعاطى فمطر خفة واكتفى بظاهر صورة الصائمين اه (قوله على القادرين) أما العتق في التبعة انما يحاط به بالموسر ونحوه يجب العتق في الكفارة وبما يصل من يوم وليلة في الصدقة اه وفي النهاية أخذنا من الامداد من فضل منه شيئا يعتبر بقاء في الفطرة لزمه التصديق منه باقل مقول هذا ان لم يعين الامام له قدرا فان عين ذلك على كل انسان فالانصيب بصوم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان سكان المعين بقضايا الواجب في زكاة الفطر قدره او في إحدى خصال الكفارة قدره او ان زاد على ذلك لم يجب وما العتق فيصنع أن يعتبر بالمج والکفارة بحيث لزمه يبيع في أحد هال رمة عتقه اذا أمر به الامام اه وأقروهم والزبدي في شرح الجهر روقه لم يزد على ذلك لا يجب قال الحلبي هل المراد لا يجب ما زاد او لا يجب شيئا صلاحه قلت الظاهر الاول وغاية ما وجب من خصال الكفارة ثلاثون قدما وأقل ما وجب خمسة اقداس الخ ما قاله والقدر المذكور أقل من كلمة مذنية (قوله امتثال كل ما أمر به) اي الامام قال في النهاية وهو المعقد الخ وأقرافي الاسنى وفتح الجواد الاستوى على ذلك وأيده في التبعة آخر ثم قال محاصله الذي يظهر ان ما أمر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله الا ظاهرا وما فيه ذلك يجب باطنا أيضا الخ قال سم في حوائج التبعة وكذا ما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتثال

(قوله فلازم يثبت له يصح) ظاهره بل صرح بعدم الاجزاء حيث قد وهو المصروف الجاري على القواعد خلافا لما في حوائج التبعة لسم من انه يهي بترك التثبيت ويقع صومه فلا يقوم مقام الواجب وظاهر ما نقله القليوبي من مر من انه يجوز عنه صوم النقل وان كان ذكره سم لكن قد علمت ما فيه فلا تغفل وقد أشار له في الاصل (قوله وفي التبعة وغيرها) قال في التبعة انه لا يجب قضاؤها (قوله في التبعة) لغوات المعنى الذي طلبه الاداء اه وفي الامداد لا ينافي وجوب التثبيت كونه لا يستقر في الذمة لان الاداء قد يجب دون القضاء اه وهذا اعتقده مر وغيره وهو ظاهرا صل

امتثاله لانه تعالى امر بطاعة اولي الامر ويجب فيه التثبيت لا ينفرض ويجب على القادرين منهم امتثال كل ما أمر به من نحو صدقة وعتق على ما ربه

الاستوى



وفيه كلام يشته في شرح الارشاد (ويخرجون) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم ٧٩ (الرابع) حال كونهم (صياما) فيه كالذي

قبله الى الصوام وان كانوا بمكة  
أويت القدس (بنياب البذلّة)  
بمودة مكسورة بفتح مائة  
وهي ما يلبس في حال مباشرة  
الانسان الخدمة في بيته فلا  
يعصمون طبيا ولا زينة للاتباع  
ولان هذا يوم مسئلة واستسكفة  
بخلاف العيد ولا يلبسون الجديد  
من ثياب البذلّة وبن كونهم  
(مقتضين) في مشيهم وجلسهم  
وغيرهما للاتباع (ويخرجون  
بالمشاخ) أي مع المشايخ  
(والصبيان) لان دعاهم اربى  
للجاية (والهيام) غير ضعيف  
لكنه شاهد لولا لاشباب شنع  
وهم اثم وزع وشوخ ركع واطقال  
وضع لسب عليكم العذاب صبا  
وتقف معزولة عن الناس ويكره  
اخراج الكهادر ولو ذم من معناه  
منفردون لانهم ربما كانوا سب  
القط فان خرجوا امرؤا بالقيز  
هنا ولا يقدروا يوم وانما يسن  
خروجهم (بعد غسل) بالجميع  
ابدانهم (وتتظف) بالاموال والوك  
وقطع الروائح الكريهة لئلا  
يتأذى بعضهم ببعض (ويصلون)  
للاستسقاء (ر) كعتين كالعيد  
بشكرا (أي كصلاته فيكبر  
سبعين) اول الاولى وخمسا  
كذلك اول الثانية ويرفع يديه  
ويقف بين كل تكبيرتين قائلا  
ما رواه تاسق بوقت صلاة العيد  
ايكته (افضل ويخطب خطبتين) كخطبة العيد في الاركان والسن دون الشروط (أو واحدة) يعني ما روي في صلاة الكسوف

ظاهرا فقط وظاهر ان المنهي كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور  
(قوله يشته) تقدم مختصرا (قوله فيه) أي في اليوم الرابع كالذي قبله أي الرابع  
وهي الثلاثة (قوله وان كانوا بمكة) اعتمد في الاسنى والمغني وشرى الارشاد والنهاية  
واعتمد في الالباب خلافا وفي التبعة الا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف  
واعتمد جمع منهم الا ذوى ثم قال والان قل المستقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل الخ  
(قوله متضعين) أي متذللين خاضعين مستكينين الى الله في كلامهم ومشيم وجلسهم  
مع حضور القلب واملائه بالهبة والخوف من الله اه تحفة (قوله والصبيان) ولو غير  
مميزين والمجانين الذين امنوا فطعنا ضرورتهم والمؤنة التي يحتاج اليها في حمل ثقل الصبيان  
تخسب من مالههم كافي الامداد والالباب والمغني والنهاية وقال في التبعة القى بضمه ان  
مؤنة حملهم في مال الولي كون جههم بل اولى ويشدب اخراج الارقاء باذن ساداتهم  
والعاجز والخنثى القبيح المنظر قال الا ذوى بقية الحاقه بن لاهة لمن القاه والوا  
فلا احتياط منه (قوله لان دعاهم) أي المشايخ والصبيان اذ الشيخ ارق قلبا والصب  
لا ذنبه (قوله دكر) في التبعة أي لكرهم بكرة عبادتهم (قوله امرؤا بالغ) يعني  
انه مع الكراهة في اخراجهم فخرجوا بأقسامهم حيث لم ير الامام المصطفى  
منهم (قوله ولا يتقدروا يوم) اعتمد في شرح الارشاد والتبعة أيضا وشرح الحرر  
لزيادة ويرى في الالباب على انه ينبغي ان يحرص الامام على ان يكون خروجهم في  
غير يوم خروج المسلمين وكذلك النهاية ولكن عقبه بقوله قال ابن قاضي شبهه وفيه نظر اه  
قال الحلبي وقد اوضح ان مخرجه النظر فرأى وجهه وعبرم وفي شرح الهبة ولا يباينهم  
لا يتبعون منه لاني وينا ولا في غيره (قوله ر) كعتين كالعيد في التبعة والنهاية جواز  
الزيادة على ركعتين في الاستسقاء بخلاف العيد واعتز به الحلبي والقلوبي والعتافي  
وغيرهم واعتمدوا انه لا يزداد عليها قال القلوبي وتقل ان شيخنا الرمي ضرب عليه بالقلم  
(قوله دون الشروط) وكذلك التبعة وشرح الحرر لزيادة ويرى في الاسنى وكذلك شرح  
التمية للعلبي وشرحا الارشاد للشارح وغيرهم بقوله في الاركان وغيره في المغني  
والنهاية كالعيد في الاركان والشروط والسن وفي تعبيره هذا يهام ان ما هنا يخالف العيد  
وليس كذلك واما المغني والنهاية بقوله ما والشروط ما يعتد بها هنا كالعيد  
من الاجتماع والسماح وكونها عريضة على التفصيل المار وسأول سم الجواب عما  
أروه كلام الشارح فقال مراده الاركان والسن خطبة الجمعة تتلوه فائدة  
قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة اه أي كخطبة العيد في لزوم  
الايان بأركان خطبة الجمعة فيها يندب الايمان بسن خطبة الجمعة فيها يندب اغابة  
ما يمكن أن يقال هنا على انه في التبعة عند ذكر بعد ذلك ما يشهد منه المقصود فقال دون  
الشروط فانها سنة كما روي في الكسوف والعيد اه (قوله على ما روي) صيغة تدبر

وسبق ان المعتد خلّقه (قوله أفضل) أي مع جوازها قبل الصلاة (قوله تسعا) الاولى  
 أن يقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واوتب اليه لما ذكره في الاصل  
 (قوله من دعاه الكرب) هو ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله  
 رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم وفي كتاب الترمذي عن أنس بن مالك  
 رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر به أمر قال يا حي يا قيوم ربحتك  
 استغثت قال الحاكم اسناده صحيح وفي سنن أبي داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله  
 لا اله الا أنت (قوله وهي مشهورة) منها اللهم اسقنا غيثا أي مطرا مغشيا بنعم أوله أي  
 منقذنا من الشدة هنيئا بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء وأنيخ الحيوان من غير ضرر مرشيا  
 بفتح أوله وبالمد والهمزة أي محمود العاقبة مر بعا بضم أوله وبالفتحة أي آتيا بالربيع  
 وهو الزيادة ويجوز قصها أي ذاربع أي غناء والموحدة من أربع البعير كل الربيع  
 أو القويعة من زعمت الحاشية كانت ماشاءت غدا في كثير الماشاء والظفر وكبار الجلال  
 بكسر اللام الاولى مشددة أي سائر اللافق لعدم عمومها ولا الأرض باليات لكل القمر صها  
 بفتح فسحة لله سبحانه أي شديد الوقع بالأرض من ساح جرى طبقا بفتح أوله أي يطبق  
 الأرض حتى يعمها دأعلا الى انتهاء الحاجة اليه اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القاطنين  
 أي الا تبسين من رحمتك اللهم بالعباد والبلاد والخلق من اللا وأمالد والهمز مشددة  
 الجماعة والجمع بفتح أوله وقلة الخبر والضمك أي الضيق ما لا تنسكو الا ذلك اللهم أنبت  
 لنا الزرع وأدركنا الضرع واسقنا من بركات السماء أي المطر وأنبت لنا من بركات  
 الأرض أي المرحى اللهم ارفع عنا الجهل والجوع والعري واكشف عنا من البلاء  
 ما لا يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك أنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا أي  
 كثيرا (قوله ويستقبل الخطيب الخ) هو يعني أن يكون من دعائهم حينئذ كما في الخبر  
 وحذف من المنهاج اللهم أنت أمر تبادعناك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا  
 فاستجب لنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغيرتنا قاربنا واجبك في سعيانا وسعنا في  
 رزقنا ذكره في القصة وغيرها (قوله لم يستقبله في الثانية) القوم من كلامهم ان الاولى  
 كون الاستقبال في الثانية لكن ان فعله في الاولى لا يكتفي به بل بعده في الثانية (قوله  
 وحول الامام الخ) في الاتباع وحكمته التفاضل بغير الحال الى الرضا ويكره تركه (قوله  
 بأن يجعل الخ) في الاعيان نقلا عن الزركشي ويمكن أن يجمع هذا قول الظاهر ان  
 الباطن بأن ياخذ باطن الطرف الاسفل الذي يلي شقه الايمن يسده اليسرى من خلف  
 رقبته وباطن الطرف الذي يلي شقه الايسر يسده الايمن من خلف رقبته وبحول فحصل  
 الثلاثة بصورة واحدة اهـ (قوله ما كان على كل جانب الخ) هذا قول وقوله من

(و) كون الخطبة (بعدها) أي  
 الصلاة (أفضل) لأنه الأكثر من  
 قبله صلى الله عليه وسلم (واستغفر  
 الله تعالى في الخطبة) بدل التكبير  
 فيستغفر الله قبل الاولى تسعا  
 وقبل الثانية سبعا ويكره  
 الاستغفار حتى يكون حوا كثر  
 دعائه (ويدعى) الخطبة  
 (الاولى) والثانية (جهرًا) والاولى  
 أن يكثر من دعاء الكرب ومن  
 قوله اللهم ربنا آتينا في الدنيا  
 حسن وفي الآخرة حسنة وقنا  
 عذاب النار ومن الأدعية المأثورة  
 في ذلك وهي مشهورة (ويستقبل)  
 الخطيب (القبلة) للدعاء (بعده)  
 ثلث الخطبة الثانية ان لم يستقبل  
 له في الاولى وان لا لم يستقبل له في  
 الثانية (وحول الامام والناس)  
 في حال جلوسهم (ياهم) أي  
 اريد بهم (حينئذ) أي حين  
 استقبال القبلة بأن يجعل ما كان  
 على كل جانب من الايمن والايسر  
 ومن الاعلى واسفل على الاخر  
 وهذا في الرداء المربع

أما الثالث والمدور فليس فيه ما  
 لا يتصور بل ما على الأيمن على الأيسر  
 (وبالفتح فيها) أى فى الثانية (فى)  
 الدعاء (سرويهما) ويسرون به  
 أن أسروا ويجهرون به أن جهروا (ثم)  
 بعدهم فراغ من الدعاء (استقبل  
 الناس) لوجهه وحشمه على  
 الطاعة وصلى وسلم على النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقرأ آية وآيتين  
 ودعا المؤمنين والمؤمنات وختم  
 بحقه أستغفر الله لي ولكم ويزك  
 كل ودانه أرضه ويحول حتى ينزع  
 ثيابه بعد وصوه منزهة ليس لكل  
 من حضر أن يستشفع صرا بخاص  
 عليه ويأهل الصلاح سيما قاربه  
 عليه الصلاة والسلام

« فصل فى توابع ما مر »

(ويسن) لكل أحد (أن) يبرز  
 (ويظهر غير وجهه) لأول مطر  
 السنة (ليصيبه) للالتصاع ولأنه  
 حديث « هديره أى شكوكه  
 وتزليه (و) أن يقتل ويتوضأ  
 فى السيل) سواء قبل أول السنة  
 وغيره (فإن لم يصبه) فلينقل  
 (فإن لم يقتل) فليتنوضأ (ولا تشترط  
 النية هنا لأن الحكمة فيه هى  
 الحكمة فيما قبله) (و) (أن) يسبح  
 الرعد) وهو لك (والبرق) وهو  
 أجسته لقول ابن عباس رضى  
 الله عنهما عن كعب رضى الله عنه  
 من قال

الأعلى والأسفل هذا تنكيس (قوله أما الثالث والمدور) فى الأعيان المدور ما ينسج  
 أو يحيط مقورا كالشفرة والثلث مائة زاوية واحدة فى مقابلة زاويتين (قوله فليس  
 فيه ما الخ) ومنه ما الطويل البالغ فى الطول قال فى شرح الإرشاد لادن التنكيس وان  
 أمكن لكنه متعسر اه والعسر هو المراد من قولهم أعسرهم تأتى ذلك كالمى النهاية وغيرها  
 قال فى الأعيان أذ ليس له زاوية أى وكن بهل تتناول البسطة حتى يجعل أعلاه أسفل  
 وعكسه اه (قوله ويجهرون به أن جهروا) يوافق فتح الجواد لكن المعروف فى  
 كلامهم ومنهم شيخ الإسلام والخطيب والشارح والجمال الزملى وغيرهم أنهم عند جهرة  
 يؤمنون بعمل قوله هنا يجهرون به على الجهر والتأمين بالمسلم من كلامهم فى غير هذا  
 المثل قال فى الأسنى قال الماوردى ويحتمل أن يقرأ عقب دعائه قوله تعالى قد اجبت  
 دعوتكم فاستجبوا وقوله فاستجبنا له ونفذ أمره وقوله فاستجبنا له ونفذنا  
 من ألمه وكذلك نجيب المؤمنين وما أسئله من الآيات فتأول بالاجابة اه قال  
 فى التلخيص ويصعب أن يظهر كفه إلى السماء الخ (قوله سر بخاص) فى الأعداد  
 بأن يتذكر من عمله ما أغضبه الله تعالى فذكره فى نفسه ويجعله شافعا لأن ذلك لا يأتى  
 بالشهادة كفى خبر الثلاثة الذين أو والقاروى يستشفع كل بأهل الصلاح لأن  
 دعاءهم أرحم بالاجابة الخ

« فصل فى توابع ما مر »

(قوله لأول مطر الخ) فى التلخيص لا قبل مطر السنة وغيره لكن الأول آكد وكان المراد  
 بأوله أول واقع منه بعد طول الهدء بعده لأنه المتبادر من التعليل فى الخبر بأنه حدث  
 عهد به الخ وقال السيد عمر البصرى الأقرب أن المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من  
 أنه أول واقع فى تلك السنة سواء كان مع بعده الهدء أو لا وإن المراد بالسنة الشرعية التى  
 أولها محرم (قوله ولا تشترط النية) كذلك شرح المنهج والمفتى والامداد والنهاية وفى  
 الأعيان ظاهر كلام الأذرى وجوبها فى الخ وتقلبه وأقره فى التلخيص لوقيل شوى  
 سنة الغسل فى السيل ليعدها أو الموضوءة وكالوضوء المجدد والمسنون لتصوره فى تلك  
 فيه من نية معتبرة عامرة بآيه ولا يكتفى سنة الوضوء كالانكسار فى كل وضوء مستحسن ولا ترد  
 نية الجنب إذ خردت حائنه عن الوضوء المسنون ونية الغاسل وضوء الميت ذلك لأن  
 هذين غير مقصودين بل تابعا على أنه لوقيل هنا بذلك ليعده اه كلام التلخيص ووقع فى  
 نهاية الجلال الرملى هنا خط وتحرى أو غرضه فى الأصل عالم أوقف على من سبق إلى  
 فراجه منه أن أردته (قوله وهو أجسته) يسوق بها السحاب قال الأسوى فيكون  
 المسحور صوته أو صوت سقوفه اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازا وروى أنه صلى  
 الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فطقت أحسن النطق ونحكت أحسن الضحك

فالرعد نقطه هوالبرق فحكمها ذكره شيخ الاسلام في الاسنى (قوله حين يسمع الرعد الخ)  
قال الزبائدي في شرح المحرر ما ذكره النووي من استحباب التسبيح للبرق ذكره الشيخ  
أبو الحسن الشيرازي في التبيين فتابعه عليه في المنهاج وفي الروضة من زوائده ولم يذكر في  
الذهب ولا النووي في شرحه ولهذا لم يستدل الاصحاب الاعلى الرعد خاصة قال الشارح  
وكان ذكره لمقارنته الرعد المسبوع أى استحباب التسبيح عند رؤيته اه ناقله الزبائدي  
(قوله حين يسمع) قال الحلبي أى يعلم به وان لم يسمع الا قبل ولم ير التالي (قوله هو عرفى من  
ذلك) قال ابن عباس قتلناه فعوفينا وقيس بالبرق والمناسب أن يقول عنده سبحانه  
من ربكم البرق خوفا وطمعا (قوله ولا يتبعه الخ) كان السلف الصالح يكرهون الاشارة  
الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فغفار  
الافتداء بهم (قوله متفرقة) اللهم حيا روايه البخارى وصياها ثاروا به أبو داود  
وابن حبان ونسبة المجموع هذه الى البخارى اعترضها بانها ليست فيه وصياها بفتح السين  
واسكان الباء روايه ابن ماجه (قوله سال نزول المطر) أى لانه حديث مستحباب كافي  
حديث البيهقي (قوله بنو كذا) أى يفتح التون وهمز آخره على عادة العرب في اضافة  
الامطار الى الانواء لانه ان النوء وثرى في الابداء استقلا لا وثرى كذا وهذا كقوله  
الكراهة اذا لم يستند ذلك للتأثير فان قال مطرنا فو كذا لم يذكره والنوء سقوط شحم من  
المنازل في المغرب مع الغيم وطلوع رقيقه من المشرق مقابل من ساعته في كل ليلة الى  
ثلاثة عشر يوما وكذا كل نجم الى انقضاء السنة الا لجهة فان لها اربعة عشر يوما  
النوء عند الجوهري هو السقوط وعند الاصمعي هو الطالع (قوله عند الضر والخ) أى  
في شعر خطبة الجمعة والفتن لانه نازلة واعقاب المساوات (قوله حوالينا) بفتح اللام  
قال الشوبري منى مفردة حوال نقل عن النووي في تعبيره ونقل عنه ايضا انه مفردة  
فليجزم (قوله والاكام) بالمد جمع اكيم بفتح الجيم اكام ككتاب جمع اكيم بفتح السين  
جمع اكيم بفتح السين ايضا وهي دون الجبل وفوق الرابية والظراب بالطاء المشددة جمع ظرب  
بفتح فكسر الجبل الصغير (قوله مقارعة) بضم السين أى ايقنا مقارعة فله النصيب  
بالفتح المقدور ولا يساء عذاب أى لا تقنا مقارعة عذاب ولا يحق بفتح الميم واسكان المهملة  
هو الانلاف وذهاب البركة ولا يلا بفتح الموحدة وبالدهو الاشتباوي يكون بانده والشر  
كافي الصحاح والمراد هنا الثاني ولا هدم باسكان المهملة أى صار هدم المساكن اه  
من الاقتناع للتطبيب الشرع

«(فضل في تارك الصلاة)»

(قوله من يهد الخ) أى وهو مكلف عالم أو جاهل غير معذور بجهله أما المعذور فلا يكون  
مرتدا بل يعرف وجوبها فان عاد بعد ذلك صار مرتدا ولا يقر على علم ترك الصلاة عددا  
مع القدرة الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا انتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم

حين يسمع الرعد سبحانه من يسمع  
الرعد بعد هذه الملائكة من  
خفته ثلاثا عرفى من ذلك ولا  
يتبعه أى البرق ومثله الرعد  
والطر (بصره) خشية من ان  
يذهب (و) أن يقول عند نزول  
المطر اللهم صيبا وهو بخصية  
مشدة المطر الكثير (هنا وسيا)  
أى مطاء (نافعا) مرتين أو ثلاثا  
للاتياع المأخوذ من ورود ذلك في  
أحاديث متفرقة وأن يكسر من  
الدهاء والشكر حال نزول المطر  
(و) يتب أن يقول بعده أى  
بعد نزوله (مطرا بفضل الله ورحمته)  
ويكسر مطرنا بنو كذا أى بوقت  
النجم الفلاني هذا ان لم يصف  
الاثر اله والا كثر (و) أن يقول  
(عند الضر بكمرة المطر) ودوام  
القيم (اللهم حوالينا ولا علينا)  
اللهم على الاكام والظراب  
وباطون الاودية وسنايت الشجر  
اللهم مقارعة ولا يساء عذاب  
ولا يحق ولا يلا ولا هدم ولا غرق  
(ويكره سب الريح) بل يسأل الله  
شراها ويستعين به من شرها لا تبايع  
«(فضل في تارك الصلاة)»

«(من يهد وجوب الصلاة)»

لثقف فأخرج مقدمه الى حاقه فانه لا يضر الا اذا كان ساق الخف طويلا خارجا من العادة  
وأخرج رجله الى موضع لو كان الخف كله مادي الخفاف لظهر شيء من محل القرض فانه  
يحل مسح كافي للصفه والنهاية وغيره (قوله ولو مقصوبا) قال رولو بعد آدمي  
محترم وجروا فرق بين المسح وبين عدم صحة الاستنجاء به قال سم وقد يفرق بأن هذا الباب  
أوسع بدليل صحة المسح على خف الخف وعدم صحة الاستنجاء به لانه معها الخ (قوله  
فكذلك) أي لم يميزه مسحه مطلقا لصلاته ولا لغيرها قال الزنادي في شرح الحرر وحواشي  
المنهج والعبارة لها واستشكل بانه ما طهارة وماء الطهارة اذا أصاب الصلابة المعقود  
عنه لا يضر واجيب بان محل العقود اذا استل ماء الطهارة اليها لاعتن قصد اما اذا كان  
بقصد كما هنا فلا يعني منه خطيب اه قال سم في حواشي شرح المنهج اقول ينبغي العفو  
اذا مسح موضعا طاهرا واختلط بالصلابة أي المعقود عليها لاعتن قصد لان ماء الطهارة  
لا يضر اختلاطه بالعفو عنه تأمل اه ويحتمل في حواشي الصفه أيضا ذكر فيها أيضا ما منه  
ثم ان حمت الصلابة المعقود عليها الخف لم يعد جواز المسح عليها ر اه وفي الصفه والنهاية  
والعبارة للصفه ثم يعني عن محل خرز يشترط لمسح ولومن شذرت رطب لعموم البلوى به  
فظهر ظاهره بنفسه سباعا بالتراب ويصل فيه الترض والنقل ان شاء لكن الاحوط تركه  
زاد فيها ويظهر العفو عنه في غير الخفاف مما ليس يترنزه الاب ه (قوله بالانعل) اعلم  
أن المفهوم من كلام ائمتنا ان المراد من اطلاق قسم الخف هو ما يداين به على الارض من  
غير نعل كالخزعات والمدايات التي تحمل القرض وأما الاخفاف المعروفة اليوم فهي  
المسجلة في كلام الفقهاء ويجوز ارب الصوفية ويدل على ذلك امور منها قولهم عن بالانعل  
وقد صرح به في الصفه والنهاية وغيره او اخفاف المعروفة اليوم لا تلبس بالانعل ومنها  
قول الرافعي في الشرح الصغير جوارب الصوفية التي تلبس مع المكعب لا يمسح عليها  
الا ان يمكن متابعة المشي عليها الصفاقتها ولجلدها اسفلها والصاقها بالمكعب اه كلام  
الشارح الصغير وعبارة الوجيز للقرز في القوي ما يتردد عليه في المنازل لا كالجوارب  
والثقافة وجوارب الصوفية انتهت وعبارة الرافعي في الشرح الكبير لا يجوز المسح على  
الثقافة والجوارب المتخذة من الصوف والبدل لا يمكن المشي عليها وبسهل نزعها  
فلا حاجة الى ادايتها في الرجل ولانها لا تمنع تقوذا الماء الى الرجل ولا بد من شيء مانع على  
الاصح كالسباقي وكذلك الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جوارب  
الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتقع تقوذا الماء  
الخ وانما يعرف بالثقف في هذه الا زمان ما يلبس مع المكعب وهو جوارب الصوفية وفي  
شرح الروض جوارب الله وفيه هو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة  
قال الشارح في شرح العباب القاطر انه منسوب للصوفية لكثرة لبسهم له وعما يدل لما  
قلته عبارات كثيرة يشتمل في الاصل فراجعها منه ان اردتها (قوله في الحاجة) التي تقع

(قول الشارح ولو مقصوبا) أي لان  
الحرمة لامر خارج ومن ثم امتنع  
لبسه على محرم كذا قالوه ويظهر  
انه حيث جاز لبسه بأن اضطر استر  
رجله بخرافة فضلا لا يجوز له  
المسح عليه اه بهزوي واثار  
بالواي خلاف في ذلك قال النووي  
في متن المناهج قول وحلا اه أي  
قال صاحب التلخيص يشترط في  
صحة المسح ان يكون الخف حلالا  
لان المسح للاستدامة وهو ما مورد  
بالنزع قال في الصفه والاصح انه  
لا يشترط كالتيتم بمغسوب اه من  
الاصل

(قوله لحاجات اقامته) واستقر عليه

كلام عمن وقال سم في حوائج  
الفرر وهو المحب اه (قوله كان  
المراد في المسافر تردده ثلاثة ايام)  
لو لم يقو الخلف للتردد في الثلاث  
بالنسبة للمسافر بل في يوم وليلة  
فقط فامتناع المسح حيث لم يمتطنا  
مشكل لانه لا يتص من المقسم  
فليس مع مصبه وقد يقال اذ اقوى  
التردد اكثر من يوم وليلة واقل  
من ثلاث هـ لاجازة المسح زمن  
قوته وان زاد على يوم وليلة ٨١  
جعل الليل مختصرا

ويوم وليلة للمقيم فلا يجوز في نحو  
وقتي يضرب بالثاني عن قرب وان  
يكون (سائر اهل الغسل) وهو  
القديم بكعبيه ولو زجا شافا  
أومسح قوافش بالراوي بشرط  
الستر من كل الجوانب (لا من  
الاعلى) عكس ستر العورة لان  
الخلف يلبس من اسفل ويتخذ  
ستره بخلاف القصص فم ما وان  
يكون (مانعا لنفوذ الماء) فوصف  
عائه فالعورة بما الغسل فلا يجوز  
نحو ومنسوج لاجازة وهو المعتبر  
منه لذلك (من غير) مواضع  
(الخرز) (و) (لا الشق) ويصح  
لا يسه في غير سفر قصر فيها كان  
أومسافر اسقرا قصر او طولا  
لا يبع القصير يوما وليلة وفي سفر  
القصيرة ان يمسح خفيه فيه ثلاثة  
ايام بليلتها كاملة سواء تقدم  
بعض البالي على الايام أم تأخر

في مدة لبسه جرى الشارح في حاشية الايضاح للتووي على أن المراد حوائج المسافر  
المعتاد لتقلب الناس عند شحوط ورحال قال وضبطه المحامي كالشعج أي حامد بثلاثة  
اميال فأكثر والجرى بمسافة القصير تقريبا واعتقه الاستوى والوجه كما أشار لبعضه  
ابن القيم خلافاً لمن وهم في فهم كلامه مع كلام غيره ضبطه بمنزلة مدة لبسه من ثلاثة  
ايام بليلتين المسافر ويوم وليلة للمقيم فلا يجوز في ما لا يقوى على التردد في حوائج تلك المدة  
الحق قال تلميذ الشارح عبد الرؤف في شرح مختصر شيخه الشارح لايضاح النووي مانصه  
قضية كلامه أي الشارح في مختصر الايضاح انه لا يعتبر ما يطرأ له من حوائج لا يعتادها  
أو يعتادها وهي نادرة وهو ظاهر ان لم يرد بها غالب الناس والا كما صرح في الحاشية  
فقد يكون ما لا يعتاده هو المعتاد أو يعتاده بها القاطعون بهم والعبرة في الاعتاده انتهى  
(قوله ويوم وليلة للمقيم) الذي اعتقه الشارح في الضفة والجمال الرشي في النهاية وغيرها  
ان المراد تردده يوما وليلة لحاجات اقامته واعتقد شيخ الاسلام في الاسنى والطب في  
الاقناع تعالى ابن العماد ان المراد تردده لحاجات سفر يوم وليلة كان المراد في المسافر  
تردده ثلاثة ايام لحاجات سفره (قوله عن قرب) قال سم في حوائج المنهج فيكون ان يكون  
المراد انه اذ لم يمكن تردد المسافر فيه ثلاثة ايام امتنع مصبه يوما وليلة اذ لم يمكن التردد  
فيه يوما وليلة وليس المراد انه يجتمع حيث لا المسح مطلقا لان غايته ان يكون كالمقيم فتأمل  
فانه واضح هذا وقد قرر مر اعتبارا مكان متابع المتن فيه ثلاثة ايام حتى في حق المقيم  
ثم قرر يوما وليلة للمقيم وذكره ما هـ اعتاده في حوائج الضفة ايضا وزاد وقال اذا  
قوى للتردد اكثر من يوم وليلة واقل من ثلاث هـ لاجازة المسح زمن قوته وان زاد على يوم  
وليلة الخ وفي حاشية الضفة لاهاتى وكذا انه ان يمسح مع المقيم ان قوى للتردد اكثر من  
يوم وليلة واقل من ثلاث ولا يجوز له المسح زمن قوته الزائدة على قوته يوم وليلة فمنا يظهر  
نم ان كان قويا بالتردد ثلاثة ايام مسح عليه ازيد من يوم وليلة ثم انفرق لم يضر وضع ما زاد  
على يوم وليلة أيضا اه كلام الهاتى (قوله شافا) أي لا يمنع النظرة الى العورة (قوله  
شد بالهرا) أي قبل الحدث قال في الضفة كل ما طرأ وزال عما يمنع المسح ان كان قبل  
الحدث لم يطرأ اليه او بعده فطرأ اليه انتهى وهو ظاهر في غير نحو تبس الخلف أما هو  
فالوجه انه يغسل ويبقى المسح كما أشبهت الكلام عليه في بعض الفتاوى (قوله بخلاف  
القصيص فيها) أي في الستر والاتخاذ فانه يلبس من فوق ويتخذ ستره أيضا قال في  
الضفة وليكون السراويل من جنسه أي سائر العورة الحق به أي بسائر العورة وان  
تخلص فيه أي فانه يلبس من اسفل ويتخذ ستره أيضا (قوله مانعا لنفوذ الماء) أي في غير  
متمزق البطانة والظاهرة بلا تعداد أما هو فيمضى وان لم يمنع نفوذ ماء الغسل اذ هو حيث  
يكتف بصله الماس من محل خزنه (قوله تقدم بعض البالي على الايام) أي بان انتهى الحدث  
عند غروب الشمس فهنا قبلت الليلة الاولى على الايام (قوله لم تأخر) أي بان انتهى

وعز غيره بكثرة الشكوى ومجده ما لم يكن على جهة التزم بالقضاء وعدم الرضا به فالاحوت كما هو ظاهر بل زعم بعضي من ذلك الكثر ولو سلم انه مفروض حتى اوطب عن حاله فاخبره بما هو فيه من الشدة لاهل صورة الخرج فلا بأس والاثني خلاف الاولى بل يشغل بالتسبيح ونحوه (و) يكره (فني الموت) لضرر تزل به كافي الروضة وغيره اللهم عن (بلا) خوف (شنة في الدين) فان كان ولا بد متنا فقل اللهم احسن ما كانت الحياة تدري وامتنى ما كان الموت تدري للبر العبري بذلك اما تحب عند خشة القشة فلا يكره وكذا عند عدم الضر والقرآن التي مع الضر يشعر بعدم الرضا بالقضاء لثقله بدونه (و) يكره (اكرهه) اي المريض (على تناول الدواء) والطعام لحديث لا تكررهما من على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم لكنه ضعف ولذلك كان الملة قدان ذلك خلاف السنة لا مكره (واذا حضره الموت) ٨٥ أي اماراته (أني على شقة الامين) وحمل وجهه الى القبلة كالوضع في البعد (فان تعذر فلا يسر) لانه لا يبلغ في الاستقبال من القائه على قضاءه (والا يسر القائه على الايسر) فعلى قضاءه (يلى (و) يصح (وجهه وأخيه) وعما يطون رجليه (القبلة) لان ذلك هو الممكن (ويرفع رأسه) قليلا (بشي) ليستقبل بوجهه (ويأتى) بنبأ (لا اله الا الله) للامر به في خبر مسلم ولا يسر زيادة محمد رسول الله لانه لم يرد مع ان هذا مسلم ومن ثم يلقن الكافر الشهادتين ويؤمن بهما للاتباع (ولا يلق عليه) أي على المسلم (ولا يخاله قل) ثلاثا تأتي بذلك بل يذكر الشهادة بين يديه لينذرها أو يقال ذكر الشهادة فلنذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (والافضل تلقين غير الوارث) والعدو والحامدان كان ثم غيره والاقه

خلاف الاولى في الابعاب اماع الغلبة فلا كراهة ولا خلاف الاولى (قوله فعلى قضاءه) قال في المجموع والعمل عليه (قوله فلنذكر الله جميعا الخ) كذلك في شرعي الهبة والروض للشيخ الاسلام والنهاية لمواظرة ان المراد ان الملقن يقول ذلك لينذره المختصر الشهادة فيأتي بها الابل ان يقول ما قاله الملقن والالكان آخر كلامه التكبير لا التهليل (قوله ودخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو لم يوافق لم يندخلها ولو خفي تقديم التلقين على الابعاب السابق ان يمكن فعله ماعدا (قوله ثياب موه) في النهاية سواء كان الثوب طاهر ام نجسا عما يفضل فيه أم لا اه وفي النسخة واعلمه الخ بقائه قصه الذي يغسل فيه اذا كان طاهر الا لا معنى لثوبه ثم اعادته لكن يشترطه لثوبه يتكس وفي النسخة سابق ان الشهادة يدين ثيابه فلا تنزع عنه اه قال في الابعاب هذا ظاهرا ان يريد نفسه قويا والا فالاولى زعمها ثم اعادته عند الدفن خشيته التبراه وفي شرح الهبة للشيخ الاسلام المعنى في زعمها انها خوف تغير الميت فلا فرق بين الشهيد وغيره ولا بين طهارة القميص وعدمها وظاهر اطلاق النهاية ووافق هذا (قوله بحيث لا يرى الخ) أي يكون النزع بحيث لا ينكشف عنه شيء (قوله كيف) قال في النسخة قال الاذرى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الميت وأقله شبر وعشرين درهما اه (قوله من غير فرش) قال الشوري في حواشي المنهاج بل يلقى جلده بالسري (قوله في ارض) لو كانت حلبة لاندوة عليها لم يكن وضعه عليه خلاف الاولى (قوله أرفق بحامده) ومثله أحد الزوجين بالاولى لو قوت شفتيه (قوله المصنف معه ذكورة الخ) في الامداد ونحوه النهاية فان تولد رجل محرم من المرأة وامرأة محرم من الرجل جاز ويحتمل الاذرى جواز من الاجنبي للاجنسية وعكسه مع القرض وعدم المس اه وأقره في الامداد وفي الاسنى يومئذ زيادة المصنف لفتنة وفي وأقره في شرح الهبة ايضا

فاذا قالها لم يعد عليه حتى يتكلم فاذا تكلم ولو غير كلام الدنيا أعدت عليه للتبرع الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة (فاذا مات غمض) ندبا (بمناء) وشدها بماء عريضة يربطها فوق رأسه خطم الله - مه من الهوام وفتح منظره (وليكن) عقب مفارقة روحه يده (مضاضه) فترد اذ جاءه الى بطن كفه وساعده الى عضده وساعة الى فخذ ونحوه الى بطنه ثم تحدها تسهلا لفضله وتكفنه فان في البدن حشنة اذرة فان كانت لانت والام يمكن تلبيته بعد دفن ان أمكن تلبيتها (ولو يدهن ان احتجب اليه) فلا بأس (وتنزع) عنه (ثيابه) في المحطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من يده ثيابه عفاه (وبستر) جمع يده (ثوب) خفيف يصح ل أحد طرفيه تحت رأسه والا تحتمت رجلاه انما على القل به صلى الله عليه وسلم (ويوضع على بطنه شيء يقبل) من حديث كسيف ومرآة طين وطب ثم ما تيسر ثلاثا ينتفض ويثني صوت المصنف عنه احترامه والحق به كتاب العلم المحترمة (ويستقبل به القبلة) كالختم في قبره ولا ياتي ذلك وضع شيء على بطنه لانه يوضع على اطول ولا يوضع خرقة أو ثياب جلده على نحو سر من غير فرش ثلاثا غير ندوة الارض أو يصح عليه الفرش بقبره (وتروى جميع ذلك) أي القائم على الشئ الامين وما ذكر بعده (أرفق بحامده) أي تكفنه مع ذكورة أو ثوبه (ويؤدى له) عند فعل ما ذكره وفي غير ذلك لا احتياج الى الدعاء حينئذ

(ويادو بغير اذنته) بمقتضاه سنة (وتتخذ وصيته) خلافا لان تبس والاسال ولبه غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه فان فعلوا برئ في الحال على خلاف القاعدة للباحة والمصلحة وتجب المادية على الوارث والوصي عند الطلب والتكفي من التركة (ويستحب الاعلام بعبوته) لا لاراء والمصلحة بذكر الاوصاف الغير الثلاثة بل ٨٦ (للصلاة) ليكثر المصالحون عليه للاتباع (فصل) في بيان غسل

وقال في المعنى هو ظاهر وفي النهاية هو بعيد (قوله ويادو) بفتح الدال (قوله على خلاف القاعدة) اذا حلوا لا تنص الا برضا المهيمل والحتمال وان كان ضمانا فكيف يبرأ منهون عنه ثم يطالب الضامن (قوله بل للصلاة) في الحقيقة وغيرها كالدعاء والترحم قال ويكره ترتبته بذكر محاسنه في نظم او تترأثني عنها وبمحلها حيث لم يوجد معها السبب السابق والاحرم ثم قال فان كانت بحيث في شعور عالم وخلت عن ذلك كانه في الطاعات أشبه

«(فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به)»

(قوله ودقته) أي وما الحق به كلقائه في البحر وبما ذكره عليه على وجه الارض بشرطهما (قوله وجهه) كان سبب عدم ذكر المصنف وان ذكره غيره انه قد لا يجب ان يحفر عنه عند محله ثم يحمله للنزلة منه مصفة أو انه من لازم دفنه فاستغنى عنه اه سم قال غيره وهو جواب حسن جدا (قوله للاجماع) نقله النووي في غسل الميت وشعاعه المتأخرون قال في فتح الباري وهو دخول شديد فان الخلاف مشهور وجد عند المالكية حتى ان القرطبي رجع في شرح مسلم انه سنة ولكن الوجه وعلى وجوبه وفي الابعاب للاجماع على ما حكاه الشيعان (قوله أو قصر في العلم) قال في الحقيقة لكونه بقرية وبسبب في عدم البحث الى قصر (قوله وأجلن) كذلك الثقافة والامداد في المقتى والنهاية الاوجه الاكتفاء بتسليم أجلن قال سم ويذكر ان يجري في صلاة الملائكة ما قيل في غسلهم اياه بصلاص التسكين والدفن فيبرز من الملائكة قال وظاهر ان الحمل كالدفن بل أولى كما هو ظاهر (قوله بلا تغير) أي ولا زيادة وفيه بعد اعتبار مقدار ما يتشر به المفسول من الماء يعطيه من الوسخ الطاهر (قوله فتح دخارصه) في الابعاب ظاهر كانه من الفاسل لا يحتاج الى استئذان الورثة في القتن وان نقصت القيمة وقب ما فيه ثم قال ثم ينبغي ان يحمله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه والا ليجز ثقته المنتقص لقيته والدخار يصح جمع دخارص بكسر الدال وهو ما يوسع به ويقال دخارص ودخارصة (قوله فان تعذر) في العباب أو قصر عنه ثم قال في الابعاب ولوم فتح دخارص لنفسه مثلا كما قاله الجوهري وقال ولم ير دغله فيه لكان أعم (قوله وبفض الفاسل الخ) في المقتى وشعاعه النهايةين كما قاله السبكي أن يغشى وجهه بخرقة من أول ما يضعه على المقتل وقد ذكره المزني عن الشافعي وقال القلوبي الذين حضروا غسله صلى الله عليه وسلم نجسة وكانت أعينهم معصوبة اه (قوله الا ان يكون زواجا الخ) فيه جواز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر حيث لا شهوة وصرح بذلك في الثقافة ونرى في الارشاد وشيخ الاسلام في الغرر لكن في التكاثر من الثقافة منع نظرا لما بين سرتها وركبتها وانفله المديري عن

الميت وما يتعلق به (غسله) ان كان مسلما غير شهيد وان غرق (وتكفيته) ولو كافرا (والصلاة عليه) ان كان مسلما غير شهيد (ودقته) وجهه ولو كافرا (فروض كفاية) للاجماع والمخاطب بذلك كل من علم عبوته أو قصر في العلم به سواء أقر به وغيره فان فعله أحد منا ولو غير مكلف لا من الملائكة أو أجلن سقط المخرج عن الباقيين والأثر المجمع (وأقل الفصل) تعميم يده بالمال ولو لم يكن كافرا ولا بلياسة لان القصة عنه التظافة وبندب ان لا يفيض للماء على يده الا (بعد ازالة النجاسة) فان صبها فأزالتها بلا تغير مرة واحدة اجزأت عن غسل الميت والموت كما كتفى في السلي عن الحدث والتب (وبس) ان يغسل (في قبص) لانه أستره وان يكون القميص خلقا أو مضيقا حتى لا يمنع وصول الماء اليه ثم انقع أدخل يده في كمه والأفخ دخارصه فان تعذر غشه فيه ستر ما بين سرتة وركبته مع جرة منهما وان يغسل (في خلوة) بان لا يدخل عليه غير الغسل ومعهنه لانه قد يكون يده ما يفضله ولأولى الدخول وان لم يغسل ولم يكن والا فغسل كافى الام ان يكون (تحت سقف) لانه أستر وان يرفع

(على نحو) (لوح) أو سريره على ذلك لتلاصقه بالرشاش ويستقبل به القبلة وترفع منه ما يلي الراس ليتعدا الماء عنه الجوه (وبفض الفاسل ومن معه بصرة) بوجوبها عين السر والركبة وجزء منهما الا ان يكون زواجا وزوجة ولا شهوة ونجاسة فيأعدا ذلك فظنره بلا شهوة بخلاف الاولى



(الإلحاح) الى النظر كصفة المغسول من غمره والمس كالنظر فبما ذكر (و) يسن (منع بطنه) هذه اليسرى (بقوة ليعرج مائه)  
 ثلاثين من شئ بعد غسله أو كفضه ويكون ذلك (بعد إجلاله) عند وضعه على المقبل برفق (مأثلاً) الى رواه قتلاوي وسند  
 ظهره الى الركبة اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه واجهه في نفرة فقاء ثم يحس بطءه كاد كرو يكون ذلك (مع فوج بجمرتا ليطيب وكثرة  
 صب) من المين لتغني الرابحة بيسن التصبر عند من حين الموت لاحتمال غلوه وشئ منه فقلب راحته الخور (و) بعد ذلك  
 (غسل سوايته) أي قبله وذبره (والخاصة) التي حولها ما كايستحب الى ٨٧ (بقوة) بقلها على يده اليسرى ثلاثين العورة

وقلها هذا بالمثل لجاسة سار الدين  
 كإقتضاه كلامه وبفسل قدح أيضاً  
 لكن انما يفعل هذا بالنفرة الثانية  
 لا بالاولى خلافاً لما اقتضاه كلامه  
 (ثم أخذ) نفرة (أخرى) وقلها  
 على يده اليسرى (ليسوا بها)  
 بسبابة مبالغة بالماء ولا يفتح  
 استانه ثلاثين الماء الى الجوف  
 فيسرع فقاءه ثم يخلف بضمصرها  
 مبالغة أنه (ويخرج) بها (ماني  
 أنه) من أذى (ثم وضاً) ثلاثاً  
 ثلاثاً كالشيء بمحضه واستشاق  
 يميل فيها رأسه ثلاثاً يسبق الماء  
 الى بطنه ولا يبقى عنهما ما رانه  
 كالسائل ويتبع بعد ذلك ما تحت  
 أطقاره وظاهر أذنيه وصماخيه  
 (ثم) بعد ذلك (غسل رأسه ثم لحية  
 بالسدر) ولا يعكس ثلاثاً ينزل الماء  
 من رأسه الى لحيته فيصالح الى  
 غسلها ثانياً ويسرحها بما يشط  
 برفق (ثم غسل ما قبل منه) بأن  
 يغسل شقه (اليمين) مما يلي وجهه  
 من عنقه الى قدمه (ثم اليسرى)  
 كذلك (ثم) يحوله الى شقه اليسرى  
 فيفصل منه (مأذبر) بأن يغسل  
 شقه (اليمين) مما يلي القطن

المجموع وكذلك الكبرى في الكثرة قال ويصعب ان السند كذلك وجعل الجمل الرمل  
 المذكور في النكاح على ما إذا كان هذا المشهور (قوله الإلحاح) قال شيخ الاسلام في الفرر  
 فلا كراهة ولا خلاف الاولى واما غير الفاسل من معين وغيره فتكرهه الروية بالضرورة  
 (قوله بقوة) أي مع نوع قوة وفي الصفة والنهاية ونشر الحرو وغيره احراراً بلقاء أي  
 مكرراً المرة بعد المرة مع نوع فحاصل لا مع شدة لان احترام الميت واجب (قوله بنفرة  
 بالقها) أي الواجب لم يمت من شئ من عورته بلا حائل قال في الصفة حق بالقصة لاحد  
 ازرجين (قوله وقلها ثلاثاً) هذه نفرة أخرى غير التي غسل بها سوايته قال شيخ  
 الاسلام السنة ان يبي قبل المقبل نفرتين ثم يمسح احداهما للرجلين والاخرى لمباقي  
 البدن الخ شمس البهجة (قوله ثم أخذ نفرة الخ) هذه نفرة ثالثة لطيفة تكون على  
 اسمعه السبابة من يده اليسرى (قوله بضمصر الخ) قال في الصفة وعلية النفرة (قوله  
 ولا يعكس) أي لا يغسل لحيته قبل رأسه لانه عند غسل رأسه ينزل ماء الرأس الى اللحية  
 بعد غسلها فيصالح الى إعادة غسل لحيته ثانياً لان رأسه مرتفع ويخدر الماء منه كما يفتى في  
 كلام الشارح (قوله بمشط) يضم أو كسر فتكون ويضمها وفي المنهاج وغيره واسع  
 الانسان برفق اه الى قبل الانتشاف أو بعدمه ويرقد بالمنتشف ثم ما من شعرة غيرهما  
 اليه في كفته لمدفن معه ولا ينافه قولهم ان الشعر يغمره يصلى عليه وبفسل ويستر  
 ويدفن وجوباً في الكلي حيث علم اقتضاه من ميت ولم يعلم انه غسل قبل الصلاة على الجثة  
 إلا ان ما هنا من حيث كونه مع ذلك من حيث ذاته (قوله أو الخطمي) تأنيباً لتقلان  
 كتاب الطيب للآزرق في باب البواسير ان الخطمي هو شجرة القرينا بقلعة اليمن وهي  
 تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة انه المعروف بورد الجاهل يزعمونه في نحو  
 المراكن للفتن بروية زهره ويسمونه بالخطمي (قوله ثم ان لم يحصل الخ) حاصل ما ذكره  
 انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بمرة واحدة بالماء فيحصل الثلاث بضم  
 غسلات اولى بالسدر ونحوه والثانية تره وهاتان غير محصورتين ثم ثلاث بالماء القراح  
 وهي المحسورات ويكون معهن قليل كافور وان لم يحصل النقاء بمترتين نحو السدرين  
 زيادة ثالثة وثالثة وهكذا الى ان يحصل النقاء وتره عقب كل مرة بقصة ثالثة ثم ان اراد  
 عقب كل غسل مما قراح وان اراد آخر الماء القراح الى عقب غسلات التطفيف ثم ماء  
 قراح ثلاثاً وهذه أولى كما ساقى في كلامه و يسن تران حصل الانتفاء بشفع وجري في

كفته الى قدمه (ثم) يحوله لاليمين فيفصل (اليسرى) كذلك ولا بعد غسل رأسه ووجهه لحصول الفرض بفصله ما لا يزال يبدأ  
 بصعقة عنقه فمما تحتها ويحرم كبه على وجهه احتراماً وانما كرهه لئلا يلقى ذلك لان الحق له هذه الفسلة بكيفية المذكورة شديداً  
 تكون (بالسدر) أو الخطمي ونحوهما (ثم) اذا فرغ من غسل جميعه بالماء ونحو السدر على الكيفية المذكورة (أفالة) أي  
 السدر أو نحوها بسبب الماء انما خاص من رأسه الى قدمه (ثم) ان لم يحصل النقاء

بمحو السدر في الكيفية الاولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التطهف فاذا حصل النقاء (صب) وجوبا  
(الماء) الخالص وبين حينئذ ثابته وثالثه الماء الخالص كغسل الحصى وبين أن يصري الماء (البارد) لانه يثقل البدن والمحسن  
يرخيه ثم ان احتجج اليه بنحو مخرج ورد كان المصحف ٨٨ أولى ولا يبالغ في تقصينه لانه يسرع النفاذ والماء الملح أولى من العذب

ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم  
للخلاف في شفاة الميت وفيه  
أن بعد ناء الماء عما قدزوه من  
الرشاش وغيره ما يمكن ويجب أن  
يصري في إزالة نحو السدر بالماء  
(الخالص) عما يسلبه الطهورية  
لمحاصر أول الكتاب ثم يسن أن  
يكون كل غسلة من الثلاث التي  
بالماء الخالص في غسل غير الحرم  
(مع قليل كافور) وهو في الاخرة  
أكلها مع من أمره صلى الله  
عليه وسلم به في أركونه ترك لانه  
يقوى البدن ويدفع الهوام وتخرج  
بالسرا الكبري بحيث يفيض التقير  
به فانه يسلب طهورية الماء ان لم  
يكن محلا وعلما فاعتقد ان نحو  
السدر مدام الماء يتغير به جميع  
الحسبان عن الغسل الواجب  
والمدحوب فيغسل (من قرنه الى  
قدمه) بعد الغسلة المزيلة له  
(ثلاثا) بالماء الخالص متواليه كما  
قدمته وهو الاولى أو مستقرقة بأن  
يستعمل الماء الخالص بعد مقام  
كل غسلة من غسلات التطهف  
ويكون كل مرة من التطهف  
واستعمال الماء الخالص بعده  
غسلة (ثم) بعد فراغه من غسلة  
(يشقه بثوب) مع المبالغة في ذلك

لثلاثا بمثل ان كانه فيسر عفاه وبه فارق ندب ترك التطهف في طهر الحصى وبين ان يكون تنشقه (بعد اعاده ثلثه) بقية  
أي ثلثين مقاصله عقب الفراغ من غسلة ليثبت لها (ويكره أخذ شعره) أي الميت غير الحرم (وظاهره) وان كان عمار زال القطرة  
واستاد اذاته حاله ان اجزاء الميت محترقة فلا تنهك بذلك ومن ثم لم يحق الاقلق ثم لو تبدى شعره بنحو صغف ولم يصل الماء الى اصوله  
الا بما وجبت انزائته اما الحرم اذا مات قبل غسله الاول فيجب ان يترك ارجاءه فلا يجوز ان يغسل به شيء مما يحرم على الحرم  
بخلاف المعتدلين وفاته لان تحريم محو الطيب عليها انما كان للتجفيف وقد زال بالموت

والأولى بفعل الرجال الرجال فمستحسن حتى على الزوجة وأولاهم به أولاهم بالصلاة عليهم الاثمة هنا أولى من الأسبق  
والأول بعد الرجال الاغراب الرجال الاجانب ثم الزوجة وان تكتمت غيره ثم النساء ٨ الحارم (و) الأولى (بالرأ) ان يفلسها  
(النساء) لكن الأولى منهن ذات

الحرمية وهي من لو فرضت ذكرا  
حرم تتكلمها وثة ثم لها لعملة  
على نحو الخلة فان لم تكن ذات  
حرمية قدمت القرى فاقربى  
ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم  
محارم الماهرة ثم الاجنيات  
والخاض ~~ب~~ كغيرها اذ لا  
كرامة في نفسها ثم بعد النساء  
الزوج وان نتج اختياراً واربعاً  
سواها ويشد بان تبقى المس  
بخرقة ياقها على يديه ثم رجال  
الحارم بقرتهم الا في الصلاة  
وشروط المتقدم الحرية والاتحاد  
في الدين وعدم القتل المانع  
للزوث وعدم العداوة والصبا  
والفسق وبفعل السدا منه ولو  
مكاسة وأم ولد حيث لم تكن  
من زوجة ولا معتدة أو مسترأة  
ولا متحركة ولا مبيعة ولا امتنع  
عليه تفلسها وليس لامة تفصيل  
سيد هام طلقاً لا تنقل ملكه عنها  
ولكن من الرجال والنساء تفصيل  
صغير ومغيرة ليطاها احد الشهوة  
وتفصيل الخنثى الذي لا يحرم له  
للمساحة واضعف الشهوة بالموت  
وبه فارق حرمة نظار القريتين له  
وهو (وحيث تعذر غسله) بأن  
أدى الى تهريه يعم وجوب اختلاف  
ما اذا أدى الى اسراع فساد بعد  
الدفن فانه يفسل (أو لم يحضر)

نفسه بذهاب الصلاة فلا فالان حجر (قوله الاثمة هنا الخ) أى يلبس الغسل للعت زاد في  
الصفة القبية ولو اجنبياً أولى من غير قبيه ولو قري عاكس الصلاة على ما يأتي فيها ثم قال  
والحاصل أنه يقدم رجال مصيبة التسب قالوا لا قالوا في ذنوب الارحام ومن قدمهم على  
الاولى حصل على ما اذا لم ينظم بيت المال فالرجال الاجانب فالزوجة فالنساء الحارم  
(قوله وان تكتمت غيره) بان وضعت الحمل عقب موت زوجها فترجعت آخر قبل غسل  
نفسها الميت (قوله حرم تتكلمها) أى بالقرابة (قوله فهو لعملة الخ) في الابهاب  
بشدم عند استواء اثنين في ذلك من في محل العصوية لو كانت ذكراً كصحة مع مخالفة  
فالعمدة أولى وتقدم خالته على بنت عم لان الأولى محرم وإن تساوى أى ثمان منهما  
في المحرمية والعصوية تقدم عما تقدمه في الصلاة على الميت ومنه يؤخذ ان الحرمة البعدى  
مقدمة على الرقبة القربى (قوله ثم محارم الرضاع) قال البلقيني وعليه تقدم بنت  
عم بعبدته محرم من الرضاع على بنت عم اقرب منها بلا محرمية (قوله ان يبقى  
المس الخ) سبق عن الصفة حرمة مس شئ من العورة فيحصل ما هنا من التسبب على  
مس غير العورة ونظر سم في حرمة مس احد الزوجين عورة الاخر بلا شهوة ونقل  
ما يؤيد النظر عن اطلاقهم وعن كذا الشيخ في الحسن البكرى وفي الفر رشيخ الاسلام  
ما يصرح بالحوار (قوله بخرقة) متعلق بابقى لا بالمس (قوله الحارم) خروج بهم الاقرباء  
غير الحارم كأنه الم وغيرهم فلا حق لهم في الفصل بل هم كالاخياء (قوله الحرمة) أى  
الكاملة (قوله المانع للارث) خروج به نحو المقتضى وراوى الخبر (قوله والصبا الخ)  
أى وعدم الصبا وعدم الفسق قال في الصفة قضية كلامهما بل صريحه وجوب الترتيب  
المذكور ثم قال لكن ابطال جمع متأخرون في نفيه وأنه المذهب (قوله وله صف الشهوة)  
والقري بينه وبين الاجنبى في المرأة احتمال الاضداد في الخنثى في جنس الفاسل الذكر  
أو الاثى بخلاف الاجنبى قال في الصفة ويفصل من فوق ثوب ويحيط الفاسل ندبا  
في النظر والمس قال الحلبي في حواشي المنهج ومثله أى الخنثى من جهل أذكر أو أُنثى كأن  
كان أكل سبع ما يقر به (قوله بأن أدى الى تهريه) أى لتسحق أولدغ أو خيف على  
الفاسل ولم يكن له الصفة أو فقد الماخاض وجد الماهبة ذنوبه وجب غسله واعادة الصلاة  
عليه (قوله حرمة النظر الخ) في الصفة والنهاية يؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة  
وبحضرته من مثلاً وأمكن غسله به ليعمل الماء لكل يده من غير مس ولا نظر وجب وهو  
ظاهر اذا في الصفة على ان الاذرى وغيره أطا الوافى الاتصاف بالمقابل مذهباً ولذا قال  
سم أو صب ما عليه بعمه وفي الصفة أنه يعم ويمن كان على يده خبث وثاقفه في النهاية  
واستوحه أنه يزل التباساً ولو حضر الميت المذكور كافر وصلته غسله لان له النظر اليه  
دون ما وصلت عليه المسلمة

١٥ (فصل في الكفن) \* (وأقل الكفن) الواجب (توب) لحصول السعة فلا يكتفى ما يصف البشرية مع وجود غيره لأقل الرجل ولا في المرأة يجب كونه مباحاً في الحياة كالمرءة وغير المكلف بخلافه البالغ ولا يكتفى بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيتا المني من الأزار بالبيت ولا يجوز التكفين في تنجس بما لا يفي عنه عند وجود طاهر غير روي نحوه أما الطاهر الحر روي نحوه فيقدم عليه المتنجس ١٠ ولوقد ذكر التوب وجب الخيش ثم الطين ويكتفى بالقبسبة لحق الله تعالى توب (سائر العورة) فقط روي

\*(فصل في الكفن)\*

(قوله للمرأة أتمع الكراحة) ومثله المزعفر والمصفر (قوله بخلافه للبالغ) ومثله الخنثى (قوله غير مبرور) كذا بقية كتب الشراح في النسخ الاسلام واعتقد في المخفى والنهاية وهم تقدم الحر روي المتنجس قال في الأعياب وخرج بالمتنجس فحس العيب فقدم الحر عليه فيما يظهر وقال الأذرى يجب أن يكون جلد المغطى كالقدم مطلقاً (قوله ونحوه) أى المزعفر وكذلك المصفر عند الشارح خلافاً للجمال الرملى (قوله) وجب الخيش في القصة والنهاية وجب جلد حشيش ثم طين اه قال سم قال و ر ويحب تقديم نحو الحناء المجهون على الطين الخ (قوله لحق الله) حاصل ما اعتقده الشارح في كتبه ان الكفن ينقسم على أربعة أقسام حتى الله وهو سائر العورة وهذا لا يجوز لاحدا إسقاطه مطلقاً حتى الميت وهو سائر بقية البدن فهذا للميت أن يوصى بإسقاطه دون غيره حتى الغرما وهو الشافى والثالث فهذا للغرما عند الاستغراق إسقاطه والمنع منه دون الورثة حتى الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة إسقاطه والمنع عنه ووافق الجمال الرملى على هذه الأقسام الا الثاني منها فاعتقد أن فيه حقين أحدهما هو حق الميت فاذا أسقط الميت حقه بقى حق الله فليس لاحد عنده إسقاط حتى ممن سائر جميع البدن (قوله ما إذا اتى ذلك) عبارة لا يعاب بخلاف ما إذا لم يخلف شيئاً أو خلف سائر العورة فقط انتهت أى فان الحرج لم يسقط عن الامة حينئذ لا بنوب واحداً سائر جميع البدن (قوله على الأقل) هو ما كامل مما تقدم سائر جميع البدن وفي النهاية والامداد لو اتفق الغرما والورثة على ثلاثة جاز بخلاف وفي القصة قال وارث أو كفته من مالى وآخر من التركة أحجب الآخر فعالة الأقل عنه أو قال وارث من المسبلة وآخر من مالى الوجه انه يجب الثاني ومثله قول واحد من مالى وآخر من بيت المال أو قال وارث أدفنه في ملكي وقول الآخر في المسبلة أحجب الثاني لأنه لا عارها بوجه اه وفي الامداد والنهاية والعبارة لها لا يكتفى فيما يتبع به أحجب عليه الا إذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان ممن يقصد تكفينه اصلاحاً وعمله فيعتن صرفه اليه فان كفنوه في غيره ردوه لمالكه وان لم يكن ممن يقصد تكفينه لصلاحه أو عمله كان أهم أخذ منه وتكفينه في غيره (قوله ولو في المرأة) هذا هو المتقول في المسئلة وقضيه عدم جواز الزيادة على

في الذكر ما بين السرة والركبة وفي المرأة ولوامة والخنثى غير الوجه والكفن اما بالنسبة لحق الميت فيجب توب نعم به جميع البدن الا رأس الحرم ووجهه المحرمه تكميلها واستر الما يعرض من التعديراً لحاصل ان من خلف مالا وسترته عورته ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج عن الامة وبقى حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما إذا اتى ذلك ومن ثم جاز للميت منع الزائد بأن يوصى بستر عورته فقط لأنه حقه وليس له الايصاء بترك التكفين من أصله لأنه حتى لله تعالى ولغيره استغرق دينه التركة منع الزائد على الأقل وان رضى به الورثة لأنه أحوج الى براعة منهم من العمل ومن ثم لم يكن للوارث التسع من ثلاث لقائلاً لان المنفعة تعود له للميت وله المنع من الزائد على ثلاثة ولو في المرأة (ويحسن الرجل ثلاث لفات) يستكمل منها لجمع البدن لما صح منه روى الله عليه وسلم كفن فيها وكل رجل غيره إذا

كفن في ثلاثة فالأفضل أن تكون لفات (ويحسن للمرأة) والخنثى (خمس أزار) يشد عليها وهو ما يستر العورة (ثم) ثلاث بعد شد الأزار يندب (تخص) يجعل فوقه (ثم) بعد لبس التميمير يندب (بخار) يغطي به الرأس (ثم) بعد ذلك يندب (لفاتان) تغط فيهما اللاباغ والابن وقبر بها الخنثى احتياطاً للستر (والبياض) أفضل من غيره لما صح من الامر به

(والمنقول) أفضل من الجديد لأن ما في الليل والمراد بإحسان الكفن في خير مسلم يابسه وتطافته وسبوغه وكثافته لا ارتفاعه إذ  
تكره المبالغة فيه انتهى عنه ثم إن كان الوارث محجورا عليه أو غائباً سمحت المبالغة فيه من التركة (و) الثوب (القطن

أفضل) من غيره كما قاله البغوي لأن  
كفنه على الله عليه وسلم كان كذلك  
(ويجوز) نداء الكفن لغیر الحرم  
ورشد أن يضر ثلاثاً وأن يكون  
التجبر (بعود) وأن يكون العود  
غير مطب بالمسك ثم بعد تبخيره  
تيسط أحسن اللطائف وأوسعها  
ويذر عليه خنوط ويسط فوقه  
الثاني ويذر عليه الخنوط ثم  
الثالث كذلك لتلاسرع بلاها  
من بلل بصيها ثم وضع الميت على  
الثالث برفق مستلقاً على قفاه ثم  
يلصق بجميع منافذه ومواقع  
السجود منه فطن حليج مع كنود  
وخنوط دفعا للوأم عن ذلك  
وبدس القطن بين اليقه ويكره  
ادخاله ياطنه الألفه يحاف خروج  
شئ بسبها شرب عليه الثوب  
الذي يليه فيضم منه شقه الأيسر  
على شقه اليمين ثم اليمين على  
اليسر ثم يلف الثاني كذلك ثم  
الثالث كذلك ثم تربط الأكفان ثم  
تخل في القبر والتسكين يجب على  
من كان عليه تفتحه حسب  
كرويته غير الناشئة والصغيرة  
وتكسدهما وإن كانت موسرة  
رجعية أو باتناً حاملان يجب على  
الأب تجهيز ولده الكبير وعلى  
السيد تجهيز مكاتبه وإن لم  
يلزمهما تفتحهما حين ويس على  
الولد تجهيز زوجة أبيه وإن لم

ثلاث في حق المرأة حيث كان في الوتره محجور عليه أو غائباً فما راجعه فانه ظاهر وإن لم أقص  
على من تب عليه (قوله والمنقول أفضل) جرى عليه في شرح الارشاد والتطبيب  
والجمال الرمي وغيرهم قال في التفتة واعتراض بأن المذهب نقلاً ودليلاً ولوبة الجديد  
ومن غنة كفن فيه صلى الله عليه وسلم والظاهر انه باتفاقهم قال ويصح جمع انه يكتفى بمبوس  
فيه قوة قال والذي يقبه اجزاء قوى يقارب الجديد الخ (قوله يابسه الخ) في التفتة وقيل  
المراد بتبصينها كونها من سل قال سم يقبه اعتباراً بالامر من (قوله القطن) في الامداد  
ويعتبر في نوعه حال الميت فإن كان مكترأخ جباد الثياب أو متوطها فن وسالها أو متلا  
فن خشتها (قوله لغیر الحرم) اما هو فصر تغير كفته (قوله من بلل بصيها) أي اللطائف  
وكان وجه كونه في الأكفان انه يشرب البلل فلا يدعه يتجاوز الى غيره من الكفن  
(قوله بجميع منافذه) وهي العين والاتف والقلم والذبر والقلب والخراجات الناشئة  
ومواقع السجود هي الجهة والاتف والركبتان وباطن الكفين والقدمين اكرامها  
(قوله حليج) في شرح الارشاد أي منزع الحب (قوله عن ذلك) أي عن المنافذ (قوله  
والصغيرة) أي التي لا تعلق الوط وهي معطوفة على الناشئة فمراده بيان من تلتزم تفتحه  
من الزواجات عن ثلاثين تفتحه (قوله وتكسدهما) معطوف على قوله كرويته في التفتة  
غير المألوكة وغير المكترأخ على الواجبه اذ ليس لها الا الابرة بخلاف من صهتها بتفتحه  
انتهت أي فانه يجب مؤن تجهيزها عليه (قوله وان كانت موسرة) في التفتة ثم ان عسر  
جوزت من أصل تركتها لان خصوص نصيبه منها كما اقتضاء كلامهم وقال بعضهم  
من نصيبه منها ان ورث لانه صار موسراً والافن أصل تركتها مقدماً على الدين وهو متجه  
من حيث المعنى وإذا كفت عنها ومن غيرها لم يرد بها عليه للسقوط عنه باعتبار  
ويظهر ضبط المصير من ليس عنده فاضل عما يتركه المغلس ويحفل عن لاملزته الاثقة  
المصيرين وفي النهاية الموسر ولو بما تجزأ اليه من ارثها الخ ولو غلب أو امتنع وهو موسر  
وكفتت من مالها وغيره فان كان يأن حاكم برادرجع والا فلا نقل في التفتة عن الاذوى  
قال وقياس نقلها انه لو لم يكن حاكم كنى الجهز الزاد على انه يجوز من مال نفسه ليرجع  
به ولو وصت بأن تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية الوارث (قوله بنوب يوم) قال  
سم ظاهر كلامهم انه اذا احتار الزوج ومسر الا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه  
لزوجة ثم قال نعم لو أيسر الزوج يعرض الثوب فقط كل من تركها أو فني حيث وجوب  
الثاني والثالث لأن الواجب في هذه الحالة الا على الجسلة مراد وذكراً سم أيضاً لو  
أوصت بالثوب الثاني والثالث فالتباس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لأنها نزع  
ولست وصية لو اوصت بعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما اتكن من رأس  
المال لعدم تعلق الكفن مطلقاً بالترك مع وجود الزوج الموسر مراد (قوله عما وقف

تفتحهما جبة وأغايص عليه تكفين الغير بنوب يوم فقط ثم يحرم الزيادة عليه ان كفن من بيت المال أو ماتت

للكفين وأعلم ان حمل الجنائز من وظيفة ٩٢ الرجال ولادنا مقبلة ويحرم بهيمة حاضرة كحمله في غرارة أو قنطرة أو بهيمة

للكفين) في الایعاب قال ابن الاستاذ وان قد اوقعت بالواجب أو الاكل اتسع أو أطلق  
واقضت العاد قسما نزل عليه اه وفي الحقيقة ينبغي أن لا يبعد لنفسه كسنا الا ان سلم عن  
الشبهة أو هي فيه أخف ولو سرق كفته ولو بعد دفته أو على مع بقاء الميت فان لم تقسم  
التركيب جدد وجوبه أو كذا ان قصمت عند المتولي واعتقد في القصة وقال الماوردي ندبا  
واعقده في النهاية قال ومعه كما يحسنه الا ذرى اذا كان قد كفن أو في الثالثة التي هي حق  
له أو ما لو كفن واحد منها فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركه بئان وثالث اه قال سم  
فلو كان قد كفن بئان وبسببه الثالث قال و ينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه  
يجب تكفينه بموقوفه لا لكفان غنييت المال من أغنياء المسلمين لأنه لا يسقط التكفين  
رأس الخ وفي القصة وظاهر ان الصورة هان السارق أخذ السكك ولم يعطم التراب  
أو لمعه فنبش لغرض آخر فربى بلا كفن والا حصل المقصود بسببه بالتراب فلا تفتك  
سرمته قال ولو أكل الميت سبع مثلا فهو للورثة الا ان كان من أجني لم يوجب وقفه  
بإدائه الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة وفي الامداد لا يكره أن يبعد نفسه قبرا (قوله  
ان أريد الاقتصاد) سابق محترز في كلامه (قوله بالهيئة الاولى) وهي الحمل بين العمودين  
والثانية التريبع (قوله واجمع بين الكيفيين الخ) قال في الایعاب خرو وجلس الخلاف  
في أهما أفضل (قوله بأن يحمل تارة الخ) كذلك القصة والنهاية وغيرها وفي الاسنى  
عن المجموع وصفة الجمع بينهما ما أشاء رآه الماوردي وصرح به غيره أن يجعلها خمسة  
أربع من الجوانب وواحد بين العمودين والظاهر ان كلام الماوردي بالنسبة الى  
الجنائز اذا أنفل جعلها بخمسة دائما وكلام الرافعي بالنسبة الى كل من مشعبها فيجعل  
تارة كذا وتارة كذا فيكون الجمع كيفيتان كيفية بالنسبة الى الجنائز وكيفية بالنسبة  
الى كل واحد اه قالوا ومن أراد التبرك بالجل من الجوانب الاربعة في هيئة التريبع  
بدأ بالقدم اليسرى بالنسبة للميت وجعله على عاتقه الايمن لأن فيه البداءة بين الحمل ثم  
يسله لغيره وأخذ المؤخر اليسرى كذلك فيجعله على عاتقه الايمن أيضا ثم تقدم على الميت  
والجني من ورائه ثلاثين خلف الجنائز فيبدأ بالقدم الايمن على عاتقه اليسرى ثم المؤخر  
الايمن على عاتقه اليسرى أيضا ومن أراد التبرك بجعله بالهيئة الحمل بين العمودين بدأ  
بالقدم على كفيه ثم بالعمود اليسرى ثم المؤخر ثم تقدم به يديه فبدأ باليمين الايمن  
أو أراد التبرك بجعله بالهيئة الخ قال في الاسنى أن في ما ينظر بهما في بقية الاولى ويجعل  
المقدم على كفيه مقدما ومؤخرا اه ما أدركت نقلة من الاسنى ونقطة الشارح  
في الایعاب عنه وأقره (قوله ان التبرك الخ) في الایعاب نقل عن المجموع ان يبعد عنها  
وعذر قاضها لها فافضل ولا يبعد كذلك للكره بصدده واقطاعه عن تابعها فالخلاف  
والحاصل انه ان يبعد عنها المنعطف أو كثره مشعب حل ففعله التبرك والافلا (قوله  
لا سرا عبا) ان لم يحش منه تغير الميت والآن في في المشي (قوله كالخليفة) في القصة أفتي

بمشي سقوطه منها والحمل بين  
العمودين أفضل من التريبع  
ان أريد الاقتصاد على أحدهما  
وكيفية الاول أن يجعله ثلاثة  
يضع أحدهم الخشنتين المتقدمين  
على عاتقه وبأخذ اثنتان  
بالمؤخرتين (والأفضل أن يجعل  
الجنائز) عند بعض المتقدمين عن حمل  
المقدمين كذا ذكر (خمس) بان  
يعينه اثنتان فيضع كل واحد منهما  
واحدة من المتقدمين على عاتقه  
والثالثة الباقون على الكيفية  
السابقة لحملها بلا غير ثلاثة توبه  
خمس فان ههنا فافضل أو فافضل  
أو أكثر أو تارة بحسب الحاجة  
والتريبع ان يجعله أربعة كل  
واحد بعمود فان ههنا فافضل  
أو فافضل أو أكثر أو فافضل بحسب  
الحاجة ويكره الاقتصاد على  
واحد أو اثنين الا في العطل والجمع  
بين الكيفيين بأن يجعل تارة  
بالهيئة الاولى وتارة بالهيئة  
الثانية أفضل من الاقتصاد على  
أحدهما (و) يندب لكل  
منع قادر (المشي) للاتباع  
ويكره لغير المدعو وبغير مرض  
وكراهية في ذهابه مع مدعو دون رجوعه  
و يندب حق للرأس كالمشي  
(قدمها) أو كراهية (بغيرها) بحيث  
يجاز ان التفت للاتباع (و) يندب  
(الاسراع بها) بين المشي المعتاد  
والجلب ان لم يضطر لماسح من  
الامر به ولو خيف عليه تغير يندب الاسراع ويندب ستر المرأة بشي كالخليفة

لالحرمتين ولا الموطوءة في نحو حبس لان حرمتها لعارض يزول ١١ ما أريدت بقوله  
 النهاية وقول النهاية ووطء الشبهة لا يوصف الخ قال الزمخشري في حاشيته عليه محل ذلك  
 فيما لو اشبهت عليه زوجته بأجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فرعه أو شتركة فان وطئها  
 حرام مع كونه شبهة ففعلهم ووطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة ليس على إطلاقه بل محله  
 في شبهة الفاعل دون المحل والطريق ١٢ وقول النهاية زوجانه صلى الله عليه وسلم قال  
 الشرا ملى في حاشيتها أما سائر الأتباع فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين  
 قاله القاضي في عيون المعارف والأقرب عدم حرمتهم على الأتباع وحرمتهم على غيرهم  
 بخلاف زوجاته صلى الله عليه وسلم فحرام حتى على الأتباع ١٣ (قوله الحرمة عليه) يخفى الراء  
 المشددة وذلك كالجوسية فإنه ينتقض الوضوء لميلها لأن تحريرها لعارض يزول ويجعلها  
 كالرجل في حل إقرارها وتلكها بالقطعة المحلولة قيام المنافع بها الخرج عن مشابهة ذلك  
 لأعادة الجوارى للوطء (قوله ما لم يطأه عليه تحريم مصاهرة الخ) قال في شرح العباب  
 وتناول التعريف ما لو تكم الموطوءة شبهة ودخل بها فان أمهاتها يصرن محارم بالعقد  
 وبناتها يصرن بالخول ولا تظر لتحريرهن قبل ذلك بوطء الشبهة لا تقطع أثره بما هو أقوى  
 منه في سبب التحريم وهو النكاح بدليل ترتب حكمه فدعوى الإنسان ومن تبعه خروج  
 ذلك عن الحد لأن السبب المباح وهو العقد والدخول لم يحرمه لأن حرز قبل ذلك  
 ويستعمل تحصيل الحاصل ليست في محلها وكذا دعوى الزركشي إيراد البنت المنقبة  
 باللعان التي لم يدخل بأمرها قال فإنها تحرم على التآيد على الأصح ومع ذلك فهي كالأجنبية  
 في نحو النظر والخلاوة لا تحرمها على تسليم ما ذكره آخر اليس لحرمتها كما هو ظاهر وكذا  
 قوله أن عبد المرأة محرم لها في الخلوة ونظره ويقتض وضوؤها بالملاسة فقد وجدت بعض  
 الأحكام مع اتفاق الضابط ١٤ لأن جواز نظره وخلوه ليس لكونها محرما ككلام الأيعاب  
 (قوله ولو غير محصورات) في مجبث الاجتهاد من الأيعاب سبأ أن نحو الألف غير  
 محصورات ونحو العشرين مما يسهل عده بمجوز النظر بمحسوبيته ما وساطة تلحق بأحدهما  
 بالظن ولو وقع فيه النكاح استقضى فيه القاب قاله الغزالي (قوله فلا تنقض) قال الجلال الرمي  
 في النهاية ويؤخذ منه أنه لو تزوج من شك له بينه وبينها رضاع محرم أو اختلطت بحرم  
 بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها لم يقتض طهره ولا طهرها إذا أصل بقه  
 الطهر وقد أفتى به الوالد لا بعد في بعض الأحكام كالزواج بمجهولة النسب ثم أسقطها  
 أبوه ولم يصدق الزوج حيث يسبق النكاح مع ثبوت أخوتها منه ويلغى بذلك فيقال زوجان  
 لا تنقض بينهما ١٥ ونقل الخطيب في شرح التبيين التنقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن إقناع  
 سيئها الشهاب الرمي واعتقده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه وعن اعتقد  
 عدم التنقض وإن تزوج بها من الزبدي والخلبي وغيرهم وفي النهاية يؤخذ من قوله أن  
 محل عدم التنقض ما لم يمس في سبيله الاختلاط عددا أكثر من عدد محارمه والاختصاص

ونخرج بالحرمة المحترمة باختلاف  
 دين أو لوان أو ووطء شبهة ما لم يطأ  
 عليه تحريم مصاهرة أو رضاع  
 ولو اشبهت محرمه بأجنبيات ولو  
 غير محصورات فلا تنقض

(قوله لالحرمتين) بل لكرامتهن  
 كما عبر به في الأيعاب قال الشارح  
 في شرحه ~~لكن~~ ومن أمهات  
 المؤمنين احترامه صلى الله عليه  
 وسلم لالحرمتين ١٦ جل اللبس  
 (قول الشارح ولو غير محصورات)  
 أشار إلى خلاف ذلك قال في  
 الأيعاب أثناء كلامه وبه يريد  
 قول الزركشي ومن تبعه أن  
 اختلطت بغير محصورات تنقض  
 لجواز النكاح وبمحصورات  
 فلا تنقض وكلامه فيهم فيه ميل إلى  
 التنقض مطلقا ولا تعويل عليه الخ  
 ١٨ أصل

من نصف صفحة بقطع الكامل والمعتمدين ما هنا من أنها لا تسعين عقب الأولى وفي المتن  
والنهاية لا يجوز له قراء بعض الفاشحة في كبرية وباقها في أخرى (قوله بعد الثانية)  
تسعين فيها كالتى بعدها ويسن أن يصدقه قبل الصلاة وأن يضم إليها السلام والأل  
وأن يدعو للمؤمنين والمؤمنات عقبها (قوله ولو ظفلا) هذا هو المعتمد فلا لا بد من  
قال في الصفة وليس قوله أحسنه فرط الخ فنعيا عن الدعاء لا لعدم الحاجة ولا من هو لا يكتفى  
الخ وخالفه المتن والنهاية وغيرهما فاكتفوا به بذلك قال الأسنوي وسواء فيما لو مات  
في حياة أبويه أم به بعدهما أم بينهما قال في الصفة خلافا لشارح قال والظاهر في ولد الزنا  
يقول لأخيه وقين أسلم بها أحدا أصوره أن يقول لأخيه المسلم ويصرم الدعاء لكافر  
بأخى وى وكذا من شك في إسلامه ولومن والديه بخلاف من علم إسلامه ولو بقرينة  
كالدار (قوله كاللهم اغفر له) هذا أقله وأما كله فيقول اللهم اغفر لي ما أتيتك به من  
لا تضرنا بجره ولا تقنا به من ثم اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك الخ وهذا التقطه  
الشافعي من مجموع أحاديث وروى واستحسنه أثمنا قال في الصفة وفي مسلم دعاء طويل  
عن علي عليه وسلم وظهر أنه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم  
نزهه ووسع مدخله واغفر له ما باله والتلج والبر وقته من الخطايا كما يقي الثوب الأبيض من  
الندس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله  
الجنة وأبعدته من عذاب القبر وفتنة وعذاب النار قال وظهر أن المراد بالآلاد في  
الأهل والزوجة آبال الأوصاف لا الذوات وفي الآتي يدل العبد الأمة ويؤتى الضمائر  
الأخيرة منزول به ويجوز تأنيث غيره من الضمائر باعتبار وادة النسبة والتذكير بإرادة  
الميت أو الشخص وفي المتن والمجهول يعبر بها يشمل الذكر والأنثى كملوك وقبائل  
اجتمع كوروات الأولى تغليب الذكر وروى الزنا يقول فيه وابن أم مكتوم يقول  
في الطفل مع اللهم اغفر لي ما أتيتك به من الخطايا كما يقي الثوب الأبيض من  
في الآخرة وسلفا وذنرا بالمجبة وعظما في الصفة في ذكره كاعتبارا وقدمانا أو أحدهما  
أما إذا الوعظ التذكير بعواقب الأمور كاعتبار هذا فقد اقتطع بالمولوت فان أريد به ما  
غايته من الظفر بالمطلوب اتجه ذلك واعتبارا أي يستبان بعمومه وثمنا ونقل به  
مواز بينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما في الصفة هذا يأتي الآتي في زائد الروضة ولا  
تفتنهما بعده ولا تضرهما بجره وأما هنا هذا في المتن صحيح إذا القصة يكتفى بها عن العذاب  
ويقول في الرابعة تدبى اللهم لا تضرنا بنصم أولها ونقصه أجره ولا تقنا بعد أي بارئ كتاب  
الحاصي وفي رواية ولا تضلنا بعده زاد جمع واغفر لنا وله (قوله كغيره الخ) كذلك في  
شرح الارشاد ويلخص مما ذكرته في الأصل عدم تدب وبركانه في غير الجنائز والختار  
من حيث الدليل فيها وأما الجنائز فالمعتمد الشارح تدب فيها وعند الخطيب والجمال  
المرئي عدم تدبها مطلقا (قوله لكن يسن الخ) في الصفة صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان

(قوله وهو لا يكتفى الخ) أي لأنه  
إذا لم يكتف الدعاء بالعموم الذي  
مدلوله كلية محكوم بها على كل  
قد وفرد مطابقة فأولى هذا  
نقطة أه أصل (قوله فاكتفوا  
فيه بذلك) قال في النهاية ويشهد  
له ما في خبر المغيرة والسقطي على  
عليه ويذكر في الحديث بالعاقبة  
والرحمة فكيف في الطفل هذا  
الدعاء ولا يعارضه قوله لا يضمن  
الدعاء للميت بخصوصه كما مر  
لثبوت هذا بالنسب لعمومه ثم  
لو دعي بخصوصه كفى أه أصل  
بعد التكبير (الثانية)  
لفعل الساق والخلف السادس  
الدعاء للميت بخصوصه  
ولو ظفلا فيما يظهر كاللهم اغفر له  
أو اللهم ارحمه ونحو ذلك (بعد  
التكبير) (الثالثة) لفعل من ذكر  
ولما صح من قوله صلى الله عليه  
وسلم إذا صليت على الميت فأخلصوا  
له الدعاء (السابع السلام) كغيرها  
في جميع ما في صفة الصلاة  
ويجب أن يكون بعده الرابعة ولا  
يجب فيها ذكر لكن يسن تطويل  
الدعاء فيها (ويسن رفع يديه)  
حذو منه كيه (في) كل



بطول الدعاء عقب الاربعة فبسن ذلك قال فظاهر كلامهم الحاقها بالثلاثة وتطويلها عليها  
 اه وفي النهاية نسخة ما أن يكون كباين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد نعم لو شئ تغير  
 الميت أو اختياره ولو بالحق فالتباس بكافة الازدعي اقتصاره على الاركان اه وانهم  
 قوله كباين التكبيرات أن يكون الدعاء مقدر ما بين التكبيرة الاولى والاخيرة وظله  
 الهاتئ عن اعقاسهم (قوله من التكبيرات) ويجهز الامام والمبلغ فقط ندبا للتكبيرات  
 والسلام (قوله للقرامة) أي القاطعة اذ هي محل الخلاف أما غيرها فلا خلاف في الانفراد  
 به (قوله وان صلى على غائب) هذا هو المعنى في المغنى والشفقة والنهاية (قوله بشرطه) هو  
 فقد الحامسا واشترطوا بشرط طهارة كفته الى فراغ الصلاة وهل يجب ازالة ما يخرج  
 منه من النجس بعد الصلاة ظاهر اطلاق الصفقة والنهاية للزوم وفي الامداد لكن أفتى  
 البقوي بأنه لا يجب غسله الا اذا خرج قبل التكفين وقال سم عز تجب ازالته اذا خرج  
 بعد الصلاة فيه نظروا وقال القليوبي قبل الصلاة قال ومن شئنا الرمي وجوبه بعد الصلاة  
 أيضا وفيه نظروا لم يرعه شئنا اه (قوله من حارة البلد) أي الى حد الغوث في التيمم كما  
 في الصفقة قال أهل من البلد فلا يصلى عليه وإن كبرت ومسجد يصوم مرض أو حبس الخ  
 وفي المغنى والنهاية لم يرعه جواز ذلك كما يحسنه الازدعي وبجسه الشارح أيضا في  
 الامداد قال ثم المداهنة على مشقة الحضور وعدمها ولو في البلد لكبرها وقطعهم عن م ر  
 فقال حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور  
 تصح م راه قال في الصفقة وعند الحضور بشرط كباين أن يجتمعهم مسكان وان لا يتقدم  
 عليه أو على قبره وأن لا يزعم أيهم على ثمانية ذراع (قوله صلى على النعاشي) حديث  
 الصلاة عليه في الكتب الستة وزعم ان الأرض انطوت حتى صارت الجنة بين يديه صلى  
 الله عليه وسلم قال في الاعياب لا بلغت اليه والامونوق بشئ من علواهر الشرح لاحتمال  
 خرق العادة في كل قبضتين انطوى وقع لتورث الدواعي على نقله الخ وفي النهاية يؤيده ان  
 كانت لا تجزأ الارض تدخلت حتى صارت الجنة ياب المدسة لوجب ان تراه  
 العصابة ولم ينقل وان كانت لان خلقه ادا كان لا يتم على مذهب النجس لان البعد  
 عن الميت عند منعه الصلاة وان رآه وأيضا وجب أن يتقبل صلاة العصابة وقد أجمع  
 كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض العصابة الا ما عكس من ابن  
 القطن وظاهر ان محل السقوط ما حبس تعليمها الحاضرون اه أي علم الحاضرون  
 بصلاة الغائب ويرى على هذا نسخ الاسلام في الاسنى والفرق وانطيط في المغنى وقطر  
 الشارح في الصفقة في عدم إسقاط صلاة الغائب القرض (قوله وانه صلى على القبر) أي  
 ولا تكبره كما يحسنه في الاعياب لعدة الاحاديث والضرورة الموحدة اليه وبسقط القرض  
 بالصلاة على القبر لكن في الصفقة وغيرها يأثم كل من علمه ولم يعذر (قوله وانما يصلى  
 على من ذكر الخ) وان بلى فلا تمسكه فقهائه قبل بلائه (قوله لا يتقبل بها) أي لا يطلب

من التكبيرات) ووضع يديه بين كل  
 تكبيرتين تحت صدره (والامراء)  
 للقرامة ولو ليس بالاصح عن أبي  
 امامة رضي الله عنه أن ذلك من  
 السنة (والنقوذ) للشافعية لانه من  
 سننها ولا تطويل فيه (دون  
 الاستسحاح) والسورة وان صلى  
 على غائب لا تمسكها على التصفيف  
 ما يمكن (ويشترط فيها شروط  
 الصلاة) لانها صلاة ويشترط أيضا  
 تقديم غسل الميت أو تيممه بشرطه  
 لا تكفيته لكن تذكر الصلاة عليه  
 قبل التكفين (ويصلى) جوازا من  
 باقي (على الغائب) عن حارة البلد  
 أو سورها (و) على (المدفون)  
 في البلد المصاح انه صلى الله عليه  
 وسلم صلى على النعاشي بالمدينة يوم  
 موته بالجيشة فخرجهم الى المصلى  
 وصف بهم وكبر أربع تكبيرات  
 وذلك في وجب سنة تسع وانه صلى  
 على القبر وانما يصلى على من ذكر  
 (من كان من أهل فرض الصلاة  
 عليه يوم الموت) أي وقته لان غيره  
 مستثقل وهذا لا يتقبل بهم افتتحت

على الكافر والمجانن وقت الموت  
وعلى من بلغ أو أفاق بعده وقبل  
الفصل (الالتجى على الله عليه  
وسلم) فلا يجوز الصلاة على قبره  
كسائر قبور الأنبياء عليهم الصلاة  
والسلام لضعفه صلى الله عليه وسلم  
اليهود والنصارى لا يتخذون قبور  
أنبيائهم مساجد ولا تأمن أهلها  
للقرض وقت موتهم (وأولى  
الناس بالصلاة عليه) أى الميت  
(عصباته) لأنهم أقرب وأشقق  
فيكون دعاؤهم أقرب للإجابة  
ويقدم منهم الأقرب فالأقرب  
كآل أبيهم وإن عدلوا  
الأصول أشقق ثم الابن ثم أبوه  
وإن سئل ثم الأخ الشقيق ثم الأب  
ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ  
لأب ثم هم ثم ابن الأم كذلك وهكذا  
ولو اجتمع أبناهم أحدهما أخ لام  
قدم لقربه بقرابة الأم وإن لم يكن  
لها دخل هنا (ثم ذوو الأرحام)  
الأقرب فالأقرب فيقدم أبو الأم ثم  
بنو البنات على مافي الذنائر ثم  
الأخ لام ثم الأخ لام ثم العم للام  
ولأخ هنالك والى والأمام المسجد  
وكذا لاحق للزوج أو السيدان  
وجد أحدهما الأقارب والأقدم  
على الأجانب ولا المرأة

فعلامة بعد أخرى ولا يمكنه لا يمتنع فعلها وإن لم يطلب قال في الأعياب فالتعليل به  
لا يناسب المصل والممنوع قال وفي الجموع معناه أنه لا يجوز الاستدعاء بصورتها من غير  
جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب الخ (قوله على الكافر الخ)  
كذلك الصفة والنهاية والاسنى والقرير والخطيب وغيرهم وتبرأ منه في فتح الجواد ويورى  
في الامداد والأعياب على أنه كالحديث فيصلى (قوله وعلى من بلغ أو أفاق بعده الخ) هذا  
ضعيف والمعتمد في الصفة والنهاية وأقره شيخ الإسلام والخطيب والأعياب وغيرهم أنه  
يصلى فراجع الأصل أن أريد (قوله لا يتخذون قبوراً أنبيائهم مساجد) في الصفة أى  
بصلاتهم اليها كذا قالوه ويستند في المطابقة بين الدليل والمضى نظر ظاهر الآن يقال  
إذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه اه ووجه ذلك أن الدليل في الصلاة اليه كما فسروا  
به الحديث والمضى هو الصلاة عليه أى بأن يصل عليه صلاة الجنازة وفي قياس الصلاة  
عليه على الصلاة اليه تنظر في الصلاة اليه العظيم الذى لا يوجد في الصلاة عليه بدليل أنه  
يصل على القصة وغيرهم من لا يلاحظ فيه التعظيم وأما المنع من الصلاة اليه فهو خاص  
بالأنبياء وفي شرح البهجة لشيخ الإسلام في دلالة التفسير على المضى نظر اه ومع ذلك  
فالمذهب المنع كالمذهب فيكون التعليل المطابق للمضى إن لم تكن أهل القرض وقت موتهم  
كأذكره الشارح كغيره بقوله ولا تأمن أهل الخ ومعنى هذه العبارة صحة الصلاة على قبر  
عيسى صلى الله عليه وسلم لمن هو من أهل فرض الصلاة عليه حين موته ويورى عليه  
في الصفة خلافاً للنهاية وظاهر المعنى (قوله وأولى الناس الخ) ترتد في الصفة في وجوب  
الترتيب المذكور وأنبه ثم تنقل كلام الروضة وقال هو ظاهر في الشائ وظاهر النهاية  
وجوبه لكن قال سمى بكون الترتيب للتدبير وقال لا يعدل هذا أنه لو تقدم غير الأولى مع  
رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقديم غيره حرم لأن فيه تفويت فضله على الغير يستحقها  
بغير رضاه ثم قال لكن ظاهر التدبير أن تقدم الغير ولو أجنبياً لأن الجميع مخاطبون  
بهذا القرض حتى الاجنبى مر اه سمى على الصفة (قوله كآل أبيهم) في الرضى أو أنابه قال  
في الصفة بخلاف المستويين لا بد في الأنابة من رضا الآخر (قوله وهكذا) أى على ترتيب  
الارث في غير المسئلة الآتية في قوله ولو اجتمع الخ فان أشاء الأم في الارث لا يقدم على  
الأخ بل يأخذ المسمى بأخوة الأم والباقي يكون بينهما بالسوية وصورة ذلك أن يأتي  
شخص أبين من امرأة ثم يأتي أخوه منها أبين ولا حد هما أبين من امرأة أخرى فإنها ابتاعهم  
ابن الآخر واحد هما أخوه لأمه ثم عند فقد عصبيات التسبب عصبيات الولاء يقدم  
المعق ثم عصبته ثم معق المعق وهكذا ثم السلطان أو أنابه عند استظام بيت المال ثم  
ذوو الأرحام (قوله على مافي الذنائر) في الصفة وله وجه وجيه وفي النهاية هو المعقد  
(قوله الأخ لام) هو هنامن ذوى الأرحام وإن كان في الارث من ذوى القروض (قوله  
للولى الخ) والقديم قال في الصفة والنهاية وبه قال الاثمة الثلاثة الأولى والى فامام

مع ذكره والاقدمت بترتيب الذكر السابق ولا لقائل وعده ونحوه في ولو استوى اثنان في درجة قدم العدل الاسمي في الاسلام على آفته منه بخلاف ما مر في سائر الصلوات لان الفرض هنا الدعاء دعاء الاسن اقرب الى الاجابة وبقدم العدل الحر الاعداء على الفتن الاقرب والافقه والاسن لانه آليه بالامامة لانها ولاية فان استورا ٩٧ في جميع ما ذكر وغيره كتشاف الثوب

والبدن وتشاسوا قدم واحد بقرعة ولو اوصى الميت بالصلاة لغیر المقدم وان كان صالحا لغنا لانها حق القريب كاللاوث (ولا يغسل الشهيد) ولو انصا مثلا (ولا يصلى عليه) أى يصرم غسله والصلاة عليه لما صرح انه صلى الله عليه وسلم امر في قتلى احدى قتلهم بشايم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمة ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء غيرهم (وهو) أى الشهيد الذى لا يغسل ولا يصلى عليه (من مات في قتال الكفار) أو كافر واحد ولم يبق فيه حياة مستقرة (بسيه) ولو ربح دابة لنا اولهم أو سلاحه أو سلاح مسلم آخر خطأ أو تزدي بوجه أو جبل أو جبل لبسه مات به وان لم يكن به اثر دم لانت الطاهر ان موته بسبب القتال بخلاف ما لو مات بغير سيهيه أو ربح فيه ومات به وبقي فيه بعد انقضائه حياصة متقنة فانه ليس له حكم الشهيد فعاد وان قطع عونه بعد كنى مات خائفة فيه وبمعرض أو قتله أهل البنى أو اغتاله مسلم مطلقا أو كافر في غير قتال ويجب أن يزال عنه شخص غير دم وان

المصدق قالوا فى قال الدميرى وبه قال ابن المنذر وأكثر العلماء (قوله مع ذكر) ولو اجنبيا كافى النصفه وغديرها (قوله بترتيب الذكر السابق) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة فتقدم الام وان علت ثم البت وان سفلت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للاب وهكذا وفى النصفه وظاهر تقدم الخنثى عليها في امامتهن (قوله لغنا) في الامداد ويذهب لهم فيما يظهر من كلامهم اجازتها تقدما لفرض الميت (قوله أو كافر) في الاعباء أى محكوم بكفره ولو غير مكلف فبما يظهر اه وفي شرح البهجة يعتبر في قتال الكافر كونه مباحا الخ (قوله بسية) أى القتال (قوله غير دم) أى دم الشهادة أما هو فان كان القاتل فهو سرام أو الاثمة (قوله وان حصل بسبب الشهادة) في الامداد وانما به يتبول خرج بسبب القتل فلا يظهر ان المراد التعص الغير المعقولة (قوله ونحوها) أى آفة الحرب في النصفه والنهاية من كل ما لا بد عليه الميت غالبا كتف وفروة محشوة يتم بظهور ان محل حيث كان علو كاله ورضيه الوارث المطلق التصرف والواجب نزعهم (قوله في نيايه) علم منه عدم وجوب تكفيله فيها وان كان عليها أثر الشهادة قال في الامداد ويتم عليها ان لم تكن مديان سترت العودة ووجوب ان لم تسترها وسبقه المشرح المنهج وهو مسمى على ما سبق عنهما في التكفين من ان الواجب ستر العودة وأما الجمال الرضى فعنده سابق البدن وجوبه وفى النصفه وغديرها لا يجب احده الورثة لنزعها ان لاقيه لمصلحة اه الخ قاله بخلاف جميع الورثة بدليل قوله نذبا ثم قال بخلاف ما اذا لم نلق به يجوز نزعها وتكفيله في الاثني مر وفى الامداد اما حرر لسه لضرورة القتال أو مخط لبسه المهرم لذلك أو حاجة ونفيس في تكفيله امراف مع غيبة الوارث أو مجرده فلا يكفى فيه بل ينزع كما يحسنه الاذرى الخ وفى الاصل هنا حمايتهم بالشهادة بغير قتل الكفار ما تنبى مر اجتهت (قوله بعد انفصاله) بقيد في الاختلاخ فقط وقد رأيت في كلام كثيرين قبيد مبصرة ظهور اماراة الحياصة بخوض الاختلاخ واما نحو الصباح فهو يقيد بيقين الحياصة وان كان قبل غام الانفصال بالنسبة لصور الصلاة عليه لانه اماراة ظهورها وكلام الشارح في هذا الكتاب وهم كعائرى جعل الصباح من اماراة الحياصة وقيده بعد الانفصال وذكر في الاصل هنا عبارات كثيرة تفيد ما ذكره فراجعها منه ان اردتها ثم قلت وانما غيبه الشارح في هذا الكتاب على أن الصباح يقيد بيقين الحياصة لان الحكم لا يختلف على الراجح بظهور يقين الحياصة أو امارتها بعد التقيد بعد الانفصال في صورة ظهوره والامارة وانما احتاج للفرق بينهما من تعرض لذكر الاقوال الضعيفة على ان الشارح

١٣ بافضل فى حصل بسبب الشهادة ودم حصل بغير سيهيه وان أدت ازالة ذلك الى ازالة دمها لانه ليس من أثر العبادة ويندب أن ينزع عنه آفة الحرب ونحوها وان يكفى في نيايه الملينة بالدم (ولا يصلى) على السقط) أى تحريم الصلاة عليه (الاذا ظهرت امارات الحياصة) بصباح وغيره (كالاختلاخ) بعد انفصاله

فجيب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه لتقن حياته أو ظهر وماراته وأصح إذا استعمل المصبي ورث وصلى عليه (وبغسل) ويكفن ويدفن وجوبا ٩٨ (أن يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما حتى ينفخ الروح فيه ولم تظهر

قدنيه على ذلك بقوله لتقن حياته الخ وقد جرى الشارح تعالى الشيخ الإسلام على اعتبار وجود أمارات الحياة بعد الانقصال قال في الحقيقة فافتحا بعضهم في مواليد تسعة أشهر ولم يظهر فيه شئ من أمارات الحياة أنه يصلى عليه اعتمادا على الضعيف المقابل وذكر في الإيعاب أنه تحرم الصلاة عليه إذا لم تظهر فيه أمارات الحياة وإن بلغ غالب مدة الحمل أو اكتمر وذبح الجمل الربى وأتباعه وكذلك الخطيب الشربيني أن النازل بعد غمام ستة أشهر ليس يسقط فيجب فيه ما يجب في الكبير سواء أعلت حياته أم لا ونقله في النهاية عن اختاره والده (قوله وأصح) في الحقيقة على كلام فيه اه وقد ضعفه النووي لكن الحديث له طرق فدل من صحه تعالى كما نظر لذلك (قوله حتى ينفخ الروح فيه) أى إن ظهر فيه خلق آدمى كما قد يوهى قال في شرح المنهج وإن لم يظهر خلقه من ستره بخرقة ودفنه ثم قال والعبرة بما ذكر يظهر خلق آدمى وعدم ظهوره فغير الأصل بلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمى عندها وعبر بعضهم بمن أمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخصيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما قلناه اه

### • (فصل في الدفن) •

ويجب تقديم الصلاة عليه (واقول الدفن حقرة تكتم راحته وتقره من السماع) لأن حكمته الدفن صوته عن انتهاك جسمه وانتشار راحته المستأنس للتأذى بها واستدراج جفنه فاستمرت سفرته فتمسها ومن ثم تكف الصفاق وإن سعت الوحش لأنها لا تكتم الريح وتخرج بالخرقة ما لوضوع على وجه الأرض وفي عليه ما يمنع ما فإنه لا يكتفى إلا أن تعذر الخفر كالومات بسقينة والساحل بعيداً وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البئر ويجوز أن يشل النمل إلى القرار (واكله) قبر واسع لما صحت من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وضابط ارتفاعه الأكل (قائمة وبسطة) أى قدره ما من معتدل الخلقة (وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليد وهي نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل اليهودي

### • (فصل في الدفن) •

(قوله ويجب تقديم الصلاة عليه) أى الدفن في الحقيقة فإن دفن قبلا انتم كل من لم به ولم يعذر وتسقط بالصلاة على القبر أى لأنه لا ينشئ للصلاة عليه (قوله وبسطة) أى بأن يقوم فيه ويسط يداه مرتفعة (قوله أربعة أذرع الخ) صحه النووي وصحح الرافعي أن ذلك ثلاثة أذرع ونصف وأشار الشارح بما ذكره إلى الجمع بين قوليهما (قوله قبل بلاء الميت) أى جسم اجزائه الظاهرة عند أهل الخبرة تلك الأرض ما بعد بلاءه فيصون نيشه والدفن قال في الحقيقة وقصوه النهاية بل يقرم حماره ونسوية ترابه في مسجله قال بعضهم إلا في نحو صحابي ومشهور والولاية فلا يجوز أن الخلق ويؤيد نصهم بما يجوز الوصية بعمارة قبور الصالحين أى في غير المسئلة الخ قاله م قول الشارح أى في غير المسئلة فيسقط نظرهم في أن يتقصد حوز البناء بأن يكون فيما يتبع النش فيه وفي الإيعاب المراد بعمارتها حفظها من الدراسة لا بتجديدها بما لها من مآثر وبحث لأدري الحاق شميذة المعركة بهؤلاء اه وفي الحقيقة في الوصية وشوقه على قبره في عالم غير مسجله ونسوية ترابه ولو بها أى المسئلة لباثوه ولو بغيرها أى المسئلة لله في عنه (قوله وأقبر القبلة) في الحقيقة والنهاية وإن كان رجلا البها خلا فالتولى فنبش حتما لم تغير ويوجه للقبلة فإن تفرقا فلا اه واعتقد في الإيعاب مقالة التولى وواقفه كلام الامداد (قوله مقول) في الحقيقة ولومن التركة وإن قل بغير الميت ما يباح مالكة وتقيده المذهب بطله رده في شرحه بأنهم لم يوافقوه وعليه الخ قال في الإيعاب وقاروق ملاني

في (ويحرم فيه) أى القبر (قبل بلاء) الميت لا دخال مستأخر وأقبر ذلك احتراماً لما صاحبه (الالضروية) كان دفن: بلا طهارة وأقبر القبلة أوفى وتيمم غصوباً وأرض مغصوبة أو سقط في القبر مقول فيجب

أما عقد استعجابهما وأثبت في حواشي شرح التحرير للعنا في مائته لو كانت التعاسة  
 المشكوك فيها محضة زالت الكراهة برهاننا كما يترتب من قولهم معنى الكراهة  
 خشية التقييس اه (قوله بإيصال الماء الخ) أي وإن لم يدره ولم يعلم ولم يبلغ فيه (قوله  
 يتمنع منها ثلثا الخ) وفي ذلك كفيستان أحدهما يتمنع منها ثلثا وأوله يتمنع  
 منها ثلثا وأوله ثلثا ما يتمنع منها ثلثا ثم يتمنع منها ثلثا أخرى ثم يفعل منها كذلك ثلثا  
 وثالثا قال الجلال الرمي في النهاية اعترض بها أي الكيفية الثانية في الشرح الصغير  
 وخالف الشارح في الإيصال فقال روي في المجموع كأن شرح الصغير والروضة خلافاً لمن  
 نقل عنها خلاف ذلك أن أولهما أفضل قال القاضي لأن الأصل في العاهة أن لا تقل  
 له نحو حتى يفرغ مما قبله وكل منهما لا يدرج تحت رواية القاضي فتمنع واستثنى  
 ثلاث مرات من غرفة واحدة أفضل من الفصل بضمه الاثنين اه وقد نقلت في الأصل  
 عبارة الشرح الصغير ومباراة الروضة والخ في النقل مع الشارح فراجع الأصل أن  
 أردت ذلك (قوله بأن يتمنع من ثلاث غرف الخ) قال الشارح في التعليق ثلاث لمكمل  
 متوالية ومترتبة اه أي فيه كفيستان فخلص أن في الجمع ثلاث كفيسات وفي الفصل  
 ثلاث كفيسات (قوله مصحح) أي شرط في الاستعداد بذلك ترتيب الأركان في صلاة  
 النقل والوضوء المجدد لا مستحب كتقديم المني من اليدين والرجلين في الوضوء على  
 اليسرى منهما لأن هو البدن يحسب من صفات اسماء وموجبه بخلاف القدم والقف  
 فوجب الترتيب بينهما كالدين والوجه (قوله تقدم عن محل الخ) هذا عقده الشارح  
 في كتابه تعالى الشيخ شيخ الإسلام وكلامه في المجموع بقتضيه قال سم العبادي في شرحه  
 على مختصر أبي شعاع وهو القياس وأما القلوبي في الأسنوي على أن مافي الروضة خلاف  
 الصواب وقال سم في حاشيته على شرح المنهج عقده شيخنا الطيلاوي وعلى هذا السابق  
 هو اللادخي والواقع في محله بعد السابق اللادخي هو المعتمد به وعقد الشهاب الرمي وتبعه  
 الخطيب الشيريني ورواه الجلال الرمي مافي الروضة أن السابق هو المعتمد به وما  
 بعده لغو فلا تقصر على الاستشاق ليحسب عند الشارح كصرح به في التمهيد والأعداد  
 وغيرهما وحسب عند القائلين بمافي الروضة ووافقه القلوبي مع أنه من السائلين  
 بالآقول قال لأنه أول من فوان الجميع وقال سم في حواشي التمهيد ولفظاً عامراً وإن  
 أراد أنه امتزك المضمضة والاقتصار على الاستشاق وهو قضية أن الترتيب مستثنى اه  
 فلو أني بعد المضمضة ثم بالاستشاق حسابه عند الشارح ومن ثم نحاه وهو لا يصحسب عند  
 الرمي ومن ثم نحاه وهو لا يصحسب عندهم الاستشاق الآول (قوله لم يحسب) أي  
 الاستشاق لاتبائه قبل محله لأن محله بعد المضمضة وهو في الآول قدمه من المضمضة وفي  
 الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه يأت بالمضمضة رأساً أو مالا إلى فليست من محل  
 الخلاف بين الشارح والجلال الرمي فقد صرح فيها الخطيب الشيريني في شرحه على  
 المنهاج والتبني وأبي شعاع بحسبان المضمضة فيها دون الاستشاق وهو من السابعين

بإيصال الماء إلى القدم والآن في الجميع  
 منهما أفضل من الفصل لأن روايته  
 صحيحة ويحصل بفرقة واحدة  
 يتمنع منها ثلثا ثم يتمنع  
 منها ثلثا (والأفضل الجميع) منهما  
 (ثلاث غرفات يتمنع من كل  
 غرفة ثم يتمنع ثلثا) لم يصح  
 من امره صلى الله عليه وسلم بذلك  
 ويحصل أصل السنة بالفصل بأن  
 يتمنع بثلاث غرفات ثم  
 يتمنع بثلاث غرفات أو  
 يتمنع ثلثا من غرفة ثم  
 يتمنع ثلثا من غرفة وهذه  
 أفضل وإن كانت الأولى أثقل  
 وافهم مذهبهم بتم الترتيب بين  
 غسل الصلوتين والمضمضة  
 والاستشاق مصحح لا مستحب  
 لما تقدم من محله لغو فلا في  
 بالاستشاق مع المضمضة أو قدمه  
 عليها أو أقصر عليه لم يحسب  
 (قوله ورواه الجلال الرمي مافي  
 الروضة الخ) والذي حققه الجلال  
 الرمي هو اللادخي بالاعتقاد ولا يرد  
 عليه ما ذكره في العقود الدنية  
 ابتداء فأنهم تطالب مع العقول  
 المطلوب أصالة التمام والدية بدل  
 عنه فإذا اضطرر البدل فهو لاخ لأنه  
 لا أن لم يطلب ولم يكن ذمة المني  
 عليه فإذا عني عن العقود عليها اه  
 لزمت وضع العقود عليها اه  
 من الجهرى

اخرج المذکور بالزكاة لوجود تلك المعاني كلها فيه لانه يظهر المخرج عنه عن تدنسه  
 بحق المستحقين والمخرج عن الاثم وفيه وبصله وبقيته من الاثامات ويعدحه (قوله)  
 اركان الاسلام) اي الخمسة المذكورة في حديث بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة واية الزكاة وجع البيت وصوم رمضان  
 (قوله على الاطلاق) اي بان اتكبر اصلها من غير نظر لفرادها اوفى القدر بالجمع عليه  
 اي بان انصهر بعض جزئياتها بالجمع عليها وتخرج بالجمع عليها المختلف في وجودها  
 كوجوبها في مال الصبي ومال العجزة فلا يكتفر جاحدا فانها (قوله وان ملكه سيده)  
 فتكون باقيا على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله على مكاتب) اي في ماله فان زالت  
 الكتابة بغيره او بغيره انعقد حوله من حين ذوالها (قوله ولا على سيده) اي في الدين  
 الذي على المكاتب سواء كان بسبب الكتابة أم بغيرها كما شتمت عبارة نعم لو احوال  
 المكاتب سيده بالصوم على شخص صرح وجبت فيه الزكاة (قوله لانه) اي مال  
 المكاتب ليس ملكا للسيد (قوله على المسلمين) المراد ان المال اما زكاة البدن  
 فتجب على الكافر زكاة من تجب عليه موثمة من المسلمين كما يصرح به الشارح في زكاة  
 القطر (قوله الذي يعتقد وجوبها) وان كان المولى عليه لا يعتقد وجوبها كتنفي وجب  
 على المولى الحنفي ان يؤخرها لانه لا يجزئها فيغرمها لها كوجوبها للشافعي  
 ان يحتملها استحكام شافعي في اخراجها حتى لا يرفع لحظي فيغرمه وفي التفتيش لو اخرها  
 المقتدر للوجوب اثم وزم المولى عليه ولو حنفا فبما يظهر اخراجها اذا بطل الخزعولوم  
 انه الا ن لاحكام في هذه البلدان شافعي فيرفع الشافعي امره الى الحنفي ليحكم عليه بعدم  
 الاخراج قال سموع وجوب امتثاله ينبغي ان لا يسقط وجوب الزكاة واسانتم ان تصور  
 حكم بان ادعى المستحق المنصهر وحكم كما حكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه  
 (قوله والا) اي ان عاد الى الاسلام اخرج الواجب ويجزئه الاخراج في حالة الزدة كما  
 في النصفة والنهاية وبغيرهما قال في النصفة ويقتصر عدم النصفة على ما مر في الفطرة (قوله)  
 وقبلها) الواجبة عليه في الاسلام قبل الزدة تؤخذ من ماله مطلقا كما صرحوا به (قوله)  
 لا تفتقر لوجوده) زاد في النصفة ومن غنة بحث الاسنوي انه لو انفصل ميتا لم يجز على بقية  
 الورثة نصف ملكهم اه وأقره الخطيب في شرح التلخيص كشيخ الاسلام في الاسنوي  
 لكنه في الغرر قال قد يقال بل يقسم انها تلزمهم كالتزام البائع فيما اذا اقتضا الملك وقوف  
 بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم فسح وفرق م في النهاية بين ما هنا وقوف الملك في زمن  
 الخيار وبحت في فتح الجواهر الزوم على بقية الورثة قال كما بينته في الاصل وفي الابداد  
 ما ملخصه لومضي حول بعد الموت وقبل قبول الموصي لانه زكاة عليه ثم قال ولوردة الموصي  
 له في وجوب الزكاة على الورثة ما تقر (قوله في ربيع موقوف) خرج به عن الموقوف

وهي احوال كان الاسلام  
 ومن ثم يكتفر جاحدا على  
 الاطلاق اوفى القدر بالجمع  
 عليه ويقابل المنع من ادايتها  
 وتؤخذ منه وان لم يقابل قهرا  
 (النجب الزكاة الاعلى المستر)  
 ولو لم يضاف اليه بعضه الحصر فبما  
 بخلاف الرقيق لانه لا يملك وان  
 ملكه سيده ولا زكاة في مكاتب  
 نصف ملكه ولا على سيده لانه  
 ليس بالملك (المسلم) ولو ضمير  
 مكلف كالصبي والمجنون للغير  
 الصبي فرضه على المسلمين والمراد  
 بلزومها للغير المكلف انما اقتضى في  
 ماله حتى يلزم المولى الذي يعتقد  
 وجوبها في مال المولى اخرها  
 من ماله اما المكافر فلا يلزمه  
 اخراجها ولو بعد الاسلام لكنه  
 اذا مات على كونه مطلوبها  
 في الاخرة وعوقب عليها كسائر  
 الواجبات وبوقف الامر في مال  
 المرتد فان مات مرتدا بان ان لا مال  
 له من حينها والا اخرج الواجب  
 في الزدة وقبلها (غير الحنفي)  
 فلا زكاة في المال الموقوف لانه  
 لا تفتقر لوجوده فضلا عن حياته  
 وبشرط ايضا كون المالك عينا  
 فلا زكاة في ربيع موقوف على  
 نحو الفقراء والمساجد كما يأتي  
 لعدم تعيين المالك بخلاف  
 الموقوف على معين واحد

أوجاهة

عليه فتعين اعتباره وفي التفسير روجه على قواعد الخط الخ ونقله الزبدي في شرح المحرر  
وأقره وفي النسخة للشارح لو شك في كون التفسير أكثرأ ومساوياً حبل فيما يظهر لعدم  
تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم جعل قليل ذلك في النسبة والحرير وجرى به ضمهم  
في الحرير على الحرمة فقباسها كذلك بل وأى ويجرى ذلك فيما شك قصده الدراسة  
أو التبرك الخ ونقل الخلفي في حواشي المنهج الخ عن الشارح وأقره وفي المغني ما يفيد  
الحرمة عند الشك ونقل عن الجلال الرملي أيضاً وقال سم في حواشي المنهج الوجه  
التصريح لانه الأصل في المحقق وقفاً لثبوتنا الطلوي الخ وفي شرح المحرر الزبدي  
يؤخذ من الملة أنه لو شك هل قصده الدراسة أو التبرك أنه يحرم تعظيماً للقرآن اه وحيث  
لم يحرم المس أو الجمل كما إذا كان التفسير أكثر أو جمع المتاع بشرطه كره الخلاف في  
الحرمة (فائدة) رأيت في فتاوى الجلال الرملي أنه سئل عن تفسير الجلالين هل هو مس أو  
للقرآن أو قرآن اه أكثر فأجاب بأن شخصاً من الذين تتبع حروف القرآن والتفسير وعدهما  
فوسدهما على السواء الحسوة كذا ومن وأخو القرآن فوجد التفسير أكثر ووافاهم  
أنه يعمل جميع الحديث على هذا اه (قوله وتصريحه على العود) الذي يظهر من كلامهم  
ان الورقة اذا كانت مثبتة في المحقق لا يضر قلبها بالعود مطلقاً وان لم تكن مثبتة فيه فان  
جملها على العود بأن انفصلت عن المحقق سم والا فلا وقد ذكرت في الأصل هنا عدة من  
عبائهم في ذلك (قوله وكاتبه) اى وحل كتابة القرآن المحدث ومثله الجنب حيث لا مس  
ولاحسن (قوله ولوحبنا) أتقى التوروى يعمل قراءته ومكنه في المصمم الجنب (قوله  
لحاجة تعلمه) زاد في النسخة ودرسه ووسلجها كحكمه للمكتب والاتبان به للمعلم لعله فيما  
يظهر اه ومثله في نهاية الجلال الرملي قال سم في حواشي المنهج وليس منها جمل العبد  
الصغير معصفاً السيد الصغير معه الى المكتب لان العبد ليس بمعلم وفاً في ذلك لما شئ  
عليه طب وم راتته وفي حاشية الشبرا على التوبة اذ اقر للتعبد للدراسة بأن  
كان حافظاً وكان يعاطى مقدراً لا يحصل به الحفظ عادة وفي الراعى ما يقتضى التصريح  
فتعطين لذلك فانه مهم كذا في خط سم القزى شارح التناج وفي سم على هجر في أثناء كلام  
مانصه والوجه انه لا يمنع من حله ومسه للقرآن فيه نظراً وان كان حافظاً عن ظهر قلب اذا  
افادته القرآنية نظراً فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وقصوه حتى بعد  
فراغ مدة حفظه وقد يقال لا تنافي لا يمكن جمل ما في الراعى على ارادة التعبد المحض وما  
نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه هجر من يعود الى الحفظ كما يشعر به قوله كالاستظهار  
اه ويحل للدراسة ولو كان في غير المكتب قال في الايعاب والتقيد به في كلام كثيرين  
للقالب (قوله فيصير تمكينه منه) قال في الايعاب نعم يصح حل تمكين غير المعيز منه لحاجة  
تعله اذا كان يحضر تفهواً لولى اللان من أنه ينهكهم حيث قال في المجموع قال القاضي  
ولا تمكن العبدان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ أنهم ينعون أيضاً من محوها

وتصريحه على العود وكاتبه  
ما لم يمس المكتوب (ولا يمنع العبد  
المعز ولوحبنا (من حله ومسه  
للدراسة) لحاجة تعلمه ومثقة  
استقراره منطوقاً ما غير المعيز  
فيصير تمكينه منه وكذا لو لم يكن  
له غرض متعلق بالدراسة وان  
قصده التبرك (ومن تبين الطهارة  
وشك في الحدث أو تبين الحدث  
وشك في الطهارة على نية بيقينه)  
وهو الطهارة في الاولى والحدث  
في الثانية

(قوله ولوحبنا) بأن أو لم حشفته  
في فرج أو أو لم فيه أصل قال فيه  
وأشار بالولى خلاف في ذلك فقد  
قال في العباب فيه وقفة وقال  
الزركشي فيه نظراً لانها لا تتكرر  
فلان شئ وعلى قياسه يجوز تمكينه  
من اللبث في المسجد وهو بعيد  
لا ضرورة اه وسبقه لقوله الاسوى  
فقال لم أجد نصراً بما يمكن المعيز  
في حال الجنابة والقصاص المتسع  
لانها نادرة وحكمها أغلظ اه  
واستحسنه شيخ الاسلام زكريا  
وهو قوى جداً عا لا يفتي  
وتعليمه للحواري الحديث بمسقة  
استقراره منطوقاً يؤيد التوقف  
في الجنابة اه أصل

بالصاق وبه صرح ابن العماد الخ وفي حواشي القلوبي على المحلى يجوز ما لا يشعر بالاهانة  
 كتابصاق على الروح لمجوده لانه عادة اه وفي فتاوى الجلال الرمي جواز ذلك حيث تقدم به  
 الالفة على محو الكتابة وفي فتاوى الشارح يصرح من المحقق باصبع عليه ريق اذ يصرح  
 اصال شي من الصاق الى شي من اجزاء المحقق الى ان قال والكلام حيث كان على  
 الاصبع ريق يلوث الورقة أما اذا لبس الريق بحيث لا يتصل منه شي يلوث الورقة فلا  
 سرمة الخ ورسن منع الصبي من مس المحقق للتعلم خروجا من خلاف من منع منه (قوله  
 لانه) أي بناء الطهارة في الاولى والحدث في الثانية الاصل فالاصل بقاها مكان على  
 ما كان فلوريقن الطهر والحدث وهذه المسئلة وما يتعلق بها منهم رتبة الصعوبة ولكن قد  
 أوتضها في الاصل غاية الايضاح فرأجعه فأظنك تجده بأوضح منه (قوله والمراد بالشك  
 هنا) أي في قوله وشك في الحدث وشك في الطهارة وأصل الشك هو التردد بين امرين مع  
 استواء الطرفين فان لم يستويا فالطرف الراجح ظن والمرجوح وهم واليقين الحكم الجازم  
 وفي شرح العباب للشارح قال الزركشي وقد نبه الامام في الصلاة من النهاية على فائدة وهي  
 ان الشك لا بد ان يكون مع قيام المقضي لكل واحد من الامرين وقال هو اعتقاد ان  
 يتقادم سبهما فعلم منه ان مجرد التردد في الامرين من غير قيام ما يقتضي ذلك لا يسمى  
 شكوا وكذلك من غفل عن شي بالكلية فسال عنه لاسي شك الخ فاعقلته في الاصل (قوله  
 وفي معظم أبواب الفسقه) قال الشارح في العباب مراد التوريق بقوله في تحريره مراد  
 الفسقه ما حيث أطلقوا الشك مطلق التردد ان ذلك باعتبار الاغلب قال وقول الرافعي  
 المشهوراته الطرفان المتساويان أراد به عند الاصوليين ونحو جعظم أبواب الفقه ما ذكره  
 الشارح في شرح العباب بقوله وقد يفرقون كالوطن ان في المذهب حياة عند بعضهم  
 بخلاف ما اذا شك وكما يجعل القضاء العلم والاكل من مال الغني ووكوب الصريف من ثبوت  
 الحق والرضا والسلامة بخلافهما مع الشك وكما يقع الطلاق بالظن دون الشك كما قاله  
 الرافعي في الاعتصاف الخ اه (قوله أو رجحان) فلا يرجع شي من الوهم والشك  
 أو الظن حكم اليقين فيعمل باليقين ويلقي ما عداه وهذا جار في غير الطهارة والحدث أيضا  
 كما وضعته في الاصل مع بيان ما قبل باستثناء من القاعدة فرأجعه ان أردته

(فصل فيما ينبغي له الوضوء)

وقفت الحافظ العراقي على منظومة فيما ينبغي له الوضوء ووقفت على شرحها اولاده وهذه  
 المنظومة المذكورة

وينبغي للمرء الوضوء فلهذا • مواضع تأتي وهي ذات تعدد  
 قسرا وتقرآن سماع رواية • ودرس لفظ والدخول للمسجد  
 وذكر وسي مع وقوف مسرقت • زيارة خير المصلين محمد  
 وبعضهم عند القبور جميعا • وخليفة غير الجمعة لهم لا بد

لانه الاصل والمراد بالشك هنا  
 وفي معظم أبواب الفقه التردد مع  
 استواء أو رجحان

(فصل) فيما ينبغي له الوضوء  
 يستحب الوضوء من الفسقة  
 وإطعامه والرافع ومن (النعماس  
 ومن) النوم فاعدا محكمات من  
 (التي من) الفقهه في الصلاة  
 ومن (أكل ما سته التوريق من  
 أكل لحم الجوز ومن) الشك  
 في الحدث

(قوله لا يسمى شكاً الى آخره ما قلته  
 في الاصل) عبارة في الاصل وفي  
 الاحياء الشك عبارة عن اعتقادين  
 متقابلين نشأ من سببين مختلفين  
 وأكثر الفقهاء لا يدررون الفرق  
 بين ما لا يدري وبين ما شك فيه  
 وقال في موضع آخر لو شغل انسان  
 عن ظهر أداها من عشرين سنين  
 كانت أوتبعاً أو لا تأول ولا يتحقق  
 قطعاً انها أو ربع بل يجوز انها  
 ثلاث فهذا الجوز ليس شكاً  
 اذ لم يحضره سبب أو جبا اعتقاد  
 الثلاث فلهذه حقيقة الشك حتى  
 لا يشتبه بالوهم والجوز ينسب  
 سبب اه ولهذا ما قلته الشارح  
 في شرح العباب اه أصل



وقوم وتأذين وغسل جنابة • إقامة أيضا والعبادة قاعد  
وان جنبا يختار كلافومه • وشربا وعودا للسمع المجدد  
ومن بعد قصد واجهة حليم • وفي غسل الميت والتمس باليد  
في أوغشي أو لمس لفرجه • ومن لمس فيه خلف كما مر  
وأكل جوار غسبية ونجاسة • وغش وقذف قول زور مجرد  
وقهقهة تأتي المصلي وقصنا • لشاربنا والكذب والغضب الردي

(قوله الخروج من خلاف من قال ان هذه تنقض) بينت في الاصل من قال ان هذه  
المدح كورات تنقض وينت ما وقت عليه من الاحاديث في ذلك وينت ما في تلك  
الاحاديث من الضعيف والمنسوخ عما لم يقص على من سبق في المراجعة منه ان أردته  
وينت ما في علم الجزور من ترجيح ويدفر اجتهاد (قوله ما اختلف في النقص به) قال  
في شرح العباب ومن المنفخ تحت المصدة وفرج البهجة وكالبوغ والسن ووقع المصوق  
عند قومه الاند مال فرام يندمل والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء ونزوح نبي من  
المنفخ مطلقا (قوله كس الامرد) والمراد له وأطلقه في النجاسة أيضا وتبديده في الابعاب  
وشرح الارشاد بالحسن وكذلك التوروى في التحقيق وزوائد الروضة ويفهم عما ذكرته  
في الاصل ان الحسن بين الوضوء من له مطلقا وغيره بين ان كان بشهوة (قوله وضوء  
الشعر) أي من السن والغفر والعضو المقطوع وكل عظم واضح وباطن العين وكذا الوشك  
هل ماله شعر أو بشر وفي الابعاب من المارودى ان مع حديث من مس ذكره  
أو أنشبه أو رفضه أي بامتناعها أصل تغذيه فليتوضأ جل على التذنب (قوله لغبر فيه)  
ظاهرة ان الغبر في الكلام القبيح أو لمذكور من الكلام القبيح وما قبله وليس كذلك  
وانما الغبر في الغضب ولم هذا من تحريف النسخ آخر والغضب عن قوله لغبر فيه ويدل  
على ذلك كلام الشارح في شرح العباب ولقظه وعند الغضب كما في المجموع وغيره لغبر  
فيه ولقظه ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما نطق النار باله  
فاذا غضب أحدكم فليتوضأ ثم قال في شرح العباب واسعه الشافعي عند الكلام  
انذيت فتعمل التلقا بما فيه انهم كل كلمة فيصية الى أن قال في شرح العباب وعلم مما تقرر  
نبيه من التطق بكل محرم ومنه الشعر المحرم وعليه يجعل قول الحلبي بين الوضوء من  
انشاد الشعر وجعل التمولي النظر بشهوة بما بين الوضوء منه وظاهره انه لا فرق بين  
النظر المحرم وغيره وهو محتمل وأن المعصية الفعلية كالقولية في تدب الوضوء منها وعليه  
يدل حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي مسبلا اذ رفقاله اذهب  
فتوضأ فذهب ووضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ قال انه كان يصلي  
وهو مسبل اذ رآه وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبل اذ رآه والمراد انه كان مسبلا اذ رآه  
خبره لانه يحرم اسبالة حيث ذل الخ ما اطل به في شرح العباب ومنه يعلم صحة ما قلته نعم

لخروج من خلاف من قال ان  
هذه تنقض أخذنا من الاحاديث  
الواردة في ذلك لكن أعلمنا أصحابنا  
بان بعضها ضعيف وبعضها منسوخ  
لكن قوى في المجموع من حيث  
الدليل التقضي بأكل لحم الجزور  
وبين الوضوء أيضا من كل  
ما اختلف في التقضي به كس الامرد  
ولغو الشعر (و) بسن أيضا من  
النجاسة والتعفو والكذب والشتم  
(و) سائر (الكلام القبيح) لغبر فيه  
ولان الوضوء يكفر الخطايا كما ثبت  
في الاحاديث (و) من (الغضب)  
لانه يطفئه (ولا رادة التورم)  
للاتياع وعندا البقلة

(قول الشارح قوى في المجموع)  
من حيث الدليل الخ) قال وهو  
الذي اعتقد وجهاته وان البيهقي  
أشار الى ترجيحها واختياره والذب  
عنه قال وكذلك اختاره من  
أصحابنا أبو بكر بن خزيمة وابن  
التمذنج وأقصد التوروى ما ذكره  
بان ذلك عام وهذا خاص والخاص  
مقتضى على العام يقتضى أو تناخر  
قال وأقرب ما يفرج اليه أي فيما  
رجحوه قول الخلقاء الراشدين  
والجاهل من الصحابة اه مختصرا  
من الاصل



ثلثاها ولأخر ثلثها وكان اشترى كل عشر من مائة ولا أحدهما ثلاثون انفردها  
فلهما أربعة أخماس شاة والأخر خمس شاة وقد اتفقد شاة كائني شاة بينهما سواء  
(قوله وغيرهما) أي كهيئة وصية (قوله من جنس واحد) أي فإن استتلف النوع  
فتنتب أحكام الشركة في الضأن والبقر فإذا اشترى ما شاع على خطلة الجواريل  
وبقر فلا يملك نصاب أحدهما بالآخر لا تتلاف الجنس وإنما يعتبر كمال النصاب  
من الأبل وسدها أو البقر وحدها بخلاف ما إذا اشترى ما شاع ومعز فبمكمل  
نصاب أحدهما بالآخر ولا يتصور في خطلة الشيوخ التي كلاً منافعها أن يكون أحد  
الجنسين أو النوعين لأحد الشر بكن والآخر لا يتصور ذلك في الجوار  
(قوله فيما سأل في خطلة الجوار) أي الجوار الثانية بالحديث الصحيح كائني في الأصل  
(قوله بل أولى) لأن خطلة الشيوخ يبلغ في جعل المال كمال واحد وأيضا فإن  
أما حقيقة ويقين الثوري قال به علم اعتبار خطلة الجوار (قوله ماله ماله ما الخ)  
والخاص أنه لا يقدر أحد شرطين ما أن يشترى كل نصاب أو أكثر أو يكون لأحدهما  
ما يملك به النصاب فلو ملك كل واحد عشر من شاة فخطلها غير تثنى فلا زكاة  
لأن الخطلة تؤدي دون نصاب وليس لأحد الشر بكن ما يملك به النصاب فلو خطلها  
كالبقية زكاة لوجود الخطلة في نصاب كمال ولو خطلها شاة واحدة وانفردها بمائة  
والثاني زكاة لوجود ما يملك به النصاب لأحدهما (قوله أقل من حول) فلو باع نصف  
أربعين شاة من شاة في أثناء الحول لم يباع تمام حوله نصف شاة لوجود الخطلة  
في ملكه كل الحول ولا زكاة على المشتري لعدم وجود الخطلة لأن شره وقع في أثناء الحول  
ويحصل الناتج بقصر المال من النصاب تعلق حق المستحقين بالعين تعلق شركة وإن أخرج  
البائع زكاة من غير المال المشترك لأن ملكه نصف الشاة عاد بعد زواله واعلم أن اعتبار  
كل الحول في الخطلة يجرى حتى في خطلة الجوار ولو ملك كل منهما عشرة المحرمات أربعين شاة  
وخطلها في صفر ووجب في الحول الأول شاتان في المحرم وفي الثاني وما بعده شاة فإن ملك  
واحد في المحرم وآخر في صفر وخطلها في ربيع لزهما في الحول الأول شاتان أحدهما  
على الأول في المحرم والآخر على الثاني في صفر وفيما بعده شاة نصفها على الأول في المحرم  
ونصفها على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر عشرين بنصر  
وخطلها حينئذ ففي الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر  
وفي كل حول بعده علم حاشاة على ذي العشرين ثلثها حوله وعلى الآخر ثلثها حوله  
(قوله ولم يتزأ الخ) نية على أن الاتحاد في المذكورات الموجود في كلام كثير من المراد  
منه عدم تغزأ أحد المالكين به ولو أشبهه بغيري حينئذ وإن تعددتم الفصل عند اختلاف  
النوع يجوز فيه تغزأ أحد المالكين به ولو أشبهه بنصر الاقتراف في واحد مما سأل في زمانا  
طويلا كلاً في أيامه طلقاً أو بسيراً بعد أحدهما أو بتقريبه للفقير قاله في القصة

في نصاب) زكوى أو أكثر  
بشر أو أرب أو غيرهما وهو من  
جنس واحد (وحيث علمهما  
الزكاة) ما سأل في خطلة الجواريل  
أولى بخلاف ما لو كان أحدهما  
ليس أهل للزكاة كان كل من  
أو مكاتباً أو جنداً فإنه لا أثر  
لشركته بل إن كان نصاب الأهل  
نصاباً كاه زكاة الانفراد  
والأفلاشي عليه لأن من ليس أهلاً  
للو جوب لا يمكن أن يكون ماله  
سبباً لتغير زكاة غيره وبخلاف  
ما لو كان ماله ماله دون نصاب  
أو نصيباً واشترى كائني أقل من  
حول أو كان من جنسين كبقرة  
بغنم بخلاف ضأن بعملاً وبغ  
الزكاة أيضاً على مالك نصاب أو  
أكثرهما من أهل الزكاة  
إذا خطلها خطلة جوار حولا  
كأحدهما ولم تغزأ

(قوله ولو خطلها شاة واحدة الخ)  
وكذا لو خطلها عشر شاة بمثلها  
وانفردها أحدهما ثلاثين شاة  
فلهما أربعة أخماس شاة والأخر  
خمس شاة لأن لأحد الشر بكن  
نصيباً كاملاً ولو خطل خمس عشرة  
شاة بمثلها لا يتزأ وانفردها  
بخمسين شاة مثلاً فعليه ستة أعشار  
شاة ونصف غيرها وعلى الآخر بقاياها  
وهو عن ونصف أهمل

وغيرها (قوله في المشرب) أي موضع شربها وبعبارة المشرع وكذلك الدولو والاكبة التي تنقي فيها والموضع الذي توقفت فيه إذا أريد حقيها والموضع الذي تنقي اليه ليشرب غيرها (قوله والمشرع) هو الموضع الذي يتجمع فيه لتساق إلى المرحى والمراد هنا ما يشل المرحى ويطبقه، وما يتجمع فيه لتساق إلى المرحى ويشترط أن لا يتجزأ بالراعى والمرأى وهو بضم الميم مأواه باللام موضع الحلب بفتح اللام يقال لبن وللمصدر وهو المراد هنا وحكى سكنها ويقال له مكانه الحلب بفتح الميم أما بكسر هاء فهو الأنا الذي يحلب فيه والفعل لكن إن اتحد النوع كإجماع على مسبق أنفا ولا يشترط اتحاد الحالب والأنا الذي يحلب فيه وآلة الحز وموضع الانزاع والحارس والجاف ولا يخلط الصوف واللين بل يصوم خلط اللين للرا لأن أحدهما قد يكون أكثر (قوله وغيرها) قد ذكرناه بالتسوية إلى المشائية ولا يختص الشركة بما يلب تنبت خلطنا الأستر والحواري وغيرها ومورثتها بجاورة في الزرع والتمار أن يكون لكل صف فحل أو زرع في حائط واحد فان كان كل في حائط فلا خلطة ويشترط في خلطة الشيوع فيما وجودها عند الوجوب كالزهر فقط فان اقتصدوا بعدل منهم زكاة خلطة لأشترأكم حالة الوجوب وفي خلطة الجوار وجودها من أول الزرع إلى وقت الانزاع ولذلك اشترط فيها أن لا يتجزأ بالراعى والمرأى والحراث والمقح والخافض والجسد والحصاد والقاط والجال والجريس للعب والقر قال في الإعياب إذا استأجر متعهدا الضيعة بقر فخلطه بمعينة منها بعد خروج غرتها وقبل بدو الصلاح بشرط القطع فلم يتحقق حتى بدا الصلاح والكل نصاب وقد اتحد الجريس ونحوه مما عرفت فبانم الاجتزاء كأنقرة الخلطة وإن قلت من العشر أو نصفه لوجود الخلطة أو يشترط في خلطة الحواري التقدين أن لا يتجزأ أحدهما بصندوق يضع فيه كبسه ولا يجارس بحره له ونحوهما قال سم في شرح أبي شجاع لو كان صندوقه واقع لا يتلغى كل واحد منهما نصابا لجمعها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر بثبوت حكم الخلطة لانطباق ضابطها ونية الخلطة لا يشترط وأما التجارة فيشترط في الحواريها أن لا يتجزأ في الله كان والحارس والجال ومكان الحفظ من خزائنه ونحوها وإن كان مال كل بزوجة أي ركن كافي الإعياب كالاسنى والميزان والوزان والكيل والمكيل والذراع والذراع والقد والقد والمنادى والمطاب بالاثمان ومع لوم أن خلطة غير المشائية لا تشترط إلا بالإعياب إذ لا توصف فيه فإذا كان مال أحدهما أو كل منهما على انفراد دون نصاب وباجتماع المالكين يلغى نصابا وجبت الزكاة على كل منهما ولا تظفر بنقرة الخلطة في غير ذلك واقع أعلم

• (فصل في شروط زكاة المشائية) •

وبعضها شروط لا كأنها شروط لزكاة المشائية أي وهو الحول فقط فانه لم يذكر في هذا الفصل من شروط غيرها غيره وزاد الشارح عليه النصاب (قوله حول كامل)

في المشرب والمشرع والسري وغيرها مما ذكر في المطولات

• (فصل) • في شروط زكاة المشائية وبعضها شروط لا كأن غيرها أيضا (وشروط وجوب زكاة المشائية) النصاب وقد مر (ومضى حول كامل متوال في ملكه) فلو أي داود لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وعلمه ابعاع التابعين والفقهاء حتى يخلل زوال الملك اثنان جمعاوضة أو غيرها كالنابل خمس من الأبل ينقص من نوعها أنواع النصاب أو وجهه

(قوله لأشترأكم حال الوجوب)

قال في التصفية ما لا يقتدر طول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في التمر كذا في الحواري وفروعه ومراهم خلطة الشيوع أما خلطة الجوار فلا بد منها من أول الزرع إلى وقت الانزاع بدليل اشتراطهم الاتقاد في نحو الما والجريس اه أصل (قوله ونية الخلطة لا تشترط) قال في حاشية التصفية عند قول التصفية وليس مراهم مانصه ظاهره وإن كان أحد الكبشين وديعة عند الآخر اه أصل

جلوسه قال لان الكل اجزاء المستقذر فلا يطلب تقديم خصوص اليسار في شئ منها اه  
 لكن فيه ان محل جلوسه اقدّر بما قبله (قوله أي مكتوب ذكره) فسر به لان الجمل انما يكون  
 حقيقة في الاجرام وذكر الله من قبل المعاني (قوله كل اسم معظم) في التصفة من قرآن  
 وقيداه في الامداد والنهاية بما يجوز مع الحدث وقال في الايعاب الذي يحمل حله مع  
 الحدث وغيره فبكره حله والخبرة في الثاني لامر خارج الخ (قوله ان قصده المظلم) خرج  
 ما اذا قصده غيره أو أطلق فلا كراهة قال في الايعاب ما عليه الجلالة وغيره لا يقبل الصرف  
 ثم قال وما لا يوجد تعلقه الا في القرآن ليس من المشترك بخلاف غيره فيتمثل انهم يترط  
 قصده ويحمل عدم اشتراط قصده مطلقا وقوله لا يكون قرآنا ابا ان قصده حله عند وجود  
 الصارف ولا صارف هنا ثم رأيت الزركشي بحث فخرج هذا على حزمة التلطف به للجب  
 وهو قريب وان نظرنه غيره وخرج بالقرآن نحو التوراة والانجيل أي بما خلا من ذلك  
 عن اسم معظم اه كلام الايعاب وفي الامداد وقع الجواد الاماعلم عدم تبدله من ما زاد  
 في الامداد فبما يظهر لانه كلام الله تعالى وان كان منسوخا اه وفي حواشي الشبرايملى  
 على النهاية الاقرب الكراهة فيما يوجد تعلقه في غير القرآن كلاب ب مثل الما تم تدل قرينة  
 على ايراد غير القرآن (قوله ومن المظلم جميع الملائكة) أي التعظيم المقضي للصفة  
 وفي الامداد هل يعلق بعام الملائكة بعام المؤمنين أي صلوا وهم لانهم أفضل منهم محل  
 نظره قد يفرق بان أولئك معصومون وقد وجد في المفضل مزية لا توجد في القاضل اه  
 ونقله من عنى حاشيتي التصفة والمنهج وأقره وتوقف في الايعاب في ذلك ثم فرق بما تفرقه  
 في الامداد وفي حواشي الخ على القول في حال شيئا وكذا صلوات المسكين كالصباية والاولياء  
 أي بكره كالملائكة ويحشمه الحلبي أيضا في حواشي المنهج قال وهل يذكره حمل الاسم  
 المظلم ولولا صاحب ذلك الاسم الظاهر ثم اه وفي حواشي التصفة ليس لا يبعد الشمول  
 وقد تشبهه بعبارة تهم وفي التصفة والنهاية العبرة بقصد كتابه لنفسه والافالمكتوب له  
 وفي حاشية التصفة ليس لو قصد كتابه لنفسه المظلم ثم باعه وقصده المشتري غير المظلم فيه  
 نظر قال ثم رأيت في شرح العباب الأثرى ان الاسم المظلم اذا أريد به غيره صا وغيره معظم اه  
 وفي حواشي الشبرايملى لو نقض اسم معظم على خاتم لاثنين قصد أحدهما به نفسه  
 والاخر المظلم الاقرب انه ان استعمله أحدهما على قصده أو غيرهما لا يترق النيابة  
 عن أحدهما بعينه كرهه تغليب المظلم اه (قوله واختار الاذرى الخ) في التصفة هو قوي  
 المدرك وفي النهاية يمكن حله على ما اذا خاف عليه التخصيص وقال سم في حواشي التصفة  
 يمكن ان يقع على ظاهره ويقال الواحد بالتحصن له جهتان فهو حرام من جهة المجل مع  
 الحدث مكروه ومن جهة المجل له في المجل المستقذر اه (قوله ولو غفل عن تعيينه الخ) قال  
 سم على البهجة فعمل انه يطلب اجتنابه ولو محمولا مفسيا اه وفي الايعاب ظاهر كلام المجموع ان  
 تعيينه فاعل للكراهة وان تعمد ادخاله لكنه خالف في شرح التبيين نظرا الى انه مستحب

أي مكتوب ذكره ومثله  
 كل اسم معظم ولو مشتركا كالعزيز  
 والكريم ومحمدا أجد ان قصده  
 المظلم أو دل على ذلك قرينة  
 ومن المظلم جميع الملائكة رجل  
 ذلك مكروه واختار الاذرى  
 تحريم ادخال المصنف الجلالة  
 ضرورة اجلاله وتكريما ولو  
 يقتضى في سائر ما عليه معظم  
 وجنزه عند الاستصحاب لحرمة  
 تعيينه ولو غفل عن تصفة ما ذكر  
 حتى دخل الجلالة عليه ندبا

(قوله قال في الايعاب الخ) وما  
 أشرت اليه من ان الاطلاق  
 قصده نفسه هو الذي يظهر خلافا  
 ما يوجهه كلام أبي زرعة وغيره من  
 انه قصده المظلم وان ما عليه  
 الجلالة لا يقبل الصرف لكن  
 كلامهم في كتابته على نفي الصدقة  
 يتضح خلافه وقد يفرق بقيام  
 القرينة فحة على الصرف وانه  
 ليس القصد الاتعير بخلافه هنا  
 وما لا يوجد تعلقه الا في القراءة  
 الخ بما هنا اصل

له وان غيبه وفي الامدادنا زرع في التنقيح في هذا الحكم بأنه مخالف لقول الجمهور وبأنه  
مستصحب له وان ضم كفه عليه اه (قوله ولو قائما) جرى على ذلك شيخ الاسلام في شروحه  
على المنهج والروض والبهجة والشارح في شروحه على المنهاج والعياب والارشاد لكن  
قدمه فيها عاذا المخلص القائم مع اعتقادها النصب والا فخرج بين رجله واعتقد هاهنا  
في النصفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاقرب وبعضهم الثاني اه ويحرم عليه  
اعتقادها حيث ظن تنصب البدن لانه تضعيف بالصاحبة بلا ضرورة وفي النصفة واضح انه لو لم  
يأمن التنصيص بالا بعتقاد البني وحدها اعتقدوا واعتقد الخطيب الشرقي والجمال الرملي  
والزبادي والشويزي وغيرهم تبع الجلال الهي ان القائم بعتقدها معا (قوله لان ذلك  
اسهل الخ) قال في الابواب من غلظا في القاعة لان المصدة في اليسار وما في البول فلان  
المثانة التي هي محلة لها ميل الى جهة اليسار فتند الصامل عليها يسلم خروجه اه  
وفي الاحاطة لغلظا قال رجل لبعض الصالحين من الاعراب وقد خاصمه لأحسبك تقصن  
انراة فقال لي وأينك اني بها لحاذق أبعد الانراة بعد المدروا مستقبل الشيخ واستدبر  
الريح وألقى انصاف الطغي وأجفل اجفل النعام الشيخ وثبت طيب الرأحة في البادية  
والاقتحام ههنا ان يستوفى على صدق وقصبة والاجفال ان يرفع همزه اه من الاحياء  
(قوله مع انه المناسب) أي لانه استعمال اليسار في المستقن (قوله طوله ثلثا ذراع) هذا  
في حق الجالس اما القائم فلا بد ان يكون مرقا بحيث يستقر من سرته الى ركبته كما  
في النصفة قال في الامداد وضع الجواد لا بد ان يكون له ارتفاع المسرته وليبين فيها  
استدماها وفي الايجاب من سرته الى موضع قدمه وفي النهاية مثل الامداد وفي شرح  
التبعية للقطب لا بد ان مرقع يستقر عورته الخ (قوله لاسا زنا) خرج به السائر في القبلة  
فلم يشترط فيه الشارح ان يكون له عرض كاستباني في كلامه (قوله يمنع رؤية عورته)  
قال سم في حواشي المنهج لا يعد وفاقا لالاكتفاء بالماله لولاي وأسافل بدنه منعسة في ماء  
متبرو وبني تنقيده بالكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليتأمل وفي الحاشية  
المذكورة قال مرصحا على البديهة ينبغي الاكتفاء به أي الزجاج في الستر عن القبلة لانه  
العيون اه (قوله لا بصرة تنقيفه) أي في العادة الغالبة فانه لا يحتاج للساتر المذكور  
حينئذ يحصل الستر بالملابس فيه وان بعد عن جد الرأحة المذكور كالأثر من ثلثة  
أذرع بخلاف القبلة فانه لا يكفي ثلثة مع البعد عنه (قوله أو بان يكون الخ) معطوف على  
قوله بشي طوله الخ (قوله ويحمل ذلك) أي محل كون الستر المذكور عن العيون مندوبا  
حيث لم يكن غة أحدا وكان من يحمل نظره اليه أو يحرم نظره اليه ولكن علم خض البصر  
بالفعل عنه والواجب الستر وفي الامداد والنهاية والعبارة لها أول وأخذه الولي وهو  
محبوس بين جماعة جازلة الكشف وعليه لم الغض فان احتاج للاستصباح وقد ضاق الوقت  
ولم يجد الامام بعضرة الناس جازلة كشفها أيضا كما يصح بعضهم فيها وما نراه التعمير

(و) ان (يعتقد) ولو قائما على  
يساره) وينسب بتمامه بان يضع  
اصابعها على الارض ويرفع ياقها  
لان ذلك اسهل لتسروح الخواص  
مع انه المناسب (و) ان (يعتقد) ولو  
في البول بالصراوة غير هاهنا كان  
ثم غيره الى حيث لا يسمع لخارجته  
صوت ولا يسمع له من فأن لم يفعل  
سن لهم الا بعد اعنه الى ذلك  
ويشبه له ايضا ان يغيب شخصه  
ما يمكن (و) ان (يستتر) من  
العيون بشي طوله ثلثا ذراع فأكبر  
وقد قرب منه ثلثة أذرع فأقل  
ولو بغض ذنبه ولا بد ان يكون  
للسائر خارج يمنع رؤية عورته  
أو بان يكون يتألم بصرة تنقيفه  
ويحمل ذلك حيث لم يكن ثم من  
لا يغض بصره عن عورته ممن يحرم  
عليه نظرها والواجب الستر  
مطلقا (و) ان (لا يول) ولا يتغوط  
(في ما رواه كد) وان كثرا لم يستبصر

(قول الشارح ان يغيب شخصه)  
أي جميع شخصه حتى لا يراه أحد  
حيث أمكنه ذلك قال في النصفة  
بل صرح بعمل الله عليه وسلم كان  
وهو بمكة يقضي حاجته بالغمس  
على نحو ميلين منها والظاهر ان  
هذه المبالغة في البعد كانت لمعد  
كالتسار للناس غة حيث جازاه اصل

بالجواز في الثانية أنه لا يجب فيها قال في الامداد وهو محتمل لأن ذلك مما يشق تحصيله اه  
وفي الاعباب ينبغي ان يحل في الاخرة اذا وثق بضمه عنه أما اذا لم يشق ذلك فلا ينبغي ان  
يكلف الكشف حينئذ لان فيه من الشقة عليه وهذا من واثقه ما لا يطابق تحمله فحصل على  
حسب حاله وبعبارة اه وقال في النهاية الواجب والوجوب وقارفا ما يقتضيه الواجب في نظيرها  
من الجمعة حيث خاف قوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا واجبا بان الجمعة  
بدلا ولا كذلك الوقت اه ولو تعارض المستر والابعد روي المستر والاستقبال  
أو الادم تدبر قدم المستر ان وجب بعينه الشارح في القصة (قوله بحيث لا تعاقبه نفس الخ)  
هذا مع قوله لا في الكلام في المباح الخ يفيد تحصيله بلكه والمباح وهو صريح في القصة  
وغرها وفي الاعباب أما المسئل وبك الغير فيصرم في قلبه وان كان معه ما يكمل به  
قائمين وفي كثيره وكذا في المباح ان تعين لظهره وهو محدث وقد دخل الوقت وان لم يقض  
وان احتصر الماء بحيث لا تعاقبه نفس البتة فلا كرامة في قضاء الحاجة أي البول فيه نهرا  
ولا خلاف في الاولى كما هو ظاهر ويحتمل أن يقال لحرمة أيضا اذا كان مسبلا أو معلوكا  
ويحتمل خلافه اه وفي حواشي المنهج لم يفتي في البركة الموقوفة والمسئلة أنه يحرم  
وضع يده مثلا اذا كان عليهما عن القصة لعلهما يغسلا فيها اذا كان يستقذرا الناس من  
منه لانه كان تطهيرها خارجا ثم قال وتقليد ذلك الاستجمار في الجدران الموقوفة  
أو المملوكة فلا شك في حرمة وفيه ان يحرم البصاق والخطا فيها لانه يؤذي الناس  
لاستقذار ذلك الخ (قوله يقرب الماء) قال في الاعباب بحيث يصل اليه كافي الطواهر  
في البول والغائط الخ وفي العباب يسلب التقصير انما البول ليسا قال الشارح في شرحه  
لأن دخول الحشوش ليل يمتحن منه وتظهر كمال النبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيذان  
بول فيه بالسبل ويضعه تحت السرير رواه أبو داود والشافعي والبيهقي ولم يضعفوه  
والعيذان يفتح المسئلة القتل الطوال المنجرد الواحد تعبدانة ولا يعارضه ما رواه  
الطبراني بسند جيد والحاكم ومعه من قوله صلى الله عليه وسلم لا يتنعق بول في طست فان  
اللائكة لا تدخل بيتا فيه بول متنعق لا يحفل ان يراد بالانتفاع بطول المكث وما جعل  
في الاثام كاذرا لا بطول مكثه غالبا أو ان النبي خاص بالنهار وخصص فيه بالليل الماستر  
ويؤيده قول النووي الاولى اجتنبه نهارا للغير حاجة اه (قوله وهو الثقب) بفتح المثناة  
أقصص من ضمها أي انخرق المستدير بالارض والمراد غير المدفون قال في القصة ولا يكتفي  
الاعداد هنا بالقصد اه أي بخلاف تقدم السارعة ارادة البولوس لقضاء الحاجة  
بوضع من العصر امكنه القصد كانه قد تم قال سم ويقتضي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء  
الحاجة فمع قصد تذكر العود اليه ذلك اه (قوله السرب) بفتح أوليه (قوله لما صح  
الخ) قالوا رواية قتادة ما يذكره من قتال كان حاله ما سكن الجن ويؤيده ما في النظار في  
غيرهم أنهم قتلوا سعد بن عباد بن رضى الله عنه لما لال فيه وفي شرح البصائر القسطلاني

(قوله ان يحرم البصاق الخ) في قول  
الكتاب الغلط من تفسيره الوقوف  
للناوي فالتصريح ببعضه  
حرمة مضبوطا وامتطاء وغسل  
وسخ طاهر في ماء موقوف على  
الظهر كما مطهرة المصعد وشعره  
وان كبر ويظهر في تقصيده بما اذم  
يستبرح بحيث لا تعاقبه نفس البتة  
والا فلا وجه للحرمة بل النظار في  
الكرامة حيث تدعى بالاه بجره

مانعة قال ابن الاثير في أسد الغابة لم يختلفوا انه وجد من ساعلي مقتله وقد اخضر جسمه  
ولم يشعروا بوجوبه بالمدينة حتى سمعوا نكاحا قالوا ومن لم يقر ولا يرون أحدا  
فمن قتلنا سيدنا لنخرجه ج سعد بن عباد  
فرميناه بهم \* فلم يحفظوا

على سبع الغلمان ذلك دعر واخفظوا ذلك اليوم فوجدوه اليوم الذي مات فيه سعد بن الأشام  
قال ابن سيرين ينادي سعد بن الوليد فاعلموا انك ماتت فقلته الجن وقبره بالمنجعة قرية من غوطة  
دمشق مشهور بربا الى اليوم اه ما نقلته من القسطلاني قال في الايعاب قضيت انه  
لا فرق في الثقب بين أن يكون هو الذي خفره أولا وهو محفل ويحتمل خلافه ان بال فيه  
عقب خفره لان مصيره مسكاهم بمجرده خفره يحتاج لمستند وفي القصة قيل ونهى عن  
البول في البالوعة وقت المزاب وعلى رأس الجبل اه وفي الامداد للشارح والنهاية  
للجمال الرمل والصاراة لها لم يظهر تحريمه فيها ان غاب على قلته ان به حيوانا محسرا  
يتأذى به أو يهلك وعليه يصح بحث المجموع (قوله مانعا) خرج به الجاهل في الامداد  
والنهاية لا يكره استدبارها به خلافا لمن قال يكره لما فيه من عود الى المحبة الكريمة عليه  
لان ذلك لا يقتضي الكراهة ويرى عليه في فتح الجواهر والاياعاب أيضا وقال في القصة  
كالمنايع جامد يتخشى عود ربه وتتأذى به ومنها عبارة شرح الحرز الرازي (قوله أي  
محل هبوب الخ) كذلك في شرحي الاشراف والجمال الرمل في النهاية زائد في الايعاب خرج  
ما لم تكن هاية فلا كراهة حينئذ الخ وقال في القصة أي جهة هبوب الغالب في ذلك  
الزمن فيكره وان لم تكن هاية بالقصع اه قال سم محله ان كان متوقفا بوجهه والا فلا  
كراهة ومضى عليه م ر ثمضى على ان المراد ما تهب بالقصع قال ثم وافق م ر على ان المراد  
ما تهب فيه بالقصع أو ظن انها تهب فيه اه (قوله ومنه) أي من مهب الريح المراجيع  
المشتركة رأيت في فتاوى السيد عمر البصري المراد بالمراجيع المشتركة مصكة ما يقع  
في المدارس والربط ويجوز المساجد الخوامع من اتخاذ مراجيع متعددة المتفاوتة  
متحدة في البناء المدة لاستقرار النجاسة فينبى بناء واسع مقوف يسمى في عرف أهل  
الحرمين ومصر بالبارية يام موحدة ونجاسة متحدة وتفتح اليه منافذ متعددة ويبنى لكل  
منفذ حائط يستريحه عن الاعين له باب يختص به بالبناء الواحد الذي هو معدن النجاسة  
ومستقرها متعدد تترك فيه تلك المنافذ ويجمع فيه ما يسقط منها من الاقدار وهذه  
صورتها على التقريب بالهامش وأما وجه الكراهة فيه فهو ان الهواء يتخذ من أحده  
مستقلا فلا يبرز تصعد من منفذ آخر فيد الرشاش الى قاضي الحاجة الى آخر ما أطال به  
السيد عمر ومما قاله قال في شرح مسلم المراجيع جمع مراض وهو البيت المتخذ لقضاء  
حاجة الانسان أي التغوط اه (قوله بل يستدبرها في البول) قال في الايعاب والحاصل  
انه ان كان يبول ويتغوط مانعا كراهة استقبالها واستدبارها ويؤمل فقط كراهة استقبالها

مانعا (في مهب ريح) أي محل  
هبوبها وقت هبوبها ومنه  
المراجيع المشتركة بل يستدبرها  
في البول ويستقبلها في القائط  
المانع كلابيرش (و) ان لا يبول  
ولا يتغوط

(قول الشارح في القصة بعد  
وفي رواية الملاعن الثلاث) هي في  
أي داود وغيره باسناد جيد اتفوا  
الملاعن الثلاث البراني في الموارد  
وقارعة الطريق والظل خالف في  
الاياعاب وقارعة الطريق أهله  
وقيل صدره والمراد بالظل ما اتخذ  
مقبلا ومناخوس ثم قال في المجموع  
هذه ليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة فيه  
ثم قال نعم يستثنى من ذلك محل  
المعاصي كالغنية فلا يكره ذلك فيها  
بل لو قيل بثبوت تنفيرهم عن ذلك  
القبيح بقدر الامكان لم يعد اه  
منه من الاصل





(في طريق) وحمل جالوس  
الناس كالتل في السمت  
والشمس في السمت المصغر من قوله  
على الله عليه وسلم اتقوا العائنة  
وفسرهما بالتل في طريق الناس  
وبجاء السهم بجاء ذلك لانهما يجلبان  
اللعن كثيرا عادة وفي رواية  
اللعن الثلاث وفسر الثالث  
بالراني في الموارد وكراهة ذلك هو  
المعتمد وقيل يحرم (و) لا يفتي  
حاشه تحت شجرة مثمرة أى من  
شأنها ذلك ولو مباحة وفي غير وقت  
الفترة صباغتها عن التل في حشد  
الوقوف قضاها الا انفس ومنه  
يؤخذ ما يصححه المصنف من ان  
شرطها ان تكون مما (يؤكل  
غرها) الا ان يقال انفس تعاف  
الاستعاف بالمتنص انما لا يفتي  
لا فرق ولو كان يأتي تحتها ما من يزل  
ذلك قبل الفترة فلا كراهة (و) ان  
(لا يتكلم) حال خروج الخلد  
بذكر ولا غيره لما صحت التل في حشة  
فيكره (الاضروية) فيجوز بل  
يجب ان يخشى من السكوت  
لحق ضرورة أو كراهة واختار  
الادري يحرم قراءة القرآن  
(و) ان (لا يستني بالماء في موضعه)  
بل يقتل عنه لتلاصقه بالرشاش  
فينصه ومن ثم لو كان في مخذه  
لم يقتل لقتل العلة (وان يستبرئ  
من البول) بعد انقطاعه بنحو  
شئ

أو يتغوط ما تعاف فقط كراهة استدارها كما فهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشاش  
عليه اه (قوله في طريق الناس) قال في الايعاب المألوفون المألوفون اه وفي التهمة  
المراد بها هنا كل محل يقصد لغرض كهيئة أو مضيق فيكره ذلك ان اجتمعوا الجائر والافلا  
اه (قوله وفسرهما) أى حيث قالوا وما العائنان قال الذي يقتل في طرق الناس أو في ظلمهم  
وفي رواية المسلمين وبجاء السهم واللعنان محمولان عن اللعنات للمبالغة ولجاءها باللعن  
عادة لضيقهما مجازا (قوله اللعن) مواضع اللعن والموارد طرق الناس والبرازات تقوط  
وباوهمكسورة على المختار وأما بقصها فهو القضاء كراهة في المجموع رداعلى الخطابي  
في تغلظه رواية الأحدثين له بالكسر وقيس بالغائط البول وقول الادري والزركشي  
ان البرازيم القلتين قال في الايعاب وهم (قوله هو المعتمد) قال في الايعاب محل كراهة  
ذلك ان كان نحو الطريق مباحا أو مطلقا أو باذن مالك أو بغيره بذاك والاحرم حرما  
كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائهم التهمة أو في نحو الجراح (قوله وقيل يحرم)  
صحة الادري وأطال في الاستدراك قال في الايعاب وهو متجنبه من حيث الدليل لكن  
المنقول الكراهة (قوله أى من شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود التل في ذلك بل كافى المجموع  
وتغلق الادري عن الاحصاء بل يمكن ان يكون من شأنها تفر وفي حواشي المنهج لسم  
يدخل في ذلك ما من شأنه بغيره لكنه يبلغ أو ان الغار عادة كالودى الصغير وهو  
ظاهرا ما يعلم ان المساطير المكان قبل وقت الفترة اه (قوله ولو مباحة) في حواشي التهمة  
اسم ان كانت الفترة لغيرة وعلب على غلظ سقوطها على الخارج وتجنبها به لم يجد التحريم  
قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم ان كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه اه  
وفي الايعاب لو كانت الأرض والفترة تغيرة فالتل فيه عدم الحرمة خلافا لما وجهه كلام  
القول في المامرات التحسيس غير متيقن (قوله الا ان يقال الخ) كذلك الامداد وقال في التهمة  
وفي عومه نظر ظاهر اه وفي الايعاب لكن الذي ينبغي ان المتقهم بها بالنسب أو غيره  
كلما كول الخ وقال في النهاية وان لم يكن مأكولا بل مشروما أو نحوه (قوله لما في تحتها)  
قال في الايعاب ويكنى في حصوله الطراد العادى كذا ان قال ولا يشكل على الكراهة  
هنا عدمها في سقي الأرض بالماء التحسس لان ذلك الحاجة بخلاف هذا (قوله حال خروج  
الخارج) عبر شيخ الاسلام في شرح المنهج بحال قضاء الحاجة وكذلك الخطيب في الاقتناع  
والجبال الزملي في النهاية وغيرهم قال في التهمة اما مع عدم خروج شئ فيكره بذكر أو قرآن  
فقط اه قال في الايعاب بخلاف الكلام بغيرهما فانه انما يكره حال خروج الخارج لا قبله  
ولا بعده خلافا لما وجهه بعض العبارات ادغاثه انه يعمل التهمة ومن هو عملها بالكره  
الكلام بغير ذلك قطع الخ واعتقد الزبدي والقلوبي والنووي وغيرهم الكراهة  
مطلقا (قوله بنحو موسى) قال في الايعاب وأكثره قبل سبعون خطوة اه قبل ولا دليل  
لهذا العدد ولا يصح تعليلها بالاستقرار لاختلاف الناس فيه قال في الانوار ولا يبلغ فيه أى

ونترد ذكر بلطف ولا يجهده وتضع  
 وغيره ما ينفذ به من عادته أنه لم ينفذ  
 بجمري البول ما يضاف نحو وجهه  
 لثلاثه يفسر به وانما لم يجب لان  
 الظاهر عدم عوده لكن اختار  
 جمع وجوبه (و) ان يقول عند  
 دخوله (جمع) معنى وصوله محل قضاء  
 حاجته (باسم الله) أي اتخصن من  
 الشياطين (اللهم اني أعوذ) أي  
 اعتمس (بكن انثى) بضم  
 الخاء مع ضم الباء أو سكونها جمع  
 شيت وهم ذكران الشياطين  
 (وانثى) جمع خيشة وعن اناتهم  
 لا الاتباع في ذلك وانما قدم القاذي  
 التعوذ لان البسملة من القرآن  
 المأثور والاستعاذه (و) يقول  
 (عند خروجه) بمعنى انصرف منه  
 (عقرا) منصوب على انه  
 مصدر يدل من اللفظ بفسله أو  
 مقعوله (الحمد لله الذي اذهب  
 عن الأذى

(قوله ما يجاءه) نظاها عن الجاهل  
 الرمي انصرفه ونقله الاذرى  
 والزر كنشى عن ابن البرزى واقراء  
 وكذلك القزى وقال انه متعبد  
 وكلام غيره يقتضيه اه أصل

الشي أو غيره (قوله وتترد) بالثبات وقيل بالثقل وفي النهاية والامداد والعبارة بان  
 يجمع بايام يسراء ومجبتها من مجامع العروق الى رأس ذكره ويستره بلطف ولا يجهده  
 خلافا للبغوى لان ادعاء ذلك بضره وقول أبي زرعة يضع اصبعه الوسطى تحت الذكر  
 والسبابة فرفقه مردود بأنه من تفرد به اه كلامه ما وفي الصواب من دبره قال الشارح من  
 مجامع العروق الى رأس الذكر وفي النهاية قضية كلامهم استحباب الاستبراء من العائط  
 أيضا ولا بعده قال في الامداد ونحوه الصفة ان خشي عودته منه لم يستبرأ وان كان  
 نادرا (قوله وفيه) قال القاضي ويقفز ففزات وبعدة أو يبعد وفي الصفة قال بعضهم  
 ودق الارض بنحو بهر ومسح البطن أخذ من أمر غاسل الميته اه وفي الصواب المرأة  
 تضع اطراف اصابع يسرها على عاتقها (قوله بما ينفذ به من عادته الخ) قال في الايعاب  
 قال في المجموع والختار ان ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد ان ينفذ انه لم ينفذ شيء  
 بجمري البول بخاف خروجه ففهم من يحصل له هذا بأدنى عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره  
 ومنهم من يحتاج الى تضع ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر  
 لحظة ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا ويقتضى لكل أحد ان لا يقتضى الى حد الوسوسة اه  
 أي لانه يضره من عتقه لغير السلس حشو ذكره بنحو قطن كيا يأتى لانه يضره اه وفي الصفة  
 ويظهر انه لو احتاج في نحو المشى لمس الذكر المتحصن يسد جهازا عن عسر عليه فصيل حائل  
 بفيه العياصة (قوله لان الظاهر عدم عوده) كذلك فغ الجواد وفي الامداد والاياعاب  
 عدم الرجوع وان اعتاد خروجه شيء لانه يمكنه اذا أحسن به غله أو مسحه فلا يلزم من عدم  
 الاستبراء حينئذ التضع (قوله لكن اختار جمع الخ) أي مطلقا منهم القاضى حسنين  
 والبغوى والتوروى في شرح مسلم وفي شرح المنهج أنه قوى دليلا ونحوه الخطيب في شرح  
 التنبية وقال الجاهل الرمي في النهاية هو محمول على ما اذا غلب على ظنه خروجه حتى منه بعد  
 الاستبراء ان لم يفعله وتقدم من الشارح ما يجاءه (قوله يعنى وصوله الخ) عبارة الامداد  
 عند ايراد قوله الفلاء أو وصوله للمحل الذي أراد الجلوس فيه في العصراء وعبارة  
 الصفة أي وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محل الجلوس عنه ولو لم حاجة اخرى  
 فان أغفل ذلك حتى دخل فاه بقلبه اه ومنه يعلم ما في تعبيرا للشارح هنا ويجري نظيره  
 في قوله يعنى انصرفه (قوله باسم الله) يكتب في نحو هذا بالالف وانما سحقت من  
 البسملة لتكرره وتكررها ولا يزدل من الرحيم ويغني ان لا يقصد بها القرآن بل قد قيل  
 بضره وقوله اتخصن متعلق بالجار والمجرور (قوله للاتباع) رواه الشيخان زاد في العباب  
 اللهم الى أعوذ بكن من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم قال في الايعاب  
 ويغني ان يتدبى اذا الجلال للاتباع رواه ابن السني (قوله يعنى انصرفه) عبر في الصفة  
 بقوله عند خروجه أو مقارفته اه وتقدم في الدخول معناه وفي حواشي المحلى للتليو في  
 قوله نحو به أي بعد عتامة وان بعد كذلك بطول كما مر اه (قوله مصدر الخ) عبارة

لما صلى الله عليه وسلم أمر بخرص العنب كما يخرص القروى ~~فكسبه~~ الرقيق بالمالك والمسخن ولا خرص في الحبا  
لاستقراره ولا في القروى بقدر الصلاح الكثرة المأهات حيث قد فلو فقد **الحاكم** ١١٢

يخرصان عليه لينقل الحق إلى  
الغمة ويصرف في القرة كما يأتي  
(وشرط انخرص أن يكون ذكرا  
مسلم حرا عدلا) لان انخرص  
اخبار وولاية واتقاء وصفا  
مما ذكره يمنع قبول الخبر  
والولاية ويكتفى بخرص واحد  
ولو اختلف خارصان وقف إلى  
البيان وبشرط كون الخارص  
(عارفا بالخرص لان الجاهل  
بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه  
ويجب أن يعلم جميع القروى والعنب  
بانخرص ولا يترك للمالك شيئا  
وأن يتطرس جميع الشجر شجرة  
شجرة ويترك غيرها وهو الاخرط  
أو غرة كل النوع وربما تم بالسلان  
الارطاب تتفاوت وإذا خرص  
وأراد نقل الحق إلى ذمة المالك  
لينفذ تصرفه في الجمع فلا بد أن  
يكون ما أدوناه من الامام أو الساعي  
في التضمين (و) أنه (ضمن المالك)  
القدر (الواجب) عليه من  
الخروص فخصما صرا (في ذمته)  
كان يقول ضمنك نصيب  
المستحقين من الربط بكذا غرا  
(ويقال) المالك ذلك التضمين  
صريحا أيضا غنثيذ يقتل الحق  
الذمته (ثم) ينصرف في جميع  
الخرص يعاوأ كلا وغيرهما  
لاقطاع تعلق المستحقين من  
العين فان اتى الخرص من أراء التضمين

نسخ الامداد المستقلة من اصلها (قوله لما صلى الله عليه وسلم) فيه كلام في الاصل (قوله)  
بالمالك والمسخن) الرقيق بالمالك ظاهر لخصه تصرفه حيث قد في جميع القرة وأما المسخن  
فكان وجهه أنه أخذ وحرزه من بقا مسقه بالعين وربما قلنا المالك من يجزأ كله منه  
من غير ان يجاز كاه فيه قال في الصفة فان زادت المسقة في التزام مذهب الشافعي هنا  
فلا عتب على المتخصص بتقليد مذهب آخر كذهاب أحد فانه يجزأ التصرف قبل انخرص  
والتضمين وأن يأكل هو وعباده على العادة ولا يجنب عليه وكذا ما يهديه في أوامره  
كلام القضية والمصرح به في كتب المناهية ان شرطه أن لا يجاوز الربع  
أو الثلث وقول القضية وكذا ما يهديه الذي بدأ به في كتب المناهية أنه لا يجوز  
له أن يهدي شيئا منه فتنبيهه (قوله لاستنائه) أي فيعذر خرصه بالتضمين  
قال سم في تدمره في التسعير نظر اه والامر كما قال لكن في الايعاب تبعا للاستسنى  
التعليل بما يتوارجه وبأنه لا يترك غالب الربط بخلاف القروى وهذه العلة موجودة في  
الشجر (قوله يخرصان عليه) أي ويعتد به كما سيأتي (قوله واحد) أي حيث كان  
من طرف الحاكم والأقلية من خارصين كما علم مسخن في كلامه (قوله إلى البيان)  
أي منهما أو من غيرهما بأن يخرصه ثالث ويؤخذ بقول من هو أقرب إلى خرص منهما  
(قوله ولا يترك للمالك شيئا) وما صرح من خلافه جلاوه كالفق في أظهر قوله على أنه  
يترك له من الزكاة شيء ليقربه بنفسه (قوله أدوناه الخ) أي ويحكيان المالك كما تقدم  
(قوله في جميع القروى) قال في في النهاية محل جوار التضمين اذا كان المالك موسرا فان  
كان معسرا فلا ما فيه من ضرر المستحقين الخ ويكتفى بخرص الشجر (قوله شائعا)  
ويصير المشتري ان جهل بخرصه على قولي تقرير في الصفة ولا يمنع خياؤه تركيبة المالك من مال  
آخر بعد البيع لانه قد حكم بطلان البيع في قدر الزكاة فتركيبه لا تغلب الباطل جميعا  
فمن ان قال به في هذا الاقدار ان كاه في بيعه اها لکن بشرط معرفة المتبايعين لقدرها  
من مسرا وضعفه ولا يابطل في الجميع ومع الصحة يمنع على المشتري التصرف في شيء من  
ذلك كالمالك قبل اخراج الزكاة وتضمينها ثم انفذ البيع فيماعد الزكاة شائعا بخرصة  
المشتري قدر الزكاة على الباقي لان له ولاية اخراجه ولأن له الاخراج من غيره وبجشائه  
برقة يتقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري وأيده في الصفة قال سم بأن برقة شاة  
في مثله الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه برقة قدرها معاخرتها  
لشائعا في الجميع وفي الاصل قبل فصل قسم الزكاة كلام في جرحه وكذا  
في هذا الكتاب وكرسم أن قياس الذي يطل فيه البيع جرح من كل شاة مثلاً ان  
الذي برقة المشتري جرح من كل شاة مثلاً واذا أخذ الساعي الزكاة من المشتري بأخذ كاه  
ما يبد المشتري فقط لاز كاه جميع الزرع اذا عذر الوصول للباقي من المالك ثم يرجع

• (باب زكاة النقد) •

الذهب والفضة ولو غيره ضروريين  
(وذكرهم ربيع العشر ولو حصل  
(من معدن) وهو المكان الذي  
خلق الله فيه الجواهر لم يصح من  
قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة  
أي الفضة ربيع العشر وخرج  
بهما ما تراجوا وهو غيرها والفرق  
أنهما هذان اللغتان كالماشية  
السائمة بخلاف غيرها (وتصاب  
الذهب عشرون مثقالا خاصة)  
بوزن مكة تصديدا وإن لم يساو  
تصاب الفضة الاثني عشر مثقالا  
من قوله صلى الله عليه وسلم ليس  
في أقل من عشر من مثقالا شيء  
وفي عشر من نصف دينار  
(والثقال

(قول الشارح لم يصح الخ) هذا  
الدليل خاص بالفضة وسيأتي  
في كلامه دليل الذهب والحدوث  
رواه القاضي من أنس والرقة  
بكسر الهمزة وتضعيف ثمانية والورق  
الفضة وإنما عوص عن الورق  
(قوله وغيرها) أي الجواهر كالعنبر  
والسك (قوله معدن الثماني) أي  
وغیره ما معدن لا يستمال كالماشية  
العامة ولأن الأصل عدم الزكاة  
الاغتيا بتمها التسع فيه اه أصل

المشتري على البائع بما غات عليه ثمع فلو نأى بقوذا التصرف في جاعدا الزكاة شائنا نقول  
بجرمة التصرف قال سم سواة كان في الكل أم في البعض مينا أم شائنا ووجه الحرمة  
أنه تصرف في حق غيره لأن ما وقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقا للمستحقين  
فيه حق قال نعم إن استثنى قدر الزكاة في البيع فبقي عدم التصرف بم الحظ الكلام في غير  
زكاة التجارة أما هي فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير ضمان لأن متعلق هذه  
الزكاة القيمة وهي لا تنفوت بالبيع فإن باعها بمقابل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من  
الضمان ونقل الجاهل الرمي في نهايته أن الحكم السابق في غير الماشية أما هي فنقل ابن الرفعة  
وغيره عن الماوردي والرواية أنه إن عين كقوله الإهذه الشاة صرح كل المبيع والأفلا  
في الظاهر الخ ثم بعد الخرص والتضمين أو تلف الخرص قبل التمكن من أداء الزكاة بلا  
قصر فلا زكاة على المالك أو تلف بعضها كذلك ذكر باقي حصته وإن كان دون نصاب  
وإن أتلفها المالك قبل بدو الصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره ذلك بقصد القرار من الزكاة  
بخلاف ما إذا قصد الأكل أو التصدق عن التضمين أو غرض آخر فلا كراهة حينئذ  
واتلافها بعد شراؤه لأنه اضاعة مال ولو أتلفها بعد بدو الصلاح وقبل الخرص والتضمين  
أو القبول لزمته عشري قيمة الرطب إن سقى بلا مؤنة كذا في الأعباء ويميل إليه ظاهر كلام  
الحنابلة ونقل سم عن م ر أن الأوبى أنه مثلى وبصدق المالك في القدر الذي أتلفه ولو  
أدعى المالك هلاك الخرص جاء فيه تفصيل دعوى الوديع تلف الوديعة ولو ادعى المالك  
ظلم الخارص لم تسع دعواه الأبيسة أو غلطه بما عده وقوعه عاده من ظلم بالخرص كالربيع  
لم يقبل منهم يخط عنه القدر المحقق أو أدعى غلطه بمجمل كعشر قبل هذا أن تلف الخرص  
والأعبد كبله والمالك قطع ما يضر الأصل من القرية باذن الإمام أو نائبه إن أمكن  
الاستئذان فإن لم يستأذن مع أمكانه أن يبال قطع وعزوه الإمام أن رأى ذلك ولا يغرمه  
ما نقص بالقطع ويندب قطع القرية وإن لم تكن زكوية ليطعم الفقراء والله أعلم

• (باب زكاة النقد) •

(قوله مثقال) هو درهم وربيع بالمدى كما حرمه متفق السادة المحقة بالمدينة النبوية  
المحرم مولانا السيد محمد أسعد في رسالته في النصاب قال فالتصايب بالاسلام يولى  
لو كان لا يزيد على الدرهم المدنى وزنا لكاتب الخمسة والعشرون منه نصاب زكاة ولكن  
اختبرا كل خمسة وعشرين منه فوجدناه تازر يدعى الخمسة والعشرين الدرهم المدنى  
بعشرة قرا ريط وقصها عن ذلك نادر فلذلك نقول إن النصاب منها أربعة وعشرون  
اسلاميا ولربيع وعن ومنها الزنجيرية وهي أيضا تدعى خمسة وعشرين درهما منها  
تسعة قرا ريط ونصف غالبا وقصها عن ذلك نادر فلذلك قلنا إن النصاب منها أربعة  
وعشرون وربيع وعن ومنها الطغرافية أربعة وعشرون طغرايا ونصف وربيع  
غير حجة واحدة أذنيده الخمسة والعشرون منها عن وزن خمسة وعشرين درهما مدنيا

أربعة وعشرون قراطا وهو اثنان

وسبعون حبة من الشهد المعتدل  
النقى بقشر وقطع من طرفيه مادي  
وطال ولم يختلف باهلية قولا اسلاما  
(ونصاب القضية ما تأتدوهم  
اسلامي ودوهم) الاسلامي

(قوله قراطا) القدر اربع  
حبات كالتي الاصل وكما صرح به  
السيد في غير ما موضع وذكر الشيخ  
محمد سعيد سنبل رحمه الله ان  
النصاب بالقرش المسئلة بالريال  
في عرفنا الواقعة الوزن ومثلها  
القرش المسئلة بالقراسة  
والقرش المسئلة بالكلاب وغيرها  
اذا كان كل واحد منها مساويا  
لريال الوافي في الوزن احدى  
وعشرون ريال اكل قرش من  
الريال وفيه غناية دراهم وثلاث  
دراهم مكية وهي تعادل تسعة  
دراهم شرعية واصف دراهم وثلاث  
قراطا مجموع الاحادي والعشرين  
ريال يعادل المائتين بالدرهم  
الشرعي في الوزن امل وثاقته  
السيد امين مريض في رسالته  
كشف القناع في تحرير الدرهم  
والصاع فقال وزن الريال الوافي  
وما على وزنه من باقي القروش ثمانية  
قنا عرفة وسبع خرايب الا  
ثلاث خروفي على ما حذرنا ووضعتنا  
صحة القرش الريال بالقفال فيكون  
النصاب مئسة وعشرون ريال

أربعة قرايط وجبة لا يتقص ذلك المدة عن هذا الوزن الا اذا راخذنا عدد النصاب  
منها ما ذكر ومنها الاصعاع لينة شرب السلطان امصيل ملك العرب رجسه الله اربع  
وعشرون اصعاعا ونصف وعن ونصف عن اصعاعا ومثل ذلك سواه الذهب المضروب  
في الجزائر وريوس وطرابلس اذا كانت هذه الدنانير كاملة لم يؤخذ من أطرافها شيء واما  
اذا أخذ فمهي وأنواع سكة الكفرة التي منها الشخص البندق والمخري وسكة الائكلين  
والجرو والقرنيس وغيرها لا يمكن ضبطها بالعدد لا اختلاف الايدي عليها ومشاهدة  
النص منها وانما العبرة بالوزن فكل خمسة وعشرين درهما مدينا نصاب شرعي منها ١٥  
وقد رقت على ما يختلف هذا التبرير وقد يتبع في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله  
أربعة وعشرون قراطا) قال في الحقيقة قال بعض المتأخرين ودروهم الاسلام المشهور  
اليوم ستة عشر قراطا واربعة أخماس قراطا بقرارب الوقت وقيل أربعة عشر قراطا  
والمتقال أربعة وعشرون قراطا على الأقل وعشرون على الثاني ١٥ فهذا ما أخذنا ذكره  
الشارح هنا وهو بحسب العرف المطرد الآن بالدينونة النبوية وما والاها والذي جرى  
عليه مقتى المدينة المتقدم ذكر ان الدرهم الشرعي أربعة عشر قراطا والمتقال الشرعي  
عشرون قراطا على ما هو المحكي في الصفة بقيل (قوله ولا اسلاما) في الابعاب بخلاف  
الدرهم فإنه اختلف باهلية واسلاما خلافا لابن شريح فكان غالب المعاملة في وزنه  
صلى الله عليه وسلم والصدرا الأقل بالدرهم البغلي الاسود وهو غناية دواينق والمطبري وهو  
اربعة دواينق قال في المجموع عن انطاكي وكان أهل المدينة يتعاملون بالدراهم عقدا  
عند قدومه صلى الله عليه وسلم فأرشدوه الى الوزن وجعل العيار وزن أهل مكة وهو ستة  
دواينق الخ (قوله ما تأتدوهم) قال العلامة السيد محمد اسمعدي في رسالته المتقدم ذكرها  
الدرهم الشرعي ينقص من المدي بقدر غنمه فينقص عن المائتين وهو خمسة وعشرون  
ينق مائة وخمسة وسبعون وهو المطلوب والواجب فيه أربعة دراهم وعن درهم ويقابل  
هذا الوزن من الريال المحر المتعارف بالحرمين الشرقيين المضروب في وسطه من الصليب  
اثنان وعشرون ريال الاثنى عشر ريال والواجب فيه نصف ريال وستة قرايط وذلك اربع  
دراهم وغمه وهذا الريال لا تتفاوت أنواعه في بادئ الرأي بين الناس وان تفاوتت يسيرا  
في عرف التجار وهو لا يتعامل به الا بوزن البتة وبني أنواع وقال له القرائنة تامة  
الاستدرة فلذا يتعامل به بغير غوروز وقد اختلفت وزنه فوجدت تفاوت زيادة الواحد  
على غناية دراهم التي هي وزن الريال ما بين ثلاثة قرايط الى عشرة قرايط وغاية ما يزيد  
على الريال في المصروف لزيادة وزنها وبعضها يماثل الريال في المصروف وانما مثل هذه  
في الوزن وبعضها يتقص ربعان هذه لاداء فضته ولا سبيل الى ضبط النصاب منها  
بالعدد وانما المرجح الوزن واما الرية سكة ملوك الهند آل تجور فالتنصاب منها اثنان  
وخمسون رية واما الحمدية ضرب الخويزة وماذا ناهيا الواحدة منها الا ان درهم عند

يجوز لأجهاد مع قدرته على المعد وأنه يجب التعلم لذلك وجوب كفاية تارة وعن أخرى  
الخ وفي حاشية الشبرا على التمهيد عند قولها أو يضرب كنهه مانعه أي بأن تحصل له  
مشقة لا تحتل عاده وان لم تبع التيم فيما يظهر اه (قوله جاز الاستقبال والاستدبار)  
وفي حاشية التمهيد على التمهيد أي حيث أمكن كل منهما دون غيره فان امكاهما يجب  
الاستدبار كما في قوله ولو تعارض الخ وفي حواشي التمهيد لابن قاسم معنى قوله جاز  
الاستقبال والاستدبار أنه يجوز ما يمكن منهما فان امكاهما ومعنى تعارضهما وهذا واضح  
ولكن الزمان أخرج الى التعرض لذلك اه وظاهر ان الكلام حيث لم يمكن الاستدبار  
كالمصرح به في حواشي القصة قال اما لو أمكن الاستدبار فيجب كما هو ظاهر اه أي  
فلا يجوز الاستقبال حينئذ والاستدبار (قوله فان تعارض) أي بأن أمكن كل من  
الاستقبال والاستدبار كما تقدم اه (قوله وجب الاستدبار) كذلك في شرح الارشاد  
والايعاب والمغنى والنهاية وهو مراد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروص وانما طلب  
في شرح التنبيه بقوله ما قاله ظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل في المستراه أي فيجب  
الاستدبار وهذا مما أطبق عليه المتأخرون ووقع في القصة أنه قال في هذه التفسير عبارتها  
ولولم يكن له مدوحة عن الاستقبال والاستدبار تخبر بينهما على ما يقتضيه قول القفال  
لو ثبت ومعنى عين القبل وبسارها وحشى الرشا جازا فتأمل قوله جازا ولم يقل تعين  
الاستدبار وعليه يفرق بين هذا وتعين متر القبل فيما لو وجد كافي أحسوا أنه إلى آخر  
ما فيها فراجع منها ومن الاصل وقال سم في حواشي القصة قد يمنع الاستدبار بقول  
القفال بل هو ان مراده بقوله جازا أي على البديل أي جازما أمكن منهما فان امكاهما  
ما في نظره ونظير ذلك قوله الآتي في الجراح وحتى وفي القصاص قول اه كلام سم وفي  
حاشية الشبرا على التمهيد عند قول التمهيد وجب الاستدبار مانعه خلافا لمعنى حيث جزم بالتخير  
اه وفي كونه جزم بالتخير نظر ظاهر فانه نقله عن القفال بصيغة التبري كما علمته من عبارة  
القصة وفي غيرها مخالفة وقد قال الهاتفي في حواشي القصة بعد كلام نقله مانعه وهذا  
علمان ما نقله عن القفال غير مرضي عنده ولذا جاء به في كفايته اه (قوله أو بهامة)  
زاد القليوبي في حواشي المحلى أو أخرج قبيح أو معنى أو القافيه فاستدبر فلا كراهة وان كان  
الاولى تركه تعظيها وفي حاشية الشبرا على زيادة أو في حاشية أو وقاس لان ذلك  
ليس في معنى البول والقاط اه قال القليوبي وهل المذكي كالذي راجعه (قوله ان  
لا يستقبل الشمس) قال الزبيري في حواشي التمهيد عند الطلوع أو والغروب لان هذه  
الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما زاد اصارت في وسط السماء فانه لا يمكن  
الاستقبال الا اذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه اه (قوله ولا القمر) في فتح الجواد  
للا وكذا في النهاية قال كما يشتهر اسمعيل الحضري وفي الامداد قصة اطلاقهم انه لا فرق  
لكن قبله الحضري وأقره الزركشي بالبدل وفي القصة يحتمل الاطلاق ويحتمل التشديد

(قوله أي حيث أمكن كل  
منهما) صدر عبارته في الاصل  
أشكلى على بعض نسخة الطلبة  
قوله لم يثبت الرمي من بين  
القبلة وشمالها جازا الاستقبال  
والاستدبار فلو تعارض الاستقبال  
والاستدبار قدم الاستدبار  
فتوهموا ان المراد بقوله جاز  
الاستقبال والاستدبار التخيير  
بين جماع امكانهما وان المراد  
بتعاضدهما انه لا يمكن  
الأحد هما فلا معنى لتقديم  
الاستدبار وهو خطأ واضح بل  
معنى قوله جازا الاستقبال الخ  
ما هنا اه

جازا الاستقبال والاستدبار فان  
تعارضهما وجب الاستدبار لان  
الاستقبال الحش ولا يصح  
استقبالها باستنصاح أو جماع  
أو أخرج ربيع أو قصد أو  
بهامة (ومن آداب) أي فاضى  
الحاجة (ان لا يستقبل الشمس)  
و (لا القمر) تعظيها لان جماع  
من آيات الله الباهرة في كونه  
ذلك بخلاف استدبارهما

بالليل لانه محل سلطانه وعلمه فاعاد الصبح ملحق بالليل ثم رأيت عن الفقه اسمعيل  
 الحضري الخ (قوله لان الاستقبال الحش) قال في الایعاب فرق ابن الصلاح بين  
 الاستقبال والاستنباط بأن الأول الحش لوقوع شعاعهما على القرع فتستمدون  
 الاستنباط والخلاف في ذلك طويل وقد ثبت عليه في الاصل فراجعه (قوله اذا كان  
 خاليا) أي عن يحرم نظره الى عورته لكن مع الكراهة كافي في القصة وما قاله القارقي  
 والجليلى وابن الرقعة وغيرهم من التحريم مردود بان كشف العورة في الخلوة جائز لادنى  
 غرض وهذا منه بل قال في الامداد انه يجوز اذا كان خاليا قطع الكنه في الایعاب سكت  
 الخلاف (قوله صلب) يشق فسكون (قوله ونحوه) قال في الایعاب أو بان يجعل فيه  
 نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الرشاء اليه للاتباع ويسن أن يرثاه موضعا لنا  
 انضمام حاجته للاحمر بذلك الخ (قوله وأن لا ينظر) أي بلا حاجة (قوله ولا تخرجه) قال  
 في الایعاب للحداد في نحره (قوله ولا يستاك) قال في شرح العباب لانه يورث  
 التمسك ان قال ومن الآداب ما قاله المحب الطبري نقضها وأقره الاسنوي وغيره أن  
 لا يأكل ولا يشرب حينئذ ومنه أن يضع رداءه ماحب المحال وأن يجلس على شئ  
 وأن لا يورث في بوله فانه يخاف منه آفة كما نقله الأذري ونقل غيره عن الحكيم الترمذي انه  
 يتولم عنه الوسواس وصفرة الاسنان وأن لا يقول أهرقت الماء بل يلقى عنقه من  
 طريق ضعيف يقول الاذكار يكرهه فيه نظرون حكاه في الصرع بعض اصحابنا وزعم  
 انه كذب لان البول ليس به لا نظرا اليه لانه يسمى ماء مجازا باعتبار ما كان فلا كذب  
 فيه على أنه جاء عن جمع من السلف اه (قوله لانه يورث الباسور) عبارة الایعاب بلا  
 حاجة فانما كان أوقاعه الماني المذهب وغيره عن لقمان المحكم ولم يكن خيا انشأها  
 الا ماشئذ به بحكمة اه يورث وجع في الكبد ويحدث منه الباسور (قوله ولو في اناه)  
 وفي النسخة يحرم التبرز في موضع نكس خبيث كالجرة والمشعر وفي شرح العباب نقل  
 عن المحب الطبري الصغا والمروعة وقرح قال بخلاف عرفه ومنه دقة وفي اسمعيل وفي  
 الایعاب للشارح ويحدث كراهته على المضرات التي تدب الوقوف عليه او قياس  
 ما مر في قرح الحرمة بجماع ان كلا يدب الوقوف عليه مع ضيق اه وفي الامداد قضية  
 اطلاقه حرمة ذلك في جميع السنة ويوجه بان محال شريعة ضيقة فالواجب ان ذلك فيها  
 لاستزوي الى وقت الاحتياج له اقوى حينئذ ونقل ذلك جميعه الجبال الرقي في النهاية  
 ثم قال ويظهر ان حرمة ذلك متفرعة على الحرمة في محل الجلوس للناس وسيأتي ان الرابع  
 الكراهة قال سم في حواشي المنهج عقبه فليست بل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك  
 وبين الطريق قريب ويجري في القضية على الحرمة أيضا (قوله بشرطه) بعض ان يجعله  
 قد في القليل والكثير لا شرا كون القليل من غير المخلط وعند الرمي من غير دم المأخذ  
 الا الاستحاضة وشرط العقوبن الكثير ان لا يكون أجنبيا وان لا يخلط بأجنبي ولا يحصل

لامن الاستقبال الحش (ر) -  
 (الرفع فوه) دفعة واحدة بل شيئا  
 فشيئا (حتى يدنو) أي يقرب (من  
 الارض) فتمت الرفع حينئذ  
 مماثلة على الستر ما يمكن ان  
 خشي تعبه كشمه بقدر حاجته  
 وله كشمه دفعة واحدة اذا كان  
 خاليا (و) ان (لا يورث) ولا يتقط  
 مائسا (في مكان صلب) لئلا  
 يترش فان لم يجد غيره دفعه بحجر  
 ونحوه (و) ان (لا ينظر الى السماء  
 ولا الى غيره ولا الى ما يخرج منه  
 ولا يصبت) يده ولا يلتفت عينا  
 ولا شيئا الا ولا يستاك لان ذلك  
 كله لا يليق به الله ولا يبطل قعوده  
 لانه يورث الباسور (وأن يسبل  
 ثوبه) شافشا (قبل اتصافه) كما  
 مر (ويحرم البول) ونحوه (في  
 المسجد ولو في اناه) لان ذلك  
 لا يصلح له كما في خبر مسلم ان يزيد  
 استفاد بخلاف التصديقه في  
 الاناه لان المأخوذ واغنى عن  
 قلبه وكثيره بشرطه

(و) يحرم ذلك (على القبر المحترم)  
 (و) يحرمه عنه القبر المحترم  
 احتراماً له (و) يكره البول والغائط  
 (فإنما الألبسة) لأنه خلاف  
 الأكثر من أسوأه صلى الله عليه  
 وسلم أمانع العذر كاستشفاء أو نقذ  
 محل يصلح للجوارس أو خشية  
 خروج شيء من السبل الآخر  
 لو جلس أو كون البول أو حرقه  
 يمكن من الجلوس فباح وعليه  
 أو على بيان الجواز فيعمل بوجهه  
 الله عليه وسلم فائتمالاً في سبابة  
 قوم (و) يكره ذلك في متحدث  
 الناس) كما تريد ليهم إن كانوا  
 يجتنبون على معصية فلا بأس  
 بقضاء الحاجة في متحدثهم تغيراً  
 لهم ومراعاة بكرهه إن يتكلم حال  
 فضاء حاجته (فإذا عطس) حبسك  
 (جداً لله تعالى (بقوله) ولا يهرك  
 لسانه

#### «(فصل في الاستنجاء)»

(يجب) لأعلى القوم بل عند  
 خشية تفحص غير محله وعند ارادة  
 نحو الصلاة

(قوله في متحدث الناس) فرع  
 لو تمعن الما و علم أن تم من لبض  
 يصبر عن عورته لم يعذر بخلاف  
 تطرف في الجملة لأنهم توسعوا فيها  
 باعتذار هذا أشد من كثير منها  
 بخلاف إخراج الصلاة عن وقتها  
 اه حصة

بقوله والاعنى عن قلده فقط ومثل المسجد في ذلك كافي الإيعاب رحبته لأحريمه (قوله  
 ويحرم ذلك) أي البول ونحوه على القبر المحترم أي نفسه وفي الامداد والنهاية والعبارة  
 لها الحق الأدرى بحثنا البول إلى جداره بالبول عليه وأقره قال في الإيعاب إذا مسه اه  
 أي البول وفي الصفقة وضرب غيري وفي حوائش المنهج لسم بحث حرسته بقرب مقبور  
 الأنبا وليس يعسد وفي الصفقة قال الأدرى وبين مقبور نبشت لاختلاط تربتها بأجزاء  
 الميت اه قال سم في حوائش المنهج فظاهر حرمة البول على أجزاءه ولو صيد الأودما وهو  
 ليس يعسد لأنها أجزاء محترمة لكن لعل محل ذلك إذا تحقق وجود الأجزاء في محل البول  
 أو غلبت تلك دون ما إذا شك اه وفي الصفقة أيضاً يحرم التبريز على محترم كعظم زائد في  
 الامداد والنهاية مما يمنع الاستنجاء به اه (قوله عند القبر المحترم) قال في الصفقة وتشد  
 الكراهة في قبري أو عالم أو شهيد وفي الإيعاب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي  
 وفي البياض المتصل بين الزرع وعليه في الحديث بأنه مأوى الجن قبل ويقتض الميزاب وفي  
 البالوعة اه (قوله خلاف الأكرام) في اقتضاه هذه الله للكرامة نظر لأنهم  
 وخبرني النبي صلى الله عليه وسلم إن رسول الرجل قائم صفقه البيق وغيره وكذا خبر  
 نه صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما رأى مقفله (قوله كاستشفاء) قال في الإيعاب  
 سبب قيامه صلى الله عليه وسلم الاستشفاء به من وجع الصاب جراً على عادة العرب كما قاله  
 الشافعي وفي الإيعاب عن الأطباء إن بولاً في الحمام شتاً قائم خمر من شرب دواء أو لعله  
 بما فيه كافي صحيح الحاكم لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي أي باطن ركبته مني مابض  
 موجود متنجس كسجد (قوله) وعلى بيان الجواز) كما بحثه النووي وقال بعض محقق  
 المحدثين من المتأخرين هو الظاهر لأن أكثر أحواله البول قاعداً (قوله سبابة قوم)  
 رواه الشيخان وغيرهما وفي رواية غيرهما فنجس رجله أي فرقه ما راعده بينهم ما والسبابة  
 يضم السين الموضع الذي يلق فيه نحو القمامة والتراب والغالب أنها سبلة لينة وفي  
 الإيعاب بحث الأدرى حرمة قائماً أي بلا عذر إذا علم أنه تلوث ولا ماء أو وضأ الوقت  
 أو اتسع وسرنا الضعيف بالصاسة بحثاً (قوله في متحدث الناس) بفتح الدال أي مكان  
 تحدثهم قال في الإيعاب وفي معناه كل موضع يتناده الناس لمصالحهم كما لو قايمة من نحو  
 حراً ورد وكالعيشة أو الميتة

#### «(فصل في الاستنجاء)»

هو لغة من نجس الشجرة ونجيتها أي قطعها فكأن المستنجي يقطع الذي عنه وقبل  
 من النجوة وهي ما تسترعن الأرض لأنه يسترعن الناس بها وأصطلاحاً كالاستجمار  
 والاستطابة إزالة الخراج من الفرج عنه بما يفي لكن الاستجمار يختص بالأحجار  
 مأخوذة من الجمار وهي الحصى الصغار والأولان يعمان الماء وأظفر (قوله عند ارادة  
 نحو الصلاة) أي حمايته وقف على الضوء كطواف وصلاة تلاوة زائد في الصفقة أو ضيق



خمس فقال وسبع خرايب وقدر  
وهي عبارة عن نصف ريال وغن  
ريال وثلاثة خرايب وثلاث  
قبل ان وزن القرش ثماني فقال  
وثلاث فله تغير صحيح ١٠ اصل

(سبعة عشر قراطا الا خمس قراطا)  
فيكون خمسين حبة وخمسي حبة  
فهو ستة وثلاثون اذ الدنانير ثمان  
حبات وخمس حبة ومتى زيد عليه  
ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى  
نقص من المثقال ثلاثة أعشاره  
كان درهما فكل عشرة دراهم  
سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل  
أربعة عشر درهما وسبعان  
(وما زاد) منهما (على ذلك) ولو  
بعض حبة (فصاها) اذ لا توص  
في التقدير كالمشراة لا مكان  
التجزى بالضرورة بخلاف  
المواشي يخرج بالعشرين والمائتين  
ما نقص منهما ولو بعض حبة ولو  
في بعض الموازين وان راج رواج  
التمام فلاز كانه للغير السابق  
وصح أيضا ليس فيمادون خمس  
أواق من الورق صدقولا يكمل  
جنس ما خرو ويكمل النوع بالبيع  
من الجنس الواحد وان اختلفا  
جودة ويداؤ يؤخذ من كل نوع  
بالقسمة ان سهل والاثنى الوسط  
ولا يجزئ ردى ويكسور عن جيد  
وصحيح بخلاف عكسه

الانفراد ولا يكاد يعرف تفاوتها ولصكن عند الاجتماع واختبارها بالتصير  
فالنصاب منها قد يبلغ مائة وستة وسبعين ونصف محمية حوزية وأما الديوانية وهي التي  
يقال لها في مصر انصاف الفضة فثبت لا يمكن خسها بالعدد لتفاوت الاختلاف  
في وزنها رجعتا في غيرها الى الوزن لا غير ذلك مائة وخمسة وسبعون درهما مدنيا وأما  
موزونات المغرب ضرب السلطان اسميل ملك المغرب فالتصايب الموزنة مائة وستة  
وغناون موزونة وهي لا تختلف أحادها العبريها قبل الطبع وبقي سكة فضة يدا خلها  
النصاب تضرب في اسلامبول يقال لها زلطة فيضم الزاي ثم غبرت بالقرش الجديد فالزلة  
الفضية تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النصاب واختلاف الوزن لا يخطئ عددها  
وكذلك القرش وهو وان كان أقل منها فحاشا فهو كثير بالنسبة الى الريال وهما لا ينطبقان  
بالعدد لتفاوت أوزانها وانما يرجع الى الوزن في أنواعمها (تتمة) والنصاب من الفضة  
بالدراهم العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الاولى والثاني السابعة غرقن  
دراهم الى آخر ما قاله في الرسالة المذكورة ويثبت في الأصل خبر بالقرش في آخر  
للجاهل وروى المالكيين فراجع منه (قوله سبعة عشر قراطا الا خمس قراطا) تقدم مافيه  
فراجع (قوله زيد عليه) أي الدرهم الخ الستة القرايط المضمومة الى الدرهم هي ثلاثة  
أسباع درهم فصع قولهم متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا وهي ثلاثة أعشار  
المثقال اذ كل قراطين عشر العشرين قراطا في نقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان  
دراهما (قوله خمسين حبة وخمسي حبة) أي من حب الشعير المتقدم ذكره في كلام  
الشراح وذلك حاصل من ضرب ثمانية وخمسين يضم الخاء المعجمة والميم وفتح السين المهملة  
في ستة (قوله ثلاثة أسباعه) لأن سبعة سبعة وخمسين فجميع أسباعه الثلاثة احدى  
وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة زدها على الدرهم يكون اثنان وسبعين حبة (قوله  
ثلاثة أعشاره) أي ثلاث عشرة سبعة وعشرين فجميع أعشاره الثلاثة احدى وعشرون  
وثلاثة أخماس وهنا تحذر برأ غير ما ذكر بينها في الأصل فراجعها منه ان أردتها  
(قوله اواق) بالتونين على وزن جوار وانبات التصية مشددة وبفتحها جمع أوقية يضم  
الهزة وتشديد التصية وفي لغة يجذف الألف وفتح الواو وهي أربعون درهما بالاتفاق  
(قوله جودة) بالمراسم فهو النعومة والصبر على الضرب ونحوهما والرداة ضد الجودة  
وليس الخلوص والغش من نوع الجودة والرداة قوله ولا يجزئ ردى وما اذا لم يجزئ ذلك  
استرد المالك ان بين عدد الدفع أنه عن ذلك المال والافلاية ترقه كالوجه الزكاة مثقف ماله  
قبل الحلول واذا اجاز الاسترداد فان بقي أخذه والا أخذ التفاوت فيقوم الخرج بخمس آخر  
ليؤخذ التفاوت منه (قوله ويكسور عن جيد وصحيح) بحث في الايمان ان محله ان نقصت  
قيمة المكسر عن قيمة الصحيح كاهو الغالب والا تصح الاجزاء (قوله بخلاف عكسه) بل هو  
أفضل فان لزمه نصف دينار لم يدار انصقه عن الزكاة ونصفه يبقى لهمهم أمانة ثمينة اصل

فيبقى جوارا لطرف فمياء على المحل وهذا ظاهر اهـ ومثل ذلك قول ثيب وبكر وصل لمسل  
 المذكور بقينا كما سأتى في كلام الشارح (قوله كل جامد) خرج به الرطب ومنه المانع  
 غير الماخلا بجزئى قال في الاسباب ومقتضى اطلاقهم ونقله الاذرى عن مقتضى كلام  
 القفال انه لو كان المحل رطبا جاءه او عرق فلا فاد انما خرج تعين الماء وفيه نظير بالنسبة للعرق  
 لعموم البلوى به ايام الصيف لاسيما في البلد الحارة ويؤيد قول المجموع المحلول على  
 تقصيه الملاق غير ولو عرق محل الاستصحاب فالعرق عنه ولم يجاوزه في عنه والافلا  
 اهـ (قوله اول زوجته) أى غلطه وقدره في القاموس لزج كمنحصر قطعاً وتعدد اهـ  
 وعماوة الابعاب ولا يلزج بجلد رطب اهـ (قوله اوتناثر اجزائه كالتراب) قال في الصحة  
 بأن يلحق منه شئ بالحل ويتعين الماء لافى امس لم ينقل (قوله وجلد دبغ) أى ومن غير  
 المحترق بجلد دبغ لا تتقاه بالبلغ الى طبع الثياب فيجوز الاستصحابه ويحرم عند الشارح  
 اكلمه مطلقا وعند الجلال الرمي يحل كل المدبوغ اذا كان من عذ كوالاحرم سواء كان  
 عمالا يوز كل لجه او من منسمة ما يوز كل لجه كأوصفته في القوائد الهندسة فراجعها منها ان  
 أردته وخرج بقوله دبغ غيره فلا يجوز ولا يجوز الاستصحابه لانه اما مطبوع او غير  
 ومحل المنع بالمطعم على ما قاله جمع متقدمون واعتقده الركني ويحرم في الانوار ما اذا  
 استجيب به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جاز وقد جزم به في الابعاب واقره شيخ الاسلام  
 في الاسنى واخطب في شرح التبيين وغيرهما وضعفه الشارح في الامداد والابعاب قال  
 في الابعاب وان كان وجب ما معنى ان كان القاع هو الشعر وحده والافلا اتجاه اهـ وفي  
 سوانى المنهج لسم بعد ان قل استثناء الشعر المذ كور مائه لم يعقد مر هذا الاستثناء  
 لان الشعر متصل به اهـ والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذى يباعر بالدبغ اما بجلد الملقط  
 فلا يجوز ولا يجوز مطلقا (قوله على الاوجه) هذا يصنفه الاذرى والركنى ولم يقيداه  
 بالحيثية المذ كورة وقال شيخ الاسلام في شرحى البهجة والروضه هو بعد وقال الخطيب  
 الشرنينى في شرح التبيين الظاهر عدم الجواز واذا فى هنا وفى الصحة والامداد والابعاب  
 اعتقده لكن بعد تفصيله بالحيثية المذ كورة وكذلك الجلال الرمي في الهاميا قال في  
 الابعاب وعليه يحمل الكلامان الخ (قوله الشرعى) في الابعاب هو التفسير والحديث  
 والفقه (قوله وآله) هو ما يقع في العلم الشرعى كسائر العلوم العربية كالنحو وكذلك  
 الحساب والطب وغيرها (قوله الموجود اليوم) قال في الامداد بل هو اعلاها وافتاء  
 النوى كاي الصلاح يجوز الاستصحابه يجعل على ما كان في زمانه من خلط كثير من  
 كتبها والقوانين الفلسفية المتألفة للشرائع بخلاف الموجود اليوم فانه ليس فيه شئ من  
 ذلك ولا مما يؤدى اليه فكان محترما بل فرض كفاية بل فرض عين ان وقعت شبهة  
 لا يتخلص منها الا بعرقته اهـ (قوله وجادها) أى جلد كتب العلم الشرعى وآله قال  
 في الابعاب بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه يجعل الاستصحابه اهـ (قوله مطلقا) أى سواء

(قوله انه لو كان المحل رطبا جاءه  
 او عرق الخ) وبه يعلم انه لا محل  
 لتعدد ان قاسم في شائبة الصفة  
 حيث قال فيها اذا استجيب بالماء  
 ثم قضى حاجته فلما قبل جفافه  
 ثم أراد الاستصاء بالجره لبل  
 المحل بالاستصاء مانع من اجزاء  
 الجبر فليأتى اهـ حال المدابغي  
 حقه وقضية اطلاقهم تعين الماء  
 اذ لم يستثنوا الا العرق الخ اهـ

من كل (جامد طاهر) لا ينجس  
 ولا ينجس لانه لا يصلح لازالة  
 النجاسة (طالع) لانه لا يقطع للاسته  
 اول زوجته اوتناثر اجزائه كالتراب  
 (غير محترق) ومنه كتب التوراة  
 والافجيل ان لم تبدلها ومخلبا  
 عن اسم معظم وجلد دبغ وجلد  
 حوت كبير يصنف بجلد لول لم يكن  
 على الاوجه بخلاف المحترق  
 ككتب الصل الشرعى وآله  
 كالنطق الموجود اليوم وجادها  
 التصلبها بخلاف جلد العصف  
 فانه محترق مطلقا

ولكن ليس المراد كما هو ظاهر كل منفصل بل نحو شعر لما كوله اذ هذا هو الذي يمنع  
 الاستجماء به متصلاً لا منفصلاً بخلاف غيره لانه ان كان من ما كوله مذكى او من نحو سكت  
 فخطوهم والافئص (قوله بعد المحرم) قال في شرح العباب بخلافه بعد الاستجماء بالربط  
 وان قلت رطوبته بخلاف الصبرى وبالقصرى او بالتجسس فانه لا يجوز بل يتعين فيه الماء  
 وان لم تنقل التماسه عن محلها الخ (قوله ما ينقل) أى المحرم وغيره القالع التماسه أى  
 من الموضع الذى استقرت فيه حال خروجهما وان لم يقاوا في الصفحة او الحشفة وكذا اذا  
 لصق بالحل من ذلك نحو تراب رنوا ويصبيه منه زهومة كالعظم والاعتصم الماء وزاد  
 المحرم بأن فيه اغما ولو استنجى بخرقة فخلطة ولم يصل البلل الى وجهها الا ترجاوان  
 يمسح بالآخر وتحسب مسحتين فقله في الایباب ويجزئ الاستجماء بأنواع الحرير رأى  
 للرجال والنساء على ما في الایباب وفى الامداد انما يعمل للنساء على الأوجه وقد قول ابن  
 العماد بأنه لا فرق قال فان فرض احتياج اليه فقد غيرة مثلاً جاز للرجال جرحاً حيث قال سم  
 فى سوانى المنهج وقد اعتمد مرفقاً يحرم الاستجماء بالحرير على الرجال وجوز به  
 ذهب وقرئ الى ان قال حتى يحرم الاستجماء على الرجال بشاق الحرير وله - هذا يحرم أن  
 يضعه تحت رأسه للزوم عليه قال سم ثم رجع أى مرفقاً اعتمد الحسل للرجال والنساء جميعاً  
 وهو ما قاله ابن العماد الخ وأما الذهب والفضة فان لم يطعم أو بهما أذن حل وأيضاً وان  
 طبع أو بهي ذلك حرم وأيضاً كما اعتمد الشارح فى شرحه على الارشاد والعباب  
 قال سم فى سوانى المنهج واعتمد مرفقاً ما عدا ما للزركشى فقله ابن الرفعة  
 انما الملبوع كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستجماء به لحرمته ونقله عن تصريح الاصحاب  
 قلت منهم الملبودى والمبشر قول الرافعى فيما سبق ان المستنجى يزع الخاتم والدرهم  
 الذى عليه اسم الله وأيضاً قال رافعى اشتراط قطع الذهب والفضة الخشونة القالعة  
 ولا يتصور ذلك فى النقود والمصكوكه فهذان أمران من كلامه يرشدان الى أن تصوير  
 المسئلة بذلك فلا حاجة لمحل عليه اه كلام الخادم بحرقه ومنه نقلت ويجزئ بنحو جوهرة  
 نفيسة اذا كانت خشنة وبالحرير فان نقصا بذلك حرم (قوله سنة الجمع) أى أصلها كما فى  
 الصفحة زاد فى النهاية أما كماله فلا يقمن بقية شروط الاستجماء ماخر (قوله متعص) قال  
 فى الایباب قال بعضهم وقد يجب استعمال التماسه فيه بأن يكون معه من الماسح  
 يكفيه لو لم يره بالقبض الذى لم يجد غيره وذكره أيضاً فى الامداد من غير عز ولبعضهم وفى  
 الامداد ينعى الحاق بعضهم ما من التماسات العين بهذا فكيف فى الجمع لما ذكره وكذلك  
 الحلبي فى سوانى المنهج وقال سم فى سوانى المنهج ظاهر كلامهم وقا عالم بالفتح عدم  
 الاستجماء لانهم انما ذكروا ذلك فى الاستجماء اه (قوله دون ثلاث مسحات) فى النهاية  
 ونحوها الخشونة وغيرها اذا حصل ازالة العين بها (قوله فالأفضل الماء) قال فى الایباب هذا  
 ان لم يجد فى نفسه كراهة الخرج أو نحوه مما يأتى فى مسح الخشونة وغيره والافضل أفضل الخ

ويجزئ الطير بعد المحرم وغيره القالع  
 عالم ينقل التماسه (ويمن) فى القبل  
 والدير (الجمع بينهما) بان يقتسم  
 الجاهد ثم الماخذيل العين ثم الآخر  
 قتل ملاسمة التماسه وبه يعلم  
 ما نقل عن الغزالي من انه تحصل  
 سنة الجمع (ولو بجاهد متعص)  
 وما يصحبه السنوى من محاولها  
 أيضاً بعد (دون ثلاث مسحات)  
 فان اقتصر على أحدهما فالأفضل  
 الماء لانه ينزل العين والآخر

(قوله على ما فى الایباب) ذكر فيه  
 انه ظاهر اطلاقهم قال ويوجه  
 بتقدير ما فى النقد من أن مجرد  
 الاستجماء لا يعد استعمالاً وبه  
 يستدفع قول السنوى فىبقى  
 التفصيل بين الرجال والنساء ثم  
 وأيت الزركشى أجاب بأنه  
 استعمال الحاجة فهو كالترقيق  
 وبأنه للامتنان لا للتبلا والتمنى  
 فهو وجه بخلاف الاول كما تم نظيره  
 فى النقد اه أصل (قوله محل) أى  
 لانه لا يعد استعمالاً كاصرح به  
 فى الایباب ونقله سم فى سوانى  
 المنهج عن مرفق ذلك فى الأصل

المضروب الخالص وان كان غير مضروب قوم المضروب من جنسه (قوله وان لم يملك ما فيه)  
 أى التصليب لان التصليب انما يستقرى التجارة آخر الحول (قوله وان بلغ بغيره) كأن  
 اشترى عرضا بدينار وباعها بما تقي درهمين فبقيتا آخر الحول دون عشرين مثقالا ومثل  
 ذلك عكسه فلازكاة فيها بعهده وان كان نقد البلد لانهم لم يسلطوا على بيعه فبقيت به نصيبا ويندأ  
 لها حول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون وان بلغ نصيبا بما يقوم به زكاة  
 منه لامن العيز وان بلغ به نصيبا (قوله أو نكاح) كذلك الخصفة وجعلها في الاسف  
 من أمثلة لمحو الخلع وعلى ما هنا يكون محوها العرض الذى أجر به نفسه وماله فاذا خالغ  
 زوجته بقصد التجارة على عرض قوم ذلك العرض بفالب نقد البلد وكذا اذا زوج أمته  
 بعرض بقصد التجارة أو تزوجت الحرة بعرض بقصد التجارة وكذا ان كان قدما من غير  
 الغالب فيقوم بفالب نقد البلد كما هو ظاهر كلامهم (قوله أو جهل جنسه) قال سم لومك  
 بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان علمه له عشرين مثقالا من أحدهما  
 وثلاثين من الآخر وليد ران الاكثر هو الذهب والفضة فلا يعد أن يجب الاحتياط  
 بأن يقوم أحداهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة  
 في الأخرى ثم يقوم العرض به ما مرتين كذلك ويركى الاكثر من كل منهما في المثال  
 لو قومنا القضة بالذهب بعد فرض أن الاكثر الذهب فساوت العشر من مثقالا من القضة  
 عشر من الذهب ثم قومنا الذهب بالقضة بعد فرض أن الاكثر القضة فساوت العشر من  
 مثقالا من الذهب أربعين من القضة فيقوم العرض به ما مرتين بهذه النسبة وتركى باعتبار  
 الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالقضة وتركى عن ثلاثة أرباع  
 القيمة ذهباً وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لان أحد الجنسين لا يجوز عن الآخر  
 فلو ملكا بهما وجهل قدر كل منهما فجهل اعتبارا فبالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شئت في  
 جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع العرض ما عدا ما يباىء أقل  
 من قول بكل منهما قلير اجمع اه (قوله فان غلب نقدان) أو كان الاقرب في صورته المذكورة  
 بلدين اختلفت نقدتهما (قوله تخيير) هو المعتمد خلافا للمناهج كما مر من تقرره حيث  
 بالنفع للقرء ولولم يملك بقصد وعرض كاتفى درهم وعرض قنية قوم ما قابل النقدية  
 والباقي الغالب من نقد البلد وان كان دون نصيب أو من أحد الغالبين اذا بلغ به فقط  
 كما مر ويحيز ذلك في اختلاف الصنعة كان اشترى بدينار بعض ما يبيع وبعضها مكسر  
 وتفاوتا فيقوم ما يخص كلاه لكن ان بلغ مجموعهما ما يباىء تركى لا تصاد الخسر (قوله بعد  
 التقويم) أى آخر الحول وفي الايعاب نقلا عن المجموع لوقوم العرض آخر الحول  
 بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة أو غنى ضمت الزيادة الى الاصل في الحول الثانى دون الاول  
 سواء كان البيع قبل اخراج الزكاة أم بعده وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بمائتين  
 مغبونا أو بمائتين وثلاثمائة ويضم ويحى حاصل في أثناء الحول لاصل في الحول ان لم ينض

وان لم يملك ما فيه ولو أبطله  
 السلطان أو لم يكن هو الغالب  
 لانه أصل ما يده وأقرب اليه  
 من نقد البلد فاذا لم يسلخ به  
 نصيبا فلازكاة وان بلغ بغيره (أو)  
 يقوم (نقد البلد) الغالب درهم  
 كان أو دينار (ان ملكه بعرض)  
 للقبضة أو بصر خلع أو نكاح  
 أو بنقد ونسب أو جهل جنسه  
 فاذا حال عليه الحول يجعل فيه  
 نقد يقوم بنقد جريا على قاعدة  
 التقويم كما في الخلاف وهو ما  
 جعل لا نقد فيه اعتبر أقرب البلاد  
 اليه ولو ساء نصيبا بالغالب  
 تركى وان لم يباىء بغيره أو ساءه  
 بغيره لم تركى فان غلب نقدان وتم  
 بأحدهما نصيبا يقوم به أو بكل  
 منه ما تخير (ولا يشترط كونه) أى  
 مال التجارة يبلغ (نصا ما الى آخر  
 الحول) ففى بلفظه آخره وجبت  
 زكاته وإلا فلا سواء اشتراه  
 بنصاب أو يدينه وسواء بعهده  
 التقويم بنصاب أو يدينه لان آخر  
 الحول وقت الوجوب فقطع  
 النظر عما سواه لاضطراب القيم

قال شيخنا الرمي وان ابتلى به خلافا لمخ الح في الصفه ايضا ونظير في شعر ياطن الصفه  
انه مثلها أي فيض في الطير قال ولا تظفر لندب اناته فلا ضرورة لتأويله لان تكليف اناته  
كل ظهري منه شئ مشتق مضاد لترخيص في هذا المجلد (قوله مدخل الذكر) اعلم ان  
مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب ان الثيب اذا بات نزل البول الى مدخله بخلاف  
البكر فان البكر تنعم دخول البول الى مدخل الذكر كما قاله الرافعي أي غالبا قال  
في الصفه وبول ثيب أو بكر وصل للمدخل الذكر يقينا لا في قدم حيض أو تقاس لم يشترع  
مجلد أي شروجه من مدخل الذكر بخلاف البول فله بعد الانقطاع ولوثيبا الاستجماء به  
أي بالطير فيما اذا ارادت التيمع فقد الماء ولا اعاده عليه الخ وفي الايعاب كلام مذکور  
في الأصل منه انه يسن للثيب الفسل بالماء مطلقا ورجس خلاف الفائل بأنه لا يجوز لها  
الانقصار على الطير بماء أي نظير للفالب من وصول البول اليه فهو مظنة الخ (قوله)  
لان مجاوزة مذكر أي الصفه في الغائفة والخشفة في البول (قوله في التفصل) اما  
التمصل فيضري فنه الجاء مدشرطه كما في شرح المنهجي وغيره (قوله غير مطهورة) هذا  
التعبير لا يخلو عن تشويش وعير في الصفه بقوله غير تطهيره وفيها أيضا ما فيها فان ذلك ينجر  
الى انه لا يضري جوارزا لاستجماء بالطير طر قماء على المجل مطهورة واذا طهر الماء لاحاجة  
الى الطير فمعنى هذا الاستثناء فان قلت يمكن أن يكون المراد انه صب عليه الماء ليطهره ثم  
لم يحصل به التطهير لقوله المامثلا ولا عراضه عن تطهيره فلا يكون الماء حينئذ ما يطهر  
اجزاء الطير لان هذا الاجنبى الذي أصابه ماء تطهيره وقد استثنوه قلت لو كانوا يسمون  
بذلك لصح تعبيرهم ولا تشويش في العبارة لكن لم أقف على ذلك في كلام أحد وما أظنهم  
يسمون به وفي سوانح الصفه لسم قوله لغير تطهير ان اراد لغير تطهير المجل بمعنى انه اذا  
اراد تطهير المجل بالماء لا يضري وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس  
محقق فيه لان الكلام في الاستجماء بالطير وان اراد لغير تطهير نفسه بمعنى انه اذا قدم  
الموضوع على الاستجماء فاصاب ما موضوته المجل بأن تقاطر عليه منه شئ لم يمنع اجزاء الطير  
فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال بؤيده قوله لم لا يضري الاختلاط بماء الطهارة  
لانا نقول لمجل ذلك في نجاسة عن غير ما يجب ان التها والنجاسة التي في هذا المجل يجب ان التها  
ولا يفي عنها فيضرا اختلاطها بالماء ثم ان أصاب المجل بعد الاستجماء بالطير رشا من طهارة  
مجر الوجه لم يعد العقو فليتأمل ٨١ وقوله لم يعد العقو بخلاف قول الشارح في هذا  
الكتاب وان لا يصبه ماء غير مطهورة اذ ماء طهارة فهو الوجه غير مطهر للصلى فلا فرق بين  
أن يصبه بعد الاستجماء أو قبله وسأول الهاتني في جواشي الصفه أن يجب عن ارادهم  
فلا يجب بشئ وبعبارة يعني اذا اتاه لتطهره فالامر حينئذ ظاهر انه لا يكتفيه الا بالماء اما  
اذا اتاه لغير تطهيره كان أصابته نقطة ماء أو ماء سواه كان المام ماء موضوته فيها اذا قدم  
الموضوع على الاستجماء فاصاب ما موضوته المجل بأن تقاطر عليه منه شئ أو لم يكن ما موضوته

وان لا يدخل بول المرأة مدخل  
الذكر لان مجاوزة مذكر نادوة  
جدا فلا تلحق بعائنه بالبول ولو  
تقطع الخارج معين في التفصل  
الماء وان لم يجاوز مذكر (و) ان  
(لا يصبه ماء) غير مطهورة وان  
كان طهورا أو ماتح آخر بعد  
الاستجماء أو قبله

(قوله ولا اعاده عليها) قال في  
الايعاب بخلاف ما علم عدم وصوله  
أو شك فيه لكن يسن غسله بالماء  
أي في مسئلة الشك وان اقتضى  
كلام الجواهر كالمجموع انه يسن  
فيهما ويمكن أن يقال بقتنيه  
ويوجب بان لنا وجهاً جزم به  
المأوردى وقوله القاضي عن  
الاصحاب انه لا يجوز لها الانقصار  
على الطير بماء نظرا للغالب الخ ما  
هنا أصل (قوله عن تشويش)  
لان المراد ان شرط اجزاء الجاء  
في الاستجماء ان لا يصب المجل ماء  
أصل

وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والصلابة وغير ذلك مما يترك المعاش لان ذلك يبقى للمدين والفقرة ليست باشتراط الدين  
(و) عن (مسكن) له اوله ورواه (و) عن (خادم) له اوله ورواه (١٢٥) (يحتاج) كل مسكن (الم) أى الى ما ذكر من

المسكن والخادم ويلحقان به ما  
يحتاج اليه الكفاية ولا يتم ما من  
الخروج المهمة كالنوب فان كانا  
نفسهما يمكن ابداهما بالاعتد  
ويخرج التفاوت لزمه ذلك وان  
كانا ألوفين والحاجة للمسكن  
واحدة وللعتد الحاجة لاجل  
منصب من ذكر أو ضعفه لاجل  
عمله فاشتهى أو أرضه بل يبيع في  
القطعة العبد المحتاج اليه فيها  
والحاجة الى ما ذكر تنفع تعلق  
الوجوب ابتداء وأما اذا وجد  
فلا ترفعه فاذا تعلقت القطعة  
بالذمة صارت ذمنا يبيع فيها نحو  
المسكن والخادم وهل يعتبر  
التفضل عامله من الدين الذى  
قد أولا ولا ذم فيه تناقض والمعتد  
منه أن الدين يمنع الوجوب فاذا لم  
يكن الخروج فاضلا عنه لم ترفعه  
قطرة (و) كاتجب القطرة عن  
نفسه كذلك (تجب) عليه (عن  
في نفقته) وقت غروب الشمس  
ليه العبد (من السليين) فلا  
تجب فطرة الكافران وحب  
نفقته اقوله في الخبر من المسلمين  
ولانها طهرة للصائم من الفحش  
والرفث كما ورد الكافر ليس من  
أهلها ويحله في الكافر الاصل أما  
الرقبة المرد فوجب فطرته ان عاد  
الى الاسلام (من زوجة) ولو

وخفاوكل ما اعتاده وأنزى به فقهه يترك له أو يسترى له (قوله من زيادة للبرد الخ) في  
الاعباب يترك له ذلك وان كان زمن صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يبعد الاحتياج اليه  
شئا فالمراد بقوله في الشتاء أى لاجل الشتاء (قوله والصلابة) في الاعباب لا يقى به  
وعونه من صلبا ورواه قدرا ونحوها ما وكافا اهـ ويضمنه ومن غيره مما يشتهى  
الاصل أنه لا بد أن يكون الخروج زائدا عما جرت به عادة أمثالهم من الصلابة يوم العبد  
وهو ظاهر (قوله قاسا على الكفاية) عبر بوضوح في الصفة ويشترط الارشاد ودر في  
النهاية وفي الكفاية يشترط زائده على العمر الغالب وفي قسم الصدقات من الصفة أنه  
لا يمنع الفقر والمسكنة مسكنة الذى يحتاج اليه ولا يقى به وان اعتاد المسكن بالاجرة بخلاف  
ما لو زل في موقوف يستحقه الخ وقد ظهر من ذلك أنه لا بد أن يكون المسكن ملكه  
أو موقفا عليه ويؤيده قوله الا في يبيع فيها نحو المسكن والخادم اذ لو لم يكن ملكه فما  
الذى يبيعه وفي الاعباب لو كان معه مال يحتاج لصرفه الى الخادم والمسكن فكما لعدم  
ذم ان أمكنه الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى بالاجرة ولتيسر مسكن مباح نحو  
مدرسة فلا يبعد أن يأتى هنا تقدير ما يبيعه في الحج اهـ والذى ذكره في الحج أنه يلزمه  
صرف النقد الذى معه للحج فخره هل هذا مختص بالمسكين عن الصفة أو أن فيها فيما اذا  
كان له مسكن فلا يكفى حينئذ جده وما في الاعباب فيما اذا لم يكن عنده مسكن وانما  
عنده فقيه وفي الصفة والنهاية بعد أن ذكر افعال الحاج والمحتاج لا يمنع الفقر مسكنه ونشأه فلا  
وغن ما ذكر ما دام معه يمنع اعطاه بالقرص حتى يصرفه فيه اهـ (قوله كل منهما) أى من  
نفسه وعونه (قوله وان كانا ألوفين) بخلاف الكفاية قال في الامداد ومثله ما في ذلك  
الثوب كما اقتضاء تقييدهم به بالألوف وفي الاعباب قياس ما يأتى في التقييد وقسم  
الصدقات أنه يترك له هذا أيضا نحو كتب القبية بتفصيلها الا في غنة وهو غير بعيد وان  
قبل فظاهر كلامهم هنا الجزم بخلاف ذلك اهـ (قوله فيها) أى في ما يشتهى وأرضه (قوله  
وأما اذا وجد) أى الوجوب بان غرت الشمس آخره زمان وهو واجد لها فاضلا عما  
يعتبر بركة من اخرجها فلم يضربها الى أن تلف ذلك الفاضل فلا ترفعه أى لا ترفع  
الحاجة الى المسكن والخادم الوجوب بل يرق على حاله ويباع فيه (قوله والمعتد منه  
الخ) كذا اعتد الشارح في كتبه كشيع الاسلام وجرى الخطيب والجمال الرملى على أن  
ذلك لا يمنع وجوب الفطرة (قوله عنه) أى الدين (قوله اخذم زوجته) أى بان كانت  
عمن يخدم عادة قال في الاعباب ما لمن يخدم عادة فان أخد منها له ملكه آخره ما عنه  
بجهة الملك أو ملكها لم يلزمه فطرته كنفقته (قوله وفي معناها) ان عاد الضمير الى أقرب  
مذكور وهو الاجنبية لا تلزم زكاتها وهو ظاهر صوابه وان عاد الى أمته لزمه زكاتها

رجعة واثم حامل ولو أمسه لوجب نفقته ما بخلاف الباقي غير الحامل ولو لم يمه اخذها مزوجته فان أخد منها أمته لزمه  
فطرتها أيضا أو أجنبية فلا وفى معناها من صحتها تضمنها بنفقته باذنه

ولا يجب فطرة ناشئة بخلاف

التي جبل بينها وبين الزوج ولا فطرة زوجة أب ومستولته وان وجدت نفقة لانها لازمة للاب مع اعساره في تحملها الولد بخلاف الفطرة ولو اعسر الزوج بان كان قنأ أو سارس معه ما يفضل عما مر لم يلزم زوجته فطرتها وان كانت غنية لكن يسر لها اخرجها نحو جلمن الخلاف وانما لم يتسدا من زوجة بعسر أو عسر لكل تسليم الحرة نفسها بخلاف الامة اذا لسيدها أن يسافر بها ويستغفرها (و) من (واد) وان سفل (ووالد) وان علا لغيرهما بخلاف الولد الغني والوالد الغني أو القادر على الكسب اذا يجب نفقة ما حينئذ (وعملوا) ومنه المكاتب كناية فاسدة والمدبر والمعلق عقده بصفة وأم الولد والمهرون والخالن والمؤجر

(قوله كفى حتى عندها الخ) قال ع ش هذا كله اذا كانت وافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنفية والزوج شافعي وكان معسرا وجبت عليها وان كانت موسرا وجبت على كل منهما لان مذهبها يرى الوجوب عليها وفي مذهب الزوج عليه فاذا أراها أحدهما كفى وإذا كانت شافعة والزوج حنفي فلا وجوب على كل منهما في اعاة لذهبه اه يعبري

والاول فله الشارع في الایباب عن المجموع قال وتبعه القموني وغيره واعتده المصنف قال في الایباب لكن القياس ما جزم به المتولي وجرى عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرتها لانها في نفقة كأمها التي في نفقتها اه وذكر شيخ الاسلام في شرح البهجة أنه القياس وكذلك مرفق نهايته ثم جع بينهما فافضل الاوجه حل الاقل على ما اذا كان لها مقدار مقدور من النفقة لانه داء والثاني على ما اذا لم يكن لها مقدار وراثي كل كفايتها كالاماء اه وهو حسن بالغ وحسن تام تلزمه فطرتها مال في النفقة الى أنها لانزيمها ايضا وان كانت غنية (قوله ناشئة) أي على الزوج أماعلي يجب قال في الایباب ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدین وغير يمكنه ولو لمعصر ومعدة عن شبهة بخلاف محرم بضع لان المرض مذر عام (قوله لانها) أي النفقة ولا فطرة عليها ايضا وان كانت غنية (قوله ولو اعسر الزوج الخ) مثله ما لو كان الزوج حنفيا والزوجة شافعة فلا تزكاته على واحد منهما عملا بقاعدة كل من ماصر حبه بالمال الرمي في فتاويه وفي عكس ذلك تزوجه الطالب عليه عملا بقاعدة وعليها عملا بقاعدةها فأى واحد منهما أخرج عنها كفى ومقط الطالب عن الآخر لكن الشافعي وجب الاخراج من غالب قوت البلد والحنفي لا يجب ذلك فان كان القالب البر أخرج الزوج الشافعي عنها بقضی مذهب كفى حتى عندها وان أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فنظر في الذي أخرجته فان كان من القراء والزيب أو الشعير أو النخلة أو غيرها ذلك ما عدا البر فلا يكتفى في ذلك في عقدة الشافعي فليزيمه أن يخرج عتم انجب عقدة صاهما من البروان أخرجت الزوجة من نفسها من البر فالواجب عنه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات الواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم اربعة أرطال بالبغدادى والواجب عند الشافعية صاع كامل من غالب قوت البلد والصاع عندهم خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى فاذا أخرجت الزوجة من نفسها نصف صاع من البر لم يلزم الزوج الشافعي اخراج رطل وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده وهو ذالم أقف على من نفقه وقد أوجعته في الاصل (قوله بعسر الخ) أما المورس فتلزمه فطرتها اذا سلمت نفسها لبلد ونهارا ولا فعلى السيد (قوله والولد الغنى) لو قدر على قوت يوم العبد ولبتة فقط ولو الكسب لا يجب فطرتها على أصله سقوط نفقة عنه ولو معسر ولا على الولد لاساره (قوله أو القادر على الكسب) قد في الولد اذا لا يكلف والده الكسب وان قدر عليه لكن ان اكتسب سقطت عن الولد (قوله كناية فاسدة) هذا مع قوله الا كى كى يجب نفقة ثم يقيد أن المكاتب كناية فاسدة تلزم السيد فطرتها ونفقة وليس كذلك وانما تلزمه فطرتها دون نفقة وخارج بالناسدة المعصية فلا فطرة عليه ولا على سيده وكذلك زوجة المكاتب وعبده تلزمه مؤنتهما دون فطرتها (قوله والمهرن) يخرج السيد فطرتها من ماله كانه نفقة لانه بخلاف المال المهرن فان زكاة عنه تخرج منه قال في الایباب

والموصى بمنفعته والاتباع وان انقطع خبره والمغصوبه (١٢٧) قتب فارتهم في الحال ~~مكتسب~~ متجيب

تقتهم ولان الاصل من انقطع خبره فاحتجابه ولا تجب فطوره من وجبت نفقته في بيت المال أو على المسلمين وقت بيت المال والمال للمشهد والموقوف عليه والموقوف ولو لم يكن معين وان وجبت نفقتهم (والواجب) عن كل رأس (صاع) وهو قدحان بالمصري الاسمي مدققر ياهذا فما يكال اما لا يكال أصلا كالاقط والجبن فصاره الوزن فيعتبر فيه الصاع والوزن لا بالكيل وهو خمسة أظال وثلاث بالبعدادى وأربعة أظال ونصف ودرع وطل وسبع أوقية بالمصري وانما يجزى صاع (سليم من الحب) فلا يجزى الحب بوضوح أروس أو قدم غير طعمه أولونه أو ربحه ولا أطفه ملح يبيبه وان لم يفسد جوهرة فان لم يبيبه وجب بلوغ حاله صاعا ولا يحسب الملح في الكيل ويجب كونه (من غالب قوت البلد) سواء المعشر كالحب والتمر والزيت وغيره كالاقط واللبن والجبن بشرط أن يكون في كل منها ثلثه ثبوت بعض المعشر والاقط في الاشياء وقيل بهما الباقي أما الخيض والسمن والهم والدة بن والذوق والاقوات التي لا زكاتها في الاقط واللبن والجبن المتروكة الزبد لا يجزى شيء منها وان كان قوت البلد لا يبيس في معنى ما نص عليه

ويضي أن يقاس بالمرهون فهو المؤجر (قوله والموصى بمنفعته) قتب فطرته على مالك رقبته وفي العباب من مات بعد وجوب فطرته بعد هذه الموصى به لغيره فالفطرة في تركه أو قبل الوجوب وقبل الموصى له ولو بعد وجوب الفطرة فهي عليه وان ردت فهي على الوارث ولو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه مثله في القبول والرد ويقبوله يملكه المورث ففطرته في تركه أي ومن جعلها القن فبيع بهضه حيث لا تركه سواء وان مات قبل الوجوب أو بعده زنت ورثته ان قبلوا اه (قوله وان انقطع خبره) أي ولم يبلغ ما يحكم فيه جونه والا فلا يلزمه فطرته ومن اشترى عبدا فوجبت فطرته في زمن الشراء فهي على من اشترى بالشارفان كان الشارفا له حاق في من يؤل له ما كه (قوله فبن انقطع الخ) في الصفة التي يجب في ذلك اه يدفع البرلقاضي لغيره في أي محال ولا يشاء لان له نقل الزكاة وتعين البر لا جرائه هنا على كل تقدير فان تحقق خروجه من محل ولاية القاضي فالامام فان تحقق خروجه من محل ولا يشاء بان تعدد المتقبضين فيه فاذا ظهر أنه يتعين الاستئنا للضرورة فيخرجها في آخر بادء همد وصوله اليها اه وز كرمه في الهبة مختصرا (قوله هذا) يعني أن العبرة بالكيل فيما يكال وان زاد أو نقص في الوزن ونمايب تنوى وزنه وكيله العدس والماش وقد عاير المعصور الصاع النبوي بالعدس فوجده خمسة أظال وثلاثا قال ابن عبد السلام وتفاوته بسبب لا يعتدل بمثله بكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبارا لخراج به ولاد بالالة متفاوت الحبوب وزنا اه وفي المباحات أن ابن الرقعة اعتبر الصاع بالشعير الصعدي المغربي المنق من الطين والتمين الا من بعض حبات حنطة فوجده مصحها وكرابن كيج أنه حصل لمن المدينة مئة صحب المعاري المذا النبوي فعاير بالذرة البكر المتفاوتة فوافق الكيل الوزن ثم بالبر العربي فزاد الوزن نصف تسع المذالخ (قوله غير طعمه) فان كان هو قوت البلد يلزمه اخراج السليم من غالب قوت اقرب الحال اليهم الخ (قوله يبيبه) المراتب ثلاثة افساد جوهرة وتعيينه وظهور الملح من غير تعيين فيعزى في الاخيرة ولا يحسب الملح بخلافه في الاولتين فلا يجزى فيه ما (قوله والبن) الصاع منه يعتبر بما يجي منه صاع اقط (قوله في كل منها) أي الثلاثة المذكورة وهي الاقط واللبن والجبن ونه به لم أن الاقط الموجود الا بالبدنة المعروف بالمضرا لا يجزى لانه من مخيض (قوله لا زكاة فيها) قال القلوب في حوائش الخلى جعله مراتب الاقوات أربع عشرة مرورا اليها يعرف أوائل كليات البيت الاقل من هذين السنتين في قول القائل

بالله سل شيخ ذي رمز حكى \* نلا \* عن فورتك زكاة اقطر لوجه لا  
سروق أولها جاءت مرتبة \* أسماء قوت زكاة اقطران عقلا

فالباقي من الاقط واللبن من سل السلت والشيخين من شيخ للشعير والذال من ذي الذرة ومنها الدخن والاراملار والخال للعدس والميم للماش والعين للعدس والناما لول والناما

شي منها وان كان قوت البلد لا يبيس في معنى ما نص عليه



والعبرة في ذلك غالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدى لانها وجبت عليه استدامته بتصلها المؤدى فلا يجزئ عن غالب قوت محل المؤدى عنه ولا من غالب قوت محل المؤدى أو قوته لتشرف النفوس الى الغالب في ذلك المحل ومن ثم وجب صرف القطرة لفقرا بلد المؤدى عنه لا بلد المؤدى فلو كان الرقيق أو أروسة مثلاً يلد والسيد أو أزوج يلد آخر صرف من غالب قوت بلد الرقيق أو أروسة على مسقطي يلد بها لا بلد السيد أو أزوج ويختلف الغالب باختلاف النواحي والأزمان والعبرة بغالب قوت البلد في غالب السنة (١٢٨) لا بغالب وقت الوجوب ويجزئ الأعلى في الاقتباس وان كان أنقص في القيمة

للمر والزاي للزيب والاقط واللاقط واللام للين والجب للين الخ (قوله بغالب قوت البلد) لو كان الغالب مختلطاً كبيراً صغيراً كثيراً قليلاً ولا يصح من المختلط إلا أن كان فيه قدر الصالح من الواجب بصفة ونهاية (قوله الأعلى) في الصفة هو وأولى فإن أرى المختص الأقول الواجب أحب المختص (قوله والشعر أعلى منهما) في الصفة الأعلى البرق الشعر فالمرقاز يرب فالأرز والذرة يجمع في مرتبة الشعر فالخص فالماش فالعس فالقول فالبقية بعد الارز وان الاقط واللين والجب بعد الحبوب كلها أولى النهاية الواجبة تقديم الارز على القرو يظهر تقديم السلت على الشعر وتقدم الذرة والدخن على ما بعد الشعر الخ ونحوها الا يعاب للشارح وهو أوجه معاني الصفة وان قال قدم لأنه ظاهر كلامهم (قوله ثم زوجته) قال سم لا بعد أن خادماً الزوجة يليها فتقدم على سائر من ذكر بعدهم لانها وجبت بسبب الزوجة المتقدمة على من بعدها هـ وفي الارز ادوشره وبخبره الفرج ان لا يجيد الأصا واستورا أي الفرج عنهم في الدرجة كزويات أو اولاد فيخرجهم عن شأنه ولا توزع للفرج بين اثنين فأكثر لنقصه حيث قد من الواجب في حق كل بلا ضرورة الخ قال القلوبى ويظهر أنه لا يعد في القرعة بينهما (قوله كذا المال) أي فانه يجوز تقديمها على الحول لانه أحد السنين ولا يجوز تقديمها على الحول والتصاب لاه تقدم على السنين (قوله وسياى الخ) أي في الفصل الا في بعد هذا وهو أن يبقى المالك أهلاً للوجوب الى دخول شوال وأن يكون القابض مستحقاً عنه وسبق أوائل الفصل ما يتعلق به ذوى الارباع لم يعمل فطره نفسه ثم دخل الوقت وهو يلد أخرى لم يجزئه (قوله نهرا) أي يوم العيد قال في الصفة وأطلق الخوازمي كشيءه البقوى ليله العيد يومه ووجهه بان الفقراء يهونون القدم فلا يتأخروا كلهم عن غيرهم اه قال القلوبى نعم لو شهدوا بعد الغروب بوقت بالامس فأخروا بها لافضل فله شيئا كشيءه البرلى ولو قيل بوجوب اخراجها فيه حيث لم يعد فراجع اه (قوله أولى) في الصفة بل بكرة تأخيرها عن صلاة العيد وكذلك النهاية والامداد (قوله كشيءه ماله) بحث في الصفة ما خلفه أن الغيبة ان كانت بدون مرحلتين لمسه ولا تأخرها في حضورها أو لمرحلتين فان قلنا بجاء جميع متأخرون انه يتبع أخذ الزكاة كان كالقسم الاول أو بما عليه

عن الأدنى فيه ولا عكس فالمرق أعلى اقتباساً من الزيب والشعر أعلى منهما (وان قدوى به) أي الصالح (فقط) أي دون باقيه (أخرجه) وجوب بالشعر الصحيح إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومما انفذ على الواجب بقدر الامكان وعند الضيق يجب أن يقدم نفسه ثم زوجته لان تفقها أكثر ثم ولده الصغير ثم أباه وان علا ولمن قبل الام ثم أمه وانما قدمت الام في النفقة لانها للواجبة والام أحوج وأما القطرة فالتطهير والشرف والاب أولى بهذا لانه متسوب اليه ويشرف بشرفه (ويجوز) للمالك دون الولي تجهيز الزكاة في الفطر بعد دخول رمضان فيجزي (اخراجها) طوى (في) أول البهمن (بمضان) لانفقاد السبب الاول اذ هي تجب بسنتين بمرضان والفطر منه فجاز تقديمها على أحد هـ دون تقديمها عليها كذا المال وسياى في شرط اجزاء المجل (ويسن) اخراج الفطر نهرا وكونه بعد فجر يوم

الفطر (قبل صلاة العيد) ان فعلت أول النهار كما هو الغالب أولى بالامره به قبل الخروج اليها الشيخان في الصحتين فان اخرت الصلاة من المباداة بالاداء أول النهار توسعة على المسحقين واستواء نحو القريب والجوار أفضل فخر كذا المال فبأن في مثله هـ لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويجوز تأخيرها عن يومه) بلا عذر كشيءه ماله والمسحقين لان قصد اغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور

لويالكائي من مقدم البسرى  
ويديره كذلك ويجز الثالث  
على صفحته ومسرته جعا  
وسن وضع البحر على موضع  
ظاهر ويدير برقي ولا يضر النقل  
الحاصل من عدم الاداة وظاهر  
كلامه ككلام الشيخين انه لا يجب  
تعميم المحل بكل متصفة من  
الثلاث وفيه كلام يشتهى شرح  
الارشاد بما صاله ان في كلامهم  
شبه تعارض فجمع متأخرون  
الوجوب رعاية للمدرك وآخرين  
عدمه

(قوله والاهرفي ذلك قريب) أي  
لأن نقل ما يتعد أو يعسر  
الاحتراز عنه لا يضر سواء كان  
منشؤه من الادارة أو عندها (قوله  
وهو الصحيح) لان اشتراط ذلك  
تضييق للرخصة غير ممكن الا في  
نادر من الناس مع عسر شديد  
وليس لهذا الاشتراط أصل في  
السنة اه كلام المجموع اه أصل  
(قوله وقد ضعفوا الخ) قال الامام  
لوكلف أن يقل شيئاً من الخاصة في  
محاولة رفعها لكان ذلك تكليف  
أمر يتعد أو فاقه فيجب العسر  
بما يعسر الاحتراز عنه مع رعاية  
الاحتياط لابعاب أصل

المصنف ويديره أي بلطف ورفق ليخفف الصاسة أي كل بر من مباحجه مظاهر من اطرافه  
اذ قل ذلك حصل الغرض بلا خلاف اه وقال شيخ الاسلام في شرح الروض أي قللاً  
قللاً حتى يرفع كل بر منته برأمنها اه (قوله ويديره كذلك) أي برقي الى محل ابتدائه  
(قوله على صفحته ومسرته جميعاً) بضم الزا ومقصدها قال في الكفاية وبضم الميم مجرى  
الفاظ قال ابن الرقعة في المطلب وفي الثالثة الذي يظهر انه يتبدى من المقدم ولوا بدأ  
من المؤخر كان أولى لان ذلك يشين انه ان كان قد بقي على المحل شيء ولا الخ اه ما أردت  
نقله من المطلب ورأيت في الخلد للزركشي ان النقل قال في فتاويه اذا كان يجز البحر  
عليه فانه لا يرفع فانه وقع البحر بالنسبة ثم أعاده ومسح الباقي به تبس المحل به وتعين الماء  
وما دام البحر عليه لا يضر كالماء ما دام متردداً على العضو لا تفكهم باستعماله فاذا انفصل  
صار مستعملاً فكذلك البحر اه من خلد الزركشي ومنه نقلت (قوله موضع ظاهر) أي  
قريب مقدم صفحته المين والثاني كذلك قريب مقدم صفحته البسرى (قوله من عدم  
الادارة) وفي بعض نسخ هذا الشرح من الادارة وكذلك في بعض نسخ النسخة وفي النهاية  
من الادارة والاهرفي ذلك قريب لكن الموافق لمافي المجموع الاول فانه لما انفصل عن  
الخرواساتين انه يشترط الوضع على محل ظاهر وأنه يضر النقل الحاصل من عدم الادارة  
قال ولم يشترط العراهمون شيئاً من ذلك وهذا الصحيح الخ وقد ضعفوا قول الروضة واصلها  
الموافق للطريقة الاولى وعبارة السيوطي في مختصر الروضة ولو لم يرد ولم يتقل أجراً  
فان نقل تعين الماء قلت قال في المجموع هذا قول المرافقة والصحيح لا والله أعلم اه ما نقله  
السيوطي والمعاد النقل الذي يعسر الاحتراز عنه وعبارة النسخة ولا يضر النقل  
المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة اه وفي النهاية لا يضر النقل الحاصل من الادارة  
الذي لا بد منه كافي المجموع ومافي الروضة من كونه مضراً محمول على نقل من  
غير ضرورة اه (قوله فجمع متأخرون الوجوب) منهم شيخ الاسلام ذكر اني كتبه  
والشهاب الرملي وانطيط الشرحي والشارح والجمال الرملي وغيرهم (قوله رعاية  
للمدرك) لانهم قد أوجبوا كالحديث ثلاث مسحات وان حصل النفاق واحدة واذ سمع  
بكل حجر جرأ من المحل في الحقيقة انما هي مسحة واحدة فأي فرق بين مسح الموضوع كله  
بجهر واحد مسح الانقام وبين مسح كل بر منته مسحة واحدة بجهر غير الذي قبله وأيضاً فقد  
قالوا انما وجبت الثلاث استظهاراً والاستظهار انما يكون عند تكرار المسح على الموضوع  
الواحد بل هذا أومى الى كونه منقولاً كقولهم لا يمتن الثلاث وان حصل الانقام ومنها  
خلافاً لما قلناه يشترط الانقام وان حصل بواحدة فافاً قلنا الثلاث لمجموع المحل كيف  
يصح وانما قبل الثلاث حتى يجب وان حصل الانقام وبه نابع ان الموضوع انما مسح مرة  
واحدة وكيف يصور الخلاف بيننا وبين مالك (قوله وآخرين عدمه) أي الوجوب منهم  
ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزيادة وغيرهم وأقر ذلك الكلام على ذلك الشهاب

وان لم يجاوز فرج المرأة بان وصل  
لها يجب غسله ولو خرج من غير  
قصد او كان الخارج منه متباعد  
غسلها ان خفت شهوتها بذلك  
الجماع بان تكون بالفتة مختارة  
مستقلة اعتبار المظنة كالنوم  
اذ يغلب على الفتن اختلاط منيها  
به حيثئذ

(قوله وعجوبة شيخ الاسلام الخ)  
قال في الایعاب لما اقتضاه كلام  
المفتي الى كفايه من وجوبه بانزال  
المرأة مطلقا مؤول كايته ابن  
الرفعة او ضعف وزعم الایعاب  
ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف  
انزالها بشهوتها غير صحيح فقد قال  
صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء  
اه جل الليل (قوله وقد تعجب  
الزنجاني) قال اذ كيف يعلم ان  
المكرهة اذا حومت لا تقضى  
شهوئها لانها اذا كرهت على الوقوع  
من الذي يمنع خروج منيها اذ ذلك  
من ضروريات ذلك العمل لا اختيار  
لها في دفعه اه اصل

كلام المصنف ان شرط الاستحكام خاص بالخارج من غير المعتاد الى ان قال الخارج من  
طريقه لا يشترط فيه الاستحكام (قوله وان لم يجاوز فرج المرأة) عبارة الصفة الى ظاهر  
الحشفة وفرج البكر والى ما يظهر عند جلوس النيب على قدميها اه عبارة النهاية بقصو  
الصفة وعبارة شيخ الاسلام في الفروع والمراد بغير فرج الخ في حق الرجل والبكر بروية عن  
الفرج الى الظاهر وفي حق النيب وصوله الى ما يجب غسله في الاستبراء انتهت وكلاهما  
عبارات متصلة المعنى (قوله بذلك الجماع) أى أو الاستدخال فيما اذا استدخلت منه وقد  
قضت شهوتها به كافي الصفة وغيرها قال في الاسنى هو مقصده لكن تصويرهم ذلك بالجماع  
كما صورته به يقتضى خلافه ولعلمهم بمرادى ذلك على الغالب اه (قوله بان تكون بالفتة  
الخ) هذه شروط لا مكان قضاء شهوتها لانها تفسر لقضاء الشهوة كما هو ظاهر وانما انتهت  
عليه لان تعبيره قد يورهم ذلك وليس مراد او مثله عبارة شرعى الارشاد اه اذ قضاء شهوتها  
هو امتاؤها وقد توحد الشرط الذى ذكره من البلوغ وغيره ولا يوجد الامتاء وعبارة  
العباب فان كانت ذات شهوة وقضت بها جماعه اعتسفت ثانيا والا فلا اه قال الشارح  
في شرحه قوله والامتناع تكتفى كذلك بان كانت صغيرة أو نائمة أو بالفتة مستقلة ولم  
تقضى وطرها او حومت في دبرها وان قضت وطرها فلا غسل عليم الان الخارج حيثئذ  
من يغيب ويخرج منى القيس من غير وطء متناهية النصوص الواردة ولا هو في معنى  
المتصوص عليه اه كلام الایعاب وعبارة الصفة بخلاف ما اذا لم تقضها أى شهوتها  
اذ لا منى لها حيثئذ محتمل بالخارج اه (قوله مختارة) خرج به المكرهة فلا تقضى  
شهوئها بذلك الجماع وهذا ذكره الرافعي في الشرح وتبعه النووي في الروضة وتبعهما  
على ذلك شيخ الاسلام في شرحي الهبة والروض والشارح هنا وفي شرح الارشاد  
واعترضوه بأن الاكراه لا يمنع الشهوة وقد تعجب الزنجاني من الرافعي في ذلك كايته  
في الاصل ولذلك جرى الشارح في الایعاب على وجوبه وان كانت مكرهة حيث قضت  
شهوئها قال وتقبل الرافعي بها لما بعد الالتماع باعتبار الغالب اه (قوله مستقلة) خرجت  
النائمة فلا تصح ومنها قضاء الشهوة قال الزركشي في الخيام رد عليه ان النوم لا ينافي  
الشهوة اه وهو ظاهر وقول الشارح في الایعاب ومن زعم انها أى النائمة قد تقضى  
وطرها افتدأ بعد اه لا يصح عن تطرول على هذا كالذى قاله في الایعاب في المكرهة انه  
باعتبار الغالب ولا يخفى ان الاستحكام قضاء وطرف في النوم من غير حقيقة وطء فافى  
بعد في قضاء مع حقيقة الوطء وبالجملة فالمداد على حصول انزال المني منها ولذلك  
قال في الصفة وطئت في قبلها واستدخلته وقد قضت شهوتها بذلك الجماع أو الاستدخال  
الخ فأنما الحكم على قضاء شهوتها ولم يشترط شيئا من الشروط المذكورة وهذا هو الذي  
يظهر من الصغرة خارجة عن ذلك لعدم انزالها كما هو ظاهر (قوله كالنوم) أى على  
غير هيئة المتعمك فانه مظنة لتطروج الحدث عنه فأنما هو مظنة لحدث مقام يقينه

أكان متصلا أم منفصلا في الإعياب يكفر في جلد المحصف المتصل قال الرعي ويشق في  
 المتصل ١١ قال القليوبي حيث نسب إليه قال الحلبي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة  
 الكعبة إلا أن يفرق بأن المحصف أشد حرمة وظاهراً محلّه حيث لم يكن نقش عليه معظّم  
 وقال سم في شرح مختصر أبي شعاع وفي إسناده باجواء العطر الأسود تقرأ ١١ والذي يظهر  
 لي عدمه لا احترامه بل ينبغي التردد فيه وفي سوانح المحلى للقليوبي ومن المحققين  
 المصدون ان فصل وجازعه عند بعض الأئمة وقال شيخنا بعضه فباصبعه ومنه  
 جارة الكعبة بالأولى من المسجد ولا تقرأ في تردفها ١١ (قوله والمطعم) قال في العباب  
 لنا ولنا والبهائم سواء ولكن الخ وحرمة المطعم ولنا والبهائم سواء أعقد هاشم الأعلام  
 والطبيب الشريفي والجمال الرمي وكذلك الشارح في شرح الإرشاد والعباب وغيرهم  
 ووقع له هنام الصفقة قال أولنا والبهائم والغالب نحن ١١ فاقضى ذلك أنه لا حرمة  
 في المساوي ولكن المعقد خلافه كما يشته في الأصل وفي الرابض الصفقة المطعم لنا بان  
 يكون أظهر مقاصده تناول الأديه وإن لم يأكله إلا نادراً كالبوط أذا ذاق الربا  
 من الإعياب أي المباح شرعاً كما في الكافي حال الاعتدال والرافية كما قاله الأعلام وفي  
 الرابض الإعياب القول روي لأن قصده لطم الأديه غالب وإن تناولنا تناول البهائم له  
 أغلب ولا ينافي ذلك ما يأتي عن الماوردي من أن ما كان تناول البهائم أغلب يكون غير  
 روي لأن كلامه مفروض فهاذا لم يقصد ما دام الأديه غالباً بديل عنه بل بالحيث  
 وأتسبب والنوي ١١ وفي الرابض الصفقة فإن قصده للتوعين فروي لأن أغلب تناول  
 البهائم على الأوجه فعلم من هذا أن قولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده الخ أن القول  
 روي بل قال بعض الشارحين أن النص على التبريه هو لأنه في معناه ١١ وفي التمار  
 والقوا أنه تفصيل طريق يشته في الأصل فراجع منه أن أردته (قوله وإن حرق) أي  
 العظم وليس هو عائداً إلى المطعم ففي سوانح المحلى للقليوبي قوله كأنه يرى ما لم يحرق  
 والابزار ورويه عن المطعم وبذلك فارق العظم لأنه لا يخرج بالحرق عن كونه مطعوماً  
 اللبن ويحرم حرق كل منه وقيل يجوز حرق العظم ١١ وفي فتاوى الجمال الرمي حرمة  
 حرق العظم قال الزركشي قضية كلام الرافعي خصراً ~~أعكده~~ لكن صرح الطائفة بالحل  
 واختلف في كيفية اعتداله ابن العظم وقد أوضحته في الأصل (قوله محترم) قال في  
 الامداد والذي يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الحرمي والمردودان جازقه كما رآني المحسن  
 والمتهم قتله في الحرابة ثم فرق بين هذا وعدة في التهم وغيره غير محترم فراجع الأصل أن  
 أردته وقال شيخ الإسلام في شرح الروض استثنى ابن العمد من المنع يجوز الحيوان جزء  
 الحرم وفيه تقرأ الخ واعتقد الطباي ووالجمال الرمي وسيم والقليوبي وغيرهم عدم جواز  
 الاستنباط الأديه مطلقاً (قوله جزء حيوان) قال في الإعياب كسوفه وبره وشعره  
 ثم قال وكذب سمار وأية خروف (قوله متصل به) قال في الإعياب بخلاف المتصل

والمطعم ولو غطى وإن حرق  
 وجزء أدي محترم ولو منفصلاً  
 وجزء حيوان متصل به ولو غارة  
 على الأوجه

(قوله كما يشته في الأصل) نصه  
 في المجموع وغيره عن الماوردي  
 والرواية في ثائركها الأديون  
 اعتبر الأغلب فإن استويا  
 فوجهان شاء على ثبوت الرافيه  
 ١١ قال الشارح في الإعياب  
 وقضية الحرمة فإن الأصح ثبوت  
 الرافيه ويمكن الفرق بنقض باب  
 الربا ويحجب بأن هذا ينبغي أن  
 أن يكون أضيق لمأنسه من  
 مباشرته للأذى بخلافه فلهذا  
 جازألمه مع أنه مطعم لنا لأنها  
 يدفع النجس عن نفسه أي من  
 شأنه ذلك بخلاف غيره ١١  
 بحرفه

(قوله صرف الزكاة الخ) أى ولو كانت زكاة فطر قال فى الصفة لكن اختار جمع جواز دفعها الثلاثة فقراءاً ومساكين مثلاً وآخرون جوازها واحداً طال بعضهم فى الاتصاف به بل نقل الرىانى عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضاً لثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار تعدد العمل بمذهبنا ولو كان الشافعى حياً لانتفى به اهـ وفى فتاوى السوطى القهية يجوز لشافعى أن يقلد بعض المذاهب فى هذه المسئلة سواء عمل فيما تقدم من مذهبه أم لا وسواء دعت إليه ضرورة أم لا خصوصاً أن صرف زكاة الفطر لأقل من ثلاثة رأى فى المذهب فليس الأخذ به خوفاً عن المذهب بالكلية بل أخذاً بأحد القولين أو الوجهين فيه وتقليد لمن رجعهم من الأصحاب اهـ وفى العباب فإن عسرت قسمة أى زكاة الفطر لقلنا جعلت فطرة جماعات وقررت قال فى الأيعاب وبه نأخذ أصحابنا اختيار الأولين ما مر عنهم لمسر قسمة على الأصناف الثمانية (قوله فإن فقد بعضهم) أى الأصناف الموجود منهم الآن فى هذه البلدان أربعة أصناف لا غير الفقراء والمساكين والغارمون وأبناء السبيل فقرة حصة المقوقدين على الموجودين (قوله على بقية ذلك الصنف) كأن وجد اثنين من المساكين مثلاً دفع المبالغ جمع حصة المساكين (قوله بأقرب بلد الخ) فإن استوى بلدان فى القرب تخير المالك فى الصرف إلى أى مائشاه (قوله للمالك) خرج به الإمام فله النقل وكذا السامى على يلزم السامى نقله للإمام إذا لم يأذن له فى تفرقة ما ومثله فاض لم يوله الإمام غيرها ولمن جازة النقل أن يأذن للمالك فيه لكن لا ينقل إلا فى عمله لا خارجاً به وقد يجوز النقل للمالك إذا كان له بكل عشرة شاة فله مع الكراهة إخراج شاة بأحد ما حذر من التقصيص وكان حال الحول والميل يادية لا مستحق بها ففرقة فى أقرب محل به مستحق والمستحقين من أهل الخدام الذين لا قرار لهم صرفه بالمى معهم ولو بعض صنف كن ببقية فى البقية فإن فقدوا فلن فى أقرب محل بالمى عند تمام الحول فإن تعذر الوصول للأقرب فأنزج الوصول عن قرب انتظر والانتقل للأقرب إلى ذلك الأقرب والحلل المتأخرة بضواهم حتى كل حله منها كبلفيصم النقل إليها وغير المتأخرة النقل إليها لن بدون مسافة القصر من محل الوجوب اهـ من الصفة (قوله مع وجود مستحقها) فإن امتنعوا من أخذها لكانت قرة نالوا (قوله وإن قربت المسافة) نقل من الشارح ما يشهد أن ما قصر فيه الصلاة كإخراج السود لا يجوز النقل إليه وإرضاء الجبال الرملى لكن فى الصفة رجع جواز النقل إلى ما يقرب من بلد المال بأن يتسبب إليه عرفاً بحيث يقدمه بلد واحد أو خروج عن سوره وعمرانه قال فيناظر اهـ (قوله تسكية) أى ليس له واحد من الثلاثة وهو صادق بما إذا لم يوجد وأوجبوا وليس عندهم كفايتهم (قوله وبالمساكين) فى الصفة ولوللجمل بهم فى بعض أيام السنة وإن تعددت أن لاقتبه ويؤخذ من ذلك حصة اقتباس بعضهم بأن سلى المرأة اللاتى بها التحاكة للترين به عادة لا يمنع فقراها اهـ (قوله الثلاثة) صدر فى الصفة بكونه لا يجحد الأدرهين قال وقال

(ويجب صرف الزكاة إلى الموجودين من الأصناف الثمانية) فإن وجدوا كلهم يعمل الزكاة وجب الصرف إليهم ولا يجوز أن يحرم بعض الأصناف فإن فقد بعضهم أو بعض أآحاد الصنف ددت حصة من فقد أو الفاضل عن كفاية بعضهم على بقية الأصناف ونصيب المفقود من أآحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا يتقل غنى من ذلك إلى غيره لم لا تحصار الاستحقاق فيهم ومثله أدقص نصيبهم عن كفايتهم والانتقل إلى ذلك الصنف أموالو عدت الأصناف كلهم فى البلد أو فضل عنهم شئ فإن الحلل فى الأولى والفاضل فى الثانية ينقل إلى جنس مستحقه بأقرب بلد إلى بلد الزكاة فعلم أنه لا يجوز للمالك ولا يجوز له نقل الزكاة مع وجود مستحقها بموضع المال حال الوجوب منه إلى غيره وإن قربت المسافة لأن ذلك يوجب أصناف البلد بعد امتداد أطعامهم بالمساكين وهم الفقراء والمفقرين ليس له زوج ولا أصل ولا فرع تسكية نفقته ولا مال ولا كسب يقع موقعاً من كفايته طعاماً وملبساً وسكناً كن يحتاج إلى عشرة ولا يجحد الثلاثة وإن كان صحيحاً

يسأل الناس أكله مسكن وثوب بفعله وعبد يخذه وإن تعد ما يحتاجه ١٣٣ من ذلك ولا أثر لقدره على كسب حرام

أو غير لائق برونه ومن ثم أنى  
الغزالي بان لأرباب السوء الذين  
ليجرب عادتهم بالنكس أخذ الزكاة  
ويعطى من غاب عنه مسافة القصر  
قال التتال بشرط أن لا يجد من  
يقضه أو بأجل الى حضوره  
أو حوله لأن دينه قدر ماله إلا أن  
صرفه في الدين والمكس نفقة قرية  
الاخمين باقي السهام كان من  
أهلها حتى تم تزيه نفقة ولو  
لم تكسب الزوجة نفقة زوجها  
أعطيت من سهم الساكن ويسن  
لها أن تعطي زوجها المستحق من  
زكاتها (و) الصنف الثاني  
(الساكن) والمساكن له ما يبد  
مسدا من حاجته بملك أو كسب  
حلال لائق به ولكنه لا يكسبه كن  
يحتاج الى عشرة وعشده ثمانية  
لاتكسبه الكفاية الا لا تقه بجماله  
من معتم وملس ومسكن وغيرهما  
مروا هناك أكثر من نصاب العبرة  
في عدم كفايته وكفاية الفقير بالعم  
الغالب بناء على الاصم أنهم سما  
بعطان كفاية ذلك ولا يمنع الفقر  
والمسكنه اشتغاله عن كسب يحسنه  
يحفظ القرآن أو بالقة أو التفسير  
أو الحديث أو ما كان آلة لذلك وكان  
يتأق منه ذلك فعطى لتفرغ  
لتحصله لعموم نفقه وتعديه وكونه  
فرض كفاية ومن ثم لم يعط المشتغل  
بشواغل العبادات وملازمة الخلوات  
لأن ندعه قاصر على نفسه ولا ينعمها

الحاملي الاثلاثه والقاضي الأربعة واعترض بأنهم اتفق موقعا اه ووافق هذا قول  
المساويدي أن عدم كثر العشرة كان فقيرا أو ألقها كان مسكينا واعتداهم رفي النهاية  
(قوله بل الناس) فلا عين ذلك فقره أو السؤال ليس بفقرة (قوله بمسافة القصر)  
أو دونها وقد حيل بينه وبينه أماما دون مسافة القصر ولا حائل بحكمه كالحاضر (قوله  
أو بأجل) منه لم يقاب أي ولو كانت غيبة ماله بسبب أجل (قوله الى حضوره) متعلق  
يعطى أي يعطى ما يكفيه الى حضوره ماله الغائب في مسافة القصر أو حوله في المؤجل  
وفي النهاية قضية إطلاقه عدم الفرق بين أن يعمل قبل مضي زمن مسافة القصر أم لا وهو  
كذلك (قوله قدر ماله) أي لا يعطى من سهم الفقراء أو الحق السبكي بالدين في ذلك عن نفق  
المسكن فيض جمه عن الفقر والمسكنه الى أن يصرفه فيه وجزم به كل من الصفه والنهاية  
وغيرهما (قوله من باقي السهام) أي غير لفقره والمسكنه أماما فليس له الاخذ بها  
لاعتنا به بالنفقة الا لازمه له فلو كان على الزوجة دين جاز ولو زوجها أعطاهما من سهم  
الغارمين على التفصيل الا في الغارم قال في الصفه لكن لا يعطى المنفق قرية من سهم  
المؤلفة ما يغنيه عنه لأنه بذلك بسط النفقة عن نفسه ولا يعطى لابن الدليل الاما زاد  
بسبب الفقر (قوله ولم تكسب الخ) أي بأن كان معسرا لا يستطيع القيام بكفايتها  
أو موسرا لكن لا يكفيها ما وجب لها عليه لكونها كوة أمالوه قطت نفقة الشروق فقامها  
لا تعطى اقدرتها على العاطة حالها في الصفه ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها  
أعطت من سهم الفقراء والمساكين حيث لم تقدر على العود حالها مذروها وكذا من سهم  
ابن الدليل ان تركت الفقر ووزعت على الرجوع لاتباع العصبية (قوله أن تعطى  
زوجها) ولو بالفقر وان أنفقها عليها (قوله غنية) زادت في الصفه أو بسعة (قوله الاثمة  
بجماله) أي وجماله موهبة من غير تقير ولا امراف (قوله بالامر الغالب) في النهاية ستون  
عاما وبعدها ستة وتزد في الصفه بينها وبين السبعين ثم قال وقد يتردد ترجيح هذا أي  
وهو السبعين من ان اناذا قلنا في المنفقو بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين  
وقيل مائة وقيل مائة وعشرين قال بسبب كون أقل ما قبل وعلى هذا فالأخذهما غير بعيد  
وان أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم ثمانية ستون وبعدها يعطى كفاية سنة  
ثم ستة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقد يكفيه تلك المدة المذكورة بل  
عن ما يكفيه دخله في شئ أو عمارا أو نحو ما شية ان كان من أهلها يستلهم هذا ان كان  
لا يحسن ما يليق به من حرفة أو تجارة أماما من كان يحسن ذلك فله على غيره ان حرقه  
أو رأس مال يكسبه بوجه غالب باعتبار عادة بلد الخ (قوله يتأق منه ذلك) في اليعاب بأن  
يرجى نفقه له ولغيره وان لم يوجب فيه بخلاف من لا يتأق منه ذلك وقبل لا بد أن يرجى نفقه  
ونفع المسكين به الخ (قوله ولا ينعمها) أي الفقر والمسكنه كتب الاشتغال بما ذكره على العالم  
الشري والالتفات بل يكون فقيرا ومسكينا مع وجودها (قوله للتكسب) أي فيما اذا

أيضا كتب المشتغل بما ذكر ان احتاجها للتكسب كلقوب والمدين بالجرة

﴿فصل في زكاة القطر﴾ \* والاصل فيما قيل الاجماع الاخبار الصحيحة الشريعة والمنهوز أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة والخلاف فيها اذا منكر فلا ينافي سكايه الاجماع المذكورة (وتجب زكاة القطر بشرط) منها (ادواله) وقت وجوبها بأن يكون حيا بالصفات الالمانية عند (غروب الشمس ليلة العيد) بأن يدركه آخر يوم من رمضان وأول يوم من شوال لضافتها الى القطر في الخبر وأيضا لوجوب ١٢٤ نشا من الصوم والقطر منه فكان لكل منهما دخل فيه فأسد اليهما

دون أحدهما ثلاثا يلزم الحكم فلا تجب بما يصدث بعد الغروب من ولد ونكاح وأسلام وغنى وذلك فن ولا تملك بما يصدث بعده من نحو، وت ومن بل ملك كعتق وطلاق ولو بانثا أو ارتداد وغنى قريب ولو قيل القكن من الاداء لتقررهما وقت الوجوب ثم ان تلف المال قبل القكن سقطت كأي زكاة المال (و) منها (أن يكون) المخرج (مسلم) فلا تجب على كافر أي في الدنيا كما مر أول الباب لانها طاهرة وهو ليس من أهلها وهذا بالنسبة لنفسه أما مسلم عليه مؤتمنه فيزانه اخراجها عنه ويجزئه اخراجها بلائنه هذا في الكافر الاصلي أما المرتدان عادى الاسلام وجبت فطرته نفسه أيضا والا فلا وأن يكون سرا أو مبعضا فلا تجب على وفق ولو كانتا لتضعف ملكه وانحالم تلتزم سببه في الكتابة العصبية لانه معه كالأجنبي فعلم أنه لا يلزم الرقيق فطرة زوجته وان لم يمتفقها في كسبه بل ان كانت أمة فعلى سيدها وصرة قسبا في (و) منها

### ﴿فصل في زكاة القطر﴾

(قوله والخلاف فيها) أي في عدم وجوبها وقد أقرضته في الأصل فراجعه منه ان أودته (قوله عند غروب الخ) أي بالنسبة للصريح والمخرج عنه فلا يؤدي فطرته عبده قبل الغروب ثم مات المخرج أو باع العبد قبله وجب الاخراج على الواثب أو المشتري ولو استغرق الدين التركة وان مات عبده فالفطرة عنه وعنه في التركة مقدمة على الدين والميراث والوصايا (قوله في الدنيا) وأما وجوب عقاب في الآخرة على تركها فالتعب (قوله بلائنه) أي بلائنه العباد لانه ليس من أهلها والا فلا يلزمه الاخراج والنسبة ويكتفى بها عنه (قوله أيضا) أي كموته (قوله والا) أي ان لم يده الى الاسلام فلا تلزمه فطرته ولا فطرته بموته اذ جموعه من تداين زوال ملكه عن كل ما يملكه من الرد اذ ملكه موقوف (قوله ومبعضا) ان كان معها ياة فزكاة على ذى السوية وقت غروب الشمس ليلة العيد والا فلا يصب قط ما قبضه من الحرية والباقي على مالكه كالنفقة وكذا شرى كان في قرن ولدان في أمهاتهما أنفسه وأما معلوك البعض وقريبه فيزانه جميع فطرته عاقلًا (قوله العصبية) اما الفاسدة على سيده (قوله قسبا) لانه لا فطرة عليها ولا على زوجها لكن بسن للنفقة الاخراج عن نفسها (قوله ومنه) أي من دست الثوب وزاد في القلس من الادياب دابة يلبسها فوق القميص وتكسب وتندبلا ونفسوة تحت العمامة وطيلسان

(أن يكون) المخرج من نفسه أو بموته موسرا بأن يكون (ما يجره فاضلا عن مؤتمنه ومؤتمنه) وخفا يجب (عليه مؤتمنه ليلة العيد يومه) لان مؤتمنه ومؤتمنه في هذا الزمن ضرورة فاعلمه الفضل عنها وانما يلزمه زيادة على اليوم والسنة المذكورين لعدم ضبط ما وردهما (و) فاضلا (عن دست ثوب) له وألمونه (يلقبه) أي بكل منهما منه يابوي وأتمونه ثوب وسر او بل وعمامة وتكعب

لم يضر وكذا ان وعده المدين بلا شرط ولا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال له انني اقض ديني وارده ان كان كاذبا فاعطاه مائة من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال له اني جعلت ديني الذي عليك زكاة لم يجز بل لا يمتن قبضته منه نهضة فمن الزكاة ان شاء (و) الصنف الرابع (اشياء السبل) أي الطريق معواين ذلك المأذون لهم (وهو المسافرون والمريدون للسفر المباح المحتاجون) بأن لم يكن معهم ما يكفهم في سفرهم من سافر كذلك ولو تفرقه أو كان غريبا محتاجا يحمل الزكاة أعطى وان كان كسوبا جمع كفايته سفره لا ما زاد بسبب السفر فقط ذهابا ان لم يكن له مال أو ما وصله الى محل ماله وإياها ان قصد ١٢٥ الرجوع ويعطى ما يجعله ان يحجز عن المشي

ما يدبه ذنبه لانه ان عصى به فواضح والافه وغير محتاج اليه اذ لا يطلب به أي في الدنيا ولا يجنس بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه وفي الحقيقة بمن جعله غير المستدين لتفهم عام كيفية أقسام الفارم جلا على هذه المكرمة (قوله لم يضر) في الاعياب يكره أخذ من فاعلة ان كل شرط أفند التصريح به كراهه (قوله المباح) المرامنه ما يشل المكره (قوله سفره معية) أي بأن عصى به لا فيه في الاعياب جعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا مال مع ان له ما ييلده فيصير لانه مع غنائه يجعل نفسه كالا على غيره (قوله كالهائم) ومثله المسافر الكذبة وهي بالضم والفتحة ما جمع من طعام أو شراب ثم استعملت للدروزة وهي مطلق السؤال قال في الاعياب ولا شك ان الذين يسافرون بهذا القصد لا مقصد لهم معلوم غالبهم حيث كالهائم اه (قوله العاملون) أي من نصبه الامام في أخذ العساة من الصدقات ولو اسأجر من بيت المال وجعل له يجعلها يأخذ من الزكاة (قوله واجب) أي على الامام (قوله عما قوض اليه منها) أي من أمر الزكاة فيعرف ما يجب فيه وقد انصب والواجب والمستحقين (قوله مسلما) ذكره للايضاح والامتنع منه دلا بل يعني عن الجميع أهلا للشهادة وهذه الشرط لا تشترط في اعوان الساعي الا اثنين (قوله والكاتب) معطوف على الساعي أي ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم (قوله ارباب الاموال) أو السهمان (قوله والعريف) هو كاتيب القبيلة (قوله والحافظ) أي قبل أن يقبضها الامام من الساعي أما بعد قبض الامام لها فهي من رأس مال الزكاة لا من خصوص سهم العامل كما صرحوا به وكذلك أجرة الراعي والحزن يفتح الزاى والناقل بعد القبض (قوله والجندى) في الاعياب أي المشتدان احتج اليه (قوله في خمس الخمس) المراد المصالح لان علمهم عام ومحل ان لم يترعوا بإقامتهم بأمر الزكاة والا فلا شيء (قوله من سهمه) أي العامل (قوله ضعاء التبة الخ) أي اذا أسلوا ولم تقو نيته في الاسلام أو أهله (قوله شريف الخ) يعني أن ينته في الاسلام قوية اكن له شرف يتوقع الخ (قوله شرف البغاة) هذا انما يعطى حكم الذي قبله ان كان اعطاؤهما أهل من يمتدحش وحذفهما المصنف لان الاول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي (قوله لا تأتف) أي لان الله أمر الاسلام وأغنى عن التألف (قوله

أوطال سفره وما يجعل عليه زاده وسأعه ان يحجز عن جعلها بخلاف المسافر سفره معية ما لم يتبأ ولا لم قصد جميع كالهائم (و) الصنف الخامس (العاملون عليها) ومنهم الساعي الذي يعنه الامام لاخذ الزكوات ويعنه واجب وشرطه فقه بما قوض اليه منها وأن يكون مسلما ككفار اعدا لا يجانبها سيرا ذكرنا لانه نوع ولاية والكاتب والقائم والحاشر الذي يجمع ارباب الاموال والعرف الذي يعرف ارباب الاستحقاق والحاسب والحافظ والحندى والجاني ويراد فيهم بقدر الحاجة وليس منهم الامام والوالي والقاضي بل رزقهم في خمس الخمس والذي يستحقه العامل أجرة مثل عمله فقط فان استؤجر بأكثر من ذلك بطلت الاجارة والراعي من سهمه على أجرته يرجع للاصناف (و) الصنف السادس (المؤلفة) قلوبهم (وهم) أمستاف الاول (ضعفاء النية في الاسلام) فيعطون لتتروى اسلامهم (و) الثاني (شريف في قومه) مسلم (يتوقع باعطائه اسلام قطراته) والثالث مسلم ومقيم شرع من تغور اليك فيناشرون يلبه من الكفار وما نفي الزكاة والزابع من يكفيناشرون البغاة والخامس من يجبي الصدقات من قومه وهذا مال ساع اليهم وان لم يتنعوا وشرط اعطاهم المزايا بأقسامه احتياجا اليه لا كونه ذكرا على المعفو ولا يعطى من الزكاة كافر لا تأتف ولا لغيره نعم يجوز أن يكون الكتاب والجال والحفاظ ونصوهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لا زكاة (و) الصنف السابع (الغزاة الخ) كور المطبوعون بالجهاد بان لم يكن لهم رزق



في التي ١٠) لاسمهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بفزون الخ (قوله بسبيل الله)  
 هي وضع الطريق الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء اسم جاهد والاقابل  
 فكانوا أفضل من غيرهم (قوله يحجز عن المشي) بالضايق السابق في الحج فان كان سفره  
 طويلا فلا بد من تهيئة ما يجعله مطلقا وان كان دون مرحلتين فان كان عاجزا عن المشي  
 فكذلك والافلا يحتاج اليه وبصر القوس والسلاح ملكا له اذا اعطاه الامام الفتن  
 فاشترى لنفسه أو دفعه حاله الامام اذارة بخلاف ما اذا استاجرهم له أو اعاره باهنا  
 لكونهم موقوفين عنده انه شراؤهم من هذا السهم وباقوا وما ووقتهما وتسمية ذلك  
 عارية بمجاز (قوله لامن الزكاة) زاد في الصفة فان امتنعوا ولم يجدهم الامام حل لاهله  
 الذين يتصل بهم كفايتهم الاخذ منها فيما يظهر الخ (قوله كاتبة صحيحة) خرج من علي  
 عنه بعطاء ماله وفي الصفة والنهاية فان عتق بما اقتضته وأذاه فهو غلام اه (قوله  
 أو أعتقه سيده) هذا اذا كان المدفوع اليه باقيا بيده أما اذا كان تالفا أو منتقلا الى ملك  
 غير لم يضمنه وفي الايعاب سكنا وعاما ان تصرف فيه كان اشترى به وروى قال الركني  
 والاشبه الاسترداد لانها يده ولوا وصى بكاتبة بعد فجز عنه الثلث لا يعطى الخ (قوله بلا  
 عين) يسن للامام أو المالك انذار المعطى بانه لا يحفظه الفتن ولقوى مكسب (قوله وولد)  
 أي لا يصدق مدعى ولد الابن ذكره والمراد من نكته وسته سواء كان ولد أم غيره (قوله  
 أو وولد) في الصفة والنهاية كاتبة رجلين أو رجلا وامن بثاقه قال في الايعاب  
 ومجمل اذا شهدت بنحو هلاك ماله أما اذا شهدت باعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كما جزم به  
 القموني الخ وفي الايعاب لا يشترط في الواحد طرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب  
 على الفتن صدقه وذكر في الصفة والنهاية فتحوه أيضا عند الكلام على طلب العمل  
 والمكاتب والقارم بالينة وصرح بابا جرد ذلك في جميع الصور التي يحتاج الى البينة فيها  
 وفي الاسنى عن الامام أنه رأى للاصحاب رخصا في الرد في أنه لو حصل الوتوق بقول من  
 يدعي الغرم وغلب على الفتن صدقه هل يجوز اعتقاده اه والاقرب الجواز ويكون  
 داخلا في قوله ولا اعطاء من علم استحقا لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشل الظن اه  
 (قوله مدعى ضعف) معطوف على قوله مدعى فقرا يصدق بلا عين مدعى ضعف بينة  
 وذلك لانه لا يعرف الامنه (قوله الا بذلك) أي بالينة وما أطلق به الها سبق آنفا لم ولما  
 (قوله مدعى ارادة غزو) أي ويصدق بلا عين مدعى ارادة غزو وكذلك ابن السبيل  
 وخرج ارادة غزو وكذا ارادة سفر ابن السبيل ما لو ادعى نفس الغزو والسفر فانهما  
 لا يصدقان قال في الايعاب لسم ولما اقامة البينة عليهم فان لم يخرج بعد ثلاثة أيام تقريرا  
 من الاعطاء ولم يرصد الخروج ولا انتظار رقة ولا أهية استرد منها ما اخذاه وان اعطيا  
 وخرجوا ثم رجعا استرد فاضل ابن السبيل طائفا وكذا فاضل الغازي بعد غزوه اه كان  
 شبه له رفع عرفا ولم يقرر على نفسه ولا فلا يسترد منه وفي الصفة يظهر انه يقبل قوله في قدر

في التي ١٠ وهم المراد بسبيل الله في  
 الآية فعطى كل منهم وإن كان  
 غنيا كفايته وكفايته بموته الى أن  
 يرجع من نفقة وكسوته ما يوازيها  
 وإقامة في الثغر وشعوة الى اقتح  
 وان طالت اقامته مع فرس ان كان  
 يقاتل فارسا ومع ما يجعله في سفره  
 ان يحجز عن المشي أو طال السفر  
 وما يجعل زاده ومناعه ان لم يطبق  
 جعله ما اما المرتزقة فلا يعطى من  
 الزكاة مطلقا فان اضطررنا اليه  
 أعانه اغنيا وان من أمور المهم لامن  
 الزكاة (د) الصنف الثامن  
 (المكاتبون كاتبة صحيحة) وهم  
 المراد بالرقاب في الآية بخلاف  
 فاسد الكتابة لانها غير لازمة من  
 جهة السيد وانما يعطى مصحها ان  
 او يحجز عن الوفاء وان كان كسوبا  
 فيعطى ولو غير اذن سيده أو يعطى  
 سيده بانه قد رد به الذي يحجز عنه  
 ولو قبل حلول الصوم ويرد ما أعطيه  
 من الزكاة بزواجه المتصلة ان ورق  
 بأن يحجز نفسه لعدم حصول العتق  
 أو أعتقه سيده ثعرا أو ببراءته  
 أو بأداء غيره عنه أو أدائه حرم  
 مال آخر لعدم حصول المقصود به  
 ويصدق بلا عين مدعى فقرا أو سكتة  
 او يحجز عن كسب لافي ثلث مال  
 عرف وولد الابن اربعة اذن او  
 عدل أو اشتهار بين الناس ومدعى  
 ضعف بينة لا بينة اصناف المؤلفات  
 الا بذلك ومدعى ارادة غزو

والصرف وانما لو ادعى انهم لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء ولو ترجح الغاوى ولم يفرغ ربح  
استرد ما اخذته قال الماوردى لو وصل ببلادهم ولم يقاتل لبعده العدة ولم يسترد منه لان القصد  
الاستيلاء على بلادهم وقد وجد ولو بان اثناء الطريق وفى المقصد استرد منه ما بقي وكذا  
يسترد من كتاب وغارم استغنيان المأخوذ بنحو ابراء وأدامن الغدير (قوله ودائن  
غارم) قال فى العيب فان اقر العيب فى اعطائه وجهان قال فى اليعاب والذى يجبه  
ترجيحه من حيث انه لا بد من اليقظة لسهولتها الخ (قوله أو الاخبار) أى السابق ولوين عدل  
أو فاسق قلن صدقه ولا يشترط لفظ الشهادة ولا دعوى ولا حضرة فاض خلا قال ابن الرقعة  
(قوله الاسلام) ثم يجوز استنكار كافر وعبد كمال أو حامل أو حافظ أو قهوه من سهم  
العامل لانه أجره لا زكاة بخلاف شومع وان كان ما اخذناه أجره لانه لا أمانة به ويجوز  
استنكاره ذى القربى والمرقعة من سهم العامل لثبته بمذكر بخلاف عهده بلا اجارة لان  
فيما يأخذونه حينئذ شائبة زكاة فيه لا يخص عموم قوله وان لا يكون هاتهما الخ (قوله  
وان انقطع خمس النخس) هذا هو مذهب الشافعى وكأزكاة كل واجب كالنذر والكمفارة  
ودماء النسل والاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع والبالغ اذا كان  
نار كالهلاله لا يقضيه الا اولى كصبي ومجنون بخلاف صطرأ نذيره ولم يجبر عليه فانه  
يقبضها ويجوز دفعها القاسق الا ان علم انه قد تعين بها على معصية فيصم حينئذ وان أجره  
ولا يعي اخذها أو فقهها الاولى نوكية (قوله ولا يعطى أحد الخ) أى من زكاة واحدة  
باعتبار ما وجبت به لامن وجبت عليه كاجتهن فى الصفة قال فلو كان على واحد زكوات  
أجناس كانت زكوات متعددة فلو شغل جماعة على زكاة جنس واحد كانت متحدة اه  
(قوله بالفقر) فالماستع انما هو الانخسب مادفعة واحدة أو مر سابقا قبل التصرف فى المأخوذ  
(قوله يشبه) اما اذا فرقتها الامام أو عامه الفى فرض الى الصرف استوجب وجوبها  
من الزكوات اطاعه عنده ان سددت ادى مدلول ووزعت على الكل أحاد كل صنف سواء  
انحصروا ولا لم وله ذلك عليه وله اعطاء زكاة واحد واحد (قوله فى غير الاخيارين)  
هما قوله تعالى وفى سبيل الله وابن السبيل ثم يجوز اتحاد العامل (قوله الثمن) حيث  
وجدت الاصناف الثمانية ثم العامل لا يزاد على أجره مثله فان زاد الثمن على اداء الزائد  
للباقى من الاصناف وانقص نعم من الزكاة أو من بيت المال (قوله الاقل) بمقول هكذا  
فى النسخة التى عندى والى وواب اقل بالثنية (قوله ولم يزيدوا على ثلاثة) وفى هذا يجب  
استيعابهم وان تف الزكاة بأجناسهم فان زادوا على الثلاثة وانحصروا وجب استيعابهم  
أضالكن بشرط ان تفي زكاة بأجناسهم الله بمرقة فان لم ينحصروا جازا الاقتصاد من كل  
صنف على ثلاثة كافى اليعاب وغيره (قوله فى الاولى) هى ما اذا انحصر كل صنف وبحث  
فى الصفة انهم يملكون ما يكتفون على رد حيايتهم قال ولا يتأبه ما يأتى من الاكتفاء بقل  
مقول لاحد منهم لان محله كاهو ظاهر حيث لا ملة الخ أى حيث زادوا على ثلاثة (قوله)

و يكفى تصديق سلم كتاب ودائن  
غارم أو الاخبار أو الاشهاد المذكور  
وشروط الاخذ من هذه الاصناف  
الاسلام والحريه وان لا يكون هاتهما  
ولا طائبا ولا مولى لهم وان انقطع  
خمس النخس عنهم ولا يعطى أحد  
بوصف فى حالة واحدة بخلاف ما لو  
اخذ فقير غارم بالفقر ما أعطاه غيره  
فانه يعطى بالفقر (وأقل) من يعطى  
من كل صنف من (ذلك) اذا فرق  
المالك بنفسه أو وصيه  
(ثلاثة من كل صنف) هو سلا بقل  
الجمع فى خبر الاخيارين فى الآية  
وبالقياص عليه فقه ما يجب  
التسوية بين الاصناف وان تفاوتت  
حاييتهم لا بين أحاد الصنف فله  
أن يعطى الثمن كله الفقير الأقل  
مقول فيعطيه الفقيرين آخرين  
فان أعطى واحد الكل وغيره من  
ذلك الصنف غرم لا آخرين أقل  
مقول من ماله (الا اذا انحصروا)  
فى أحاد يسمل عادة طبعه ومعرفة  
بدهم ولم يزيدوا على ثلاثة من كل  
صنف أو زادوا على (و وقت الزكاة  
بأجناسهم) فانه يلزم المالك  
لاستيعاب ولا يجوز له الاقتصاد  
على ثلاث اذا لم تثق فى الاستيعاب  
حينئذ وفيما اذا انحصر كل صنف  
وبعض الاصناف فى ثلاثة فأقل  
رقب الوجوب يستحقه وفى الاولى

في الثانية هي ما إذا التصبر من الأصناف في التصبر المحصورين بها يستحقونه وما يخص  
غيرهم لا يكتفون به إلا بالقصة وأما في الأولى فيستحقها الجميع لأنهم محصورون (قوله  
اللقصة) قال القموني في الجواهر فلو مات واحد أو غاب أو أيسر بعد الوجوب وقبل  
القصة فلا شيء وإن تدمر غريباً واقتصر من كان غنيا يوم الوجوب جاز الصرف إليه **•**  
**•** (قصة) • يسن رسم ثم الصدقة والتي موشيه وجده وبعاله وفيه في موضع ظاهر صاب  
لا يكثر شره ويحرم في الوجه والأولى وميم انقم في الأذن وغيرها في الفخذ تكون ميسم  
الغتم الطاف وفوقه البقر وفوقه الأبل وفوقه القمل ويحت أن ميسم الخيل فوق ميسم  
الحديد ومن ميسم البقر والبغال وكتب صدقة وزكاة في الزكاة وأولى منه الله لأن العرف  
منهمع التبرك التميز لا الذكر فلا تفرق رغها في القباصة وكتب جنية وصغار في الجزية  
وفيهم بقية التي في مويكي كتب حرف كبير ككاف الزكاة فيهم الخصاصة إلا ما غار  
المأكل ويحرم انزاعه ضرره لا يحتمل عادة كأنه يعل على البقر وشذب المالك يظهر  
تفرقة زكاة أمواله والله اعلم

### • (فصل في صدقة التطوع) •

(قوله كان يعلم الخ) في الصدقة وكذا أن طس فيما يظهر (قوله كان وجهه مضطرب الخ)  
فيه أنه لا يجب البدل له لا بثمنه ولو في النعمة لا شيء معه قال في الصدقة من لم يتأهل  
للا تزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم شو الرجو عرساً في السيرة لا يلزم المباح على  
الكفاية نحو أطعام المحتاجين **•** (قوله من السبعة) الأول إمام عدل وشاب نشأ في عبادة  
الله ورجل قلبه معلق بالمساجد والآن تعاد في الله استغما عليه وتفرق فاعليه ورجل دعيته  
أمرأة ذات منصب وجمال يقال أني أخاف الله ورجل ذكر لله خالياً فاضت عيناه ولا شيء  
ذكره الشارح وقد أوصل الله طالاني في شرح صحيح البخاري من يظله الله في ظله يوم  
لا ظل إلا ظله إلى عدة وسبعين ثم زاد على ذلك أيضاً وأفردهم السخاوي في جردنا فلو  
اشتبك وسبعين بتقديم التوبة وأفردهم السيوطي بتأليفين (قوله بالعرش) في البخاري  
وغيره في ظله ولكن به الشارح بهذا على أنه المراد من ظله لأن الله منزله عن الظل أذهب  
خواص الأجرام فالمراد بالعرش كافي حديث سلمان عن عبد بن مسعود وبأسناد حسن  
وأضافة الطال إليه تعالى في رواية البخاري وغيره إضافة تشریف كقصة لله (قوله  
لا تعلم) بالفتح نحو سرت حتى تغيب الشمس وبالرفع نحو مرض حتى لا يرجونه ويؤمله  
مرفوع على الفاعلية أقول لا تعلم أي لو فرض أن الشمال رجل مائة طاع صدقة البين  
للمبالغة في الإخفاء فهو من مجاز تشبيهه قال الله تعالى في نوح (أجاري صور بهدمهم  
إخفاء الصدقة بأن تصدق على الضعيف في صورة المشترى منه في دفعه لدهم ما عجا

وما يخص المحصورين في الثانية من  
وقت الوجوب لا يضرهم حدوث  
غنى أو غيبة أو موت لأحدهم بل  
سحقه بما في جباهه في دفع نصب الميت  
لوارثه وإن كان هو المترك  
ولا يشاركهم قائم عليهم ولا غائب  
عنهم وقت الوجوب فإن زادوا على  
ثلاثتهم يعلووا إلا بالقصة إلا  
العامل فإنه علق بالعمل (والعامل  
قائه يجوز أن يكون واحداً) إذا  
حصل به الفرض بل إذا استغنى  
عن الواحد يان فرق المالك بنفسه  
سقط سهم العامل

### • (فصل في صدقة التطوع) •

وهي سنة مؤكدة للأحاديث  
الكثيرة الشهيرة وقد عزم كان  
يعلم من أخذها أنه يصرفها في  
مصلحة وقد تجب كان وجوبه  
مضطر أو معه ما يطعمه فاضلا عنه  
(والأفضل الأسرار بصدقة  
التطوع) لأنه على الله عليه وسلم  
عدم السبعة الذين يستقلون  
بالعرش من أخفى صدقته حتى  
لا تعلم شمله ما تفتق عيشه ثم إن  
أظهرها فقد أدى به ليقته سد به  
ولم يصد بداء ولا سعة ولا نأذى به  
الأخذ كان الاظهار أفضل

(بخلاف الزكاة) فان اظهارها للامام افضل مطلقا وكذا المالك الا في الاموال الباطنة (و) الافضل (التصدق على القريب) لانه اولى من الاجنبي والافضل تقدم (الاقرب) فالأقرب من المحارم وان ترتبه تنقسم (والزوج) أو الزوجة فهما في درجة الاقرب (ثم) بعد الاقرب والزوجين الافضل تقديم (الابعد) من الاقارب ويقدم منهم الاب (والاقرب ربما) (ثم) بعد سائر الاقارب الافضل تقديم (محارم الرضاع ثم الماهرة ثم الولاء) من الاجنبيين ثم من جانب (ثم) الافضل تقديم (الحار) فهو اولى حتى من القريب لكن بشرط ان تكون دار القريب يعمل لا يجوز نقل زكاة ١٣٩ التصديق اليه والاقدم على الحار الاجنبي وان

بعدت داره (و) الافضل الصدقة (على العذر) القريب أو الاجنبي والاشد عذرا أو اولى لمفسد ممن التأثم وكسر النفس (و) على (اهل) اهل المحتاجين) فهو اولى من غيره وان اخص القريب او نحوه (و) الافضل تحرق الصدقة (في) سائر (الافمنة) الفاضلة كالجمعة) ورمضان سما غيره الاخر وعشر ذي الحجة وباب العيد (والاما كن الفاضلة) ككة والمدينة وليس المراد ان من اراد التصديق في الفضول بسن تأخيرها الى القاضل بل انه اذا كان في القاضل تسا كذا الصدقة وكثيرتها فله اغتنام العظيم ثوابه والافضل تحريقها (و) الاستكثار منها (عند) الامور المهمة) كالفرو (والكسوف والمرض وفي الحج) والسفر لان الرخي قضاء الحاجات وتفرج الكروب ومن ثم سئ عقب كل مهبة (و) الافضل ان تصدق (بما يحبه) لقوله تعالى ان تناولوا الرخي تنفقوا عما تحبون وتكره الصدقة بردي وحده

بساوى نصف درهم فاصوبه مبيعة والحقيقة صدقة (قوله في الاموال الباطنة) هي السقد والعروض وزكاة الفطر وانما طهرة المواشي والزروع والثمار والمعادن وفي التهمة قال الماوردي ان المال الباطن أي ان حشيت محذورا والا فهو ضعيف او اعتمد في الایباب ندب الانظار مطلقا وقال هذا في المجموع عن اتفاق اصحابنا وغيرهم من العلماء وشذ الماوردي نفسه بالاموال المتناهية قال وما اخفاء الباطنة فهو الاولي الخ (قوله في درجة الاقرب) في الصدقة ثم الزوج والزوجة (قوله الابعد من الاقارب) في النصف ثم غير المحرم قال والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء (قوله محارم الرضاع) الاقرب فالاقرب منهم اي باب (قوله من الاجنبيين) فاذا زوج عتيقه من معتوقه فولاؤه له مسا لعتقه ما من الاجنبيين فهو اولى من هون من جانب واحد وفي النصف ثم المولى من اعلى ثم من اسفل افضل ويجري ذلك في الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق وكذلك الكفارة والندى والوقف والوصايا وسائر وجوه البر اهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا وفي الایباب اهل الحاجة اولى من اهل الخير (قوله وعشر ذي الحجة) بحث في النصفه ايلي رمضان (قوله والمدينة) في النصفه ثم المدينة زادت في الایباب وبعد هاتين المقدس (قوله بردي) في الایباب الاقرب ان المراد الردي عرفا قال ويؤيد ان التصديق بالقولوس والثوب الخلق ليس من الردي (قوله وجد غيره) فان لم يجد غيره فلا كراهة لایباب (قوله جديد غيره) ويقول حينئذ الحمد لله الذي كسا ما اوري به سواي واتجمل به في حباتي (قوله وبشر) اي بالكسر وهو طلاقة الوجه اعني ضحكة واثرا (قوله وبالسبلة) لان التصديق امر ذو بال فيقرنه بالسبلة (قوله من يده) في الایباب ينبغي ان يحمله المظن تاذي الاستخفاف لا على حاله واخذ منه (قوله لا يشترط الخ) كذا في المجموع ومخالفة في شرح مسلم قال في الایباب وهو الذي يصح ترجمه ثم قال نعم ينبغي ان المومن اذا كان جوعا لو اخذ طعامه غدا وعشاءه لا يحصل منه قسور البيت وسكان الضيف محنا فاجتنبه ترجم الاول قال وبهذا انه لا خلاف بين

وبما فيه شبهة ولا يناف من التصديق بالتدليل ويسن ان تصدق بشيء اذا لم يسجد غيره واسب من التصديق بالبردي ومثله ما اعتد من التصديق بالقولوس دون القرض (و) ان يكون تصدقه مقررا (طبيب نفس وبشر) لانه من تكثير الاسر وجبر القلب وبالسبلة باعطاء الصدقة من يده وبعدم الطمع في الدعاء منه فان دعا له من يده عليه كسلاية قص أجرة الصدقة (ولا يحل) التصديق بما يحتاج اليه لنفقه أو نفقه من عليه تنقه في يومه وليلته) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء انما أن يضع من يده ولطعام الانصارى قوت صيانته ان نزل به ضيافة لاصدقة والنسابة لتأكدها ووجوبها عند أحمد لا يشترط فيها الفضل عن العيال (و) بما يحتاج اليه (لدين لا يرجه وفاء) لان اداءه واجب على الآدمي فلا يجوز تقصيره او تأخيره بسبب التعلق بالصدقة

ومحله ان لم يطلب على غلته وفاؤهم جهة اخرى ظاهره ولم يحصل بذلك تأخير عن ادائه الواجب فورا عطالة او غيرها ومحل ما ذكر في نفسه ما لم يصبر على الاضافة ومن ثم قالوا يحرم ايثار عطشان عطشان آخر بالما فان صبر جازون ثم قالوا يجوز له مضطرا أن يوترع على نفسه مضطرا آخر مسلما (ويستحب) ١٤٠

المجموع وشرح مسلم الخ وذكروا في التحفة نحوه ومختصرا (قوله ان لم يطلب الخ) حلال في الحال وعند الحلول في الموحل تحفة (قوله عطالة او غيرها) عبارة التحفة ان وجب ادائه فورا والطلب صاحبه له اوله صباه بسببه مع عدم علمه وصاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا الخ (قوله في نفسه) اي السابق في قول المصنف ولا يحمل التمدق على احتجاجة لنقصته من حرمة الصدقة على احتجاجة لنفسه (قوله ون ثم) هذا جمع منه بين كلامهم الظاهر في الثاني (قوله يومه وليلت) في التحفة وكسوة فصلهم ووفائهم (قوله تصدق الى بكر) اوضحته في الأصل (قوله مطلقا) نعم المقارب للكل كما نكل (قوله لم يملكه الاخذ) جرى عليه جماعة لكن رجح عنه الشارح في عمدة في الصدقة وغيره ان الدبر لا يسطل التبرع وان حرم وانقص ذلك ولو انما يسو طاءه قرة العين بيان ان التبرع لا يسطل الدين والفقير ان زيادة المعنى في ردعي الشارح اربع مصنفات (قوله من زكاة) ظاهره ان الصدقة لا تشتمل الزكاة والكثرة لا تكون وهو خلاف ما في الايجاب (قوله سواء الاخذ) الاخذ صدق وقوله من الصدقة عليه اسم مفعول وهو متعلق بالاخذ وفي الايجاب بكرة الاخذ من تاحه ايضا لان ولد الحبيب ان حرمت منه بخلاف غلته ارضه لانها غير العين المتصدق بها وغير حرمة ولشارح في الايجاب احتمال بأنه لو اشتراه بأن يدين قيمته انتفت الكراهة قال وعليه يكون خلاف الاولى (قوله لتقرير في الايجاب) أو غنى الخ (قوله لم يرز ملكه) في الايجاب حتى يقبض المبعوث اليه (قوله أوكب) أي حلال لأنني به يكفه وعمونه يوما وليلة وجوده ستره وتوبة يجتاحون اليه الا ان كان مستغرق الوقت في طلب العلم فيجوز له السؤال وما بعد اليوم والله ان يحسر السؤال والاعطافه فلا يجوز سؤاله فيها والاجاز في تسر ذلك والكلام في غير سؤال ما اعتمد سؤاله بين الاصدقاء ونحوهم مما لا يشك في رضائه وان علم غنى آخذة كدلم وسؤاله إنما هو لراحمة فيه مطلقا وفي التحفة عن شرح مسلم وغيره من اذل نفسه أو ألغ في السؤال أو اذى السؤال حرم اتفاقا أي وان كان محتاجا كما في حق ابن الصلاح (قوله من اهل الصفة) هي غلة كانت في مؤخر المسجد أو الى المساكين وأهلها هم ائمة اهل الاسلام كافي الصحيح (قوله بخلاف السنة) محله كافي الايجاب ان لا يحصل بالزكاة فسد كذا وقطعة رحمة وبظهر ان الكلام في مال حلال أماما فيه شبهة فرددنا وان حصل ما ذكر (قوله والمان بالصدقة) فيه اقوال ان يظهرها ان يذكرها ويحدث بها ان يستخدمه بالعتا ان يتكبر عليه لاجل عطائه واختار في الاحياء بعد حكاية هذا الاقوال ان حقيقة

يومه وليلت (اذ لم يبق عليه) ولا عليهم (الصبر على الضيق) والاكراه وعلى هذا التقصيل جلت الاخبار المختلفة الظاهر كتبرخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وخبر تصدق أي بكرة رضى الله عنه بجميع ماله والتصدق ببعض الفاضل عن حاجته مستنون مطلقا وحتم حرمت الصدقة بشئ لم يملكه الاخذ (ويكرر للامتنان) ان يأخذ صدقته (أو نحوها من زكاة أو كفارة) (عن أخذ منه) شأ على سبيل الصدقة سواء الاخذ من المتصدق عليه (يسمع أو غيره) لان العائش صدقته كالكلب يعرف قوته كافي الحديث وخرج بقوله يأخذ الشعر بالاشتراك ما لو ودعها فلا يكرهه التصرف فيها وبقوله عن أخذ منه ما لو اخذها من غيره فانه لا يكره ولو بعث لفقير شأ لم يرز ملكه عنه فان لم يوجد أولم يقبل سن التصديق به على غيره ولا يعود فيه (ويحرم السؤال على الفقي مال أو كسب) وكذا الظاهر الاتفاق وان لم يرسل وعليه جهاؤا خبر البراءة مات من أهل الصدقة وتله دينار بن فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتمان من نادى بكره

له التعرض لها بدون اظهار رفاقة أما اخذها بلا تعرض ولا اظهار رفاقة بخلاف السنة (والمان بالصدقة) المن حرام (بمحيطها) أي يمنع نواهي الآية (وتنأ كدلالة) فغير أي الصدقة أفضل قال المنا ومحلها فيما يظهر ان كان الاحتياج اليه أكثر منه الى الطعام والانهو أفضل

(والنيسة) وهي الشاة اللون ونحوها بان يطعم المحتاج ويشرب لبنها مادامت لبونا ثم رزها الله بها في ذلك من من يد البر  
 وهو لغة الاسماء وشرا الاسماء  
 ١٤١ • (كتاب الصيام) •

عن المظفر على وجه مخصوص  
 وغرضه في شعبان في السنة  
 الثانية من الهجرة (يجب صوم  
 رمضان باستكمال شعبان ثلاثين)

يوما وان كانت السعة مطبقة  
 بالخير (أو برؤية عدل) واحد  
 (الهلال) اذا شهد به عند  
 القاضي بلفظ الشهادة ولو نحو

أشهد أني رأيت الهلال فلا يكون  
 ان يقول غدا من رمضان ولا يشترط  
 تقديم دعوى بل أن يكون عدل

شهادة فلا يكون عبد وافر أو تكن  
 لا يشترط فيه العدالة الباطنة وهي  
 التي يرجع فيها إلى قول المالكين بل  
 يكفي كونه مستورا ودليل

الاكتفاء واحد ماصح عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما أعبر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أني رأيت  
 الهلال فصام وأمر الناس

بصيامه والمعنى في ثبوته واحد  
 دون غيره من الشهور الاحتياط  
 الصوم ومن ثم لم يكتفوا بواحد الا  
 بالنسبة للصوم وتوابعه كالترخيص

والاعتكاف والعسرة والعاقبة  
 بدخول رمضان بخلاف غير الصوم  
 وتوابعه فلا يعمل دين مؤجل به ولا  
 يقع ما علق به من نحو طلاق وعق

نعم ثبت ذلك في حق الرائي ولأن  
 يلزمه الصوم وان كان فاسقا  
 وكذا يلزم من أخبره فاسق انه رأى واحقده مدقه

المر أن يرى نفسه محسنا إليه ومنعاعليه وغيره التحدث بما اعطاه واطهارة وطلب  
 المكاء ثم بالشكر والدعاء والخدمة والتوقير والتعظيم والقيام بالحقوق والتقديم في  
 المجلس والمتابعة في الأمور الخ اعاب والله اعلم

• (كتاب الصيام) •

(قوله أو برؤية عدل) بعد غروب الشمس من غير واسطة فهو مرآة (قوله عند القاضي)  
 هذا شرط الثبوت عمومًا والافساق في كلامه أنه يلزم من أخبره فاسق برؤية أن يصوم  
 اذا اعتقد صدقه وفي الحقيقة لا يلزم قول القاضي ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن

ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معنى مقصود ومن ثم لو رتب عليه حق  
 أدى إقامه كان حكما حقيقة اه وجرى في غيرها كتحالف أهل الاسلام على أنه حكم وروى  
 ما في الحقيقة قال سم وهو الوجه مخصوصا وكلام المجموع دال عليه الخ (قوله غدا

من رمضان) وعليه جرى في شرح الارشاد لا يعتقد دخوله بسبب لاوافقته عليه  
 المشهور عنده كأن يكون أخذ من حساب منازل القمر أو يكون حنبلا يرى إيجاب  
 الصوم إليه الفيم أو غير ذلك قال في الحقيقة لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأقل لا يبعد  
 وان علم أنه لا يرى الوجوب الاباروقية أو كان موافقا لمذهب الحاكم على المعتقد لا يخلو

عن إيجابه ولقد اختلف الصنف في عدم التعرض للثبوت وجرى مرقى النهاية على عدم قبول  
 مع وجود رية كاحتمال كونه قد يعتقد دخوله بسبب لاوافقته عليه المشهور عنده الخ  
 (قوله تقدم الدعوى) أي لانها شهادة حسبة وكل حسبة لا توقف على دعوى (قوله

مستورا) هو من ظاهر التقوى ولم يعدل (قوله دون غيره من الشهور) اعتمدا  
 في الامداد والنهاية ان الشهر المعين اذا ذكر صومه ثبت بالنسبة للصوم بشهادة الواحد  
 وفي النهاية اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال وجب انظر قال

سم في شرح مختصر أبي شجاع وأما قولهم لا يثبت شوال الا بشهادة عدلين وأنه من باب  
 الشهادة لا الرواية فهو وثبوت على العموم ونقل الهاتفي في حاشية الثقة عنه وكذا  
 ذوالحجة بالنسبة لقوقوف ونحوه مرقى الشهادات لا يقبل لذلك قال سم فانظر مع

ما مر عن مرقى وقال القليوبي في حواشي الهجرى وكل عبادته ونحوه يثبت كالمشهد عدل  
 باسلامه قبل موته يصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك  
 الارث منه اه وفي الاعاب يقبل الواحد أيضا في العجوة والغروب الخ (قوله فلا يصلح  
 دين الخ) محله ان تقدم التعليق على ثبوت رمضان أما اذا قال بعد ثبوت واحد ان كان  
 ثبت رمضان أو ان كانت هذه الليلة من رمضان فانت طالق أو فعيدي حرقانه يقع (قوله  
 يلزم من أخبره الخ) قال سم محتمل أن الكافر كذلك مرقى ولو رأى فاسق جهل الامام

فَسَقَّةُ الْهَلَالِ قَهْلُهَا الْاِقْدَامُ عَلَى الشَّهَادَةِ يَحْبُهُ الْجَوَازِلُ بِالْجَوَابِ أَنْ تَقِفَ وَجُوبُ  
الصَّوْمِ عَلَيْهِمْ أَمْ رَاهُ وَإِذَا صَلَّاهُ يَقُولُ مَنْ اعْتَقَدَ صَدَقَهُ وَلَمْ يَرِ الْهَلَالُ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ أَطْلُقَ  
فِي التَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا يَنْطُرُ قَهْدَهُ فِي فَتْحِ الْمَدِينَةِ وَالْحَصْرِ وَتَرْجِيهِ فِي الْاِمْدَادِ أَنْ يَكُونَ اقْرَبُ مَعَ  
الْعَمِيقِ وَفِي الْاِيْعَابِ أَنْ أُوجِبْنَا الصَّوْمَ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا وَجِبْنَا الْفَطْرَ بِآخِرِهِ وَأَنْ جَوَازِلُهُ أَوَّلُ  
لَمْ يَحْزُزْهُ آخِرُهُ اعْتَقَدَ فِي التَّحْقِيقِ الزُّوْمَ أَوَّلًا وَتَرْجِيهِ فِي الْاِيْعَابِ وَفِي النِّهَايَةِ يَنْطُرُ فِي  
أَوْجِهٍ اِحْتِمَالَيْنِ (قَوْلُهُ بِقَوْلِ الْمُخْتَصِمِ) هُوَ مَنْ يَرَى أَنَّ أَوَّلَ النَّهْرِ طُلُوعُ النُّجُومِ الْفَلَاكِيِّ  
وَالْحَاسِبِ مَنْ يَعْتَقِدُ مَنَازِلَ الْقَمَرِ وَتَقْدِيرَ السَّيْرِ وَالْمَرَادُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لغيرِهِمَا الْعَمَلُ بِقَوْلِهِمَا  
(قَوْلُهُ وَلَكِنْ لَا يَجُزِيهِمَا الْخُ) هُوَ مَعْقِدُ الشَّارِحِ فِي كِتَابِهِ الْاِيْعَابِ بِفَرْجِهِ الْاِجْرَاءِ  
حَالِ الْخَطِيبِ الشَّرِيفِيِّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ وَهُوَ الْعَقْدُ وَالْاِمْدَادُ فَهُوَ تَرْجِيهِ بَيْنَ الْمُتَقَاتِلَيْنِ  
وَلَمْ يَصِرْ بِتَرْجِيهِ وَكَذَلِكَ شَيْخُ الْاِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالرُّوضِ وَجَرَى النَّدَامُ الرَّمْلِيُّ  
وَوَلَدُهُ الْطَبَالُوِيُّ الْكَبِيرُ عَلَى وَجُوبِ عِلْمِهِمَا بِذَلِكَ مَعَ الْاِجْرَاءِ وَكَذَلِكَ مِنْ اِخْبَارِهِمْ وَغَابَ  
عَلَى ثَلَاثَةِ صَدَقَةٍ (قَوْلُهُ وَبِحُثِّ الْاَذْرِيِّ الْخُ) اعْتَقَدَ فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهَا قَوْلُ فِي النِّهَايَةِ  
صَحَّ الْاِيْعَابُ وَالْاِمْدَادُ وَمِثْلُ ذَلِكَ الْعَلَامَاتُ الْمُعْتَادَةُ دَخُولُ شَوَالٍ مِنْ اِيقَادِ الشَّارِ  
عَلَى الْجِبَالِ وَسَمْعُ ضَرْبِ الطُّبُولِ وَغَيْرِهَا فَنُ حَصَلَ لَهُ بِهَذَا الْعَقْدُ لِلْجَازِمِ وَجِبَ عَلَيْهِ  
الْفَطْرُ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَوَّلِهِ بِكَذَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ هَامُ وَيَكُنْ حَمَلًا مُتَقِيًّا بِهَذَا  
الْاِسْلَامِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الْفَطْرِ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ ذَلِكَ الْعَقْدُ الْقَائِدُ الْخَازِمُ أَهْ وَالْعِبَارَةُ  
لِلنَّهَايَةِ مَعَ تَوَقُّعِ اخْتِسَارِ (قَوْلُهُ بَعْضُهُمْ) اعْتَقَدَ فِي الْاِيْعَابِ وَالْاِمْدَادِ وَالنِّهَايَةِ (قَوْلُهُ  
مَطْلَعُهُمْ مَطْلَعُهُ) مَعْنَى اخْتِلَافِ الْمَطَالَعِ أَنْ يَكُونَ طُلُوعُ الْقَمَرِ وَالشَّمْسِ أَوْ لِكُلِّ كِتَابٍ  
أَوْ غُرُوبِهَا فِي مَحَلٍّ مُتَقَدِّمًا عَلَى مَثَلِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ وَكَذَا سَبَبُ عَنِ اخْتِلَافِ  
عُرُوضِ الْبِلَادِ أَيْ بَعْدَ مَا عَنِ خُطِّ الْاِسْتِوَاءِ أَوْ طَوَالِهَا أَيْ بَعْدَ مَا عَنِ سَاحِلِ الْبَحْرِ الْمَحْظُ  
الْفَرَقِ بَقِي تَسَاوَى طُولِ الْبَلَدِ بِنِزَامٍ مِنْ رُؤْيَةٍ فِي أَحَدِهِمَا رُؤْيَةٍ فِي الْآخَرِ وَأَنْ اِخْتِلَفَ  
عَرْضُهَا أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ شَهْرٌ وَسَبْعٌ اخْتَلَفَ طُولُهُمَا اِمْتِنَاعُ تَسَاوِيٍّ مَا فِي رُؤْيَةٍ  
وَلَزِمَ مِنْ رُؤْيَةٍ فِي الشَّرْقِ رُؤْيَةٍ فِي بَلَدِ الْغَرْبِ دُونَ الْعَكْسِ فَيَلْزِمُ مِنْ رُؤْيَةٍ فِي مَكَّةَ رُؤْيَةٍ  
فِي مِصْرَ وَلَا عَكْسَ خَالَا فِي الْاِمْدَادِ وَالنِّهَايَةِ وَمِنْ ثَمَرَاتِ مُتَوَارِتَانِ رَأْسُهُمَا بِالشَّرْقِ  
وَالْآخَرُ بِالْغَرْبِ كُلِّ فِي وَقْتِ زَوَالِ بِلَادِهِ وَتَوَقُّعُ الْغَرْبِ فِي الشَّرْقِ لِتَأَخُّرِ زَوَالِ بِلَادِهِ أَهْ وَفِي  
التَّحْقِيقِ قَضِيَّتُهُ اِهْتِمَ بِرُؤْيِ شَرْقِيٍّ لَزِمَ كُلِّ غَرْبِيٍّ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِتِلْكَ الرُّؤْيَةِ وَأَنْ  
اِخْتَلَفَتْ الْمَطَالَعُ وَفِيهِ مَنَاقِفُ لَهَا كَلَامُهُمْ وَيُوجِبُهُ كَلَامُهُمْ بِأَنَّ الْاِزْمَ اِتْمَاعَهُ لَوْ وَدَّ  
فَالرُّؤْيَةُ إِذْ قَدِ امْتَنَعَ مِنْهَا مَنَعَ وَالدَّاعِي عَلَيْهَا لِأَعْلَى الْوُجُودِ أَهْ (قَوْلُهُ وَكَذَا الْوُشُكُ الْخُ) أَيْ  
فَلَا يَجِبُ مَحَلُّهُ أَنْ يَتَّبَعَ آخَرَ اتِّفَاقَهُمَا وَالْاَوْجِبُ الْقَضَاءُ (قَوْلُهُ فِي رُؤْيَةِ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ  
فَرَسًا) هَذَا اِتِّفَاقُ عَنِ التَّاجِ التَّبَرِيِّ وَأَقْرَبُهُ وَقَالَ الْقَادِيوِيُّ فِي حَوَاشِيهِ الْخَلِّي نَهْ  
مُسْتَقِيمٌ بِلِطْلُوعِ الْهَلَالِ وَكَذَا قَوْلُ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ فِي النِّهَايَةِ اِهْتِمَ بِتَحْقِيقِهَا هِ رَيْكَانَ نِيَّتَابِ

وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمُخْتَصِمِ  
وَالْحَاسِبِ لَكِنْ لِهَذَا الْعَمَلِ  
بِاعْتِقَادِهِمَا وَلَكِنْ لَا يَجُزِيهِمَا  
صَوْمُهُمَا عَنْ فَرَسٍ وَمَا وَجِبَتْ  
الْاَذْرِيُّ الْاِكْتِفَاءُ بِرُؤْيَةِ الْقَادِيلِ  
الْمَعْلُومَةِ بِالْمَنَازِلِ لِهَذَا أَوَّلُ رَمَضَانَ  
وَقِيَاسُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ آخَرُهُ أَيْضًا  
حَيْثُ اطْرَدَتْ الْعَادَةُ بِتَعَلُّقِهَا  
فِي الْبِلَادِ الْمَرْتَبِعَةِ بِالْجَزْلِ لِهَذَا الْعَمَلِ  
حَيْثُ اعْتَقَدَ مِنْ رَأْيِهَا أَنْ غَدَا  
تَمَّ رَأْيُ جَمَاعَتِهِمْ أَيْضًا وَلا عِبَرَةَ  
يَقُولُ مَنْ قَالَ اِخْبَرْنِي الَّذِي صَلَّى  
اَللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ أَنْ غَدَا  
مِنْ رَمَضَانَ فَلَا يَجُزِيهِمْ بِالْاِجْمَاعِ  
وَالْعَمَلُ بِقَضِيَّتِهِ مَنَامُهُ لَافِي الصَّوْمِ  
وَلَا فِي غَيْرِهِ (وَإِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ يَلِدُ  
لَزِمَ) الصَّوْمِ (مَنْ وَافَقَ) طَلَعَهُمْ  
مَطْلَعُهُ) لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ تَقْتَضِي بِاخْتِلَافِ  
الْمَنَازِلِ وَعُرُوضِ الْبِلَادِ فَكَانَ  
اعْتِبَارُهُمَا أَيْ كَيْفَ طُلُوعُ الْقَمَرِ  
وَالزُّوَالِ وَغُرُوبِهِمَا أَمَا إِذَا اِخْتَلَفَتْ  
الْمَطَالَعُ فَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى مَنْ  
اِخْتَلَفَ مَطْلَعُهُ لِبَعْدِهِ وَكَذَا الْوُشُكُ  
فِي اتِّفَاقِهَا وَلَا يَكُنْ اِخْتِلَافُهَا فِي  
دُونَ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ فَرَسًا

ولو سافر من بلد الروبة إلى بلد تخالفه في المظلم ولم يراه الهلال وافقه في الصوم فيسكت معهم وإن كان معه عدة الأيام لا يتغال  
اليوم صار منهم وكذا لو جرت سبقة صائم إلى بلد فوجدهم معدين فانه يفتقر ١٤٣ معهم بذلك ولا قضا عليه إلا أن صام

ثمانية وعشرين يوماً ولا أثر لروية  
الهلال نهاراً ولو قبل الزوال  
(ولمصلحة الصوم شرط الأول النية)  
نسيب انما الاهمال بالنسيب وتر  
الكلام عليها وانما يقبض بالقلب  
ويحسن التلقظ بها ويجب في  
القرض والنقل (لكل يوم)

تظاها انظر الا في ولا في كل يوم عبادة  
مستقلة فلا يؤى أول ليلة من

رمضان صوم الشهر كله لم يكف  
لغير اليوم الاول لكن ينبغي له

ذلك ليحصل له ثواب صوم رمضان  
ان نسي النية في بعض أيامه عند

القائل بأن ذلك يكفي (ويجب  
التيسير في القرض) بأن يقع فيه

ليلا صوم من قوله صلى الله عليه  
وسلم لم يثبت الصيام قبل الفجر

فلا صيام له وهو يجوز على القرض  
بقراءة الخبر الا في النقل

ولا يضر وقوع مناف ككل وجاع  
بعد النية ولا تحزى مقارنتها للفجر

ولان شك عندنا في انتم امتة متعلم  
الفجر ولا يخلاف ما لو نوى ثم شك

أطلع الفجر أم لا أو شك نهاراً هل  
نوى ليلته ثم ذكر كروا بعد مضى أو كثر

النهار بخلاف ما لو مضى ولم يذكر  
(دون النقل) فلا يجب التيسير فيه

(فتبينه فته قبل الزوال) لما صام  
صلى الله عليه وسلم قال لعائشة هل

عندكم من غدا فقالت لا قال فاني  
إذا صوم ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبع

بأن مادون الثلاث المراحل يكون التقاوت فيه دون درجة فكان التقاهم لم يلا حظوه  
لذلك (قوله فخالقه) اما اذا كانت واقفة فيه فليزمن أهل محل الانتقال إليه الفطر آخر  
ويعضون يوماً اذا ثبت ذلك عندهم والآن الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده (قوله)  
ولم يراه الهلال) أي حلال رمضان في أوله وافقه في الصوم آخر الشهر عندهم وإن كان  
يرم عبده ما لو وصل تلك البلدة التي لم يراه هلال رمضان في يوم سفره من البلدة التي  
رأى اهله الهلال فالذي في الصفة انه لا يفتقر إلى وقال سم قد يقال هذا لا حازه الفطر  
وقضاء يوم كما في قوله الا في عبدهم وقضى يوماً بجماع أن في كل صار حكمه حكم  
المنقل المهم وإن كان هذا في الأول وذلك في الآخر فلتأمل فإن الوجه عندهم بالقسوة  
بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولو وجه للفرق بينهما بل ينبغي أنه لا يجب قضاء يوم فطره  
ذاصام مع المنقل ثمانية وعشرين يوماً (قوله ثمانية وعشرين) قال سم قال  
فرض رجوعه من بلد الروبة في يوم عيده قبل ثمانية مقطار إلى البلد الأول فيجب قضاء  
صومه وعدم زومه قضاء يوم لأنه يزوب شمس في الأول لزمه حكمهم وتبين بقا صوم  
(قوله عند القائل الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليده في ذلك كما في فتح الجواد وغيره  
وبين لمن نسي النية في رمضان حتى طلع الفجر أن نويه أول النهار لأنه يجزئه عندنا في  
حقيقه قال في الايعاب هو ظاهر ان قلده والافهم متلبس بمادة فاسدة في عقيدته وهو  
حرام (قوله كما كل) وكل مقطار يحزنون أو نفاص قال في الصفة الازدة وفي الامه ادع  
التركيب لئلا يرضى النية قبل الفجر وجب تجديد هابا بخلاف (قوله مقارنتها) يجوز  
انصال آخر النية بأول الفجر وفي الايعاب عن المجموع يجب امسالك بزمه الغروب  
تصق امسالك جميع النهار وقياسه وجوب امسالك بزمه قبل الفجر لذلك الخ (قوله ولم  
يذكر) كذلك الاسي وفي الصفة والامداد وفتح الجواد عن الاذرى واقره أن انذركه  
الغروب كهو في النهار وفي الصحة التي كتب ابن التيم حاشيته على الصفة من الصحة أن  
جبت الاذرى ضيف فخره وفي المعنى وانما يمتنى تذكرة ما قبل انقضاء ذلك اليوم لم يجب  
فصاؤه فالاولون بعد الغروب هل نوى أو لا أخرجه الخ (قوله قبل الزوال) في الايعاب  
بما سافى قول جديد انه يصح نية النقل قبل الغروب قال غن تركها قبل الزوال فيضيقه  
بالمسار الذي ذكرناه وهو تقليده في ذلك ان يوم عيده ليحوز ثوابه على هذا القول بناء على  
جواز تقليده (قوله من غدا) بفتح الغين المجهدة والدال المهملة اسم لما يؤكل قبل الزوال  
(قوله شرائط الصوم الخ) هذا هو الصحيح وفي وجهه يصح وإن سبق منه فحوا كل اوجاع  
وحكى عن ابن سيرين وابن جبر والشيخ أبي زيد بل وعن جماعة من الصحابة لكن الظاهر

إذا صوم ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبع  
ولوأصبح ولم ينص صوماً ثم مضى ولم يبالغ في سبق ماء المضى إلى جوفه ثم نوى صوماً طوعاً وكرهاً كل ما لا يطل به الصوم



(ويجب التعيين أيضا) المنوى من فرض رمضان أو نذر أو كفارة ومن قتل لحسب كصوم الاستسقاء بغير أمر الامام أو موت  
كصوم يوم الاثنين وعرفة وعاشوراء ١٤٤ وأيام البيض لكن معنى وجوب التعيين في القتل المذكور بضمه

عدم جواز تقليده لانه ضعيف بجملة كاشته في الاصل (قوله بغير أمر الامام) والامام ومن  
قسم الواجب (قوله بضمه) أي الوقت وذو السبب (قوله متوقفة عليه) في الاصل  
وقوله الخطب الشريفين والجمال الرمي الصوم في الايام المتأكد صومها منصرف إليها  
بل لو نوى بغيرها حصلت الخرافة في الایعاب ومن ثم أتى البارز بان نذر أو صام فيه قضاء أو  
نحوه مصلحاً له أو معاً ولا يؤكده غيراً تمثل ذلك ما لو اتفق في يوم راتان كعرفة يوم الخميس  
١٥ وكلام التخصة كاللغة في ذلك فراجع الاصل (قوله وان لم يعين الخ) لو بين أن علمه  
صوم يوم وشك أنه قضاء أو نذر أو كفارة كفائية الصوم الواجب للضرورة وكذا في  
النهاية لو كانت الثلاثة عليه وأدى اثنين وشك في الثالث لكن اعتمد في التخصة في هذه لزوم  
صوم الكل (قوله وان كانت جمعة) يدفع به فهم أن الجمعة لا تقوم من المكلف الا فرضا مع  
اشراطانية الفرضية فيها وصوره اعادتها ان يصليها بمكان ثم يتركها ببلدة أخرى أو بمكان  
يصح فيه تعددها (قوله وعلم من كلامه) أي حدث أو جحد التبعة والتعيين وقوله عن  
رمضان هو التعيين وقوله غدا في الروضة لفظ الغدا أشهر في كلامهم في تفسير التعيين  
وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وانما وقع من نظرهم الى التبييت اه أي ثبت كان  
التبييت معتبراً في الصوم الواجب ونسبة اليوم الذي يريد صومه الى بلته التي تنوي فيها  
هو غداً غيراً بالغدا قال في الایعاب ويؤيد أي كلام الروضة انه لو نوى جمع الشرح صم  
اليوم الاول وحسب في جعل المصنف ذكر القدم من الاقل حتى لا تصح التبعة مع عدمه نظر  
بل الواجب هو أي ما يقوم مقامه مما يدل عليه اه وهو وارد على كلامه في هذا الكتاب  
(قوله ورمضان هذه السنة) بجملة رمضان بالسنة لا شافته الى ما بعده والاسم الذي  
لا يصرف اذا أضف جراً بالسنة (قوله لتعز عن اضدادها) وهي القضاء والاقبل  
وتعزوا النذر وسنة أخرى ولم يكف عنها الاداء لانه قد يرد به مطلق الفعل كاداء الوضوء  
واحتج باضافة رمضان الى ما بعده لان قطعه عنها يصير هذه السنة محتلاً لكونه ظرفاً  
لنوي فلا يقي معنى قال في التخصة تأملها على ما مضى وفي الایعاب لو نوى بالاداء القضاء  
أو عكسه بأن فيهما صافي الصلاة الخ (قوله ان خطريه الخ) يعني ذلك وان لم يعزم على  
الصوم خلافاً لا لا بد من خطوره به باله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه متمم  
للعزم عليه (قوله بده الخ) اشار به الى انه لا فرق بين الممنوع مطلقاً كبده وبين الممنوع  
لصوم الصوم كيد حليلته (قوله بشهوة) زاد في الامداد والایعاب القبلة للمراعاة وفي  
التخصة من فرج البهجة أي ولو بغير حائل لانه غير ناقض للوضوء (قوله وان لم ينزل)  
كذلك الاسمي والنهاية وتبرأ منه في الایعاب فقال على ما نقله في المماثلة عن جمع واعده  
هو وغيره ولكن قال الزركشي الذي في كلامهم انه انما يعصى بذلك ان أنزل واقتضى  
كلامهم اه اذ لم ينزل لا يصير لاسماً اذا علم من عادته انه لا ينزل بذلك ويؤيد قول

انه بالنسبة لحباسة الثواب  
المخصوص لأن التخصة متوقفة  
عليه ولو كان عليه قضاء  
رمضانين أو صوم نذر أو كفارة من  
جهات مختلفة فتقضى صوم غداً عن  
رمضان أو صوم نذر وكفارة يجاز  
وان لم يعين من قضاء أي ما في  
الاول ولا نوعه في الثاني لأن كله  
سنة واحدة (دون) زيادة الفرضية  
(في) صوم (القرض) فانما لا يجب  
لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع  
الا فريضاً بخلاف الصلاة فان  
المعادة وان كانت جمعة نقل وعلم  
من كلامه ان أقل التبعة في رمضان  
أن ينوي صوم غداً عن رمضان  
والا كدل أن ينوي صوم غداً عن  
أداء فرض رمضان هذه السنة لله  
تعالى لتعز عن اضدادها ولو تضمن  
لصوم أو تركه يدفع العطف هنا  
أو امتنع من فعله كل خوف  
القبير كغداة ذلك ان خطريه باله  
الصوم بالصفات التي يشترط  
التعرض لها لتعز عن كل منها قصد  
الصوم وكذا لو تضمن ليقوى على  
الصوم وينظر في ذلك الثاني  
الاصالة عن الجماع) فخطوبه  
وان لم ينزل اجماعاً بشرط ان يصدر  
من واضح (عدا) مع العلم بغيره  
ومع كونه محتملاً (وعن الاستثناء)  
يعني ومن تعذر الانزال بغير ما  
يقض له الوضوء أو استثناء به أو

ببدليلته لانه اذا فطر بالجماع لا ينزل لما لا ينزل به اشارة الى انواعه اولاً اما الانزال بوضوء فمكر ونظر وشم امرأة المجموع  
بما نقل وان رق فلا يطره وان تكررت الثلاثة بشهوة اذ لا مباشرة كالاستلام لكن يحرم تكررها وان لم ينزل كالتبديل في القيم وغيره

لأنه هو الذي لا يرفقه إلا الماء كما سبق **(قوله للإجماع في النحر)** قال في الامداد لكن المراد به إجماع العصاة لما في المجموع وغيره من جماع أنها طاهرة الخ وفي الأديان للإجماع وإن سكت فيه خلاف شاذ لبعض السلف وحكي عن المزني وداود اه وإخلاف في الإجماع المذكور حكاه كثير من أئمتنا **(قوله وللأحاديث العصبية الصريحة في غيرها)** أي في غير النحر وهو التيميز بظاهر هذا التعبير وأصرحه بقيد أن في نجاسة التيميز أحاديث صحيحة صريحة وليس كذلك وإنما الأحاديث العصبية في قصره شره كتنهز فقاموه على النحر في النجاسة قال ابن الرفعة في المطالب تفلان البيهقي التيميز كثيرة يسكر فكان حراما وما كان حراما التحريم بالنحر اه وفي شرح العباب للشارح أما النحر فتخليطا وجرعها كالكلب ولا نحر بجرع بالنص وهو شرع النجس والخني بها في ذلك غيره هاهنا من المسكرات فيما سألها عليه الوجود الأسكار المسبب عنه ذلك في كل منها إلى آخره ما طال به في شرح العباب ونحوه هذا القول عن الإيعاب في نهاية الجال الرمي وقد صرح الشيطان بقضائ التيميز على النحر ونحوه هاهنا بعد هاهنا الشارح وهذه العبارة التي عبر بها في هذا النسخ لم أرها غيره فتنبهه **(قوله أما الجاهل)** هذا مختز فوهة أولا مانع فطاهروا ن أذنب وصار ما تعانقر الأصالة كما أن المانع نجس وإن جدد كدري النحر وجاهد كما به له أولا بقوله أصالة وفي حواشي المتن لم سئل شيخنا الرمي عن الكسك إذا صار مسكرا ثم قطع وجفف فأجاب أنه طاهر لأنه جامد فأخذ بعض الناس من ذلك في شرحه على التلميح أن ما يسي بالبول طاهر اه كن قال سم أن هذا الاختلاف إلى أن قال العبرة بكون الشيء جامدا أو ما تعاصي الصلة الأسكار فالجاهل حال أسكاره طاهر والمانع حال أسكاره نجس وإن كان في أصله جامدا ولو صرح ما توهمه لزوم طهارة التيميز لأن أصله جامد وهو الزيب ولا بقوله عاقل اه **(قوله القدر المسمى)** من كل ما ذكر أما القدر الذي لا يسكر فلا يحرم لأنه طاهر غير مضر بالبدن ولا بالعقل ولا يستفقد وبعبارة التحفة في الأطعمة عطا على ما يحرم ومسكر ككثير أفون وحشيش وجوزة وعنب وزعفران الخ وفي شرح العباب للشارح تفلان المجموع عن المتولي يصح تناول بسير الحشيش أي وهو ما لا يؤثر في العقل ولا في الحواس وجرم به القرافي من المساكين وهذا صريح في أن المسكرات لا تفسد العقل ولا الحواس طيبة منها الخ وفي التحفة المراد بالأسكار هنا أي في هذه المذمومات تقييد العقل فلا منافاة بينه وبين التعبير بأنها مخدرة وما ذكرته في الحوزة من أنها مسكرة لبعض المذكور وأنها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة اقتضاء كلام التحفة اه مخلصا ومحل طهارة ما ذكر من الحشيش وغيره حيث لم يفسد عقله شدة مطعنه قال سم في حواشي التحفة أما إذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته اه **(قوله بجال)** هذا في حالة الاختيار كما في التحفة وغيرها قال مع صلاحته أي الاستمتاع فلا تردد نحو الحشرات ولأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر

للإجماع في النحر وللأحاديث العصبية الصريحة في غيرها أما الجاهل فطاهر ومنه الحشيش والأفيون وجوزة الطيب والعنب والزعفران فيصير متناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به (والكلب) ولوه علم المص من أمره صلى الله عليه وسلم بالتيسيع من ولوه وبارقة ماء ولغ فيه (والخنزير) لأنه أسوأ حالا من الكلب إذ لا يقتنى بجال (وما يؤكل من أحدهما) مع حيوان طاهر

(قول الشارح ولوه علم) في الصيد والذئب من الروضة ما فيه معض الكلب من الصيد نجس يجب غسله بجماع التعفير كغيره فإذا غسل حل أكله هذا هو المذهب وقيل أنه طاهر وقيل نجس يعني عنه فيحل أكله بلا غسل وقبل نجس لا يطهر بالفضل بل يجب تقوير ذلك الموضع وطرحه لأنه تشرب عاجبه فلا يظلمه الماء اه أصل بجره وقال الشيخ الجال أن الغاية للتعصم فيه فإنه لم يقع في خصوص الملم خلاف اه وفي شاشية المدافعي على الخطيب ولو على من قال الملم طاهر اه جل الليل

(قوله ولو آدميا) قال في التبعة بخلاف التكليف لان مناطها العقل ولا يتأهله نجاسة  
عنه للعقوبة فسدخل المصجد وعياس الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لانه لا تلتزمه  
الاعادة اهـ ملخصا وافق مد بطهارة حيث كان على صورة الادي كاذره سم  
في حواشي المنهيج فان كان على صورة الكلب قال سم في حواشي التبعة ينبغي نجاسته  
وان لا يكتفون تكلم وميزو بلمتة بلوغ الادي اذهو بصورة الكلب والاصل عدم  
آدميته وظاهر قول الشارح السابق لان مناطه العقل يضاهيه الا ان يقال ان في التبعة  
حل ذلك على ما اذا كان المتولد آدميا كما سنده كلامه وهو ظاهر وفي حواشي المحلى  
للقليوبي الكلب المتولد بين آدميين ظاهر ولا يضر تغير صورته كالسبع والادي بين كلبين  
نجس قطعا و يظهر انه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرمي من اعطائه حكم الطاهر في  
الطهارات الى آخر ما مر عنه فراجعه وذكر عن بعضهم أن الادي بين شافين يصح منه  
ان يحطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه واكله اهـ قايسه أن الادي من حيوان البصر  
كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين حن والادي حكم الادي اهـ ومقتضاه  
حرمة اكله وهو ظاهر ومقتضاه انه مكلف فانظره كالذي قبله اكله كلام القليوبي ومقتضى  
ما سبق من التبعة كذلك حيث كان عاقلا وفي التبعة في الادي المتولد بين ادي وكلب  
ما منعه لا تفصل هنا كنهه ولا وطء أمته بالملك قال لكن لو قيل بائتنا هذه اشد تحقق  
العنت لم يعدو بقتل الطاهر المسلم قبل لامكسه لتقصه وقباصه فطامه من مراتب الولايات  
وتغوها نعم فيه دية ان كان حرا ولا يلحق بنسبه بالواطي فلا عرق له الا من جهة أمه ان  
كانت آدمية ويزوج أمته لا عتقه وولد الادي من الهمة لما لكها اهـ ملخصا (قوله  
تغلبا للخب) اذ الفرع يتبع أخس أوبه في سبعة اشياء لتعاسة وتصرم الذبيصة والمناخة  
وتصرم الاصل والامتناع التخصية وعدم استحقاق سهم الغنية لقوله بين فرس وضو  
حمار وعدم وجوب الزكاة في منول بين ضو وعير وهو فرس ويتبع اشرفهما في ثلاثة  
اشياء الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية واخفهما في ضو والزكاة والاضحية في منول بين  
ابل وقرة مثلا واغظهما في جراء الصديق يمكن ادخال هذا في اشرفهما ويتبع الاب  
في التسب وتوابه كاستحقاق سهم ذوى القربى والحرة اذا كان من أمته وأمة ولده وأمن  
عز يحرم بها وأظنها زوجته الحرة وامته وكلوا لا فانه لمولى الاب وكهرا المنلى ويتبع الام  
في الرق والحرة الا لما تم كماله من مسلم صيت فلا يتبعها الخلف في الرق ويتبع الام في الملك  
قالوا المتولد بين ملكين ملك الام وكذا لو تزوجهم على همة فالولد لملك الام وجمع  
السيوطي بعض اقراده المذكور ان يقول

يتبع القرع في التسلب أباه • ولا ثم في الرق والحرة  
والزكاة الا خف والدين الاعلى • والنسب اشتق في جراء وديه  
وأخس الاصليين وجسا وذبحا • ونكاحا والاكل والاضحية

ولو آدميا تغلبا لنفس (والهبة)  
يجمع اجزائها وان لم يكن لها دم  
سائل وهي ما زالت حياتها

(قوله وافق الرمي بطهارة) وقال  
الزبدي هو المعقد والتسك بظاهر  
الآية الأولى من التسك بالقاعدة  
اهـ جوهري (قوله ولا يلحق  
نسه بالواطي) لان شرطه حل  
الوطء واقترانه بشبهة الواطي  
وهما متشبهان هنا في تردد النظر  
في واطي مجنون الآن يقال  
الحل الموطوء هنا غير قابل للوطء  
فتعذر الاخلاق بالواطي هنا  
مطلقا تحفة

وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأنهم الحس وأخذ فسبق فيها ما لم يصب في النجاسة وانما يظهر بأدخال ما ذكر إلى الجوف (بشرط دخوله إليه) (من منفذ مفتوح) كما تقرر (و) من ثم لا يضر تشرب المسام بثلث الميم وهي ثقب البدن (بالدخول والجلد والاشتغال) فلا يضر بذلك وان وصل جوفه لأنه لم يصل من منفذ مفتوح كان في حيز العروق ولا كان في ذلك لكنه خلاف الأولى وانما يضر ما صار علم وتعمد واختار (فإن أكل أو شرب ناسبا) ١٤٧ للصوم (أو باعلا) بأن ذلك مقطر أو مكرها على الأكل مثلا (قللا) كان المأكول أو المشروب (أو كبير الميم) (بشرط) لعدم خبر العيصين من نسي وهو صائم فأكمل أو شرب وفي رواية وشرب فليتم صومه فأما أطعمه الله وسقاه وصم ولا قضاء عليه ونزول عن أبقى اغطا والنسيان وما استكرهوا عليه والباطل كالنسي بجامع العذر (و) لكن (لا بعد الزمان) هنا وفيما (الان قرب عهد بالاسلام) ولم يكن مخالفا لأصله بحيث لم يعرف منهم أن ذلك يفسد (أو نسي أبياديه) أو يبلده (بعدة) عن العلماء بحيث لا يستطيع الثقله اليوم لعذبه حيث خلاف ما إذا كان قديم الاسلام وهو بين ظهراني العلماء أو من يعرف أن ذلك مقطر فانه لا عذره لتقصيره بذلك ما يجب من تعلم ذلك كما مر أقول الكتاب (ولا يضر بغبار) نحو (الطريق) ولا يضر به نحو الدقيق ولا بوصول الأثر كوصول الریح بالشم إلى دماغه والعلم يادوق إلى حلقه ولا بدخول

بشطر. والقباض القطر كالحلق وكالقطر في أحده ولم يصل إلى المثانة إلى آخر ما قاله (قوله المسام) يقتضي سد الميم الأخيرة تجمع سم بثلث أوله والقبض أنقص ثقب البدن من مجال الشعور وقال في الصفقة وهي ثقب لطيفة جسد الأندك (قوله به باو وهو الطريق) الذي اعتمد الشارح في الصفقة أن الغبار التي يضر مطلقا والطاهر انعمه بان فتح فامحق دخل عن عن قلبه وان لم يعمده عن عنده وان كروا بالجمال الرمي فانه اعتدى في نهاية العروق مطلقا وان كثر وعمده ولم يشبهه بالطاهر وكذلك أطلق العروق في شرح ظلم الزبدية وقال بلذمة القلب وفي حواشي المحل لا يضر ولو كان نجسا وكثيرا وامكده الاحتراز عنه بضره اطلاقا فله مثلا اه لكن نقل الشو برعي عن سم عن الجمال الرمي ان التمس انما يعني عن قلبه الحاصل بغير اختياره قال فلا يجب تطهيره من ثقبه قال وجرم الخطيب بوجوب غسله فيه نظرا لما يكن منقولا (قوله كوصول ریح) وقع الشارح في الامداد الضمر فيما اذا قتل خطا مصوبا فتغير به ريقه ولو يجرد ریح أولون فبما يظهر من اطلاقهم لا انفصال بين جماع الخ وتظهر فيه الوجه من زياد الميم في الریح بما ذكرته مع ما به لم يبق في الأصل وعبر في النهاية بوضوح عبارة الامداد وقيدته بقوله ان انفصلت عينه لهولة الضرر عن ذلك اه وعليه يجعل ما في الامداد فراده اذا نشأت تلك الرائحة من عين كائلا عليه لتبديل الامداد وفي الاعباب بعد كلام فيه قضية ما صار ان الجواهر لا يحصل منه عين بل ترشح أنه لا يضر التغيير هنا مطلقا الا ان يفرق ثم ذكر كلام القمولى والجمهور ثم قال قضيت أنه لا يضر التغيير بالجواهر وأنه يضر التغيير بالخالط مطلقا فاعلم بغير قوايد الجرم وقدره الا في الجواهر اه (قوله ولا بدخول ذبابة) سبق القطر باخراجها وكذا لا يفسد يعود مقعدة المسبور وكذا ان اعداها (قوله لعدم قصد) نظاره انه لو قصد ضرر وأخذ بمقتضاه صاحب العباب ونظر فيه الشارح في الاعباب بعد ان أيد ثم قال تعين محل قول المستفاد للدخول على ما لو كثر اه وسبق ذلك اتفاق الصفقة (قوله وان لا يضر ريقه) فاذا ابتلعه أطرق في الاسم لا لتعلقه بنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية وفي الصفقة يظهر العرف عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكن الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المسبور قال فحق ابتلاعه مع علمه وليس له عنه بدفع صومه (قوله تغييره ريقه) أي لونه

ذبابة في جوفه (وان تعمد دفعه) لعدم قصد ذلك ولمسرتجته ولانه معقود عن جنبه (ولا) يفسد أيضا بيلع الریق الطاهر الخاص من معدته) وهو القم جيمه ولو يصبغه (وان أخرجه على لسانه) لعسر الضرر عنه ولانه ليخرج عن معدته اذا لسان كضمها بقلب معدود من داخل القم فلم يشارك ما عليه معدته وخرج بالطاهر المتنجس كن دميت لثته ران لا يضر ريقه وبالخالص المختلط ولو بطاهر آخر كن قتل خطا مصوبا فتغير به ريقه والذي ابتلعه من معدته غيره كان خرج منه ولو إلى طاهر الشفة وان عاد إلى فم من بخره خياط أو امرأه في غزله لا يفسد بل يصبح ذلك لوصول النجاسة أو العين المختالطة إلى جوفه ولسهولة الاحتراز عنه في الأخيرة

(و) يطر بغيري الرق بمابين الاسنان لندرنه على وجه) اي مع قدرته عليه لتقصيره حيث يختلف ما اذا عجز عن تغييره وجهه لندره  
(و) يطر (بالقاصصة كذلك) بان ترتل من الرأس والجوف وصلت الى حد الظاهر من القم فأبرأها هو وان عجز بعد ذلك  
عن مجها أو جرت بنفسها وقد رعى مجها لتقصير مع ان نزولها منسوب اليه بخلاف ما لو جرت بنفسها وعجز عن مجها فلا يطر  
لندركه ولو نزل الى حد الظاهر كان ترتل ١٤٨ من دماغه الى حلقه وهي في حد الباطن ثم الى جوفه فلا يطر وان قدر

على مجها لانها ترتل من جوف الى  
جوف (و) يطر (بوصول ماء  
المضغنة) والاستنشاق (الجوف)  
أي باملنه أو دماغه (ان بالغ) ولو في  
واحد من الثلاث لأن المبالغة غير  
مشروعة الصائم فهو مسمى بها إذا  
ان بالغ (في غير خاصة) في القم أو  
الأنف فان احتاج للمبالغة في  
تعالجها من سبق الماء الى جوفه  
لم يطر لوجوب ذلك عليه (و) يطر  
أي بوصول ما ذكر الى جوفه ولو  
(بغير مبالغة) ان كان (من)  
مضغنة أو استنشاق (لتدبر)  
أو رابعة أو بوصول ما جعله في  
أو أنه لا تغرب بل لاجل (صت)  
لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه  
في الرابعة بخلاف ما اذا سبق ماء  
مضغنة أو استنشاق مشروعين من  
غير مبالغة فانه لا يطر به لانه قوله  
من مأمور به بغير اختياره ويحرم  
أكل الشاة آخر النهار لا آخر الليل  
لان الأصل بقاؤه حتى يجتمع  
ويظن انقضاء النهار فيصير ذلك الأكل  
لكن الاحوط ان لا يمار الأبعد  
الميقن (و) اذا أكل باجتهاد وظن  
به بقاؤه الليل أو غروب الشمس أقطر

في الصورتين (بين الاكل نهرا) بخلاف ما اذا بان الامر كانه أو لم بين غلط ولا اصابة ولو هم وأكل من غير تحترق ان (قوله)  
كان ذلك آخر النهار أقطر وان لم يكن شيء لان الأصل بقاؤه وأخر الليل لم يطر بذلك ولو هم فبان أن وفق الصواب لم يطر مطلقا  
ويحوز اعتماد العدل اذا أخبر الغروب على الوجه خلا للاشتراط الروائي اختيار عدل فقد صرح انه صلى الله عليه وسلم كان يعتقد  
في فطره على خبر واحد بغير ريب الشمس ولو أخبره بالنجم وجب العمل بقوله (لانا لا أكل) أو غيره من القطرات اذا تناوله (مكرها) فانه  
لا يطر ليدرك (الخطمين والسادس والسابع الاسلام والقصاص الحيض والنقاس والتقل في جميع النهار) فيبقى الكلى

وزوال التزو والمسك وفارته المنفصلة

في حياته أو بعد ذلك والزيادة لما  
فيمن شعر السنو والبري ثم يفي  
عن قلبه عرفا والعرف هو نيت  
يجري وإن اشتهع حزنه لم يستعمل  
(فطاهرات) للتبصير للصحة  
في كثرها وقياسا في باقيها ولو تحقق  
خروج رطوبة الفرج من باطنه  
صكفت نجسة وانما يتبع  
ذكر الجامع اذا طوى من استغنى  
بماء وجهر ولم يتحقق اصابة البول  
لذلك ولا للندخلة

(قوله كما صرح به في التصفية)  
والابواب أيضا وهو طاهر  
الروض والروضه وأصلها ويرى  
عليه البقيتي وقطع به الزركشي  
في الخادم ويرى جماعة منهم  
صاحب الخواطر السريعة  
والبازري والطاوسي على أن  
المسك المنفصل من ميت نجس  
واقعد هذا شيخ الاسلام في الفرد  
والاسني والرحلي في النهاية  
والخطيب في المغني وعبد الوه  
افضل كل من المسك والغاية بعد  
الموت نجس كالبن والشعر انتهت  
وعبارة النهاية والمسك طاهر  
وكذا ما به بشعرها اذا انفصلت  
في حال حياة الطيبة ولو احتسالا  
فما ينظر أو بعد ذلك كنهها والا  
فقدان كما افاده الشيخ في المسك  
قياسا على النجاسة ارجل الليل

رج أم لا اه وظاهره ان تغير الطعم وحده لا يؤثر وهو محتمل اما اذا لم يتغير فهو طاهر خلافا  
لرافعي وان تبعه البجلي في تدويره (قوله وفارته) بالهـ مزوت كمال التزوي وانكار  
الجوهري وابن مكي الهمز مشدود منها واعتراضه في المطلب بان الجوهر لم يتغير ذلك بل  
نفسه كلام الصحاح انها همزة وسبقت فارة لقوران وبها من فارقوه ويحكم بطهارة  
شعرها معها (قوله في حياته) قبل الفار فقط اما المسك ولون من ميت فهو طاهر ان قصد  
وان قصد كما صرح به في التصفية قال في الابواب ولو شدك في انفصالها في الحيوانا وبعددها  
فالاوجه عندى انها طاهرة مطلقا (قوله البري) كون الزيادة منه هو المعروف المشهور والذي  
سمناه من نفقات أهل الحبسة الذين يأتي الزيادة من بلدهم وقبده ليضريح ما قاله الماوردي  
والرواني من انه ابن سنو ويحرم يجب للمسك ريحا والذين يضا يستعمله أهل البصرقان  
الشعر حيث يكون طاهرا وفي شرح الابواب للشارح لا منافاة لاحتمال ان يكون لبن  
البصري كذلك (قوله عن قلبه) قال في التصفية كالثلاث كذا اطلقوه ولم يسنوا ان المراد  
القليل في المأخوذ للاستعمال وفي الاثناء المأخوذه منه والذي يسه الاكل ان كان جامدا  
لان العبرة فيه بحمل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يفسد عنه والاعني بخلاف  
المانع فانه جمعه كالشيء الواحد قال في الشرحه عن عمد والا فلا ولا نظر لما خذ اه  
(قوله يجرى) أي يجرى الصين كما قاله صاحب الآطاليم السبعة يقذفه البصري وقال بعضهم  
يا كنه الحوت فيوت ينفذه البصري فؤخذ في شق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما أصابه  
من اذاه وذكر بعضهم ان الصل في بعض سواحل البصري عن زهر شعر العود فصبه شعره  
ذكي الرائحة ثم يلقطه السك فيخرج من بطنه وله اذوب كاذوب الشع والذي يؤخذ  
قبل ان يلقطه السك هو اطيب الصنواء قال في الابواب واذا ثبت هذا فان احتضج من  
بطن السك بعد ما تغير فهو نجس والاحتضج بظاهر الفضل لانه حلب وعلى هذا التفصيل  
يحمل اطلاق من اطلق طهارة المأخوذ من جوف السك أو نجاسته اه (قوله في أكثرها)  
ينشئ في الاصل تلك النصوص فراجعها من (قوله أوجر) كذلك الامداد للشارح وعمله  
قياسا يظهر اذا لم يخرج الى ظاهر ذكره وعليه رطوبة منى أو غيره والاحتضج كالاغتسل في  
فتح الجواد في طهارة التي فاضه بشرط طهارة الحمل الذي يخرج منه الماء والاكثان منجسا  
ونجس في النجاسة وعبارة من ثمة نجس من مستخرج من الماء لاقائه لها طاهرا اه وفي  
النهاية للجمال الرمي الى جامع رجل من استحب الايجار نجس شيعا ويحرم عليه ذلك لانه  
ينجس ذكر اه وفي الابواب يكون المني منجسا لا نجسا حال الزركشي فيطهر بافاضة  
الماء عليه اذا انفصل عنه تغير وان لم تزل عنه فقله ما في الصبح المتنجس ثم قال قال  
الصبري والغالب سبق الذي قبل المني عند الجماع سيما ان سبقه ملاعبة فينبغي التميز  
عنه لخاصة كني البهية فانه يخرج عقب بولها الخ (قوله ولا للندخلة) قبل قوله أوجر لانه  
مع تحقق ذلك تعين الماء ولا يجز به الجهر كاستبق في الاستنجاء وفي التصفية يلزم من اتقاه

لعدم تحقق خروجها من البطن ويجوز أن كل يقين غير لما كول حيث لا ضرر فيه (والجزء المتصل من الحيوان كمنته طهارة  
وتجاسة قد دخل فيها الأذى ومشيته ١٥٠ طاهرة بخلافهما من نحو الفرس للغير التصحيح ما قطع من حق

مدخله انتشاره عن محله إلى ما لا يجزى فيه الحظر قال فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله  
خلافه في وهم فيه لأن شعرا لثوقته تصل له (قوله لعدم تحقق خروجها) أي رطوبة  
الفرج من البطن قال في العباب ولا يلزم من اتحاد حجر جهما أي البول والمخى الخاصة  
أنه لا قاطعها بل لا تؤثر (قوله ومشيته) هي التي تسمى العامة بالانسلاص (قوله  
وريشه) حيث لا يلزم بها والخاصة ولا أثر لما يصلها من الحرة (قوله وصوفه) قال ابن  
الحارث في تفسيره أوصاف الضان وأبار لايل وأشعار الغنم أو في القاموس الوبر محركة  
صوف الأيل والأرب ويصومها ويكره تبشع الحيوان حيث كان نالها به يسيرا  
والاسرم (قوله التلطف) هو البقرة والشاة بقرة القدم لنا (قوله أو تغتلب) معطوف على  
قوله أو تغتلب وفي بعض النسخ وهي أوضع ويضع في غلت أعمال الفين وبهاهما فلو غلت  
يفعل فاعل ثم تحرت بضمير في فتح الجراد لقطره وفي شرح الروض نقله عن البقوى وأقره  
أن كان قبل جفاف الأول طهرت وأعقده الزبدي في شرح المحرر ونقله في النهاية عن  
والله وأقره وفي المغني يطهر وإن جف الأول (قوله بمصاحبة عين) في الإعياب عن  
الزركشي وابن العماد استرزا الشيطان بقرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على  
خل عمل الطرح خر على خرقاتها تطهر ويحتمل الفرق بين أن تكون الخمر من جنسها فقطهر  
أو من غير جنسها كما إذا صب النيد على الخمر فلا تطهر أو قال سم لا يبعد أنه لو وقع على الخمر  
نيد ثم تخلط طهرت للمصاحبة في الجلة وسبق في القولة التي قبل هذه ما يتعلق بصب الخمر  
على الخمر ويعني عن جنات المناقب وبقي الخمر وتقلد وشمار يخ العناقيد على النقول كما  
أوضحته في بعض الفتاوى خلافا للشيخ الإسلام والخطيب والرأي وقهرهم ورعا في ذلك  
للشارح (قوله لكن تخل متناهي) يصح أن يكون تخل بالحاء المعجمة حاله الضمير في منها  
يعود إلى العين الطاهرة وأن يكون بالنا الحقة وبها فيه فصيح أو يعود ضمير منها العين  
الطاهرة أو الخمر (قوله وكل الخمر فيما ذكر) أي في طهارته بالفضل والتبذ وهو المتخذ من  
الزيب ونحوه (قوله إن لم يكن) هذا بضمير قوله المتبص بالموت لأن نحو الكلب لم يتبص  
بالموت بل هو قبض قبل الموت ونحو الكلب الخمر لا يتردد منها أو من أحدهما الكسر  
رأيت في حاشية المرحوم على إقناع الخطيب عن سم نقله صاحب العدة أن الخنزير  
لاجلده وانحصر في لحمه (قوله والاندباغ) أشار به إلى أن فعل الدبغ ليس بشرط في  
التطهير ولو ألقى الرعي الدباغ على الجلد أو بالعكس فاندبغ كفي (قوله ما لم يلاقه) زاد  
في التحفة من أحد الوجهين أو محامدين ما وفي النهاية خلافه وبما رتبها قال الزركشي في  
التحريم المراد يماطنه ما بطن وبظاها ما ظهر من وجهه بدليل قوله لم إذا قلنا بطهارة  
ظاهرة فقط طارت الصلاة عليه لأنه ثم قال فتنبه لذلك فتدبر أيت من يغلط فيه انتهى  
واستبعده الحلبي في حاشية المنهج ونقل الشوبري عن سم ما نصه أقول لم يصب الدباغ

فهو ميت (الأشعر) الحيوان  
(الماكول) وريش وصوفه  
وريشه إذا لم يبق بابه بعده منه  
(فطهارات) لقوله تعالى ومن  
أصوافها وأبارها الآية ولو  
انفصل من ما كول في جرم عليه  
شعره لم يجبان وخرج بذكره  
الفرج والظفر في شخص  
(ولا يطهر شيء من النجاسات)  
بالاستحالة (الآثالة أشباه) أحدهما  
(الخمر) ولو غير مخزقة تطهر وإن  
فتح رأسها أو غلت من مجملها  
أو تغتلب لا يسهل فاعل (مع  
انائها) ولو نحو خر في جديدتها  
لها للضرورة (إذا صارت) أي  
استحالت (خلاصتها) أي بلا  
مصاحبة عين زوال على التجاسة  
وهي الأسكارا ما إذا تخلط بمصاحبة  
عين نجسة وإن نزع قبل الفضل  
أو طاهرة استقرت إليه ولم تستقر  
لكن تخل متناهي فلا تطهر إذ  
القبض قبيل التحجيس في الأولى  
وتقبصها بعد فضلهما بالعين التي  
تقبض بها في الثانية وتكلم فيها  
ذكر التبذ على المحقق (و) ثانيها  
(الجلد المتبص بالموت) بأن لم يكن  
من نحو كلب وإن كان من غير  
الما كول بطهر بالدبغ والاندباغ  
(ظاهره) وهو ما يلاقه الدباغ  
(وباطنه) وهو ما يلاقه بشرط  
أن يبقى من الرطوبات المعسلة

كان يحسن زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضاً وعلى سفر فعدة من أيام أخر (و) يجوز الفطر (لشأنه من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه وأعضائه ومنفقته بل يلزمه الفطر كمن خشي مبعث يوم لان الأثر اربا لنفس حرام (ولقلة الجوع و) لغلظة (الطش) بحيث خشي من الصوم مع أحدهما مبعث يوم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقربوا أنفسكم وقوله ولا تقربوا أيديكم الى التهلكة (والسافر ١٥١ سفره بلا عاباً) لئلا ية السابغة بخلاف

في السفر القصير والسفر المحرم وكل ما مر في السفر يأتي هنا (الا) أنه هنا لا فطر (ان طراً السفر) بأن لم يوافق العسر ان أو السوء الا (بعد العسر) تغلبا للضرر بخلاف حدوث المرض فانه يجوز الفطر لوجود الموج له بلا اختيار واذا كان سفره قبل الفجر فله الفطر وان نوى لئلا فقد صح انه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر في سفره بقدر ما لم يلق له ان الناس يشق عليهم الصيام (والصوم في السفر أفضل) من الفطر (ان لم يضرب به) أي بالصوم لجوز فضله الوقت والا بأن خشي ضرراً في الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما يجب ان خشي من الصوم فيه ضرراً يبيع التيمم نظراً ما مر وعليه يجعل قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق لما أفطر قبله ان ناساً صاموا وأتت النساء وهو محمول على ان صلاتهم بمخاضاتهم أمره بالفطر لتقوا على عدوتهم (واذا) بلغ الصبي أو قدم المسافر أو شق المريض وهم صائمون فان نوا من الليل (حرم الفطر) لزوال السبب المجزؤه ومن ثم لو جامع أحدهم

الثاني اذهب الذي اعتده الشارح في كتبه وكذلك شيخ الاسلام ذكره وانما غلب الشريفي والجلال الرمي وغيرهم وكان مراد الشارح بما ذكره هنا الجمع بين التعبيرين الموجودين في كلامهم (قوله) كان يحسن زيادة مرضه (وان تعدي بسببه بأن تعاطى لئلا يمرضه) انها اقصد ان ثم ان أطبق مرضه فواضع والا فان وجد المرض قبل الفجر لم تلزمه التيمم والازمنة وان علم من عادته انه يسعد من قرب ثم ان عاد أفطر ويجب على الحاصدين تيمم التيمم في رمضان ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا وفي الاعياب وظاهره أنه يلق بالحاصدين في ذلك سائر أرباب الصنائع الشاقة وقصة اطلاقه انه لا فرق بين الاجير الغني وغيره والمتبرع عنهم الذي ينبغي تعقيد ذلك بما اذا احتج بفعل تلك الصنعة بأن خفف من تركها ثم ان افوات ما وقع عرفاً وفي الصفة لو توقف كسبه لتوقفه المضطر المهر أو عونه على فطره فظاهر ان له الفطر لكن بقدر الضرورة (قوله بل يلزمه) الذي اعتده الشارح في كتبه أنه متى خاف مبعث يوم يلزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام وانما غلب الثمري والجلال الرمي ان مبعث التيمم مبعث الفطر وان خوف الهلاك لموجب له واذا صام من يحسن منه مبعث يوم مع موعده في الرابع (قوله) بحيث خشي الخ أي وان كان محبباً مقبلاً (قوله) بالسافر الخ) لو نذر صوم شهر معين كرجب جاز له فطره للسفر وفي النهاية بحث السبكي وغيره تعقيد الفطر به من يرجو قامة بقضي فيها بخلاف مذهب السفيدي انهم قال وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما يحسنه الاذري ما لو كان المسافر يطبق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش الى ان يقضيه كمرض مخوف أو غيره اه وتطر الشارح في الصفة في الاولى وليتعرض للثانية وتطرق في الاعياب والامد في كتابا المثلين ولم يرضهم ما وفي الصفة لا يباح الفطر بالسفر حيث لم يمتنع مبعث يوم لمن قصد سفره محض الترخص كن سلك الطريق الا بعد للقصر ولا ينافيه قوله لم يحلف سلطان في نهار رمضان فطره ان يسافر لان السفر هنا ليس مجرد الترخص بل للتخلص من الحنث والامن صام قضاء لزمه الوفور فيه ثم قال وصريح كلام الاذري والزركشي امتناع الفطر في سفر التزعة على من نذر صوم الدهر لانه انس عليه القضاء بخلاف رمضان (قوله) أو هو محمول الخ) وعلى ما اذا خشي منه مبعث يوم كسابق فلو جمع الحلين كان أولى من هذا التأويل وفي الاحاديث ما يؤيد كلا الحلين كما يشته في الاصل (قوله) فان نوا من الليل أي ولم يتناولوا فطر (قوله) لان الفطر مباح لهم الخ) كذا علم به في الاعياب كشيخ الاسلام ومراهم بقوله لم لان الفطر مباح لهم اخرج ما يجب فيه الامساك من تأكل التيمم ولو سهوا

حينئذ لزمه الكفارة (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا صائرين ولو بترك التيمم (استحب) لهم الامساك لحرمه الوقت وانما لم يجب الامساك لان الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخص لا يزوي سبب الامساك بالضل طهرت من الحيضين ولي تأفف في أواسط في أثناء النهار



لو سبب لهذا من القضاء من خلاف (وكل من أظفر) في رمضان (العذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فمن أظفر لعذر ولا تقى القور كما يأتي وانما يجب القضاء حيث يجب القدية عنه لو مات قبل صومته ان اخره (بعد التمسك) منه ولا بأن مات عقب موجب القضاء أو استقر به العذر ١٥٢ الى موته أو ما فرأى من بعد أول يوم من شوال الى أن مات فلا

قدية عليه لعدم تمكنه منه (الا الصبي والمجنون) فلا قضاء عليهم لرفع العلم بينهما (و) الا (الكافر الاصل) فلا قضاء عليه أيضا تغيبا في الاسلام وكافة الصلاة فعلم أن المريض والمسافر والمرء والمجانن والقضا والمغص عليه والسكران ونحوهم يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك وللقياس في الباقي (ويستحب موالاته القضاء والمبادر به) - سابعة لبرائة التمة لما لا يمكن (وتجب) المبادر به وموالاته (ان أظفر بعذر) ليضرب من معصية التعدي بالتارك الذي هو متلبس بها (ويجب الاسراع في رمضان) دون غيره من الشذر والقضاء (على تاركه التية) ولو سهوا (و) على (المتعدي بقطره) لحرمه الوقت وتشبها بالصائمين مع عدم العذر فيهما (و) يجب الامساك أيضا (في يوم الشك ان شئ كونه من رمضان) لذلك (ويجب قضاءه) على القور على المحقد لكنه مخالف للتاعدة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا للباب في جبة الصوم

• (فصل في سنن الصوم) •

والمتعدي بقطره فان الفطر ليس بباح لهما بخلاف ما نحن فيه وأرادوا: ولهم مع العلم بحال اليوم أي كونه من رمضان ودفعوا به اراد الامساك في يوم الشك اذا ثبت في اثبات النهار كونه من رمضان فانه يجب فيه الامساك أيضا لانه لم يعلم بحال اليوم قبل ثبوت كونه من رمضان أنه من رمضان وقد علم في الايعاب لوجوب الامساك يوم الشك بقوله لان صومه كان لازما لانه جهل بخلاف نحو المسافر كما مر فيه اه فحصل بقوله لان الفطر الخ الفرق بين واجب الامساك ومندوبه (قوله من الخلاف) أي خلاف موجب القضاء (قوله لهدر) محله ان بقي الى رمضان الثاني ما يزيد على ما عليه من الصوم والاصار ونوبا فان لم يصم نيته القدية والقضاء (قوله والمجنون) لو انتمد حين لزمه قضاء أيام الجنون بخلاف ما اذا سكر ثم شرب فانه يقضى أيام السكر فقط كاسبق في الصلاة (قوله في بعض ذلك) أما الاولان فلقوله نحن كان منكم مريضاً وعلى سفره عدة من أيام أخر أي ان أظفر ودخل في المريض المغص عليه لان الانحماض نوع من المرض واما الخبيض والغثاس فلما في جميع مسلم عن عائشة رضي الله عنها كانوا يرمون قضاء الصوم ولا يرمون قضاء الصلاة والمرء والسكران في القياس لتعديهما ومن يلزمه القضاء محله دخل في قوله ونحوهم تارك التية ليلامن اكل مع ظن بقاء الليل فبان انه اكل بعد الفجر والمرضع والحامل (قوله مع عدم العذر فيهما) هو المتعدي ظاهر واما الساهي فلا تنسياه التية يشعر بعدم الاحتكام بأمر العبادة فهو نوع تقصير (قوله مخالف للقاعدة) هي ان المعذور لا يلزمه القور في القضاء كما تقدم (قوله لعدم الاجتهاد في الرؤية) فانه ناسي التمة مقصر كما تقدم آنفا وقد اتفقوا على أن قضاءه على التراخي وفرق بينهما في الايعاب بأن التقصير هنا ظهر لان له سببه في ادراك الهلال غالبا ولا حيلة له في دفع النسيان ابد الخ (قوله وطردا للباب) أي في صورة ما اذا بذل جهده في الاجتهاد في الرؤية وهذا اراد به دفع منازعة مجلي في ذلك بأنه قد بالغ جهده في طلب الهلال ولا يراه ثم مر ادهم يوم الشك هنا غيره في قوله يحرم صوم يوم الشك لان مر ادهم به هنالما اذا تحققت برؤية الهلال وهنا ما هو أعمر من ذلك والله أعلم

• (فصل في سنن الصوم) •

(قوله ان رأى أن فيه فضيلة) هذا لقوله عن المجموع تقلاع الام لكر زادوا فيه قيدا فقالوا ان قصده ورأى أن فيه فضيلة (قوله فلا بأس) أي لا كراهة والانهو وخلاف الاولى كذا يظهر لي وان لم يحضر في الا من صرح به (قوله مع عدم يتيقن الغروب) أي بان ظنه باجتهاد هذا هو المعروف في صلاههم وعبادة شرع تقطع الزند بحال الرعي ونحوه يعلم الغروب ظنه فلا ينسب اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية

وهي كثيرة فنهاه (يستحب) تحصيل الفطر عند يتيقن الغروب لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي اذا كان يحل صلاته حتى يربط وما فيها تكلم وبكره تأخيرا فطر ان رأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس اماع عدم يتيقن الغروب فلا ينسب تحصيل الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر

(و) يس (أن يكون) الفطر وإن كان بركة على الرطب فإن لم يجد فالتمر وأن يكون ثلاثاً رطبات أو تمرات) الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم يكن فعلى تمرات فإن لم يكن حساً حسوات من ماء (فإن هجن) عن الثلاث (فتجرة) أو رطبة يحصل له أصل السنة (فإن هجن) عن الرطب والتمر ١٥٣ (فالماء) هو الذي يسن الفطر عليه دون غيره خلافاً للرواية حيث تقدم عليه الحلوى

وذلك الخبر الصحيح المذكور

(و) يستحب (أن يقول عنده) يعني

بعد الفطر (اللهم تلتحمت وعلى

رزقك أفطرت) اللهم تذهب الظمأ

وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى للاتباع فيها

(و) يستحب (تفطير صائمين) ولو

على غرة أو شرية ماء وأغبرها

والاكمل أن يشبعهم لما خص من

قوله صلى الله عليه وسلم من فطر

صائماً مثل أجره ولا ينقص من

أجر الصائم شيء (وأن يأكل

معهم) لأنه ألبس بالتواضع وأبلغ

في جبر القلب (و) يستحب

(الصعود) لخبر الصحيحين تحمروا

فإن في الصعود بركة ووصح

استحبوا طعام الصرع على صام

النهار وشيأولة النهار على قيام

الليل ويحصل بجرعة ما تلعب صحيح

فيه والأفضل أن يكون التلعب

فيه في صحيح ابن حبان (و) يس

(تأخيره) أي الصور لخبر المتفق

عليه لأزال الناس بخبر ما هجلا

ويحصل التذلل إذا تحقق الغروب أو ظنه بأماة اه (قوله وإن كان بركة) أشار به إلى خلاف المذهب الطبري بقوله يسن له على ما مر من ولو جمع بينهما الترخيص (قوله على الرطب) في النصفة لو قبل بالحاق السران ثم صلاحه لم يعد (قوله فإن لم يجد) أي حال إرادة الفطر في النصفة لو تعارض التجبيل على الماء والتأخير على الترخيص الأول فيما يظهر الخ (قوله حسوات) في القاء وس حساً فزيد المرق شرية شيئاً بعد شيء الخ ويسن ثلثت الحسوات (قوله فإن هجن الخ) في النصفة أن الترتيب المذكور كمال السنة قال فيحصل أصله بأبى شيء وجسم من الثلاثة فيما يظهر (قوله بعد الفطر) في الإيعاب لو قبل أنه قبل يحصل أصل السنة لم يعد وعليه معنى وعلى رزقك أفطرت أي أدت الأقطار وكذا ذهب الظمأ وابتلت العروق (قوله وعلى رزقك أفطرت) سبحانه وبحمده تفضل منا انك أنت السميع العليم اللهم تذهب الظمأ وتذهب العروق فاعف عني وتسن زيادة وبك أمنت وعليك توكلت ولرحمتك رجويت واليك أئبت وفي الإيعاب ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي وأنه كان يقول الحمد لله الذي أعانني فصمت وبرزقني فأفطرت قال وقال سليم ونصر المقدسي يسن أن يفطر الصوم حيث يشق وتوقفه الأذرى ثم قال وكان وجهه مشبهة الغفلة (قوله مثل أجره) في الإيعاب لو كان الصائم قد تعامل ما بطل ثوابه فهل يحصل إفطره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر واللاتي بسة الفضل الحاصل اه ويسن للفطر عند الفجر أن يقول ما خص أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله إذا أفطر عند قوم وهو أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة وأفطر عندكم الصائمون (قوله في الصعود) يضم السنين الأكل في الصعود ويقصها اسم لما كور حيثئذ وفي الإيعاب وهو بالضم المراد هنا وإن قبل أكثر الروايات التي تفقد قبل الصواب الضم إذا أجزا البركة في الذل حقيقة والمأكل مجازاً (قوله بركة) في الإيعاب لأن فيه أجر أعظم مما في السنة وتقوية البدن وتنشيطه على الصوم وتزويده ونحوها لا أصل الكتاب (قوله ما هجلا الفطر) ما يسهلونه الآن من التمكن بعد الغروب ومن ابقاع الأذان الثاني قبل الفجر يخالف السنة قال القطا في شرح الصائري فلذا أقل الخبر اه وزاد في البخاري وكثروهم الشر (قوله وفيه ضبط الخ) أي فالفضل أن يفعله أذابت بينه وبين الفجر يخشون أكله لاتباع إيعاب (قوله ما يريكم) بفتح آؤه وهو الأضعف الأشهر من راب وبضعه من أرباب أي أتوا ما تشك فيه من الشبهات في ما لا تشك فيه من الحلال (قوله باطل أنه الخ) في النصفة قضيت أنه وصوله لذلك مقطر

٢٠ باتصل في (ما يقع به) (في ثن) في طوع الفجر والامتنع تأخيرته لخبر ما يريكم الخ (و) يستحب (الاعتسال) أن كان عليه غسل (الصحيح) ليزدى العبادة على الطهارة ومن غلبه المبادرة إلى الاعتسال عقب الاحتلام

بها ولئلا يصل الماء إلى بخور باطن أذنه أو يبرس ثم ينفي له غسل هذه المواضع قبل الفجر إن لم يتيمها في الغسل الكامل قبله

وليس عموه مراداً أخذاً مما مر أن سبق نحوهما المقتضة الم شروع أو غسل القدم النجس  
لا يضر اهذه فليصل هذا إلى مبالغة منهى عنها ونحوها وفي حاشية الصفحة لابن القيم  
الأولى في التعليل أن يقال يسن الغسل لئلا يلاجل أن يؤدي العبادة على الطهارة (قوله  
من قول أبي هريرة الخ) حديثه في الصحيحين لكنه رجع كما صرح عنه وقوله ما أي عشة  
وأمثلة أعلم قول سمعت ذلك أي القول الأول من الفضل ولم أجمعه من الذي صلى الله  
عليه وسلم قال الراوي فرج أبو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث (قوله مؤول) قال  
النووي في شرح مسلم الجواب عنه من ثلاثة أوجه أسدناها إرشاد إلى الأفضل وهو  
أن يقتل قبل الفجر الثاني أنه يجوز على من أدركه الفجر بحمامه فاستدام به مدلول الفجر  
علماً بأنه يقطر والثالث جواب ابن المنذر في إجماعه اليقيني أن حديث أبي هريرة  
منسوخ فإنه كان في أول الأمر حين كان الجماعة محترمي الليل بعد النوم ثم نسخ له  
ولم يعلم أبو هريرة فكان يفتي بما علمه حتى بلغه السامع فراجع إليه قال ابن المنذر وهذا  
أحسن ما سمعت فيه أنه ملغى وقد أشبهت العقل في ذلك في الأصل فراجع منه أن أردته  
(قوله ويتأكد) أي من حيث الصوم فلا ينافي ذلك وجوبه من جهة أخرى ذاك  
اعتبار حصل الاتم المرتب عليها في نفسها للوعيد الشديد عليها وحصل بمغفلة أمر  
الذنب بتزويه الصوم عن ذلك أحباط ثواب الصوم زيادة على ذلك الاتم وانما خبر وارد لندب  
تنبه على أنه لا يطل بفعله أصل الصوم إذ لو عبره بالواجب لتوهم منه عدم صحة الصوم  
معه كالاستفاعة ونحوها (قوله وإن أبعث) أي الكذب والعيبه كالكذب طاعة من  
اصلاح وغيره والقبية لتعظيم (قوله أنه يعبط الخ) أي لمحرّم من العيبة والنجمة  
وغيرهما دون ما ح من ذلك لا يعبط ثواب الصوم وإن ذنب تركه وقال الأرحم يطل  
أصل صومه قال في الحاشية وهو قبح مذهب أحد في الصلاة في المصوب وفي النجاسة  
أي باختلاف الواجبين أي الكذب والقبية ككذب لانتقاده مظلوم وذم كعبه بنحو  
خاطب اه أي فلا يطلب موت اللسان عتماً لوجوبهما (قوله للاخبار العصبية) منها  
حاروا البخاري وأصحاب السنن أنه صلى الله عليه وسلم قال من لم يدع قول الزور والعمل به  
فليس لله حاجة في أن يدع طاعة الله وشرا به قال في الإيعاب ولو اغتاب وتاب لم تؤز التوبة  
في النصير المأمول بل في رفع الاتم فقد الخ (قوله حكمه الصوم) في الإيعاب الظاهر  
أنها كونه أشعث غير كالمحرّم لكن لما كان القصد الاغظ من الصوم ما ذكر أي من كف  
لنفس عن شهواتها لتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى بكف سائر  
جواريها عن تعاطي شهواتها غلب فيه رعاية ما يليق بدوامه يعكس الاحرام لأن  
القصد به التقرب عن الاوطان وقطع المسافات الظاهرة لتكون عنوا على قطع المسافات  
الباطنة فغلب فيه رعاية ما يتعلق بالظواهر اه (قوله كدخول الحنم) وإن اعتاده من  
غير تأدب البنية على العقد لأنه ترفه لا ينسب الصائم (قوله فإن شاعته) أي تعرض

والفروج من قول أبي هريرة رضي  
الله عنه بوجوبه للتبر الصائم من  
أصبح جنباً فلا صوم له وهو مؤول أو  
منسوخ (يتأكد) أي الصائم  
(ترك الكذب والقبية) وإن  
أيضا في بعض الصور والمشاقة  
وغير ذلك من كل محرم لأنه يعبط  
الثواب كما صرح جوابه للاخبار  
العصبية الدالة على ذلك (ويسن له  
ترك الشهوات المباحة) التي  
لا يطل الصوم من التلذذ به حرم  
ومبصر وملوس وشبههم كشم  
ويحان ولسه والظفر ليس له في  
ذلك من الترفه الذي لا يناسب  
حكمة الصوم ويكره لذلك كله  
كدخول الحمام (فإن شاعته) أحد  
تذكر بقلبه (أنه صائم)

(قوله قبل الفجر) وهذا مذهب  
أصحابنا وقوله عليه الصلاة  
والسلام بعد الفجر لبيان الخواص  
فكون في حقه أفضل اه أصل  
(قوله فليس لله حاجة) أي إرادة  
أذهونارك وتعالى الفتي المطلق  
وقيل كناية عن عدم القبول  
اه أصل

لغير الصائم جنة فاذا كان أحدهم صائما فلا يرت ولا يهل فان امرؤ قلة أو شاة قليل في صائم في صائم مرتين أي  
يس له أن يقول ذلك بقلبه لنفسه لصبر ولا يثبت قنذهب بركة صومه أو يسلطه بنية وعظ التائب ودفعه بالتي هي أحسن والأولى  
الجمع بينهما ويسن تكراره كما أنهم من غير أنه أقرب إلى المسألة كل عن صاحبه (و) يسن له ترك القصد والجملة منه لغیره  
وعكسه خروج من خلاف من فطر بذلك ودلنا ما صح

١٥٥

لشأنه (قوله جنة) يضم الجيم وقس عليه الترتين المقنوعة أي ستر وما من من الرقت  
والأشياء وما من الأضواء من النار لا تلهي أمه الله عن الشهوات والنار مفضوفة بالشهوات ومنه  
الجن وهو الترس ومنه الجن لا ستارهم (قوله فلا يرت) يضم القاء وكسرهما مضارع  
رقت بفتحها وبضمها مضارع رقت بكسرها ويقال أرقت بياض قال النووي في شرح مسلم  
وهو السحب وفاحش الكلام قال والجنول قريب من الرقت وهو خلاف الحكمة  
وخلاف الصواب من القول والفعل (قوله قلة) في شرح مسلم للنووي أي نازعه  
ودفعه وشاقه معناه شقته من غير أن يشاقه (قوله تكراره) أي ولو كان صومه قليلا  
مرتين أو ثلاثا أو أكثر حث لم ينفل بياض (قوله وعكسه) أي الجملة من غيره (قوله  
من فطر بذلك) أي الجملة أما القصد فلم أقف فيه على خلاف في القطر وفي التلصص  
لتركتني مقتضى كلامهم أن القصد لا يفطر بالاجماع وقال الإمام لا خلاف فيه وقال  
في الأبواب إلى كراهة ذلك ما لا يروى وأصلها لكن الرابع أنه خلاف الأولى (قوله  
عن أنس) من قوله أقل ما كرهت الجملة للصائم أن يجمع بين أي طالب احبهم وهو صائم  
فما النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطره إذا كان ثم رخص صلى الله عليه وسلم في الجملة  
للصائم (قوله في وجهه) أي في المذهب ضعيف والخلاف في الكثير أما البير فلا يطل  
قطعا وعند القصد فلا يجمع ولا قصد لم يقطر قطعا (قوله وافر) أي أن وصل إلى  
جوفه شيء من عينه بقتينا فلا يقطر بشك ولا بطعمه أو يحميه دون جوفه (قوله ذوق  
الطعام) هو مكرهه نعم أن احتاج إلى مضغ نحو خبز لطف ليس له من يقوم به أو مضغ التمر  
لتصنيكه لم يكره وفي الأبواب ثم ما يصل إليه إلى دماغه مكرهه وفي الأبواب ولا يشق  
بالشبهات من الرياحين وغيرها (قوله أقبلة) بالضم في الحقة هي مثال أذملها كل  
لمس شيء من البدن بلا حائل اه (قوله لأنه قد نفل الخ) هذا تعليل لكون القلة التي  
لا تحرك الشهوة خلاف الأولى ولم تذكره لضعف أدائها إلى الانزال (قوله وتحرم الخ)  
ظاهر أن الكلام في صوم الفرض إذا لم يتطوع أم يرضه أن شاء صام وإن شاء أفطر (قوله  
وإن نام الخ) هذا معتد الشارع والذي اعتده الخطيب والجالل الرمي ونقله عن أئمة  
والده عدمه (قوله يشاقها الخ) أو وصل وأصبح صائما كرهه قبل الزوال قال الزيادي  
في شرح المحرق رقت الكراهة بالغريب وتعود بالتبصر اه وفي انتهاء ظاهر كلامهم أنه  
لا كراهة قبل الزوال ولو لم يكن ليصح بالكلية وهو لا وجه الخ (قوله ليس لتقيد)

صائم وخبراً أفطر الحاجم والمحجوم  
مستوخ كما يدل عليه ما صح عن  
نبي صلى الله عليه وسلم وقول بأنهم  
قد رضوا لأفطار المحجوم للضعف  
والحاجم لأنه لا يأمن أن يصل شيء  
إلى جوفه بمس الجمجمة (و) ترك  
المضغ اللبن أو غيره لأنه يجمع  
الريق فإن أكله أفطر في وجه  
وإن ألقاه عطشه ومن ثم كره كاف  
المجموع خلافا لما روي عنه عبارة  
الصحف والكلام حدث لم يقص  
من الموضوع عن أصل إلى الحروف  
والأصوم وأفطر كما علم (و) ترك  
ذوق الطعام أو غيره خوف  
الوصول إلى حلقه وتعاطيه لغلبة  
شهوته (و) ترك القبلة في الفم  
أو غيره والمعاقبة والمس ويقع  
ذلك أن لم يحض الانزال لأنه قد  
يظنها غير محرمة وهي محرمة  
(وتحرم) ولوعلى نحو شيخ (إن  
خشي فيها) أو في غيرها مما ذكر  
(الانزال) أو فعل الجماع ولو بلا  
انزال لأن في ذلك تعريضاً لفساد  
العبادة وصح عنه صلى الله عليه  
وسلم رخص في التيلة للشيخ وهو  
صائم ونهى عنها الشاب وقال  
الشيخ بكراهية والشاب يفسد

صومه وأفهم التعليل أن الحكم دائر مع خشية ما ذكر وعدمها (و) كره للصائم ولو نفل (ال) والذبحه الزوال إلى الغروب وإن  
نام أو أكل كرهها ناسيا القبر للصبي بخلافه فم الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ربح المسك وهو بضم الجيم التغير  
واخص بجاء الزوال لأن التغير في أفعال قبله من أثر الطعام وعدمه من أثر العبادة ومعنى أطيبه عند الله تعالى شأؤه تعالى  
عليه ورضاه به فلا يخص يوم القيامة وذكره في التبر ليس للتقيد بل لأنه يحمل الجزاء

حرمته ازالة قدم الشبهة مع انه  
 كرمع المسك وهذا اطيب من  
 المسك لان فيه تقويت خضلة على  
 الغير ومن ثم حرم على الغير ازالة  
 خلوف غم الصائم بغير اذنه كما هو  
 ظاهر (ويسحب في رمضان  
 الترسعة على الصبال والاحسان الى  
 الارحام والجيران وكثر الصدقة)  
 والجلود تغير الصبي انه على الله  
 عليه وسلم كان أجود الناس  
 بالغدير وكان أجود ما يكون في  
 رمضان حين يلقاه جبريل والمضي  
 في ذلك تفسر بربح قلوب الصائمين  
 والصائمين للعبادة يدفع حاجاتهم  
 (و) اكنار (التلاوة والمدارسة)  
 للقرآن وهي أن يقرأ على غيره  
 ويقرأ غيره عليه نذر المصحين كان  
 جبريل يلقى النبي صلى الله عليه  
 وسلم في كل ليلة من رمضان  
 فبداهه القرآن (و) اكنار  
 (الاعتكاف) للتابع ولانه  
 أقرب لصون النفس عن ارتكاب  
 ما لا يليق (الاسماء العشر الاواخر)  
 فهي أولى بذلك من غيرها بالتابع  
 وصح انه صلى الله عليه وسلم كان  
 يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد  
 في غيرها (وفيما) لاني غيرها اتفاقا  
 وشذ من قال انها في العشر  
 الاواسط (البلة القدم) لا تتقل  
 منها الى غيرها وان كانت تتقل  
 من لبلة منها الى أخرى منها على  
 ما اختاره النووي وغيره جميعا بين  
 الاخبار المتعارضة في محلها وحنا  
 على احياء جميع لبالي العشر

تختلف في المسئلة ابن عبد السلام وابن الصلاح قان عبد السلام قال ان ذلك يكون يوم  
 القيام للتقديده في بعض الاحاديث وابن الصلاح قال ان ذلك يكون في الدنيا وانما كل  
 واحد منهما في الرذعي صاحب تأليف مستقلا وأطال الكلام بلغاه اكن الذي يجهوه  
 قول ابن الصلاح قال الخطيب الشربيني ولا مانع من وجود ذلك في الدنيا والاخره معا اه  
 (قوله وتزول الكراهة الخ) ترد في النصف في كراهة ازالة الخلوف بعد الزوال بغير  
 السؤال كما سيحبه الحشنة المتصلة وعدمها ثم قال الاقرب للمدرك الاول والكلاهم  
 الثاني فتأمل (قوله وكان أجود) في تفضيل احاديث العزير للعافظ ابن حجر روى بضم  
 الدال وبموزنهما وكان محمد بن أبي الفضل المرسي يقول لا يجوز انصب لان ما صدر به  
 مضافة وتقدير الكلام وكان جوده الكثير في رمضان (قوله ان يقرأ الخ) أي المدارسة  
 قال في الابواب يقرأ عليه غيره مقرأ أو غيره كما قاله اطلاقهم (قوله لاسما) كلمة  
 تقد أن ما بعدها أو باليحكم بما قبلها أو أذا استفتاه وتشد وتقف والسلي المثل وما  
 ايام موصولة أو زينة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف تقول يا أي انقوم  
 لاسما أشولك أي الذي هو أشولك ونصبه محذوف ورأيت في كلام بعضهم على التخيير وجزه  
 بالاضافة وهو الارجح (قوله للتابع) أي في كونه أو في من سائر الاحاديث بجملة تخصه  
 وأما التابع في الاعتكاف في جميع رمضان السابق في كلام الشارح فقد رواه الشيخان  
 (قوله انصافا) أي بانفاق الشافعية تجمع فيه المأوى وتقره في الامد واجمال  
 الرزق وفي الابعاب على الاصح قال وعلى مقابله قيل انها ليلة تسع عشرة وقيل سبيع  
 عشرة وقيل ليلة النصف وقيل جميع رمضان وادعى الحمالي أنه المذهب وضع نفسه  
 حديث وقيل جميع السنة وعليه جماعة وقيل غير ذلك اه وأما بالنسبة الى اختلاف ثمة  
 الاسلام فهو بخلاف طويل يفت طرافته في الاصل وفي نهاية ثم رللعلماء فيها نحو ثلاثين  
 قولاً وفي بلوغ المرام للعافظ ابن حجر اختلف في تعيينها على أربعين قولاً وأوردتها في فض  
 الداري اه (قوله على ما اختاره النووي) تبعاً لغيره اذ لا يتجمع الاحاديث المتعارضة  
 الا بذكر وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعليه قال الغزالي  
 وغيره انها تأتم فيه باليوم الاول من الشهر فان كان آوله يوم الاحد أو يوم الاربعاء فهي  
 ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء والجمعة فهي  
 ليلة تسع وعشرين أو الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث  
 وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ يفت من الرجال ما نأتنق ليلة القدر بهذه القاعدة  
 المذكورة قال الشهاب القلوبي في حاشيته على المحلى شرح المنهاج وقد نقلتها بقولي

ياسأني عن ليلة القدر التي \* في عشر رمضان الاخيرات  
 فانها في عشر رات العشر \* تعرف من يوم ابتداء الشهر  
 فيالاحد والاربعة التاسع \* وجمعة مع الثلاثاء السابعة

(قوله يتعين في نحو الدم الخ في  
الصفة في حيث الغسالة يتعين في  
نحو الدم إذا أريد غسله بالصاب  
عليه في حقة والماء قليل أزاله  
عنه والاعتصم الماء بما بعد  
استقراره معها أه قال سم وقوله  
بعد استقراره معها بفهم أه قبل  
استقراره لا يتبين حتى لو تم  
على جزء من العين فلم يؤثر وصل  
الي جزء آخر فأزاله لم يهرق فراجع  
أه سم

وتجب المبالغة في الفرغ وعند  
غسله المتعصم وبجرم ابتلاع  
نحو طعام قبل ذلك  
(باب التيمم) .

هو إفاقة القصد وشرا بصل التراب  
الى الوجه واليدين بشرائط ثانی  
وفرض سنة أربع أرويت وهو من  
خصائصنا (يقوم المحدث والجنب)  
ومأمور بطهر سنون من وضوء  
أوغسل (لقد الماء والرد  
والمرض) هذه أسبابه من حيث  
البدن وأما تفصيلها (فان يتبين)  
السافر وغيره (فقد الماء تيمم بلا  
طلب) أه حقه غيب (وان وهم  
الماء ونفثه أو شق فيه)

كفنه شحاسة معقو عنهما فأكل رطبا ومثله إذا أوصى بالصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم  
الراغب في كفه فلا يتعصم الماء الملاقى لثالث لأنه ما طهارة فهو معقو عنه أه مخلصا  
وفي النهاية يتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصاب عليه في حقة والماء قليل أزاله عنه  
والاعتصم الماء بما بعد استقراره معها أه وظاهر إطلاق الشارح بقيد أنه لا فرق بين  
أراد غسله وضوء الأوصاخ وبه صرح في الأعياب حيث قال بعد كلام قررناه فانه ومنه  
يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وثبه نفس معقو عنه لنظافة أو ثبت آخر أو يد ملحت أو غيره وهو  
عليها احتياج لزوال أوصافها كغيرها بما بشرطه أه (قوله وتجب المبالغة الخ) عبارة  
الصفة فلا يتعصم فيه كأي أخذ الماء اليسه وان لم يطهرا عليه ويجب غسل كل ما في حد الطاهر  
منه ولو بالادارة كسب ما في إناه متعصم وأدائه يجوز ولا يجوز ابتلاع شيء قبل تطهيره  
انتهت قال سم شال الرين على العادة وهو محتمل ويحتمل المسحبة للشقة وكونه من  
معدن خلقته أه وقد صرحوا بعدم العفو عن الرين بالنسبة للصوم قال ابن المقرئ  
في الصوم من أوشده ولا يريق طاهر صرف أي لا يقطر قال الشارح في الامداد وتخرج  
بالطاهر المتعصم كن ديت التمه وان ايض بقية أه وبجاء الصفة ولا يجوز ابتلاع شيء  
قبل تطهيره أه

### (باب التيمم)

(قوله أرويت) أرويت في الصفة بقل وفي الأعياب فرض في غزوة وفي المطلق ولا يتأني  
قول بقية في غزوة والمرسيع لانها هي كأي الضاري ثم قال وهي ست تمت عند الأكثرين  
وعليه ابن مسعود وقيل سنة أربع وعليه جري في الروضة في السبر وقوله الضاري عن  
موسى بن عقبة وقبل سنة خمس وعليه ابن سعد وهو الذي ثبت عن ابن عقبة ومن غة قبل  
ما صرح من الضاري عن مسعود ثم قيل فرض بعد ذلك لحسب ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قلنا  
نزلتم أركبكم اصنع واسلامه كان في السنة السابعة بلا خلاف قبل قال النووي وروى  
انما تزلت عام الفتح أه (قوله ومأمور بطهر) قال الشوري في حواشي المنهج برده  
الميت والجنونة إذا انقطع حيضها ليل وطؤها وغير المميز بالنسبة للظروف ونحوها تأمل  
(قوله هذه) أي فقد الماء والرد باسكان الزاء والمرض أسبابه أي التيمم أي الأسباب  
المبجأة وعددها في المنهج كالتنجاء والحرر ثلاثة فقد الماء وساحته اليه لعلش وخوف  
مخذور من استعماله وذكره في الروضة كاصلا سبعة وجمعها قال

يا سائل أسباب حل تيمم • هي سبعة بجماعتها

فقد وخوف حاجبة اضلاله • مرض يشق جبره قروح

قال في شرح المنهج وكلها في الحقيقة ترجع الى فقد الماء حسا وشرا أه وقال في الصفة  
المبجأة في الحقيقة انما هو سبب واحد هو التجزئ استعمال الماء حسا وشرا وتلك  
اسباب لهذا التجزئ وذكر شيخ الاسلام في تحريره احد وعشرين سببا تسعة منها تجب

وجب عليه طلبه لكن لا يصح الابدثيق ١٥٨ دخول الوقت ثم يصح تقديم الاذن عليه وانما يحصل ان (تقش) عليه بنق  
أومادونه الثقة ولو عبداً أو

امراً أو نكاحاً كان واحداً من جمیع  
(فی منزله وعند رفقته) المتسویین  
الیه ان جواز قیل لهم ولوی بأن ینادی  
فیهم من مندمعاصیجودیه ولوی الفین  
(وتردد) یمناوشالاً أو ماما وخلفا  
(قد رحد الفوت) وبیر یاوهو  
ما یلقیه فغوث الرقة مع ما هم  
علیه من التناضل والتواض فی  
الاقوال (وقد ره بعضهم) کالرانی  
(بغلو تسهم) أى غایه ریسه  
ومراده تقریب طاهر ویس المراد  
بذلك انه بدور الحد المتصور  
لما نفسه من عظیم الضرر والمثقة  
بل أن یصدح رقعاً بقریه ثم یقرر  
حواله ان کان یفرس متوا الا نظر  
فی الجهات الاربع قدر الحد المذكور  
ویخص مواضع الخضوع والطیر  
بمزید نظر (فان) تردد (المیصد  
ما یتیم وان یتیقن) وجود (الماء)  
وجب (طلبه فی حد القرب) وهو  
ما یقصد النازلون لخواستطاب  
واحتشاش خال محمد بن یحیی  
وله علیه رب من نصف فرسخ (وهو)  
نحو (سنة آلاف خطوة) اذ  
الفرسخ ثلاثة أمیال والحد أربعة  
آلاف خطوة فتقصه ما ذکر (فان  
كان) الماء (فوق حد القرب یتیم)  
ولم یجب تصدقه للمثقة (والأفضل  
تأخیر الصلاة ان یتیقن وصول  
الماء) یعنی وجوده أو القدر تعلی  
التقسیم أو سائر الصورة أو الجملة  
(ایتر الوقت) أى قیل أن یتیقن من جمیع تلك الصلاة ومقدمتها الفضيلة الصلاة بالوضوء والقيام والسجدة والجماعة

لا يختلف عادة لما يتفق معه احتمال عدم الحصول عقلاً اهـ ومثله في الامداد (قوله)  
 عليها أي على الصلاة (قوله في الأولى) هي يتفق وصول الماء (قوله خلافا لما وردى)  
 عبارة الامداد ونحوها الخفى وقد اورد الماوردى الاول بما اذا تيقن من غير مرة الذي هو  
 فيه أول الوقت قال والواجب التأخير من لان المتزل كله محل للطلب فلا وجه لمن أطلق  
 استحباب التأخير من أصحابنا وقد شطره بأن العبرة في الطلب بالحالة الراية وهو فيها  
 فاقدم لما حسا وشرا عا لا وجه ما أطلقوه اهـ (قوله فهو الاكل) أي من التقديم  
 وحده ومن التأخير وحده قال في فتح الجواد ومحل كون الصلاة بالقيم لاتسن اعاتها  
 بالوضوء في الوقت حين لا يرجو الماء بعد اهـ قال في النصف وكان وجه الفرق أن تعاطى  
 الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو من نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة الى مقابل  
 الاظهار ان التأخير افضل مطلقا غير ندب الاعداد في حقه اهـ (قوله لم يتيقن ذلك) أي  
 وصول الماء (قوله في مسألة التيقن) يعني أن وجوب الطلب مع الخوف على ما يجب  
 بذه في تحصيل الماء مخصوص بمسئلة تيقن وجود الماء وانما وجوب الطلب مع الخوف  
 على ما ذكر لان ذلك القدر ذاهب على كل تقدير اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه  
 بذلك القدر وب تقدير طلبه أخذ من يخافه وهذا اراية كغيره الرذ على الاستوى في  
 قوة القياس خلافا لانه ما أخذ من لا يستحقه فزده بأنه يجب عليه بذه في تحصيل الماء  
 سواء أخذ من يستحقه ولا يستحقه (قوله ومثله) أي مثل القدر الذي يجب بذه في  
 تحصيل الماء من المال الاختصاص فلا يشترط الاس عليه وان حسكر (قوله وفارق  
 الجمعة الخ) أشابه الى الجواب عن قول الاستوى واعلم أنهم في الجمعة لم يبيحوا تركها  
 ولحاق القسالة بسبب الوضوء بل شرطوا خوف الضرر فيحتاج الى الفرق قال ابن شهبة  
 وفرق شيخنا ووالدى بينهما بذكر الطهارة في كل يوم اهـ وفوق الشارح نعا الفهر عا  
 ذكره أي الطهارة التي تصل عند فوات الجمعة ليست بدلها بل هي صلاة مستقلة (قوله)  
 من اوله) يوجد في بعض النسخ بعد هذا وقبل قوله أو من حين نزوله ما نصه أو من آخره ولم  
 يظهر في وجهه ولم أجده في غيره فالاولى حذفه كما هو في أكثر النسخ (قوله لما وجدته)  
 أي بأن كان في منزله بخلاف ما اذا لم يكن فيه وان كان غريبا لم يفتى في الشارح في شرح  
 العباب الذي في رده في يده فهو قادر على استعماله فليزعمه وان خرج الوقت وما في غير  
 منزله ليس في يده وان قرب منه فلا يعد واجدا الهن كان الذهاب اليه يخرج الوقت امتنع  
 وتعين ايقاع الصلاة في وقتها لان مصلة ايقاعه راحة على مصلة ما باله كالا يفتى  
 ويؤيد ذلك قوله الا في التراحم على نحو البر وقد علم فوات الوقت يصل في بخلاف  
 ما لو قد على غسل التيساة والفرق ان نحو البر ليس في قبضته بخلاف التوب المتبص  
 وهذا من ما ذكرته اهـ كلام شرح العباب وفرق الشو يرى من يكون عندما يحصل  
 فلا يجوز له التيمم ومن من يريد تحصيله فيعوز له وعبارته في حواشي النجيم قوله يختلف من

عليها بفسد ذلك وسواء في الأولى  
 منزله وغيره على الاوجه بخلاف  
 الماوردى ولو كان اذا قدم التيمم  
 صلى في جماعة وإذا أخر صلى  
 بالوضوء منفردا فالتقديم افضل  
 ووصل بالقيم أوله بالوضوء اتوه  
 فهو الاكل أما اذا لم يتيقن ذلك  
 فالتقديم افضل (ولا يجب طلبه)  
 أي المنافر في حد القوت وحده  
 القرب السابق (الا إذا أمن  
 قسا) بمسئلة وجميع اجزائها  
 (وماله) أو لغوه وان قال ما لم يكن  
 قد واجبه بذه في تحصيل الماء فمنا  
 أو أجرة في مسئلة التيقن فلا يعتبر  
 الا من عليه لانه ذاهب على كل  
 تقدير ومثله الاختصاص وان كان  
 بخلافه في صورة التيقن فانه يعتبر  
 الا من على المال والاختصاص  
 مطلقا (و) (من) انقطاعا عن الرقعة  
 وان لم يستوحش وفارق الجمعة  
 بأنها لا يدل لها (و) (من) (وخرج  
 الوقت) فلو خاف فواته لو قصد  
 من أوله أو من حين نزوله جائزة  
 التيمم بخلاف ما لو وجدته وناف  
 قوت الوقت لو تواتر أو غسل  
 التيساة لانه غير فادد



ويجوز ان يصح ما لا يجوز به العجم وان صح فوات الوقت لوسي الى الماء لانه لا بد له من القضاء (فان وجد) الحدث أو الخشب (ماء) صالحا للقتل (لا يكفيه) الظهور (وجوب) عليه (استعماله) اذا المصور لا يسقط بالمصور وللشرا لصحة اذا امر بكم بأمر فأتوا منه لما استعملتم (ثم) بعد استعماله في بعض ١٦٠ أعضاء الجنب أي بعض شاة وفي وجه الحدث وما يليه (يتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم

التيمم على استعماله لان جمعه ماء طاهر يمتنع اما لا يصلح الا للمسح كتلج أو بر ولا يوجب اوما لا يمكن ان يسهل لقلته لم يصر الحدث باستعماله في مسح الرأس لتعدد الترتيب ويجب أيضا استعمال تراب ناقص (وجوب) بعد دخول الوقت لا قبله (شراؤه) أي الماء ولو ناقصا للطهارة واستحبابه نحو دلو يحتاج اليه (يقن) أو أجرة (مثله) في ذلك المكان والزمان فلو طلب مالكة زيادة فلس لم يجب لكنه أفضل ومحل ذلك حيث لم يفته الامر الشراء الماء اسد الرمي والام يجب لان الشربة حيث قد تساوى فاقترن ان يذل منه ذلك نسبة بزيادة الحاجة بمحل تلك النسبة فراقا كان موسرا اجمال غائب الى اعمل بلفظه موضع ماله ولو غير وطنه لزمه القبول اذا اضطرر عليه فيه وانما يجب الشراء أو الاستعانة ببعض المثل (ان لم يجد) اليه (لدين مستغرق) ولو مؤجلا ومستغرق صفة كاشفة اذ من لازم الحاجة للدين ان يكون مستغرقا (أو مؤتة سفره) المباح ذهابا وايابا (أو نفقة حيوان محترم) بمن تلبسه نفقة وان لم يكن معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو لغره ان عدم نفقته والمراد بالنفقة

المؤنة لتسهل على الملبوس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة التداوى والمركوب وكذا المسكن والغلام المحتاج قال  
 في المالان هذه الاشياء لا بد لها بخلاف في الماء يخرج بالتحريم وهو ما حرم قتله نحو الحيوان والحرث والزاني المحسن وتاول الصلاة

بشرطه وانخرطوا الكلب العقول لا الذي لا منصفه ولا ضرر بل هو محرم ١٦٦ (ويجب طلب خبة الماء وقوله وقبولها  
قال وينافق ما يأتي في العاصي بغيره بقدر هذا العمل التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا  
لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره بزل بالتوبة كتركه الصلاة تبشر طمأينة بعد ان يكون  
كالعاصي بغيره فلا يكون أحق بمعامته الا ان تاب اه (قوله بشرطه) أي من كونه تركها  
اغترع من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر ان كانت تجمع مع ما بعد هذا فلا  
يقتل بالظاهر حتى تقرب الشمس ولا بالمقرب حتى يطاع العجز ويقتل بالصبح بطاوع الشمس  
وباله صبر وبها والكلام في غير ناركها بخودا والافه ودخل في قوله المرتد (قوله  
ويجب الخ) في الامداد بعد دخول الوقت أيضا ان تسم طاعة مالكة فيما يظهر أخذها  
قد به الزكشي وجوب استعادة التوب ولم يمتنع اليه المالك ولا ضايق الوقت عن طلب  
الماء ولا أمكن تحصيله بغير ذلك اه ونحوه في الصفة والثبابة وغيرها (قوله وقبولها)  
أي قبول الهبة والقرض اذا عرض ذلك صاحب الماء على المحتاج له من غير طلب منه بل  
وجوب القبول من باب أولى (قوله والاصل عدم الخ) أشابه الى الرد على مقابل الاصح  
في قوله انه لا يجب اذا زادت القيمة على غن الماء لانه قد ينف فيه من زيادة على غن الماء  
(قوله قابل المقترض) يكسر اليامن قابل اسم فاعل وهو اسم كان والمقترض بصيغة اسم  
الفعول وهو مضاف اليه وموسر اخبر كان وفي بعض النسخ قابل القرض وهو بالاضافة  
أي اذا قد طلبه قبل وصوله الماء اذا القرض لا يؤجل بخلاف الشراء الاستحراق قال  
في اليعاب ومنه يؤخذ انه لو انقضى الى وصول محل ملكه وحكمه حكم ما ياتي فيه  
ما ياتي في الشراء لا في وهو محتمل اه (قوله كالذو فيما ذكر) في الامداد أي في أنه يجب  
شراؤه واستحقاقه واستدائه ولا يجب قبوله منه بغيره اه (قوله بكفيه) أي سائر  
العورة وكذا قوله قد قدمه لدوام نفسه (قوله وان كبرت) عبارة النصفة والثبابة حرم  
عليه الطهر بعه وان قل ما هو محرم محتاجا اليه في القافة وان كبرت وخربت  
عن الضبط اتهمت بل فيها كغيرها من علم أو ظن حاجته غيره لما لا لزوم الرد له ان  
قد راها وهو يفيد ان من كان مع نحو الطبع وظن احتياج جهة محترمة الماء ولو كانت لغیره  
قبل وصوله لماء آخر وكان قادرا على حله بزمه حله فليقبله (قوله الا في) أي قريبا  
وهو مبيح التيم (قوله سقاها الجس) بخلاف الا الذي ولو غير مجزئ يشرب الطاهر ويتيم  
والحق في النصفة غير المميز بالذابة في المستقذ الطاهر ويجوز لطمشان بل بسن ان مبر  
اشاره طشان آخر لا يحتاج لطهر اشارة محتاج لطهر وان كان حذنه أغلظ (قوله ادخار  
الماء لطبخ الخ) بخلاف احتياجه اليه لذلك حال استعمله ويتيم ونظار اطلاقه أنه لا فرق  
بين ان ييسر الاكفاه منه بغيره أو يسهل كله يابسا أو لا وعليه جرى الجمال الرمي قال  
وعلى حاجته اليه ساليحتمل كلاهما أطلق انه كالطمش والقائل بعدم جواز التيم مع  
حضوره على الحاجة المائية أو جري في النصفة على الفرق بين ما ييسر الاكفاه منه  
بغيره أو يسهل كله يابسا فلا يجوز التيم ولا يكون كذلك فيصير ولا فرق عنده بين الحال

لقلية المساحة فيه فالتفتة حرة (راستارة) نحو (دلو) ورشها  
يتوقف عليه القدرة على الماء أي  
طلب جاريتها وقبولها وان زادت  
قيته على غن مثل الماء اذا لا تعلم  
المنفعة فيها والاصل عدم تلف المسعار  
ولو امتنع من سؤال ذلك أو قبوله  
لم يصح تيمه مادام قادر راعله دون  
انتهاب نفسه أي الماء وأجرة  
اتهاب نحو الدلو واقتراضه  
لعظم المنفعة في ذلك ولو من نحو اب  
او ابن وان كان قابلا للمقترض  
موسرا بما لا غائب وسائر العورة  
كالذو فيما ذكر ولو لم يجد الماء بكفيه  
للسألو واستقدمه وان لم يستتر  
سوى السوا تين له واما تقعه ومن  
ثم وجب على السيد ان يشتره  
لمه وكذا من ما يطهره في السفر  
ولو كان معه ما يحتاج اليه لعطش  
حدوان محرم من نفسه أو غيره  
ولو من أهل قافلته وان كبرت  
ولم تنسب اليه (ولو كان في المسئلة بل)  
وان ظن بوجود الماء (وجب التيم)  
وحرم الطهارة بالماء فضا ضرر  
التاجر أو التوقع وضبطه كضبط  
المرض الا في ولا يكف الطهارة  
ثم يبره لان التقص تعاف بخلاف  
دائه بل لو كان معه شمس وطاهر  
سقاها الجس وطهر بالطاهر  
ولا يجوز ادخار الماء لطبخ وبل كحل  
قدر على كله يابسا على المقبول  
فهيما وكالاتها للماء لذلك  
الاحتياج ليعلم لطعم المحرم أو ليعود من عليه أو لفسد الحاجة

بولؤيد العاصق يسقرمذاه فاحتاج اليه العطش ليعزله التيم اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعماله لانه قادر على التوبة  
وواحد للماء (ولا يقيم المرض) أي لاجله ١٦٢ خاضلا كان أو متوقعا (الا اذا خاف من استعمال الماء على نفس) أو عضو

والماء ليجل في الامداد اطلاق المتع على الاول واطلاق الجواز على الثاني وجرى  
الطلب في الغنى على اطلاق جواز التيم لذلك حيث نقل كلام العراقي المطلق جواز ذلك  
ثم قال وهذا أولى من قول ابن القري في روضه ولا يخفى أي الماء الطيب وبل كمل وقتبت  
اه ولا يسع الناس اليوم الا هذا كما بينته في الاصل (قوله ولو وجد العاصق يسقره)  
شرح به ما ذالم بعد الماء بأن كان قد مضى فانه يصح تيممه وعليه الاعادة وشرح العاصق  
بما حقه فانه اذا تيم في موضع الغالب فيه فقد الماء لاعادة عليه (قوله أو منقعة عضو)  
بضم أوه وكسره أي أن تشفع بضم العضو (قوله كتفيلون) يعني انه يمشي  
من استعمال الماء في الوضوء أو الفسل تفرلونه من يياض الحواض مثل ما عكسه (قوله  
وتحول) بالنون الرقعة الرطوبة والاشفاف الرقعة عدم الرطوبة كالخلف الماي  
الذي لا رطوبة فيه والثغرة الحفرة (قوله وانما يوتر) أي الشئ القاحش (قوله  
في الحفنة) بضم الحاء وكسر هاء ووقع للشرح أوائل كتاب التكاثر من الحفنة بضم الميم  
وكسرها أي الخدعة وهو الرأس والعنق واليدان الى العضدين والرجلان الى الركبتين  
اه وقوله يضم الميم قال الشوري في حواشي المنهج لعل السائح تعطف عليهم القمض الضم  
(قوله متوهم غير متحقق) هذا اجابوه عن استسكال ابن عبد السلام لما ذكر بانهم  
لم يكنوا فليس اذ ادعى عن المثل قال في الصحة والنهاية وقضيه جواز التيم عند تحقق  
النقص وردائه بلزم ذلك في الظاهر أيضا ولم يقربوا به وليس في محله لان الاستسكال فيه  
ايضا ثم قالوا لا يمكن توجيه ما اطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير  
في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فالاطوار الامر بالغالب تيم بما لم يه ولو اعل خلافه  
ويفرق بينه وبين بذل ذائد على الغنى بان هذا يعد غنى في المعاملة ولا يسع بها أهل العقل  
كما جاء عن ابن عمر انه كان يشع فيها بالساعة ويتصدق بالكثير فقل له فقال ذاك عقلي وهذا  
جودي اه والبارة للنهاية (قوله وكذا لو لم يعرف الخ) كذلك الصحة وغيره وكذا لم يشع  
الاسلام في الاسنى والفريعل اليه أيضا ونقله عن الاسنوى والزر كشي واعتقد ان طلب  
والجمال الرئي عدم صحة التيم في ذلك (قوله الا اذا تم الخ) ومع ذلك تنزه الاعادة كما  
صرح به في المنهاج وغيره لندرة فقد ما يعض به الماء أو يذثره العضو قال العلامة سم لى  
وجد ماء بارد أو قدر على ما يعض به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتعض خرج  
الوقت وجب الاشتغال بالتعض وان خرج الوقت وليس له التيم ليلى به في الوقت ثم قال  
أنتي بذلك شيئا الشهاب الرئي وهو ظاهر لانه واجد الماء وقادر على الطهارة اه (قوله  
بوضع خرقة الخ) في الصحة والنهاية ليتنفس بقطرها ما حواله من غير ان يسبل اليه  
شيء اه قال في الغنى وشمال علماه وهو غسل حقيق كما هو صريح كلامهم وفي الصحة  
ويلزم انما جاز انما جاز من يفعل ذلك باجرة مثله ان وجدها فاضله عما يغير في القطرة  
فان تعد ذلك قضى لندوره اه ونحوه المضى وشرح التيم للطلب (قوله أمه ماء)

(أو منقعة عضو) ان تشفع (أو)  
شاف (طول) مدة (المرض) وان  
لم يزد أو زياده وان لم يعل  
(أو) شاف (حدث شئ قبيح)  
أي فاسق كتفيلون وتحول  
واستشاف وثغرة تبقى ولجة تزيد  
لاطلاق المرض في الآية  
وضر يحو الشئ المذكور وما قبله  
فوقه من الرأى ياد البسيرة على غن  
مثل الماء وانما يوتران كان (في  
عضو ظاهر) وهو ما لا يعد كشفه  
هناك للمروءة بان يذوق في المهنة  
غالبها والباطن بخلافه واستمر  
بقا حش عن البسيرة ولو لم يعضو  
ظاهرا كان جدي وساد قل  
وعن القاحش يعضو باطن فلا أثر  
لنقص ذلك فيه مما ادليس فيه ما  
كثير ضرر ولا خطر لكون المتطهر  
قد يكون رقيقا فتشقق قيمته بذلك  
نقصا فاحشا لان ذلك متوهم غير  
متحقق ويعتقد في خوف ما ذكر  
قول عدل رواية أو تشقه ان عرف  
وكذا لو لم يعرف ولا أخبره من ذكر  
وخاف ما تركه به بعد اذ بار (ولا  
يقيم البرد) أي لاجله (الا اذا تم الخ)  
تدفعه أعضائه الضرر (ولم يحسما  
يعض به الماء) من انما وحط  
ونار (وخاف على منقعة عضو) له  
(أو حدثت الشئ المذكور)  
للضرر حينئذ ما اذا فغته التدفئة  
أو وجد ما يعض به أو لم يعض  
ما ذكر فانه لا يقيم الا للضرر حينئذ

والحاصل انه حيث خاف محذور لرد أو مرض حاصل أو متوقع جاز له التيم رجحت لان فلا (وان خاف من استعمال وعنه  
اليه) (أو يعض به غسل العجز) ويطلب موضع خرقة مبلولة يقربها للجلل فان تعذر أو أسهه ماء بلا فاضة

أو التدرؤ والكثرة؟ واستقر به العذر كالشر أو المرض إلى موته فانه لأفدية ١٦٣ عليه كالأركانة على من تلفت ماله بعد الحول

وقبل التمكن من الاداء (ويجب  
المسد) لكل يوم (أيضا على من  
لا يقدر على الصوم) الواجب سواء  
رمضان وغيره بأن يجرعه (الهرم)  
أو زمانة (أو) لحقته به مشقة  
شديدة لأجل (مرض لا يرجى  
برؤه) قال الله تعالى وعلى الذين  
يطبقونه فدية طعام مسكين أي  
لا يطبقونه أو يطبقونه حال  
الشباب ثم يجرعون عنه أو  
يطبقونه أي يكفونه فلا يطبقونه  
بأنه على خلاف ما عليه الاكثرون  
من عدم لمسح الآية والقاعدة هنا  
واجبة ابتداء لا بدلا عن الصوم  
فلو أخرت عن السنة الأولى لم  
يلزمه للتأخير شيء ولو جرحه عتلم  
تثبت في ذمته على ما بينه النووي  
الطريق الثاني قوات فضيلة  
الوقت (و) من ثم وجبت الفدية  
أيضا (على) الحزوة والقصة بعد  
العتق (الحامل والمرضع) خير  
المحصنة وان كانت مستأجرة أو  
منطوعة أو كاتمة يرضين أو  
مسافرتين (إذا أفطر أخو فاعلى  
الولد) فقط وان كان من غير المرضع  
للآية السابقة فانه على القول  
ببعضها باقية بلا نسخ في قسمها  
كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما  
أما المحصة فلا فدية عليها للثالث  
هذا ان أفطرت ستة عشر يوما  
ناقل والأرتمها القديمة لما زاد لانه  
لا يحتمل فساده بسبب الحوض

صومه عن القضاء في أفطر أول يوم من رمضان لرض شفق ويات يوم العيد لا تدارئ  
وكذا الوما قبل غروب ثاني العيد أما إذا مات بعد غروبه ولم يكن به مانع من مرض  
أو سفر فانه يكون متمكنا صوم يوم واحد فان مات عقب غروب ثالث العيد ولا عذر  
يكون متمكنا صوم يومين وهكذا الكلام في المهدور بالقطر وأما المتعدي بقطره  
فقد سبق في كلامه أنه يجب تدارئ صومه مطلقا (قوله إلى موته) أي وان استقر ذلك  
سنتين (قوله وقبل التمكن من الاداء) التمكن منه يحصل بحضور المال والمستحقين  
(قوله من لا يفسد) أي في زمن من الازمان أحسن يقدر على الصوم في زمن لتصورده  
أو قصره فهو كرجو البره فليس له ابتاعه فبما يطبقه (قوله لهرم أو زمانة) في حاشية  
الشرا ملي على المواهب اللدنية غايه ما يفهم منه أن الهرم هو الضعف من كبار السن  
المرا دهمان الزمانة الضعف الحاصل من المرض بعد ذهاب المانع من القدرة على  
الصوم (قوله مشقة شديدة) أي تبج التيم (قوله أي يكفونه) يؤيده ما في البخاري أن  
ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم كانا يقرآن وعلى الذين يطبقونه والقراءة الشاذة تجزى  
عجري خبر الواحد ثبت العمل بها (قوله من عدم نسخ الآية) بيان لخلاف ما عليه  
الاكثرون فان الأكثرين على النسخ قال ابن عروسة بن الاكوع فسخنا شهر رمضان  
الذي إلى قوله على ما هذا كم ولعلكم تشكرون والمراد منها نحن شهد منكم الشهر فليصمه  
الحج وقد أوضحت نسخها في رسالة رفع الخطاب عن المنسوخ من أي الكتاب (قوله  
أشياء) ومع ذلك لو تكلف وصام سقطت عنه الفدية على المعتقد (قوله للتأخير شيء)  
بخلاف غير الهرم من الحامل والمرضع والمث (قوله على ما بينه النووي) صفة تبر  
وكذلك في أنصاف أهل الاسلام لكن استدركه بعد ذلك وأيده في الايجاب وفي فتح الجواد  
أنه متجه واعتقده في الحصة وقال في الاسنى انه مردود الحج ومن اعتقد خلافه الخطيب  
الشريفي والجلال الرمي وهو ظاهر الامداد (قوله مستأجرة) مما يراه بقية كما ترى  
أن الخلاف في وجوب الفدية عليها وليس كذلك بل الخلاف في جواز الانقطاع (قوله  
وان كان من غير المرضع) يقف عنه قوله وان كانت مستأجرة ومنطوعة لدخوله في عموم  
وقد أتى بان الغائبة في الاول إشارة إلى خلاف الغزالي في ذلك وشذذه انما هو في ولد  
الغير يرضعين أن يكون الاول والثاني فيه غزيره (قوله لنسك) أي في كونه فطره في  
الحض أو في الطهر خوفا على الولد والشي الأول لا فدية فيه (قوله تضرر الولد) أي جميع  
تيم كآلى الحصة وتعبير النهاية كالصاحب تعال الشيخ الاسلام به لانه الولد اعترضه في الايجاب  
مع أنه عبره في الامداد (قوله أو وصاة) أي لا يضره الارضاع وتبرعت كل من  
المنطرة والصامغة المذكورة وعلى هذا جرى في شرح الارشاد وشرح الاسلام في  
الاسنى وأقره الخطيب وكذلك سم في شرح أبي شعاب وقال م في النهاية انه يجوز  
في المستأجرة على ما إذا غلب على ظننا احتياجها إلى الانقطاع قبل الاجارة والا فلا اجارة

والأفطر فمأذ كرجائز بل واجب ان شيف تضرر الولد لكن محله في المستأجرة وانما منطوعة اذا لم يوجد مرضعة مفضلة أو وصاية

ولا تعدد القدية تعدد الاولاد بخلاف العدة لانهما قد اذن كل واحد في افطرت الزبنة او المسافة بنية الترخيص لم يلزمها فدية وكذا ان لم يقصد ذلك ولا انوف على ١٦٤ الولد او قصد الامر من وخرج بقوله على الولد ما لو اتى على نفسه ما ولو لم

ولديهما فانه لا فدية عليهم ما حبسوا كل مرض المرحوم البر ولا تلزمهما القدية وحدها بل (مع القضاء و) تجب القدية والقضاء ايضا على من افطر لا تقاض حيوان مشرف على الهلاك (او على اطلاق حضوره او منفعته بغير اوصال او غيرها) وتوقف الانقاذ على القطر فافطر ولم تكن امره متحصرة ولا نحو مسافر مقصده السابق لانه قطر ارتفق به شخصان وان وجب وتخرج بالحيوان المالك فلا تلزم القدية فيه اخذ من كلام القفال لكنه فرضه في مال نفسه لانه ارتفق به شخص واحد الطريق الثالث تأخير القضاء (و) حيث قد قبض القدية لكل يوم (على من آخر القضاء) أي قضاء رمضان أو شياً منه سواء فانه بعدد أيام بغير عذر (الى رمضان آخر بغير عذر) بأن أمكنه القضاء في تلك السنة فلو لم يوفى فهو مسرف ومريض قدر ما عله من القضاء لتسببه فيه ضعيف لكنه بعضده اثنا ستة من العصابة رضى الله عنهم به ولا يخالف لهم ولتدبره بحكمة التأخير حيث قد أماداً آخره بعدد كان استمر أيضاً ومسافر أو امرأة حامل أو مرضعاً الى قابل أو آخر ذلك جهلاً أو فسهاً أو أكرها فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وان استقرت بينه وبينه في ذلك جائز في الاداء العذر في القضاء

للا رضاع لا تكون الاجارة معين ولا بصورتها بدل المستوفى عنه فيها اه واعتمد في القصة والاياعاب خلاف ذلك فجوزنا القطر لمن تبرعت أو استوفى جرت للارضاع وان لم تعين بأن تعددت المراضع وهذا هو منقول المذهب كما أوضحته في الاصل (قوله بتعدد الاولاد) لان القدية تبطل عن الصوم وهو غير متعدد (قوله بنية الترخيص) أي لاجل السفر أو المرض بخلاف ما اذا ترخصت للرضع أو الحمل فانها تلزمهما القدية وأطلق في الاسنى وجوب القدية على المسافرتين والمريضتين ومال في الاياعاب الى اطلاق عدم لزوم القدية عليهما (قوله ولم تكن) أي المنتقدة (قوله بتفصيله السابق) هو اذا افطرت ستة عشر يوماً ما اذا زاد افطر عليهما فانها تلزمهما القدية في الزائد وأن لا يكون افطارهما للمسافر لا تقاض وحده والارسته القدية على الخلاف السابق (قوله شخصان) قال القليوبي في حواشي المحلى هما الفريق والمفطر وارضاف المفطر تابع لارتفاق الفريق كما في المرضع (قوله وان وجب) أي الفطر لا تقاضاً أشار به الى الفرق بين هذا وما اذا بالغ في المنعصة لتجاسة القوم وسبقه الماء فانه لا يقطر لوجوب المبالغة عليه وفي مثلنا الانقاذ واجب وقد أفطره وأوجبوا عليه القضاء والقدية وتفرق بينهما في الاياعاب بان الافطار في مسئلة الانقاذ وقع وسبيله الى الانقاذ وفي مسئلة غسل القم من التجاسة بطريق الذات فكان أقوى ولكونه وقع وسبيله لم يطر والكونه مكرهاً شرعاً على الفطر والاكرام الشرعي كالسبي والمكره لا يقطر (قوله اخذ من كلام القفال) أي في قوايه حيث قال يباح له الفطر تلك الاذلال والحرمة صريحة كالنفوس تستمر قال ثم يمكن القضاء ولا فدية اذ لم يترفق بهذا الافطار الا شخص واحد اه والحاصل أن الفدية المحتمة الشارح في كتبه أن الحيوان المحترم آدمياً وغيره تجب القدية بالقطر لا تقاضه مطلقاً لان الادب ان كان حراً يرتفق به شخصان المنتقد والمنقذ وان كل رقيقاً وحيداً وغيره فان كان له فكذلك أو لغيره ارتفق به ثلاثة أشخاص هما مالك المنتقد بفتح القاف وأن غير الحيوان من سائر الاموال ان كان لغيره فالقضية لارتفاق المنتقد بالقطر ومالك المالك بتخصيص ماله من التلف وان كان له فلا فدية لانه لم يرتفق به الا شخص واحد وهو المالك المنتقد والجهد نفسه لا يتصور فيه ارتفاق واعتدال الجاهل الرمي في الحيوان لزوم القدية كالتأخير ارح وأطلق هدمها في غير من الاموال (قوله اقامتة من العصابة) هم ابن عباس وأبو هريرة وعلى وابن عمر وجابر والحسين بن علي رضى الله عنهم اجمعين (قوله اذا أخر بعدد رائج) ما لا في الامداد والنهاية الى أنه لا فرق بين المتعدي به وغيره ولم يصرح في العفة والاياعاب بترجيع (قوله جهلاً) نقلي في القصة عن الاذرى ثم قال ومراده الجهل بحكمة التأخير وان كان محالطاً للعلماء فخطا ذلك لانه لا فدية فلا يذمر بجهله بهانظر ما مر من علم سومة نحو التسخين وجهل البطان اه وفي النهاية مائة أثناء يوم يمنع تمكنه فيه انتهى

في الاداء العذر في القضاء أي ولو تكرر القدية بتكرار الاعوام فيجب لكل سنة مدلان الحقوق المالية لا تداخل (فصل

• (فصل) في صوم التطوع

(صوم التطوع سنة) خبر

الصحيح من مام يوما في سبيل

الله باعدا لله وجهه من النار

سبعين خريفا (وهو) يعنى

المتأ كدعنه (ثلاثة أقسام)

الاول ما يتكرر بتكرار السنين

وهو صوم يوم عرفة) وهو تاسع

الطية تسمى صوم صيام يوم عرفة

أحتب على الله أن يكفر السنة

التي قبله والسنة التي بعده قال الامام

والكفر الصغار رأى ما عدا حقوق

الادمين فان لم تكن ذنوب بزيد

في حسنة وانما بين صوم يوم

عرفة (لغير الحاج والمسافر)

والمرضى بأن يكون قويا مقبلا

أما الحاج فلا يسن له صومه بل

يسن له فطره وان كان قويا

للا تبايع وليقوى على الدعاء ومن

ثم ين صومه طالح بل يصل عرفة

الا ليل أو المسافر والمرضى

فيسن لهم افطره مطلقا ويوم عرفة

أفضل الايام ويسن أن يصوم معه

الثانية التي قبله وهو مراد

المصنف بقوله (وعشر ذي الحجة)

لكن الثامن مطلوب من جهة

الاحتياط لعرفة ومن جهة

دخوله في العشر غير العديك أن

صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين

لما تقرر من أنه يسن صوم العشر

غير العديك صوم ما قبل عرفه

يسن للحاج وغيره (و) صوم

(عاشوراء) وهو عاشر المحرم

• (فصل في صوم التطوع) •

(قوله في سبيل الله) الحرف الاكثر أن حبل الله الجهاد وفي شرح مسلم للنووي هو  
يجوز على من لا يضر ولا يفتقر به حقا ولا يفتصل به قتاله ولا غيره من مهمات غزوه  
ومها المباحة عن النار والمعافاة منها والخير السنة والمراد بصيرت سنة اه  
ويحتمل أن المراد بسبيل الله مطلق الطاعة وعبر بذلك من جهة القصد والثنية (قوله  
يعنى المتأ كدعنه) أى الصوم المسنون وانما فسر بالمتأ كدلان كلام المصنف يوم حصر  
الصوم المسنون فيما ذكره وليس كذلك قاعدة القرض منه من كل صوم مطلوب مسنون  
وفي شرح البخارى للقسطلانى يستحب يوم لا يجيد في بيته مايا كالمحدث عائشة  
الحج ومن المسنون صوم الدهر بشرطه (قوله أحتب) قال القليوبى في حواشى المحلى  
هو يسطط المضارع وضميره عائذ الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلغة الماضي  
وضميره عائذ الى الصوم وفيه بعد (قوله السنة التي قبله) في النسخة آخر الاولى سلخ الحجة  
وأول الثانية أول المحرم الذي يلى ذلك جمل الخطاب الشارح على عرفه في السنة وهو  
ما ذكر اه زاد في النهاية ولكن في السنة التي قبله تتم اذ بعضهم مستقبل كالسنة التي  
بعده اى مع المضارع بأن المصدرة التي تخلصه للاستقبال والا فلو تمت الاولى كان  
الماسب التعريف بلغة الماضي (قوله الصغار) اعتمد الشارح في كسبه وأما الجلال  
الرمي فانه ذكر كلام الامام ثم كلام مجي في الرذ على الامام ثم كلام ابن المنذر والقيد  
خلاف ما قاله الامام وسكت عليه فكانت واقفة ولهذا قال القليوبى في حواشى المحلى  
عنه ابن المنذر في الكبار أيضا ومضى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغار  
تحكمهم ومال الله سبحانه الرمي في شرحه اه وقد أشعبت الكلام على ذلك في الاصل  
وبنت اختلاف العلماء فيه وذكرته فيه فحو ثلاث ورق فرأى منه والذي يظهر  
أن ما صرح به الاحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبار لا شبهة في عدم  
تكفيره الكبار وما صرح به الاحاديث فيه بأنه يكفر الكبار لا يفتقر التوقف فيه بأنه  
يكفرها بعد تصريح الشرع به وبقى الكلام فيما أطلقت الاحاديث التكفير فيه وملت  
في الاصل الى أن الاطلاق يشمل الكبار والفضل واسع وان أردت الاطاحة بأطراف  
ذلك فعليك بمراجعة الاصل (قوله والمسافر) أى سفر أطول ولا وقصرا (قوله الاليل)  
أى ولم يكن مسافرا (قوله مطلقا) كذلك الاسف والامداد والنهاية والخطيب وغيرهم  
وقيد في النسخة والاياب بما اذا أتبعه الصوم ومال في الامداد والنهاية الى عدم زوال  
كونه خلاف الاولى ومكررها بصوم ما قبله (قوله من جهتين) أى كونه من عشر ذي  
الحجة وكونه يوم عرفة والراجح أن عشر رمضان الاخير أفضل من عشر ذي الحجة الا يوم  
عرفة (قوله عاشوراء) بالذو كذا تا سوعا والحديثان فيه ما رواهما مسلم ولما كان يوم  
عرفة محمد باو يوم عاشوراء موسويا ومجدا أفضل من موسى كان الاوّل يكفر سنتين والثاني

(وإنما هو) وهو تاسعة للبر الصبح صيام ١٦٦ يوم عاشوراء احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال

قال لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع غثت قبله صلى الله عليه وسلم (و) بين صومها مع (الحادي عشر من الحرم) ثلث فيه رواء أجود لحصول الاحتياط به وإن صام التاسع لأن الفطنة قد يكون بالتقدم وبالتأخير ولا بأس بأقر عاشوراء (و) صوم (ست من شوال) لمن صام رمضان للبر الصبح من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان صيام الدهر أمانا لم يصم رمضان ولو أعذر فهو ولوسن له صوما على الأوجه لكن لا يحصل له الثواب المذكور لثبوته في الخبر على صيام رمضان (وبن نوالها أو اتصالها بالبعد) مبادرة العادة (و) القسم الثاني (ما يكثر بتكرار الشهور وهي الأيام البيض) وصفها بالبياض مجاز عن بياض ليلها لتعظيمها بالنور (وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأزديادها معها والحق فيه أن الحسنة بشر أمثاله وأصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم من صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض فإن صامها في السنتين وصوم ثالث عشر أبلغه حرام فيصوم به سادس عشر والأحسن أن يصوم الثاني عشر من الثلاثة للتعلاف في أنه أولها

يكفر سنة ويسن التوسعة على العيال في يوم عاشوراء لوسع الله عليه السنة كما كافى الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث أنه جبهه فوجده كذلك (قوله كصيام الدهر) أي غرضا ألا يمكن تلصوصه ست شوال معي أقدم صام مع رمضان ستة غيرها يكون كذلك قال في التحفة بلا مضاعفة ظهرا قالوه في خبر قبله هو الله أحد تعدل ثلث القرآن (قوله ولوله ذر) هذا بالنسبة لعدم حصول الثواب المذكور في الخبر لعدم حصوله لغير المعذور ~~مكون~~ من باب أولى وقوله ولوسن له صومها هذا بالنسبة للمعذور إذ يحرم صومها على غير المعذور إذ يلزمه القضاء فوراً قال في التحفة بل قال جمع مقتضون يكره لمن عليه قضاء رمضان أي من غير تعدل تطوع صوم قال في الامداد والنهاية وقضيته كراهة صومها لمن أنظر بعد رمضان في مأمراً لأن الجميع بأنه ذو وجهين ويحصل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء وإذا تركها في شوال لذلك أو غيره من قضاها بعده وفي النهاية لو صام في شوال قضاء أو ذر أو غيره مما أو فحرم يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفتى به الوالد لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب وما أفتى به الوالد أنه يتسبب فيه فانه رمضان وصام عنه شوالاً بصوم ستا من ذي القعدة محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صارفاً عن حصولها عن السنة أو ملصوقاً في كلام الشارع كما يشتهى في الأصل أن نرى القرض وهو معرفة حصلاً أو أحدها ماسقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه وأطلت الكلام على ذلك في الأصل وفي التحفة في الاستسقاء لو نوى شوق قضاء فيما بصر به الإمام أتم أو الأحرى من لا ثم (قوله الأيام البيض) قال في الأيام من غير الأيام البيض طنوه لأن جميع الأيام بيض وقد قدر الشارع في شروحه على المنهاج والأرشاد والعباب مضافاً فقال ليلتي الأيام البيض لكن حذف المضاف وأقامه المضاف إليه مقامه شائع واقع في الكتاب والسنة وكلام العرب فلا تخلفين وذكر في الأصل وجهاً آخر في وجه تسميتها بالبيض فراجع مع حافيه فانه لم يثبت (قوله كصوم الشهر) كان أبوذر بعد نفسه صائماً في أيام فطره لهذا الحديث فقد روى البيهقي عن عبد الله بن شقيق قال أتيت المدينة فإذا رجل طويل أسود فقلت من هذا قال أبوذر فقلت لا نظرت على أي حال هو اليوم قلت صائم أنت قال نعم وهم يقتلون الأذن على عمررض الله عنه فدخلوا فأتوا به فصاعقاً كل فركه ذكره بيدي فقال لي أني منس ما قلت لك أني أخبرتك أني صائم أني أصوم من كل شهر ثلاثة أيام فأتا بأبدا صائم وروى البيهقي في سننه عن أبي هريرة قريمان قصة أبي ذر وأنه قال لهم أنا فطر فيتحقق الله صائم وتضعف الله (قوله بالسنتين) يضم السنين وفتح التون المشددين أي ستة صوم الثلاث وستة صوم أيام البيض وهذا نقلوه عن النبي (قوله للتعلاف في أنه الخ) كذلك الأفي والامداد والنهاية لكن في الأيام فيه نظر فها لفته للإحاديث الصحيحة فكيف يرأى غمياً ته في

(و) صوم (الايام السود) في وصفها بالسواد تجوز يعرف عامتر (وهي الثامن والعشرون واليه) لكن عند نقص الشهر يتعدى الثالث فنعوض عنه أول الشهر لأن ليلة كلها سوداء. ويسن صوم السابع والعشرين مع الثلاثة بصدده (و) القسم الثالث (ما يشكر ربك ولا يسابع وهو الاثنين والخميس) لما صرح به ١٦٧ صلى الله عليه وسلم كان يصوم صومهما

وقال ابن عباس ما يؤمن نرض فيها الاحمال فأحب أن يعرض على الأصنام والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فإنه بالليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان التائب في الخبر يحمل على رفع أعمال العام بمجمله (وسن صوم) الأشهر الحرم (بل هي أفضل) الشهور للصوم بعد رمضان (وهي ذو القعدة وذو الحجة والحرم وربح وكدًا) (يسن صوم) شعبان لما صرح به صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثمانية (وأفضلها) أي الأشهر الحرم (الحرم) ثم رجب وإن قيل إن الأخبار الواردة فيه ضعيفة أو موضوعة (ثم باقي الحرم) ولوقيل بتفضيل ذي الحجة على القعدة لم يبعد (ثم) بعد الحرم (شعبان) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم أكثره بل لم يستكمل شهرهما بعد رمضان غيره وهذا لا يقتضي تفضله على الحرم كإسقاطه في بعض الفتاوى (ويكره أفراد الجمعة) لما صرح من نبيه صلى الله عليه وسلم عن صومه الآن يصوم يومًا قبله أو يومًا بعده وليستقرى بغيره على الوطأ الدفينة ومن ثم لم يضعف عنها بالصوم بل يكرهه أفراد (و) أفراد (البيت و) أفراد (الأحد) للنهي عن الأول وقيس به الثاني لجامع أن اليهود تعظم الأول والنصارى تعظم الثاني فصد الشارح بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما إذا لم يوافق أفراد كل من الأيام الثلاثة عادة والأفلاك راحة

المجموع قال هذا شاذ ضعيف رده الحديث السابق وعلى في النسخة كالغفر لنسخ الإسلام بالاحتياط أي لا احتلال نقص الشهر (قوله عامتر) أي في البيض من تقدير المضاف الذي هو ليالي أذالموصوف بالسواد حقيقة هي الليالي لا الأيام (قوله السابع والعشرين) في النسخة من الواضح أن من قال أولها السابع يعني أن يقول إذا تم الشهر بين صوم الاثنين وخروجه من خلاف الثاني ومن قال الثامن يسن له صوم السابع احتياطًا فيجب من صوم الأربعة الأخيرة إذا تم الشهر عليهما اه (قوله ثم رجب) مال في الإيعاب التي تقديم ذي الحجة على رجب (قوله ضعيفة أو موضوعة) البعض منها ضعيف والآخر موضوع أو شديد الضعف فمن الضعيف أن في الجنة ثمرا يتناول رجب ماؤه أبيض من اللبن وأحلى من العسل من صام يومًا من رجب سقاه الله من ذلك النهر بل قال الحافظ ابن حجر ليس في أسناده من يتطرق في حاله سوى منصور الأسدي وقد روى عنه جماعة لكن لم أرقبه تعديلاً وقد ذكره الذهبي وضعفه لذلك الحديث ومن ذلك من صام ثلاثة أيام من كل شهر حرام الخميس والجمعة وأبست كتب عبادته ستين قال الشارح في فتاويه له طرق وأسناده أمثل من الضعيف قريب من الحسن ومن ذلك من صام من رجب يوما كان كصيام شهر ومن صام منه سبعة أيام غفقت عنه أبواب الجحيم السبعة ومن صام منه ثمانية أيام غفقت له أبواب الجنة الثمانية ومن صام منه عشرة أيام بدلت سيئاته حسنات قال الشارح في فتاويه له طرق وشواهد ضعيفة يرتقي بها عن كونه موضوعاً وفي موضع آخر من فتاوى الشارح نقلاً عن البيهقي في شعب الإيمان أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم بعد رمضان إلا رجب وشعبان ثم قال أسناده ضعيف اه (قوله بتفضيل ذي الحجة الخ) سبق عن الإيعاب الميل لأفضلية ذي الحجة على رجب (قوله في بعض الفتاوى) بيت ما أوردت نقلاً عنها في الأصل (قوله لم يكره) أمره في الأسنى والشارح في الأعداد ومال إليه في الاتفاق وردا في النسخة وانهاية بجملة من ذنب نظر عرفة ولم يخصصه وبوجهه بأن من شأن الصوم الضعف وضعف الأول في الإيعاب أيضاً (قول تعظم الأول الخ) في الإيعاب فيكون فيه تشبيه باليهود أي من حيث مطلق التعظيم والاعتظام أيام انما هو يحرم الشغل والتخلى للعبادة والبسطة بالنعم بالكل وغيره وكذلك النصارى تعظم الأحد فصومه تشبههم وأيضاً يسكون فيه عن الشغل والصوم أمساك ومن قوله وقيس به الثاني يعلم أنه لم يرد فيه شيء من الشارح (قوله عادة) كأن اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يومها

يضعف عنها بالصوم بل يكرهه أفراد (و) أفراد (البيت و) أفراد (الأحد) للنهي عن الأول وقيس به الثاني لجامع أن اليهود تعظم الأول والنصارى تعظم الثاني فصد الشارح بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما إذا لم يوافق أفراد كل من الأيام الثلاثة عادة والأفلاك راحة



ولا يكره افراد هانذو قضا كقارة وخرج بالافراد ما الوصام أحد هاعوم قبه أو بعده فلا كراهة وبسن صوم الدهر غير العبد يز  
وأيام التشريق لمن لم يصعب به ضرراً أو فوت ١٦٨ حق (و) مع ذلك (أفضل الصيام صوم يوم وفطر يوم) فهو أفضل من صوم

فلا كراهة على المعقد (قوله يندر) أي وشقة يندر هالان كراهة صومها عارضية من جهة  
أن من شأن الصوم الضعف عن القيام بوظائف الجمة وقس به السبت والاحد (قوله  
مع يوم قبله) في الإيعاب قتلها من المجموع العزم على وصله بما بعد مديف كراهة افراد هانذو  
طراهه عدم صوم ما بعده ولولغير عذر وفي التصفه قبل ولا تقدر لهذا في أنه اذا ضم مكروه  
لمكروه آخر تزول الكراهة ولا فرق في كراهة افراد هانذو بين من يريد اعتكافه وغيره كما في  
الامداد والاياب والفتح والاعتكاف للشارح والنهاية ليعمال الرمي وقال في التصفه بسن  
له صومه على أحد احتمالين حكاهما المصنف الخ وهذا الاعتكاف الأول لتبرعه منه ولا يكره  
تخصيصه بالاعتكاف خلافاً للآخرى ولا يكره افراد هانذو من أعاد أهل المال للصوم  
كالذي قال في التصفه وكان الفرق أن هذا الميثر فلا يثبتهم فيه تشبه (قوله فوت حق)  
ولومندو باراجاع على الصوم أو متعلقا بحق الغير كالزوجة (قوله يعزم على المرأة الخ)  
ومع الحرمة يشقد صومها ولو زوجها وظواهرها (قوله لمن لا تقبل) أي فيصير  
صومه بغير إذن سيده أن حصل له به ضرر يتقص الخليفة ومن تلبس بطلوع من صوم أو  
صلاته أو غيرهما يارزه قطعه مع الكراهة أن كان لغيره عذر ويندب قضاؤه وخر واجام  
خلاف من أوجبه ويحرم قطع القرض العيني وكذا فرض كفاية هرجها أو نساك  
أو صلاة جنازة وأقله أعظم

#### \*(كتاب الاعتكاف)\*

(قوله للثب) والحبس والملازمة على الشيء وإن كان شرأ قال تعالى يعكثون على أصمهم  
لهم (قوله مخصوص) بأن يكون زائداً على مقدار الطمأينة بنية الاعتكاف والنقص  
المخصوص أن يكون مسجداً عابداً لا طاهراً عن حدث أكبر والمكان المخصوص هو  
أن يكون مسجداً وكذلك الطواف وحبية المسجد لأربع لها (قوله القديعة) قال تعالى  
وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتنا للحق والحقين والعاكفين (قوله لذوات الهيئه)  
بسبب الاعتكاف للجهوز في ثياب الطهارة وذكره للشيء مطلقاً ولغيره أن كانت متجدة  
ويحرم لها اعتكاف ظن القسمة ومع كونه مكرهاً ويجوز ما يصح لأن ذلك لا يخرج من ثبوت  
العقد يندبها وإن كان مكرهاً (قوله أو متردداً) في حاجته على فتح الجواهر هل هو أي  
التردد اسم للذهاب مع العود ولا يشترط العود المسبوق بالذهاب والفرق بين هذين أن  
الأول يجعل مسجداً مكرهاً من الأهرين والثاني يجعله اسماً للثاني المسبوق بالأول فهو  
شرط لتسمية الثاني لانه من السجي ويترب على ذلك أنه ولهم الاعتكاف يحصل بالتردد  
مرادهم به أنه اذا دخل المسجد فاصدا العود من حيث دخله على الأول ومن حين الأخذ  
في العود على الثاني فإن دخل لانية عود بل طراهه العود عند وصوله لباية الثاني مثلاً فهل

الدهر خلافاً لابن عبد السلام نذر  
المصعبين أفضل الصيام صيام  
داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً  
وقبله لأفضل من ذلك (قوله)  
يعزم على المرأة تقطع غير معرفة  
وعاشوراء بغير إذن زوجها  
الحاضر أو علم رضاه للهي عنه  
وكان زوج السيد أن حلت له والا  
حرم بغير إذنه أن حصل لها به ضرر  
يتقص الخليفة والعبد يمكن لا تقبل  
فيما ذكر

#### \*(كتاب الاعتكاف)\*

وهو لغة الثبث وشرعا لبث  
مخصوص من شخص مخصوص  
في مكان مخصوص وهو من  
الشرائع القديمة (هو سنة  
موسى كسدة) ولا يختص وقت  
لاطلاق الأدلة لكنه في العشر  
الأواخر من رمضان أفضل لما مر  
(وشروطه سبعة) الأول  
(الاسلام) فلا يصح من كافر  
لتوقفه على التوبة وهو ليس من  
أهلها (و) الثاني (العقل) فلا يصح  
من مجنون ومغشى عليه وسكران  
اذ لانية لهم وبصريح من المذهب  
والعبد والمرأة وإن كره لذوات  
الهيئه (و) الثالث (النقاء) عن  
الحيض والنفس (و) الرابع  
(أن لا يكون جنباً) فلا يصح من  
خائض وقتساء وجنب لمرة

مكثهم من حيث كونه مكثاً بخلاف من حرم مكثه لاهر خارج (و) الخامس (أن يلبث فوق طمأينة يسرى  
الصلاة) سائماً كان أو متردداً وإن كان مقطراً لاشعاع لفظ الاعتكاف بذلك

بجلاف الصبي فليس له أن يجمع بين صلاتي فرض وإن كانت لفتلا لأن صلاته صالحة  
لوقوعه عن الفرض لو بلغ فيها ولو بلغ قبل تبسبه بالفرض لم يكن له صلاته بذلك التيمم  
استباحته (قوله وإن كثرت) كذلك في شرعي الارشاد وفي الصفة والنهاية وغيرهما يدل  
قوله وإن كثرت وإن تعينت ولعل هذا أولى عما في هذا الكتاب وغيره لما أخصته في الأصل  
والله أعلم

### • فصل في أركان التيمم •

(قوله واستدامتها) أي النية ذكرها بالضم وهذا عقد الشارح كشيع الاسلام تبعها  
للمشيعين واحمد في المفتي والنهاية والزبدي وغيرهم تعالى بحلف الطلوي الصلوة فيم إذا  
عزيت بين النقل والمسح فلا اشتراط عندهم تحصى بالمسح والنقل ووافق الرمي على أنه  
إذا أحدث بعد النقل يطل فله ونما الكلام في عزوب النية بين النقل والمسح فإذا  
استفضر النية عند النقل ثم عزيت اليه وضع اليد على الوجه فاستفضرها جازئاً ثم  
عند الرمي ومن شاع فله ولم ينص عند الشارح وأما إذا استفضرها قبل وضع يده على  
وجهه فانه يصح حتى عند الشارح ويكون الاستفضر الثاني قلاً جديداً ومثلاً عزوب  
النية الحدث بعد النقل عند الشارح في التفصيل المذكور ووافق فيه الرمي (قوله)  
إلى المقصود وهو مسح جزء من الوجه (قوله وإن لم يستجسه) أي النقل حال النية أي  
لم ينو استباحته مع الفرض قال الهاتفي في حاشية الصفة ولو فقه فباح فله فراهبه اه  
وكان مراده نفي فعله لا نفي استباحته كما قاله غيره واحمد بن كلقيدوني وغيره  
(قوله ولا يعلق الصلاة) وكون القرد المعلق بالعموم انما يشيد فيلزم ادعاء على الاتفاق  
وليست النيات كذلك على أن يتأعها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض  
أن للاتفاق فيها خلافاً فادفع بالاسنوي وغيره هنا اه تحفة ونهاية (قوله أعلاها) أي  
الثلاثة المذكورة الاولى وهي ما إذا نوى الفرض والذي يظهر لي أن أعلى منه أن ينوي  
النقل معه فيقول نويت استباحة فرض الصلاة ونظفها والحاصل انية استباحة فرض  
الصلاة أو فرض الطواف ولزم ذكرها تبعاً لفرضها فيما مناهما وما عادها مطلقاً  
كنواخل الصلاة والطواف وصلاة الجنائزة ومس مصحف ووطء حليلة وغيرها قال  
الشو برى وطواف الوداع كالقرض العيني على الأقرب وإن وقف فيه بعضهم من  
حسب أنه ليس ركناً للقول بأنه سنة اه وأما الحاقه بالصبي في كلام غيره أيضاً ونية  
استباحة نظفها ما وألا الصلاة الجنائزة وأخطبة الجمعة تبع ما عدا فرضه ما نية نوي  
معاً عداها ما كسبيلة ثلاثة وأمس مصحف واستباحة وطء أو قرأة أو مكث في مسجد  
لا يستجيبها فرض الصلاة ولا فرض الطواف ولا نظفها ولا ما ألحق بها ويستجيبها  
ما عدا ذلك من سائر ما تقدم وظاهر الحاقهم الطواف بالصلاة أن نية استباحة الطواف

وإن كثرت مع فرض صبي  
لشبهها بالنافذة في جواز الترك  
وتعيينها بأفراد المكلف عارض  
• فصل • في أركان التيمم

(فروض التيمم) أي أركانه خمسة  
الاول النقل (للقرب إلى العضو كما  
مر بدله (الثانية الاستباحة)  
لما يتوقف على التيمم كس المصنف  
وتمكن الحليل في حق نحو الحائض  
(ويجب قرنها بالضرب) يعني النقل  
لأنه أول الأركان (واستدامتها  
إلى مسح) شيء من (وجهه) فله  
أحد مع النقل أو بعده وقبل  
المسح أو عزوت بينهما يطل النقل  
وعليه أعادته لأنه أول الأركان  
لكنه غير مده وقد فاشترط استدامتها  
إلى المقصود (فإن نوى تيممه  
استباحة الفرض صلى به النقل)  
وإن لم يستجسه لأن استباحة  
الأعلى تنبئ الأدنى ولا عكس (أو  
استباحة النقل أو الصلاة أو صلاة  
الجنائزة لم يصل به القرض) انهو  
أصل فلا يجعل تابعاً للنقل ولا يعلق  
الصلاة إذا لا حوط تنزيلها على  
النقل ولا الصلاة الجنائزة لما تضمنها  
تشبه النقل واستباحة ما عدا  
الصلاة كس المصنف لم يستجسها  
فالمراتب ثلاث أعلاها الاولى

ثم الثانية بقاسمها (الثالث فتح) ظاهر (١٧٠) (وجهه) حكمه في الموضوع لانه الا انه لا يجب اتصال

كناية استحباب الصلاة فيستحب بها ماعد الفرض الصحيح منها وهو ظاهر لغير من دخل عليه وقت طواف مفروض أما هو فلا يتصور في حقه وقوع طواف مستنون حتى يستنيعه بهذا التيمم فانه لو نوى بطوافه النقل انصرف للفرض الذي عليه ولم أر من تعرض لذلك وأدبت ما ظهر في ذلك في الأصل فراجع منه ان أردته (قوله ثم الثانية) أي استحبابه النقل وأقدمه أهنة الصلاة وصلاته الجنازة (قوله لا يجب) وفي الصفة والنهاية والامداد وغيرها ولا يشوبها أيضا جزم الزايد بوجوب الزايلة ملتحظ الظاهر (قوله وما يغفل عنه الخ) أخاد من أن غفلة ما يغفل عنه غير ذلك كعبه والموق وفي شرح الاستسوى على المهاج جزأ بوجوبه في الاقتصاد على أكثر أوجهه اه ولا يشترط عندنا ثبوت وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كائنا عليه في الام وصريحه في الغزالي وغيره (قوله لا التفتين) عبارة القلوبي في نقله أي ضربة أخذها بماءه اذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل اه قال في المهاج فلو ضرب يديه ومصحح بيمينه وجهه ويساره بيمينه جازاه نعم بسن الترتيب في النقل خروجا من الخلاف القوي في وجوبه (قوله وتصفيف الغبار) قال في الصفة بالنقص اه والنقص حتى لا يبق الا قدر الحاجة لا الاتباع والتلايشوة خلقه ومن غلة لا يسون تكرار المسح ويسون ان لا يسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة اه (قوله وتقرين الاصابع) قال في الصفة ووصول الغبار بين الاصابع من التقرين في الاولى لا يمنع اجزاء في الثانية اذ اسمع به لما مر أن ترتيب النقل غير شرط فحصل التراب الثاني من التقرين في الثانية ان لم يزد الا اقل قوة لا ينقصه ثم قال ولا ينافي تدب التقرين في الثانية نقل ابن الرفعة المتضاف على وجوبه فيها لانه محمول على ما ذكره التذليل والاقل على ما ذكره فلو اوجب فيها اما التقرين واما التذليل فهو مع التقرين سنة اه (قوله ولا يمكن تحريكه) قال في الصفة وان انسح الوقت ثم قال نعم ان فرض يتيقن عموم التراب لجميع ما ملحت الختام من غير تحريكه فلا اشكال في الاجزاء حيث نزل وكذا في المغني والنهاية بالتحريك حيث فرض وصول التراب به لما ملحت حيث قالوا واجبا أي التحريك ليس لعينه بل لا يصلح التراب لمقتضيه لانه لا ينافي غالبا الا بالتزح حتى لو فرض وصوله الى ما ملحت لوسع له أو بالتحريك لم يجب نزعه اه وظاهر ما نقلته عن الصفة في الاصلية يدانه لا يمتنع نزعه عن جميع الاصل وقال القلوبي ازاله عن محله بقدر ما يصل التراب الى ما ملحت اه ولا يمكن تحريكه بمحله بخلاف الماطوفة مر اه اه (قوله ومصح العضد) أي لأجل التعجيل (قوله صلاة مصحصة) فصحت بها من حلف لا يصلي ويحرم الخروج منها وسيطها الحديث وغيره كروية ماء وتراب ولو لم يحل لا يقطع القضاء ونجسه جوازها قول الوقت خذ لا فاصحت الا ذري انه يجب تأخيرها لضيقه مادام رجوعا أو تأزها بحقيقة وفي النهاية ما قاله الا ذري ظاهر وأقربه الوالد رحمه الله تعالى (قوله بخلاف النقل) ومنه قضاء

التراب الى باطن الشروان شق وبما يغفل عنه المقبل من أنفسه على شقته (الرابع مسح يديه بمرقعيهما) لانه كالوضوء (الخلاص الترتيب بين السجدين) لا التفتين بأن يقدم ولو جنب مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسوية) آتية ولو لغو جنب (وتقديم اليق) على اليسرى (و) تقديم مسح أعلى وجهه على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتحقيق الغبار) من كفه الملمصة اذ أكثر التلايشوة خلقه (والاولاد فيه) بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتقرين الاصابع) الضرب لانه أبغى في اشارة الغبار (وتزح) انطام في الضربة الاولى ليكون مسح الوجه بجميع البدن (ويجب نزعه) أي الخاتم (في الضربة الثانية) عند المسح اصل الغبار الى محله ولا يمكن تحريكه لانه لا يؤمله الى ما ملحت بخلافه في الماء (ومن سننه امرار البدن على العضو) كالدلك في الوضوء (ومصح العضد) كالوضوء أيضا (ومعد التكرار) للمسح لأن المطلوب فيه تصفيف الغبار والاستقبال والشهادتان بعده (كالوضوء) فيهما (ومن لم يجد ماء ولا ترابا صلى) وجوبا (الفرض وحده) لحزمة الوقت وهي صلاة مصحصة فيبطلها ما يطل غيرها بخلاف التذليل

(وان قدره بمدة) مطلقه كسوم أو شهر (فبيدتها) أى النية وجوباً إذا عاد (ان خرج) غير عزم على العود (غير قضاء الحاجة) بخلاف ما إذا خرج لقضاء الحاجة من بول أو غائط أو إخراج ريح ١٧١ فإن اعتكافه لا يقطع لأن ذلك لا بد منه فهو كالمستقي عند النية ولا يفرق في ذلك بين الاعتكاف المطلق به والواجب كما إذا نذر أياماً غير معينة ولم يشترط متابعا (وان كان) الاعتكاف (متابعا) وخرج منه غير عزم على العود (بيدتها) أى النية وجوباً إذا عاد (ان خرج) لما يقطع المتابع) بخلاف ما إذا خرج لما لا يقطع من قضاء حاجة وأكل وغيرهما عما يأتي فانه لا يلزمه تجديد النية لشغل النية بجميع المدة (وان عين في نذره مسجداً) لم يسمين (فله أن يعتكف في غيره) وكذلك الصلاة لكن

يندبان فيما عينه (الا المساجد الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى قسمين لمزيد فضلها فمجهزتي المفاضل من المفضول ولا عكس فيجهزتي المسجد الحرام عن الآخرين ومسجد المدينة عن الأقصى ولا يجهزتي الأقصى عن الآخرين ولا مسجد المدينة عن المسجد الحرام ولدليل تفاوتها في الفضل ما صرح من غير طعن فيه أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد المدينة وأتماني في مسجد المدينة أنه صلاة فيها هذا المسجد الحرام وأتماني المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة صلاة فيمسواه أى الا المسجدين الأولين بقريته ما قبله

معتكف مطلقاً أى للاحقة ولا حكماً اه (قوله مطلقاً) أى عن التعيين وفي النصفة أو معينة ولم يشترط متابعا اه أى الحكم واحد والتقسيم بعد تماثل قوله أولاً أطلق الاعتكاف في نية بأن يقدره بزمان وقوله مطلقاً مقابل قوله الآتي متابعا وأما المعينة غير المتتابعة فهي كالمطلقة كما علم مما تقدم من النصفة آنفاً (قوله فيبيدتها أى النية) هذا هو المعروف في تعبير أئمتنا كما وأخصته في الأصل ووقع في النصفة لزمه الاستئناف للاعتكاف في الصورة الثانية أى النذر لأن خروجه المذكور قطعه اه وهو يوم بطلان ما اعتكفه قبل خروجه وليس مراداً كما وأخصته في الأصل في تعبير غير النصفة وأضع وأحسن من تعبيرها (قوله غير عزم الخ) هذا الميز كره الشارح هنا في غير هذا الكتاب من سائر كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرمي وغيرهم وانما ذكره في القسم الأول ثم ذكره الظنوني في حواشي المحلى قال كاتني قبلها بل أولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج لمطلقاً وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام ابن عبد الحق ما وافقه اذا عاد إلى مسجد غير الأول وهو أكثر مسافة منه الخ وظاهر أن الكلام في مجزول ثم تجديد النية وعدمه أما انقطاع الاعتكاف بالترجيع لغير قضاء الحاجة حتى يجب قضاء ذلك الزمن فلا كلام فيه وفي حواشي شرح المنهج للعلوي قوله بيده النية أى عند دخوله وان كان من عند خروجه على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من منفعه وفي كلام بعضهم أنه يكتب فيه بذلك بالاولى اه وفي حواشيه للشوري ظاهره أنه لا يكتب في العزم هنا كاتني قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرمي أفتى به وعليه هما الفرق بينهما تأمل وفي بعض الحلول لا بن عبد الحق أنه يمكن في العزم هنا بالاولى فليصر اه (قوله إخراج ريح) لم يصر به في غير هذا الكتاب بل ولم يذكره الا في النصفة قال فيها ولا يبعد أن يلحق بهما الريح أشد قبحة في المسجد لكن ظاهر كلامهم بحالقه وكأن المعتكف سوح به للضرورة اه وهي تقيد بأن العقد خلاف ما في هذا الكتاب وقد علوا اعتقافا ليرجى لقضاء الحاجة بأن ذلك لا بد منه وليس كذلك إخراج الريح إذ غايته أن إخراجها في المسجد كرهه ولو اغتفر المعتكف وعلى ما فهمه في النصفة من أنه سوره به للمعتكف لا يكون في حقه مكروهاً فأى ضرورة الترويج له اذا اغتفر وعلى الراجح في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كفسل الجذابة ونحوه فعدم الاعتقاف في الريح من باب أولى فتم اعتقافه في عدم قطعه المتتابع في القسم الثالث ظاهر ثم رأيت الشارح يحتمل فيه في شرحه الارشاد (قوله غير عزم على العود) هذا المصنوع في الوقوف على مذكره في هذا المجل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فإذا عاد إلى المسجد يكون عوده امتداداً لاعتكافه من غير نية اعتكاف أكثر منه لزمه على العود عن إعادة النية وأما إخراج لما لا يقطع المتتابع فانه لا يحتاج لعزم على العود ولا استئنافه اذا عاد (قوله بما يأتي) أى في الفضل الذي بعده وهذا القسم يغتفر فيه ما لا يغتفر في الذي قبله (قوله بالاولى) أى المسجد الحرام وفي ذلك مزيد بينه في حاشية الإيضاح ويقت فيها أيضاً أن المراد بالاولى الكعبة والمسجد حولها

وبالثاني ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه (ويحرم) الاعتكاف على الزوجة والمثني (بغير إذن الزوج والسيد) ثم إن لم تقف به منفعة كان حضر المسجد باذنهما فتوباه حل

\*(فصل) في ما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع

(ويبطل الاعتكاف) بموجب جنابة يقطره الصائم فيبطل (بالجماع) من وضح عدم العلم والاختيار (و) (بالمباشرة) بشهوة إن أنزل وبالإستبراء كما مر مبسوطا في الصوم وإن فعل ذلك خارج المسجد لمنا فاته ويعبر بذلك الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد

(قول الشارح في المسجد) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما قال في الإيعاب فإن نزع وخرج فوراً من غير إمكان إحتمل الحل لعدم اللبث والمنع لانهك حرمة المسجد قال الزركشي والذي يتبعه والثاني ثم رأيتهم صرحوا بأن غير المعتكف ممنوع حتى من المباشرة في المسجد وظاهر حرمة الجماع المذكور فيه بالأولى وإن لم يكن فيه لبث والأناصر ح بذلك الخ اه أصل

يعني أنه المعتد والافتقار في الحاشية أقوال الأئمة وفي حواشي المنهج للشوري قال الزركشي في أحكام المساجد ينصل في المواد المسجدة الحرام سبعة أقوال الأول أنه المكان الذي يحرم على الجنب الإقامة فيه الثاني أنه مكة الثالث أنه الحرم كله الرابع أنه الكعبة الخامسة أنه الكعبة وما في الحرم من البيت السادس أنه الكعبة والمسجد حولها السابع أنه جميع الحرم وعرفة اه وكان الفرق بين الأول والسادس أنه لو وقف مسجد غير المسجد الحرام في داخل الحرم يدخل على الأول دون السادس (قوله وبالثاني الخ) أي وهو مسجد المدينة قال سمعنا من أهل محل تعين مسجد صلى الله عليه وسلم ما ذا عينه كان قاله على أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد مسجد المدينة ذلك بخلاف ما إذا أطلق مسجد المدينة أو قلنا تعين المسجد بالزيادة التي حكمها كائن المساجد لعدم المضاعفة فيه اه (قوله ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم) وهو ما قد راعوا ولا ومثله عرضا وحده من جهة المشرق في القبلة الحجرية لنبوة ومن جهة المغرب في القبلة الأسطوانة الخامسة من المنبر ومن جهة الشام قريب من الاجراب التي عند ميران النسي في صحن المسجد والبقية زيادات زيدت بعده صلى الله عليه وسلم وأول من زاده عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزيدته من جهة القبلة الرواق المتوسط بين الروضة وبين الجراب العثماني ومن جهة المغرب اسطوانتان فالسابعة من المنبر هي الحد في زمنه ثم زاده عثمان بن عفان رضي الله عنه وزيدته من جهة القبلة سائر ما هو وجود اليوم بعد زيادة عمر وهو الرواق المتصل بجدار المسجد القبلي ومن جهة المغرب قد راعوا أسطوانة قائمته من المنبر هي الحد في زمنه ولم يزد كعمر رضي الله عنهما في باقي الجهات شأ ثم الوليد الأموي وزيدته في المغرب سائر ما هو موجود اليوم وهو اسطوانتان بعد زيادة عثمان رضي الله عنه ومن المشرق سائر ما هو موجود اليوم وكذلك الشام الأمانة قد راعوا زيادة المهدي العباسي ولم يزد أحد في المسجد النبوي بعده شأ على الرابع (قوله دون ما زيد فيه) هذا عقده متأخرا وعنايتا لعل النوى وقيل ثم سائر ما زيد فيه ونقل عن جمهور العلماء وقيل ثم سائر المدينة وبه قال الغزالي في الاحياء وصرح به بعض المالكية (قوله ويحرم الاعتكاف الخ) ومع الحرمة يصح كافي التحفة وغيرها وكذلك من اعتكف فيما وقف على غيره والله أعلم

\*(فصل) في ما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع

(قوله من وضح) خرج به المشكل فلا يضرب وطؤه وإنما يؤيد أحد فرجه لاحتلال زاده (قوله إن أنزل) أما إذا لم ينزل بها فلا يبطل كما سبق في الصوم ولا يبطل بالنسبة إلى من اعتكف إلا أن كان متتابعاً كما تقدم وفي الإيعاب ما ذكر في التتابع أنما هو من حيث وجوب الاعادة لا الثواب ويفرق بينه وبين ما مر في الصوم والصلاة والوضوء من أنه لا يثاب على المأثني إلا أن أبطله بعد ذلك بأن ذلك خصله واحدة إذا بطل بعضه وبطل كله

(و) يسطل (الجنون والاعمام)

ان طرأ بسبب تعذبه لانهما  
 حلتا كالسكر أما اذا  
 لم يطرأ بسبب تعذبه به فلا  
 قطعانه ان لم يخرج من المسجد  
 أو خرج ولم يكن حقلته فيه  
 أو أمكن لكن بمسقة بخلاف  
 ما اذا خرج من المسجد وقد أمكن  
 سفقه فيه بلا مشقة على ما اقتضاه  
 كلام الروضة وغيره اذا لا عذر في  
 ائراجيه (و) يسطل بالحيض  
 والاضطلام ونحوهم (الجنابة)  
 التي لا يسطل الصوم كاتزال بلا  
 مباشرة وجماع ناس أو جاهل  
 أو مكره ان لم يقبل فوراً للوجوب  
 المبادرة بالفصل رعاية للتتابع وله  
 الفصل في المسجد ان لم يكت  
 فيه وانطروح له وان مكنته في  
 المسجد لانه أصون لمروءاته وطهرومة  
 المسجد واذا عاده بعد دلتية  
 ان كان اعتكافه غير متتابع  
 والافلا (والردة والسكر) المحترم  
 وان لم يخرج التصف بأحدهما  
 من المسجد لعدم أهليته للصلاة  
 واذا اذرع اعتكافاً مدة معينة  
 لزمت اعتكاف تلك المدة مع  
 قناعها فلا يجوز تعذبه عليها  
 ولأن آخره عنها وانما يلزم التتابع  
 ان تلفظ بالترامه سواء كانت المدة  
 معينة أم غير معينة بخلاف ما اذا  
 نواه فانه لا يلزمه على المعقد  
 (ويقطع التتابع الكرو والكفر  
 ونعمه الجماع) وغيرها مما مر آنفاً  
 بتفصيله

ولا كذلك الاعتكاف ثم قال وبأن ذلك في كل ما يسطل الاعتكاف ويطل نواب  
 الاعتكاف بغيبه أو رسم أو كل حرام كالتفلا في الصفة والنهاية عن الآثار وأقتره  
 (قوله ان طرأ) أي الجنون والاعمام يطل اعتكافه في حال طرأ ما مضى ان كان  
 متتابعاً وظاهر إطلاقه البطان في ذلك مطلقاً وهو المتحقق كما ختمه في الأصل ووقع  
 في الصفة أنه قال أخذان الرضة والأذرى من التعليل بالهذر أو طرأ فهو الجنون  
 بسببه انقطع بانراجه مطلقاً اه فتوجه بانراجه ليس بقيد كما وضعته في الأصل (قوله  
 على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) هذه صيغة تعبر عن التام في ذلك قال في شرح الارشاد  
 لكن مقتضى كلام الجمهور وصريح المجموع أنه لا فرق وذكر في الإيعاب بأبسط مما في  
 شرح الارشاد واستدركه شيخ الاملام في الاسنى وأما الجلال الرمى فالوجود فيها وقت  
 عليه من كتبه موافقة الروضة وجمع في الصفة بين كلاي الروضة والمجموع بأن محل ما في  
 المجموع حيث جازت اقامته في المسجد والا كان ائراجيه لاجل ذلك كائراج المكره  
 حتى وعلى هذا يحمل مقتضى كلام الروضة وأصلها انه يضرا ائراجيه اذا شق حقلته على  
 المسجد أي بأن حرم ابقائه فيه اه (قوله أو جاهل) معذور بجهله (قوله فوراً) قال في  
 الإيعاب هذا ان أمكنه الخروج له فان تعذر عليه تيم ولا يطل اعتكافه كما قاله الرواني  
 (قوله ان لم يكت فيه) كأن كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والواجب الخروج وفي  
 الصفة ونحوها التي تعني الأذرى وكذا لو كان مستحجراً لمرأته إزالة الصلابة في المسجد  
 وان لم يحكم بفصاصة الفسالة أو يحصل بفصلته ضرر للمسجد أو للمصلين (قوله المحرم)  
 أي المتعذبه قال في النهاية أما غير المتعذبه فيسببه كما قال الأذرى انه كل من عليه اه  
 أي فلا يسطل الاعتكاف به ويحسب زمت من الاعتكاف (قوله معينة) كنه رجب  
 مثلاً وغير المعينة كقله على أن اعتكاف شهر مثلاً ولو ائترم بالنداء تقربق أجزأه التتابع  
 قال في الامداد وقد يجب التقربق تبعاً كأن نذر صوم أيام متفرقة ونذر مع ذلك اعتكافها  
 فيلزمه تقربقه بمعا الصوم ولنذر يومياً لم يجز تقربق ساعته بل يلزمه الدخول قبل القبر  
 بحيث يقارن لشه أول القبر ويخرج منه عقب الغروب قال في الصفة فلو دخل الظهر  
 وسكت الى الظهر ولم يخرج ليلاً لم يجزه واقعد الخطيب والجلال الرمى الاجزاء أو ورد شيخ  
 الاسلام كلا الرأيين ولم يصرح باعتماد ولو نذر اعتكاف يوم أو من الزوال امتنع عليه  
 الخروج ليلاً ونذر يوماً فاعتكف ليلة أو عكسه فان عجز زماً وفاته كفى ان كان ما أتى به  
 قدره أو ازيدوا فلا يلزمه مدة كهذا الأسبوع أو هذه السنة وتعرض للتتابع فيها  
 لقطاً وفاته يلزمه التتابع في القضاء وان لم يرض للتتابع لقطاً لم يلزمه في القضاء ولو نذر  
 اعتكاف شهر دخلت الليالي مع الأيام أو ثلاثين يوماً مثلاً تدخل الليالي على الأصح (قوله  
 مما مر آنفاً) هو الجماع عهداً مع العلم والاختيار والمباشرة شهوة ان أنزل والاستقاء  
 والجنون والاعمام ان تعذبه بها ونحو الجنابة التي لا يطل الصوم ان لم يداو بالفصل مع

(و) يطله) أيضا (تعهد الخروج من المسجد لما ليس ضروريا ولا ما هو ملحق بالضروري (ولا) يؤخر الخروج (لقضاء الحاجة) ألا بد منه وان كثر شروجه ذلك العارض نظر الى جنسه ولا يكلف فيه كالاكل الصبر الى حد الضرورة ولا غير داره كسقاء المسجد ان تلقى وله الوضوء الواجب خارج المسجد تعالى استثناء (و) لا لاجل (الاكل) وان أمكن في المسجد فقد سقى منه ويشق عليه بخلاف الشرب وان اذ اخرج لداره قضاء الحاجة أو الاكل فان تفاحش بعدد ما عن المسجد عرفا وفي طريقه مكان أقرب منه لا تقربه وان كان لصديقه أو كان له داران لم يتفاحش بعددهما وأحدهما أقرب تعين الأقرب في الصورتين والاتقطع بتابعه ولا يضر وقوفه لشغل بقدر الصلاة المعتدلة على الميت عالم يعدل عن طريقه أو يتباطأ في مشيه أو يجامع وان كان سائرا ولا يبطئ بتابعه أيضا (ولا الشرب) والوضوء الواجب (ان تعذر الماء في المسجد) بخلاف ما اذا وجد الماء فيه أو تيسر احضاره ولو بين يديه (ولا للمرض ان شق عليه فيه) لاحتياجه الى مقهور فرائض وتردد طبيب (أو شفى تلو شفى) بحيث أو مستقدر فخرج منه بخلاف نحو الحجي الخفيفة والصداق

تمكثته منه (قوله الخروج) ولو بما اعتدله فقط من البدن كالحملين من القام والمهجرة من القاء والجانب من المضطجع فان أخرج احدي رجله واعتدله امال الشاوخ تعالى الشيخ الاسلام الى انقطاع الاعتكاف به والذي يجهته الطبيب الشرعي وبالجمال الرمي هو عدم الضرر حال في النهاية وتؤيد ما أفتى به الوالد فيا لو حلق لا يدخل هذه الدار اذا دخل احدي رجله واعتدله ما من أنه لا يبحث فعلمنا بالاصل فنهما (قوله ان لم تلقه) قال في التحفة أخذ منه أن من لا يستحي من السقاية بكافها اه زاد في النهاية ما اذا كانت السقاية مصونة بمصونة بمسجد لا يدخلها الا أهل ذلك المكان كما يحتمل بعض المتأخرين اه زاد في الایعاب أنه اذا خلى في الأولى لانه لا يبحثهما في هذه الصورة (قوله تعالى الاستثناء) ولا يجوز الخروج له قصد الا ان تعذر في المسجد وقد في الایعاب الوضوء بكونه واجبا وقال في النهاية واجبا كان الوضوء ومندوبا (قوله قد سقى منه) أخذ منه أن المجهور الذي يند رطاقوه بأكل فيه (قوله بخلاف الشرب) ان وجد الماء في المسجد ومن يأتيه به اليه والاجاز الخروج له كما سألني في كلامه قريبا (قوله تفاحش) ضابط الشمس أن يذهب أكثر الوقت في المذود في التردد (قوله في الصورتين) هما ما اذا وجد أقرب من داره لا تقابه عند تفاحش بعدد داره وما اذا كان له داران احدهما أقرب من الأخرى وان لم يتفاحش بعدها فعمل لم يعد غيرها أو وجد غير لا تقبه لم يضر فحش البعد (قوله المعتدلة) كذلك الامداد وغير في التحفة بأقل مجزئ منها وأطلق شيخ الاسلام وانطبيب الشرعي وبالجمال الرمي أن صلاة الجنازة قال في التحفة وغيرها أم اقدرها فيصير جميع الاغراض قال وهل له تكرير رهنه كالعبادة على موق أو مرضى متروك في طريقه بالشرطين المذكورين ثم قال الذي ينعى أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا تظن راضه الى غيره المقتضى لطول الزمن الخ وقال القليوبي في حواشي التي الذي مال اليه شيعتنا انه يعتبر مجموع الصلوات على الجنازة أو الصلوات نظرا لما مر عنه من اعتبار العرف اه (قوله ما يعدل الخ) فان عدل ضر وان قصر الزن تحفة بأن كان المريض والقادم فيها الى طريقه نهاية وفي حواشي التي القليوبي قال بعضهم بأن يدخل متعظا غير نافذ لا احتياجه الى العودة الى الطريقه فان كان نافذ لم يضر اه وأقرب كاتري فخره (قوله أو يتباطأ في مشيه) رأيت في الجسموع للنووي قال المتولى وجهه كرهه أن يقتصر عن عادته شبه لانه لا مشقة في تكليفه المشي على العادة فلو خرج في الثاني عن حدة عادته من غير عذر بطول اعتكافه على الصحيح ذكره المتولى والرواية في الجراه ومن المجموع نقلت قال في الایعاب وما ذكره من البطلان قد بنا في ما قبله من الكراهة الا ان يحمل الاول على تأن يسير والثاني على تأن كثير بحيث يخرج به عن عادته بكل وجه اه وهو حسن ظاهر في الصورتين السابقين قبل الثلاث الاخيرة (قوله ان شق ليه) ومثله خوف سر بيق

(ومثله) في ذلك (الجنون والاعماء) اذا حصل أحدهما للمعتكف (ولا) يضر (ان) دام في المسجد وأخرج وقد (أكرم) بغير حق على الخروج (أ) وأخرج خروفا من ظلم أو غريم وهو معسر ولا يشتهه أو من نحو سبيع أو حريق لهذه كان حمل بغيره اذ به بخلاف ما أخرج مكرها بحق كزوجة وفن يعتكفان بلا اذن ولكن أخوجه ظالم لا دامق مطبل به أو خرج خوف غريم له وهو غنى محاطل أو معسر ولا يشتهه فيقطع تناهيه بذلك تقصيره (ولا) يقطعها الحيض ان لم تسعه مدة الطهر) بأن طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينقل عن الحيض غالبا بأن يكون أكثر من خمسة عشر يوما وفيه نظر رده في شرح الارشاد ولا يقطعها أيضا خروج مؤذن راتب

(قوله قال في الإيعاب) نص عبارته تشبهه قال جمع متأخرون وهم ومن ثمة استشكله الاسنوي بأن الثلاثة والعشرين الخ ثم قال ومثله الروايات شهر وهو واضح اه قال في الإيعاب ويؤيده جزم ابن الرفعة بما في البحر لكن قال بعض المتأخرين ان فيه تساهلا فانه غير متعين والتحقيق ان يقال خمسة وعشرون فأكثر

والحاصل الخ ما هنا أصل

وساوق فان زال خوفه عاد لمكانه ونحو عليه قال في النهاية ولعله ممن لم يجد مسجد اقربا يأمن فيه من ذلك اه وظاهر ان عمله في غير المسجد التي تعين بالتعين أما هي فلا يكتفى اعتكافه في غير ما يقوم مقامه وهو ظاهر وان لم تأمن على من شبه عليه (قوله ان دام) أي لا يضر في قطع التسابع به وأما حاسبه من الاعكاف فلا يحسب زمن الجنون بخلاف زمن الاعماء فإنه يحسب من المدة وأما ان أخرج لعدم امكان حفظه فيه فلا يقطع بذلك التسابع فينبى بعد زوال مانعه ولكن لا يحسب من الاعتكاف لاجل الجنون ولا الاعماء ونسقم الكلام والخلاف في الجنون فراجع (قوله بغير اذنه) زاد في الامداد والنهاية وان أمكنه التخلص على ما اقتضاء اطلاقهم ويحمل تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك ولعله أقرب (قوله ولا يشتهه) أي قبلها لما قبل حسبه ولا نهو عذر (قوله وفيه نظر) رده في شرح الارشاد) وجه النظر ان الثلاث والعشرين تقبلونه غالبا اذ هي غالب الطهر ووجه الرد ان المراد بالغالب هنا هو ان لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما سطر في الحيض ووجهه في الامداد بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك وان كانت تحبس ونظر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يغرم الأثرى أن من تحبس أقل الحيض لا يقطع اعتكافها به اذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها ابقاؤه في زمن طهرها وان وسعه ولا نظر للفرق بينهما بأن طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هنا في الأذكار بما يقتضي أن يخرج من امكان طروق الحيض عذري عدم الانقطاع بطروقه اه كلام الامداد وجميعه في نهاية الجبال الرمل وذكره في فتح الجواد مختصرا وأحال فيه بالواب على الامداد وأنت خير بأن هذا الذي أجاباه لا يناسب تعبيرهم حتى في هذا الشرح بقولهم بحيث لا ينقل عن الحيض غالبا فان كان مرادهم ما ذكرناه كان عليهم أن يعبروا به ولا يعبروا بما ناقضه فان من تحبس أكثر الحيض في غاية الندور ومن ثمة قال أبو حنيفة أكثر الحيض عشرة أيام وقد أخر الشارح الاسنوي على مقتضى النظر الذي ذكره في النصف والامباب قال في الإيعاب والحاصل ان المدة ثلاثة اقسام الخمسة عشر فأقل بخلافه والعشرون فأكثر لا يتناول غالبا وما بينهما يتناول غالبا فالاولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملقطة بالاولى الخ ويمكن أن يحصل كلام الجسدوع على من عادتها في الحيض أكثره وكلام الآخر من على من كان حاضها الغالب وبه يجمع بين الكلامين لكن لم تأمن على من حامس حوله الأثرى أنهم برءة والمتحاضة الى العادة حيث لا تميز ولا يلاحظ الامكان انقضاءها كذلك يكون في مسئلتنا (قوله راتب) في الإيعاب بأن رتب له قبل الاعتكاف ولو بعد التذرع فيا يظهر ثم قال بخلاف ما لورث بعد الاعتكاف لانه لم يذمه وهو في عن ذلك التعلق فاستمع عليه الخروج لذلك ثم قال وقد ثبت لذلك المسجد كما في المجموع عن الامام ثم قال بخلاف ما اذا خرج غير الراتب



للأذان أو الراتب لغیر الأذان أوله ~~لم~~كن منارة ليست المسجد وإن قرئت أو للمسجد  
لكنها بعيدة عنه وعن رحبته الخ وفي النسخة بعيدة عنه بحيث لا تنسب إليه عرفا فيما يظهر  
ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار المسجد وجاره أو يعنون دارا من كل  
جانب وبعضهم ضبطه على ما وزعم المسجد الخ وكذلك النهاية وتقل في الإعياب عن  
الزركشي فيبقى ضبطه أي البعد بأن تكون خارجة من جوار المسجد وهو ما يسمع منه  
السند كما ورد في الحديث قال ويبحث الأذرى امتناع الخروج منارة فيما إذا حصل  
الشعار بالأذان يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وانما ينعى إذا سمع وهو السطح من  
يسمى وهو المنارة والأذان الخروج إليها عذرا الخ (قوله منارة المسجد) المراد من إضافتها  
إليه اختصاصها به وإن لم تنزهه كان خوف مسجد وبقيت منارته بخلاف مسجد قريب منها  
واعتبد بالأذان عليها اه امداد ونهاية (قوله المنقلة عنه) خرج بذلك المنقلة به  
بأن كان بابها فيه أو في رحبته فلا يضر صعودها ولو لغیر الأذان وإن خرجت عن سمت  
بناء المسجد وكان المستكشف في هواء الشارع (قوله بغیر اقراره) لأن ثبت باقراره فيقطع  
به التتابع لاختصاصه الخروج وقال في الإعياب وغيره الأقرار شوته بينة أو القضاء يعلم  
القاضي أن جوقه (قوله ليست) أي العدة بسببها أي المستكشفة أما إذا كانت بسببها  
مكان طلقت نفسها بتقويض ذلك الباب وأعلق الطلاق بعشمتها فاشتمت فانه يقطع  
لاختصاصها بالخروج وفي الأمداد والنهاية أن أدلتها في اعتكاف مدة متناهية ثم طلقها  
فيها أو مات قبل انقضائها فيقطع التتابع بغير وجه قبل مضي المدة التي قدرها لها  
فوجهها إذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغیر  
أذنه ثم طلقها وأذن لها في أعوام اعتكافها فيقطع التتابع بغير وجهها اه (قوله)  
تعين عليه تحملها وأذنها في الإعياب ولم يمكنه أذنها في المسجد ويلزمه رجاءه  
أقرب الطرق من المسجد إلى محل الأداء على الأوجه فلو عدل إلى الأبعد لغیر غرض  
كسهوة لا قطع تنافس الخ ثم قال لو أجبره الحاكم على الخروج لم يؤثر قال وانما يجب  
الاستهاد على شهادته إذ لم يمكن الأداء في المسجد بجوابين الحقين لأن ذلك قديم - ن إذ  
لا يتسر كل وقت من يشهد على الشهادة وأضاف هذا ليس من أذنها الشهادة (تمة) إذا  
شرط فاذل الاعتكاف متناها بالخروج منه لا عرض مباح مقصود لا بنا في الاعتكاف  
صع الشرط ثم إن عين شألم يتجاوز والاجازة الخروج لكل غرض ولو دون ما باح كقاء  
أمر لا يجوز زهه أما إذا شرط الخروج لحرم أو لما في الاعتكاف كيماع فيبطل الأذان  
كان التام في لقطع التتابع كخص لا تقوا المدة عنه فالبصع شرط الخروج له أما إذا  
شرط الخروج للعارض كان قال الآن يبدو في فهو باطل ويبطل نذره أيضا ولو نذر نحو  
صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر بخلاف نحو الوقف فلا يجوز فيه  
شرط احتياج مثلا الخ ثم الزمن المصروف لذلك العارض لا يجب تدركه إن عين المدة

إلى منارة المسجد المنقلة عنه لكن  
قرينة من الأذان لا تقصودها  
للأذان وأما الناس صوته ولا  
الخروج لأن يقام عليه حديث  
بغير اقراره ولا لأجل هذه ليست  
بسيما ولا لأجل أدامته تدين  
عليه تحملها وأذنها للعذر  
في جميع ذلك بخلاف أضداده

(قوله عذرا الخ) لأن فيه ملجبة  
وهو بلاغ صوته لمن أذنه اه  
كلام شارح العباب وأقرا في  
الامداد والنهاية ما يجبه الأذرى  
قالا وكل منارة محل عال يقرب  
المسجد اعتد الأذان له عليه  
وكذا أن لم يكن عال بالكن وقت  
الاعلام عليه لتكون المسجد  
منعطف مثلا أصل (قوله من  
سمت بناء المسجد) في الأصل كما  
وجهه الشيطان وتربعه أذنى  
حيث قد في حكم المسجد كنارة  
منية فيه إلى الشارع فيصع  
الاعتكاف فيها وإن كان المستكشف  
في هواء الشارع وأخذ الزركشي  
من هذا أنه لو أخذ المسجد جناح  
إلى شارع فاعتكف فيه صاع لانه  
تابع اه منه يصرف

كهذا الشهر وان لم يعينها كشهري مطلق وجب تدارك تكميم المدة والله أعلم

• (كتاب الحج) •

• (كتاب الحج) •

هو لغة القصد وشرا عاقد الكعبة  
للافعال الاتية (والعمرة) وهي  
لغة الزيادة وشرا عاقد الكعبة  
للافعال الاتية (هما قرنان)  
أما الحج فبالاجماع وأما العمرة  
فما صرح عن عائشة قلت يا رسول  
الله هل على النساء جهاد قال نعم  
جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة  
وشهر يستل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن العمرة واجبة هي  
قال لا ضعف اتفاقهم - ما  
مراتب خمس صحة مطلقة وشروطها  
الاسلام فقط فيصح احرام الولى  
أو مأذونه عن الجاهلون

(قوله نهيت عليه الخ) قال في الاصل  
وفي حاشية الايضاح للشارح برده  
أى ذكر الوقت أن الباطل  
خصوص الحج لانقضائه عمرة لا  
الاحرام الذى الكلام فيه الخ  
قال العلامة المثنى قوله لا الاحرام  
الخ مخالف لظاهر كلامهم في الصفة  
والنهاية والمقتضى عند قول المنهاج  
وشروط صحتها ما نصه أى ما ذكر من  
الحج والعمرة - فهذا ونحوه  
يفيد أن كلامهم في نفس الحج  
لا في صحة الاحرام فقط اهـ

(قوله القصد) قاله الجوهري وقال النخيل كثره القصد الى من يعظم وزاد القتلوى  
ثالثا وهو الزيادة (قوله للافعال الاتية) يخرج للعمرة فالافعال الاتية فيه تخالف الاتية  
في العمرة فلا تضاد وقال ابن الرفعة انه نفس الافعال واستدل به بصحة الحج عرفه ويؤيده  
قولهم أركان الحج ستة (قوله الزيادة) وقيل القصد الى مكان عامر (قوله الاسلام فقط)  
وزيد الوقت وزيادته اذا نوى الحج في غير وقته بنقد حجرة فالاحرام الذى الكلام فيه صحيح  
واجب بآثار احرام العاكتبى للرمى غير منقذ ولا حجا وكرون المرد حصة الاحرام  
فيه نظرنهت عليه في الاصل فيصالح الى عدد الوقت في سائر الاقسام وقد رأيت في خلاصة  
المختصر ونفاة المختصر لغز الى شرط صحتة اثنان الوقت والاسلام الخ وزيد العلم بالكعبة  
وزيد في الصفة بأنه لو حصل أى العلم بالكعبة بعد الاحرام وقيل تعامل في الافعال كنى  
فليس شرطاً لانقاذ الاحرام الذى الكلام فيه بل يكفي لاتخاذ تصور به بوجه اهـ  
وبينت في الاصل ما في هذا الرد على ان فيمارد به في الصفة التزام شرط وهو تصور به بوجه  
وكذلك الاجمال حال فعلها وذلك قال ابن الجليل في شرح الايضاح يشترط تصور الاحمال  
حال الفعل من حيث ذاتها وكونها من المتماثل ولو بوجه الخ وقال سم في شرحه على مختصر  
أى شجاع ويحاجب أى من ردة الصفة المذكور بأنه انما يرد لو كان المراد شروط الاحرام  
بالحج وهو ممنوع بل هو ان يكون المراد الاعمال من شروط الاحرام وشروط الاحمال ولا يخاف  
في توقف صحة الاحمال على معرفتها فى شرط ولا يشافه اسكان معرفتها بعد  
الاحرام لان المقصود أن لاتقع الابعاد معرفتها حتى لو وقعت قبله لم يعتد بها وان صادفت  
شروطها على أن ظاهر قول الايضاح في باب آداب السفر يجب اذا اراد الحج أن يعلم  
كيفيته وهذا فرض عين اذا تصح العبادة الايمن يعرفها اشتراط معرفة الأعمال قبل  
الاحرام لانه واجب معرفة الكيفية قبل الاحرام وعلمه بتوقف صحة العبادة عليها اهـ وهو  
واضح جدا وزيد غير ذلك كالتسعة وزيداً بها ركن لا شرط وقد ظهر للغير جواب عن  
اقتصارهم في الصفة المطلقة على الاسلام فقط بأن مرادهم الشرط من حيث الفاعل  
وعبارة الايضاح للتوى التاس اربعة أقسام قسم يصح له الحج ثم قال فاما لتقسيم الاول  
وهو الصفة المطلقة وشروطها الاسلام فقط الخ فسيأتي كلامه يفيد كما ترى أن ذلك من حيث  
الفاعل وحيث فلا يرد عليه الوقت وتصور الاحرام أو الاحمال بوجه لانها ليس بالمان  
حيث الفاعل نعم هناك شرط من حيث الفاعل لم يتعوضوا الذكروه وهو الخلو عن الانعام فقد  
صرحوا بأن المعنى عليه لا يصح عنه غيره وظاهره أنه لا يصح احرامه بنفسه أيضاً ثم ذكر  
الشراح أوائل الحج من الصفة بأنه قد يوفى عليه اذا أبر من افاقته وحيث قد يرد في هذا  
الشرط قيد يقال انخلو عن انعامه غير مضمون من زواله (قوله احرام الولى) أى لعدم

اشتراط التميز في هذه المرتبة والمراد بالولي والمال من أبيه فحذف وصي من تأخره وتضمنها  
 فخا كرم وقمة ولولم يجمع أصلاً وكان محرماً وان غالب المولى عليه عن موضع الاحرام ينوي  
 جعله محرماً والاحرام عنه وبسبب محرم محرم ما وجب على ولده احضار سائر المواقف  
 الواجبة ونسب في التدبيرة وأن يفعل عنه ما لا يمكن منه كل شيء بعد ربه عن نفسه ان لم  
 يقدر لوجعل الحصة في يده أن يرميها فان قدر فعل لكن لا يضعها الولي في يده الا بعد ربه  
 عن نفسه وبسبب منه صفى الطواف والاحرام ويشترط في الطواف طهرهما واسترهما  
 العورة فيوضه الولي وينوي عنه ويجعل يساراً للكعبة ونظائر أن الولي انما يضعه به بعد  
 فعله عن نفسه وان طاف أو سعى غير المميز وركبوا الشرط كون الولي قائداً واستتافى جميع  
 الطواف وألحى ونعمه الولي من محظورات الاحرام فان فعل شيئاً منها فان كان غير مميز  
 فلا فدية على أحد وان كان محمداً وحلقاً أو قلاً وان كان مميزاً كالبائع فان كان اتلفاً  
 لزمت الفدية وان كان ناسياً أو جاهلاً وان كان ترفها كالنسي والطيب اشترط للزوم  
 المقدية العلم والاختيار ونفى وجبت الفدية ففي حال الولي وكذا سائر ما زاد في نفقته  
 بسبب السفر وجبت وجبت على الولي فهي كالأجوبة بفعله فان اقتضت محوماً وغيره  
 وفعله أجزاءً فان عزم الولي أن يحرم عنه فحازها بالمقات ثم احرم به فوجهاً في وجوب  
 الفدية على الولي أولاً فدية بلا تزجي في الخادم والجواهر والعباد والمجموع وغير ذلك  
 واعتقد ان الشارح والجال الرمي وجوبه على الولي وقد ذكر في الاصل ما يؤيد عدم  
 الوجوب وانه مذهب غير الشافعية وأنه يجوز تقليده وفيه سعة (قوله لا يميز) فائدة ذلك  
 فيه وفي المعز حصول الثواب اذ يكتب له ثواب ما فعله من الطاعات وكذا ما عمل به ولله  
 ويناب الولي أيضاً على ذلك ولا تكسب على غير المكلف معصية (قوله مع التميز) أي وغير  
 ذلك مما سبق في العصة المطلقة (قوله واذن الولي) ويجوز للولي أن يحرم عنه أيضاً هنا  
 كالأول (قوله وشرطه الاسلام والتكليف) أي فيصع نذر من الرقيق ويقع عن نذر  
 (قوله وشرطه التكليف والحريه) لم يذكر هنا الاسلام لوضوح أنه لا بد منه والعلم  
 باشتراطه مما سبق (قوله على كافر) أي ولا يصح منه بل لو ارتقى أثناء نسكه بطل ويجب  
 عليه الضحى في باطله وهذا فارق باطله فاسد بالجماع (قوله تعذر وقوعه) أي لكونه  
 عبادة دينية بخلاف الزكاة اللازمة له فتقتضى من ماله (قوله كافي فيها) هنا كلام بينه  
 في الاصل وحاصله أن استطاعة الحج في وقته تمكن من العمرة مطلقاً لانه ممكن من  
 القران والقائين لا يزيد على مفرد الحج في الاعمال والدمان يجوز عنه عدل الى الصوم فان  
 فرض عجزه عنه بقي في ذمته الى القدرة فلا يؤثر ذلك في صحة قرانه وأما استطاعة العمرة  
 وحدها فقد لا تكفي للحج (قوله حتى السفر) هي طعام يفتحه المسافر أو كثر ما يحصل  
 في جلد المستدير فتقل اسم الطعام الى الجلد وسعى به للبلدا المذكور ومعايير تضمن  
 وتخرج فلا لا تخرج سبع سفره لانها اذا حلت مع ما فيها انخرجت فاسفرت مما فيها وسعى

والصبي الذي لا يميز وصحة مباشرة  
 وشرطها الاسلام مع التميز واذن  
 الولي فلا تصح مباشرة غير مميز ولا  
 يميز بأذنه ولله ووقوع عن حجة  
 التذو وشرطه الاسلام والتكليف  
 ووقوع عن حجة الاسلام وعمرته  
 وشرطه التكليف والحريه فيعجز  
 حج الحرة المكلف الفقير واعفاه  
 عن فرض الاسلام والمرتبة  
 الخامسة لوجوبهما (ويشترط  
 وجوبهما الاسلام) فلا يصحان  
 على كافر أصلي في الدنيا يصحان  
 على مرتد وان استطاع في حال  
 وذهن ثم احرم بعد اسلامه لكن  
 لو مات مرتداً لم يجمع عنه لتعذر  
 وقوعه (والحريه والتكليف)  
 فلا يصحان على رقيق وصبي  
 ومجنون انقصهم (والاستطاعة)  
 لقوله تعالى من استطاع اليه  
 سبيلاً والعمرة كالحج والاستطاعة  
 الواحدة كافي فيها (ولهما مشروط  
 الاول وجود الزاد أو عيبه)  
 نفي السفر (ومؤنة ذهابه وبأبائه)  
 اللاتقة به من ثوبه لمس وطعم  
 وغيرهما بما يأتي (الثاني وجود  
 راحله) فاصله من جميع ما هو  
 وما يأتي ذهاباً وبأبائه

وان لم يكن له موطنه أهل ولا عشيرة

(لن ينسئ وبين مكة مرحلتان)

والاصل فيها وفي النقة انه صلي

الله عليه وسلم قسريهما السيل في

الاية والمراد بهما كل دابة

اعتدركوميا في مثل تلك المسافة

ولو شحوبفل وجارو يوجدانها

القدرة على تحصيلها يبيع أو اجاز

بغن المثل أو بأجرته لا بأجره وان

قلت الزيادة أو ركوب موقوف

عليه أو لعل الحل الى مكة أو

موصى بمنفعته الى ذلك والاوجه

الوجوب على من حمله الامام من

يت المال كاهل وظائف الركب

من القضاة وغيرهم والشروط اما

وجود راحله فقط وهو في حق

من ذكر بعد محله أو ضعف كما

يأتي (أو) وجود (شق محمل) وهو

(لن لا يقدر على الراحلة) بأن

يلحق بها مشقة شديدة اذا استطاع

معها وضابط هذا ان يغشى منها

مسيح تيم فان لحقته المحمل وهو

شي من خشب أو نحوه يجعل

في جانب البعير لركوب فيه

اشتراط فيه قدرته على السكينة

وهي المسعى الآن بالهواة فان ججز

فحقة فان عجز فسرير يحمله

رجال وان بعد محله لان القرض

انه قادر على مؤن ذلك وانما فاضلة

عامر (والمرأة) والخنثى وان لم

يتضرر لان المحمل استلزمها

السفر سفر الاسفار والرجل ينقسه عن البيوت والعمران (قوله وان لم يكن له الخ) أي لما  
في الغرب من الوحشة ومنقعة فراق الوطن المألوف أمامه لا وطن له وله بالخاص ما يقينه  
لا تعتبر في حقه مؤنة الاياب قطعا لاستواء سائر البلاد اليه (قوله أهل ولا عشيرة) المراد  
بالأهل من تازمه مؤنتهم وبالعشيرة سائر الاقارب ولو كانوا من جهة الام وفي المصنف  
والنهاية نقلنا عن الرافعي ولم يتعذر المعارف والاصدقاء لتيسر استقبالهم (قوله  
اعتدركوميا الخ) أي لأمثاله وظاهر اشتراط كونهم يلق به وعليه جرى في الايعاب وفتح  
الجواد واعتقده سم وعبد الرؤف في شرح المختصر وابن الجلال في شرح الايضاح وغيرهم  
وخالف في النقص فقال وان لم يلق به ركوبه (قوله ويوجدانها) أي المراد بوجود راحله  
في قول المصنف وجود راحله (قوله بغن المثل) أي ان أراد شراءها أو بأجرته ان أراد  
الاستئجار (قوله الى ذلك) أي الى الحل الى مكة وخرج به الموصى به أو بمنفعته فلا  
يلزمه القبول كما في حاشية الايضاح للشارح قال للمنة قال وينتقد الناظر فيما لو أعطى من  
شحور كاهل والقباس أنه لا يلزمه القبول أيضا لانه لا يتناول من منة اه لكن في النقص ايضا  
بمنعه ما يمكن فيها الخيخ أو على هذه الجهة اه وعبارته عبد الرؤف في شرح المختصر أو  
وصية له أو بجهة المحمل انتم في شرح الايضاح للبعال الرمي وابن علان أو أوصى له  
بمنفعته اه وظاهر هذا يخالف ما في الحاشية الا ان يقال في الجمع انه لا يلزمه القبول  
للمنة لكن اذا قبل زومه التسلك للملكة ذلك بقبوله لغربه (قوله من يت المال) قال في  
التحفة لا من ماله كالأول وهما لغربه للمنة اه (قوله كاهل وظائف الركب) عبارة حاشية  
الايضاح حيث جاز له أي للامام ذلك كقضاة الركب وغيرهم (قوله فقط) أي من غير شق  
محمل أو كنيسة أو محفة (قوله أو ضعف) معطوف على قوة بعد محله فالذكر القوي القادر  
على المني تشتت في حقه الراحلة ان كان ينسئ وبين مكة مرحلتان فأكثر والا فلا تشتت  
بل يلزمه المشي والضعف يشترط في حقه الراحلة وان قرب (قوله شق محمل) في الايعاب  
بفتح الشين والمحمل قال في المصنف يفتح معه الاولى وكسر الثانية بخط النووي وقيل بعكسه  
اه أي الاول بارادة المحمل والثاني بارادة الراكب (قوله مسيح تيم) كذلك في شرح الارشاد  
له والجمال الرمي في النهاية وجرى في النقص وحاشية الايضاح والجمال الرمي  
وابن علان في شرح الايضاح على أن المراد ما يغشى منه مسيح تيم ولا يغشى منه ذلك  
ولكنه لا يطاق السير عليه عادة (قوله في جانب البعير) أي يلاصق يستتر اركب فيه  
والكنيسة هي المحمل الآن عليه أرواد عليها ما ينظر من الشمس من الكس أي الستر  
ومنه قوله والجواري الكس أي المجموعات والمحفة الكس هي المعروفة الآن بالتحفوان  
(قوله فسرير يحمله رجال) استشكل السيد جهر البصري تصور المعسوب أو وصول  
الشخص الى حاله بحيث يشق عليه مشقة شديدة أن يجعل في محفة أو على سرير في غاية  
الندور اه وأقره ابن الجلال في شرح الايضاح (قوله والمرأة) معطوف على قول السابق

والشرط وحده ان الحمل في حق من

ذكر (مع وجود شريك) عدل  
يلتصق به بحالته وليس به نحو  
جدام ولا برص فيما يظهر في الشكل  
فان لم يجده فلا وجوب وان وجد  
مؤنة الحمل بقلسه ولو يسهل  
معادله بنحو أمتعة ولم يحش منها  
ضررا ولا مشقة لم يشترط وجود  
الشريك (ولا تشترط الراحة  
لن يشده وبينه مكة أقل من  
مرحلتين وهو أقوى على المشي)  
بان لم يلحقه به المشقة الآتية اذ  
ليس عليه في ذلك كثير ضرر  
بخلاف ما لو ضعف عن المشي بان  
خشى منه مسيح تيم فانه لا بد له من  
الحمل في حقه مطلقا وحسب ما يلزمه  
المشي فالركوب قبل الاحرام  
وبعد افضل والافضل الركوب  
على القتب والرحل للتابع  
(ويشترط كون ذلك كله) أي ما مر  
من نحو الراحة والمؤنة (فاضلا  
عن دينة) ولو مؤجلا وان أهمل  
به الى ما به لان الحال على القور  
والحج على التراخي والمؤن يصل  
عليه فاذا صرف ما معه في الحج  
لم يجد ما يقضي به الدين (و) عن  
(مؤنة من عليه مؤنتهم) كزوجته  
وقربه ومملوكه المحتاج اليه والمراد  
المؤنة اللائقة بهم من نحو ملابس  
ومعلم واهنة فأب وأجرة طبيب  
وعن أدوية شفاة قريه ومملوكه  
الهما

لم لا يقدر رأى ويشترط شق حمل المرأة وانغثنى وان لم تضر را وهذا هو المعتقد وان وافق  
الشارح في مختصر الايضاح الاذرى في قسمه بين ما يلحق به الركوب بدونه أو بشرق  
عليها ونقل شيخ الاسلام في القور والاسنى كلاما من القتالين ولم يصرح بترجيح لكانه  
اقتصم في شرح المبهة الصغير وشرح التلج على الاطلاق (قوله عدل) بان لا يكون  
فاضا ولا مشهورا بنحو مجنون أو بخلاعة ولا شديدا للعداوة ولا به نحو برص وأن وافقه  
على الركوب بين المحلن اذ انزل قضاء الحاجة ويقلب على ظنه وفاقه بذلك وفي الايجاب  
للشارح أن يكون عدلا ذمرا ومرة تليق به بحالته اذا كان الاخر كذلك اه ولم أر اذا  
كان الاخر كذلك في غير الايجاب (قوله لم يشترط وجود الشريك) قال الشيخ عيسى  
الرؤف في شرح المختصر وقباس الشريك اشتراط اللباقة اه أي في الأمتعة وفي حاشية  
الايضاح للشارح ومن يلحق به الركوب بنحو هودج كعقد مربي بوضع بين الجوارق  
لا يحتاج لشريك اه ونحو عبد الرؤف (قوله أقل من مرحلتين) قال عبد الرؤف وان  
كانت الى عرفة مرحلتين قال في الصفة ومقتضاه أيضا القرب من معرفة وبعد من مكة لم  
يعتبر وفي حاشية الايضاح فان أطاق المشي لزمه ولو امرأه كما شهده الاطلاقهم وان نظره  
الاذرى (قوله على المشي) خرج ما لو كان قويا على الزحف والحبو فلا يكلف وان كان  
بمكة أو عرفة (قوله مسيح تيم) أي أو يحصل به ضرر لا يحتمل عادة كإفاد الصفة وغيرها ويسبق  
نظيره (قوله من الحمل في حقه) مراده من الحمل هنا الراحة ونحوها ولو لم يجرها كان  
أوضح (قوله مطلقا) أي سواء أقرب من مكة أم بعد عنها (قوله فالركوب قبل الاحرام  
الح) أي لو اجد الركوب أماما لم يجده وهو قادر على المشي من غير مشقة فيسن في حقه  
المشي حيث كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر نحو حاسن خلاف من أوجبه ان كان  
واجدا للزاد أو أتمكه فحصله بالبحار نفسه في الطريق أو كان يكسب كل يوم أو في بعض  
الايام كفايته لان احتياج السؤال لكراهة الحج به والمرأة كالرجل في ثبته لهما ولو لهما من  
العصبة والوصى والحاكم منعهما من ذلك عند مجرد التهمة في النافذة وعند قوتها  
في القرينة (قوله على القتب والرحل) في شرح البخاري لا يكرماني الرجل بفتح الراء  
وسكون المهملة أصغر من القتب وفي شرحه للقطلاني الرجل كالسرج القرس وفيه  
أيضا القتب بفتح المثناة القوية آخره وحده هو خشب الرحل وقبل القتب للبعيل  
بمنزلة الكاف للصار اه وشرار الركوب أفضل من استبقاره الالعدر (قوله على التراخي)  
اعتمد في الصفة والمختصر أن الحكم كذلك وان تنسق عليه الحج (قوله وقريه) أي  
أصوله وفروعه على التقصيل الذي ذكره في التفقات (قوله المحتاج اليه) أي المملوك  
لنحو خدمة والمراد بالمؤنة أي الكفاة وهي أعم من النفقة وقوله اللائقة بهم أي وبه  
أيضا لنفسه من تلزمه مؤنتها (قوله واعفاف أب) أي يتزوجه أو نسره (قوله لحاجة)  
أي احتياج كل من المملوك والقريب اليها أي الى أجرة الطبيب وعن الادوية (قوله

ولحاجة غيرهما) أى غير المأولة والقريب والمراغبين تلزمه نفقته ولو أوجب أهل  
 ذمة أو أماناً فى السرير من المتهاجم من فروض الكفاية تدفع ضرر المسلمين ككسوفات  
 وأطعام جائع اذ لم تدفع بركة ويت مال وفى التصفية يلقى بالطعام والكسوة ما فى  
 - عنها كما لا يوجب طيب وبقن أدوية الخ لكن لا يلزم ذلك الأهل من وجوه زيادة على كفاية  
 سنة له ولمونه كمالى الروضة (قوله ذهابا وإيابا) أى وأقامت معتادة بمكة أو غيرها (قوله)  
 ولتزع النفوس) أى المتجذبا بها وسيلها (قوله بين طلاقها الخ) هذا عند الشارح وعند  
 الجاهل الرملى عليه ذلك فيما بينه وبين الله ديانة لا يحجره عليه الحاكم (قوله وخادم)  
 أى أو عن غنهما الذى يحصلهما به فالمتكفية باسكان زوج والساكن فى مدرسة بحق  
 والموصى به جنته مطلقا والموقوف عليه لا يترك لهم مسكن بخلاف الموصى به جنته  
 مدته معلومة ومن اعتاد السكنى بأجرة إلا أن قد أنه لا يسكن فى غيره وإن اشتراه بل فيما  
 اعتاده فليطرق بالأقول حينئذ (قوله لزوم ابداله) أى وإن ألقهما (قوله بعض الدار)  
 فى حاشية الايضاح الزائد على حاجته ونحوه النهاية وغيرها (قوله فيما ذكر) أى فيما  
 ابداله باللاق به حيث كان الزائد يبنى بالملك الذى عليه وفى الذى التمس اضطراب بين  
 المتأخرين ينسقه فى الأصل مع ما يتعلق به فراجه منه (قوله بيع كنية) فى حاشية  
 الايضاح التى لغير التخرج (قوله نعمتان) سبق فى قسم الزكوات فى ذلك تفصيل بجري  
 نظيره هنا فاجعه (قوله وحاجته تدفع) فى الايعاب اذ لم يمتنع الى تصحيح كل من الأخرى  
 (قوله سلامة) أى وشبهه سواء كان مطلوعا أو مرزقا ويجب بيع ضيقه التى  
 يستغلها أو صرف مال تجارته فى الحج وإن لم يكن له كسب قال سم وقياس ما أتى به شيئا  
 الرملى أنه يجب على المدين التزول عن وظائفه بعض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين  
 وجوب الحج على من يسده وظائق أمكنه التزول فيها بما يكفيه ليحج وإن لم يكن له إلا  
 ولو أمكنه الحج بموقوف على من يبيع وجب حيث لا يطقه مشقة فى تخصيصه من نحو ناظر  
 الوقت ونقل سم عن فتاوى السبوطى أنه لا يلزمه التزول عن الوظائف للجم ~~فكن~~ فى  
 حاشية الحلبي على شرح التلخيص ما وافق ما نقل عن الرملى وفى التصفية من لأصبره على ترك  
 الجماع لا يشترط قدرته على سريته أو زوجة يستعجمها فيستقر الحج فى ذمته قال ابن الجاهل  
 فى شرح الايضاح ظاهره وإن ظن لحوق ضرر ببيع التيمم لوزن الجماع بالتعبية أو بإخبار  
 عدلى رواية عارفين وهو غير واضح ومنه استظهر فى المنع فى هذه الحالة للوجوب اشتراط  
 قدرته على حلالة يستعجمها وجرم به تقليد فى شرح المختصر ومال اليه مولانا السيد  
 المصرى قال وعليه فيظهر أن مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهرة التى لا تشمل  
 فى العادة ثم يلغى أن أنشدها سم صوب ما فى الحاشية (قوله والمال) خرج به  
 الاختصاص فلا يشترط الأمن عليه (قوله والبضع) أى الفرج (قوله وإن قل) كذلك  
 بقية كتب الشارح وكتب شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجاهل الرملى لا يعاب

ولحاجة غيرهما اذ اتعين  
 الصرف اليه ويشترط الفضل  
 عن جميع ما يحتاجه الى ذلك  
 (ذهابا وإيابا) الى وطنه وإن لم  
 يسكن فيه أهل ولا عيرتلا  
 فى الغربة من الوحشة ولتزع  
 النفوس الى الاوطان وعلى  
 القاضى منعه حتى يترك لمونه  
 نفقة الذهاب والاياب لكنه يضره  
 فى الزوجة بين طلاقها وترك  
 نفقتها عند نفقة يصرقها عليها  
 (وهن مسكن وخادم يحتاج اليه)  
 أى الى خدمته لتصور مائة  
 أو منصب تدفع لحاجته التجارة  
 نعم ان كافأ ففسن لا يلحق به لزوم  
 ابداله بل ان كان وفى الزائد  
 عليه بموتة تسك ومثلها القوب  
 النفوس ولو أمكن بيع بعض  
 الدار ولو غير نفسه وفى غنجه مونة  
 القل لزمه أيضا والامة النفقة  
 للخدمة أو للفتح كالعبد فيما ذكر  
 ولا يلزم العالم والتعلم بيع كنية  
 لحاجته اليها إلا ان كان له من كآب  
 نعمتان ومما جته تدفع باحداهما  
 فيلزمه بيع الأخرى والجاهلدى  
 بيع سلامة ولا الحرف بيع آتته  
 (الثالث أمن الطريق) أمنا لا تقا  
 بالسفر ولوطننا على النفس  
 والبضع والمال وإن قل فان خاف  
 على شئ منها لم يلزمه التسلل  
 لتضرره

سواء كان الخلق عاماً أم خاصاً على المعتد ولا أثر للنوف على مال خطير استحب التجار وكان يامن عليه لو ترك في يده ويشترط الامن  
أيضاً من الرصد وهو من رقب الناس ١٨٢ ليأخذ منهم ما لاغان وجد لم يجب التسك وان قل المال ما يمكن المعطى له هو الامام

أو نائبه (الرابع وجود الزاد والماء  
في المواضع المعتاد جعله من باب  
مشله وهو التقدير للاتفاق في ذلك  
المكان والزمان) فان عدم ذلك  
ولو في مرحلة اعتدله نهايت  
عدم الوجوب والعبر في ذلك  
يعرف أهل كل ناحية لاختلافه  
باختلاف النواحي (و) وجود  
(علق الدابة في كل مرحلة) لعظم  
تصل المؤنة في حمله بخلاف الماء  
والزاد لكن بحث في المجموع  
اعتبار العادة فيه كلفه وسبقه  
الياسم وغيره واعتدله السكي  
غيره (ولا يجب) الحج ولا يستقر  
على المرأة ولو لوجوه الانشهي  
سواء المكينة وغيرها (الان)  
وجد فيها ما حر (خرج معها  
زوج أو عزم) لها ينسب أو رضاع  
أو مصاهرة لما صحت قوله صلى  
الله عليه وسلم لا تسافر المرأة بريد  
الا ومعها زوجها أو ذو عزم ولا  
يشترط عدلها سالن الوازع  
الطبي أقوى من الوازع الشرعي  
ومثلها عابدها الثقة ان كانت  
ثقة أيضاً لا يجوز لكل منها نظر  
الاسترخاء وانما لوجه الاحتياط  
ويكنى مرافق وأجمل به وبها  
وفطنة بحيث قام معه على نفسها  
ويشترط فمين يخرج معها  
مصاحبه لها بحيث يمنع تطلم  
أعين القبرة لها وان كان قد سجدتها قليلاً في بعض الاحيان والامر بالجليل لا بد أن يخرج معه من يامن  
على نفسه من قريب ويحويه

والمنع للشارع يجري فيما على أن القليل الذي لا يزيد على قدر الخفارة لا أثر له (قوله على  
المعتد) أي بالنسبة للخاص أما العام فلا كلام فيه وهذا هو المعتد في سائر تركه وكذلك  
الجمال الرمي واعتد شيخ الاسلام والخطيب الشيرازي في الخاص أنه لا يمنع الوجوب  
فيقتضي من تركه كالزمن (قوله خطير) أي كسيرة ولا على مال غيره الا إذا الزم حفظه  
والسفر به كوديعة (قوله أو نائبه) وكذا الاجنبي كافي العباب وشتره لكن في شري  
الاشدلة والمنع عدم الوجوب للمنة وتطرق في الاسنى واستظهر الأقل الخطيب  
الشيرازي ومال اليه الجمال الرمي في النهاية وفي الثقة وكذا أجنى على الوجه حيث  
لا يتصور لخلق مئة لاحد منهم في ذلك بوجه ١٥ والحاصل ان المعتد الوجوب كما صرح به  
ابن زياد وقوله عن كثير من المتأخرين وأن المنع انما هو اذا دفع عن واحد بخصوصه  
(قوله يمين مثله) لا يأخذ وان قلت كافي الثقة وقال في المعنى وفي النهاية عن العمري تقتصر  
الزيادة اليسيرة ولا يصح في الخلاف في شرا ماء الطهارة لان لها بدلاً بخلاف الحج  
(قوله للاتفاقية) وان غلبت الاسعار ولا تطرأ له من السنن لم لا تعتبر حالة الاضرار  
التي قصد فيها القوت لسد الرمت (قوله بحث في المجموع) هو المعتد والا يجب الحج اليوم  
على افاق (قوله ولا يجب الحج) هو المعتد ومقابلته أنه شرط للاستقرار ولا للوجوب  
وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا مات فاته على الاول لا يلزم قضاؤه من تركها بخلافه على  
الثاني (قوله ما حر) ومنه اشتراط الحمل مطلقاً (قوله بريد) هو نصف مرحلة وهو أربعة  
فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع بذراع الاذى (قوله الوازع  
الطبي) الوازع بالزاي المجبة أي الكاف الطبيعي أقوى من الكاف الشرعي اذ كثير من  
الناس لا يبالون بارتكاب ما كف الشارع عنه بخلاف ما كف السلطان عنه قال ابن الاثير  
في النهاية في الحديث من زرع السلطان أكثر ممن زرع القرآن أي من يكف عن ارتكاب  
العظام مخافة السلطان أكثر ممن يكف مخافة القرآن والله تعالى قال وزعزع زعماءهم  
وازع اذا كفه ومنعهم الخ والمعنى هنا أن الزوج والمهر مع فسقة ما يغارون على المؤمن  
مواضع الرية ويكفان بطعنها عن ذلك قال في الثقة ويهمل أن من علم منه أنه لا غيره  
كما هو شأن بعض من لا خلاف لهم لا يكتفي به (قوله ثقة) والمسوح مثله في ذلك والمراد  
من كونهم ثقتين العد فلا العفة عن الزنا فقط (قوله واجبي له واجهه) اعتد في سائر  
كتبه والجلال الرمي في النهاية ويرى شيخ الاسلام والخطيب الشيرازي والجمال الرمي في  
شرح البلية على أنه لا بد أن يكون بديراً (قوله ونحوه) أي كسيرة وانتهى بشرط فيه  
وجود صرح بجل أو امرأة أو نساء أجنبيات بناء على الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين

(قوله)

يخرج معه من يامن

(أونسوة ثقات) بأن بلغن ورجعن مفات العداء وان كن اما سوء المجاوز وغيرهن وان لم يصرح معهن زوج أو عقرم لاحداهن لا تقطاع الاطماع باجتماعهن ومن ثم جازت شاوره رجل باهر أعين دون عكسه وأقهم كلامه أنه لا بد من ثلاث غيرها وأنه لا يكتفى بغير الثقات وان كن محارم واعتبار العدد ادعاءه بالنظر للوجوب ١٨٣ الذي الكلام فيه أما بالنظر لوزان الخروج

فأما ان يخرج مع واحدة لقرض الحج وكذا وحدها اذا امتنع أما سفرها لغير فرض غرام مع التسوية مطلقا) الخامس أن يثبت على الراحلة بغير مشقة شديدة فمن لا يثبت عليها أصلا أو يفتنى من ثبوته عليها بمحذور تيمم لا يلزمه الحج بنفسه بل بشابه بشرطه الاثنية السادسة أن يصدمها من الزاد وغيره وقت خروج الناس من بلده السابق إمكان السير إلى متى من الزمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار ما يمكن السير فيه إلى الحج السير المعهود فان احتاج إلى أن يقطع في كل يوم أو ببعض الأيام أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج ولا يقضى من تركته لو مات قبله الثامن أن يجد رفقة بحيث لا يأمن الا بهم يصرح معهم ذلك الوقت المتعاد فان تقدموا أصبحت زادت أيام السفر أو تأخر وأصبحت احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب له زيادة المؤنة في الأول وتضرره في الثاني ويلزمه السفر وحده في طريق أمنة لا يخاف فيها الواحد وان استوحش السامع أن يجد ما من الزاد ونحوه بحال

(قوله بأن بلغن) ويكتفى بالمراعات اذا حصل معهن الامن (قوله وأقهم كلامه) أي المصنف حدث قال الان خرج معهن سوة ثقات فالسوة اسم جمع لأمر من غير لفظها وأقهم ثلاث واعتقده في الصحة والاياب وتلخيصه في شرح المختصر واعتقده في الحاشية ويختصر الايضاح الاكتفاء بقتن غيرها ومال إليه شيخ الاسلام في شرح البهجة الصغير ورجزه في شرح المنهج والتصري وواقعه الخطيب والجمال الرملي في كتبه وأورد شيخ الاسلام المقاتلين في الاسي والفرد ولم يصرح بتزجيح وقد ظهر في ما لم أقف على من شبه عليه وهو أنه اذا كانت واحدة منهن لا تقارها واحدة من اللاتي معها ان جلست بموضعها أو ذهبت لمجاها فتبقى الاكتفاء بقتن معها فانزله الحج ومن كانت قد يطارقها صواحبا لا يلزمها فاقال بالشرائط ثلاث غيرها لاحظ الوجوب على كل واحدة منهن والقتال بالاكتفاء بقتن غيرها لاحظ الوجوب عليها فقط وقد أثبت في الاصل لوجه ما أخذني لذلك فراجع منه (قوله وان كن محارم) كذلك في شرح الارشاد واستقره في المنع وقال في الایباب اشتراط الثقات محله في غير المحارم بل والمحارم ان كان فسقهن بلقاء الخ وكذلك الصحة وأطلق شيخ الاسلام في المنهج وشرح التصريح اشتراط كون ثقات وقال في شروح البهجة والروض هو ظاهر في غير المحارم ومثله الخطيب في شرح التمهيد والتبصير والجمال الرملي في شرح البهجة والتمهيد زاد فيه أقامه فن قل على قياس ما عرف في الذكور نعم ان غلب على الظن حملهن له على ما هم عليه اعتبر فين الثقة أيضا اه (قوله لقرض الحج) انما يقيد بالحج لان الكلام فيه والافضل سفر واجب مثله (قوله مطلقا) كذلك الامداد والنهاية قال في الصحة حقيق يحرم على المسكاة المتفوق بالعمرة من التسليم من التساعين لو مات فهو المحرم وهي في تطوع فلها التمامه (قوله على الراحلة) مراد بها ما يشمل الحمل فالكنيسة فالحقة فالسرير الذي يحمله الرجال كما علم مما تقدم (قوله بشرطه الاثنية) أي في المعصوب اذ هو حينئذ يهينه (قوله اتماه) أي طلب الهبة ومثلها العارية في الایباب ولومن ولد أو والد (قوله مؤجل) مطلقا سواء أكان على ملي أو مؤمس في الایباب وان كان يحمل بمكة والمدين بهما وسرفا لو كان معه نفقة الذهاب وله دين على مؤمس بمكة يصل أيام الحج ويبنى مؤن اياه لم يلزمه الحج الخ قال في الامداد كالا سفي وقد يجعل هذا وسيلة إلى عدم الوجوب للنسك فيبيع ماله نسيئة قبل وقت الخروج ونظله في الایباب عن الراقي ثم قال ويؤخذ من كلام المتولي والشاشي أن هذا مكروه وقبل حرام كبس مال الزكاة قبل الحلول الخ (قوله يئنه) أي حجة ولو شاهد أو عينا أو بعله

حاصل عهده فلا يلزمه اتماه ولا قبول هبته لعظم المثقة ولا شراؤه بئنه مؤجل وان امتد الاجل إلى وصوله موضع ماله ولا أثر لدينه مؤجل أو حال على معسر أو مشكرو لا يئنه ولا يئنه التلفز به بخلاف الحال على ملي معقرا وعليه يئنه وأمكنه التلفز من ماله بقدره



القاضي (قوله) ووجدت شروط الطفر (قوله) هي أن يأخذ فريجنس حقه حيث وجدته فان  
 فقدته أخذته غير جنسه ثم الذي من جنس حقه بملكه والذي من غير جنسه يبيع ثم إن كان  
 الفريجنس من جنس حقه ملكه والا اشترى بنس حقه ومن الشروط أن لا يأخذ فوق حقه  
 أن أمكن الاقتصار على قدر حقه ويستمر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه ومن الشروط  
 أن يكون ما أخذته ملك المدين فلما أنكر المدين كون ما وجدته ملكه لم يجز أخذه ولو كان  
 المدين محجور عليه بغير أو من أوصاله يأخذ الا حصته بالمضاربة (قوله نحو الزوج) أي من  
 الحرم والتسوية فليس لها الجارية الا ان كان الحرم عنها ولا الزوج الا ان أفسدها  
 فلزمه ذلك ببلأجرة وفائدة وجوب الاجرة عليها مع أن الحجج على التراخي دفعها الى الحياة  
 ان تفسق عليها بنحو ذرا وشوف غضب أو الاستقرا ان قدرت عليها حتى يلزم الاجحاج  
 عنها بعد موتها فان لم تقدر على الم يلزمها الفسك (قوله لزمانه) سبقت في الزكوات والمراد بها  
 هنا العاقبة التي تنجم من ركوب نحو الحقبة الا بمسقة شديدة لا احتمل عادة (قوله أو حرم)  
 يسبق أيضا والمراد به هنا الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على الركوب  
 ولو على سري يحمه رجال الا بمسقة شديدة لا احتمل عادة (قوله معضوبا) بالعين المهمله  
 والصاد المجهمة وهو اسم مفعول من الغضب وهو الضعف والقطع لا قطع حركته هذا هو  
 الا شهر ويجوز أن يقرأ بالصاد المهمله كأنه قطع أو ضرب عصبه (قوله ان قدر عليها)  
 وان كانت القدرة عليها انما وجدت بعد الغضب (قوله بأجرة المثل) لأبأكثر وان قلت  
 الزيادة نعم ان رضى بدون أجره المثل لزمه ولا تقدر للمسقة (قوله وهو موقوفه) كذلك  
 الايضاح وغيره قال السارح في حاشيته والجمال الرمي وابن علان في شرحهما والعبارة  
 للماشية بأن يكون عدلا والالم تصح انابته ولومع المشاهدة لأن يذله لا يطاع عليها وهذا يعلم  
 أن هذا الشرط في كل من يبيع عن غيره باجارة أو جعالة اه ثم ان كان المستأجر معضوبا  
 واستأجر عن نفسه فاستأجر عنه تحت الاجارة وقبل قوله حجبت كافي فتساوى السارح  
 وقد اشبع الكلام على هذا في كتابي فتح الفتاح بالخير على من يريد معرفة شروط الحجج من  
 الفقهاء اجمعهم ان أردته (قوله) عن تصح منه الحج وهو المسلم المكلف الحرف قال في حاشية  
 الايضاح في قسم الامر وان كان قناني القاهر وهذا في حجة الاسلام أما التطوع فصحيح  
 أن يكون الاجر فيه ميسرا أو عبدا أو أمة وفي شرح الايضاح لابن علان تجزئ انابة  
 الرقيق في حج نذر اه (قوله) ولم يكن معضوبا ليس هذا شرط الصحة الاذن أو نكف  
 المعصوب وبيع عنه صحيح وانما هو شرط لوجوب الاذن له (قوله فيلزمه القبول) أي فوراً  
 وان لزمه الحج على التراخي لا لاجر جمع البازل (قوله) أي أجنبي في الاعياب لكن  
 يشترط أن يكون لها حرمة أو زوج اذا التسوية لا تكتفي هنا لا بذل الطاعة لا يوجب على  
 المبيع لجواز رجوعه قبل الاحرام (قوله وهو ماش) ظاهر لزوم الاذن للجانسية  
 الماشية وهو ظاهر غيره مما بينته في الاصل وفي شرح البهجة الصغير لشيخ الاسلام كذا

ووجدت شروط الطفر والمال  
 الموجود بعد خروج القافلة  
 كالمعصوم (ولا يجب على الاعصى  
 الحج) والصورة (الا اذا وجد قائدا)  
 ويشترط قدرته على أجرة ان طلبها  
 ولم ترد على أجرة مثله وكذا يشترط  
 قدرة المرأة على أجرة نفق الزوج ان  
 طلبها (ومن يبيع عن الحج بنفسه)  
 وقد أيسر من القدرة عليه لزمانه  
 أو حرم أو حر من لا يرضى برؤه  
 ويدهى معضوبا (وجبت عليه  
 الاستجابة ان قدر عليها بحال) بأن  
 وجد أجره من يبيع منه بأجرة المثل  
 فاضله مما مر ثم يستثنى مونة نفسه  
 وماله فلا يشترط كونها فاضلة  
 عنها الا يوم الاستئجار فقط لانه اذا  
 لم يشارفهم يمكنه تفصيل موقوفهم  
 بخلاف المباشر بنفسه (أو بمن  
 يطيعه) بأن وجدته عابجه عن  
 وهو موقوفه ولا يج عليه وهو بمن  
 يبيع منه حجة الاسلام ولم يكن  
 معصوبا فيلزمه القبول بالاذنه  
 في الحج عنه لانه مستطيع بذلك  
 وان كان المبيع أتم أجنبيته ثم  
 ان كان المبيع أصلاً أو فرعاً وهو  
 ماش لم تجب انابته لان منهما  
 يشق عليه وكذا ان يجد ما يكتفيه  
 أيام الحج

وشخ الاسلام في شرح لب الاصول (قوله وان اتفق فيه سدة حر) اعقد بعضهم انه عند  
شدّة الحر يطلب الاراد مطلقا وانه نادروا لفقهاء لا يخطون الاحكام بالتوادر (قوله  
ولن يتيقن الجماعة آخرو) قال في الامداد والمراد بيقن الجماعة الوثوق بمصوبها بحيث  
لا يفتق عنه عادة وان لم يتفق احتمال عدم الحصول عقلا (قوله لذالك) أي لان الصلاة  
بها أفضل (قوله عرفا) في الامداد ويحتمل أن يضبط بنصف الوقت انتهى وخروج بالتلقن  
الشك فلا يشدبه التأخير قال في الامداد مطلقا الخ (قوله يخاف القنات) أي يندب  
تأخير الصلاة في الغيم إلى آخر الوقت وزاد الشارح في الابعاب عن يتدبه التأخير من  
يرى الجاهل ومسا فر وقت الاولى وللقا بعرفة فيؤخر المغرب ليصعبها تأخيرها بعد لغة  
أي ان كان مسافرا ولن اثتبه عليه الوقت حتى يتيقنه أو يظن فوانه لو أخر ولم يرجو  
زوال عذره قبل فوت الجماعة ولن يتيقن وجوده في الماء أو القدرة على الماء والقيام أو  
الستره أو الجماعة كما مر في التيم إلى أن قال في الابعاب ولما اتم الحديث اذا وجب الانقطاع  
آخره ولن يدافع الحديث قال الركني والصبى اذا علم بكونه فيه اثناء اول الوقت بالنسب  
ولن يغلبه النوم اول الوقت للتسع ولستعاضة ترجوا الانقطاع قال ابن المعاد والى  
الخروج من الاماكن المني من الصلاة فيها كالوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم  
وقال ان فيه شيطانا ومسجدا للضراء وهو الزبلة ومحال الظلم وأرض غود ودار قوم لوط  
وادي محسروا أرض بابل ولن عنده ضعف إلى أن يؤدبه ويطعمه ولن تعيق عليه شهادة  
حتى يؤذيهما ولن عنده غفأ أو غضب حتى يزول ولن يؤنس من يصا يستوحش برفاقه حتى  
يجد من يؤنسونه ولما اتفق على معصوم حتى يأمن ولم يستقل بذبح بهيمة مشرفة على الموت  
أو اطعمها ولو اجد نحو ثمان مائة ين قله حتى يقتله ولن عنده مخو عار يطلب منه  
حتى يرذها ولن اشتغل قلبه بشغل مشوش حتى يزول من قلبه والحاصل انه حيث اقترن  
بالتقديم فقط ما شفى الخشوع كسنا فامد افعة الاخيرين له أو كان في التأخير كمال خلا  
عنه التقديم كان التأخير أفضل كالاشتغال بقاتمة ومسلم يحث تغيره والاوجب التأخير  
وقضا من وصلة كسوف ونحو ذلك وفي الثقة بانه أن يشتغل بالذبح عن الحيوان  
المحترم ولا تباح له الصلاة حتى فأن خاف ضاع ماله أو لغره كرهت لأن حرمته أدون الخ  
(قوله ركعة) أي كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية تحفة (قوله قضاء) أي كلها وذكر  
في المفتي ثلاثة أوجه في ذلك ثم قال والرابع أن ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضاء قال  
وهو التحقيق انتهى وكذلك شرح التبيينه وسبقه اليه الحلي وأورده في النهاية بقبول  
في الثقة انه التحقيق عند الاصوليين قال والحديث ظاهر في رده ولا خلاف في الأمر على  
الاقوال كلها وفي المفتي تظهر قاطبة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخروج  
الوقت وقتنا المسافر اذا فاته الصلاة لم يلزمه الاتمام فان قلنا ان صلاة كله اداءه القصر  
والا لزمه الاتمام وفي الامداد للشارح فائدة كونها اداء جواز القصر لوسافر وقتي

وان اتفق فيه شدة حر ولان  
يصلى مقردا أو جماعة بيت أو  
بجمل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم  
أو يأتيهم من قرب أو من بعد  
لكن يجد خلا عيشي فيه اذ ليس  
في ذلك كثير مشقة واذا سن  
الابراد سن التأخير (الى حصول  
الطلب) الذي يبق طالب الجماعة  
من الشمس وقايته نصف الوقت  
(و) منه انه يسر التأخير أيضا  
(لن) أي له ان (يقن) الستة آخر  
الوقت لان الصلاة بها أفضل  
(ولن يتيقن الجماعة آخرو) أي  
بحيث يتيقن ما يسهل لذلك (وكذا  
لو ظن انه لم يفسد اتاخير) عرفا  
لذلك أيضا فان اتنى مذكور  
فالتقديم أفضل (و) انه يسر  
أيضا (لقيم) ونحوه مما يفتح العلم  
بدخول الوقت (حتى) يتيقن  
الوقت) أي دخوله بأن تطلع  
الشمس مثلا فراهلا أو يتغير به اثقة  
(أو) حتى (يخاف القنات)  
للصلاة (ومن صلى ركعة) من  
الصلاة (في الوقت فمضى) أي  
الصلاة كلها (أداء أو) صلى  
(دونها قضاء) لما صحت من قوله  
صلى الله عليه وسلم من ادركه  
ركعة من الصلاة فقد أدركه  
الصلاة أي مؤداة

واختصت الركعة بذلك لاشغالها على معظم افعال الصلاة معظم الباقي كالتكرار لها بفعل ما بعد الوقت لاجلها لاختلاف ما دونها وتوابع القضاء دون ثواب الاداء ١٨٦ لاسيما ان عصى بالتأخير (ويحرم تأخيرها الى ان يقع بعضها) أي

من الوقت ركعة لا يرفع الحرج ٨١ (قوله كالتكرار لها) قال الشوري في حواشي المنهج قال الشيخ في آياته وانما يجعله تذكيرا حقيقة لان التكرار هو الايتان بالشيء شيئا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك اذا بعد الركعة مقصود في نفسه كالاوّل كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليس تكرر بالتهافت في الاسم ٨١ (قوله ما يسهلها) قال في الامداد بأن كل بيع أقل ما يجزى من أركانها بالنسبة الى الوسيط من قبل نفسه فيها يظهر (قوله جازله ذلك) لكنه خلاف الاول كما في المجموع وغيره (قوله وان لم يقع ركعة منها في الوقت) لكن يجب القطع عند ضيق وقت الصلاة الاخرى فان استمر لم يطل لان الحرمة لا يخرج اعداد

الصلاة ولو التسليم الاولى (خارجة) أي الوقت وان وقت أداءه ان شرع فيها وقتي من وقتها ما يسهلها وتكون جعة فطولها للتراث وهو ما حتى خرج جازله ذلك وان لم يقع ركعة منها في الوقت لانه استغرقه بالعبادة

• (فصل في الاجتهاد في الوقت) •

• (فصل في الاجتهاد في الوقت) •

(قوله وجوبا) ان لم يمكنه معرفة الوقت كما هي صورته والافوازا فهو مخير بينه وبينهما (قوله منهما) أي مع أذان الثقة بالصواب واخبار الثقة عن علم (قوله مجرب) أي جربت اصابعه للوقت ولو في غير أول بل قال الركعتي ولم يتعرضوا لابطاله هل هو ثلاث أو أقل ويشبه أن يكون على الخلاف في المباحرة المعطاة في الصيد يصاب أي فيكون يصح بظن منه ذلك ولا يقدر بعدد كما ذكر وفي السيد قال سمعنا أن مثل ذلك حيوان آخر مجرب (قوله وبصاحبه) أي وأخذ النجم والحاسب بحسابه والنجم من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الثلاثي والحاسب من يعقد منازل النجوم وتقديرها الذي اعتقده المفسر والصفة والنهاية وغيرها عدم جواز تقليدها في ذلك هنا وكذلك الصوم في الصفة والمغنى والاسنى وجرى الشهاب الرمي ووافقه الطبراني الكبير والجمال الرمي على وجوب تقليدهما فيه وقيد الجمال الرمي بما اذا ظن صدقهما ونظر فيه سم وقال القياس الوجوب اذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما عدلان فاذا تبين انه من رمضان جرى في الصفة على عدم اجزائه عن المرض وجرى شيئا من سبق ذكره على الاجزاء (قوله) ونحو ذلك منه المناكب المحترقة قال الانصاري في بطل الانوار لم يزل أرباب المقاتلة يقدونها ثم يعرض لها في البرد الشديد ويوقف فينبغي أن لا يقول علم نفسه ٨١ وأطلق القلوبي اعتماد المناكب المحترقة ولم يقصدها بغير البرد الشديد قال وأقوى منه حب الامة المعروف اعرف به انتهى (قوله مستغرقة للوقت) أي فصور الورد والخطاطة لا بد من معرفة الوقت بها استغراقه فاذا كان يقرأ في كل يوم من الصبح الى الظهر ونصف القرآن مثلاً فلا بد من اعتباره مقدار ذلك في يوم الغيم وهكذا الخطاطة وغيرها (قوله فلا يقلد مجتهدا مثله) أي وأذان المؤذن في يوم الغيم أعلى رتبة من المجتهد قال سمعنا فورية بين المخبر عن علم المجتهد قال وينبغي انه لو علم ان ذاته من اجتهاد امتنع تقليده من انتهى ونقله الشوري أيضا

(ومن جهل الوقت) لتعظيم أو حبس بيت مظلم (أخذ) وجوبا (معتبرة) ولو عدل رواية (بصير) عن علم أي مشاهدة وكأخباره أذان الثقة العارف بالمواقيت في العصور متبع معها الاجتهاد لوجود النص فان فقد جازله الاجتهاد وجاهله الاخذ اما باذان مؤذنين كثر وأظلم على الظن اصابعهم (أو أذان) مؤذن واحد عدل عارف بالمواقيت في يوم الغيم اذا لا يؤذن عادة الا في الوقت (أو صاحب دين مجرب) بالاصابة للوقت وبصاحبه ان كان عارفاه لغلبة الظن بجميع ذلك فان لم يجد ما ذكر (اجتهد) وجوبا (بقرائة وحرفة) كخطاطة (أو نحو ذلك) من كل ما ينظ به دخوله كورد ويجوز الاجتهاد لمن وصير يتقن بل حق القادر على التقن حاله في الشروع من بيت مظلم لرؤية الشمس لان في الخروج الى رؤيتها نوع مشقة وبع فارق ما مر

في الخبر عن علم (ويخبر الا لعمري بين تقليد ثقة عارف والاجتهاد المجزى في الجملة وانما امتنع عليه التقليد في الاولى عند عدم التصبر لان الاجتهاد هنا يستدعي أعمالا مستغرقة للوقت فبعبارة مشقة طاهرة بخلافه ثم أما البصير القادر على الاجتهاد فلا يقلد مجتهدا مثله

أذهب أفضل من الطواف على المعقد والكلام فيما إذا انتهى الزمن المصروف إليها واليه (و) يحرم (بالج) في أشهره وهي شوال  
وذا القعدة وعشر من ذي الحجة فيمضت الأحرام به من ابتداء (١٨٧) شوال إلى صبح يوم النحر فيصنع الأحرام به

وان ضاق الزمن كان أحرم به  
مصرى بمصر مثلاً قبيل فجر النحر  
فلا أحرم به في غير وقتها كرمضان  
أو بقية الحجة (أنه قد هجر) وان  
كان عالماً بذلك منع مذهبه  
وأجزأته عن عزة الإسلام لشدة  
لزوم الأحرام فإذا لم يقبل الوقت  
ما أحرم به النصف لما قبله هذا  
حكم المقات الزماني (و) أما  
كان مكة كانت مشاهة بالنسبة  
للحج وان كان من غير أهلها فيصير  
بالج (منها) سواء القارن والمتعم  
والفرد فان فارق ما لا يجوز فيه  
النصر لو سافر عنها بمنزلة  
في باب وأحرم خارجها ولم يعد  
اليها قبل الوقت أو لم يزد  
وكذا ان عاد إليها ولقد وصل  
في خروجه إلى مسافة النحر  
ويستقيم ذلك الاجراء المكث  
إذا استوفى من آفاقه  
بأنه انشروا إلى ميقات  
المحج عنه ليحرم منه وأفضل  
لمن يحرم من مكة أن يعل سنة  
الأحرار بالسجد ثم يأتي باب داره  
ويحرم منه ثم يأتي المسجد لطواف  
الوداع ان أمداه فانه مندوب له  
(و) أما بالنسبة للعمرة فليست  
ميتاً قابلاً يحرم منها (بالعمرة  
من أدنى الحل) أي أي جانبها  
فان أحرم بها في الحرم انعقد ثم ان

ولو في العام الواحد لشارة بذلك إلى خلاف ما لك فيه لكنه عبر باليوم لزوم عدم  
الكرهية في العام منه من باب أولى (قوله أفضل من الطواف) اعقده فيما تعرض لذكره  
لذلك من كتبه وكذلك الجبال الرمي وحكى الخطيب الخلاف في ذلك ولم يصرح بترجيع  
(قوله ما لا يجوز إلخ) وهو المهرمان لعدم وجود سور مكة اليوم ومن المهرمان القبة  
المتصلة بها (قوله خارجها) وان لم يخرج من الحرم وان كان من محاذاتها على المعقد عند  
الشارح في كتبه وجمعه على ذلك فليذهب عبد الرؤف وجرى شيخ الإسلام والخطيب والجبال  
الرمي على الاكتفاء بالمحاذة كسائر المواضع (قوله وكذا ان عاد إليها) أي مكة قبله أي  
الوقوف بعرفة والحال أنه قد وصل في خروجه إلى مسافة النحر فانه يلزمه الحرام والائتم  
الاذن وصل إلى ميقات الآفاق كما نقلوه في الأضي والامداد والنهاية وعقبه إلى الصفة  
بقوله كذا قالوه ومجمل ما إذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها بعد من مرسدين فستعين  
هنا الوصول للمقات لاسانه بترك الأحرار من مكة وأجدا أنه بخلاف ما إذا كان ميقات  
جهة خروجه على مرسدين أبلغ يكن لها ميقات فيكني الوصول إليها وان لم يصل لميز  
المقات إلخ (قوله المحجوج عنه) أي أولى مثل مسانته وهذا اعقده الشارح في معناه  
كتبه وشيخ الإسلام ذكرها والخطيب والجبال الرمي وغيرهم واعقده الشارح في مواضع  
من حاشية الإيضاح والایجاب الاكتفاء بمقات آفاقية عليه الاجراء وان كان أقرب من  
مقات المحجوج عنه واعقده سم في شرح أبي شعاع وقد أشبهت الكلام على ذلك بما جاز  
أسبق إليه في كتابي فغف الفتح بالخير على من يريد معرفة شروط الحج عن الغير فراجع ذلك  
منه ان أردته وينت في الأصل نبذاً منه (قوله سنة الأحرار) يسن أن يقتل أولاده  
للأحرار ثم يبي للمسجد الأحرار فيصلي فيه سنة الأحرار والأفضل كونها تحت المذاب  
ثم يعدلوا فيصير منه فان كان في روابطها باب خلوة لامن باب الرباط فان لم يكن له دار  
في المسجد (قوله الجمرانة) بالتحفيف والتشديد موضع مشهور بين الطائف ومكة وهو  
اليها أقرب منها وبين مكة اثنا عشر ميلاً وينها وبين الحرم من جهتها نحو ثلاثة أميال  
وحدة الحرم من هذه الجهة لا يعرف (قوله ثم التعم) أمام أدنى الحل قليلاً وذراع ما بين  
باب المسجد الحرم المعروف بباب العمرة إلى الاعلام التي هي حد الحرم من هذه الجهة  
اثنا عشر ألف ذراع وأربعة مائة ذراع وعشرون ذراعاً بذرراع اليد (قوله الحديثة) محفنة  
وقبل شدة اسم لبرين طريق جدّة والمدنية في منصف بين جبلين يقال لهم المروة  
يترجس وفيها مسجد صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه تحت الشجرة قال الاسدي  
على أحد عشر ميلاً من مكة وقال النووي في الإيضاح حد الحرم من طريق جدّة منقطع  
الاعتشاش على عشرة أميال ٥٠ وليس بلحظة من هذه الجهة اليوم علامة (قوله القاصد  
مكة للتسك) وصرح لكل من الآفاق والمكي فيسببه لان أحراره منها حيث وجب

خرج في أدنى الحل فلا دم والائتم وزنه: دم وأفضل يقاع الحل للأحرار بالعمرة الجمرانة لا يتابع ثم التعم لاهم صلى الله عليه  
وسلم عائشة بالاعتقار منه ثم الحديثة (وغيرها المكى) وهو من ليس بمكة سواء إلا آفاق والمكي القاصد مكة للتسك (بحرم بالحج  
والعمرة من المقات) الذي آتته صلى الله عليه وسلم الطريقة التي يسلكها

وغير القاصدين له الاحرام من المقات وبكره تركه خروجاً من خلاف القائل وجوبه  
 على تفصيل فيه فلو حذف الشارح قوله للسلك لكان احسن فخره (قوله يلزم) بالنسبة  
 المقنونة ويقال للم وقيل لم ير من جبل من جبال تهامة جنوبي مكة مشهور في زماننا  
 بالسعودية فيه وبين مكة مرحلتان (قوله يسكنون لزم) وقول الصحاح قصوها وان  
 أوسا القرى منها مردود وانما هو منسوب لقوله من مر اذا كانت في مسلم قال المناوي في  
 مناسك جبل املس كانه ضفة في تدوير مطلق على عرفة (قوله ذات عرق) بكسر العين  
 وسكون الراء المهملة في قرية تحية قال ابن رسلان في أرضها سبعة تنبت الطرخاء قال  
 وعرق هو الجبل الصغير المشرف على العقين واديد في ما وفي غور تهامة أبعد من ذات  
 عرق والوادى لا يعرف الآن فينبغي تحزير آثار القرى القديمة لما قيل ان البناء الآن قد  
 تحول الى جهة مكة قال المرحلي في بهجة النفوس والقرية المحدثه بها أحدثها طلحة بن  
 عبد الرحمن بن أبي بكر في عهد هشام بن عبد الملك (قوله لا يعرون الخ) أي بأن ذهبوا على  
 طريق تولد وأما اليوم فيقاتلهم ذوا الحليفة لا يجوز لهم مجاوزتها بلا احرام نعم ان  
 ذهبوا من المدينة على الطريق الشرقية فيقاتلهم ذات عرق لان المروبة من المقات أقوى  
 من المقات (قوله بعيد) تصغير بعدد الاحرام من رابع احرام قبل المقات ويذهب ما  
 قريب من نصف يوم وفي الحقيقة الاحرام من رابع الذي اعتد ليس منضو ولا يكونه قبل  
 المقات لانه ضرورة ايهام الحليفة على أكثر الطحاج ولعدم ما فيها قال الشيخ أبو الحسن  
 البكري فلو عرف واحد من هاتين كان توجهه الى الاحرام من افضل اه وبجاءتها  
 من الطريق في علان في زماننا بين الطريق واحد والاخر هو يسارها (قوله مدت  
 مراحل من مكة) جرى عليه أيضاً في شرح الارشاد والجبال الرمي في شرح المنهاج  
 والحدية وفي حاشية الايضاح للشارح وشرح حمل المشاهدة قاضيه وجرى عليه الشيخ  
 أبو الحسن البكري في مختصر الايضاح والحاصل أنه اضطرب فيها اضطراب غريب من  
 ثلاث مراحل الى سبعة كما عرفت في الاصل والنفي يظهر أنها على نحو أربع مراحل  
 أو على أربع مراحل ونصف فراجع الاصل (قوله ذوا الحليفة) تصغير الحليفة كالنسبة  
 بقصعين واحد الحلفان حيث في الماء (قوله يا أيعز علي) زعم العامة أنه قاتل الجني  
 فيها ولا أصل له (قوله نحو ثلاثة أمال) اضطرب في ذلك أيضاً لكن قال السيد السعدي  
 اعتبرهم من عقبة باب السلام الى عقبة مسجد الشجرة بذى الحليفة فرائها تسعة عشر  
 ألف ذراع بتقديم التماسو بجمعها مع تقدم السدين واثنين وثلاثين ذراعاً ونصف ذراع  
 بذراع اليد اه فهي ثلاثة أمال لكن مع القاء الكسر (قوله فهي أبعد المواقيت)  
 ثبت حكمته في الاصل بمال أقصر على من سب في الفراق جمعته ان أردته (قوله تحزري)  
 أي بالاجتهاد أي اذا لم يجد من يحضر عن علم والافترس أتمه قال في سائبة الايضاح  
 والظاهر أخذاً بما ذكره في الاجتهاد في القبله أنه حيث قدر على التحزير ليجزله التقليد

(وهو لقائمة العن بل ولم يجد) أي  
 العن ومثل هذه قصداً الجاز (قرن)  
 يسكنون الزا (ولا همل العراق)  
 وخراسان (ذات عرق) وكل من  
 هذه الثلاثة على مرحلتين من  
 مكة (ولا همل الشام) الذين لا يعرون  
 على ذى الحليفة (و) أهل مصر  
 والمغرب الحليفة (قرية تحية بعيد  
 رابع على نحو من مراحل من  
 مكة (ولا همل المدينة ذوا الحليفة)  
 وهي أهل المسي الآن بآيسار  
 على جنبها بين المدينة نحو ثلاثة  
 أمال فهي أبعد المواقيت من مكة  
 فمن سلك طريقاً لمقات به فإن  
 سامعته قاتلته أو سيرة أحرمت  
 من محاذاته ولا ترسل من وراءه  
 أو خلفاً فإن أشكل عليه المقات  
 أو موضع محاذاته تحزري

(قوله ايهام الحليفة على أكثر  
 الطحاج) عبر في الاصل بقوله وأراد  
 بعض سادات عصرنا تعينها  
 واطهارها للناس فذهب حتى  
 عين آثارها ثم أتى ما يجاذبها  
 من الطريق المسلوكة الآن الى  
 مكة وابتغى ثمة شعور الملبين عن بين  
 الطريق ويسارها واحتقر ثمة بئرا  
 لكن لم يظهر فيها ما عتق الناس  
 اليوم على الاحرام من رابع أصل

وان تصيق وقتها بان فاسمه حمدا وناخير الصلاة على الخنازة اليها اى لالتصيلة تحصل فيها كثرة المصلين فيما يظهر ودخول المسجد فيه بقصد التحية فقط بخلاف ما اذا لم يقصد شيئا أو دخله لغرض آخر ١٨٩ ومنه ايضا تنفذ التلاوة فيه ليسجد لها فلا تنفذ في الكل للمراعاة

الذ كورة (ويحرم ما لهاسب متأخر عنها كصلاة الاستسارة وركعتي الاحرام) لتأخر سبهما عنها ما عني الاستسارة والاحرام والمتأخر ضعيف باحتقال وقوعه وعلمه (و) يحرم على الحاضر من (الصلاة) اجما ولا ينقذون كان لهاسب أو كانت قائمة بنفسه عذر (اذا صعد الخطيب) المنبر وجلس وان لم يشرع في الخطبة ولا سمع المصلي لاعتراضه عنها بالكلمة اذ من شأن المصلي الاعراض مما سوى صلته بخلاف التسكيم ويحرم أيضا اطالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الدخول فلا يساح له الا التحية ركعتين تقسن له للاجتماع في الخبر الصحيح لكن يجب عليه تحصيلها بأن يقتصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية فواها مع التحية اذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا (ان لم يمتنع فوات التكريرة) للاجتماع والابان دخل آخر الخطبة وغلب على غلبته انه ان صلى التحية فاسمه تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلي التحية لانها حادثة مكرهه تنذر بها لي يفتحن مقام الصلاة (فصل) \* في الاذان

من خصوصاته صلى الله عليه وسلم فقد دأب على الله عليه وسلم على قصار ركعتي الظهر البعدية لما افتات به العصر حتى يفرق الدنيا قال في التحفة ووجه التخصيص صفة المداومة فيها على أمنه وابطالها صلى الله عليه وسلم على ما يصح به كلام الجمهور وأنها له على ما نقله الزركشي اه (قوله وان تصيق الخ) متعلق بقوله متأخر الصلوات الخ وقوله أو يدوم عليها جملته معترضة قال سم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع فخرى المكروه بالمؤداة لا يمنع انقضاءها مكان آخر العصر لفعليها في وقت الأصفر أو دكر في سامنه الشارح في الامداد وفي حواشي الخ لظنوني بآثاره صلاة الامتداء وكذا الكسوف وان فخرى فعلها فيه لانها صاحبة الوقت كسنة العصر وتحرى تأخيرها عنها اه (قوله فيه) اى الوقت المكر ومثله تلاوة قبله اذ اقرا بقصد السجود فيه فقط قال في التحفة ان استمر قصد تحريه الى الوقت فيما يظهر قال وكذا يقال في كل تحري الخ (قوله ما) اى صلاة لها سبب متأخر عنها اى من الصلاة فالاستسارة والاحرام متأخران عن صلاتهما وصكالى سبها متأخر الصلاة التي لا سبب لها فصرم (قوله اجما) حكاه الماوردي وضمف ولذلك تبرأ منه في التحفة (قوله ركعتين) فلا تنقذ بآثاره كما قال الظهري لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنع الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المسجد اه (قوله بان يقتصر على الواجبات) كذلك غيره أيضا لكن في التحفة مانعه على ما قاله جمع ويقتضاه في شرح العباب وفي النهاية للبعال الرمي التنظير فيه أيضا قال فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا اه وعليه فينتهي كراهة الزيادة على الواجب وان خفف لاسما والشارح نفسه منعها هنا وفي شرح الارشاد (قوله مع التحية) في النهاية صلاها مخففة وحصلت التحية وفي التحفة الاولى نية التحية فان نوى واحدة بالجمعة القبلية فالاولى نية التحية معها قال فان نوى صلاة أخرى بقدرهما لم تنقذ ثم فرق بين جواز ركعتين فقط ومنع ركعتين سنة الصبح مثلا بان الاول ليس فيه صرف عن التحية الثانية بخلاف الثاني (قوله فلا يصلي التحية) في النهاية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الخانة استحب للامام ان يربط في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام اه وفي التحفة عدم انقضاء ما عدا التحية ولو حال الدعاء للسلطان قال لاطواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر وأقر في النهاية ذلك في الطواف ومنع من سجدة التلاوة والشكر قال كما أتى به الولاء

#### \* (فصل في الاذان) \*

(قوله وقت الصلاة) زاد في الامداد اصله قال واستمرت بقوله اصله عن الاذان التي

ولا يقعد لكرامة الجالوس قبل التحية ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة وهو لغة الاعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة وهو جمع على مشروعيته

لكن استخفوا في انه سنة او فرض كتابية (بسنح الاذان والاقامة) على الكفاية فيصلا ان يفعل البعض كما يشاء السلام  
 واما بسنن (المسكوية) دون المنذورة وصلاة الجنازة والسنة اعمد بقوة في ذلك بل يكره ان فيه ونسب الاقامة لهامطلقا  
 واما الاذان فاعلم بسنن لها (ان لم يصلها بقاتمة) او مجموعة اما اذا صلى فواته ووالى بينها فلا يؤذن الا للادوي وكذا ان عقبها  
 بمحضرة بلا فصل طويل فليمن ان دخل ١٩٠ وقتها كان صلى فاقته قبل الزوال واذا لم يفعل غرض منها زالت الشمس

يسن لغيا الصلاة وله أنواع يأتي بعضها في العقيقة الخ (قوله سنة) يصح ان تقرأ منونة  
 وبلا توترين يا ضافتها الى كفاية والمعتمد الخلاف المذكور انه سنة كما صرح به المستف  
 ومثله الاقامة وعليه ما فلا بد للفرج من العهد من ظهره والشارع في بلدة صغيرة يمكن  
 عمل واحد في كبيرة لا يتم بحال قال في التخصة نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون  
 بحيث يصح على كل اهل الواصفوا اليه ثم قال فعمل اهلا يتلوه ما يأتي أن اذان الجماعة يمكن  
 سماع واحدة لانه بالنظر لاداء اصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه من جميع اهل البلد  
 الخ وفي شرح التنبيه للتطبيق اما المنفرد فمما في سنة سنة عين اه (قوله نعم دخل وقتها)  
 قال في المغني قالوا لا يولى بين اذانين الا في هذه الصورة اه ومثله ما سذكره الشارح  
 بقوله ومثله الخ فاضابط دخول وقت صلاة عقب صلاة اذان لها (قوله ويكني الخ) أي  
 لاداء اصل السنة ولذلك قال في التخصة ويرفع المؤذن ولو منفردا صوتة بالاذان ما استطاع  
 ندبا (قوله وذهبوا) التقييده انما هو في هذا التصديق للجماعة اما اذا تعدد قال في بعضه  
 في التخصة عدم الرفع وان لم يذهبوا قال لا لا الرفع في أحد هما بضر المنصرفين من البقية  
 لعدم كل المصلحة به اولغره اه (قوله ووالى) أي في صورة التأخير اما التقديم فالحال الالة  
 فيه شرط لصحته (قوله اما الاولى) أي وهي اجتماع فواته والى بينها (قوله وفيه انقطاع)  
 هو ما سقط منه راو واحد قبل العصا وهذا استسما لا في كلامهم وهو الذي  
 لم يصل استنادا على أي وجه كل سوا سقط من أول السند أو وسطه أو آخره العصا  
 أو غيره وهذا قاله الخطيب وابن عبد البر والجمهور من الفقهاء وغيرهم وقال ابن الصلاح  
 انه الاقرب والثوري انه الصحيح (قوله لنفسه وللنساء) وهذا هو مقتضى شرح المنهج  
 والتخصة وسيأتي في كلام الشارح في هذا الكتاب ما يصرح به من جهة من اختلف النساء  
 وهو الذي اعقده الجبال الرمي في النهاية ورأيه كذلك في بعض نسخ الامداد العصبة  
 وتخصيه ما هنا عدم صحة اقامة الخدي لنفسه أو لغيره مطلقا والاقول لغير نفسها ومثلها  
 العبادي في شرح مختصر أبي شجاع لاحتمال اقامة الأول وذكر الثاني في الامداد  
 الذي يظهر عدم صحة اقامة الخدي لغير نفسه أو لغيره مطلقا والاقول لغير نفسها ومثلها  
 (قوله أبيع) في التخصة لا يكره وكان ذكر الله تعالى وكذا الخدي اه أي فليس هو حينئذ  
 اذا نادى لا ينافي قوله هذا لا يندب المرأة مطلقا أي من حيث كونه اذانا أو أيضا قال بالاح ليس

أذن للظهر للاعلام وقتها ومثله  
 ما لو أخروا عن الاذان  
 لها وصل فدخل وقتها لم يسمعها  
 فيؤذن لها أيضا وأما ولى المجموعتين  
 جمع تقديم أو تأخير فيؤذن لها  
 دون تأخيرها ما لا بد من ولى  
 بين ما ذكر اذن وأقام لكل وانما  
 يسن الاذان (للرجل) أي الذكر  
 ولو صياح خلاف المرأة والخدي كما  
 يأتي وبين لكل مصل (ولو  
 منفردا) عن الجماعة (ولو جمع  
 الاذان) من غيره كافي التصديق  
 وغيره ويكني في اذان المنفرد  
 اسماع نفسه بخلاف اذان  
 الاعلام كما يأتي (و) يسن أيضا  
 (للجماعة ثلثة) مع رفع الصوت  
 وان كرهت كان يكون السجود  
 غير مطروق ولم ياذن لهم امامه  
 الراتب منهم ان كانت الجماعة  
 الاولى اذنا وصلوا جماعة  
 أو فرادى وذهبوا اليه بسن الجماعة  
 الثانية رفع الصوت بل يسن لهم  
 عدمه لثلاثتهم السامعين دخول  
 وقت صلاة أخرى لا سيما في يوم  
 الغيم (و) يسن أيضا للرجل (قاتمة)  
 لا زبلا لا كبار واسلم اذن الصبح

لما فاتته صلى الله عليه وسلم حين نام بالوادى هو أو صاحبه عنها الى طلوع الشمس (فان اجتمع) فواته  
 ووالى بينها (أو جمع فتدعى أو تأخرا) ووالى بينهما (أذن لا لادى وحدها) وأقام لكل أما الاولى فانما علموا ومن فعله صلى الله  
 عليه وسلم يوم الخندق ليندبه انقطاع لكن معصية جبر من انه اذن للقاتمة واما الثاني فلصاحبه انه صلى الله عليه وسلم جمع بين  
 المغرب والعشاء بزدقة بأذان واختمين (وبسحب الاقامة وحدها للمرأة) لنفسها وللنساء والرجال والخنا وفيه لنفسه  
 وللنساء لا الرجال أما الاذان فلا يندب للمرأة مطلقا فان أدت سرها أو لبثها أبيع أو جهر افوق ما سمع صواحبها

وانما يترتب عليه الدم (ان) أحرم

بعد الجوارزة في تلك السنة

ولم يعد إلى المقات (والى مثل

مسايقه وان كان تركه للعود إليه

له ذر لاساته بترك الاحرام من

المقات بخلاف ما اذا عاد لانه

قطع المسافة كلها محرما وانما

يتبعه العود (قبل التلبس بسك)

فان عاد بعد التلبس بسك ولو

طواف القدوم لم يترك قطعه الدم

لتأدى التلبس باحرام ناقص

(والاحرام من المقات أفضل)

منه (من بدله) للاتباع فانه صلى

الله عليه وسلم أحرم بجمعه وبعمرة

الحديثة من ذى الحليفة

• (فصل) •

في بيان أركان الحج والعمرة

(أركان الحج خمسة) بل سنة

(الاحرام) وهوية الدخول في

التلبس

(قوله وينت في الاصل جله من

عباداتهم) فذكر عبارة النهاية

والاسنى والصفة والمغنى والاياب

وشرح البداية لم وشرح

التبسيب للفتيب ففى شرح

الروض بخلاف ما اذا أحرم فى

سنة أخرى الحج وبذلك عرفت المغنى

وشرح التبسيب وعبرانى الصفة

والنهاية وشرح البداية ان أحرم

بجمع فى سنة أخرى وهكذا فى

كلام غيرهم من لا يصحى كثرة

اه أصل يحرره

العود ما ساء ولو توق مسافة القصير حيث لم يبق عليه مشقة لا تحتمل عادة وينت الخلاف  
فى ذلك فى الأصل ويجوز الوشحة فلا أثر لها الا ان كان غشوق أو وحشة يبق قطعها  
مشقة شديدة لا تحتمل عادة وفى ضرب الوقت يحرم عليه العود وكذا خوف الطريق ان  
أدى الى تفويت محرم كمن (قوله فى تلك السنة) أى الى أراد التلبس فيها وفى حاشية  
الايضاح للشارح ومثله شرحه للجمال الزلى بخلاف ما اذا لم يحرم أصلاً أو أحرم فى سنة  
أخرى من المقات أى غير التى نواها كاعلم مما مر من الجمهور فانه لادم عليه لان زومه  
انما هو لنقص التلبس اه وقوله ما من المقات لم أره فى غيرهما وينت فى الاصل جله  
من عباراتهم ليس فيها ذلك واعلم ما اذا بدى مقاته وضعه الكائن خوفاً لا والى  
فقه نظر لان ذلك حينئذ يجه فى سنة التى نواها وغيره كما هو واضح وقولهم فى السنة  
التى نواها انما يأتى هذا الاخلاق على معقد الشارح السابق أما على ما أفق به الشهاب  
الزلى فان كانت السنة التى نواها هى غير الاولى فلا يجب الاحرام وانما يسن والمسئلة  
فيها وجهان فى الجمهور من غير ترجيح حيث قال لوبازره صريداً فى السنة الثانية وأعلم  
بمكنه وأحرم من قطعها فى الدم وجهان أحرم بدى فى الاولى لى الثانية فلا دم فانه انما  
يجب ادراج من عامه الحج والكلام فى الحج لانه أحرام فى سنة لا يصلح غيرها أما العمرة  
ففيه الدم وان أحرم فى سنة أخرى (قوله لاساته الحج) تقدم الكلام على ذلك فراجع  
(قوله بخلاف ما اذا عاد) أى فانه لادم عليه حينئذ (قوله قبل التلبس بسك) قال ابن  
الجمال فى شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة وهو ناعلى صورة الركن  
طواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كبيت حتى اليه التاسع كما رجه  
السلامة عبد الرؤف فى حاشيته على شرح الدعاء أولاً على صورة شئ كالإقامة فيمره يوم  
التاسع اه (قوله ولو طواف قدوم) أى بان ينسرع فيه أى بان يجاوز الجرف فلا عبدة  
بأسلامه وتقبله والسجود عليه (قوله بجمعه) أى حجة الوداع ولم يجمع بعد الهجرة  
غيرها وأحرامه من ذى الحليفة رواه الشيخان وبعمرة الحديثة وراه البخارى والغير  
كله فى اتباعه صلى الله عليه وسلم والله أعلم

• (فصل فى بيان أركان الحج والعمرة) •

التى تتوقف صحتها على ما لا يجوز تركها بدم ولا غيره (قوله نية الدخول) هو من باب المعنى  
المستدرى ونسره لانه بهذا المعنى هو الركن وأما نفس الدخول فى التلبس بالنية أى  
الحالة الخاصة له المترتبة عليها فهى المراد فى قوله -م الاحرام يطل بالردة ويقصد بالجماع  
ويحرم به محرمات الاحرام وهذا من باب الحاصل بالمصدر قال ابن الملقن فى شرحه على  
التبسيب الذى سماه غنية النية قال ابن الرفعة ومن اد الشخ أن يكون الماتى به فى القلب  
قصد الاحرام وهو اعتقاد لا قوله فى القلب أحرم فان ذلك ليس بنية ولا يكتفى به قال  
وكلام الماوردى وغيره يقتضى الاكتفاء اه وسبق فى كلام الشارح فى الفصل الذى



(والوقوف بعرفة والطواف والسعي (١٩٣) والخلق) والترتيب في معظمها اذ لا بد من تقديم الاحرام على الكل

والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم الخلق عليهما وتأخيرهما عنه (وأركان العمرة أربعة) بل خمسة (وسعى الاحرام والطواف والسعي والخلق) والترتيب في الكل على ما ذكر

• (فصل في بيان الاحرام)

(الاحرامية) الفصول في الحج أو العمرة أوهما (ما) منسوخ عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد أن يبل بحج وعمره فليفعل ومن اراد أن يبل بمحج فليفعل ومن اراد أن يبل بعمرة فليفعل (ويستحب) الاحرام (مطلقا) لما روى الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وصحابه فيقتطرون القضاء أي نزول الوسي فأمر من لا يدرى معه أن يجعل حرامه

عمرة ومن معه يدرى أن يجعلها (ثم يصرفه) أي الاحرام المطلق بالنسبة لآلة اللفظ (لما شاء) من حج وعمرة وقرآن وإن ضاق وقت الحج أو لوفات نفسه بخلاف واتجه أي بقي منهما فان عينه لعمرة فذلك أو للحج فكيف قاله الحج وأنهم كلامه أنه لا يجرئ العمل قبل التعمين بالنسبة لهم لو طاف ثم صرّفه للحج وقع طوافه من القدوم وإن كان من سقن الحج ولو أحرِمَ مطلقاً ثم أنفَسَ قبل التعمين فأبهرجه كان مفسداً له

بعده هذا ما يرد ما اقتضاه كلام الماوردي (قوله بعرفة) أي الحصول بجزء من أرضها لحظ من زوال شهر يوم التاسع من ذي الحجة إلى فجر عيد النحر (قوله والطواف) أي للأضحية ويدخل وقته من نه قبله عيد النحر ويطوف إلى آخر العمر (قوله والسعي) أتابعه طواف القدوم ما لم يقف بعرفة ولا بعد طواف الأضحية (قوله والخلق) أي إزالة ثلاث شعرات من شعور رأسه حيث كان به شعر والاسقط هذا الركن من شهر قوله على ما بعده (أي على طواف الأضحية والخلق) (قوله والطواف) أي للأضحية على السعي إذا أخره إليه ولا يفعل بعد القدوم ما تكرر ما قلته أنه آتيا بل هو الأفضل فلا يشترط تأخير عن طواف الأضحية إذا أأخره إلى ما بعد الوقوف (قوله تقديم الخلق عليهما) أي على طواف الأضحية والسعي (قوله وتأخيرهما عنه) أي الخلق وهذا علم من جواز تقديم الخلق عليهما (قوله على ما ذكر) فلا بد من تقديم الاحرام على الكل ثم الطواف على ما بعده ثم السعي على نحو الخلق والله أعلم

• (فصل في بيان الاحرام)

أقوى حوركن من أركان النسك (قوله روى الشافعي) هو مرسل لكن قال الرازي هو ثابت من سائر الروايات المسندة ومعناه متفق على صحته اهـ وذكرنا لفظ ما رآه في سند الشافعي في الاصل وقبه مخالفة لما ذكره فاهل ما ذكره لفظ بعض الطرق أو أنه رواية بالمعنى (قوله واصحابه) زاد الفقهاء وغيرهم ملين وإعل سقوط علم هذا الكتاب من النسخ (قوله أي نزول الوسي) هذا كلام في الاصل يفتي من راجعه (قوله فأمر من لا يدرى معه الخ) في التفتة إنما أمر من لا يدرى معه من أصحابه وقد أحرّموا بالحج ثم خرجوا على إحرارهم مع عدم الهدى بقضاه إلى العمرة خصوصاً لهم ليكون المنذور وهو عدم الهدى للمنذور وهو العمرة لأن الله لم يمتنع الاعتذار وعكسه لأنه خلاف الاجماع اهـ وفي النهاية وأما تخيه صلى الله عليه وسلم بقوله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وبلغت ما عرفت فليطلب قلوب أصحابه ما سقوا في عدم موافقته عند أمرهم بالاعتذار لعدم الهدى والموافقة لتصلها هذا المعنى أهم عنده عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك اهـ (قوله لما شاء) محله أن كان احرامه المطلق في أشهر الحج ففي غير ما يشق عمرة فلا يصح صرفه للحج ولو بعد دخول أشهره قال في الاية بابولة بعد دخول وقت الحج ادخله عليها على العقد (قوله وأنهم كلامه) أي المصنف حيث قال ثم يصرّفه (قوله وإن كان) أي طواف القدوم من سقن الحج على هذا جرى في شرح الارشاد وشيخ الاسلام والجلال الرمي والناييب وأطلق في التفتة الوقوع عن طواف القدوم وجرى في حاشية الايضاح وبعه ابن علان بعدم اجرائه عن قدوم الحج وجعل فيها كلام العمرة في البيان والحضري في شرح المذهب باب اجزاء طواف القدوم على أن مرادهما الاجزاء من حيث انه تسمية البيت لا من حيث انه من

سنة الحج وهل يجوز له السبي بعده قال في الاسمي يحفل الاجراء لوقوعه تبعا ويحفل خلافه  
 لانه من الاركان اه زاد في الايضاح والذي يقبضه الاول لان شرط السبي وقوعه بعد  
 طواف القدوم او ركن وهذا واقع بعد قدوم فالتجبت هتته اه وقال سم في شرح أبي شجاع  
 قضيه انه لو سبي بعد الصبر اعتبه وترد فيه شيخ الاسلام اه وقال الخطيب في المغني  
 والجمال الرمي في النهاية الاوجه خلافه أي فلا يجوز عليه سبي الشارح في سائر كتبه  
 وعبد الرزف قال والظاهر انه ليس له اعادة الطواف ليسى بعده لسقوط طلبه بقبضه الاول  
 فتعين تأخير السبي اه (قوله او غير محرم) وان علم ان زيد اميت او كافر (قوله احراما  
 فاسدا) أي بان احرام زيد يجمع او مجردة ثم افسده بالجماع هذا هو مرادهم بالقاسد هنا وذلك  
 قال ابن علان في شرح الايضاح ولو كان احرام زيد فاسدا للطرق والجماع المقدس عليه اه  
 اراهم مرادهم بالقاسد ما اذا تأخر احرامهم عن ادخال زيد الحج على العروة بعد افسادها  
 ويريد عروا والتشبيه بزياد الا بعد الادخال قطعاً اذا كان احرام زيد محصياً يتقد احرام  
 عمر وفي هذه فارقاً لوضع فساد احرام زيد يتقد احرامهم ومطلقاً وهنا كلام طويل في هذا  
 المقام نهيت عليه في الاصل ويلزم من ان يعمل بما أخبر به زيد ولو فاسداً لانه لا يعرف  
 الا منه واذا قلنا معرفة احرام زيد بجموعه او بجمونه المتصل به نوى عمر والحج أو القرآن كما  
 لو شك في احرام نفسه هل هو بقرآن أو بأحد التوسكين ونسبة القرآن أو لمنية الحج  
 ويجزئ ذلك عن الحج لانه العروة للاحتيال ان زيد احرام بالحج وانقصه احرامهم عروبه  
 والعروة لا تدخل على الحج على الراجح ولا يلزم عدم القرآن ان يعمل نفسه فان التوسك نعم  
 يس فان لم يقرن ولا أثر قبل الاقتصار على أعمال الحج من غير تيسر له التكامل لا البراءة من  
 شيء مما وان اقتصار على أعمال العروة لم يحصل التكامل وان نوى العروة قال القليوبي في  
 حواشي المحصل فلو قال كاحرام زيد وعروبه ومثلهما ان اتفقا وقارن ان اختلفا وضع  
 احرامهما وما تابع للصحيح منهما ومطلق ان فسد احرامهما (قوله قبله الخ) هذا ان زيد  
 ما سبق في الفصل الذي قبل هذا عن اقتضاء كلام الماوردي وغيره (قوله أو والنسك) أي  
 من غير تعيين يجمع او مجردة وهو الاطلاق (قوله لله تعالى) زاد التوروي في الايضاح عنه  
 (قوله الى منى) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم سافر من لاهدي معه من الصحابة ان يقابل  
 احرامه بالحج الى العروة خصوصية لهم فلما فرغوا من أعمال العروة أمرهم ان يحرموا  
 بالحج حين توجههم الى منى في اليوم الثامن من ذي الحجة (قوله بالتلبية) هذا بالنسبة الى  
 الحرم منه هنا والا فالاحلال هو رفع الصوت غيب وهذا الحديث من جملة أدلة رفع  
 الصوت بالتلبية ولفظ التلبية الائمة ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري فلا  
 استدلال بذلك هنا وأخر هذا الى رفع الصوت بها كان أنيب والخطيب فيهما (قوله مانوي)  
 عبارة الايضاح للتوروي ولونوى الحج ولي بصرة أو نوى العروة ولي يجمع أو نواهما ولي  
 بأحد هما أو عكسه فالاعتبار بما نوا دون ما ليه (قوله تغير الاحوال) أي اختلافها

ويجوز له ان يحرم كاحرام زيد  
 ثم ان كان زيد مطلقاً أو غير محرم  
 أصلاً أو أحرماً احراماً فاسداً  
 انفصله مطلقاً وان علم حال زيد  
 وان كان زيد مقصلاً استداه  
 تبعه في تفصيله بخلاف مانوا احرام  
 مطلقاً وصرفه الحج أو لم يرد ثم  
 أدخل عليها الحج ثم احرام كاحرامه  
 فلا يلزمه في الاولى أن يصرفها  
 صرفه لزيد ولا في الثانية ادخال  
 الحج على العروة الا أن قصد  
 التلبية في الحال في الصورتين  
 (ويستعيب التلظ بالنسبة) التي  
 يريد بها ذكر ليو كذا في القاب  
 كأي سائر العبادات (فيقول) قبله  
 وسأله (فوتما الحج أو العروة)  
 أو الحج والصرة أو النسك  
 (وأحرمت به لله تعالى) وان حج  
 أو اعقر عن غيره قال نوبت الحج  
 أو الصرة عن فلان وأحرمت  
 به لله تعالى ويستعيب التلبية مع  
 التنية) فيقول عقب لفظه بما ذكر  
 ليك اللهم ليك الخ تلزمه لم اذا  
 توبهت الى منى فاهلوا بالحج  
 والاحلال رفع الصوت بالتلبية  
 والعروة بالنسبة لا بالتلبية فلولي وغيره  
 مانوي فالعروة بما نوى (و) يستعيب  
 (الا كثرهما) أي من التلبية في  
 دوام احرامه حتى لصو الحائض

صعود و هبوط واجتماع واقتراح  
واقبال ليل أو نهار وقد كذب وزلزل  
وفراغ من صلاة و من صكارة  
في مواضع العجاسة (و) يستحب  
(رفع الصوت بها للرجل) حتى  
في المساجد بحيث لا يتبعه الرفع لما  
صح من قوله صلى الله عليه وسلم  
أنا في جبريل فأمرني أن أصرا أصحابي  
أن يرفعوا أصواتهم بالإحلال ومن  
قوله صلى الله عليه وسلم لم أفضل الحج  
العج والنج والنج رفع الصوت  
بالتلبية والنج شعر البدن أما المرأة  
ومثلها التختي فيندب لها اصباح  
نفسا فقط فان جهرت بها كره  
وانما حرم اذا غلبت كل أحد  
بصوت اليه فربما كان سببا لايضاغ  
الناس في القضية بخلافه فان  
كل أحد مشتغل بتلبية عن تلبية  
غيره (الاقول مرة) وهي التي  
في ابتداء الاحرام (فيسرهما) ندبا  
بحيث يسمع نفسه فقط على  
المعتد (و) في هذه ندب أن يذكر  
ما أحرم به (لا في ابتداءها) (وسبقها)  
المسحبة لتلبية صلى الله عليه وسلم  
الثابتة عنه وهي (ليكن اللهم  
ليكن ليك لا شريك لك ليكن ان  
الحمد والتملة والملك لا شريك  
لك) ويجوز كسران ونفسها  
والكسر أسع وأشهر ويستحب  
أن يغث وقفة لطيفة عند قوله  
والملك (ويكثرها) أي جميع  
التلبية المذكورة لالفاظ ليكن  
فقط ثلاثا

(قوله صعود وهبوط) يضم أولهما مصدران وبضمهما اسمان يصعد فيه ويهبط  
والضم أوج (قوله وفراغ من صلاة) يقدحها على الاذكار المطلوبة عنها ويظهر حصول  
أصل السنة بالاتبان بها بعد اذكارها وفراغ من صلاة بين القرينة والنافذة (قوله في مواضع  
التعاسة) في الایعاب المراد أن ذلك في التوبة أشد كراهة والانسائرا لاذكار نكره في محل  
التعاسة (قوله رافع الصوت) أي حيث لم يقصر بصوت قارئ أو ناظم أو مدلل أو طائف والأكراه  
رفع الصوت سواء المجدد وغيره ان قبل الاذكار والاحرام وقال الجلال الرمي في شرح  
الربلية يكره وان كثر الضرر بخلافه ان ذهب الى عدم جواز حيتن قال ابن الجلال يظهر  
أنه يكتفي قول المتأذى لانه لا يعلم الامنه وهل المراد بالاذكار ما يزيل الخشوع من أصله  
أو ما يزيل كماله كل محفل وقياس ما جرى عليه في القضية في مصحح تقبيل الخبر الاول وهل  
محفل ندب الجهر أيضا فمن لم يزيل به خشوعه من أصله أو وان زال ظاهر كلامهم الثاني وكان  
مخطئهم (الانباغ) (قوله ومن قوله الخ) الحديث مرسل والشارح قلده الحاكم في تعديده  
(قوله شعر البدن) كذلك الاسنى والایعاب وفي الامداد اضافة الدماء اه ولم يقبله فيه  
بالبدن (قوله كره) أطلقها وكذلك القضية والامداد وفتح الجواد ومختصر الايضاح  
وشج الاسلام في شرح البهجة وشرح المنهج والخطيب في شرح التلحاح والتبعية وم  
في شرح تلحاح الزيد وقال في الاسنى كما في قراءة الصلاة زاد في الایعاب ومنه أنهم ما يجهران  
بهم بصحرة للحامد وفي الخلوة وفي المنكره الان كانت وحدها وبصحرة فهو محرم وعلى  
هذا جرى م في شرح الايضاح والتلحاح وهو مقتضى تشبيه ذلك بحالة الصلاة في شرح  
البهجة (قوله أن يذكر ما أحرم به) هل الاسرار المذكورة فيها يطلب عن يربدان يذكر  
ما أحرم به في تلبسته دون غيره أو يسر بها مطلقا لظاهر كلامه في هذا الكتاب الثاني وهو  
ظاهر غيره أيضا لكنه بحث في الایعاب الاول وهو ظاهر القضية واهله أوجه اذ الحكم يدور  
مع علمه وجود او عدمه (قوله وأشهر) لأن من كسر قال الحمد والتسعة لك على كل حال  
ومن قصصا كأنه يقول ليكن لاجل أن الحمد ولا يقدح فيه أن الكسر قديد على التعديل  
لانه خلاف المتبادر منها لأن التعديل فيها من حيث أن الجله استثنائية وهي قد تنقده  
بخلافه ولا يخرنك قوله أن العزة لله جميعا وقول الاسنى أن الزمخشري نقل عن  
الشافعي اختيار القمع وقد اذرى بأن اختبارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري أي  
لان أصحابه أدري باختياراته من غيره ولم يتفاد ذلك عنه (قوله عند قوله الخ) أي ثلاثا  
يوصلها بلا التي بعدها فيهم أنما في لمابعدا كذا علمه في القضية والایعاب قال ابن  
الجلال في شرح الايضاح يؤخذ منه أنه يسن الوقف على ليكن الثاني لما ذكره اه وعبارة  
ابن علان في شرح الايضاح فيسني أن يسكت هنا أي على ليكن الثاني سكتة لطيفة اخذا  
بما يأتي في نظيره ويدأ بقوله لا شريك لك وأقول لا يعد طلب الوقف قبيل قوله ان الحمد الخ  
ليكون أبعد عن إيهام التعديل (قوله لالفاظ ليكن فقط) خلافا لوجه ضعيف قائل بأنه

المراد من تثليث التلبية (قوله مثني مضاف) هندسيه وقال يونس ليس بمثنى بل هو مقصور أصله لى قلت ألقاه مع الصغير قلبه لى وعلى وردتسيه بأنه لو كان كذلك لما انقلب مع الظاهر يافى قوله

دعوت لما تاني مسورا • فلي فلي يدي مسور

الى آخر ما في الأصل (قوله الاجابة) خبر المبتدأ الذي هو المقصد (قوله التكثير) اذا ما يخص بضمير مخاطب وهو صادر من ثناء لفظا ومعناها التكثير لانهم سهل المقصد واجبا التكثير جعلوا التثنية على ذلك لانها أول اضعاف العدد وتكثيره (قوله غير مكروهة) لكن يستحب أن لا يزيد عليها وفي التصفة والايجاب استحباب الام زيادة ليلك اله الحق زاد في الايجاب ليلك (قوله ان اراد) أي ان يكرر التلبية ثلاثا كما هو الافضل ندب له تأخير الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عنها وان يرد ذلك كأن اراد الاقتصا على مرة قد بد الصلاة بعد هذا فلا تتوقف الصلاة على تكرير التلبية ثلاثا ويحتمل أن يكون المراد ان اراد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى أن التلبية لا تتوقف على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل كل منهما سنة فان أتى بهما أثبت عليه ما وان اقتصر على التلبية أثبت عليها فخط ويحتمل أن يكون مراده ان اراد الأكل صلى بعد كل ثلاث مرات من التلبية والا فاصل السنة يحصل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التلبية وان كثرت مراتها ونه على هذا الاحتمال الاخرى التصفة (قوله على النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في العباب وآله زاد القليوبى وصحبه قال ويكررها ثلاثا (قوله من النار) في شرح المختصر بعد الردف ولا تكونها أعظم ما يستعاض منه اقتصر عليها والا فالقصاص أن يقول من سقطه والنار (قوله بما أحب) ويقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وأنصرك ووفوا بوعدهم وفوا بعهدهم وأنصروا أمر الله اجعلني من وفدك الذين رضيت وارتضيت وقبلت اللهم يسر لي أداء ما فويت وقبيل متى يا كريم قال الاذرى والزر كشي هو حسن مناسب قال ابن المنذرى وسن ان يحتم دعاءه برئائنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (قوله كذا السلام) قالوا وتأخير الرد عن التلبية أحب زاد في الايجاب ويحتمل ان كان المسلم يصبر الى فراغها اما المار الذي يفوت بالنكسة قبل فراغها فلا فائدة في الرد عليه بعد الفراغ فيبقى مباداة قبل ذهاب المسلم ويحتمل أنه لا فرق وأن الرد يشرع ولو بعد ذهابه وعاية لما فيه من حق الله تعالى اه (قوله دأى) في حاشية الايضاح الذي يظهر أن دأى هنا بمعنى أدرك ليتمشك الادوار المجساسة من الحواس الخمس اه قال ابن الجبال فيتمشك من طم أوشم أو لمس أو سمع شيئا عجمه ان يقول ذلك (قوله بعجه) قال ابن الجبال في شرح الايضاح مقتضاه كعبه أن العبرة بما عجمه ولا بعجزه وهو ظاهر ومنه يقال في يكرهه اه (قوله ليلك ان العيش الخ) في التصفة يظهر تقيد الايتان بليك بالحرم كما يصرح به السياق ففيه يقول

والقصد بليك وهو مثني مضاف  
الاجابة لدعوة الحج في قوله تعالى  
وأذن في الناس بالحج من لب  
بالمكان اذا أقام به ومعناه أنا  
مقيم على طاعتك الخاصة بعد  
اقامة فالقصد بليك التكثير  
لالتثنية والزيادة على ما ذكره  
مكروهة (ثم) بعد فراغه من تليتيه  
وتكررها ثلاثا ان اراد (يصل)  
وبسم (على النبي صلى الله عليه  
وسلم) بصوت أخفض من صوت  
التلبية لتميز عنها والافضل  
صلاة التشهد (ثم) بعد ذلك (يسأل  
الله تعالى الرضا والخلة والاستعاذة  
من النار) كما ورد في سند ضعيف  
عن فعلة صلى الله عليه وسلم (ثم دعا  
بما أحب) دينا ودنيا ويسن أنه  
لا يشك في أننا التلبية وقد ندب  
له الكلام كذا السلام وقد يصعب  
كانه اشرى على التلف ويكره  
السلام عليه (واذا رأى الحرم او  
غيره شأ بعجه أو يكرهه قال)  
نذا (ليكن ان العيش) أي الغنى  
المطلوب الدائم (عيسى الآخرة)  
أي فلا يحزن على فوات ما يعجب  
ولا أن تأثر بصول ما يكره

اللهم ان العيش حبس الآخرة كما حبسه على الله عليه وسلم في الآخرة أي حفر الخندق وقال ابن علان من استحضر هذا المضمون لم يلق تعذيب غيرها ولم ينزعج من كرب (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ حكى ابن الملقن في الخصائص النبوية أنه كان يحب عليه صلى الله عليه وسلم اذا رأى شيئاً يصبه أن يقول ذلك (قوله الخندق) في شرح شعابل الترمذي للشارح انه معرب قال ولذا لا اجتمع فيه الخناوم والادل والقاف وهي لا تجتمع في كلمة عربية (قوله لما رأى ما بالمسلمين) في حاشية الايضاح وقد نهكت أبدانهم واهفرت ألوانهم اه ويكشفك في ذلك قوله انما ذكرتم من فوقكم ومن أسفل منكم الايات وبالجملة فقد كان زمن شدة الرد وبالجملة شدة الجوع وقام بهم شدة الخوف وشدة الكذب بالعمل في الخندق والله اعلم

• (فصل في سنن تتعلق بالنسك) •

(قوله يسائر كشافته) من افرادا ويقع أقران أو اطلاق (قوله لكن نسئ لهما التوبة) بدل هذا أي أن المقصود منه التطاقة مع العبادة لا التظاوة وحدها وسبصر به الشارح في تعطيل التيمم لفقده الماء اذا التيمم لالتظاوة فيه (قوله ان أمكن) كان اتسع الوقت ووافق الركب على الإقامة أو أمنت لو تخلف مع نحو مخرجهم ما عنهم من غير وسعة (قوله وله) أي مع النسبة عنه (قوله تيمم ندبا) ولو وجد ماء لا يكتفه أزال به ما على يده من التغير المؤذي ثم أعضاء الوضوء ثم اذا يكتفه للوضوء فان نوى به الوضوء تيمم عن ياقبه ثم من الفضل وان نوى به الفضل كفاء تيمم واحد من الفضل ومن بقية أعضاء الوضوء هذا هو المقعد كما بينته في الاصل وفي حاشية الايضاح ويختصره والابواب اذا فرغ من الفضل أصلا وبدا تيمم عن كل الوضوء وعلى هذا لا بد من تيمم مطلقا (قوله كالتميم) صرحوا بأن تشوا الحد ينية والجمعة انه مما يغلب فيه التغير فتطلب فيه اعادة الفضل لدخول مكة ومنه يعلم أن الفضل من الوادي لا يكتفي لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة قال في التصفة ويتجه ان هذا التفصيل انما هو عند عدم وجوده والاصل مطلقا وجرى عليه الجبال الرمي في النهاية (قوله من ذلك) أي من قريب بحيث لا يغلب التغير في مساقته بأن لم يطره الاحرام الا ذلك الوقت أو كان مقما هذا الذيل وان تعدى بنا حرامه الى ذلك الحمل الا أنه يكون آمنا ولا يترجم (قوله وله دخول المدينة) ويسن أن يكون من بئر السقاء ودخل في الحرم حرم المدينة (قوله بعد الزوال) جرى عليه في التصفة وشرى الارشاد والابواب وان غلب في المقتضى والجبال الرمي في النهاية وشرح قلم الزيد وشرح البهجة وجرى الشارح في حاشية الايضاح هنا وفي مجت الوعوف منها وفي مختصره وجرم به تلبذه عبيد الرؤف في شرحه والجبال الرمي في شرح الايضاح والبلية وابن علان في شرحه وغيرهم على أن الفضل كونه قبل الزوال حال في الحاشية فقول ابن خليل بعده ضمفأ وبحول على أصل السنة ١هـ والاول وأوجه الخلاف القوي في عدم دخول وقتة الأبالر وال كما وضعت في

وذلك لانه صلى الله عليه وسلم خال ذلك في أسر أسواله وقد أشته أحواله فالاول في وقوفه بعرفة لما رأى جميع المسلمين والتأني في حفر الخندق لما رأى ما بالمسلمين

• (فصل) • في سنن تتعلق بالنسك

(ويسن الفضل للاحرام) يسائر كشافته لا لا يساع حتى للناقص والقضاء لأن القصد التزليف لكن نسئ لهما التوبة والاولى لهما تأخير الاحرام الى الطهران أمكن وحق غير المعزوفه له وله ومن يجره لفقده الماء حسا أو شرعا تيمم ندبا لان الفضل يراد للقرية والتظاوة فاذا فات أحد هاتين الاخرتين يجرى ذلك في سائر الاعمال الا تيمم (وله دخول مكة) وان كان حلالا لا لا يساع ثم من خرج من مكة وأحرم بالمعتمرين قريب بحيث لا يغلب التغير في مساقته كالتميم وأغفل للاحرام لم يسن له الفضل لدخوله المحصول النظافة بالفضل السابق وكذا من أحرم بالمتع من ذلك ويسن الفضل أيضا لدخول الحرم وله دخول الكعبة ودخول المدينة (ولو وقوف عرفة) والفضل أن يكون بعد الزوال

أو يترك معطوف على قوله بأن ينقله الخ (قوله بوجهه) أي عند مصه أو يديه أي عند  
 مصه سلالته فنقل التراب بألفه والمصوح اليه (قوله ولو بقصد ذلك) أي النقل  
 (قوله لم يكنه) أي ما لم يفصله عنه ثم يردده اليه كما في فتح الجواد وغيره لأن ذلك نقل  
 جديد مستقل (قوله بضربتين) عبر كل منها بغيره بالضرب بغيره باليد وهو خارج  
 يخرج الغالب والأفادار على اتصال التراب إلى الويه واليدين سواء كان بضرب أم  
 بغيره كوضع يده على التراب ولذلك عبر في المنهج بالنقل بدل تغيير المنهاج بالضرب ومحل  
 الاكتفاء به ما ان حصل الاستعاب به ما فكره الزيادة عليها بحيث كافي النهاية والغنى  
 والامداد وغيره أو لا وجبت الزيادة عليها كما صرحوا به والقياس حرمة الزيادة  
 ان حصل الاستعاب وضاف الوقت أو كان التراب لا يكفيه مع الزيادة فنقص ان الزيادة  
 على الضربتين تكون واجبة ومكررة ومكررة (قوله وان كان فيها مقال) ونقله  
 التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وحاصل المقال الذي ذكره ان  
 الحديث ورد من طرق متعددة مرفوعة لا يخلو في منها عن ضعف أو مترولة أو شذوذ  
 والمعتمد وقفه على ابن عمر وكان الشاوش لم يلتفت لذلك حيث استدله ما لا نال الطرق اذا  
 تعددت أكسبت الحديث قوة فترقى إلى رتبة الحسن بغيره وهو ما يستدل به وقدين طرق  
 الحديث الحافظة ابن عمر في تخرجه أصح حديث الرافعي أو أنه أراد أنه وان كان الصحيح وقفه  
 هو مما لا مجال للرأي فيه فيكون في حكم المرفوع أو أنه أراد ان المقال الذي فيه لا يصل  
 بالاحتجاج به لأن الرأى حجة أو حسنة وقد رأيت في شرح صحيح البخاري للشمس  
 قبل باب الصلابة الطيب منه ما نصه حديث جابر عند الدارقطني مرفوعا التيمم ضربه  
 للوجه وضربه للذراعين إلى المرفقين قال وأخرجه البيهقي أيضا والحاكم وقال هذا اسناد  
 صحيح وقال الذهبي أيضا اسناده صحيح ولا يلتفت إلى قول من منع حجة اه (قوله أن يزيد  
 التماسه) أي ان كان عندك من المأميين بطلبه بالأصح تيممه عند الشارح مع وجوب  
 الاعادة عليه وعند الجاهل الرمي وغيره على صلاة فاقد الطهورين بلا تيمم (قوله محل  
 التيمم) أي محل الاستعانة لانه ما خوذ من تحيوت النضرة وأقيمتها اذا قطعها كان المستحي  
 يقطع الاذى عن نفسه بالاستعانة ويقل من التيمم وهي ما ارتفع من الأرض لانه يستتر  
 عن الناس بها وانما حال الشارح ما ذكرناه كونه في الأصل (قوله أن يصح في القبلة  
 قبله) أي قبل التيمم وهذا اعتمده الشارح في كسبه ونقله في شرحه في شرح الروض عن التخصيص  
 واعتمده في التصرير وروج في موضع آخر من شرح الروض جواز التيمم قبل الاجتهاد  
 واعتمده الغني والنهاية (قوله فيها) أي القبلة (قوله ويشارك ستر العورة) أي الاجتهاد  
 في القبلة حيث قد ابدى حجة التيمم قبل الاجتهاد وقلنا بحجة التيمم قبل ستر العورة مع  
 القدرة على سترها مع ان كلامنا الاجتهاد في القبلة وستر العورة شرطا لعمدة الصلوات  
 من أنهما من الفرقين بحجة البدن وكشف العورة حيث صح التيمم في الثاني دون الاول

أو تركه بوجهه أو يديه في  
 الأرض لقوله تعالى تيمموا  
 صعيدا طيبا أي تصدوا (قوله)  
 اتقى النقل كأن (سفته) أي  
 التراب (الربح عليه) عند وقوفه  
 فيها ولو بقصد ذلك على عضو تيممه  
 (فرقه) عليه ونوى (لم يكنه) ذلك  
 لا يتواءم القصد بالتفاء النقل المحقق  
 لانه لم يقصد التراب وانما التراب  
 أهله (و) السادس (ان يمسح وجهه  
 ويديه بضربتين) وان أمكن بضربة  
 بخزقة تلعب أي داود والحاكم وان  
 كان فيهما مقال (و) السابع (ان  
 يزيد الجماعة أولا) فلو تيمم قبل  
 ازالتها لم يمسح على المعتمد  
 سواء تم استعمل التيمم وغيره لانه  
 للإباحة ولا باحة مع المانع فأنشبه  
 التيمم قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم  
 عاريا وعنده ستره لا ستر العورة  
 أخفى ان إزالة ثلبت ولهذا  
 لاعادة على العاري بخلاف ذي  
 الثلب (و) الثامن (أن يصح في  
 القبلة قبله) فلو تيمم قبل الاجتهاد  
 فيها لم يصح على الوجه ويشارك  
 ستر العورة بما صرح

(قوله والنهاية) وكذا في شرح  
 الزبدانة قال وتقدم الاجتهاد  
 في القبلة على رأى مروج ٥١

(و) يستحب (الطيب بده للاحرام)

بعد الفصل للاتعاج والاحرام  
أو غيره لا تفزال المأثمة عن الرجال  
بمختلفاتها في الصلاة في جاعتهم  
وأفضل أنواع الطيب المسك  
والأولى طيبه جاء الورد (دون نوبه)  
فلا يذهب طيبه بل يكره ولا يحرم  
بما تبقى منه بعد الاحرام وله  
استدامته ولو في نوبه لاشده فيه  
ولو أخذ من بده أو نوبه ثم أعاده  
اليه وهو محرم أو نزع نوبه المطيب  
ثم لبسه لزمته القديه وكذا الوضوء  
بيده بعد الاثر لا يتقاه بعرق  
للعدو (و) يستحب للرجل قبل  
الاحرام (لبس إذا ورداه)  
للإتباع (اليسين) نظير البسوا من  
ثيابكم البياض (جديدين) ثم إن لم  
يجدها لبس (مغسولين) وندب  
غسل جديد يغلب احتمال النجاسة  
في مثله (وتعطين) نظير أبي حنيفة  
لحرم أحدكم في إذا لبس أو تعطين  
ويكره المسبوغ إلا المزعفر  
والمعصر فانهما محرمان أما المرأة  
والخنثى فلا حرج عليهما في غير  
الوجه والكفين ويحبب قبل  
الفصل أن يتنظف بقص شارب  
وأخذ شرايط وعانة وغفر الألف  
عشر ذى الحجة قبلها لتخصه  
(و) يسن بعد فعل ما ذكر (ركعتان)  
أي صلاتهما في سنة الاحرام  
للإتباع ولا يصلحهما في وقت  
الكره لفرطهما فيه في غير حرم

مكة

علان (قوله أو غيره) أي من امرأة ونحوه فتم تستقي المبتوءة فلا يسن لها الطيب  
للأحرام والمحدث يحرم عليها الطيب والصائم قال في المنع ينبغي تعذيبه بما أشرت اليه فبين  
غاب عليه ورواه وقتت إذا التها على الطيب فيسن له مطلقا دفعا للذوق عن الناس الأهم  
بالرأية من غيره ونحوه الجمال الرمي في شره وحوفه غير المحدث كما هو ظاهر (قوله بل  
يكره) أعندها الشارح في النجاسة وشاشية الأيضاح والأياب والأمداد وشيخ الإسلام في  
الأسنى وشرح التنبيه للطيب وجرى شيخ الإسلام في شرح البهجة وشرح المنهج  
وانطيط في المنفى والشارح في فتح الجواد والجمال الرمي في شره على المنهاج والبهجة  
ونظم الزبدعي الأناحة (قوله ولو في نوبه) ومعه في طيب جرت العادة فبده في نحو  
نوبه والأفلا يحرم فحسب الورد لا يحرم إلا أن وضعه على أنفه أو وضعه على أنفه عليه وخرج  
بقوله شدة في نوبه ما لو شدة في خرقه ثم شدة لخرقة في نوبه فانه لا يضرب (قوله بعرق) أي  
للعدو قال في الأياب ودخل في نحو العرق اتقاه بماء غسل الجنابة وهو واضح وغسل  
نحو دخول مكة وهو مضى اهـ (قوله البياض) في الأياب يسن للمرأة البياض والجديد  
أيضا كما في المجموع قال في الأياب ويكره لها المسبوغ (قوله وتعطين) معطوف على قوله  
إذا روي في المنع فينبغي أن يشد في التعطين كونها جديدين (قوله ويكره المسبوغ) أي  
وان قل لكن بشرط أن يكون له وقع ومعه ان وجد البياض والأفلا يسبغ قبل التسبيح  
أي ما يسبغ بعده (قوله إلا المزعفر والمعصر) أي المسبوغ بالزعفران والمعصر  
(قوله فانهما يحرمان) أي للرجال إذا كانا كثر التوب مصبوغا وجرى الجمال الرمي  
على حرمه المزعفر على الرجال وكراهة المعصر عليهم واختلاف في الورس والزاج الحسل  
ويحل مع الكراهة على البدن بالزعفران (قوله في غير الوجه والكفين) أما الوجه فينزع  
عنه كل ما يعتسز أكرأس الرجل كما ساق في محرمات الاحرام وأما الكفان فينزع منهما  
كل محيطهما دون غيره وهذا مختار قوله أو لا وندب للرجل الخ (قوله بقص شارب)  
أي حتى تسد وجرة الشفة العليا (قوله شرايط) أي بالتفتان لم تأذبه لانه يضعفه  
الشعر فيضيق به مخرب السنن (قوله وعانة) أي الشعر على المثانة وحواالي القبول  
والأفضل للرجل حلقها واللا في تنقها (قوله وغفر) الأولى ان يبدأ بمحيطه العنق إلى  
خضره ثم أيها ما ويسد أي يده اليسرى بخضرها إلى أيها ما على التوالي ويسد أي  
رجله بخضره اليسرى إلى خضره اليسرى على التوالي وفي النجاسة ينبغي الدار بغسل محل  
القللان الحلق به قبله يحنث منه الرمن ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة للورد  
كل اهـ (قوله الألف عشر ذى الحجة الخ) حكمته شهول المغفرة والعق من الذنوب بليعة قال  
في النجاسة فان فعل كره وقبل حرام وعليه أحمد وغيره ما لم يحتج ولا نقدي يجب كقطع يسارق  
وختان بالغ وقد يستحب كعتان حتى ثم قال وقد يسباح كقطع سن وجة وسلة وفي النجاسة  
يضم على الأوجه لعشر ذى الحجة ما بعده من أيام التشريق إلى أن يضحي الخ فيسن أن يلبس

ولا ينافي ما تقرر من بعضهم في سنة الاحرام والطواف به لا يضمن التعيين لان معناه انه لا بد من سنة في حصول الثواب أما بالنسبة لاسقاط الطلب فلا يشترط وكذا يقال في نية المسجد وما بعدها (و) بكيفية (في) الساقطة (الوقت) التي لها سبب نية الفعل والتعيين (بالرفع) لتبين غيرها ويحصل التعيين بالاضافة (كسنة الظهر) قبلية أو بعدية ولا يكتفي بسنة الظهر فقط سواء آخر القبيلة الى ما بعد الفرض أم لا ومنه في ذلك سنة القرب والعشاء لان لكل قبيلة أو بعدية بخلاف سنة الصبح والعصر (أو) سنة عيد القطر (أو) سنة عيد (الاضحى) فلا يكتفي سنة العيد فقط وكذا الابد ١٩٩ أن عين سنة كسوف الشمس أو خسوف

الشمس ونحوها قبل الجمعة وما بعدها سنها (و) بكيفية (في) الفرض ولو كفاية أو منسوبة (نية الفعل) كآثر (و) والتعيين (صحبا) مثلاً (أو غيرها) ولا يكتفي بنية فرض الوقت (ونية الفرضية) لتبين النقل والمعاد ولو رأى الامام يصلي العصر فقلته يصلي الظهر فنرى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه وانما تشترط نية الفرضية (البالغ) على ما صرح به في المجموع قال اذ كيف ينوي الصبي الفرضية وصلاة لا تقع فرضاً اه لكن الوجه ما في الروضة وأصلها من أنه كالبالغ والمراد به في حقه صورة الفرض أو حقيقته في الأصل لا في حقه كما يأتي في المسألة ويؤيد ذلك انه لا يضمن القيام في صلاته وان كانت نقلاً (ويستحب ذكر عدد الركعات) لتمايز غيرها فان عنه وأخطأ فيه عند اطلاله لا نوى غير الواقع (والاضافة الى الله تعالى) ليصدق معنى الاختصاص ونحوه وجامن

هنا نقول فيني مراجعنا (قوله ما تقرر) أي من أن ما في معنى النقل المطلق يكتفي فيه كهي نية فعل الصلاة وعرضه في التعطية بما يدرج في غيره (قوله صحبا) في نهاية م يظهر كما يحسنه بعضهم انه يكتفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة التيمم قال وفي اجزاء نية صلاة يتوب في أذانها أو حقت فيها أبدأ عن نية الصبح تردد والوجه الاجزاء ويظهر ان نية صلاة بين الابدائها عند توفر الشروط مقنية من نية الظهر ولم أرى شيئا اه (قوله ونية الفرضية) قال المسيوطي في الاشياء والنظائر للعبادات في التعرض للفرضية على أربعة أقسام ما يشترط فيه بخلاف وهو الكفارات وما لا يشترط فيه بخلاف وهو الحج والعمره والجماعة وما يشترط فيه على الاصح وهو الفضل والصلاة والزكاة بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الاصح وهو الوضوء والصوم والزكاة بلفظها وانطية اه (قوله لتبين النقل) أي لان قصد الفعل والتعيين من حيث هو وجودان في النقل فزيد في الفرض نية الفرضية ليصله في النقل ونية فقط الاعتراض على هذا التعليل بما ينه في الأصل فراجعنا (قوله والمعاد) فانها اذ وجبت فيها نية الفرض ليس المراد منه حقيقته بل ما هو فرض على المكلف حتى لو نوى الفرض عليه فيها لم يصح صلاته لتلاعبه وفي الأصل هنا نقول راجعاً منه ان أردتها (قوله صوبه في المجموع) اعتمدته الخطيب والجمال الرمي والزيادة وغيرهم (قوله لكن الوجه الخ) اعتمدته الشارح في غيره الكتاب أيضا وشيخ الاسلام ذكرها والشهاب الرمي وغيرهم (قوله بطلت صلاته) قال في التحفة لاسهوا وكذلك الامداد وفتح الجواهر والسبع على كلام الاسفي وفي النهاية البطلان ولوسهوا على الرابع وفي المعنى هو الظاهر وظاهر الأعياب للشارح جيل البسه (قوله ويصح عطف هذا) أي قوله والاضافة وعلى عطفها على ذكر بقا بالرفع وعلى عند الجاز كما هو ظاهر (قوله وقصد المعنى الشرعي) ظاهره الصحة عند الاطلاق لكن في التحفة وفتح الجواهر عدم الصحة عند كلامه في الامداد والايصاب بمحقق فراجع الأصل وظاهر النهاية عدم الصحة في الاطلاق أيضا (قوله اتفاقاً) أي فليس في فعلهما خروج من خلاف حتى يندب (قوله من قصد النقل) أي في الساقطة المطلقة وما ألحق بها (قوله أو والتعيين) أي في الفرضية والساقطة الموقفة أو التي لها سبب وقوله أو والفرضية أي في الفرضية (قوله في الجمعة) قيد للإمامية

الخلاف ويصح عطف هذا على ذكر وعلى عدد (و) ذكر (الادام والقضاء) ولو في النقل لتمايز غيرها ويصح كل منهما بنية الا حتران عند نفيهم أو نفيهم لان كلاهما في معنى الاتصاف بخلاف ما لو نوا مع حله بخلافه وقصد المعنى الشرعي فانه لا يصح لتلاعبه بين ذكر الاستقبال لا اليوم والوقت اذ لا يبيحان اتفاقاً (ويجب قرن النية) المشبهة على جميع ما يمتنع فيها من قصد النقل أو والتعيين أو والفرضية أو والقصر في حق المسافر أو والامامة أو والمامومية في الجمعة (بالتكبير) التي للاجرام



ومن ثم نذهب إلى الشيء والخلف من  
أول الحرم بقية المذكور ودخول  
المرأة في نحو هودجها أفضل  
ونفيق ان يستعصر عند دخول  
الحرم بمكة من المشي وان شقوع  
والتواضع ما أمكن ولا يزال كذلك  
حتى يدخل من باب السلام فإذا وقع  
بصره على الكعبة أو وصل الأعمى  
أو من في ظلة إلى الجبل يراحوال  
مانع الرؤية ويقف ودعا بالوقوف  
ذلك بجاء أحب ( وأن يطوف  
للقدم) عند دخوله المسجد دعا  
له على تفسير ثيابه وكرامته منزله  
وغيرهما أن استكنه ثم ان رأى  
الجماعة قائمة أو قرب قيامها أو  
ضاق وقت صلاة ولو ناله أو وضع  
الناس من الطواف أو كان فيه  
زجة يفتنى منها أدى بدأ بالصلاة  
فيما عدا الآخرين ونصية المسجد  
قيامها وانما ندب طواف القدوم  
للدخول (ان كان) حلالاً أو (حائضاً)  
أو فاراد دخل مكة قبل الوقوف  
لأنه ليس عليه عند دخوله  
طواف مفروض بخلاف المقرر  
فانه لا قدوم عليه لانه مخاطب عند  
دخوله بطواف حرمة فاذا فصله  
اندرج فيه طواف القدوم  
وبخلاف حاج أو كان دخل مكة  
بعد الوقوف

الكاف والمدمصر وما وثابها كذلك غير مصروف وثابها بالفتح والقصر وما بها الضم  
والقصر وخامسها بالضم والتشديد اه (قوله بقية المذكور) أي من كونه لم تطف  
مشقة الخ (قوله باب السلام) قال القليوبي في سوانح الحلي هو ثلاث طاقات في قبلة  
أظهر الاسود باب الكعبة الخ وفي تاريخ الخميس عن العبر العتيق فيه ثلاث مدخل الخ  
(قوله أو وصل الأعمى الخ) في حاشية الأيضاح الشارح وشرحه للسالم الرمي أنهم  
منفقون في البصر مع عدم الظلة انه لا يقوله الا اذا عاين البيت ولا يكفي وصوله للمسجد  
الذي كان يرى منه البيت قبل ارتفاع الأضحية وهو المسمى برأس الردم والا أن المذبح ثم  
قال ولا يتأق ما ذكر قول المنصف الا في وهناك يقف ويدعون أن ذلك دعاء بما أراد لا بهذا  
الوارد وهذا يعلم ان الأولى الوقوف في أي المذبح والدعاء اقتداء بتركيبين وقصة من  
الاخبار ودعا وان زال سبب ذلك من رؤية البيت وقيل الاظهر عدم ندب ذلك لانتفاء سببه  
اه (قوله بالأنور في ذلك) وهو اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة  
وزد من شرفه وعظمه عن جهة واعظم تشريفاً وتكريماً وتعظيماً براً ويضيف إليه اللهم  
أنت السلام ومنك السلام بخيارنا يا سلام اللهم أنا كاضل عقدة ونشد أخرى ونميط  
وادبا وفعلوا خرسى أنا لك غير محبوب أنت هذا اليك خراجنا وبيتك حجبنا فارحم ماني  
رسالتنا ههنا منك (قوله ان رأى الجماعة قائمة) في الحقة فان أقيمت في الطواف جماعة  
مكتوبة بلا غير ما قطعته وصلى اه هكذا أطلق في الاستدعاء وقيد في الاشارة في الایعاب  
لو أقيمت الجماعة ولو على جنازة في أثناءه يقدم الصلاة معهم الخ وهذا هو ظاهر إطلاق  
الخطيب في المعنى والجمال الرمي في شرح الدلبية وغيرهما قال في الایعاب نعم ان يتيقن  
حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال انجب أن البداءة بالطواف  
حيث بدأ أولى لما فيه من تحصيل فضائل تحية البيت والجماعة اه (قوله أو قرب قيامها)  
المراد الاقرب كما في الایعاب أن يكون الزمن لا يسع الطواف السبع قبل الإقامة اه  
والمراد الجماعة المطلوبة بأن يصلي مؤذناً خلف مؤذناً فاعلمها أو مقضية خلف مقضية مثلاً  
نظراً ان الجمال عن الایعاب ويثبت ما فيه في الاصل وما يقدم على الطواف فائتة فرض  
من مكتوبة أو نذر وان لم يأت به القور في قضائها والاوجب تصديها قال في النسخة ولم يكثر  
بصيرته في وقت بها نوبة الطواف عرفاً والقدم الطواف فيما يظهر اه وفي الاستدعاء  
والنهاية يحصل أن فائتة النفل كذلك فتقدم على الطواف زاد مر في شرح الدلبية هو  
الاربعه وان نقل حق في النظم عدم قضائها وفي المنح هل يلحق به فائتة رابعة فيه نظر  
والاقرب للتللف في قضائها فالطواف أكد منها تقدم اه وبجته الجمال الرمي في شرح  
الايضاح وابن علان ويزن به عبد الرؤف في شرح المختصر وأقر ما ان الجمال وفي الایعاب  
هو قريب (قوله اندرج فيه طواف القدوم) أي سقط عليه وأما الثواب عليه فثبت  
عند الشارح على قصد مع وتندرج تحية المسجد في ركعتي الطواف ووقع الجمال الرمي

وأتصاف إليه، التصرف فيه مخاطب بطوافه، فإذا نهى اندرج فيه طواف القدوم أيضا ولا يوثق طواف القدوم بالجלוوس وإن كان تحية للبيت ويندب لذات الهيثة تأخيره إلى الليل ويسن لمن قصد دخول الحرم، وكذا يصحرم ينسك

• (فعل) •

في واجبات الطواف وسننه

(وواجبات الطواف ثمانية) الأولى والثاني والثالث (سنة العودة) وطهارة الحدث والتجسس كافي الصلاة وتغير الطواف بالبيت صلاة فلو أحدث أو تعسر بدنه أو قوبه أو موانعه بغيره، حق عنه أو عرى مع القدرة على السطرى أثناء الطواف تطهر وسرع ورته وفي على طوافه، وإن قصد ذلك وطال الفصل، إذا اشترط الموالاة فيه كالوضوء، ويسن الاستئناف وغلبة التماسه في المطالب بما عت به البلوى، في عياشق الاحتراز عنه أيام الموسم وغيره بشرط أن لا يعمد المشى عليها، وأن لا يكون فيها أوقع حجاب طرية والعاجز عن السير يطوف ولا إعادة عليه. والأوجه: أن التعميم والتجسس العاجز ين عن الماء طواف الركن ليسه تقديده، التحلل ثم ان عاد إلى مكانه، ثم إعادة

في شرح المدينة هنا موافقة الشارح في سقوط الطلب فقط، حيث لم ينو (قوله) واتصاف إليه (التجسس) أما لو دخل قبل اتصافه، فإنه يسن له طواف القدوم (قوله) بالجلووس أى وإن كثرت خلاف صحة المسجد، نعم يوثق بالوقوف بعرفة (قوله) لذات الهيثة) أى الجبال وكذلك الروض زاد في التقى أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال ونحوه، التحفة ويرى في المنع والابواب وشريح الإيضاح للجسمال الرملى وابن علان على أنه لا فرق بين ذات الهيثة والبرقة فتندب التأخير طافا للكنه يتأ كذلك للجملة والشرقة أكثر من غيرها وحلل طلب التأخير إذا أمنت طرق الحضيض الذي يطول زمنه والانلا توتره إلى الليل (قوله) قصد دخول الحرم (الخ) أى لا تنسك ويكره تركه إلا الحرام حقتدأ ما إذا قصد ذلك لنفسه فإنه يلزمه الإحرام من البيعات وسبق ذلك وما في معنى التفصيل واقعه أعلم

• (فصل في واجبات الطواف وسننه) •

(قوله) وواجبات الطواف أى بأوقاعه وهي قدم وركن في سج أو عدة أوهما أو تحلل أو وداع واجب أو مسنون وتذوق وقوع والمراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل الشروط قال ابن الجال في شرح الإيضاح لوقبل ان الطهارة من الحدثين والتجسس والستره جعل البيت عن المداور كونه في المسجد وكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وأن يقته حيث تعتبر وعدم المصارف وكونه سباعا ركن لم يكن بعدا وإن لم أر منه عليه (قوله) ستر العودة) أى عند القدرة كالنسيه عليه (قوله) أن لا يعمد المشى عليها) فإن تعمد ضره وإن لم يكن له عتامة مدوحه وهذا هو ظاهر التحفة والنهاية وشريح الإيضاح أصاحها ولا ين إعلان وصريح الشارح في شريح الإرشاد وجرى في المنع والابواب ومختصر الإيضاح على أنه إذا لم يكن عنه منه وحده بأن لم يجد بعدا لا يبصر وواقعه بسجد الرؤف في شرح المختصر (قوله) أولى علمه إرمونية) كذلك التحفة وفتح الجواد والابواب والجبال الرملى في شريح التهاج والابيضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح وقال في الأعدادا قضية تشبيه المجموع ذلك بدم هو التحمل وطن الشارع المتيقن بنجاسة أنه لا فرق بين (طرية) وغيره أو أقر كجائزى دجوى عليه في مختصر الإيضاح أيضا (قوله) أن التعميم) أى لفقد الماء أو لبرد أو مع ستر وضعه على حدث أو كان في أعضاء التيم وكل ما يقبضه معه الإعادة (قوله) طرف الركن) أى وغيره (قوله) ليسه تقديده التحلل) لتحلل المحترقات الإحرام وهذا، فأد موافقة الألفه ومحرم بالنسيه لبقاء الطواف في ذمته (قوله) ثم ان عاد (الخ) أنهم كلامه أمرين أحدهما أنه لا يكرهه العود لذلك وهو ما ادعى هذا الكتاب أيضا وفي الملاحظة أنه ليس يعمد ونقل سم عن مر استقربا أنه لا يجب الجئ موقرا قال عبد الرؤف وعليه فبين أن محله ما يتضيق بنوع غضب وبضه ابن الجال أيضا قال في التحفة فإن مات وجب الإجماع عنه بشرطه (أ) أما إذا أصعب فالذى أفتى به الشهاب الرملى بجواز

بحث أن المريض لو لم يتأت حله الأوجه وأظهره لبيت صح طوافه للضرورة وبوخذ  
 منه أن من لم يكن له الانقلاب على جنبه في طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم  
 رجلاه للضرورة هذا أيضا ومحله لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت والارز  
 ولو بأجرة مثل فاضله عاصر في نحو قاله الأعشى (قوله شقه الأيسر) بحيث في الصفقة  
 أن المراد ما شق الأيسر أعلاه المخاض للصدر وهو انكباب قال فلا تحرف عنه بهذا وإذا  
 ما تحفه من الشق الأيسر لم يكن (قوله يهضر شقه) أي الأيسر في المنع لو ساءت الجبر  
 به فبذنه ونصفه الآخر إلى جهة اليمين أو الباب صرح أنه إذا انقل قبل مجاوزة الجبر  
 إلى الباب فقد ساذى كل الجبر في الأولى وبعضه في الثانية يجمع شقه الأيسر وتشرط  
 الحذاثة في آخر الطواف كما تشرط في آخره ولا بد أن يكون الجزء الهذلي في آخر هو الذي  
 حاذاه أولا أو قد ما إلى جهة الباب ليحصل استعاب البيت بالطواف (قوله لم يصح  
 طوافه) أي طوقته تلك وكذا ما بعده أن كان طوافه يحتاج إلى التمسك ولم يستطع فها بعد  
 عند محاذ الجبر والآن كذلك أول طوافه (قوله لم يجزئ) أي طوافه حتى ياتي بالطواف  
 في ذلك الجزء الذي تركه فيه فبما بعده إلى الجبر الأسود إلى موضع التمسك إذا لم يجد المتروك  
 لغو (قوله أن يأخذ الخ) ولا يلزمه إلا أن أدركته أخبر تردد (قوله وان ~~كثير~~) مالم  
 يبلغوا عدد التواتر كالملازمة (قوله وان وسع) بشرط لصحة المربعة والمسددة فلو خرج  
 المسجد عن الحرم لم يصح الطواف خارج الحرم وإن كان في المسجد على العقد وقال  
 في شرح الإرشاد وان وسع حتى بلغ الحل على نظريه وفي حاشية الإيضاح لكن رجع  
 بعضهم خلافة تعاليمهم (قوله وان وسع) في الإيعاب جهة الطواف في الحل حيث امتد إليه  
 المسجد (قوله والشاذرون) هو دخول وموضع المذبة الثانية فراه وهو الخارج من  
 عرض جدار البيت المسمى المنتب فيه حلق إذا راكمه (قوله وان أحدث الآن  
 عنده الخ) هذا يقيد أنه لا يثبت حكم الشاذرون في جهة الباب وعليه جرى الجال الرمي  
 في موضع من النهاية وفي شرح المذبة به الشيخ الإسلام زكريا لكن المعتقد وجوده  
 كما اعتقدوه وأطرافه وسبأ في الحقيقة الآتية ما يفيد أيضا (قوله من البيت)  
 خبر المبتدأ الذي هو قوله والشاذرون (قوله لصيق النقطة) أي لانهم التزوا أن  
 لا ينفقوا على البيت إلا الحلال فلم يوجد منه ما يكفي البناء (قوله من بدنه) ظاهره عدم  
 ضرر دخول ثوبه وأقعد الخطيب والجبال والرمي وأما الشارح فهو يتردده لكن  
 ميل كلامه إلى إلحاق الثوب بالبدن ويعد الملبوس في شرح الإرشاد بالتحرر ليجرركه  
 فيساعى الصلاة قال ابن الجبال في شرح الإيضاح وهو ظاهره وفي الأعداد داخل العود  
 الذي يده يستلم به كده فبما ساعى الثوب ويرق ثم قال في أن يقال فيه ما في غير  
 التحرك ليجرركه قال نفسه وهل دابته وسال له حتى يضر دخول جرمته في الهواء  
 ما ياتي أو له برة به فقط يحتمل ترجيح الأول أخذ ما ياتي في السبي ويحتمل الفرق

متناسككم فتي دخل جرم من بدنه في هو الشاذرون

أو الجبر أو جده أو يضع طوافه  
 ويستغلن في دقيقة وهي أن من قبل  
 الجبر الأسود فرائسه في حال التقبيل  
 في جزمين الميت يسألونه أن يقر  
 قده في محلها حتى يفرغ  
 من التقبيل ويعتدل قائما (ومن  
 سنته) وهي كثيرة أذهب وشبه الصلاة  
 فكل ما يمكن جريانه فيمن سنتها  
 لا يعد أن يقال بنده في حقه قياسا  
 عليها (المنى فيه) ولو امرأة  
 للاتباع فالركوب بلا عذر خلاف  
 الأولى والزحف كبره ويسن  
 أيضا الحفاء وقصير الخطأ جابه  
 كثرة الأجره (واستلام الجبر)  
 الأسود يده أول طوافه (وتقبيله)  
 من غير صوت بطهر (ورضع جبهته  
 عليه) للاتباع في السلاة ويسن  
 تكرير كل منها ثلاثا أو فعل ذلك في  
 كل مرة فإن منعته رجة من  
 الآخرين استلم يده فأن يجزئ  
 هو وقبيل ما استلم به فيه فأن  
 يجزئ من استلامه أشلو إليه باليد  
 أو بشئ فيها ثم يقبل ما أشار به  
 ولا يشير للتقبيل بالقم لقده  
 ويندب كون الاستلام والأشارة  
 باليد العني فأن يجزئ باليسرى  
 (واستلام الركن الباقى) يده ثم  
 يقبلها فأن يجزئ من استلامه أشار  
 إليه ولا يقبله ولا يستلم ولا يقبل  
 الركنين الآخرين لما صح أنه صلى  
 الله عليه وسلم كان يستلم الركن  
 الباقى والجبر الأسود في كل طوفة

قال وهذا أقرب قال ابن الجلال وما استقر به ظاهر الخ وجرى على ذلك في فتح الجواد أيضا  
 ونخرج به واما ذكر من أصل جده أو الشاذرون أو حاشية الجبر فلا يضر لانه ليس في هوا  
 شئ من الميت (قوله أو جده) منه هو الرزف الذي في طرف الجبر (قوله في جز  
 من الميت) هو هو الشاذرون (قوله خلاف الأولى) اعقده شيخ الام والشارح  
 واعقده الخطيب والجمال الرمي وغيرهما حرمه ادخال البهية المسجد حيث خشي منها  
 تلويث المسجد فأن من التلويث فأن كان الادخال لحاجة فلا كراهة ولا كراهة وفي الصفه  
 وغيرها المراد بآمن التلويث قلبه الظن باعتباره العادة أنه لا يصح منه يقصر يصل المسجد  
 منه شئ بخلاف ما لو أحكم ثم ما على فرجه بحيث آمن تلويث الخارج للمسجد (قوله  
 ويسن أيضا الحفاء) اللعذر كشد الحرقان أشد الضرر حرم الحفاء (قوله وتقصير  
 الخطأ) قيده في العباب بخلاف المطاف قال في الاعياب اما عند الزحفة فأن أذى وتأذى  
 بتقصير المنى ليسن والسن أيضا (قوله للاتباع) الأفضل أن يستلم ثلاثا نعمتوالية ثم  
 يقبل كذلك ثم يصعد كذلك (قوله من الآخرين) هما تقبيله ووضع جبهته عليه وبحث  
 في الصفه ضبط الجيز هذا يصل بالخشوع من أصله وأقرب فلا يسن حينئذ استسلام ولا  
 ما بعده وفي المنع أن رجاء زوال الزحفة عن قرب عرفا فالأولى أن ينتظر زوال ذلك ما لم يؤذ  
 أو يوقر أو تأذى (قوله ما استلم به) أي من يده فبما فيها وقوله فما إلى في صورتين وهما  
 ما إذا قدر على الاستلام بيده ويجزئ من التقبيل ووضع الجبهة وما إذا عجز عن الاستلام بيده  
 كتقبيله وقدر على الاستلام به نحو عود يده وأثمهم كلامه أنه عند قدرته على استلام الجبر  
 وتقبيله والسجود عليه لا يقبل بيده بعد الاستلام ومسرح باعتقاده في حاشية الايضاح لكنه  
 تردد في ذلك في حاشية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي وقد ذكرت  
 عباراتهم في الأصل ثم قلت وقرأ قوله لا تعلم أن المعقده تتلوا عدم ندب تقبيل اليد مع تقبيل  
 الجبر وأن المختار من حيث الدليل نديه ثم الاستلام عبارة عن مسح الجبر بكفه فيضع يده  
 عليه ثم يضعها على فيه كما يشته في الأصل (قوله أو بشئ فيها) كذلك فتح الجواد الاعياب  
 ونقله عن المجموع وكذلك الامداد والاسنى والمغنى وشرح التبيين لصاحب المغنى والتمايا  
 وشرح الحلبية وغيرهم وظاهر أنهم ما في رتبة لكن في شرح المنهج والصفه وانع والجمال  
 الرمي وابن عجلان جرواعى الترتيب وعبارة الصفه أشار إليه يده العني فباليسرى فما  
 في العني فالحق اليسرى افتتد وفي المنع وشرح مدر على الايضاح بظهور أن يكرر الاشارة  
 ثلاثا (قوله لقبه) في الصفه بظهور في الاشارة بالأسناتها خلاف الأولى عالم يجزئ من  
 الاشارة يده فبما فيها ليسن به ثم بالطرف كالأيمه في الدلالة وينبغي كراهتها بالرجل الخ  
 وفي حاشية الايضاح وشرحه للجمال الرمي وابن عجلان لا تسعد الاشارة له باسمه وقال ابن  
 الجلال في شرح الايضاح والظاهر خلافه الخ وتردد في ذلك سم (قوله ولا يقبله) أي  
 ما أشار به الى العاني استقر به في حاشية الايضاح واعقده في محضه وفي الاعياب ومال

الي في الامداد لكن الحق بها مشه استدارا كما عليه فقال لكن الاول هو ظاهر كلام  
 المتووى وغيره اه وهذا الاخير هو المعتمد ووجهه في الصحة وفتح الجواد والخطيب  
 في المعنى ونقله عن افتاء الشهاب لربي واعتمد الجلال ازملي وغيرهم (قوله بليان الجهر)  
 بكسر الجيم وسكون الجيم وعما الشاميان (قوله غير ما ذكر) هو تقبيل الجبر واستلامه  
 أو استلام الركن اليماني (قوله جميع ما ذكر) أي من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة  
 والاشارة بما تقدم وتذلل ما ذكر (قوله على كل غائبة) المشهور وتشديد اليامن على لكن  
 قال الملا على القاري الخنفي في شرح الحصن الحصين واخلف بمزة وصل وضم لامه أي  
 كن خلقا على كل غائبة أي نفس غائبة في بخري ملايا به أو اجعل خلقا على كل غائبة  
 خيرا قال بالاعتدال في القاموس وخلف الله تعالى عليك خلافة أي كان خلقا من فقدته  
 عليك وامام الحج به بعض العامة من قوله على تشديد اليامن وهو تصريف في المبنى وتعرف  
 في المعنى كالاصح اه فراجه (قوله بين اليمانيين) طرف لقوله اللهم آتنا أو لقوله اللهم  
 قمتي الخ واليائين بتقريب اليامن على اللغة القصص المشهورة وحكي سبويه والجوهري  
 وغيرهما في اللغة أخرى بالتشديد فن خفف قال هي نسبة الى الين فالالف عوض عن  
 احدي يامي القديس فتبقى الياء الاخرى مخففة ولو شددناها لكانت جمعاً من المعوض  
 والمعوض ذلك متنع ومن شدد قال الف في اليائين رائده واصله اليقين فتبقى الياء  
 المشددة وتكون الف زائدة كما زيدت النون في صنعاني وبرقاني ونظائر ذلك (قوله)  
 والاشتغال بالمأثور الخ الجنبه هذا على أن الكلام في فضيلة الاشتغال بالين المقروء والمدعو  
 به الا كلام في فضيلة القسرة على ما ذكر وقد ذكرت في الاصل الادعية والاذا كان  
 الواردة في الطواف فراجعها منه (قوله الاسرار بهما) أي بالقسرة والاذا كان  
 في التحفة نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا ينادى احداه وفي الايضاح للتووى  
 ولودعا واحداً من جماعة فحسن اه قال عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح  
 يلزم من ذلك الجهر بالادعاء ولا يضرك لانه لمصلحة الشكل اه قال ابن الجلال في شرح  
 الايضاح وانظر ما وجه الزوم اه (قوله قد يصير) في الايمان يمكن حله على ما اذا ذكر  
 بحيث لا يطلق الصبر عليه عادة (قوله في كل مرة) فخذ كل ذلك مما ذكرته في الاصل  
 وهو ماش ولا يضركون كل ما ذكره يستفرد أكثر مما ذكره يقال خذ كذا على نحو ذلك  
 في التحفة فالمراد ما يشعل ما باراه ما ذكره وعرفى النهاية بقوله أي الجهة التي تقابل (قوله)  
 في خلوة المطاف عن رجال زاد في الصحة والحناني ولونهارا حال ويظهر انه يكنى خلوة  
 في جهة طرفة بقطبان ناسن مجي ونظر رجل غير محرم حاله فعله اذ ذلك اه (قوله) هذا  
 من تكشفهما) جرى في التحفة وشرى الارشاد والعباب على حمة ذلك عند قصد  
 اقتسبه بالرجال قال في التحفة خلافاً لمن أطلق الحرمة ولمن أطلق عدمها اه ووافق  
 هذا كلام النهاية واستظهر السيد محمد البصري انه من سلمه مختص بالرجال فالحرمة

ولا يستلزم الركنين الذين بليان الجهر  
 وتقبيل واستلام غير ما ذكر من  
 سائر اجزاء البيت صاح ويسن  
 فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهو  
 في الاوتار (كسر) والاذا كان  
 المأثور عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وعن احدهم العصابة رضى  
 الله عنهم والذي صرح عنه صلى الله  
 عليه وسلم في ذلك اللهم ربنا آتنا  
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة وقتنا عذاب النار اللهم  
 قمتي بعمارتني وبارك في قبسه  
 واخلف على كل غائبة في بخير  
 بين اليمانيين والاشتغال بالمأثور  
 أفضل من الاشتغال بالقراءة وهي  
 أفضل من غيرهما للتووى يسن  
 الاسرار به ما قبل قد يصير الجهر  
 بأن تاذي به غيره اذ لا يصح عادة  
 ويسن الاذا كان الاستلام وما بعده  
 في كل مرة ولا يسن للمرأة والحناني  
 (الاستلام والتقبيل) والصبود  
 (الاقبال) (المطاف عن الرجال)  
 لئلا كان أعظم الضرر عن وضرب  
 الرجال بين وجهه ما تقتز للجر  
 الاسود في هذا الباب بأقرب لوضعه  
 لوقع منه والعباد بالله (ويسن  
 للرجل) أي الذكر ولويسن  
 بخلاف الخنثى والامثى حذر من  
 تكشفهما (المر في) الاشواط  
 (الثلاثة الاولى) مستوعبا البيت  
 فأما الاربعة الباقية فمشمى فيها  
 على هتبه للاتباع ويكرهه

لما قالوا نحن العصاة حين قدومه  
لعمرة القضاء قد هتتم - م - حى  
المدينة فلقوا معها شدة وسلموا  
بما ترونها فامرهم صلى الله عليه  
وسلم بذلك حتى قالوا هو لا اجل  
من كذا وكذا وانما شرع مع  
قوال سببه لان فاعله يستحقه  
سبب ذلك وهو ظهور امرهم  
فتبدل كرمه اقامته على عزاز  
الاسلام واهله وانما يسبق الرمل  
(فطواف بعدهم) مطلوب في  
ج أو عمرة وان كان مكيا - ن - رمل  
في طواف القدوم ويسى بعده لم رمل  
في طواف الركعتين لان السعي  
بعده حينئذ غير مطلوب ولا رمل  
في طواف الوداع لان ذلك ولو تركه في  
الثلاثة الاول بل يقضى في الاربعة  
الاخيرة لان هيتها المهمة فلا تغير  
كاجلها بل يقضى في الاخيرتين او في  
طواف القدوم الذي سعى بعده لم  
يقضه في طواف الركن (و) يسبق  
لذلك دون غيره (الاضطباع فيه)  
أى في الطواف الذي بعده سعى  
مطلوب ويسبق أيضا في جميع  
السعي بين الصفا والمروة الاثناع  
في الطواف وقيس به السعي ويكره  
تركه وهو جعل وسط رده تحت  
منكبه الايمن ويكشفه ان يسير  
وطرفه على عاتقه الاسمر ويخرج  
بقوله في الطواف التي لا يسبق فيه  
رمل فلا يسبق فيه اضطباع ولا يسبق  
أيضا في ركعتي الطواف لكرامته  
في الصلاة فيه عند ارادتها وبعده عند ارادة السعي

مطلقا وان لم يقصد التشبه وان كان مشتملا كقيد في الجوارض لظنا اذا دخل لا تنفاه  
التصديق وجوده في ذلك (قوله لعمرة القضاء) فيه أن حديث عمرة القضاء المذكور فيه  
انه صلى الله عليه وسلم امر أصحابه ان يرموا لثلاثة اشواط ويشوا ما بين الركنين وقد  
جرى عندنا قول ضعيف أخذ من الحديث المذكور انه لا يرمي بها الايمن لكن الراعي  
وقعه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاثة الاول لانه ناسخ  
لما وقع في عمرة القضاء فلما استدله كان أولى وانما ذكر عمرة القضاء لان حديثها فيه ذكر  
سبب مشروعية الرمل (قوله ويحيطوا بنظرهم) أى جلس المشركون يتكلمون يتكلمون  
الصلوة رضى الله عنهم وانما امرهم ان يشوا بين اليامين لان المشركين كانوا الايمن  
حينئذ قال النووي في شرحه - م - لان المشركين كانوا في اطراف الخ وقله الكرماني  
والستري في شرحه ما على البصري وأقره وقال ابن علان في شرح الايضاح لان انكسار  
يؤتى كانوا على جبل قبة تعان فابرون ما بين الركنين اليامين وأشار القسطلاني في  
شرح الباري الى الجمع فقال لانهم كانوا على الجبل من قبل قبة تعان اه (قوله فامرهم  
أى امر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل وذا على مقالة المشركين المذكورة اظهار  
للقوة (قوله) أجاد من كذا وكذا هكذا لفظه ووايسر في رواية لاى داود كانهم  
الغزلان (قوله مع زوال سببه) فله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد زوال سببه  
(قوله وهو ظهور امرهم) أى المشركين بذلك اهل الشريف ثم انظروا كان لم  
يكن فيشكر رمة الله على اعزاز الامام واهله (قوله مطلوب) بشرط ثلاثة أن يكون  
بعده سعى وأن يكون السعي مطلوباً وأن يكون ربه بالنسبة للقدوم قبل الوقوف بعرفة  
(قوله وقيس به السعي) قال الزركشي غفرت فيه بحدوث صحبه وهو انه صلى الله  
عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة طارحاً رداً اه قال في الايضاح وليست دلالة على  
خصوص الاضطباع بواحدة اه (قوله منكبه الايمن) الضمير هو العبد وقبل وسط  
العصا وقيل ما بين الاطراف وصف العبد الاضطباع ان تدخل رداً تحت ضبعك وهو  
وسط ضبع وضبع فيه الهمزة والتا مفصلاً عن ضبع من الثلاث المزيدي فيه حرفان  
على وزن اتمعل افعلا لا تجتمع اجتماعاً مع قواعدهم اه اذا كان فاعلاً فاعمل صاعداً او  
ضاداً او طاءً وظاءً قلبت تاو طاءً فيصير ما نحن فيه اضطباع بلا ادغام لان حروف خود  
مشتركة لا ندغم فيها مقارنها كما أن حروف السفر وهى الزى والسين والصاد لا ندغمه  
في غيرهما ووجهه في صورتنا أن الصاد فيها استتالة فلما دغمت في مقارنها زالت صفتها  
لعدم هذه الصفة في مقارنها (قوله وطرفه) معطوف على قوله وسط رده أى  
وجعل طرفه والوسط هنا بفتح السين (قوله فيعبد) أى الاضطباع عند ارادة السعي  
ويسبق فله ولويس فوق المحيط ويسبقه الى اليمنى ولا يتوقف على وجود الرمل بل يطلب

ولو ركع امامه فقل انه يسجد للسلامة فهو في ذلك كراه لم يسجد فوقف عن السجود بحسبه عن ركوعه على ما رجحه الزركشي  
ويقتضيه ذلك للمتابعة ورجح شيخنا ذكرنا انه يعود للقيام ثم يركع وهو واجب ولو اراد ان يركع فسقط قام ثم ركع ولا يقوم راكعا  
فان سقط في أثناءه فخصاه عاد للجليل الذي سقط منه في حال الاعتداء (السادس) ٢٠٧ من الاركان (الاعتدال) ولو في النفل

على المعتد (وهو ان يعود) بعد  
الركوع (الى ما كان عليه قبله من  
قيام أو قعود) بشرطه الطمأنينة  
فيه للبر الصريح ثم ارفع حتى تطمئن  
فانما (و) شرطه (ان لا يقصده  
غيره) بان يقصد الاعتدال او يطلق  
(فلورفع) رأسه منه (فزعاً) أى  
خوفاً (من شيء لم يكف) لوجود  
الصارف ولو سقط عن ركوعه  
من قيام قبل الطمأنينة عاد اليه  
وجوباً واوطأ ثم اعتدل او بعدها  
نفس معتد لا ثم يسجد ولو شك غير  
المأموم وهو ساجد هل أتم اعتداله  
اعتدل فوراً وجوباً فان مكث  
لم يترك بطلت صلاته (السابع)  
من الاركان (السجود مرتين) في  
كل ركعة للكتاب والسنة  
والاجماع (وأقله ان يضع بعض  
بشرة) وأشعر (جبهته على مصلاه)  
بلا حائل بينهما وتخرج بالجمعة  
الجسدين والافتق (وبشرطه  
الطمأنينة) فيه للبر الصريح ثم اسجد  
حتى تطمئن ساجداً (وضع جوف)  
على مصلاه وان قل أو كان مستورا  
أو لم يتصل عليه على الوجه  
(من ركبته وهو من بطون كفيه)  
سواء الراحة والاصابع (و) جزء  
من بطون (أصابع رجله) للبر  
الصحيح أمرت ان اسجد على سبعة أعظم الجبهة والدين والركبتين وأطراف القدمين (و) بشرطه أيضاً (تناقل رأسه) بان يتصل  
على محل سجوده بثقل رأسه وعنفه بحيث لو كان على قطن لانتلظط ظهر أثره في يده لو فرضت قصت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى للغير)  
بان يحرى أو يطلق شعره مراً (فلورسقط) من الاعتدال (على وجهه) لمحل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليحرى عنه أو من  
الهوى عليه لم يلزمه العود بل يتسبب ذلك سجوداً عالم يقصد وضع جبهته الاعتقاد عليها أو أحيان السجود لو حودا الصارف

(قوله على ما رجحه الزركشي) اعتدله الجبال الرمي والغطيط وسم العبادى  
والقليوبى وغيرهم (قوله وهو الوجه) اعتدله غير هذا الكتاب أيضاً وشيخه قال  
القليوبى فلو تبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود للركوع فقط فان عاد للقيام عادداً  
عالم بطلت صلاته اه فهذه مبانة كليت مع ما اعتدله الشارح وشيخه (قوله في أثناءه  
الخصائص الخ) هنا اشكال ذكرته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله فزعاً) في المفض  
للتطبيب ففتح الزاى على انه مصدر معقول لاجله أى خوفاً وبكسر هاء على انه اسم فاعل  
منصوب على الحال أى خافاً اه وفي التفتة تنبيه ضابط شارح فزعاً بفتح الزاى  
وكسر هاء لاجل الفزع وأحواله وفيه تقرر بل يتعين الفزع فان المضارع لرفع لاجل الفزع  
وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل اه وذكر نحوه الشهاب  
القليوبى في حواشى المحلى والى فتح الزاى اشار الشارح هنا بقوله أى خوفاً (قوله غير  
المأموم) أما المأموم فانه يأبى بعد سلام امامه بركعة ولا يعود كاسيأتى التصريح به  
في كلامه في سجود السهو فراجع (قوله السجود مرتين) جعله ركعاً واحداً هو ما صححه  
في البيان والموافق لما فى في مجتبى التقدم والتأخر انهما ركعتان وصححه في البسط (قوله  
أشعر جبهته) أى الثابت عليها وان طال (قوله أو كان مستورا) قال في الايعاب بل يكره  
كشف الركبتين كما في المجموع ثم قال وفيه كراهة السمرى السكتين للنفال في امتناعه  
ثم رأيت الشافعى نص على ذلك فانه كره الصلاة بياهمه المجلدة التي يجترها وتر القوس  
قال لاني أكره ان يقضى يطن كفه الى الارض بل تخفيه كراهة الصلاة ويذهب خاتم  
وأشعر اه من الايعاب (قوله على الوجه) اعتدله الجبال الرمي خلافاً لنسخ المنهج  
(قوله الراحة والاصابع) في شرح العبابة بعد كلام ذكره مانصه يؤخذ منه ضبط  
الباطن هنا بما يقض منه الذكر اه ونحوه سم العبادى في شرح أبي شجاع (قوله  
أصابع رجله) في الايعاب يجب أنه لا بد من وضعها كلها مع وضع الجبهة في آن واحد  
الخ (قوله من الاعتدال) أى قبل قصد الهوى فلورسقط بعد قصده كان كالمسقط في أثناء  
الهوى (قوله الاعتقاد) أى وحده ايعاب (قوله أعاد السجود) في التفتة لكن بعد  
أدنى رفع وقال القليوبى يجب العود الى المحل الذي نوى الاعتقاد فيه قال فتقول  
شيخنا الرمي يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وان زاد عليه بطلت صلاته فيه نظراً لأن  
هوىه قبل بنية الاعتقاد معتد به وبعد هال الخ ويمكن حمل كلامه على ما اذا

الصحيح أمرت ان اسجد على سبعة أعظم الجبهة والدين والركبتين وأطراف القدمين (و) بشرطه أيضاً (تناقل رأسه) بان يتصل  
على محل سجوده بثقل رأسه وعنفه بحيث لو كان على قطن لانتلظط ظهر أثره في يده لو فرضت قصت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى للغير)  
بان يحرى أو يطلق شعره مراً (فلورسقط) من الاعتدال (على وجهه) لمحل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليحرى عنه أو من  
الهوى عليه لم يلزمه العود بل يتسبب ذلك سجوداً عالم يقصد وضع جبهته الاعتقاد عليها أو أحيان السجود لو حودا الصارف

أوعلى جنبه فانقلب فذه السجوداً وبلازمة أو بغيره ونية الاستقامة أجزاء لاجبة الاستقامة فقط لوجود الصارف فلا يجزئه بل يجلس ولا يقوم فان قام عمداً علماً بالطل صلاته (وشرطه ارتفاع أسافله) أى بجزيته وما حولها (على أعاليه) للاتباع فلو ساقوا لم يجزئه لعدم اسم السجود إلا أن يكون به علم ٢٠٨ لا يمكنه معها السجود الا كذلك ويجوز عن وضع جنبه الأعلى نحو وسادة

فإن حصل التمكن لزمه وضع ذلك للسجود عليه والافلا اذ لا فائدة نفسه (وشرطه عدم السجود على شيء) محموله أو متصل به بحيث (يتمرك بجزركه) في قيامه أو قعوده فان قصد عليه عمداً علماً بالطل صلاته (والا) لزمه إعادة السجود فان لم يتمرك بجزركه أو لم يكن من محموله وان يتمرك بجزركه مثل (أن يكون) سريراً هو عليه أو شيئاً (في يده) كعود جاز السجود عليه وانما بطلت صلاته بجلالة توبه للنجاسة وان لم يتمرك بجزركه لانه منسوب اليه وليس العذر هنا الا السجود على قراره بعدم تركه بجزركه هو قراره بشرطه أيضاً كما علم من قوله بشره أن لا يكون بين الجبهة ومحل السجود حائل الا لعذر (فلا يوصف جميع جهته بخرامة) مثلاً (وحاشى من نزح الغصاية) محذورتهم (مجد عليها) للعذر (ولا قضاء) لانه عذر غالب دائم (الساكن) من الاركان (الخالوس بين السجدين) وشرطه التساوية ولو في القتل للتدبير الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن جالساً (وان لا يطوله ولا الاستدال) لانهم كانوا قصيران اذا قصد بهما الفصل فان طوله لهما فرق ذكرهما بقدر سورة القاشقة في

وجد الصارف عند وضع الجبهة فقط فبدأ في رفع يوصل الى موضع الصارف فهو الا لازم واليه هو قول الشارح ما لم يقصد بوضع جنبه الاعتقاد فالصارف انما وجد عند وضع الجبهة فلا خلاف (قوله لاجبة الاستقامة) محله حيث لم يقصد صرفه عن السجود والابطلت كما في النقصه (قوله بل يجلس) أى ثم يسجد من الخلوس (قوله على أعاليه) في النقصه البدان من الاعالى قال فيجب رفع الاسافل على السجدين أيضاً (قوله اذ لا فائدة فيه) لكنه يندب كما صرح به في العباب وغيره وروى عن خلاف من أوجب له قال في العباب هو قوفى من جهة المعنى (قوله محموله) أى كطرف عمامته ونحوه يندل على كنهه يستثنى من ذلك ما في يده كاسيا في قرياني كلام المصنف (قوله يتمرك بجزركه) في النقصه بالفعل لا بالقوة ووافقه المعنى فقال لوصلى من قعوده لم يتمرك بجزركه ولو صلى من قيام المتمرك لم يضر وقال انه لم يرض له وأبقى الجبال الرملية بخلافه واعتقده الزيادة في حواشى شرح المنهج (قوله جميع جهته) أما اذا بقي منها شيء فإنه يكتفى بوضعه لأن الواجب وضع جرح من جهته وان قل فقط (قوله محذورتهم) كذلك النقصه ويرى في شرح الارشاد على الاكتفاء بالنقصه الشديدة وان تبع التميم كما في العجز عن القيام وكذلك الاعباب وهو ظاهر الاسنى والخطيب وسم وغيرهم (قوله ولا قضاء) أى لا عذر قال في النقصه الا ان كان تحتها نجس لا يعنى عنه (قوله الفصل) أى الفصل بالاعتدال الفصل بين الهوى للركوع والسجود وبالخلوس بين السجدين الفصل بينهما ومن قال انهما مقصودان في أنفسهما أراد أنه لا يثبت وجود صورتهما الفصل (قوله فوق ذكرهما) سابق بيانه في السنن ومحل في غيرا اعتدال الركعة الأخيرة من القرائن أما هو فلا يضر تعويله مطلقاً كما في محبت التدوير. النقصه خلافاً لما في شرح الارشاد (قوله عالماً بالتصريح) والافلا تطل صلاته ويسجد للسهو كما ساقى في كلامه في سجود السهو وهذا هو المعقد وان صح في التحقيق هنا أن الخلوس بين السجدين ركن طويل وعزاه الى الجموع الى الاكثرين وسبقه اليه الامام وكذا الاعتدال ركن طويل أيضاً على ما اختاره النووي من حيث الدليل في كتب من كتبه نسخة الاحاديث بتطويله فيجوز تطويله بدك غير القاشقة والشهد لا بسكوت ولا بأحد هامل قال الاذرى وغيره ان تطويله مطلقاً هو الصحيح مذهبنا

أيضاً بل هو الصواب وأطالوا فيه ونقلوه عن النص وغيره (قوله فزنا) فسمه ماسبق في الاعتدال (قوله مالك يجمع التصات) قال الشارح في الاعباب في الجموع عن ابن قتيبة انما جعت أى التحة لأن كل ملث من ملوكهم كان تحة يصح ما قبل لنا قولوا التصات لله أى الاقضاء المدالة على الملك مستحقة لتعالى وحده اه فعمل ان القصد التناهي على الله تعالى بأنه مالك لجميع التصات من الخلق اه كلام الاعباب للشارح وقال البرماوى كانت

الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عمداً علماً بالتصريح بطلت صلاته (وان لا يقصد بالرفع غير) تحية

أى الجلوس (فأورفع فاعان من شيء لم يكف) لما مر (التاسع) من الاركان (التشهد الاخير) لتعذر الصحيح قولوا التصات لله أى آخره (رأفته التصات لله) جمع تحية وحى ما يحيا به من سلام أو غيره والقصد التناهي على الله تعالى بأنه مالك لجميع التصات من الخلق



(والعدو) الذي جهنمذون غيره (في الوط) للاتباع في ذلك (وسكانه معرقف) وهو قبل الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد النبوة  
أذرع إلى ما بين الملقن الأخضرين الملقن أحدهما ٢١٠ بجدار المسجد والأخر بجدار العباس ويسن فيه أيضا الطهارة

والسيرة وتقرى خلو السبي  
والموالاة فيه وبين الطواف  
ويكره للساعي أن يقف أثناء  
سعيه لحديث وغيره

### • (فصل في الوقوف)

(وواجب الوقوف حضوره بأرض  
• رفة) أي يجر منها (خطفة) لها  
صحن من قوله صلى الله عليه وسلم  
وقفت ههنا وعرفة كلها موقف  
وهي عرفة وليس منها عرفة ولا عرفة  
ومسجد إبراهيم صلوات الله على  
نبينا وعليه آخرهما ومصدره من

عرفة ويشترط كون الحضور فيها  
(بعد الزوال يوم عرفة) وهو تاسع  
الجمعة ويكنى حضور الحرم فيها في  
الوقت المذكور (و) لو كان  
(مارا) في طلب آبن وان قصد  
صرف حضوره عن الوقوف  
(ونائما) كافي الصوم (بشرط  
كونه عاقلا) فلا يكتفى بالوقوف مع  
انحاء أو جنون أو سكر كافي الصوم  
لاتفاء أهلية العبادة ويقع حج  
الجنون نقلا (ويبقى) وقت الوقوف  
(إلى الغير) أي غير يوم النحر  
صحن من قوله صلى الله عليه وسلم  
من أدرك عرفة قبل أن يطلع الغير  
فقد أدرك الحج (وسننه) كثيرة  
فنها (الجمع بين الليل والنهار)  
للاتباع فلا ديم على من دفع من  
عرفة قبل الغروب وإن لم يعد إليها  
بعد لما في الخبر الصحيح أن من أفى  
عرفة قبل الغروب لا أتمها إن اقتدم

أرضه في الأصل (قوله والعدو) أي الشديدا طاقه بحيث لا تأذى ولا إذا ما كان حيز  
عنه نحو زوجة تنسبه في حر كنه بالساحي والراكب يحرك دابته ويصعد السنة لا نحو  
مسابقة والاربع صمعه على المغدلة لا يقبل الصرف كالتواف خلافا للشيخ الاسلام  
واناطيب والشيخ أي الحسن البكري وموضع من الأعباء وموضع من النهاية قال ابن  
الجلال في شرح الأيضاح ويتفرع على ذلك ما لو جعل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت  
سعيه محرم كذلك ونوى الحاصل المحمول فقط فعلى من حج من قال بشرط فقد انصرف  
بصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى من حج من قال لا يشترط فيه فقد انصرف يقع  
عنها اه (قوله دون غيره) أي مطلقا (قوله قبل الميل الخ) أي فهو مخضرف عن محله  
الأصلي بنحو ستة أذرع (قوله خاوق المسعى) قال الشيخ أبو الحسن البكري في شرح  
مختصر الأيضاح له لعل المراد بالخلوة ما يتيسر معه السعي بلا مشقة لها وقع ويختلف الحال  
فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد من الخلوة خلوة المحمل بالكلية اه  
والله اعلم

### • (فصل في الوقوف)

(قوله حضوره) أي الحرم (قوله بأرض عرفة) خرج به هو أوها فلا يكتفى إذا لم يكن  
أصل ما هو عليه في أرض عرفة وقد ذكرت في الأصل هنا كلاما يفتي من راجعته (قوله  
وليس منها) أي عرفة عرفة ولا عرفة بل هي عين عرفة والحرم على طرف عرفة الغري وبعرنة  
أقرب إلى عرفة من عرفة منها بها بحيث لو سقط جدار المسجد الغري سقط فيها وانسب  
إليه العريون بل قيل إن وادي عرفة داخل في عرفة لكم من مفعوه وان نقل عن مالك  
(قوله وصدره) وهو محل الخطبة وصلاة الإمام أي ما يلي مكة منه وفي الأصل هنا كلام  
ينبغي من راجعته (قوله ونائما كافي الصوم) أي إذا استغرق نومه النهار فانه يصح صومه  
فكذلك إذا استغرق الوقوف (قوله ويقع حج الجنون نقلا) أي كالسبي الذي لا يعجز  
وظاهر كلامه أن المعنى عليه والسكران لا يقع لهما نقلا وعليه جرى شيخ الاسلام  
في شرحه البهجة والجمال الزملي في سائر ما وقف عليه من كتبه إلا أن طلب على عقده فزال  
فهو حينئذ كالجنون وجرى شيخ الاسلام في الآتي واناطيب في المعنى والشارح في سائر  
ما وقف عليه من كتبه على أنه يقع لهما نقلا كالجنون ويمكن أن يقال إنما قال الشارح  
في هذا الكتاب ويقع حج الجنون نقلا ولم يتعرض للمعنى عليه والسكران لكونه مجتزعا قول  
المتن بشرط كونه عاقلا لا لكون حكمه يختلف حكمهما وكلام التفتة يومه أن المعنى  
عليه لا يكون كالجنون لا لاعتداليه من أفاقته فلا يقع حجته فلا الاحتشاد إلا أن يكون  
مراده أنه حيث وجد المعنى عليه حاله في عرفة فيها الحظنا بالجنون مطلقا في وقوعه  
نقلا وإن مراده أن يكون حينئذ كالبصير في كون وليه يفتي على أحراره بقية أعمال  
النسك بخلاف ما إذا لم يول عليه فيفتي على أحراره إلى أفاقته فيعمل بالأعمال بنفسه حينئذ

بجبه ولولزمه ذلك لكانه بجه ناقصا بمسند دم وهو دم ترتيب وتقدير شرعيا من أوجب (و) يسن لهم (التلليل) كما

ويجوزها للسهو ومحل ذلك فيما شمله الصلاة في غيرته الجلوس وان قوي به الاستراحة والتشهد من الاثنان وان غلبه الاولى بخلاف سجدة التسليوة والتسكير ومجدي السهو فانما لا تقوم مقام السجود لاننية الصلاة تشتمل على وضوها فيها بخلاف جلبة الاستراحة لانها اعملية فيها (ولو يتقن) أو شك في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الاخرى بسجدها واعاد تشهد (وقوعه في غير محل وسجد للسهو (أو) يتقن أو شك في ٢١١ ترك سجدة (من غيرها) أى الركعة الأخيرة

(أو شك فيها) هل هي من الأخيرة أو من غيرها (أى ركعة) لأن الناقصة في مسئلة اليقين كملت بسجدة من التي بعدها ولما ما فيها وأخذ بالاسرار في مسئلة الشك وهو يحصل المتروك من غير الأخيرة حتى تفرقه ركعة لانه الاحوط (وان قام الى) الركعة (الثانية) مثلاً وقد ترك سجدة من الاولى أو شك فيها (فان كان قد جلس) قبل قيامه (ولو للاستراحة هوى للسجود) اكتفاء بجلوسه لما مر (والا) بأن لم يكن جلس قبل قيامه (جلس مطمئناً ثم يسجد) رعايته للتريب (وان تذكر ترك ركن بعد السلام فان كان النية أو تكبيره الاحرام بطلت صلاته) وكذا لو شك فيما (وان كان غيره ما جرى على صلاته ان قرب الفصل ولم) يأت بشأف للصلاة كان (عس نجاسة) غير معفو عنها (و) السكن (لا يضر استنداباً رقبته) ان قصر زمته عرفاً (ولا الكلام) ان قل عرفاً ايضاً لانهم لا يقدحون في الصلاة بخلاف ما اذا طال زمن الاكل أو

وفي الاصل هنا ما قد يجاب به عن ذلك فراجع (قوله وسجد آخرها) لان ما بطل عده بسجد للسهو ويستغنى عنه ما اذا كان المتروك السلام فانه يأتي به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد للسهو لقوات محلها بالسلام المأتي به (قوله ومحل ذلك) أى كون الاتيان بثل المتروك من ركعة أخرى تنبه الركعة فيما شملته الصلاة ومحلها اذا عرف عن المتروك ومحلها لا أخذ باليقين وأقرب الباقي قال في الصفة من متى جازان المتروك النية أو تكبيرة التعزم بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هناك من ترك انضم لقصور ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك اه (قوله والشك) كان هذا على مقابل الاصح وهو جواز الاتيان بها في الصلاة (قوله لم تشمها) قال في المعنى تقتضي ان المقددان التسليوة الثانية ليست من الصلاة وعليه ان ظن انه سلم الاولى فسلم الثانية فتبين أنه لم يعلم الاولى ثم تجزئ الثانية منها وان نازع في ذلك بعض المتأخرين اه واعتقد الشارح في شرح المنهاج والارشاد زاد في الصفة وبذلك تبعه ايضاً ما بحث أنه لو نوى فصلاً مطلقاً فتشهد اثناسية أن يقوم بعده الى ركعة أخرى أو أكثر ثم بداه أن لا يقوم لم يجزئه ذلك التشهد لانه لم يقع في محله المتعين بطريق الاصالة اه (قوله لانه الاحوط) وان شك في آخر رباعية ترك سجدة من جهل موضعها وجب ركعتان وكذلك الشك في ترك ثلاث سجدة ان لم يترك معها الجلوس بين السجدة فترك معها الجلوس وجب معها سجدة أو شك في ترك أو بيع زمه الاتيان بسجدة ثم ركعتين أو شك في ترك خمس أو ست جهل موضعها زمه الاتيان بثلاث ركعات أو شك في ترك سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات أو غمان فسجدتان ثم ثلاث ركعات وسبغ وجه ذلك كله في الاصل (قوله غير معفو عنها) وفي الايعاب في كشف العورة كوطء البصاة (قوله ان قصر زمته) قال الخطيب في شرح التبيين وان خرج من المسجد اه قال في الايعاب أى من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه (قوله ان قل عرفاً) قال الشيخ أبو حامد كالثلث ثلثت وابن الصباغ هو قدر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي البدن قال الراغب وكل منهما القليل اصغر منه للتجديد وفي الايعاب بعد كلام ابن الصباغ يحتمل أن يانه ليعرف فلا يخافه أو هي واقعة حال احتلت وقوع ذلك في زمن قصير أو طویل فلا يستدل بها اه

• فصل في سنن الصلاة •

كثير الثاني (وان طال الفصل) عرفاً (استأنف) الصلاة وان لم يحدث فعلاً آخر ولا يقابل غايته أنه سكوت طويل ولم يعمده لا يضر خلافه وان وهم فيه لان محله حيث لم يصدر منه شيء غير السكوت وهنا صدر منه السلام وهو مبطل في هذه الصورة لوعلم المتروك غلبه جوارحه البناء على يحصل منه ما ينضم وهو طول الفصل بين تذكره وسلامه (فصل في سنن الصلاة) وهي كثيرة

(و) منها أنه (يسن التلطف بالنية) السابقة فرضها ونقلها (قبل التكبير) لبساعة الساق القلب ونحوها من خلاف من  
أوجب ذلك في كل صلاة يجب لها نية (واستصحابها) ذكرها بأن يستحضرها قبله إلى فراغ الصلاة لأنه معين على الخشوع  
والخضوع ما يحكي بأن لا يأتي فيها فواجب (ورفع اليدين) وإن اضطجع (مع ابتداء) هذه (تكبيره الاحوال) تكون  
(كفها مكشوفة) بل يكرسها الأصدر وموشحة (إلى الكعبة) ليقع الاستقبال يسطونها (ومفرجة الأصابع) تفرجها  
وسمما ليكون لكل عضو استقبال العبادة ٢١٢ ولا يميل أطرافها نحو القبلة (و) يسن أن يكون في رفعه (محاذيا) أي

(قوله فرضها) المراد بفرضها ما لا بد منه لصحة الصلاة لم يسبق من نحو قصد الفعل  
والمراد بنقلها ما لا يتوقف صحته عليه مما يطلب الاتيان به كصدد الركعات (قوله من  
أوجب ذلك) هو أبو عبد الله الزبيرى ولعل شذذه ضعفه أو غلطه من حيث النقل فلا يأتي  
ندب الخروج منه من حيث المدرك أو يقال أنه ليس عليه مسئلة لأن صحته إلى الأول  
فهو جرحه فخره (قوله ذكرنا) يضم الذا إلى استحضارها في القلب (قوله فواجب)  
فالو في قطعها أو أن تدبطل صلاته (قوله ولا يميل أطرافها) كذلك في شروح الأئمة  
والعباب له وجرى الخطيب والجلال الرمي على الإساءة وفي النهاية عن الأذرى صرح  
بجاءه بذكره خلافه ووافق عليه الشارح كقوله في رفع الأصبع في التشهد (قوله  
بين الروايات المختلفة) في الصعيين وغيرهما كان رفع يديه يحاذي بهما منكبيه  
وفرد يابه وأقل حتى يكونا بحال منكبيه ويحاذي إبهاماه أذنيه وفي رواية يسطم  
يديه حتى يحاذي بهما فروع أذنيه وفي رواية حتى يكونا قريبا من أذنيه قال في الإيعاب هي  
حدو المنكبين شعبة الأذنين فروعهما أي أعاليهما قال حديث أبي داود يصير ذلك  
الجمع (قوله على المعقد) اعتمد الجلال الرمي وغيره أيضا خلافا للروضة (قوله هذه  
الهيئة كلها) هي رفع اليدين وتكون مكشوفة إلى الكعبة مفترجة الأصابع الخ (قوله  
لكن الخ) هذا الاستدراك اعلموا بالقصة لانتها التكبير مع الرفع فلا يسن هنا بل يجد  
التكبير إلى تمام الانحناء كما يوضحه عبارة التعفة وغيرها (قوله انحنى) أي ماذا التكبير  
إلى تمام الانحناء على الالتفات بين اللام والهاء لكن بحيث لا يجاوز ربع ألقاات (قوله  
مع انتهاء التكبير) أي عقبه لأن انتهاء التكبير يكون مع انتهاء الرفع كما سبق فيكون الخط  
عقبه كما هو واضح • وبعبارة الروضة فرع السنة بعد التكبير بسط اليدين الخ (قوله  
وهو المختص الخ) في الأسنى يفتح الميم وكسر الصاداه وتقدم ذلك بعضهم فقال  
فظم إلى الإبهام كوع وما يلي • فنقصه الكرسوع والرفع ما وسط  
وعظمه إلى إبهام رجل مقلب • يسوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط  
ويقال الغنى الذي لا يعرف كوعه من بوعه (قوله وقيل يسط الخ) أي من غير قبض فهو  
وباجتماعه مقابلان للمعقد ووقع هنا خطب أو ضحه في الأصل (قوله أو ينشرها الخ) قال في

مقابلا (بإبهاميه) أي رأسهما  
(شعبة أذنيه) ورأس بقية  
أصابعه أعلى أذنيه وبكفيه  
منكبيه وهذه الكيفية جمع بها  
الشافعي رضي الله عنه بين  
الروايات المختلفة في ذلك (ويؤتى  
رفع اليدين مع آخر التكبير) على  
المعقد والفضل قرن هذه الهيئة  
كأها جميع مع التكبير وفي أن  
يشتر قبيل الرفع والتكبير إلى  
موضع سجوده ويطلق رأسه قليلا  
(ورفع يديه) كذلك (عند  
الركوع) لكن يسن أن يكون  
ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء  
تكبيره فإذا حاذى كفاه منكبيه  
انحنى (و) عند الاعتدال بأن  
يكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه  
ويستمر إلى انتهائه (و) عند  
القسم من التشهد الأول  
للإتيان في الكل (فأذا فرغ من  
التصميم لم يستدزم الرفع لكرامته  
بل (حط يديه) مع انتهاء التكبير  
كما هو تحت صدره) ونحو مفرقة  
للإتيان فهو أولى من إرسالهما  
بالكفة ومن إرسالهما ثم ردهما

إلى تحت الصدر (وقبض يكف) يده (الغنى) وأصابعها (كوع) يده (اليسرى) وهو العظم الذي يلي النقرة  
إبهام اليد الأولى (الساعد) وبعض الرسخ وهو المفصل بين اليد الساعده وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الأعضاء وهو  
القلب الذي هو محل النية والاخلاص والخشوع والمعاداة من احتفظ على شيء جعل يده عليه وقيل يسط أصابعها في عرض  
المفصل أو فترها صوب الساعد



(قوله وان توقف فيه الشارح

في بعض كتبه) قال في الاصل  
توقف فيه الشارح في الایجاب  
وذكر في الحاشية الخلاف في ذلك ثم  
قال الایجاب الذي يقتضيه النظر  
انه ليس بعذر لكن المنقول الاول  
أي انه عذر ويؤيده ما في الام  
انه لو لم يطف طواف الافاضة  
يوم النحر فاشتغل به ليل حتى كان  
اكثر ليلة يمكن عليه فدية  
ثم قياس ما مر عن الزركشي انه  
لو أمكنه العود لمدة ليلة  
لزم لزومه هنا ايضا المختصر من  
الاصل

(على من له عذر) ينعينه كان  
يخاف على محتمل أو يشتغل عنه  
بأداء العرفة أو بطواف الافاضة  
أو عن الرمي بالرعي أو عنه وعن  
المبيت بمعنى لیسقى الناس  
(و) الثاني رمي بجره العقبة سبعا  
(و) الثالث رمي بالجنات الثلاث  
أيام التشريق كل واحدة سبعا  
(و) الرابع (مبيت بالمال الثلاث  
أو للثنتين أو لثنتين إذا أراد  
التنصر الاول في اليوم الثاني)  
من أيام التشريق (و) الخامس  
(الاحرام من المقات) السابقين  
مر عليه أو خرج منه مرید التنسك  
(و) السادس (طواف الوداع)  
على كل من أراد مفارقة مكة إلى  
مسافة القصر مطلقا أو إلى وطنه

ضعف كتابه عليه الحلبي أو ان مراده بني الوجوب في رمي الجمار في اثم تركه سب وان  
كان اطلاقه بأي ذلك (قوله من له عذر) في حاشية الايضاح وشرحه للبحال الرمي  
الارحه بجي ما ذكر من الاعذار في الجمعة والجماعة هنا كترى قريبا ونحوه صديق  
لاستعده وان لم يشرف على الموت الخ وفي الایجاب يلحق به كل ذي حابة لها وقع (قوله  
أو بطواف الافاضة) فمن خرج من مزدلفة قبل نصف الليل ليطوف للافاضة بعده كان  
ذلك عذرا في تركه ميت من دلفة على المنقول وان توقف فيه الشارح في بعض كتبه  
(قوله أو عن الرمي بالرعي) أي اشتغل عن رمي الجمار برمي نحو الجمل وهذا التعيم مشكل  
لانه ان أراد بكونه عذرا عن الرمي أنه يستقو وجوبه كما هو ظاهر عبارته قلنا ان ذلك  
لا يسطقه كما هو صريح كلامهم والمنقول يلزم عدم وجوب الرمي مع العذر لانه في  
له وان أراد ان العذر يجوز تأخير الرمي عن يومه إلى ثابته أو إلى آخر أيام التشريق قلنا ان  
ذلك جائز من غير عذر هذا وجه تقرير الاشكال وأجاب عنه في الصحفة بأن معنى كون  
الرعي عذرا على المعتقد عدم الكراهة في تأخيره لاجل دوافعه ومسائله في الجوارقان  
فرض خوفه على ذاته لو عاد للرعي الذي يدركه كان معنى كون الرمي عذرا لعدم الائم  
كما هو ظاهر ثم قال فيصون في كلامهم معان من غير كراهة ولا يجوز معناه في الحل المستوى  
الطريق تتأمله ويأت فرسما يؤيده وفيه تأييد لما أجبت به سابقا من أن المراد من  
عدم الوجوب عدم الائم لا غير وأب الجواب الاول الذي قدمته من كونه مبني على  
ضعف تعرض الشارح لذكره في الایجاب فقال والذي ينبغي أن من عبر بهذه العبارة  
بأن قل كلامه بظنهما مر في كلام المجموع أو يكون ما شبها على الضعيف ان أيام منى  
ليست كالأيام الواحدة وفي حاشية الايضاح للشارح هو بالنسبة لوقت الاختيار ومبني  
على خلاف ما صححاه من بقاء وقت الرمي إلى آخر أيام التشريق الخ ثم الرمي عذرا وان لم  
يعتاده وقبل خلافا للزركشي لابل أو غيرها السجاج أو غيرها بأجرة أو دونها كما في  
الایجاب والنحو وغيرها (قوله أو عنه) أي يشتغل عن الرمي أو عن المبيت بسقى الناس ثم  
كلامه فيذكر كآثر أن الرمي عذرا في الرمي لافي المبيت بخلاف السقي فانه عذر فيها  
ووجه ان الرمي لا يحتاج اليه بالليل بخلاف السقي وهو محمول على الغالب فان فرض  
عدم الاحتياج للسقي ليلام يكن عذرا في تركه المبيت وان فرض احتياج الرمي للسقي لفظ أو  
لرعي ليلام كان ذلك عذرا في تركه المبيت (قوله رمي بجره العقبة) خاصة وذلك يوم الابد  
وفي كلام غيره عهدها وما بعده واجبا أو ادا هو الرمي وحيث قالوا اجبا ثبته واسته  
بعد واحد على ضعيف وهو الجمع بين الليل والنهار بعرفة والخطب في هذا حين (قوله أيام  
التشريق) ان لم ينفر النفر الاول والا قالوا يجب رمي اليومين الاولين من أيام التشريق  
لا غير (قوله مرید التنسك) فان أراد بعد مجاوزة المقات بمقاته حيث أراد (قوله على  
كل من أراد) أي وان لم يحج ولم يعتمر (قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك وطنه أم لا (قوله

(قوله فانه يسكن لمحتد طواف)  
 الوداع ولا يجب (قوله) أي كاصريحه  
 في المنع قال شطر ما مرفى المتقنع اذا  
 أراد أو التفرج للبحر فانه يسكن لهم  
 كافي المجموع اه اصل وأشار بان  
 القائمة الى ان من اطلق اشتراط  
 مسافة القصر يجعل كلامه على  
 ما اذا كان غير وطنه وعبرة  
 الايضاح يؤمر به من اراد مقارفة  
 مكة الى مسافة تقصر فيها الصلاة  
 سواء كان مكيًا أو غير مكي الخ وعبرة  
 الروض فن اراد الخروج الى مسافة  
 القصر ودع انتم الى غير ذلك من  
 عباراتهم المقتدة ذلك اصل (قوله)  
 وفيمن خرج من حران مكة لتجاجة  
 ثم طرأ السفره) اي كاجز به  
 ابن الجبال في شرح الايضاح قال  
 لا لم يخاطب بالطواف حال  
 خروجه اه وقال في الحقيقة  
 وهو محتمل قال الثوري عقبه  
 وهو قياس لما في الشرح بالنسبة  
 للعارض اذا ظهرت فتأمل اه اصل

وان كان قريباً ويوجب حتى على  
 حاج اراد الرجوع من سفر الى  
 بلد وان كان قد طافه قبل عوده  
 من مكة الى متى ويسقط دمه بعوده  
 له قبل باوخر وطنه ومسافة القصر  
 ولا يلزم حائضاً ولا نساء طهرت  
 بعدة مقارفة حران مكة ومضى مكث  
 بعده اه وبعد ركعتيه والدعاء معهما  
 اعاده وان كان معذوراً ما لم يكن  
 لاشتغاله باسباب السفر

وان كان قريباً) أي بخلاف من قصد دون مسافة القصر ولم يكن ما قصد وطنه فانه يسكن  
 لمحتد طواف الوداع ولا يجب (قوله) ويسقط دمه الخ) أي يشين به عدم وجوبه لانه  
 وجب ثم سقط (قوله) حائضاً ولا نساء) ولو قصر مع جواز قطعها ومثلها المرح الذي  
 لا يأمن تلوث المسجد منه وقصد المهورين والاستحاضة في زمن فوبه حضها وانلوف  
 على نفس أو بضع ولو تأخر فنهذه الاعذار تسقط الدم والاثم وقد يسقط العذر الاثم لا الدم  
 فيما اذا زمره وخرج حامداً عالماً كان على العود قبل وصولها لتقريبه ويوجب الدم ثم  
 يتعذر العود في الامداد وغيره لو رأت الدم فتركته ثم جاوز خمسة عشر يوماً فطرأ ردها فان  
 وقع الترتل في طهره هالز به ادم اه أي ولا اثم ومن ذلك انلوف على ماله كافي فتاوى الشارح  
 وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة اقسام احدها لادم ولا اثم وذلك في ترك  
 المسنون منه وفيمن بقي عليه شيء من أركان التسلق وفيمن خرج من حران مكة لتجاجة ثم طرأ  
 السفر فثابها عليه الاثم ولا دم وذلك فيما اذا تركه حامداً عالماً وقد زمره بغير عزم على العود  
 ثم عاد قبل وصوله لم يسقط به الدم فالعزم يسقط للدم لا للاثم ثالثهما ما يلزم تركه الاثم والدم  
 وذلك في غير ما ذكر من الصور هكذا ظهر للفقهاء من كلامهم ولم أقف على من تبعه عليه (قوله)  
 حران مكة) أي الى الموضوع الذي يجوز فيه القصر والازمها العود لتطوف (قوله)  
 والدعاء معهما) أي عقب الطواف وركعتيه ثم عند الملتزم وان طال ولو غير الوارد قال  
 النووي في ايضاح المناسك ثم أي الملتزم فالزمره كما سبق بيانه أي فليصلي بطنه وصدره بجانب  
 البيت ويسيطر يديه فيجعل اليمنى على الباب واليسرى الى الجرف الاسود اذا الملتزم ما بينهما  
 ويضع خده الايمن اوجهته عليه وقال اللهم البيت بينك والعبدة عبدك وابن عبدك وابن  
 أمك حلتني على ما حضرت لي من خلفك حتى صيرني في بلادك وبلغني نعمتك حق  
 أعتقني على قضاء مناسكك فان كنت رخصت عني فأنزدد عني رضا والا فاني الآن قبل ان  
 تنأى عن بيتك داري ويسعد عك من اري هذا وان انصرافي ان أدنت لي غير مستبد بك  
 ولا بيتك ولا راعب عك ولا عن بيتك اللهم فأعصمني العافسة في بدني والعصمة في ديني  
 وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أبتغيه واجمع لي خيري الدنيا والاخرة ذلك على كل  
 شيء تقدر ويتعلق بأستار الكعبة في قصره ويأبى بأداب الدعاء فاذا فرغ من الدعاء أتى  
 زمزم فشر به من ماء ثم ردها ثم عاد الى الجرف الاسود فاستلمه وقبله وبضيه اه (قوله) وان كان  
 معذوراً) كأن كان لعلادة مريض أو قسداً من ولو حالاً أو زيارة صديق أو اشتغال غير  
 ما يتعاقب يسقط اه وصلاة جنازة ان كان في فعل ما ذكر تعريض عن طريقه او طال مكثه والا  
 فلا يضطر قال في الحقيقة لكن الوجه بل المتعوض اعتقار ما بقدر صلاة الجنازة أي أقل  
 يمكن منها فيما يظهر من سائر الافراض اه وكذلك من مكث لا كراه أو نحو اغماه أو  
 لنوف على نحو مال فلا عاقبة وان طال مكثه (قوله) بأسباب السفر) كشره زائد للسفر  
 وان احتاج الى التمرج اليه عن طريقه وان مكث وطال زمنه ومن الحاجة رخص معمر

وجوده ونحوها وكذلك الرجال وإن طال مكثه لأجل شدتها إذا غش كصف يوم  
وكان يسهل عليه الطواف بعد شدتها (قوله أو صلاة جماعة) ولو ناته ككوف  
واستقام واقعه أعلم

• (فصل في بعض سنن الميت والرى وشروطه) •

(قوله بفلس) محرمة ظلمة آخر الليل والمراد به هنا أن يصل الصبح عقب طلوع القمر من  
غير فاصل ففي صحيح البخارى أن ابن مسعود صلى حين طلوع القمر قائل بقول طلع  
القمر وقائل يقول لم يطلع القمر (قوله من غير كسر) يكره كافي الإيضاح كسرهما وفي  
شرح الإيضاح لابن علان أنه ان تحقق الأذى حرم (قوله ليلا) هذا هو المتقول في  
المذهب عن الجمهور والمعتد عند غالب المتأخرين ومقابله يأخذها بعد صلاة الصبح  
وعليه كثير من أئمتنا وهو المختار من حيث الدليل لصحة الحديث به وجمع الشارح في  
الايضاح يجعله الأول على من أراد التفرع منها قبل الفجر والثاني على من أراد بعده وهذا  
فيه نظر اذ هو في الحقيقة ترجيح للثاني لأنه يجمع ثم رأيت ابن الجلال في شرح الإيضاح  
يقل هذا الجمع عن شرح المختصر لعبد الرؤف ويظفره فقال أقول ليس هذا في الحقيقة  
بمعامل ترجيح لمقالة البيهقي إلى أن قال ثم رأيت في شرح المشكاة لشخص العلامة ابن  
حجر يهذه أن ذكر قول الجمهور وتعليهم المارجمع بما جمع به تليذه ثم قال عقبه وكلام  
الأولين بعيد عن هذا الجمع ومناذ للسننة الخ برأفول ظهري يجمع أرجو أنه لأما من به  
فهمته من تعليهم المذكور في الأصل وبه إبرة الإيضاح لتلاش تغلبه عن وظائفة بعد  
الصبح وهو أن يقال ان كان يحض من تأخيره إلى الصبح أن يشغله الالتقاط عن وظائفة  
من المبادرة بالصلاة وبالوقوف بالمشعر لهن الحصى في موضعه التقط ليللا والأخر  
الالتقاط إلى الصبح اذ لا اشتغال به حينئذ عن وظائفه فهو مع الالتقاط بعد الفجر متفرغ  
لو ظائفه واقعه أعلم (قوله ويريد) في الصفقة قليلا وفي ابن علان حصة أو حصتين (قوله  
من المرى) ولأما احتل اختلاطه بمافي المرى (قوله كاورد) أي عن ابن عباس  
موقوف عليه وورد مر فوالكنه ضعیف والموقوف له حكم الرفع اذ لا مجال للرأى فيه  
فيكون مهيما (قوله وشوهد) أي شاهد رفع التقبل من الجاهل من المرى كرامة الشيخ الحب  
الطبري القضاة طلاق امام المقام الإبراهيمي قبل الحب (قوله عند ابتداء المرى) سأقي في  
كلامه قريبا يعلم منه أن محل ذلك ان ابتداء الرأى منها والاقطعها عند ابتداء ما يدا به  
منها (قوله قبل نزوله) الاعدد كرامة وخوف على محترم والسنة أن يقف تحت الجرة في  
بطن الوادي ويستقبل الجرة هذا في يوم الصر وأما أيام التشریق فالسنة أن يستقبل  
القبلة حال المرى وتكون الجرة عن عينه وفي خف ظهروه ومن حيث رماه أجزأه ولومن  
أعلاها حيث كان المرى في المرى (قوله تحية من) أي رمى جوة العقبة وهذا أحد تسعة  
أه ورغبتهم بجره العقبة عن غيرها من الجاهل تأتيا اختصا صها يوم الصر ثالثه أنه

أو صلاة جماعة أقيمت والسنة  
إذا انصرف بعد ما نسي تلقاء  
وجهه مستذبر البيت لامتقنا  
إليه ولا مائيا الفقهي

• (فصل في بعض سنن الميت  
والرى وشروطه) •

(وبسن) بعد صلاة الصبح بفلس  
(الوقوف) يجزئ من عز دقة  
مستقبل القبلة والأفضل أن  
يكون (بالمشعر الحرام) وهو  
البناء الموجود الآن (بزدقة)  
في ذكر الله تعالى ويدعو إلى  
الأمارة الاتباع ثم عقب الاسفار  
يدفع إلى من يسكنه ومن وجد  
فرجة أسرع كقطع من عرفة  
وبسن أن ينزى إلى الاسراع اذ بلغ  
وادي محسرومة بجرحق يقطع  
عرض الوادي للاتساع (وبسن  
أشد حصي جرة العقبة) وهي سبع  
من غير كسر (منها) أي من مزدقة  
ليلا ويريد قليلا يطعمه شي يأخذ  
حصي بقية الرى من محسروم وغيره  
من منى ولا يأخذ من المرى  
لان ما قبل رفع كاورد وشوهد  
ولولذلك لشد الحصى على نوال  
الأزمان المتطاولة ما بين الجليلين  
(وبسن) قطع التلبية عند ابتداء  
الرى بجمرة العقبة (لشروعه في  
أسباب التعلل ويرمى الرابك  
قبل نزوله لان الرى هيصة في فلا  
يبدأ بغيره (والتكبير) في كل رى  
(مع كل حصاة)

(و) يسن في أبي صبح الجمعة تمثيل وفي التائبة هل أني يكاملهم للاتباع وتسبب المدادومة عليهم ولا تنظر الى قول يسن الترك في بعض الأيام لأن العامة قد تعتقد وجوبها خلافا لبعضهم ولإشفاق الوقت عنهم ما فسورنا قسرتان أفضل من بعضهما على الأوجه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة والمناقض وفي غيرها بالكافرون واللائص فيكون ذلك سنن يسن الكافرون والأخلاص أيضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والأحرام والاستخارة وفي صبح المسافر وإن قصر سفره أو كان نازلا (و) يسن (سؤال الرحمة) بصورب اعتر وأمر وأنت خير الراجلين (عند) قراءة (آية الرحمة والاستعاذة) بصورب أعذني من هذا البلاء (عند) قراءة (آية عذاب) بنحو جئت كلمة العذاب على الكافرين (و) يسن (التسبيح عند قراءة آية التسبيح) بنحو صبح باسم ربنا العظيم (و) يسن (عند) قراءة (آخر) سورة (والتين وآخر) سورة (القضامة) أن يقول (بل وأنا على ذلك من الشاهدين) عند قراءة (آخر) سورة ٢١٧ (المرسلات) أمنا بالله يفعل ذلك الإمام والمفتد لقراءة نفسه (والمأموم) لقراءة

أمامه أو نفسه حيث سنته وغير المصل لكل قراءة منهما (ويجوز أن أي الإمام والمأموم ويكفي المفرد (ب) أي عاذرك (في الجهرية) كافي الجسموع (و) يسن لكل المصل (التكبير للانتقال) من ركن إلى آخر فيكسر للركوع والسجود والرفع ومن التشهد الأول ويسن ابتداءه عند أول هويته أو رفعه (ورده إلى الركن الذي بعده) وإن جلس للاستراحة للاتباع وللأصناف بوجوه من صلواته عن الذكر والمند

المذكور وإنما هو على لام الجلالة (إلا في الاعتدال) ولولائي قيام الكسوف (فيقول) أما ما كان أو منفردا أو أموما معا فليقرأ (وغيره) مع الله من جملة (للاستماع

الباب وأوردنا الخطيب في المغني بلفظ قبل واقصر في ذكره في التصفية لكن مع التبري منه فقال على ما أشهر (قوله ألم تتبريل) برفع اللام وأختصها بحكاية للتلاوة ولو كانوا غير محصورين كما في نهاية الجلال الرمي وتوجه عليه القلوبي والشوري والخطيب وغيرهم (قوله على الأوجه) اعتمد في التصفية وشرى الارشاد أيضا وأقره شيخ الإسلام في الأسنى الفارقي وغيره على قراءة ما أمكن منها ولو لا آية السجدة وكذا في الأخرى بقراءة ما أمكنه من هل أني فان قرأ غير ذلك كان تاركا لسنة الله وكذلك الخطيب في شرح التذمة قال في النهاية وهو المعتمد وأنزعه فيه (قوله وفي صبح المسافر) في التصفية أن المعوذتين أولى في صبحه (قوله حيث سنت) أي القراءة أي المأموم خرج ما إذا جمع قراءة الإمام فلا تسن له قراءة السورة (قوله وإن جلس للاستراحة) وفي الأسنى والمغني لا تنظر إلى طول المدة وكذلك أطلق الشارح في شروح العباب والارشاد وشرح الإسلام في شرح البهية والشهاب الرمي في شرح الزبدوسم العبادي في شرح أبي شجاع قال في التصفية لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات فيجمل ذلك الإطلاق على هذا التقسيم (قوله لمن جده) أي في الاتصاف للاعتدال وسيأتي قريبا ما يقوله إذا استوى قائما

#### • (فصل في سنن الركوع) •

(قوله ونصب سابقه) قال في الروضة ولا يثنى وكتبه زادي في التصفية لقوات استواء الظهيرة (قوله مع تفرعهما) أي الركنين قد ورى (قوله للقلبة) أي لمطهرتها (قوله وعصى) زاد التافعي في مسنده وشري وشري (قوله قدى) بكسر الميم وسكون الهمزة ولا يصح هنا التشديد على أنه مثنى لفقد ألّف الرفع والانتقال قدما وهي مؤنثة فيصور في استقلال أثبات التام وحذفها

٢٨ بفضل ل أي تقبل القسمة جده ويحصل أصل السنة بقوله من جد الله سمعه • (فصل) في سنن الركوع (ويسن في الركوع من الظهور والعنق) حتى يستويا كالفصحة للاتباع فان ترك ذلك تركه (ونصب سابقه ونفذه) لأنه أعز على مد الظهور والعنق (و) يسن فيه أيضا أخذ ركبته بده مع تفرعهما (وتفريق الأصابع) للاتباع ويسن كونه تفرقا وسطا (وقبها للقلبة) لا يمتد ولا يبرأ لأنها أشرف الجهات (ويقول سبحانه ربي العظيم ويحجده) ويحصل أصل السنة بجزئولو بنحو سبحانه الله (و) قوله ذلك (ثلاثا) فسمعا فسمعا فاحدى عشرة (أفضل) للاتباع (وزيد المفرد) أن شاء (و) كذا (إمام) جمع محصورين وضوايا تطويل بالشروط السابقة ولا انقصر على التسبيح ثلاثا اللهم لك ركعتين أنت خير أولئك أسلمت خضع لك سبي وبصري وعنى وعطى وعصى وما استقلت به قدى أي جملة وهو جميع المسد فيكون من ذكر العلم بعد الخاص (قرب الصالحين) تأكد لقوله لك وذلك للاتباع



[illegible]

• (فصل في سنن الاعتدال) •

(قوله ربنا لك الحمد) زاد في التصديق جدا كثيرا طبيا مباركانه (قوله بالرفع) أي صفة  
أو خبر مبتدأ محذوف وبالنصب وهو المعروف في روايات الحمد حيث حال أي مالتا بتقدير  
تجسمه اه (قوله بتقدير كونه جسما) قال القليوبي أي من نور كان الدنيا قد قدر  
جسمان غلظة ولابتن ذلك التقدير على كونه صفة أيضا اه فيكون قوله بتقدير كونه الخ  
قد بالغ والرفع والنصب (قوله أي أهل الثناء) أنباهه على أنه منصوب على النداء لأنه مضاف  
واقصر عليه لقول الجموع اه المشهور والافتقار للصفة وغيرها يجوز بالرفع بتقدير أنت  
بقوله الشرف الواسع اه (قوله مبتدأ) قال القليوبي ويجوز كونه خبرا عن الجلالة قبله أي  
هذا القول أحق بقول الاله الا انه كثر وأخبر عن الجدولك خبرا أول وأمتعلق بالجدوة عبارة  
الشورى أي مبتدأ ويحتمل أن يكون خبر القوله ربنا لك الحمد الخ (قوله معترضة)  
أي بين المبتدأ وخبره وأورد عبد الله باعتبار كل من جهة لفظه قال السبكي لم يقل عبد الله مع  
الضمير على جمع لان القصص أن يكون انطلق أجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد (قوله  
الحمد) ففتح الجيم على الصحيح وجوز جماعة الكسرة قال في الابواب أي الاسراع في الهرب  
أو الاجتهاد في العمل إذ التفتع اغلحوه بالرجوع في الصفة في رواية حتى بلازمة كتابلا  
أو واظنهم قال العبد وكلنا الخ يدل من ما اه (قوله وهو الى من غي بعد) أي الذكر الزائب  
واعتقد هذا في الصفة وشرحه الارشاد واعتقد في الابواب أنه لا يريد على جمع اللهم حمده  
ربنا لك الحمد وقال الجلال الرمي في النهاية يمكن حمل الاول على المنفرد وامام من مر  
والثاني على خلافه اه وبه يجمع بين الكلين وقد ذكرت عبارة الابواب في الاصل  
ان راجعها منه ان أردتها (قوله ان قصده) قال في الاسنى فان لم يكن فيه معنى الدعاء كتبت  
وقتها مضاهة وليقتضيهما القنوت بل يجزئ اه ونحوه المعنى والصفة والنهاية وغيرها (قوله  
يدعوا محض) في النهاية للجمال الرمي يشترط في بدء أن يكون دعاء وشاء كما قاله البرهان  
البيروني وأنتبه الزايد اه فهو مخالف في ذلك للشارح وعبارة الابهاب للشارح يكفى  
للدعاء فقط لكن بأموال الآخرة أو أموال الدنيا اه (قوله أي معهم) زاد عليه في الصفة  
لا مدح في سلكهم أو التقدير وراجعتي منذر جافين هديت وكذا في الاثنى بعده الخ  
(قوله تلخيفه) رواء الترمذي وحسنه وهو لا يؤمن بمدح قوم اخفص نفسه بدعوة دونهم  
ان فعل قد خافهم (قوله الاتي وردت الخ) قال في الصفة وهو كثير بل قال بعض الحفاظ  
أن أدعته كلها بلطف الافراد ومن غشى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وقرق  
في الكل أو مودون بالدعاء الا انه فان المأمور يؤمن فقط الخ وورد الجمع في القنوت

ورود و هائی قنوت الوتر (تقاضی و لا یقضی علیک وانه) فی الواو هما مذکری الفاء (لا ینزل من والبت و لا یعز من عادیبت فی تبارکت ربنا و تعالی و لا یابس بزیاده (فلک الحمد علی ما قضیت استغفرک و أتوب الیک و یاقی الامام به حفظ الجمع) و کذا سایر الذاکار و غیره الا انی وردت بصفة الاقرار و الحق

في رواية صحيحة للبيهقي حلت على الامام قتلخص أن المأثور يأتي به كما ورد وان المخرج يكره  
 أن يخص نفسه به (قوله رب اغفر لي الخ) سياق في كلامه في الجلوس بين السجدين  
 (قوله وصحبه) سئل عن هذا ابن زياد البني فاجاب بكلام طويل حاصله عدم استحباب ذكر  
 العصب في القنوت قال ولم يصرح باستحباب ذلك فيه احد قال ولا يقاس على الا الخ  
 وفي النهاية للجمال الرمي اعتقاد ذكر العصب في القنوت راجعها من الاصل (قوله كرفع  
 البلاء عنه الخ) اضطرب في هذا الكلام الشارح اضطرابا عجيبا كما بينته في الاصل وغيره  
 في شرح التنبيه للطلب وهل بقلب كفيه عند قوله في القنوت وقتي شرما قضيت أم لا ففي  
 شيخنا الشهاب الرمي بأنه لا يسن اه زاد عليه في المفتي أي لأن الحركة في الصلاة ليست  
 مطلوبة اه وفي حواشي المنهج للشوري ماضية قضيت أن يجهل ظهرها الى السماء عند  
 قوله وقتي شرما قضيت قال شيخنا في شرحه ولا يعترض بان نفسه حركة وهي غير مطلوبة  
 في الصلاة اذ جعله فيما يرد ولا يرد ذلك على الاطلاق ما أتت به الوالد انما اذ كلامه مخصوص  
 بغير تلك الحالة التي تقب اليد فيها وسواء من دعاء رفع بلاء في سن ما ذكر أو كان ذلك البلاء  
 واقعاً أو لا كما أتت به الوالد اذ ما نقله الشوري عن الجبال الرمي وهو كذلك في نهايته لكنه  
 لم يصرح بما في خصوص قوله وقتي شرما قضيت كما نقله الشوري وفي حواشي المنهج  
 للسلي قوله ان دعاء برغفه أو عدم حصوله كما أتت به والد شيخنا وعليه فيرفع ظهوره ما عند  
 قوله وقتي شرما قضيت اه ويؤيد ما في فتاوى الجبال الرمي وهو هل بطلب قلب كفيه  
 في الدعاء برغفه بلاء ولو في الصلاة أجاب نعم اذ اطلاقهم شامل لها وان كان معنى الصلاة على  
 الكعب هذا وادركتكم به موم ورد اه بجر وفه قال عبد الرؤف في شرح مختصر ايضاح  
 المنايا للشارح الظاهر الصاق احداهما بالآخر كما أتت به وبت وجهه في القضايا اه  
 وفي فتاوى الجبال الرمي محصل أصل السنة بكل منهما والضم أولى اه وفي التفة  
 وانهاية التحضير بين الضم والتفريق (قوله ولا يسن مسح الوجه) اما خارج الصلاة  
 فسن على المتخذ كما سألني الجزم به في كلامه في فصل الذكر عقب الصلاة (قوله والجهر به)  
 أي يسن الجهر بالقنوت (قوله مطلقا) كذلك التفة وغيره اوفي النهاية يسن الجهر  
 لقنوت النازلة مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أتت به الوالد واعتدله الحلي والشوري  
 وغيرهما (قوله فمومن لها) كذلك التفة والنهاية وغيرهما وأتت به الشهاب الرمي  
 وفي شرح البهجة للجمال الرمي ويختبر في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين آياته  
 به او بين تأنيته ولو جمع بينهما ما فهو أحب اه وهذا فيه العمل بالآيتين فقله أولى وفيه  
 أيضا لو قال في قوله فانك تقضي ولا يقضي عليك صدقت وبررت لم تطل وفارق ما مر  
 في الاذان بان شاركه المأموم للامام مطلوبة ولا كذلك المصلي المؤذن اه واعتدله  
 في النهاية وغيرهما وفي التفة تطل به صلاته (قوله ان لم يسمع) في التفة والنهاية لا سرار  
 الامام به أو نحو بعد أو صم أو نتج صوما يقسمه (قوله ويقتن نداء الخ) بحث الشارح  
 اذا نزلت بالسلي أو بعضهم

رب اغفر لي الى آخره بين  
 السجدين (ويسن الصلاة)  
 والسلام (على النبي صلى الله عليه  
 وسلم) وآله وصحبه (في آخره)  
 لا يتابع في الصلاة وقاسا في الباقي  
 (ورفع اليدين) مكشوفتين الى  
 السماء (فيه) أي ولو في حال التناء  
 كسائر الادعية ويجعل فيه وفي غيره  
 ظهر كفيه الى السماء ان دعاء رفع  
 بلاء وقع وعكسه ان دعاء التحصيل  
 شيء كرفع البلاء عنه فيما بين من  
 عرو ولا يسن مسح الوجه بهما عقب  
 القنوت بل يكره مسح نحو الصدر  
 (والجهر به للامام) في الجهر  
 والسرية للاتباع وليكن الجهر  
 به دون الجهر بالقرآن اما المنفرد  
 فيسره مطلقا (وتأمن المأموم)  
 جهر اذا سمع قنوت امامه (للدعاء)  
 منه ومن الدعاء الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فمومن لها  
 (ويشاركه في التناء) سرا وهو  
 فانك تقضي ولا يقضي عليك الخ  
 فقوله سرا أو بقول الشاهد أو بلى  
 وأن على ذلك من الشاهدين أو نحو  
 ذلك أو يسبق والا قبل أولى (ويسن  
 قنوته) سرا (ان لم يسمع قنوت  
 امامه) كبقية الاذكار والدعوات  
 التي لا يسمعهما (ويقتن نداء في)  
 اعتدال الركعة الاخيرة من  
 (سائر) أي باقي (الكتوبات للنازلة)  
 اذا نزلت بالسلي أو بعضهم

ان عاذة فقه علمهم كماله والشصاع وانفوسهم فتعود ولون المسكين والقطع والجراد والوباء والطاعون وهو هو الماصح  
 أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شهر الدفوع ضرر عدوه من المسلمين وخرج بالكتوبة النفل والمذوبة وصرلا لاجازة فلا يس فيها  
 (فصل) في سنن السجود (وبن ٢٠ في السجود وضع ركبتيه) أولا للاتباع وخلافه منسوخ على ما فيه (تمجده ثم جهمه

وأنته) معاوي بن كوفه (مكشوقا)  
 قياسا على كشفه السدين ويكره  
 مخالفة القريب المذكور وعدم وضع  
 الاثف (و) يس فيه أيضا (بجافة  
 الرجل) أي الذكر ولو صديا بشرط  
 أن يكون مستورا (مر فقهه عن  
 جنيده ويطعن عن نخديه) وتفرق  
 ركبتيه (ويجاء في الركوع) كذلك  
 (أيضا) للاتباع الا في رفع البطن عن  
 الفخذين في الركوع قياسا  
 (وقض المراء) أي الاتي ولو صغيرة  
 وهما الثلثي (بعضها الى بعض) في  
 الركوع والسجود كغيرها لأنه أستر  
 لها وأحوط ولو استكمل حدث  
 السلس بالضم فالذي يظهر أخذ  
 من كلامهم وجوب الضم (و) يس  
 في السجود (سبحان ربنا الأعلى  
 وجهه) للاتباع وأقله مرة  
 وأكثره احدى عشرة مرة (و)  
 كونه (ثلاثا) للامام (أفضل) نظير  
 ما في تسبيح الركوع (ورب  
 المنفرد وامام محمورين رضوا)  
 بالتطويل بالتسوية السابقة  
 على الثلاث الى احدى عشرة  
 مرة (ثم يسبح قدوس رب  
 الملائكة والروح) وهو جبريل  
 وقيل غيره (الاهل) تسجدت ورك  
 است وثلاث تسجدت وجهي

في الصحة وغيرهما أي ما بقي فيها بقوت الصبح ثم يفتتح بوالدفع تلك النازلة قال فان كان  
 جديا داعيا يصح ما ورد في أدعية الاستسقاء (قوله ان عاد) فسد لقوله أو يضعهم (قوله  
 شهر) أي استباحا في البحر في اعتدال الركعة الاخيرة يدعوى قائل اصبها يتره هونة  
 ويؤمن من خلقه (قوله لرفع ضرر عدوه) قال في الامداد الدعاء كان لدفع ضرر عدوه على  
 المسلمين لان النظر للمقتولين اذ لا يمكن نداء ركبهم الخ (قوله فلا يس فيها) أي ولا يكره عند  
 النازلة الا لاجازة فيكره فيها مطلقا كما اعتد شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في المعنى  
 والشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية وغيرهم

(فصل في سنن السجود)

(قوله منسوخ) أي يقول أي سعيد كالفهم الذين قبل الركبتين فامرنا بوضع الركبتين  
 قبل الدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وقال انه ناسخ لتقديم الدين وكذا اعتداه فثبتنا  
 (قوله على ما فيه) هو ما قاله النووي في المجموع من أنه لا يفتنه لانه ضعف ظاهر  
 الضعف بين البيهقي وغيره ضعفه وهو من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف متفق  
 الخ قال في الامداد وجب بان الاول أن يبين الثاني كما قاله الخطابي فقدم لذلك  
 مع ما فيه من السهولة وحسن النظر اه (قوله كونه) أي الاثف (قوله بجافة) أي مياه  
 (قوله بشرط أن يكون مستورا) أما العاري فلا يباح بل يضم بعضه الى بعض كالركعة  
 والخمسة (قوله وتفرق ركبتيه) أي مقدرا وشركا سائيا في كلامه (قوله الا في رفع البطن  
 الخ) زائد في الصحة تفرق الركبتين قال قياسا على السجود وكان وجه تركه هانا المصنف  
 لم يذكره وانما زاده الشارح (قوله وجهه) الرابع منه (قوله وجهي) أي كل يدي  
 وكفى منه بالوجه اشارة الى أن المصلي ينبغي أن يكون كاه وجهه مقبلا بكنهه على الله  
 لا يقبض لغيره بقلبه في لحظة منها ويشق محاولة الصدق بذلك حذوا من الكذب في مثل  
 هذا القام (قوله الخالقين) قال في القصة أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس  
 الا له تعالى اه (قوله وهو كثير) منه كافي للمجموع اللهم اغفر لي ذنبي كله ذنبي وجهه  
 أي يكسر أولهما وأوله وآخره ولا يسهو سره اللهم اني أعوذ برك من مضطك وبمقولك  
 من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اه (قوله حذو)  
 أي مقابل (قوله وهو) أي التكب (قوله ضم) أي بعضه الى بعض فلا يفرجهما (قوله  
 نشرها) أي فلا يقبضها (قوله حيث لا تخف) قال في شرح العباب فلا يس فيها لصلته  
 لاجل ذلك بخلاف التعل ويظهر أن الخلف الذي لا يجوز المصح عليه كالتعل ثم رأيت

الذي خلقه وصوره وثق سمعه وبصره بقوة فتبارك الله أحسن الخالقين للاتباع (و) يس أيضا اجتماد في  
 المنفرد وامام من مر (في الدعا في سجوده) سبحان الله وقوله وهو كثير فربما أقرب ما يكون العبد من ربه أي من ربه ولفظه  
 وانعامه عليه وهو ما حذا كثيرا فيه من الدعا (و) يس فيه أيضا لكل مصل (التفرقة) بقدر وشرك (بين القدمين والركبتين  
 والقضبين ووضع الكفين حذو المتكئين للاتباع وهو يجمع نظام الكتب والعدد (وضم أصابع اليدين واستقبلها ونشرها) للقبلة  
 للاتباع (ونسب المتقدمين وكشفهما) حيث لا تخف

(وابرازهما من فوه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتقاد على ظهورهما) لأن ذلك اعتراف على الحركة والخلق والخشوع والتواضع  
 (فصل في سنن الجلوس بين الصليتين) • (ويسن في الجلوس بين الصليتين ٢٢١) (الأنشراح) التي (ويضع يده فيه على  
 فخذه ويكون موضعهما (قرييل من  
 وركبته) بحيث تسامت رؤوسهما  
 الزكبة ولا يضرب في أصل  
 السنة انطاف رؤوس أصابعهما على  
 وركبته وعلم عمارت به كلامه  
 انه لو جلس ثم جدد ولم يرفع يده عن  
 الأرض صحت صلاته وهو كذلك  
 خلافا لمن زعم بطلانها (واشر  
 أصابعهما وضعهما) صوب القبلة  
 (فان لا يرب اغفرى وارحنى واجبرلى  
 وارحنى وارنقى واهدنى وعافى)  
 للاتباع (واعف عني) وهذا زاده  
 كافرا في ملأ سبته لما قبله (وتسن  
 جلسة خفيفة للاستراحة) للاتباع  
 • (يسن كرمها) (قادر الجلوس  
 بين الصليتين) فان زاد عليه أدنى  
 زيادة كره أو قلد والتشهد بطلت  
 صلاته لان تطويل جلسة  
 الاستراحة كطويل الجلوس بين  
 الصليتين كما ينه في غيره هذا المثل  
 ومحلها (بعد كل سجدة يقوم عنها)  
 وتسكن في التشهد الأول عند تركه  
 وفي غير العاشر قل صلى عشر  
 ركعات مثل التشهد واحد قال  
 الأذرى وقد تحرم ان فوت بعض  
 الصلوة لكونه بطى النهضة  
 أو القصر أو الامام سر بها وهي  
 فاضلة وليست من الأولى ولان  
 الثانية وتسكن بعد كل سجدة يقوم  
 عنها (الا بعد) (سجدة التلاوة)

في كلام الراغب وغيره ما يصرح بذلك اه (قوله وابرازهما من فوه) أى وان كان فيهما  
 خف

### • (فصل في سنن الجلوس بين الصليتين) •

(قوله انه) أى المصلى لو جلس بين الصليتين ثم مضى أى السجدة الثانية الخ فلا يضرب  
 استقرا وضع اليدين على الأرض الى السجدة الثانية اتفاقا وكون ذلك علم محقق به  
 كلامه مراده به قوله على فخذه فانه يفهم منه انه اذا لم يضع يده على فخذه صحت صلاته  
 وان كان خلاف السنة ودخل في عدم وضع اليدين على الفخذين تركهما بمجالهما  
 على الأرض (قوله رب اغفرلى) قال الشارح في الايجاب قال ابن كيم وغيره يقول رب  
 اغفرلى ثلاثا لحديثه وأشار الى الأذى كراي أنه يجمع بينهما قال الأذرى وهو محتمل  
 والاحسن أى يقول هذامرة وهذا مرة اه وفيه نظروا لأوجه الأولى اه كلام الايجاب  
 وظاهره نذب رب اغفرلى أربع مرات الآن يقال مراده انه يجمع بين الثلاث وبين  
 ارجحى الخ ويكون مراد الأذرى بما استقصاه أنه يقول مرة رب اغفرلى ثلاثا ليدون  
 وارحنى الخ فائدة أخرى رب اغفرلى مرة مع وارحنى الخ ولكن الأقرب ان المراد هو  
 الأول (قوله زاده كافرا في) وفي النهاية للعمال الرمي قال المتولى يتعجب للمنفرد وامام  
 من مر ان يرد على ذلك رب هب قلبا تصيا نصا من الشرك برىا لكافرا ولا تشاءم قال  
 وفي تنوير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الأكرم اه  
 (قوله في غيره هذا المثل) أى في شرح العباب والارشاد وما صل ما عقده الشارح فيها  
 أنها كالجلوس بين الصليتين فاذا طولها زاد ما على الذكر المطلوب في الجلوس بين الصليتين  
 بقدر أقل التشهد بطلت صلاته وأقر شيخ الاسلام المتولى على كراهة تطويلها على الجلوس  
 بين الصليتين في شرحي البهجة والروض وأفتى الشهاب الرمي بعدم الانطال أيضا وبه  
 الخطيب في شرحي التبيين والمهاج والجمال الرمي في النهاية وغيرهم (قوله ان فوت الخ)  
 بقوله في الامداد عن الأذرى وأقره في فتح الجواد على ما يحسنه الأذرى وفي شرح العباب  
 فانه نظر بل الأوجه عدم التمسك مطلقا وأنه ياتي في التحلف لها ما يصح في التحلف لانتحاح  
 أو قعودا وان تمام التشهد الأول اه وفي النهاية الأوجه خلافه أى ما قاله الأذرى (قوله  
 وليست من الأولى الخ) وقيل من الأولى وقيل من الثانية قال في الاسنى فائدة الخلاف  
 تظهر في التعليق على ركعة أو قال الاشعري في بسط الأنوار فائدة الخلاف تظهر في مسبوق  
 كبر واما منه في الثاني الأول يجلس معه فيها كالتشهد وعلى الثاني ينتظر في القيام اه  
 وفي شرح الزبد للشهاب الرمي يجلس معه على الأولين أى وهما ما اذا جعلها فاضلة  
 أو من الأولى وله انتظار الى القيام على الآخر قال الاسنوى وفيه نظرا وفي الامداد

لانهم لم يزد فيها (و) يسن لكل مصلى (الاعتقاد بديه) أى سيطتهما مبسوطتين (على الأرض عند القيام) عن مجرود أو قعود  
 للاتباع والنهي عن ذلك ضعيف

الايهاب للشارح كالاسقى والدهن ملحق بالطيب (قوله وتأخير الوطء) قال الشارح  
في المنع والجمال الرطبي وابن علان بعد كلام قزروه المناسب للتعبير لا يسن الوطء لابسن  
عدم الوطء لانه يحتاج لدليل اه وهنا كلام طويل مبدئ كور في الاصل

• (فصل في أوجه أداء التسكين) •

(قوله لان رواه) أى الافراد عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من رواه القران والفتح وهذا  
في كلام غيره أيضا من أئمتنا الشافعية وقد يستشكل بما نقله في الاصل عن شرح البزارى  
للقسطلانى فان فيه الافراد من رواية ثلاثة من الصحابة والقران من رواية عشرة منهم  
والفتح من رواية خمسة من الصحابة الا أن يجب بأنهم يردون ذكرهم منهم المحرفين  
فراجعهم فان مما يؤيده أنه زاد في موضع آخر منهم عائشة (قوله وأشد عناية بضبط  
المناهل) فقد ضبط رضى الله عنه من خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة الى أن تغفل  
كأهوميين في صحيح مسلم في حديثه الطويل في محبة صلى الله عليه وسلم (قوله اختاره  
أولاً) أى الافراد وهذا ذكر وجهين الاحاديت المتنافية في ذلك قال النووي في شرح  
مسلم طريق الجمع أنه صلى الله عليه وسلم كان أولاً مفرداً ثم صار فاناً أى بإدخال العمرة  
على الحج خصوصية فمن روى الافراد هو الاصل ومن روى القران اعتمد آخر الاخرين  
ومن روى التمتع أود التمتع المفقود وهو الاتساع والالتصاق وقد ارتفق بالقران  
كارتفاق التمتع وزاد وهو الاختصار على فصل واحد وبهذا الجمع تجميع الادب  
كلها الملح وقد أفرد السكالك على محبته صلى الله عليه وسلم بالثبات كيف ثبت من ألف في ذلك  
الطحاوى الحنفى تكلم على ذلك في زيادة على ألف ورقة ومنهم أبو جعفر الطبرى ثم  
أبو عبد الله بن أبي صفرة بن المهلب وغيرهم (قوله لا كراهة فيه) وروى البيهقى أن رجلاً  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في حرضه الذى قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وروى عن  
معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة فينت في الاصل  
الكلام على من ذكره ذلك فراجعهم (قوله دليل النص) أى جبروت الميثاق قال  
في الايحاب وزعم أنه لا يجزئ برده ايجاب المصباح به عند الجبر عنه ولو كان كاجزؤه  
لم يسم الصوم . فقامه كالانحية اه ومن أدلة تفضيل الافراد مواظبة الملقاة الراشدين  
عليه بعده صلى الله عليه وسلم كما رواه الدارقطنى الاعلى كرم الله وجهه فانه لم يجمع زمن  
خلاته لا لشغاله بقتال المخارجين عليه وانما كان ينبى ابن عباس وفى الضفة لا ينجى  
لمن يكثر من الافراد الا فضل ترك الاعتقار في رمضان مثلاً أى وان كان ذلك تمتعاً الا أن  
الفضل الحاضر لا يترك لتقرب الخ (قوله في سنة الحج) المراد بها ما بقى من شهر ردى الحجة  
الذى هو شهر حجه ومن صور الافراد الفاضل بالنسبة للتمتع الموجب لقدم ما لو اعقر قبل

وتأخير الوطء من روى أيام التشريق  
• (فصل) • في أوجه أداء التسكين  
(ويؤدى التسكين على أوجه  
أفضلها الافراد) لان رواه عنه  
صلى الله عليه وسلم أكثر ولا يجاب  
رضى الله عنه منهم وهو أقدم حصبة  
وأشد عناية بضبط المناهل ولانه  
صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً  
وللاجماع على أنه لا كراهة فيه  
ولادم بخلاف التمتع والقران  
والجبر دليل النص ويحل أفضلية  
(ان اعقر في سنة الحج) والا فالتمتع  
والقران أفضل منه لانه يكره  
تأخير الاعتقار عنهما وهو أن يجمع  
أولاً (ثم) بعد الحج (يعقر) من سنته  
(ثم) يليه في الفضيلة (التمتع) وهو  
أن يعقر أولاً (ثم) بعد الفراغ من  
العمرة (يجزئ) يليه في الفضيلة  
(القران) ثم الحج وحده ثم العمرة  
والقران يحصل (بأن يحرم بهما)  
أى بالحج والعمرة معاً (أو  
بالحج وحده) وحدهما ولو قبل أشهر  
الحج (ثم يحرم بالحج قبل) شرعه  
في الطواف (أما بعد شرعه فيه  
ولو بخطوة فلا يجوز إدخال الحج  
على العمرة لاتصال أحدهما  
بمقصوده

وهو أعظم أفعالها فمقع منها  
ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها  
ولو استلم الطبرية الطواف بجاز  
ادخل الحج عليها لأنه مقتضى  
لابعضه (ويجب على المتعمد  
بأربعة شروط الأول أن لا يكون  
من أهل الحرم ولا يشبهه وبين  
الحرم دون مسافة القصر لقوله  
تعالى ذلك لمن لم يكن أهل ضرى  
المسجد الحرام والقريب من  
الشيء يعني حاضره والمخفى في  
ذلك أنهم لم يربحوا ميقا تاعاما  
لا له ولن مزيه ولقريب وطن  
الحرم أو قريابته حكم أهل محله  
في عدم الدم بخلاف الآفاق  
إذا تمتع ناديا الاستيطان بمكة ولو  
بعد فراغ العمرة فإنه يزعمه الدم لأن  
الاستيطان لا يحصل بمجرد التنية

(قوله وان أقام مدة طوله في موضع  
بعد الخ) وبعبارة العباد لادم  
على حاضري المسجد الحرام وهم  
من وطنه مكة أو دون مرحلتين  
ولو كان غريبا لا المتوطن فوق  
ذلك ولو بعد مسافة ما فإن لم يتوطنه  
مخاضر وان طال أقامته انتهت  
(قوله ثم ما به أهل الخ) أهله حليلته  
ومحاجبه دون غيوب وأخ أصل  
(قوله ويحتمل انه حاضر- طلقا)  
لأنه لا يتصدق عليه انه على دون  
مرحلتين ولا نظر لكونه يصدق  
عليه أنه على أكثر من ذلك لأن  
الأصل براءة المقيم من الدم اه  
أصل

أشهر الحج نخرج من عامه لكنها مقضولة بالنسبة للاتبان بالعمره بعد الحج فيعاقب من  
ذى الحجة بكافى الامداد ويسمى ذلك تمتعا أيضا (قوله وهو أعظم أى الطواف أعظم  
أفعال العمرة (قوله ذلك) أى الهدى والصوم عند فقهه (قوله يسمى حاضرا) قال  
تعالى وأسأله من القرية التي كانت حاضرة البحر أى إليه وهي ليست في البصر بل قرية  
منه وعليه فمعلقا المستند من بينه وبين الحرم دون مسافة القصر على أهل الحرم غير  
محتاج إليه لدخولهم في حاضري الحرم (قوله ولن مزيه) لأن أقرب المواقيت العاتية  
وهي يلم وقرن وذات عرق على مرحلتين فكل من مر على ميقات منها مر يد النسل لزمه  
الاحرام سواء كان مازا أم أومن أهله أو أمان كان وطنه دوقته إلى مكة فأنهم وإن ربحوا  
ميقا وهو وطنهم لكونه ميقا تهم لكنه ليس عامًا إذ لو ليس ميقا تان مزيه وانما هو  
ميقات لاه خاصة ومن كان في غير طريق المواقيت الثلاث كن ميقاته الخفة أو الخلفة  
وكان على مرحلتين من الحرم فانه وإن لم يربح ميقا تاعاما لاه ولن مر عليه لكنه يربح  
مسافة أقل المواقيت قال ابن الجلال أن أهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعوا  
(قوله ولقريب وطن الخ) أى بالفضل لا بالتبعية حالة الاحرام بالعمره لا بعده (قوله  
ولو بعد فراغ العمره) متعلق بالاستيطان بمعنى أنه نوى في حال فقهه أن يتوطن مكة بعد  
فراغ العمره فالتبعية وجدت في حال الشروع في العمره والتوطن انما وجد بعد فراغها  
فحصل التوطن بالفعل بعد فراغ العمره لا يحصل من حاضري المسجد الحرام وان وجدت  
فيه عند الشروع في الاحرام لأن التوطن لا يحصل بالتبعية عند الاحرام بل بالفعل عند  
وبصره أن يكون قول الشارح ولو بعد الخ قيد لقوله ناديا الاستيطان وهو أقرب لظاهر  
عبارة لكن حله على الأول أولى لما يشته في الأصل ولو قطع ثم نوى زعمه دمان على المعتمد  
(قوله لا يحصل بمجرد التنية) قال في الإيعاب والامداد مرضا بطله أى الاستيطان  
في الجملة والذي ذكره في الجملة أن التوطن هو الذي لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا الحاجة  
فيؤخذ منه أنه لا بد من الإقامة بمكة أو قريبها بحيث يضي عليه شتاء وصيف ولم يخرج  
فيهما إلا الحاجة مع قصد عدم الخروج عمدا كزفير حاجة فيعاقب من عمره لانهم صرحوا  
أن بمجرد التنية لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة  
فليس هو متوطنا بالفعل بل بالتبعية وهي لا تكتفى وكذا لو نوى الخروج لغير حاجة ولو بعد  
سنتين متطولة فإنه لا يكون متوطنا هذا ما ظهر في هاتين كلامهم فغير المتوطن يزعمه  
دم القمع والقران وان أحرم من مكة والمتوطن ليس عليه دمهما وان أقام مدة طوله  
في موضع بعيد عن الحرم ومنه مسكان قريب وبعد عن الحرم اعتبر ما قام به أكثر  
ثم ما به أهله وماه دائما ثم أكثر ما به أهله كذلك ثم ما به أهله كذلك ثم ما به الرجوع إليه  
ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه وفي حاشية الإيضاح اشراج وشرحه لابن علان من لم يسكن  
أحدهما مرحلتان والآخرون ونهما اعتبارا ما سلوكه أكثر ويحتمل أنه حاضر طلقا

(الثاني ان يحرم بالعمر في أشهر الحج)

الحج من مضافات بلده ويفرق منها ثم يحرم بالحج من مكة وان كان أحبارا فيها للشخصين (الثالث ان يكون) أي الاحرام بالعمر ثم بالحج (في سنة واحدة) فان أحرم بها في أشهر ثم أتتها ولو في أشهر ثم حج فلم يلزم دم لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه المقرء ولأن دم العمرة منوط بوجوب المقام ويوقع العمرة بتمامها في أشهر الحج لأن الحاطمة كانوا لا يراهمون بها الحج في وقت امكانه فرخص في القمع للافاق مع البدلثة استدامة الاحرام من المقامات وتعد بحجارتها بلا احرام وكذا الدم على من لم يجمع من عامه لاتقاء الزاوية التي ذكرناها (الرابع ان لا يرجع الى مضافات) فلا دم على من حج من عامه لم يكن رجوع الى مضافات عمرته أو الى مثل مساكنه أو الى مضافات آخر وان كان دون مسافة مضافة سواء عاصمها أو حلالا وأحرم منه بشرط أن يعود قبل قلبه يسكن لأن المقصود لا يجب الدم وهو يرجع المقامات قد زال بعوده اليه (وعلى القارئ دم بشرطين) الاول أن لا يكون من أهل الحرم وهم المتوطنون به أو يعمل بينه وبينه دون مرحلتين لأن دم القارئ قد ورد القمع لانه وجب القياس عليه ودم القمع لا يجب على الحاضر فقرر على (ن) الثاني أن لا يعود الى المقامات

الحج ولو ذكر العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكره عليه الدم (قوله من مضافات بلده) ليس بقيد بل لو أحرم منه كان مقننا بل يجمع دم الجوارزة أن أسأبها دم القمع وان كان بين موضع احرامه ومكة دون مرحلتين على العقد الا اذا كان ذلك الموضع وطنه (قوله وان كان) أي القمع فيه ما أي الحج والعمرة فيلزم الدم على العقد ثم ان أذن المستأجر ان له في القمع فالدم عليه ما نقصان والا فلي الأجير وان أذن أحدهما فقط فالنصف على الاذن والنصف على الاجير وان كان أحد التمسكين للاجير والثاني للمستأجر وان أذن له المستأجر في القمع فالدم عليه ما نقصان والا فلي الاجير (قوله بتمامها الحج) أي في صورتها واقع الاحرام بها قبل أشهر الحج (قوله في وقت مكه) أي الحج يعني انهم كانوا لا يأتون بالعمرة في الوقت الذي يمكن فيه الحج بل كانوا يبعثون الاشبان بالعمرة في وقت الحج من أبحر التجو في الارض وكانوا يجعلون مقر من الحرم ولا يصحون المحرم منها ثلاثا تنزل على من ثلاثة حرم فيضيق عليهم ما اعتادوا ومن أغارة بعضهم على بعض وكانوا يقولون كما في الصين وغيرهما اذ ابرا الدبر وعفا الاثر وانسل صفر حلت العمرة على اعقروا رابح الموحدة والراحم - مزقودونها والدبر يفتح الدال المهملة والموحدة الجرح الذي يكون في ظهر الابل من اصطكاك الاقتاب ولا يبرأ غالبا في أقل من هذه المدة وعفا الاثر أي ذهب أثر سيل الحج من الطريق فيجوب الرياح وغيره عليه (قوله لملشقة الحج) أي على آفاق قدم قبل عرفة بمن يطول كالأثر والشرع خلافه ان جاوز المقامات بلا احرام ثم لم يلزمه دم الاساءة بمجاوزة المقامات وان أحرم بالحج شق عليه مصابة الاحرام الى الفصل منه فرخص الشارع في مزاجه العمرة للحج في وقته مع استحباب الدم (قوله الى مضافات عمرته) أي الذي أحرم منه بها احراما جازيا كان لم يرد القبول دخول الحرم فيكفيه العود اليه أو الى مثل مسافته (قوله أو الى مضافات آخر) أي أو الى مرحلتين من مكة أو الحرم وان لم يكن ذلك مضافا (قوله قبل قلبه الحج) ولو خطوه من طواف القدوم لاستلام الحجر وتقبيله والمسجد عليه فيكفيه العود به بذلك (قوله بالقياس عليه) بجامع وجوب الدرفة فيها فالتمتع ترفه بريح مضافات الحج لانه يحرم منه مكة وتوقد الحج احتياج أن يحرم بالحج من مضافات وبالعمرة من أدنى الحبل والقارئ ترفه بترك أحد المقامات أيضا كالتمتع هكذا أظهر في وهو أولى عما ذكرته في الاصل عن الایباب بما فيه وكأنه لم يكن في هذا الكتاب في الاستدلال للقارئ بما في الصين من أنه على الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر فالت عاتشه وكن فارنا لانه ليس نصافي وجوب الذبح على القارئ (قوله وأن لا يعود الى المقامات) أي بعد دخول مكة فلو عاد قبل دخوله لم يسقط عنه الدم ويجوز هنا التفسير السابق آتافي التمتع بعينه ولو أحرم بالعمرة من المقامات ودخل مكة ثم رجع قبل شروعه في الطواف اليه فأحرم بالحج لزمه دم للتمتع للقرآن على العقد كما بينته في الاصل خلافا لما في النسخة من أن عليه دم

بأن أخر سلامه عن تسليمي الامام فليزمن منه رد الامام على المأموم قبل سلام المأموم  
 • (قوله) في التخصة لو كان عن عيته أو بساره أى المصل غير مصل لم يلزمه الرد إلى أن قال  
 لو لم عليه أى المصل لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتي وقياسه نذبه هنا أيضا اه وفي الاعياب  
 بعد كلام قرره مانعه وبهذا يقرب احتمال وجوب الرد على غيره مصل خطوبه به وان  
 كان عدم الوجوب أوجه الخ وفي السير من التخصة لا يلزمه وقده على الاوجه

• (فصل في سنن بعد الصلاة وفيها) •

(قوله المأثوران) قبله للافضلية والافغرة ما مطلوب أيضا (قوله أنت السلام) أى  
 أتمتد والسلامة من النقائص ومنك السلام أى السلامة من كل مكروه (قوله إذا ذا  
 الجلال) قال القاضي في شرح دلائل الخيرات للجزولي الجلال العظيمة والاكرام أى  
 اكرامه للمؤمنين بانعامه عليهم وقال الحلبي معنى إذا ذا الجلال والاكرام المستحق لان جهاب  
 لسلطانه ونجى عليه بما يليق من علو شأنه اه (قوله وقيام المائة الخ) قال الخطيب في المغني  
 قال المصنف والاروي الجمع بين الروايتين فيكبر أو يعاون ثلاثين ويقول لا اله الا الله الخ اه  
 وفي السنن الثلاث وصحح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بيمنه  
 وأخرج الحاكم وصحبه عن يسيرة وكانت من المهاجرات فأتت قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عليكن بالتسبيح والتهليل والتعديس ولا تقظن واعقدن بالانامل فانهن مسؤولات  
 ومستطقات وفي الاعياب الشارح ظاهر كلام الاذرع ان المراد بالعقد ما يعارقه الناس  
 وقال غيره المراد عقد الحساب لا الذي يعله الناس الا ان اه وفي مختصر الروضة للسيوطي  
 أى على طريقة الحساب انتم في قال في الاعياب وعلى تسليمه فالتطاهران الاول يعمل به  
 أصل السنة بل كالمها ان لم يعرف غيره الخ ما عاله فراجع (قوله عشر بعد الصبح الخ)  
 أى قبل أن يفتي رجله ويتكلم قال الشارح أى بكلام أجنبي قال فان تكلم به فانه الثواب  
 المرتب (قوله مع بيان الترتيب) قال في شرح العباب قال في المجموع عن القاضي أى  
 الطيب بسن أن يقدم من ذلك الاستغفارة وأقول ينبغي أن يقدم بعده من الاذكار  
 ثم الدعوات ما كان معناه أجبل ثم ما كان أصح ثم ما كان أكثر دعوات ثم رأت بهضم مرتب  
 شيئا مما قد يقال يستغفرو ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الى الاكرام ثم لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له الى تقدير اللهم لا مانع الى الجدل لاحول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا تعبد الاياه  
 له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ  
 آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني  
 أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أردأ الى أذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك  
 من عذاب القبر اللهم أحني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني الهم  
 والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم اغفر لي واهدي لي صالح الاعمال

• (فصل) • في سنن بعد الصلاة وفيها  
 (ويشند الذكر) والدعاء  
 المأثوران (عقب الصلاة) ومن  
 ذلك استغفر الله ثلاثا اللهم أنت  
 السلام ومنك السلام تباركت  
 يا ذا الجلال والاكرام والتسبيح  
 ثلاثا وثلاثين والحمد كذلك  
 والتكبير أربعة وثلاثين أو ثلاثا  
 وثلاثين وقيام المائة لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد  
 وهو على كل شيء قدير ومنه اللهم  
 أعني على ذكرك وشكرك وحسن  
 عبادتك وقراءة الاخلاص  
 والمعوذتين وآية الكرسي  
 والفاطحة ومنه لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له الخ بزاد تصحي ويمت  
 عشر بعد الصبح والعصر والمغرب  
 وسبحان ربك رب العزة الى آخر  
 السورة وآية شهادته وقل اللهم  
 مالك الملك اني بغير حساب وغير  
 ذلك مما يطه في شرح مختصر  
 الروض مع بيان الترتيب والاكل  
 فيه (ويستبره) المنفرد والمأموم  
 خلافا



في الاصل أن المفهوم من كلامهم أنه الحرم فلا يلزم من وجده شاربسه وان قرب وفي  
 الصفقة قياس ما تقرأ أن من على دون مرحلتين من محل يسعى حاضر انسه وما يما في في  
 الديات أنه يجب قطعها من دون مسافة القصر أن يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون  
 مرحلتين منه ولم أر من تعرض له اه وقال ابن الجمل في شرح الايضاح الاقصر أن  
 المراد به محل نجسه وهو الحرم وما حوله في حد القوت ان يجوز وجوده فيه أو وحد  
 القرب ان ينفقه فيه كما في التيمم بما ع أن كلام من الماء والهدى الخ (قوله بأكثر الخ)  
 وان قلت الزيادة تقطع ما مر في التيمم (قوله أو غاب الخ) قال ابن الجمل في شرح الايضاح  
 ولولا دون مسافة القصر الخ وفي الاضباب هو ظاهر كلامهم وفي المنخل المراد بقبضة  
 ماله مطلق القبضة أو في مسافة القصر تقديرها قالوه في قسم الصدقات فيه نظروا القياس غير  
 بعيد اه وحزم به الجمل الرمي وابن علان في شرح الايضاح (قوله أو احتاج الخ)  
 بحث في الصفقة أنه يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة  
 أو العصر والقالب واعتبار وقت الاداء لا الوجوب اه أي فلا بد أن يفضل عن نحو ملعب  
 ومسكن وخادم بنفسها المذكو عن شرطه فضل ذلك عن كتابة ما ذكر العمر الغالب  
 على المعتمد وفي الصفقة لو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب يأتي هنا ما في في قسم  
 الصدقات فيما يظهر اه وذكر في قسم الصدقات أن الواجب أنه غني قال ولا تنظر لاحتمال  
 التلف اه وعليه فلا يجوز نه الصوم مع وجود من يقرضه ويناق في شرح الارشاد  
 فقال بأن لم يجبه ولو لغبية ماله وإن وجد من يقرضه فيما يظهر كالتيمم اه (قوله  
 مؤثره) أي اجازة لوطنه أولا ولتجارة وظاهر كلامهم وان نوى الإقامة بمكة  
 سنين قاله رواين علان هو محتمل وعليه فهل يشترط فضله أيا من مؤنة أهله بل سفره  
 أو لا ثم قاله على الثاني فهل يتلوه مؤنة يوم وإسبلة والثاني أقرب وعليه يجب اعتبار يوم  
 وليه (قوله صام وجوبا) فان عجز يأتي فيه ما مر في رمضان فان مات وعليه هذا الصوم  
 يصوم عنه وليه اه ويطعم ولا يمتن نيت السنة واعتقد الشارح والجمل الرمي وابن علان  
 في شروح الايضاح عدم وجوب التعيين فجزءه نسبة الصوم الواجب وحصلوا القول  
 بالتعيين على الاولوية (قوله الثلاثة الاول) أي التمتع والقران وترك الاحرام من  
 الميتات ويزاد عليها الميتات القديمة ما يقع عام القضاء فإذا أحرم بحجة القضاء عليه  
 السابع حصل الثلاثة أداء ونادوا المني أو الركوب اذا أخلقه وأما المعروفة أن ترك  
 احرامها من الميتات فان أحرم بها وقتي يسه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها  
 ولا يجوز تأخيرها الى التعلل والاجازة تأخيرها بعد التعلل (قوله عقب أيام التشريق)  
 ان فعلها حتمت كانت أداء والا كانت قضاء الاطواف الوداع ففي شروح الايضاح  
 للشارح والجمل الرمي وابن علان أن وجوب بصوم الثلاثة عقب وصوله لم يلزمت  
 عليه فيه إيجاب الدم وهو مسافة القصر أو وصوله وطئته فهذا وقت أدائه (قوله أو

أو وجده باكثر من ثمنه أو غاب  
 عنه ماله أو احتاج الى صرف غنمه  
 في نحو مؤثر سفره (صام) وجوبا  
 عشرة أيام ثلاثة في الحج) ان تصور  
 وقوعه فيه كالماء الثلاثة الاول  
 لاهك البقية فصوم الثلاثة  
 عقب أيام التشريق ووقت صوم  
 التي في الحج من الاحرام الى يوم  
 التحول لا يجوز تقديهما عليه ولا  
 تأخيرها أو

(قوله وفي الصفقة) عبارة الصفقة على  
 المنقول للمعتمد وما في الروضة هنا  
 من اعتبار سنة عقب على الضعيف  
 السابق في قسم الصدقات الخ  
 ما في الصفقة ويرى عليه القليوبي  
 في حواشي الحلي وجرى الشارح  
 في الاعباب على اعتبار سنة قال  
 فما فضل عنها يلزمه صرفه في الدم  
 اه قال في الاصل وهو ضعيف

(قوله اذا ترك احرامها من  
 الميتات) فوقت اداء الثلاثة من  
 التعلل منها وعقبه ذكره البلقيني  
 في فتاويه واقر في المنع ومرفق  
 شرحه قالوا ويؤخذ من علته أنه  
 لو أحرم بالمعروف في يسه وبين مكة  
 ما يسع الثلاث الخ وهو ظاهر اه  
 نفع الاصل

ما يمكن منها) فإذا أحرم بالحج في اليوم الثامن مثلاً لزمه صوم التاسع والاثني عشر  
 قضاؤه فوراً عقب أيام التشرية ولا يأثم بالترتيب لعدم فتنه من صومه لعدم إحصاءه  
 بالحج حيث لا يسفر عذراً في أداء الثلاثة فيجب صومه ما فيه إذا لم يخسر به وأما  
 قضاؤه ما إذا سفر عذراً في تأخيره وإن كان على الفور كرمضان بل أولى (قوله قبل سادس  
 الطية) كذا قاله النووي وأقرره وقال هبة الرؤف وتبعه ابن الجعال في شرح الإيضاح  
 والعبارة به يحرم بالحج ليلة الخامس ثم يبيت النية ويصومه والسادس والسابع لأنه  
 يسكن في حقه يوم الثامن أن يكون مقطراً أيضاً لأنه يوم السفر (قوله لا تأثم فيه) فيكون  
 على التراخي بخلاف ما إذا فات بغير عذر (قوله لم يجب اتقانه) ينسحب التأخير إن يقين  
 وجوده فإن لم يتقنه فالأولى له الصوم (قوله لم يجز تأخير الصوم) هذا الإطلاق مناف لما  
 تقدم أن تأثم من عدم وجوب الانتظار وقدمناه في تاريخ يجوز وتأثم ينسحب قال الشارح  
 والجبال الرملی وابن علان والعبارة الأولى يمكن الجواب بعمله الأول على ما إذا اتسع وقته  
 والثاني على ما إذا تضيق الخ أي إذا أحرم بالحج في اليوم الرابع والخامس من ذي  
 الحجة فالوقت متسع فيأتي ما تقدم من نية التأخير أو جواز بخلاف ما إذا أحرم به في  
 اليوم السادس فيتضيق وقت الصوم قال ابن علان قال سم أو الأول فيما إذا رجا  
 الوجدان زمن الصوم والثاني إذا لم يرج ووجدانه كذلك وهذا عندى أوضح من  
 الجواب الأول عند تحقق الوجدان ولا يضربنا ضيق وقت الصوم حيث إذا المراد من  
 طلب التأخير العدول إلى الذبح والأول أظهر عند عدم تحقق الوجدان إذ قد لا يوجد  
 الدم فيلزم من التأخير حيث إذا أخرج الصوم عن وقته إلا إذا (قوله لم يلزمه) لكن  
 يستحب (قوله ومن توطن الخ) ومثل مكة وغيرها ومن لا وطن له ولا عزم على توطن محل  
 المكى فيفصله كافي شروح الإيضاح للشارح والجبال الرملی وابن علان وفي  
 الإيعاب بصري إلى أن يتوطن بمحلا فان مات قبل ذلك أحق أن يطعم أو يصام عنه لأنه كان  
 متكلماً في الوطن والصوم وأحق أن لا يلزمه ذلك وإن خلف تركه لأنه لم يتمكن حقيقة  
 ولعل الأول أقرب اه وبهت الأول ابن الجعال في شرح الإيضاح ومحمل دخول وقت  
 الصوم السبعة في وطنه إذا لم يبق عليه شيء من الطواف أو السعي أو الحلق نعم إن حاق في  
 وطنه جازاه صوم السبعة عقبه ويكفي وصوله لأول وطنه الذي ينقطع به سفره وترخصه  
 (قوله الثلاثة الأول) وعلى القنع والقران ومجاورة المقات وكذلك ما ألحق بهما  
 قدمت ذكره هذا ما أطبقوا عليه وفي البيان يحق أن يقال لا يجب إلا ثلاثة أيام ومدة  
 إمكان السفر إلى وطنه لأنه يمكنه في الأداء أن يترك التفر الأول وروح إلى مكة ويؤدع  
 ثم يبدأ بالسراى بلده آخر الثاني من أيام التشرية وهو قري جداً فلا سفر إلى بلده آخر  
 الثاني من أيام التشرية تعين أن يكون هو المقعد وإن لم تأثم على من نسه عليه ووقع في  
 التحفة أنه قال يلزم المكى فيما يمكن أدائه في الحج التفرين في خمسة أيام والظاهر أنه سبق

ما يمكن منها عنه ويستحب  
 له الإحرام بالحج قبل سادس  
 الطية لزم صومه قبل يوم معرفة  
 لأنه يسكن للمصالح فطره ولا يجب  
 عليه تقديم الإحرام لرسم  
 يمكنه من صوم الثلاثة فيه قبل  
 يوم التفريل أن أحرم قبل يوم  
 معرفة لزمه الصوم أداءه والأول  
 بعد أيام للتشرية ويكون قضاء  
 لا تأثم فيه ولو علم أنه يجد الحزم قبل  
 فسراغ الصوم لم يجب اتقانه  
 وإذا لم يجد لم يجز تأخير الصوم  
 ولو وجد قبل التشرية وجب لزمه  
 ذبحه لأن العبرة في الكفارة بهال  
 الأداء أو بعده التشرية لم يلزمه  
 (وسبعة إذا رجع إلى وطنه) لافي  
 الطريق لقوله تعالى فمن لم يجد  
 فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
 إذا رجعهم وروى الشيخان أنه  
 صلى الله عليه وسلم قال للمتعبين  
 من كان معه هدى فليهدى ومن لم يجد  
 فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
 إذا رجع إلى أهله ومن توطن بمكة  
 بعد فراق الحج صام بها أو أفلا  
 ومتى لم يصم الثلاثة في الحج لزمه  
 صوم الثلاثة قضاء كاتر والسبعة  
 أداء والتفريق بين الثلاثة  
 والسبعة بأربعة أيام يوم التفر  
 وأيام التشرية في الدعاء الثلاثة  
 الأول

وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثم والغنية من كل بر والقوة بالخشنة والتجارتين النازا اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن  
وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الخبن والجبن والنقل والنقل ومن غلبة الدين وقهر الرجال اللهم اني أعوذ بك من جهد  
البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ومنها ما مر آخر التشهد ٢٢٩ اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن

عبادتك وبرسني في كل دعاء الحمد  
أوله والافضل بقري بجماعه  
كالحمد لله حمد اوفى لنعمه ومكانتي  
من يده ياربنا لك الحمد كما ينبغي  
لجلال وجهك وعظيم سلطانك  
(والصلاة والسلام) على النبي  
صلى الله عليه وسلم وأوله بعد  
الحمد ووسطه (وأخوه) للتباعد  
(و) يندب (أن ينصرف الأمام)  
والمأموم والمنفرد (عقب سلامة)  
وفراغه من الذكر والدعاء بعده  
(إذا لم يكن ثم) أي يجعل صلاته  
(نساء) أو ختاني والامتث حتى  
ينصرفن (و) (يكت المأموم)  
في صلاته (حتى يقوم الامام) من  
مصلاته ان أراد عقب الذكر  
والدعاء اذ يصكره للمأموم  
الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر  
له (و) أن (ينصرف في جهة  
ما جتته أي جهة كانت (والام)  
بأن تمكن له حاجة (ففي جهة  
يمينه) ينصرف لانها افضل  
(و) يندب (أن يفصل بين السنة)  
القبيلة والبدعية (والقرض  
بكلام وانقال) من مكانه الأول  
الى آخر انتهى عن وصل ذلك  
الابعد ما ذكر والافضل الفصل  
بين الصبح وسنة بابطياع على  
جنبه الايمن أو اليسر للتباعد

(قوله وعزائم الخ) أي القرائن التي أوجبها الحصول المفترقة فهو قريب من موجبات  
رجعت المقدمة (قوله والكسل) قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري هو التقصر عن  
الشي مع القدرة على عمله أي ازالة الراحة البدن على التعب اه والجبن شدة الشجاعة قال  
القسطلاني هو الخوف من تعاطي الحرب وهو ما خوفنا على المهبة والقنسل قال في  
القاموس قنسل كقرح فهو قنسل كسل وضعف وتراخي ورجع اه (قوله من جهد) بفتح  
الجيم وضها كل ما أصاب المرء من شدة مشقة بما لا طاقة له بحمله ولا يقدر على دفعه والبلاء  
بفتح الموحدة مع المد قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري ويجوز الكسر مع القصر  
وهو الحالة التي يحسن بها الانسان وقتئذ عليه بحيث ينفي منها الموت ويختاره عليها وعن ابن  
عمر جهد البلاء قله البلاء وكثرة العيال ودرك بفتح الدال والراء المهمتين وقد تنكس الراء  
الادراك والطاق والشقاء بالسين المهممة والطاق والمذ الهلاك في الدنيا والآخره وسوء  
القضاء أي المقتضى لان قضاء الله كله حسن لا سوء فيه قال القسطلاني في شرح صحيح  
البخاري ما يسوء الانسان موقعه في المكروه قال وهو كما قال النووي شامل للسوء في الدين  
والدنيا والبدن والمال والاهل وقد يكون في الخساسة الخسائل الله تعالى حسنها وشهاته  
الأعداء قال القسطلاني في شرح الحديث قوله تعالى عز وجل (قوله أوله) في العباب  
وأخوه (قوله بجماعه) أي بجماع الحمد والمراد من حيث الأجل والأفعل لا يستطيع  
جد الله بما كان في بعض نعمه (قوله وفراغه) محل هذا كما في التضمنه وغيرها إذا لم يدفع  
الافضل وهو القيام عقب سلامة إذا لم يكن خلفه نساء (قوله ان أراد) أي أراد الامام  
القيام قال في شرح العباب بعد كلام قرره منه يؤخذ ما صرح به بعضهم أنه يسن له إذا ثبت  
أمامه أن يثبت معه قليلا لا محال أن يذكر سهوا فتابعه بخلاف النساء والختاني فإن  
الاجب انصرافهم عقب سلامة على الترتيب السابق اهو ظاهره أن انصرافه قبل الامام  
خلاف الأولى وصرح هذا بالكراهة (قوله في جهة يمينه) محله حيث أمكنه مع التباين  
أن يرجع في طريق غير التي جاء منها والاراضي مصلحة العود في أخرى كما في النفس والنفقة  
والنهاية وغيرها قال القليوبي والمراد بها عند خروجه من محل الصلاة كتاب المسجد مثلا  
وقيل عند انصرافه من مكان مصلاته اه وذكر الحلي فهو ما اعتمد القليوبي (قوله  
القبيلة والبدعية) بحيث في النصفة أنه يقتل لكل صلاة يقتضيهما من المقضيات والنوافل  
سبب ليعاوضه فنبهه صف أقل أو مشقة خرق صفه مثلا وفي المفتي ونحوه النهاية  
بفتح كايضه بعضهم أن يستقنى من ذلك ما اذا أقدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى  
أن تطلع الشمس لأن ذلك كعبة وجهه ومائة رواه الترمذي عن أنس (قوله في يمينه افضل)

(وهو) أي الفصل بالانتقال (أفضل) تكثر البقاع التي تشهد له يوم القيامة (والفضل الذي لا ينس) فيه الجماعة في يمينه أفضل  
منه المسجد للغير الصحيح أفضل صلاة المرفق شبهة المكتوبة وسواء كان المسجد خاليا أو من الرياء أم لأن الله تعالى ليست خوف  
الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة صلاته على منزله (ومن سنن الصلاة الخشوع) بل هو أهمها

ويضربها بمحك لون البشرة ~~مكتوب~~ وقيق وان كان لا يسمى سائر في الصلاة (قوله  
 وخيط) أي دقيق (قوله ووضع كفه) كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة  
 الصغير لنسج الاسلام ويختصر الايضاح البكري ومال اليه المنع آخر او ان قصده ستره  
 وكذلك شيخ الاسلام في القدر والجمال الرمي في شرح الايضاح والبهجة واستوجهه  
 عبد الرؤف ولا فرق عندهم بين يده وبغيره وحري الشارح في الابعاب وفتح الجواد على  
 الضرر بذلك عند قصد الستر وبعبارة العفة ووضع يده بقصد بها الستر بخلاف ما اذا قصد  
 على نزاع فيه انتهت (قوله مالم قصد الستر) أي بالعمول كالقفعة ومحلها مالم يسترخ  
 على رأسه كالقفنوسة والاحرم وزنت به ان يديه يستلم يكن فيه شيء محمول وان لم يقصده  
 الستر وشعر الرأس الذي يخرج بالمد من حدة الرأس لا يستره وقده السيد عمر  
 البصري بما اذا لم يكن على وجه الاطاعة والافيكون ككيس اللبسة أي فيضير (قوله  
 من يجاور رأسه) هذا في الرجل وسياق الكلام على المراتب في كلامه والمراد بالستر فيما  
 ذكر كما يشمل استدلاله بخلاف استدالة الطبيب والتليد بالعموم فلا يضرب (قوله أو  
 عضومنه) شمل ذلك ما يعمل على قدر الوجه بحيث يحيط به ويستكمل عليه في العقد  
 خلافا للامداد (قوله كتربطة لحينه) هذا مثال لتعود العضو اذا العضو كافي القاموس  
 كل لحم وافر يظلمه (قوله أو لم يزل) قال في الابعاب فظاهره أن الزنق مغاير له قد وهو  
 ما يميل اليه كلام الشيعين وأهم كلام بعضهم أنه نوع منه وبين بقوله اللزق كالاسنوي  
 بقوة كبدي أن من مثله للعقد فقد تجوز والان ثبت أن البدن نوعان نوع معقود ونوع  
 مارتق (قوله في ساق الخف) أي دون قراره وفي فتح الجواد لو ادخل رجلا خلافا لغيره  
 لم يلزمه شيء فيما يظهر كادخال يده كم تحبس منقصل بجماع أن كلافه مانع من نسبه اليه ثم  
 قال ولقد عمامة بوسطه ولا يعقدها وليس خاتم وكذا احتباء بجودة قال ابن الجلال في شرح  
 الايضاح وان كانت عرضة جثة بحيث تسمى بالعرف جوة وفيه لو ادخل يده في كم نحو  
 القباء والحالة هذه وان رفعها الى نحو صدره أنه لا يضرب لعدم استكمال سائرهما عند  
 الارسلان فلي تأمل اه (قوله منقطة) بكسر الميم ما يشد به الوسط واطراف السهام  
 ونسجه الناس الحياصة والمراد شدها ومثله الهيمان ما يشل العقد وغيره (قوله بشكة  
 الخ) والمائل أن له عقد نفس الايامان يربط كلا من طرفيه بالآخر وله أن يربط عليه  
 خيطا وان يعقده وأن يجعل للازار مثل العجوة ويدخل فيها التكة ويعقدها وله أن يلف  
 على ازاره نحو عمامة ولكن لا يعقدها (قوله في طرف ردائه) في الامداد من غير عقد  
 لكنه ~~بمكروه~~ وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للعمال الرمي وأفهم أخلاق  
 حرمة عقد الرداء أنه لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف ازاره وقضية ما مر  
 عن المتولي جواز الثاني لأن الرداء لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف  
 الازار في قياسه جواز عقده ولو كان ازاره يعرض فوصل به اشديه اتجه بقامحكم

ونشط شده رأسه وهو دمج استقل  
 به وان مس رأسه ووضع كفه وكف  
 غيره وكذا المحمول كقفة على رأسه  
 مالم قصد الستر وبفساد وسادة  
 وعمامة لأن ذلك لا يعد ستر  
 ويحيط عليه كشف شيء من يجاور  
 رأسه ليحقق كشفه الواجب  
 (و) يجوز عليه أيضا (لبس محيط)  
 بالحاء المهملة سواء أخطأ (بيدنه  
 أو عضومنه) أو نحوه كتربطة  
 لحينه سواء كان المحيط زجا  
 شفاقا أو محيطا كالقميص أو  
 منسوجا كالدرع أو معقودا أو  
 ملزقا كالنوب من اليد ولا بد  
 من لبسه كالعادة وان لم يدخل اليد  
 في الكم وان قصر الزمن بخلاف  
 ما لو ألقى على نفسه فرسية وهو  
 مضطجع وكان بحيث لو قصد لم  
 تستكمل عليه الا بجزء أصغر فلا  
 حرمة ولا قد به كالأواندي أو  
 اقرب قميص أو سراويل أو أزار  
 لفقه من رفاع أو أدخل رجله  
 في ساق الخف أو انصف بنحو عبادة  
 وتلب عليه منه طاعات أو تشد  
 نحو سيفا أو تشد نحو منطقة في  
 وسطه أو عقد الازار بشكة في  
 معقده أو تشد بغيره أو تشد طرفه  
 في طرف ردائه

الازالة فان كان اذنا في وسطه فجعل له آخر ثبت كتفه فالوجه انه ان حمله العرف  
رداء اعلى حكمه والا فلا اه والعبارة لنرحم روفه نظرو يظهر في طول يجعل بعضه  
للعودة ويعتقد ثم باق على الكتفين ان الاول حكم الازار والثاني حكم الرداء (قوله  
او بدونه) كان اقصاه ما يجوز صمغ (قوله او خلعها) أي طرق ردائه وفي الابعاب قال  
في الامداد لوزاراه بشوكه وخالطه لميجر وزمته القديس ويرى عليه الاصحاب كما قاله  
القموني (قوله تستر من الوجه) أي اليسر الذي لا يتأتى ستر جميع الرأس الا به لانه  
عورة من الحرة تجب المحافظة على ستره ليصح ما تنوقه محته على سترها كالعبادة (قوله  
والامة) اعتقده في كتبه وكلامه لاسي والفريسي الى اعتقاده وخالف الغطيب في المنع  
والجمال الرمي في كتبه غير ما ياتي ان الامة ليس لها ذلك لان رأسها ليس بعورة وكتب عليه  
السيد عمر التميمي (قوله باختبارها) في شرح مختصر الابيضاح للشيخ أبي الحسن  
الذكرى ما فسفه وواضح أنها لو قصرت في رفعه على ان الشبهة بأن لم يصحكم وضمها بحيث  
يخاف معها عاده تنقروا الثوب على وجهها فسقطت كانت مقصورة فتأثم وتقدي وان  
رفعه حال (قوله للبدن) أي الكف والاصابع حلي على شرح المنهجي (قوله بغيرهما)  
أي بغير سائر الوجه والقفا زلفها أي تلف على يدها خرقه وأن تشدها وتقصدها ويجوز تلفها  
في يد الرجل دون الشد خلافا لما شئنا في الابيضاح وأما الرجل للذكرا فاعتد الشارح في  
التقصه والابعاب أن ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع محل مطلقا وما ستر أحدهما  
فقط لا يصلح الامع فقد التعلين وكلامه في غيرهما ككلام غيره فيقيد أنه عند فقد التعلين  
انما يستلزم ظهور الكعدين فما فوقهما دون ما تحتهما وان استتر رؤس الاصابع  
والعقب ثم الذي يجوز ليه عند فقد التعلين ظاهر كلامهم أنه يجوز ان يجمع اليه  
ويرى عليه ابن زياد البجلي قال لان البس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو يعيد  
بل الاوجه عدمه الحاجة كخشيته تنبئ رجليه أو نحو ردأ وحز أو كون الحفاة غير لائق به  
اه وفي فتح الجواد لا بد من أدنى حاجة واذا وجدت النعاب لزمه نزاع ما ليه عند فقدهما  
على ما يجوز ليه عند وجودهما والاثم وزمته القديس واضطرب كلام المتأخرين في المنع  
المشكل وحاصل المعتد منه حرمة القفا زلفه ونقطة الوجه بالحيط والجلبع في احرام  
واحد بين نقطة الرأس والوجه بما بعد سائر ولو غير حيط وبين ليس بالحيط في حضور  
بقية البدن ونقطة الوجه ولو بغير حيط ويجوز ما عد ذلك والضابط في ذلك يحرم عليه  
ما يحرم على الرجل والمرأة عافا احراما واحد دون غيره ولو ستر رأسه ثم انزع بالذكورة  
أو وجهه ثم انزع بالانوثة عافا في التقفة الا قرب أنها لا تزمه القديس (قوله كان أكله)  
أي في غير العود أو ما هو فلا يكون متطببا الا بالتبخر به (قوله أو ملبوسه) بحث  
الشارح في المنع ان المراد به ما لا يصح السجود عليه (قوله وقس به البدن) تبع شيخ  
الاسلام وغيره ويمكن أن يستدل به بقوله صلى الله عليه وسلم في الميت ولا تقربوه طبيا

بمختلف شطريه ودايته بخيط او  
بدونه وأخلها بمخلل فانه لا يجوز  
وفيه القديس كالوسيل فانه أزارا في  
عراوان تبايعتها (و) يحرم (على  
المرأة ستر وجهها) بما ستر في الرأس  
دون ستر بقية بدنها بالحيط وغيره  
من اللبوسات فانه لا يحرم لها ورد  
بسند حسن أنه صلى الله عليه  
وسلم نهى النساء أن يسترن عن  
القفا زين والنقاب ويعني عما ستره  
من الوجه احتياطاً للرأس سواء  
في ذلك الحرة أو الأمة ولها أن تترخي  
على وجهها أو بامتصاص بخيشة أو  
غيرها ولو بغير رباط ثم أن أصابه  
باختيارها أو بغير اختيارها ولم  
ترفعه فوراً أثمت وزمته القديس  
(و) يحرم عليها أيضا (لبس  
القفا زين) بالكفين أو أحدهما  
بأحدهما الغير السابق وغيره  
شئ يعمل للبدن ينزع على اليد سواء  
الحشو وغيره ويجوز ستر يدها  
بغيرهما ككبر وترقه للثاني  
الطلب) فيصير على كل من الرجل  
والمرأة ولو أخشم (في ظاهر بدنه)  
أو في باطنه كأن أكله أو أحقن  
أو استط به (أو نوبه) أي ملبوسه  
حتى نعله للتهيئ عنه في الثوب  
وقس به البدن

أي لا تسود طيبا (قوله هنا) ذكرت في الأصل تزيد أطول في محترز قوله هنا فرجعه  
على أن هذه المظنة لم أجد حافى كلام غير الشارح (قوله وعود) ينصرف (قوله وورس)  
هو نبات أصفر طيب الرائحة يصنع به ولون صبغة بين الجرة والصفرة ثبت باليمن (قوله  
وزجس) بنون مفتوحة فراقا كنه غيم مسكورة قد بين محله (قوله فارسي) يفتح الراء  
قال التوروي وفي الإيضاح وهو الضميران اه بفتح الصاد المحجمة وسكون التثنية وضم  
الميم والافصح الضومران وهو ثبت برى وقال ابن ونس المرسين والريحان كل نبات  
طيب الريح فصار الريحان مثل الضومران كالمنثور والسمان ان كانت رطبة فلو حذف  
الشارح قد افارسي لكان أولى ولكن عذره أن الشيفين عوا بالفارسي فقيده بذلك تبعا  
لهما (قوله الكاذي) بالذال المحجمة ولويابسان كان إذا رشح عليه الماء ظهر ريحه ومثله  
في ذلك القضاة (قوله ويلوفر) يفتح النون وتحتية سا كنه ويسمى أيضا النينوفر ضرب  
من الريحان ينبت في المساء الرائدة وهو بارد رطب ويسمى حب العروس ومائتي الفل  
(قوله وينقش) بموحدة مفتوحة أو مك ورفقون مفتوحة فقا سا كنه فقهله مفتوحة  
نخم (قوله ويان) أطال الكلام عليه الشارح في حاشية ففتح الجواد وذكر فيه ما يقيد أنه من  
الزهور ومما قلناه أنه من أعظم أنواع الأزهار رائحة وأن الناس يقولون على التطيب به  
وهو زهر أكثر من كثير الأزهار التي هي طيب رائحة فاقول تنقل في الحاشية المذكورة أنه مثل  
الورداني آخر ما أطال به فيها وصرح الشيخ بهج بن قاسم الحلبي في رحلته بأن البان نوع  
من الزهور اه والراجح أن البان نفسه طيب وان دهنه ان كان منشوشا وهو المخلوط  
بالطيب فهو طيب وغيره ليس بطيب وفي حاشية ففتح الجواد للشارح ما ملخصه النازل من  
البان اما حشيطر بالكيفية المعروفة وهذا طيب في ذاته فلا يحتاج الى الإغلا في طيب  
آخر واما معصور بلا استقطار وهذا لا بد من اغلاقه مع طيب آخر هذا كله في الدهن  
الحقيقي وليذكر الافي دهن البان فيلحق به دهن غيره بما ذكر وأما دهنه الحارى وهو  
الشرج مثلا فان ألقى فيه واحدا مما ذكر البان أو غيره حتى اختلط أو غلى معه فهو طيب  
وان انبى ذلك الشمع محسمة حتى تروح به ثم صهر السهم كان شرجه غير طيب لانه رص مجاوره  
لا اختلاط فيه الخ (قوله لا مازج الخ) في حاشية ففتح الجواد تبين أن المراد بالمزج ورح  
السهم أنه لم يخلط أجزائه بأجزائه حتى صاروا كالشي الواحد ولا غلى معه أما في كل من  
هاتين فالشرج طيب لانه لم يبق هنا مجاورة وانما هنا خلط لطيف صيرت ما كالطهر الواحد وتعبير  
الشرج الصغير الفلجان للقلب اذ مثله وضعه في السمن مدة أو طول اختلاط سمحه  
به كإغلاؤه (قوله وسائر الأباير الطبية) في الحاشية كتب الحلب والمطبوكي وفي أبواب  
والدارصين وفي الأعياب والعفص وفي فتح الجواد والقرقرة في شبهة الإيضاح يتردد  
التفريق للبان الحارى وأكثر الناس يعدونه طيبا اه ومثله سائر الأباير المذكورة  
سائر أزهار الجوايد التي لا تسقط قصد التلطيف بها كالشيخ وهو ثبت يشبه البعيران

والمراد بالطيب هنا ما يقصد بوجه  
قال الكاذي وعود وورس وزجس  
وريحان فارسي ومثله الكاذي  
والقضاة ويلوفر وينقش وورد  
ويان ودهنها وهو ما طرحت فيه لاما  
ترجح محسمة بها بخلاف ما قلناه  
به النداءى أو الأكل وان كان له  
واحدة طيبة كنفاح أو ترويح رنقل  
وسنبل وسائر الأباير الطبية  
(قوله يفتح الراء) صوابه يكسر الراء  
(قوله ويان) اعتمد الشارح  
والجمال الرملى وغيرهما وقد  
يستشكل فان البان عند أهل  
الحرمين اسم لطيب مخصوصة  
يستخرج النساء دهنها لدهن  
روشن وهي لا طيب فيها البتة  
ولم ينطبق بها أحد فيما علم أكن  
رايت في حاشية ففتح الجواد كلاما  
طويل في البان وذكر فيه ما يقيد  
انه من الزهور اه اصل

وشقائق النعمان والقيصوم والاذخر والخزاما وغيرها والبعيثان طيب لانه يستنب  
 قصدا (قوله ولو اسهل الطيب في غيره) أي كما ورد قليل انحق في ماء (قوله  
 ان يبقى لونه) ولو اختلط الطيب بنفس غيره معة وقنه ففصل وبقى ريح عسرواته فان  
 كان النقص عن منه أو الطيب لم يفسد عنه وان شئت عن منه ولو أصابه من الطيب  
 ما لا يدركه الطرف فان ظهرت رائحة وبج عسله فوراً والابيض (قوله مطلقاً)  
 تعبير به خالف فيه تعبير الائمة بل وتعبير في بقية كتبه وانظر ما المراد منه مع  
 إطلاقهم الضرر بالعلم وكذلك الريح الا اذا كان خفياً لا يظهر برش الماء عليه  
 فان كان مراده عدم تآني ظهور الطعم بعد خفائه بخلاف الريح لان طعمه غير  
 جرمه بحيث كان موجوداً يكون ظاهراً وحيث لا فلا فهو قريب ان تآني فيه  
 ذلك وان اراد أنه يمكن تآني ذلك في العلم لكنه يخالف الريح فيضرب وان كان  
 خفياً ولم يظهر برش الماء عليه بخلاف الريح فهو مخالف لما يفهم من كلامهم وقد على  
 في الامداد لظهور الريح والطعم بقوة لأن الريح هو الغرض الاعظم من الطيب والطعم  
 مقصود منه أيضاً بخلاف اللون وحده وذكر الطعم من زيادته تعال الشيقين اه فاذا كان  
 المقصود الاعظم من الطيب لا يضر اذا خفي ولم يظهر برش الماء عليه فينبغي أن يكون  
 العلم كذلك من باب أولى لا سيما وقد حذفه الحارثي وغيره وقال الشيخ عبيد الرؤف ظاهر  
 كلامهم أنه لو ظهر بالرش العلم دون ريحه لا يثر ويقاس تأثير بقائه الطعم تأثيره الآن  
 يقال لما خفي ثم ظهر ضعف بخلاف الرائحة لما سألنا المقصود الاعظم من الطيب اه  
 ما اردت بقله منه فتأمل انصاف فاني لم أقف على من حار حوله (قوله مباشرة على الوجه  
 المعتاد فيه) هذا محله اذا حله في باب اساهه وظاهر بدنه اما اذا استعمله في باطن بدنه فهو  
 أكل أو حقنة أو استعاط مع بقائه شيء من ريحه أو طعمه حرم وزمنه القدية وان لم يستد  
 ذلك فيه ولم يستنوا منه الا العود فلا شيء فهو أكله الا شرب فهو الماء المضر به فيضرب واذا  
 من الطيب بجلوسه أو ظاهر بدنه من غير حمله لم يضر ذلك الا اذا علق يده أو ملبوسه  
 شيء من عين الطيب سواء كان سبه بجلاسه أو وقفه عليه أو نومه ولو بلا حائل وكذا  
 ان وطئه فهو نهك والكلام في غير نحو الورد من سائر الياحين اما هو فلا يضر وان علق  
 به أو بدنه ثم الذي فهمه الفقهاء كلامهم ان الاعتماد في التطيب ينقسم على أربعة  
 أقسام أحدها ما اعتبد الطيب به بالتجر كالعود فيصير ذلك ان وصل إلى المهرم عين  
 الدخان سواء في بدنه أو نومه وان لم يتجر عليه فالتعبير بالاحتوا مجرى على الغالب ولا يجرم  
 جل نحو العود في نومه أو بدنه لانه خلاف المعتاد في التطيب به لما هما اعتيد الطيب به  
 باستل لاسيما ما نصبه على البدن أو اللباس أو بغمسه ما فيه فالتعريض المجزى على  
 الغالب وذلك كما اورد هذا لا يجرم جلده ولا شيء حيث لم يصب بدنه أو نومه شيء منه نالها  
 ما اعتيد الطيب به بوضع أنفه عليه أو بوضعه على أنفه وذلك كالورد وسائر الياحين

ولو اسهل الطيب في غيره جائز  
 استعماله وأكله وكذا ان يبقى لونه  
 فقط بخلاف بقائه الطعم مطلقاً  
 أو الريح مطلقاً أو خفياً لكنه  
 يظهر برش الماء عليه ثم المهرم  
 من الطيب مباشرة على الوجه  
 المعتاد فيه بأن ياصقه يسهه أو  
 ملبوسه

(قوله انها المقصود الاعظم من  
 الطيب) واذا أكل هذا في عوده  
 برش الماء فذاك بما اذا لم يعد  
 ولا فرق بين هذه وسنقلنا وذلك  
 عبر الكبر في مختصر الايضاح  
 بقوة ولو خفت رائحة الطيب  
 وكان بحيث لو أصابه المله لم يفع  
 ريحه لم يضر انقمار الطيب في  
 نحو الماء كذلك اه اصل (قوله  
 وكذا ان وطئه فهو نهك) أي ولم  
 يعلق به شيء منه وفي حاشية  
 الايضاح وشرحه لابن حلان  
 والزمي والعبارة ولوداس بعله  
 طيباً زمنه القدية بشرط ان يعلق به  
 شيء منه كما نقله الماوردي عن النص  
 ولا فرق في كلامه بين العل والتوب  
 والبदन وان أوهمت معياره  
 خلافة وكلاوس فيما ذكر ما لوجس  
 عليه وانام واستدام ذلك حيث لم  
 يعلق من عينه شيء زائد في الحاشية  
 فلا حرمه خلافاً لنوهم الفرق  
 بين الدوس وغيره اه اصل

فلا يضرم من طبخ بابس عقبه  
ويحبه لآلئته ولا لجل العود وأكله  
وكذا ربحه بالخلوس عند  
مخبمر وشم الورد من غير أن  
يلصقه بآفته وشم مائه من غير أن  
يصبه على يده أو ملبوسه وحل فهو  
مسك في خرقه مسدودة وإفارة  
غيره مشقوقة (الثالث دهن شعر  
الراس واللبية) ولومن امرأه أو  
كانا محلوقين بدهن ولو غبدها طبخ  
كعمن وزبد وشعم ذاتين  
ومعصر من حب كريت خبز الحرم  
أشعث أغبر أي شاة المأسورة  
ذلك بخلاف اللين وإن كان أصل  
السمن لأنه لا يسي دهننا ونحو  
الشارب والحاجب عما قصد تنبيهه  
ويتبين به من شعر الوجه كالرأس  
واللبية فيأخذ كرو ولا يضرم دهن  
رأس أقرع وأصلع ولا ذقن أهرق  
ولاسا ترشعور بدهن

(قوله فلا يضرم) كما صرح به الشارح  
في الامداد ومال إليه في المتع  
وصرح به في التلبية وعبارتها  
وقد علم مما قرر أن يجوز دم  
البابس لا يضرم إذا الرق به عنه  
أوجله بنحو يده أو خرقه غير  
مسدودة ولم يقصده الثقل بشرطه  
السابق اهـ

فهذا الإبحر حله في بدهن وتوبه وإن كان يجدر بجمعه رابعهما ما اعتسب الطيب به بهله  
وذلك كالسك وغيره فيصير حله في توبه أو بدهن فأن وضعه في غسوخة أو قارورة أو كان في  
قارورة وحل ذلك في توبه أو بدهن فأن كان ما فيه الطيب مسدودا عليه فلا شيء عليه بهله في  
توبه أو بدهن وإن كان يجدر بجمعه وإن كان مقنونا أو ليس به حرم ولم يمت القدية إلا إذا كان  
يجزئ الثقل ولم يشده في توبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف من مطيعة قطعاً فلا يضرم (قوله  
من طبخ) تقدم أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون مسه بجلوسه أو وقفه أو نومه ولو لم يلا  
سائل لكنه مكرره (قوله عقبه ويحبه الخ) أي من غير أن يعقب به عين الدخان كما سبق  
(قوله دهن) يخفق الدال المسدود دهن (قوله وشعم) قال الجبل الرمي في شرح الأيضاح  
وعطف الشمع على الشمع لا إشارة إلى أن ضمه إليه لا يجزئ به من كونه دهننا ولا فاشمع  
وسدده لير بدهن أن لم يوصل به نية الشعر وتبينه والافهوه من أيضا اهـ وقال ابن  
علان في شرحه ومنه شعم وشعم ضم إليه ولا يخرج بضعه الخ (قوله خبز الحرم أشعث أغبر)  
هذا الحديث قد أطلقوا على ذكره ولم آقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث كما  
أوضحته في الأصل فإن كان في بعض روايات الحديث والافهوه رواية بالمعنى ولتظلموا فقلت  
عليه الخراج السمات الثقل اهـ واشعث قلب الشعر المغبر والثقل الكبريه الرائحة وأخرج  
البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ساجي بأهل عرفات  
أهل السماء فيقول انظروا إلى عبادي جافئ في شعنا غيبرا (قوله أي شاة المأسورة) فسرره  
كثيره به لم يمدحومة مقابلة فيندفع قول الأسنوي لا دليل فيه لأنه أخبار عن حال الحرم  
أذ لو حرم للنهي لحرم إزالة الشعث والخبار على إبدال عليه وليس كذلك فيحتاج التحريم  
إلى دليل ودرو بأن المراد منه التهي بالمعنى السابق وعدم تحريم ما ذكره ولا إرجاع  
وجهه على هذا التأويل أن حله على يجوز الأخبار يخرج كلام الشارع عن القائده  
(قوله ونحو الشارب) مبتدأ أخبره متعلق قوله كالرأس وقد اختلف المتأخرون في ما عدا  
شعر الرأس واللبية من قبته شعور الوجه على آراء أحدها الخاق بجوع شعور الوجه بهما  
وعليه شيخ الإسلام في شروح المنهج والبهجة والروض والجبال الرمي في شروحه على  
المنهاج والبهجة والعلبية ثانياً الخراج شعر الجبهة والخد فقط وعليه الشارح في التصفه  
والامداد وغير الخواص ثالثاً الخراج سائر ما لم يتصل باللبية كالخاجب والهدب وما على  
الجبهة فلا شيء فيها بخلاف ما اتصل بها كالشارب والحنيفة والمذاور وعليه الولي العراقي  
وتبعه الخطيب في المفتي والاقناع رابعها الخراج شعر الجبهة والخد ولا ذنق عليه أو فيه  
وعليه جرى الشارح في حاشية الأيضاح وتليده في شرح المختصر وهو الأقرب من حيث  
المدلول خامساً لا يحرم غير الرأس واللبية وهو الأقرب للمنقول كما وضحته في الأصل  
فراجع منه (قوله فيأخذ) أي من تحريم دهنها بكل دهن (قوله أقرع) هو الذي  
لا ينبت برأسه شعر من آفة (قوله ذقن أهرق) الذقن بقصات مجمع اللعين قال الشارح



والجمال الرمي وابن علان في شرح الايضاح يظهر ان المراد به هنامن لاشعر يذقته وان  
 فانت أو ان طلوع لحبه وان لم يسم أحد في النظر ونحوه (قوله لاتقاء المني الخ) هو ترزين  
 الشعر وتتمته المتأخين تغير الشعر أشعث أغبر (قوله الشعر) يكون العين فيبيع على  
 شعور كقلش وفلوس وبغته فيجمع على أشعار كسب وأسباب وهو مذكر الواحد  
 شعرة وانما جمع الشعر تشبيها لاسم الجنس بالعدد (قوله غيره) ولو زال من رجله بواسطة  
 حلك الرجل أو غيره على المعتمد (قوله الازالة) حتى نحو شريد وامن يزل مع العلم بكونه  
 حزين ولا تعدمه وخرج به اشق الشعر نصفين من غير ازالة فلا شيء فيه (قوله وتأذي) في  
 التحذو ولو أدى تأذيها يظهر (قوله أو طال) أي شعر حاجبه أو رأسه (قوله المؤذي فقط)  
 في شرح مختصر الايضاح المبكر وبه ابن علان ان قطع ما لا يتأذي قطع المتكسر الابه باثر  
 لاحتياجه اليه الخ وقال ابن الجبال في شرح الايضاح الاقرب أنها تجب القديه لأن الأذى  
 من غيره ولا منه وجاز قطعه معه لضرورة التوقف المذكور قال ثم رأيت في المنجم مال السه  
 وعناية النهاية تهجمه أيضا اه ملخصا (قوله مقدمات الجماع) أي كالفاخذة والقلة  
 وغيرها (قوله في مباشرة) أي اصاق البشرة وهي ظاهر الجلد بالبشرة (قوله بشهوة)  
 هي اشتياق النفس الى الشيء وفيه أن فنه لذلك من يحمله لا سباعه اركابها  
 وتزيلها في ما وصلت بشرة بشرتها بشهوة أم ولز شهته الله دية وان لم ينزل (قوله  
 المذكورة) أي من أول الهرمات الى هنا وهي غاية دماء (قوله قصير) مقابل الترتيب  
 أي يجوز المدول عن الدم الى يده الآتي في كلام المصنف مع قدرته عليه فن لبس متلافي  
 اسراره مخفيين في حشاة أو اطعام ثلاثة أصع لسته مسا كن كل مسكين نصف صاع أو صوم  
 ثلاثة أيام (قوله وتقدير) مقابل التعديل ومعناه أن الشارع قد بدل الدم بشي لا يزيد  
 ولا ينقص وهو اطعام ثلاثة أصع لسته مسا كن أو صوم ثلاثة أيام (قوله ولو شعرة) أي  
 وتجيب بها القديه الكاملة على المعتمد كانت مما يقصدها التزوين وفي شرح الايضاح  
 لابن علان نقل شيخنا عبد الملك العصامي عن بعض مشايخه أن الخطيب محمد الشريفي  
 كان يحضر درس الشمس الرمي بدمعوت والده أو أداملق والده عليه واتفق أن جرى  
 الكلام في هذه المسئلة فقال الشمس الرمي يجب في دهن الشعرة الواحدة أو بعضها دم  
 كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال أنا قلته فخي الخطيب ساعده وقام من محله وقال  
 حرم درسك يا محمد مناجات الاناية وما ذكر يعلم أن القيام للفتاوى الحكم بل لما يؤذنه  
 اللفظ المنقول واهل في ذلك مقصد اخفى علينا اه ما نقله ابن علان والامر كما قال لأن  
 الموجود في كتب الخطيب يشهد وجوب القديه الكاملة في الشعرة الواحدة (قوله عالما)  
 أي الاحرام والتصريم أو قصر في التعلم ولو ادعى الجهل بقصرم الطبيب واللبس فالأفي  
 الامداد والنهاية الذي يتجهم من الوجه في ذلك انه ان كان مختالطا للعلماء بحيث لا يفي عليه  
 ذلك عادة فيقول والاقبال اه وظاهر ما نه انما يعذر فيه من كان قريبا بالاسلام وأنشأ

لاتقاء المني (الرابع ازالة شئ)  
 وان قل من (الشعر) كذا من  
 (الفتش) لقوله ته جالى ولا تعلقوا  
 رؤسكم أي شعورها وقبس به شعر  
 بقية البدن وبالخلق غيره لأن  
 المراد الازالة وبازالة الشعر ازالة  
 الظفر بجميع الترفه في الجميع  
 ويستثنى من ذلك شعر يربيعه  
 وتأذي به أو طال بحيث يسترصره  
 وظفر انكسر فلا يتم عليه يقطع  
 المؤذي يقطعوا ويحرم عليه أيضا  
 مقدمات الجماع ان كانت حمدا  
 بشهوة ويحرم على الحلال تحكيه  
 منها ولو بين الصالحين ولم ينزل حتى  
 النظر لكن بشهوة وبخلاف الدم فإنه  
 لا يجب الا في مباشرة حمدا بشهوة  
 كما يأتي واعلم أن هذه الحز مات  
 المذكورة يجب في كل منها دم  
 وانه دم قصير وتقدير (فان لبس  
 أو تعلب أو دهن) ولو (شعرة) أو  
 باشر بشهوة أو اسقى يده أو يمس  
 غير (فانزل) وكذا قد فعل اللبس  
 أو ما بعده حال كونه (عامدا عالما)  
 مختارا وزنه الدم لا في بخلاف  
 ما لو فعل شأنها ناسبا للاحرام  
 أو مكره عليه أو باهلا بخصومه

لهذه فإن علم التعريم وجه  
وجوب القصدية تركه لأن حقه  
الامتناع وإن علمه بعد نحو اللبس  
جهلا وآخر أزالته فوراً مع  
الامكان عصي وتركه القصدية  
أيضاً وتركه أيضاً ليس أوسر  
طاعة كتر نعم العاجز عن تأسوة  
وقبيل لبس سرمونة وندرجيل  
لايسر الكعبين ونصف قطع اسفل  
كعبه ومن أزال لبس سراويل  
ولادم في ذلك ولو فقد الرءاء ارتدى  
بالقبيص ولا يلبسه أو النعل أو  
الأزارم يلزمه قبول شره نسبة  
ولاهيته ويلزمه قبول عابيته  
ويحل لزوم دم مقدّمات الجماع  
ما لم يجماع ولا اندرجت في بدته  
ويخرج بقوله ياتر ما لو نظر بشهوة  
أو قبل بهائل كذلك فاته لادم  
عليه وإن أزاله فلعله ما لكنه يأثم كثر  
وهذه أمثلة من قاعدة أن كل  
ما حرّم بالأحرام فيه القصدية ومن  
المستثنى أيضاً عقد النكاح  
والاصطباغ

(قوله أي التي فيها الزيادة) أي فاته  
قال فيه وصل الحرمة بخلاف من  
يجعلها بأن لم يكن مخالفاً للعلماء  
أو ضالهاهم قليلاً بحيث يفتى عليه  
عادة ويحتد بسد في دفعه  
الجهل بينه فلا يهذر أيضاً أي كما  
لأحرمة عليه ولا كفارة وجري  
القلوب في علي مذهب الجاهل وإن لم  
يكن معذوراً بجهله والمباصل الخ

بيانية بعيدة عن العلماء وفي الأعياب ظاهر كلامهم هناك لافرق بين من يعذر بجهله وغيره  
وقد يوحى بأن من شأن هذا أنه يفتى على العوام فلم يفرق فيه بين قريب الإسلام والنشأ  
بيانية بعيدة عن العلماء وغيره ثم أيد وطفر فيما قاله كما يشته في الأصل ونحوه في حاشية  
الإيضاح ومعنى القبول هنا وعلمه اغماها بالنسبة لوجوب التعزير وتفتاه أماناً للنسبة  
للكفارة فاهمة بما في نفس الأمر فإن كان جاهلاً بل يزمه إخراجها أو الإلزام سواء أعذر  
بالجهل أم لا والى هذا الأخير أشار الشافعي زاد في الأعياب وفيه كلام فنته في الحاشية  
أه والى هنا اقتصر ابن علان في شرحه على الإيضاح في العقل عن الحاشية وهو كذلك في  
بعض نسخها كما به عليه ابن الجليل في شرح الإيضاح وفي بعض نسخها زيادة ذكرتها في  
الأصل منها أن التفصيل يأتي أيضاً في الكفارة قال ابن الجليل وصنع شرح المختصر يؤيد  
هذه النسخة أي التي فيها الزيادة الخ (قوله أويكون الممسوس الخ) هذان القدان  
مختصان بالطيب دون غيره (قوله سرمونة) في حواشي التوبر من كتب الحنفية للشيخ  
أحمد الطيب السدي السرمونة هي المعروف بالبايج (قوله لايسر الكعبين الخ) تقدم  
ما في هذا وفي الأصل هنا كلام طويل (قوله وعن أزار) أي وللعاجز عن أزار في الأعياب  
بأن لم يجد أزاراً أو جدر أو يل لا يتأق منه أزاراً لصغره وألفقداً لا خطاؤه أو غلوف  
الغلاف عن القفالة وفي المنع ضابطه ماصر في التيم ومن غ: بحث الأذرى مجي ما مازى  
قرض الثمن والشراء منسبة (قوله لبس سراويل) وإن أمكن فقهه واتخاذ أزاره على  
المعتقد من أمه كن الاتزارة مع بقائه على هيئته وجب ولو قدر على أن يسهل  
بالسراويل أزاراً واستوثقتهما وجب أن لم يحضر زمن تدفيسه عورته (قوله ارتدى  
بالقميص) أي لا مكانه قال في الأعياب ويؤخذ منه أنه لو لبس شوعب بدته الأبيشة  
واحتاج إليه لصور أو بر دجازه وفي المنع مثل السراويل الذي لا يتأق الاتزارة على  
هيئته قبض كذلك (قوله ولاهية) وإن كان الواهب أصلاً وفرعاً شرع ردم على الإيضاح  
(قوله ولا اندرجت في بدته) ظاهر هذا الإطلا في بدته أنه لا فرق بين كونها قبل الجماع  
أو بعده وجري عليه في الأعياب وجرم به عبد الرؤف في شرح المختصر وقال في حاشيته على  
بحر السماء قياسهم ذلك على اندراج الأصغر في الأكبر يقتضي عدم الفرق لكن قيده  
بجهور المتأخرين بما إذا كانت قبل الجماع قال السيد عمر البصري وقضاه إن المتأخرين  
عن الجماع لا يندرج وإن قصر الزمن ونسب إلى ذلك الجماع عرفاه وجرى بهما المتأخرين  
أيضاً على عدم الفرق بين قصر الزمن ونسبة تلك المقدّمات إلى الجماع وبين طولها وعدم  
لنسبة وقده التشبي في شرحه على منظومة الدعاء بما إذا نسبت تلك المقدّمات لذلك  
الجماع عرفاه قال السيد عمر البصري وهو قسيد حسن أه لكن المعتقد الأول وفي الأعياب  
لو كرر نحو القبلة قال في بظهر أنه إن انعقد المصالح والزمان لم يجب الأشارة والتأكدت  
ثم رأيت المجموع صرح بذلك الخ (قوله عقد النكاح) محرمات النكاح تنقسم على أربعة

اقسام احدها مباح للصاحبة ولا شيء فيه من دم ولا حرمة ناتية ما فيه الاثم ولا فدية ثالثها  
عكسه رابعها ما فيه الاثم والفدية فأما القسم الاول فهو سبعة عشر شياً رابعاً منها في  
البس وهي لبس نحو السراويل لثقله الا اذا رول بس نحو الخلف المقطوع لثقله لنعل وعقد  
نحو خروقة على ذكر البس ان لم يستكمل سلسله الاباء فقد واستدامة ما لبسه شعر رأسه  
قبل الاحرام حيث كان سائراً وفي الطيب منها ثلاثة اشياء وهي استدامة ما تطيب به قبل  
الاحرام وحمل نحو المسك يده بقصد لنقل ان قصر الزمن كما سبق وما اذا كان تأخير  
ازالة الطيب بعد تذكر نحو الباسي لحاجة كان كان لغيره وفي ازالته فوراً اذهب عنه او  
نقص ما لبسه وفي الخلق والقلم منها خمسة اشياء وهي ازالة الشعر بجلده والثابت في العين  
والمغطي لها والظفر بعضوه والمؤذي بنحو انكسار وفي الصلصمة خمسة اشياء تقتل الصيد  
لصائل ولوعلى اختصاص ووطء الجراد اذ اهم المسائل ولم يكن بدن ووطئه والتعرض  
لبعض الصيد او فرخه اذا وضعه ما في فراشه ولم يمكن دفعهما الا بالتعرض لهما أو أمكن  
دفعهما بدون التعرض لهما لكن لم يعلم به ما غلب عليه ما في فوم مثلاً لثقلها واذا خضع  
صيدا من فم سمع ليد اوبه فأتى فمها يتعلق بأشجار الحرم اشياء من هذا القسم تركت لعدم  
اختصاصها بالحرم بخلاف الصيد فانه في الحل يختص بالحرم وبما لا شيء فيه في الاحرام  
ما ذا لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لبسته أو راجعاً أو في شيء من هذه ما لم يجمع سموا  
أو جهلاً حيث عذر أو مكرهاً أو يعلم ان سمه طيب أو علم أنه طيب لكنه لم يعلم أنه رطب  
يعلق بالعنق أو ازال الحرم شعره أو ظفره أو قتل صيداً وهو حي أو يجمعون أو مغمى عليه  
ولا تغير لهم فلا اثم ولا فدية وأما القسم الثاني ففي ثلاثة عشر شياً وهي عقد النكاح للحرم  
أو توكيده وادنه لعبدته أو بولي في النكاح وهو في هذه الصور باطل ويستثنى نواب نحو  
القاضي فلهما العقد مدح احرام منيهم اذا كانوا محليين والمباشرة بينهم وجمع وجود  
حائل والنظر بشهوة ولا علة على قتل الصيد بدلالة أو إعادة آلة ولو لحلال ولا أكل من  
صيده صاده غيره أو كره له سبب فيه أو صاده هو فيحرم عليه من حيث أنه كل ممته  
ولو لم يلزوا انهم هو الاصطفاً وتكلم الصيد بنحو الشراء أو الهبة اذا قبضه ولم يتلف  
ووضع يده عليه بنحو اصطفاً اذا لم يتلف أيضاً وتغيره اذا لم يمت أو مات بأفة معاوية  
وامساكه صيداً حرم حتى قتله وهل شيء من محرقات الاحرام بالحرم الميت وأما القسم  
الثالث ففيها اذا احتاج الرجل الى ستر رأسه وألبس الحيط في بدنه لم يزد أو برد أو مرض  
أرمد أو أفة أو فؤاداً حرب ولم يجد ما يدفع به كيد العدو وغير ذلك واحتاجت المرأة الى ستر  
وجهها ولولت نسر من يصدر فقله لها واحتاج الى ازالة شعره لتحويل أو لستر أو لمرض  
أو لدر رأسه ولزيمه القتل ولم يمكنه ملاحق أو ازال شعره أو ظفره جهلاً أو نسياناً للاحرام  
وهو غير وتفر صيد ولم يقصد تغيره وتلف بغير أفة معاوية قبل أن يرجع سالماً لوضعه  
ويستكن غيره ويألفه أو ركب انسان صيداً أو مال الركب على حرم ولم يمكن دفعه

(قول الشارح فيما تقدم وان ازل  
فهما) اشار الى خلاف اجده  
الله تعالى القائل وجوب بدنه  
حيث يشد وفي رواية ثالثة كما في  
الايضاح وعدم وجوب شيء اصلاً  
قال به ابو حنيفة ومالك والشافعي  
(تنبه) لا فرق في وجوب الدم  
بالمباشرة بشهوة بين من تحل مباشرة  
ومن لا بعبارة المنع ولو لغلام كما  
في الانوار واغبره في الامداد  
وسم وكذا امر في النهاية وفي  
الايعاب مانصه في المجموع ان  
الاصح القطع بالوجوب في مباشرة  
الفلام بشهوة كالمسألة تقول  
المؤذي بعدم الوجوب حيث شد  
وان ازل ضعف الخ ورجح  
في الايعاب ايضاً أنه لا فرق بين  
الحسن وغيره كما نقله الاصل  
ملخصاً ونقل في الاصل عن المنع  
ان الفاية في قولهم ولو لغلام  
بالنسبة للقضية لا للحرمة لانه  
لا يختص فيها اهل الجليل

إذا أرسل العتقة والسبب

في أسأله وهو في قتل غيره الصيد  
(أو أزال ثلاثة أظفار أو أكثر  
متواليًا) بأن اتحد الزمان والمكان  
(أو أزال ثلاث شعرات أو أكثر  
متواليًا) بأن اتحد ما ذكر (ولو)  
أزال ذلك حال كونه (ناسيًا)  
للأحرام أو حرمة أو إباحة لا  
بجرته (وجب عليه الدم الذي  
فلا يفوس كسائر الأتلافات والشعر  
يصدق بالثلاث وكذا الأظفار  
وقارن هذا ما قبله حيث أثر فيه  
الجهل والتسبب لانه تمتع وهو  
يستر فيه العلم والقصد وقارن  
ما لو أزالها مجنون أو مدغى عليه  
أو صبي لا يعقل فانه لا فدية عليه بأن  
الناسي والجاهل يقلان فلهما  
فنيسان إلى تقصير بخلاف هؤلاء  
ولو أزال الشعر أو الفطر يقطع  
الحل أو العضو لم يجب شيء لأن  
ما أثر به تابع غير مقصود بالزالة  
ويجوز الحلق الذي لم يجره ورجح  
وفيه الفدية وبأن الحلق بلا عذر  
والفدية على المخوف حيث أطاق  
الامتناع منه أو من فادأ حرق  
شعره لانه في يده أمانة ولزمه دفع  
مقتضاه فان لم يطق امتناعا فعلى  
الحال والصلوق مما لبسه بها  
لأنه يكرهه بأدائها واعلم أن هذه  
المحظورات ما يستعمل كالحلق  
أو استعاق كالقطب وهما أنواع  
ولا يتداخل فداؤها إلا أن اتحد  
النوع كطيبه أو لبسه بأصناف  
أو بصنفين فأكثر

الابتذل الصيد ورجع الحرم في هذه بما غرمه على الصائل أو اضطر الحرم إلى ذبح الصيد  
لشدة الجوع أو كان الحرم راكب دابة أو ساقها أو قائدها من غير راكب قتل صيد  
برفها أو عضها من غير تقصير منه أو بالث في الطريق فزلق بيولها صيد فهلك اعتقه  
الشراح وعبد الرفوف والكرى وابن الجبال وغيرهم واعتقد الجبال الرمل وتبعه ابن علان  
عدم الضمان في سئل البول والحاصل أن كل مانعه للباحة المبيحة لقتله غير ما  
في القصعين السابقين تكون فيه الفدية ولا ثم والمرد بالباحة المبيحة لقتله في هذا الباب  
ما حصل به مشقة شديدة لا يحتمل مثلها غالباً وإن تبع التيم وأما القسم الرابع ففي سائر  
محرمات الأحرام غير ما قدمناه في القسم الثلاثة الأول والله أعلم (قوله إذا أرسل  
الصيد الخ) أما إذا أمسكه حتى تلف أو تلفه فجب فيه الفدية مع الاتم (قوله في قتل  
غيره الصيد) الصيد مقبول المصدر الذي هو قتل وهو مضاف إلى فاعله الذي هو غيره فإذا  
تسبب الحرم في قتل غيره الصيد كأن أمسكه فقتله محرم آخر كان الجزء على القاتل  
معاً لانه وكان على الممسك الاتم فقط باعتبار قرار الجزء والألف الممسك ضامن أيضاً  
لتسببه في قتله فراجع الأصل (قوله ثلاثة أظفار) أي أو من ثلاثة وإن قل ومثله  
الشعر (قوله وبأن الحلق الخ) أي شعر غيره الحرم ولو اجتمع ثلاثة في حلق رأسه محرم  
أو بعضه بحيث تكمل الفدية فأخرج أحدهم قطعه من الشاة وصام الثاني وأطعم  
الثالث جاز (قوله حيث أطاف الخ) أي ولم يتنجس بأن أقر الحلق وسكت (قوله من نار)  
أي أو أطاف الامتناع من نار وصلت إلى شعره بأن قدر على دفعها عنه ولم يفعل (قوله  
لانه) أي الشعر في يده أي الحرم أمانة (قوله فان لم يطق الخ) أي لانه مكره عليه وكذا إذا  
كان الحرم ناعماً ومضى عليه أو مجنوناً أو صبياً لا يعقل فالفدية في الكل على الحلق (قوله  
مطلوبه) وليس له أن يجها عن الحلق بلا ذنبه ولو أضر حلالاً حلالاً أو محرم محرمًا أو  
حلال محرمًا أو بالعكس يعلق شعر محرم فأنه فالفدية على الحلق أن عرف الحلال فان جاز  
أو كان مكرهاً أو أجمعا يعتد طاعة أمره فعل الآخر والمكره بكسر الراء والكلام  
حيث كان المخوف محرماً لم يدخل وقت قطعه والافلا فدية على أحد (قوله واعلم أن  
منه الخ) هذا شروع في بيان ما إذا فعل الحرم محظورين فأكثر من محظورات الأحرام  
هل تتداخل أولاً (قوله وهما أنواع) أي الاستهلال والاستعاق فالاستهلال حلق  
الشعر وإزالة الفطر واتلاف السجود والاستعاق اللبس والدهن والطيب والجماع  
ومقتضاه (قوله ولا يتداخل فداؤها) أي هذه الأنواع مع اختلافها كالحلق واللبس إذ  
اللبس ترفه والحلق استهلال والحلق والقم وان اتحد في الجنس وهو الاستهلال اختلفا  
في النوع وكذا اللبس والطيب مثلاً فأنهما وان اتحد في الترفه اختلفا في النوع فم  
شرط تعدد الفدية في اختلاف نوعي الاستعاق تعدد القتل كإساق في كلامه (قوله  
بأصناف) متعلق بكل من طيبه ولبسه (قوله مرتين فأكثر) أي مع اتحاد الزمان

القرآن لا التمتع (قوله ينسك آخر) أي غير الوقوف وكلامه يفيد أنه لو شرع في طواف  
القدوم ولو ببعض خطوة لا يتقنه العود وهو قياس التمتع كما تقدم أنما واستوجبه في  
فتح الجواد وجرى عليه في موضع من الإيذاب وأطال فيه وأقضاء كلامه الأسنى واقتضى  
كلام الأيضاح والروض والارشاد وغيرهما أنه لا يتقنه العود ما لم يقف بعرفة وإن طاف  
للقدوم وسعى بعده واعتده في الامداد وهو موضح من الإيذاب ومال إليه كلام الشارح  
في حاشية الأيضاح وبالجملة الرمي في شرحه وفرق في الحاشية بين التمتع والقارن بما بينته  
في الأصل والله أعلم

### • (فصل في دم القريب والتقدير) •

معنى القريب أنه لا يجوز الصدول عن الدم إلى بدله إلا إذا فقد حياً أو شراً فهو مقابل  
التصديق. معنى التقدير أنه إذا هجر عن الدم ينقل إلى بدل مقدّر بتقدير الشارح فلا زيادة  
عليه سواء أغلاسر الدم أم رخص ويقابله التعديل وسواء في كلام الشارح أن  
الاقسام أربعة (قوله ودم التمتع الخ) أي ودم القوات وكذا ناذر نحو المني إذا خلقه  
وناذر نحو الحلق وكذا الأجر الخافض الاستزجره كان استزجره للقرآن فأقر ولم يعد  
لأحرام العمرة إلى المقات أو استزجره للتمتع فقرن ولم يعد للأفعال أو أقر ولم يعد  
للمقات أو ترك شيئاً أحرمه من الأحرام من ديرة أهله أو من شؤال أو ما شياً وكذا  
ترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة وترك ركعتي الطواف يضاعف الضعيف بوجوده ما نكل  
هذه الامداد ما ترتيب وتقدير (قوله والميت بمزدلفة أو منى وترك طواف الوداع)  
أي إذا اقتبالا بالراح انما واجبة ولم يكن معدوداً بعدد سقط وجوبه بما سبق (قوله سبع  
بدنه) وإن أراد ما نكلها يبيع بقية الأسباع أو اشترك سبعة فيها بعضهم يرد اللحم  
وبعضهم يرد الأضحية وبعضهم تقوم التمتع وهذا جاز في كل شاة واجبة الأجزاء  
الصيد فلا تجزى البدنة فيه من الشاة باعتبار المثل فيه (قوله وبالاحرام بالحج) هو  
الموجب حقيقة والقراغ من العمرة سبب للوجوب وشروطه دليل أن روح المقات الموجب  
لادم حقيقة انما هو في الحج وقد أملت على ذلك الكلام هنا في الأصل بما لم أقف على من نه  
عليه وبقيت أنه أن الأحرام بالعمره قد دخل في الوجوب أيضاً وإن لم ينهوا عليه بدليل أنه  
لو أحرم آخر جرم من رمضان بعرفة وأنى أعمالها في أشهر الحج خرج من عامه لادم عليه  
مع وجود التحلل من العمرة والأحرام بالحج في أشهر الحج (قوله بسبعين) أي عدم  
التمتع هنا فإنه وجب بالقراغ من العمرة والأحرام بالحج ما لم يكن كان يصوم فلا يجزئه  
الابعاد الأحرام بالحج كما صرح به وتظهره الإيمان في حلق لا يدخل الإدارم ولا أراد  
أن يكفر عن عيته فإن كان التكفير بالصوم توقفت صحته على الدخول وإن كان يفسره  
جائزه التكفير قبل الدخول لوجود السبب الأول الذي هو الحيض (قوله والأفضل الخ)  
أي الانبعاث ولا تنوّه اراقته على وقت كسائر دماء الجبرامات (قوله بموضعه) بينت

بعد دخول مكة) فإن عاد إليه  
منها قبل وقوفه بعرفة وقبل  
التلبس ينسك آخر سقط الدم عنه  
في التمتع

### • (فصل) •

في دم القريب والتقدير (ودم  
التمتع والقرآن وترك الأحرام  
من المقات وترك الرمي والميت  
بمزدلفة أو منى) وترك طواف  
الوداع (شاة أضحية) ضفة وسنا  
ويجزئ عنها سبع بدنه أو بقرة  
ويجب القراغ من العمرة والأحرام  
بالحج فيصير تقديعه على الأحرام  
بالحج لا على القراغ من العمرة لأن  
ما وجب بسبعين يجوز تقديعه على  
أحدهما لا عليه ما والأفضل ذبحه  
يوم النحر (فان هجر) حسن الدم  
كان لم يجبه بموضعه

(قوله في الأصل) وبعبارة الحاشية  
مقتضى كلامه أي الأيضاح أنه  
لو عاد قبل يوم عرفة فلا دم عليه  
وإن طاف للقدوم قال بعضهم  
وهو المذهب ونوزع فيه بما لا  
يجبى وقياسه أن العود يتقنه  
وإن سعى بعد طواف القدوم  
الحج بأطال به في الحاشية فراجع  
إن أردته اه اصله

يلبس إذا استعظ فقال سندها فعل واحد متصل في العرف ولا يضر تفرقه في الحس  
 وصرح في المدونة بأن فيه فدية واحدة ١٥ كلام الخطاب ملخصا (قوله ولم يكن مما  
 يقابل بعث) أما ما يقابل بعث كالصيد المثل أو نحوه كالشجر الحري فإن الكبيرة منه تقابل  
 بقرة وما قالوا بسمائة وما صغر عن ذلك القيمة وكالصيد غير المثل فإنه يقابل بعثه  
 من القيمة كالصيد أو الشجر إذا تعددت القدية فيه مطلقا وإن اتحد النوع والزمان  
 والمكان ولم يتخلل تكفيراتهما كضمان التلقات فلأول كلبا أو سمعا يقتل صيدا  
 معا تعددت القدية وكذا اتحدت القدية إذا قبل بعث من التلقات بعثه كالصيد والحق  
 (قوله لأن ذلك) أي المستعجم بشرط عدم تعدد الجرائم وضابط ما ذكره الشارح  
 في هذا الكتاب أن تقول إذا فصل الحرم محظورين فأكثر من محظورات الاحرام فلا  
 يخلو أما أن يختلف النوع أو يتحد فإن اختلف تعددت القدية مطلقا إلا أن اتحد الفعل  
 ولم تكن مما يقابل بعث أو نحوه وإن اتحد النوع فلا يخلو أما أن يتحد الزمان والمكان  
 أو يتحدان فإن اختلفا تعددت القدية مطلقا وإن اتحد فلا يخلو أما أن يتخلل بينهما تكفير  
 أو لا فإن تخلل تعددت القدية مطلقا وإن لم يتخلل فلا يخلو أما أن يكون مما يقابل بعث  
 ونحوه أو لا فإن كان مما يقابل بذلك تعددت الجرائم مطلقا وإن لم يكن مما يقابل بعث أو نحوه  
 فلا يخلو أما أن يكون المتعددا جاعا أو غيره فإن كان جاعا تعددت القدية مطلقا وإن كان  
 غيره فلا تعدد (قوله تعددت مطلقا) قال في الإيعاب سواء اتحد الزمان والمكان ولم يتخلل  
 تكفير أم لا باختلاف السبب ١٥ (قوله كأن ليس فوأمطيا الخ) أي فتندرج فدية  
 الطبيب في فدية اللبس ولا تعدد لأن الطبيب تابع للستر المتصود بالذات ومن ثم فلو احتج  
 للطبيب كأن كان به شخصه واحتاجت للطبيب فستره فاستوجب القدية كما بهم ذلك  
 من الإيعاب وشرح المختصر عبد الرؤف (قوله أو طلي رأسه بطيب) أي سائر الرأس  
 فتندرج فدية الطبيب في فدية الستر فجب فدية واحدة (قوله باختلاف مكان الحلقين  
 الخ) ٥ ذا محترز قوله أولا واتحد الزمان والمكان (قوله ويتخلل تكفير) محترز قوله  
 ولم يتخلل بينهما تكفير وقوله إذا دخل بين عبود محترز قوله ولم يكن مما يقابل بعث ونحوه  
 وفي حاشية الإيضاح الشارح وشرحه لأن إعلان نقله عن القمولى وأقره لو أن بازار  
 ثوبا سرقه مطيب لا فدية ولم يصحوا هذا الأثر الثاني ملبوسا بالنسبة للطبيب قالوا  
 فلا ينافيه وجوب القدية بلبس قص فوق الأزار لأنه نوع آخر يوجب القدية بخلاف  
 الأزار الثاني وفيهما أيضا وشرحه الجمال الرملي لو لبس عمامة لضرورة واحتاج للكشف  
 رأسه للفصل من حدث أكبر وبعضه لثوبه منه في الوضوء اتجه عدم تعدد القدية بذلك  
 وإن اختلف الزمان والمكان إلى آخر ما وجهوا به ذلك ونظر فيه عبد الرؤف ثم قال هكذا  
 ظهر للذهن السقيم ولكن فوق كل ذي علم عليم وأجاب ابن الجلال عن اعتراض الشيخ عبد  
 الرؤف ثم قال هذا كله بالنسبة إلى الفصل أما الوضوء وإن كان بحرمان الجواب المذکور

ولم يكن مما يقابل بعث أو نحوه  
 لأن ذلك بعد حيث دخله واحدة  
 نعم لو جامع فأنه قد تم جامع ثانيا  
 لم يتداخل باختلاف الواجب  
 وهو بدنة في الأول وشاة في  
 الثاني فإن اختلف النوع كخلق  
 وقلم تعددت مطلقا لم يصد الفحل  
 كان لبس ثوبا مطيبا أو طلي رأسه  
 بطيب أو باشر بشهوة عند الجماع  
 وتعددت أيضا باختلاف مكان  
 الحلقين أو اللبسين أو التطيين  
 أو زمانهما وبخلل تكفير وإن  
 نوى بالكفاة أو الماشي والمستقبل  
 ولأنه داخل بين عبود وانجبار  
 والدم الواجب

(قوله فإن اختلفا تعددت القدية)  
 أي ولو أحدهما أما المكان وأما  
 الزمان وبعبارة الإيضاح ولو خلق  
 رأسه في مكانين أو في مكان  
 في زمانين فعليه فديتان ١٥ وقال  
 الشيخ ابن حجر في مختصره أو اختلف  
 مكان الحلقين أو زمانهما أو بخلل  
 تكفير تعددت القدية أيضا ١٥  
 وهذا نص في أنه اختلف الزمان  
 فقط أو المكان موجب لتعدد  
 القدية فليس المراد اتحادهما  
 معا فمطلقه لا يدل الليل

هنا هو (ما يجزئ في الاضحية) حصة وسوا منه سبع بدنة أو بقرة (أو أعطاهمته ساكن أو فقراء) ثلاثة أصع (كل مسكين نصف صاع) وهو نحو قدح مصري إذا الصاع قدحان بالمصري تقريرا كما مر في زكاة ٢٤١ النباتات (أو يوم ثلاثة أيام) فهو محظور هذه

الثلاثة (وفي شعرة) وظفر (مد) من الطعام وهو نصف قدح لفسر تحض الدم هذا ان اختار الدم اما إذا اختار الاطعام فواجبه صاع (أو) الصوم فواجب صوم يوم على ما نقله الاسنوي وغيره واعتدوه ولكن خالفهم آخرون (وفي شعرتين أو ظفرين مدان) أو صاعان (أو يومان) فظفر ما ذكر في الشعرة (الخامس) من محررات الاحرام (الجامع فإذا جامع) في قبل أو دبر أو لبه أو أوع حائل وان كف (عامدا عالما مختارا قبل التحلل الأول في الجموع) وقبل الفراغ (من) جميع أعمال العمرة في (العمره ففسد نسكه) وان كان الجامع وقفا وصدا لله في نفسه بقوله تعالى فلا رقت أي فلا تزفوا أي لا تتجامعوا والاصل في التي اقتضا القصد والعمرة كل الحج اما الجامع بين تحلله فلا يفسد وان حرم نصف الاحرام حينئذ وخروج بالقبول المذكورة ضد ادها فلافساد فظفر ما مر في التمتع بنحو اللبس لان الجامع من انواع التمتع (ووجب) على الجامع المسد (اتمامه) أي التسك الذي أقسده كاصح بأسانيده من جميع من العمارة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم (وقضاؤه على الفور) وان كان نسكه قطوعا لانه يلزم

فيه وجه الأول الوجه فيه ما قاله العلامة عبد الرؤوف الخ وقد نيت جميع ذلك في الاصل (قوله هنا) أي في دم التضحية والتذبير (قوله ما يجزئ في الاضحية) هو شرط في سائر ما التسك أيضا الا في جزء الصبي فوجب فيه المثل في الصغير صغير وفي الكبير كبير (قوله ومنه) أي وما يجزئ في الاضحية سبع بدنة وقد تقدم هذا فراجع (قوله نصف صاع) هو دون كيله المدينة يسير لكن يشترط أن يكون خاليا من غير ما يجزئ في الفطرة (قوله على ما نقله الاسنوي) الخ من به شيخ الاسلام في منعه وشرحه وأقر الاسنوي عليه في الفور والاسنوي وكذلك الخطيب في شرح التفسير وأجاب في المغني عن إيراد أنه يلزم منه التضبير بين الشيء وبعضه بأن المسافر محظور من القصر والتمام واعتداه الشارح على تبرؤ قد دفعه كما ثبت ذلك في الاصل فراجع منه (قوله لكن خالفهم آخرون الخ) اعتمد الشارح في الابعاب وأطلق شيخ الاسلام في شرح الهبة الصغير وجوب المذ في الشعرة والمدين في الشعرتين واعتداه الشهاب الرمي وكذلك ولده في كسبه (قوله أو صاعان) أي على ما سبق من الخلاف والتزاع وعلى المقابل مدان أو يومان (قوله للتمتع عنه) أي الجامع فيه أي الحج فلفظ الآية تخبر عنه انتهى اذ لو أتى على التبرأ من تنوع وقوعه في الحج لان اخبار الله صدق قطعا مع ان ذلك يقع فيه (قوله أي لا تتجامعوا) كذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما (قوله نصف الاحرام) حينئذ أي حين قطعه التحلل الاول لا يتأخر به معظم أفعال الحج في حال صحته قبل افساده بخلاف ما إذا ارتد بين التحللين فإنه يسقط حينئذ كما صرح به القليوبي (قوله بالقبول المذكورة) أي كونه عامدا عالما مختارا قبل التحلل الاول في الجموع الخ (قوله بنحو اللبس) أي من الدهن والعلب فانما اشتراطنا في لزوم القدية بها كونه عالما عامدا مختارا الخ (قوله عن جمع من العصابة) يثبت في الاصل (قوله وقضاؤه) المراد القضاء اللغوي أي اعادته ثانيا والافه هو اداءه لدمه خروج وقته (قوله على الفور) أي ولو في سنة الفساد بان يتحلل بعد ملاحضه ان يزول أو بان يتحلل لخصومض شرط التحلله ثم شفى (قوله يلزم بالشروع فيه) أي اكمله (قوله ويقع) أي القضاء كالقاسم فان كان الذي أقسده حجة اسلام أو نذرا وقع ذلك القضاء عن حجة الاسلام أو النذرا وتطوعا وقع ذلك القضاء عن ذلك التطوع نعم ان كان المسد أجيرا انقلب له وزمته الكفارة والمضي في فاسده والقضاء ويقع القضاء عنه لاعن المحجوج عنه ثم ان كانت اجارة من انفسه والافيج من المستأجر لحة ثالثة والمستأجر المعصوب فسخ الاجارة ويقع على البت ما فيه المصلحة (قوله في المقات) أي وان أحرم بالاداء بعد مجاوزته وان لم يرد الاحرام الابد مجاوزته ونقضته أنه لو أقام بمكة وجب عليه العود الى المقات الذي جاوز غير مرده وهو أحد وجهين جرى عليه في الاسنى وشرح المنهج

٣١ بأفضل في بالشروع فيه ويقع كالفساد فان كان فرضاً أو قطوعاً فلا يصح جعله من نسك ووجب ان يحرم به من مكان أحرماه بالاداء ان أحرم به قبل المقات والافى المقات وانما لم يعين الزمن الذي أحرم منه بالاداء لانشاط المكان

والشارح في العضة والايهاب والخطيب في المفتي والجمال الرمي في النهاية والشيخ  
 أبو الحسن البكري في مختصر الايضاح ومقابله بكنهه العود في هذه الصورة الى موضع  
 الاداء ووجهه الشارح في الامداد ومختصره ووجهه بكنهه العلامة عبد الرؤف في شرح  
 مختصر الايضاح فلو اقرده الحنج ثم احرم بالعمرة من أدنى الحبل ثم أفسد كفاها في قضائها  
 الاحرام من أدنى الحبل ولو تنوع وأفسد الحنج كفاها لم يحرم بالقضاء من مكة ولو احرم  
 بالاداء من ذات عرق ثم جاء للقضاء الى المدينة لزمه الاحرام من ذى الحليفة خلافا  
 للقول راني (قوله بخلاف الزمان) كان المراد بهذا عسر ضبط الزمان بعدمضيه ولم يقرر  
 المقصد لاحدا لتسكين قضاؤه مع الآخر فتعاقبا وقرانا والمقتنع والمقارن القضاء افرادا ولا  
 يسقط عنه الدم في القضاء بذلك فعلى المقارن المقسد بدنه ودم للقران وأخرى القضاء وان  
 أتت له ولو فات القران الحنج فأتته العمرة وعليه دم للقوات ودم للقران الفات ودم  
 ثالث للقران الثاني في القضاء كما سبأ في القران وقضاؤه كقضاء المقسد فيما مر (قوله  
 وهي دم ترتب وتعديل) أي كفارة الجاهل المقسد لتسكين وتقديم معنى الترتيب والتعديل  
 والذي يتلخص مما اعتقه الشارح في كنبه أن الجماع في الاحرام ينقسم على ستة أقسام  
 أحدها ما لا يلزم به شيء إلا على الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيره ما إذا كانا جاهلين  
 معذورين بجهلهما أو مكرهين أو ناسين للاحرام وغيرهم من ثمانية ما يتجبه به البدنة على  
 الرجل الواطئ فقط وذلك فيما إذا استجمع الشروط من كونه عاقلان بالغين متعزلا  
 مختارا وكان الوطء قبل التحلل الاول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستحبة  
 للشروط أو لا ثالثا ما يتجبه به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هي المحرمة فقط  
 وكانت مستحبة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وان كان محرما  
 وأربعها ما يتجبه به البدنة على غير الواطئ والموطوءة وذلك في الصبي الممس إذا كان  
 مستجما للشروط فالبدنة على وليه خاءسها ما يتجبه به البدنة على كل من الواطئ  
 والموطوءة وذلك فيما إذا زنى الهرم بمحرمة أو وطئها بشبهة مع اعتيماعها مشروط الكفارة  
 السابقة سادسها ما يتجبه به فدية بخير من شاة أو طعام ثلاثة أصبع لسته تساكين  
 أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما إذا جامع مستجما للشروط الكفارة السابقة بعد الجماع  
 المقسد أو جامع بين التحليلين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح في الشرح والاسلام ذكرها  
 واعتقد الشمس الرمي والخطيب الشرع في تعاليفهما الشهاب الرمي أنه لا بدنة على  
 المرأة مطلقا (قوله تجزئ في الاضحية) بأن يكون سنها خمس سنين كاملة وتكون سالمة  
 من العيوب المتأصلة من الاجزاء في الاضحية (قوله فان هجر عنها) أي البدنة بالمعنى السابق  
 في دم القتع (قوله فطعام) أي مما يجزئ في الفطرة التمتع الغالب بسبعة مكة قال في التصفه  
 الاوجه حالة الاداء وفي الايهاب هو الوجه وفي حاشية الايضاح للشارح والرمي في شهره  
 في غلب الاحوال كمال الكفاية عن التمتع لكن خالفه جمع متأخرون فاعتبروا سائر هاجل

بخلاف الزمان فان افسد القضاء  
 كفارة أخرى وقضاء واحد لان  
 المقضى واحد فلا يلزمه أكثر منه  
 ويجب عليه كفارة (و) هي دم ترتب  
 وتعديل قلزمه (بدنة) تجزئ في  
 الاضحية وان كان نسك تقبلا  
 (فان هجر) عنها (فبقر) تجزئ  
 في الاضحية (فان هجر) عنها  
 (فسبع شياه) تجزئ فيما (فان  
 هجر فطعام بقيمة البدنة)

(قوله أنه لا بدنة على المرأة مطلقا)  
 بل على الهرم المذكور ان كان  
 مستجما للشروط والافلا بدنة  
 على أحد اه أصل (الاوجه حالة  
 الاداء) أي لا تغالب الاحوال على  
 ما قبله ابن الرفعة عن التمتع ولا  
 حسن الوجوب على ما قاله جمع  
 متأخرون كافي الصحة (قوله هو  
 الوجه) اذا الاصح ان العبرة في  
 الكفارات بوقت الاداء لا الوجوب  
 الحاشي في الايهاب اه أصل



يتصدق به على ماسكين الحرم  
 (فان عجز ماسك يصدق الامداد)  
 وبكامل المنكسر (السادس) من  
 الحرمات على الحرم (اصطباد  
 المأكول البري) الوضئ  
 (أوتولد منه ومن غيره) يتولد بين  
 حاروشى وحارأهلى أو بين شاة  
 وعلبي أو بين ضبع وذئب لقوله  
 نصلى وحرم عليكم صيد البرأى  
 التعرض له بأى وجه من وجوه  
 الايذا حتى بالتفريما دمتم حوما  
 وخروج غنادر الكرموليد وشئى  
 غيرهما كقول وانسى ما كول  
 كالتولد بين ذئب وشاة أو بين غير  
 ما كولين أحدهما وحشئى كاذى  
 بين حاروفد ثيابا وبين أهليين  
 أحدهما غيرهما كقول كالفيل فلا  
 يحرم التعرض لشئ منها كأنسى  
 وان توحش ويصرى الانعاش  
 فى البركطره الذى ينفوس فيه ولو  
 شك فى كونه ما كولا أو برأه  
 متوحشا لم يجب الجزاء بل يندب  
 ويحرم التعرض أيضا لساثر  
 أجزائه كبيضه ولبنه ويضغن  
 بالقيح فيجب مع الجزاء قيمته  
 لما لك ان كان مملوكا ومن الحرم  
 وفى ملكه صيد زال ملكه عنه  
 وزمته ارساله ولو بعد التعلل ومن  
 أخذه قبل ارساله ملكه ولا يجب  
 ارساله قبل الاجرام (ويصرم ذلك)  
 أى التعرض بأى وجه كان الصيد  
 المذكور فى الحرم على الحلال  
 ولو كافر ملتزما للاحكام تعظيما  
 للحرم سواء أرسل الجليل

الحرم ٥١ لم يتحرر الوقت الاداء وكذلك النهاية للعمال الرملى (قوله على ماسكين  
 الحرم) أى الماسكين الكائنين فيه سواء كانوا متوطنين أم غرباء والمتوطنون أولى  
 ما لم يكن غيرهم أحوج قال ابن علان فى شرح الايضاح ووجب الاطعام غير مقدور  
 فلا يتعين لكل مسكين منفسم الافضل أن لا يراد على مدين ولا ينقص عن مذلولو كان  
 الواجب ثلاثة أمداد فقط لم يدفع لكون ثلاثة لم يمس فأكثرا ومدين دفعا لئلا ينقص فأكثرا  
 لا واحدا أو واحدا فقط لو واحد اه زاد الشارح فى حاشية الايضاح والجمال الرملى فى شرحه  
 كذا قبل زاد الشارح فى الحاشية وسبأ فى غة مافيه وفى الايعاب يتصدق به على ثلاثة  
 أو أكثر أى ان قال ولا يتعين لكل مدبيل تجوز الزيادة عليه والنقص عنه اه (قوله  
 فلا يحرم التعرض لشئ منها) أى من حيث الاحرام (قوله لساثر أجزائه كبيضه) قدّمه  
 السيد عمر البصرى أعذ من المتق للشافئى بالتعلل به قال ابن الجلال ويبنى برأى ان ذلك  
 فى مسكه وفأرتة فيفسد لفيه بين المتصل والمتفصل (قوله بالقيح) هى الايعاب وقت  
 الاثلاف وان عاد الریش والشعر الى حاله الأول وأحسن منه ثم قال المراد بالقيح فى اللبن  
 والبعض واضح وأما فى الریش فقال الشافئى يضمن ما بين قيمته بریش وضئوقا ويضامن  
 به الشعر ثم قال ابن الرفعة وعليه اذا تفرش به ان يحسكه ويطعمه ويسقيه لينظر ما يؤول  
 اليه حاله ويقاضيه الا لولى أن عليه ذلك فيما إذا جرحه ولو حصل منه مع تعرضه لغيره مثلا  
 نقص فى الصيد ضخته أيضا الخ ثم ان كان الصيد مملوكا فنقص عشر قيمته مشا لزمه عشر  
 مثله فيلزمه عشر شاة مثلا أو يتصدق بقيمته طعاما مما يعجز فى القطرة أو يصوم عن كل مد  
 يوما لان دم الصيد دم تقيير وتعديل وان كان غير مملوك فالواجب أرشته ثم ينضم بين الاطعام  
 والصوم ولو ائتمل جرح الصيد لكنه صار زنا لزمه جراح كامل فان قتله هو أو محرم  
 آخر أو من بالحرم لزمه جراحه أو قتله قبل الاندمال فلا شئ عليه غير الاول ويحرم على  
 الحرم التعرض للبعض المتولد بين وحشئى وانسى كافى الايعاب عن المجموع (قوله ان كان  
 مملوكا) للغير ولا يملكه الحرم بالشراء والهبة والوصية ونحوها من كل سبب اختيارى  
 يقتضى الملك فان قبضه الحرم بعد الشراء والعارية أو الولدية دخل فى ضمانه فان هلك  
 في ذمه زمته الجزاء الحق اللهو القيمة لمالكه فان وقته على المالك لم تجب القيمة للمالك  
 ولو بسقط الجزاء الا بالرسالة المالكه لم يصح بيعه ودخالة سكوته وان قبضه بعد الهبة باذن  
 المالك أو الوصية فهو وكقبضه بعد الشراء لأنه اذا هلك في ذمه لم تلزمه قيمته لا أدى  
 على الاصح لان ما لا يضمن فى العقد الصحيح لا يضمن فى القاسد (قوله زال ملكه) حيث  
 لم يتعلق به حق لازم كرهن أو اجارة الخ ايعاب (قوله ولو بعد التعلل) أى لانه لا يعود  
 بالتعلل الى ملكه ونعمة لوقته بعد التعلل ضخته كافى المجموع ولا بد من ارساله على عمل  
 برمن عليه فيه ويتنعم على من يصيده (قوله ملكه) أى ان لم يكن محرما ولم يكن فى الحرم  
 ولومات الصيد في ذمه ضخته ويزول ملكه عن نحو يرض الصيد (قوله ولو كافر ملتزما)

في القصة عمر ابيه صلى الله عليه وسلم محاذيه وفي الاعيان للشارح عن بحث بعضهم أن  
 يلجس مسجده صلى الله عليه وسلم حكم محرابه وله احتمال أن لما عدا محرابه من قبسة  
 المسجد حكم الظن فيجوز الاجتهاد فيه بمنة وبسرة قال ويؤيده قول الحب الطبري الخ  
 القسم الثاني من أقسام المحارب أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وهو على  
 قسعين أحدهما أن يكون سيدة أو قرية نشأ بها قرون من المسلمين وان ثوبت أو كثر  
 المازون به بحيث لا يقرون على الخطا وبحث الرعي اعتبار عدد التواتر ولم يطقن في ذلك  
 أحدا من أرباب الخبرة فيه فهذا يجوز الاجتهاد فيه بمنة أو بسرة لأجهة ثانياً أن يكون  
 بموضع لم ينشأ به كثير من المسلمين أو طريق يتقدم ورهبهم أو يستوى مع ور غيرهم  
 وقر ينشأ به لا يدرى أبنائها المسلمون أو الكفار أو طعن فيه أحد فهذا يصح فيه جهة  
 بمنة وبسرة وأجهة والبسرة كما في العباب ما بعده أهل العرف استقبلا مع الميل  
 وفي حواشي الهمل للقلوب ان بيت الابرار المعروف في مرتبة المحارب أي غير المعروف فيه  
 قال فلا يجتمع مع شيء من ذلك لكن في نهاية الجمال الرعي ما يقصد أو يصرح أنهم في رتبة  
 الاجتهاد ونقله عن اقتسام والده (قوله كثير من المسلمين) في الامداد بحيث تقضى العادة  
 يبعد خطهم وفي حاشية الايضاح بقوله مستندهم (قوله أو القطب ههنا) الذي يظهر لي أن  
 صورة هذا أن يكون الخبر يكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون الخبر بقية ما يقع  
 عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كأن ينظر الكواكب التي حوله ليستدل بها على  
 موضعه وانفوه ومشكل جداً ثم رأيت القلوب في حواشي الهمل قال وليس منه أي  
 الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً من زعمه لانه من أدلة الاجتهاد اه  
 أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن أن أجيب بما تقدمته هان الامر فراجع ذلك من  
 الاصل ان أردته (قوله والمصلح يعلم الخ) أي وهو الخبر بفتح الباء وكذلك حاشية  
 الايضاح ونظر فيه عبد الرؤف في شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن  
 عن علم وهو ظاهر وكذا اذا عرفها كل منهما قال فاقائل فقط يعرف دلالة على القبلة  
 وظاهر الصفة فيقصد ما قاله عبد الرؤف الآن يقول قولها وهو عالم بعود الضمير الى الخبر  
 بفتح الباء لكنه لا يتناول عن نظر لان مجرد قول القائل رأيت القطب ههنا لا يقيد المقول له  
 شأحيث لم يعرف دلالة على القبلة فان عرفه القائل كيفية الاستدلال كان مجتهداً كهو  
 كما صرح به عبد الرؤف نفسه وان لم يعرفه ذلك فهو مقلد محض فليس فيه اخبار عن علم  
 نعم ان أجيب بما تقدمته من أن المراد منه في القولة التي قبل هذه صغ ذلك ويكون الاخبار  
 عن محل القطب فقط والخبر بفتح الباء يعلم دلالة فيجوز لنفسه وفي حاشية الايضاح  
 للشارح ان محل منع الاجتهاد في ذلك انما هو في الجهة فقط فهو في رتبة المحارب الموقوف  
 به لكن كلام القصة وشرحه الارشاد يقتضي عدم الجواز في الجنة والبسرة أيضاً ومن  
 الاخبار عن علم اخبار صاحب المنزل عن القبلة فلا يجوز الاجتهاد معه الا ان علم أن

وقول الثقة وأثبت كبار  
 المسلمين يصلون الى هذه الجهة  
 أو القطب ههنا والمصلح يعلم  
 دلالة على القبلة انما غير الثقة  
 كالفاسق والصبي فلا يقبل خبره

(قوله لأجهة) لان الخطأ في الجهة  
 مع استقرار الخلق الكثيرين  
 واتفاقهم متتبع بخلاف التبعين  
 والتماس رؤاهم كلهم جواز  
 الاجتهاد فيهما لا وجوب به  
 صرح ابن الرقعة بل قال لا قائل  
 بالوجوب فقول السبكي به بحث  
 انفرده في المحارب بالقبلة البهية  
 كغيره بالنسبة اليها رتبة متوسطة  
 بين الخبر والتقليد اذ لو كان من  
 باب الخبر منع الاجتهاد او من باب  
 التقليد وجب أي الاجتهاد فاهي  
 الامداد في الاصل

استناد اخباره الى الاجتهاد والداخل الى المنزل عارف بالادلة (قوله فان قصد) قال  
القليبي بأن لم يوجد في محل يجب طلب الماسنة أو ليق به مشقة لا تقتل عادة اه  
وفي الشورى على المنهج هل منه أى القصد المامع من الاخبار وأطلب أجرة اه  
(قوله وهي كثيرة) قال الخطيب دلائل القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة  
الهندسية وأغبرها من الاشكال الهندسية والقطب والكواكب والشمس والقمر  
والرياح وهي أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعروض ثم القطب اه وكان الكثرة  
في كلامهم جاءت من حيث كثرة الكواكب وتعدد الرياح (قوله أضعفها الرياح)  
أى اختلافها وأصولها أربعة جمعها من قال

شملت ثأ والجانب تمانت \* وصت بشرق والحدود يغرب

وكل ربح المحرف عن هذه الاصول ففي فرع ويقال له انكبا (قوله القطب) أى الشمالى  
لزم وممكانه أبد اقربا وخرج به الجنوبي فهو غير صرفى فى أكثر البلاد لتزوله فى الافق  
وكان مرادهم بقوله اهل أقواها بالنسبة للنجوم أو أنه أقوى الادلة المشاهدة أو من حيث ان  
أكثر الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والا فها أقوى من القطب كما تقدم أنفا  
عن الخطيب (قوله عند الفقهاء) أى والقوانين وفى حاشية الايضاح للشارح وشرحه  
للجمال الرمى ما أنه اهل الهيئة ليس نجما بل نقطة صغيرة تدور عليها الكواكب  
المدكورة وهي وسطها محال لما ذكر فى التسمية لافى الحقيقة والمرجع فى التسمية لاهل  
اللغة وذو كثرهوا السهموى وتعبه الكبرى فى شرح مختصر الايضاح بقوله لكنها توهم  
أنه نجم حقيقة ولا يسلمه اهل الهيئة اه وتعبه أيضا أو مخجزة بأن ماذ كرم غير صحيح لان  
الانحلاف ليس فى التسمية كما ظنه بل اهل اللغة بشوا ما قالوه على ظنهم أنه نجم واهل الهيئة  
تكلموا على الحقيقة الواقعة وكان ظن ان النقطة أمر محسوس وليس كما ظنه بل مراد  
اهل الهيئة أنه نقطة موهومة مقدرة فى الذهن كالنقطة التى تقدر فى الدائرة التى تدار  
بالدوائر فانها ليست مشاهدة ولا محسوسة وانما هى مقدرة فى الذهن وهي النقطة التى  
تكون الدائرة الهيا السوية من جميع الجوانب كذلك القطب بالنسبة الى دائرة الفلك  
(قوله بين القردين) هما نجمان كبيران على عين الخط وهو رأسه الواقع فى جانب المغرب  
فانه بين الفلك الى التوجه الى القبلة (قوله والجدي) بالتصغير وهو النجم الكبير على  
يسار الخط وبين الجدي والقردين ثلاثة أنجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر  
ويسمى الجدي بالقطب أيضا لقربه منه وبالوتر فاس (قوله باختلاف الاقاليم)  
أى السبعة التى قسم المعمور من الدنيا اليها فأهل مصر وأسيوط وقوة ورشيد ومديط  
والاندلس والاسكندرية وبؤنس ونحوهم يجعلون الجدى خلف الاذن اليسرى قليلا  
وأهل الهندسة النبوية والقدس وغرة وبعلبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا الى نحو  
الكشف وأهل دمشق والشام وجاء وجص وحلب ونحوهم يجعلونه خلف الظهر وأهل

(فان قصد) الثقة المذکور  
(اجتهد) وجوباً بان يستدل على  
القبلة (بالدلائل) التى تدل عليها  
وهي كثيرة أضعفها الرياح  
وأقواها القطب وهو عند الفقهاء  
نجم صغير فى نبات نفس الصغرى  
بين القردين والجدي ومطقت  
باختلاف الاقاليم

(قوله والجدي بالتصغير) المعروف  
فى كتب اللغة فتح الجلب واسكان  
الرجال قال فى الصباح والجدي  
بالفتح أيضا كوكب تعرف به  
القبلة ويقال له جدى القرد اه

الجزيرة ومطبعة وأرمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظاهر وأهل بغداد والكوفة  
والري وخوارزم وطهران ونحوهم يجعلونه على الخلد الأمين وأهل البصرة وأصبهان  
وقارس وكربلاء ونحوهم يجعلونه على الأذن النقي وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزيد  
وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين وأهل الطائف وعرفات وعز دلفه ومضى وشرقي  
المتن يجعلونه على الصكتف الأمين (قوله في مصر) قال في الامداد وهذا أقرب  
والا لبعض فواحي تلك الاقطار يختلف كالأبختي (قوله وفي أكثر اليمن) قال بعض أهل  
اليمن هذا في حال تدنى الفرقين في جهة المغرب كأي شهابه الحسن وعليه عمل محارب  
أهل اليمن وخرج بأكثر اليمن أقله قال أبو شيكيل سعدن وما والاها وزيد وما والاها  
وصنعاء وما والاها يكون الجدوى بين عينيه وسهيل في فقار ظنهم (قوله وفي الشام) قال  
في الثقة وقيل ينصرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلا (قوله يقل فيه العارفون)  
قال في الثقة وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتدة الخ (قوله والخال) في حاشية  
الايضاح للشارح قضية كلام السبكي أنه لا بد من ثلاثة وبوجه بأن الواحد قد يموت أو  
ينقطع بخلاف الثلاثة فإن الغالب يبقاء بعضهم إلى انقضاء السرخ وفي الامداد بحيث  
لا يخرج الوقت قبل المرور أي على محراب أو يكفر العارفون فيه بحيث يسلم حراجة  
تقتضيه قبل خروج الوقت ولا فرق في ذلك بين السفر والحضر وتفرقهم بينهما المعايير  
باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر دون السفر كما في الثقة  
(قوله وعليه يعمل الخ) أي على من خطبوا التعلّم عنّا يعمل قول المصنف فان جرح الخ  
وأما من خطبوا به كفاية قبله التقليد وإن قدر على الاجتهاد بأن تعدل أداته والحاصل  
أن العالم بالادلة لا يجوز له التقليد مطلقا وإن تعذر غير العالم بها أن لا يمكن فادرا على التعلّم  
فقد عدل رواية عارفاً فان صلى بلا تقليد أو أداوان أصاب والقادر على التعلّم أن كان  
التعلّم فرض عين لا يجوز له التقليد إلا ناضا في الوقت وزمته الاعادة وإن كان التعلّم فرض  
كفاية فتقبله وصلى ولا اعادة (قوله ثم) أي عدل رواية ولو بعد أو أواخره (قوله وإن  
تصير الخ) ظاهر الاطلاق أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو ظاهر غير هذا  
الكتاب بل هو صريح الثقة وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب والنووي في الايضاح  
وأقره الجلال الرطبي في شرحه واقتضاء كلامه في شرح البهجة وصريحه الزيادة  
في حواشي المنهج واعقده الطبري وقيدهم في شرح أبي شجاع بما اذا ضاق الوقت  
قال كما يشهد ما في الروضة وأصلها عن الامام وأقرأه في حواشي المنهج عن شرح  
الارشاد للشارح وعن مرواته اعقده ونقله الشوبري في حواشي المنهج عنهم أيضا  
وفي حواشي الحلبي المعقّد أنه كما قد اظهره من أن يجوز زوال التعلّم من ضيق الوقت  
والاصل آتاه (قوله على الاعي) أي اعني البصر والبصرة (قوله ولم يترج أحدهما)  
ظاهره أنه اذا ترجع عند أحدهما يلزمه الاستدبقوله وبه قال جمع ورجعه الرافعي في

في عصر يكون خلف أذن المصلّي  
اليسرى وفي العراق يكون خلف  
اليمنى وفي أكثر اليمن قبالته على  
جانب اليسرى وفي الشام وراءه  
ويجب تعلّم أدلتها عنّا على من أراد  
سفرًا يقل فيه العارفون بالثقة  
والواجب على الكتابة ومن ترك  
التعلّم وقد خطب به عنّا بمصر  
التقليد الا بعد ضيق الوقت  
وبعد بخلاف من خطب به  
كفاية فإن له التقليد مطلقا ولا بعد  
وعليه يعمل قول المصنف (فان  
يجز) من الاجتهاد (لعام) أي  
لعلى بصر (أو على بصيرة) قلد  
ثقة عارفاً يصحّ له الجزاء (وان  
تصير) التعلّم فلم يظهره شيء بعد  
اجتهاده أو اختلف على الاعي  
مجهّدين ولم يترج أحدهما عنده  
(صلى كيشاه) حرمة الوقت

(قول الشارح بخلاف من  
خطب الخ) قال في الثقة وانما  
وجب تفصيل بقية الشروط عنّا  
مطلقا لأنه لم يتقبل أنه صلى الله  
عليه وسلم والسلف بعده أزموا  
آحاد الناس بذلك مطلقا بخلاف  
بقية الشروط أم أصل

وفصلت عن أمتها وفي الضب وأم حنين جدى وبهم فيها لأنهم فيه غير ٢٤٧ ماذكر بالمثل عدلان فهما بن سباب الشبه وبشدي

الصغير والصغير والهنزل وأضادها

بمثل ولو أعور عين سنانو يجرى

الذكر عن الاتى وعكسه ويجب

الحامل حامل ولا تخرج بل تقوم

(ويختصر المثل بين ذبح منه في

الحرم) ولا يجرى بضمه في غيره

وان تصدق به فيه (والصدق به)

أى يجتمع (فيه) أى فى الحرم

على مساكنه بان يفرق لجه

عليهم أو يملكهم جهته مذوناً

والقاطنون أو أولى منافق نظائره

(وبن التصديق طعام) يجرى

في القطرة (بقية المثل) في مكة على

من ذكر (والصيام) فى أى محل

شاه (بعدد الامداد) ويكمل

المكسر ولا يجرى اعطاءهم المثل

قبل الذبح ولا اعطاءهم دراهم

والاصل فى ذلك أنه ومن قتلهم

معد او اغنا عتبرت قيمة المثل بركة

عند القيلول عن ذبح منه لانها محل

ذبحه فاعتبرت قيمته بها عند العدول

من ذلك (وفى صال المثل له كالجرد)

وغير الحمام من الطيور سواء

الاصغر منه والاكبر (يختصر بن

اخراج طبعه بقيته) يجرى فى

القطرة على مساكن الحرم

(والصيام بعدد الامداد) والمكسر

مهاجر يرجع فى القيمة هنا فصاعداً

الى عدلين (ويجب فى الشجرة)

الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة

عرفاً (بقرة) رواء الشافعى عن

ابن عباس رضى الله عنهم ومنه

لا يقال لا توقفت سواء اخلقت

الشجرة أم لا ويجوز اخراج بدنة

اشهر اذ هو خيم من اليربوع (قوله وفصلت عن أمتها) اى فاختفت فى الرعى والذكر يجرى  
لانه جفر شبيه أى عظما (قوله وأم حنين) بضم المهملة وفتح الموحدة دابة على خلقته  
المرابطة عظيمة البطن وقال جمع اشها من صفار الضب (قوله جدى) ولد العز اذ اوى وقوى  
فالذكر جدى والاتى عناق (قوله لانص فيه) أى من التى على الله عليه وسلم ولا من  
أحد من الصحابة فمن بعدهم من سائر الاصاغر (قوله عدلان) أى عدل لا شهادة فلا يمتن  
ذ كونهما مؤسرين وما امكننى فى شري الارشاد والجمال الرملى فى شري المنافع والمصلحة  
بالعدالة اظاهرة وفى الاعباب عدلان كما اقتضاه كلامهم الخ وقتل الصبي عدداً  
أختباراً كبيرة وكذلك الجاهل فى التمسك وماعدا هما من مائر عوامات الاحرام صفائر ولو  
حكم اثنان بمثل وآخران بغيره كان مثلياً أو بعثل آخر يختصر بقول يعين الاعمال (قوله بعثله)  
ولوفدى الردى نوعاً أو لكونه معاً بالبدن كان أفضل نعم لا يجرى الكبير عن الصغير وعكسه  
لغند المثلية (قوله بل تقوم) أى حلا بركة وقت العدول لانها محل ذبحها ولو ذبحت  
وبصدق بقيتها اطاقها أو بصوم عن كل مدبوم ولو ضرب صيدا فالتى جنبها بياض من نقص  
الام فقط دون الجنتين وان لى جنبنا سباحاً ثم مات من كلاً وحده أو مات الولد ضمنه وحده  
ونقص الام ولو جرح سائر الزمة الجزء نسبة ما نقص من قيمته فلو نقص عشر قيمته أخرج  
عشر شاة مثلاً للجاء واشترى بقية عشرها طعماً أو صدق به أو صام عن كل مدبوماً وغير  
مثلى لزمه ما نقص من قيمته فيشتري به طعماً ما تصدق به أو بصوم عن كل مدبوماً (قوله  
فيه) أى فى الحرم فى شروح الايضاح للشارح والجمال الرملى وابن الجلال وسيلان انه  
لا يجوز قتله لغير الحرم وان لم يجز فيه مساكن فيجب التأخير حتى يجدهم وفى الامداد  
جواز اعطائهم خارج الحرم ليس يعمده واعتمده ايضا فى الاعياب بالنسبة لقعة المثل قال  
لان اشترط كونهم من أهله لا الاعطاف فيه عليه فيشترط أن يكونوا من فاطمى الحرم  
واعتمده سم العبادى فى شرح مختصر أبى شعاع ونقل بعضهم اعتماده عن ابن الجلال  
فى شرح الدماء (قوله على مساكنه) أقلهم ثلاثة ان وجدوا فان أعطاهم لاشنين غرم  
لثالث أقل ما يقع عليه الاسم (قوله بان يفرق لجه) وكذلك غير اللحم من بقية الأجزاء  
(قوله مذوناً) أى ولو قبل سطر جلده (قوله والقاطنون أولى) أى ما لم يكن القاطنون  
أصح وجأ لافهم أولى (قوله بقية المثل في مكة) أى بالنقد الغالب بها يوم الأخراج والمراد  
بها جناج الحرم فلما اختلفت القيمة باختلاف بقاعها جاز له اعتبار أهلها (قوله بقية  
المثل) أى لا الصبي (قوله على من ذكر) أى على مساكن الحرم وحسب وجوب صرف  
الطعام اليهم فى غيرهم التخصيص والتقدير لا يعين لكل منهم مدبل يجوز ذبحه ونفوقه كما علم بها  
نقدهم (قوله ويكمل المكسر) أى فيصوم عنه يوماً كاملاً (قوله ومن قتلهم منهم متعدد)  
منهم قوله متعدد ما غير مراد عند أئمتنا فجب القدية ولو على الناسى والجاهل وقد  
ذكرت فى الاصل هنا عبارة الاعياب وفيها الكفاية (قوله وغير الحمام) أى وما لحق به مما

عنها وانما لا يجرى منها لأن الشاة فى جواز الصبي لانهم راعوا التلمية ثم لانها يجب فى البقرة أن يكون (لهاسنة)

بلستان تاملان اذ لا يمين اجرائها في الاضحية على المعقد (و) يجب (في الشجرة) الحرمية (الصغيرة) عرفا وهو (التي كسب الكبيرة) فخر سائر (شاة) ويجب ايضا ٢٤٨ فيا يوزن سبع الكبيرة ولم تنه الى حد الكبير لكن تكون الشاة الواجبة فيها

سب (قوله بلستان) هو المعقد اذ ليس لتساوي يجب ذبحه في غير سن الاضاحي الا في جزاء الصد (قوله كسب الكبيرة) اذ الشاة سبع البقرة ولذلك أوتأت عن سبع شياه فلو كانت صغيرة بالنسبة لفرعها كبيرة بالنسبة لشجرة أخرى من غير نوعها اعتبرت بنوعها (قوله لكن تكون الخ) أقز شاة الاسلام في الاسنى والفرع وسبع الزركنى على ذلك صاحب المغنى والنهاية والشارح في الامداد والقح وجزم به في مختصر الايضاح وهذا الكتاب وأقز في الاعباب ونظر فيه في الحقة ورجح اجراء الشاة في كل حال بسبع كبيرة وان ساوت ستة أسباع الكبيرة مثلا (قوله بين ذبح ذلك) أى البقرة عن الكبيرة والشاة عن قريب من جمعها (قوله الصغيرة جدا) أى التى لا تقارب سبع الكبيرة (تمة) يحرم اخراج شاة من ثياب الحرم وأجازه الى الحل أو سرح أو رولوية ردة الهه ويلزمه رده وان انكسر الانوارا تنقطع الحرمه كدفن يماق المسجد وحل الحرمه اذ لم تدع اليه حاجه وأولى بخاركة تصنع من تراب الحل بخلاف المدينة واقعه أعل

• (فصل في موانع الحج) •

وهى ستة (قوله لا يوزن) في المنع وان كانا كافرين وفي شرح الايضاح للعمال الرولى لا يمتنع للكافر ١١ وأقز الاذرى عليه في الاسنى وعمل المنع ان لم يسافر المانع في ذلك الركب وأورد في المنع احتمالين فعلا وأدى احرامه الى المنع بره للجزء من خدمته اللازمة له هل يستعنه أولا ويرى ابن علقان على الاحتمال الاول وفي المنع الامر بالجليل لا يكتفى بكونه في ركبته بل لا يمين مصاحبه له مصاحبه تنقضي معها الرية ويقوه ابن علقان بشرط المنع من التطوع ان يكون هو المقصود فلو قصد معه تجارة أو اجارة كالبالين والمكابر وزاد رجحه وأجرته على مؤنة سفره لم يشترط اذن أحدهما حيث كان الطريق آمنا الا من المعهود ومثل السفر للتجارة في عدم اشتراط الاذن السفر لطلب العلم (قوله غير المحكى) ساقى الكلام عليه في كلام الشارح مع التبرى عنه وارتضاء الجمل الرولى في شرح الايضاح وردة في المنع ثمة السيد المهودى في حاشية الايضاح (قوله ودروما) أى فلا اصل لحمله اذا أحرمت عا ذكر بفراذه كما ساقى في كلامه (قوله لانه) أى التطوع (قوله ذلك) أى اذنهما (قوله دون القرض) لو كان منع أحد الابوين لتخوف الطريق أو كان له عرض يعتبر في تأخير الحج عنه شرعا كما اذا كان يريد السفر مع رقة خيرا مومنين ويمكن ان يؤخر حتى يجد رقة مومنين او كان ماشيا لم يطق المشى أو أراد الخروج قبل خروج قافلة بلده أى وقته في العادة فله منع من حج القرض في كل ما ذكر وفي الاعياب الاصل الواجب تقصته المنع حتى يتركه تنقذ أو منقذ كما كان لدى الذين الحال منعه الا أن يستتب من يقصيه الخ (قوله وان كان قفيرا) هو المعقد عند الشارح

اعظم من الشاة الواجبة في سبع الكبيرة والدم هلا فغيره وتعدل كما هو في جزاء الصد فتنفذ بغير بين ذبح ذلك) والتصدق به كما هو (والصدق ببقية طعاما) يجوز في القطر قطره ما مر ايضا (والصيام بعد الامداد) والتكسر منها (وفي الشجرة) الحرمية (الصغيرة جدا) فيها) تخيرا أو تدبلا أيضا فتنفذ (يتصدق بقدرها) أى القيمة (طعاما) يجوز في القطر (أو يصوم بعد الامداد) والتكسر منها

• (فصل) • في موانع الحج

وهى ستة الاول الابوة (ويحذفه الابوين) أى لكل منهما وان علا أو كان هناك أقرب منه (منع الولد) وان سفل (غير المحكى من الاحرام) تطوع حج أو عمره ابتداء ودروما لانه أولى باعتبار اذنهما من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصعيين لرجل استأذنه في الجهاد ألا أتوان قال نعم قال استأذنهما قال لا قال فقيما بخا هدا أما المحكى وبخوه فليس لهما منعه على ما جضه الاذرى لقصر السفر (دون القرض) فليس لهما منعه من الابداء او لا انما لا يفرض حين بخلاف الجهاد ويشمل ذلك من لا يجهج حجة الاسلام فليس لهما منعه منها وان كان قفيرا الى احتمال فيه لانه اذا تنكفوا بغيره عن حجة الاسلام فتقع فرضا

غالبهم لا يؤخذون به الخ ونحوه النهاية (قوله بظنية شخص) قال القليوبي المراد من  
 الغلبة عدم قدرته على دفعه (قوله ولا يعذر الخ) اعتمده أيضا في الصفقة ونفع الجواد  
 وشيخ الاسلام في شرح منجه وغيره والجمال الرمي في شرح المنهاج والبهجة وغيرهم  
 واستدلوا بذلك جماعة منهم الشهاب الرمي في شرح نظم الزيد وشيخ الاسلام في الاسنى  
 وانطبيب في شرح التبيين والشارح في الامداد وغيرهم فقالوا بعد ما تقدم عن المجموع  
 والعبارة للطبيب لكن صوب الاسنوي وغيره في التنفخ والسعال والعطاس للغلبة انها  
 لا تسهل وان كثرت اذ لا يمكن الاحتراز عنها اه (قوله وان خالفه جماعة) أي في غير الفصل  
 كما يدل عليه كلامه في الابواب لشدة منافاة الصلاة ثم جعل السعال بكثرته فهو السعال  
 حيث لم يصرف ذلك في حقه من غير ما يجنب لم يصل زمن من الوقت بسبع الصلاة بالوضوء  
 سعال مبطل والا فلا تبطل ولا اعادته عليه حيث دللوا في بعض ذلك كما بحثناه في الصفقة والنهاية  
 وانطبيب وغيرهم (قوله في الكلام الكثير الخ) قيده بالكلام لان المداد في البطلان  
 على حصوله بنحو السعال لا على نفس السعال كما هو ظاهر (قوله وقد بعد زرقه) أي  
 في الكلام الكثير وهو ظاهر شرح المنهاج أو صريحه وصريح به القليوبي والزيداني  
 والشو برى وقوله من النهاية وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة للسعال الرمي ولكن الذي  
 جرى الشارح عليه في شرح الارشاد وانطبيب في شرح التبيين وقوله من م ران  
 محمل العفو في القليل عرفوا بالاضروا وعتده في الصفقة بعد ان تردد فيه (قوله في التنفخ)  
 أي فقط فهو محمل التردد والخلاف كما في الصفقة والنهاية قال القليوبي في حواشي الهلي  
 لان غيره مما ذكره لا يتوقف القراءة عليه اه والخ في قوله في نظم الزيد السعال فقال  
 لا بسعال وتنفض غلب • أو دون ذلك لم يطق ذكر واجب  
 وأقره الشهاب الرمي في شرحه (قوله لسنة) ألحق الشارح بالواجب اذ كذا لا تقتضيان  
 عند الحاجة الى اسماع المأمورين في شرح الارشاد وغيرهما قال في الابواب بعد بحثه  
 ذلك وعليه فيبقى بذلك الجهر بالتفلية الاولى وفي الصفقة بأن تعذرت متابعتهم الابه وافر  
 الاسنوي على ذلك الشهاب الرمي في شرح نظم الزيد وفي شرح التبيين للطبيب لا يبعد أن  
 يكون عذرا وجرى م ر على عدم اعتقاده ذلك فيما ذكره وافقه الشو برى وكذا الزيداني  
 لكنه قال عقبه لو كان بصلي جمعة وتوقف متابعتها على ما ذكره فله فله ولا تسهل لان فيه  
 نقصا للصلاة ومنها ما وجبت فيها الجماعة كالعادة اه وجرى على هذا القليوبي في  
 حواشي الهلي (قوله وأوجه الامام الخ) في فتاوى م ر لا يضمن التبعة في كل واحدة فان  
 أطلق بطلان الصلاة قال القليوبي في حواشي الهلي اكنى انطبيب قصد ذلك في جميع  
 الصلاة عند أول تكبيرة اه وجرى سم العبادي في شرحه على مختصر أي شصاع على صحة  
 صلاة فهو المبلغ والقانع على الامام قصد التبليغ والفتح فقط ليعمل بما تمتنع ذلك وان  
 علم امتناع جنس الكلام وان لم يقرب عهده بالاسلام ولا تأبى عيدا عن العلم اموذ كزخوه

أو ان (محصل) البسر (بظنية  
 شخص أو غيره) مما سبق اذ لا تقتضي  
 (ولا يعذر) كما في المجموع وغيره  
 وان خالفه جماعة (في) الكلام  
 (الكثير) بهذا الاعداد السابقة  
 من التنفخ وما بعده الى هنا لان  
 الكثير يقطع نظم الصلاة (و) قد  
 (يعذر) فيه وذلك (في) التنفخ  
 لتعذر القراءة الواجبة) والتشهد  
 الواجب وغيرهما من الواجبات  
 القولية فلا تبطل الصلاة بالكثير  
 حتى لا ضرورة بخلاف التنفخ  
 لسنة كما الجهر فانه يطلها اذ  
 لا ضرورة اليه (ولو لم يطق ينظم قرآن)  
 أو ذكر كقوله لجماعة استاذنا في  
 الدخول عليه بسم الله وفتح على  
 امامه بقرآن أو ذكر واجب وهو الامام  
 أو المبلغ بتكبيرات الاثقات  
 فان كان ذلك (بقصد التفهيم) أو  
 التفتيح أو الاعلام (أو أطلق) فلم  
 يقصد شأ (بطلان الصلاة)  
 لان عروض القراءة أخرجه عن  
 موضوعه من القراءة ولا ذكر الى  
 أن صير معنى كلام الناس بخلاف

ولومكاتباً وأمر ولدوه بضاليس منه  
وبين سدهمها بأفة وجهمها ما ياء  
والنوبة للسيد (من ذلك) أي  
التسك (قروضا) كان (أوسنة)  
لأن منافعه مستخرقة للسيد (فان  
أحرموا) أي التزوع والزوجة  
والثني (بغير إذنهم) أي الأصل  
والزوج والسيد جازلهم تحليلهم  
بأن يأمرهم به فيلزمهم حينئذ  
التحلل فان امتنع الزوج  
والامة مع تمكنه مامنه فلزوج  
والسيد وطورهما سائر الاستمتاع  
بهما والائمه على حدادونه وليس  
للزوع والزوجة التحلل بغير أمر  
بخلاف العبد فان ذلك بغير أمر  
السيد يفرق بأن معصيته أشد  
ملك السيد منافعه وعدم مخاطبته  
بالتسك بخلافهما في جميع ذلك  
وإعمال يلزمه بغير إذن وان كان  
الخروج من المعصية واجبا  
لكونه قلبس بعبادة في الجملته مع  
جواز رضا السيد بدوامه وإذا  
أمرهم وهم (تحللوا) وجوبا كما  
تقرر الرابع الاحصار العام بأن  
يمنع المحرم من المضى في نسكته من  
جميع الطرق الإقتال أو بئد  
مال فلهم حينئذ التحلل وان اتسع  
الوقت ولمنعوا من الرجوع فإذا  
انقضت الاحصار الخاص فإذا  
حبس ظمأ أو بدن وهو معسر فله  
التحلل السادس الذين وليس  
للدائن التحليل

بمنعته يعتبر فيه إذن الموصى له لا الوارث (قوله ولو مكاتباً) ان أمن المكاتب وكان له  
كسب أو ربح يني بنحوه وقصر سفره عرفاً يمنع من سفره ولا يجوز منه (قوله  
والنوبة للسيد) أطلق ذلك في هذا الكتاب وكذلك فتح الجواد والغرر لنسخ الاسلام  
وشرح الهبة للجمال الرمي فاقضى أنه لا يمنع في نوبة البعض مطلقاً وقده في الاسي بما  
إذا وصفت نوبته التسك وجري عليه الشارح في بقية كسبه وكذلك للجمال الرمي في  
شروحه على المنهاج والابيض والبلبية (قوله كما تقرر) أي في قوله فيلزمهم حينئذ  
التحلل والمراد بتحلل المحصر الأتي في كلامه قري بأنهم الرقيق واجبه المومئد الدم فككون  
تحللهما بالثلاث شعرات مقارنة للثمة وان تأخر صامه وفي الحقيقة تلزمه المبادرة بالتحلل  
بعد أمره به (قوله عن المضى في نسكه) أي انعام الاركان ولو لمسي وحده منفرج مالم  
منعوا من تخوريه فيمنع تحللهم بل به والمومئد والفقير في نسكهم من دفعه إذا منع منه  
هل يلزمه دم أو لا يسقط وجوبه بالعذر وبه الاحصار عنه وقد أخصه في الأصل (قوله  
من جميع الطرق) خرج ما إذا كان المنع من بعضها فلا يجوز التحلل حيث وجدت  
استطاعة سلك الطريق الآخر ويلزمه سلوكه وان طال أو تيقن القوات ويلزمه التحلل  
بعمل عرفة عند القوات ثم ان كان الطريقان سواهما لم يلزمه القضاء وان كان في الطريق الثاني  
سبب حصل القوات به كطول أو خشونة لم يجب القضاء لانه محصر (قوله لا يقتل)  
لا يلزمهم القتال وان كان العدو قليلاً كافراً أو باغياً لكان ان كان في المؤمنين قوة فالأولى  
أن يقتلوا ولا فالأولى أن يقتلوا والكلام فيما إذا صدقهم من غير قتال أو لم يقتل  
الصفان القتال فالقتال واجب والفرار حرام بشرطه (قوله أو بئد مال) يجوز لهما  
التحلل ولا يذلول المال وان قل بل يكره البذل ان كان الطالب كافراً وقصد الخطيب  
في الغنى تعال بعض المتأخرين قلة المال بالنسبة لاداء التسك قال فقرو الدرهمين  
والثلاثة لا يتحلل من أجلها اه والمتقول عدم التقييد (قوله فلهم حينئذ التحلل) الذي  
يتخلص من كلام أعني أن التحلل في الاحصار ينقسم على أربعة أقسام أحدها امتناعه  
وذلك فيما إذا علم زواله في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العرفة في ثلاثة أيام وفيما  
إذا كان مخطرباً في آخره وجدت الاستطاعة في سلوكه وفيما إذا حبس المحرم في حق يتمكن من  
أدائه وفيما إذا أمنه الصادقون وتوقوا بقوله وان صدقهم عن مكة فقط امتنع التحلل  
قل الوقوف بعرفة وان صدقهم عن عرفة فقط كان التحلل بعمل عرفة لا بتحلل المحصر لانهما  
أولوية ترك التحلل وذلك في العزم مطلقاً وفي الحج ان سكن الوقت واسعوا في زوال  
الاحصار ثالثها أولوية التحلل وذلك في الحج ان كان وقته ضيقاً بحيث يحسن فواتها الحج  
لوصبرها بما حاح التحلل وهو الأصل فيه (قوله وان اتسع الوقت) محله كما قدمته آنفاً إذا  
لم يعلم زوال الاحصار في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها ولا فليس له التحلل ومع جواز  
التحلل فيأخذ كبقية الأولى تركه كما قدمته (قوله الاحصار الخاص) لمعناه أنه كإتمام فيما



سوق فيه من التفصيل (قوله وله منعم من السفر) ويجزم عليه حنث وان قصر كبل وان  
 اطردت العادة بالناسخ فيه حيث لم يعرض له وان ضمنه موسر (قوله الا ان اعسر) أى  
 بأن لم يكن عنده أكثر مما يكفيه من الفلوس (قوله وأتأجل الدين) بشرط بقائه الاجل الى حين  
 يصل فيه محل تصريفه الصلاة لانه انما يسمى مسافرا حنثا فيما يظهر اِنْ عُلان وفي حاشية  
 الايضاح الاقرب أن حلول المؤجل أثناء الطريق كجهد الدين أى فلا يلزمه الرجوع الا  
 ان صرح المداين بطلب الرجوع منه ويستقضى من ذلك عذر الشارع الزوجة فاذا اراد سفر  
 كلف طلاقها ولو كبل من يتق عليها من مال حاضر حاصل وكيفية افعال ذلك دينه على وسر  
 مقر باذل وجهه ظاهرة اطردت العادة باستقرارها ومثلها في ذلك بعضه الذي يلزمه اتفاقه  
 وقان بالجمال الرملى في شرح الايضاح اما المستقبل فعليه ذلك ان علم ضايعهم ان لم يترك لهم  
 ذلك فيما بينهم وبين الله عز وجل اما الظاهر فلا يجزى به المصالحكم على ذلك اه وحكى ابن  
 علقان ههنا الشارح والجمال الرملى وأقترهما (قوله الثلاثة الاول) أى الزوجة والولد  
 ورقب (قوله بفسحه) أى الحصر العام والخاص (قوله ما يجزى في الاضحية) منه سبع  
 بدنة أو بقرة في محل الاحصار كالمسد كره وسن ارساله الى الحرم حيث قد تركت توقف  
 التصل على ظن بفسحه غنة وفي شرح الايضاح للجمال الرملى وابن ملان الاوجه توقف  
 التصل على نفرة اللهم المذبح عند الامكان انتهى وظاهر كلام أئمتنا خلافة (قوله  
 الحلق) أى ازالة ثلاث شمس مرات فأكثر بغير أنواع الازالة (قوله بقية الشاة) بالقد  
 الغالب غنة فان لم يكن به ذلك فأقرب البلاد اليه (قوله والمتكسر) أى يصوم عنه يوما  
 كاملا لهدم مجزى الصوم (قوله بالتي مع الحلق) أى وثبت الشاة في ذمته فقد راعى عليها  
 أو على يدها يلزمه ومحل ذلك ان كان له شهر والاحتلال بالنية فقط (قوله ويتعين محل  
 الاحصار من الحل) للذبح والتفرقة قال ابن الجلال في شرح الايضاح المراد به فيما يظهر  
 وقا له بعض اخواننا المحل الذي يتبع فيه قصر الصلاة لو كان مقبلا ولو بوجه محمل لا فقرامه  
 جاز النقل ومضى أمكن التزم فيه ونقل لجه اليهم بلا تغير تعين والافتقار اليهم حيا ولو أحضره  
 في طرف الحرم لم يجز له ذلك في الحل فان ذبح طائفا وجودا فقرء قتين فقد هبهم وأعدمو  
 بعد الذبح لم ينقل ويحتمل وتصرف في اللحم عند خوف فساد ويبقى في ذمته الى وجود  
 المستحقين فينثر لحمه بلا ذبح ولا يكفيه تفرقة فقيدا فان ذبح عالما بالقدح لم يجز له الذبح (قوله  
 للذبح) متعلق بقوله يتعين موضع الاحصار (قوله ولما يلزمه) معطوف على قوله للذبح أى  
 من دم مذكور أو ذبح مذكور ارتكبه ولو قبل الحصر على المعتد (قوله أو النذر) أى  
 المطلق ونحوه ما بين في عام حصره وقد سبق اتفاقا كلامه أنه يبقى في ذمته كما كان والذي  
 أقامه الاحصار انما هو جزاء نذر وج منه (قوله عند الشروع فيه) قال في التبعة وقد  
 عارضت نية شرطه الذي تلفظ به عقبية الاحرام بأن وجدت قبل غاها فيما يظهر ونظير  
 ما بقى في الاستثناء في نحو الطلاق اه (قوله لنزع زاد الخ) وفي فتاوى الشارح من العذر

وله منعه من السفر الا ان اعسر  
 أو تأجل الدين وان لم يكن من أجله  
 الاخلية واذا احتل الثلاثة الاول  
 (هم والمهر) بفسحه (عن الحج  
 و) كذا عن (العرة) فليكن تحللهم  
 (بذبح ما يجزى في الاضحية ثم) بعد  
 الذبح (الحلق مع اقتران نية  
 التحلل به) ما أى بالذبح والحلق  
 (ومن يجزى عن الذبح) بالطريق  
 السابق في دم نحو التمتع (أظم  
 بقية الشاة فان جهز) عن الاطعام  
 (صام بعد ذلك الامداد) والمتكسر  
 (والرقيق) وبكذا الحز الذي  
 لم يجد دما ولا طعاما (يقبل بالنية  
 مع الحلق فقط ويتعين محل) الاحصار  
 من الحل وان كان به عنة الى طرف  
 الحرم للذبح وتفرقة اللحم وتفرقة  
 الطعام والمال منه من سائر الدماء لانه  
 صار في حقه كالحرم في حق غيره  
 ولا يجزى للصوم محل وتوقف التحلل  
 على الذبح أو الاطعام لا على الصوم  
 اطول مدته (ولا قضاء عليهم) اذا  
 تحلوا لانه لا تقصير منهم بل الامر كما  
 كان قبل الاحرام فان أحصر في  
 قضاء أو نذرهم في عام حصره بقي  
 في ذمته كما كان وبكذا كذا  
 الاسلام والنذر اذا استقرت بأن  
 وجدت فيها شرط الاستطاعة  
 قبل حصره وان أحصر في حج  
 تطوع أو اسلام أو نذر لم يستقر  
 بيلزمه شي في التطوع أو مسلا ولا  
 في الاخيرين حتى يستطاع (ومن  
 شرط التحلل) من احرامه عنده  
 الشترع فيه (لنزع زاد

أومرض أو غير ذلك كضلال طريق وخضا ٢٥٢ في العدد (جاء) وحديثه في التعليل به كما أنه يخرج من الصوم فيما لو نذره

المباح وجود من يستأجره وجرى الشارح والجمال الرمي وابن علان في شروح الايضاح  
أن منه الحضيض قالوا بل هو أرق من كثير من الاعذار ولو لم يكن شيئا من الاعذار بل شرط  
التصل أن عرض عذره فهو كالوشرط المستكف في نذره الخروج أن عرض عارض وفي  
الاعتكاف من التبعة يعارض مباح مقصود لا يتأق الا اعتكاف فان عين شيئا يتجاوز  
ولا يخرج لكل عارض ولو نذر أو مباحا كقائه أسير لا يجوز نذره ما لو شرط الخروج لحريم  
كشرب خمر أو لاف كجماع فيبطل ولو شرط الخروج لا يعارض كان قال إلا أن يدعى  
فهو باطل والأوجه بطلان نذره ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض  
فكما تقرر اه ملخصا (قوله أو مرض) ضبطه في التبعة جامع ترك الجملة أي وهو أن  
بطقة به مشقة كمشقة المشي بالمطر أو الوحل وفي النهاية الأوجه ضبطه بما يحصل به مشقة  
لا تقتضي عادة في تمام التسك اه وجوبه في شرح الايضاح وهذه رتبة فوق الاولى  
واعتمد في فتح الجواد والاعباب وقتا به مع التيم وهذه فوق الرتبة الاولى واعمل خيرا  
الامور واسطفا (قوله فيكون تحله بالنية فقط) هكذا في نسخ هذا الكتاب وكذلك شيخ  
الاسلام في الاسنى والجمال الرمي في شرحي المباح واليهجة مع أن تحله يكون بالنية مع  
الحلق كما قاله شيخ الاسلام في شرحي المنهج واليهجة والشارح في شروح الاعباب  
والارشاد قال ابن الجال في شرح الايضاح بالحلق مع النية أن كان برأسه شعر يزول والا  
فبالنية فقط وعليه يعمل كلام النهاية اه وأيدت في الاصل جوابا غير هذا فراجعه  
منه أن أردته ورأيت في بعض هوامش هذا الشرح زيادة والحلق وكتب عليه مع وعليه  
فلا إشكال (قوله قلب جمعه عمرة) أي وتجزئ عن عمرة الاسلام (قوله بعمل عمرة) ولا  
تجزئ عن عمرة الاسلام (قوله من فاته الوقوف) أي بطاوع بخير يوم عيد النحر وظاهر  
كلام المصنف أنه لا يجوز له التصل إلا بعد فوات زمن الوقوف فلا يجوز قبله وأن يثقن  
عدم ادراكه أو تفرق ذلك في الاعباب (قوله وجوبا) أي فورا (قوله كالابتداء) يفيد حرمة  
الاحرام بالحج في غير أشهر واعتمد في شروح الايضاح الكراهة إلا أن قصد بالاحرام  
بالحج حقيقة الشرعية وأنه يصير متلبا به لقصد التلبس بعبادة فائدة وإن لم تكن هنالك  
عبادة فاسدة لأن الحج ولومع هذا القصد يعقد عمرة اه واستظهر في التبعة أيضا عدم  
الحرمة ثم قال ورأيت في المسئلة قولين الحرمة والكراهة وقد علمت أن الثاني هو الرابع  
اه واعتزضتم بأن تعدد عبادات لا تحصل لا ينجم إلا أن يكون متعاضدا وجمع بينهما بن  
الجمال في شرح الايضاح بما سبق في كلام شرح الارشاد فالكراهة إذا لم يقصد الحقيقة  
الشرعية للحج بل يأتي بلفظ الحج عوضا عن لفظ الله مرة عامدا على الحرمة إذا قصد ذلك  
(قوله أن لم يكن سعي) ولا اكتفى به فلا يبعد بعد طواف التصل على المعقد (قوله  
المتبوع بالسعي) أي أن لم يكن سعي بعد التقدم وله تقديم أي واحد شامس الحلق  
والطواف (قوله إن كان تطوعا) هكذا ينبغي أن تكون نسخ الكتاب وما يوجد من

بشرط أن يخرج منه بعذر ثم إن  
شرطه بهدى لزوما وبلا هدى أو  
اطلق لم ينزهه فيكون تحله بالنية  
فقط ولو قال إن مرضت فأنما حلال  
فمرض صار حلالا ينشئ المرض  
وله شرط قلب جمعه عمرة بنحو المرض  
وإنما يجوز التصل بنحو المرض بلا  
شرط كالأحصار لأن التحلل  
لا يفسد زوال بنحو المرض بخلاف  
التصل بالأحصار بل يصبر حتى  
يزول عذره فان كان محرمًا بمرة  
أتمها أو أصبح وفاته تحلل بعمل  
عمرة (ويصل من فاته الوقوف)  
بصرفه وجوبا فيصير عليه استدامة  
أحواله التي قابل زوال وقته  
كالابتداء فلو استدامه حتى حج به  
من قابل لم يجز وبكون تحله  
(بطواف وسعي) أن لم يكن سعي  
بعد طواف القدوم (حلق) بنية  
التصل وإن لم ينو العمرة ولا تجزئ  
عن عمرة الاسلام ولا يجب روى ولا  
مبيت وإن بقي وقت ما رجا ففعله من  
عمل العمرة يحصل التصل الثاني  
وأما الأول فيحصل بواحد من  
الحلق والطواف المتبوع بالسعي  
لسقوط حكم الرمي بالفوات صار  
كن روى (وبعضي) حج فورا  
وجوبا إن كان تطوعا لأنه لا يصلو  
من تقصير فإن كان فرضا بقي في  
ذمه كما كان (وعليه دم) وإن كان  
الاة أو بعذر كنتم ونسيان (كدم  
التح) فيكون دم تريب وتقدير  
(ويذبحه) وجوبا

(في حجة القضاء) أي بعد الإحرام بها أو بعد دخول وقت الإحرام به وذلك في قابل كما أن دم التمتع لا يجب إلا بالإحرام بالحج وأعلم  
أن الهدية أربعة دم ترتب وتقدر ودم تحريم وتعديل ودم تحريم وتقدير ودم ترتب وتعديل ومعنى الترتيب أنه لا يجوز العدول  
للبذل بعد الحج عن الأصل وأقصى حكمه ومعنى التقدير أن الشرع قدر الصوم المعدول اليه والتعديل حكمه فالأقل دم  
التمتع والقربان والقنوت وذلك الإحرام من المقاتل والرمي والمبيتين ٢٥٣ وطواف الوداع والثاني دم جرأ الصد

والشجر والثالث دم الحلق والقلم  
والطيب والذهن واللبس  
وقدّمات الجماع وشاة الجماع وغير  
المقدور الرابع دم الجماع المقدس  
ودم الإحصار (وكل دم واجب)  
من هذه المذكورات يراق  
في القسطن التي وجب فيه الأدم  
القنوت كما هو كمالها أو بذلها من  
الاطعام (بجبد بجمه) وتفرقه  
(في الحرم) على مسا كينه (الأدم  
الإحصار) فانه يذبح ويفرق في  
محل الإحصار كما هو (والأفضل  
في الحج) الذبح لموجب أو ذب  
فيه (في سق) وإن كان متنعاً (وفي  
العمره المروءة) أي الذبح فيها ما  
وجب أو ذب في العمره لأنهما  
محل لهما وكل هذه الهدايا  
لا تخص بوقت فذبحها (في أي  
وقت شاء) لأن الأصل عدم  
التخصيص ولم يرد ما يحاقه لكن  
يتبدل أراقته أيام التضحية نعم  
أن حرم السب وسبعت المبادرة  
اليه (وبصرفه) أي الدم أو بذله  
من الواجب المالك (الي) ثلاثة أو  
أكثر من (مسا كينه) أي الحرم  
الساكنين فقراته والمستوطنون  
أولى ما يمكن تحية القرابة أو ذب  
ولا يجب استعابهم وإن انحصروا

زيادة وأقبل أن كان لعلم من تحريف النسخ دليل قوله فان كان فرض الحج وانما وجب  
الدور هنا في التطوع لأنه أوجب على نفسه بالشرع فيه فتعني عليه بخلاف الفرض  
فانه واجب قبل شروعه فلم يفسر الشرع حكمه فينبغي بحاله هذا ما اعتقه الشارع في  
كتبه وشيخ الإسلام في الأسنى وظاهر كلامه في الغرر وجوب القنوت في الفرض والتطوع  
وهو سري شرح المنهج سري عليه الخطيب في شرح التلبيه والجمال الرمي في شرح  
البهجة وهو هنا طرأ على خلافه في النهاية **قوله في حجة القضاء** (وعمل ذلك عند الشارع كما تقدم  
في سبج المنوع) أما أرض فإلغائه فيه عنده وقد بين على ذلك في الإيجاب وعلى هذا فافطر  
معي يكون ذبح الدم **قوله** (أو بعد دخول وقت الإحرام به) مراده بهذا أن دم القنوت له  
وقد جاز ووجب كما أن دم التمتع كذلك فوقت جواز أراقته دم التمتع الفراغ من  
العمره ووقت وجوبه بعد الإحرام بالحج ووقت جواز دم القنوت بعد دخول وقت  
الإحرام بالقضاء ووقت وجوبه بعد الإحرام به كما أفصح بذلك في الصفة وقد قدم في  
أقرب لا يجوز له صوم ثلاثة قبل الإحرام بالقضاء كما أن التمتع لا يجوز له صومها قبل  
الإحرام بالحج وبإجماع فلا فرق بين دم التمتع ودم القنوت إلا أنه يراق في سنة القضاء وعلى  
التأخر القضاء فارتأوا يلزمه ثلاثة دماء دم القنوت ودم القنوت الفاضل ودم ثلاث  
لغير ذلك لما فيه في القضاء ولا ينفقه هذا عنه بالأفراد في القضاء لأنه توجه عليه القرآن  
ودمه فلا يقصد شربه. أفراد **قوله** لا يجوز العدول إلخ تقدم ما يوضحه **قوله** الأدم  
المحصار أي سائر ما لم يهضم من الدماء وكذلك الهدى المذكور إذا أعطى أثناء  
الطريق فذا ينبغي في موضعه ولا يجوز للمهدي ولا لاحد من قائلته الأكل منه **قوله**  
من الواجب الهدى) خروج له بدني وهو الموم فيصوم حيث شاء وخروج يدل الدم بدل  
الصوم ذل فترعه بالاطعام فيجزي خارج الحرم لأنه بدل عما لا يختص بالحرم وهو الصوم  
فاعطى حكمه **قوله** (فصل الحلق) أي من سائر دماء الضحى والتقدير **قوله** (أذليس فيها)  
أي من سائر دماء الضحى وأحدث بفتحها في الأصل بقيد ظاهر هائل **قوله**  
بذلك هذا) أي فان فيه النص الصريح كقوله تعالى هدي بالغ الكعبة وفي صحيح مسلم  
معي كما هو خبر واحد أي ذب وكل خارج حكمه من **قوله** (المذبوح في الحرم) محله في غير  
أهل الحرم وهو من سرق أو تغير بتقصيره منه فنهوا (أفلا) **قوله** (أو غصب) معطوف  
على قوله سرق وقوله ذبحه جواب (أو) **قوله** (أو شترى به لحا) أي لأن الذبح قد وجد  
فلا الذرعى وينبغي أن يشترى غير اللحم من بقية الإجزاء وما للشارح في الإيجاب إلى

ويعود أن يقع له منهم هذا أو أكثر وأقل الأدم وهو الحلق فيسعين لكل واحد من ستة مسا كين نصف صاع كما هو فراك  
عدمه من الحرم آخر واجب المالك حتى يحدهم ولا يجوز نقله بخلاف الركعة أذليس فيها نص صريح بتقصير البدل  
بشأن هذا وبسرق المذبوح في الحرم ولو تغير بتقصيره وإن كان السارق هو من مسا كين الحرم أو نوي الدفع أم لا وأغضب  
ذبح له وهو لا يولى أن يشترى به ما وتصدق به عليهم

باب الاضحية) وفي ما يذكر من ٢٥٤ النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الآتي والاصل فيه اقبل الاجماع ما صرح من قوله

انه يكتفى شراء ما يجزئ ذبحه ابتداء وان كان أقل من المذبح قال ثم رأيت في كلام الشافعي في الاضحية ما يؤيد وهو قوله والوعين أفضل مما التزمته فعبه بلم يلزمه رجاء تلك الزيادة في البذل اه والله أعلم

باب الاضحية

(قوله في الزمن الآتي) أي من بعد مضى قدر وكعتين وخطين من بعد طلوع شمس يوم العيد الى آخر أيام التشريق (قوله وأظلافها) جمع ظلف وهو بالكسر البقرة والشاة بمنزلة القدم لنا ومن جوع الطلاب أيضا ظلوف (قوله على الكفاية) فيجزئ من واحد رشيد منهم ان تعدد أهل البيت قال في التفتة والافسنة عين وأورد في التفتة في المراء بأهل البيت ثلاث احتمالات ولم يصرح بترجيح وفي حاشية الشيرازي على نهاية المجال الرمي قال مرد والاقرب أن المراد بأهل البيت من تلزمه نفقة قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها أن يكون المضي هو الذي تلزمه نفقته حتى لو مضى عن بعض عماله لم يقع عن غير ذلك البعض سواء من تلزمه النفقة أو غيره ثم قال الشيرازي وفي ابن حجر خلافة وهو الأقرب بل كونه سنة كفاية اه قال في التفتة ومعنى كونه سنة كذا ما مع كونه ان ن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الضرع لا حصول الثواب بل لم يفعل وفي تفسير بعضهم بثبها لكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المهاجر اه (قوله خبره اذ ارقط) الحديث ضعيف لكن له طرق وقد ورد ما يارضه وقد يشته في الاصل (قوله هذه أضحية) قال في التفتة أنهم سمعوا مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لانه صريح وحيثه فابقع فيه كثرة من العادة أنهم يشتركون أضحية من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه أضحية جاهلين بما ترتب على ذلك بل وقاصدين الاخبار عما يشعرون وظاهر كلامهم أنهم مع ذلك ترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا ادرى بظاهر كلام الشافعي انه صريح في انشاء جعله هديا في آخر ما في التفتة مما يشته في الاصل وفيه أنه اعتمد ما ذكر ورد على ما يلاحظه وذكر نحوه الزبدي في شرح المختار وقال قال بعضهم وفي ذلك صريح شديد اه وقال العلامة السيد عمر البصري في حاشي التفتة يقتضي أن يكون عمله ما يقصد الاخبار فان قصد أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعيين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة وقعت لهذا الحقير وهي شخص اشترى شاة للتضحية فلقبه شخص آخر فقال ما هذا فقال أضحية اه كلام السيد عمر البصري (قوله لدره) أثره في الخ أي من غير اذنه وهو كنية التذرع (قوله بجميع أحوالها) أي الواجبة وما يأتي في كلامه أن الولد كانه ويحتمل أنه أراد ما يشل الولد وأفراد الضحية لان الغنم بأو غنم في الضحية النافيت لاصالة الام (قوله لم تتل) قال الحافظ ابن حجر يعكر عليه ما ذكره السهلي عن أسماء قالت ضحيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجس وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ضحى بدين اه (قوله جنين من النعم) بخلاف المتواتر

على الله عليه وسلم ما عاين آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم ومنها لتأني يوم الضامة بقرونها وأظلافها وان الدم يلعب من الله سبحانه قبل ان يقع على الأرض فطيسوا بها نفسا (هي سنة) على الكفاية (مؤكد) الاخبار الكثيرة فيها بل قيل بوجودها ويرد خبر الدارقي كتب على التبر وليس يوجب عليكم فلو فعلها واحد من أهل البيت كفت عنهم وان سئل لكل منهم فان تركوها كلهم كرهوا (لا تحب) الاضحية لا الا بالذم كلفه على أو على أن أضحي به سنة (وبقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية) ان والملكه عنها بذلك فيعين علمه بجهاد ولا يجوز له التصرف فيها بغير بيع أو ابدال ولو بغير ميثا وانما يرز ملكه عن قن قال على ان أعقبه الا باصاقه وان لم يمه لان الملك هنا ينتقل للمساكين ثم لا ينتقل بل يترك بالكلية ولا أثر لنية جعلها أضحية غنم إشارة الى آخر الفهمه كتنق الناطق واذا لم يذبح الواجبة أو ولدها وجب التصديق بجميع أجزائها كما يأتي (ولا يجزئ) في الاضحية من الحيوان (لا) النعم وهي (الابل والبقر والغنم) لأن التضحية بغير ذلك لم تتقبل فلا يجزئ فهو بقر أو حمار

يجزئ متولد من جنسين النعم هنا وفي الحقيقة والهدى وجرأ الصدو يعتبر بأهل أو ههنا كسنتين في المتولد بين ضان ومغن (وأفضلها بده) ثم بقره ثم ضاة ثم غنم ثم شتر لمن بدته ثم من بقرة لان كلاما ذكر

أطبيبها بعد ما من شأنه ذلك (ودع شاء) من الضأن أفضل من سبع من العز وسبع من العز (أفضل من البدنة) لا زباد  
 القرية بـ ~~بـ~~ كثرة الدماء المارقة (وأفضلها) من حيث اللون (البهضاء ثم الصفراء ثم الغبراء) وهي التي لا يصقويها (ثم البقاء)  
 وهي ما يعضها أبيض وبعضها أسود (ثم السوداء ثم الجراء) وهذا ضعف والذي قاله الماوردي أن الجراء أقل البقاء والتفضل  
 في ذلك قبل التبعيد وقبل حسن المنظر وقبل طيب اللحم وورد لهم عرقاً أحب إلى الله تعالى من دمه ودواوين والذكر أفضل من  
 الأنثى ما لم يكن ثراه وألوانه (ثم أفضل منه والامن أفضل من غيره من بنسه وان ذقه قد ورد طموأضها كم فانها على  
 الصراط ما يك (وشرطها) أي الاخصية (من الابل أن يكون لها خمس ٢٥٥ سنين تامة ومن البقر والحغن أن يكون لها

السس الذي مر في الزكاة أعني  
 (سنتين تامة ومن الضأن) أن  
 يكون لها (سنة تامة) ثم أن  
 أجذع أي أسقط سنة قبل السنة  
 أبرأ (و) شرطها (أن لا تكون  
 جرباً وان قل) الجرب أو جري  
 زواله لأنه يفسد اللحم والودك  
 ويتقص القيمة (ولا شديدة العرج)  
 بحيث تسحقها الماشية إلى الكلا  
 الطبيب وتختلف عن القطيع وان  
 حدثه العرج تفت السكين وخله  
 بالاولى انك أربعض الاعضاء  
 (ولا غشاء) اشتد هزلها بحيث  
 ذهب غشها (ولا يحنونة) بأن يكون  
 بها هدم هداية إلى المري بحيث  
 قلوعها لان ذلك يورث الهزال  
 (ولا عواء) وهي ذاهبة  
 ضواً إحدى عينها وان بقيت  
 الحدقة لقوات المقصود وهو كال  
 النظر وتجزي العشاء والمكوبة  
 والعشاء وهي التي لا تصر ليل  
 (ولا مريضه مرضاً) (لها)  
 أي يوجب هزاله للعصم أربع

بين مجزئي في الاضحية وغيره كالنودين النسي ووحش فلا يجزئ كما لا تجب انز كقته  
 تقلباً للوحش (قوله) أطيب عابده) أطيبية البدنة والبقر من حيث ~~بـ~~ كثرة اللحم  
 وقدمت لان الصداغاء القراء (قوله) لا يصقويها) وفي شرح الايضاح لابن الجلال  
 أنها لعراء (قوله) ما يعضه أبيض الخ) عبارة القاموس البلي بـ كثرة سوداويها انتهت  
 (قوله) لدم عفرها) في التحفة هي ما لم يصف سياها وسبق أخاعن ابن الجلال أنها لعراء  
 (قوله) زوانه) أي آتانه الانثى (قوله) فالتى تلد) والافال ذكر وان كثرت زوانه أفضل منها  
 لان الولد قد تورث رداً متى اللحم ما لم يورثها الزوان وانحصى أفضل من ذكر يترود ذكر  
 لا يترود أفضل من النحصى (قوله) أسقط) أي مقدم اسنانه ويرجع في سنه لاخبار البائع  
 ان كان عدلاً من أهل الخبرة أو استعبه (قوله) وان قل الجرب) خلافاً للرافعي وأحق  
 في التحفة الشلل بالجرب قال والخبر البثور والقروح (قوله) والودك) أي العن (قوله)  
 ويتقص القيمة) ذكر شيخ الاسلام في شرح البهية والروض وحذفه الشارح من التحفة  
 وفتح الجواد له (والى لان العقب في هذا الباب ما أثر نقصا في اللحم وان لم يتقص القيمة  
 (قوله) عفاها) هي التي ذهب منها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالي اللحم  
 في الرضا (قوله) ولا يحنونة) أي وان كانت حمنة والمراد التولاء تقع المثلة وفي القاموس  
 النول بالتصريك استرخا في أعضاء الشاة خاصة وكالحنون يصيدها فلا تتبع الغنم وتستدبر  
 في مرتعها (قوله) لقوات المقصود الخ) أي لانها لا تبصر أحد شئ المري فينقص رعيها  
 واثريه لها الذي هو المقصود (قوله) العشاء) هي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً  
 (قوله) وان قل) استرجع في التحفة عدم ضررها اعتيد من قطع طرف الآلة لشكر حيث  
 قل لمقطوع جداً (قوله) أؤذنب) في التحفة ألحقا الذنب بالآلة واعتراضاً بصر مع جمع  
 بأنه كالاذن بل فنده أدم من فقد الاذن اه وأقر الاعتراض (قوله) غير الاقرن) فسره  
 الله طلال في أن عده موضع شرحه على صحيح الضاوي بـ كبر القرنين وكذلك هو  
 في شرحه للبهني (قوله) غير الظاهر) أي بحيث لا يباح النقص به من بعد (قوله)

لا تجزئ في الاضاحي العرواء لئلا يورثها والمريضة البين مرضها والعرواء البين مرضها والبغضاء البين يهجمها وأما البين  
 غيراً لرب لا يورث لانه لا ينقص اللحم ولا يفسده (و) شرطها (أن لا يبين شئ من اذنها وان قل) ذلك الممان كان خلقت بلاذن  
 لقوات جرساً كولاً ما قطع بعضها من غير ابانة وشغها من غير أن يذهب منها شئ بالثق فلا يضر إذا نقص فيه وانتهى عنها التز به  
 (أو من) لسانها وأضرعها وألبها) أؤذنها وان قل لانه بين بالقسمة اليها وتجزي مخلوقة بالشرع وأؤالة أو ذنب وقارة الخ مخلوقة  
 بلاذن بأنها عضو لازم فالبالغ اختلاف تلك الثلاثة ولا يورث فوات خصة وقرن لانه لا ينقص اللحم بل انصاف يزيد ويكسر غير  
 الاقرن ولا يضر كسر القرن ان لم يصب اللحم وان دعى بالكسر (و) (أن لا يبين شئ ظاهراً من فخذها) بخلاف غير الظاهر لانه  
 بالقسمة اليه غير بين

وان لا يذهب جميع اسنانها) وان لم يؤثر في انقضاء اختلاف ذاهبة فحسب كثرها ما لم يؤثر نقصا في الاعتلاف (وان ينوي التضحية بها عند الذبح اقبله) وان لم يتحضرها ٢٥٦ عندها لا يعتد بتدعيمها عند تدعيم الاضحية بالتخصيص او بالنوع كنيها

يشاق من غنمه التي في ملكه لا التي سبلكها ولا يكتفى بتعيينها عن التنية ويجوز ان يول كل شاة عميرا في التنية والذبح ولا يضي احد من حتى يلاذنه ولا عن ميت لم يوص (ووقت التضحية) يدخل (بعد طلوع الشمس يوم القربى) بعد (مضي قدر كعشرين وخمسين) خضقات بان يضي من الطلوع اقل ما يجزى من ذلك وان لم يفرج وقت الكراهة (ربعية) وقيل الهلا ونهارا (الى آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر فلا يذبح بعد ذلك اقبله لم يبق احية لم يجر الصبيح اول ما تدا به من يومنا هذا ان تعلى ثم ترجع فنصر من فعل ذلك فقد اسباب ستناد من ذبح قبل فاعلموا لم قدمه لاهله وليس من التسك في شيء (ويجب) في اضحية التطوع (التصدق) بنى يقع عليه الاسم وان قل (من لهما) فيصم عليه اكل جميعها لقوله تعالى في هدى التطوع واضحية التطوع مثله فكلوا منها واطعموا القانع او السائل والمعتز أى المعتز للسؤال ويجب ان يصدق بالجزء المذكور حال كونه (تيا) عليكم مسلحاً او مكاساً او اعلى غير السيد فقيرا او مسكينا فلا يكتفى اعطاه ومطبوخا ولا قنيدا ولا جله طعاما وما عاوه او اراماه اليه لان

حقه في ملكه لا في كفه ولا تملكه غير اللحم من محر كرش وكبد ولا تخلي ذى كافي مسددة الفطر فان اكل الجميع ضمن الواجب وهو ما يخلق عليه الاسم فيشتري بثمانيتها

وان كان خارج الصلاة انتهى عن ذلك بل يصدق من يساه ان تفسر والافصح قدحه اليسرى (ويحرم) المصالح (في المسجد)  
ان انفصل بشئ من أجزائه للغير العيص انه خبيثه وكذا وتهدفتها أى أنه يقطع الحرمه ولا يرفعها (ويكره أن يضع يده) اليمنى  
أو اليسرى (على خاصرته) لغير حاجة لخصه انتهى عنه ولانه فصل المتكبرين ومن ثم لم يلبط ابليل من الجنة كان كذلك وورد أنه  
واحدة أهل التلار أى اليهود وأنه رأى (وأن يحضض رأسه) أو رفعه (في ركوعه) لانه خلاف الانباع ويكره ترك قراءة السورة  
في الاولين للتلار في وجوبها (وقراءة السورة في) الركعة الثالثة والرابعة من الرابعة والثالثة من المغرب وهذا ضاف  
والمعقد أن قراءتها مع ما ليست خلاف الاولى بل ولا خلاف السنة وانما هي ليست بسنة وقرى بين ما ليس بسنة وما هو خلاف  
السنة (الالمن سبق بالاولى والثانية فقرها) أى السورة (في الاخيرتين) من صلاة الامام لانها أولى وأيهما أدركه المأموم  
أول صلاته فان لم يكنه قراءتها مع ما قرأها في أخيريه ثلاثا وصلاته من ٢٥٧ السورة ولو سبق بالاولى فقط قرأها في الثانية  
والثالثة (والاستناد) في الصلاة

وحرمه صلى الله عليه وسلم بعد وفاته كرمته في حياته لانه حتى في قبره صلى الله عليه وسلم  
قوله وان كان خارج الصلاة في تحفة وان لم يكن مستقبلا واعتقد م ر في النهاية  
وغيره ان محل الكرامة حيث كل مستقبلا (قوله في المسجد ان تصل الخ) محله ان  
يقى جرمه اما اذا استقلت في نحو ما مضى وأصاب جزأ من أجزاء المسجد فلا حرمه كافي  
التحفة والنهية قوله يقطع الحرمه أى دوامها (قوله وان يحضض رأسه الخ) أى عن  
أكل الركوع وان لم يبلغ وأن رفعه عن الظهر (قوله ولا خلاف السنة) هذا من عطف  
المرادف اذ هما شئ واحد على المعقد أو يكون جرى هنا على القول بالفرق بينهما قوله  
ليست بسنة أى نهى مباحة في الاخيرتين وفي التحفة ليسن لما موم فرغ من الفاضحة في  
الثالثة والرابعة أو من التشهد الاقل قبل الامام أن يستغل بدعافه أو قرأه في  
الاولى وهى أولى اه (قوله والدعافه) سبق ألقاعن التحفة صورة يطلب فيها الدعافه  
وسرى م ر في ثابره في تلك الصورة على الاسترا في قراءة التشهد (قوله ككل مكرهه)  
عبارة الشارح في الجماعه كل مندوب يتعلق بالموقف ماته فكره مخالفته وتقوت به فضيلة  
الجماعه (قوله تقوت به فضيلة) قال المداوى نقل عن السيوطى ولو كانت فضيلة الجماعه  
لم يفت ثواب التضعيف الذى هو عود بركة الجماعه بعضهم على بعض اه (قوله من الصف)  
أى الذى من جنسه (قوله والعلو) فى التحفة والهاية المداوى على ارتفاع ينظر وحساوان  
قل الى آخر ما قاله (قوله واقتداء القترض الخ) وفي التحفة لا اقتداءنا أفضل وعبر  
بعضهم بأولى ومع ذلك المال فى التحفة الى حصول فضيلة الجماعه هنا وهو مخالف لقاعدته  
(قوله ويكره الجهر) قال فى الاصيل ونظاها ر أن محله حيث لا عذرا لا كان كقولنا  
عذرا فحاج إلى الجهر لاني بالقرعة على وجهه فلا كراهة اه (قوله ثابته الخ) فى شرح

٣٣ بأفضل ل حيث زوده الكراهة من حيث الجماعة لانه لا يوجد الامهات فثبت فضيلتها ككل مكره ومن حيث  
الجماعه كالافتراء عن الصف تركل رجة فيه مع سهولة تسدها والعلو على الامام والاختصاص عنه لغير حاجة ولو لم يمسجد والافتراء  
بالثالث ونحو القاسق والمبتدع واقتداء المقترض بالمتنقل ومضى الظاهر مثلاً بجلى العصر ويكسها (ويكره) الجهر في موضع  
الاسرار والاسرار في موضع الجهر والجهر لله موم (خلق الامام) لمخالفته للاتباع التاكدي للث (ويحرم) على كل أحد (الجهر)  
في الصلاة وخارجها (ان شئ من غيره) من نحو مصلى وقارئاً وانما للضرورة يرجع لقول المتن وش ولو فاسقاً لانه لا يعرف الامنه  
وما ذكره من الحرمه فظاهر لكن ثابته كلام المجموع وغيره فانه كالصريح في علمها الا ان يجمع بمحله على ما ادخا في التشبيس

العباب يفتحي حل قول المجموع وان آذى جاره على اذى منخفيف لانه يتسامح به بخلاف  
 جهر يعطيه عن القرامقال كلية فنبقى حرمته (قوله وضعها في الابعاب الفتح أجود  
 وشله كل نجاسة متعنة (قوله كثرهم وروهم) في الامداد ما احتل طروقها وهو في الصلاة  
 يكره ولوفي البرية والافلا وفي العمران فتعيرهم فيها مرمى على القاب اه (قوله  
 كرهت الصلاة فيه) فنه هذا الطرف أنه لا يستقبل موضع مرمى والناس ولم يكن المصلي  
 فيه لا يكره قال في الابعاب لكن ينبغي أنه لا يمتنع نوع بعدد عنها بحيث لو نظر لحمل  
 مجوده فقط لم يستغل بمرور الناس وكذا الوصل في نحو شبكاه وذا كان مطل عليها اه  
 فيجعل مائل التفتت من أن استقبله كالوقوفه على ما اذا لم يعد عن الطريق على الوجه  
 الذي ذكره في الابعاب وتقل سم في حواشي المنهج عن م رآه لوصلي حيث يقع المرور  
 بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كره والا كان غرض عينيه ولم يذهب خشوعه فلا  
 اه (قوله في الوادي الذي نام فيه) قيل هو وادي القرى شامى المدينة النبوية وهو جرم  
 بعضهم بان ذلك كان في مخرجهم من خير قال القسطلاني وفوزع فيه (قوله ان فيه  
 شيطاناً) وفي الابعاب عن المجموع يس أن لا يصل في موضع حضر فيه الشيطان (قوله  
 نخشة الضرر) قال بعضهم السبل مثال والافلاعدو ونحو مثله اه وأطلق في شروح  
 التهاج والارشاد والعباب وكذا م وغيره عدم الكراهة فيها هذا الوادي الذي نام فيه  
 صلى الله عليه وسلم من بقية الاودية ويمكن أن يجعل على ما ذكره بعض ضرراً من سبل أو  
 عدو (قوله اليهود) في الصفة وقيل النصارى والبيعة معبد النصارى وقيل اليهود  
 ويجعل الكراهة كافي الابعاب ان دخلها بائتهم والاحرم صلاته فيها لان لهم منعاً من  
 دخولها هذا ان كانوا يقرءون عليها والافلا الخ (قوله أمكنة المعاصي) في النخشة وغضب  
 كارض غود ومحسر فيما يظهر (قوله لانها ماوى الشياطين) يؤخذ منه أن كل محل هو  
 ماوى الشياطين تكره الصلاة فيه وفي الابعاب قال في الخلد قال بعضهم ماوى  
 الشياطين كل موضع غمراً هول كالغارات والشووب والارحية الخراب وقال صاحب  
 الوافي كل موضع يتشوش الانسان منه ويحصل له الوهم والخوف منه ماوى الشياطين  
 (قوله وبه يعلم) اذ لا نجاسة يجازيها في مقابرهم وفي الذمة والنهاية أن هذه التهي محاذاة  
 النجاسة وفي النخشة لو دفن ميت بمسجد كان كذلك يعني تكره الصلاة ونقل ما يخالفه  
 في الامداد عن الزين العراقي وأقره قال وكاه اعتقر محاذاة النجاسة حينئذ يسبق حرمة  
 المسجد والازم تغير الناس منه اه (قوله مقابر الانبياء) قال في النخشة والتهي عن  
 اتخاذ قبورهم مساجد قصر الصلاة اليها بان في ذلك خلافاً لما زعمه لانه يعتبر هنا قصد  
 استقبالها لتوكل ونحوه على أن استقبال قبر غيرهم مكروه أيضاً كما فاده خبر لا تصلوا  
 اليها الخ فيختل الكراهة لشين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا منصف عن الانبياء  
 والاقل يقتضى الحرمة فيهم بالقبيل الذي ذكرناه لانه يؤدى الى الشرك اه وذكره جميعه

(وتكره) الصلاة أيضاً (في المزية) بفتح الواو الموحدة وضعتها وهي موضع  
 الزيل (والجزرة) وهي موضع  
 الجز رأى الذبح لخصه التهي  
 عنها وما فيه ما من محاذاة  
 النجاسة فان مسها به يذنه أو  
 محوله بطلت صلاته ككمام  
 (والطريق في البناء) دون البرية  
 التهي ولا يستعمل القرب مجرود  
 الناس فيها وبه يعلم أن التعبير  
 بالبناء دون البرية جرى على  
 القاب لانه حيث كثرهم وروهم  
 جعل كرهت الصلاة فيه حيث  
 وان لم يكن طريقاً كالطاف وفي  
 الوادي الذي نام فيه صلى الله  
 عليه وسلم هو أصحابه عن صلاة  
 الصبح لانه ارتحل عنه ولم يصل فيه  
 وقال ان فيه شيطاناً (و) في (يطن  
 الوادي) أى كل واد (مع توقع  
 السبل) نخشة الضرر وانتفاء  
 الخشوع (و) في (الكنيسة)  
 وهي معبد اليهود (و) في (البيعة)  
 وهي معبد النصارى وغيرهما من  
 سائر أكنة المعاصي كالسوق  
 لانها ماوى الشياطين كالعلم  
 (و) في (المقبرة) الطاهرة والمنبوثة  
 ان جعل منه وبين النجاسة ما تلا  
 لما صر في المزية وبه يعلم أن  
 الكلام في غير مقابر الانبياء



في النهاية بأبسط مما في الحقيقة وألحق الجمال الرملي بغيرهم الشهداء وكذلك الخطيب  
 وغيره وقال الشارح في الإعياب هو ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن حياة الأنبياء  
 أتم وأكمل كما يؤيده ما صرح من مؤيدته لهم صلى الله عليه وسلم على كفيات متباينة كالملازمة  
 والطواف وكون بعضهم في الأرض وبعضهم في السماء انتهى ونظيره الجمال الرملي  
 والتتظير واضح كلف وحياة الشهداء ثابته بنص القرآن (قوله أو مسلته) في الإمداد  
 هو محل سلب الثياب أي طرحتها (قوله ولو جديدا) كذلك بضم كسبه وخالفه مودعا  
 لافتاء الهم في الجديدي وواقفه غيره (قوله لماصر) أي من كونه مأوى الشياطين (قوله  
 لشرب غيرها) فإذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت إلى المومي (قوله أو هي ثياب)  
 الأول ما اتفق عليه تفسير الشافعي في الإضرع وتفسير الأصحاب والثاني للأزهري قال  
 ابن الملقن في الأشارات قال الأزهري العطن هو الموضع الذي تقضي إليه الأبل إذا شربت  
 الشربة الأولى فتترك فيه شربة لئلا لها المحض ثانيا فتعود من عطشها إلى المحض لتعطل  
 وتشرب الشربة الثانية وهي العطل اه أي بعد التعل قال في الحقيقة يوجب مداركها لئلا  
 انهارا كالعطن لكنه أشد لأن نقارها فيه أكثر من كراهة الصلاة في مواضع الأبل بأحد  
 شرطين بوجوبها أو بخاصة محلها فان اجتماع الكراهة لعتين ومواضع غير الأبل  
 لا تكرر فيها الصلاة لا عند تبسها وفي الحقيقة ان نحو البقر كالغنم لكن نظيره الزركشي  
 اه واعتد في النهاية أنها كالغنم قال وان نزع فيه وذ كرم في حواشي المنهج ان  
 الكلام إذا لم يوجد من المذ كروات نقارها بقتل وتشوش قال فالكراهة في عطن الأبل  
 مطلقا لظنة النقار وفي غير ما يشرط النقار بالقتل وقا في ذلك لمر اه وهو واضح فليكن  
 هو المعتمد (قوله من الاستعلاء عليها) أي فهو خلاف الأدب (قوله كتخطوط) قال  
 في الحقيقة وزعم عدم التأثير به حجة فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم مع كراهة التي لا يداني  
 لما صلى في خمسة لها الأعلام نزعها وقال ألهني أعلام هذه وفي رواية كادت أن تفتني  
 أعلامها وظاهر أن عمل ذلك في البصر (قوله يستقبله) لأنه يستقبل القبل غالباً وفي  
 الإعياب قلنا عن حامل المجموع لا يكرهه إلى أن تأم ويبتدل إلى محضتين يستقبل بهم قال  
 ويؤخذ منه أن عمل عدم الكراهة إلى التأني حيث لم يستقبل به ولا تحليته التي ربما  
 تغلبه نفسه حتى يقع عليها أو يحد منها المتعجب وهو ذلك فظاهر كراهة الصلاة إليها اه  
 (قوله ومحل) في نهاية م محل الكراهة في جميع ما صرح ما يضرها خشية خروج وقت  
 زاد في الحقيقة وكذا فزت جماعة على الإوجبه وفي فتاوى م الكراهة حيث لم تكن  
 راجعة إلى ذات العبادة لا تمتنع أصل الثواب بل قد لا تكون الحرمة مانعة منه كالصلاة  
 في المصوب ويحتمل فعلها في الجمال لا ينافيه اه

• (فصل في سقو المصلي) •

(قوله لكل مصلي) مثله من أحرم بسجود تلاوة أو شكر قلبه (قوله أو متاع يجمعه)

(والجمام) أو مسلته ولو جديدا  
 لماصر (وعطن الأبل) وهو المحل  
 الذي تقضي إليه بعد شرب الشرب  
 غيرها أو هي ثياب التي عليه  
 وتشوش خشوعه بشدة نقارها  
 (و) على (سطح الكعبة) لما فيه من  
 الاستعلاء عليها (و) في (نوب) أو  
 البه أو عليه ان كان فيه تصاویر  
 أو نبي آخر (يلهي) عن الصلاة  
 كتخطوط وكادى يستقبله بغير  
 الصبح أنه صلى الله عليه وسلم  
 صلى وعليه نوب ذات أعلام فلما  
 فرغ قال ألهني هذه (والتلم)  
 للرجل (والنقب) لغيره للتهي  
 عن الأول وقيل به الثاني (وعند)  
 غلبة النوم لقوات الخشوع  
 حيث ذبحه هذه ان تسع الوقت  
 وغلب على ظنه استيقاظه وادراكه  
 الصلاة كاملة فيه والاحرم  
 كما مر

• (فصل في سقو المصلي)

(يستحب) لكل مصلي (أن يصلي)  
 إلى شاخص من نحو جدار أو  
 عود فان لم يجد فنحو عسا أو متاع  
 يجمعه (قد رثي ذراع) فأكبر  
 أي طوله بقدر ذلك

بأبواب أولادهم التكني بأبي القاسم إن اسمه محمد وعرف في زمانه صلى الله عليه وسلم بعده ولا يكتفى نحو فاسق ومبتدع  
 الأنصاري عرف قسمة أو عرف كافي لهيب والأدب أن لا يكتفى بنفسه مطلقاً إلا أن اشتهر بكنية أو يعرف بغيرها ويحرم تليق به  
 بما يكبره أن عرف بغيره وإن كان فيه وليس أن يؤذن في أذن الولد البني وإن بقام في السري للاتباع ولأنه يمنع من إمام الصبيان  
 كأريد أي الشافعية من الجن وإن قرأ في أذنه البني سورة الاخلاص للاتباع وإن بقى في أذنه وأورد كافي أن أعدها أي التسمية  
 وذئبهم من الشيطان الرحيم أعذنا الله منه ولا جعل له علينا سلطاناً ٢٦١ آمين والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً

وظاهراً وباطناً وصلى الله على  
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وذريته وسلم كذا ذكره الأذكارون  
 وقفل عن ذكره الغافلون وحسبنا  
 الله ونعم الوكيل وهذا آخر  
 ما أردت تسويد على هذا المختصر  
 ورأيت في بعض نسخته أن مؤلفه  
 وصل فيه إلى قريب من نصف  
 الكتاب وانحالم أن كتب عليه لانه  
 لم يصح صدى أن المصنف يرض  
 إلى ذلك المحل وانما الثاني في نسخ  
 الكتاب المعقودة الوصول فيه إلى  
 هذا المحل على أنه بلغني أن له  
 مختصرات متعددة فلهذا قصد  
 تكميل بعضها فريتم له وأسأل  
 الله تعالى من فضله أن يسر لي  
 اتمام ذلك منّا تكميلاً لما وجد  
 وشرحاً للشيخ أنه جواد كريم  
 روف رحيم ما شاء الله كان وما لم  
 يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة إلا  
 بالله العلي العظيم «وكان الفراغ  
 منه بعد الظهور خامس عشر  
 القعدة سنة أربع وأربعين  
 وتسعمائة بمقري بمكة المشرفة في  
 أهل المسي بالحرقة القريبعين  
 سوق الليل وأنا أسأل الله تعالى  
 واتوجه إليه بحبيته محمد صلى الله

التكني بغير اسماء الا حصين كافي هرة وأبي المكارم وأبي الفضائل وأبي الحسن  
 (قوله بأبواب أولاده) أي أن كان له أولاد ولذا كنى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي القاسم  
 كان أكبر فيه وكنى صلى الله عليه وسلم بأبشر سمياً أكبر فيه وكان يكتفى أولاً بأبى الحكم  
 كما يشتهر في الأصل (قوله بأبي القاسم) أي وضع هذه الكنية على هذا الشخص  
 أما إذا اشتهر بها فلا حرج ولذا يكتفى التوروي الرافعي في كتبه مع اعتقاده اطلاق  
 الحرمة (قوله ولا يكتفى نحو فاسق الخ) أي لان الكنية للتكرمة وليس من أهلها بل  
 أمرنا بالاعتدال عليهم (قوله كافي لهيب) أي فاته تكميلها في الآية للتعريف وقيل  
 كراهية لاسمه لان اسمه عبد العزى وهي صنم وقيل غير ذلك (قوله مطلقاً) أي في كتاب  
 أو غيره (قوله ان اشتهر) وعليه يعمل ما في النص من تسمية أمهات وأبي ذر وأبي  
 هرة وغيرهم أنفسهم (قوله ان عرف بغيره) والأفلا حرج عليه يعمل ما في كلام  
 المحدثين من الأعمش والأعرج وغيرهما (قوله وان كان فيه) اذا القصة ذكر الشخص  
 في غيره بما يكبره على نفسه كقفلان الامكافي وقلان الهندي وكأكرم في غيبته حرم  
 بغيره لان وجه الحرمة تأذيه بذلك وهو في الحضور أشد ما اذا لم يكن الوصف فيه فهو  
 بهتان (قوله للاتباع) أي أنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولادته فاطمة  
 وجاهد الحسن

وهذا آخر ما أردت اراده في هذه الحاشية المختصرة من حاشيتي الكبرى على شرح العلامة  
 الشيخ ابن حجر المكي الشافعي الهيمتي المصري على مختصر العلامة الشيخ عبد الله بافضل  
 الحضري تفتي الله بهما وبأقسامهما وهذه الحاشية في دار الآخرة عند  
 الوقوف بين يدي الله وعند ذرة وجهه وعند نظار الكتب وعند الميزان  
 والصراط وعند ذلك من مواطن أحوال ذلك اليوم وصلى الله  
 تعالى على خير خلقه سيدنا وشفيعنا ومولانا محمد وعلى آله  
 وصحبه أجمعين سبحان رب العزى عما يشفون  
 وسلام على المرسلين والحمد لله  
 رب العالمين

عليه وسلم أن تغفل على جماعهم من الخبيرة وان يحسروني من تنبهه ويحتمل إلى أن أقبله وهو راض عني أنه لا يرد من اعتقه عليه  
 ولحقاً ما سأله أموره إليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحييتهم فيها سلام وآخراً  
 دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

«خاتمة الكتاب»

بسم الله على اتمام آياته والصلوة والسلام على ختام انبيائه يقول المتوسل الى الله  
بالجلاء الفاروقى ابراهيم عبدالغفار السوفى محمزالكسبى دارالطباعة جل الله طباعه  
تم بحون مبدع البرية طبع الحواشى اللينة على المقتبسة الحضرمية المنسوبة للعالم  
العلامة الحبيب الجرافهامة الشهير فضله عند كل بعيد وفى الشيخ محمد بن سليمان  
الكردى المدنى على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الميقاتى على مختصر الفقيه  
عبدالله بافضل الحضرمى على ذمة ذى المناقب العبدية والمساعى الحمدة رابى فضل  
مولانا الفقى الحاج أبى طالب بن عبدالله الميقاتى دارالطباعة العاصرية ذات الادوات  
الباهرة المتوفرة وداعى مجدها المشرقة كواكب سعدىها فى ظل من تحلت به  
ضرائب الخديوية وقيلت به ديارى الداورية وارث الولاية الامامية وسلالة  
السراة الصناديد ذى العدل والكرم والشرف الباذخ والحلم الذى تسخط لديه  
الشواغخ من ذلل بهمه الصعاب وغلبت به الرقاب المنجل يكرمه فىض النيل جناب  
الشيخ بوايعيل مع الله الوجود بدوام وجوده ولا زلت منهلة علينا سقايا كرمه  
وجوده ولا برحت مصر مشيدة الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وحماية  
تحية التميم الوزير الشهير والنيل الاصيل ذى الجدى الاصيل والشرف الجليل وب  
المعارف المشهورة والمعارف المشكورة والرشد والامانة والدولة والعبادة من  
فادت به روح المرواة اتعاشا سعادة محمد توفيق باشا اكبر انجال الحضرة الخديوية  
وفى عهد الحكومة المصرية لازالت الايام مضتة بشمس علاه والى بالى منيرة يسدر  
حلاه وكان طبع هذه الحاشية الجليلة ذات الفوائد الجليلة مشهورة بدارق من علمه  
احسن اخلاقه تنق حضرة مدير المطبعة والكاعدته حسين بك حسنى وتطور وكيله  
ماتى مراره القاتم مقامه فى حله وابرامه من لم ير لفرقة كانه يحى حضرة محمد  
أفندى حسنى وملاحقة ذى الرأى الاسد حضرة أبى العيينة أفندى  
أحمد وقد وافق علم طباعها واتهاما تمثيلها وصنعها أوائل اول

الربيع من سنة ألف وثمان وثمانين ومائتين من هجرة

من كان يرى من الخلف كما يرى من الامام

وصلى الله وسلم عليه وعلى آله

الكرام ما طلع بدر

وقاح سالا

ختم

تم

في حصوله قال مر في النهاية بخلاف ترك أحد القنوتين كأن ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام الخ ونحوه المعنى للتعطيل (قوله لم يسجد) خالفه في النهاية واعتمد السجود قال القلوبي في ما قاله ابن حجر هو الوجه لأن التشهد إذا لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وإن عزم عليه الخ (قوله لذاتها) في الإيعاب فهو في كل ركعتين ليس مطلوباً لذاته بل للتنبيه بالقرآن الخ (قوله مثلهما) أي مثل القنوت والتشهد الأول في طلب السجود لتركه (قوله بأن لا يحسنهما) ذكر ذلك ليدفع به ما قد يقال أنه لا يحتاج لعدم قيام القنوت ويجلوس التشهد من الإيعاب إذا لم ين من ترك الصيام ترك القنوت إذا لم يجزئه في غيره ومثل جلوس التشهد وترك القنوت أو التشهد مقتضى لسجود السهو فأجاب الشارح بأنه قد يتصور طلب السجود لأجل ترك قيام القنوت أو جلوس التشهد وحده وذلك بأن لا يحسنهما فيسقط في حقه حيث أن يقف بقدرهما فإن فعل ذلك لم يسجد لهما والاسجد لترك القيام أو الجلوس وحده (قوله بقدرهما) أي زيادة على ذكر الاعتدال فاندفع ما قيل بقيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله وقيامه أي القنوت قال في الإيعاب أي من فعل نفسه أن لو قدر فيها بظاهره ويحفل الضبط بما يسعهم من معتدل التمام فإذا لم يفعل من له السجود (قوله يجب الاتيان الخ) يؤخذ منه أن المراد منها الواجب في التشهد الأخير وبه صرح في شروحه على العباب والارشاد والجمال الرمي في نهايته وغيرهما (قوله وأصحابه) لم يذكرهم الشارح في غير هذا الكتاب من كتبه وكذا غيره والذي رأيت في فتاوى ابن زياد أن استحباب ذكر العصب في القنوت لم يقل به أحد ولا يقاس ذكر العصب على الأكل وإن كان في كلام الرافعي ما يقتضي استحباب ذكر العصب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من غير تصريح باستحباب ذلك في القنوت على أن ابن عبد السلام قائل بخلاف ذلك ومحمل كلام الرافعي في غير القنوت إلى آخر ما قاله ابن زياد وذكر القلوبي في حواشي المحلى أن المتأخرين زادوا الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بعد القنوت قال وهذه سنة باسقاط القيام لها وسبعة بعده واحد أو ثنا عشر باعتبار كل منها فجلستها على هذا عشرة وخلاف في عدمها لفظي اهـ (قوله أو الجلوس لها) أي أن لم يحسنه على قياس ما تقدم (قوله ومصورة السجود الخ) دفع به استشكل تصوره بأنه أن علم تركها قبل السلام أتى بها إذ عملها قبل السلام كسجود السهو أو علم تركها بعد السلام فأتى محل السجود (قوله وأبعد أن يسلم) أي علم المأموم ترك أمامه لها بعد أن سلم المأموم ومثلاً للأسنوي في المهمات وابن الهـ ما يدفع ذلك وتطرّفه الشارح في الإيعاب (قوله كالكلام القليل) سبق في كلامه أنه كالكلمتين والثلاث وفي الصوم من التصفية أنهم ضبطوا القليل بثلاث وأربع وتضبط الكلمة بالعرف لا بما ضبطها به النحاة واللغويون (قوله أو الأكل القليل) مراده بالأكول وقتسه تعرف بالعرف ولا يصح إرادته

لم يسجد لأنه ليس سنة مطلوبة لذاتها في محل مخصوص (أو) كسمن (القنوت) الراتب وهو الذي (في الصبح) أو تزحف رمضان الأخير قياساً على التشهد الأول دون قنوت النافلة لأنه عارض وقيل به وقعد التشهد الأول مثلها فيسجد لكل منهما وحده بأن لا يحسنهما لأنه يسجد حيث أن يجلس ويقف بقدرهما (أو) ترك (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أو الجلوس لها (في التشهد الأول) لأنها ذكر يجب الاتيان به في الأخير فيسجد لتركه في الأول كالتشهد (أو) ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو على آله وأصحابه أو أقسامها في (القنوت) قياساً على ما قبلها (أو) ترك الصلاة على الأكل أو الجلوس لها (في التشهد الأخير) قياساً على ذلك أيضاً ومثورة السجود لتركها أن يقضى ترك أمامه لها بعد أن يسلم أمامه وقبل أن يسلم هو وأبعد أن يسلم ولم يعط الفصل (الثاني) من الأسباب (فصل ما لا يبطل سهو) الصلاة ويبطل عده كالكلام القليل ناسياً أو الأكل القليل ناسياً (أو زيادته) كمن فعل ناسياً كالركوع

وتقول بل نحو الاعتدال بشهر  
مشروع ناسيا لما صح أنه صلى الله  
عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد  
للسهولة السلام وقيل غير ذلك  
عليه بخلاف ما يظن سهوا أيضا  
كالسلام والعمل الكثيرين لأنه  
ليس في صلاة ولا يسجد الا يظن  
سهو ولا عمد **كما لا تنقضات**  
واخطو واخطو قين) لاهل بيته  
والسهو لأنه صلى الله عليه وسلم  
لم يسجد للقفل القليل ولأن أمره  
مع كونه فعله (الا ان قرأ) لفاضة  
أو السورة (في غير محل القراءة)  
كأن كوع والاعتدال (أو تشهد  
في غير محله) كالجلاوس بين  
الصديتين (أو صلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم في غير  
محله) **كما كوع** (في سجدة)  
لذلك (سوا فصله سهوا أو جهلا)  
لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة  
فرضها وظلها أمر مؤكدا  
كما ذكره التشهد الاول ثم لو قرأ  
السورة قبل الفاتحة لم يسجد  
لان القيام محلها في الجمل ونقص  
به ما لو صلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم قبل التشهد وقصة كلام  
المصنف أن التسليم ونحوه من  
كل مندوب قوي يختص بمحل لا  
يسجد لتقله في غير محله واعتقده  
بعضهم لكن اعتقد الاسنوي  
وغيره أنه

لا فرق في نقل السلام وتكبيرة الاحرام عند ابطال وأتهم كلامه أن ٣٦٥ السجود لما ذكر مستثنى من مفهوم قوله

ما لا يبطل عنه لا يسجد أسهره  
ولاعلمه ويضم اليها سور كثيرة  
كالقنوت قبل الركوع بنفسه  
وكثير يهضم في الخوف غير  
الفرق بين الاثنى المأمور به (وقى  
نسى) الامام والمفرد (التشهد  
الاول) وحده أو مع هجوده  
(فذكره بعد اتصافه) أى قيامه  
(بعد اليه) لتلبسه بفرض فلا  
يقطعه لسنة (فان عاد عالما بتصرجه  
عامة ابطلت) صلاته لتسجد  
زيادة فهو (أو) عاد (ناسيا) أنه  
في الصلاة (أو) جاهلا بتصرجه  
العود (فلا) بطلان لعذره وعليه  
أن يقوم اذا ذكر (ويستحب  
للمو) لان هدفه هذا ابطال  
أما المأمور فان انتصب امامه  
فقط عاد عالما لم يؤمر بارتقاء  
بطلت صلاته لمجرد الخلق ولا  
يعدو لوعاد امامه لانه امام تعدد  
فصلاته باطله أو سواء والساهي  
لا يجوز زبنا بغيره في بقاء ركنه أو ينظره  
فان عاد معه عادا عالما بطلت  
صلاته وان انتصب هو وجلس  
امامه للتشهد فان كان ساهيا لم  
يعتد بغيره الا قصد له (ويجب)  
عليه (العود لمتابعة امامه) فان لم  
يعتد بطلت ان علم وتعمدا وعامدا  
سن له العود لان قصد له تصحيحا وكذا  
أن المتابعة فرض كذلك القيام  
فرض وانما قصر من ركع قبل  
امامه فهو العدم فحس الخلق

لا فرق هذا المعتقد الشارح لكن قيد في التخصة وغيره بان يأتي به فية ذلك الذكر أى  
بنية أن هذا التسبيح هو الركوع مثلا وسبقه اليه شيخ الاسلام ذكر ما قال في فتح  
الجواد وانتزعت التخصة في نقل الركن القنوت والسورة واعتد بالجمال الركن عدم السجود  
بنقل التسبيح وبالصلاة على الاكفى في التشهد الاول وبالسجدة آتلى التشهد (قوله نقل  
السلام الخ) أى فيسجد له وهو باطل القاعدة ما ابطال عده يسجد له وهو (قوله  
وكثير يهضم في الخوف الخ) عبارة شرح المنهج لوفرقه بين الخوف أربع فرق أى في صلاة  
ذات الرقاع وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا فانه يسجد أى  
الامام وغير الفرقة الاولى للسهو للخاصة بالانتظار في غير محله اه مع زيادة بسيرة أى  
لا يحمل الانتظار والوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة في الخوف  
وفى الامن محله التشهد الاخر والركوع الذى تدل عليه الركعة (قوله وحده) أى بان  
جلس له ونسى التشهد (قوله أى قيامه) أى وصوله لحد يجزئ في القيام تخصة ونهاية  
أى بان لا يكون أقرب الى أقل الركوع من القيام والاعاد (قوله أنه في الصلاة)  
أو مرة عوده تخصة ونهاية (قوله أو جاهلا) وان كان محاطا لئلا نال هذا الجاهل حتى على  
العوام تخصة ونهاية زاد في الاعاب وان بعد اسلامه (قوله اذا ذكر) أى فورا تخصة ونهاية  
(قوله بطلت صلاته) قيد في التخصة بما اذا لم يجلس الامام للاستراحة ثم قال فان جلس  
لهما جازة التخص لانتظارهما احداث جلوس لم يقبله الامام على ما يأتي في قبيل فصل  
المتابعة اه وكلامه قبل فصل المتابعة كالتردد في ذلك لكن قبل كلامه الى أن جلوسه  
للاستراحة كعدم جلوسه ومال اليه أيضا في الاعاب بعد ترده فيه ونقله عن اقتضاء  
كلامهم واعتد المقق والنهية خلافا لشيخ الاسلام في شرح الروض واذا قلنا بالبطلان  
هنا بان لم يجلس الامام للاستراحة أو قلنا بالبطلان وان جلس لها فالباطل عند الشارح  
ما ابطال في تطويل جلسة الاستراحة وهو ما ابطال في الجلوس بين السجدين (قوله ويجب  
عليه العود الخ) محله ان تذكر قبل اتصاف الامام والافتلاو ولا يصح ما قرأه قبل قيام  
امامه ومثله عند الجمال الركن ما اذا اختلف الامام للقنوت وسجد المأموم سوا أو جهلا  
واعقد الشارح في التخصة في مسئلة القنوت لزوم العود مطلقا وان غارق الامام فان لم  
يذكر أو يعلم المأموم الا بعد رفع رأس الامام من السجدة الاولى وافق الامام فيها موقفه  
وأى بعد سلام الامام بركعة وورق في التخصة بين القنوت والتشهد فحس الخلق من  
القيام الى السجود أكثر منه من القيام الى الجلوس وكلام الروضة والتصديق والخواهر  
والانوار يؤيد كلام الركني (قوله قصد اصحيا) أى بانقاله من واجبته فاعتد بغيره  
وسنبر عنه باختلاف الساهي لوقوع فعله من غريبه فكأنه لم يفعل شأ (قوله لعدم فحس  
الخاصة) قال في التخصة برعليه ما لو سجد وامامه في الاعتدال أو قام وامامه في السجود  
ثم بحث جريان التخصيل السابق في التشهد في هاتين المستثنيتين لفحس الخلق فنيما (قوله

(وان تذكر) الامام والمفرد ترك التشهد الاول (قبل اتصافه)

أي استوائه قائما (عاد) فلهذا لم يلبس بفرض (ولو تركه) أي غير المأموم التشهد الأول (عامة أفعاده) (عامة أفعاله) (بطلت) صلاته (إن كان) وقت العود (إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لقطع نظم الصلاة بخلافه إذا عاد وقوى القعود أقرب أو كانت نسبته اليه على السواط كشرط ٢٦٦ أن يقصد بالتموضن ترك التشهد ثم يبدؤه العود أو ما لو زاد هذا التوضن عدا

لا معنى فإن صلاته تبطل بذلك والقنوت كالتشهد في جميع ما ذكر (و) منه أنه (فوقه) غير المأموم القنوت فذكر بعد وضع سجته السجود (لم يرجع له) تلبسه بفرض (أو قبله) أي قبل وضعها على الأرض وإن وضع بقية أعضاء السجود (عاد) فلهذا عدم تلبسه بفرض (وسجد للمؤمن) بلغ حد الركوع (زيادته ما يبطل تعدده) فإن لم يلبسه لم يسجد (الثالث) من الأسباب (التي يقع ركن فعلي مع الترد فيه فلو شك) أي ترد مع استوائ أو رجحان (في) تركه شيء معين من (ركوع أو سجود أو ركعة أو ف) وسجود بالان الأصل عدم فعله (وسجد) لتردده في زيادة ما أتى به (وإن زال الشك قبل السلام) لتردده مع الفعل وهو ضعف للنسبة (إذا زال الشك قبل أن يأتي بما يحفل الزيادة) فلا يسجد لأن ما فعله واجب على كل تقدير ولو تردد فيه التردد (فلو شك هل صلى ثلاثا أو أربعين) ما بين على الأقل (وإن أخبره كثيرون بأنه صلى أربعين) لا يجوز الرجوع إلى قول غيره في النقص ولا في الزيادة لبطان الصلاة بكل منهما

أي استوائه قائما) أي وصوله لحد يجوز في القيام (قوله عادة) (نبا) قال الشارح في شرح العباب وبجست الأذرى أنا حيث قلنا هنا وفيما سيجوز إذا عود كان أولى المنفرد وأمام القائلين دون أمام الجمع الكثير لثلاث يحصل لهم التلبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في صود الثلاثة أنه حيث خشي التوضي على المأمومين لجأهم وأجوسن له تركه وقد يؤيد من هذا التقيد ندب سجود السهم ولا ما من ذلك إلا أن يفرق بأنه أكد من سجود الثلاثة كما هو ظاهر فليقبل وإن خشي منه ثوبا أو كلام الأعيان يجوز فيه (قوله تبطل بذلك) أي يجزئ دخوله عن اسم القعود وإن كان السهم أقرب لاختلاله بالنظام (قوله ومنه) أي من الثاني من أسباب سجود السهم (قوله بعد وضع سجته) ظاهره وإن لم يضع بقية أعضاء السجود وصرح بأنه في شرح العباب لكن المعنى في الحقيقة والنهاية وغيرهما أنه يعود مع سابق من أعضاء السجود حتى يفرضه (قوله حد الركوع) قال الزبدي في شرح المهرج في تأمر في التشهد وبه يعلم أن المداها في السجود على أن يسيرا أقرب إلى أقل الركوع إلى آخر ما قاله (قوله مع الترد فيه) أي في زيادته (قوله وهو ضعف للنسبة) أي التردد فلا يكون حال تردده في زيادته جائزا بأنه من الصلاة وضعف النسبة لخل فيسجد بغيره (قوله وإن أخبر كثيرون) أي عالم يبلغوا عدد التواتر والحاصل أنه متى بقي عنده تردده مع الأخيار لم يزمه البناء على الأقل وفيه لم يبق ذلك لم يجزه البناء عليه على أنه في الحقيقة لم يعمل بفرضه وإنما عمل بما حصل عنده من البقين وإن كان سببه الخبر أو مثل ذلك ما إذا صلى في جماعة بلغوا عدد التواتر فكيف يفعلهم كما في الأعيان والصفة وانطبع في المعنى والافتقار وقال الزبدي في شرح المهرج في شيخنا البلقيني في درسه وكان شيخنا الرمي يقرؤه أيضا في درسه ثم أخبر بأنه وجد بخط والده أن الفعل ليس كالقول لأن الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول والمعقد الأول أنه وإذا لم يبلغوا عدد التواتر قال اسم العبادي في شرح مختصر أبي شعاع فعل يتعين على المأموم مفارقة الإمام وبجوزة انتظار قائم فاعلمه بذلك أو يشك فيقوم فيه فظروا على الأقرب الثاني أنه (قوله في النقص) محله حيث لم يورثه الأخبار ترددا أو الأخذ بقوله وعبر في الأعيان بقوله متى أورثه الأخبار أدنى تردده لزمه الأخذ به والأخلاق أو لا تزال خلافه بعد السلام مطلقا ثم إن أورث عنه شك القنوت بذهاب الأعادة كما يجنبه الزركشي الخ (قوله على كل تقدير) أي فلا تردده في الزيادة لأن المشكوك في كونها ثالثة أو أربعة لا بد من الاتيان بها على كلا التقديرين قال في الصفة ولو شك في تشده أهو الأول أو الآخر فإن زال شكه فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى تردده في كونه واجبا أو نه لا

بخلافه فهو الطواف في الأخبار بخلافه بالنقص (وإن ترددهم زال الشك) فإن كان قد زال (في غير الركعة) أو (الأخيرة) لم يسجد لأن ما فعله منها مع التردد واجب على كل تقدير (أو) زال (فيها) أي في الأخيرة (مسجد) لأن ما فعله منها قبل التذكير يحصل الزيادة

فلو شك في ترك بعض معين بعد أو في ارتكاب منهي فلا وهل بعد السهو ولا بعدة أو هل بعد قصد تنهي أو واحد بعد  
 أخرى عملا بالأصل في جميع ذلك والحاصل أن المشكوك فيه كالمعصية غالباً (و) من غير الغالب أنه لا يضر الشك بعد السلام  
 في ترك ركن لأن الظاهر مضى الصلاة على تمام (الالتفات وتكملة الاحكام) فانه يضر الشك فيما حوّل بعد السلام فتزيمه  
 الاعادة لانه شك فيه لا انه قد قترناه الاعادة كالو شك هل نوى القرض ٢٦٧ أو النقل أو هل صلى أولاً (و) الا لشك في

(الطهارة) وغيرها من بقية  
 الشروط على ما فيه موضع من  
 المجموع لكن المقدم ما سبه  
 في موضع آخر وفي غيره من أنه  
 لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده  
 عند الدخول في الصلاة الا في  
 الطهارة فانه يمكن تيقن وجودها  
 ولو قبل الصلاة لقولهم يجوز  
 الدخول فيها بطهر مشكوك فيه  
 (و) يصعد المأموم لهو) وعهد  
 (امامه المتطهر وامامه) أي امام  
 امامه المتطهر أيضاً وان كان سهو  
 امامه أو امام امامه قبل القدوة  
 لتطرق الخلل في حاله لانه من  
 صلاة امامه ومن ثم يصعد (وان  
 ترك الامام) فلا يصعد (او) بطلت  
 صلاة الامام كان (أحدث قبل  
 اقامتها) وبعد وقوع السهو منه أو  
 فارقها أما المحدث فلا يلحقه سهوه  
 اذا لا قدوة له الحقيقة وان كانت  
 له الا تخلف الحدث جماعة لان  
 ذلك بالنسبة لحصول الثواب فضلاً  
 لا ليرتب عليه أحكامها وعند  
 سجود الامام المتطهر يزم المأموم  
 متابعه فيه سهو فاما كان أو موافقا  
 فان تخلف عاصداً عما بطلت  
 صلاته وان جهل سهوه (الان  
 علم المأموم خطأ امامه في السجود

أو بعده وقد قام سجده فلهذا فعل فانه لا يتقدر انتهى (قوله معين) أي كالقنوت قال شيخ  
 الاسلام في شرح المنهج بخلاف الشك في ترك بعض مهم لضعفه بالاجماع وبهذا علم أن  
 التقيد بالمعين معنى خلافه من تركه معناه فيحصل المهم كلمين انتهى قال الشوري في  
 حواشي المنهج بأن شك تركه عند وبالمعنى الشامل للبهات والابعاض أو يتيقن تركه  
 مندوب وشك هل يرضى أو هيئة واقصر شيئاً الزايد في تقريره على الثاني والوجه  
 الاول الخ (قوله ومن غير الغالب) أي الذي هو ان المشكوك فيه كالمعصية المندوب فان  
 المشكوك فيه بعد السلام من القروض كالنكاح والمرأه بالسلام الذي لا يحصل بعده عود  
 الى الصلاة لا انكاحاً علم بسلام (قوله فتزيمه الاعادة) ما لم يترك الصلوة وان طال الفصل  
 قاله في شرح العباب شوري وتخرج بذلك القدوة فلا يضر الشك فيها غير الجملة (قوله  
 في موضع) أي في آداب الشك في نجاسة الماء (قوله في موضع آخر) أي باب مسح  
 الخلف فقد نقله فيما بالنسبة للطهر عن جمع واعقده شيخ الاسلام والجمال الرمي وغيرها  
 وجعلوا كلام المجموع على ما اذا لم يتيقن الطهر قبل الشك (قوله الا في الطهارة) تمكذا  
 فرق الشارح بين الطهارة وغيرها من بقية الشروط هنا وفي شرح الارشاد فاشتراط في  
 غيرها وجودها يثبتنا عند الدخول في الصلاة وان طرأ الشك بعد ذلك واشتراط في الطهارة  
 تيقن وجودها ولو قبل الصلاة وان لم يوجد اليقين عند الدخول فيها وأطلق في التحفة عدم  
 ضرر الشك في الشرط بعد الله لا في يفرق بين الطهر وغيرها من الشروط وكذلك الجبال  
 الرمي في النهاية والزياي في شرح المحرر وغيرهم (قوله أي امام امامه) يعني امام امام  
 الامام كان اقتدى مسجودين بها فلما قام المسجود لیس صلاته اقتدى به آخر وهكذا  
 (قوله فيها) أي في سهو الامام وعده (قوله يزم المأموم متابعه) استثنى الشارح في  
 الایباب من ذلك مسجولة وهي لو وجد الامام قبل فراغ المأموم المواقف من أقل التشهد  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تزمه متابعته قال بل لا يجوز كالأصح ١٥ وخافه  
 في التحفة فقال تابعه وجوباً ثم تشهده وعليه أنه لا يعيد السجود رأياً قصة الخادم ثم  
 والذي ينبغي أنه لا يعيدها منتهى وفي نهاية الجبال الرمي بعد كلام التحفة الذي آتى به الوالد  
 انه يجب عليه اتمام ثلاث التشهد الواجبة ثم يصعد انتهى (قوله بطلت صلاته) أي  
 بهي الأمام للصلاة الثانية لانه سبقه ركنين أي ان تعدد الافلا بطلان وفي حواشي  
 المنهج للشوري ما أحاط به بنفي كما وافق علمه من البطلان ان تخلف قصد عدم السجود  
 بمجرد سجود الامام الاول بل وقبل قلبه بالسجود ١٥ (قوله أو يكاتبه) قال في الایباب

للسهو بان علم أنه سجد لغير مقتضى كنه وضئيل (فلا يتابعه) فيه اعتباراً بقصد نهيم بطلته سهو بسجوده اذ لا فيسجد له ولو علم  
 غلطه وهو ساجد مع تزمه العود الى الجلوس ثم ان شاء فارقه وسجد أو انتظر سلامه ثم يصعد ويصوّر علم المأموم بلفظ الامام في  
 ذلك بقوله لانه بعد سلامه أو يكاتبه أو يعتبر مصحوم لا بغير ذلك لاحتمال أنه شك في فعل بعض معين وذلك يقتضي السجود



وان علم المأموم انه أتى بمقتضى مقتضىه (ولا يجزئ المأموم السهو ونقصه خالفه) (لأنه يتحمل عنه سقوط حال قدومه كما يتحمل عنه القنوت وغيره) ما لا يحدث فلا يفصل عنه المأموم يخرج بقوله خالفه امامه ما لو انها منقردة انما اقتضى بقاءه لا يفصله وانما لمقتضى امامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد قدس الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه (ولو غلن) المأموم (سلام امامه) فلم يثبت خلافه (أى خلاف ظنه) أعاد السلام معه) أى مع امامه أو بعده لا متنازع تقدمه على سلام امامه (ولا سجود) لانه سهو حال القدوة كالنسي نحو الركوع فانه يأتي بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد سواء تذ كر قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسبوق بعد سلام الامام سهوا فانه يسجد لانه سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه (ولو تذكر المأموم في تشهد ترك ركن) فان كان التنية وتكبيره الاحرام تبين بطلان صلاته كإمام أو غير التنية وتكبيره الاحرام على ركعة) ولا يجوز له أن يقوم لها ولا للمسبوق أن يقوم لماعليه الا (بعد سلام امامه) والابطال صلاته ان علم وتعمد والالفاظ ما أتى به ولم يمه العود الى الخلوين وان كان ٢٦٨ الامام قد سلم ثم القيام الى الاتيان بيلقى عليه (ولا يسجد) للسهو فياذا أتى

بإلزامه بعد سلام امامه لوجود سهو حال القدوة (أو شك في ذلك) أى في ترك ركن غير التنية وتكبيره الاحرام (أى بركعة بعد سلام امامه) أيضا (ويسجد) ند بالان ما قبله مع التردد في تحمل الزيادة (واذا صد امامه) (للهو) (ركعة) متابعته (كما مر مع ما يستقضى منه) (فان كان المأموم مسبوقا بسجد معه وجوب بان يسجد) (لاجل المتابعة) (ويستحب أن يعيده) (أى يسجد السهو) (في آخر صلاة نفسه) لانه محل السجود (ويسجد السهو وان ذكر) (السهو من نوع أو أكثر) (يسجد ثان) (للاتباع) (كسجود الصلاة) (أى كسجدتها في الأقل) (والاكل وما يندب فيها وما بينهما) فان سجد واحدة بنية الاقتصار عليها ابتداء بطلان صلاته بخلاف

أبو اشارة مفهومة (قوله وان علم المأموم الخ) أى لان صل المأموم بذلك لا يرفع طلب السجود عن الامام لما لا يأخذ بقول غيره مع شك في ذلك (قوله وغيره) أى كالجهل والسورة وسجود التسلاوة ودعاء القنوت والقرآن عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاقل من الذى أدركه في الركعة الثانية وقرأه القاضية في الجهل يعلى القديم فعده عشرة أشياء ١ حواشي شرح الروض (قوله لماسر) أى في قوله اذا لا قدوة في الحقيقة (قوله تعدى الخلل الخ) أى بدليل أنه قد يلزم من بطلان صلاة الامام بطلان صلاة المأموم وان لم يوجد خلل في صلاته كما اذا كان على الامام نجاسة ظاهرة وكان أمأ أو اثنين لم كان كافرا بخلاف صلاة الامام لا تتأثر بخلل صلاة المأموم (قوله سلم المسبوق الخ) أى ثم تذكر قبل طول الفصل والاستأنف ويحله ان أن يعلمكم أن نوى الخروج معه من الصلاة ونوى أنه يفتي سلام الفصل والا فلا يسجد (قوله ما لو سلم معه) أى فانه لا يسجد لو وقع سهو بالسلام في حال القدوة وهذا مقتضى الشارح وخالفه فيه الجلال الرملى (قوله صلى ركعة) محله اذا لم يكن التروك بعد الركوع الاخير والآخر لا أتى بالتروك وجا بعده فان لم يكن بعده صلى كالسلام قال به وان طال الفصل ولا يسجد ولو قال النوى في المنهاج ولو ذكر في تشهد ترك ركن قال الشارح في الحقيقة غير مصادفة من الاخير فليس في ركن الترتيب وغير السلام لماسر فيه الخ (قوله ولا يجوز له الخ) أى ما لم ينو المخارفة كما هو ظاهر (قوله أى ركعة) فيه مامر اتنا (قوله من نية سجود السهو) أى في حق الامام والمنفرد دون المأموم التاسع لامامه لان أفاهه تنصرف لخص المتابع من غيرته منه والمرد بالنية أن يقصد السجود عن السهو عند شروعه فيه من غير تلفظ فان تلفظ بها بطلت صلاته (قوله في اعتقاده) منه ان

ما اذا بداه الاقتداء عليها بغير اغاها ولا بد من نية سجود السهو (ويحل سجود السهو) سواء سها بغير قصد يقتضى أو بزيادة ثم بها (بين التشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يفصل بينهما وبين السلام شيئا فلا يجوز رفعه بعد السلام لان فعله قبله هو آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزجرى ولو اقتضى عن براه بعد السلام وتوحيده على المأموم سجود سهو في اعتقاده سجده قبل سلامه وبعد سلام الامام اعتبارا بقصدته ولا يتقترن الموافق ليسجد معه لانه فارق به سلامه وقد يتعدد السجود صورة لاحكاما كما مر في مسئلة المسبوق (ويقوت) السجود (بالسلام عمدا) ما كان ذا كرا السهو والمالمان محله قبل السلام لقوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل (وكذا) بقوت بالسلام (ناسيا) ان طال الفصل) عمر فابن السلام وتيقن الترتيل بأن معنى زمن يطلب على الظن أنه ترك السجود قصد أو نسي القنوت محله وتعدى البناء الطويل وكذا الواليه وان قرب الفصل

(قوله سواء أقتت المأموم أم لا)  
 خالف في ذلك في النهاية فقال ولو  
 اقتدى في الصبح صلى ستهما سجد  
 فوا يظهر أن لم يمكن من القنوت  
 خلفه فان فعله فلا يحصل عليه  
 ما ذكره الزركشي في خاتمه بها  
 لقومى اه (قوله كخرج وقت  
 الجمعة الخ) أى اذا خرج وقت  
 الجمعة بعد العود كما صرح به  
 الشارح وغيره وقوله ولم يحرم  
 علم ضيق الوقت الخ صراحه يحرم  
 ذلك اذا علم ضيق الوقت قبل  
 العود فانهم اه جعل الليل وقت  
 في الاصل عن فتاوى مرانه عند  
 ضيق الوقت في الجمعة يحرم عليه  
 العود ولا يصبر عاذا اه وقال  
 في الاصل فاعلم مر رجع الى هذا  
 مما نقله عنه من والقلوبى من أنه  
 يصبر عاذا اه

(فان قصر) وأما (عاد الى)  
 السجود يذبالا حرام ان لم يطرأ.  
 مناف كخرج وقت الجمعة للاتباع  
 واذا عاد السبعان وضع جهته  
 بالارض ولومن غير طمأنة صار  
 عاذا الى الصلاة وبأن انه لم يخرج  
 منها حتى يتصلح الى سلام ثان  
 وتبطل بطرق مناف كالحدث بعد  
 العود وتسير الجمعة تظهر ان خروج  
 وقتا بعد العود يحرم ان علم ضيق  
 وقت الصلاة لاخراج بعضهم عن  
 الوقت

يقتدى الشافعى بالحنفى في صلاة الصبح فيسن للشافعى السجود قبل سلامه وبعد سلامه  
 امامه سواء أفى المأموم بالقنوت أو لم يأت به لان سجوده ترك امامه القنوت لا ترك نفسه  
 لان تركه بغيره الامام ومن فقهوا اقتدى الشافعى في صلاته الصبح عن يصلى الظهر اوسنة  
 الصبح فلا يلطبل منه سجود السهو سواء أقتت المأموم أم لا لان ترك المأموم له بغيره  
 عنه الامام وصلاة الامام لا يدخلها نقص يقتضى السجود في عقدته المأموم اذا لقنوت عند  
 المأموم في الظهر اوسنة الصبح حتى يسجد لقوله امامه ثم المأموم ان أمكنه القنوت في  
 الصبح وادرك الامام في السجدة الاولى يذهب التصف القنوت أى كان يقتصر على قوله  
 اسألن تغفر لى يا غفر وصى الله لى سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم وان لم  
 يفرغ من القنوت الا بعد جلوس الامام بين السجدين كرهه التصف للقنوت وان هوى  
 الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم للسجدة الاولى بطلت صلاته لانه سبق بركتين  
 فقلين واعلم ان سجود الشافعى للسهو وخلف الحنفى لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب  
 السجود من الشافعى اذا صلى خلف الحنفى في الصلوات الخمس وان لم أقص على من تبعه  
 عليه وذلك لان الحنفى لا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لوصلى  
 فيه عليه صلى الله عليه وسلم بسجد للسهو وتركه للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
 التشهد الاول بتوجيه سجود السهو على المأموم فكتبه (قوله بلا حرام) فان كبر  
 فلا افتتاح بطلت صلاته ان علم وتعد كما هو ظاهر (قوله كخرج وقت الجمعة) أى فلا  
 يسجد حيث لا ان السجود محل قبل السلام ويخرج وقت الجمعة يلزمهم انماها انظر  
 واذا عاد لم يصبر عاذا الى الصلاة كما فى الفاذا الاسوى وحواشى المنهج لزيدى والحلبى  
 واستقر به الشارح فى الابعاد ورأيت فى عدة مواضع من فتاوى مر ونقل سم فى حواشى  
 المنهج عن مر انه يحرم العود واذا عاد السبعان عاذا ووجب انماها انظر اذا خرج  
 الوقت (قوله للاتباع) عاذا الى المتن وذلك كونه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر وخاف قيل  
 له يسجد للسهو بعد السلام متفق عليه (قوله بان وضع جهته) اعقده الشارح فى شروحه  
 على الارشاد والعباب وزاد فى التحفة وكذا ان نواه على ما أشعر به قول الامام والغزالي  
 وغيرهما وان عن أنه أن يسجدتين أنه لم يخرج من الصلاة اه وهذا معقد الجبال الرملى  
 وغيره (قوله وبأن أنه لم يخرج) عطف تفسير اذ المراد بكونه صار عاذا أنه لم يخرج لانه  
 خرج ثم عاد كما صرح به الامام وغيره وصوبه الزركشى لاستحالة الخروج منها ثم العود اليها  
 من غير يحرم (قوله حتى يتصلح الى سلام ثان) لان سلامه الاول بان أنه غير معتد به لوقوعه  
 فى حال السهو (قوله ان علم ضيق وقت الصلاة) نقله فى التحفة عن جمع قال وفيه نظر لان  
 الموافق لما حرم فى المأذنه ان شرع وقدي من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك ثم قال ولك  
 أن تقول انما يشترط الاعتراض ان قلنا المراد يسعها ما يسع أقل مجزئ من أركانها  
 بالنسبة لما عند فعلها اما اذا قلنا بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جرت عليه

• (فصل في سجود التلاوة) • وهو في أربع ٢٧٠ عشرة آية منها سجدة الحج وثلاثة في المقصود في التمجيد والانشقاق واقرأ (يسن)

في شرح الباب فيصور أنه يسجد بالنسبة لاقبل الممكن من فعله بالحد الوسط فاذا شرع فيها ولم يبق بالنسبة للثاني اتجه بما قالوه لحزمة مدحا حيثئذ الى آخر ما اطل به في النسخة فراجع منها ان أردته

• (فصل في سجود التلاوة) •

(قوله منها سجدة الحج) نص عليه بالخلاف أي خفيفة في الثانية وعلى الثالثة الاخيرة لخلاف ما لك فيها (قوله والمسمع) أي غير قاصد السماع قال في النسخة لجميع آية السجدة ١٥ أي جميع حروف الآية كما في الابهاب (قوله في الفعل يؤمر من) وقيل يستكبرون وقيل في الفعل يعثرون وفي ص ما ب وفي فصلت تعبدون وفي الانشقاق آخرها وسبب الخلاف في ذلك النظر الى تمام آية السجدة فقط والى ما يتبعها من التناء على المطيع وذهب غيره قاله الزركشي قال الحلبي في حواشي المنهج والاولي أن يسجد عند المحل الثاني لتجزيه على القولين لانه لا يطول الفصل بقراءة الآية الثانية ولا يكره السجود مرارعة للقول الثاني الى آخر ما ذكره الحلبي وهذا ايضا لما سبق في السجدة من والانشقاق اذ المعتقد في ما عدا هذا أن آية السجدة فيه الثانية وأثبت في فتاوى السيوطي اذا قرأ في سورة النحل اقله الاله اهورب الفرس العظيم أو في دم فان استكبروا الى يسأمون يسسن له السجود ولا يحتاج الى ضم ما قبله وهو قوله لا يسجد والى قوله وما يهملون وقوله ومن آياته النيل الى قوله تعبدون (قوله كافر) نقل الشوبري عن سم ما يفعله به وان كان جنبا ووجه الحلبي بأنه لا يمنع الجنابة من التلاوة قال وقرر ذلك شيخنا الزايد الخ (قوله بان يرضى اسلامه) هذا معقد الشارح اعتمد الزايد في شرح الهرور حاشية شرح المنهج الاطلاق وان لم يرض اسلامه وافق به الجلال الزملي قال لانها مشروعة في الجاهلية (قوله وصبي) نقل الشوبري عن سم وان كان جنبا (قوله في القيام) أي في غير صلاة الجنابة ومثل القيام به فخرج بذلك القرائة في غيره فلا يسجد لها لعدم مشروعية افي ذلك (قوله ونحو الدرة) في الابهاب الا أن يكون نطقه خروفا للعادة كالبقرة والذئب الذين تكلموا وبحث في الابهاب عدم السجود لسماع قراءة الجاهدة طلقا (قوله لعدم مشروعيةها) زاد في النسخة ومن بخلافه وهو (قوله حل القراءة) أي ولو كانت من امرأة بمحضرة أجنبي والحزمة بشرطها للعارض (قوله عدم كراهتها) في الابهاب لا رد عدم السجود لقراءة السورة قبيل الفاتحة مع كراهة الان القيام عمل القرائة في الجملة كما صرحوا به فان عجز نفسه لم يقف في غيره (قوله ولهما) أي السامع والمسمع ان سجدة القارئ أكرم من تأكده اذ لم يسجد وتأكده حيثئذ للمسمع أكرم من تأكده السامع كما في النسخة (قوله ولهما الاقتصاده) أي يجوز ذلك قال في النسخة والنهاية والاولي أن لا يقتدى به وفي حواشي شرح المنهج للشوبري الظاهر انه يجوز أن يقتدى بعمل في سجدة مثلا فاذا سجدها فارقه وسلم أو في الثانية من سجود السهو (قوله أغير قراءة نفسه) قال

سجود التلاوة للقارئ) الا اتباع (والمسمع) أي قاصد السماع (والمسمع عند قراءة آية سجدة) لما صحت من سجود الصلاة وضوان الله عليهم لقراءته صلى الله عليه وسلم وهو المسمع أكد ونحو الاسم فلا يسجد وان علم سجود القارئ ولا يجوز ان يذكر الاعتدال آخر الآية لسماع ان آخرها في الفعل يؤمر من وفي النحل العظيم وفي ص وأتاب وفي سم السجدة يسأمون وفي الانشقاق يسجدون والبقية لا خلاف فيها والا عند مشروعية القراءة فيسجد كل من ذكر لقراءة كافر حلت به بأن يرضى اسلامه ولم يكن مصلدا وصبي وعبد ومصل قرأ في القيام وناله لها ومالك وحسن ولكل قراءة (القراءة للسامع والجنب والسكران والساهي) ونحو الدر من الطيور المحلة فلا يسن السجود لسماع قرائتهم لعدم مشروعيةها وعدم قصد هانها للشرط حل القراءة والسماع أي عدم كراهتها وان لم يندب (وتأكد) السجود (للمسمع) أ كثر منه للسامع ولهما (ان سجدة القارئ) لما قبل ان يسجد هاتين وقب على سجدة ولهما الاقتصاده (ولا يسجد المصلي لقراءة نفسه) من محل وغيره ولا بطلت حالته ان علم وتعمد (الا التأموم فيسجدان سجدة امامه) وان لم يسجد قرائته

(والا) بان يسجد دون امامه ولو لقراءة امامه أو تخلف عنه في سجود ملها وان لم يسجد قرائته (بطلت حالته) في

في الایعاب وأمره ان تقسه قبل الصلاة وان لم يطل الفصل فيما يظهر (قوله ان علم وتعمد)  
 بخلاف ما اذا نسي أمره حال في الایعاب وان لم يكن قريب عهد بالاسلام (قوله في  
 الثانية) هي ما اذا اختلف المأموم عن الامام في سجود لقراءة تقسه فاذا اوى الفارقة  
 امتنع عليه السجود لسجود امامه (قوله ولو علم الخ) أي سلم المأموم بسجود امامه  
 والحال ان الامام في السجود هو المأموم وجوبا فاذا رفع الامام رأسه والمأموم هاولزم  
 المأموم ان يرفع مع الامام ولا يجوز له السجود حتى قال في الایعاب والتظاهر أنه لو لم يرفع  
 رأسه ولكن ظهر له أنه لا يدركه فيه بأن رآه تنهيا للرفع منه أخذ في الهوى لاحتمال  
 استقراره في السجود فان استقر واقفه وان رفع رأسه قبل وضع المأموم وجهه لزمه الرجوع  
 معه الخ ويجري هذا كما في العباب وشرحه فيما اذا هو مع الامام لكن تأخر اذ ركعتين  
 أو بطل حركة أو نسيان (قوله بخلاف المأموم) قال في التحفة ومنه يؤخذ ان المأموم في  
 صبح الجمعة اذا لم يسمع قراءة امامه لا تسلم له قراءة مسودتها وقراءته لمساعدتها بلزمه  
 الاخلال بسنة المواتاة وخالفه الجلال الرملي فجري على ان المأموم يقرأ حينئذ  
 سورتها وقد وقع بين الشارح وشخص من المصريين والزياي مناقشة في هذه المسئلة  
 ينتمى الى الاصل وان الشارح احتج على الزياي بقول الروضة يكره للمأموم قراءة  
 آياتها وعلوه بعدم التمسك من السجود الخ (قوله لكل) أي من منفرد أو امام  
 أو مأموم قال في الایعاب ولا يجوز له السجود لها ولو بعد مفارقتها أو سلامه وان قصر  
 الفصل خلافا لما نقله الزركشي وغيره لما مر أن الشرط عدم كراهة القراءة والاستماع اه  
 (قوله ويسن للامام الخ) اطالته كما هنا في التحفة وفتح الجواد قال في الامداد وان طال  
 الفصل وفي الایعاب هو قريب قال خبثت فيه فتخ ذلك من قولهم لا تفتق الخ وفي النهاية  
 ان قصر الفصل وسبقه اليه غيره كشخ الاسلام والمزهد والاسنوي وغيرهم وهو ظاهر وقد  
 وافق عليه في التحفة فيما اذا تركه الامام قال فيسن للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما  
 يأتي من فواتها بطوله ولو بعد لانها لا تنقض على المعتقد اه فليكن كذلك في صورتها وان  
 جرى في شرح العباب على أن الطول لا يضر في هذه أيضا وفي الاوساب التأخير المذكور  
 ثلاثين شئ على المأمومين ومنه يؤخذ أنه لو أمانه لفقته المأمومين نذب فعله ما من غير  
 تأخير وليس يبعد اه (قوله بتكرار القراءة) قال في الایعاب وكذا بتكرار سجاء آيات الخ  
 (قوله كفى لها سجدة) قال في الایعاب ان نوى الكل أو طاقوا الاغلب أو فقط فيما يظهر  
 أخذ احصاء في نظرك ذلك مما لو تعدد السجود اه واعتقد فيه أن له أن يعدد السجود بعدد  
 القراءة وكذلك الامداد وفتح الجواد أخذ من قولهم لو طاف أسبوع ولم يصل عقب كل  
 من فضل عن الجواد أن يولي ركعاتها وكذلك النهاية قال الآن يفرق بالسجدة سنة  
 الطواف كما احتقرها فيها التأخير الكثير بخلاف ما هنا اه وهذا كان يحتاج في الصدر  
 قل وقوف عليه وظاهر أنه يشترط في مسئلتنا أن لا يطل الفصل بين كل مرة وسجودها

ان علم وتعمد فيها ولم ينو الفارقة  
 في الثانية ولو علم والامام في السجود  
 فرفع وهوها ورفع معه ولا يسجد  
 أما الصلي المستقل بأن كان اماما  
 أو منفردا فيسجد لقراءة تقسه في  
 القام ولو قبل الفاتحة ولا يكره له  
 قراءة آياتها بخلاف المأموم ويكره  
 لكل صل الاصفاء في قراءة غيره  
 الا المأموم لقراءة امامه ويسن  
 للامام تأخير السجود في السرية  
 الى السلام (ويشكر السجود)  
 ندبا (يتكرر القراءة ولو في مجلس  
 وركعة) لتحديد السبب مع وقفة  
 حكم الاقل فان لم يوفه نفي لها  
 سجدة ومن يكرر اللفظ كغيره وانما  
 يسن للامام التكرير للسجود ان  
 أمن التشويش على المأمومين  
 والا لم يسن له ذلك ويسن أن يسجد  
 حيث قرأ آية السجدة على ما مر  
 (قوله وكذلك الامداد) وصاربه  
 فضية تبصرهم بكفاهة يجوز له  
 التكرير وقول الشارح كافي  
 فذمة لا يسجد الا واحدة رد  
 بقولهم ولو طاف أسبوع ولم يصل  
 عقب كل سنة من فضلا عن الجواد  
 ان الذي ركعاتها كالأول اه فكذا  
 يقال بطلهنا وعبارة فتح الجواد  
 أنه يكرر السجود بعدد ما كما  
 يشتهر اه

(الاذن اذ اقرأها في وقت الكراهة) ليسجد ٢٧٢ في وقت الكراهة فلا يسجد لحرمته فيه كما مر (أو) قرأها في الصلاة بقصد

(قوله الا اذا قرأها الخ) واذا قرأها في غيره من المحلين بقصد السجود فقط يسجد لذلك كما هو ظاهر التعمية حيث قال وانما يؤتى بهذه السجدة فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها بخلافه اهـ وظاهر الامداد عدم العصة لانه في سنة القراءة فليست مشروعة وصرح في الایاب بأنه لا يسجد للسجود لعدم مشروعية القراءة قال كهي في صلاة الجنائز ومثله الاسني لشخ الاسلام وأقره الحلبي كشيخه الزبادي في حواشي شرح المنهج وقال العناني في حاشية شرح التحرير واقفه م ويمكن أن يقال أراد في النصفة بنفي التأثير في الحرمة فلا يسجد أيضا ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين المتزبل وغيره في صبح الجمعة وغيره واستثنى في النهاية المتزبل في صبح يوم الجمعة (قوله من شروط الصلاة) أي وعدم طول الفصل عرفا بين آخر الآية والسجود (قوله) سائر سنن الصلاة) فيستقبل بوجهه مع صدره ويستتر بشوین ويثقل بالنسوة وسلم ثانيا وينوي الخروج والحاضرين بالتسليم ويقترش قبلها ويتورك بعدها ويضع أنفه وكل يده ويركبنيته ويرجله ونحوه الذكر ويوجه أصابعه للقبلة ويقترشها ويضعها ولا يكف عنها ولا يزال ولا ييسن القيام لها ان كان جالسا كما في التعمية والنهاية قال في الایاب بل المتأثر تركوا أن يسجد في الصلاة كبر الهوى ولا يرفع منها ولا يسن رفع البدن ولا حيلة الاستراحة بعدها قال في النصفة ولا تجب له اية وفي النهاية تجب ويلزم المصل أن يتسب فائما ثم ركع لأن الهوى من القيام واجب زائد في النهاية ويسن أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن اهـ والله أعلم

﴿فصل في سجود الشكر﴾

(قوله كحدث معرفة) خلافا للشيخ الاسلام في شرح المنهج ونخرج بظاهرها ما لا وقع له كحدث درهم لتقبره وان دفاع ما لا وقع له ندفاعه عادة لأصحابه (قوله أولاد) قال الشويري ولو لم يستأنه يقع في الآخرة اهـ ويؤخذ منه أن يكون قد نفع فيه الروح اذ هو الذي يعت يوم القيامة ويقع ان أذن الباري (قوله أوباء أو مال) أي بشرط حلها ما والى يمكن ذلك نعمة (قوله وقدمه غائب) قال في الایاب يحمل القرع بقدمه وبعد نعمة (قوله ونفسه على عذوق) أي بشرط الحل كما في النصفة والنهاية (قوله عن ذكر) أي عنه أو عن نحو ولده أو عن عامة المسلمين (قوله وكستر المساوي) أي عن أعين الناس حلبي وفيه التنظير في كلام من قال لا يسجد له (قوله ويجاب عنه) هو قوله من حيث لا يحتسب (قوله في حصول الولد) أي لو حوود الوط في كثير من عدم وجود الولد فوجوده مدد في العادة نعمة ظاهرة لا دخل فيها قال في الایاب وأيضافه وإن تسبب في أصل الولد فلا تسبب في خلقه ونفع الروح فيه وسلا متعمدا إلى الولد اهـ (قوله والعاقبة بالذواء) في الایاب وان تسبب فيها بالذواء لا تسبب عادة إلى فعله البتة بخلاف من اعتبر فان حصول الریح يسبب إلى فعله عادة فلا يسجد له الا ان فرض أنه ریح كثير بعد فعله فلا يعذب بالسجود له

السجود فقط فلا يسجد لعدم مشروعيته بحيث قد (فار فصل) عاهد العالم (بطلت) صلاته لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها تعديا بخلاف ما لزم الم قصد السجود قصد استحسان مندوبات القراءة أو الصلاة فإنه لا بطلان لمشرعية القراءة والسجود حينئذ ولا بد في صدق التلاوة والشكر من شروط الصلاة والتبضع تكسية الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيها سائر سنن الصلاة التي يتأني بجيهاها

﴿فصل في سجود الشكر﴾

(ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء توقعها قبل ذلك أم لا وسواء كانت له أم لصو ولده أم لعامة المسلمين وذلك كحدث معرفة أو ولداً ونحوه أو أوباء أو مال وان كان له مثله وقدمه غائب ونفسه على عذوق (قوله دفع نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب توقعها أم لا عن ذكر كفاية من نحو غرق أو حريق وكستر المساوي لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه امر يسره نحو ساجداً وشروح بالظاهر من ما لا وقع له عادة كحدث درهم وعدم روية عذوق حيث لا ضرر فيها ويجاب عنه ما نسب فيما تنبأه تعالى العادة بحصولها

عقبه ونسبها اليه فلا يسجد حينئذ فلم أنه لا نظر لتسببه في حصول الولد بالذواء

حينئذ

عقبه ونسبها اليه فلا يسجد حينئذ فلم أنه لا نظر لتسببه في حصول الولد بالذواء

حيث دللناه من حدوث المال السابق وكذا يقال فيمن زرع أو غرس وفي نحو زيادة التيل  
 ان وقف عن ايمان زيادته ثم زاد على خلاف العادة اه (قوله وبالمجموع) أى وخرج بالمجموع  
 والمراد بالخروج من المجموع والحدوث من وقوع المراد وقوله واستقر افاعل خرج المقدر وقوله  
 وان دفع الجرم مغلوب على التمس أى واستمر ان دفع التمس كما يدل على هذا تقدير الصفة  
 بقولها وخرج بالمجموع فيهما استقراهما اه ثم هذا قد قرره الشارح وشيخ الاسلام  
 والجمال الرملى وغيرهم وعقبه في الصفة بقوله كذا قيل وقد يعبر عليه قولهم في مواضع  
 لا تظن لذلك لاننا تأمر به الا اذا لمعارضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لا يرد له  
 نظير بخلاف المجموع بقيد به المذکورين اه وأراد بقوله بقيد به الظهور من حيث  
 لا يتعصب وقد علم من ذلك أن الصفة لم تتخالف في الحكم بل في التعليل (قوله فاسق)  
 أى فلا يجوز لروية مرتكب الصغيرة حيث لا اصرار لعدم فسقه وجرى على هذا شيخ  
 الاسلام وأقر الشارح صاحب الارشاد عليه في الامداد والاياب أيضا وجرى الجمال  
 الرملى على أنه يسجد لروية مرتكب الصغيرة مطلقا ونفسه على اقتناؤه وهو واقفة عليه  
 الزيادة وغيره وقال في الصفة بعد أن فسر العاصي في المنهاج بالكافر والفاسق المتجاهر  
 مانسه قال الاذرى وأصروا على صغيرة لان مصيبة الدين أشد انتهى وظاهره يوافق  
 كلام الجمال الرملى الآن بقيد بغلبة معاصيه على طاعاته ويدل على التقييد كلامه في  
 الامداد وغيره (قوله شكر اعلى السلامة) ظاهرا ان المبتلى بالفسق لا يسجد به يصرح  
 كلام الصفة والذي في الامدادان قصد زجره صديقا مطلقا والشكر على السلامة مما ابتلى  
 به لا يسجد ان كان مشددا من كل وجه وأفسق الرافى أجمع اه وأحال على هذا في فتح الخواص  
 وجرى عليه الجمال الرملى في النهاية وغيره وكذا غيره وفي الایاب لا فرق بين أن يكون  
 الساجد فاسقا ولا مشددا أو سوا حالته ثم قال والاكل أن يضم للسجود عند حدوث  
 أو اندفاع ما هو الصدقة وصلاته وكعتن اه فتخلص أن للشارح في المسئلة ثلاثة آراء  
 (قوله ظاهر الخ) يعنى أن في بعض النسخ بدل قول وروية فاسق متظاهر ويطهرها  
 للمتظاهر مانسه وروية فاسق متظاهر ظاهرا ووجه الاحسنة أن هذه أحسن من الاولى  
 وأيضاً في الاولى شبه تناف اذا قوله لروية فاسق متظاهر بقيد عدم طلب السجود لروية  
 غير الفاسق المتظاهر وقوله بعد ذلك ويطهرها الخ بقيد أن المختص به المتظاهر انما هو  
 الظاهر فقط وأيضاً فيها شبه تكرار بقامة الظاهر مقام الضمير والاقتضى حق أن يقول  
 ويطهرها فان ضميره يرجع على المتظاهر كما لا يخفى قال الحلبي في حواشي المنهج والظاهر  
 للفاسق المذکور ولغيره أن يقول في سجوده جهر الحمد لله الذي أنعم على بكذا ودفع عنى  
 كذا وعافانى عما يسئلى به فلانا اه لكن ظاهر كلام الایاب يخالفه حيث قال وليس من  
 الاظهار للسجود بمحضه الا على ان علم به اه فظاهره الاكتفاء بالعلم وان يجهر بما  
 ذكره ويكن أن يكون المراد العلم بأن السجود من أجله وذلك في العاصي يتوقف على الجهل

وبالمجموع المراد به الحدوث استقرا  
 التمس وان دفع التمس فلا يسجد  
 له لاستقراؤه الصغر في السجود  
 (و) يسمن أيضا (لروية فاسق  
 متظاهر) فسقه ومنه الكافر  
 قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم  
 لروية المبتلى الآتى ومصيبة الدين  
 أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه  
 السجود شكرا على السلامة من  
 ذلك (ويظهرها للمتظاهر) المذکور  
 حيث لم يصف منه فتنة أو فسقة  
 لعله يتوب وفي بعض النسخ فاسق  
 متظاهر ظاهرا أى أحسن

(قوله والاياب أيضا) عبارة  
 الایاب عدل أى صاحب العیاب  
 عن تعصيرهم بالعاصي الى الفاسق  
 تبعاً لكثيرين قال أبو ذرعة وغيره  
 وهو متعين وعلمه فلا يسجد  
 لمرتكب صغيرة وان اصرر الا ان  
 غلبت معاصيه التي يتجاهر بها  
 طاعته خلافاً لمن اطلق السجود  
 بروية المصراً لانه لا يفسق بالاصرار  
 بل بالفسقة المذكورة كما سبق  
 انتهت اصل

به غفره وفي الصفه و يظهر هاندا المحرم نعمة وان دفاع نفسه مالم يكن بمحضرة من ينضرب  
 بذلك وذكر قبل ذلك في الصفه أيضا الان تجددت له ثروتا وجاها أولوه بمحضرة من ليس له  
 ذلك وعلم بالحلال ثلاث سكر قلبه اه (قوله) أولوه بمبتلى المراد بربوته به مع صوته  
 ولا يلزمه تكرار السجود الى ما لا نهاية فحين هو ساكن بانزائه مثلا لا نأمر به كذلك  
 الا اذا لم يجد أحسب منه يقدم ويسر لمن رأى مبتلى أن يقول سرا بصحت لا يسع المبتلى الحمد  
 لله الذي عاقبني عما لا تشبهه وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا رواه الترمذي وحسنه  
 ومثله أن من حال ذلك لم يصبه ذلك البلاء داغما عاش قال ابن العمامة ويسر لمن رأى  
 المبتلى أن يقض بصره بغيره في مسند أحد وفي الصفه انما يصعد لروية المبتلى السلام  
 من بلائه وان كان مبتلى ببلاء آخر فبما يظهر (قوله) وشكرا على قبول الخ) قالوا في  
 الصفه والنهاية وشرح المحضر استقصيه أنه ينوي الشكر بها ولا ينافيه قوله لهم سبحها  
 التلاوة لانها سب لذكر قبول تلك التوبة أي ولاجل هذا المظهر هنا لما في حصول ذلك شكر  
 من عجوم النعمة وغيره فهي متوسطة بين سجدة بعض التلاوة وبعض الشكر اه فلم  
 منه أي بكفه اه أن ينوي بها الشكر وحده قال القليوبي في حواشي المحلى قوله على قبول  
 توبته أي تقع كذلك وان لم يلاحظه أولم يدرقه الخ ثم الاول أن ينوي الشكر على قبول  
 توبته داود وأما أن ينوي بها سجدة التلاوة فاعلمنا تصح كما صرح بذلك الحلبي وكلام غيره  
 يشهد الا على وجه ضعيف في المذهب انها سجدة تلاوة (قوله) داود قال الذي ربي في  
 طهارة القلوب والخضوع لعلام الغيوب داود عليه السلام نظر الى مرأة تبار أول نظره  
 ثم غص طرفه ولا اثم في ذلك ثم اشبهى أن تكون زوجته بالحلال فخرج زوجها في الغزو  
 فقتل من غير أن يتدب داود في قتله بشئ هذا أعظم ما ورد في قصته وما زاد على هذا باطل  
 الى آخر ما قاله ويرأى في اليهود الحمدة للشعراني مانصه في الحديث كانت خطيئة أخى  
 داود النظر أي بسبب النظر وذلك أنه نظر بعين قلبه الى غير الله بغير إذن وأنه رفع رأسه  
 بغير صالحية تقدمت اذا لا كما يركفون بأن لا تقع منهم حركة ولا سكون الا بعد تحرير  
 صالحة واذا انظر أحدهم الى شئ مثله ماع غفلة أو سهو وعوقب على ذلك وتسمى خطيئة  
 فكانت خطيئة داود كونه لم يصبر رنية صالحة لما أراد رفع رأسه لانه نظر الى محرم كما يقع  
 لغيره الى أن قال الشعراني وبالله أن تولى أن داود نظر الى امرأة آجنبية ولو بغاظة ان ذلك  
 لم يقع منه لعصته وهذا جواب فتح الله ولم أره لاحد قبل وهو في غاية الوضوح اه وهذا  
 ما خذرو في نفوس لكن فيه ان النظر من غير قصد ليس من الذنوب بل هو من الاعراض  
 البشرية التي يجوز على الاتصاف وأن قوله تعالى تسع وتدهون نعمة الخ يخالف ظاهر هذا  
 الجواب (قوله) ويا هلا في الابواب ولوعا بما شاع الطاه (قوله) فارقته ويكون معذورا  
 فلا يكره ذلك كما في المجموع ايمان (قوله) وأنتظره قائما قال في النهاية وتفضل فضيلة  
 الجماعة بكل منهم ما وانتظاره أفضل اه ويجد المأموم سجود السهو بعد سلام امامه

(أورد في مبتلى) بلية في نحو بنية  
 أو صفة للاتباع (ويسرها) بنية التلاوة  
 يتأذى بالاطهار ان كان غير  
 معذورا كمنطوع في سرقة ويجوز  
 في زنا ولم يعلم توبته أظهر حاله  
 وكروية من ذكر سراج صوته  
 (ويستحب) سجود الشكر (في)  
 قراءة (آية من غير الصلاة)  
 للاتباع وشكرا على قبول توبة  
 داود صلى الله على نبينا وعليه وسلم  
 ويحرم فيها (فان سجدة فيها) لها  
 (عاصدا) عالما بالتصريح بطلت  
 صلاته وان كان تابعا لماماه الذي  
 يراها فيها أو ناسيا أو جاهلا فلا  
 ويصعد السهو اذا سجدها امامه  
 فارقته أو انتظره قائما (فخرج) اه  
 يصبر التقرب الى الله تعالى بسجدة  
 من غير سبب ولو بعد صلاة وجود  
 الجملية بين يدي مشايخهم حرام  
 اتفاقا ولو قصد التقرب الى الله  
 تعالى

(قوله في طهارة القلوب الخ) فيه  
 أيضا وقال ابن مسعود وان عباس  
 كان سأل ان يطلقها وقيل انما  
 كان خاطبا فأسأله ان ينزل عن  
 خطبتها وليس فشي من هذا  
 اثم اه ما روت تفهيمه اه أصل

جبر انطال صلاة الامام بايقاع مصوص الشكر فيه لان تعدد مبطل الصلاة في عبدة المأموم  
 يصح لما اعتقدها للامام كان كهو فيلحق المأموم في عبدة بعد سلام الامام (قوله)  
 ما يكون كرها قال الشارح في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام ما قصه قدس سره واما بان  
 مصوص جهله الصوفية بين يدي شليخهم حرام وفي بعض مصوصه ما يقتضي الكفر فعلم من  
 كلامهم ان السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر كالكفران بقصد  
 السجود للخلق والحرام ان يقصد به الله معظم ما به ذلك المخالف من غير ان يقصده به  
 اولا يكون له قصد اه كلام الاعلام بصرفه واقفه اعلم

«فصل في صلاة النفل»

شرع ليكمل نقص القرائن بل ويلقون لكن في الاخرة لاقى الدنيا مقام ما تلزمها بهذر  
 كسبان ونواب القرض يقضه بسبعين درجة كما في حديث قال في التصفه وزعم ان  
 المندوب قد يقضه كبرامع سر واستطاعه وابته سلام وروى عن دو بآن سبب الفضل  
 في هذين اشغال المندوب على معصية الواجب وزيادة اذ بالابرزال الانتظار وبالاداء  
 حصل امن اكثر مما في الواجب اه وانت خبير بأنه قد سلم ذلك واورده وجه ما فضل  
 به النفل على القرض بلقظ الرد فراجع به انصاف (قوله ما يثاب على فعله) أي انها الفاظ  
 مترادفة على المعتمد والخلاف في الاسم فقط فان بعض المسنون اكدم من بعض اتفاقا قال  
 سم فيه ان مترادف هذه الفاظ بحيث بالنسبة للسم لانه اعم لشمولة الواجب والمباح  
 ايضا كما في جميع الجوامع الحسن المأذون واجبا وندوبا ومباحا اه قال الان يراد  
 المترادف بالنسبة لبعض ماصدقانه وان مرادفة الحسن اصطلاح آخر لوقفها ولغيرهم  
 فليست امل (قوله بعد الشهادتين) منه تعلم ان المراد بالعبادات البدنية ما يشعل السنة  
 قال في التصفه عليها الصوم وقيل الملب فان كاذبة ما جزم به بعضهم وقيل افضلها الزكاة  
 وقيل الصوم فالجواب وقيل غير ذلك والخلاف في الاكثر من واحد أي عرفا مع الاقتصار  
 على الاكدم من الاخر والا فمصوص يوم افضل من الركعتين وقس على ذلك اه ومنها تعلم ان  
 المراد بالبدنية ما يشعل المالية كاللصانية بدليل ذكره الزكاة فيها انصارا خارجا بالبدنية  
 الغلبة قال في التصفه العمل القلبي لعدم تصور راي ما به افضل من غيره اه والمراد ان  
 التطوع بالعبادات القلبية كالنكاح والتشكر والصبر والرضا والخوف والرياء والمجبة  
 افضل من التطوع بالعبادات البدنية وكذا يقال في المفروض وما في الابعاب ان ان  
 الزكاة تلي الصلاة قال والذي يظهر من السنة ان افضل بعد الزكاة الصوم فالجواب فالحج  
 والاشتغال باعمل الشرعي وبقوة النظر في الفضل منهما وقضية احاديث ان الثاني افضل  
 نعم ان احتيج في ناحية الى الجهاد اكثر كان افضل اه (قوله بخلاف الاستسقاء) أي فان  
 ابا حنيفة يشكرها (قوله للخلاف في وجوبه) القائل به أبو حنيفة (قوله بخلاف سائر  
 الرواتب) فيه أنه قد نقل عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الصبح ونقل القول به

وفي بعض مصوصه ما يكون كرها

«فصل في صلاة النفل»

وهو صلاة الزيادة وشرعا ما عدا  
 القرض وهو كالسنة والمندوب  
 والمستحب والمرغب فيه والحسن  
 ما يثاب على فعله ولا يعاقب على  
 تركه (افضل) عبادات البدن  
 بعد الشهادتين (الصلاة) فقروضها  
 افضل القروض ونطوعها افضل  
 التطوع ولا يراد الاشتغال بالعالم  
 وحفظ القرآن لانهما فرض  
 كفاية وافضل الصلاة (المسبوبة  
 صلاة الصديق) الاكبر والاصغر  
 لشيئهما القرض في الجماعة وتعين  
 الوقت وللخلاف في وجوبهما  
 على الكفاية وتكبير الاكبر  
 افضل من تكبير الاضخى النص  
 عليه (ثم الكسوف) للشمس (ثم  
 الخسوف) للقمر للاتفاق على  
 مشروعيتها بخلاف الاستسقاء  
 وتقدم كسوف الشمس لتقدمها  
 في القرآن والاشبار ولان ارتفاع  
 بها اكثر من ارتفاعها (ثم  
 الاستسقاء) لما كد طلب الجماعة  
 فيها ولصوم نفعها (ثم الوتر)  
 للخلاف في وجوبه بخلاف سائر  
 الرواتب (واقفه ركعة)



لكن من الاعتصام عليها خلاف الاولى (واكثره احدى عشرة) ركعة للاخبار الصحيحة في ذلك وما بينهما وسطه وانما يفعل (بالاوتر) اما لانها هي اذنى الكمال اَوْ سبعا اَوْ عاشر اكل عماقله ولا يجوز الزيادة على احدى عشرة بنية الوتر ورواه انه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخص عشرة حسب خيالة العشاء وركعتان خفيفتان كان يفتح بهما صلاة الليل ومن ثم كانت ائمة غير الوتر (ووقت بين) فعل صلاة ٢٧٦ (العشاء) وان جمعها تقديم (وطول العشاء) الصادق للاجماع ثم ان ارد قبل النوم كان وقته المختار في ثلث

عن بعض الخفية واختاراً بوزعة تبعها المالكية والحنابلة ان ركعتي المغرب المتأخرتين أفضل الرواتب بعد ركعتي الفجر لقول الحسن البصري بوجوبهما أيضاً وقول سعيد بن جبيرة لو تركتهما خشيت أن لا يفترى إلا أن يزيد الشارح خلاف المذاهب الاربعية والا فقد نقل في شرح العباب ما ذكره في سفي الصبح والمغرب قراجه (قوله الاعتصام عليها) أي لانها في نفسها خلاف الاولى وعندنا في حنفية والنوري لا يصح الاعتصام عليها لكن فيه أنه يخاف للسنة العصبة والخلاف لا راى حنفية فتاب عليها (قوله ولا يجوز الزيادة) أي أن زاد بنية الوتر يصح الكل في الوصل ولا الاحرام الاخر في الفصل ان علم وتعمد والاصح تفلا مطلقاً (قوله اوصلا نقل مطلق) معطوف على الاول وقوله وهو الصلاة الخ جله معترضة (قوله أفضل) خبر المبتدأ الذي هو وقتاً خيره (قوله اقبله) في الایباب قد يستثنى من ذلك المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الامر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف ان لا يستيقظ للتهجد وذكر الحديث ثم قال ولو بداه تهجد بعد الوتر فالاولى أن يؤخره عنه قليلا نص عليه اهـ (قوله اؤخره) أي بان يوقظه غيره فالدواعي وجود الاستعانة سواء كان بنفسه أم بغيره (قوله ويتأتى هذا التفصيل) أي انه ان كان يثق بيقظته آخر الليل أخره والا فلا (قوله بعد نوم) أي بنية الوتر ويقتدر الوتر بصلاة قبل نوم بنية الوتر ويقتدر التهجد بصلاة بعد نوم لانية الوتر (قوله أفضل من الوصل) قال في الصفة والمنازع له الموجب الوصل بخالف السنة العصبة فلا راى خلافه ومن ثم ذكره بعض اصحابنا الوصل وقال غيره واحسنهم انه مفسد للصلاة قلنهي الصبح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب وحنيفة فلا يمكن وقوع الوتر متفقا على صحته اصلا (قوله بثلاث) أي سواء اقتصر عليها أو فضلهما عما قبلها واما اذا وصلها فلا يقرأ ذلك في الثلاثة الاخرية ثلاثا بلزم خلوا قبلها عن السورة أو تظونها على ما قبلها أو القرائة على غير ترتيب المصنف أو على غير رواية وكل ذلك خلاف السنة فاه الباقين قال في الصفة نعم يمكن أن يقرأهما الوتر بخص مشلا المطففين والانشقاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية وحنيفة لا يترش بها ذكر اهـ وقد خبت وجهه في الاصل وفي الصفة وغيرهما يس أن يقول بعد الوتر ثلاثا مسجنان الملك القدوس ثم الله انى أعوذ بربنا لمن يحفظك ويعاقلنا من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اهـ زاد في الایباب رافعا صوته ان الله في مسجنان الملك القدوس اذ هو الذي يكرر ثلاثا (قوله مثابرة) أي مواظبة واشبهت

الليل والانهو آخر الليل (وتأخيره بعد صلاة الليل) من نحو راتبة اوتر اوج أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نقل مطلق قبل النوم أو راتبة أراد قضاها فلا أفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو قبله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا (أو) تأخيره (الى آخر الليل) فيما اذا كان من عادته أنه يستيقظ له آخر نفسه أو غيره (أفضل من) تقديمه اَوْ غير مسلم بذلك وعليه يحصل الملاقى بعض الاخبار أفضلية التقديم وبعضها أفضلية التأخير ويتأتى هذا التفصيل فيمن له تهجد بعد نوم الوتران فعل بعد نوم حصلت به سنة التهجد ايضا والا كان وترا لا تهجد اذ فيه ما عوم وخصوص من وجه (ويجوز زوجه) أي الوتر لكن (يشهد) في الركعة الاخرية وهو افضل أو بعبارة دين في الاخرين (يثبت كل منهما) لا باكثر من تشهدين ولا يمس في غير الاخيرين لانه خلاف

الوارد والفصل بالسلام من كل ركعتين ان اوتر بثلاثا كثر فضل من الوصل بقسمه لانه كثر اخبارا وعمل الكلام (واذا اوتر بثلاث) فالسنة اهـ (قرأ) بعد الفاتحة (في) الركعة الاولى سورة الاعلى وفي الثانية سورة الكافرون وفي الثالثة المعوذات يعني قل هو الله احد والمعوذتين للاجماع (ثم تلا الوتر في) الفضية ركعتي الفجر (لما صح من) شدة مثابرة صلى الله عليه وسلم عليها كثر من غيرهما من قوله انهم ما خيروا الدنيا وما قبلها (ثم) الأفضل بعدهما بقية الرواتب المؤكدة فهي في مرتبة واحدة

ففي عشر ركعتان قبل الظهر أو الجنبين ركعتان قبلهما وركعتان قبل المغرب وكذا (بعد العشاء) إلا في الجمعة فثلاثا على الظهر الرواتب المؤكدة وغيرها مما يأتي إن كانت قبله دخل وقتها بحلول وقت الفرض وهو وقت آخرها عنه وإن كانت بعده لم يدخل وقتها إلا قبل الفرض ويجري ذلك بعد خروج الوقت بضاعى ٢٧٧ الأوجه فلا يجوز تقديم البعدية على الفرض

المقضى (ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (التراويح) وإن فلت جماعة لمواظبة على صلاة عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشرون ركعة) في كل ليلة من رمضان بنسبة قيام رمضان أو سنة التراويح أو صلاة التراويح بالإضافة فيها للبيان لمصالح أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح ليالي أربعا فتلوها معه ثم تأخروا صلاة في بيته بقى الشهر وقال خشيت أن تفرض عليكم فجهزوا عنها وتعين كونها عشرين جازي حدث ضعيف لكن أرجع عليه العصابة رضوان الله عليهم أرجع رواية ثلاث وعشرين مرسله أو حسب معها الوقت فأنهم كانوا يؤتون بثلاث أما أهل المدينة فلمهم فطهاستنا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغفرهم ذلك ويجب فيها أن تكون مشقة فحتنذ (سلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعا بتسليمة لم تصح لشبهها بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير مما ورد بخلاف سنة الظهر وغيرها من الرواتب فانه يجوز بيع الأربع القبيلة أو البعدية بتسليمة وقتها (بين) فعل صلاة

الكلام في الأصل على ما يقرر أنها بائعتين مرابعتين وأنه ليس أن يضطجع على شقة الأيمن بعد ركعتي القبر فإن لم يفعل ذلك فصل بينهما وبين الفرض بخوكلام أو بحلول (قوله) وهي عشر الضعيف يعود على المضاف إليه الذي هو الرواتب الموصوفه بالمؤكدة وإن كان خلاف الغالبين عرده على المضاف والافتال وهي ثمان كما هو ظاهر الآن ~~يكون~~ عدد الجماعة مستقلة وفيه أنه كان ينبغي أن يقول وهي اثنتان عشرة فخره (قوله) ثم يتلو هذه الرواتب (العشر الخ) صريح في تفضيل التراويح على غير المؤكدة من الرواتب والمعرف بخلافه وقد أطلق في الصفة تأخير التراويح عن الرواتب وهو شامل للمؤكدة وغيره وكذلك في شرح الإرشاد وإن كان منصعب منه بخلاف ذلك كما هو ظاهر النهاية كالصفة وعبارة قواي الجلال الرمي الرواتب ولو غيره وكذا أفضل من التراويح الخ ويثبت في الأصل عبارات تصرح بذلك أيضا فاحنا ضعيف قننه (قوله) دونها أي التراويح مع فانه صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها وفيه ما سألني في كلامه أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته بقى الشهر وهذه مواظبة لأن يكون مراده بقوله دونها جماعة أو يدعي عدم المواظبة في بعض السنين فخره (قوله) فيها أي في سنة التراويح وصلاة التراويح للبيان أي السنة التي هي التراويح والصلاة التي هي التراويح وليس المراد من ذلك ما راد من سنة الظهر مثلا فلا بالإضافة فيها للتخصيص وليست للبيان أذ ليس سنة الظهر مثلا تنقص الظهر (قوله) ليالي أربعا هكذا وقع للشرح في هذا الكتاب وفي شرح الإرشاد وهو سهو منه عفا الله عنه والموجود في كتب الحديث وكلام الفقهاء كأوضحته في الأصل انما صلاها صلى الله عليه وسلم بأصحابه ثلاث ليال وأولتين لا غير وقد جرى في الصفة كغيره على الصواب فراجع ذلك من الأصل إن أردته (قوله) ورواية ثلاث وعشرين الخ أي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافهم ولا تتوهم أن ثم رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله أو محمولة على أن الراوى حسب مناسنة الوقت وانما ~~كان~~ ذلك في زمن عمر كما أوضحته في الأصل فراجع منه إن أردته ويدل على هذا فترجم الشارح بقوله فأنهم كانوا يؤتون بثلاث أي العصابة (قوله) ستا وثلاثين وانما فعل أهل المدينة هذا لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة فأنهم كانوا يطوفون سبعين كل يومين فيجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات قال السيموطي وما كانوا يطوفون بعد الخامسة أه وقيل غير ذلك مما يشته في الأصل فراجع منه (قوله) ولا يجوز لغيرهم ذلك أي لأن لهم شرفا جبرته صلى الله عليه وسلم ومغفنه وقال في شرح العباب تحقيقنا جزا الزيادة لأهل المدينة وشككت في السبب الحامل لتجوزها لغيرهم أو ~~سكتهم~~ على فعلهم هل هو محض مساواة أهل مكة أو خصوصية اختصوا بها وحيت ذلك فلا يقاس بهم غيرهم لأنهم تصدقوا على قيس على عملها الخ (قوله) القبيلة أو البعدية ظاهره أنه لو أخر القبيلة لا يجوز له جمعها مع البعدية

(العشاء) وطول (التجبر) كالوتر (ثم) يتلوها في القبيلة (الضيق) لشروعية الجماعة في التراويح وأقلها (ركعتان) ويراد بهما مقبل أشعا (إلى عثمان) من الركعات فهي أفضلها

وان كان اكثرها اثني عشرة

لحديث ضعيفه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها أحياناً ويتركها كذلك لقول عائشة رضي الله عنها لما رآته صلاها وقول ابن عمر أنها بدعة مؤلف (بسم الله) من كل ركعتين (للا اتباع

(قوله مؤلف) ويدل لهذا التأويل أموري منها الأول لم يصح من غيرها أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى لم يكن لقولها ما رأيت الخ فائدة ومنها أنها رضى الله عنها كانت تصلى الضحى في صبح البضارى ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد سبعة الضحى والى لاسعها ومنها أنها انقسمت أدوت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء فهذا علمه أما ما أخبره صلى الله عليه وسلم وأما ما أخبره غيره فرواه وأما قوله عند مسلم وغيره أيضاً لمسألها عبد الله بن شقيق هل كان عليه السلام يصليها إلا الأنا يجيب عن مقبلة فالتى مرة لا يغير الحق من مقبلة فقد أثبت صلاته فيقال مجبته من مقبلة وأخرج أبو نعيم في الحلية عنها رضى الله عنها أنها كانت تصلى الضحى وقول ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الأربعة ركعات ويحتمل أن ما في البضارى من ثنى الزوية محمول على هيئة مخصوصة من اجتماع الناس ففرق

بسلام واحد ووجهه في التفتة وقال له لم يثبت الجواز يوجب على الضعيف أنه لا يجب تبة القبلة ولا البعدة الخ وظاهر كلام النهاية اعتماد الجواز (قوله وان كان أكثرها الخ) هذا معقد الشارح كشخ الاسلام ويروى الجبال الرمي على أن أكثرها ثمان وأما لو أحرمت بأكثرها لم تصح ضحى أن أحرمت بالجمع دفعة واحدة فان سلم من كل اثنين صبح الا احرمت الخمسين وما بعد ذلك علم وتعمد الخ (قوله لحدث ضعف فيه) هو ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الصلوات أو أربعا كتبت من الخبتين أو سنا كتبت من القانتين أو ثمانيا كتبت من الصلوات أو عشر لم تكتب عليك ذلك اليوم ذنب وان صليت اثني عشرة ركعة نى الله لك ثمانى الجنة ورواه جماعة من المتقدمين بألفاظ مختلفة وقد ذكر الفقهاء أنه ضعف لكن رأيت في رسالة السيوطى في صلاة الضحى أن الطبراني أخرجه بإسناد حسن وقال الحافظ المذرى في الترتيب رواء الطبراني في الاوسط سند رجاله ثقات وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ليس في استناذه من يستغرب حاله قال وقد ورد من طريق أخرى عن أبي ذر روىها جدين زعيمويه والبيهقي والزبائري اذ ضم الى حديث أنس قوى وصلح للاختصاص به اه والخاص ان تضعيف الفقهاء باعتبار كل فرد من طريقه ومن أثبت من المتقدمين باعتبار المجموع كما أوضحته في الاصل وفيه يترجح قول من قال أكثرها اثنا عشرة فهو الأربع ان شاء الله وللشيخ عبد السلام بن عبد الملك التبرلي في ذلك

صلاة الضحى بالصباح سعلين بدوى • فيادر إليها يا الله من حر فقها عن المختار ست فضائل • فخذ عددا قديما ناعن أبي ذر فثنتان منها ليس تكتب غافلا • وأربع تدعى غنمنا يا أبا عمرو وست هدايا الله تكتب قاتما • ثمانها أقول المصلى لدى الحشر وتسمى ذنوب اليوم بالعشر فأصلي • وان جئت ثنى عشرة فزرت بالقصر فيأوب وقضا العمل صالحا • ويأوب فأورقنا بجواره البدر محمد الهادى وصل عليه ما • حداثوه الحادى وأصميه الفر

(قوله مؤلف) فقول عائشة محمول على ثنى الزوية البصرة لا العلة لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن عند حاج وقتها الا في ناد من الاوقات كما بينته في الاصل بما تضمنت من اجتهته فقد روت عائشة نفسها كان صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء وكانت رضى الله عنها أيضاً تصليها وقول ابن عمر أنها بدعة إنما هو لكونهم المتلفه في التفتة والنهاية من قضاها إنما أراد بحسب علمه اه وقد عد القسطلاني في شرح البضارى ابن عمر من جملة من قدرواها كما رأيت فيه أو ان المراد أن اجتماع الناس لها على هيئة مخصوصة هو البدعة وقد أخرج الطبراني قال السيوطى يستحسن عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من الشهر ولم يترك الوتر في حضر ولا سفر كتبت له أجر شهيد وفي صحيح مسلم عن مجاهد قال دخلت المسجد أنا وعروة بن الزبير فاذا عبد الله

وينس أن يقرأها سورتي الشمس  
والضحى ووقتها (بعد ارتفاع  
الشمس) كركعتين تقريباً (إلى  
الاستواء أو تأخيرها إلى ربيع النهار  
أفضل) الحديث صحيح فيه (ثم)  
بعد الضحى (ركعتا الأحرام)  
بنسك ولو لم تقرأ (وركعتا  
الطواف) وهما أفضل من ركعتي  
الأحرام للتلانف في وجوبهما  
(وركعتا النية) وهما أفضل  
من ركعتي الأحرام أيضاً لتقدم  
سببهما وهودخول المسجد (ثم)  
بعد الثلاثة (سنة الوضوء) وإن  
كان سببها متقدماً بسبب سنة  
الأحرام متأخراً ودليل نذرها  
الاسراع (وتحصل النية بقصر  
أو تفعل هو ركعتان أو أكثرهما  
أولاً) لأن المقصد أن لا تفعل  
المسجد بلا صلاة ثم المراء  
بحصولها بغيرها عند عدم نيتها  
سقوط الطلب بوزن الكراهة

(قوله وإن وردنا) لا تقوله هذه  
الغاية من نظره ولو عرجم عبره  
البكري في الكثرة لكان ظاهراً  
وعبارته وقرأ أنهم أي ركعتي  
الضحى قل هو الله أحد والكافرون  
لنبرضعن وفي آخر مثله في  
الأول والشمس وضحاها وفي الثانية  
والضحى وفيه مناسبة فهما استئذان  
والأول أولى أفضل السورتين  
أذوردان الاختلاص تفعل ثلاث  
القرآن والآخرى تفعل ربعه  
١٥ نقل ثنائ من عن كثر البكري  
في حواشي التبعة ١٥

ابن عمر جالس والناس يصلون الضحى في المسجد فاستأذنه عن مسلاتهم فقال بدعة قال  
القاتاني عياض والنور كلاهما في شرح مسلم مراده أن يظهرها في المسجد والاجتماع  
لها هو البدعة لأن أصل صلاة الضحى بدعة أم والحاصل أن صلاة الضحى وردت من  
رواية بضع وعشرين مجازاً كالجسج السويطي مع فتح في تلك الأحاديث في الجزء الذي  
جمعه في صلاة الضحى (قوله سورتي الشمس والضحى) الحديث فيه والمناسبة وبرهين هذا في  
شرح الإرشاد ونقله في التبعة عن بعضهم قال ولم يبين أنه يقرأها فيما إذا زاد على ركعتين  
في كل ركعتين من ركعاتها أو الأولى فقط وعليه فاعداهما بقراءتهما الكافرون  
والاختلاص وفي نهاية الجمل الرمي للكافرون والاختلاص أفضل من الشمس والضحى  
وإن وردنا إذا الاختلاص تفعل ثلاث القرآن والكافرون تفعل ربعه بلامصافعة ويعتد  
في الأصل أحاديث ورود الكافرون والاختلاص والضحى فراجعها منه إن أردتها  
(قوله إلى الاستواء) في فتح الجواهر أنه المعتقد في الأمداد أو الأعياب أنه مراد من عبر  
بالزوال قال فيهما فلا حرم بهما عند الاستواء لم تتعد لانه وقت كراهة وليس بوقت لها أم  
وهذا إن تحرر بها وقت الاستواء فهو ظاهر والأهوه يجب من الشاوع لأن المنعوع في  
الوقت المكروه إنما هو ما لا يجب أو يميم متأخراً وهذه بناء على خروج وقتها بالاستواء  
تكون مقبلة سببها متقدمة فتعقد إذا انقضاءها وفي شرح المنهج وقتها فيلزم به  
الانفي إلى الاستواء وفي المجموع والتحقيق إلى الزوال وهو المراد بالاستواء فبما يظهر  
وجرى عليه الجمل الرمي في نهاية وقتها في التبعة قال وهو مراد من عبر الاستواء  
قال القليوبي وهو المعتقد قال وهذه صاحبة وقت فلا يؤخر فيها وقت الكراهة أم قد علمت  
أنه لا يؤخر وإن قلنا بالآل إلا أن تحراه فيها (قوله الحديث) هو قوله صلاة الأوابين حين  
ترضى الفصال رواه مسلم بفتح التاء والميم تبرك من شدة الحر في أخفافه أو الرضاء الرمل  
الذي اشتدت حراره والقصال صفار الأبل وأيضاً للتلاخي وكل ربيع من النهار عن صلاة  
(قوله للتلانف في وجوبها) قال في التبعة وتأخيرها إلى ختام قوة الخلاف في وجوبها  
مشكل (قوله وركعتا النية) قال الزركشي كابن العماد هذه الأضافة غير حقيقية إذ المراد  
أنها نية تبارك المسجد تعظيماً لا للبيعة فالقصد سنة البيعة لا تصح الخشوع يرى قال في  
الأعياب لأن البيعة من حيث هي بيعة لا تقصد العبادة شرعاً وإنما قصد لإيقاع العبادة  
فيها الله تعالى انتهى (قوله وهما أفضل الخ) أي ذهاب داود إلى وجوبهما ولتبوت النبي  
عن الجلوس في المسجد قبل تعظيماً كما سبأ في كلامه لم لا على هنا (قوله وإن كان  
سببها الخ) أشار بهذا إلى أن ما قدمه في تعذر تقديم نية المسجد على ركعتي الأحرام من  
أن سببها تقدم بسبب الأحرام متأخراً لا يطرد قال في الأمداد قضية علمه المذكورة أن  
ركعتي الوضوء أفضل من ركعتي الأحرام أيضاً لكن في المجموع تقدم سنة الأحرام  
والنية على سنة الوضوء قال والقاهر أن ما يتعلق بفعل كسنة القتل والتوبة والحاجة

وتحويها كماله الزوال في مرتبة واحدة ان اتفقت في صحة دليلها والا قدم ما صح دليله  
 اهـ (قوله لاحول) جرى عليه ايضا شيخ الاسلام وجري الخطيب الشيرازي والزملي على  
 حصول الثواب وان لم يشروها (قوله عن الطواف) أي والاشتغال بقصة المسجد من  
 الطواف وشعر المبتدأ قوله مكرره وذلك لحصولها بركعتي الطواف فان اتفق شرط من  
 الشرطين اللذين ذكرهما من القصة المسجد (قوله وعن الخطبة) أي اذا دخل وقتها وهو  
 متمكن منها (قوله وأقرب قيامها) أي الجماعة المشروعة قال في الامداد بحيث نفوته  
 فضله التزم ولو اشتغل بها كجادل عليه كلام المجموع زاد في القصة انتظارها ثم دخلت  
 القصة فان صلاها أو جلس كره ولا فرق بين أن يكون قد صلاها جماعة أو فرادى أو لم يصلاها  
 كما في القصة والنهاية وجرى في الامداد على أن اذا دخل ولو كان صلى المكتوبة جماعة  
 لا كراهة لكن الأولى الاشتغال بالجماعة لا بالصفة (قوله قبل والمدرس الخ) أي قاله  
 الزركشي نقلا عن بعض مشايخه وهو ضعف كما في القصة والنهاية وغيرهما اذ كلام  
 مقدمة شرح المذهب مصرح بخلافه (قوله وان قصر القصر) قال في القصة ولولا وضوء  
 لمن دخل محمد ناعلي الاوجه وفيها أيضا لدخل عطشاناً ثم تقب بشربه جالساً على الاوجه  
 لعذره وخالفه م ر في النهاية بغيري على القوات به (قوله وطال الفصل) هل طوله بقدر  
 ركعتين باقل مجزئ حرره فانه غير بعيد (قوله وان طال) كذلك القصة وغيرها وفي النهاية  
 فواتها به قال كما أتت به الوالد قيسا على فوات خمسة التلاوة بطول الفصل بعد قراءتها  
 وكما بقوت تنجود السهم وطول الفصل بعد صلاها ولو لم هو (قوله بعد الاحرام بها) كذلك  
 القصة وغيرها وفي النهاية له يتهاجس الساحت جلس ليأتى بها قال اذ ليس لنا فانه يجب  
 التزم بها قائما اهـ وفي القصة يذب تقديم صفة التلاوة عليها لانها آكد منها للثلاث  
 الشهيرة في وجوبها وانما الاقنوت به لانها جلوس قصير لعذر ومن ثم لم يعين الاحرام بها ان  
 قيام خلافا للاسنوي وظاهر كلام النهاية موافقته وفي القصة يتردد النظر في أن فواتها في  
 حق ذي الحبر والرخب بماذا اول قيل لاقنوت بالا باضطباع لانه رتبة أدون من الجلوس  
 كما أن الجلوس أدون من القيام فكيف كانت بهذا فانت بهذا ليعد وكذا يتردد النظر في حق  
 المضطبع والمستلق أو المحمول اذا دخل كذلك اهـ وعلى قياس ما ذكره ولا لاقنوت في  
 حق المضطبع بالا بالاستلقاء لانه رتبة أدون من الاضطباع وفي الامداد قياس ما سبق من  
 عدم اقنوت بالقيام أو بالاقنوت في حق المقدم بالا باضطباعه وهو محتمل نعم يتردد النظر في  
 الداخل مضطجعا أو مستقبلا ولا يعد فواتها عليه بطول الزمن عرفا ثم قال ثم هذا ظاهر في  
 مضطجع أو مستلق لا يمكنه الجلوس أو القيام ولا أهل يكون جلوسه أو قيامه بمنزلة جلوس  
 القائم واضطباع الحائس أو لاعبرة به ما هنا لان ما لا يعد ان يميز هنا بمثل نظرا اهـ وفي  
 النهاية بقياس ما مر أن من دخل غير قائم طال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اهـ (قوله بغير  
 وضوء) قيده في القصة بقوله ليجلس فيه زاد في فتح الجواد لا للتصور ورأسه أنه خلاف

لاحصول الثواب لان شرطه التنية  
 فالمتعلق بالداخل يمكن كراهة  
 الجلوس قبل صلاة وتفتي باي  
 صلاة كانت ما لم يتوعد  
 التنية وحصول الثواب عليها  
 وهو متوقف على التنية أما اقل  
 من ركعتين ركعة وصيغة  
 تلاوة وشكر وصلاة جنازة فلا  
 تحصل به لما صرح من قوله على الله  
 عليه وسلم اذا دخل احدكم  
 المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين  
 والاشتغال بهما عن فرض ضاق  
 وقته ومن فاته وجب عليه فعلها  
 فورا حرام ومن الطواف لمن دخل  
 المسجد الحرام بقصده وقد تمكن  
 منه ومن الخطبة ومن جماعه ولو  
 في ثقل دخل وهي فائقة أو قرب  
 قيامها مكرره قبل والمدرس  
 كأن خطيب يجتمع القشوف البسه  
 (وتشكر بذكر الدخول) ولو  
 على قرب للتباعد السابق وان لم يرد  
 الجلوس (وقفوت) القصة  
 بالجلوس قبل فعلها حال كونه  
 عالما (عامدا) وان قصر الفصل  
 (اونا) ساءا اوجاهه لا (وطال  
 الفصل) بخلاف ما اذا قصر  
 الفصل على المقدم لعذره لا بالقيام  
 وان طال ولا بالجلوس بعد الاحرام  
 بها قائما ويكره دخول المسجد  
 بغير وضوء

ويسن لمن لم يتمكن منها حدث أو  
شغل أن يقول سبحان الله الواحد  
له ولا اله الا الله والله أكبر ولا  
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
اربعا (ويستحب زيادة) رواتب  
اخر غير ما مر ~~لكنها ليست~~  
مؤكدة وهي فصل (ركعتين قبل  
الظهر) (ركعتين قبل الجمعة  
(ركعتين بعده وركعتين بعدها  
واربع قبل العصر وركعتين  
قبل المغرب) (ركعتين قبل  
العشاء) للاتباع في كل ذلك  
الاجمعة قريبا على الظاهر  
(و) من المتسود أيضا ركعتان  
(عند) الخروج من المنزل ولو اقرب  
(السفر) ويسن فعلهما (في بيته)  
للاتباع ويقرا فيها الكافرون  
والاخلاص (و) ركعتان (عند  
القدوم) من السفر ويبدأ بهما  
(في المسجد) قبل دخوله منزله  
ويكفاه عن ركعتي دخوله فانهما  
سنة أيضا وان دخل من غير سفر  
ويسن ركعتان أيضا

(قوله قال في التصفه لانها الطيبات  
الخ) زاد في اليعاب وهي المراد  
من قوله تعالى وان من شيء الا يسبح  
بحمده وهي القرص الحسن  
والذكر الكثير في آيتهم اهـ جل

الليل

الاولى للعب الا لعدوان لم يرض الكراهة في شرح الباب وبجاءه على ما في الاحياء  
واستدل به الزركشي بما فيه نظر وقد تمت في أحكام المساجد من المجموع ما رده وهو يجوز  
المخلص فيه للحدث اجماعا ولو لم يرض ولا كراهة فيه وقول المتولي يذكره لغير غرض  
لا أعلم أحدوافقه اهـ وصرف ذلك من يدبض فراجعته انتهى كلام شرح العباب له وذكر في  
أحكام المساجد بعد الرذ على من قال ~~بصكر~~ اهـ دخول المسجد للحدث مانعه وبحث  
الزركشي فقيدها ذكر في المحدث بماذا المضيقي على المصلين أو المعتكفين والاحرام اهـ قوله  
سبحان الله الخ) قال في التصفه لانها الطيبات والباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات  
والجادات اهـ وأقول كان وجه المناسبة أن الدأخل حيث لم يتمكن من فعل صلاة  
الاحسين فلا ينزل رتبة عن الحيوانات والجادات فليصل صلاتها وفي التصفه والثناء  
وغیرهما أتم تعدل صلاة ركعتين وفي حواشي الهي للشهاب القلوبي مانعه فرع يقوم  
مقام السجود للثلاوة أو الشكر ما يقوم مقام التصفه لم يرد فعلها ولو منظره وهو سبحانه  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كما يأتي اهـ (قوله قريبا على الظاهر) ظاهره عوده  
لكل من القبلة والبعيدة وسبق في كلامه في المؤكد هو هذا وعليه فلم يرد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم شيء من رتبة الجمعة قبلها وبعدها مؤكدا وغيره ورأيت في المواهب  
اللدنية كان صلى الله عليه وسلم الاصل بعد الجمعة حتى تصرف في ركعتين رواء  
الجناري وروى أبو داود وابن حبان من طريق أبي ب نافع قال كان ابن عمر يطيل  
الصلاة قبل الجمعة ويصل بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يفعل ذلك وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواء  
البراء ووافقه كان يصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا أقوى ما تمسك به في مشروعية  
الركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير فروعا من  
صلاه مقررة الا بين ديها ركعتان قاله في فتح الباري اهـ ما أردت تفهيم المواهب  
ملخصا وقد ذكر روايات غيره اهـ أيضا فراجعها من المواهب ان أردتها ورأيت في تقريب  
أحاديث الرافعي لما نقل ابن حجر ليدكر الرافعي في سنة الجمعة التي قبلها حديثنا وأصح  
ما فيه ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قال اجلس ليك الفطافان  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت ركعتين قبل أن تجي قال لا لاهل  
فصل ركعتين ويجوز زعمها قال الجدي بن تيمية في المتق قوله قبل أن تجي مدال على أنهم مائة  
الجمعة التي قبلها لا تحب المسجد وتضعه المزي بأن الصواب أصليت ركعتين قبل أن تجلس  
فصنفه بعض الرواة وفي ابن ماجه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل  
الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهن بشيء واصله ضعيف جدا وفي الباب عن ابن مسعود  
وعلى في الطبراني والوسط وصح عن ابن مسعود من فعله رواء عبد الرزاق قبل والظاهر  
أنه يتوقف في الطبراني والوسط عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

عقب الاذان وبعد طلوع الشمس  
وغروب وقت الكراهة وعند  
الزفاف لكل من الزوجين وبعد  
الزوال وعقب الترويض من الحمام  
وبان دخل أرضا لا يعبد الله فيها  
وللمسافر كلتا منزلتيه وللثوبه  
ولومن صغيرة (وصلاة الاستخارة)  
أي طلب الثابت فيأمر بان يفعله  
يضعها في الخبز الاستخارة في تعيين  
وقته لاني قد علمته وهي ركعتان  
للاتباع ويقرأن فيها ما امر ثم يدعو  
بعد السلام منها ما دعاه المشهور  
ويجي فيه حاجته وتحصل بكل  
صلاة كالتحية فان تعذرت استخار  
بالدعاء ويضي بعده ما ينشر له  
صدر (و) صلاة (الحاجة) وهي  
وركعتان لخديث فيها ضعف

(قوله واعتقد في الایعاب انها هي  
الخ) ووجه الشرح ان في اليهود  
المحمدية وقال السجده ران  
القلب اليه امل وبما يصرح به  
الخبر الذي أخرجه أبو يعلى  
والطبراني بن جديس بن صلي  
الغدفة فقد عفي مقعده فلم يبلغ بشئ  
من أمور الدنيا وبذكر الله حتى يصل  
الغني أربع ركعات يخرج من  
ذنوبه كيوم ولدته أمه ووردت  
أحاديث بعضها وهذا هو الراجح  
ولهذا اعتقد كثير من أهل أربع  
ركعات اه جرهمزي

يصل قبل الجمعة ركعتين وبعدها ركعتين روات في ترجمة أحمد بن عمرو اه ماذ كره الحافظ  
ابن حجر وروايت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وفيه أيضاً عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا سلمت بعد الجمعة فصلوا أربعاً زاد عرف رويته قال ابن ادريس  
قال سهيل فان عمل بشئ فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت وفي مسلم غير ذلك  
من الروايات وروايت لقلا عن شرح المشكاة للملا على القاري مانصه وقيل بما يستدعيه  
قوله الحافظ العراقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً اه فأوهمه كلامه عننا  
غير مراد فتنبيهه (قوله عقب الاذان) في شرح العباب لقلا عن الكفاية أنه يشي بهما  
سنة كافي التقيع ورويه الخبر السابق بين كل أذانين صلاة وسنة الى ذلك الشيخ أبو حامد  
قال الا في المغرب الخ (قوله وبعد طلوع الشمس الخ) وهي غير الضيق كافي التقيع وغيرها  
وتبرأ منه في الامداد فقال علي ما في الاحياء واعتقد في الایعاب أنها هي وأن مقتضى  
المذهب أنه لا يجوز فعلها بمائة صلاة الاشارة الى ما يرد فيه ما شئ يجرى عليه م ر في الهاية  
ونقله عن افتاء والده (قوله وعند الزفاف) أي بعد العقد وقبل الوقاع (قوله وبعد  
الزوال) في الایعاب أربع ركعات أو ركعتان كافي للباب والتدريج لما روي أنه صلى  
الله عليه وسلم فعل ذلك وأمر به الخ (قوله ولومن صغيرة) ويستفترقه عقبهما (قوله  
ومنناها في الخبر الخ) دفع به ايراد أن الاستخارة لا تطلب فيه لانه قد علمت غيرته (قوله  
ما مر) أي الكافرون في الاولى والا خلاص في الثانية والا اكمل أن يترا قبل الكافرون  
في الاولى وبذلك يخلق ما يشاء ويختار الى ترجعون وقبل الاخلاص وما كان المؤمن  
ولا مؤمنة الى قوله مبينا (قوله بدعائها المشهور) هو اللهم اني استغفر بك بلك واستغفر بك  
بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب  
اللهم ان كنت تعلم أن كذا أو تسمى حاجتك خبرني في ديني ومعاشي وعاقبة أعمري وعاجله  
وأجله فاقدروني ويسروني ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن كذا أو تسمى حاجتك شري في  
دينني ومعاشي وعاقبة أعمري وعاجله فأصرفني عنه وأصرفني عنك والخبر حيث  
كان ثم رضى به وبسن اقتراح الدعاء وخفه بالحدقة والصلاة والسلام على رسول الله  
(قوله فان تهذرت) أي الاستخارة بالصلاة قال في الایعاب أو قصرت ولم يرد هاهنا استخار  
بهذا الدعاء فيما يظهر اذ تركه الفضل لا يمنع من المقتول اه (قوله لما ينشر له صدره)  
في حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملي والعبادة للرملي فان لم ينشر لشيئ كرر  
الاستخارة بالصلاة والدعاء حتى ينشر صدره لشيئ وان زاد على السبع والتيسير في  
خبر أنس جرى على الغالب من أن الاشرار لشيئ لا يشترع السبع على ان الخبر اسناده  
غريب كافي الاذكار ولو فرض عدم انشراحه لشيئ مع تكرار الصلاة فان أمكن التأخير  
آخره والاشرع فيما يتيسر له لانه علامة الاذن والخبر ان شاء الله تعالى اه (قوله ضعيف)

وفي الاحياء انها اتقاء عشرة ركعة  
فاذا اسلم منها اثني على الله سبحانه  
وتعالى بجماع الحمد والثناء ثم صلى  
على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم سأل  
 حاجته

(قوله رواء البيهقي في الدعاء) قال  
الشارح في آداب الدعاء من  
الايجاب وأخرجه غير البيهقي  
وبه يرد ايراد ابن الجوزي له في  
الموصوعات اه قلت وقد تعقب  
السيوطي ابن الجوزي وذكر  
ما يقيد أنه غير موضوع واقر  
التعقب ابن عراف في التنزيه جل  
اليسل (قوله واليهود يتأنيها)  
ومن ثم قال العسراقي في شرح  
الترمذي بعد الكلام على اسناد  
هذا الحديث وبان ضعفه  
ما فيه ومع ذلك فهو شاذ يخالف  
للأحاديد الصحيحة في نهيه صلى  
الله عليه وسلم عن القراءة في  
الركوع واليهود اه نقله ابن  
عرافي في تنزيه الشريعة قال ونقل  
ابن الأثير في النهاية والزركشي  
عن الحنفية انه يكره أن يقول في  
الدعاء اللهم اني أسألك بجماع العز  
من عرشك وان جابه الحديث لانه  
لا يشكف معناه لكل أحد قال  
ابن الأثير عنه يعز عرشك اه  
ونقل هذا عن الزركشي الشارح  
في آداب الدعاء من الايجاب اه

هو من كانت له حاجة الى الله وأحمد بن آدم فليتوضأ ولعسن الوضوء ثم ليصل ركعتين  
ثم ليبتن على الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه  
الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك  
والغنية من كل بلاء السلامة من كل آثم لاتع لي ذبا الاغفره ولا داء الا فرقه ولا حاجة  
هي لك رضا الا قضيتها ارحم الراحمين رواء الترمذي وضعفه والمنه ورأى أنها ركعة ان  
(قوله وفي الاحياء انها اثنا عشرة ركعة) يقرأ في كل ركعة بأمر القرآن وآية الكرسي وقل  
هو الله أحد فاذا فرغ من ساجدة الله ثم قال سبحانه الذي ليس العز وقال به - هناك الذي  
تعطف بالحمد وتكريم به سبحانه الذي أحصى كل شئ بعلمه سبحانه الذي لا ينفني التدبير الاله  
سبحان ذي الملى والمفضل سبحانه ذي العز والسكرم سبحانه ذي الطول وانتم أسألك بجماع  
العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وحده ذلك الاعلى وكل تلك التامة  
التي لا يحاها وزمن بولافا جاز أن تصلي على محمد وعلى آل محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم ثم  
يسأل حاجته التي لا عصبية فيها فيجاب ان شاء الله تعالى له ولهيب وبلغنا أنه كان يقال  
لا تطلوها شهاده كم فيتمنا ونون بها على مصيبة الله تعالى وهذه السلسلة مروية عن ابن  
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم اه كلام الاحياء بجره ومنه نقلت قال الشارح في  
الايجاب وظاهره أنه يأتي بالركعتين كما به التسليمه واحدة وفيه أيضا قال ابن الجوزي ومما  
جرته ما ورد منه صلى الله عليه وسلم قال لم يثنى عشرة ركعة من أجل أنهما ركن تشهد بين  
كل ركعتين لا تفعل بينهما ينين فاذا اجلس في آخر صلاتك فأن على الله عز وجل وصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر واسجد واقرأ وأنت ساجد فاقه الكتاب سبع مرات وآية  
الكرسي سبع مرات قل هو الله أحد سبع مرات رآه الا الله وحده لا شريك له  
المالك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات ثم قل اللهم اني أسألك بجماع العزم من عرشك  
ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وحده الاعلى وكل تلك التامة ثم سأل بعد حاجتك  
ثم ارفع رأسك وسلم عن عينك وعن شمالك واتق الشهادة أن يعطوها فبعد دعوتهم رجس  
فيستجاب لهم رواء البيهقي في الدعاء وقال ان قدس بر فوجد سببا لتقصه الحاجة قال  
الحافظ الجوزي وروينا في كتاب الدعاء ما لوقا احدي وفي سند غير واحد من أهل العلم وذكر  
أنه جربه فوجد ذلك وانما جربه فوجدته كذلك على أن في سنده من لا أعرفه اه وفي  
هذه الكيفية تغييره بطل اظهاه راجل صريحهما أن يصحح التدبير والشهادة والسلام وهذا  
الصبور مبطل وجبته فلا يجوز نقلها إلا أن يراد منها أن هذا يقال في السجدة الأخيرة  
من الركعة الأخيرة على أن انتهى الصحيح عن القراءة في الركوع واليهود يتأنيها وان  
أريد من ذلك ثم في صلاة الحاجة حديث صحيح أخرجه الطبراني والبيهقي وغيرهما عن  
عثمان بن حنيفة أن رجلا اختلف الى عثمان في حاجة فلم يلتفت اليه فقال له ابن حنيفة  
انت الميضاة فتوفاه ثم أتت المسجدة وصل ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه اليك



وصلاة الاوابين وهي عشرون  
ركعة بين المغرب والعشاء  
(و) صلاة التجميع وهي أربع  
ركعات يقول في كل ركعة بعد  
الافتحة وسورة سبحان الله والحمد  
لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في  
الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله  
خمس عشرة مرة وفي كل من  
الركوع

(قوله بين المغرب والعشاء) قال  
البرماوي على القاسمي ولو مجموعة  
مع المغرب تقديمها ونحوه وسكت  
عماذا جمع تأخيرها عن الشيخ  
ابراهيم الصكوري في انهاء آخر  
السنة ونقله مد أياض من شب  
وأقره وحديثين قضاؤها كما  
صرح به الأجهوري في حاشية  
الخطيب قال الجوهري وفيه  
توقف وبعبارة الاحياء اذا غربت  
الشمس صلى المغرب وأحيا ما بين  
العشاءين وآخر هذا الورد غيبوبه  
التفريق الخ وقضيه انه ورد للوقت  
كما هو قصة قولهم اجزاء صلاة الغفلة  
حتى لو جمع تأخيرها صحت في هذا  
الوقت وعن قول انها تقوت  
يدخل وقت العشاء وهو صريح  
كلام الاحياء السابق ما قاله  
الجهنزي وفيه نظر اه مختصرا  
من اجل الدليل

بنينا محمد صلى الله عليه وسلم في الرحمة يا محمد اني أوجه بك الى ربى فقفضى حاجتى ويترك  
حاجتك ففعل الرجل فقفضى عثمان حاجته على الفور فاني ان حديث فقال له بركة الله  
خير اما تقضاها حتى كلفته في فقال والله ما كلفته ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأتى شريفك كالمذهب بصره فقال له أو نصبر فقال يا ربول الله ليس لي قائد  
وقد شق علي فقال انت المضاة فتوضأ ثم صلى ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات قال ابن  
حنبل فوافقه ما نقر فتأطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به شرفه  
وأخرجه الحاكم والبيهقي بدون القصة الاولى ومعهما الا أن لفظ هذه يا محمد اني توجهت  
بك الى ربى في حاجتى لقفضى الله سم شععة في وفي رواية للشيخ شق في نفسي قال في  
البحر يندب تحوى غداة السبت لحاجة لقوله صلى الله عليه وسلم من غدا يوم السبت  
في طلب حاجة يصل طلبها فأناضامن لقضائها اه كلام الایباب وشرحه بصره  
وفي المخول عن الاحياء ايضا السجود الممنوع منه ثمان أراد بقوله فاذا ارغ القراغ  
من الركعات ساوى رواية ابن الجزري وان أراد فرغ من جميع الصلاة فالسجود أيضا  
ممنوع حينئذ والله أعلم (قوله الاوابين) الاواب الرجاء الى مرضاة الله (قوله وهي  
عشرون) ورويت - تاووبت أربعاً ورويت ركعتين وهما الاقل (قوله بين المغرب  
والعشاء) سبق أن الضحى أيضا تسمى صلاة الاوابين فهي مشتركة بين هذه والضحى (قوله  
التجميع) في الایباب ولوقفت الكراهة فيها يظهر اه وفي تاوى الشارح الذى يظهر من  
كلامهم أنهم من المطلق فيصير التنفل به في وقت الكراهة ووجه كونها من المطلق أنه  
الذى لا يتقيد بوقت ولا مبد وهذه كذلك لندبها كل وقت من ليل أو نهار كما صرحوا به  
ما عدا وقت الكراهة لم تمنعها فيه كما تقررت قال وعلم من كونها مطلقة أنها لا تقضى لانه  
ليس اه اوقت محدود حتى يصور نحو وجهائه وتفضل خارجة الخ لكن - أتى في كلامه في  
هذا التمرح أن من فاتته صلاة اعتادها نذر قضاؤها وان لم تكن موقوفة فيشمل ذلك هذه  
وانه ان أفسد فقلامه طلقا نذر قضاؤه وان لم يمتدده وما في تناوبه وجهه في الایباب كما  
لا يفتنى (قوله أربع ركعات) في التحفة بتسليمة أو تسليتين اه وفي تاوى الشارح يجوز  
فيها الفصل كالوصل لان الحديث يتناولهما لكن استحسنت الغزالي في الاحياء أنه اذا  
صلاها في النهار وصلها بتسليمة واحدة وان صلاها في الليل فصلها بتسليتين الى آخر ما في  
فتاويه (قوله وسورة) في الایباب ككونها نازلة من طوال الفصل والافضل أربع من  
المسحبات الحديدة والحشرو والصافات والجمعة والتغاب للتمامة بينهما في الاسم وتاريخ من  
قصاره كالزلة والهاديات وأما كم والاخلاص أحب وفي الترغيب للمنذرى عن ابن  
المبارك أنه بكبرتم يقول سبحانك اللهم ويحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك  
قال ويبدأ في الركوع بسبحان ربى العظيم وفي السجود بسبحان ربى الاعلى ثلاثاً ثم يسبح  
التسبيحات (قوله الابانة) في الایباب راد في الاحياء العلى العظيم (قوله من الركوع)

والاعتدال وكل من السجدين

والجلوس بينهما والجلوس بعد  
رفعهما من السجدة الثانية في كل  
ركعة عشرة فذلك خمس وسبعون  
مرة في كل ركعة وقد علمنا النبي  
صلى الله عليه وسلم لعنه العباس  
رضي الله عنه وذكره فيها فضلا  
عليها منه لو كانت ذنوبك مثل  
زبد البحر أو مثل غفر الله لك  
وحديثها ورد من طرق بعضها  
حسن وذكر ابن الجوزي له في  
الموضوعات مردود قال التاج  
السبكي وغيره ولا يسمع بعظم  
فضله أو يتركها الاستواء بالدين  
أي ومن ثم ورد في حديثها فان  
استطعت أن تصلها كل يوم مرة  
والأني كل جمعة والأني كل شهر  
والأني كل سنة والأني كل مرة  
ومن البدع القبيحة صلاة الغائب  
أول جمعة من رجب وصلاة نصف  
شعبان وحديثها باطل وقد بالغ  
النووي وغيره في انكارهما (ومن  
فائتبه صلاة مؤقسة) بوقت  
مخصوص وإن لم تشرع جماعة  
أو اعتادها وإن لم تكن مؤقسة  
(فهاها) ندبا وإن طال الزمان للامر  
به وللإتيان في سنة الصبح والظهر  
القبيلة (ولا يقضى) نقل مطلق لم  
يعتد إلا أن شرع فيه وأتسمه  
ولا (ماله سبب) كصحة وكسوف  
واستقاء وغيرهما مما يفعل  
لعارض أو فعله لذلك العارض وقد  
زال وبني لمن فاته ورده ولو غير  
صلاة أتى بدركه في وقت آخر

أي بعد تسبيحه وكذلك السجود (قوله والاعتدال) كذا في الحديث قال في الإيعاب وقد  
كان ابن المبارك يوجب عليها غير أنه كان يسبح قبل القراءتين عشرة مرة وبعد القراءتين  
عشرة ولا يسبح في الاعتدال وهو غلط حديث ابن عباس وجلالته تقتضي التوقف عن  
مخالفته فالأحب العمل بهذا تأويبه إذا تفرغ أخرى وفعله بعد الزوال قبل صلاة الظهر  
وكون دعائه بعد التشهد وقبل السلام اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل  
اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب  
أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أحققك اللهم اني أسألك عناية تخرجني عن معاصيك  
سعي أعمل بطاعتك عملا مستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفا منك وحتى  
أخلص لك النصيحة جالبا حتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق  
النور يسلم ثم يدعو بما يحتاجه وفي كل ما ذكر ورد سنة وبعض ذلك ضعف يعمل به في  
الفضائل الخ (قوله بالغ اسم) موضع به يدل (قوله بعضها حسن) في فتاوى الشارح  
اسبق في حديث صلاة التسبيح أنه حسن لغرضه من أطلق تصحيحه كإحدى خريجة وأما كمال  
على المشي على أن الحسن يعني لكثرة شواهد بعضها ومن أطلق ضعفه كالتوحي في  
بعض كتبه أراد من حيث مفردات طرقه ومن أطلق أنه حسن أراد باعتبار ما قلناه فثبت  
لاتتأني بين عبارات الفقهاء والهدئين المختلفة في ذلك حتى إن الشخص الواحد يتناقض  
كلامه في كتبه يقول في بعضها حسن وفي بعضها ضعف كالتوحي وشيخ الإسلام  
العسقلاني الخ في التفتة فلو ترك تسبيح الركوع لم يجز العود إليه ولا فعله في الاعتدال بل  
يأتي به في السجود والأقرب بأنه يتصرف في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو  
في القيام (قوله صلاة الغائب) في الأحياء للغزالي رضي الله عنه في كتابه في الصلاة  
عليه وسلم أنه قال ما من أحد يصوم أو يركب من رجب ثم يصلي غيابة العشاء والعقبة اثنتي  
عشرة ركعة بفصل بين كل ركعتين تسليمة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة أو اثنتين  
في ليلة القدر ثلاث مرات وقل هو الله أحد اثنتي عشرة مرة فإذا فرغ من صلاته صلى على  
سبعين مرة ويقول اللهم صل على النبي الأبي وعلى آله ثم يجده ويقول في سجود سبعين  
مرة سبح قدوس رب الملائكة والروح ثم يفرغ رأسه ويقول سبعين مرة توب اغفر وارحم  
وتجاوز عما تسلم فانك أنت العلي الأعظم ثم يسجد سجدة أخرى ويقول فيها مثل ما قال في  
السجدة الأولى ثم يسأل حاجته في سجودها فأنها تقتضي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يبلى أحد هذه الصلاة الا غفر له جميع ذنوبه ولو كانت مثل نبد البصر وعدد الرمل ووزن  
الجلال وورق الأشجار ويشتغل يوم القيامة في سبعمائة من أهل بيته ممن قد استوجب  
النار فله صلاة تسبحة وانما أوردناها في هذا القسم لأنها تذكر وتذكر والسنن وإن  
كان لا تبلغ رتبة صلاة التراويح وصلاة العيدين لأن هذه الصلاة تطلب الاتحاد  
ولكن رأيت أهل القدس يأجمعهم يراغبون عليها ولا يسعون بتركها فأحييت أيرادها

أثلاثاً على نفسه إلى الدعاء والراحة (ولا حصر للثقل المطلق) وهو ما لا يتقدم بوقت ولا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذنب الصلوة خير موضع استكرمتها أو أقل (فإن أحرم) في النفل المطلق (بأنكر من ركعة فله أن يتشهد في كل ركعتين أو) في (كل ثلاث أو) كل (أربع) لأن ذلك موهود في الترافض في الجلة (ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام لأنه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد ويسمى أن يقرأ السور وما لم يتشهد ٢٨٦ (وله) في النفل المطلق إذا أحرم بعدد (أن يذيع ما شاء) أن (يتقص) عنه

(بشرط تقصير التنية قبل ذلك) أي قبل الزيادة والتقص فلا يقرأ أربعاً أو يسلم من ركعتين أو قام لخامسة قبل تغير التنية بطلت صلاته إن علم وتعد فلو قام لزيادة ناسياً أو جاهلاً ثم تذكر أو علم فقد وجب يا ثم قام لزيادة إن شاء (والأفضل) فيه (أن يسلم من كل ركعتين) لما سمع من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار ثني مثني (وطول القيام) فاستمر الصلوات (أفضل من عدد الركعات) للغير الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولأن ذكره القرآن وهو أفضل من ذكر غيره فلو صلى شخص عشرين أو طالت في قيامها وصل إلى آخر عشرين في ذلك الزمن كانت العشر أفضل على ما اقتضاه كلام المصنف وهو أحد احتمالات في الجواهر (وتنقل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق وعليه حل خير أفضل الصلاة بعد القرينة صلاة الليل (وضمته الأخير) أن قسمه مضمين أي الصلاة فيه أفضل منها في نصفه القول للغير الصحيح أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل (وثلثة الأوساط) أن قسمه ثلاثاً (أفضل) من ثلثه الأول والاخير والأفضل

وأما صلاة شعبان فهي أن يصلي في ليلة الخميس عشر منه مائة وركعة كل ركعة بين تسليمة يقرأ في كل ركعة بعد القنوت قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة وإن شاء صلى عشر ركعات يقرأ في كل ركعة بعد القنوت قل هو الله أحد مائة مرة فهذه أيضاً مروية في جلة الصلوات كان السلف يصلون هذه الصلاة ويسمونها صلاة النحر ويحفظونها وربما أولوها جماعة وروى عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال حدثني ثلاثون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن من صلى هذه الصلاة في هذه الليلة نظر الله تعالى إليه سبعين نظرة وقضى له بكل نظرة سبعين حاجة أدناها مغفرة اه ما نقله الغزالي في الاحياء بمرهفة ومنه نقلت واختلف العلماء فيها أنهم من قال لها طرق إذا اجتمعت وصل الحديث إلى حديث يعمل به في فضائل الاعمال ومنهم من حكم على حديثها بالوضع ومنهم التوروي وتبعه الشارح في كتابه وقد أفرد الشارح الكلام على ذلك في تأليف مستقل سماه الايضاح والبيان فيما يلي في ليلتي الغائب والنصف من شعبان وقد اشيع الكلام فيه على ذلك فراجع منه أن أردته (قوله الدعاء) أي الراحة (قوله في كل ركعتين) وهو أفضل من غيرهما في المجموع ويحوي على ذلك أن ظواهر السنة تقتضيه (قوله من غير سلام) في الأعيان أمانع التسليم فيصير ولو به كل ركعة ولكن كونه مثني أفضل وفيه لو يقرأ عشرين ثلاثاً فصلي خدام تشهد في كل ركعة وتجاه متشهداً في آخرها الأقرب عدم الصلوة والوجه فيما إذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه ملخصاً (قوله ما لم يتشهد) عبارة العفة وله جمع عدد كثير يتشهد آخره حينئذ يقرأ السور في الكل والافضل قبل تشهد الاول انتهت (قوله أن يذيع) أي في غير متيم رأى الماء في أثناء صلاته (قوله على ما اقتضاه كلام المصنف) في شرح العباب هو الأوجه من تردد في الجواهر وقال ومحمد ان استوى منه ما الخ (قوله وثلثة الأوساط الخ) قال الشافعي لأن العفة فيه أكثر من الصلاة فيه أثقل (قوله كل الليل) قال في الأعيان أي أحاطه ولو بغير صلاة فيما يظهر (قوله من شأنه أنه يضرب) ظاهره الكراهة لم يضربه وهو يخاف السيل في العباب من تقصيد ذلك عن يضربه قال الشارح في شرحه وذكر الحب الطبري قريبا عنه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحب لاسيما للتلذذ بتجاجة الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى عنها محذوراً كرهه والا فلا ورفقه بنفسه أو اه قال الأذري وما ذكره الحب كلام حسن بالغ يعضده ما أخرجه عن ثلاثين من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة وضوء العشاء أربعين سنة أو أقل أو أكثر وعد التمتع بذلك في حناقيهم الخ قال في الصفة ويحاج بأن أولئك مجتهدون لا سيما وقد أسعقهم الزمان والاخوان وهذا مفقود اليوم فلم ينبج الا الكراهة

من ذلك السدس الرابع ونظام للغير الصحيح أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ونام مقدسه (ويكره قيام كل الليل دائماً) انتهى فيه ولأن من شأنه أنه يضرب خروجاً عما يباحض القليل كلياته العشر الأخيرين رمضان وليلي العيدين لا اتباع (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

أي صلاته صلى الله عليه وسلم (ويكره تركه) بعد اعتاده ونقصه بلا ضرر ولا صعب من قرأه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر العاص  
 لا تكن كفلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسأل أن لا ينجي الليل من صلاة وان قلت وان وقتا من يطعم في تهمده ان لم يصنع  
 ضررا (واذا استيقظ مسح النوم عن وجهه ونظر الى السماء وقرأ قوله تعالى في آخر آكل عران (ان في خلق السموات  
 والارض الى آخر السورة) وان ينام من تهمده وقت القيلولة وان ينام ٢٨٧ أو يستريح من نفس أو يفرق صلاته (وانتساح  
 تهمده من كعبتين خفيفتين)

للإسراع كما هو (واكتفاء الله تعالى  
 والاستغفار بالليل) لم يرد مسلم  
 في الليل لساعة لا يوافقها رجل  
 مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر  
 الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك  
 كل ليلة لان الليل محل الغفلة  
 (و) ذلك (في النصف الأخير  
 والثالث الأخير) لم يرد الخبر الصحيح  
 ينزل ربنا تبارك وتعالى على كل  
 ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث  
 الليل الأخير فيقول من يدعوني  
 فأستجب له ومن يسألني فأعطيته  
 ومن يستغفرني فأغفر له ومن  
 ينزل ربنا تبارك وتعالى على كل  
 ليلة أو هو كناية عن مزيد  
 القرب والجلالة فيصعب على كل  
 مؤمن أن يتقدم هذا الحديث  
 ومشابه من المشكلات الواردة  
 في الكتاب والسنة كالرجوع على  
 العرش استوى ربي وبه يدرك  
 وبالله فوق أيديهم وغير ذلك مما  
 شكاه انه ليس المراد به انظر احرها  
 لاستصحابها عليه تبارك وتعالى عما  
 يقول الظالمون والجاحدون  
 علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك مخبر ان  
 شاء أنزلها به وما ذكرناه وهي

مطلقا الغلبة الضرر واقتضى بذلك (قوله أي صلاة) قال في الايعاب اما حياؤها بغير صلاة  
 فلا يكره كما افهمه كلام المجمع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالافضل نوع تشبه باليهود  
 والنصارى في احياء ليلتي السبت والاحد وفي الغفلة اشبهت الحديث والمتن زوال  
 الكراهة بنسب ليله قبلها أو بعدها فقلربا يأتي في صوم يومها وعدم كراهة تخصيص ليله  
 غيرها وتوقف فيه الاذرى وأبدى احتمالا يكرهه أيضا لانه بدعة اه واعدق في الايعاب  
 عدم كراهة تخصيص غيرها واعدق الجلال الرمي في النهاية أيضا عدم الكراهة مع الضم  
 لما قبلها أو بعدها وعدم كراهة تخصيص غيرها قال وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وقفة  
 قال وأما احيائها بغير صلاة فتغير كبره كما أفاده الورد رحمه الله تعالى لاسيما بالصلاة  
 والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (قوله وقت  
 القيلولة) وهو قبل الزوال لانه كاصحور للصائم قوله حين يبقى ثلث الليل (هذه رواية في  
 هريرة وهي اصح الروايات ولذا اقتصر الشارح عليها) (قوله بالجهة والتجسيم) في الغفلة  
 في باب الرقعة هي الجسمية والجهة ان زعم واحد من هذه اى اللون أو  
 الاتصال بالعالم أو الانفصال عنه كثر والافلالان الاصح ان  
 لازم المذهب ليس يذهب ونوزع فيه بما لا يجدي ثم قال  
 في الغفلة قلبي اخذ من حديث الجارية يعترف  
 نحو التجسيم والجهة في حق العوام  
 لانهم مع ذلك على غاية من  
 اعتقاد التنزيه والكمال  
 المطلق اه  
 (تم الجزء الاول وبه الجزء الثاني اوله (فصل في صلاة الجماعة واحكامها)



طريقة الخلف وآثرها الكثيرة المتبدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرها مما هو محال على الله تعالى وان شافق من علمها الى الله  
 تعالى وهي طريقة السلف وآثرها خلق زمانهم مما حدث من الضلالات الشبهية والبدع القبيحة فلا يكن لهم حاجة الى الخوض  
 فيها واعلم ان القرأى وغيره من سكران الشافعي ومالك وأحمد وابي حنيفة رضي الله عنهم القول بصحفة القائلين بالجهة

الظاهر عدم صحة السعي بعده (قوله وتكره اعادته) أي السعي والكلام في غير الفان  
 أما هو فذهب الشارح في الصحة وغيره تابعاً للبقيتي إلى عدم ثبوت الاعادة له أيضاً وعليه  
 جرى الجمل الرمي في شرح الدجبية وجرى الجمل الرمي في شرح الايضاح والخطيب  
 في المغني على نيب سبعين له وعليه جرى سم واتهاب الرمي وابن علان وغيرهم قال  
 الحلبي ومقتضى كلامهم امتناع مولاة الطوائف والسعين فيطوف ويسعى ثم يطوف  
 ويسعى اه وقد يجب اعادة السعي كن سعي في حال قصه برق أو جنون أو صبا ثم كدل  
 وأدرك الوقوف به مرة وهو كامل فانه يجب عليه اعادة السعي (قوله بأن يلقى عقبه الخ)  
 هذا تفسير لقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة قال عبد لرؤف فلا يكتفى برأس الزل  
 الذي تنص عنه الاصابع الخ وأقره عليه ابن الجمل وهذا الذي ذكره الشارح هنا  
 هو المعتقد عنده وكذلك شيخ الاسلام وأقره المغني وجرى عليه الجمل الرمي في نهايته  
 وشرح الدجبية ونال في شرح الايضاح وكذلك ابن علقمري على أن الدرج  
 المشاهدة اليوم ليس شيء منه يحدث وأن سعي الرابك صحيح إذا ألقى حافداً بينه  
 بالدرجة السفلى بل الوصول للمسامت آخر الدرج المدفونة كما وان بعد من آخر  
 الدرج الموجود اليوم بأذرع قال وفي هذا فصفة كبيرة لا كثر العوام فانهم لا يصلون  
 لآخر الدرج بل يكتفون بالقرع منه هذا كله في درج الصفا أما المروة فقد انفقوا فيها  
 على أن القعد الكبير المشرف الذي وجهها هو حلة لكن الأفضل أن يرتفعه ويرقى على  
 البناء المرتفع بعده (قوله وكذا حفر دابته) قال سم انظر ذلك في رابك الحفة ونبغي أن  
 يكتفى لأن كلام ابن ابي عمير كونه اه قال السيد عمر البصري يلزم على ذلك أن تحتف  
 مسافة المسي بالنسبة لاهامى والرابك اه قال ابن الجمل وهو كما قال اه قوله دون  
 غيره) أي أتى وخشي وجرى على هذا الاطلاق في شرح الارشاد والايضاح والمخج وكذلك  
 الجمل الرمي في شرح الايضاح واليهج وشيخ الاسلام في شرح البيهية والمغني للخطيب  
 ونقل شيخ الاسلام في الاسنى عن المهمات أنه لو فصل بينهما أن يكونا مخلوذاً أو بمحضرة  
 محارم وأن لا يكونا كما قيل به في جهر الصلاة لم يعد اه وبه في شرح منبهه وأقره  
 الخطيب في شرح التتبيه وجزء به الشارح في مختصر الايضاح واعتقده الجمل الرمي في  
 شرح الدجبية والتهاج وجرى في الصحة على عدم السنة ولو في خلوة إلا أن كافاً فغان في  
 شك لولا الرقي فبين له ما حينئذ قال عبد الرؤف وهو منتهج وقال ابن الجمل هو وجهه ما في  
 الحاشية ومما في متن المختصر اه واعترضه سم بأن الرقي مطلوب لكل أحد غير أنه سقط  
 عن الأتني وانفتي طلباً للسر فاذا وجد ذلك مع الرقي صار مطلوباً إذا لم يحكم بدوم مع علته  
 وجوده وعدمه (قوله للاتباع) أي في الرقي بدون تقسيمه بقامه رواء مسلم (قوله  
 جميع ذلك) أي المذكور والدعاء بما أحب وذكر في الأصل بانه من الادعية المطلوبة هنا  
 فراجعها منه (قوله للاتباع) أي في الذكر والدعاء والتسليم وفعله على المروة كما

وتكره اعادته فان اخره الى ما بعد  
 طواف الوداع وجب عليه اعادة  
 طواف الوداع لان محله بعد الفراغ  
 وافهم كلامه انه لا بد من قطع  
 جميع المسافة بين الصفا والمروة  
 بأن يلقى عقبه بما يذهب منه  
 واصابع قدميه بما يذهب اليه  
 وكذا حافداً بينه وبعض درج  
 الصفا بحيث يفيض من تحتها  
 وراءه (وسنة) كثير منها  
 (الارتقاء) للذكر دون غيره  
 على الصفا والمروة قامة أي قدر  
 قامة انسان للاتساع (والأذكار ثم  
 الدعاء) بعدها يقول الله أكبر الله  
 أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله  
 أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
 على ما هدانا وأولم هد الله على ما أولانا  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الملك له الحمد يحيى ويميت وهو  
 على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده  
 اعجز وعده ونصر عبده وهزم  
 الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا  
 نعبد الا الله مخلصين له الدين ولو  
 كره الكافرون ثم يدعو بما أحب  
 ويكرر جميع ذلك ثلاثاً بعد كل  
 مرة من السعي للاتباع (والنسي  
 آتوه وآخره) على هيئة

• (فصل في سقن التشهد) • (وبين) لكل مصل (في التشهد الأخير التورك) وهو أن يخرج رجله من جبهة عينه وبلطق روكه بالأرض لا لتساع (الامن) كان عليه محمودهم) ٢٢٢ ولم يرتد كسوء أراء دفعه أو أطلق على الوجه (أو) كان (مستوف)

قاله البارزى وقرئ به بانها خفيفة فيموزان يقال ينظرون وان كانت مستقلة واهذا  
لا يتبعوا افتقدها اه وقال السيوطى في مختصر الروضة فائدة لو خرج الوقت فيها هل  
يمكن ادائها

الأولى أو سبوقاً (فيقتش) كل  
منهما كما في سائر جلسات الصلاة  
معداً ما ذكره للتباعد والافتراق

ان يجلس على كعب يسراه بحيث  
يلى ظهرها الارض وينصب عناء  
ودضع يظون اصابها على الارض

ورؤسها القبلة (ويضع) ندبا يده  
اليسرى على فخذه اليسرى في  
الخلع من التشهد وغيره) من سائر

جلسات الصلاة وأتتهم كلامه أنه  
يسن وضع مرفق يسراه ويساعد بها  
أيضاً الفخذ وهو ماصح مرفقه غيره

وعليه لا مبالاة بما فيه من نوع  
عسر ويسن كون أصابعها  
(مستطبة مضمومة) ويسن كونه

نظامها ورؤسها طرف الركبة) بحيث  
تسامها ورؤسها ولا يضرب اعطافها

جاءوا (و) يسكن (و) صبح ابدی ایچی  
على طرف الر كبة الیقى) كذلك  
فی كل جالوس ما عندا جالوس

التشهد (و يعبر في) الجاوس  
لأجل (التشهدين) الأول والآخر  
(أصابعها) اننصر والبصر

والوسطى (الاسبعة فديسلها)  
مجدودة (ويضع الابهام) أى وأسها  
(تحتها) أى عند أسفلها على حرف

الراحة (كعاقبة ثلاثة وخمسين)  
للاتباع وكون هذه الكيفية  
ثلاثة وخمسين طريقة لبعض

الحساب وأكثرهم يسمونها تسعة  
وخمسين وأثر الفقهاء الأول تبعاً للفظ  
أو وضع أمثلة الوسطى بين عقلي الآ

• (فصل فی سنن التشهد) •

(قوله الأولى وأمسوا) أى لأنه مطوف على منسوب هو خير كان ولا حاجة الى إعادة كان (قوله ما عدا ما ذكر) أى وهو التشهد الذى يعقبه السلام (قوله وأفهم كلامه) أى المصنف حيث قال بعد السبى اذ الداء للعرجة العود فتمت المنكب الى وشم

الاصابع ولما كان يمدد وضع مفاقر المرفق على القفذا اختص الحكم بالممكن وضعه  
متموا وهو ما ذكره الشارح وفي شرح التبيين للطبيب الشريفي أنه صلى الله عليه وسلم جعل  
مرفقه الأيمن على فخذه الأيسر وقوله احتجوا بالخلاف قايده أن الأيسر عندنا

بأشياء أهلا كلام شرح التتبية وفي شرح العباب للشارح رحمه الله تعالى في البيهقي خبر أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل من رفقه النبي على نخذه النبي قبل ومقتضاه استعجاب ذلك ويشاهد به اليسرى

المجلد الى جانبها الا لا يتيسر وضع مرقفها على الخنذ الاب وهو منافق الهيمه المشروعه وحكمه  
 وضعه على الركبتين معهما من العبث اه كلام شرح العباب بحر وفه فتنبه فان

كلامها فيهم احصاها من السبعة اليسرى مع ان السبعة الاخرى ان النبي قد ثبت  
وضعها بالحدث فوضعها معلوم وذلك في بيته عليه وانما الكلام في قياس اليسرى على  
اليمين في ذلك فلذلك به عليه وفيه ان اكثر اثبتنا ما يكون من سن وضع مرفق اليمين

يسئلونهم بآيات على علم سبه فلهذا عن اليسرى الظاهر أن ذلك ليس... (قوله) كعادته  
 ثلاثة وخمسين قال في المعنى واعترض في المجموع قولهم كما قد ثلثة وخمسين فإن شرطه  
 نسند الحساب أن يضع الخنصر على البصر وليس مرادها ثلث مرادهم أن يضعها على

صلاحة كالمصنوع والوسطى وهي التي يسعونها تسعة وخمسين ولم ينطقوا بها سماعا للضرورة واجب الاقلية وغيره بأن وضع المصنوع على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين هي طريقة أقباط مصر ولا يعتبر غيرهم فيها ذلك وقال في الكفاية عدم اشتراط ذلك طريقة المتقدمين الى آخر

في الغنى والى قوله اجاب في الاقليد شرح اعجاب المشرح ولى سواتى الحلى لشهاب  
مقلوبى فانه في كيفية العدد والكف والاصابع المشار الى بعضه بقولهم كعاقدا ثلاثة  
خمس كما نقل عن بعض كتب المالكية فالوان الواحد يكتفى عنه بضم الخفض لا قرب

منها الاثني عشر معهما كذا وكذا والثلاثة بضم الوسطي معهما كذا وكذا  
منها الاربعه برفع النضر عنهما والخمسه برفع النضر معهما مع بقاء الوسطي والستة بضم

أو وضع آتله الوسطى بين عتقى الإبهام

في حاشيته على تحفته (قوله وقيل ذراع ونصف) قال في حاشيته على تحفته وفيه نظر لأن اعتبار كونه ذراعاً ونصفاً يؤدي إلى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير كما يعلم ذلك مما يأتي قرأه الخ ونظر فيه أيضاً في شرح العباب بما نظر فيه في الحاشية ووجه ذلك أنهم قالوا أن المزان في المدور أن يسط كل من العرض ومحيطه أي الدائرة وهو ثلاثة أمثاله وسبع فإذا كان العرض ذراعاً كان الدائرة ثلاثة أذرع وسبع ذراع فبسط ذلك أربعاً كما فعلت في المربع وأجعل كل ربع ذراعاً قصيراً يصير القطر أربع أذرع قصيرة ومحيطه اثني عشر ذراعاً قصيرة وأربعة أسباع ذراع قصيرة العمق عشرة فإذا أردت مساحة المدور الذي صار بعد البسط كما ذكر ف ضرب نصف العرض أي القطر وهو اثنان نصف الأربعة في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل الضرب المذكور اثني عشر وأربعة أسباع فنضربها في بسط الطول أي العمق وهو عشرة ولا نه ذراعاً ونصف ذراعاً يبلغ الحاصل مائة وخمسة وعشرين وخمسة أسباع وذلك مقدار مساحة القلتين وزيادة خمسة أسباع ربع أي خمسة أسباع ذراع قصير وبذلك حصل التقريب فلو قلنا ذراع التجار ذراع ونصف كما قال به القليل لم منه أن يكون العمق ثلاثة أذرع وإذا بسطناها أربعاً تكون اثني عشر ذراعاً قصيرة فنضرب في اثني عشر والأربعة أسباع الحاصلة من ضرب نصف العرض في نصف محيطه في بسط العمق وهو اثنان عشر يكون الحاصل مائة وخمسين وستة أسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة وعشرون فنزيد على القلتين بخمسة وعشرين وستة أسباع (قوله وهو ما بين) أي المراد من العرض في المدور ما بين الخ (قوله مذ كوفي الطاولات) هو أنه لو كان الذراع في طول المدور أي عمقه وطول المربع واحداً وهو ذراع اليد وكان عمق المدور ذراعين بذراع اليد لكان ذلك دون القلتين بكثير لآنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو اثنان عشر وأربعة أسباع في بسط العمق يكون الحاصل من ذلك مائة وأربعة أسباع لأن الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية ستة وتسعون والحاصل من ضرب أربعة أسباع في ثمانية أربعة وأربعة أسباع فال مجموع مائة وأربعة أسباع والمحيط مائة وخمسة وعشرون فنقص ذلك عن مقدار القلتين بخمسة وعشرين وثلاثة أسباع ولو جعلنا النوع في طول المربع ذراع التجار زاد على القلتين بكثير لآنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو خمسة وعشرون في بسط العمق أربعاً فتكون ستة وربعاً فكون الحاصل من ضربها في خمسة وعشرين مائة وستة وخمسين وربعاً والقلتان كما علمته مائة وخمسة وعشرون فهذا هو سبب اختلاف المدور والمربع في المراد بالذراع في العمق وقد ذكرت في الأصل كلاماً يتعلق بما هنا فراجع منه

#### • (فصل في الاجتهاد) •

(قوله أو غيرهما) كتاب وأطعمة (قوله اجتهد) في الثقة والنهاية وغيرهما وإن قل عدد الطاهر كان في مائة زاد في النصفه يان يبحث عن أمانة يظن بها ما يقتضي الاقدام أو

• (فهرسة الجزء الاول من الخواصى المدينة) •

صفحة	مصحفة
١٦٩	باب أحكام الطهارة
١٦	فصل فى بيان الماء المكروه استعماله
٢٠	فصل فى الماء المستعمل
٢٤	فصل فى الماء النجس ونحوه
٣٥	فصل فى الاجتهاد
٤١	فصل فى الاواني
٤٧	فصل فى خصال الفطرة
٥٢	فصل فى الوضوء
٦٢	فصل فى سنن الوضوء
٧٦	فصل فى مكروهات الوضوء
٧٦	فصل فى شروط الوضوء
٨٠	فصل فى المسح على الخفين
٨٨	فصل فى نواقض الوضوء
٩٦	فصل فيما يحرم بالحدث
١٠٢	فصل فيما يندب له الوضوء
١٠٥	فصل فى آداب قاضى الحاجة
١١٨	فصل فى الاستنجاء
١٢٩	فصل فى مذهب الغسل
١٣٧	فصل فى صفات الغسل
١٤٣	فصل فى مكروهاته
١٤٤	باب النجاسة وازالتها
١٥١	فصل فى ازالة النجاسة
١٥٧	باب التيمم
١٦٥	فصل فى شروط التيمم
١٦٩	فصل فى أركان التيمم
١٧١	فصل فى الحيض والاستحاضة
١٧٤	فصل فى المستحاضة
١٧٧	باب الصلاة
١٨١	فصل فى مواقيت الصلاة
١٨٦	فصل فى الاجتهاد فى الوقت
١٨٧	فصل فى الصلاة المحرمة من حيث الوقت
١٨٩	فصل فى الاذان
١٩٨	باب صفة الصلاة
٢١١	فصل فى سنن الصلاة
٢١٧	فصل فى سنن الركوع
٢١٨	فصل فى سنن الاعتدال
٢٢٠	فصل فى سنن السجود
٢٢١	فصل فى سنن الجلوس بين السجدين
٢٢٢	فصل فى سنن التشهد
٢٢٥	فصل فى سنن السلام
٢٢٦	فصل فى سنن بعد الصلاة وفيها
٢٣١	فصل فى شروط الصلاة
٢٥٦	فصل فى مكروهات الصلاة
٢٥٩	فصل فى ستر المصلى
٢٦٢	فصل فى سجود السهو
٢٧٠	فصل فى سجود التلاوة
٢٧٢	فصل فى سجود الشكر
٢٧٥	فصل فى صلاة النفل

• (تمت) •



19 19	دائرة نشر
الف 19	فني نشر
	تخزين نشر

الجزء الاول من الحواشي المدونة للعلامة القهامة الشيخ محمد بن  
 سليمان الكردي الملقب على شرح العلامة الشهاب أحمد  
 ابن حجر الهيتمي "المكي الشافعي" على مختصر العلامة  
 الفقيه عبد الله بافضل الحضرمي نفقنا الله  
 ويعلمهم وأعاد علينا من أسرارهم  
 وبركاتهم في الدين  
 والدنيا والآخرة  
 آمين

• (وبها مشتمل شرح تقريرات نفيسة من الحاشية الكبرى وغيرها) •

كانت وفاة العلامة المرحوم الشيخ محمد بن سليمان الكردي مؤلف هذه الحاشية الجليلة  
 ليلة الخميس في ١٦ ربيع أول سنة ١١٩٤ بين المغرب والعشاء وصلى عليه بالروضة  
 الشريفة ودفن صبيحة الخميس بجوار قبّة العباس رضی الله عنه فوق أبيه المرحوم الشيخ  
 سليمان الكردي رحمهما الله ورجنا بهما بفضلهم وكرمهم آمين

3143  
 1919



3146  
/ 317

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• (فصل في صلاة الجماعة وأحكامها) •

(قوله الكتاب) أي في قوله وإذا كنت فيهم فألمت لهم الصلاة لأنه إذا أمر بها في الخوف  
ففي الأمن أولى (قوله سبع وعشرين درجة) هذه الدرجات بمعنى الصلوات على الأظهر  
كما وردت في بعض الروايات ففي مسلم في رواية تعدل خمسا وعشرين من صلاة القنذ  
وفي أخرى وصلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة بصلتها وحده ولا تشهد نحوه  
وزاد كلها مثل صلاته وهو محمول على اختلاف أحوال المصلين قال الهنسي في شرح صحيح  
الضاري من نحو خشوع وقبل السبع على بعيد الدار والخمس على قريبه (قوله  
والصلاة) أي تفعل السبع على الجهر به والخمس على السرية قال الحافظ ابن حجر وهذا  
أوجهها قال ابن الجوزي حاشي قوم في تعيين الاسماء المقتضية للدرجات المذكورة  
قال الحافظ ابن حجر وقد تضمنت هذه آياتها الجاهية المؤذن بنية الصلاة في جماعة والتكبير  
اليها في أول الوقت والمشي إلى المسجد والسكنة ودخول المسجد دعاء وصلاة التيمم عند  
دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة وانتظار الجماعة وصلاة الملائكة عليه وشهادتهم  
له واجابة الإمامة والسلامة من الشيطان حين يقف عند الإمامة والوقوف منتظرا إتمام  
الإمام وأدراك التكبير الإمام معه وتسوية الصفوف وسد فريحتها وجواب الإمام عند  
قوله سمع القلن حمله والأمن من السهو غالباً وتنبيه الإمام إذا سها وحصول الخشوع  
والسلامة عما يلحق غالباً وتحسين الهيئة غالباً واحتفاف الملائكة به والتدريب على تجويد  
القرآن وتعلم الأركان والأبعاد وأظهار شعار الإسلام وإرغام الشيطان بالاجتماع على

(فصل في صلاة الجماعة وأحكامها)  
والاصل فيها الكتاب والسنة  
كسبر المصحين صلاة الجماعة  
أفضل من صلاة القنذ سبع  
وعشرين درجة وفي رواية  
الضاري بخمس وعشرين ولا  
منافاة لأن القليل لا يثني الكثير  
أوانه أخير أو لا بالقليل ثم أعلم  
بالكثير فأخبر به أو أن ذلك  
يختلف باختلاف أحوال المصلين  
والصلاة

العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المسكامل والسلامة من حفة النفاق ومن اساءة  
الظن به انه ترك الصلاة ورتبة السلام على الامام والاتقاع باجتماعهم على الدعاء والذكر  
وعود بركة الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها امر أو ترغيب ونهي  
أمران يختصان بالجمهورية وهما الانصات عند قراءة الامام والاسقاع لها والتأمين عند  
تأمينه ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يرجح ان رواية السبع تختص بالجمهورية زاد أبو  
داود وابن حبان في روايته من مسلم في صلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة  
وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال فضل صلاة الجماعة على صلاة المفرد خمس  
وعشرون درجة فان قالوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فقال رجل وان كانوا عشرة  
ألف قال نعم وهذا موقوف لحكم الرفع (قوله القرية الصغيرة) قال في التبعة أي التي  
فيها نحو ثلاثين رجلا اه وفي النهاية لظاهره تقرب بل لوضبط بالعرف لكان أقرب الى  
المعنى الخ (قوله وان ظهر بها الشعار) أطلق في الامداد والاياعاب ايضا عدم الاكتفاء  
بها في البيوت وقال في التبعة عقبه وقيل يكنى وشرح جله على ماذا اقتضت أوضاعها بحيث  
صار لا يجتمع كسب ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي يجبه الاكتفاء باقامتها  
في الاسواق ان كانت كذلك والاذلائ ان أكثر الناس لهم مروءات تأتي دخول بيوت  
الناس والاسواق اه ونحوه وفي النهاية للجمال الرمي وعلى هذا التفصيل يحمل كلام  
الشارح في هذا الكتاب وفي الامداد والاياعاب وفي التبعة الشعار بفتح أوله وكسرة فة  
العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر ظهوره بجل علامات الايمان وهي الصلاة بظهوره بجل  
صفاتها لظهوره وهي الجماعة اه (قوله أو في غيرهما) أي الاسواق أو البيوت وان  
كانت في المساجد قولوا (قوله وقولوا) أي قائل المتنعين الامام أو نائبه بناء على  
الراجح انه فرض كفاية كسائر فروض الكفاية قال في التبعة ولا يجوز ان يفجأهم بالقتال  
بجواز الرد كقولهم اليه قوله امتنعوا اي حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أخذنا بما في  
ترك الصلاة نفسها (قوله رواية أخرى) أي بلفظ الاتقام فهم الجماعة (قوله المتذوقين)  
قال في التبعة والكلام في متذوقه لا تسن الجماعة فيها قبل والا كالصديق تسن فيها  
لالتذوق وفيه ما لتدب الجماعة فيها او لا وجبت الجماعة فيها بالتذاتسهي قال سم في حواشي  
المنهجي ونذر الجماعة حيث تسن ان فقد التذوق لا يقال لا يعقد لانه يلزم تكلف غيره وهو  
من يحصل الجماعة معه لانه لا التفات لذلك لان معنى التذوق التزام الجماعة اذا أمكنه فان لم  
يتيسر من يصلي معه سقطت عنه وتبعه انقاد ونذر الجماعة في الفرض حيث لم يتوقف  
الشعار عليه وان كانت فرض كفاية وهو على كل واحد لعلم تعينها عليه اذا قام بها غيره  
كذا يتحرر بالبحث مع مرقا فراجع انتهى (قوله والنوافل) فليست الجماعة فيها فرض  
كفاية بل هي مستنوبة في بعضها وغير مستنوبة في بعضها (قوله وبالرجال النساء الخ) أي

(الجماعة) في الجمعة فرض عين  
ككفاية في (في المكتوبة)  
غيرها (المؤداة للرجال)  
المقربين ولو بزيادة فوطنوها  
المستورين الذين ليسوا معذوبين  
بشيء مما يأتي (فرض كفاية) فاذا  
قام بها البعض (بحيث يظهر  
الشعار) في محل اقامتها بأن تقام  
في القرية الصغيرة بحمل وفي  
الكبيرة والبلد بحال بحيث  
يمكن قاصدها ان يدركها من غير  
كثير تعب فلا ثم على أحد والا  
كان أتمامها في الاسواق أو  
البيوت وان ظهر بها الشعار أو  
في غيرها ولم يظهر ثم الكل  
وقولنا الماصح من قوله صلى الله  
عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا  
بدا ولا تقام فيهم الصلاة أي جماعة  
كما أفاده رواية أخرى الا استعوز  
عليهم الشيطان أي غلب ونحو  
بالمكتوبة المتذوقة صلاة الجماعة  
والنوافل وبالمؤداة المقضية  
وبالرجال من فهم رفق وبالرجال  
النساء والخائف

المزرى ان الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يعطى ورد في حديث مرفوعا  
 الا في سنن النسائي في آخر دعاء القنوت قال فيه وصلى الله على النبي ولم يقل فيه ولا وفى  
 سائر الاحاديث التي ورد فيها وصفة الصلاة عليه العطف بالآل انتهى ما نقله الهاتفي  
 وذكرته هنا في الاصل كلاما تقضى حرجه (قوله وأصحابه) وجهه ذب الاتيان بهم في  
 نحو هذا المقام المحقق بالآل بقباس أولى لانهم أفضل من آل لأصبة لهم والنقلوا عنهم  
 من البضعة الكريمة انما يقتضى الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضى الكثرة  
 العلوم والمعارف هذا بناء على ما هو المشهور في معنى الآل كما على ما قد راجع في نحو هذا  
 المقام كما سأتى في كلامه فالأصحاب رضوان الله عليهم جميعهم آل وكذلك غيرهم وحينئذ  
 فأفرادهم بالذکر للاعتناء بهم لخصوص ما به عن غيرهم من الفضل وفعلا توههم ارادة المعنى  
 المشهور بالآل هنا (قوله خصصتهم بحرفك) أى الخاصة التي لا يشركهم فيها غيرهم وهي  
 أعلى المطالب وأسنى المواهب والمغنى بها ما يقع من تجل الحق تعالى لقاب خواصه  
 ويحقق أسرارهم بأحدثه وذلك لما أفاض عليهم سبحانه من أنوار الشهود وأطلعهم عليه  
 من مكنون الوجود فانهم سوا في بحار الانوار وغرقوا في المعاني والاسرار وأما معرفة  
 الله العاتقة التي يشترط فيها الخاص والعالم هي أولى الواجبات على الاطلاق قال صاحب  
 نظم الزيد

أول واجب على الانسان \* معرفة الله بالاسبقات  
 فالمراد بها معرفة وجوده تعالى وما يجب لمن اثبات أمور وفي أمور هي المعرفة بالاعيانة  
 أو البرهانية لا الادراك والاحاطة لامتناعه فالمعرفة خاصة وعامة فالعامة بها يخرج  
 المكلف عن عهدة الواجب لكنها ليست مرادة في كلام الشارح هنا بل مرادة الخاصة  
 ويشترها التصديق بالمعرفة العاتقة وملاحظتها بنظر العقل فالمعرفة الاولى كونه نارا وموج  
 بحر والخاصة كالاصطلاح النار والنوص في البحر وهي تقرر البصرة والمكاشفة ثم المشاهدة  
 وكل يحصل لمنها ما كتب (قوله بعض الصلحاء) هو الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد  
 العمودي (قوله أى ابتدئ) هذا متعلق بالماء والجور ووجه الشارح بذلك على ان تقديره  
 فعلا أولى لانه الاصل في العمل وزيادة الاشارة في نحو ابتدئ وعلى أن تقديره مؤخر

كما في بسم الله مجراها أولى لاقتضاء المقام مزيدا اهتمام بتقديم اسمه تعالى (قوله أو أولي)  
 الذي يظهر أن تقديره ابتدئ وأنتج رتبة واحدة قوت أولي مناهما ٣ ثم رأيت  
 الشارح نفسه صرح بذلك في حاشيته على فتح الجواد حيث قال قوله أولي وأنتج لم يرج  
 أحدهما اختصارا والارجح الاول لأن تقديره الاتي الى أن قال بخلاف أنتج تأليني  
 لا يشعل غير أولي الى آخر ما قاله وقد اقتصر على تقديره جماعة من المحققين (قوله لم تلبس  
 الخ) به بمعنى معنى الباطن وانما امان تكون ما الملبسة والاستعانة والمصاحبة  
 وهي المرادة بقوله متبركا ويجري معنى التبركة في باد الملبسة أيضا فالملبسة التي هي  
 معنى الباطن محمولة على التبركة كما يحمل العام على الخاص وهذا بناء على تغيير الملبسة

وأصحابه الذين خصصتهم بحرفك  
 وأيديهم يدها تلك (وبعد) فقد  
 سألني بعض الصلحاء أن أضع شرعا  
 لطيفا على مقدمة الامام الحق  
 القسبة عبد الله بن عبد الرحمن  
 بأفضل الحضرى نقضا الله بعلومه  
 وبركته فأجبتة المؤدك ملقبا  
 منه ومن غيره أن يعتدى بدعواته  
 الصالحة وسأئل من فضل مولانا  
 أن يعم النفع به وأن يلفي كل  
 مأمول بسببه وأن يجعله خالصا  
 لوجهه الكريم وأقوى سبب  
 للقرآن يشهده في جنات النعيم آمين  
 قال المؤلف رحمه الله (بسم الله)  
 أى ابتدئ أو أنتج تأليني أو أولي  
 متلبسا أو مستعينا أو متبركا  
 باسم الله

٣ قوله أولى منها قال العسقي لان  
 البسملة مصاحبة لجميع المؤلفات  
 من أوله الى آخره بخلاف ابتدئ  
 فانها في الاستدعاء فقط وأنتج أعم  
 من ابتدئ اذ يطلق على اقتراح كل  
 شروع وعلى أوفر وأكثر  
 من الاستدعاء فان الاتي بنحو  
 نصف الشيء يقال مفتتح فيه اه

والمصاحبة والافهى هي قال شيخ زاده في حواشي البيضاوى قوله وقيل الباء للمصاحبة  
 أى للملابسة فالمعنى يرتلبها باسم الله اقرأ لأن المصنف أراد أن يبين أن الملابس المقرأة  
 بسم الله الخ على وجه التبرك الخ ما قاله وقال العلامة محمد أمين في حواشي البيضاوى  
 عند قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب أثناء كلامه ما نصه قلت لم يصر قوا بين المصاحبة  
 والملابسة على ما يشهد به تتبع الكتب المبسوطة المختارة فمن فرق بين الباء التي للمصاحبة  
 متعلقة بمعدون بخلاف التي للملابسة وأدعى أن الفرق بينهما مشهور وقد ذكرنا في شططا  
 انتهى وفي كلام غيره ما يؤيده وعليه فصيحة المذكور في كلام الشارح معنيين للباء  
 المصاحبة والإيمانة وظاهر كلام الشارح استواءهما ورجح البيضاوى في تفسيره الاستعانة  
 ورجح التفسيرى المصاحبة وأطال المحشون الكلام في الترجيح بينهما ووجه طويله  
 فرأى حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى وغيره أن أردت قلت (قوله ألا اعتداد  
 الخ) قال شيخ زاده في حواشي البيضاوى لما ورد عليه أى البيضاوى في جعله الباء للاستعانة  
 أن الآية تقتضى التبعية ولا تبدل فهي تنافي العظم والاحلال دفعه بقوله من حيث  
 أن الفعل لا يعتد به شرعا لما يصدر باسمه تعالى فأن لآله وجهتين جهة التبعية وجهة  
 توقف نفس الفعل أو كماله عليها وقد لوحظ ههنا الجهة الثانية دون الاولى انتهى (قوله  
 بما يصدر) أى بما يجعل اسم تعالى في أوله (قوله من الحق) مستندا كالمعلق وزاد معنى  
 هذا عند البصريين فهو عندهم من الاسماء التي حذفت بحذفها أى وأخوها هو الواو  
 فتدقيق الكثرة الاستعمال فصار لا تخرب لسانها وما قبله محل للأعراب ونبهت وأكلها  
 على السكون تحقيقا أيضا وأدخلوا عليها همزة الوصل واجتلاب همزة لثاني التخفيف  
 له قوطها درجا (قوله وهو عرى) خلافاً من قال أنه معزب (قوله ومشتق) خلافاً من  
 قال أنه مركب (قوله من أله) بكسر اللام وأصله الأله خفت الهمزة فالتقاء حركاتها على  
 اللام الساكنة قبلها وحذفت فصار الله ثم سكنت اللام الاولى وأدغمت في الثانية وذهب  
 الشارح إلى أن أصله الالف بالتكرار كما حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل  
 علمه تعالى (قوله لعدم استنصاعهم لشرائط الدعاء) التي منها كل الحلال (قوله على  
 البالغ في الرحمة) أى بجلائل النعم في الدنيا والآخرة (قوله تعنت في الكفر) قال الشارح  
 في حاشيته على تحفته هل تسمية الغيبة بحزرة أو مكره ومن مقتضى قولهم أن الصلاة يختص  
 استعمال لفظها بالتي والمالت ولانستعمل في غيرها الاستعانة فكروا استعمال لفظها كراهة  
 هذا وقضية جعلهم تسمية الغيبة بمسيلة بمن التعنت في الكفر يقتضى الحرمة بل الكفر كل  
 محفل بعبادة بعضهم لأشغال لغوه تعالى وقال بعضهم والمنع من إطلاقه على غيره تعالى  
 شرعى وكل منهما محتمل وعلى الأول لا يرد ما ذكر في الصلاة لأنها لما جاءت تعالى الغير  
 لم يكن حرمتها مدركاً منقطع على أن لنا قولاً لا يجوز منها والرحمن لم يستعمل في الغير مقصوداً  
 ولا تبعاً فافترقا فان قلت قولاً جازماً لكفره هو كذلك قلت الظاهر لا والتعنت من أولئك النما

ألا اعتداد بما لم يصدر باسمه  
 تعالى والاسم مشتق من الحق  
 وهو العلق والله علم على الذات  
 الواجب الوجود ذاته المستحق  
 لجميع الصكالات وهو عرى  
 مشتق من ألهذا تحريف لتعريف الحق  
 في كنه ذاته تعالى وتقدس وهو  
 الاسم الأعظم وعدم الاستعانة  
 لاكثر الأسماء مع الدعاء لعدم  
 استنصاعهم لشرائط الدعاء ولم  
 بسم به غير الله قط (الرحمن) هو  
 صفة في الأصل بمعنى كثر الرحمة  
 جذا ثم غلب على البالغ في الرحمة  
 والانعاء بحيث لم يسم به غيره تعالى  
 وتسمية أهل الإمامة مسيلين  
 تعنت في الكفر (الرحيم) أى ذى  
 الرحمة الكثيرة فالرحمن أبلغ منه  
 وأقرب إشارة إلى أن مادل عليه  
 من دقائق الرحمة وإن ذكر بعد  
 مادل على جلالها الذى هو  
 المقصود الأعظم

مقصود ايضا ثلاثتهم انه غير ملتفت اليه فلا يسأل ولا يعطي وكلاهما مشتق من الرحمة وهي عطفة وميل وروحاني غاية  
 الانعام فهي لاستعانتها في حقه تعالى مجازا ما عن نفس الانعام فتكون صفة فاعل أو عن ارادته فتكون صفة ذات وكذا سائر  
 أسماءه تعالى المستعمل معناه في حقه ٦ المراد بها غايتها (المجد) أي كل شأنه يجميل سواء كان في مقابلة

نعمة أم لا ثابت ومعلوم ومستحق  
 (قوله) وأردى التسمية بالمجد  
 اقتداء بما سوابب الكتاب العزيز  
 وعمل بما صرح من قوله صلى الله  
 عليه وسلم كل أمر ذي بال أي  
 حال جهته لا يبدأ فيه بالمجد لله  
 فهو أجدن وفي رواية أقطع وفي  
 أخرى أترأى قليل البركة وفي  
 رواية بسم الله الرحمن الرحيم  
 وفي أخرى يذكر الله ويهايتين أن  
 المراد البدئية أي ذكر كان  
 وقرن المجد بالحلالة إشارة إلى أنه  
 سبحانه وتعالى يستحقه لذاته  
 لا بواسطة شيء آخر وأترك كعبه  
 المجد على الشكر لأن الحمد  
 الفضائل وهي الصفات التي  
 لا يعتد أثرها للغير والقواضل  
 وهي الصفات المتعدية والشكر  
 مختص بالخير (الذي فرض)  
 أي أوجب (علينا) معشر الأمة  
 بما عايناهم لا رخصة في تركه (تعلم)  
 ما تحتاج إليه مباشرة لا لأسبابه  
 فالعبادات يجب على كل مكلف  
 تعلم ما يكبر وقوعه من شروطها  
 وأركانها فإدراك القوى  
 بموسع في الموسع كالجم والمعاملة  
 والمناحة وغيرها لا يجب تعلم  
 ذلك فيه الأعلى من أراد التلبس

هو من ضمه له ككلمات أخرى وقعت منهم فتأمل واختار البقعي أن الكلام إنما هو في  
 المعرف بالحق قال لغزوه تعالى رحن وفي هذا تأييد للكرامة ثم رأيت أن لا يقال كذا في  
 خلاف الأدب حتى أذكر النور لا يقال يا خلق الشانزير مثلاً أديفاً يستعمل لا يقال في  
 الأدب وكان الشائع على السنة الطلبة أن هذا حرام أخذ من قولهم لا يقال فينب النور  
 رحمه الله تعالى أن لا يقال لا يخصص بالحرام ولا بالمكروه بل يستعمل فيها وخلاف  
 الأدب أيضاً انتهى كلام الشارح في ما شابه على تحفته ومنها نقلت (قوله مقصوداً أيضاً)  
 أي ما دل علم من دقائق الرحمة كعلم القدر وشرا النعل (قوله فهي) أي الرحمة بمعنى  
 العطف والميل لاستعانتها في حق البارئ لتزعمه تعالى عن الانفعال فتفسر باعتبار الغايات  
 ومنهلهما ما شاء كلهما من الصفات كالزوف (قوله يستحقه) أي الحيلة أنه لان الحلالة علم  
 على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع صفات الكمال فلو قال المجد للرحمن مثلاً رعا  
 نوهما اختصاص المجد بصفة الرحمن دون غيره من الصفات (قوله لا يتعدى) أثرها  
 كالحسن (قوله المتعدية) كالأحسان (قوله وموسعاً في الموسع) قال الفزائي في  
 الإحياء ما ملخصه إذا بلغ الرجل العاقل بالاحتلام أو السن فهو متناً رمتلاً أو واجب  
 عليه تعلم كلتي الشهادة ومعناها وكيفية أن يستدق به ويعتقد به ما وذلك يحصل بمجرد  
 التقليد والسماح من غير بحث وبرهان وإذا فعل ذلك فقد أدى واجب الوقت وليس يلزمه  
 أمر أو إهمال في الوقت وإنما يلزمه غير ذلك بعرض بعض وذلك العارض أماناً أن يكون  
 في الفعل أو الترك أو الاعتقاد ما في الفعل فإن يعرض من حضور النهار في وقت الظهور  
 فيلزمه حينئذ تعلم الطهارة والصلاة فإن كان صحيحاً وكان بحيث لو صبر إلى زوال الشمس  
 لم يتمكن من التعلم والعمل في الوقت فلا يعتد أن يقال يجب عليه تقديم التعلم على الوقت  
 ويحتمل أن يقال لا يجب قبل الزوال وهكذا في بقية الصلوات فإن عاش إلى رمضان فتحدد  
 بسببه وجوب تعلم الصوم فإن تجدد له مال أو كان له عند بلوغه لم يمتنع عليه من  
 الزكاة ولا يلزمه في الحال بل عند تمام الحول فإن لم يكن إلا الأبل لم يلزمه تعلم زكاة الغنم  
 وكذلك في سائر الأصناف من العبادات فإذا دخلت أشهر الحج لا تلزمه المبادرة إلى علم  
 الحج لأنه على التراخي فإذا عزم عليه لم يمتنع عليه من كسبه وأما الترك فذلك أيضاً واجب فيما  
 يعلم أنه لا يفتك عنه وأما ما يفتك عنه فلا يجب تعلمه إلا إذا تلبس به فلا يجب على الأبكم تعلم  
 ما يحرم من الكلام ولا على الأعشى ما يحرم من النظر ولا على اليدوي تعلم ما يحرم فيه  
 الجلوس من المسكين فإن جلس على الحرير أو في الغصوب وجب تعلمه الخ (قوله جمع)

به من أراد أن يتزق مثلاً أمره ثانية لا يعمل له حتى تعلم غالب أحكام القسم ونحوه وعلى هذا ففسر أما الإيجاب على الكفاية  
 يعني أنه إذا قام به البعض سقط عن الباقي فيم سائر (شرائع الإسلام) وما يتوقف معرفتها أو كمالها عليه كالنحو وغيره  
 شريعة



والشرائع جمع شريعة وهي لغة مشرعة الماء وشرعاً ملزمة الله لعباده من الأحكام فالإضافة بيانية أو يعمى اللام وهو أولى  
 إذا السلام هو الاقياد والامتثال وتعرف التريعة أيضاً بأنها وضع الهي سائق لذوى العقول باختیارهم الحمود الى  
 ما يصلح معاشهم ومعادهم (وتعلم معرفة) جمع أحكام (صحيح المعاملة) والمتانة والحناية وما يتعلق بكل (وقاسداها) وانما وجب  
 على الكافة ذلك عنا وكما في (تعريف) أى معرفة (الحلال) الشامل للواجب والتدب والمباح والمكروه وخلاف الأولى  
 (والحرام) حتى يفعل الحلال ويجتنب الحرام وفى نسخة من الحرام أى ليجتز ٧ الحلال والطيب من الحرام انقيت (ويجعل)

مآل أى عاقبة (من علم ذلك  
 وعمله الخلود فى دار السلام)  
 على أمر حال وأنها من غير كدر  
 يصيبه فى قبره وما بعده بخلاف  
 من لم يعلم ذلك تركه الواجب  
 أو علمه ولم يعمل به فان اسلامه  
 وان كان متكلفاً له بالخلود  
 أيضاً فى دار السلام وهى الجنة  
 الآتية قد يكون بعد مزيد  
 عذاب وموآخذ (وجعل مصر)  
 أى رجوع أو قرار (من خالقه  
 وصاه) عطف تفسير (دار  
 الاستقام) وهى النار إذا كان كانت  
 مخالفتها بالكفر والانحى كونها  
 مصيرة انه يستحق ذلك ان لم يعف  
 عنه (وأشهد أى أعلم وأبين أن)  
 (لا اله الا الله وحده لا شريك له)  
 فى ذاته ولا فى وصف من صفاته  
 (المالك أى المتفضل على عباده  
 المؤمنين من المان والمنة التهمة  
 الثقيلة ولا يحمده الا فى حقته تعالى  
 لانه المتفضل بما على كنهه حقيقة  
 وغیره لا مالك له معه فلم يناسبه المان

شريعة) فعله بمعنى مقعولة من شرع بين (قوله مشرعة الماء) أى مورد الشارب (قوله  
 بيانية) إذا السلام مائسرة الله لعباده من الأحكام (قوله أو يعمى اللام) قال فى شرح  
 الاربعين التنوية بأن يراد بالشرائع الأحكام الخأى وبالإسلام الاقياد (قوله وضع  
 الهي الخ) ولذا فسرا الإسلام بعشره الله من الأحكام وهذه الأحكام هى ذلك الوضع  
 الالهى الخ كانت الإضافة بيانية أيضاً والافهى بمعنى اللام (قوله دار السلام) أى  
 الجنة (قوله بالكفر) وهذا مختص (قوله ان لم يعف عنه) أى فهو تحت المشيئة ويفسر  
 ما دون ذلك لمن يشاء (قوله فى ذاته) أى فلا يقبل قسمة ولا تجز ولا تقدر له ولا شريك له  
 فى حكمه ولا معين له فى فعله (قوله التهمة الثقيلة) وعلى هذا تكون المنة أخسر من النعمة  
 مطلقاً إذا المنة مطلق النعمة سواء أ كانت تقبله أى عطفه أو لا وعليه تكون المنة بمعنى  
 النعمة من غير زيادة (قوله استدراج) أى فلا تحمد عواقبها (قوله بجنه) أى عبد  
 المطلب ليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بألنى عام على ما ورد عندنا فى نعيم  
 فى مناجاة موسى عليه ما وعلى ما نال الانبياء أفضل الصلاة والسلام (قوله لبطان اسمه)  
 ومن ثقل لقلب لم سميت ابنك محمد وأليس لاحد من آبائك وقومك قال رجوت أن يحمد  
 أهل الارض كلهم وفى رواية أرادت أن يحمد الله تعالى فى السماء ويحمده الناس وقد  
 حقق الله رجاءه لكن فيه انه روى انه أتى آمنه أت فى جلها ومعاها لهما إذا وضعت فيه  
 محمدا الآن يقال يمكن انها أنشيت ذلك وانما تذكر بعد تسميته جده به ولم يسم أحد محمداً  
 قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب زمنه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نبوته  
 سمى قوماً ولادهم به رجا النبوة لهم واقفاً علم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر قسماً  
 محمد بن عدى بن ربيعة بن سواد بن حشم بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمى السعدى ومحمد  
 ابن أحمية بن الجلاح ومحمد بن أسامة بن مالك بن حبيب بن العنبر ومحمد بن العراء وقيل البر  
 ابن طريف بن عترة بن عامر بن لث بن عبدمنان كانه البكرى القنارى ومحمد بن  
 الحرث بن خديج ومحمد بن حرام بن مالك البصرى ومحمد بن جران بن أى جران ربيعة  
 ابن مالك الجعفى المعروف بالشويعر ومحمد بن خراعى بن علقمة بن خزاعة السلى من بنى

به (بالتم) جمع نعمة وهى اللذة التى تحمد عاقبتها ومن لم يكن لله نعمة على كافر وانما ملاذه استدراج (الحسام) أى العظام  
 (وأشهد ان) سيدنا (محمد) وهو علم موضوع عن كثرة خصاله الحمدة وسى به نينا دالها من الله جلدة بذلك لبطان اسمه صفته  
 (عبده) قدمه لانه أكمل أوصافه ولذا خص بالذكور فى أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم فحوزل ألفر فان على عبده  
 فاقى الى عبده ما أوحى وانه لما قام عبد الله يدعو لاسم الله العرايح المتكفلة بغيابات الكلال الغاضة عليه صلى الله عليه وسلم  
 فى تلك الليلة (ومأبدها) (ورسوله) هو انسان ذكر حر أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب ولا نسخ لشهر من قبله

وأثره على النبي ﷺ أفضل لكن قال ابن ٨ عبد السلام نبوة الرسول أفضل من رسالته لتعلقها بالله تعالى وتعلق الرسل

بأنخلق وفيه نظر ينشئ في غير هذا الكتاب المبعوث رحمة للأنام أي أنخلق أما كونه رحمة للخلق فدل عليه الكتاب والسنة والإجماع ومعنى كونه رحمة للكافر أنه لا يعاجل بالعقوبة ولا أخذ بغتة كما وقع لأم من قبله وأما كونه مبعوثا للخلق شاعلي تعلق قوله للأنام بقوله المبعوث فهو ما ذكره بعض المحققين لخبر صحيح يدل به وهو اللائق بعلو مقامه صلى الله عليه وسلم وقد يفتى في بعض الفتاوى أن الأصح أنه صلى الله عليه وسلم مرسل الملائكة بما فيه متعنى من تدبيره صلى الله عليه وسلم من الصلاة وهي الرحمة المقرونة بتعظيم ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة فلا يقال لقهرهم الأسعاع (و) على (آله) هم أقرب إليه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن بخبر ضعيف فيه (وصيه) اسم جمع لصاحب وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو خلفه وان لم يره ولم يرو عنه مؤنسا وفات على الأيمان (البرية) جمع بار وهو من غلبت عليه أعمال البر (الكرام) جمع كريم والمراد به هنام من خرج عن نفسه ووالله تعالى وكل الصحابة كذلك رضوان الله عليهم أجمعين (ويعد) كلمة يؤول بها الانتقال من أسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأتون بأصلها وهو ما بعد في خطبهم لذلك ولكون أصلها ذلك لزم القاء في حيزا غالبا والأصل منها يكن من شيء بعد الجدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(فهذا المؤلف الحاضر في النسخ (مختصر) نقل قتلته وكله مضامير (لا بد) أي لا تخفى (الكل مسلم) يحتاج إلى معرفة ما هو مختصر إليه من الصادات ومحتاج إليه من المعاملات (من) معرفته أو ٩ (من) معرفته (منه) ليكون على بصيرة

من أي شيء ومن شيء من زائدة وفي اسم يكن وبالجملة الترتيب في محل نصب خبر يكن فقدم عليه وقوله فهذا المؤلف الخ جزاء الشرط وقدم فقط بعد الجملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على القاطن فصل بين أداني الشرط واجزاء الاستقبالهم واليهما ثم حذف المتضاف إليه بعد حذف فاعنوا بالامتناع فأشار وبمقدّمه هذا مختصر الخ قوله ومحتاج إليه من المعاملات فيه أنه لم يذكر فيه شيئاً من المعاملات ولعله في هذا على ما بلغه أن مصنفه وصل فيه إلى قرب من نصف الكتاب لكنه قال لم يصح عندي أن المصنف يرضى إلى ذلك المثل وإنما الذي في نسخ الكتاب المعتمدة الوصول إلى عقب فصل متعلقات الشرع ويكون الشارح في هذا على ما عزم عليه من إكمال الكتاب مضامير حایل وقد وصل فيه إلى القرائن وانما أحسن عليه لأن الشهور ومن نسخ الكتاب والمتداول في أيدي الطلبة إلى عقب فصل متعلقات الشرع (قوله مقنن) أي ظهر (قوله وخط خط عشواء) قال في القاموس خط خط عشواء ركبته على قبر بصيرة والعشواء الناقصة لا تبصر أمامها الخ (قوله الإيصال للهدى) أي ذلك مخصوص بالباري عز وجل وقد يستعمل الهدى في حق الباري بمعنى الدلالة قال تعالى وأمرنا فهديناهم فاستجبوا للصبي على الهدى ولولا أصلهم لم يستجبوا للصبي على الهدى والهداية في حق قبره بمعنى الدلالة قال تعالى وأمرنا فهديناهم فاستجبوا للصبي على الهدى والهداية في حق قبره بمعنى الدلالة أحييت أي لأولهم انما الدلالة وقس على ذلك ما يجزئ عليك من معنى الهداية واقه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب قال المصنف نفقنا الله به وبعلومه في الدارين

رحيم هذا (باب) وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة) وهي أفضة الخلو من الدنس الحسي والمعنوي كالعب وشراء ما وقف على حصوله واحدة كالغسل الأولى أو ثواب يجزئ كالغسل الثانية والثالثة والوضوء الجدد والغسل المستونين (الابيض) ولا يصل (رفع الحدث) الاصفر وهو ما أوجب الوضوء والا كبر وهو ما أوجب الغسل (ولا إزالة البص) الخفيف وهو قول الصبي إلا في ذكره والمغظ وهو نجاسة شغل الكتاب والمتوسط وهو ما عدا ههما من

أي شيء ومن شيء من زائدة وفي اسم يكن وبالجملة الترتيب في محل نصب خبر يكن فقدم عليه وقوله فهذا المؤلف الخ جزاء الشرط وقدم فقط بعد الجملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على القاطن فصل بين أداني الشرط واجزاء الاستقبالهم واليهما ثم حذف المتضاف إليه بعد حذف فاعنوا بالامتناع فأشار وبمقدّمه هذا مختصر الخ قوله ومحتاج إليه من المعاملات فيه أنه لم يذكر فيه شيئاً من المعاملات ولعله في هذا على ما بلغه أن مصنفه وصل فيه إلى قرب من نصف الكتاب لكنه قال لم يصح عندي أن المصنف يرضى إلى ذلك المثل وإنما الذي في نسخ الكتاب المعتمدة الوصول إلى عقب فصل متعلقات الشرع ويكون الشارح في هذا على ما عزم عليه من إكمال الكتاب مضامير حایل وقد وصل فيه إلى القرائن وانما أحسن عليه لأن الشهور ومن نسخ الكتاب والمتداول في أيدي الطلبة إلى عقب فصل متعلقات الشرع (قوله مقنن) أي ظهر (قوله وخط خط عشواء) قال في القاموس خط خط عشواء ركبته على قبر بصيرة والعشواء الناقصة لا تبصر أمامها الخ (قوله الإيصال للهدى) أي ذلك مخصوص بالباري عز وجل وقد يستعمل الهدى في حق الباري بمعنى الدلالة قال تعالى وأمرنا فهديناهم فاستجبوا للصبي على الهدى ولولا أصلهم لم يستجبوا للصبي على الهدى والهداية في حق قبره بمعنى الدلالة قال تعالى وأمرنا فهديناهم فاستجبوا للصبي على الهدى والهداية في حق قبره بمعنى الدلالة أحييت أي لأولهم انما الدلالة وقس على ذلك ما يجزئ عليك من معنى الهداية واقه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب قال المصنف نفقنا الله به وبعلومه في الدارين

### هذا (باب) وفي نسخة كتاب (أحكام الطهارة)

بفتح الطاء مصدر طهر بفتح هاء أقصم من ضمها مضارع طهر بضمها فاعنوا وحكى كسرهما فيه قال في شرح العباب وقياسه كضم مضارعه انتهى وأما ضم الطاء فاقسم لما الذي يظهر به أو لبقية ماء الطهر وأما بكسر هاء فاقسم لما يضاف إلى الماء من سدر ونحوه وأما طهر بمعنى اغتسل فثبت الهاء (قوله الحسي) كالانجاس والمعنوي كالعبوب من المقدس والحسد والرياء ونحوه فاقبل حقيقة فيهما وصحبه المتيقن وقيل بجائز في أحدهما (قوله وهو ما أوجب الغسل) قال في التحقيق وقد يقسم هذا إلى الأكبر نظراً إلى تفاوت ما يجزئ به إلى متوسط وهو ما عدا الحيض والنفاس وأكبر وهو ما عدا ما يجزئ به ما كثر انتهى وعلى هذا جرى في النهاية والخطيب الشريفي وغيرهما وقسمه بعضهم أربعة أقسام أكبر وهو الحيض والنفاس وكبير وهو ما أوجب الغسل بماء عداها وأصغر وهو ما أوجب غسل الرجلين فقط عند شحوا انتهاء مدة مسخ الخلف وصغير وهو ما أوجب الوضوء ونظيره (قوله البص) قال الشهاب البرلسي الشمري بصيرة في حواشيه على شرح المنهاج للجلال الحلبي البص هنا بفتح الجيم مصدر بمعنى التبصير تقول تبصير تبصير كعلم يعلم وبشرق يشرف أيضاً

(و) شدة (الحز) حال كونه (ظهوراً) أي وقته وان وجد فلا يثنى فيه العسفة (وسفر الرفقة) المراد سفر مباح وان قصر ولو سفر  
نزعة المسقة تلحقه باستصائه وان أمن على نفسه وأمه (وأكل متق) كصل أو نوم أو كراث وكذا الخ في حق من يثبته  
(فإن) يكسر النون وبالملة والهمزة أو مطو بخ في ربح يؤذى الماصح م قوله صلى الله عليه وسلم من أكل بصلاً أو نوما  
أو كراثاً فلا يقرب من المساجد ويقتد في بيته فان الملائكة (١٠) تتأذى مما تأذى منه بنو آدم قال جابر رضي الله عنه ما أراه

يعني لا يثبته زاد الطبراني أبو جلال  
وهو مثل ذلك كل من يثبته أو يثبته  
ربح خيث وان عذر كذا في جبر  
أو صناد مسخكم وسرة مينة  
وكذا هو المجدوم والارص  
ومن ثم قال العلماء انها جاعلان  
من المسجد وصلاة الجمعة  
واختلاطها بالناس وانما يكون  
أكل كرام عذر (ان لم يكنه) أي  
يسهل عليه (أزائمه) بفعل أو  
معاملة فان سهل لم يكن عذراً  
وان كان قد أكله بعد وجعل  
ذلك مالياً كاله بقصد اسقاط  
الجمعة والأزائم زالت ما أمكن  
ولا تسقط عنه ويكره أن أكله  
لا عذر دخول المسجد وان كان  
خائفاً يجرى ربه والحضور عنه  
الناس ولو في غير المسجد قال  
القاضي حسين (و) من الأعداء  
(تقطيع) الماصح (مسقوف  
الاسواق) التي في طريقه الى  
الجمعة وان لم يزل ثوبه لأن الغالب  
فيه الجلوس أي والقدادة وقال  
شين (و) منها (الزلة) والسهوم  
وهي ربح حارة لا أوتهاها  
والبحث عن ضالته يرجعها والسبي  
في استرداد مقصوب والسبي

للاشرح اعتقاده وفي الاعباب قضية اطلاقهم انه عذر ولو بالبدن من عنده دابة بعداد  
ركوبها في أشغال وهو مخصص الخ ثم ضابط التشديد كما في الصفة والنهاية ما لا يؤمن معه  
الذلويت زاذي الصفة وأزاليق زاذي النهاية وان لم يكن الوحل متفاداً وفي الاعباب  
في هذا الضابط نظر ظاهر بل الوجه ضبطها بأن يغلب منه التلويت أو يثنى معه المشي  
مشقة لا تحتمل عادة انتهى ويمكن حل أحدهما على الآخر فالخلف لفظي (قوله له ظهراً)  
اعقده في الصفة وشرحي الارشاد والذي اعقده الجلال الرمي في النهاية وشرحي الهبة  
ونظم الزيد عدم التشديد فهو عذر ومعلقا (قوله ولو سفر نزعة) لا لزوية بلاد اعباب  
(قوله يؤذى) في الصفة وان قل على الاوجه خلافاً لما قال يفتقر ربه لفته وفي الامداد  
والنهاية قول الرافعي يحتمل الربح الباقي بعد الطبع يحتمل على ربح يسير لا يحصل منه  
أذى وأدى في الامداد البتة واعتقد حر كراهة كل ما ذكره معلقاً ونقله عن افتاء والده  
وجزم به في الانوار وفي الصفة في اطلاقه نظر ولو ثبت بما اذا أكله وفي عزمه الاجتماع  
بالناس أو دخول المسجد لم يرد (قوله ربح خيث) زاذي الاسداد كالقاصين وفي  
النهاية ودم فسد (قوله انه يمنعان) في الاعباب قضية ما يأتي في السير في الارض بقصد صلاة  
العيد أنه يلزم الامام أو نائبه منع الاربع والاحتم من مخالطة الناس الخ وفي الصفة  
يتفق عليهم من يت مال أي فيما سيره فيما يظهر (قوله لا لعذر) كذلك الصفة وشرحا  
الارشاد وفي النهاية الاوجه عدم الفرق بين العذر وغيره لوجود المعنى وهو التأذى  
وكذلك الحلق وغيره (قوله والحضور عند الناس) أي ولو كان أكله لعذر كما في الصفة  
وشرحي الارشاد فلهذا مخالف التي قبلها عند الشارح (قوله في طريقه) ولا طريق سواء  
اياب (قوله من يؤذى الخ) قال في الامداد والنهاية ولو خصوصاً لم يمكن دفعه من غير  
مشقة (قوله في الصلاة البلية) هي المغرب والعشاء ثقفة (قوله وقوع قننة) في  
الامداد وانهاية لقراباته وهو أمر دقيقاً أنه ان يثنى هو افتنا فأن هو كذلك وفي  
الامداد وكون الاعى لا يجد قائداً وان أحسن المشي على العصا وفي الصفة والنهاية ولو  
بأجرة مشل وجدها فاضله مما يثبت به في القطر وفي الاسداد والنهاية وهو القسبان  
والاكره والاشتغال بالماضي أو المماض كما أشار إليه الأذرى والركشي ثم هذه  
الاعذار ترفع الاثم أو الكراهة ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره  
ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدوا ولا عذر ولا سبكي حصولها كان

المفروض والهم المانع من التشريع والاشتغال ببعضه من وجود من يؤذيه في طريقه أو المسجد  
ورفاق زوجته اليه في الصلاة البلية وقطوب الأمام على التشريع وتزك سنة مصادرة وكونه سريع القراة والمأموم  
بطيئها وعن بكراهة الاعتدابه وكونه يثنى وقوع قننة له أو به

**فصل في شروط القدوة** (شرائط القدوة وان لا يعلم) مقتضى إعلان صلاحه امامه (يحدث) (أو غيره) كحاشية لانه  
 حاشية في صلاحه فكيف يقتضي به (وان لا يعتد بإعلانها) أي إعلان صلاحه امامه (كجهنم) اختلاف في القبله) فصل في كل جهة  
 غير التي صلى اليها لا (أخر) أي في (النايين) من الملة (أو) في (توبين) طاهر ونفس فتوضاً كل في الثالثة بأننا صمنا وليس كل  
 في الثالثة توبانهم - مالا فاد كل إعلان صاحب - بحسب (١١) ما إذا اذ اليه اجتهد (وتخفى) أو غيره اقتدى به

شافعي وقد (علمه ترك فرضاً)  
 كالسنة مالم يكن أميراً أو  
 الطمأنينة أو اخل بشرط كان  
 ليس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح  
 اقتداء الشافعي به حاشية اعتباراً  
 باعتقاد المأموم لانه يعتقد أنه ليس  
 في صلاة بخلاف ما إذا علمه اقتصد

لانه يرى صحة صلاته وان اعتقد  
 هو بطلانها وبخلاف ما إذا لم يعلم  
 انه ارتكب ما يحل بصلاته أو  
 شك فيه لان الظاهر انه راعى  
 الخلاف وبأنه لا يكمل عهده (وان  
 لا يعتد) المأموم (وجوب  
 قضائها) على الامام (كقبح تيمم)  
 لتقدمه بحمل يقبل فيه وجوده  
 ويحدث صلى مع حديثه لا كراه  
 أوقف الطهورين ومبصرة وان  
 كان المأموم مثله لعدم الاعتداد  
 بصلاته من حيث وجوب قضائها  
 فكانت كالفسادة وان صحت  
 لحرة الوقت احامن لا قضاء  
 عليه كوشوم خشي من ازالة رشمه  
 صحيح تيمم وان كان تعزى به فيصح  
 الاقتداء به (وان لا يكون) الامام  
 (مأموماً) لانه تابع فكيف يكون  
 متبوعاً (وان لا يكون) مشكوكاً

بإلزامه لتبليغ النجاء الصريح فيه وأوجه من ماحصوله المن جمع الامر من الملازمة  
 وقصد هالول العذرة والحادث بمجموعه لا يتدل على حصولها في غير هذين وقد يجاب  
 بأن الحاصل لم يستند إلى ما لا أثر للملازم القابل لها وهذا غير صحيح خصوص الجماعة  
 فلا خلاف في الحقيقة بين المجموع وغيره ثم هي انما تخضع ذلك فيمن لم تنشأ له اقامة الجماعة  
 في بيته والام بسقط الطلب عنه لكرهه الانفراد له وان حصل الشعاب بغيره انتهى  
 تحققة ونحوها النهاية الامن قولها وأوجه منها - حال قولها ثم هي انما تخضع فليس في النهاية  
 والله أعلم

### • (فصل في شروط القدوة) •

(قوله وان لا يعتد) المراد به ما يعمل الظن بدليل مماثل به (قوله اختلاف في القبله) أي  
 ولولا التيامن والتيسر وان اتحدت الجهة تحفة ونهاية (قوله مالم يكن أميراً) أي فلا يلزم  
 حاشية خوفاً من القسنة قال في الصفة فتعدي به الشافعي ولا إعادة عليه ثم قال وبشكل  
 على ذلك ما يأتي أنه لا يصح للجمعة المسبوقون كان السلطان معها الصادق بكونه امامها  
 انقياس ما هنا صحة اقتداء بهم خوف القسنة وأجاب عن هذا الاشكال ثم قال فإذا  
 اضطررنا الى الملازمة أي في الجمعة فواركتين نافذة واعتد ذلك في شرح الارشاد  
 أيضاً قال في الابعاب وكره البسلة في ذلك ترك الطمأنينة في نحو الاعتدال ثم ذكر كلاماً  
 قرره ما حاصله أنه يمنع الاقتداء به اذا أمس فريده واعتد الجلال الرمي عدم الاعتقاد  
 مطلقاً (قوله اقتصد) قال في فتح الجواد قدس جمعه ما إذا نسيه الحق لحزمه بالنسبة  
 حاشية زاد في الاداء وهو محتمل وان أجبت عنه في بشرى الكريم واعتد الجلال الرمي  
 وأساءه قال في الصفة وبرد الخ وأجاب في النهاية عن رد الصفة (قوله كوشوم) تقدم  
 الكلام على ذلك في شروط الصلاة تنوق (قوله ولو باجتهاد) كذلك الصفة وشرها  
 الارشاد واعتد برتعالركن في صحة الاقتداء بالاجتهاد كما في القصة والثوب  
 والوان الخ ونرجح معتد ما إذا انقطعت القدوة كان علم الامام تمامه وسوقاً فتعدي  
 به آخر أوجه مسبقون فاقدى بعضهم بعض فيصح في غير الجمعة أما هي فلا مطلقاً عند  
 الجلال الرمي وفي الثانية عند الشارح ما في الاولى تنصع عنده ولكن بكرة الاقتداء  
 بالمسبوق المذكور (قوله بأن يهجر) بكسر الجيم أقصم من قصها وماضيه بمكسر ذلك

فيه) أي في كونه اماماً أو لا وما في جود مقتضى في امامه أنه مأموم كان وجد رجليه يصلان وترتد في إيهام الامام لم يصح  
 اقتداء بواحد منهما وان قلته الامام ولو باجتهاد على الوجه الذي لا يميز ما عند استوائها الانية ولا اطلاع عليها (و) ان لا يكون  
 (أثماً) ولو في سرية وان لم يعلم بجهالة (وهو) أي الذي (من لا يصح) ولو (سرقاً من القاصفة) بأن يهجر عنه فالكفة أو عن آخره  
 من مخبره أو عن أصل تشديده من حال خاتمة لسانه فلا يصح الاقتداء به حاشية لانه لا يصلح القراء والامام أنما هو بعد ذلك

يحتلطان بالماء وغروان كان مشهورا  
 ناشأ في الماء (لم تصح الطهارة فيه)  
 لأنه ليس عاريا عن القسيود  
 والاضافات فلا يطق بمورد  
 النص العري عنها (والتعديل  
 التقديري كالتعديل الحسي  
 فلو وقع فيه) أي الماء ما وافقه  
 في صفاته ومنه (ما ورد لارائحة  
 له) سواء وقع في ماء كثير  
 أم قليل والماء المستعمل لكن  
 أن وقع في ماء قليل لأن المستعمل  
 إذا كثر مظهر فأولى إذا وقع في  
 الكثير (قد رخصنا) للماء  
 (بأوسط الصفات) كالماء الرمان  
 ولون العصور وريح الازدن فان غير  
 يفرضه في صفة سلب الطهورة  
 وإن كان منسب فرض المخالفة  
 في غير تلك الصفة لا يفسر وذلك  
 لأنه لموافقته لا يغيره فاعتبر بغيره  
 كالمكومة (ولا يضر

(قوله مال في شرح العباب الى  
 الاول) ويرى عليه الخطيب في  
 الانتاع قال بأن يفرض عليه  
 جميع هذه الصفات لا المناسب  
 للواقع فيه فقط اه قال العلامة  
 المدايني في حاشيته قوله لا المناسب  
 للواقع فيه فقط كان يقتصر في  
 مسئلة اختلاف ماء الورد المنقطع  
 الرائحة على فرض مغير الريح اه  
 جل الليل باختصار

طهور وان شككت أو كان من مجاور قطعهم وسواء في ذلك الريح وغيره خلافا للزركشي  
 وخالفه الشارح قال في القصة وما في مقترعه ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها  
 بالقطران وهي جديدة لاصلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخاط  
 انتهى ووافقه سم في شرحه على مختصر أبي شعاع قال لا يجاور وأما في مقتر الماء  
 انتهى وقيل الشهاب البرلسي فقال في حاشيته على المحلى مائه القطران الذي يجعل في  
 القرب فيقضي أن يقال فيه ان كان وضعه فيها لاصلاح الطرف العقيم بما في المقتر وان كان  
 لاصلاح الما هو الظاهر بشرطه انتهى ووافقه قول القصة لاصلاح ما يوضع فيها بعد  
 من الماء (قوله يحتلطان بالماء) هذا بالنسبة للكافر والخواذ هو الذي يختلط بالماء (قوله  
 وغر) قال البرلسي في حواشي المحلى ان لم تكن أي النار مجاورة قائم انضطر قطعاً والفرق  
 بينها وبين الورقا مكان التمرز وجرى العادة بالمبادرة الى التقاط التمار (قوله  
 ما يوافق في صفاته) بيان للتغير التقديري فاذا وافق الساقط في الماء المائي صفاته  
 الثلاثة قد رخصنا وسطا في الثلاث وان كان الواقع في الماء وافق في بعض الصفات  
 كما ورد منقطع الرائحة لم يطم ولون مخالفاً لطعم الماء ولونه فهل يفرض الصفات  
 الثلاث أو يكتفى بفرض غير الريح الذي هو الاشبه بالخلط مال في شرح العباب الى  
 الاول حيث قال ما ملخصه ظاهر العباب كالمجموع أنه لو وقع فيه ما منع ووافقه في الريح  
 مثلاً دون غيره لظاهره ولا يقدر مخالفاً الا في الريح وفيه نظر وقصة قوله ما منع ووافق  
 أحداً ووافقه خلافاً وهو ظاهر انتهى لكه قال بعد أسطر أثناء كلامه ان فرضه مخالفاً  
 في الجميع انما يأتي فيما إذا كان وافق في الجميع بخلاف ما إذا كان ووافقه في بعضها فقط  
 فانه لا يفرض مخالفاً الا فيما وافق فيه فقط كما مر أيضاً انتهى فهذا يخالف ما قدمه أيضاً  
 أن يقال ان ما ذكره آخر أمشي فيه على ظاهر كلام المصنف السابق عنه وقد أحال فيه على  
 ما مر آفاً ويؤيد ذلك تعبير الصفة وهو كما ورد لريحه فانه يقدر وسطا كريح لاذن ولون  
 عسبر وطعم ماء رومان فان غريم ذلك ضرر ولا فلا انتهى ففرض تقدير الاوصاف الثلاث  
 مع كونه لم يذكر في ماء الورد الا كونه منقطع الريح فيصعد ذلك بما إذا كان له طعم  
 ولون وقال القليوبي قالوا ولا بد من مرض الصفات الثلاث وان لم يكن للواقع الاصفة  
 واحدة حتى لم يتغير في واحدة فهو طهور وفيه نظر الخ وفي حواشي شرح المنهج للمحلى  
 خرج بقوله ما وافقه في صفاته ما لو وافقه في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفات مثلاً كما  
 ورد منقطع الرائحة له لون وطعم مخالفاً للون الماء وطعمه هل يفرض الصفات الثلاث  
 أو يكتفى بفرض غير الريح الذي هو الاشبه بالخلط ذهب الى الاول شيخنا والى الثاني  
 الروياني وهو واضح لان المصنفين الموجودتين بأنفسهما لم يفسرا فلامعني لقرضهما  
 انتهى (قوله فاعتبر بغيره كالمكومة) أي في كل مرجح لا يقدر فيه من المدة ولا تعرف  
 نسبتها من مقدارها فاعتبر بالغير وهو القيمة للريق اذا طهر لقيمة فيقدر بالمعنى عليه ريقاً

أوجهل أو نسى (وان لا يقتدى

الرجل) أي الذكر (بالمرأة) أو

الخنثى المشكل ولا الخنثى بامرأة

أو خنثى لما صحت من قوله صلى الله

عليه وسلم إن يخل قوم ولوا أمرهم

أمرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن

المرأة رجلا بخلاف اقتداء المرأة

بالمرأة وبالنخثى وبالرجل واقتداء

الخنثى وأل الرجل بالرجل فيصير

اذلا محذورا (ولوصل) انسان

(خلفه) أي خلف آخر وهو يظنه

أهلا لامامته (ثم ينفي) أي أثناء

الصلاة أو بعدها أنه لا يصح

الاقتداء به لما منع يمكن ادراكه

بالبحث عنه كأنه كان (كفره) ولو

بارتداد أو بزندقة (أو جونه

أو كونه امرأة أو مومنا أو أميا

أعادها) لتقصير بترك البحث عما

من شأنه أن يطلع عليه وتجب

الاعادة أيضا على من ظن بامامه

خللا هذا ذكر وقوه فبان أن لا

خلط له لعدم صحة القدوة في

الظاهر والتردد عندها (الان بان)

امامه (محدثا أو جنبا) أو مائضا

لاقتفاء تقصير بالمأموم (أو عليه

لهجاسة خفية أو ظاهرة) في ثوبه

أوبده على ما صححه في التصحيح

واعنده الاستوى لكن المحدث

أن الخنثى وهو ما يكون ياطن

الثوب لا إعادة معه لعدم

عنه ولا تضع صلاته لنفسه ولا إعادة عليه (قوله أوجهل) أي وعذره تحفة ونهاية

(قوله أو نسى) أنه لحن أو في صلاته نقصه زاد في النهاية لأن الكلام البعير هذا الشرط

مغفر لا يطلعه هذا حكم من يحسن القاطعة أماعيرها فقال الشارح في الامداد

والجمال الرملي في النهاية بحث الأذوى محصة اقتداء من يحسن فهو التكبير والتشهد

أو والسلام العريتين لا يصحها وأوجهه أنه هذه لا مدخل لتصل الامام فيها فلم ينظر

لغيره منها انتهى (قوله وأن لا يقتدى الرجل الخ) والحاصل أن الصور تسع خمسة منها

صحيحة وهي رجل برجل خنثى برجل امرأة برجل امرأة خنثى امرأة برجل امرأة وأربعة

باطلة وهي رجل يخنثى رجل بامرأة خنثى بامرأة خنثى بخنثى (قوله أي الذكر) أنه

على أن المراد بالرجل ما قابل المرأة فيشعل الصبي والمراد بالمرأة ما قابل الرجل فتشمل

الصبي (قوله لما صحت الخ) فيه أن الحديث الأول ليس ناصيا فتعوله امامة السلاوة على

التزلزل ليس فيه أنه شرط للصحة والثاني في سنده ضعيف ومن هو متهم بوضع الحديث كما

ينته في الأصل فلو اخرج بالاجماع على منع اقتداء الرجل بالمرأة كما صنع في الصحة لكان

أوضح (قوله وهو يظنه أهلا) خرج به ما إذا ظن به خلا فلا تصح وإن سئل أن لا خلل كما

سيأتي في كلامه (قوله كأنه كفره) ولو بقوله لقبول اخباره عن فعل نفسه ما لم يسل

ثم يقتدى به ثم يقول به لا الفراغ لم يكن أسلمت حقيقة أو ارتدعت لكفره بذلك فلا يقبل

خبره حينئذ (قوله بزندقة) الزندقة من يخفى الكفر أو من لا يتصل دينه قولان جمع بينهما

بأن الدين بالدين هو توافق الظاهر والباطن على العقيدة والذي خالف ظاهره بباطنه في

ذلك غير متدين بدين فاختلف الخنثى (قوله أو أميا) أي ولم يكبر للاسلام تحفة ونهاية زاد

فيما لو بان امامه قادر على القيام وخالف في الامداد فاعتد عدم الاعادة (قوله على من

ظن الخ) منه لو ظنه خنثى فاقته به وان بان أنه رجل بخلاف ما لو ظنه رجلا ثم بان أنه

خنثى بعد الصلاة ثم انضح بالذكورة فلا إعادة للجزم بالنية وقوله بعد الصلاة خرج به

ما إذا بان في أثناء خنثيته قال في النهاية قالوا لا وجوب استئنافها انتهى وقاسم

العبادى على الخنثى ما لو اقتدى خنثى بأقضى اعتقدها رجلا عجبا أتت الخنثى قال

فالمجته عندي الصحة وفي الصحة ترجع عدم الصحة (قوله الان بان الخ) أي وأنه كبير

للتصريح ولم ينو أو كبر الامام ثانيا بنية ثانية تسر اجبت لم يصح المأموم أو بين أنه كان قادرا

على ستر العورة (قوله وأبده) أي وأملاهما (قوله ياطن الثوب) اختلق بناء على

تخالف الظاهر والخنثى في الحكم في شاطبه ما يقتل القليل في شيء الزيادة والرملي

أن الظاهرة هي العذبة والباطنة هي الحكمة قال وعند الطبراني والسناباطي

وغيرهما هي التي لو تأملها المأموم بفرضها توقع ما يوس الامام ومع القرب منه لم يرها

قال وتظهر شرح شئنا ما وافقه هذا انتهى ويرى الشارح في هذا الكتاب على أن

الخنثية ما تكون ياطن الثوب والظاهر ما تكون بظاهره وفي الصحة والنهاية والامارة

والابطال لبطان صلاة الامام فلم يبع العبد

ومنه البصور وان حسكر

وتظهر في الرشح وغيره لان الحاصل  
بذلك يجوز تروح فهو كالوكتير  
يحيق على الشط ومنه ايضا  
ما على فيه صور وتر بحيث لم  
يبلغ اتصال عين بخاطفة فيه بان  
لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم  
كالرقعة (ولا يلج ماء) لان اتحاد من  
عين الماء كالنجس بخلاف الملح الجلي  
فضر التغيير به ما لم يكن بختر الماء  
أو جمره وكالماء متغير يخلط  
لا يؤثر فلا يضر صبه على غير متغير  
وان غيره كثيرا لانه طهور (ولا  
يورق تناسل) بنفسه (من الشجر)  
ولور يبعث بخلاف المطروح  
للاستغناء عنه ولا يضر تغيير بالثر  
ان تناسل بنفسه ولوشك هل  
التغيير يسيرا وكثيره كالسيرا  
هل زال التغيير الكثير لم يظهر

(قوله وفي حاشية الشبر املسى الخ)  
قال في الايعاب فقلاعن المجموع  
والجواهر وغيرهما والحب كلب  
والقران غير وهو بجاهل مجاور  
وان اصل منه شيء فخالط فان  
طبع وغير لم يوصل منه شيء  
فوجهان أحدهما لا يسلبه كالمو  
يقطه والثاني يسلبه لانه استحدثه  
اسم كلرق ويحمران فيا اذا تغير  
يشتم أديب فيه الناراه وأوجه  
الوجهين انه لا أثر لجزد الطبع بل  
لابت من يبين الفصل شيء منه  
يحيث يستحدثه بسبب ذلك اسم  
آخر إذ خلجيا

الماء بصفة اسم القاعل لكن رأيت في سواشي الحبل للشهاب القليوب في مناصبه قوله  
مطمين يفتح القضية المشددة أولى من كسر حاله انه اذا لم يضر المنوع فاعلى أولى  
انتهى ويحل كالمالغى اذا طيب العود بطيب مجاور ولا ضرر وفي حاشية الشبر املسى على  
النهاية كالعود ما لم يصب على يده أو ثوبه ما هو دونه فيجب ويقتضيه بالحل فاذا أصابه  
ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغيير والحال ما ذكره تغير  
بمجاورا ما لم يصب على الحبل وفيه ماء ينقل واختلط بعاصبه عليه فثمة دونه فخالطها وسها  
انتهى بحر ونظر قوله ومنه البصور) أى من المجاور فلا يضر تغير الماء بالصور (قوله على  
الشط) أى بالقرب منه بحيث يصل ويصحبها الى الماء لانها اتصلت به (قوله بان لم يصل الى  
حد الخ) قال الشارح في الايعاب أما اذا سلب الاطلاق بالكيفية بان حاصلا لا يسمى ماء  
ولا يضاف فيه لفظ الماء الى ذلك الغير بل انسلخ ذلك عنه بسائر الاعتبارات وحدث له  
اسم آخر اختص به فان التغيير حيث لا يتحقق حثثه انه انفصلت عنه عين بخاطفة  
فالتأثير ليس من حيث كونه مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من الخاطا انتهى وفي  
حاشية تحفة الشارح للشارح والحاصل ان حدوث الاسم مع حبر الاسم الاول ظاهر أو  
صرح في سلب طهوريته أى ان تحقق نزول عين خاتمة نفسه والا فهو محقق لان ذلك  
الحدوث من مجاورا اذا التغيير به لا يضر ولوم حدوث الاسم كما هو ظاهر انتهى وفي حاشية  
الشبر املسى على النهاية نعم ان تحلل منه شيء كالووقع الغرق الماء فاكسب الخلاصة منه  
سلب الطهورية انتهى (قوله ولا يلج ماء) قال في شرح العباب المراد به ما جسد من الماء  
سواء كان جوده بواسطة ترابية السخنة أم لا والقول بأنه يضر لانه ليس من عين الماء  
لان المياه زالت عذبة من السحابة ثم قتلها بالاجزاء الساخنة فتتعد لها ولهذا الايدوب  
في الشمس ولو كان منقدا من الماء لذاب كالجمد يدرى بان انعقاده لها انما هو بواسطة  
مجاورته لاجزاء السخنة من غير اختلاط لها به وعلى التزلزله طراب كالمصرح به كلام  
الوسط فجزأه ما هو تراب وكل منها لا يضر الى آخر ما أطال به في الايعاب (قوله ولا متغير  
بخلط لا يؤثر) الخ كذلك التفتة وغيرها فان فيها الاثرى انه لو وقع مع مجاور ومخالط  
وشككت في المتغيرته. ما لم يضر فكذلكها ونال الجاهل الرمى في نهايته في ذلك قال  
لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وقد أفتى به الوالد بلقر به فيقال لئلا ما يصح  
التطهير بكل منهما انفرادا اجتماعا انتهى واعده نحوه الخليل الشريفي ايضا (قوله  
ولور يبعث) هذا هو الرابع من ثلاثة أوجهه وقال أبو زيد المروزي لا يسلب التغيير بالثر في  
لفظة التناثر في الغرض بخلاف الريح ولان الاوراق الخريفية قد امتصت الانصار  
رطوبتها وقرب طبعها من طبع الخشب بخلاف الريحية (قوله بخلاف المطروح) أد  
ان تفتت وبعبارة التفتة وورق طرح ثم تفتت انتهت أما اذا التفتت فهو تغير بمجاور  
فلا يضر وان طرح (قوله ولا يضر تغيير بالثر ان تناسل بنفسه) كذا رأيت في بعض نسخ



للاصل فيها وهل هو من مخالط  
أو غيره وهل الغير مخالط أو  
مجاور لم يؤثر

قوله ورد القلوي تصوير هذا  
الخير بما رددته عليه في الأصل  
فراجع منه ان أردت قال  
القلوي بعد قتل ما ذكر كذا قيل  
وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء  
الواحد ان يكون مقبراً وغير مقبر  
في رأي العين نتأمل اه كلام  
القلوي ومراعاة ان الاشتباه  
لا يتصور في المسئلة الأخيرة لانهم  
حددوا المخالط بما لا ينفرد في رأي  
العين والمجاور بما يقتضيه حدوثان  
تتميز فلهو مجاور ورافة هو مخالط  
فوجود الاشتباه غير ممكن  
في ذلك وفيه نظائر لهم قد  
اختلفوا في حد الجوار والمخالط  
على ثلاث آراء كما سبق واختلفوا  
في العقد منها قوماً تعارض  
رأيان منها بالتسوية لخصص ولم  
يترجح عنده احدهما على الآخر  
فيقع ذلك في الماء ويغير فهل يغلب  
حينئذ جانب المجاور أو المخالط  
الظاهر الاول تمسكاً بالاصل الذي  
هو تيقن طهورية الماء قبل تقيده  
فيستحب اذ اليقين لا يرفع الا  
يقين، وله يؤيد ذلك ما قدمته لك  
من اختلاف القوي في ان التراب  
هل هو مجاور أو مخالط فراجع  
فظهر صحة هذا التعبير واتقاهم  
اه من الاصل بمروره

هذا الشرح وفي بعضها ويضرب فيه بالقرآن تناثر بنفسه انتهى والمحروف أن التعبير  
بالغير مطلقاً وعبارة الشارح في شرح الباب أو وقع الترفيه وتغير عما اختلف منه  
يقينا كما علم مما مر لانه حيث دخل مخالط يستغنى الماء عنه ومن غرة ضرب قطعا ولم يفرق الحال  
بين وقوعه وايقاعه ولا بين ما هو منه على صورة الورق كالورد وغيره الخ ونحوه في نهاية  
الجمال الرمي وغيره ايل قد سبق في كلام الشارح في هذا الكتاب ان التعبير بالغير ضار وان  
كان شبيهاً ناسياً في الماء فالحال علم من زيادة القساخ أو لعل الصواب هذا التعبير بقوله  
ويضرب فيه بمرور تناثر بنفسه كما رأيت كذلك معز البعض النسخ وعلى النسخة الاولى  
السابقة التي فيها لا يضرب يعمل على ما اذا لم ينزل منه شيء فان التعبير به حيث تدفع بمرور  
لكنه يوهم ان الطرح يخالف الوقوع بنفسه وليس كذلك كما علمت مما تقدمت انتفاع  
الايجاب وعلى النسخة الثانية المتقدمة التي فيها يضرب يعمل على ما اذا المحل من عينه شيء  
يقينا وفيه ايضا الابهام السابق (قوله للاصل فيها) أي في المسئلتين أما الاولى فلا  
تبيننا طهورية الماء قبل وقوع الغريقه والاصل بقاء الطهورية حتى يتحقق رافعها وفي  
الثانية تنصرف الطهورية بالتغير الكثير يقينا والاصل بقاءه حتى يتحقق زوال ذلك  
اذ اليقين لا يرفع الا يقين مثله ثم ما ذكر في الاولى مما اطلق عليه المتأخرون واما  
الثانية فخرى الشارح في بقية كتبه كالصفة وغيرها على ما جرى عليه هنا ونقله شيخ  
الاسلام والمخيط الشريفي عن الازدعي وأقره وجزم به الشهاب البرلسي في حواشي  
المحلى وغيره وخالف الجمال الرمي في ذلك فقال في نهايته طهوراً أيضاً خلافاً للازدعي  
انتهى وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع بعد نقل مقالة الازدعي مائنه  
وخالف فيه جللاً بصل الطهورية عند احتمال زوال المنافع منها انتهى (قوله وهل هو)  
أي التغير من مخالط أو مجاور أي بان وقع في الماء مخالط ومجاور وشك في التغير هل حصل  
من المخالط أو الجوار (قوله وهل الغير الخ) أي بان وقع في الماشي وشك هل هو مخالط  
أو مجاور وعبارة الامد الشارح أو هل هو من مخالط أو غيره أو في شيء هل هو مخالط  
أو مجاور لم يؤثر انتهى ورد القلوي تصوير هذا الخير بما رددته عليه في الأصل فراجع  
منه ان أردته ورأيت في حواشي الشهاب البرلسي على المحلى مائنه لنتائني عند الصبح  
مثلاً مطهر وعند الظهر طاهر غير مطهر وعند العصر نجس وفي الاحوال لم يوضع عليه شيء  
ولا أخذ منه شيء وهو الماء الذي نذفته شيء من الطاهرات فلم يغيره عند الصبح ثم غيره وقت  
الظهر ثم اشتد عند العصر بحيث شكر انتهى كلام الشيخ حمزة ومنه خلت قلت ويصح  
زيادة وعند المغرب طاهر غير مطهر بان تخلل ونحو ما قلناه ان تقول عند نامة في الصبح  
طهور وفي الظهر نجس وفي العصر طهور وفي الاحوال لم يوضع عليه شيء ولا أخذ منه شيء  
وذلك بان يكون الماء فلتين فيه بمرور مثلاً تقيده عند الصبح ثم عند الظهر اختلف فيه  
فغيره ثم عند العصر زال التغير بنفسه (حقة) ضابط ما سبق في تغير الماء أن تقول

### • (فصل) • في الماء المكروه

(قوله وما يدان ثود) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أمر النازلين على الطرارض غود بأن يهرقوا ما استقوا ويعلقوا الايل العجين وان يستقوا من بئر الناقة رواه الشيخان وهذا كالصريح في الحرمة ويدلله ظاهر قول التحقيق يمنع منه والقناوى منى عنه لكن قال في المجموع يكره أو يصحرم الا لضرورة واقصر المصنف في صاحب العباب على الكراهة تعالى الثاني واصحاب الروض وغيره وكلام المجموع آخره كالصريح في الكراهة فانه جعل ذلك واردا على قول المذهب لا يكره من ذلك الا ما قصد الى تشبيبه قولا لانه مكروه لم يصح ابراده على هذه العبارة فاجرى عليه اولئك من التعبير بالكراهة صريح بالتفرد ذلك وأما بالنظر للعدوث فالاقرب اليه الحرمة بل والتجاسة لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر باضاعة المال الا لتلك اه جل الليل باقتصار

لا يتحلوا التغير اما أن يكون - صل بنفسه أو بشئ حل فيه فان كان بنفسه لم يضر وان تغير بشئ فلا يضر اما أن يكون مجاوراً أو مخالطاً فان كان مجاوراً لم يضر وان كان مخالطاً فلا يضر اما أن يستقى عنه الماء أو لا فان لم يستقن الماء عنه لم يضر وان استقى عنه الماء فلا يضر اما أن يشق عنه الاحتراز أو لا فان شق عنه الاحتراز لم يضر وان لم يشق عنه الاحتراز فلا يضر اما أن ينعه اطلاق اسم الماء أو لا فان لم ينعه لقلته لم يضر وان منعه فلا يضر اما أن يكون المغيرة اباً أو ملحماً مائياً أو غيرهما فان كان ذلك لم يضر ولا يضر انتهى ما ظهر للتحقري ذلك وما ذكرته في الاخير انما هو بناء على أن التغير بهما غير مطلق وان التراب مخالط ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى وذلك بأن نقول يشترط لضرر تغير الماء ماسة مشروط أخذها أن لا يكون تغيره بنفسه فانها أن يكون المتغير مخالطاً نالها أن يستقى عنه الماء رابعها أن لا يشق الاحتراز عنه خامسها أن يكون التغير كثيراً بحيث يمنع اطلاق اسم الماء سادسها أن لا يكون المغيرة اباً أو ملحماً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في التغير الطاهر أما النجس فينجس ما وقع فيه مطلقاً وان لم يغيره حيث كان الماء دون الثلثين والله اعلم

### • (فصل في بيان الماء المكروه استعماله) •

قال الجمال الرمي في نهائيه وغيرها الماء المكروه تحمية الشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وما يدان ثود الا بئر الناقة وما يدان ثود لوط وما يدان ثود وما يدان ثود وما يدان ثود وان انتهى وفي حاشية تحفة الشارح له القياس نجاسة ماء الحجر وأطال في بيان ذلك فراجع وفي بعض نسخ هذا التمرح زيادة ما يحصر وأيدى في شرح العباب تردد في نجاسة على أرض غود وميل كلامه الى الفرق بينهما وفي التحفة يكره الطهر بفضل المرأة للسلاف فيه قبل بل ورد النهي عنه وعن التطهر من الاتاء النجاس اه وجرى الشارح على عدم كراهة الطهر بفضلها في الامداد وحاشية التحفة قال فيها والنهي عنه لم يصح وكذلك البرلى وغيره قال والاشبار العصبية واردة في الاباحية والمراد فضلها وسدّها اما اعتدال الرجل أو وضوءه معها من الانافلا كراهة فيه ومنع الوضوء بفضلها اذا خلت به جمع منهم احد بن حنبل في رواية أخرى وان لم تنسه تزيلا للتلوة منزلة الحس مع قولهم بطهارة تخرجني أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة حسنة الترمذي وفي شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وان تمسه دون ما حسنة في شرب أو ادخلت يده فيه بلائسة اه وذهب الخطيب الشربيني تبع الشيخ الاسلام زكريا الى كراهة ازالة النجاسة بجماعهم وفي التحفة وشرح المحرر للزبادي أن ذلك خلاف الاولى انتهى قال في التحفة وحرمتهم بجموعته ضعيف بل شاذ وهو أفضل من ماء الكوز خلافاً لما نازع فيه انتهى وحرمت في العباب بجموعته الاستجماع بجماعهم وقد غلط ضعفه وفي التحفة وغيرها يكره ماء وثراب كل أرض غصب عليها الا بئر

الحلاقة أنه لا فرق في الرجال بين الاحرار والارقاء وهو كذلك كافي الصفه وغيرها قال  
 سم ولو اجتمع الاحرار والارقاء ولم يسهم صف واحد فيجب تقديم الاحرار ثم لو كان  
 الارقاء أفضل بصو علم واصلاح فحببه نظر ولو حضر وا قبل الاحرار فهل يؤخرون الاحرار  
 فيه نظر انتهى والذي يظهر لي أنهم لا يؤخرون لان اصحاب المؤخرين عن الرجال الارقاء  
 لا يؤخرون للاحرار فكيف بالارقاء المتقدمين على الصبيان (قوله ليليني) بكسر اللام  
 وعلى لام الامر ونفع الياء بعد اللام وقد سجد التوث امانون التوكيد الثقيله مع حذف  
 نون الوقاية لتوالي الامثال او الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها او الفعل فيها  
 مبنى على فتح آخره وهو الباء ومجمله الحزم بلام الامر وفي رواية للين بحذف الباء التي بعد  
 اللام وتختصيف التوث ووجه حذف الباء ان الفعل معتل الآخر بالياء ودخل عليه  
 الجائز وهو لام الامر بحذف آخره وهو الباء والتوث نون الوقاية وليس على هذا رواية  
 في الفعل نون توكيد قال الشارح في الابعاب واخطار واية ولغق من ادعى ثلثة اسكان  
 الباء وتختصيف التوث انتهى قال الحلبي وفيه نظر لانه اثبات حرف العلة مع الجائز انفة  
 لبعض العرب جائزة في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور  
 انتهى وأول وجهي أصحاب الاحلام جمع حزم الماهة وسكون اللام بعدها  
 يعني الاحلام أى وقته وهو الباء أو جمع حزم بكسر الحاء بمعنى التاني وبزعمه العقل  
 والنهي أى بضم التوث ونفع الهاء جمع نسبة بالضم وهو العقل الى آخر ما في الاصل  
 (قوله ثلاثا) هكذا انظر رواية مسلم وفي رواية لم ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم ذكرها  
 مكررة مرتين قال النووي في شرح مسلم معنى الذين يلوهم الذين يقرؤون منهم في هذا  
 الوصف ثم قال في هذا الحديث تقديم الافضل فالأفضل الى الامام لانه أولى  
 بالاحكام ولانه وما احتاج الامام الى اختلاف فيكون هو أولى ولانه يتقطن لتبنيه  
 الامام على السهول لما لا يتقطن له غيره الخ ما قاله (قوله وسطهين) المعروف من كلامهم  
 كما يشتهر في الاصل ان امامة النساء يندب لها مساواة المؤمنين بها كالمرأة  
 البصرية في ضوء لكن في حواشي المنهج للشرى مانه مع تقديمه فيسبر بحيث تقار  
 عليهن اه (قوله غير المستور) اما اذا كان مستورا فانه يتقدم عليهم امام  
 غيرهم (قوله بسكون الخ) ان صلح فيه بين فهو بائد كين كاهنا وان لم يصلح فيه سذل  
 بكت وسط الدائرة وبالفتح قال في المعنى قال الازهرى وقد اجازوا في المفتوح الاسكان  
 ولم يجزوا في الساكن الفتح لكن في الصفه السين هنا سكة لا غير في قول وفي آخر السكون  
 أقصم من الفتح ككل ما هو معنى بين خطاف وسط الدار مثلا فالأفصح قصة ويجوز  
 اسكانه والاول طرف وهذا اسم اه (قوله ان امكن) في الاء اما اذا ضاق المكان عن  
 وقوعهم صف واحد فبعدون الصفوف بلا كراهة ويقف الامام وسط الصف الاول بلا  
 كراهة الخ قال في النهاية مع غض البصر قال واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة

للتبر الصبي ليليني منكس أولو  
 الاحلام والنهي أى الباقون  
 الذين يلوهم ثم الذين يلوهم ثلاثا  
 ومن خوف الترتيب المذكور  
 كره وكذا كل مندوب  
 يتعلق بالموقف فانه بكره على الفقه  
 ونفوت به فله الجماعة كما قدمته  
 في كثر من ذلك وبقياس بما يأتي  
 (وقطف) نداء امامة من أى النساء  
 (وسطهين) لانه استر لها (و) يقف  
 (امام العراة البصرة) غير  
 المستور وسطهين بسكون السين  
 ويقفون صفوا واحدا ان يكن  
 ثلاثا ينظر بعضهم الى ضرورة بعض  
 فان كانوا عبا اوفى غلة تقدم  
 امامهم  
 (قوله جمع نسبة بالضم الخ) فانه  
 النووي في شرح مسلم وفيه ايضا  
 النهى العقول وأولوا الاحلام  
 العقلاء وقيل بالالفون فعلى  
 الاول اللغزان بمعنى ولا اختلاف  
 القلطع أحد على الآخر  
 تأ كيدا وعلى الثاني معناه  
 الدالفون العقلاء اه وفي رياض  
 الصالحين للنووي النهى العقول  
 وأولوا الاحلام هم بالفون وقيل  
 أهل العلم والفضل اه أصل

(وبكره) المأموم) وقوله مفردا عن الصف) اذا وجد فيه سعة لم يصح من التمسك عنه واما المنفعة والاعادة في خبر الترمذي الذي تحسنه مجهول على التذبح على ان الشافعي (١٨) رضى الله عنه ضعفه (فان لم يجسد سعة) في الصف (أحرم) مع الامام (ثم جردا

في القيام (واحد) من الصف اليه ليصطف معه خروجا من الخلاف ويحذفان جوارحه ووافقه والا فلا يجوز بل يقتنع بخلوف القسنة وان يكون سزا للتلديد بل غير ذي فضيلة وان يكون الصف أكثر من اثنين للابصار الاخر مفردا (وبعد) أن يسأله المجرور) لينال فضل المصاهرة على البراة التقوى وذلك يعادل فضيلة ما فات عليه من الصف ويحرم الجرح قبل الاحرام لانه يصبر المجرور مفردا اما اذا وجد سعة في صف من الصفوف وان زاد فادناه وبين صفه على ثلاثة صفوف فاكثرت السنة ان يمتدق الصفوف الى أن يدخلها والمراد بها أن يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم غير مشقة تحصل لاحد منهم ولو كان من بين الامام محل يسعه لم يضر قبل يقف فيه (الشرط الثاني) لخصه الجاهل (ان يعلم) باتتالات امامه) أو بطلانها لئلا يكتن من متابعتها يحصل ذلك (برؤية) الامام أو لبعض المأمومين (أو سماع) شعوا هي ومن في خلاصة فهو صوت (ولومن مبلغ) بشرط كونه عدلا ويا له لان غيره لا يجوز الاعتقاد عليه ويكتفي الاصح الاصم ثم شئت بجانبيه (الشرط الثالث) ان يجتمع اى الامام والمأموم في وقت اذن من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه الجاهل

في العصر الثالثة وبني العبادات على رعاية الاسماع ثم هما انما ان يكونا في مسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما في مسجد والاخر غيره فان كانا في مسجد (أو مساجد متلفذة) أو باجا وان كانت مغلقة غير مسخرة

في فتاويه الفرق بين التسخير والاغلاق في القدوة أن التسخير أن يضرب مسجد على باب  
 المتصورة والاغلاق منع المرور بقفل أو نحوه والتسخير يخرج الموقفين عن كونهم امكانا  
 واحدا وهو مدار حجة القدوة بخلاف الاغلاق اه وفي شرح المحرر الزبدي ولو غلقة  
 بالضبة كما ذكره المصنف أي الرافعي قال القلوبي ولو بقفل أو ضبة ليس لها افتتاح مالم  
 تسهر اه (قوله داخلين فيه) بلفظ الجمع أي الثلاثة ثم يحتمل أن يكون المراد بدخولها  
 فيه شمول المسجد بأكملها قال سم عند قول الصفة فالو كان وسطه أي المسجد بيت الاباب له  
 وانما ينزل اليه من سطحه كني المانصة بيت أي ثابت المسجدية والافهام انما هو مسجد  
 وسائر حكمهما اه أي فشرط القرب وعدم الحائل مع ما يشترط في المسجد ويحتمل  
 أن يكون المراد دخول منافذ البر وغيره في المسجد قال في الصفة وشارتها التي بابها  
 فيه اه وفي رحبته ومنه الزبدي في شرح المحرر روي أن نحو ذلك في كلام الهانفي وغيره  
 (قوله على كل عا ذكر) أي من الابنية السافذة ولا يعود على قوله أو مساجد تتفاوت  
 الخ لانها قد سبق فيها قوله وان كانت مخالفة غير مسورة فيلزم التكرار (قوله من غير  
 تسخير) صريح في أن الابنية المتفاوتة في المسجد الواحد يضرب فيها التسخير وهذا ما يفيد  
 كلامه في غير هذا الكتاب أيضا كالابواب والامداد ويختصره وصريح باعتماده الجلال  
 الرمي في كتبه وانطيطب الشريفي وغيرهم لكنه قال في الصفة بخلاف ما اذا سمعت  
 على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق ويرى عليه شيئا في فتاويه ثم قال  
 بعد نقل كلام شيخ الاسلام ولما أن تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ويمكن  
 التوصل من أحدهما إلى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ عرفا والاولا وعليه  
 يحمل كلام الشيخ الخ وقال الزبدي في شرح المحرر عقبه الذي دل عليه كلام الشنيزي  
 أن التسخير ضار مطلقا لا بد من الاستطراق العادي وقال السيد عمر البصري في حاشية  
 الصفة الخفي أن اقتناء شيخ الاسلام انما يتضح على طريقة الاستنوي والبقيني من عدم  
 اعتبار تناذ ابنة المسجد كما على اعتباره كجاء مقتضى كلام الشنيزي ومشي عليه شيخ  
 الاسلام عاتمة في كتبه فلا يتضح اه (قوله امكان المرور) أي العادي قال القلوبي في بلا  
 نحو روضة فاحشة وقال سم عند قول الصفة السابق وانما ينزل اليه من سطحه كني مانصة  
 أي نزول واعتقاد بان كان له من السطح ما يعتاد المرور اليه بخلاف نحو المستنق من البه ثم  
 قال وقوله من سطحه أي الذي بينه وبين المسجد فهو يمكن المرور فيه منه اليه على العادة  
 اه فعمل من هذا انه لا بد في المسجد وطلعه من امكان الاستطراق عادة ثم من سطحه إلى  
 البيت الذي في وسطه من امكان ذلك وبهذا التأويل الذي أول به ابن قاسم من حجاب عما  
 في فتاوى الجلال الرمي من تضعيف كلام الصفة قنوان المعتمد خلافه (قوله بخلاف ما اذا  
 كان الخ) قال في النهاية كالامداد والعبارة النهائية وان كان الاستطراق ممكنا  
 فرجسته من اعلاه فيما يظهر لان المدار على الاستطراق العادي اه (قوله ليس امر في

او انفرد كل مسجد بامام ومؤذن  
 وجماعة صرح الاقهاء (وان بعدت  
 المسافة) **ك** أن زادت على ثلثائة  
 ذراع فأكثر (وحالت الابنية)  
 النافذة أو اختلفت كثير ووسط  
 وشارتها داخلين فيه (و) ان (أغلق  
 الباب) المنسوب على كل عا ذكر غلقا  
 يجوز ان غير تسخير لانه كله مبنى  
 للصلاة فالجفعون فيه يجتمعون  
 لتمامها لجماعة مؤذن لشمارها  
 فربوثر اختلاف الابنية (بشرط  
 امكان المرور) من كل منها إلى الآخر  
 لانما حينئذ **ك** البناء الواحد  
 بخلاف ما اذا كان في بناء لا يتخذ  
 كان ممر باب وكسطة التي ليس له  
 مرقى  
 (قوله أي العادي) ولا يشترط هنا  
 أنه اذا انطفا لا يكون مستدير  
 القبة كما صرح بذلك العلامة  
 الحلبي في حواشي شرح المنهج  
 وبما ربه قوله وحالت ابنية نافذة  
 يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ  
 عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ إلى  
 ذلك البناء الا بالزور او العطف  
 بحيث يصير ظاهرا للقلة اتهمت  
 بجرورها وتقل مثل ذلك الصبري  
 في حاشية المنهج عن شيخه  
 العجمي وأقره اه جل الليل

منه وان كان له مرقى من خارجه  
او حال بين جانيه او بين المساجد  
المذكورة نهر أو طريق قديم بأن  
سبق وجوده أو وجودها فلا تصح  
القدوة حيث ذم مع هذه المسافة  
أو الحيلولة الآية ~~كما~~ محالو  
وقف من وراء شبالة مسجد  
المسجد وقول الاستوى لا يضرب  
سهمه للمسجد في الشرعية والمراد  
بجانبها ما كان خارجه مخرجاً عليه  
لا جهل وان جهل أمرها أو كان بينها  
وبينه طريق لا حريمه وهو المثل  
المتمثل به المبالغة فليس له  
حكمه في شيء (فإن كان) أي الإمام  
والماء (وم في غير مسجد) كضاه  
(اشترط أن لا يكون بينهما وبين  
كل صنفين أكثر من ثلاثة أذراع)  
بذراع الأذى المعتدل وهو شران  
(تقريباً لا يضرب زيادة ثلاثة أذرع)  
ونحوها وما قاربها ~~كما~~ في  
المجموع وغيره فتقييد بغوى  
التابع له المصنف بثلاثة ضعيف  
(قوله خارجه) بمحل خارج باب  
الاصلي فيدخل في ذلك ما في كثر  
المساجد من الفضاء المتروك المحوط  
لابل المسجد وبمحل خارج بابيه  
والظاهر الأول بل صرح به جمع  
متأخرون اه بحرزي

(قوله فراجع الاصل) قال فيه  
قال السيد السهمودي ينبغي حل  
ما ساقى من ذلك في احياء المواثيق  
على أن المراد من رجايب المصنف فيه

منه) أي من المسجد قال القليوبي فان سمعت ولو في الاثنائه ضرر كزوال مرقى دكة أو سطح  
ليس لها غيره اه قال الحلبي ومن هذا يدل على صلاته من يسهل في ذلك المؤذنين وقد رفع  
ما اتصل به منها إلى المسجد اه (قوله بأن سبق الخ) كذلك الصفه وشرها الارشاده  
وكذا هو في كلام غيره وفي بعض نسخ هذا الشرح سبق بالافراد وهي أولى لأن العطف  
بأن كان به عليه في الابعاب وهو تفسير لقوله قديم والمراد أن يسبق النهر والطريق وجود  
المسجد أو المساجد لأن المسجد يستحيل أن لا يتعطف عليهما فيساقى على حالهما فيكون كل  
من النهر والطريق حيث ذم فاصلاً فلا يكون لذلك حكم المسجد الواخذ أو المساجد المتناظرة  
بخلاف نحو الطريق الحادث فهو باق على مسجدته فلا يكون فاصلاً قال في شرح أبي  
شجاع سبقاً وقارناً فيما ينظر فيكون كالوكان أحدهما في المسجد والاخر في غيره اه  
(قوله كالوقوف الخ) هذا هو المعنى في ذلك وقد أفرد الكلام عليه السيد السهمودي  
بالتأليف وأطال في بيانه وفي فتاوى السيد عمر الصبري كلام طويل فيه حاصل انه يجوز  
تقليد القائل بالخوازم ضعيفه فيصلي في الشيايك التي يجوز المسجد الحرام وكذلك  
مسجد المدبسة وغيره (قوله والمسجد في ذلك) أي فيما سبق من التفصيل فيه فان وقف  
أحد ما بالمسجد والاخر برحبته لم يشترط الا العلم باتقالات الامام وتقوا أحدهما  
الى الآخر على التفصيل السابق من كونه لا يضرب الفلق وبضرب التسمير على ما سبق فيه  
من الخلاف (قوله والمراد بها هنا) اختلف فيها بين هذا السلام وابن الصلاح فقال  
الأول هي ما كان خارجه مخرجاً عليه لاجله وقال ابن الصلاح هي حصن المسجد وطال  
التراخ بينهما وصنف كل منهما تصفيفاً والصواب ما قاله ابن عبد السلام (قوله هنا)  
أي في القدوة وخرج به ما ذكره في احياء المواثيق من اطلاعهما على الحرم فراجع الاصل  
ان أدنه (قوله وان جهل أمرها) جرى على اعقاده كثير من المتأخرين منهم شيخ الاسلام  
ذكر ياواخطيب والشارح وغيرهم (قوله طريق) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين الطريق  
الحادث والقديم قال الزركشي اذا كان بينهما وبين المسجد طريق يكونان كمسجد واحد  
أم لا والاشبه بالخ وبكت على هذا شيخ الاسلام في الاسنى وقال الشارح في الابعاب تعيين  
جمله أي الأول على طريق حادث وكلام ابن كح على طريق قديم لوافق ما ذكر من ان القديم  
يقص بين أجزاء المسجد الواحد ومن الحادث قال وبذلك يجمع بين الكلامين الخ وعلى  
ذلك جرى في الصفة وغيرها وظاهر كلام الجلال الرمل في فتاويه يخالفه (قوله لمصلحة)  
قال في الابعاب كانه باب الماء وطرح القضاة فيه فليس له حكمه فيما روى في غيره قال  
الزركشي ويلزم الواقف تقييد الرحبة من الحرم بعلامه لمعنى حكم المسجد اه وأقره  
على ذلك شيخ الاسلام وخطيب في الغنى وغيرهما (قوله كضاه) أشار بالتشديد به الى  
عدم الانحصار نفسه وكذلك هو اذ مثل البيت الواسع وكذلك السمتان كما ساقى في كلامه  
(قوله ضعيف) كذلك الامداد اذ يصير قول المجموع ونحوها وما قاربها لضعف في وقته

وهذا التقيد ما خوذ من العرف وعلم من كلام المصنف انه لا يضر بلوغ (٢١) ما بين الامام والاخير فرا سخر (و) اشترط القرب

حيث لم يجمعهما مع سجدتهم مالو كانا  
في قضاءين أو فكل من مكشوفين أو  
مسقفين أو بنائين كعصن وصفة  
سواء في ذلك المدرسة والرباط وغيرها  
فالشرط في الكل القرب على المعقد  
بشرط (ان لا يكون بينهما جدرا أو  
باب مغلوق أو مردوداً وشباكاً لئلا  
الاستطراق وان لم يمنع المشاهدة  
وصقف المدارس الشرقية أو  
الغربية إذا كان الواقف فيها ليرى  
الامام ولما من خلقه لا تصح قدوته به  
وعند امكان المرور والروية لا يضر  
انقطاع واذا رافق جهة الامام  
ويضطر غيرها (ولا يضر تحلل  
الشارع والفر السكبر) وان لم  
يمكن عبوره والتأخير غيرها (ولا  
تحلل) (البحرين مسقيتين) لأن هذه  
لا تعد للعبادة فلا يسمى واحداً معهما  
حاشا لفرقا وحيث كان بين البناء  
سواء كان أحدهما مسجداً أم لا  
منه فيمكن الاستطراق منه ولا يمنع  
المشاهدة صحت قدوة أحدهما  
بالآخر لا يمكن ان وقف أحد  
الأمومين في مقابل المنفذ حتى يرى  
الامام أو من معه في بناءه وهذا  
في حق من في المكان الآخر  
كالامام لانهم تبعه في المشاهدة  
فيضطر تقدمهم عليه في الموقف  
والاحرام (واذا وقف أحدهما) أي  
الامام والاموم (في سفل) والاخر  
في علواً شرط محاذاة أحدهما  
الآخر في غير المسجد والا (كلم)

أقرب المجموع على ذلك في التصفية والنهاية وغيرها وهذا كلام رابع من الاصل (قوله من  
العرف) أي عرف الناس فانهم بعد وثم في ذلك مجمعين اه شرح المنهج (قوله واشترط  
القرب الخ) هكذا رأيت في ما اوقف عليهم نسخ هذا الشرح ولعله واشترط القرب الخ  
فيكون مبتدأ أو جله يعم الخ خبره ثم رأيت في الامداد عير بالاشتراط وهو ظاهر ولعل ما هنا  
من تحريف لتساخ (قوله أو فليكن) بضم الفاء قال في شرح الارشاد أي مسقيتين  
(قوله كعصن) هو كأي القاموس وسط الدار (قوله لئلا) أي السبيل وفي الامداد نقل  
ابن الرفعة ان الستر المرخي كالباب المردود (قوله وعند امكان المرور أو الروية) هكذا في  
النسخ التي عندي من هذا الشرح التعبير بأولاهما من تحريف التساخ ثم رأيت في بعض  
النسخ التعبير بالواو وهي الصواب كما اوضحته في الاصل فلنصلح نسخ الكتاب كذلك (قوله  
انقطاع واذا رافق) قال القليوبي في حواشي المحلى هو من عطف التفسير والمرادف  
أو الاخص اه (قوله في جهة الامام) سبأ في كلامه ضابطه في قوله بحيث لو ذهب الى  
الامام من مصلاه لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره لها ولا يضر لتصفق الانقطاع  
حينئذ من جهة الامام اه قال سم في حواشي التصفية خرج به مالو كان بحيث يسبق عينه  
أو يساره اليها اه ونحوه شرح أبي شيعة والقلوبي والحلي وغيرهم (قوله في مقابل  
المنفذ) قال الحلي ولا بد ان يكون هذا الواقف يصل الى الامام من غير ازورار وانقطاع  
أي بحيث لا يستدبر القبلة بأن تكون خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت عن يمينه أو يساره  
فانه لا يضر اه وفي المحلى أيضاً قوله هذا منتهى أي في المسجد ان كان الامام بغير المسجد  
أو في خارج المسجد اذا كان الامام بالمسجد الخ وكلامهم يشترط جملته الحلي كاذ كرت في  
الاصل عباراتهم في ذلك سكن رأيت في فتاوى الجلال الرمي ما يشهد جواز وقوف الرابطة  
في المسجد وان كان الامام فيه واجهه من الاصل بقي الكلام في المرامن وقوف الرابطة  
في المسجد هذا المنفذ أو مقابله الرمي المرامن ان يكون المنفذ امامه أو عن يمينه أو يساره  
أو لآخر فظاهر التصفية والنهاية وغيرها الثالث كما بينته في الاصل وظاهر كلام غير واحد  
يفيد ان جعل كلامهم فما اذا كان المنفذ امام الواقف كما بينته ثم (قوله تقدمهم عليه  
الخ) قال في التصفية دون التمسك في الافعال لانه ليس بامام حقيقة ومن ثم لم يجز جواز  
كونه امرأ أو ان كان من خلقه وجالا اه قال سم وقياسه جواز كونه أمياً أو عجمياً يلزمه  
القضاء بكمهم منهم اه وثالث الجلال الرمي فاعقده انه يضر التقدم بالافعال كالامام وعدم  
جواز كونه امرأة لغير النساء قال سم وقياسه عدم الاكتفاء بالأي ومن يلزمه القضاء  
قال ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجهوده على خلاف السنة فظاهر م  
انه لا يؤمن بل يقتل نفسه لانه ليس بامام به حقيقة اه وقال سم أيضاً لو تددت الرابطة  
وقصد الالتصاق بالجميع مال مرامن المنع ويظهر خلافه ثم قال بل يكفي انتهاء التقدم  
المذكور اتفاقاً بالقبلة لواء احدهم الواقفين لانه لو لم يجدوا هو كفي مراعاة ولو وجد

بان يحاذي رأس الأسفل قدم الاعلى والامام يسجد المجمعين

وبغيره المعتدل المعتدل وهذا  
ضعيف خلافاً لجميع متأخرين وإن  
تبهم المصنف والمعتقد ذلك ليس  
بشرط (ولو كان الإمام في المسجد  
والمأموم خارجة عن الثمانية) فذراع  
(محسوبة من آخر المسجد) لأن  
آخر محل فيه لأنه بقى الصلاة  
فلا يدخل منه شيء في الحد الفاصل  
وفي عكس صورة المصنف تعتبر  
المسافة من صدره (ثم إن صلى)  
المأموم (في عاودته بصلاة الإمام  
في المسجد قال الشافعي) رضى الله  
عنه (فصح) سلامة أي شيء  
كانا متصدين أم لا وبواقفه  
نفسه فمن صلى بأبي قيس بصلاة  
الإمام في المسجد الحرام على المنع  
وصوبه بالأسوي لكن المعتقد  
الآخر في أبي قيس على الصفة وإن  
كان أعلى منه والنص الأول  
في السطح وأبي قيس محمول على  
ما إذا لم يكن المروء للإمام إلا  
بالانقطاع من غير جهة الإمام أو  
على ما إذا بلغت المسافة أو حالت  
التي هنا كمنعت الرؤية فعلم أنه  
يعتبر في الاستطراق أي يكون  
استطرافاً عادياً وأن يكون من  
جهة الإمام وإن لا يكون هناك  
أزوار وانقطاع بأن يكون  
بحيث لو ذهب إلى الإمام من معناه  
لا يلتفت عن القبلة بحيث يتق  
ظهوره إليها ولا يضر لتعلق الانقطاع  
بحيث من غير جهة الإمام وإن لا يفرق  
في ذلك بين المعلى على نحو جبل أو سطح (ويكره في المسجد وغيره

عدم التقدم المذكور اتفاقاً فإن لم يقصد مراعاة مع العلم بوجوده قالوا لا كقفاً  
بذلك فالويل يعلم وجوده لكن اتفق عدم التقدم عليه فيه نظر وعدم اتفاق الصلاة بنفس  
ولو قوى قطع الارتباط بالرابطة حال مد إلى أنه يؤثر ويظهر في خلافه ١٥ ملخصاً ولا يضر  
زوال الرابطة في أثناء الصلاة كأي الغنى والصفة والنهاية وغيرها فبقوا خلف الإمام إن  
علموا ابتعاداً ولا رد إلى صلب المنفذ في أثناء الصلاة ولا يتأهل بين الإمام والمأموم  
حيث لا تقصير ولا كان ردة الباب أو أزال الرابطة أو أمر بإنشاء المسجد أو رضى كما اعتقده  
في شرح الإرشاد والجمال الرمي في النهاية وحلوا قول البغوي فيما لو رده من مكان أمكنه  
حالا قصه وقصه دام على المتابعة والافارقة على ما إذا لم يعلم باتفاقات الإمام بعد ردة الباب  
وعدم إمكان استحكام فتحه لا يعتد بقصراً (قوله بالمعتدل) قال في الإيباب فلو كان قصيراً  
أو قاعداً فلم يحاذ ولو كان قائماً لحاذى كأي أو طويلاً لحاذى ولو كان معتدلاً لم يحاذى بكف  
(قوله وهذا ضعيف) أي اشتراط المحذاة المذكورة فيما إذا كان أحدهما في مرتفع  
من بناضعف لأنه انما يأتي على طريق المروءة أو على طريق الصفة العرايين المعتقد  
فالشرط القريب بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثها فذراع تقريباً قال في الغنى ونسب أن ذكر  
المسافة من السافل إلى قدم العالي والكلام في غير المسجد ما هو فيصعب فيه ذلك مطلقاً  
ووقع في الصفة ما يقيد أن القضاء كالمجدي في ذلك وينتفي في الأصل أنه موقوف  
أو وضعيف وأن صنيع النهاية أو وضع وأول من صنيح التحفة لما من الإمام (قوله  
والمعتقد أن ذلك ليس بشرط) بل الشرط عدم الحساسة وإن لا يكون بينهما أكثر من  
ثلثها فذراع تقريباً كما جعل محاسبي (قوله من آخر المسجد) أي طرفه الذي يلي من هو  
خارجة تحفة ومحمل الخلاف أن لم يفرج الصفوف عن المسجد والأقاليم اعتباراً آخر صنف  
خارج المسجد ومن المسجد رجعت كما تقدم (قوله من صدره) أي طرفه الذي يلي  
الإمام (قوله لم تصح صلاته) سبيل محاسباً في كلامه أن المعتقد الصفة بالشروط  
التي (قوله والنص الأول) أي الفائل بعدم الصفة فهما (قوله من غير جهة  
الإمام) تقدم ضابطه (قوله بعدت المسافة) أي أكثر من ثلثها فذراع تقريباً (قوله  
أو حالت أي) أي تقع المروءة والرؤية كسبالة أبواب مردود (قوله عادياً) تقدم  
ضابطه (قوله أو سطح) قال القليوبي في حواشي الحلي إن كان على سطحين بينهما  
شارع مثلاً فلا يصح إلا إذا كان لكل منهما سادج مثلاً من المتخضض بحيث يمكن  
استطراق كل منهما إلى الآخر من غير استدبار القبلة وهذا هو المراد بقولهم أزوار  
وانقطاع ١٥ وبواقفه كلام الحلبي في حواشي شرح المنهج لكن في الإيباب للشارح  
لوصي فوق سطح مسجد وأما ما فوق سطح شيء أو مسجد آخر متصل به مع قرب المسافة  
وليس بينهما حائل قال الزركشي كابن العماد فيقال بعدم الصفة لاختلاف الأبهة في عدم  
الاتصال لأن الهواء لا قراره ويحتمل الصفة إذا لم يزد ما بينهما على ثلثها فذراع كما لو وقف



(ارتفاع أحدهما) أي الإمام  
أو المأموم (على الاستخ) اللهم  
عن ارتفاع الأمام وعلما عليه  
في ارتفاع المأموم هذا أن كان  
الارتفاع (غير راجع) ولا تكليم  
المأموم بكيفية الصلاة أو تبليغ  
تكميل الأمام فلا يكره بل ينبغي  
(الشرط الرابع) (نحو) (القدوة  
أو الجماعة) أو الاتباع بالامام  
الحاضر أو عن في الغراب وأيضاً  
ذلك (فلا تابع) في فعل أو سلام  
(بلاية أو مع الشك فيها بطلت)  
صلاته (أن طال) عرفاً (انتظاره)  
له ليتبعه في ذلك الركن لأنه  
وقف صلاته على صلاة غيره بل رباط  
بينهما والتبعية في مسئلة الشك  
بالبطلان والتبعية هو الأرجح  
خلافاً لجمع وأما بطل الشك في أصل  
التبعية مع الانتظار الكثير وإن لم  
يتابع وبالسريع المتابعة لأن  
الشك في أصلها ليس في صلاة  
بغلافه هنا فإن غايته أنه كل من فرد  
فلا يقسم مطول وهو المتابعة مع  
الانتظار الكثير ولو عرض ذلك  
الشك في الجملة أبطلها حيث طال  
ومنه لأن تبعية الجماعة شرط فيها  
فالشك فيها كالشك في أصل التبعية  
وأفهم كلام المصنف أنه لو تابعه  
اتفاقاً وبعد انتظار يسيراً واستظرو  
كثيراً بلا متابعة لم يطل لأنه في الأولى  
لا يسبى متابعة وفي الثانية يفقر لقلته  
وفي الثالثة لم يتحقق الانتظار لقائمه

على بناءه من على الأرض وحال بينهما من أوضاعه وكما أنها لم يستحضرا في ذلك خلافاً قد  
صرح بالثاني في التفة واعتمداً من الرفع فقال ولو كان على سطحين فالشارع كالمترع أيضاً  
كان أو لا ولا ينافيه ما مر من القبول لأن السطح وحسن المسجد من كتمان فاشترط إمكان  
الاستطراق أي العادي بخلاف السطحين هنا فإن الواقفين عليهما كما في العصراء  
وبينهما من وقد تقرر أنه لا يضّر اهـ كلام الأعيان (قوله ارتفاع) أي أن أمكن وقوفهما  
بمسومة في وثقة ونهاية وفي فتاوى الجلال الرمي إذا ضاق الصف الأول من الاستواء  
يكون الصف الثاني الخلفي عن الارتفاع أولى من الصف الأول مع الارتفاع وفي الثقة  
والنهاية ظاهراً المدعى على ارتفاع يظهر حساً وان قل الخ (قوله أو الجماعة) يصح للامام  
نيتها أيضاً فيكون معناها في حق المأموم (قوله بالامام الحاضر) ذكر  
في الأعيان في اشتراط ذلك خلافاً لما لا يعتمد منه الاكتفاء بنسبة الاتباع أو الاقتداء  
أو الجماعة وهو كذلك في شرح الإرشاد والثقة والنهاية واعتمد انطباق في المعنى خلافه  
فقال لا يكتفى كما قاله الأذري إطلاقاً في الاقتداء من غير إضافة إلى الإمام اهـ (قوله في  
فعل) في الثقة كان هوى للركوع تابعاً له وان لم يطمئن (قوله أو سلام) معطوف على  
فعل أي بأن وقف سلامه على سلام غيره من غيرنية قدوة (قوله بطلت صلاته) في شرح  
الإرشاد لشارح بحث عذر جاهل لم يصر والناسي بالمتابعة بلاية وكذلك الأعيان به  
واعتمد الجلال الرمي تعاطي الأذري عدم عذر الجاهل وظاهره أن الناسي كذلك  
وبه صرح القليوبي (قوله أن طال) قال القليوبي لو استظر في كل ركن يسيراً ولو جمع كان  
كثيراً لم يضّر عند شيخنا الطبرلاوي وخالفه سم اهـ (قوله خلافاً لجمع) منهم الاستوى  
والأذري والركن يجمعوا كالشك في أصل التبعية فابطلوا الصلاة بالطول وإن لم يتابع  
وباليسير حيث تابع وما اعتمده هنا اعتدوه في المعنى والثقة والنهاية (قوله أبطلها)  
حيث طال زمانه في الثقة وإن لم يتابع أو مضى معه ركن الخ (قوله لا تبعية الجماعة)  
الخ قضية العلة أن المساعدة في ذلك كالجمعة فيكون الشك في تبعية القدوة فيها كالشك في  
أصل التبعية (قوله وأنه لا يجب الخ) أي وأفهم كلام المصنف حيث أطلق تبعية القدوة  
أو الجماعة ولم تعرض لتعيين الإمام أنه لا يجب تعيينه بجمعة كزيد أو وصفه كالحاضر أو  
الإشارة إليه بل تكفي تبعية الاقتداء ولو كان يقول اتبعوا لتباس الإمام بغيره فثبت القدوة  
بالامام منهم قال الامام بل الأولى عدم تعيينه (قوله بطلت صلاته) أي أن وقع ذلك في  
الاشياء والألم تبعية وإن لم يتابع على المتقول بثقة (قوله إلا أن يشتر إليه) قال الحلبي  
إذا علق القدوة بال شخص لا يضّر الغلط في الاسم وإن لم يعلقه بال شخص ضرر الغلط في  
الاسم ومعلوم أنه مع الاشياء يكون الاقتداء بال شخص اهـ قال في الثقة مواء أعبره  
عن ذلك بحرف في الغراب أم يزيد هذا والحاضر أم عكه أم يزيد الحاضر أم بالحاضر  
وهو بظنه أو بعتقه زيداً فبان غير واضح على القول الخ (قوله في الجملة) أشار بهذا

وهي المتابعة فأنتي النظر إليه وأنه لا يجب تعيين الإمام بل لو عيّن وأخطأ بطلت صلاته إلا أن يشتر إليه لانه يجب التعرض له في الجملة

عن محله وقد قروا ن كلاما من الدين في هذا الباب عضو مستقل الى ان قال ولا ينافي  
ما تقرر قول القاضي وبنيه البصري وغيره لو كانت نجاسة عظم نقر الماء على اعلاها  
ثم على الاخر طهره لان صورة المسئلة كما بينته في شرح العصاب ان يكونا على بدن واحد  
ويجري الماء اليهما على الاتصال وكذا ان انفصل وكان الحلالا قريسين بحيث يغلب على  
الظن التقاذف من أحدهما الى الآخر أخذنا ما قلناه في الجنب أما اذا تباعدا ولم يجر  
على الاتصال فان الحدث الثاني لا يرتفع لان الماصار مستعلا بانفصاله المذكور واتصاله  
من الدالي الاخرى كهذا الاتصال الضار انتهى ما أردت نقله من فتاوى المشايخ  
وقد قلنا من مما تقرر في النجس ان ما يدا بالنسبة الى الاخرى ضار مطلقا لان الدين كبد  
في شخصين وان ما عدا الدين لا يضر مع الاتصال مطلقا ومع الانفصال ان كان الموضع  
الثاني مما يغلب فيه التقاذف لا يضر ولا يضر وسبق قريسا ما يتعلق بهذا فراجعه (قوله  
من عضو جنب الخ) أي مع الاتصال أو بالقرب بان يغلب فيه التقاذف كما علم من آثارنا  
(قوله في طهر مستنون) ومنه ماء غسل الرجل بعد مسح الخف لانه لم يزل ما نجا بخلاف ماء  
غسل الوجه مع بقاء التيمم لانه احدث عنه كافي الصفه وغيره والله اعلم

#### • (فصل في الماء النجس ونحوه) •

أي من المائعات النجسة (قوله ينجس الماء القليل) أي حيث لم يكن واردا ولا لاقبسه  
تفصيل يأتي ومن الوايد كافي الصفه وغيره ما أورأصاب النجس أعلاه فلا ينجس أسفله  
كمسكه ولو وضع كوزه على نجاسة يترشح منه ماء فلا يتنجس مائي الكوز ولا ان فرض عود  
الترشح اليه (قوله بطلافة النجاسة) أي غير المذقوع عنها كما سيعلم مما سأني في كلامه  
في المستنبات (قوله لا يصعل خبثا) رواية أبي داود وغيره باسناد صحيح فانه لا ينجس تبين  
المراد من قوله لا يصعل خبثا (قوله أي البصر المعتدل) قال في الصفه وغيره ما عر فرش  
مخالفة لون الواقع عليه انه يفي وفي نهاية الجبال الرمي ان يسرا الدم ونحوه مما لا يفي عن  
قله اذا وقع على ثوب أحر وكأ بحيث لو قدر انه أبيض رى انه لم يصب عنه وان لم يصب على  
الأحر لان المانع من رؤيته اتحاد لونهما الخ قال القليوبي لا بواسطة نحو شمس اه قال  
في النهاية لان الشمس تزيد في التبلي فاشبهت رؤيته حينئذ رؤيته حديد البصر اه وفي شرح  
العصاب للشارح ولا حائل بينهما وقد قرب منهما عرفا الخ وفي حاشية الصفه للشارح يظهر انه  
لا عبرة بمن يرى من بعد فقط الخ (قوله من غير مغفل) كذلك الصفه وغيرها كتسبيح الاسلام  
زكرياه واحمد الطليب والجمال الرمي انه لا فرق بين المغفل وغيره (قوله وقيل عرفا) قال  
الشارح في حاشيته على فتح الجواهر زيادة ايضاح لان من شأن ما لا يرى انه قليل عرفا  
ويحتمل انه احتراز عما لو تفرق في مواضع من الثوب ولو اجتمع لرى فانه لا يضر ان قل عرفا  
بخلاف ما اذا أكثر تقدير اجتماعه فانه لا يفي عنه وان لم ير شي منها وهو متجه اه  
بحرفه وفي حاشية الشارح على تحفته مانصه في المذهب تشبيه ما لا يدرى بغير السرحين

كما لو نزل من عضو جنب الى محل عليه  
خبث فاذا لا يتغير (والنجس يعمل  
في طهر مستنون) = النجاسة  
الثانية والثالثة) والوضوء المجدد  
والفصل المستنون (نقص الطهارة  
به) لانه لم يتقل اليه مانع

#### • (فصل في الماء النجس ونحوه) •

(ينجس الماء القليل) وهو ما ينقص  
عن القلتين بأكثر من رطلين  
(وغيره من المائعات) وان أكثر  
ويبلغ قلالا كثيرة (بطلافة  
النجاسة) وان لم يتغير ليهوم  
ما صغ من قوله صلى الله عليه وسلم  
اذا بلغ المائعتين لم يصعل خبثا  
انهموه ان ما دونهما يصعل  
انجبت أي يثاثره ولا يذوقه  
وفارق كثير المانع كثير الماء  
بان حفظ كثير المانع لا يثبت  
(وبستغنى) من ذلك (مسائل)  
لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير  
شبهه وقيل بطلافة النجاسة منها  
(ما لا يدرى الطرف) أي البصر  
المعتدل فانه لا يؤثر ان كان من غير  
مغفل وقيل عرفا

(قوله لا يصعل خبثا) قال الشهاب  
البرلسي أي يدفع النجس لا كما قال  
الخفاف لم يطق جهل الانم عليه  
عدم القائل في ذكر القلتين في  
الحديث اه أصل أي لأن  
الخائف لا يقيد بالقلتين فانهم

يجل الليل

أى الذى يقع على شعوب ورأس ولحية وقضبة العقوع. هذا القصار وان أدركه الطرف  
وبحث بعضهم أن محله ما لم يكثر والابان كان بحيث يجمع منه في دفعات ما يحصل لم يعف  
عنه قال الزركشى وهو ظاهر اهـ وكذا يقال في سائر مرور المعقوعه اهـ ما أرادت نقله  
منها (قوله ولم يعف) قال الشارح في حاشيته على تحفته ما نه وفي الخادم سكتوا عن حكم  
تغير الحاية فيستدل أنه ينحصر الحالة للتغير على هذه الحالة وان لم يروى محقق المنع لان هذا  
يضعف عن التغير عادة فيضاد إلى غيره من طول سكث وشعوه اهـ ولوقيل القياس فيه  
الرجوع إلى أهل النمرة فان قالوا منه نجس والا فلا تطهر ما قالوا في بعض مرور بول الطيبة  
لم يعد اهـ فيحصل منها كشرح الارشاد على ما اذا قال أهل الحسرة في حصول التغير منه  
فينجس حينئذ (قوله ولم يحصل بفعله) كذلك الصفة وغيرها واعتمد الزبائدي في شرح  
المحرر وجزم به الجلبى في حواشيه التمسح ونقل العلامة صم في حاشيته على شرح المنهج عن  
مرانه ان رضى المعقوعان حصل بفعله وقال القليوبي سوا وقع بنفسه او بفعله فاعل ولو  
قصدا بدليل اطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم يقيد بما اذا لم يكن عن قصد وسألت  
في شروط الصلاة انتهى وعبر الشارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما يحسنه الزركشى  
لكنه يزايع فيه المعقوع قليل دم نحو القملة المقولة قصدا الا ان يفرق بان ذال يحتاج  
إليه بخلاف هذا اهـ وفي فتح الجواب للشارح ولم يحصل بفعله على ما يحسنه الزركشى اهـ  
(قوله لم يشقة الاحتراز عنه) أى من شأنه ان يشق وان كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز  
عنه كقطعة خمر مثلا قال في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيت يعني عن كثره  
ولوى ناحية تندرقها البراغيت نظرا للاعتبار ما من شأنه ونفسه الخ وعبر في التصفة بقوله  
للمشقة أى نظر الممان شأنه ذلك ومن غمة مثله بنقطة خمر اهـ (قوله لم يعف عنه) كذلك  
الامدد وفي الاسنى شيخ الاسلام قضيه انه لا فرق بين وقوعه في محل واحد ووقوعه  
في محال وهو قوى لكن قال الجلبى صورته ان يقع في محل واحد والافله حكم ما يدركه  
الطرف على الاصح قال ابن الرقعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشى وأقره  
وهو غريب والوجه قصوره باليسر عرفا لا بوقوعه في محل واحد الخ ونقل كلام شيخ  
الاسلام المذكور ناظر لطبيب الشريفي وقال هو حسن وكذلك الجمل الرمل في ثيابه  
وأقره وذكره الشارح أيضا في شرح العباب وقال في حاشيته على تحفته وقعا اعتمد  
الزركشى بأنه غريب والمعتقد المعقوعا لا يرى وان تعدد وكان لو اجمع روى وقصوره هم  
المذكور أعجب لا غير الضابط ان يكون يسرا فالخ واعتقد في تحفته أيضا المعقوع  
ذلك جازما به ومما تقره نعم أن ما ذكره الشارح في هذا الشرح ضعيف (قوله سائل) أى  
بان لم يكن لها في ذاتها بالكلية أو لها دم لا يمكنه لا يجري قال الشارح في حاشيته على  
تحفته لا عبرة بدم نفسه من بدن آخر كدم شعوب رغوث يقل إلى آخر ما قاله فيها في النهاية  
لجبال الرمل ما لا تنس له سائله اذا اعتدى بالدم كالحلم الكاوى الذى توجد في الابل ثم وقع

ولم يعف ولو تغير اقله ولم يحصل  
بفعله لم يشقة الاحتراز عنه ولو كان  
بجواضع متفرقة ولو اجمع لرؤى لم  
يعف عنه (و) منها (ميتة لادم لها  
سائل) عند شق عضو منها في حياتها  
(قوله وكذلك الجمل الرمل الخ)  
اعلم ان الذى اعقده الرمل في  
نهايته انه لو كان بحيث لو اجمع  
لرؤى لم يعف عنه وبعبارة وقيد  
بعضهم المعقوع لا يدركه الطرف  
بما اذا لم يكثر بحيث يجمع منه في  
دفعات ما نجس منه وهو كما قال  
اهـ بصرفه (قوله بان لم يكن لها  
الخ) قال الشارح في حاشيته على  
تحفته فلا تجنس ولما ولا ما تعالا ولا  
ثوب ولا بدنا وان قصد كشفه عشا  
سوا ما هم اختلافه وما ندر اهـ

ويطلق شاذ الجنس يقاله وما شاك  
في سبل دمه له حكم ما يتحقق عدم  
سبلان دمه ولا يخرج خلافا  
للغزالي وذلك كزبور وعقرب ووزغ  
ونخل ونحل وبن وقراد وقمل  
وبرغوث وخنفساء وذباب الماص  
من أمهه صلى الله عليه وسلم  
بشمسه فيما وقع فيه لانه يتنق  
بجناحه الذي فيه الداء ونحوه  
يفضي لموته كثيرا فلا ينجس لما أمر  
به وقيل به سائر ما لا يسيل دمه  
فيغني عنها (الا ان غرت) ما وقعت  
فيه ولو تغيرا قليلا فلا عقوذا  
لا شقة ولو زال تغير نحو الماتع بها  
طهر على احتمال فيه (أو طرحت)  
وهي ميتة وليس تشوها منه  
أما إذا طرحت وهي حية فأنها  
لا تنجس وان ماتت وهذا  
لو طرحت ميتة

(قوله قوله وقيل به الخ) قال في  
التحفة من كل ما ليس فيه دم  
منه من وان لم يم وقوعه لان عدم  
التمتع يقتضي خفة النجاسة بل  
طهارتها عند جماعة كالفتا  
فكانت الاناطة به أولى الى آخر  
ما فيها وقوله وان لم يم أشار بالغاية  
الى القول المخرج الماتل بخصيص  
المقوي بما في كذا الذباب لا تنجس  
النجاس وقواه السبكي ومن

تبعه هـ

في الماء لا ينجس بمجرد الوقوع فان مكث في الماسح انشحب جوفه وتخرج منه الدم اسحق  
ان ينجس الى ان قال به في عنه مطلقا وهو الاوجه كما يفتي عما بطنه من الروث اذا ذاب  
واختلط بالماء لم ينجس وكذا ما على منقذ من النجاسة اه (قوله) يطلق شاذ الجنس يقاله  
فلو كانت عايسيل دمه السكن لادم بها أو قها دم لا يسيل له غيرها فلها حكم ما يسيل دمه  
وان كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجدت في بعض أفراد دم يسيل له حكم ما لا يسيل  
دمه فلا ينجس (قوله ولا يخرج) اعقده الشارح في كتبه وغيره في حاشيته على تحفته بقوله  
ولا يجوز ما حصلناش في بعض اجزائها شاذ لا للغزالي ومن تبعه على كثرهم الى آخر  
ما اطال به وفي الامداد الملاقاة عاقت تحريم المثلة الاله لانه لا يجوز جرحه مطلقا الخ  
وقيل سم في حواشي شرح المنهج عن موافقة الجمال الرمي بعدم الجرح فكلامه  
تختلف في ذلك اذ الموجد في كتبه انه يخرج وكذلك شيخ الاسلام والطبيب الشريفي  
وغيرهم (قوله ووزغ) سواء بكاره ومغاره في النجاسة والامداد وسام ابرص اه وهو  
من كبار الوزغ كافي القاموس وعبارته في حاشيته تحفته وكذا امام ابرص ووزغ والمسماة  
عند العوام بالهولة نارة وبام صالح أخرى في الاصح (قوله وخنفساء) يتبع الفاء والماء  
وهو معروف (قوله بجناحه الذي فيه الداء) قبل وهو الابس (قوله يفضي لموته) أي  
ولا يضر موته فيه لان طرده في حال حياته وما كان كذلك لا يضر وان مات فيه (قوله  
وقيل به) أي الذباب المذكور في الحديث في عدم تنجيس ما طرح فيه حية وان ماتت  
فيه وما في نذب الغمس فاختلاف فيه والذي رجحه الشارح انها لا تنجس فيه في ذلك بل  
في النجاسة لوقيل ينعمه فان فيه تعديا بلا حاجة لم يعد الخ وجزم الشارح في الامداد والجمال  
الرمي في النهاية فقلاعن الزركشي بالحرمية في النحل وأقره عليه وذهب الدميري الى نذب  
نحس الجميع (قوله على احتمال فيه) ارتضاه في شرح الارشاد وعبارته فتح الجواد فيه  
احتمالان لتسجنتا والا قرب عود الطهارة الى آخر ما قاله وخالف في النهاية فجري على  
النجاسة وان زال التغيير وكذلك القليوبي (قوله أو طرحت) أطلق كثير من ضرر الطرح  
واستغنى الجمال الرمي في النهاية وغيره الى الريح فلا يضر طرده وكلام الامداد للشارح  
يوافق ذلك وزاد الشارح في النجاسة طرح الهمزة فلا يضر واعتمد الطيلاوي والطبيب  
الشريفي انه لو طرحت حيا غير مجزئ يضر زاد الطبيب في شرح التنبيه انه لو طرحت شخص  
بلا قصد أو قصد طرحت على مكان فوقعت في الماتع لا يضر ويجري القس على عدم ضرر  
الطرح مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماده كما يشته في الأصل وفي حاشية  
تحفته الشارح لا يبعد كلام طويل قرره فيها ما نصه واعلم انك اذا ماتت جميع ما قتره ظهر لك  
منه ان تلحق من صور ما لادم له طرح أو لا مشرو من الماء ولا اونها خلاف في  
التنجيس وعده لكن نارة يقوى الخلاف ونارة لا في هذا رخصة عظيمة في العقوب  
سائر هذه الصور ما على المعتد وعلى مقابله وان من وقع له شيء من ذلك ولم يجد طهارة

ما وقع

ما وقع فيه لا يحل أكله الأعلى ضعيف بإزالة تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنها طاهرة فلا إشكال في جواز تقليد التائبين بذلك وعلى الرابع السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فمات معه ودود فلا نجسه على أصح القولين مع أنه طرحه وقاس بذلك سائر صور الحاجة الخ ومسألة اللحم المدود ذكرها في النجفة أيضاً ومنها أيضاً التخصيص فيما إذا كان المطروح ماء أو ماء ناعى فيه إلا أن يقال يقتصر في الشيء تابعاً لما لا يقتصر فيه مقصوداً قال ويؤيده ما مر في وضع التفسير بما لا يضر على غيره فغيره أهـ أى فإنه لا يضر (قوله ونشؤها منه) قال الشارح في شرح العباب يفتح النون وضم الهيمزة أهـ (قوله كما اقتضاء كلام الشئيين) هذا هو مقصد الشارح في النجفة وغيره وأما قوله الجمل الرملى فهو الوالد بقوله على أن طرح الميت يضر مطلقاً سواء كان نشوئاً من المطروح نفسه أم لا والمراد مما نشوئاً منه نجسه كما في النجفة والأعداد وغيره وأما عبارة الشارح في حاشيته على نجسته نفسها المراد الجفئ فأنشأ طعام ومات ثم أخرج واحد في ذلك الطعام وغيره من بقية الأطعمة ومنها الماء هنا كما يصرح به بعض العبارات حيث مثلت ذلك ويدخل طرح في ماء قليل ومن تلك العبارات قول الكتابة إلى آخر ما أطال به ومنه أن في كلام اللقيط أن المراد بالاجنبى غير ذلك الطعام الذى أخذ منه بيمينه ثم قال وكلام الباقي هذا أقرب إلى المدلول ولكن المنقول خلافه أهـ وفي النجفة عدم تأثير آخر اجزاءه وإن تعددت بقوا أصح وأصح وفي النهاية ونحوه في النجفة لوسطه منه بقوا اختياره لا نجس والأوجه أن لا يخرج الباقي به قالوا والعبارة النجفة وكذا لوصى ما هي فيه من خرقه على مانع آخر ألا طرح هنا أصلاً قال سم هذا ظاهر مع توأصل السبب عادة فلو فصل بقوى يوم مثلاً ثم صب في الخرقه مع بقا الميتات المجتمعة من النجفة السابقة فيها فلا يبعد الضرر الخ وفي نهاية الجمل الرملى محمل جواز القسوس أو الاستعجاب إذا لم يغلب على الظن التعرُّب والاحرام بأنفسه من أضاعة المال أهـ (قوله ولعل المصنف تبعهم) أى حيث لم يفرق بين مائته ومنه وغيره (قوله فم هرة) في شرح العباب للشارح القم مثل فم هرة من أجرائه بل الوجه أن نحو يدال أدنى كذلك ولا تقدر لا مكان سوائه ولا يكون مما يعتاد الوضوء أم لا خلافاً لركنى الخ وعبر في النجفة بقوله لو تبس آدمى أو حيوان طاهر أهـ (قوله واحتل) أى عادة كفى النجفة زائد في الأعيان لا على أفعالها يظهر الخ قال في النجفة حتى من مغفل (قوله في ماء جار ولو قليلاً) قال في شرح العباب لأن من ورى جرائه على قه يظهره كالصبي من اربيق ويشترط كونه محتاطاً بقرب ان كانت نجاسة غفلة ولا تسترط النجاسة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تبلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك أهـ (قوله وأمانع) زائد في شرح العباب وألا في جملها مع وطوبى في أحدهما (قوله وإن كان الأصل الخ) يعنى أنكحك بنجاسة ما ذكر من نحو فم همل بأصل بقا نجاسته لأن يقين التبس لا يرفع الأيقين الطهر ولم يوجد هنا لكن لما ضعف

(قوله ويؤيده ما مر الخ) قال سم على النجفة وقباس الضرر هنا الذى اعتد شئنا الشهاب الرملى الضرر هنا لكن النجبة الفرق حتى على طريق شئنا (قوله فلا يبعد الضرر) إذ لا يشق تطهير الخرقه منها قبل السب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العقوبين هنا تعلم أنه لا يضر طرحها على المانع ويضر طرح المانع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جعلها أهـ أصل وجرم به في شرح الغاية أهـ

ونشؤها منه كما اقتضاء كلام الشئيين لكن خالفهما كثير من ولعل المصنف تبعهم (و) منها (قم) هرة تبس ثم غابت واحتل) ولو على بعد (ولو غاب ماء) جاراً وراكد كثيراً كذلك المصنف إذا تبس ثم غاب واحتل طهارته) ومنه ما كل حيوان طاهر وإن لم يمس اختلاطه بالناس فإذا عاد ولغ في ماء قليل أو مانع لم نجسه وإن كان الأصل بقا فم همل النجاسة لأن احتل الطهر قوى أصل طهارة نحو الماء أهـ

والتجسس ومثله الجوارح تصاعد

بواسطة نار بخلاف المتصاعد  
لأواسطة نار كخوار الكنتف  
والريح الخارجة من الشخص  
وان كانت شابه وطبة فانه  
طاهر (و) منها (السبر من  
الشعر التجسس) لغير الراكب  
والكنيسة للراكب (و) منها  
(السبر من غير السرجين)  
وتحore (ولا تجسس غير السرجين  
أعضاه) ولا يابيه (الطبة) كما  
لا تجسس ما وقع فيه وذلك لمشقة  
الاحتراز عن جميع ذلك وذلك  
عن أيساع من منفذ غير الآدمي اذا  
وقع في الماء مثلاً سواء غلب  
وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ  
عليه نجاسة أجنبية وما يصحله  
لحو الذباب وما يليق من قليل  
الدم على اللحم والعظم

(قوله لغير الراكب) قال سم في  
حاشية المنهج قوله كقليل من  
شعر تجسس وكذا كثير للراكب  
وكذا للتصاص من رجل الليل  
ورأت كذلك في فتاوى مدره  
(قوله لغيره) المنفذ ليس يقيد في  
عما على رجله متلاعنا في مدره  
وقال سم في حاشية لغير ولا يعد  
ان متقار الطر كالتقذ بل يمكن أن  
ورجل الحيوان كذلك مدره وفي  
حاشية الجوهري استثنى بعض  
المحققين عما على المنفذ حبس بعض  
الحيوانات بجمل الليل

حسب ما يمكن وصوله الماء ونحوه بشفه والنجس ومثله الضور التجسس أو المتجسس كما يأتي  
فلا ينعى عنه وان قل لانه بشفه أخذ ما حرم غير الورى ذبابه على نجاسة فأمسكها حتى  
أصغها بيده أو ثوبه لأن يرقبها بالصور مما نفس الحاجة اليه فيقتصر القليل منه ولا  
كذلك الذباب ومن الضور أيضاً ما جرت به العادة من تبصر الجاهل (قوله والمتجسس)  
أي ينعى عن القليل من الدخان المتجسس كالنجس وقد أخل الشارح الكلام على ذلك في  
الاياب ونقل الخلاف في طهارته ونجاسته وقال أي الشارح في حاشيته على تحفته ولو  
تجسس حطب يبول ثم أقدم عليه فبقي القطع بطهارته لأن هذا أخف من التجسس الساري  
كالدهن كذا في الخادم وهو محتمل (و) في الامداد فان دخانه طاهر مطلقاً كما سرح به في  
الروضة في الاطعمة لكن ظاهر كلامهم في باب الاشرية خلافه ومضى عليه في التصق  
والجموع (و) وحذف المتجسس في فتح الجواهر (قوله كجناوا الكنتف) أي بيت الخلاء  
قال الشارح في حاشيته على تحفته بخلاف النجاسة شبه الدخان تفصله بتركها المتقضى  
حرارتها فتفصل منها نار ضعيفة جدا لا تظهر الا نادراً (قوله من الشعر التجسس) في  
التحفة والامداد وغيرهما المرحح في قلة جميع ذلك وكثرته العرف (و) وسأقي في كلامه  
أيضاً وفي حاشية التحفة لها قى ما صرح به يعلم ان اقتصار الرافعي كابن الصباغ على شرتين  
وسليم به ثلاث ليس المراد به التجدد بوجه صرح في المجموع (و) وفي النجاسات من التحفة  
في مجت الشعر الذي في الزباد ما صرح به في قلة شعره كالثلث كذا اطلقوه (و) وفي  
الامداد ولو قطعت شعرة أو ريشة أو عافسكا واحدة على الارجح ونحوه في الاياب وفي  
فتاوى الشارح لو خلط فياد فيه شعر نان أو ثلاث برزاد فيه مثل ذلك ولا شيء منه بحيث بعض  
المتأخرين أن يحمل العنوة قليل شعر غير المأ كقول ما لم يكن بشفه عليه نجس الزباد ان  
(قوله لغير الراكب) حصر في التحفة وشرى الارشاد والخطيب والريادي وغيرهم بالعفو  
عن كثير شعر المركوب وظاهر الاطلاق يقيد ولو لغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا  
الأن يصح العمل الك عليه ويدل عليه ظاهر كلام الاياب (قوله غير الآدمي) قال سم  
في حواشي المنهج مكان بال الجوارح وان يثني أن ذلك بمنفذه قال وما عدا الآدمي من  
الحيوان ينعى عما على منفذه لا عما على فة الاطعمة على ما صرحه الزركشي الخوذ كذا الشارح  
في حاشيته على تحفته كلاماً ذكره في الاصل ثم قال وقد يؤخذ منه العفو هنا عن منفذ  
الحيوان وان كان دخوله الماء بغير فشفه الخ وفي شرح العباب للشارح عقبه هو محتمل  
ويحتمل تقييده بما ذكره من بشفه وهو قياس كثير من الصور المستثنات ثم رأيت  
بعض المتأخرين يثبت هذا (قوله في الماء مثلاً) في حاشية الشارح على تحفته وأما ما عدا  
ولم يغيره بغير ما مر وأمس ثوباً أو بدناً مثلاً فان الاثنين لا يصح تركه مع كثرة حرصهم  
واحباطهم الخ (قوله أجنبية) قال الشارح في حاشيته على تحفته ولو من جوفه كقبته  
اه وفيها أيضاً ينعى عما على المنفذ من التجسس الخارج منه لا غيره (قوله لحو الذباب) قال

وعن قليل بول وروثا تشبهه

الماء والرجح في القلة والكثرة  
العرف بشرط العقوص ذلك أن  
لا يقرب وأن لا يكون من مغلطوان  
لا يحصل بقصد بل ويعني عن  
جوة البصر وفيه ما يجتر إذا التفت  
أخلاف أمه وفيه من تصب وان  
لم يغيب وزرق الطيور في الماوان  
لم تكن من طيور وبصرفة هم  
الابتلاء بها وبصرفة وقع في البين  
خال الحلب وما بقي في نحو الكرش  
إذا شئت فتقسمه منه وفي أكثر  
ذلك ظهر ويحذفه لكلامهم وإذا  
كان الماء حلتين فلا ينص بوقوع  
التجاسة فيه إلا ان تقطره معه  
وسده (أو فونه) وسده (أو وجهه)  
وسده (ولو) كان (تقريباً)  
تجسس التجاسة ومن ثم فرض  
التجسس المتصل به الموافقة في  
الصفت كبول منقطع الزاوية  
بأنه إذا كثر الطيور في المسك  
وطم الخس فان كان بحيث يغبره  
أدنى تغير تجسس

(قوله وعلى أنه) ونقله في حوش  
الفرع على الرمي ان ضرر وحل  
الحيوان كقارعه وينقذه فالتفت  
ليس يقصد ونقله الداعي أيضاً  
في حواشي الاقتاع عن الضماني  
وأقر به لعل السبل (قوله فالتاها  
انه تجسس) لأن شرط العقول فيصق  
ولاً أصلي يعمل به اه كذا نقله  
الهائي عن شرح العباب

في الصفة وان دوى (قوله وعن قليل الخ) لم يقصد وفي الصفة النهاية وشرح الحرر  
غيرها بالليل واقتصر على وروثه والبول أخف منه (قوله من جوة البصر) بكسر الجيم  
وتشديد الراء على ما يخرجه البصر وغيره من جوفه الى فقه الابواب ثم يرد بهي تجسس  
اقتناعاً ومع ذلك مؤيداً طاهر لان الأصل الطهارة قال في شرح العباب فلا ينص ما شرب  
منه ويعني مما تظن من ريقه التجسس وألحق به أي البصر فم ما يجتر من ولد نحو البقر  
والضأن اذا التفت أخلاف أمه وفيه من تصب الخ وأطلق الجبال الرمي في التهمة العقو  
عن الجوة وتقل ذلك عن اقتناع والده ولم يقيد بها بالبصر (قوله أخلاف أمه) هي حلة الثدي  
(قوله وزرق الطيور) زاد في الصفة ما على فها وفي الايعاب للشايع نقله عن الزركشي  
لو نزل طائر ولو من غير طيور الماء في ما وزرق فيه أو شرب منه وصل فقه خاصة ولم تتصل  
عنه فلا ينص وذكر الرمي في النهاية نقله عن الزركشي أيضاً وكذلك الامداد لكنه لم يذكر  
قوله وعلى أنه الخ (قوله وبصرفة الخ) زاد في الصفة يؤيده بحث الفزاري العقوص  
بصرفة في مانع هم به الابتلاء انتهى وذكر في النهاية أيضاً نقله عن اقتناع والده (قوله  
حال الحلب) كذلك الامداد والنهاية وغيرهما قال في الايعاب وما به فلو شك أو وقع حال  
الحلب أو لا فالتاها انه تجسس الخ وذكر الجبال الرمي في نهايته وفي حاشية الشرا على  
على النهاية مثله في العقول بول تجسس الدابة بعباسة تجسس غريباً أو موضع عليه لئلا يها من  
شربها ومثله في العقول بول موضع البين في انا موضع الانا في الرما أو التورق تجسس قطار  
منه وما دوا وصل الى انا المصلحة الاحتراز عن ذلك اه (قوله فهو الكرش الخ) أقره  
الجبال الرمي في نهايته زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه هل من حلت  
من القحها ومضربهم جواً كل المصارين والآباء اذا ثبتت مما فيها من الفضلات  
وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظروا الوجه انه لا بد من غسلها اذا لامتحة في ذلك وانه  
لا بد من تنقية نحو الكرش مما فيه من غشور مع بعض زواله (قوله وفي أكثر  
ذلك نظر) من قوله قبل الخ (قوله المتصل به) أي الماء ما غير المتصل به فلا يضرب التغير به  
كما ساقى قريباً في كلامه (قوله الموافق) صفة الناصر (قوله في الصفات) متعلق  
بالموافق (قوله بأشدها) أي الصفات متعلق بفرض ومثل لا يشك بوله كون الخبر الخ  
وفي الصفة ان خالط الناصر ما واحتضن الفرض بأن وقع هذا المختلط فيما وافقه فرضنا  
المغير التجسس وسده لان الماء يمكن طهره أو ما عاقر فرضنا النكل لان عين الجسيم صارت  
نجسة لا يمكن طهرها اه واعتقد في شرح العباب عدم التقدير في مسألة الماء أهلاً  
وبعارة الذي ينبغي ما اقتضاء كلامهم أنه لا يقدر بقدر تلك التجاسة أيضاً لا سمحاً كما فيها  
وقعت فيه فكانها مدومة الخ وقول الصفة السابق أو ما عاقر فرضنا النكل خالقه الجبال  
الرمي في فتاويه فقال حيث اختلط المانع المذكور رأى الذي وقعت فيه نجاسة بما أكثر  
لم يحكم بعباسه ولا تفرسه محققاً أشد ولا تقدير في المانع لكونه ليس بعباسة وان تعذر

تظهره اه (قوله برائحة حيفة على الشط) قال في شرح العباب بأن لم يتصل شيء منها بشئ  
منه سواء أظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كلها الخ (قوله أو التقديري) قال في  
التصفة وبعلم ذلك أي زوال التغير التقديري بأن يكون إلى جانبه غير فيه مامتغير فزال  
تغيره بنفسه بعد مدة فقبل أيضاً أن هذا قول تغيره في هذه المدة الخ قال القليوبي في حواشي  
الحلي وضم ما إليه لوضوح التغير حساً زال أو بعض زمن ذكر أعلى التغير أنه يزول به  
الحسي اه ونحوه في كلام المشرح وحاصل مسئلة زوال تغير الماء الكثير التغير أن  
تقول لا يتحول ما أن يكون زوال التغير بنفسه أو لا فإن كان بنفسه طهروا لم يكن بنفسه  
فلا يتحول ما أن يكون بنفسه أو لا فإن كان بالذات ص والباقي قلنا طهروا  
كان بشئ محل فيه فلا يتحول ما أن يكون ترصاً أو عسناً فإن كان ترصاً طهروا  
بمحل ما أن تكون ماء أو لا فإن كانت ماء طهروا ولو متعصباً وان لم تكن ماء فلا يتحول ما أن  
تكون مجاورة أو مخالطة فإن كانت مجاورة طهروا كانت مخالطة فلا يتحول ما أن يظهر  
وصفها في الماء أو لا فإن لم يظهر وصفها فيه صف الماء طهروا ظهر وصفها في الماء فلا  
يتحول ما أن يوافق ذلك الوصف وصف تغير الماء أو لا فإن لم يكن موافقاً لذلك طهروا أو لا  
(قوله طهر) قال الشهاب البراسي في حواشي الحلي أي عاد طهروا كما كان وهو بالفتح  
ويجوز الضم اه وفي الامداد دلل شرح ونحوه النهاية بفتح الهاء أنصع من ضمها (قوله  
ولا يضر عوده) قال في التصفة وان لم يحصل أنه تزوج من نجس آخر الخ وفي شرح العباب  
المشرح خفي أنه لو قال أهل النجاسة أنه من تلك النجاسة كان نجساً إلى أن قال تغير الماء  
الكثير الذي فيه نجاسة اعتماد عليه الطاهرة ان كان التغير من النجاسة بأن أمكن أمكانه  
عليها بأن كان له صفة تناسب صفة التغير والافتغير ليس منها فلا يصحكم بنجاسته الخ وفي  
نهاية الجلال الرملي أنهم كلامه والعلة ان القليل لا يظهر باتقائه تغيره وهو ظاهر وبحقل ان  
يظهر بذلك فيما إذا كان تغيره بحيث لا يسيل دمه أو نحوه مما يعني عنه اه وتردد في ذلك  
سم في حواشي المنهج وقال مرق في النهاية أيضاً في شرح قول المنهج فلا تنصص ما على  
المشموم وانصه فان غيرة الميتة لكثيرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المانع أو الماء القليل  
مع بقائه قلته وأطرحته بقوله لم يتغيرت الخ (قوله أو زال بمسك الخ) أي زال ظاهره  
فلا ينافي هذا ما ساق في قوله لان الظاهر ان متاروص الخ والمراد زوال تغيره بوجه  
بمسك أو لون برقعان أو طعمه بخل مثلاً كما في التصفة والنهاية وفي التصفة أيضاً وثخنتم  
ان زوال الريح والطعم بخور فمران لاطم له ولا ربح والطعم واللون بنحوه مسك لاطم له  
واللون واللون والريح بنحوه مسك لاطم له ولا ربح بخور فمران لاطم له ولا ربح  
لحم من الشراخ الخ وفي النهاية ما وافق ذلك أيضاً وفي شرح العباب المشرح أن رائحة  
المسك لو غارت ثم زالت وزال التغير حكمنا إلا ان بالطهارة قال ولو وضع مسك في متغير  
الريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك طهر قال وليس هذا بعيداً اذا استقر انتهى

وعرج بوقوعه فانه تغيره برائحة  
حيفة على الشط فلا يضر (فان  
زال تغيره الحسي والتقديري  
بنفسه) لتطول له مسك  
وهو يارب (أوبه) ضم إليه  
ولو متعصباً أو تبع فيه أو نقص  
منه وبقي قلنا (طهر) لا تنفاه  
عنه التحسيس وهي التغير ولا يضر  
عوده بعد زواله حيث خلا عن  
نجس جامد (أو) زال (بمسك)

(قوله فلا يصحكم بنجاسته) ويرى  
في الإيعاب على أنه ان كان العائد  
ذلك التغير الزائل فالله نجس  
وان كان تغيراً آخر لا بسبب تلك  
النجاسة أصلها فهو طهر وكان  
غيرت الريح ثم زال تغير الطعم  
وان تردد الحال فاحتالان ربح  
الزركشي الطهارة وتطر فيه في  
الإيعاب ورجح النجاسة اه (قوله  
وتردد في ذلك الخ) وقال في حاشية  
التصفة ان عدم عود الطهارة  
بزوال التغير هو ظاهر كلامهم اه  
ويرى عليه في المعنى قال كما أفاده  
شعبي اه واعتقده الزبدي  
والقليوبي وتقدم الكلام على  
ذلك بجل السيل والذي اعتقده  
المشراح في شرح الأوشاد عود  
الطهارة اه



١ وكذودية تراب) أو نحوها (فلا يطهر لانه الظاهر استتار وصف النجاسة به لانه هو أنهم يصبره بكذودية ان الماء لو صامها ولا  
تغيره بطهر ولو وقع الصبر في كثير متغير عا ٣٢ لا يضر قد زواله فان فرض تغيره بهذه النجاسة تنجس والا فلا (و) الماء الجاري

وهو ما اندفع في صلب أو مستومن  
الارض والافهروا أكد (كلارك)  
فان كان قلتين لم ينحس الابتناسير  
أو أقل تنحس بمجرد ملاقاته الصبر  
غير المعقونه ثم الجاري وان  
تواصل حسا فهو منفصل حكما  
اذ كل جرية طالسة لما امامها  
هاربة محاوراها فاضرب تقوى  
اجزاء الجرية الواحدة بعضها  
ببعض وهي ما يرتفع وينخفض بين  
حافتي النهر من الماء مستدجوه  
تقصيها وتقديرها اما الجريات فلا  
يتقوى بعضها ببعض فلو وقعت  
فبها نجاسة وسرت بجريه فوضع  
الجريه التي تنجس بها تنجس

ونحوه في نهاية الجبال الرملية (قوله أو سكندورة تراب) محل في النجاسة وغيرها التراب  
والبحر يستتران الطعم واللون والريح وتقل في شرح العباب ذلك في بقية ترابها  
الوصف الثلاثة بقينا واحتمالا أما اذا سلبت عنه كله اقطاعا فلا يكون ساترا حيث  
وعليه يجعل قول الزركشي وغيره الخ (قوله بما لا يضر) أي كتغير بطول مكث مثلاً قدر  
زواله أي ذلك التغير الكاش بطول المكث الخ (قوله في صلب) أي منخفض (قوله والا)  
أي وان لم يندفع في صلب أو مستومن الارض بان كان امامه ارتفاع فهو كلارك  
وجريه مع ذلك متباطئ لا يصعب في حكم الجاري (قوله اجزاء الجرية الواحدة) فالاعتبار  
بالقلتين أو دونهما بالنسبة للجريه لا بالجميع النهر قال الجلال الحلبي في شرح المنهاج على  
البيهقي تنجس الجريه أي حيث قصت عن القلتين وان كان ماء النهر أكثر من قلتيه ولا  
ينحس غيرها وان كان ماء النهر دون قلتيه الخ وعبر عن ذلك الزيادة في شرح محمدرارافني  
وفي حاشية الروضة لابن القيم في مائه كلام الشرح يقتضي ان الماء الجاري اذا كل كله  
دون قلتيه وبه النجاسة الجامعة يكون نجسا وتنفذ عن الغوى وقال انه الوجه قال شيخنا  
وهذا الذي قاله عن التذويب ليس فيه وهو مردود فان الجريه التي قبل النجاسة والتي  
بعدها بمقتضى نص الشافعي وكلام الاصحاب طاهرة لان اتصالها ولا تغلغل في مجموع الماء  
قال الشافعي ولولا ما وصف وكان الماء الجاري قلا لا تغلغل النجاسة فيه موضعاً فخرى  
نجس الباقي منه اذا كانا جميعا بمحلان النجاسة ولكنه كل شيء يماينه غيره ما يضي وغير  
محتلط بجمعي والرا كذا في هذا الخافه لانه محتلط كله وذكر نحوه الزركشي في المأدب  
وقد ذكر بيان في الاصل (قوله فاعتبرتقوى اجزاء الجريه الواحدة بعضها ببعض)  
لاتصال بعضها ببعض دون ما امامها وخافه من الجريات لاتصالها بعضها ببعض كما وان  
تواصل حسا فلا يتقوى بعضها ببعض بخلاف الرا كدفاعه متصل حسا وحكما فتقوى  
بعضه ببعض ولذلك اعتبرنا القلتين في الرا كدفعه وفي الجاري بأجزاء الجريه وتحددها  
قال الشارح في شرح العباب التفاسل في الجاري انما هو بين الجريات لا بين اجزاء  
الجريه الواحدة كما سئذ كره ومن علة قال القويون ان الجريه الواحدة في نفسها متصل  
ببعضها ببعض عرضا وعرضا وان كانت منفصلة عن غيرها من الجريات طولاً اه وهذا وجه  
قوله اعتبر تقوى اجزاء الجريه الخ أي بخلاف الجريات فلا يتقوى بعضها ببعض كما سئذ  
التصرح به في كلامه مع بيان ما يتعلق بذلك (قوله تحققة وتقديراً) التحققت بان شاهد  
التوجع والتقدير كما في شرح العباب للشارح فيما اذا لم ينظر فخرج فهي أي الجريه من  
قبيل الاجسام المحسوسة التي تختلف مساحة ابعادها الطول والعرض والسمك اه  
ونقلت في الاصل بيان ذلك فراجع منه ان اردته (قوله المتنجس بها) أي بالنجاسة بان  
كانت دون القلتين أو كانت قلتيه وتغيرت والا فلا تنجس وهل المانع الجاري كالماء في  
ذلك أو ينحس مطلقاً زد في ذلك الشهاب البراسي واعتمد الطبراني انه مثل الماء ونقل

عبارة في الاصل قال في الامداد  
ومعرفة كونها قلتيه بالنجاسة  
بان يترشح عنها وضرب في طولها  
ثم الحاصل في قدر عرضها بعد  
بسط الاقدار من مخزج الربع فلو  
كان عمقها في طول النهر ذراعاً  
ونصفاً وطولها وهو عرض النهر  
كذلك فاقطع كلا منهما ارباعاً  
واضرب أحدهما في الآخر ثم  
الحاصل وهو ستة وثلاثون في  
عرضها وهو من النهر بعد بطله  
ارباعاً فان كان ذراعاً فالحاصل  
أكثر من قلتيه أو ثلاثة ارباع  
ذراعاً فالحاصل مائة وعشرون  
قلبت الجريه قلتيه اذ هما  
بالمساحة مائة وخمسة وعشرون  
بمساحتهما من ضرب طولهما

وهو ذراع ورابع في مثله وهو العرض من بعد بيط السيل ارباعاً ثم الحاصل في خمسة بيط العمق يحصل ذلك اه الحلبي

وهو أقرب إلى الكمية منه حيث لم يفصل بينهما وبين الامام صفه اه (قوله عين الامام)  
 أي وان بعدد وفي الحقيقة والنهاية وان كان من باليسار يجمع الامام ويرى أفعاله الخ  
 (قوله ما قبل البلوغ الخ) في شرح الارشاد ولوة في البلوغ اه وقال ابن السباغ  
 تذكره بعد البلوغ لا قبله وأقره الخطيب في شرح التبيين والجمال الرملي في غاية المرام  
 يشرح شروط المأموم والامام وكان وجهه أنه قبله لم يجب عليه إذا التها وانما الخطاب بها  
 وله فلا تقصير منه بخلافه بعد البلوغ وفي الحقيقة والنهاية ولو بالغوا لم يظهر في وجهه إلا أن  
 يقال أشار بذلك إلى أن كمال البلوغ لا يميز نقص ترك القلقة (قوله لم يكفر ببدعته)  
 في فتح الجواد كالنقلات يخلق القرآن قال نقص الشافعي على كفره مؤزله اه أي أوله  
 البهي في وغيره يكفران النعمة لأجاء أحكام المسلمين عليه (قوله بل أولى) أي لأن  
 اعتقاده لا يشاركه بخلاف القاضي والمتبوع من يعتقد ما أجمع أهل السنة على خلافه  
 ومنهم من اختلف أو الحسن الأشعري وأبو منصور والماتريدي وأباهما واختلف بينهما  
 في مسائل قليلة أكثرها لفظي أو قريب منه (قوله وبجث الأذرى) أقره في الفتح  
 والامداد وهو ظاهر (قوله بالجزئيات) ريثبت له العلم بالكليات (قوله وبالعدوم) أي  
 ينكر علم الله بالعدوم (قوله بالإيجاد) أي كما تقولوا الفلاسفة (قائده) اه قال الحلبي في  
 حواشي المنهج في منهاج الحلبي لم يوجد من زس آدم إلى عيسى كآب ولا حتى يحضر بقومه  
 بأن لهم معاد حتى التوراة إذا أضعفتها قبل المعاد فيها ذكر أو قل من رمز به كالمعاد  
 عيسى لكن الروحاني اه ما قبله الحلبي فراجعها فإن فم تظن أوله الاستدراك من المتقي  
 أي لكن الروحاني أخبروا به في كلام بعضهم عن المحصل للفتور الرأسي سائر الانبياء لم يقولوا  
 إلا بالمعاد الروحاني وأما محمد عليه الصلاة والسلام فقد جاء في شرحه ما يدل على المعاد  
 الجسماني اه وعن الطوسي في تلخيص المحصل أجمع المسلمون على المعاد البدني بعد  
 اختلافهم في معنى المعاد إلى أن قال وأما الانبياء المتقدمون على محمد صلى الله عليه وعليهم  
 ولم قالوا من كلامهم أن موسى لم يذ كر المعاد البدني ولا أنزل في التوراة أن تكن جاني  
 كتب الانبياء الذين جاؤا بعده كتركيل وشعيب ولذلك أقر اليه وديه وأما لا يفيل فنقد كر  
 ان الاحبار يصعرون كلاما كذا وتكون لهم الحياة الأبدية والسعادة العظيمة والاعطاف ان  
 المذ كرفيه المعاد الروحاني وأما القرآن فقد جانيه كلاهما الخ وتكون شعيب بعد موسى  
 فيه نظرم انظر ما الكتب التي أنزلت عليهم ما فاته لم ينزل عليهم ما من المائة والأربعة التي  
 هي عدد الكتب التي أنزلت من السما مني اللهم إلا ان يكون المراد من كتبهما ما هو أهم  
 مما نزل من السماء وغيره هذا وقد أخبرنا بالباري تعالى في كتابه عن بعض الرسل بأنهم  
 أخبروا أنهم هم بالمعاد فقد قالت آسية رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد علمت أنها انما  
 تدخل الجنة بعد المعاد وقال تعالى حكايه عن الامم السابقة ابعثكم انكم اذا ممت وكتم  
 ترابا ومظاما انكم محزون من حيث ان هيات هيات لما توعدون ان هي الاحياء النيات خاتون وقصبا

وسن تقرر عين الامام (وتكره  
 امامة الفاسق) والاقتداء  
 به بحث لبعض فتنه بتركه وان لم  
 يوجد أحد سواء على الاوجه  
 للنفلاق في صحة الاقتداء به لعدم  
 امامته (و) امامة (القلب)  
 والاقتداء به (وهو الذي لم يمت)  
 سواء ما قبل البلوغ وما بعده لأنه  
 قد لا يحافظ على ما يثبت شرط لصحة  
 صلاته فضلا عن امامته وهو غسل  
 جميع ما يصل إليه البول عما نكت  
 فقتل لانها كانت واجبة الازالة  
 كان ما نكتها في حكم الظاهر  
 (و) امامة (المتدع) الذي لم يكفر  
 بدعته والاقتداء به وان لم يوجد  
 غيره كالقاسق بل أولى وبجث  
 الأذرى حرمة الاقتداء به على  
 عالم شهر لأنه سبب لاغواء العوام  
 بدعته امامن يكفر بدعته كترك  
 علم الله بالجزئيات وبالعدوم  
 والبعث والحشر للاجساد

(قوله وتكون شعيب بعده موسى الخ)  
 لعل قلقة شعيب محترقة عن شعيب  
 فاته من الانبياء الذين جاؤا بعد  
 موسى عليهم الصلاة والسلام  
 اه محضه

أو قد زرعها بالمساحة في المربع

ذراع وربيع بذراع البدالمعدلة  
(طولا وعرضا وعقا) اذ كل ربيع  
ذراع بسبع أربعة ارباط بقداية  
ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون  
ربعا حاصله في ضرب الطول  
وهو خمسة ارباع في عشرة وهو  
العرض ثم الحاصل وهو خمسة  
وعشرون ربعا في خمسة ارباع يسط  
العق (وفي المدور كالبتير ذراعان  
عقا) بذراع التجار وهو بذراع  
البدالمعدلة قبل ذراع وربيع  
تقريرا

(قوله بذراع التجار) فائدة لو كان  
الموضع المربع ذراعين ونصفا  
وعرضه وعقه كذلك يتبادر  
المذهن الى انه اربع قتال لانه  
ضعف مقدار القلتين وهو خطأ  
والصواب انه ست عشرة قلة  
يعرف ذلك من يعرف ضرب  
القلتين بالطريق المتقدم فالتك  
تجعل كلا من الطول والعرض  
والعق عشرة اذ ربع قصيرة  
قصر ضرب عشرة الطول في عشرة  
العرض والمائة الحاصلة في عشرة  
العق يحصل ألف كل واحد  
يسع اربعة ارباط فالجمله اربعة  
آلاف رطل بست عشرة قلة قد بر  
مد على الاقتاع

هنا يباين نحو سطر في خمسة  
المؤلف وسببه وجود البياض  
أيضا في الحاشية المقول بها يعني

اه (قوله وقد زرعها) أي القلتين بالمساحة بكسر الميم (قوله اذ كل ربيع ذراع الخ) قال  
الشارح في شرح العباب التصدير بالربيع وقع في عبارة كثير وهو لاوافق قاعدة الحساب  
القاضية بأنه ربيع ربيع ربيع لان حاصل ضرب ربيع في ربيع وربيع وربيع يسع  
ربيع في ربيع ربيع ربيع ربيع ويستثنى فلا يصح القول بأن كل ربيع خمسة ارباع  
ارباط وجوابه انهم أخذوا الربيع مقدارا واحدا بقديبه كالذراع لانهم يهرون من الكسر  
مهما امكن الخ وذكر في الاصل هنا عبارة قزنا العين في معرفة مساحة طرف القلتين  
للتقشوري فراجعها منه ان أردتها (قوله حاصله من ضرب الطول الخ) ايضا حه اذا  
كان المربع ذراعا وربعا طولا وعرضا وعقا بسط الذراع من جنس الكسر وهو ربيع  
يكون الذراع والربيع خمسة ارباع ثم اضرب خمسة الطول في خمسة العرض يكون الحاصل  
خمسة وعشرين اضر بها في خمسة العق يكون الحاصل مائة وخمسة وعشرين كل واحد  
هنا يسع اربع ارباط بقداية فالمجموع خمسة مائة رطل هي مقدار القلتين فالمائة والخمسة  
والعشرون اذا حصلت من ضرب الطول في العرض والحاصل في العق يعدد بسطها  
أرباعا هي الميزان لقد ار القلتين فلو كان العق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك قابسط  
كلا منهما ارباعا تكن ستة اضر بأحد هيا في الاخر يحصل ستة وثلاثون اضر بها  
في العرض بعد بسطه ارباعا فاذا كان العرض ذراعا فالحاصل من ضرب اربعة في ستة  
وثلاثين مائة وأربع وأربعون فهو اكثر من قلتين اذهما كاحلته مائة وخمسة وعشرون  
وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع فاضرب ثلاثة التي هي بسط الثلاثة ارباع الذراع  
في ستة وثلاثين يكون الحاصل مائة وعشرين فهو دون القلتين وعلى هذا فاقس (قوله بسط  
العق) بالجر بدل من خمسة (قوله بذراع التجار) قال الشارح في حاشيته على تحفته قال  
الراكشي كشبهه الاذني المراد ذراع التجار أي بالنون وهو المشهور الا أن بذراع  
العمل في عرف البناة والتجارين لا بالقوسية خلافا لمن يحصيه أخذوا من كون القاض  
سكاه عن المهندسين وهو متعين لما يأتي قال شيخنا وهو بذراع الاذني ذراع وربيع  
تقريرا الى أن قال الشارح والحاصل ان الذي أنزهه عن المشايخ أنه بالنون وأن المراد به  
ما تقر من ذراع فهو البناة والتجارين اليوم وكان من لم يصغر عنده ضبط هذا الذراع  
قال المراد به ذراع التجار بالقوسية وهو ما يندى الباعة وغيرهم عصر واقبلها وقد قيد  
هذا قول السيد السهمودي وذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل عصر  
اذهذا انما غلب على ذراع النبال لانه الذي انفرده أهل مصر وأما ذراع التجار بالنون  
وذا تقر ان المراد ذراع التجار بالنون انه أربعة وعشرون قراطا  
وذراع الداحد وعشرون قراطا على ما تقر من ان المراد بعق المربع ذراع وربيع  
بذراع الاذني بعق المدور ذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب بخلاف  
ما اذ قلنا المراد ذراع التجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير الى آخر ما طالع به الشارح

الاجتماع الخ (قوله ان ضاق الوقت) الوجوب يكون بدخول الوقت كما يفهمه كلام  
 الثقة والتهامة وغيرهما قالوا وجوبه موسع بسعة الوقت وضيق بسقته وسنذكره نقول  
 الشارح هنا ان ضاق الوقت من ادمه الوجوب المضيق ليوافق كلام غيره بل كلامه  
 نفسه في غير هذا الكتاب (قوله ولم يجد غير ذلك) أي غير المشتبهين زاد في الثقة وغيرهما ولم  
 يخالطنا خلقا فحين انتهى أي بلا تغير كما في غير الثقة (قوله واضطر الى تناول المتبص) كذا  
 وقع في هذا الكتاب والاولى ان يقول الى تناول المشتبه كما عبره الشارح في شرح العباب  
 وعبارة الامداد وكذا الواضطر للتناول فيما لو اشتبه ملكك بملك غيره اه وفي فتاوى الشارح  
 مانعه فقد صرحوا بأن الاجتهاد يجب فيما اضطر الى تناوله كشافعية التيسر بمذووعة  
 واضطر الى الاكمل ويجوز فيما لم يضطر اليه اه ذكرنا مثله كلامه في جواب السؤال الاول  
 من باب الاجتهاد وفي موضع آخر من شرح العباب ما يعبر على ذلك حيث قال بل ان وجد  
 اضطرار اجازة التناول جميعا اذ لو كلفناه اجتهاد حينئذ كلسا عني في اتلافه اذ لا بد له  
 من زمن ومع وجود الاضطرار لا يمكن التكليف بل لصريح التناول ولو لمصلحة كما يعلم من  
 كلامهم في مجتبه الاضطرار وان لم يوجد امتنع ولو باجتهاد وبذلك ندفع ما في التوسط  
 وغره اه وفي النهاية للعمال الرمي الاوجه انه لا اجتهاد في ذلك أي الماء والبول وقهوه  
 كنية ومذ كانهما قبل ان وجد اضطرار اجازة التناول جميعا والامتنع ولو باجتهاد وبذلك  
 ندفع ما في التوسط وغيره انتهى وفي الفرع راسخ الاسلام وقد يجب بان لا يجدها  
 وضاق وقت الصلاة واضطر للتناول فان نزع في المثل قدم ذوالد اه (قوله وجوز انما  
 عد ذلك) في الاصل هنا كلام طويل لا يدرى ردة العراقي وغيره فراجع منه (قوله وحل  
 التناول) بالجر معطوف على شروط الصلاة فلا يحل تناول المتبص لغرض ضرورة ولا الطهور  
 به ومنه المشتبه قبل الاجتهاد فان فصل لم يصح طهره وان بان أن ما استعمله هو الطهور  
 لكن لو تناول أحد المشتبهين لم يحكم بنجاسة فقه في شرح العباب للشارح لو اجتهد فظن  
 أي بالاجتهاد بنجاسة ما أصابه الرشاش منه لم ينس على الاوجه لان النجاسة لا تنسب  
 بالنسبة له هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتب على الاجتهاد ثم قال محل قولنا لا أثر  
 لظنه بنجاسة ما أصابه الرشاش منه حيث لم يستعمل ما حل طهارته والارتماء عند ذلك  
 الرشاش لا يلاصق يقين النجاسة (قوله ارتمى عن طريقا) أي وجوب الاجتهاد انما هو  
 عند تعينه طريقا الى الوصول الى الطاهر بان لم يجد غير المشتبهين ولم يلعبا بالخطا فليس  
 بلا تغير والا فلا يجب بل يجوز (قوله أصل في التطهير) قال الشارح في الايجاب والجمال  
 الرمي في النهاية المراد به عدم استحالة عدم أصل خلقته كالتبص والاستعمل فانهما لم  
 يستخلاصا أصل خلقتهما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول رماء البول فان كلامهما  
 احتصل الى حقيقة أخرى اه كلامهما وأراد بهما الرمي في الركعة في قوله في الخادم  
 وليس المراد بقوله له أصل في التطهير الحالة التي كان عليهما من قبل لان البول كان ماء

ان ضاق الوقت ولم يجد غير ذلك  
 الماء أو التراب أو اضطر الى تناول  
 المتبص وجوز انما عد ذلك  
 (وتطهر عاظم طهارته) واستعمله  
 لان التطهر شرط من شروط الصلاة  
 وحصل التناول والاستعمال  
 والتوصل الى ذلك يمكن بالاجتهاد  
 فوجب عند الاشتباه ان تعين  
 طريقا كما مر ولا اجتهاد بشرط  
 أربعة أحدها أن يكون لكل  
 من المشتبهين أصل في التطهير

(قوله والاولى أن يقول الى تناول  
 المشتبه الخ) أي حتى يجوز عنه  
 ما لا يجب وزاد الاجتهاد فيه كائن  
 الا انما مع ابن القبر والمبته والمذ كان  
 وغير ذلك اه أصل (قوله ذواليد)  
 لكن مقتضى ما قدمته ليس  
 شرح العباب والتهامة من أنه  
 عند الاضطرار يتناول جميعا ان  
 ما في الشرح هنا وموضع من  
 شرح العباب وفتاوى الشرح  
 من وجوب الاجتهاد عند  
 الاضطرار ضعيف مع انه قد في  
 الفتاوى عن تبصيرهم وذكره  
 شيخ الاسلام في الفرع اه أصل

(قوله بكل مرة) أي وان زادت قيمة ماء الورد على عن ماء الطهارة لأن النظر لذلك انحاهو عند التجميع لا الحصول الا ترى انه لو كان عنده ماء يلزمه الوضوء وان زادت قيمته على عن مثله بخلاف ما اذا لم يكن عنده فلا يلزمه الشراء بالزائد على عن التل وان قل وأيضاً قد ضعف مالبة ماء الورد بالاستنباط المانع لايراد عقد البيع عليه اه اصل

والحل فلو اشتبه ما جاء ورداً و طاهر ينصب العين فلا اجتihad بل يتوضأ بالماء وماء الورد بكل مرة ثانياً أن يكون للعلامة فيه مجال فلا يجوز الاجتهاد الا بعلامة ~~كغير واحد الانابن ونقصه~~ واضطرابه وقرب تحوكلاب أو رشاش ستمه لافادة غلبة الظن حيث خالف ما اذا لم يكن لها فيه مجال كالأختلط محرمه بنسوة ثانياً ظهور العلامة فان لم تظهر لم يعمل به سواء الاعي والبصير ولا يشترط في ادائها البصير بل يصرى من وقع له الاشتباه (ولو) كان (أعي) فان له طريقاً في التوصل الى المقصود كسماع صوت ونقص ماء وعرجاج الاماء واضطراب عطائه فان لم يظهر له شيء

وليس الا أن كذلك وانما المراد امكان رده الى الطهارة بوجه وهذا متحقق في المتكسب بالكثرة بخلاف البول اه واعتروضه بيان البول يمكن رده الى الطهارة بالكثرة الى أن يستهلك الا ترى الى ما مر من وجوب التكميل به اذا كان لا يغير حساً ولا قرضاً اه (قوله بما ورد) أي ونحوه من كل مستحيل طاهر (قوله بكل مرة) في الصفة والنهاية وغيرهما والعبارة للصفة قبيل ويلزمه وضع بعض كل في كفه فيغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط لبيان انه الحزم بالنية حسب ذلك فارتفع الفصل من وجهه بالماء يقينا زاد الجال الرمل في النهاية كالشارح في الابواب ثم يعكس ثم يغم وضوءاً يحدهما ثم بالآخر اه قال في التحفة وهو وجهه معنى ونظا هر كلامهم انه مندوب لا واجب للمسقة اه وفي شرح العباب للشارح وله أيضاً كما هو ظاهر ان يتوضأ بما وضوا واحداً ويغسل كل عضو ستاً واربعة عشر مرة وما به يلغز ويعذر كما يصرح به كلامهم خلافاً لمن نازع فيه كالاذري وغيره في تردده في النية للضرورة اه قال في التحفة وفيها اذا اشتبه طهور بعستمل لا يتوضأ بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد الا ان فعل تلك الكيفية كاحرته في شرح الارشاد الصغير اه قال في فتح الجواد يظهر انه يلزمه ذلك وان فرضنا انه فيه مشقة لان مثل هذه المشقة لا تنجم التعميم مع وجود ظهور يقين بقدره على استعماله من غير تردد كما ذكر اه وفي مسألة اشتباه نجس العين بالطهور يلزم احد الامرين وتيمم (قوله بمجال) أي مدخل (قوله كالأختلط محرمه بنسوة) اجنبات واحدة أو أكثر أو اشتبه محرمها بأجنبي واحد أو أكثر فلا اجتihad ولا نقص بلس امرأتهن وان كن غير محصورات كما ساقى في كلام الشارح في نواقض الوضوء من اشتبهت عليه امرأته محرمه بمكة ولسنه امرأته في الطواف لا يفتقض وضوءه بذلك ثم ان كان محرمه واحدة أو ستين في وضوء واحد اتقض وضوءه لتحقيق لمس الاجنبية حيث ان وأما التسكاح فيصون من غير كراهة اذا كن غير محصورات قال في الابواب وساقى ان نحو الا لا غير محصور ونحو العشرين مما يسهل هذه بمجرد النظر محصور بينهما وما يطع تلقى باحد هما بالظن ومواقع فيه الشك استفتى فيه القلب قاله الغزالي وقال الاذري ينبغي التحريم عند الشك علماً بالاصل اه قال الزبدي في شرح المهررواذا جواز ناله التسكاح منهن فاذا لمس زوجته لا يفتقض لا بالاتقضى بالشك فيصوره الوطء ونقول بعدم تقضى الطهارة باللمس للشك اه وفي شرح العباب للشارح فيما اذا اشتبهت أمة بأمة غيره ان اجتهد بقصد غير الملتقط حازه الوطء بما لانه لم يقصده بالاجتهاد وانما الحاصل به الملتق ويترقب عليه الوطء لانه من غيره وان اجتهد بقصد تمييزين ليطا ليجز اه واستشكل الشهاب البرلي وغيره عدم تميزهم بالعلامة عمداً كونه مع الجواب عنه في الاصل فراجع منه (قوله ثالثاً ظهور العلامة) عنده الماشرح في هذا الكتاب من شروط الاجتهاد تبعاً للروضة وأصلها المكن الذي في الصفة والامداد ونهاية المجال الرمل وغيرها

قري متصلة أو بلدتين لم يشترط مجاوزته **هـ** أي السور وانما يشترط مجاوزة القرينتين  
أو البلدتين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعلمه (قوله بل لكل حكمه)  
هذا حيث لم يتصلوا ولا اشترط مجاوزتهما كما علم مما تقدمته أنفاً ومصرح به الشارح  
فيما سأقريه سابق السور المحيط به ما لا يلزم مجاوزته وان اتصلتا (قوله وان تحله خراب  
الخ) في الاعياب كأن كان أحدهما في وسط البلد فاصلا بين جانيه فينتشر في أنشأ  
السقر من أحدهما مقارفة العمران من الجانب الآخر بلا خلاف (قوله وأفهم  
كلامه) أي المصنف حيث قال الخروج من العمران فإنه يصدق على الخروج من  
العمران مع عدم الخروج من الخراب الذي وراءه وقيد في الحقيقة بأن يتخذوه من اربع  
ويجبرون بالتصويط على العاصم أو تذهب أصول أبيه حاله والاشترطت مجاوزته  
وكذلك النهاية للعمال الرمي وفي الاعياب بخلاف ما ذكره في الخروج من اربع ولا يبرره  
بما ذكره فلا بد من مجاوزته وان لم يكن مسكونا على المعقد الخ قال سمعته انه اذا لم يصلح  
للكفى ولا ذهب أصول أبيه لا يعتبر وفيه نظرا وفي الحقيقة ومنه أي العمران المقابر  
المتصلة ومطرح الرماز وملعب الصبيان على ما بينه الأذرى وبينت ما فيه في شرح  
العياب الخ وحاصل ما ذكره فيه ضعف كلام الأذرى وان المتخذ عدم اشتراط ذلك  
(قوله المتصلتان) قال في الاعياب ولو بعد أن كانتا منفصلتين (قوله ولو يسيرا) ولو كان  
ذراعا كافيا في الاعياب تنقلا عن المجموع عن صاحب الحاوي واعتمد في الحقيقة والنهاية  
الضبط بالعرف وان قول الماوردي جرى على الغالب (قوله المتصل ساحله بالبلد)  
في الاعياب حقيقة على ما يقتضيه ظاهر عبارة البغوي وصاحب الحاوي في اتصال  
الساحل عنها ولو يسيرا قصر بمجرد مجاوزة السور والعمران لكن الذي يتبعه الضبط  
هنا يمثل ما تقدمت قريبا **هـ** وذكره أيضا ما نفعه خرج باتصال الساحل بالبلد أي بعمرانه  
ما لو كان منهم ما فضاء فترخص بمجرد مقارفة العمران (قوله بما لا سورة) قبله بذلك  
في الحقيقة أيضا وهو ما قاله الأذرى وقال الخطيب هو الوجه وعلى هذا قال الساحل الذي له  
سور العبرة بمجاوزة سورة والذي فيه عمران من غير سور العبرة فبقي جرى السقينة  
أو الزورق وفي شرح الارشاد وكلام الجلال الرمي على اضطراب في النقل عنه بينته  
في الأصل انه لا فرق في ذلك بين السور والعمران فلا بد من ركوب السفينة (قوله  
الها) أي إلى السفينة وهذا يكون في السواحل التي لاتصل السفينة إليها القلعة عن البحر  
فيما فيذهب إلى السفينة بالزورق فإذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال  
الرياض في حواشي المنهج أي آخر مرة والاتخذت تذهب وتعود فلا يترخص ويحصل  
مادة ثم عالم تجر السفينة محاذية للبلد كأن سافر من بولاق إلى جهة الصعيد فلا بد من  
مقارفة العمران الخ (قوله انخيام) قال الخطيب وغيره والعبارة لشرح أنخر ولا يادی  
انخية يستمن أربعة أعواد تنصب وتقف بشئ من نبات الأرض ويجمعها خيم بخذف

بل لكل حكمه (و) قوله  
فيما لا سورة الخروج (من  
العمران) وان قلله خراب  
أو غير أو مبدان لم يفرق محل  
الاقامة وأفهم كلامه أنه لا يشترط  
مجاوزة الخراب الذي وراءه  
ولأن المزارع والبساتين المتصلة  
بالبلد وان كانت محوطة  
أو كان فيها دور تسكن في بعض  
فصول السنة وهو المعقد فيها  
والقرينتان المتصلتان كالقرية  
كان اتصلا ولو يسيرا فلكل  
مهما ويعتبر في مقر البصر  
المتصل ساحله بالبلد الخروج منها  
(مع ركوب السفينة) ويرى بها  
أو جرى الزورق إليها حاله البغوي  
وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهر  
قول المصنف (فيما لا سورة) انه  
خاص بما لا سورة وهو متجبه  
(و) قوله لساكني الخيام (مجاوزة  
الحلة) بكسر الحاء

احتمال ضعيف انه يجوز التيمم بحضرة الشمس فيكون وجوده كالعدم وحديث عشرها  
 السلامة من التعارض قال الزيادي في شرح المحرر فلو تعارض خير اعدلين بأن تعدد  
 الجمع بينهما كان قال أحدهما ولو في هذا وقت كذا وقال الآخر بل في هذا ذلك الوقت  
 فساقطاً وحكم بطهارتهما قائم أن كان أحدهما أوثنى أو أكثر عدداً على به اه وتقول الزيادي  
 في حواشي شرح المنهج عن سم في نسخة المنهاج شروط الاجتهاد وعدمها السلامة من  
 التعارض وفي النهاية للجمال الرملي فان تعارضاً جعل بقول أو ثمة فاما لا أكثر  
 عدد فاما استويا سقط خبرهما لعدم المخرج وحكم بطهارة الاناءين وبعبارة التفتة والا  
 كان استويا باقية وأكثر أو كان أحدهما أوثنى والآخر أكثر سقطا وبقي أصل طهارته  
 انقضت وهي محققا لطلبها من حديث أن كلام النهاية بعد تقديم الاوثنى على الأكثر عدداً  
 وكلام التفتة بعد تساويهما قال الشيرازي في حاشيته على النهاية المتبادر من النهاية  
 تقديم الاوثنى وإن كان غيراً أكثر عدداً بل يكاد يصح به قوله فاما استويا فلهذا شروط  
 جواز الاجتهاد وما شروط وجوبه فتلاذه دخول الوقت اما قبل الوقت فهو حائز ثانياً  
 عدم وجود غير المشتبه أو ارادة استعمالها أن لا يبلغ المشتبه بالخلط قلدين والافلا  
 يجب الاجتهاد بل بخير يشه وبين الخلط وشروط جواز العمل بالاجتهاد ظهور السلامة  
 كما تقدم مع الخلاف فيه (قوله اعادة اجتهاده) أي حشيتي من التي استعمالها ولا بقية  
 لما عساه من أن شرط جواز الاجتهاد التعدد في الدوام خلافاً للرافعي (قوله لكل طاهر)  
 عبري التفتة بقوله عند ارادة الوضوء وغير شيخ الاسلام في شرحي البهجة والارض بقوله  
 لزومه الاجتهاد للصلاة الثانية لكن قد عه قبل ذلك بما إذا أحدث ووافق على ذلك الخطيب  
 الشيرازي حيث قال في المغني زنه الاجتهاد لوقت الثانية إذا كان محدثاً أما إذا لم يحدث  
 بأن استقر متطهراً حتى حضرت صلاة أخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان تغير ظنه لان الطهارة  
 لا ترتفع بالظن اه وخالف الجلال الرملي في النهاية فقال بوجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة  
 يريد فعلها قال ثم ان كان ذا كرا الدليل الاول لم يعد بمختلف الشوب الملقون طهارته  
 بالاجتهاد فان بقاء بقاء بمغفرة بقاء الشخص متطهراً فبقي به ما شاعبت لم يتغير ظنه الخ  
 وقول النهاية فان بقاء بقاء الخ ظاهره بقاء ما قدمه ووافق ما تقدم عن الشارع  
 وغيره الآن يقال مراده بقوله بقاء الشخص متطهراً أي بأن وافق اجتهاده الثاني  
 اجتهاده الاول كما يشهد السه أول كلامه وبعبارة الزيادي في شرح المحرر فلو تغير اجتهاده  
 ووضوه الاول باق بحاله امتنع عليه أن يصلي به لظنه الا أن نجاسة اعضائه خلافاً لابن  
 حجر حيث جزم بفساد الصلاة وقد جزم بالاول ابن العماد واعقده شيخنا الرملي اه وذكر  
 كالتباهة انه إذا كان ذا كرا الدليل الاول لم يعد الاجتهاد وهذا الذي عناه لا ينجر هو في  
 التفتة وغيره وفي الاعاب ما وافق معتقد الزيادي والجمال الرملي في تغير اجتهاده حيث  
 قاله كافي المجموع وغيره اذ لم يحدث ولم يتغير اجتهاده أن يصلي به فرضين فأكثر وقول

ويجب عليه اعادة الاجتهاد لكل  
 طهر ولو جحد وان لم يكن  
 لوجوب استعمال الناقص ثم  
 ان وافق اجتهاده الاول

(قوله لعدم المخرج) وحديث بلغز  
 بان لنا ما من احدهما لم يجز  
 ويجوز استعمالهما من غير  
 اجتهاد حلبي على المنهج (قوله  
 اعادة اجتهاده) محمله اذ لم يكن  
 ذا كرا دليل الاجتهاد الاول او قام  
 عنده معارض والافلا يعد جواز  
 استعمال ثلث البقصة من غير  
 اعادة اجتهاد استحباباً لحكم  
 الاجتهاد الاول فانه سم في  
 حواشي التفتة وسيأتي تفصيل  
 الحاشي ما وافقه عن النهاية اه  
 جل البلب

مساحب الفخائر يجب تعبد الاجتهاد للصلاة الثانية وان لم يحدث ضعف الخ (قوله)  
 فذا (الخ) أي واضح انه يعمل باجتهاده (قوله والا) أي وان لم يوافق اجتهاده الثاني اجتهاده  
 الاول أو قلعهما أي واحدهما لا يلغى الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل جميع ما أصابه  
 الاول أو صلى يقين الجماعة ان لم يغسله وأخذ اليقيني منه انه لو غسل بين الاجتهادين  
 جميع ما أصابه ماء غير المشتبهين عمل بالتالي اذ لا يلزم عليه حيث إذا أحد الفاسدين السابقين  
 آتيا وحققا فهو قطري ما إذا تغير اجتهاده في القبلة حيث عمل بالاجتهاد الثاني وتعبه في  
 القصبة بقوله فظاهر كلامهم الاعراض عن القن الثاني وما يترتب عليه اه وقال في  
 الاعياب هو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم ووجه الخ وأقر في الامداد اليقيني في ذلك  
 وقال الجلال الرمي في النهاية هو واضح وقد أتى به الوالد ووجه الرمي في شرح البهية  
 ولم يعز له ما وردى (قوله في باب تبص المياه) تنازع فيه كل من قوله فقيها وقوله موافقا  
 فالمراد بالقصة العامة بالحكم الظاهرة والنسبة أو الاستعمال قال في القصة اطلاق القصة  
 على نحو هذا شائع عرف الخ والمراد بالموافق ان يكون الكل منهما موافقا لا م واحد قال  
 الجلال الرمي في النهاية أما المجهد فيعين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه  
 لاحتمال تغير اجتهاده اه وذكر الشارح قصوه في الاعياب مع زيادة ويشترط ايضا للاخذ  
 بقوله المخبر من غير بيان السبب ان يكون في حكم متق عليه في مذهب المخبر والمخبر والا  
 فلا يمين بيان السبب كافي الامداد والاعياب والنهاية وغيرها وعبارتها اعني النهاية  
 لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجح فيكون الوجه فيه انه  
 لا يدين بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجحه الخ وكتب الشيرازي  
 على قوله واختلاف ترجح مانصه ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن بحر  
 والشارح أعني الجلال الرمي وكلاهما في ما إذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وانه  
 لا يخبره بالاعتقاده فيكنى منه الاطلاق كافي الامداد وفتح الجواد والاعياب للشارح وهو  
 يقتضي انه لا يمين وجود شرطين ان يعلم مذهبه وانه انما يخبر به لكن في القصة ما يشهد  
 اشتراط الشرط الاول فقط وعبارتها أوعا رقابه وان لم يعتقد فيما يظهر لانه الظاهر انه  
 انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعله بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل  
 أن يخبره باعتقاده ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن يعرف المذهبيين فلا يعول  
 عليه على انه غير مطرد اه (قوله بخلاف ما إذا أطلق الخ) أذهله المسئلة من المسائل التي  
 لا تقبل فيها الشهادة المقتضيه قال الشارح في الاعياب في الجواهر كالمطلب انها ثلاث  
 عشر مسئلة الزنا والسرقة والاقرام حوا والردة والجرح والاكراه وانه وارث فلان وان  
 الماستبص وأن فلا تأسفه وأنه يستحق الشفاعة بين هذين وضاع محر ما وان عدلا  
 أشهدهما على شهادته اه وذكر الشارح في شرح العباب ما في بعض هذه الصور من اختلاف  
 ثم استدل ولعلها أكثر منها فراجع ذلك من الاصل ان أدنه (قوله من غير الجاهلين)

فذا والا فلهما ثم (واذا  
 أخبره بتقصه) أي أحد الانامين  
 (ثقة) ولو عدل رواية كالمسألة  
 وعبد (وبين السبب) أو أطلق  
 (أو كان فقيها موافقا) للضرب  
 باب تبص المسألة (اعتقده) وجوبا  
 بخلاف ما إذا أطلق وهو عامي  
 أو محتمل فلا يعتقده وخرج بالثقة  
 الصبي والجنون والفاسق والكافر  
 فلا يقبل خبرهم الا ان كان من غير  
 الجاهلين

قوله اطلاق القصة الخ فليعلم ما يأتي  
 في الوقف والوصية وتقصه  
 بالمجهد اصطلاح خاص اه وقوله  
 في الوقف أي فيما اذا وقف على  
 القصة قال في الرخصة يدخل  
 فيه من حصل منه شيئا وان قل  
 اه أصل (قوله فلا يمين بيان  
 السبب الخ) عبارة الاعياب أثناء  
 كلام ثم رأيت الاذرى ذكر  
 ما يصرح بذلك وهو قد تكون  
 المسئلة فيها خلاف مذهبي فبى  
 المخبر فيما لا يرى الخبر فيكون  
 كالخالف في أصل المذهب اه  
 أصل



وبلغ عدد التواتر ومن يخبر عن  
فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

(فصل في الاواني)

(ويحرم) على المكلف ولو اتقى  
(استعمال اواني الذهب والفضة)  
في الطهارة وغيرها لنفسه ولغيره  
ولو صغيرا كسقيه في مسطح فضة  
لم يصح من النبي عن الاكل  
والشرب منهما مع اقترانهما بالوعد  
الشديد وقس بمساحا ووجوه  
الاستعمال كالاحتواء على بحرة  
وشم وانفتح من قرب بحيث يصير  
عرضا

قوله فليصير اه كلام سم وهو ظاهر  
واعلم انهم قيدوا الصبي المعز  
بكونه لم يجرب عليه الكذب  
ولم يقيدوا الفاسق والكافر بذلك  
وعندني لا يعد تشديدهما بذلك  
ويكون اتقن بغير الكذب قياسا  
على ما ذكره في الصبي فخره  
اه اصل (قول الشارح ولو اتقى)  
اشار بالواو الى دفع نوحهم القياس على  
الحسنى المباح لها وعلى المسلاق  
التصريح على الرجال والنساء جرى  
ككافة الاحكام كما في المطلب  
وقوله ولو صغيرا اشار الى ان  
التصريح على غير بالواو ولم اتق  
فيه على خلاف اه اصل

أما هم فلا يقبل خبرهم مطلقا (قوله عدد التواتر) أي أو ظن صدق الصبي والفاسق  
قال سم في حاشيته على شرح المنهج تبعه انه لا يجب العمل بقوله ما لو ظن صدقهما  
لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال بعد تقرير ذلك مانعه وقد يقال بقي أن يوتر كإتق  
وجوب الصوم اذا أخبر به بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه فتأمل وفي حاشية المنهج على  
شرح المنهج لا يعتمد خبرهم ما لم يضر وعان فعل أنقصهم وما لم يصدقهم ولا اعقد خبرهم الخ  
وفي حاشية النهاية لشارب المصطفى اقتضا صاحب النهاية في المهرز على ما ذكره أن من  
لم يصادق على مروءة أمثاله تقبل روايته وقياس ما قاله في الصوم في دخول الوقت لو  
اعتقد صدق الفاسق على وجهه هنا اه (قوله عدد التواتر) أيضا أي يجب العمل به  
من حيث افادة التواتر العلم لأن من حيث كونه خبرا اه امداد الشارح ونحوه نهاية الجلال  
الرملي (قوله ومن يخبر عن فعل نفسه) في الاسنى لشيخ الاسلام ذكرنا كقوله يلت في هذا  
الاناء قبل خبره كما قبلوه فيما لو أخبر بذي عن شاة بانه ذكاه اه ونحوه امداد وفي  
التحفة يقبل قوله جمعا أمر بطهيرة وطهرته لا طهر اه وعبارة النهاية قبل قياسا على ما لو  
قال انما طهر او محدث الخ وفي فتاوى الشارح اثناء كلامه مانعه اتفق أصحابنا على  
قبول قول الفاسق والكافر في الاذن في دخول الدار واصل الهدية كما يقبل قول الصبي  
فما الى أن قال الشارح فهما أي التيسير والتطهير على حد سواء من قبول خبر الكافر  
والفاسق عنهما ان أخبر عن فعل نفسه وقدين السبأ ووافق الخبر ويطبق بهما الصبي  
المعز الذي لم يجزب عليه الكذب الخ وفي حواشي سم على شرح المنهج بعد كلام طويل  
والحاصل انه لا يذم كونه مقبول الرواية من كونه قضيا أو بانه السبب لكن يقوم  
مقام كونه مقبولا كونه خبرا عن فعل نفسه وقضية هذا أن يقيد قول الذي بما تقدم  
بكونه عارفا بالتذكية أو يمينه للسبب فليجرو

(فصل في الاواني)

(قوله كسبه) أي الصغير والمعدأة السعوط وهو الاناء الذي يجعل فيه الدواء الذي  
يصب في الاتق ولا يفرق حرمة سقيه بذلك بين كون الساقية في ذلك وليه أو غيره فقول  
العصاب يحرم على وليه قال في الايباب الذي يظهر أن الولي مثال (قوله وقس بهما) أي  
بالاكل والشرب المذكورين في الحديث (قوله من قرب) قال في الامداد ما اذا شم  
رائحتهم من بعد فلا يحرم الا اذا قصد تخبر بنبأه أو بيته فهذا يقيد ان التصدع العديض  
وفي شرح العصاب للشارح أول كلام الشيخين يوهم ان الاحتواء شرط ويؤيد قول  
الكفاية عن القاضي وليس من الاستعمال المحرم شم البخور الذي يصعد من مضرة مقضنة  
والقرب منها ثم الاحتواء على المضرة منه اه وقد يجب ان يحصل قولهم والقرب منها على  
ما اذا تقرب اليها بقصد أن تأتيه رائحتها وما مر على ما اذا تقرب اليها لا بقصد ذلك ثم رأيت  
ما إذا ذكره عن تعليق القاضي وهو يؤيد ما جلت عليه قرا والقرب منها وفي الايضاح

لتنوى ولو احتوى على حجرة فتعجز بالعود بدنه أو نوبه معى وزمه القسدية قال الجبال  
الرملى وابن علان فى شرحهما على الايضاح ومثل الاحتواء ما لو كانت بقربه بحيث يعد  
متطبيا به عرفا كذلك اه وفى حاشية الايضاح للشارح ظاهر الايضاح انه لا بد من الاحتواء  
بأن يجعله تحتة وهو ما جزم به الطبرى قال لان التطيب به ليس الا يجعله تحتة لكن بحيث  
الزركشى انه لو طرسه فى نوا مامه ولم يجعله تحتة حرم ويؤخذ من قول المستغنى قبل ذلك  
واذا عقت الراتحة فى هذا دون العين لم يحرم ان الاول محمول على ما اذا عقت به أو بنوبه  
الراتحة فقط والثانى على ما اذا عقت به العين اه والذي يتخلص من هذه النقول انه حيث  
قصد التطيب حرم وحيث لم يقصده ان احتوى على الجمره أو كان قريبا منها بحيث يصيبه  
عين الدخان حرم أيضا والأول يحصل كلام شرح العباب فى الشق الثانى على ما ذالم  
يكن قرينه منها بحيث يشاله عين الدخان هكذا ظهر لى طهره (قوله متطبيا بها) أى بان  
يشاله عين الدخان منها كما قد مر منه آتفا ما ذالم يسمى عرفا متطبيا بها فلا حرمه وكذا سائر  
الأوائى قال فى الصفه ومن الحليل المبيحة لاستعماله فبما فيه ولو فى نحو لا يستعمله  
بها ثم يستعمله منها ثم هى لاتنع حرمه الوضع فى الاناء ولا حرمه اتخاذها اه وفى النهاية  
ففيه أنه لا يلبس البسرى ثم فى البسرى ثم يستعمله وصبه فى البسرى ليس بقيد كما علم ما قد مر منه  
عن الصفه وصرح به فى الايعاب وفى الامداد قال فى المجموع والحدية فى استعمال ما فى  
اناء النقدان يضرخ الطعام منه الى شئ بين يديه ثم يأكله أو يربب الماء فيه ثم يشربه أو  
يتطهر به ثم قال وكان الفرق بين ماء الور والماء فمما ذكره ان الماء يشار استعماله من  
اناءه من غير توسط البدعاده لم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانه يختلف التطيب  
فانه لم يعد فيه ذلك الا بتوسط البدعاده لانه لم يعد فيها الى البدعاده فبما لا يستعمله والا  
كان مستعمل لانه فيما اعتد به اه وفى شرح العباب للشارح نقلا عن الجواهر من  
ابن بتي من استعمال آية الذهب والفضة ص ما فيها فى اناء آخر غيرهما بقصد  
التقريب كخارج من الارض الغصوه واستعمله ثم قال بعد نحو ما فى الامداد وكذا  
لو قد بسره ثم كتب بعينه الخزوفى حواشى الصفه سلم قوله أو ماء الور فى بساره أى بقصد  
التقريب كما شرطه فى شرح العباب أخذ من الجواهر اه (قوله بأن يجعل غيرها) أى  
غيراً وأنى الذهب والفضة قال فى الايعاب ولو بأجره فاضله عما يعتد به فى الفطرة فيما يظهر  
(قوله كآلة الله والمهرمة) لكن يصح بيعه ليتق به فيما يحل ومنه ان يكسره لمقتنع  
برضاؤه بخلاف آلة الله وكانه على ذلك فى الايعاب (قوله كروء) أى لغرض طاعة الجلاء كما  
فى الصفه وغيرها وفى الايعاب وان كان من ذهب وكربطه السن به وفى الامداد ولو بقول  
طبيب عدل رواية ومعرفة نفسه فيما يظهر (قوله وكمله) يضم أوله وثالثه قال فى  
الايعاب والابرة والمرأة وابرة انف حيوان وغيرها وان لم تسم آية وفى نهاية الجبال الرملى  
الملقعة والمنشط ثم قال والكراشى التى تعمل للسما ملحقة بالآية كالمسندوق وبجنته

متطبيا بها (الاضروء) بان لم  
يجد غيرها (و) يحرم (اتخاذها)  
لانه يجزى استعمالها المحرم  
كآلة الله والمهرمة (ولو) كان  
المستعمل (انما صغيرا) جذا حتى  
سوى النسبة المباحة كمرود  
(وكمله)

(قوله حرم أيضا) أى وان كان  
بعدها عنها بحيث لا يعد متطبيا بها  
عرفا لا يحرم وان شمس الراتحة  
وعبارة ابن شهبة فى شرح المنهاج  
ويحرم الاحتواء على حجرة للتبخر  
بخلاف اثبات الراتحة من بعد  
قال فى شرح المذهب ويبنى أن  
يكون بعده ما بحيث لا ينسب الى  
أنه يتطب بها اه (قول الشارح  
ويحرم اتخاذها) أى ادخالها  
لا يقصد بها اذ التجار فيما بائرة  
كبابى الروضة جرهزى

ان كان يصليهما قبل مضي وقت الاختيار والعشا للاتباع فيما وفي ذلك صور ركبة ٤٣ (وشروط) جمع (التقديم أربعة) الاول

(البداية قبل الاولى) للاتباع ولان الثانية تابعة فلا تستقدم على متبوعها ولو تقدم الاولى وبان فسادها فسد الثانية (و) الثاني (تة) الجمع فيها (ولو مع السلام) منها او بعدنية الترتيب بان نواه ثم نوى تركه ثم نواه غير التقديم المشروع عن التقديم هم هو أو عشا وفارق التصريح بأنه بمن تأخر يتبعه عن الاحرام نادى يتر على التمام (و) الثالث (الموالة بينهما) في الفعل للاتباع في الجمع تارة وقبسا عليه في غير ذلك ولان الجمع يصح لهما كصلاة واحدة وتوجب الموالة ركعات الصلاة ولا يضر الفصل بمن يسبغهما ولو بغير شغل بخلاف الطويل عرفا ولو بعدد كسهموا ونحوه صلاة ركعتين (و) الرابع (دوام السفر) من حين الاحرام بالاولى (الى) غنام (الاحرام بالثانية) فالأقامة قبل الاحرام مبطل للجمع لولا العذر ولا يشترط في جمع التائب شي من الشروط الثلاثة الاولى لكنها مستفقة (و) غنام (تشرط في جمع التأخير) شأن الاول شر لجواز التأخير وكون الاولى أدا وهو (يقضه قبل خروج وقت الاولى) ويجزئ النسبة الى الاد تأخير الثانية الى زمن (و) (و) كما (يقدر ركعة) وأما الجوا فشرطه أن ينوي وقديقه

قبل مضي وقت الاختيار (الخ) فان خشي مضيه صلاهما تأخرا قبل وصوله من دلة (قوله للاتباع) كذلك الغنى والنهاية وفيه أن الاتباع ثابت في غيرهما أيضا ولو بوايه ومن ثم عطف في التخصف بقوله لجمع عليه فبين ٨١ وهو أولى من الاولى والخ في الامداد بهذين الحاح اذا تفرق من متى فان السنة أن يرى عقب الزوال ثم يسبغ الى مكة فيصلي بالحصب الظهر والعصر جمعاً ٨١ وفيه أن القتال بالمتع في غير عرفه ومن دلة منع الجمع بالحصب ولهذا لم يذكر ذلك جمهوراً متناً (قوله وفي ذلك صور كثيرة) أي فيما يسن فيه الجمع (قوله فسد الثانية) أي ان لم تقع عن فرضه بل تقع له فلا مطلقاً كافي الغنى والتخصف والنهاية وتغيرها وجهه عدم وقوعها فترافوات الشرط من البداءة قبل الاولى (قوله ولو مع السلام) لكن السنة مع التصريح بخروجها من قول للساقبي ومن خلاف الحنابلة ولو أحرمت بالصلاة في الحضر ثم سارت سقيته في اثنتائها جازت نسبة الجمع وان لم يكن السفر باختياره خلافاً لشيخ الاسلام في اشتراط اختيار السفر (قوله أو بعدنية الترتيب) لوني الترتيب بعد التحلل من الاولى ولو في أثناء الثانية أعقد في التخصف وغيرها عدم الاجزاء وخالفه الغنى والنهاية حيث لم يطل الفصل ولو ارتد بعد الاولى وأسلم فوراً راجع في الابواب انه لا يجمع (قوله وفارق القصر) أي حيث اشترطت يده عند التحريم بخلاف الجمع (قوله الموالة) فلا يفصل ولو برتبة فيصلي القبلة ثم الاخرين ثم بعدنية الاولى ثم قبلة الثانية ثم بعديتها ولو جمعهما معاً علم بعد فراغهما أو في أثناء الثانية وقطال الفصل بين سلام الاولى والتذكير حاترك ركن من الاولى بطلت الاولى بترك الركن وتعدرت الثانية بطول الفصل والثانية لبطلان شرطها من جهة الاولى لكن تقع له تفلاً مطلقاً أو علم ترك الركن من الثانية فان لم يطل الفصل تداركه وصح وان طال الفصل فباطله لتعدرت الثانية وللبطل الفصل ولا يجمع فيعيد حال وقتها أو جهل هل الترتيب من الاولى أو الثانية فلا يجمع تقديمها بل يعيدهما ولو قسمها فيجعل الترتيب من الاولى لتأخره باعادهما ويجعل الترتيب من الثانية لتعده من جمع التقديم بطول الفصل بها وبالاولى المعادة بعدها وله أن يجمعهما تأخيراً اذا لم يمنع منه على كل تقدير (قوله صلاة ركعتين) ولو باخف مجزئ وهذا ضابط الطويل وما دونه قصير (قوله قبل الاحرام بها) أي الثانية اما اذا أعاد في اثنتاهما أو بعد فراغها فلا يؤثر في صحة جمعها وبقي من شروط الجمع العلم بجواز كاذكره في الفصل الذي قبل هذا وان خلاص عدم دخول وقت الثانية قبل فراغها جزم به القليوبي ولم يرفضه الشارح ومن شروط جمع التقديم يقين صحة الاولى ولهذا امتنع التغيير منه (قوله لجواز التأخير) أي فاذا قدم حرم عليه التأخير وكانت الاولى قضاء ولا بد من نية ابقاها في وقت الثانية فالوئي التأخير لا غرضي وصارت الاولى قضاء كافي التخصف والنهاية وغيرهما (قوله بالنسبة للاداء الخ) أي فاذا نوى في وقت الاولى تأخيرها الى وقت الثانية وكان الباقي من وقت الاولى ما يسع ركعة أو أكثر ولكن لا يسع

وقت الاولى ما يسعها أو أكثر لا يصح وان كانت أد

وأصلها وعلى الثاني تحمل عبارة  
المجموع وغيره فلا تنافي بين  
العبارة خلافاً لمن ظن أنه الثاني  
شرط لصكون الاول أداء وهو  
(دوام السفر الى عباده) أى  
الثانية (والا) يدم الى ذلك بان  
أقام ولو في أثناءها (صار) الاول  
وهى (الظهر) أو المغرب (قضاء)  
لأنها تابعة للثانية في الاداء للعذر  
وقد زال قبل تمامها وقضيتها أنه  
لوقدم الثانية وأقام في أثناء  
الاولى لا تكون قضاء لوجود  
العذر في جميع المتبوعة وهو  
ما اعتقه الاستوى لكن خالفه  
بعض شراح الحاروى (ويجبوز  
الجمع بالمطر تقديماً) لتأخير الان  
استدامة المطر ليست الى المحل  
بجلاف السفر ويجوز نفع العصر  
الى الجمعة بعد المطر والسفر  
وذلك لما صرح أنه صلى الله عليه  
وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر  
والمغرب والعشاء من غير خوف  
ولاسفر قال الشافعى كالت رضى  
الله عنهما أرى ذلك بعد المطر  
ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر  
رضى الله عنهم به وانما يباح الجمع  
به في العصرين والعشاءين (المن)  
وجدت فيه الشروط السابقة في  
جميع التقديم ثم الشرط وجود  
المطر عند الاحرام بالاولى والتصل  
منها والتصرم بالثانية ولا يصير  
انقطاعه فيما عدا ذلك (وصلى)

جميعها تكون الاولى أداء لكنه أتم تأخير الثانية الى أن يبقى من الوقت زمن لا يسع  
جميع الاولى ووافق الجلال الرملى على تأنيبه بالتأخير لذلك وخالف في كونها أداء معتقده  
يشترط لصكونها أداء أن يبقى من وقت الاولى ما يسعها جميعاً (قوله وعلى الاول) وهو  
بالنسبة للاداء والثاني وهو بالنسبة لعدم الاثم والذي في الرخصة وأصلها لا يدمن  
وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدأت الاولى فيه لوقت أداء اه والذي في المجموع  
عن الاصحاب تشتت هذه النية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقت ما يسعها أو أكثر فان  
ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء وصحح الشارح الاول في كتبه بما لا يشق  
الاسلام وجل كلام المجموع على أنه يشترط ما يسعها لعدم عصيانها لا لوقوعها أداء وفيه  
أن ظاهر قول المجموع عصى وصارت قضاء يشعل ما إذا أدرك من الوقت ركعة وأجاب  
في الايجاب بان المراد بالضيق فيه بالنسبة للعصيان لا لبقى قدوا الصلاة كلها وبالنسبة  
للقضاء أن لا يبقى قدر ركعة جلال لكل على ما يناسبه الخ واعتمد الخطيب الشربيني والجمال  
الرملى ظاهر كلام المجموع وجل الجلال الرملى تبعاً للجلال المحلى كلام الرخصة على أن  
مراده الاداء فيها الاداء الحقيقي بان يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف  
الاجتناب بركعة منها في الوقت والباقي بعده فتسببه أداء تبعية ما بعد الوقت لمناسبة الخ  
ولو تركت نسبة التأخير لتعوسه وكانت الاولى قضاء ولا اثم وفي الايجاب تبعاً ان الجاهل  
كالمسافر لا يفتى (قوله بعض شراح الحاروى) الصغير وهو الطائسى وفي  
الايجاب ما ذكره وجه من حيث العصى الظاهر الذى قررره وقال الخطيب في المغنى  
والجمال الرملى في النهاية هذا هو المعتقد وترد الشارح في ذلك في شروحه على المتبلى  
والارشاد وقد أوضحت في الاصل ما يتعلق بهذا فراجع منه (قوله أرى) قال القلوبي  
في سوانح المحلى هو بضم الهمزة وقعهما أى أظن أو اعتقد اه (قوله جمع ابن عباس)  
أى بين الصلاتين وقوله أى بالمطر (قوله ثم الشرط الخ) تبعه على أن الشرط الرابع  
في جمع التقديم في السفر ليس نظير الجمع بالمطر لأن انقطاع السفر في أثناء الاول يمنع الجمع  
بخلاف انقطاع المطر في ذلك وما عدا ذلك فهو كقولنا قال الصائغ في ساشـ يستشرح التعرير  
سكوا عن شرط خامس وهو بقاء وقت الاولى الى تمام الثانية فالخروج الوقت في أثناء  
الثانية بطلت لانه تبين أنه يحرم بها قبل دخول وقتها اه (قوله بمعاذ ذلك) ظاهره  
أن انقطاعه بعد سلام الاول وقبل الشروع في الثانية لا يبصر وإيس كذلك فلا بد من  
استداده بينهما كما في الاسنى والمغنى والقصة والنهاية وغيرها واختلاف في أنه هل يشترط  
تيقنه لذلك أو أنه يكفي الاستصحاب واستوجه الاول في النهاية قال ويؤيده أنه رخصة  
فلا بد من تحقق سببها وفي القصة الثاني هو القياس قال الآن يقال أنه رخصة فلا بد  
من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيها لو شك في أثناء مسيره اه وقال سم ما ملخصه فينبى أن  
يقال فيه بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله جماعة) في الايجاب وان كرهت

من التصرم غطاء الكورنوم اده المصيص من الفضة فلو كانت على هيئة الانام صرمت  
 قطعاً الخ وفي النهاية للجمال الرمل الخ صاحب الكافي في احكامه لطبق الكيزان بغطاء  
 الكورنوم المراد منه صفيحة فيها ثقب الكيزان وفي ابحاثه بعد خان قرص عدم تجمته اناه  
 وكانت الحرمة منوطه بها فلا بعد فيه حيث لا نسبة لاتخاذ واقفاته اما وضع الكيزان  
 عليه فاستعماله فالتمه الحرمة تطير ما صر في وضع الشيء على رأس الاناء اه وهو قوي  
 وسبق عن الصفة في رأس الاناء ما يفيد وان لم يمه عليه هنا وفي حواشي الصفة لامن  
 فاسم قديهم منه أي كلام الصفة جواز وضع الكيزان فيه وفي هذا استعمال للثقل  
 الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها اخذ من قوله الاقيم هو لا يمنع حرمة الوضع  
 في الاناء وهذا بخلاف قوله السابق ومع هذا يحرم وضع شيء عليه فليتأمل والوجه حرمة  
 وضع الصفيحة في وضع الكيزان عليها وان لم يكن فيها يوت اه ونقل الشارح في الابعاب  
 التصرم عن جماعته ثم قال وفيه نظر ولا نسلم ان ما يوضع فيه الكورنوم عليه اناه اما على قد  
 يسمى اناه فيصير وقد لا يسمى فلا يحرم وعليه ينزل كلام الخوارزمي اه ويشم منه ومن  
 الصفة جواز وضع الكيزان عليه حيث لا يسمى اناه والذي يتبعه ان ما يسمى اناه لا يحصل  
 مطلقاً وما لا يسمى لا يحصل لاتخاذ لوضع شيء عليه لانه حيث لا يكون اناه فذلك الموضوع  
 وفي الاصل زيادة على ما هنا فراجعها منتهى وفي الصفة صرحوا في نحو صكيس الدراهم  
 الطرير حمله وعلوه بان منفصل عن البدن في استعمال فيما يتعلق به فيصير ان يقال  
 ينطرد هذا هنا ويؤيد تعليمه حل فهو غطاء الكورنوم بانه منفصل عن الاناء لا يستعمل  
 ويحتل الفرق بان ما هنا غلظ واعله الاقرب وحمل تعليمه المذكور حيث لم يكن على  
 هيئة اناه كما علم مما تقرر وخالف الجمال الرمل في جوار اتخاذ ما ذكر من الحرير قال في النهاية  
 ولا يلحق بغطاء الاناء اصطلاح العامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير مثلاً لا تنوي  
 الخ (فرع) ما جرت به العادة الآن في هذه البلدان من تحلية رأس حرس ماء الورود  
 بالقصير رأيت نقلها عن بعضهم التصرم بل رأيت من نقل الاجماع على التصرم والذي يظهر  
 لفتق بغير ذلك على ما نقله الشارح في شرح العباب وعبارته قد يطلق رأس الكورنوم  
 على ما يفيد من فضة عند كسر رأسه الذي يلاق فيم الشاب ولا كلام ان لهذا حكم الضبة  
 الكبيرة للعاجية وعلى ما يكمل به حلل اناه الزجاج وهذا حرام كما جزم به ابن العماد انتهت  
 عبارة الابعاب وحيث يقال في المرض المذكور ان اتخذ من فضة عند كسر رأسه فله  
 حكم الضبة الكبيرة للعاجية فهو مكروه والاخرام لان حكمه حيث لا حكم الضبة الكبيرة  
 لزينة ورأيت في المطب لامن الرفعة نقلها عن امام الحرمين اثناء كلامه في ما مضى فان زاد أي  
 على الحاجة أو ضرب بلا كسر فالزينة لينة وكذلك التضييب حيث لا كسر أي اناه  
 للزينة (قوله) ولا ينافي هذا أي قولهم بحرمة استعمال الذهب والفضة هنا قولهم  
 في الاستتباب بجله بالنقصم ان الاستتباب به استعماله وعلى ما هنا جرى الشارح في كسبه

(قوله) لانه حيث لا يكون اناه فذلك  
 الموضوع) نقل في الاصل هذا عن  
 بحث الرافعي قال واقره في الاسنى  
 وانلطيط في شرح التنبيه قال  
 سم وقيل انه أن يحرم نحو توسد  
 صفيحة أو سبيكة من النقص لانه  
 استعمال لها وحيث لا فلان لا  
 فيه يجوز رأس الاناء بالنسبة للاناء  
 الآن يمنع ان يجرد وضعه على  
 الاناء استعمال له اه ورد في كل  
 من الامداد والابعاب بحث  
 الرافعي ان فيه خلاف لاتخاذ  
 ورجح انه ان كان يسمى اناه يصلح  
 لما يصلح له الاناء عرفاً فلا كلام  
 في التصرم استعمالاً واتخاذاً  
 حيث وجد تحيره والا كصفيحة  
 يغطي بها وهو ما دل عليه كلامهم  
 فيصل اه

ولا ينافي هذا قولهم يحصل  
 الاستتباب بالنقص

تعالى في الإسلام في شروح الروض والبهجة والمنهج وسوى عليه الخطيب الشيرازي  
أيضا وهو الذي وأبته في نهاية الجلال الرملي وقال سم في حاشيته على شرح المنهج مانعه  
منه م وعلى حرمة الاستبراء مع الإبراء اه (قوله لأن تحمله) أي يحمل قوله لم يحمل  
الاستبراء بالذهب والفضة في قطعة منهما لم تطعم أما المطبوع قال الزركشي في الخادم  
كالدرهم والدينار فلا يجوز الاستبراء به لحرمته وقوله عن نصريح الأصحاب قلت منهم  
المأوردى واليه يشتر قول الرافعي فيما سبق أن المستحب ينزع الخاتم والدرهم الذي عليه  
اسم الله وأيضا قال الرافعي اشترط في قطع الذهب والفضة الخشونة الفالعة ولا يتصور ذلك  
في النقود الصكوكة الخ وفي شرح العباب للشارح إذا لم يأتها كالمروء والمطبووعة محترمة  
بخلاف الخالصي عنهما إذ لا يبعد الاستبراء به مرة مثلا استعماله لآخر فاجتزأ في البول في أنه  
القطعة الخ وفي الضفة عمله في قطعة تهيأ له لأنها حينئذ لا تعداد ولم تطبع لأنه لا احترام  
لها اه هكذا أطلقوا المطبع فان كانت العملة الخاتم مع الطبع لا تقطع بالحكم وأضحوان  
كانت العملة الاحترام في ينبغي أن يبعد التعريم إذا كان الاسم المطبوع معظما محرمه  
فأولى له في كلامهم وكان باعتبارهما كان أو لا من كناية ثم شىء القرآن عليه (قوله  
ولم يجره نصيبه) قال في النهاية نعم يكره ومقابلته يحرم وفي الضفة للشارح كل  
ما في نصه خلاف قوي كإهنا ينبغي كراهته قال ومحل الخلاف في غيره من الخاتم فعمل منه  
بوما اه أي فلا كراهة وكذلك الإناء النفس لصنعة كزجاج وخشب يحكم الحرط ولا غير  
رفيع من الطب كسندل فلا كراهة كافي الإعياب (قوله نعم يحرم الخ) ويستثنى أيضا  
ما إذا كان الإناء من جلد آدمي أو شعره أو عظمه فإنه يحرم أيضا كافي المجموع عن اتفاق  
الأصحاب وقيل في الضفة بغير الحرط والمرئى والرملي في النهاية المنع قال  
الزبادي في حاشيته شرح المنهج ولا فرق في الآدمي بين الحرط والمرئى وغيرهما فذهب  
محترمان من حيث كونهما آدميين وإن جاز قتلها ما خلا خلاف بعض المتأخرين وفي فتح الجواد  
للشارح أن الزاني المحسن هنا محترم بخلاف التيمم ويحرم أيضا استعمال الإناء المقصود  
وتحريمه كالمسروق (قوله في غير جفاف) أي بأن يستعمله في جفافه وطوبه أو في الإناء وطوبه  
واستثنى في العباب غسل ماء قليل لاطفاء نار أو بنا مجدار قال الشارح في شرحه لتفسير  
مسجد وتحريمه كسقي زرع أو دابة قال في المجموع عن الروياني يجعل الذهب في عظم النخل  
للاستعمال في غير الدين اه ولا فرق عند الشارح بين النفس المغلظ كجلد الكلب وغيره  
(قوله لأنه نصيبه) أي لأن الإناء النفس نصيب ما استعمال فيه من غير الجفاف والماء  
الكثير ما عدا فلا نصيبهما وحينئذ فلا يحرم استعماله لكن يكره لما فيه من الاستعداد  
بمباشرة النجاسة قال الشارح في الإعياب ولا فرق فيما ذكر بين استعماله في البدن وغيره  
الخ (تم) يكره استعمال أوواني الكفار وما يلي أسافلهم أشد وأواني ما بهم أخف وكذلك  
المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن التباينات ويسن إذا جن عليه الليل تغطية الإناء

لأن محله في قطعة لم تطبع ولم تهيأ  
له والاحرم الاستبراء بها أيضا  
ونخرج بأواني الذهب والفضة سائر  
الأواني ولومن جواهر نصيبه فيعمل  
استعمالها لأن الفقراء يحبونها  
فلا تفسد عليهم برؤيتها ثم يحرم  
استعمال الإناء النفس في غير جفاف  
وماء كثير لأنه نصيبه

(قوله رفيع) أي مرفوع الثمن  
فلا كراهة ولو كان غالي الثمن  
ففيه الكراهة لأن حسنه من  
حينئذ أنه كالجواهر لا من حيث  
الصنعة اه (قوله بخلاف التيمم)  
قال في فتح الجواد وإنما جعل غير  
محترم في نحو التيمم لأن القصدهم  
أحياء النفس ونفسه فأنية فلم تراعى  
وأما هنا فالاستعمال واقع بعد  
الموت وهو حيوان مسلم باق على  
إحترامه فروع اه جل الليل

ولو يعرض عروءا لحق به ابن الصاعد البئر واغلاق الابواب وايقاء السقا من سماء الله تعالى في الثلاثة وكف الصديان والماشية أول ساعة من الليل واطفاء المصباح للنوم وبسن ذكر اسم الله على كل امرئ ذي بال واقفاً علم

• (فصل في خصال القطرة) •

أي الخلقة أي خلقه بن آدم أي الخصال التي يطلب فعلها في الخلقة والخلقة هي المرادة في قوله تعالى فطر الله البئر فطر الناس عليها (قوله في كل حال) قال الشارح في شرح العباب نعم قال ابن النقيب ينبغي أن لا يفرط فيه لانه يزله عن الاستقامة نعم بحسن ذلك في البلاد الحارة ~~ب~~ كما يجوز عند ضعف المدة وسوء القسمة أي وهو مرض يتولد عنه الاستسقاء لكثرة الانغرة الصاعدة من المدة اهـ (قوله وسجدة ثلاثة) قال في التفتة يفعله القاري بعد فراغ الآية أي آية السجدة وكذا السامع اذا لم يدخل وقتها في سجته أيضا الآية فن قال يقدمه عليه لتتمهل هي به لانه راية الفضل اهـ وفي حاشية التفتة لابن قاسم ماته قال في شرح العباب اما الاستسقاء للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا الخ (قوله خير من سبعين ركعة) قد تكون درجة من صلاة الجامعة تعدل كثيرا من درجات السواك السبعين قاله الشارح في التفتة ادفعه بوجه افضل الصلاة بالسواك على صلاة الجامعة لانها بسبع وعشرين وقد اطال الكلام على ذلك في التفتة وغيرها كشرح العباب ورايت في شرح بداية الهداية لفاكهة فضلا عن الحفاظ الرداد في كفاية فضائل السواك من على في جماعة بعد السواك فان صلاة تضاف الى ألف وثمائة وتسعين صلاة واستدل على ذلك اهـ وذلك من ضرب السبعة والعشرين التي في الجامعة في السبعين التي في السواك فان خارج ما ذكره بفضل الله اوضح من ذلك (قوله ويظهر انه لو خشي الى آخره) بعبه أيضا في شرح الارشاد وقال في التفتة استسقاء بالطف والترك الخ وفي الاعياب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه ان اتسع الوقت وعنده ما يطهره ولم يحض فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته ادعاه من عاذته انه اذا استسقاء في حقه وليس عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة (قوله ~~كل~~ علم شرعي) زاد في التفتة والاعياب أو اتسه (قوله أي المنزل) فسر البيت بالمنزل لعدم اشتراط كون ما أراد دخوله بناؤه موضع التيمونة وعذر المصنف في التعبير به اتباع لفظ الحديث وفي التفتة وتولف به واستقر في قلوبنا تقييده بغير الخالي وقال السيد عمر البصري في التوبة أي بين المسجد والمنزل اقرب أخذ باطلاق الاحصاء ولاداعي التخصيص اهـ قال في شرح العباب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك الجهل وعليه فلا يتقدم بجزء الخ (قوله ان يراد به الكعبة) لكنهم اطلقوا على أن المراد المنزل وهو الذي يدل عليه حديث مسلم (قوله لانه) أي النوم يورث التغيير في النعم والاستئذان (قوله لكل حال بتغيره النعم) قال في التفتة

• (فصل في خصال القطرة) •

(بسن السواك في كل حال) للاحاديشا لكثرة الشهرة فيه ولو اكل نجسا وجب ازالته وسومه بسواك أو غير (ويتأ كذا للوضوء) (و) التيمم لغوبه ويتأ كذا عند ارادة (الصلاة لكل احوام) ولو لنقل وسجدة ثلاثة أو شكر وان كان فاقد الطهورين ولم يتغيره واستاك للوضوء وقرب الفصل النعم الصبر وكعتان بسواك خير من سبعين ركعة بتغيره بسواك ويظهر انه لو خشي تبس فله لم يشب لها وانه لو تركه فيها انه تركه تركه بقل قليل (و) عند ارادة قراءة القرآن والحديث والذكر وكذا اكل علم شرعي ويكون قبل الاستعاذة (واصفار الانسان) يعني تغيره وان لم يتغيره (و) عند دخول البيت أي المنزل ويصح ان يراد به الكعبة اذا بنا كذا لدخول كل مسجد (و) عند القيام من النوم لانه يورث التغيير (و) عند ارادة النوم لانه يتغير التغيير الناشئ منه (و) بنا كذا أيضا لكل حال بتغيره النعم وعند كل طواف وخطة أو كل وبعد الوتر وفي السحر والصائم

تجمل أو ان الخلوف وعند  
الاستحاضار لانه يسهل طالع الروح  
ويسن التفل قبل السوا الو بعده  
ومن آثار الطعام (ويكره للصائم  
بعد الزوال) وان احتاج اليه تغير  
حدث في فقه من غير الصوم كان  
نام أو كل ذابح كرهه ناسا لانه  
يزيل الخلوف المطاوع أيضا فانه  
عند الله أطيب من ريح المسك  
ولولم يتطامق طمرا يتولد منه تغير  
القمح لذكره السوا لمن بعد  
التغير لانه يزيل الخسوف الثاني  
من الصوم دون غيره (ويحصل)  
فضله (بكل خشن) ولو لم يواشأن  
بجذبه بصغره الغاسول وان نقى  
الاسنان وأزال القمل لانه لا يسمى  
سوا كا

(قوله ومن آثار الطعام) قال  
في الاصاب لقوله صلى الله عليه  
وسلم حبذا المتخللون من آثار  
الطعام والوضوء رواه عبد بن حميد  
بسند فيه ضعف قال الزركشي  
وابن العماد وهو أفضل من  
السوا لانه يبلغ ما بين الاسنان  
المغير لقم ولا يبلغه السوا ورد  
بان السوا لم يحتج في وجوبه  
وورد فيه لولان أشق على أمي  
لامرهم بالسوا ولا كذلك  
الخلال اه

كالعاب وغيره يا أولونا اه قال السيد عمر البصري أو طعما فيما يظهر ثم في الأولين  
أصكد فيما يظهر أيضا لان ضرهما متعدي بخلافه اه وفي حواشي المنهج الطبعي رجا أو  
لونا أو طعما اه (قوله قبل أو ان الخلوف) أي قبل الزوال كما ينسب الطيب عند الاحرام  
نقل فيه ابن هبيرة الاجماع (قوله ومن آثار الطعام) في الاصاب ما منعه يسن كون  
الخلال من عود السوا ويأتي هنا في كونه باليمن أو بالسوا ما صرف في السوا الذي يكره  
بعود القصب ويعود الاسم وورد النبي عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من  
طرق ضيقة وأنها تخرج من الجلد الام الاتين فانه يورث الاكلة ويساه في طب أهل البيت  
النبي عن الخلال بالنفوس والقصب بالحميد بخلاء الاسنان وبريها به ويذكره  
أكل ما خرج من بين الاسنان بعود لا ما خرج بغيره كاللسان ويسن بل يتأكد على  
من يصعب الناس التنظف بالسوا والنفوة والطيب وحسن الادب اه (قوله وان  
احتاج اليه الخ) اعلمه الشارح في كسبه الا التفتة فقال فيما بعد ما قال هو الاوجه مانعه  
الآن يقال ان ذلك التغر اذهب تغير الصوم لاضلاله فيه وذهاب الكلفة فسن السوا  
لذلك كما عليه جمع اه فاشار بما ذكر الى التوقف فيه وجرى الشهاب الرمي في شرح نظم  
الزبد وغيره والخطيب الشربيني والجمال الرمي وابن قاسم العبادي في شرح مختصر أبي  
شجاع وحاشية شرح المنهج وغيرهم على عدم كراهة السوا حيث وفي حاشية التفتة لان  
قاسم قوله كما عليه جمع أفتي به شيخنا الشهاب الرمي ولو أكل ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو  
موجرا ما زال به الخلوف أو قبله ما منع ظهوره وقتنا بعد القطر وهو الاصم فهل يكرهه  
السوا أم لا لزوال المعنى قال الاذرى انه محتمل واطلاقهم بقيد التعميم أي فيكره ولا  
يحق ذلك ما تقدم عن اقتناء شيئا لان ذلك مفروض فيما اذا حصل تغير النوم أو الاكل  
ناسيا مثلا فلا يكره وغرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلوف  
بالأكل ناسيا ملاحصول تغير بذلك الاكل اه وعلى ما قاله ان حصل بما ذكر تغير القم كره  
السوا عند الشارح دون الجماعة المذكورين وان لم يحصل به تغير كره عند الشارح وغيره  
وفي شرح العباب بحث الاذرى كراهته للصائم قبل الزوال ان كان يتيقنه في مرض لنت  
ويحتسب الفطر منه الخ (قوله الخلوف) يضم الخا قال في المجموع ولا يجوز قصها الا على  
لغة شاذة زعمها بعضهم تغير رائحة الفم من الصوم (قوله أطيب) قال في الامد ادمعنى  
أطيبه الخلوف عند الله ثاؤه تعالى عليه ورضاه فلا يختص بيوم القيامة (قوله  
مقطرا) عبر بغير ذلك في التفتة وقال في الامد لولتا ليل لا يمنع الوصال ولا يشأ نه  
تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكب الوصال الحرم فيما يظهر كرهه السوا من القبر على  
ما قاله الجمع لان الخلوف حسنت من الصوم السابق اه وفي الاصاب ظاهر كلامهم انه  
لا كراهة قبل الزوال ولولين لم يتغير بالكلية ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال انه  
يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فأطعمه بالظن من غير نظر الى الأفراد كالشقة



في السفر اهـ وذكروا بحال الرمي في نهايته مع نوع اختصار (قوله وان كانت  
خشنة) هل يكره ازالة الخلف بها او يضرها كما لا يخفى السوال فيه اولاً يكره قال في التفتة  
كل محفل والاقراب المذكور الاول وكلادهم الثاني وفي حاشيته شرح المنهج للزبيدي قوله  
لكن كره الاستياك بخلاف ازالته بغيره السوال فيه كصعبه الخشنة على القول بانهم لا يحصل  
الاستياك بها اهـ (قوله اما اصبع غيره) أي الخشنة سواء كانت متصلة او منفصلة قال في  
الايصاب وهو يشمل اصبع الاجنبية والامرود ووجهه بان الحرمة لاضر عارض فلا يؤثر  
(قوله وان وجب دفنها فوراً) أي المنفصلة وذلك بان يموت صاحبها وما دام صاحبها حياً  
لا يجب دفنها بل يسكن والحاصل ان المنفصلة تلحق خشنة تجزى عند الشارح مطلقاً وعند  
الجمال الرمي لا مطلقاً والمتصلة ان كانت منه لا تجزى عندهما مطلقاً وان كانت من غيره  
وهي خشنة اجزأت عندهما وانطليط الشريفي في القفي كالشارح (قوله والاراك  
أولى) قال في شرح العباب انصاه أولى من هروقه اهـ وهو كذلك في كلام غيره أيضاً  
وعبارة الرحيمية تقلا عن أبي الحسن البكري وأولاده فروع الاراك فأصوله التي في  
الارض وقدم الفروع صاحب العباب في تجريد الزوائد كلام الرافعي في الشرح الصغير  
يقضي التسوية وبعبارة وقصبة ان الانحار وعروقها أولى من غيرها والاراك وأولاه اهـ  
وهذا نقله ابن الرقعة في المطلب عن الامام (قوله ثم التصل) في التفتة وغيرها ثم الزيتون  
(قوله ذو الرمح الطيب) قال في الايصاب فالعود أولى من غيره كاشنان أو خرقة أو طرف  
ذو الرمح الطيب أولى ثم ذو الرمح الطيب غير الحريق من العبدان أولى من غير الاراك  
والتصل والزيتون (قوله المندي بالماء) في الامداد والنهاية فبما الورود في غيرهما كل ربي  
قال في التفتة اليابس المندي بالماء أولى من الرطب ومن المندي بما الورود أي من نفسه  
ويحتمل مطلقاً وذلك لان في الماسن الجلاء ما ليس في غيره اهـ ويبحث في الايصاب الاحتمال  
الاول كما بينته في الاصل (قوله ثم العود) أي العود افضل من غيره كاشنان أو خرقة كما  
تقدم انفاً من الايصاب وفي التفتة ~~كفتح~~ الجواد والاسق والعياب وقوت المحتاج  
للأدعى وغيرها العود افضل من غيره وأولاده ذو الرمح الطيب الخ وعبارة ابن القري في  
الروض وعود ومن اراك ونحوه ويباس مندي بماه أولى قال شيخ الاسلام في شرحه فالعود  
أولى من غيره والاراك ونحوه أولى من غيره من العبدان الخ وعبارة العثماني في المشرع  
الروي ولو سعداً أو اشناناً أو خرقة ونحوها ولكن الاولى ان يكون يعود والاراك أولى  
الخ (قوله بسواك الغير) في التفتة انه خلاف الاولى وهو لا يضاف ما هنا قال الالتبرك  
كافعله عائشة رضي الله عنها (قوله والاحرم) أي حيث لم يعلم رضاه كافي التفتة  
(قوله اذا لم يجدوا كاربوا الخ) كلامه يقيد ان السوال الرطب أولى من اليابس  
المندي بالماء وليس كذلك فاذا أعطوا عليه سقى الشارح في كتبه ان اليابس المندي  
أولى من الرطب فالقول بقيد الشارح كلام المتصنف بما ذكره لكان أولى وهو ظاهر بل هذا

(لا اصبعه) المتصلة به وان كانت  
خشنة لانها لا تسمى سواك  
لانها جازمة منه أما اصبع غيره أو  
اصبعه المنفصلة عنه فيجزي  
ان كانت خشنة وان وجب  
دفنها فوراً (والاراك أولى  
ثم التصل) ثم ذو الرمح الطيب  
ثم اليابس المتصل بالماء ثم العود  
ولا يكره بسواك الغير اذا أذن  
والاحرم (ويستحب) اذا لم يجد  
سواك رطباً أو لم ير الاستياك فيه  
قوله والاراك أولى لقول ابن  
مسعود رضي الله عنه كنت أبقى  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
سواك من أراك رواء ابن حبان  
وروي الضاري في تاريخه  
والطبراني أنه صلى الله عليه وسلم  
أمر لوفد عبد الله بن مسعود  
استاكوا به واستكمت أفضليته  
على غيره انه امتاز مع ما فيه مما فيه  
من تشبهه شعرات لطيفة تدخل  
بين الأسنان فتزيل ما فيه من تغير  
ومن قلة قال الحق ابن النقيب  
انما كان أولى لأن فيه عطرية  
تطيب التكهة ويشترط ترتيب  
الفتح وقضا يجزى القم قاله  
في الايصاب اهـ جل الليل

(أن يستألف سياسي نقدي بالماء) لا يفعله لأن في الماتمن التتظف المقصود ما ليس في غيره (و) أن (يستألف عرضاً) أي في عرض  
الإنسان ظاهراً وباطناً لحديث مرسل فيه ويكره طول الأناة قديمي السنة وبفسدها (الأي السان) فيسن فيه طول الحديث  
فيه ويكره مجرد ومع الكراهة يحصل له أصل السنة ويسن كونه بالدين وأن كان لازالة تغفلان الدين لا تباشره وأن يسد  
يجتاب فيه الأيمن ويذهب الى الوسط (٥٠) ثم الابصر ويذهب اليه (و) ينحب (أن يدهن غياً) أي وقتاً بعد وقت

(و) أن (يكحل وراً) ثلاثة في  
العين اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى  
(و) أن (يقص الشارب) حتى  
تتبين حمة الشفة بيانا ظاهراً ولا  
يزيد على ذلك وهذا هو المراد  
باحفاء الشوارب الوارد في  
الحديث كما قاله التوروي واختار  
بعض المتأخرين أن حلقة سنة  
أيضا لحديث فيه (و) أن (يقلم  
الظفر) والأفضل أن يبدأ بالسبابة  
يده اليمنى ثم الوسطى فاليسرى  
فالثالثة فالإبهام فخنصر اليسرى  
فاليمنى فالوسطى فالسبابة  
فالإبهام أما وجلاء فيقلمهما  
كما يحللهما في الوضوء (و) أن  
(تقب الأباط) ويحصل أصل  
السنة بحلقه هذا إن قدر على  
التقب والأفالحلق أفضل (و) أن  
(يزيل شعر العانة) والاولى للذكر  
حلقه ولله رائحة تنفثه ولا يؤخر  
ما ذكر عن وقت الحباية ويكره  
كراهة شديدة تأخيرها عن أربعين  
يوماً ويسن أيضاً غسل البراهم  
وهي عقد ظهور الأصابع وإزالة  
وسخ معاصم الأذن والاقف

مخالف للكلام الشارح السابق آتاه من قوله ثم اليابس المندى بالماء الخزل في التصفية  
يظن أن اليابس المندى بغير الماء أو في من الرطب لأنه لا يبلغ في الإزالة (قوله لا يفعله) أي  
عند وجوده فهو أولى من غيره (قوله حديث مرسل فيه) هو إذا استكتمت فاستسأنا كوا  
عرضاً والحديث شواهد إذا اجتمعت تقوى كما جئتم في الأصل (قوله السنة) يكسر  
اللام وتخفيف الشا المثلية لم الأسنان الذي حوّلها أو اللحم الذي تثبت فيه الأسنان  
وأما الذي يقفل الأسنان فهو مروزي غر (قوله بالمبرد) وفي الأعياب ما لم يفسد يكره  
بعد وريحان وقصيب الزمان وطرفاه بالعصر وبالورد وبالسكر بترقو بالقص وبالأس  
وبطرف السوالد أما أردت بقلمه (قوله يحصل أصل السنة) وكذلك ما يحرم كذا  
سم قال في التصفية لأن الكراهة أو الحرمة لا سر خارج (قوله وان كان لازالة تغير) أي  
لأن الدين لا تباشره وفي شرح العباب للشارح لو كانت الالة أصعب منه على ما عرفها  
يسن كونها الباركان كان غة تنبئ لانه تباشره اه (قوله ان يدهن) بتشديد اللام  
بعد المنة التفتية من باب الافتعال أي يطلى بالدهن أيريل مشدداً عليه وطبقة  
به وفي النجاشي للترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره من رأسه ونسرح  
لحيته (قوله غياً) يكسر الغين أي وقتاً بعد وقت فيه من ثم تركه حتى يحرق رأسه  
(قوله ثلاثه في العين اليمنى الخ) هذا هو الأصح في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فليوتر  
وقيل يكحل في اليمنى ثلاثاً وفي اليسرى مرتين ويحصل أصل السنة بالتفريق (قوله  
كما يحللهما في الوضوء) أي يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى (قوله ولا يؤخر  
ما ذكر) أي من قوله يدهن غياً في هذا (قوله عن أربعين يوماً) عبارة الخطيب  
الشريفي في شرح التتبي ويحل الاستنجاب في الأدهان وما بعده عند الحاجة اليه ويكره  
تأخيرها عنها إلى ما بعد الأربعين أشد كراهة تغبر ورفده اه (قوله ما غيرها) أي  
المزوجة أي وغيرهن لها سبب ومن هذا إلى قوله ولا يابس بتصفيف الطرارح الخسائي الكلام  
عليه وأخر الكتاب فصلان راجعة أن أردنه ولا حاجة لنا إلى ذكره هنا (قوله ان كانت  
خلبة) قيد في الخضب بالسواد وطريف الأصابع وتحمير الوجهة فكل ذلك جائز إذا  
حليها ومثل ذلك النقش كما في التصفية وغيرها (قوله بتصفيف الطرارح) هي في كل شيء

وسائر البدن (و) أن (يسرح الخبث) أن (يخضب الشيب بجمرة أو صوفة) ولا يتابع ويحرم بالسواد حقه  
الالاوهاب الكهارة (و) أن تخضب المرأة (المزوجة يدها ورجليها بالحناء) أن كان زوجها يحب ذلك ويسد البداهة في كل  
ذلك بالحناء ما غيرها فلا يندب لها ذلك بل يحرم عليها الخضب بالسواد وطريف الأصابع وتحمير الوجهة أن كانت خلبة أو لم  
يأذن حليها وكذا يحرم عليها أصل شعرها بشرط شخص أو بشعر آدمي جلقاً وكذا بالظاهر على الخلبة والمزوجة والمملوكة بغير  
أذن حليها والوتر وهو تحديد أطراف الأسنان وتقرقها ~~ك~~الوصل بشعر طاهر ولا بأس بتصفيف الطرارح

وتسوية الاصداغ (ويكره القزع) وهو خلق بعض الرأس للنهي عنه (٥١٠) ولا بأس بخلق جمعه لمن لا يحقق عليه تمهده

ساقته والمراد بها اطراف شعر التامسة فلا بأس بتصفهها على الجهة (قوله وتسوية الاصداغ) أي شعرها على ما فوق الأذنين فأصداغان متعلان بالعدا وهو مجازي الأذنين (قوله وهو خلق بعض الرأس) أي سواء كان من موضع واحد أو متفرقا وقال بعض أصحاب مالك لا بأس به في القصة أو القفا للسلام (قوله وفرقة منه) هو جعل الشعر فرقتين كل فرقة ذؤابة وقد كان صلى الله عليه وسلم يسدل شعره ثم يفرق على الله عليه وسلم رأسه والسدل هو أن يرسل شعره من وراءه من غير أن يفرقه (قوله جانبي العنقفة) قال الشهاب الرمي في شرحه قلع الزبد بعد شوه لكن قال ابن الصلاح لا بأس بأخذ ما حول العنقفة اه (قوله بترك سبيله) تخلوه عن الغزالي وأقره قال الزركشي ويرد ما في مسند أحمد وصوابنا التمسك ولا تشبهوا باليهود اه رأيت في فتاوى ابن زياد البني مائة يمكن حل الحديث على قص القدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند شخص طولها فلا منافاة حينئذ بينه وبين ما ذكره الغزالي ولم أر من ذكر ذلك اه وأقول رأيت في مسند أبي داود عن جابر رضى الله عنه قال كان في السبيل الذي حج أو عمرت قوله ولأنه يعني منه سقوطه قال الشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية والزيادة في شرح المحرر والعبارة للامداد يؤخذ منه ان المدايس المعروفة الآن ونحوها لا يحكم فيها ذلك الا بخلاف منها انقلاب (قوله وإطالة العذبة) سياقي الكلام علم في اللباس (قوله عن الكعيعين) قد في الثوب والازار العذبة كما سيعلم مما ساقى في كلام انشارح في اللباس (قوله لغبر عن شرعي) أي من مجاهدة النفس والافتداء بالسبب الصالح (قوله أو يجنبه) له الشق الأيسر أو لا يستعذرها وما لا يرى البقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى الصبح فطلع نعليه ووضعهما عن يساره ولعل محله حيث لم يكن عن يساره أحد والامتن وضعهما ورائه وأتت برجليه فقد روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يدايه فيكون عن يمين غيره الآن لا يكون عن يساره أحد ولا يضعهما بين رجليه وقياس هذا أن لا يضعهما ورائه إذا كان خلقه أحد لانها حينئذ تهرأ أمام الذي خلقه تمنع عن حملها وضعا بين رجليه بل يشعل بعض روايات الحديث المذکور حيث قال إذا صلى أحدكم فطلع نعليه فلا يؤذ بهما أحد أو ليضعهما ما بين رجليه أو ليصل فيهما أي حيث لم يمسك وامتصعين كما هو ظاهر وهذا كله لا يحضر من نية عليه والأحاديث كما ترى تفيد لكنهم أمضوه بجهال الصلاة فرأى من تعرض لذلك أحد أو لا (قوله وإن بطوى) سياقي في اللباس (قوله إلى ريسفه) هو الفصل بين الكسر والساعد (قوله ارسال قوبها) سياقي في اللباس الخلاف في أن يسجد الأذراع هل يكون من أنصاف الساقين أو من الكعيعين أو من الجاهن الأرض منه فراجع علة (قوله ولا يكره الخ) ساقى في اللباس أن ارسالها سنة ولا يكره تركه قال في الامداد والنهاية أذ لم يصح في النهي عن ترك الأبر الشئ

سقه ولم أر ارسال قوبها على الأرض ذراعا ولا يكره ارسال العذبة ولا وضعه

وترككن يصف عليه ولو خشي من تركه مشقة من له حلقه وفترقه سنة (وتب الشيب) لأنه نور بل قال في المجموع ولو لبس بخرجه لم يعد ونص عليه في الأم (وتب اللبسة) أي أثار البرودة ونشيبها بالكبريت استعمالا للشوشة ونصفه طائفة فوق طائفة تصبنا والزيادة فيها والنقص منها بإزالة في شعر العذارين من الصديين أو أخذ بعض العذار في خلق الرأس وتب جانبي العنقفة وتركها شعبة انظارا للقله المبالة بنفسه والظفر يابضا وسادها انجبا واقتضارا ولا بأس بترك سبيله وهو اطراف الشارب (و) يكره بلا عذ (المش في نعل واحد) للنهي الصبح عنه والمعنى فيه أن مشيه يمشي به لا وقيل لما فيه من ترك العدل بين الرجلين وكال نعل الخف ونحوه (والا تعال فانها) للنهي الصبح عنه أيضا ولأنه يعني منه سقوطه وإطالة العذبة والثوب والازار عن الكعيعين للتبليد والاحرام ولبس الخشن لغبر عن شرعي خلاف الأولى ويسن أن يبدأ بيمينه لئلا يساره خلعا وأن يطلع نعليه إذا جلس وأن يجعلهما ورائه أو بيمينه لانه ذكر يكره أن يركب الله وأن يطلع عذبة بين كتفيه وكه الى

«(فصل في الوضوء)»

(قوله وهو) أي الوضوء معقول المعنى أشار بهذا إلى الرد على الإمام في قوله أنه  
تعبس لا يعقل معناه وتبعه ابن عبد السلام وأقره شيخ الإسلام في الفرر وانطدب  
في الاقتاع والمقاتلون بهذا تعلقوا إلى أن فيه معناه وهو لا يعقل معناه إذا لم يقيد بتلخيص  
فالوصكان المقصود منه التلخاكة لوجب غسله والذي اعتمدته الشارح والجمال  
الرمي وغيرهما أنه معقول المعنى لأن الشارع لم يحكم بزيال الطهارة عن البدن عند  
خروج شيء من السيلين مثلاً ذلك العقل أن هذا الحكم عام لا يجل هذا الوصف  
أذ ليس ذلك لتعبد محض لا يقف العقل عليه قالوا وإنما اكتفى بجمع يجمع من الرأس  
لأنه مستور غالباً ولم يباشر من الاعمال ما يباشر غيره فغنى في أمره وأحتج لظهوره  
لأنه عضو شريف قال الشارح في الایباب اعلم أن العلماء اختلفوا هل الامور التعبدية  
شرعت لحكمة عند الله خفيت علينا أو لمجرد قصد الامتثال لترتيب عليه الثواب  
والاصح كونهم على الأول اهـ (قوله بسنة) كذلك الامداد والنهاية زاد في فتح البوار  
على خلاف فيه وفي الصحة فرض مع الصلاة عليه الاسراء اهـ وفي الاصل هنا كلام  
طويل ينبغي مراجعته (قوله لا لا انبياءهم) لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم توساً لا تلاو قال  
هذا وضوء الوضوء الانبياء من قبلي قال في الامداد لكن يناقشه ما في البخاري في قصة  
سارة ان الملائكة لما هم بالوقوف على قامة توساً ارتضوا وفي قصة جبريل الراهب انه قام فتوساً  
وصلى وقد يجاب بأن الذي اختص به هذه الامة هذا الوضوء المخصوص ومنه الغزوة  
والتعجيل كما في مسلم اهـ والحاصل ان تقرير الشارح في هذا الكتاب بين الانبياء  
وأعمهم ضعيف وان الوضوء من الشرائع القديمة كما في الصحة وغيره وان الذي من  
خصائص هذه الامة اما الكيفية أو الغزوة والتعجيل وما ورد بما يفرق بين الانبياء وأعمهم  
ضعف والا اصل مما ورد في حق الانبياء أن يرد في حق أعمهم اما ما ثبت به الخصوصية  
(قوله اي رفع حكمه) اي الحدث هذا ان أريد بالحدث سمي كما يدل عليه قوله وان نوى  
بعض احداثه فذا قال نويت رفع الحدث انصرف إلى رفع حكمه قال الحلبي في حواشي  
شرح المنهج وان لم يلاحظ التوضي هذا المعنى حتى لو اراد بالحدث نفس السبب من  
حيث ذاته لم يصح وضوءه قال وانما كل رفع الحكم هو المراد لأن القصد من الوضوء رفع  
موانع الصلاة ونحوها اي المانع المترتب على وجود ذلك الحدث فإذا نواه اي رفع الحدث  
فقد تعرض للقصد اي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع موانع الصلاة ونحوها الذي هو  
حكم الحدث الذي نواه اهـ كلام الحلبي قال في الصحة ويصح أن يرايه اي الحدث المانع  
أو المانع فلا حاجة لتقدير حكم اهـ (قوله لا البول) اي لم يتورفع حدث البول بل سكت  
عنه كما يدل عليه قوله وان نوى بعض احداثه ومثله اذا نوى بعض احداثه كما في الصحة  
كان قال فثبت رفع حدث البول لا التورم ومثله عند الشارح اذا نوى رفع بعض الحدث

«(فصل في الوضوء)»

وهو معقول المعنى وفرض مع  
الصلاة على الاوجه قبل الهجرة  
بسنة وهو من خصائص هذه الامة  
بالنسبة لبقية الامم لا لانبياءهم  
وموجبه الحدث واردة فعل  
ما يتوقف عليه وكذا يقال في  
الفضل (وفرض الوضوء سنة  
الاول) النية لما صرح في قوله صلى  
الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات  
اي انما يصح ما بالنية فثبت اما (نية)  
رفع حدث اي رفع حكمه وان  
نوى بعض احداثه كان نام وبال  
فتوى رفع حدث التورم لا البول  
لان الحدث لا يتجزأ فاذا ارتفع  
بعضه ارتفع كله وكذا النوى غير  
رفع حدثه كان نام فتوى رفع  
حدث البول لكن بشرط  
أن يكون غاطلاً

(قوله كما في مسلم) عبارة الایباب  
كما في رواية مسلم هي علامة  
لكم ليست لاحد غيركم وللطحاوي  
لا باق أحد من الامم كذلك بل  
هذا يدل على انهم كانوا يتوضئون  
والله يصح إلى ان بقي عنهم الغزوة  
والتعجيل اهـ كلام الایباب

سواء آية الوعد والوعيد وغيرهما فلا يكتفى بشرطية أو لوطولية ولا آية غير مفهومة نحو ثم تقرأ وتكثروا (في أحدهما) لأن  
 الثابت القراءات في الخطبة دون تعيين محلها ويسن كونها بعد  
 ٥٣ فراغ الأولى وقراءة في الأولى

في كل جمعة للاتباع (الجلس  
 الدعاء للمؤمنين) والمؤمنات  
 بأخرى (في الخطبة الثانية)  
 لاتساع السقف والخلف وان  
 اختص بالسامعين نحو وجعكم  
 ألقه (شروطهما) أي شروط كل  
 منهما (القيام بقدر) عليه  
 للاتباع فان هجر عنه بالضابط  
 السابق في صلاة القرض خطب  
 قاعده فان هجر عن ذلك فخطبها  
 ويجوز الاقتصاد به وان لم يشين  
 عذره لأن الظاهر أنه معذور فان  
 بأت قدره لم يؤثر في الأولى للعاجز  
 الاستقابة (وكونه ساعدا بالعريّة)  
 وان كان الكل أجمعين لاتساع  
 السقف والخلف فان أمكن  
 تعلمها بها خطوبه بجمع أهل  
 البلد على الكفاية وان زاد وأعلى  
 الأربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا  
 جمعة لهم لم يصلون الظهر وقائمة  
 الخطبة فيها وان لم يعرفها القوم  
 العلم بالوضع من حيث الجملة  
 إذا اشترط معاصها لأقبح معاصها  
 وان لم يمكن تعلمها خطب واحد  
 بلفظ وان لم يعرفها القوم فان لم  
 يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة  
 لهم لانتفاء شرطها (و) كونها  
 (بعد زوال) للاتباع (والجلوس  
 بينهما) للاتباع (بالعلمانية)  
 فيها

مع لحن بغير المعنى والتفصيل بين عاجز ونحصر الأمر فيه وغيره ثم المجبة أنه لو لم يحسن  
 شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلح الذي لم يحسن الفائقة وهل يجزئ ذلك في بقية  
 الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى به بذكر أو دعاء مشلا ثم وقف بقدره فيه تقرأ وما لم  
 أم والى عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يرد قط المجهوز عنه بلا بدل وفيه نظر وبالجملة  
 فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث  
 لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى (قوله وغيرهما) في النهاية أم حكما أو قصة  
 اه وان تعلقت بجمعكم منسوخ وفي الحقيقة ولا تجزئ آية وعظ أو وجدته مع القرآن  
 إذا شئ الواحد لا يؤذي بفرضان مقصودان بل عنه ان قصده وحده والباقي قصدهما  
 أو اقراءه أو أطلق فحقنا فقط الخ وفي النهاية لا تجزئ آيات تشمل على ذلك الخ (قوله  
 روطولية) كذلك الصفة والامداد وغيرهما وفي المعنى والنهاية ينبغي اعتماد الاكتفاء  
 بشرطية أو لوطولية الخ (قوله ولو في أحدهما) في الاعباب ويجزئ قبلهما وبعدهما وبينهما  
 (قوله وقراءة ق) في الاعباب بكلاهما اه ولا يشترط كافي المعنى والامداد والنهاية رضا  
 الحاضرين كما لم يشترط في قراءة الجمعة والمناقضين في الصلاة وان كانت السنة التعفيف  
 زائد في الاعباب بل روى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم خطب بمراتة وفي الصفة يكتفى  
 في أصل السنة قراءة بعضها وفي الاعباب فان تكرر ما قرأ أيها الذين آمنوا اتقوا الله  
 وقولوا قولا سديدا الآية ويرخص تضييق الآيات لنحو الخطب على الأوجه (قوله  
 والمؤمنات) المراد كافي الاعباب أن لا يقصد ان الخطيب اخراجهن لأن يأتي بلفظ يدل  
 عليهن اه (قوله بالسامعين) قال سم لو خص بالدعاء أو بعين من الحاضرين فينبغي  
 الاجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون سامعون أيضا فهل تصح إقامة  
 الجمعة بهم ينبغي الصحة الخ (قوله وشروطهما) والحاصل انها تسعة شروط أحدها القيام  
 لمن قدر عليه فأيها كونها بالعريّة ثالثها كونها بعد الزوال رابعها الجلوس فيها  
 بالعلمانية خامسها إجماع السامع الذي تتعبد به أركان الخطبتين مذهبها الولاء سابعها  
 طهارة الخدين والتبشيت ثامنها استراة العورة تاسعها تقديدها على الصلاة وقد ذكرها مرتبة  
 كذلك إلا الأخير فقد علم مما تقدم في كلامه (قوله فخطبها) في الحقيقة فان هجر فمكث  
 ثمة اه قال سم يشمل الاستسقاء (قوله لم يؤثر) كذلك الامداد وغيره زاد في المعنى  
 والنهاية كما ميان بعدنا اه وفي الاسنى فكمن بان جنبنا اه وصرح في الاعباب نقلا  
 عن المجموع بأشراط أن يتم العدد بغيره وفيه عنه لو لم يعظم قدره صحت جمعة الباقي  
 ان تم العدد اه (قوله بالعريّة) أي الأركان دون ما عداها قال سم يصدق ان كون  
 ما عدا الأركان من ترابعها بغير العريّة لا يكون مانعا من المودة (قوله بلفظه) أي

فيه وجوبه كما في الجلوس بين السجدين هذا في القائم ان أمكنه الجلوس والأفضل بسكته وكذا من خطب بالأسطح  
 فلا يكتفى بالفصل بالأسطح

شوايد كما هو ظاهره وقولها ولا جبرية قال في شرح العباب ومجمله حيث لا جبرية  
والأجزاء النية عند مسها بالماء لا تعبد عن غسل ما تحتها على ما يأتي بيانه في التيمم اه  
(قوله لا رنح الحدث) قال في التفتة يأتي أي في التيمم أجزاءه لنية رفع الحدث أن أراد به  
رفعه بالنسبة لقرض فقط فكذا هنا الخ (قوله استباحة الصلاة) أو الطواف أو نفل  
الصلاة أو نفل الطواف (قوله كفى) أي في صحة الوضوء أما في حصول الثواب فبني  
ما سيأتي في قوله ومضى شركتين عبادة وغيرها الخ (قوله غلغلها) أي رجليه في التفتة  
كتموضعه لمطر وشبهه في الماء لا يشترط فيه ذلك أي ذكره النية طاعة له أي فعله مقامها  
أي النية (قوله وإن عزيت) أي غابت نية فهو الوضوء لأن النية انما تلحق عند غسل  
أول جرح من الوجه وأما في الانتاء فالشرط عدم الصارف ونية الاعتراف ليست بصارفة  
لانها انما تشرعت لصون ماء الطهارة عن الاستعمال وقد تقدم الكلام عليها في بحث  
الماء المستعمل مستوفى (قوله مطلقا) أي سواء أغلب باعث المني أم باعث الاستحرة  
فهو عند كل رياه (قوله والاغلا) أي وإن تساوى أو حتى شيع الاسلام في شرح الهبة  
مقاتي الغزالي وابن عبد السلام ولم يصرح بترجيح في ذلك وفي الامداد والحاصل أن  
عموم الحديث يؤيد الأول أي من عمل عملا أشرك فيه غيري فأما من يرى هو الذي أشرك  
وكلام المجموع وغيره في باب الحج يؤيد الثاني فهو الأقرب للصقول وإن رجح الزركشي  
الأول اه وفي شرح العباب وأوسع منه أي من كلام الغزالي قول ابن الصباغ إذا لم يكن  
الداعي له للعمل خالصا لله تعالى قص نوابه أفضيته أنه نوابا وإن غلب باعث الدنيا وفي  
الراجح من ذلك كلام طويل يمتنه بأدلة في حاشية الايضاح النووي ويثبت أنه أن الكلام  
في غير قصد نحو الرياء ما هو قسقط للثواب مطلقا اه والذي رجحه في حاشية الايضاح  
أنه نوابا بقدر قصده الآخرى وإن قل وأما عليه في التفتة وفتح المواد وغيرهما فهو  
المعتمد عند الشارح وأعتقد الجمل الرمي في كتيبه مقالة الغزالي (قوله وكلام المجموع  
الخ) عبارة المجموع قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب بسن الصالح الخاوع من نحو  
التبصرة فإن خرج بغيره ما فتابه دون نواب القطعي عن التبصرة اه قال الشارح في حاشية  
الايضاح وهو نص صريح في ترجيح كلام الغزالي بل فيما ذكره آخر من أنه نوابا بقدر  
قصده وإن غلب باعث الدنيا الخ (قوله أي انفساله) فسر بذلك لأن فعل الفعل ليس  
بشرط بل المدار على الانفسال سواء كان بشعه أو بغيره باذنه أو بغيره باذنه  
أو بقطعه في نحو من ركنه فيما إذا كان بفعله غيره أو بقطعه لا بد من استحضاره النية  
بخلاف ما إذا كان ذلك بشعه كما سبق فراجع (قوله ما من شأنه ذلك) انما أجل كلام  
المصنف على ذلك ليخرج موضع الصلح عن حصد الوجه من الاصلح انما ثبت شعر الرأس  
في حقه وراء الصلح لأن موضع الصلح من الرأس وإن اقتصر الشعر عنه لسبب فلا  
يدخل في حصد الوجه وليدخل موضع الغعم فيه فانه من الوجه وإن ثبت فيه الشعر

لا رنح الحدث والطهارة عنه لأن  
حدثه لا يرتفع ويستيج السلس  
بذلك ما يستيج التيمم مما يأتي  
وانما لنية استباحة القرض  
أن نوا القرض (وإن نوا السنة  
نوى استباحة الصلاة) ولو نوى  
الموضي مع نية الوضوء برد أو  
تنطقا كنى لكن إن نوى ذلك  
في الانتاء اشترط أن يكون ذا كرا  
لنية الوضوء والال يصبح ما بعدها  
لوجود الصارف وكذا لو نوى  
وجلا مثلا سقط في من يرتفع  
حدثهما إلا أن كان ذا كرا لها  
بجلا ما لو غلبها فانه يرتفع  
مطلقا ولا يقطع نية الاعتراف  
حكم النية الساجدة وإن عزيت  
لانها المصلحة الطهارة لصونها  
معاها عن الاستعمال ومضى شرك  
بين عبادة وغيرهما يشب مطلقا  
عند ابن عبد السلام وعند الغزالي  
أن غلب باعث الاستحرة أثيب  
والاغلا وكلام المجموع وغيره  
في الحج يؤيد القرض (الثاني  
عزل) ظاهر (الوجه) أي  
انفساله فكذا يقال في سائر  
الامضاء للآية (وحته) حلولا  
(ما بين منابت شعر رأسه) أي  
ما من شأنه ذلك

(قوله وأسفل مقبل ذقنه) بفتح المعجمة والقاف مجتمع اللسين قال ابن شهبة في شرحه  
الكسري على التباح هو طرفهما المحدد وبعبارة المطلب لابن الرفعة احترزا منصف وكذلك  
الشافعي في المختصر بالمقبول من الفرق عالم يقبل منه وهو صفته التي تلي الحلق قائما  
لا يتدنى في حد الوجه لانه عند العرب أخوذ مما تقع به المواجهة والمواجهة انما تقع  
بمقبله اه ومنها قلت (قوله على العظم الثاني الخ) هذا منه اقتصاصا وعلى بعض العذار  
وكذلك الصفحة اذا العذار تصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو والمهاذي للاذن كما وضحته  
في الاصل (قوله وما يظهر من أنف المجدوع) اي ما يابسه القطع فقط أما باطن الانف  
أو انفه فهو وعلى حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله قال في الصفحة الانف المقطوع  
لا يجب أن يغسل مما ظهر بالقطع الا ما يابسه القطع فقط وبعبارة شرح العباب محل  
القطع يجب غسله مطلقا بخلاف ما كان مستترا بالمقطوع اه وفي حواشي الصفحة لم  
مانه قوله والذي يظهر وجوب غسل ما في محل الالتصام الخ حتى لو اقتضه انقضاء  
ذهب وجوب غسله كما نفى به شيخنا الشهاب الرملي لانه وجب عليه غسل ما ظهر من  
أنفه بالقطع وقد تعذر للمعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصل مريض  
(قوله لا غير) قد يقال هذا لوجب أيضا غسل ما صار سائر الباطن الانف لانه يدل  
ما كان من الانف سائرته وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب  
الرملي ما يقتضي غسل جميعه وهو ظاهر اه وبفتح السارح في الصفحة وجوب غسل  
جميع الاغصنة من التقيد قال لانه يدل عن جميع ما ظهر بالقطع الخ (قوله لان كثاقته  
نادرة) فيه كلام طويل يثبت في الاصل منه اكرم من ورقة فراجع (قوله عن حد الوجه)  
قال في الصفحة بأن كان ليمدح بالمدح عن جهة نزوله اخذ بما يأتي في شعر الرأس ثم قال  
ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب اه وهنا كلام يثبت  
في الاصل (قوله ان كثف) اعتد الشارح بما للشيخ الاسلام أن محل ذلك في الرجل  
وأما المرأة وانغنى فيجب غسل الخافض عن حد الوجه منهما مطلقا وقال سم في حواشي  
شرح المنهج اعتمد ما رواه لا فرق بين الرجل والمرأة بالنسبة للخارج عن حد الوجه خلافا  
لما في المنهج وشرحه اه (قوله دون التزئين) بفتح الزاي أنقص من اسكانها لانها  
في حد تدوير الرأس (قوله بكتفان الناصية) عبري المطلب بقوله يحيطان بالناصية  
والناصية مقدم الرأس من أعلى الجبين (قوله ما بينهما) اي بين التزئين (قوله وهو  
ما يثبت الخ) قال في شرح العباب وضابطه أن وضع طرف خط على أعلى الاذن والطرف  
الاخر على أعلى الجبهة اتصالا لرأس وهو مراد الامام بقوله على زاوية الجبين ويقرض  
هذا الخط مستقيما فانزل عنه الى جانب الوجه فهو محل التعذيف اه وبمعنى تعذيفا  
لان بعض الناس يعتقدن حذفه ليسم الوجه والعامة اليوم يدلون الدال بالفاء فيقولون  
موضع التعذيف (قوله بس غسل جميع ذلك) اي التزئين وموضع الصلح وموضع

(و) أسفل مقبل ذقنه (وهو عرضا ما بين أنثيه فنه الغم) وهو ما يثبت عليه الشعر من جهة الأذن أو لأعيرة بياضه في غير محله كالأعيرة بالبحار شعر الناصية (و) منه (الهدب والحاجب والنعان) وهو الشعر الثابت على العظم الثاني بقرب الأذن ومنه البياض الذي بين وبين الأذن (والنعقة) فيجب غسل جميع الوجه الشامل لما ذكره وغيره (بشر) حتى ما يظهر من جرة الشفتين مع أطباق الفم وما يظهر من أنف المجدوع لا غير (وشعر) ظاهرا وباطنا (وإن كثف) لأن كثاقته نادرة ثم ما خرج عن حد الوجه لا يجب غسل باطنه ان كثف هو يجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر الجوانب اذا ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وكذا زينة اذ في زيادة في المدين والرجلين وأعاد كلامه أن ما قبل من اللين من الوجه دون التزئين وهما بياضان بكتفان الناصية ودون موضع الصلح وهو ما بينهما اذا انقص عنه الشعر ودون موضع التعذيف وهو ما يثبت عليه الشعر من ابتداء العذار والفرجة ودون وتد الأذن لكن يس غسل جميع ذلك

وَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِدَيْهِ جَمِيعَ اللَّاتِبَاعِ وَمَا تَرَى (٥٦) فِي الشَّعْرِ مَحَلٌّ فِي غَيْرِ اللَّبِيَةِ وَالْعَارِضِ (وَشَعْرُ اللَّبِيَةِ) الْإِضَافَةُ فِيهِ بَيَانَةٌ

إِذَا اللَّبِيَةُ الشَّعْرُ الثَّابِتُ يَجْتَمِعُ  
الْحَسَنُ (وَشَعْرُ الْعَارِضِ) الْإِضَافَةُ  
فِيهِ كَذَلِكَ أَذْهَوُ الشَّعْرِ الَّذِي بَيْنَ  
اللَّبِيَةِ وَالْعَذَارِ (أَنْ خَفَ) بَيَانٌ  
كَانَتْ الدُّشْرَةُ تَرَى مِنْ خَلْفِهَا فِي  
مَجْلِسِ التَّضَاطُّبِ (غَسَلَ ظَاهِرَهُ  
وَبَاطِنَهُ) سِوَا مَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ  
الْوَجْهِ أَمْ لَا (وَأَنْ كَتَفَ) بَيَانٌ لَمْ تَرَ  
مِنْهُ الْبَشْرَةَ كَذَلِكَ (غَسَلَ  
ظَاهِرَهُ) وَلَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ  
لِلْمُشَقَّةِ إِنْ كَانَ مِنْ رَجُلٍ فَإِنْ  
كَانَ مِنْ أَمْرَأَةٍ أَوْ خَشِيَ غَسْلَ  
بَاطِنِهِ مطلقاً وَلَوْ خَفَ الْبَعْضُ  
وَكَتَفَ الْبَعْضُ فَذَلِكَ حُكْمُهُ إِنْ  
تَقَرَّرَ الْأَرْجَبُ غَسْلَ الْكُلِّ وَلَوْ  
خَلَقَ لَهُ وَجْهَانِ فَسَاهُمَا

نَوْلُ الشَّارِحِ وَمَا تَرَى فِي الشَّعْرِ (الْخَارِجِ)  
حَاصِلُ مَسْئَلَةٍ تُشْعُرُ الْوَجْهَ إِنْ  
مَا قَدْ حَدَّهُ أَنْ كَانَ نَادِرًا وَكَثَافَةً  
الْهَدَبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَقَّةِ وَطَبْعَةِ  
الْمَرْأَةِ وَأَخْشَى يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ  
بَاطِنُهُ مطلقاً خَفَ أَوْ كَتَفَ وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ نَادِرًا الْكثَافَةُ كَمَا فِي الذِّكْرِ  
وَمَحَاضِيهِ إِنْ خَفَ وَجِبَ غَسْلُ  
لَا ظَاهِرَ وَبَاطِنَهُ وَالظَّاهِرَ فَقَطْ وَمَا  
رَجَّحَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُ  
أَمْرَهُ وَبَاطِنُهُ إِنْ كَانَ خَفِيفًا  
سَلَّ ظَاهِرَهُ فَقَطْ إِنْ كَتَفَ لَافَرَقَ  
أَذَلِكَ بَيْنَ الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجَمَالِ  
جَمَلِي وَمُخَالَفَ الشَّارِحِ فِي التَّصَدُّقِ  
عَقْدَ وَجُوبِ غَسْلِ الْبَاطِنِ

ظَاهِرُهُ مطلقاً فَيُخْرِجُ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ الذِّكْرِ بِالشَّيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا وَأَوَّلُهُ أَعْلَمُ أَهْلُ الدَّلِيلِ بِكَوْنِهِ



١٠ (فصل في سنن الجمعة) (يسن الغسل لما خترها) أي من ينحصر ورها وان لم يقب عليه لأن الغسل الصلاة لا اليوم بخلاف الصلوة وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل وهو كونه ثوبا للخلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قوله صلى

٥٧

• (فصل في سنن الجمعة) •

(قوله بخلاف الصلوة) أي فالغسل فيه اليوم فيسن لمريد الصلاة وغيره (قوله لما صح الخ) في بعض طرق الحديث عند أبي عوانة سببه وهو مكان الناس يقفون في أعمالهم فإذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فتشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الحديث وفي الصحيحين وغيرهما ما يشهد به فراجعهم ما (قوله للفسلاف في وجوبه) هو قول الشافعي (قوله فيها ونعمت) في الأمداد قبل الرخصة وفي الإيعاب هي الاقتصاد على الوضوء قال وهو أولى من تقدير السنة أو النخصة وفي النخصة أي في السنة أي مما جرت به من الاقتصاد على الوضوء وأخذ ونعمت النخصة هي اه وهذا يرجع إلى معنى الرخصة لكن فيه التأويل مرتان (قوله بنية الغسل) قال القليوبي قال شيخنا فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكتفي بنويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الأضال ولا يكتفي بنويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية اه (قوله وان فات قصد النظافة) ويكره ترك التيمم كما قاله القليوبي والشوري وغيرهما وفي النخصة لوقد الماء بالكلية سن له بعد أن تيمم عن حدثه تيمم عن غسله فان اقتصر على تيمم بغيره فاقباص ما ذكرنا الغسل حصول ما به يسهل خلافه لضيق التيمم قال الشبراوي المسمى الأقل هو الظاهر كما نقل عن إمامهم وهو قريب اه وفي حواشي المنهج للشوري لو وجب عليه غسل جنباً وطلب منه غسل مسنون وبغيره عن الماء فهو لا يكتفي بما تيمم واحد بنيةهما ولا فيه نزاع طوي في شرح الروض في باب الأحرار بالحج والذي انحط عليه كلامه انه يكتفي بهما تيمم واحد اه (قوله ويسن التكبير الخ) في النخصة والنهاية عند تعارضه مع الغسل يقدم الغسل خلافاً للأذري (قوله يوم الجمعة) في الصحيحين هناك زيادة غسل الجنابة وقد ذكره الشارح كذلك في النخصة والامداد وغيرهما أي مثله وفي النخصة وغيرهما وقيل حقيقة بان يكون جامعاً لبسها الجمعة أو يومها قال في الامداد لتكسر نفسه (قوله دجاجة) بتبليث الدال والفتح هو الأنصح فطال على الجاري (قوله وفي رواية الخ) أشار به إلى استحكال رواية الصحيحين السابقة قال القدسي لاني في شرح الصحيح استشكل بأن الساعات ست لأحسن والجمعة لأصبر في السادسة بل في السابعة نعم عند التساقط باسناد صحيح بعد الكسب بطة اه (قوله لغیر الامام) قال في النهاية يلحق به سلس البول ونحوه فلا يشد به التكبير قال واطلاقه يقتضي استحباب التكبير للجوز إذا استحبنا حضورها وكذلك الخشعي الذي هو في معنى الجوز وهو وجه اه (قوله أو ست) الخمس يناهل رواية الصحيحين السابقة والست بناه على

أفضل (وقدمه من القبر) لأن الاختيار علقه باليوم (ويسن تأخيرها إلى الرواح) لأنه أفضى إلى الغرض من التلطيف ولا يطله حدث ولا جنباً ولا يندب لمن يهجر عنه التيمم بنية الغسل بدلا عنه أحرار الفضلة العباد وان فات قصد النظافة كسائر الأضال المسنونة (و) (يسن) (التكبير) إلى المصلح ليأخذوا بها السهم وقتظروا الصلاة للغير الصحيح من اغسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى ففككاً عما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فككاً عما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فككاً عما قرب كسائر أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فككاً عما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فككاً عما قرب بيضة وفي رواية صحيحة وفي الرابعة دجاجة وفي الخامسة صفورا وفي السادسة بيضة وفي أخرى صحيحة أيضا وفي الرابعة بيضة وفي الخامسة دجاجة وفي السادسة بيضة وانما يندب البكور (لغير الامام) أما الامام فندب له التأخير إلى وقت انطباع الأسبوع والساعات المذكورة (من ما لوع العجر)

والمراد بها ساعات النهار والقلبك ٨ بأفضل في وهي اثنا عشر ساعة زمانية صيفا وثماناً واربعة بجمس ساعات منها أو ست طال الزمان أو قصر ويؤيده الخبر الصحيح وهو يوم الجمعة تتناشر ساعة اذ تمضي ما ان يومه لا يختلف فلتحصل الساعات على مقدار اوسدس ما بين العجر والزوال

لكن بذلة من ثيابه أول الساعة

أكمل من بذلة من جاء آخرها وبذلة  
المتوسطة ومتوسطة وكذا يقال في  
بقية الساعات هذا هو المعتمد  
اضطراب طويل في المسئلة  
(وليس) الثياب (البض) والأعلى  
منها أكملها صغ من قوله صلى الله  
عليه وسلم البسوا من ثيابكم  
البض فانها من خير ثيابكم وما صغ  
فقره قبل التبع أولى مما صغ  
بعده بل بكره ليس الصبوغ بعده  
ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم وليس  
الأول ويشدب للامام أن يزدني  
حسن الهيئة والهمة والإبراء  
(والتعطيف) يخلق العلة وتنف  
الابطوا وقص الشارب وتقليم الاظفار  
وبالسؤال وإزالة الاوساخ  
والزواجح الصكرية للاتباع  
(والتطيب) وأفضله وهو المثلث  
أكذل للبر الصغ من أقفل يوم  
الجمعة وليس من احسن ثيابه ومس  
من طيب ان كان عنده ثم انى  
الجمعة ولم يقض أهناق الناس ثم  
صلى ما كتب له ثم أنصت اذا خرج  
امامه حتى يخرج من صلاته كان  
كفارة لما بيناه بين الجمعة التي  
قبلها (والمنى بالكسنة) للتعبير  
الصغ من قبل يوم الجمعة واعتقل  
وبكر وانكر ومشى ولم يركب  
وذانم الاماموا حقهم ولم يلبس  
له بكل خطوة عمل سنة أجر صباه  
وقباه او مفي غسل قبل جابع  
سليته فالجاءها الى القبل اذ بسن

له الجابع قبل ذهابه ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه

الروايتين الاخيرتين (قوله من اضطراب طويل) ذكره في الامداد والايهاب والمعتقد  
ما ذكره هنا كما قال والقاتل بأنه ليس المراد الساعات القطعية بل ترتيب درجات  
السابقين على من يليهم هما الشيطان في الروضة وأهلها قال الغزالي في الاحياء والساعة  
الاولى الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى ائسادها حتى ترضى الاقدام  
والرابعة والخامسة بعد الغنى الاعلى الى الزوال وقضاهما قليل ووقت الزوال حق الصلاة  
ولا فضل فيها اه (قوله بل بكره الخ) كذلك في شرح الارشادة قال في القصة كذا ذكر جمع  
متقدمون واعقده المتأخرون وفيه نظر فان اطلاق المصاحبة ليسه صلى الله عليه وسلم  
المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على انه لا فرق الخ وفي النهاية ساقى فيما يجوز لبسه انه  
لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر اه وقال سم قال شيخنا الشهاب الرضوي  
المعتقد عدم الكراهة الخ وفي النهاية قيد بعض المتأخرين أفضلة البياض بغير أيام الشتاء  
والوحد وهو ظاهر حيث شئت تأويلها وفيه قول القصة أفضله البياض في كل زمن  
حيث لا عذر على الاوجه ونظر فيه الشارح في الامداد بأنه يمكنه جله معه الى المسجد ثم  
يلبسه فيه اه قال في الايحاب فان لم يتيسر فذلك لم يعد أن يكون خوف تدنس فوبه  
الايض عذرا في علم لبسه اه ويجمع بين الخلاف في ذلك قال سم في ما لو كان يوم جمعة  
يوم عديم قال وقد يترجى مراعاة العدم مطلقا الخ (قوله يخلق العانة) في حق الرجل أما  
المرأة فتتلف لغير مريد النخبة أما هو فيكره إزالة ثيابه من بذلة في عشر ذى الحجة وتخرج  
بها الرأس فبسن حلقة للرجل لتسك وفي سابع ولادنه وفي الكافرا اذا أسلم وفيها اذا تأذى  
يبقا شعره وثق عليه تههد وسياح في غير ذلك وبسن دفن ما يزيل من غفر ودم وشعر  
(قوله وقص الشارب) حتى تسد وجرة الشفة وهو المراد بالاحفاء المأمور به واختار  
بعضهم حلقه لعمه وروده قبل واليه ذهب الاثثة الثلاثة (قوله وتقليم الاظفار) والمعتقد  
في كيفية تقليم اليدين أن يردأ بحجة يمينه الى خنصرها ثم ابهامها ثم يخنصر يدها الى  
ابهامها على التوالي والرجلين أن يسدأ بخنصر العين الى خنصر اليسار على التوالي وفي  
الخنصر يبغي البدن بفسل محل القدم لان الحلق قبله يخنس منه البرص اه والراجح عندهم  
عدم القفو عما تحت الاظفار من الوسخ المائع فوصول ما الى الوضوء اليه وبسن فعل ذلك يوم  
الخميس أو بكرة يوم الجمعة وكراهه الطبري تنب الاثف قال بل يقصم لحديث نفسه بل في  
حديث ان في بقائه أمانا من الجذام (قوله التطيب) أى للذكر الغير الصائم (قوله من  
غسل) روى بالتشديد والتضعف وهو أربع وسبأ في معناه في كلامه (قوله ولم يركب) في  
الصفة أى في جميع الطريق (قوله بكل خطوة) في الصفة من محل خروجه الى مصلاه فلا  
ينقطع الثواب كما قال بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضا الى مصلاه وكذا في المنى  
لكل صلاة ومنها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتبه له وبحله  
في غير نحو الصلاة في مسجد مكة لما يأتي في الامكان من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه

والاولى فيه ان معناه من غسل ثيابه وغسل رأسه ثم اغتسل ثيابه أي داوود وبكره بالتقصيف خرج من باب يسه باكره بالتدديد أي الصلاة أول وقتها واستكر أي أدرك أول الخطبة وعمل نيب ما ذكره في وقت الوقت والواجب ان يدرك الجمعة الآية وبكره عند اتساع الوقت الهدو اليها كثر العبادات (والاشتغال بقراءة أو ذكر ٥٩ في طريقه وفي المسجد) ليعوز فضله ذلك

(والانصات) في الخطبة ليحصل الاصغاء اليها حال تعالى وإذا قرئ القرآن أي الخطبة فاستمعوا له وأنصتوا وانما يحصل (بترك الكلام والذكر) بالقسبة (للسامع) وترك الكلام دون الذكر لغیره) أي لغیر السامع إذا الأولى أن يشغل بالتلاوة والذكر وأقيم كلامه ان نيب الانصات لا يختص بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء أمّا الكلام فذكره وتخير سلم إذا قلت لما حلت أنت يوم الجمعة والامام يحضرب فقد لغوت وانما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم لم يذكر على من كله وهو يحضرب ولم يسن له وجوب السكوت والامر في الآية للندب ومعنى لغوت تركت الادب جعاً بين الادلة ولا يكره الكلام قبل الخطبة وبعد هاوين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان اقتضاه مكانا واستقرت (ويكره الاحتباب) للحاضرين مادام الخطيب (قنيا) أي الخطبة لم يصح من النبي عنه ولا يجلب النوم (و) كره (سلام الداخل) على الحاضرين كافي الجموع وغيره لانهم مشغولون بما هو أهم منه (اكن تجيب اجابته)

الى ما يوفق وهذا جازا تب لاسيما ان انضم اليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها (قوله نذر أي داود) ليس فيه كما ذكرته في الاصل ما يبدل به لغسل الثياب وان أوجهه كلام الشارح ورأيت مفاد حد يشاي داود في صحيح البخاري كما بينته في الاصل (قوله أدرك أول الخطبة) قال في النصفة أو تأكد (قوله والواجب) في فتح الجواد وان لم يلحق به فيما يظهر اه وفي النهاية يحمل خلافه أخذ من ان قد يبعث اللباس الا ان يبعثه عذرها زاد في النصفة الان بشرافه قال سم وبقر بموت لانتفة السعي شرعا بالنسبة لكل واحد كالأعدو وبين الميئين في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي الكثر والكثر في الجماعات (قوله كثر العبادات) يستثنى منه العدو في محله من السعي (قوله في طريقه الخ) في النصفة وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا فيها ان لم يصحها ثم قال وانما تذكره القرائن في الطريق إذا انتهى عنها (قوله اذا الأولى) أي لغیر السامع الخ ومنه النهاية زاد في النصفة ستر الثلاث وش على غيره (قوله وأقيم كلامه) أي عموم قوله للسامع ولغيره (قوله لا يختص بالاربعين) قال في الايام يجوز الكلام هنا لاني ما مر من وجوب استماع اربعين للخطبة وان ذلك شرط لبعض الصلاة وسبانه ان الواجب انما هو اسقاع الاركان فقط فلو تكلم الكل الا في الاركان جاز عندنا وان تكلم واحد من الاربعين بحيث انتهى معاملة بعض الاركان أم لا من حيث الكلام بل من حيث تقويمه الشرط الذي هو مصاع كل الاركان الخ وسبق عن مراد الشرط انما هو السماع بالقرع ولا بالقول (قوله نذر سلم) كذلك في الامداد والحديث في الصحيحين (قوله واستقرت فيه) قال سم والمراد بالاسقرار اتخاذ مكان وان لم يجلس كما أشار إليه شرح الروض (قوله الاحتباب) كذلك في شرح الارشاد والمغني والنهاية وهو كافي في الايام ان يجمع الرجل ظهره وساقه ثوب أو يديه أو غيرهما اه وهو بالمدح جلسة القرفصاء على أحد الاقوال فيها وهو الذي صدر به المناو في شرح الثعالب وأورد غيره قبل وهو جلسة الاعراب ومنه الاحتباب حيطان العرب قال ابن زياد الغني إذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباب ينفذ في شاطئه فلا بأس به اه وهو وجه وان لم يرد في كلامهم به يعمل النبي عنه والقول بتركه اه على من يجلبه القنور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح له وذلك (قوله تشعبت العاطس) بالمهمل والمجبهة زاد في النصفة والرقعة عليه (قوله الحاضرين الخ) أي ولو في حال الدعاء السلطان وخبر به من لم يكن حاضرا بان طرأ حضوره فيسن له ركعتان ويجوز زمنيها وجوبا (قوله واكثرها) في حواشي المحلى للقلوبي

لان عدمه شرعيته لما وضح لادانته بخلافه على نحو قاضي الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضرين (تشعبت العاطس) اذا احسن الله بان يقول في ركعت الله لعموم أدلته وانما لم يكره كثر الكلام لان سببه قهري ولو عرض مهم ناجز كتعليم خبره مني عن منكره وانذاره لم يكره الكلام بل قد يجب وتره يحرم على أحد الحاضرين بعد صعد الخطيب المتبوع وبطلان الاشتغال بالصلاة وان لم يسمع الخطبة (و) يسق (تراء سورة انكساف) واصحابنا

(يومها وليلتها) لما صحت من قوله

٦٠

صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضاعها من النور ما بين السبعين وورد من قرأها ليلتها أضاعها من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقصرتها نهاراً أكد والا وفي منه بعد صلاة الصبح مبادرة بالعبادة ما أمكن (وأكثر الصلاة على النبي صلى عليه وسلم فيها) أي في يومها وليلتها الأخبار الكثيرة الشهيرة في ذلك (والدعاء في يومها) ليصادف ساعة الاجابة فانها فيه كانت في أحاديث كثيرة لكنها متعارضة في وقتها (رواية الاجابة) أرواها أنها (في ما بين جلوس الامام الخطبة وبداية خطبته) كما رواه مسلم والمراد أنها لا تخرج عن هذا الوقت لانها مستغرقة لئلا يفسد في صلاة الصبح وخبر القسوها آخر ساعة بعد العصر قال في المجموع يحتمل أنها منقطة تكون مرة في وقت ومرة في آخر كما هو المختار في ليل القدر (ويكره) تنزيهاً وقبل تحريكها عليه كثيرون وهو المختار من حيث الدليل للأخبار الصحيحة الدالة عليه (الخطبة) لما فيه من الاذان (ولا يكره الامام) لا يبلغ المنبر والحراب الا به لا ضراره اليه ومن ثم لو وجد طر بقايلغ له ليدفعه مكرهه (و) لا (من بين يديه فرجة) دينة وينتصف أوصقان التفسير القوم باخلائها

وحوائش المنهج العلمي أقل اكتارها ثلاث (قوله أضاعها) قال القليوبى أي غفله كما في رواية أكثره الثواب في يوم القيامة قال السبائي لكن مرة حديث وغفله الى الجمعة الاخرى وفضل ثلاثة أيام وحديث وغفله ما بين الجمعة وفي رواية بلن قرأها ليلتها وصلى الله عليه وسلم وصلى عليه ألف ملك حتى يصبح وعوفي من بلية أذات الجنب والبرص والجذام وثنية الدجال والمراد بالجمعة الماضية والمستقبله وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعةين أو فيهما الخ (قوله بعد صلاة الصبح) في النصفه الاضلى أو لها أي يومها وليلتها وفي الاضباع وقرأ يومها أيضاً آل عمران الحديث الطبراني من قرأ آل عمران يوم الجمعة غرت الشجر بذنوبه وسورة هود نغير الدار في مسنده أقرأه يوم الجمعة وسم الدخان نغير الترمذي من قرأ الدخان ليله الجمعة غفله ويحدث ويعطف بعد عصرها الحديث روى البيهقي ويصيح هذه السورة مذكورة مع أحد بيها في الغنى للخطيب (قوله واكتاد الصلاة الخ) قال الحلبي في حوائش المنهج قال أبو طالب المكي أقل اكتار الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثلثاً فمرة (قوله في يومها) في النصفه والنهاية وليلتها زاد في النصفه لما جاء عن الشافعي انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيها واضمه فيها (قوله متعارضة) ولتعارضها اختلاف العلماء في تعيين وقتها من العصابة والتابعين وغيرهم واصل الاقوال فيها خمسة وأربعون قولاً ثبت عليها في الاصل فراجعها من أن أدتها والراجح ما ذكره المصنف والقول الثاني الذي ذكره الشارح قال الحافظ ابن حجر وما دعاها المضعف الاسناد أو موقوف استند قائله الى اجتهاد دون توقيف ثم اختلف الشافعي في أربع مخرجين رجع الاول اليه في وابن العربي والقرطبي وقال النووي انه الصحيح أو الصواب ورجع الثاني أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن عبد البر والطبراني وابن الزمكاني من الشافعية وهو مفضل في الاصل (قوله جلوس الامام) أي الاول الكائن بعد صعوده المنبر وقبل شروعه في الخطبة الاولى (قوله لطيفة) في الصحاح أشار بسده بقوله قال القسطلاني في شرح الصغرى أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في موطأ الامام مالك قال والمراد باشاوية أي أنه وضع أغنته على بطن الوسطي وألخصه وسلم هي ساعة خفيفة (قوله وخبر القسوها الخ) معطوف على جملة انها فيما بين جلوس الخ أي أرواها ما تفتنه الخبر المذكور وأنه مبني على خبره جملة فالحق في المجموع الخ وفي النهاية بوقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في بلدة واحدة فالتأخران ساعة الاجابة في حق كل أهل محل من جلوس خليفته الى آخر الاصل لا يحتمل انها مبهمة بعد الزوال فقد صادف أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر يتقدم أو تأخره وسبقه الشارح اليه في الامدادون كرت في الاصل هنا كلاماً بقى من راجعه (قوله وعليه كثيرون) لكن المعتمد في المجموع والكفاية وغيرهما انه مكره كراهة تنزيه (قوله صفاء وصفان) في الاضباع التقييد بصف وصفين عبر عنه الشافعي وكثيرون منهم النووي في مجموعه برجل أو رجلين فالمراد كما في التوشيح وغيره اثنان مطلقاً

فقد يحصل تخطئه من صف واحد لا زحام وزعم ان العبارتين سوا وانه لا يمكن  
تخطئ صنفين ممنوع بل الوجه ما تقرروا وتعارض تخطئ واحدا واشير فالواحد كما هو  
ظاهر لان الذي فيه أخف منه فيما ثم ان علم منهما من المساحة ما يعلم منه أثرهما فيما  
يظهر اه (قوله وربما أن يتقدم الخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف  
وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يدوها فبضرها وان كثرت (قوله كره) هو المعتمد وان جرى  
في الایعاب على انه خلاف الاولى لكن يؤيده كلام المجموع (قوله وفيه نظر الخ) رده أيضا  
في الامداد لكن أقتره في الصفقة وجرى عليه صاحب النهاية كلفني قال فان لم يكن معظاما لم  
يقضوا وان كان له محل لأوف كما قاله البزنجي قال سم لو فرض تأذيه به احتل الكراهة  
أيضا اه وفيها وكذا الغير أي الامام اذا أذنوا فيه لاحياءه على الوجه نعم ان كان فيه اشارة  
بقره كره لهم أو كانوا نحو عبيده أو اولاده أو كان الجالس في الطريق أو ممن لا تعتقده  
الجمعة والجنب عن تتعده بل يخطئ لسمع اه وفي المقتضى ولا يعاب والنهاية وجوب  
التخطئ في الاخرة حيث توقف سماع الاركان عليه (قوله للامرية) أي في خبر العاصين  
وفي الامداد والنهاية ومن جلس بطريق أو جعل الامام أمرا بالقيام وكذا من استقبل  
وجوه الناس والمكان ضيق اه قال في الاسنى بخلاف الواسع اه أي فانه لا يؤمر بالقيام منه  
(قوله ليعده) وفي الامداد والنهاية لو أقر من هو أحق بذلك المكان منه لكونه حائرا أو عملا  
بلى الامام ليعده ويرد عليه اذا غلط قال في الامداد الذي يغني الثاني أي عدم الكراهة وفي  
النهاية هو الوجه وفي احياء الموات من فتح الجواد ما لم يفسد والسابق الى محل من المسجد  
أو غيره لصلاة أو اسقاع حديث أو عطا حق فيه وفيما بعد اه حتى يفارقه وان كان  
خلف الامام وليس فيه أهلية الاختلاف فان فارقه لغير عذر بطل حقه وان نوى العود أو  
به أي العذر لا يعود فكذلك اه وبعد ذنبه العود له كقضاء حاجة ويحسد بدو ضرو واجابة  
داع كان أحق به وان اتسع الوقت ولم يرتفع شغوا زاته حتى يقضى صلاته أو مجلسه الذي  
يسمع فيه نعم ان اقيمت وانصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرض  
بصادقة قبل حضوره لغيره تخصيصا بما لا يدخل في ضمانه بان لم تنفصل على بعض أعضائه  
ونتيجة فمرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكروه حرمة اذ الناس بها بون تخصيصا وان  
جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمتها  
أيضا ان كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم اه ما أردت نقله من فتح الجواد (قوله بالقرب)  
جمع قربة اما اذا انتقل الى مكان كالاول أو أقرب منه فلا كراهة (قوله آخر الجمعة)  
أي في سورتها وهي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا أودى بالصلاة الخ (قوله كما طهره)  
في الامداد انقله من الاذخرى أو سترته أو ما يقوته عند اضطرابه ونحوه والاسنى زاد في  
النهاية مادعت الحاجة الطفل والمرضى الى شراء دواء وطعام ونحوهما فلا يعضى  
الولى ولا البائع اذا كانا يد وكان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان غابت

لكن يسئل ان وجد غيرها أن  
لا يخطئ فان زاد في التخطئ على  
الصنف وربما أن يتقدموا اليها  
اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى  
(و) الا (العظيم) اه أو صلاح  
(اذا انقضوا) من المسجد على  
ما قاله جمع لأن النفوس تسبح  
بخطئه وفيه نظر والذي يتبعه  
الكرهية كغيره بل تأخير الحضور  
الى الزمة غاية في التقصير بالنسبة  
السبح فربما سأل في ذلك ويحرم  
عليه ان يقيم احد المجلس مكانه  
بل يقول تقصروا أو توسعوا  
للأمر به فان قام الجالس باختياره  
وأجلس غيره فلا كراهة على الغير  
نعم بكرة للجالس ذلك ان انتقل الى  
مكان ابعد لكرهه الايناء بالقرب  
(ويحرم) على من تزمه الجمعة  
(التشاغل عنها) يبيع أو غيره (بعد)  
الشروع في (الأذان الثاني) بين  
يدي الخطيب لا ية آخر الجمعة  
وقبيل البيع فيها كل شاغل أي  
ما شأنه ذلك ولا يبطل العقد وان  
حرم لانه لم يحن خارج ولو تابع اثنان  
أحدهما تزمه الجمعة انما كالأول  
لعب شافعي الشطرنج مع حنفي  
نعم لشغورهما بما يحتاجه كما طهره  
ونحو البيع وهو سائر البها

الجمعة في صورتهما الطعام المضطرب به ما يكله ويسع كفن ميت خفيف تغير بالناحية  
وفسادها ونحو ذلك اه وفي التفتة يحرم التشاغل عن السعي اليها بالبيع والشراء لقبر  
ما يضطر اليه اه (قوله وفي المسجد) لكنه مكرره فيه قال في التفتة ويطبق به كل محل لم  
وهو فيه وقت الشروع فيها وتيسره لحرقها زاد الزيادة في شرح المحرر لو كان منزلة  
باب المسجد وقرياسنة لانتفاء التقويت الخ وفي الامداد والنهاية كلامهم الى الحرمه  
اقرب حال الركعة الاولى وقال القليوبي عن شيخه وان لم يقوت لم يحرم وفي كلام شرح  
شيخنا الرمي على ما خلف بعض ذلك لم يعقده (قوله الى ان يسلم) اشترطه الشارح في كسبه  
تبعاً لظاهر تعبير الشيخين فعنده لو نوى المفارقة بعد السجدة الثانية لا يدرك الجمعة واعتقد  
انطباع والجمال الرمي وسم وغيره خلافه وهو ظاهر الاسنى لشيخ الاسلام (قوله الى ان  
بركة في التفتة لو اراد آخر ان يقتدي به في ركعته الثانية ليدرك الجمعة جائز كافي البيان  
عن أبي حامد وجري عليه الرجي وابن تكتن وغيرهما قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف الثاني  
عند قيام الثاني انما يقتنه آخر وخلف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة فكل ثم دفع في  
التفتة نزاع من نازع فيه ونقل الزايد في شرح المحرر كلام التفتة وأقره وخالف الجلال  
الرمي فأفتى بما نقلنا يظهر قال القليوبي ان كانوا جاهلين وان لا لم يقعد احرامهم من اصله  
وهو الوجه الوجهي قال بل وأوجبه من عدم انعقاد احرامهم مطلقاً فقام اه (قوله اوبعد  
سلامه) أي شك مدرك الركعة الثانية بعد سلام الامام هل يصح مع الامام انهما يظهران  
الركعة لائم الاقيام السجود وهذا انما يصح بعد سلام الامام لم يدرك مع الامام ركعة  
فلا تتم الجمعة (قوله فعل) أي من قولنا انه لم يدرك مع الامام ركعة انه أي المسبوق لو ان  
بركته الثانية أي التي قام لها بعد سلام الامام لم يكونا لم يدركها معه وقوله من الثانية أي  
التي اقبلها بعد سلام الامام سجدها ثم تشهد وان كان قد تشهد قبل لأن ما بعد المتروك لا هو  
وصجد السهو ولو وقع السهو في حال انقراؤه بعد انقطاع التسبوت فلا يصح له الامام وهو  
مدرك للجمعة لصحة ادراك الركعة كاملة مع الامام والسهو انما وقع في ركعته التي  
انقضى بها (قوله وان علمها) أي السجدة يعني تركها في تشهد من الركعة الاولى المسبوق  
وهي فائسة الامام أو شك في انها لمن اولاه أو من اخرته أخذ بالاسوا وهو جعلها من  
الاولى وفاتته الجمعة لانه لم يدرك مع الامام ركعة كاملة وحصلت لمن الظاهر ركعة مقلقة  
من ركوع الركعة التي أدركها مع الامام وسجود الركعة الثانية التي تداركها بعد سلام  
الامام وتبين ان جلوسه للتمسك لم يصادف محل فيجب عليه القيام فوراً عند تذكرها وشك  
امالو أدرك الاولى مع الامام وتذكر في تشهد مع الامام تركه سجدة من الاولى فالحق في  
بعد سلام الامام ركعة ويكون مدرك للجمعة لانه أدرك ركعة كاملة مع الامام مقلقة  
من ركوع الاولى وسجود الثانية اذ ما بعد المتروك لقولنا ان ياتي مثله (قوله الا بالسلام)  
اذ قد يشك تركه تركه تركه فبذلك بالاثبات بركعة يدرك المسبوق الجمعة واستشكل بان

وفي المسجد (وبكره) انشاغل بذلك  
(بعد الزوال) وقبل الاذان السابق  
لدخول وقت الوضوء ثم لا راحة  
في سجود مكة ما يخص فيه التأخير لما  
فيه من الضرر ويتران بعد الدار  
يلزمه السعي ولو قبل الوقت فيحرم  
عليه التشاغل بذلك من وقت  
وجوب السعي ولو قبل الوقت  
(ولا يدرك الجمعة بالركعة) المحل  
من ان يشترط الجماعة وكونهم  
أربعين في جميع الركعة الاولى  
فلو أدرك المسبوق ركوع الثانية  
واستقر معه الى ان يسلم الى بركعة  
بعد سلام الامام به ورا وقت جعلته  
ولو شك مدرك الركعة الثانية قبل  
سلام الامام هل يصح معه أم لا يصح  
وأفتى بالجمعة اوبعد سلامه انما يظهر  
لانه لم يدرك ركعة معه فله ان لو ان  
بركة للثانية وعلم في تشهد تركه  
سجدة من الثانية سجدها ثم تشهد  
وصجد السهو وهو مدرك للجمعة  
وان علمها من الاولى أو شك فائته  
الجمعة وحصلت ركعة من الظاهر  
(فان أدركه بعد ركوع الثانية نواها)  
جمعة) وجوبها وان كانت الظهور هي  
للازمة لهما فائته للامام ولان  
اليس منها لا يصح الا بالسلام  
(وصلاها ظهراً) لعدم ادراكها  
ركعة مع الامام (واذا احدث  
الامام) وبطلت صلاته بغير الحدث

الامام لو قام الى الخامسة لا يجوز للمسبوق متابعتها جلا على أنه نذر كرتلن ذكر واجب  
 بأن ما هنا محمول على ما اذا علم انه ترتل كما كانت أخبره معصوم (قوله وجوب الخ) لأن  
 الجماعة شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى فقط فيصور اتحاق الركعة الثانية فرادى وفي  
 النصفه لو اتم الرجال حثثه منفردين وقدم التسوية امرأتمنن ياز الخ (قوله فيها) أى في  
 الثانية الخ وذلك لما علمته من ان الجماعة انما تشتترط في الركعة الاولى فقط والحاصل  
 ان الاستخلاف في الجمعة اما أن يكون في أثناء الخطبة أو بعد تمامها وقبل الدخول في  
 الصلاة وفي أثناء الصلاة فان كان الأول اشترط معان الخطبة ماضى من أركانها وان  
 كان الثاني اشترط معان الخطبة جميع أركان الخطبة اذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة  
 وانما يصير من أهلها اذا دخل في الصلاة وان كان الثالث فهو على ثلاثة أقسام أحدها  
 أن يكون قبل اقتداء الخطبة بالامام وهذا يصح مطلقا ثانيه أن يدرك الخطبة الامام  
 في القيام الأول أو في ركوعه فنحصل له الجمعة وللقوم وان بطلت صلاة الامام قبل الركوع  
 في صورة ما اذا أدرك في القيام أو قبل السجود في صورة ما اذا أدرك في الركوع قال سم  
 فان استخلف الامام مقتديا به قبل خروجه او تقدم بنفسه فذلك والازم للمأمومين تقديم  
 واحد ويلزمه التقدم حيث ظن التوافق ثالثها أن لا يدرك الامام قبل حداثته الابد  
 الركوع الاول ولو في عسده وهذا لا يجوز في الاستخلاف وان قدمه الامام مطلقا عند  
 الشارح لانه يموت الجمعة بذلك على نفسه فيجب أن يتقدم غيره عن أدرك في الركوع أو  
 قبله ان خرج الامام قبل تمام الاولى ومع ذلك لو تقدم مصت جمعة القوم دون وعند الجاهل  
 الرمي لو أدرك الخطبة مع الامام ركوع الثانية وسجدتها ثم استخلف أدرك الجمعة وأما  
 الاستخلاف في غير الجمعة فهو على قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخطبة بالامام قبل نحو  
 حداثته فيصور له ان لم يتخلف الامام في ترتيب صلاته كالركعة الاولى مطلقا وثالثه الرابعة  
 بخلاف ثانياها وأربعتها أو ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يحدد في الاقتداء به فانهم  
 أن يقتدى به قبل نحو حداثته فيصور مطلقا لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام باقتداء به  
 ثم ان كان عالما بنظم صلاة الامام والافراق بين خلقه فاذا هو بالقيام قام والا قصد  
 وفي الرابعة اذا هو بالقعود وقعد وتشهد معهم ثم يقوم فاذا قاموا معه علم انها ثانیهم  
 والاعلم انها آخرهم وانما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينفرذوا بركن حال في  
 النصفه ولو قوليا كما اقتضاء اطلاقهم والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تعديد  
 نسبة الاقتداء به ولو فعله أى الركن بعضهم ففي غيرها يحتاج من فعله لنية دون من لم يفعله  
 وفيها أى الجمعة ان كان غيرا للقاعين أربعين بقيت والابطلت اه قال سم محله كما هو ظاهر  
 لو كان الاقرار في الركعة الاولى فان كان في الثانية بقيت الجمعة اه وهو كذلك (قوله  
 ماموما) أى مقتديا به قبل نحو حداثته والامتنع مطلقا كما علم مما قدمته انما (قوله وانما  
 أدركه) أى وانما أدرك الخطبة المقتدى في الثانية الامام والحال انه خليفة وقد سبق ان

(في الجمعة) استخلف هو واحد  
 المأمومين وجوباً ان بطلت صلاته  
 في الركعة الاولى ليدركوا الجمعة  
 وثبأن بطلت في الثانية ليقوها  
 جماعة وانما لم يجب الاستخلاف  
 فيها لادراكهم مع الامام ركعة  
 واذا استخلف فيها لاجاز لهم المتابعة  
 والاعتداد وبتشرط في خليفة الجمعة  
 أن يكون مأموماً وان لم يحضر  
 الخطبة ولا الركعة الاولى ثم ان الخطبة  
 في الاولى يتم الجمعة وكذا الخطبة  
 الثانية ان اقتدى في الاولى ثم أحدث  
 الامام في الثانية فاستخلف بخلاف  
 ما لو اقتدى في الثانية لانه لم يدركه  
 ركعة خلف امام يكون تابعاً له  
 في ادراك الجمعة وانما أدرك وهو  
 خليفة

وقال في الصفحة بحقل انه يتلفظ بالنية بعد السجدة وعليه جريت في شرح لاوشاد لتسهل  
 بركة التسجدة ويحتمل انه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل الصلوة ثم يأتي بالسجدة مقابلة للنية  
 القلبية كما يأتي بكبير الصلوة كذلك وذكرنا هنا ان كل من يتأني الاصل مع الصلوة  
 اقامتها ويخلص منها ثم يمس قبلها التعوذ ويعددها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء  
 طهورا والحمد لله على الاسلام ونعمته ووب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك  
 رب أن يحضرون وبعد بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ويستحب لمن ابتلى بالوضوء اس  
 في الطهور والاله الا الله هو الاول والاخر اى علم بذات الصدور والحمد لله الذي جعل الماء  
 طهورا (قوله ان آخرها) أى النية الى غسل الوجه وحسنه وتوحيده فغسله السنن التى  
 قبل غسل الوجه الا ان نوى عند كل واحدة منها سنة الوضوء كما تقدم ذلك وهذا بناء  
 على عدم طلب اعادة غسل الوجه اذا قدمها عند السنن المتقدمة عليه اما على  
 ما تقدم من نقل شرح العباب فيسن ان يتلفظ بها عند السنن السابقة ثم يتلفظ بها عند  
 غسل الوجه فراجع (قوله باسقاطي) هو كذلك في ترغيب المنذرى من رواية ابن ماجه  
 وابن حبان في صحيحه ولذلك أورد كذلك الشارح في كتبه وشيخ الاسلام والطحاوي  
 والجمال الزيلعي وغيرهم لكن في تنقيح الاذكار للعائض ابن حجر رواية ثابتة في ذلك  
 في شرح الجامع الصغير للماورى وذكر الشارح في شرح الارشاد انه يخاص بالاكل  
 الوارد فيه الحديث الوضوء وغيره مما يستعمل على افعال منه مدة كالا كمال والتأليف  
 والشرب ما يكره الكلام في اثباته كالجماع ٥١ وفي الصفحة هي هنا أى في الوضوء سنة  
 عين وفي نحو الاكل سنة كقاية وتردد النظر في الجماع هل تكفى تسجدة أحدهما والظاهر  
 نعم اه (قوله بعد فراغ الوضوء) اراد به غسل الرجلين وان لم يأت بالتسجدة بعده كما في  
 فتاوى الرملى وقوله الزياى وهو الذى في حواشى المحلى للقلوبى وحواشى المنهج للطبري  
 وغير ذلك وذكر العنائى في حاشية الصلوة ان المراد اثباته ولو قبل الانسان بالذكر الوارد وهو  
 يخالف لما سبق وتردد سم في حاشية المنهج في ذلك (قوله وكذا بعد فراغ الاكل والشرب)  
 اعتمد الشارح في كتبه الا في شرح الشكائل فقال فيه فقله لثناء الطعام وبعد فراغه كما  
 شيخه اطلاق الحديث ثم رد على بعض المتأخرين في مخالفتهم ذلك والا لى الامد افادته قال فيه  
 انه متجه ونظر في قول شيخ الاسلام اياى بها بعد فراغ ليقى الشيطان ما اكله لكنه قال  
 بعد ذلك ثم رأيت حديثا في الاوسط للطبراني وقطعه من نسي ان يذكر ارقه في أول طعامه  
 فليذكر اسم الله في آخره وهو يؤيد ما قاله الشارح وان كان في سنده ضعف لكنه مقيد بحالة  
 النسيان اه وهذا هو المعتمد ومن ثمة اعتمد شيخ الاسلام والطحاوي والجمال الزيلعي  
 وغيرهم وقول الامد اعمد بحالة النسيان لا يضره ذلك فالعدم مقبوس عليه فان حديث  
 الامر بالتسمية في أثناء الأكل ايضا مقيد بالنسيان وقاسوا عليه العمدة كما صرحوا به على ان  
 ثمة حديث باليقيد فيه ذلك بحالة النسيان وهو ما رواه أحد الرواة انى انه صلى الله عليه وسلم

اللسان القلب (واسمها بها)  
 بقلبه من أول وضوءه الى آخره اما  
 فيه من عز هذا الحضور المخلوب في  
 العبادة ومز ان اسمها بها احكاما  
 شرط (فان ترك التسمية في أوله)  
 اى الوضوء ولو بعد اى به قبل  
 فراغه (فيقول بسم الله في أوله  
 وآخرها) بين الاتيان بها (في)  
 اثناء (الاكل والشرب) اذا  
 تركها أولهما ولو بعد الامر صلى  
 الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد في  
 حديث الترمذى وغيره أوله وآخره  
 باسقاطي اما بعد فراغ الوضوء فلا  
 يأتى بها وكذا بعد فراغ الاكل  
 والشرب على الوجه

(قوله التعوذ وبعد الشهادتان  
 الخ) ذكره رافى النهاية وفتح  
 الجواد وعزاه في الامداد بهيمة  
 التعرّى فقال في التعوذ على ما نقله  
 المحب الطبري عن بعضهم وفي  
 الشهادات على ما قاله الشيخ أبو  
 نصر فربما بعدهما على ما قاله الرافى  
 كما في الاصل اه (قوله وهذا بناء)  
 أى ما افاده كلام الشارح من  
 تفصيل شرب التلقظ بها عند غسل  
 الوجه بما اذا لم يتلفظ بها عقب  
 التسجدة عند غسل الكفين فانه  
 اذا تلفظ بها لم يتلفظ بها عند  
 غسل الوجه ارجل الليل



(ثم) بعد التسجدة المقرونة بالنية  
(غسل الكفين) إلى الكوعين وإن لم  
يقم من النوم ولا أوداها  
الاناء ولا شك في طهرهما أو الأفضل  
غسلهما معا وبأن المراد بتقديم  
النية المقرونة بالتسجدة على غسلهما  
التي أشار إليه المصنف بتم  
تقديمها على الفراغ منه (فإن لم  
يقض طهرهما) بأن ترد فيه على  
السواء أولا (كره) له (تعمد) في  
الماء القليل بدون الكثير (وم) في  
(ماضي) وإن تكر (قبل غسلهما  
ثلاث مرآت) سواء أدام من يوم  
أم للماء من نية صلى الله عليه  
وسلم المستفيض خمس يده في الأمان  
حق يغسلها ثلاثا وعمله بانه  
لا يدري أين يأتيه الدال على أن  
المتنقى للفصل المتردد في نجاسة  
البدن بسبب النوم لا يستباح بهما بل  
والحق به التردد بغيره ولا تزول  
الكرهه إلا بالغسل ثلاثا كما  
أبهره كلام المصنف كالحدث  
وإن تنقأت الطهارة فالأولى لذكر  
الثلاث في الحديث أما إذا تنقأت  
طهرهما وكان الماء قلتين أو أكثر  
فهو بخير إن شاء قدم الغسل على  
الغمس أو أخره عنه وهذه الثلاثة  
هي المتدوية أول الوضوء ولكن  
يسن تقديمها عند التردد على  
الغمس (ثم المنقضة ثم الاستنقاء)  
للا تبايع ويحصل أغلبها

دأى رجلا يأكل ولم يسم فلما كان في آخره قال بسم الله وآخره فقال صلى الله عليه  
وسلم ما زال الشيطان يأكل معه فلما سمى قائما كل أه والمراد بآخره وآخره كما في شرح  
الشهاب للشارح وغيره جمعه أي جميع أجزاءه كما يشهد به المعنى الذي قصدت له التسجدة  
قال فلا يقال ذكرهما بوضوح الوسط أه (قوله المقرونة بالنية) أي القلبية إذا لا يمكن  
مقارنة المخلقة للتسمية كما لا يخفى (قوله أشار إليه) أي إلى تقديم النية المقرونة بالتسجدة  
المصنف بقوله ثم غسل الكفين تقديمها أي النية المقرونة بالتسمية على الفراغ منه أي من  
غسل الكفين فقوله تقديمها خبران وكون هذا هو المراد قد علم مما قدمه من أن السنة أن  
يأتي بالجملة مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين كاتبه عليه هنا بقوله ومزج وأما عليه عليه  
هنا لا يغفل عنه أو يفهم من ثم خلاف ذلك (قوله فإن لم يقض طهرهما) أي البدن  
وهذا صادق بما إذا تنقأت بنجاستهما ولكن هذا غير مراد للسرمة حيث ذكروا أن فلما بكر أه  
تخص الماء القليل لما فيه من الضعف بالنجاسة وهو حرام كما صرحوا به ومن صرح  
بالطهارة هنا الرمي في النهاية والخطيب في الانتفاع وغيرهما خلافا لما وقع للشارح في  
شرح الباب من الكراهة حيث ذكروا وقد اطلعت الكلام على ذلك في الأصل فراجعه (قوله  
بأن ترد فيه الخ) قال الشارح في الإيعاب ومقتضى كلام الراعي في شرح المسند أن كل  
ما قوي فيه الاحتمال تكون الكراهة فيه أشد وهو ظاهر أه (قوله الدال) أي التعليق  
المذكور (قوله لا يستباح بهما) أي قرب ما تقع يده مع قسوط وطوبى من فهو مرفوع  
على محل الاستبحار بالغير فيحصل لهم التردد في طهارة البدن كما لا يلبسون نحو الأزر  
(قوله والحق به) أي بالتردد في نجاسة البدن بسبب النوم المتردد في نجاستها بغير النوم بل في  
النجاسة وغيرها إن التعليق في الحديث دال على أن سبب النجاسة النوم وغيره  
أي فهو مفهوم من الحديث لانه ملحق به والمراد كراهة خمس ما توهم نجاسته من البدن  
أي جزء كان من أصبع أو غيره أو ما لا توهم في نجاسته فلا كراهة في خمسة (قوله إلا  
بالغسل ثلاثا) أي لأن الشارع إذا عاها كناية فاعلمها خرج عن هذه باستصحابها وإن لم  
يفهم لذلك معنى يعمله كالثلاثة الأجزاء في الاستبحار والسبع الغسلات في الملقط وإن  
حصل النقاء الصوري بدون ذلك العدد (قوله أما إذا تنقأت طهرهما إلى آخره) محل إذا  
كان مستند البقير غسلها ثلاثا فلو غسلها ما فيها معنى من نجس مشق أو متوهم دون  
ثلاث بقية الكراهة (قوله هي المتدوية أول الوضوء) زاد في الإيعاب فليست غيرها  
حتى تكون ستا عند الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا لادخال خلا فائق غلط وفيه نهاية  
الجمال الرمي الظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة في الملقط إلا بغسل  
اليد سبعاً إذا هن بقراب وفي فتاويه المخلقة الحقيقة لا تثبت فيها ما لم تكن كوكرة أولى أه  
وفي الأمد للشارح الذي يظهر أن الكراهة لا تزول في المخلقة إلا بجزئين بعد السبع  
أه ونقل القلوبي عن م ما وافقه ونقل سم في حواشي شرح المنهج عن شيخه الطبراني

لشهاب الرمي وصاروا الصلابة في حواشي الصلابة وقال بعضهم وفي المصارفة وقفة والذي  
يتبع المصير اليه ان المضة تحصل دون الاستنشاق الا ان اعاده ولا يكون من محل  
الانطلاق اهـ وأما الثانية والثالثة فالتعبد عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف  
الشارح واتباعه فلوا عاد المضة والاستنشاق ثلثي الثانية حسب الاستنشاق عند  
الشارح دون الرمي أو أعادهما بعد الثالثة فلما حسب عند الشارح ولم يصيب منهما شيء  
عند الرمي (قوله ولوقد هما) أي المضة والاستنشاق (قوله حسب) أي غسل  
الكفين ودون المضة والاستنشاق فلوا عاد المضة والاستنشاق بعد غسل الكفين  
حسبما عند الشارح وعند الرمي بحسب المضة والاستنشاق السابقين دون غسل  
الكفين وإن أعاد غسلهما وظاهر أن المراد من قولهم تقديم المضة على الاستنشاق  
مستحق أي كل مرة من مراته الثلاث تنوقه على وجود تلك المرة من المضة كما علم بما  
سبق في الجمع بينهما ولم يفيهما عليه لوضوحه (قوله والثالث) أي كلتي جمع لثقة بكسر الهمزة  
وتخفيف المثناة وتدسب ذلك (قوله إلى الخيشوم) قال في الابواب هو أقصى الأنف  
وقبل عظم رقيق في أصله يشه وبين الفم اغ اهـ وقال شيخ الاسلام في الاسنى إلى خيشوم  
الأنف أي أقصاه (قوله ثلاثا بصريهما) الاستنشاق قال في النسخة أي كملوا ولا انقذ  
حمله بآله كما علم في بيان آله اهـ وفي الابواب إذا وصل في ما عهذ كمؤخره الشارح  
في شرحه وقيل المكره عن ابن الصلاح (قوله فتكره المبالغة) قال في الابواب  
ومحوه إليها به بحث بعضهم الحرمة هناك علم من عادته انه ان بلغ نزل الماء جوفه مشلا  
أي وكان موه فرضا اهـ والكلام حيث لم يتغير فيه والواجب المبالغة إلى أن يغسل  
سائر ما في حدة الظاهر وان سبقه الماء إلى جوفه ولا يفطر به حينئذ (تبيه) اهـ قال  
الزبادي في حواشي شرح المنهج ماله علم مما تقرر ان من تخفض أو استنشق على  
الكيفية المألوفة متحضر النية فانه مستهما وحسنه فلا يبع صلاته الا ان غفل عندهما  
عن النية أو فرق النية بأن نوى المضة مثلا وحدها أو أدخل الماء إلى محلهما من نحو  
ابواب حتى لا يغسل معهما شيء من الوجه اهـ شرح الارشاد لابن حجر اهـ وهو كذلك  
في شرح الارشاد الصغير للشارح ومحوه في الابواب وعبارته علم على قول الباب ان شرط  
حصول سنة المضة والاستنشاق أن لا يغسل شيء معهما أو يبع أحدهما من الوجه  
بنية لمحو الوضوء بأن يوضع من ابواب ابريق أو ينوى سنتهما وبذلك يدفع ما للزركشي  
وغيره هنا اهـ وعمراده انه عند نية سنة المضة والاستنشاق لا تنكفي هذه النية من  
المفروض فاذا انقضى هذه النية بجزء من الوجه لا يعتد به عنه فلا يكون ذلك صار فاعن  
المضة والاستنشاق وفي حاشية النسخة للها تفرع اذا اجزأت النية فانت المضة  
لا شرط تقدم المضة على غسل الوجه اهـ قال الشارح في شرح الابواب ثم صرح شيخنا  
بأن محل عدم اجزائها اذا غسل ذلك الطرف أي حرة الشفة بنية غسل الوجه والذي

ولوقد هما على غسل الكفين  
حسب دونهما على التقيد  
(و) الأفضل (المبالغة) بأن  
يلغ بالماء في المضة إلى أقصى  
الحسك ووجهي الاسنان  
والثالث مع امرار الاصبع  
البصري على ذلك وفي الاستنشاق  
تبعيد النفس إلى الخيشوم من  
غير استقصاء ثلاثا بصريهما مع  
اضطال الاصبع البصري ليزيل  
ما فيه من أذى هذا (لغير الصائم)  
أما الصائم فتكرهه المبالغة فيهما  
خشية الاضرار (وتثبت كل من  
الفعل والمسح والتخليل) والله  
والسواك والذكر كالنسيمة  
والدعاء

• فائدة • قال في النسخة وقد تمت  
المضة يغسل على الاستنشاق  
لشرح منافع القم لانه محل قوام  
البدن كالأضغوة والروح ذكر  
نفسه اهـ ونقصه في النهاية  
والامداد زاد في الابواب ولا  
تألفه قول الدارمي المضة دون  
الاستنشاق في التأكل ولو روي  
اخبار قصه بالاجزاء الزركشي  
ولان أبان في قول لانها سنة للتبوء  
بشبهه وهو أي الاستنشاق واجب  
لتبوءه بقوله وأفعاله فأفعاله للتعبد  
وأقواله للوجوب اهـ

للاستماع في أكثر ذلك (ويأخذ  
الشك باليقين) وجوباً في  
الواجب ونياً في المندوب فلو شك  
في استيعاب عضو واجب عليه  
استيعابه أو هل غسله ثلاثاً  
أو اثنين جعله اثنين وغسل ثالثة  
ولا نظر إلى احتمال زيادة رابعة  
وهي مكروهة لانها لا تكره إلا أن  
تحقق انها رابعة ويجب ترك  
الثلاث كسائر السجود لصيق  
الوقت وقلة الماء واحتياج إلى  
الفاضل لعظم محترمه ويسن ترك  
ذلك

(قوله وان الأولى أولى) قال سم  
فيه نظر اه وقال السدعي رحمه  
نأمل والذي يظهر عكسه لأن  
كلامه ليس مقصوداً بالذات بل  
لتكميل الفسل وسبب ذلك لا ليق  
الابتان بكل غسله مع مكملاتها  
ثم الانتقال لآخرى والله اعلم اه  
جل البلب

(قوله وهو راد النهاية مجازك  
فيها) حيث قال بحيث لو نلت  
خرج وقتك فالمراد أخرج جزء من  
الصلاة بالتثنية عن وقتها وبعبارة  
الايهاب لصيق وقت عن ادراك  
الصلاة كلها فانه كما صرح به  
البغوي وغيره وتبعه المتأخرون  
اه من الاصل

يظهر انه لا يتجزئ وان غسل ذلك الطرف بقية المفضضة لان الاعتداد بالنية عند مسح  
كونه لم يتصل عن المفضضة واذ لم يتصل عنها فكيف تحسبها وانما وجبت إعادة  
غسله لاعتقائي آخر هو وجود الماروف عند غسله فوجوده واجب عدم حسبانها من  
الوجه من حيث الاعتداد بالغسل بل ولو وجب صرفه عنه من حيث الاعتداد بالنية عنده  
واذ لم ينصرف عنه من هذه الحقيقة فلا تجزئه المفضضة وعاء لها اه وهذا مما ينبغي  
التنبه (قوله للاتباع في أكثر ذلك) في شرح المنهج لشيخ الاسلام للاستماع في الجمع  
أخذاً من الحلاق خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم نوحاً ثلاثاً ثلاثاً ونوحاً في الأقل أيضاً  
مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التشهد أحد  
وابن ماجه وصرح به الرواني اه والخامس في كلامه هو الذكر وهو السادس في كلام  
الشارح لأن شرح المنهج لم يذكر السواك في الثلاث ومما ذكره طهر وجهه قول الشارح  
للااتباع في أكثر ذلك وقد بين الشيخ في الامداد ما لم يذكر مما سواه فقال للاتباع في أكثر  
ذلك وقيل ما في غيره أعني نحو الملق والسواك والتسبيحة اه ثم هذا العموم يشمل التلفظ  
بأنية فينلته كما في قسوى الجبال الرمي وذكره القليوبي في حواشي الهمل وقال الشارح  
في حاشية فتح الجواهر قوله كنسبة ودعاء عبارة غيره كنسبة وذكره في تشمل النسبة  
التلفظية فيسن تكريرها ثلاثاً لأنها إذا سن التلفظ بها أصبح كالتسبيحة والذكر اه بمرور  
وفي الایباب للشارح ويحتمل خلافه إذا قلنا أنه فيها الاستعاذة القلب وقد حصلت  
بغلاف غيره اه وفي حاشية شرح المنهج للعلي لا ينبغي تثليثها كما أتت به والده شيخنا وعلى  
سن تثليثها يكون معناه أن يأتي بها ثالثة وثالثة لا على قصد ابطال بل يكون مكروهاً ما حق  
يكون مستحباً لها ذكر اه وهذا كما أنه أراد به الجواب مما تردد فيه سم في حواشي  
المنهج حيث قال هل يسن تثليث النية أيضاً ولأن النية ثالثة لا تقطع الأولى فلا فائدة  
في التثنية بمرور اه وفي الصفة ويظهر انه يحصر بين تأخير ثلاثة كل من ذلك والتفصيل  
على ثلاثة الفسل وجعل كل واحد منهم ما عقب كل من هذه وان الأولى أولى اه وفي  
الایباب للشارح قضية اقتضاه على التشهد أنه لا يسن تثليث دعاء الاعضاء بناء على نية  
والقياس خلافه ثم رأيت البصري قال القاهر من الحديث الضعيف الذي جاء فيه ومن  
كلامه من أخذه اه عند أول مرة ولو ذكره المتوضي فحسن اه (قوله فلو شك في استيعاب  
عضو الخ) قال في الصفة ولو في الماء الموقوف ثم يكفي ظن استيعاب العضو بالفسل وان لم  
يقبضه كما ينته في شرح الارشاد (قوله اضيق الوقت) قال في الصفة بحيث لو نلت لم يدرك  
الصلاة كاملة فسه وهو راد النهاية مجازك فيها وفي الایباب أفنى البغوي في فوات  
الصلاة لو استكمل سنها بانه يأتي بالسنة وان لم يدرك ركعة كما يأتي في التيمم وقد يفرق  
بأنه تم اشتغل بالمقصود فكان كالوعد القراءات بخلافه هنا فقوله الاستوى ان ما عاله تم فيه  
نظر ردي ذلك اه (قوله وقلة الماء) أي بحيث لا يكفيها الا لقرض قال في الصفة لو كان

(قوله وتظهر فيه في الروضة  
والجموع مردود الخ) أي بأن  
الجماعة فرض كفاية وقيل عين  
وهما أفضل من التثنية من  
الاصول (قوله وان تركها يفسد  
الوضوء الخ) أي أخذها بما في الله  
يسن رعاية الترتيب بين مزاياه وان  
فانت الجماعة لان تركها لا يطل  
على الاصح عند القائل بانها  
فرض عين بخلاف ترك الترتيب  
وهلهامه كونه مما قبل وجوبه  
تعين الحاقه هنا فظهر ما ذكره  
نعم اه كلامه شرح العباب اصل

لادراك جماعة ما يرجع جماعة  
اخرى والتثنية في مسح الخف  
والعمامة والجيرة خلاف الاولى  
(ومسح جميع الرأس) للاتباع  
والذي يقع فرضها والقدر المجزئ  
فقط والاكل وضع مسبحته على  
مقدم رأسه وابهاميه على  
صدغه ثم يذهب بهما مع ما عدا  
الابهامين لقضاء ثم يرد ان كان  
له شعر ينقلب ولا يحسب الردمة  
ثانية هذا ان لم يكن على رأسه  
علمة او قوفا (فان كان ولم  
يرد نزاع ما على رأسه) وان سمل  
(مسح جزأ من الرأس) والاولى  
ان يكون الناصية

معها ما لا يكفيه مسح استعماله في شيء من السج وفي الابعاب لو نلت غلم بكف تيم ولا يبعد  
كالمسح الماسح في الوقت وقول البغوي لانه مسح لغرض لادفعها بناقصة قوله يحرم  
التثنية مع قلة الماء (قوله لادراك جماعة) قال في شرح العباب انها اولى من سائر سنن  
الوضوء كما جزم به في التحقيق وتظهر فيه في الروضة مردود الى ان قال ويؤتى  
ان يستثنى منه ذلك ونحوه مما جرى فيه الخلاف بوجوبه وان تركه يفسد الوضوء الخ  
ونحوه في فتح الجواد اما الذي تركه لا يفسد الوضوء فينبغي ان يراعى من خلافه أقوى  
(قوله والعمامة) اي فيما اذا اكمل مسح الرأس عليها ويرى الشارح على ما هنا في الصفة  
وفتح الجواد وأمله وفي المسح على الخفين من الصفة والنهاية كراهة تكرار مسح وضوئه  
وأقر الكراهة في الثلاثة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في الاقتناع وفي نهاية الجلال  
الرملي ذنب تثنية المسح على الجيرة والعمامة وكراهة في الخف وفي الصفة ذنب التثنية  
ولولسلس قال خلافا للزركشي قال ويحصل التثنية بفرك اليدين ثلاثا ولو في ماء قليل  
وان لم ينو الاعتراف ولو اقتصر على مسح بعض رأسه ونكته حصلت له سنة التثنية قال في  
الصفة وقولهم لا يحصل تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير  
(قوله قدرا المجزئ فقط) هنا وفي تطاير ذكر زيادة حقوق قيام الفرض على الواجب الابعبر  
الزكا اذا أخرجه عن دون خمس وعشرين من الابل فانه يقع الكل فرضا (قوله مع  
ما عدا الابهامين الخ) اي من بقية الاصابع وبعبارة فتح الجواد يذهب باصابعه غير  
الابهامين الخ وبعبارة الامد ثم يذهب بمسبحته مع بقية اصابعه غير الابهامين الخ وعبر  
شيخ الاسلام في الاسنى بقوله ثم يذهب بهما اي بمسبحته الخ وكذلك الخطيب الشيرازي  
وغیره وبعبارة الصفة والنهاية بمحمله حيث عبرا وبعبارة الصفة بقولهما ان يضع يديه  
على مقدم رأسه ملصقا بمسبحته بالآخرى وابهاميه بصدغه ويذهب بهما لبقاء الخ  
فيحصل ان يكون مرادهما يذهب بهما اي باليدين فيوافق الاول ويحصل ان يكون  
مرادهما يذهب بهما اي بالمسحنتين فيوافق التعبير الثاني وعليه جرم في الاصل مع  
التصريح بأنه لا خلاف بين التعبيرين لكن الاقرب الاول وقدره الشارح في الابعاب  
على انه لا خلاف بين التعبيرين قال لان استدلالهم لذلك بصديت الشقين فسخ رأسه  
بيده فأقبل بهما وأدبر بدأ بمسحه رأسه ثم يذهب بهما الى قضاء يدل على ان تعبيرهم  
بالسبا بين ليس للاحتراز عن بقية اليد غير الابهامين بل لان المسح يقع بهما أولا وغيرهما  
تابع لهما فخصا بالذ كر ذلك الخ (قوله ان كان له شعر ينقلب) قال في الصفة ليصل الماء  
بلذيه ومن ثم كانا مرة ثم قال ولا ينقلب لوضوئه وطوله فلا لصورة الماستعملا  
اي لا اختلاط بلاء يبل يده المتفصل عنه حكما بالنسبة للثانية ولضعف البل انزعه أدنى  
اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره انتهى وهذا اشكال  
يشتهر مع ما يتعلق به في الاصل بما تعين مر اجته (قوله عمامة وشوفا) فيجزي المسح

(ثم قمه) أى المسح (على الساتر) وقوله ٧٠ (ثلاثا) ان أراد به انه يمسح الجزء الذى من الرأس ثلاثا فليضع أوله يمسح الساتر

ثلاثا فليضع قبله ثم ان التلثت فيه خلاف الاول لانه خلاف الاتباع (ثم) السجدة مسح الرأس (مسح) جميع (الاذنين) ظاهرهما وباطنهما) والافضل مسحهما (بما جدي) فلا يكتفى بيد المرة الاولى من الرأس (و) مسح (صماخيه) وهما خرقا الاذنين والافضل ان يكون (بما جدي) غيرهما الرأس والاذنين فلو مسحهما بباطنهما حصل أصل السنة كالمسحهما أو الاذنين بباطنهما ثانية الرأس أو ثلثته والافضل في كيفية مسحهما مع الصماخين ان يمسح برأس مسجه صماخيه ويباطن أعطينهما بباطن الاذنين ومعاطيهما ويترابهما على ظاهرهما ثم يمسح كفهما مباوتين بهما استظهارا (ويسن) غسلهما مع الوضوء ومسحهما مع الرأس (وتخليل أصابع اليدين) والرجلين لما مسح من الارضه والاولى كونه في أصابع اليدين (بالتشبيك) للحصول القصد وبسرعة وسهولة وانما يصح كونه باليد بغير نظر الصلاة (و) في (أصابع الرجلين) مختصرا اليد اليسرى (واليمين) كما في المجموع والاولى أن يبدأ (من أسفل خنصر) الرجل (اليمنى) ويستمر على التوالي (الى خنصر) الرجل (اليسرى) حتى ذلك من السهولة مع المحافظة على التماسك وحمل يديه بحيث وصل الما بدونه والواجب ثم ان التمسك أصابعه ثم مسحها وقدا

عليها وان كان تحتها عرقية كما في النهاية قال ويؤيده ما بحث من اجرام مسح العنسان ولحموه في الامداد وغيره وفي الابعاب بحث جمع ان سنة التقيم بها محله في غير الحرم التصدي بلبس او ذكره أيضا في النصفه قال كما يمسح عليه المسح على شق كذلك (قوله) ثم قمه قال الشورى في حواشي شرح المنهج بعدم مسح ارجلها لانه غير مستعمل بخلاف الفرة فانه يعتد به ولوقبل الفرض (قوله) لانه خلاف الاتباع تقدم ان الجبال الرمل اعتمد نيب التلث في المسح على العلامة فلا يبعد أن يكون المستعمل سبقه اليه اذ ظاهر عبارته هو هذه لقوله ثم قمه وفي الامداد والنهاية انفق القفال بأنه يسن للمرأة استحباب مسح رأسها ومسح ذواتها المستتره تبعا وألقى غيره ذوات الرجل وذواتها في ذلك زاد في شرح العباب وان خرج عن حشد الرأس بحيث لا يبرز من مسحه اه لكن صرح النووي في المجموع بخلافه بأن جعله مقبلا عليه فيبقى في اختلاف فيه وقال سم في حواشي النصفه عرض على م فرجع اليه اه وقد رأيت في بعض نسخ النهاية عقب ما سبق من انه يسن في المجموع بعدم استحباب مسح ذواته وكتب عليه مع حفظ شيخنا اه وأعلن لوعرض ذلك على الشارح ليرجع اليه ولم تسمع مخالفته لقول القفال وغيره وقد نقلت عبارة المجموع في الاصل فراجعها منه (قوله) ظاهرهما) أى على الرأس وباطنهما بما على الوجه لانهما كلوردة المتكففة مطلب لابن الرضا (قوله) المرة الاولى من الرأس) أى المسح علىهما بالاستعمال كما علم بحاسق (قوله) فلو مسحهما) أى الصماخين بباطنهما أى ماء الاذنين كالمسحهما أى الصماخين أو الاذنين بباطنهما أو ثلثته أما أولى الرأس فلا لما سبق من الحكم عليهما بالاستعمال والصماخ بكسر الصاد ويجوز ابدالهاسنا خلافا لمن أنكروه خرقا الاذن (قوله) بالتشبيك) قال العناني في حاشيته على شرح التحرير راسخ الاسلام مانعه بأى كيفية وقع لكن الاولى فيما يظهر في تخطيل اليد اليمنى أن يجعل يطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي اليسرى بالعكس ثم يرفعا في فعل العبادة من صورة العبادة في التشبيك وهذا يفيد طلب تخطيل كل يد وحدها لكن في شرح العباب للشارح في بحث التماسك من انه ثم تخطيلهما الى اليدين لاجتماع فيه لانه بالتشبيك اه وهو ظاهر (قوله) وانما يكره) أى التشبيك الخ للتراصحيح اذا كان أحد كفي في المسجد فلا يشيكن فانه التشبيك من الشيطان (قوله) والعين) مال اليه في شرح الارشاد وانطيط في الاقتناع تعال المجموع في قوله هو الرابع المختار والتحقق في قوله انه المختار واقتصر على شرح المنهج والنصفه والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب مختصرا اليسرى أبقى اذنى لازالة الاوصاخ وما بين الاصابع لا يصلحون وسخ قال الشورى في حاشية المنهج عبارة بعضهم يختصرون خنصر ثلث خنصر اه وصحابة الارشاد من أسفل خنصر الى خنصر مختصرا يسرى يديه انتهت (قوله) حرم قمته) كذلك النصفه وشرحا الارشاد وغيره

السهولة مع المحافظة على التماسك وحمل يديه بحيث وصل الما بدونه والواجب ثم ان التمسك أصابعه ثم مسحها وقدا

لأنها ترفه لا يليق بحال التعبد  
فهي خلاف الأولى وإن لم يطلها  
أو كان العين كافر لا مكروهة نعم  
إن خصتها بتعليم العين لم يكره فيها  
ينظر وهي في احضار الماء مباحة  
وفي غسل الاعضاء بلا عذر  
مكروهة وتجب على العابر ولو  
بأجرة مثل أن فضلت مما يمتري  
ركعة الفطر والاصل بالتيمة وأعاد  
(و) ترك (التفرض) لأنه كالتيمة  
من العبادة فهو خلاف الأولى  
لامباح على المحدث (و) ترك  
(التشبه بشوب) الاختراجه  
وخوف نجاسة بلا عذر وإن لم  
يبلغ فيه لأنه صلى الله عليه وسلم  
أبى بتدليل بعد غسله من الجنابة  
قدومه وثبأ كسسه في الميت وإذا  
خرج عقب الوضوء في هبوب  
ريح بنصب أوراك مثقبة فهو مرد  
أو كان يتيم وكان المصنف تبع  
في قوله بنوب قول مجلي

(قوله مباحة) أي لثبوتها عنه  
صلى الله عليه وسلم كثيرا اهـ من  
الاصل وبعبارة الفرد وفي شرح  
التصريح ولا يقال إنها خلاف  
الأولى لثبوتها عنه صلى الله عليه  
وسلم في مواطن كثيرة اهـ جعل  
الدليل  
(قوله) فإن فقدتها أي الإبرة تيمم  
وصلى وأعاد الخ) أي كسري لم يجد  
ما ولا يزال بالانعدام وجدان  
الإبرة نادرا اهـ من الاصل

في شغل الوقت قد غسل وجهه وأيديه وأرجله إلى المرفق والكعب لعله وتيمم عنها فبسن  
له اطالة الغرة والتجصيل لكن قال الإمام لا يسن وضوؤه في الوجه ومثله البدان  
والرجلان ووضوه بأن سقط وجوب الغسل حينئذ رخصة فسقط تابعه مثل ما مر اهـ  
كلام شيخ الإسلام ووافق الشارح في الاعباب الإمام وبسط الكلام على ذلك أكثر مما  
سبق عن الفروع والشارح في النجاسة وشرحه الإرشاد فخرى على نذب اطالة الغرة  
والتجصيل مطلقا وكلام نهاية الجلال الرمي ووافق النجاسة أيضا وفي حاشية المنهج لابن قاسم  
اعقد م ر تارة قول الإمام وتارة خلافه ثم قال ابن قاسم وأظنه بعد ذلك اعقد ما قاله  
الإمام وفي الامداد يعتد به أي التجصيل قبل غسل البدن والرجل بخلاف الغرة فيما يظهر  
لاعتبار مقاربة النية لثبوتها وهو الوجه ومن غفر لفرق النية كما سواه أي فلا يعتد به  
قبل غسل الواجب من البدن والرجل وفارقت السنن المتقدمة بأن تلك مقصودة التقديم  
فشعلها النية المتقدمة بخلاف هذه انتهى وقال في شرح العباب فيلزم ذكره في الامداد  
هو الأقرب ونظيره سم في حواشي المنهج بأن اعتبار مقاربة النية المذكورة لا يقتضي  
ما ذكره لأنه يمكن البداهة يميز من الوجه فتقرن النية به ثم يغسل الزائد على الوجه ثم يغسل  
بقية الوجه إلا أن يريد أنه لا يلزم تقديم شيء من الوجه لاجتماعه تأمل (قوله لائمه) أي  
الاستعانة ترفه قال الحلبي في حواشي المنهج هل من الترفه الوضوء بالماء المذهب وترك الماخ  
حيث لا عذر الظاهر اهـ وقال الحلبي في حواشي المنهج هل من الاستعانة الحنيفة  
المعروفة واجعه اهـ (قوله) وإن لم يطلها) أي الاستعانة قال في النهاية قتلوا عامه غيره مع  
قدومه وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلها وقيد بالقدر على المنع الشارح أيضا في  
الامداد والاعباب وأقرسم في حواشي المنهج وأشار الشارح بقوله وإن لم يطلها إلى أن  
السنن في الاستعانة ليست للطلب كما في قوله تعالى فما استيسر من الهدى أي تيسر وقد ترد  
السنن للقول نحو استعبر الطين وإن كانت للطلب فليست بمقدرة أو غماص أو جبر با على  
الغالب من أن الإنسان يطلب الصب عليه (قوله مباحة) وقد أطبقوا على هذا وأبى  
في شرح صحيح البخاري للقسطلاني حائضه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلا قال ابن حجر  
لكن الأفضل خلافه وقال الجلال الحلبي ولا يقال إنها خلاف الأولى اهـ ومثل احضار الماء  
احضار الاناء والدلو كما في الاعباب (قوله) والاصل بالتيمة وأعاد عبارة النجاسة فإن فقدتها  
أي الإبرة تيمم وصلى وأعاد انتهت وفي الاعباب قال في المحجوع واقفوا على أنه لو وجد من  
وضوئه متبرعاً لم يقبل القبول اذ لا منه فيه اهـ (قوله) وترك (التفرض) في الاعباب بالبد  
أو غيرها وتقييد الشيخين به الغالب اهـ (قوله) في هبوب ريح) قال الحلبي في حواشي  
الحلبي وبجست فيضنا الرمي وجوبه في غن التجاسة (قوله) أو كان يتيم) قال في شرح  
العياب نقلا عن الأذري بل قد يجب ذلك في وضوء دائم الحدث إذا احتاج التيمم فيه لما  
في تركه إلى أن يجب العضون التفرقة اهـ وفي الوجوب تطرأ نظروا لسنن اهـ

وليعقير اليومان عما قبلهما ويسن الاكل من كبد الاضحية للاتباع (و) يسن (ترويض) أى أن يكون للمأكول كذلك للاتباع وصلاة  
 الصدر كعتان وصفتها في الشروط والاركان والسنة كغيرها لكنها امتازت عن غيرها بأمر وتندب فيها (و) منها أنه (يكبر)  
 الامام والمفرد في الركعة الاولى (ولومن المقتضية قبل القراءة أى قراءة الفاتحة) بجاء يقينا سوى تكبيرة الاحرام والركوع  
 فان شك أخذها لقل (مع رفع اليدين) في كل تكبيرة - وذو تكبيرة كما مر في صفة الصلاة وقت السبع الفاضل (بين  
 الاسنة ستاح والتؤن) فان فعلها بعد التؤن حصل أصل السنة لبقا وقتها بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة عددا أو سهوا أو جهلا  
 بحمل أو شرع امامه قبل أن يأتي بالتكبير أو وقفه فانه يفوت ولا يأتي به للتباس ٧٣ يفرض ولو تدركه بعد الفاتحة من اعادةتها

أو بعد الركوع بأن اتفعل لياقي  
 به بطلت صلاته ان علم وتجد  
 (وفي الثانية خسا) ويأتي فيها  
 تقيما تقرر في الاولى والامام يوم  
 يوافق امامه ان كبر ثلاثا أو ستا  
 فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندا  
 فيها ولو ترك امامه التكبيرات  
 لم يأت بها (ولا يكبر المسبوق  
 الامام اوله) من التكبيرات مع  
 الامام فلا واقتدى به في الاولى  
 مثلا ولم يبق من السبع الا  
 واحدة مثلا كبرها معه ولا يزيد  
 عليها ولو ادركه في اول الثانية كبر  
 معه خسا وان في ثابته فخص  
 أيضا لان في خسا حلت ترك سنة  
 اخرى (و) يسن (قراءة) في  
 الاولى وان أم يجمع غير محصورين  
 (واقرب) في الثانية (والاولى)  
 في الاولى (والفاتحة) في الثانية  
 للاتباع (ويقول) ندا (بين كل  
 تكبيرين) من السبع أو انفس  
 (الباقيات الصالحات) في قوله

والشرب كالاكل (قوله وليتقرب اليومان الخ) في الاسنى اذا قبل يوم القطر يحرم فيه  
 الاكل بخلاف ما قبل يوم الترويض كغيره هذا ايضا من التعاليل فراجعها منه (ومن  
 الاصل (قوله غر) في الامداد لم يفعل ذلك قبل خروجه سن له فعد في الطريق  
 أو ما صلى ان أمكنه وقضيته ان فصله في الطريق لا يتضرر به مروءة الخ وهو مذكور في  
 التفتة وغيرها (قوله في الفاتحة) أى ولو لبعض السهلة كما في التفتة قال في النهاية فان  
 عاد لم تطل الخ (قوله ثلاثا وستا الخ) في شرحى الا وشا سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها  
 وقبل الركوع فلا يريد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيها ما واد اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه  
 في الابعاب لكن في التفتة الذي يتبعه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدهما والا فلا  
 وجه متابعتها حيث ذه وهن عليه سم بان كلامهم كالصريح في انه يتابعه في النقص  
 وان لم يعتقده واحدهما أو الاخر كما قال (قوله بين كل تكبيرين) في التفتة اقتدى  
 بصنى والى التكبيرات والرفع زنه مفارقة ثم قال لم لا يضمن تحققه للمواودة لاقتباطها  
 بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث يفصل رفعه  
 عن هو به حتى لا يسيان حركة واحدة أو وثاقه الجمل الرملى واعتقد أن الرفع  
 المذكور غير مبطل للصلاة الخ واتصر سم للشارح فراجع (قوله بين كل تكبيرين)  
 خرج به ما قبل الاولى من السبع والنفس وما بعدها فلا يقول ذلك (قوله والله اكبر)  
 في الامداد ونحوه الفتح السنة أن يصل التؤن للقراءة التكبيرة السابعة والحادثة  
 (قوله في الاركان) الثلاثة الاولى في كل منهما وقراءة الآية في احدهما والاولى اولى  
 والدعاء للمؤمنين في الثانية (قوله فلا تجبها) أى فيصير أن يضبط عادة أو مضطجعا  
 مع القدرة على القيام ولا يجب طهر رستر بل سن قال في التفتة من كان في حال قراءة  
 الآية جنباً بطلت خطبته لعدم الاعتدال بها منه ما لم يتطهر ويعددها قال سم وفيه  
 نظر وما المانع من الاعتدال بها وان أم من حيث القراءة ثم رأيت في شرح المنهج

١٠ فانقل في تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وذيرا ملامهى عند ابن عباس  
 وجماعة (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) ويسن أن يأتي بذلك (سرا) وأن يكون (واضعاً يجهده على يسراه) تحت  
 صدره (ينهما) أى بين كل تكبيرتين كما يضعهما كذلك في حال القراءة كما مر في صفة الصلاة (ثم) بعد الصلاة (خطب) ندبا  
 ولو لم يفر من المنفرد للاتباع (خطبتين) كخطبتى الجمعة في الاركان والسنة دون الشرط فلا تجب هنا بل سن ويسن أن يسلم  
 على من عند المنبر وأن يقبل على الناس من وجهه ثم يسلم عليهم ثم (يجلس) قبلها جلسة خفيفة) بقدر الاذان في الجمعة (ويذكر  
 فيها) أى الخطبتين (ما يلقى) بالرجال فينزع من الاحكام تركه القطر في عيد ولا يحكام الاضحية في عيدها للاتباع

ليس بموضوع (وان يقول  
بعده) اى الوضوء وهو مستقبل  
القبلة رافعا صرة الى السماء  
(اشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده  
ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين  
واجعلنى من المطهرين صلاتك  
اللهم وصحبتك اشهدان لا اله الا  
انت استغفرك وأتوب اليك  
وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم وهذا الذي ذكره  
صحيحة ثبتا كذا ما نقله عليه  
ومنها من قال اشهد انى رسول  
قصته ابواب الجنة الثمانية  
يدخل من أى شاء وأن من قال  
صحبتك الخ كذب له فى روى اى يفتح  
الراء ثم طبع بطابع بفتح الباء  
وكسر هاء فلم يكسر اى لم يتطرق  
اليه ابطل الى يوم القيامة (ولا  
بأس بالدعاء عند الاعضاء) اى انه  
مباح لاسنة وان ورد فى طرق  
ضعيفة لانها كلها ساقطة  
اذ لا تتناول كذاب أو متهم  
بالكذب أو بالوضع وشرط العمل  
بالحديث الضعيف فى فضائل  
الاعمال أن لا يشتد ضعفه كما  
صرح به السبكي ومن ثم قال  
النورى لا أصل لدعاء الاعضاء

وافاق عليه لكن استحسنه الاسوى كالوضوء على ذلك الغسل وقال الهاملى كشيء اى  
حامد يفتى الصاب على العين قال فى الاعياب وهو ضعيف (قوله ليس بموضوع) قال فى  
الصفة يتقدم سلامته من الوضع هو شديد الضعف فلا يعمل به والحاصل ان المتأخرين  
من أئمتنا أو أكثرهم قد قلدوا الامام النووى فى كون الحديث لأصله ولكن كلام  
المحدثين يشر الى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها الى درجة الحسن فالتى يظهر  
للقصير انه لا بأس بحضه وقد أطلت الكلام على ذلك فى الاصل فراجعهم ان ردة قال فى  
الاعياب واذا قلنا بان مسح العنق سنة فمسح جميعه ولو بيل الرأس المندوب أو بيل  
الاذن لانه تابع لهما فى المسح طالما للفرقة به فارق ما مر من أن الاكل فى مسح الاذنين  
والصالحين أن يكون كل بما جديده اه (قوله بعده) قال فى الصفة اى عقب الوضوء  
بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر فقصر سنة الوضوء الاتية ثم رأت بعضهم قال  
ويقول فورا قبل أن تكلم اه وله لسان لا تكمل اه (قوله وهو مستقبل القبلة)  
فى الصفة تبصيره رافعا بصرة الى السماء وفيها ولو فتوا على كايمن امر المولى على  
رأس الذى لا شعيرة وزاد مع البصر اليد (قوله ومنها أن من قال) اى من أضافه  
الصيغة وهذا الحديث رواه مسلم وغيره (قوله وان من قال صلاتك) قد أطلت الكلام  
على ما يتعلق به هذا الحديث فى الاصل فراجعهم (قوله يفتح الراء) قال فى القاموس وتكسر  
جلد وقين يكسب فيه اه (قوله يفتح الباء) هو الخاتم يريد به الختم على الصحيفة بجزى  
على حسن الحسين (قوله اى لم يتطرق اليه ابطل) لعل فيه من القوائد ان قائل ذلك  
يحفظه عن الرقة اذ هو الذى تبطل العمل أو نوابه بعد ثبوته (قوله الى يوم القيامة) هذا من  
لفظ الحديث وغناه صلى الله عليه وسلم يوم القيامة لانه اليوم الذى يحتاج فيه الى ذلك  
الثواب كيدل عليه قول الصفة حتى يرى نوابه العظيم اه ويحقق وان لم أر من يثبته عليه  
أن يكون وجهه كون الغاية يوم القيامة احتمال أن تكون عليه مظالم الناس فمطعى  
ذلك المقتوم عليه لاصحاب المظالمات فينكسر ذلك الخاتم يومئذ ويسن كما فى الصفة  
وغرها تعال لا ذكر ان يزيد السلام لكرامة افراد الصلاة عن السلام ويقرأنا انزلناه  
الخ تلاما لما أخرجه الديلمى بسند فيه مجهول من قرأها فى أثر وضوء مرة واحدة كان  
من المسددين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله  
تعالى مع الانبياء ذكره الشارح فى الاعياب والسيوطى فى فتاويه وقال فى مسنده  
أبو عبيد بن جهمول وفى شرح العباب للشارح نقلا عن الاذكار للنورى اللهم اغفر لى ذنبى  
ووسع لى فى دارى وبارك لى فى رزقى قال الحديث صحيح يذات اه ونظر الحافظ ابن حجر  
فى تصحيحه بما ذكره فى الاصل (قوله قال النووى لا أصل لدعاء الاعضاء) على هذا  
جرى الشارح فى كتبه قال شيخ الاسلام فى الاسنى اى فى الصفة والافتقار روى عنه صلى  
الله عليه وسلم من طرق ضعيفة فى تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به فى فضائل الاعمال



١٥ وذكروه في شرح الهبة واعتقاد سعيه الشهاب الرمي وولده ويؤخذ مما نقلته  
 في الأصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأما عندنا  
 لكن لا يعتقد سنينه فطلب الاتيان به عند الشارح أيضا وفي شرح العباب للشارح ما نصه  
 ثم فيها أي في أدعية الأعضاء حديث حسن وهو ما من عبد يقول حين يؤدب باسم الله ثم  
 يقول عند كل عضو أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله  
 ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فتحت له غائبة  
 أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فان قام من فور ذلك صلى ركعتين يقرأ فيهما ويطلب  
 ما يقول انقل من صلاته كيوم ولذته ثم قال في استأنف العمل فهذا مصرح بنسب  
 التمسد المذكور عند كل عضو وسنده حسن كما قاله المستغفر فيتميز أن لا يكون من  
 محل الخلاف بين النووي وغيره في أدعية الأعضاء فاستفده انتهى كلام شرح العباب  
 (قوله ومنه) أي من دعاء الأعضاء عند غسل الكفين الخ اشارة الى أنه لم يستوعب دعاء  
 الأعضاء وهو كذلك في رواية لابن منده عن علي كرم الله وجهه اذ قدمت وضوءك فقل  
 بسم الله العظيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الا كنا لسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من  
 المتطهرين فاذا غسلت فركبك فقل اللهم حسن فربى واجعلني من الذين اذا أعطيتم  
 شكروا واذا أئتمهم صبروا وفي رواية عن أنس ذكرها الحافظ ابن حجر في تزيين احاديث  
 الاذكار قل أن غسل يديه قال بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله استغنى قال  
 اللهم حسن فربى وبسرى أخرى (قوله يدي بالتشديد) معنى ايعاب (قوله اللهم أعني  
 على ذكر الخ) قال في ايعاب زاد جمع تبع لبعض السلف ونقله في المجموع عن الحارثي  
 اللهم اسقني من حوض نبعك محمد صلى الله عليه وسلم كاسا لا ظمأ بعده أبدا وقال في  
 الاحياء يقول اللهم أعني على تلاوة كتابك وكثرة الذكر لك وقال الروافى يقول اللهم اجر  
 على لساني الصدق والصواب وما ينفع الناس (قوله اللهم أرحمني راحة الجنة) قال  
 في ايعاب قال جمع وجرى عليه في المجموع يقول اللهم لا تخرمني راحة نبعك وجنتك  
 اللهم أرحمني راحة الجنة وأنت عني راض وزادوا عند الاستسقاء اللهم افي أعوذ بك  
 من روائح أهل النار ومن سوء الدار وورد في رواية عند المضمضة والاستسقاء اللهم افي  
 محي ولا تخرمني راحة الجنة (قوله اللهم حرم شعري الخ) قال في ايعاب قال القموني  
 كرا ففى وروى اللهم احفظ رأسي وما حوى وبعني وما حوى وفي الاحياء يقول اللهم  
 غشني بروحك وأزل علي من بركانك وأغلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله  
 أحسنه) قال في ايعاب قبل وعند مصحح المتن على القول به اللهم فذكره من النار  
 وأعوذ بك من السلاسل والأغلال (قوله قدحى) بتشديد الهمزة ايعاب ومن سقى  
 الوضوء كفاي الكفة تجب وشاشه أي لا يه يستغفر غالبا بل قد يورث الوساوس وتولت  
 تكلم بلا عذر ولا يكره ولومن عار لانه صلى الله عليه وسلم كلم أم هاني يوم فتح مكة وهو

ومنه عند غسل الكفين  
 اللهم احفظ يدي من معاصيك  
 كلها وعند المضمضة اللهم أعني  
 على ذكرك وشكرك وحسن  
 عبادتك وعند الاستسقاء اللهم  
 أرحمني راحة الجنة وعند غسل  
 الوجه اللهم يرض وجهي يوم  
 تبيض وجوه وتسود وجوه وعند  
 غسل البدن اللهم أعطني كتابي  
 يميني وحسيني حسبا يبرأ وعند  
 اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي  
 بشمال ولا من وراء ظهري وعند  
 مسح الرأس اللهم حرم شعري  
 وبشري على النار وعند مسح  
 الأذنين اللهم اجعلني من الذين  
 يستقون القبول فيقعون أحسنه  
 وعند غسل الرجلين اللهم ثبت  
 قدمي على الصراط يوم تزل فيه  
 الأقدام

وبعضها شروط التنية والشروط  
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم  
من وجوده وجود ولا عدم لذاته  
والمراد به هنا ما هو خارج الماهية  
وبالركن ما هو داخلها (شروط  
الوضوء والغسل الاسلام) لانه  
عبادة يحتاج لنسبة والكافر ليس  
من أهلها ويرخصه غسل الكافرة  
من جنس أو نقاس لكن لا مطلقا  
بل لحمل وطهرها ومن ثم لو أملت  
لزمها عاذنه (والقبض) في غير  
الطفل الطواف لما مر أول الطهارة  
لان غير المميز لا تصح عبادته فعلم  
ان هذين شرطان لكل عبادة  
(والنقاء من الحض والنفس)  
لما هما للعلم أفعال الحج ونحوها  
تسن للناس والنساء وهذا  
شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة  
(و) النقاء (على جميع وصول الماء  
الى البشرة) كدهن جامد يثقل  
الجوارى

(قوله قبض الزكاة حيث سد الخ)  
فلزم الوجود والعدم في ذلك  
لوجود السبب والمانع لاذات  
الشرط اهـ برهزي  
(قوله وحذف قبله لانه جماعه)  
منهم شيخ الاسلام في شرح لب  
الاصول وعبادته في عبارة الهنسي  
هنا اهـ حمل المبل (قوله كالعدم)  
أي والعبرة ودخل مكنة  
والمدنية اهـ برهزي

(قوله وبعضها) أي شروط الوضوء شروط التنية قال في شرح العباب واعلم ان الاسلام  
والقبض وعدم الصاف وعدم التحليل وعدم المتأني ومعرفة الكيفية شروط للتنية كما  
سبب علم من كلامهم اهـ ولما كانت التمتنع اركان الوضوء أدخلوا شروطها في شروطه  
لتنوقف حصته على شروطها وشروطه (قوله ما يلزم من عدمه العدم) فيلزم من عدم  
وجود شرط من شروط الوضوء عدم وجود الوضوء ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فقد  
تجتمع شروط الوضوء ولا يكون الشخص متوضئا وقد وجد ويكون متوضئا وخارج عما  
ذكر السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كالقراءة بالنسبة للارث فيلزم  
من وجودها وجوده ومن عدمها عدمه (قوله لذاته) يخرج به الشرط المقارن للسبب  
فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحلول التي هو شرط لوجوب الزكاة كتمتع النصاب  
الذي هو سبب لوجوب قبض الزكاة حيث ذكرنا في غير هذا الموضع يخرج به أيضا الشرط المقارن للمانع  
فيلزم من وجوده العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من  
وجود الدين على هذا القول عدم وجوب الزكاة كتمتع وجود شرطها وحذف قبله لذاته  
جماعة لعدم الاحتياج اليه فيأخذ كذا كذا فيلزم منه من حيث ترتبه عليه وعدمه ويرد عليه اهـ  
السبب لا الشرط ولعدم وجوبه في الثانية انما هو المانع لا الشرط قال شيخ الاسلام  
ذكرنا اوضح لان قولنا يلزم من كذا كذا فيلزم منه من حيث ترتبه عليه وعدمه ويرد عليه اهـ  
(قوله والمراد به) أي الشرط هنا أي في هذا الباب شبهه الشارح على انهم قد يتوسعون  
فيطلقون الشرط على الركن كتمككه بجماع أن كلامهم حاله بمنه كالا يتجنى على من سب  
كلامهم (قوله ما هو خارج الماهية) استشكل السد عن البصري في حاشية التفتة  
عند جرى الماء على العضو من شروط الوضوء بقوله يحمل فأدل لان كلامه في الشروط  
انما يراد به عن حقيقة الوضوء وماهيته وجرى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان  
الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وماهيته فتدبر اهـ  
(قوله في غير الطفل للطواف) أما هو إذا أحرم عنه ولله وأراد أن يطوف به فانه يشترط  
ان يطهره ويشرى عنه كذا اذا غسل حليته المجنونة من الحض ليطاها (قوله أول  
الطهارة) في أوائل فصل الماء المستعمل (قوله فصل الخ) أي من قوله الكافر ليس من  
أهلها أي التنية ومن قوله غير المميز لا تصح عبادته أن هذين أي الاسلام والقبض شرطان  
لكل عبادة اذ لا بد في العبادات من التنية وهما لا تصح فيهما (قوله ونحوها) أي كالعدم  
(قوله تحتاج للطهارة) يخرج ما لا يتوقف عليها كذا كذا والصلاة والسلام على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجارية) عبارة الشارح في حاشية التفتة فصاها  
في الروضة لو كان على العضو من مانع يجري الماء على العضو لم يثبت صح وضوءه اهـ  
وضمير لم يثبت للماء من غصة كانت عبارة المجموع أو وضع وهي ولو كان على اعضائه أثر  
دون مانع فتوضأ وأمس الماء البشرية وجرى عليها ولم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء

(قوله وكوسخ تحت الاظفار)  
قال في العباب يشترط في الحصول  
بجرى الماء عليه وتقدم ازالته  
ما يمنع وصوله الى البشرة كوسخ  
خلف قال الشارح في شرحه يمنع  
وصول الماء لما فيه فوجب ازالته  
وما في الاحياء مما حمله الزركشي  
عن كثيرين وأطال هو وغيره في  
ترجيحه وأنه الصحيح المعروف من  
المسألة مما احتجوا من الوسخ دون  
غوا العين ضعف بل غريب كما  
أشار اليه الأذرى فقد صرح  
في الثقة وغيرهما بما في الرواية  
وغيرهما من عدم المسألة بشئ  
تحتها حيث يمنع وصول الماء لها  
وكون التقديم غير واجب لا يؤيد  
العقولا فمن دعه لأن الأزالة  
لما فيها لا تقتصر في التقليل بل  
كثيرا ما زال مع بقائها  
وأنتى البغوى في وسخ غسل من  
غبارها أنه يمنع حصة الوضوء بخلاف  
ما نشأ من دونه وهو العرق المتجمد  
وجزءه في الأنواع اهـ جل الليل

كوسخ تحت الاظفار خلافه  
لغيره الى ركنه فبار على البدن  
بخلاف العرق المتجمد عليه لأنه  
كله منه ومن ثم يقتضيه  
(والعلم بقرضه) في الجمله لأن  
الجاهل بها غير متمكن من الجزم  
بالبينة (وأن لا يستند

ليس بشرط الى أن قال في حاشية الثقة وفي الحاشية بعد عبارة الروضة والمجموع ويجب  
جله على ما إذا أصاب العضو بحيث يمس فسادا لغيره على فقهه قطع بحيث يظهر عدم  
أصابته فذلك العضو يكف الخ (قوله وكوسخ تحت الاظفار) أى البدن أو الرجليان قال  
الزبائدي في شرح الحرر وهذه المسألة مما احتجوا به البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفار  
يديه وأرجليه فليست قطع لذلك وفي حاشية الثقة للشارح اعترض الأذرى بحكاية الروضة  
للتفلاف ففسلا عن قصصه عدم الحصة بقول التبصرة وإذا فاقم الوسخ على الأيدي  
أو الأرجل لم يمنع حصة الطهارة ولا خلاف في ذلك وفي فتاوى القفال على يده وسخ كثير  
فتوضأ بأجزائه لم يفتق وصوله الى أسفل الوسخ لأنه ما يتركز منه وعليه لمسه والمس به  
ينقض الوضوء لأن القرص منه لما تولد من البدن الحلق ببعض أجزائه بخلاف الغبار  
الطاري وفي زيادات العبادى وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لأنه تشق ازالته  
بخلاف غوا العين فوجب ازالته قطعاً لأنه قادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء  
والنشارة هذا فقال يعنى منه وان منع وصول الماء لما فيه واستدل هو وغيره بأنه صلى الله  
عليه وسلم كان يأمر بتقليم الاظفار ويمنع ما تحتها ولم يأمرهم بإعادة الصلاة اهـ كلام حاشية  
الثقة للشارح (قوله وكعباء على البدن) وقول القفال زأك الوسخ لا يمنع الوضوء قال  
الشارح في الثقة والجمل الرولى في النهاية يتعين فرضه فيها إذا أصاب جزءاً من البدن  
لا يمكن فصله عنه وفي شرح العباب للشارح ذهب ابن المقرئ وشيخه التاشرى الى إباحة  
الغضب بالعصم وأنه لا يمنع وصول الماء للبشرة لكونه يفضل بعد دفعه بقليل ويزول  
جرمه ثم يسط الجسم من حرارته ويحصل من النقط جرم وذلك الجرم من نفس البدن فلا  
يكون مانعاً من رفع الحدث اهـ قبل وهو قد لا يخالف كلام البلقينى أى حيث قال اما  
ما يغطي جرمه البشرة أن أمكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع والجرم قبل الوقت  
وبعد الى أن قال البلقينى مرادهم بالغضب الذى أباحوه غضاب لا يمنع وصول الماء  
للبشرة وأما تغييره لونهما أو يمنع وصوله اليها ولكن يمكن زواله عند الطهر انتهى وفي  
الثقة لا يضر اختلاطه أى الغضب بالتوثر لأن الأصل فيه الطهارة ثم ذكر كلاماً قرر  
فيه عدم الحصة قال ولا يضر في الغضب تنقطه للجسم وترتبه لقشرة عليه لأن تلك  
القشرة من عين الجلد لا من عين الغضب كما هو واضح اهـ وفي الامداد للشارح بعد كلام  
البلقينى السابق مائة ومنه أى عما يتغير به لو تم فقط أو يمكن زوال جرمه المانع للغضب  
بالخص ولا تضر تنقط الجسم من حرارته لأن ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن اهـ  
(قوله في الجمله) أى بأن يعلم أن الوضوء مشكل على فرض وقول وعلم القرص من الغفل  
فانه يصح حيث لم يقصد بقرص معنى التقليل كما سيأتى التصريح به في كلامه والمصنف  
يعبر عن هذا الشرط هنا بالعلم بقرضه ويعبر عنه في الثقة بجملة كقبيته ثم فصل ذلك بما  
ذكره هنا بقوله وان لا يصدق فرضا معينا الخ وعبارتها ومعرفته كقبيته والأفان غلن السك

(قوله لان الشارع التفاء) ومنع

الاستناد اليه باستعمالها بامان  
ديار الجوس مع غلبة تحبسه عملا  
بأصل الطهارة ولم يتصور التلصص  
الاستنباه لانه مانع قوي ولذا  
صرحوا بان التفاء اهرضوا في  
باب الاجتهاد عن القسك بالاصل  
فأوجبوا التوقف منه حتى يعلم  
الطاهر بالاجتهاد لا بنحو الالهام  
وان كان وليا لان الاحكام لا تنفي  
على الشواطر والالهامات لانه  
لا تعلق بنحو اطر من ليس بمسوم  
اه كلام حاشية فتح الجواهر اصل  
(قول الشارع وان لا يكون على  
العضو ما يشرب الماء) جمع بين هذا  
والذي قبله لان الاول خاص  
والثاني عام والا فالاول من افراد  
الثاني كاهو ظاهر اه جزمي

فرضامعنا من فرضه سنة فبمع  
وضوء وغسل من اعتقادا بجمع  
مطلوبة فرضا وبعضه فرض  
وبعضه ماسنة ولم يقصد بفرض  
معين التفتية وكذا يقال في  
الصلاة ونحوها (والماء الطهور)  
أوطن انه طهور فلو ظهر عمار  
لم يظن طهوريته لم يصح طهره به  
وان بان انه طهور (وازالة العينة)  
العينة وأن لا يكون على العضو  
ما يغير المسامان لا يملن فيه فان  
قال نويت الوضوء انشاء الله  
لم يصح ان قصد التعلق أو أطلق  
بمختلف ما اذا قصد التبرك (وان  
يجري الماء على العضو ودخول

فرضا أو شربا ولم يقصد بفرض معين التفتية صح أو فلا ولا يأتي هذا في الصلاة ونحوها  
اه وكذا في عبارة الامداد والنهاية الا أنهم ساحتها فاسطة ظن الكل فرضا وعبارة فتح  
الجواهر أن لا يقصد بفرض معين التفتية اه وفي شرح البهجة والروض والتصرير شرح  
السلام ومعرفة كقيته كظهير الا في الصلاة اه فظهر ان صنيع المصنف هنا  
مخالف لما جرى عليه اصطلاح المتأخرين في التعبير عن معنى العباب بنحو ما عبر به  
المصنف هنا والامر في هذا قريب (قوله فرضا معنا) أي كغسل الوجه فان اعتقده  
تفلا لم يصح وضوءه وكذلك الصلاة (قوله والماء الطهور) أي نفس الامر فلو وضأ  
من ماء يعتقد طهوريته ثم بان عدمه لم يصح وضوءه (قوله وأوطن انه طهور) أي عند  
الاستنباه قال الشارع في حاشيته على فتح الجواهر لا يحتاج لتلن الطهارة الا عند وجود  
معارض وهو الاشتباه فيما اذا اشبه عليه طاهر بنحو فيفتح عليه التوضؤ من أحدهما  
الا بعد أن يجهتد ويظن ما هارة واحد منهما كذا افشاه عن الاجتهاد اني قال وخرج  
بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فقه الطهريه استنادا لاصل طهارته وان غلب على  
ظنه تبصه بوقوع ما القالب في نفسه العينة وانما يلتفت لهذا الظن لان الشارع  
ألفاه الخ (قوله وازالة العينة العينة) ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تزيد  
الفسلة عنه وأوصافه الاما عمن لون أو ريح وان يكون الماء واردا على الناص ان  
كان دون الفتن وان لا تتغير النسالة لا يردون بعد اعتبار ما يشترطه الفسول  
ويعطيه من الوضوء الطاهر وانما عقد هذا العينة لانها التي تحتاج ازالها الى هذه الشروط  
فاحتاج الى التفتية على ازالها وأما الناص انه كمي فالفسلة الواحدة تكفي فيه من  
الحدث وان ثبت حيث كان الماء القليل واردا وعم موضع النجاسة بالتفصيل ويمكن أن  
يكون المصنف جزمي على رأى الزايفي من أن الفسلة الواحدة لا تكفي عن الحدث وان ثبت  
بل لا يمين ازالة الناص أولا تبصده الحدث كاهو ظاهر عبارته وقد نبت على هذا في  
رساقي في شروط الوضوء (قوله بغير الماء) أي نفسه انما را كما سبق في بحث الماء قال  
في الامداد ومنه الطب الذي يحسن به الشعر على انه قد غسفت فيمنع وصول الماء للباطن  
فقبب ازالته اه وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك وقد ذكرته في الاصل فراجع منه ان  
ارده (قوله وأطلق) أطلقوا الاطلاق بالتعلق هاو بالتبرك في الطلاق لانه الاحوط  
بالباين والسليح المبري هنا كلام قوي يشته في الاصل (قوله ما اذا قصد التبرك)  
أي بدكراسم الله وأوجهه المصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة أو باساعه معني  
الله عليه وسلم فانه بعد أن أمرهم بالقوة تعالى ولا تقولن لشي الى فاعل ذلك خدا الا  
أن يشاء الله كانه يذكركه في كل أو غالب أو فاعه وكذلك اذا أتى بها بشيء أن افعال العباد  
لا تقع الا بشيئة الله كذا في كاه في شرح العباب (قوله وان يجري الماء على العضو) قال  
في شرح العباب فلا يكتفي ان يسه الماء بالجرى ان لانه لا يسي غسلا ومن غمة لم يجز العمل

الوقت لانهم الحدث) وأوطن دخوله وتقديم استنباهه ونفظة احتيج اليه (والوالاة)

بالنسخ والبرء الا ان ذابا ويرى على العضو كما تروى في الامداد والنهاية لا يمنع من عقد هذا  
شرطا كونه معلوما من مفهوم القفل لانه قد رايه اى القفل ما بين النسخ اه (قوله  
ومرت) اى الموالاته ومن شروط الموضوع تحقيق مقتضى له عند تبيين الحال والا فوضو  
الاحتياط صحيح وفيه كلام ذكرته في الاصل ومنها غسل جزء مما يتصل بالمفصول ويحيط  
به ليحقق استحبابه وهذا اعده الشارح منها في الاعياب والنخبط في الاتقان لكن رده  
الشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية بانه بالاركان اشبه ومنها غسل مظهره بالقطع  
من محل القرص وهذا اعده من الشروط في الاعياب ورداه في الامداد والنهاية بما ورد به  
ما قبله ومنها غسل المشتبه بالاصل عدمه في الاعياب ايضا ورداه في الامداد والنهاية  
بانه بالاركان اشبه وقد افردت الكلام على شروط الموضوع في تأليف مستقلة يسمى كشف  
المروط من محذرات ما للوضوء من الشروط

### • (فصل في المسح على الخفين) •

(قوله بل متواترة) اى عن الصحابة الذين كانوا لا يقرأونه صلى الله عليه وسلم سفرا  
ولا حضرا وقد صرح جمع من الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم رواه بخلافه واذا التفتين منهم  
العشرة المشيرة وعند ابن ابي شيبة وخرجه عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من  
الصحابة بالمسح على الخفين وانفق العلماء على جوازها خلافا للخوارج لان القرآن لم يرد به  
والشبهة لان علما امتنع منه لكنه لم يثبت عنه باسناد موصول يثبت به كما قاله البيهقي  
(قوله حتى يكفر بها) اى بالاحاديد المتواترة باحدا اى مسح الخلف بمعنى جوازها وهذا  
من خمسة قول القليل قال في الصحة قال بعض الحنفية اى وهو الكرخي منهم اخشى ان  
يكون انكاره اى من اصله كقرا اه وفي الامداد قال بعضهم وذكره ويعلم من عدم تكفير  
أئمتنا الخوارج والشبهة مع قولهم بعدم جواز المسح على الخفين ان المنكر له لا يكثر عند  
أئمتنا واقتضى كلام القليوبي على المحل تكفيره كما يشتهر في الاصل وقول الحنفية والامداد  
من اصله قال الهانفي في حواشئ التصفه احتراز به عما اذا أنكر بعض شروطه وكيفيته  
وأحكامه (قوله لا يثارة القفل الافضل) عبر بوضو ذلك في الامداد وفتح الجواد  
واستشكله سم في حواشئ المنهج بأن تقديم الافضل مطلوب شرعا فكيف يتعذر الرغبة  
عن السنة وما المانع من أن المراد بالرغبة عن السنة فترة النفس وعدم طيب القلب  
بالقفل واهى محمد وروى ذلك مع اعتقاده حسنة اه واستشكله في حواشئ التصفه ايضا  
وهذا الاستسكال بالنسبة لما في هذا الكتاب وشرحي الارشاد تحببه ان تقول العبارة  
وأما التصفه فتعابوا تهم ان تركه رغبة عن السنة اى لا يثارة القفل عمله لانه حيث كونه  
أفضل منه سواء وجد في نفسه كراهيته لما فيه من عدم الطائفة مثلا أم لا فعلم ان الرغبة  
عنه أعم وان من جمع بينهما أواد الايضاح اه فقوله الامن حيث كونه أفضل بل دفع  
لتوقف سم وعبر في النهاية بنحو ما في التصفه فقال لا يثارة تقديم الافضل عليه اه ولعل

(قوله ذكرته في الاصل) قال نفسه  
مانعه فلو شك هل أحدث أولا  
قتوا احتياطا ثم تذكر حسنة  
لم يصح وضوءه وقيل شيخ الاسلام  
في عهده من الشروط فقال في  
شرح تنقيح الباب فيه قل لانه  
عدم صحة ذلك اغلظ لقرردق  
النية بلا ضرورة كما ذكره أئمتنا  
لعدم تحقق مقتضى الايمان أن  
لا يصح وضوء الاحتياط وان لم يبين  
الحديث ولا الوضوء المجددان  
أراد بالمقتضى الحدث وان أراد  
أعم منه حتى يقال مقتضى  
للو وضوء المجدد متحقق وهو الصلاة  
التي صلاحها بالوضوء الاول فنقول  
والمقتضى لوضوء الاحتياط  
متحقق وهو الشك في الحدث اه  
وفي الامداد والنهاية انه ليس  
بشرط مطلقا بل عند التين اه  
أصل يعرفه

ومرت كاستصحاب النية حكما المعبر  
عنه يفقد الصارف

• (فصل في المسح على الخفين  
واحديته ثم يرد قيل بل متواترة  
حتى يكفر بها جاحده (ويجوز  
المسح على الخفين بدلا عن غسل  
الرجلين في الوضوء) وقد يسكن كما  
اذ اتركه رغبة عن السنة  
لا يثارة القفل الافضل

التصفة التي وقعت لابن قاسم من التصفة حذف منها الامن قولها الامن حيث الخ وقد قال  
 الهاتفي في حواشيه على التصفة قوله الامن حيث كونه أفضل لان ايتار من هذا الحجة  
 مدح لا محذور فيه الخ ما له في فصل قول الشارح في هذا التمرح وفي شرح الارشاد  
 لا يثارة الفصل الأفضل أي الامن حيث كونه أفضل بل من حيث ما ذكره من حاشية  
 المنهج من فقرة النفس وعدم طيب القلب بالفعل أو من حيث اعتقاده أفضلته الفصل  
 مطلقا مع انه ليس كذلك اذ قد يكون المسح أفضل من الفصل بل قد يكون المسح واجبا  
 ويؤمى الى ارادة هذا الأخير قول الشارح في حاشية الايضاح والجمال الرمل واجزعلان  
 في شرح جامع على الايضاح أو رغبة عن السنة بمعنى فعلها عليه لعدم القوة أو لظنه ان  
 الفصل أفضل منه دائما وألصق ذلك مع اعتقاد جواز له لا يلحق الذي ذكره في باب الردة  
 من انه لو قيل له قص ألقار له فقال لا أفضل ورغبة عن السنة فان ذلك كفر انتهى كلامهم  
 وهذا الأثر يدماسق من القليوبي لان هذا الذي عدوه كفرا فاعيا اذا رغب عنه مع علمه  
 بسنيته فتكون رغبته عنه استقباحا للسنة وهو كفر وما قاله القليوبي في نفسه الرغبة عنه  
 لانكاره سنته وهو الذي قال فيه الكرخي من الحنفية أحتسب أن يكون انكاره أي من  
 أصله كفر وقد نقل شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ان بعض العصاة قال بفسخ  
 حديث المسح على الخف اه ومع ذلك لا قال بتكفير القائل به هذا وقد رأيت في بعض  
 نسخ هذا الشرح زيادة لا كافي التصفة والنهاية وغيرهما وعليها فلا اشكال أصلا (قوله  
 أو شك في جواز) في التصفة أي لتقبل نفسه القاصرة شبهة فيه ومثلها عبادة الزبدي  
 في شرح الحروري حاشية شرح المنهج وفي الامداد والنهاية أي لخصوص معارض كدليل  
 لا لاعتقاد عدمه وعبارة الخطيب في المغني والاقناع أي لم تطعن نفسه اليه لانه شك هل  
 يجوز له فعله اه وفي شرح التبيين للخطيب المراد بالشك في جوازه عدم سكوت النفس  
 اليه لا الشك في حكمه هل يجوز أم لا اذ يجد جوازه مع هذا فضلا عن كونه أفضل اه  
 بحر وفه وأقاده أن معنى قولهم لا لاعتقاد عدم جوازه انه عند اعتقاد عدم جوازه  
 لا يجوز ذلك غير المسح من العبادات فمن لم يعتقد جواز الوضوء مثلا ووضا اتفاقا  
 وضوا مستجمعا اركانه وشروطه لا يصح وضوءه وكذلك غير الوضوء من العبادات  
 وعبادات القليوبي في حواشي الخلى أول شك في جوازه بمعنى صدم طمأنينة نفسه اليه  
 أو لعارضه دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعيا لمتر اه وهذا يقتضي  
 أن المراد بعلت كون ما ذكر كفرا وهو المتبادر من كلامهم وقال ابن القيم في حاشيته على  
 تحفة الشارح يعني انه ليس المراد منه شك في حكم المسح على الخف هل هو باطل أم لا بل المراد  
 انه مع علمه بأنه جائز يتناقض العلماء خلت نفسه القاصرة شبهة فيه أي جواز المسح على  
 الخف له فعند ذلك بسن له المسح عليه وبما هذه النفس الخ أي من كون حديث المسح  
 منسوخا كما قال به جماعة من العصاة بآية المائدة وقول جرير البجلي كافي العصمين رأيت

أو شك في جوازه أو كان ممن  
 يقتل به

(قوله وقد نقل شيخ الاسلام في  
 شرح البهجة الكبير الخ) الآن  
 يقال ان المسح مجمع عليه مع  
 من الدين بالضرورة فكيف  
 التكفير حيث نشأ ظاهرا وأما من  
 حيث نواتر الحديث فقد قيل  
 بنسخه وان كان فيه نظرا أصل  
 (قوله أي لتقبل نفسه القاصرة  
 شبهة فيه) أي بان يؤخذ ان المسح  
 المراد به الفصل الخفيف الذي  
 تجهه العرب مسحا اه جريري

رسول الله صلى الله عليه وسلم عسى على الخلق إذا أودا دوا فالو الجبر إنما كان هذا قبل  
نزول المائدة قال وما أسألت إلا بعد نزولها لا يبقى احتمال روايته ذلك قبل اسلامه وإن كان  
شكلا في الظاهر لا سيما جبر إنما أراد الرذيلة في قوله سمع إنما كان قبل نزول المائدة وفي  
الامداد وفرغ الجراد وأمر به مع ذلك فظهر نفسه التخليع مع ما علم واستقر اه (قوله  
أو وجد في نفسه كراهيته) سبق عن الصفة أن هذا أدخل في الرغبة عن السنة وأن من  
جمع بين الرغبة عنها وبين وجود الكراهية أراد الإيضاح فالرغبة عن السنة اعم من أن  
يجد في نفسه كراهية لما في المسح من عدم النظافة مثلاً ولم يجدها وفي الامداد والنهاية  
الى أن تزول وبعبارة الاسنى في صلاة المسافر ويستقر ذلك الى أن تزول عنه الكراهية  
ومثلها ما لو كان من يقتدى به انتهت (قوله وكذا في سائر الرخص) أي باقيا كما صرحوا  
به كجميع بالشق وغيره وفي الامداد بعد ذلك فهو ما في هذا الكتاب بل يكره تركه في كل ذلك  
وكذا سائر الرخص اه وكذلك الصفه وزادنها وأربعة حدث وهو متوشق ومعه ما  
يكتفيه لوبسه ومسح لان غسل قال ومثل في الأثرين سائر الرخص (قوله إذا احتنق وهو  
لا به الخ) زاد في الامداد انما جازمت تعقت عليه الصلاة وفي نهاية الجمل الرمي إذا  
انصب ماؤه عند غسل رجله وجد برد اليد وبسجه اه وقد بكرة المسح كالو كره  
وقد يحرم ويصح كقصور وقد يحرم ولا يصح كالحرم إذا لبسه لغير عذر (قوله وخرج  
بالرجلين) قال سم في حوائج شرح المنهج لو كان له أن يزدن رجلين فينبغي أنه لا بد من أن  
يلبس في كل واحدة خضاً ومن مسح كل خف إلا أن كان بعضهما زائداً أو مختلماً اه مخلصاً  
(قوله وبالوضوء) أي خرج بالوضوء الغسل وإزالة النجاسة فلا يجوز في الغسل المسح على  
النجسين بل لا عن غسل الرجلين سواء أكان الغسل مستوياً أم واجبا لعدم وروده قبيحاً  
ولانها لا يتكرران تكراراً للوضوء (قوله لا للقد الماء) عبارة الامداد أو تيمم لانه قد الماء  
كبحر وصورته أن يتكلم مع بقاء علقته غسل وجهه ويديه ومسح رأسه بعد حدثه ليسمع  
على الخف والأوجه أن تكلفه لما ذكر من الغسل حرام إذا الصورة أنه يضطر كما ينسب في  
بشرى الكرم جمع رد اعتراض الزركشي على هذا التصور بأنه فاسد أمان تيمم لانه قد  
الماء ثم ليس الخف فانه لا يجوز له المسح لبطان طهره برؤية الماء انتهت بحرفه وعبارة  
النهاية لتجمل الرمي وتكرار الطهر لتجمل التيمم وحكمه انه إذا كان لا عوازاله لم يكن له  
المسح بل أن وجد الماظره نزعها والوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث  
ثم تكلف الوضوء عليه صح فهو كذا ثم الحدث والأوجه الحرمة انتهت قال في المغني أن غلب  
على ظنه الضرر ونقله عن شيهه (قوله بلا طهارة) أي عن الحدثين (قوله لا بعده) أي  
كإل الطهر (قوله أمر ينزع الأولى) أي لكونه البست قبل كإل الطهر إذا لبسها كان قبل  
غسل الأخرى (قوله ويضر الحدث قبله) أي قبل وصول القدم الى قراره من الخف  
والخاص ان حكم ساق الخف حكم خارجة الا في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان لا لبساً

أو وجد في نفسه كراهيته وكذا في  
سائر الرخص أو خاف قوت  
الجماعة وقد يجب إذا أحدث وهو  
لا به ومعه ما يكتفي المسح فقط  
أو توقف عليه ادراكه معرفة  
أو الرمي أو طواف الوداع أو  
الجمعة إن لم يمه أو الوقت أو انقاذ  
أسير أو خروج بالرجلين مسح خف  
واحدة أو غسل أخرى فلا يجوز  
بخلاف مسح واحدة لتواضع  
وبالوضوء الغسل وإزالة النجاسة  
فلا يجوز فيها (وشرط جواز  
المسح) على كل من الخلق (إن  
لبسه بعد طهارة) من وضوء أو  
غسل أو تيمم لا للقد الماء كاملة  
بأن لا يبق من بدنه لمة إلا طهارة  
فلا يجوز لبسه قبل كإل الله صلى  
الله عليه وسلم لم يرخص فيه  
الابعد والعبرة بأشعار الأقدمين  
أو غسل رجله وليس خفها ثم  
الأخرى وليس خفها أمر ينزع  
الأولى من موضع القدم ووردها  
يجوز غسلها في الخف قبل  
قراره ما يضر الحدث قبله  
(و شرطه) أن يكون الخف  
لأهراً

قوله ومثله في الأولين سائر  
لرخص وفي المغني والافتتاح  
نحوه كافي الأصل اه

وانما وجبت استجابة المرتد لان الرد تمخذه في التلف فوجب اعتنا بمختلف ترك الصلوات فيكون استجابته حالاً ومن قتل في مدة الاستجابة وقبلها اثم ولا ضمان عليه ولو قال حين ارادة قتل صلياً في يتي اودى كعذرا ولو باطل بالقتل لم يجب امره به ان ذكر عذرا باطلا وصق قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا صلياً ام سكنت لتحق جنايته بعدد الأسماء ولا يقتل بقاتته ان قاتته بغير مطلقاً وبلا عذر وقال صلياً التوبة بخلاف ما اذا لم يقل ذلك \* (باب الجنائز) \* بالفتح جمع جنازة وبه وبالكسر اسم الميت في النعش فان لم يكن عليه الميت فهو سرير وفيه من جنزه اذا استر به (يصحب) لكل أحد (ذكر الموت بقلبه) ولسانه (والكفار منه) أي من ذكر ما كان يصح له فيه لانه انزع عن المعصية وادعى الى الطاعة واذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكتفاء من ذكره وعلامة ما ذكر في كسر أي من أمر الدنيا والامل فيها الاقله ولا في قليل أي من الاعمال الاكثره (و) يستحب (الاستعداد له بالتوبة) ٨٤ أي تجديدها والاعتناء بشأنها ومحلها لم يلم ان عليه مقتضىها وما والاوجب فوراً

جواز القتل بمعنى أنه لا يوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوده بهما من حيث الامر بالمعروف (قوله حالاً) أي لان الامهال يؤدى الى تقوية صلوات وقيل يعمل ثلاثة ايام (قوله لتوته) في التوبة وانما قضت التوبة هنا بخلاف سائر الاحد ودلان القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الاستناع من القضاء وبه لانه يزول ذلك

### • (باب الجنائز) •

(قوله وبه) أي بالفتح وبالكسر في المفرد اذا في التصفية وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو قهقهة وقيل عكسه قاله في النهاية وعلى ما تقرر وقال أصح على الجنائز يكسر الجيم صحت ان لم يردج النعش (قوله نصب) بضم التوت (قوله سبع مرات) للتعبد الصحيح من عادته يضام بعضه أجله فقال ذلك مستند بسبع مرات عافاه الله من ذلك المرض \* (قائمه) في فتاوى الشيخ ذكر بارئ في زيارة الرضى يوم السبت بدعة فبيضة اختبرها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع عنه والاتبان لدأوانه فخلص منه بقوله لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت تتركه الى ان قال ثم هذا دقيقه فيبقى التفتن لها وهي انه يسخ في اذهان العامة ان ينام مشوشة على المريض اذا أعيد فيها فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤذى المريض ويزيد مرضه الى آخر ما أطال به في فتاويه وذكر الشارح في كتابه الافادة فيما جاء في المرض والعبادة لوقيل بكرة العبادة في تلك الايام لم يعد للمخيم من الاذا حتى ينفذ وظاهران العبادة في التأذى وعدمه بالمريض نفسه لا بالعله لان السنة لاتترك لكرامة القبر لها ومنه نقلت (قوله وتخصين خلقه) في الاسباب بكرة له سواء خلق (قوله)

بالاجماع (والمريض أولى) بذلك لانه الى الموت أقرب (ويحسن عيادة المريض المسلم حتى الارمد) للاتباع ولفي أول يوم من مرضه وشراً عياداً بعد ثلاثة شهور (والمدعو) ومن لا يعرفه (والجار والمستأمن) (ان كان جاراً أو قريباً) أو نحوهما كضام ومن يرجى اسلامه فان اتقى ذلك جازت عيادته بلا كراهة ويكره عيادة تشق على المريض ولا تنبذ عيادة ذي بدعة منكراً وأهل القبور والمكس اذا لم يكن قرابة ولا فهو جوار ولا يباينونه لانما هم مودون بهما بمرتهم ويستحب ان تكون العيادة (غيباً) أي يوم بعد يوم مثلاً فلا يوصلها كل يوم الا ان يكون مغلوباً ثم هو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يترك

به أو يترك عليه عدم رفته كل يوم حسن لهم المواصله عالم بنوا أو جعلوا كراهته لذلك (وبحسب) المكث عنده بل تسكره خلاف اطالته عالم بفهم منه الرقة فيها (و) يدعوه بالعافية ان أحفل حياته أي طمع فيها ولو على بعد وان يكون دعاؤه اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك سبع مرات وبطبيب نفسه برضه بأن يذكر لمن الاخبار والاعمال ما ينطق به نفسه (والا) يطعم في حياته (فرضه في توبه وموسمية) ويذكر له أحوال الصالحين في ذلك ويريد في وعظه وبطاب الدعاء منه وبوصى أهل وخدامه بالرفق به واحتماله والصبر عليه لندب ذلك لهم وبأمره بأن يتعهده نفسه بأن يلزمه الطب والقرن كالجمعة وبقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأعوأهم عند الموت فان المريض يسن له جميع ذلك ووصى أهل الصبر عليه وترك النوح وشغوه وتخصين خلقه واجتناب المناسعة في أمور الدنيا واسترضاه من فيه علقه وان خفت (ويحسن المريض ظنه بالله) لاسيما ان حضرته أموات الموت فخير مسلم لا يرتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله اي يظن ان ربه ويعفو عنه اما الصحيح فالاولى ان يستوى خوفه ورعاؤه عالم بقلب عليه القنوط فالرجاء اولى او امن المكر فالظن اولى ويسن للمريض الصبر على المرض وترك التضيق منه (و) يكره (التكبر)



(قوله ولو لم يحسبوا) وفي حاشية

الاباح الشارح بحث البليق في قنونه ان الجنون والمغشي عايه غير المرتد لا تحسب عليه المدة سقرا ولا حضرا لانه لا صلاة عليه فمستحب هذا المسح الصلاة بخلافه التام لوجوب القضاء عليه ومقتضاه انها لا تحسب على الصبي وهو مناف لاطلاقهم فان قيل معنى قوله لا صلاة عليه انه ليس مخاطبا به لعدم صحتائمه بخلاف الصبي قلنا ينقص بالتام اه اهل

وحيث غشيت على جوار المسح لمدة ثانية ان ينزعه القيم) وغشوه (بعد يوم وليلة والمسافر قصر بعد ثلاثة ايام بليا ليله او ابتداء المدة منهما) من نهاية (الحديث بعد اللبس) لان وقت المسح يدخل به فاعتبرت مدته منه (فان مسح نفسه) او احدهما (حضر ثم سافر او عكس) أي مسح سقرا ثم اقام (اتم مسح مقيم) تغلبا للضرورة الاصل فيقتصر في الاول على يوم وليلة وكذا في الثاني ان اقام قبل مضى ما والا انتهت المدة بمجرد اقامته واجزأ معامضه وان زاد على مدة القيم لان الاقامة انما تؤثر في المستقبل ويشترط ايضا ان لا يحصل له حدث اكبر والا لزمه التزعم وان امكنه غسل وجليه فيساق الخف وان لا يشك في المدة وان لا تحصل العرا وان لم يظهر شيء من مجل القرض

الحدث في الصبح فهذا الله الثالثة تتأخر بعد الثلاثة الايام وهذا يعني قول غير هذا الكتاب سواء اسبق اليوم الاول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا بان أحدث وقت الضحى ولو أحدث في أثناء الليل أو أفتارها اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع (قوله في جواز المسح لمدة ثانية) اما اذا لم يرد المسح لمدة ثانية فلا يلزمه نزع بل يكفيه بعد انتهاء المدة غسل رجله داخل الخف ويرفع حذنه بما ذك ويصاح له سائر ما يصاح للمعتوض الا المسح على الخف (قوله فيما) أي في المسافر والمقيم في الخفة ولو نحو مجنون كما اقتضاه اطلاقهم ثم قال فصحت البليق استدلاله لا صلاة عليه بخلافه عن ذلك اه (قوله من نهاية الحدث) مطلقا عند الشارح وشيخه شيخ الاسلام والخطيب وعند الجمال الرمي من انها من ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كلبس ونوم قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر لمراد به فيقال وجده منه حدثان منه اقبان ثم انتهى الثاني قبل الاول كان مس وأدام ثم بال واقطع بوله ثم مسه الاول فلا تحسب المدة الا من انتهاء المس أو الثاني فتعصب من انتهاء البول ولا تظفر لوجود المس المستكمل محتمل وقضية قولهم لا معنى لوقت العبادة الخ الاول ولانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهاء دون انتهاء البول لانه بعد انتهاء مباشر لحدث المس ومع مباشرته له ولم يتأهل للعبادة وعليه فلونام ثم مضى منه حدث وانتهى قبل الاحتياط لم يتقرر لسماع ذلك الحدث ولم تحسب المدة الا من الاحتياط وعلى الثاني يقبل اخبر بعد رواية للتام بوجود حدث رجع منه انتهى قيل اسبقنا قل قوله لا معنى لوقت العبادة الخ يقتضي انه لا يسجد بعد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك اه ويرد بان التصدي من فوائع الوضوء الاول قبل شمله كلامهم لانه في عبادة مستقلة لا تابعة اه كلام حاشية فتح الجواهر (قوله فاعتبرت مدته) أي المسح منه أي من المدة كونه من نهاية الحدث أو من الحدث على تقدير مضاف وهو نهاية وفي الامداد والنهاية من فوائده حدثه وغسل رجله في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من الحدث الاول لا الثاني زاد في النهاية لو أحدث ولم مسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبس ا على طهارة زاد الخطيب في الاقتناع ولم يحد ثلم تحسب المدة ولو بقي شهرا مثلا (قوله حضرا ثم سافر) قال ابن عبد الحق مثل ذلك كما يحسنه بعضهم ما لو مسح في سفر معصية ثم ناب أو في سفر طاعة ثم عصى اه وفي المعنى ومثل ذلك ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد وقته فيما يظهر اه (قوله أي مسح سقرا) قال في الخفة ونزع بالمسح الحدث وضى وقت الصلاة حضرا فلا عبرة بهما بل يستوفى مدة المسافر الخ (قوله وان لا يشك في المدة) أي كان شك في زمن حدثه أو ان مسحه في الحضرا أو السفر لان المسح وخصه بشروط منها المدة فاذا شك فيها رجع لاصل الغسل قال في الخفة مظاهر كلامه أي التوروى ان الشك انما يمنع فعل المسح مادام موجودا حتى نزال ما زفعله فلو شك مسافر فيه في ثلث يوم ثم زال شك قبل الثالث مسحه

ذلك بعبه وبفسده ويؤخذ من العلم عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك اه وفي الامداد الاقرب خلافه وفي الصفة استعابه خلاف الاولى ويكره تكرار مصه وقوله الخ (قوله نظير ما مر في مسح الرأس) أي في كونه يكتفي فيه مسح احدى جوار من ظاهره وفي الصفة ومن ثمة اجزا مسح بعض شعرة نعاله على الاوجه وان بحث جمع انه لا يجوز قطعاً وله وجه اه وفي فتح البوارق على شعرة كل رأس على الاوجه اه وقال ابن القيم في حاشيته على الصفة يظهر ان يقال يكتفي مسح الشعر هنا اذا كان في سدا الاعلى أما اذا زاد فلا يجوز مسح الزائد على الاعلى كما قاله في الرأس وحوى الخطيب الشربيني في المفتي والجمال الرملي في النهاية على عدم اجزا مسح شعر الخلف مطلقاً لانه ليس من مسحه بخلاف شعر في جسد الرأس فانهم من مسحه واقعبه سم في حواشي المنهج بانه قد يقال ليس الشعر دخلاً في حقيقة الرأس اه وفي حواشي الصفة لسم لا يعد اجزا مسح خط خطبة الخلف لانه صار منه وانظر انذاره وعمره وقيدته في حواشي المنهج بما اذا كانت مشتملة فيه بنحو التبسطة ونحوه حواشي المنهج للعلبي (قوله لم يجزه) قال في الامداد ويكتفي مسح الكعب وما يوازيه من محل القرض غير القعب كما اقتضاء كلام الشيعين خلافاً لما نقله الاذري عن جمع من ان العبرة بما يقدم الساق الى مؤس الاظفار لا غير اه وفي شرح المحرر والزبادي ما نصه ويعلم من التعليل ان الخلاف في الاقتصار على مسح ما ذكر فلا يبقى ما ساقى من استحباب مسح الاعلى والا - قل خطوطا اه (قوله اذ لم يرد الاقتصار الاعلى الاعلى) روى او دباسد صحيح عن علي كرم الله وجهه - انه قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ومن ابس خفيه فان لم يكنوا صالحين للمسح فلا مسح وان كان أحدهما صالحاً وخلفه فلا يمسح من مسحه وان كانا صالحين وهو المسمى عند الفقهاء بالبرءوق فعين مسح الاسفل فان مسح الاعلى ووصل البلل من محل الخرز الى الامقل ان كان بقصد مسح الاسفل وحده أو بقصد مسحهما معاً ولا يقصد شي منهما قال الشوبري في حواشي المنهج ومنه ما لو قصد هذا وهذا وأحدهما لا يبينه أي قصد هذا المقهور على ما بينه الطلاب وادعاءه شيئاً الزايد كفي ذلك وان قصد الاعلى فقط لم يكنه ولو ابس خفاه على جبهة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة قال شيخ الاسلام في شرح المنهج لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة انتهى ويؤخذ منه جواز المسح عليه ويجعل المشقة وقيل له ثمة وضع الجبهة ثم ابس الخلف لانه حينئذ ملبوس فوق مقبول كذا في المفتي وشرح التبيين للخطيب والنهاية للجمال الرملي لكن استدل في النهاية بان والدهما في خلافه اذ لا شك ان الجبهة لا تكون الامسوحة بمعنى أن واجبها المسح فيشغل ذلك وضعها على القبل المذكور قال سم يؤخذ من قوله لانه ملبوس فوق مسح انه لو لم نأخذ الجبهة شيئاً من الصحيح أبجأ مسح الخلف عليها اذ ليس فوق مسح

(والواجب من ذلك مسح احدى  
شئ من ظاهر اعله نظير ما مر في  
مسح الرأس فلو مسح باطنه  
او اقصر على اسفله واقعبه  
او حرقه لم يجزه اذ لم يرد الاقتصار  
الاعلى الاعلى)

(قوله قد يقال الخ) وفي تساوي  
العلامة ابن زياد لا قال الاذري  
في قوله ما نقله واطار انه لو  
كان على الخلف شعر لم يكتف مسحه  
قطعا بخلاف الرأس اه قال ابن  
رياد ووقع لبعض شراح الارشاد  
ما يضاف لذلك والتصديق ما ذكره  
الاذري اه اصل (قوله ونحوه  
حواشي المنهج للعلبي) ومبارزه  
ولا يفتي ان من الخلف خطه الذي  
خط به وانذاره وعمره الخبطة  
انتهت

(قوله ومتعم لا للقدماء) وصورة  
السمخ في التيم الحض لغيره وقد  
الماء ان يلبس الخلف على طهارة  
التيم ثم بعد حذنه بتكليف الوضوء  
ليسمع على خفيه وهو حرام على  
الاوجه لان القرص انه مضى  
فاله في الصفحة اه واستوفضه السيد

عمر في حواشي الصفحة اه جعل  
الليل (قوله فاذا أراد أحدهما  
ان يفعل فرض آخر) بخلاف ما اذا  
أراد الاقتصار على نوافل فقط فله  
ذلك وما ولبه ان كان مقبياً وثلاثة  
أيام بلياليات كان مسافراً كما  
رجحه في الایصاب لان التزاع انما  
يجب لتعمل الفرض لا لدخول  
وقته وعصيانه بترك الفرائض لامر  
خارج عن ذات اللبس فلا يمنع  
المسح خلافاً لبعضهم اه جل الليل

• (فصل) في نوافض الوضوء •  
(نوافض الوضوء) أي ما ينبغي به  
(أربعة) لا غير (الاول) الخارج  
من أحد السيلين) يعني خروج  
شيء من قبله أو دبره على أي صفة  
كان ولو نحو هو ودودة أخرجت  
رأسها وان دجعت وريح ولومن  
قبل ودم بأسور داخل الدبر لا خارج  
عنه لقوله تعالى أو جاء أحدكم منكم  
من الماء وهو محمل قضاء  
الحاجة معي باسمه الخ خارج  
للمعبورة وصح الامر بالوضوء  
من المذني وان المصلي اذا سمع  
سوتاً أو وجد ريحاً أي بوجوده  
ينصرف من صلاته

حينئذ لا يجب حينئذ مسحها فهي كثرقة على الرجل تحت الخلف وهو ظاهر اه ويرى  
به غير ملزمة كرو في التيم من ان مسح الجبهة انما هو بدل عما تأخذ من العصى الكائن  
في اطراف الجريح ودائم الحدث ومتميم لا للقدماء بل لتصور مرض انما يسحان لما يصل  
لهما من المساوات بظهرهما الذي لسا عليه الخلف وذلك فرض ونوافل ان لم يصل القرص  
قبل الحدث ولا نوافل فقط فاذا أراد أحدهما ان يفعل فرضاً آخر وجب نزاع الخلف  
والظهر الكامل وقد تقدم الكلام على صورة التيم لا للقدماء فراجع اه والله اعلم

### • (فصل في نوافض الوضوء) •

(قوله أي ما ينبغي به) اشار بذلك الى أنه المراد من قوله نوافض الوضوء لان الاصح ان تلك  
الاسباب غايات له لا نوافض قال النووي فعلى الاصح لا ينبغي التفسير بنوافض الوضوء  
واعترضه الزكشي بما ذكره وجوابه في الاصل (قوله لا غير) قد اشبهت الكلام على  
هذه القطعة في الاصل بما يتعين مراجعته (قوله داخل الدبر) أي ذلك بالأسور وصبرة  
العباب وشرحه لا شارح ولا يفتض دم بأسور ظاهر بان كان خارج الدبر بخلافه أي الدم  
اذا خرج من بأسور باطن بان كان داخله وعلى ذلك يجعل قول القائل لو انقلب دبر المزحور  
فوضع عليه قطنة فردا ثم رفعها انتقض وضوءه لانه انفصل من محل هو في حكم الباطن  
انتهت زاد في الصفحة وكالأسور نفسه اذا كان قائماً داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه  
وكقعدة المزحور اذا خرجت فلو ضا حال خروجهما ثم أدخلها لم تنقض وان اتكا  
عليها بقطنة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنة ثم نفاخره جرحه حال خروجهما  
وبحث بعضهم النقض عما خرج منها لا بخروجهما لانه باطن الدبر فان ردها بغير باطن كفه  
فان قلنا لا يفطر بردها وهو الاصح كما ياتي فتمثل وان قلنا يفطر فنقضت ضعيف اه قال  
سم في حواشي الصفحة قوله على تلك القطنة ينبغي ان يكون المراد ان المنفصل المذ كور لم  
يدخل ثم يخرج والانتقض اه (قوله وهو محمل قضاء الحاجة) أي الغائط المكان المظلم  
من الارض تقضى فيه الحاجة قال في شرح العباب في الآية تقديم وتأخير أي اذا  
نظم الى الصلاة من النوم أو جاء أحدكم منكم من الغائط أو لاسمهم القسا فاضوا الى القوة  
أو على سفر فقال عقبه فلم تمتد واما تعميم ما ذكره الشافعي عن زيد بن اسلم رضي الله عنه  
قال وكان من العالمين بالقرآن والظاهر انه قد مر وقتاً مع أن التقدير مما لا بد منه فان  
تظلمها يقتضي أن المرض والسفر حدثان ولا غائلبه أي ومن ثم قال الاخرى ان أوفى  
أوجاه احديهما الواء والحالية قال غيره وينبغي من تكلف ذلك ان قد وجد خبائياً وان كنتم  
مرضى أو على سفر اه (قوله للمعبورة) قال الغنائى في حاشيته على شرح التصريح بيزم  
على هذا ان يسمى بذلك البول أيضاً الآن قال هذه حكمه ولا يلزم اطرادها اه وصرح  
السيوطي في الاقتان بأنه يشمل البول (قوله أي علم بوجوده) أي المذ كور من الصوت  
والريح وهذا قضى من الفقهاء كرو لانه المراد بخروجه لاحققة السمع والشم فالمراد

وقس ذلك كل خارج (الالهي) أي

من الشخص نفسه لا ينقض ان  
خرج منه أولاً لأنه أوجب اعظم  
الامرين وهو الفصل بخلاف  
ما ذكره من من غيراً ونفسه  
بعد استدلاله بأنه ينقض والاوجه  
أنه لو رأى على ذكره بلال لم  
ينقض وضوءه الا اذا لم يعتدل  
طريقه من خارج وان الولد الجلف  
ينقض لان فيه شيئاً من الرجل  
وتخرج من غير

(قوله لا اختلاطها بقى الرجل) قال  
سم في حواشي التفتة الطاهر أنه  
مبني على بعض الولادة اه وأقول  
الذي ظهر للظاهر أنه مبني على  
جميع الولادة وذلك لان المصفة  
بجميع الجمل لخروجها عند الشارح  
موجب للعدين كالولادة بلال بل  
بل لم أقف للشارح على كلام في  
بعض الولادة ثم رأيت في الفصل من  
التفتة ما يؤيده في شرح قول  
المتأخر وكذا ولادة بلال حيث قال  
ولو لعلقه ومضغة قال التوابل انهما  
أصل آدمي وأما الجمل الرمي الخ  
ما هنا أصل (قوله ونقل في المغني)  
وعبارة المغني نعم ولو ولدت جافاً  
انقض وضوءها كما في فتاوى  
شعبي أخذنا من قول المصنف ان  
صومها يبطل بذلك ولان الولد  
منعقد من من غيراً ومن غيراً اه جمل  
الليل

منه التنبه على عدم وجوب الوضوء مع الشك في خروج الرمي عنه (قوله وقس بذلك)  
أي الفاسط المذكورة في الآية والمذوق والقسام والضراط المذكورة في الاحاديث كل  
خارج من أحد السيلين فانه حدث (قوله ان خرج منه أولاً) أي أول مرة ولم يغتسله  
ناقض وضوءه كان أي يجرى قطراً يوطء ذكراً ونجاسة أو يحمره أو احلم وهو ممكن مقعده  
بغيره وقد نظم بعضهم ما لا ينقض الوضوء من المني بقوله

نظر ونفكر ثم نوم يمكن • ايلاجه في خرقه هي نقض  
وكذلك في ذكره ونفكر بجهة • ست أنت في روضة لا تنقض

وبقي سابع وهو ووطء محرم وثامن وهو اخراج المني بتوضؤه وسيأتي بحثه زات ما جله  
الشارح هنا في كلامه وقد يشك في الاصل فانه عدم التفتة بلاني ومنهلية السنة  
بوضوءه قبل الفصل ولوقض لتؤيحه رفع الحدث الاصفروراجع الاصل ان اريدت  
معرفته بقية الصور (قوله اوجب اعظم الامرين الخ) أي له دخل في الموجب اذ هو  
خروجه مع ارادة فهو الصلاة قال الشارح في اليعاب فانه قد دفع القول بان هذا مبني على  
الضعيف ان الموجب خروجه فقط وحذف الشارح من القاعدة اختصاراً ما ذكره  
غيره وهو بخصوص كونه منياً فلا يوجب ادومه أي وهو الوضوء بعدم كونه خارجاً  
من أحد السيلين وقاسوا ذلك على زنا المحسن فانه لما أوجب اعظم الحدين وهو الرجيم  
بخصوص كونه زانحاً لم يوجب ادومه ما الذي هو الجلد والتغريب معوم كونه زناً  
قالوا وانما أوجب الحيز والتفاس مع ايها ما الفصل لانهم ما يجتمعان مع الوضوء فلا  
يحتاجان بخلاف خروج المني يصح مع الوضوء في صورة سلس المني وقد أطلت الكلام  
على ذلك في الاصل وينت فافهم من قد وجوب فراجع منه ان اردته (قوله في غيره)  
بغيره قوله من الشخص نفسه (قوله بعد استدلاله) محتمل قوله أولاً وذلك لانه لو يوجب  
اعظم الامرين بغيره فوجب ادومه ما عوم كونه خارجاً من أحد السيلين (قوله)  
طريقه من خارج) زائد في الامداد خلافاً لغري كما لو خرجت منه وطوبة وشك انهما من  
الظاهر والباطن اه ونفاه سم في حواشي التفتة وأقره (قوله ينقض) أي يوجب  
الفصل هذا معقد الشارح في كتيبه وكذلك شرح المصنف قال الشارح في التفتة كصفة  
من امرأة على الاوجه لا اختلاطها بقى الرجل وأما الجمل الرمي فانه قد في شأيه وبغيرها  
انها لو ألفت ولد جافاً فوجب عليها الفصل ولا ينقض وضوءها وتة عن افتاء والده وخالفه  
الطبيب ونقل في المغني عن افتاء والده الرمي خلافه ومثل الجمل الرمي عن تخالفه مع  
الطبيب في افتاء والده فاجاب بان ما نقله الطبيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي النهاية  
لو ألفت بعض ولد كيداً انقض وضوءها ولا غسل عليها اه وفي حاشية التفتة لان فاسم  
هنا ما فيه وظاهره انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على انه متصل لا لا لا تنقض  
بالشك فاذ ثم خرج منه منفصلاً حكمه بالنقض والا فلا واذا خرج بعض الوضوء استدار

بأقبحه وقتلنا لنقض فهل تصح الصلاة حينئذ لأننا لم نعلم اتصال المستمر منه بجماعة أولا كما في  
مسألة الخيط فيه نظر ومال ابن الرمي للاول فيصير اه (قوله بقض كاتقير) هذا  
يقضي أن خروج عضون الولد كذلك فينقض ويوجب للفصل عند الشارح في  
الفصل من الامداد وان لم ينفصل الولد كله على الوجه لانه متى منعقد اه وفي فتح الجواد  
قضية العلم ان خروج وجهه ضمه كخروج كله وهو متجه خلافان قال الملاحظ هنا اسم  
الولادة وهو مستدل لدليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكر يقضي انه لا فرق عند  
الشارح بين انفصال جزء من الولد ولا عبارة الشارح في الفصل من الاعيان ولا يشترط  
انفصال الولد لانه ليس مظنة لشي كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من  
الفرج ثم رجع وجب الغسل ويكره ان يغسل بركر الولد الخاف لما تقرره في اه وتقدم  
ان لجمال الرمي مخالفة للشارح فيما ذكر وقال انطيط في الاقتناع الذي يظهر انها تصح بين  
الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من منه فقط او منه فقط اه وهذا كما ذكره وكذلك  
كلام الجلال الرمي السابق مبني على امكانه وربعض الاعضاء من احد المميز وفي  
الصفة الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء متعلق من منيها ما من انشد القرح بان صار  
لا يخرج منه شيء فان كان انسداد اخلاقي انقض الخارج من أي موضع كان من البدن ولو  
من القم عند الشارح وعند الشهاب الرمي والخطيب والجلالدي وم وغيرهم لا ينقض  
ما يخرج من المنافذ المفتوحة كالقم والاذن بخلاف ما اذا انفتح لم يخرج آخر فان خارجه  
ينقض من أي موضع كان وان كان الانسداد عارضا فان انفتح لم يخرج تحت السرة  
نقض خارجه والافلا طلقا كما لو انفتح تحت المعدة مع افتتاح الاصل فلا ينقض بالخارج  
منه ثم عند الشارح كشيء شيخ الاسلام ثبت المنسد سائرا كالم القرح ولا يثبت المنفتح  
من أحكامه الا لنقض بخروج الخارج منه سواء كان الانسداد اصليا أم عارضا نعم شيخ  
الاسلام لم يصرح بتضعيف سلب الاحكام عن المنسد الخلق وانما فهمه من نفسه الاحكام  
عن المنفتح لان شيخ الاسلام قال في شرح الروض ان كلام الماوردي قديهم ان الحكم  
حينئذ للمنفتح وهذا الالهام انما ينافي سلب الماوردي الاحكام عن المنسد الاصل  
واذا كان هذا فيهم اثبات الحكم للمنفتح فبني الاحكام عن المنفتح في كلام شيخ الاسلام  
فهو ثابتا له عند ما الرمي ونحوه فالحكم كذلك عنددهم في الانسداد  
العارض وأما الخلق فينقض كس الحكم فيه عندهم فتنتقل الاحكام كما فهمه الى المنفتح  
وقد قلب عن الاصل في هذا الموضع كلام طويز لم يذكر في الاصل بعض عليه بالتواجد  
ولا تقتصر من خالفه ما ذكره وان جل مقداره وسماءه فراجع اصل هذا الكتاب ليقين  
لك حصة ما ذكرته وواقعه اعلم (قوله اما بارقاعه الخ) اخذ من كلام الغزالي قال انطيط  
في الاقتناع فائدة قال الغزالي الجنون ينزل العقل والاعجاب يغمره والنوم يستتره اه  
وأطال الشارح الكلام عليه في شرح العباب ومحل القلب قال في الصفة وهو افضل من

يقض كاتقير (الثاني زوال  
العقل) أي التمييز اما بارقاعه  
(جنون او) اعتباره بضم صرح  
أو سكر أو (اعجابه) ولو محكما (أو)  
استناره بسبب (نوم) تلخيص نام  
فليسوا

(قوله ومحل القلب) اختلف في  
العقل على أقوال فقبل هو العلم  
بصفة الشيء من حسن وقيح وكمال  
ونقص وقيل غيرة تبعها العلم  
بالضرورات عند سلامة الآلات  
وقيل صفة غريزية يخالف العلم  
وصحة الرأى وقيل صفة أي  
بصيرة يتبناها الإنسان لدراسة  
النظريات العقلية وقيل فوري  
القلب به يستعمل لدراسة الاشياء  
وقيل هو علوم تستفاد من التجارب  
وقيل هو جوهر لطيف في البدن  
به يعلم الاصارف عن التبعيد الداعي  
الى الحسن وقيل جوهر في البدن  
يتنصب شاعفة كالمسراج في  
البيت رأى ارفى الفاء ومن الى غير  
هذه الاقوال اه من شرح العباب  
ملخصا اه جل الليل

النوم) الصادر من المتوضئ حال كونه (قاعدة محكمة مقبولة) من مقره كارض وظهوره سائرة وان كان مستندا الى شيء يصح لو زال لاسقط للام من حيث من خرج شيء اما غير الممكن فتنقض وضوءه وان كان مستقرا ومثله يمكن تحصيل لا يحس بخروج الخادج ويمكن اتبعه بعد أن زالت اليأسه من مقره بقينا بخلاف ما لو شك في ذلك أو في أنه كان محكما أو لا وأنه نام أو نفس وان رأى رؤيا (الثالث التقاء بشرق الرجل) ولو مع حوا (والمرأة) ولو ميتة عمد أو هو أو ولو وضوء أو شئ أو زائد لقوله تعالى وأولاسم النساء أي لستم كافي قراءة والامس الجلس باليد

(قوله فلا تنقض بأخبار العدل) وكذلك لو أخبره بمسألة لأن الأصل بقاء الطهارة بالظن فلا يترك بالظن إذ خبر العدل انما يقبده فقط وسبب أن من يثق بطهرا ظن منه لا يعمل به وخالف في ذلك بعض المتأخرين فقال بوجوب قبول خبره لأن هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في تحسيس الماء وغيرها اه كلام الزياي ونقل الزياي في حواشي شرح المنهج عن شرح العباب للشارح وجوب الاخذ بنظر المذكر قال والاعتد خلافا فلا تنقض بأخبار العدل بشي مجاز كراخ أصل

العلم لا يمنع وأسه ولأن العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والزوية من العين ومن عكس اراد من حيث استلزامه وأنه تعالى وصفه بالاعقل (قوله) ونحو ذلك ظاهر ان الإشارة الى النوم لانه أقرب مذكور وعليه جرى في النصف ويمكن ان تكون الإشارة الى زوال العقل وعليه جرى شيخ الاسلام في شرح المبهجة والمنهس والروض والمطلب والشارح في فتح الطواد والجال الرملي وغيرهما والآخر في هذا قريب اذا التماس خارج بكل منهما وكأنه في النصف لاحظ ان النوم انتف محمدا فيلزم من خروجه به خروجه بغيره من باب أولى (قوله نشوة) في شاشة الشرا على النهاية والواو بلا همز اه (قوله سائرة) فغير السائرة من باب أولى (قوله لا يحس) هذا هو الضابط في كل يحس به لو خرج لا يتقن ومتى كان لا يحس به تقضى ويحصل على ذلك ما في كلامهم عما يشبه الخافقة (قوله أو نفس) يفتح العين شرح الروض وبعبارة المختار نفس بنفس بالضم ومثله الصالح والنعاس وأوائل النوم ما يزيل تمييزه (قوله وان رأى رؤيا) في الغرر لشيخ الاسلام انتقض إذا دخلت في شرح التبيين نقضه في المجموع عن نص البيهقي وجزم به الرملي في النهاية وبعبارة النصف وتيقن الرؤيا مع عدم ذكر نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لانها صريحة لا مدطرفة اه وهذا كما يضاف ما في هذا الشرح واعتد الشارح ما نسبته في شرح الارشاد ولكن الاول هو المعتبر وفي الأصل هنا كلام ينبغي مراجعته وفي النصف لو أخبرنا بغيره يمكن معصوم بأنه يضر عنه شيء اعتد بهضم عدم تقضى وضوءه وقد يتأخره قاعدة ان ما يبط بالظن لا فرق بين وجوده وعدمه الخ قال الزياي في شرح الحرر وهذا هو الاعتد عند شيخنا أي الرملي واعتد الشارح في الامداد عدم التقضى وأجاب فيه عن المساعدة التي أوردها في النصف ولو نام محكما أخبره عدل بخروج رجب عنه أو نضرو مسماة اعتد الشارح في الابعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن أقامه الشارع مقام اليقين بل صوابه في فتاويه قال الزياي في شرح الحرر الذي اعتد شيخنا م أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا تنقض بأخبار العدل الخ ولا تطل الصلاة بنوم يمكن قال القليوبي في حواشي الحلي وان طال ولو في ركع قصير وخالف شيخنا الرملي في الركع القصير لان قطعها باختبارها فهو كالمدة وفيه بحث يعلم بما يأتي عنه في مسع الخ اه ولا يتقضى وضوء الاية يومه غير يمكن لبقاء نقطة فلوهم قد تركه الخارج كافي النصف وغيرها ومن وضوء النائم الممكن خروجه من اختلاف (قوله ولو ميتة) أي بالنسبة الى دون الميت فلا تنقض طهره فلا يعد غسله ولا وضوءه بذلك (قوله كافي قراءة) أي في السبع وهي قراءة حزة والكسائي وخلف في النساء والمائدة وجهه تفسير الفقهاء لاسمته بقراءة لستم أن استعمال لستم في الجماع أقل من الملاسة كافي تفسير البضاوي والآخر لم يستعمل أيضا في الجماع وقد قال ابن عباس المراد جامعته وصح عن ابن عمر أنه قال قبله الرجل امرأته وجسها يسد من الملاسة وقال صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لست وقال تعالى

الجلد وأراد بها ما يشعل اللحم كظم  
الاسنان ونحوه بما ذكره النفاة  
بشر في ذكرين وان كان أحدهما  
أمر دحسنا أو أنفيس أو خنثين  
أو شقي مع غيره أو ذكر أو أنثى بحال  
وان رق ولو بشهوة (و نقص  
اللامس والملموس) أي وضوعها  
لاشتمار كهما في ذلة اللحم (ولا  
يقض مقراً أو مقرة) ان كان كل  
منهما قبضت (لا يشتهي) مرة غالباً  
لذوى الطباع السليمة فلا يقصد باين  
سبع سنين أو أكثر لاختلافه  
باختلاف الصفار والصغرات  
وذلك لا تناف مظنة الشهوة يستند  
بجذلاف يجوز شوهاء أو شجهرم  
استعملها لما كان ولا نهما مظنتها  
في الجله اذ لكل ساقطة لاقطة (ولا  
يقض شريوس ونظر) اذ لا يند  
بلمها (و لا يقض) (محرم) نسب  
أو رضاع أو صاهرة) كالم الزوجة  
لا تناف مظنة الشهوة

(قول الشارح واللمس الجسر  
بالد وغيرها) نقل في الایعاب أن  
اللمس الجسر باليد فقط من قسیر  
ابن عمر قال وعليه الشافعي كذا قاله  
جمع وقال غيرهم واللمس الجسر  
باليد أو غيرها كما فسره ابن عمر وقد  
صرح عنه أنه قال قلة الرجل  
أمر أنه وجسها يده من الملامسة  
فمن قبل أمر أنه أو جسها يده  
فعلیه الوضوء وعده التقبيل من

لمس يديهم ولا جاع ولا جاع بالأي (قوله وغيرها) أو بها فقط وألحق غيرها بها  
(قوله مظنة) بكسر الظاء موضع الشيء ومعه مظنة من الظن بمعنى العلم وأما بقوله  
كغيره مظنة عدم اشتراط وجودها بالفعل اكتمالاً بمقتضاها (قوله لا تليق بحال المظهر)  
هذه ساقطة لا بدليل والافتقار إلى ثبوت الشهوة بالفعل حيث لا لمس لا يتقض  
المظهر فكيف بمظنته فان قلت أنه في اللبس لا اختياراً قلنا أنتم قلتم بالنقص به وان لم يكن له  
فيه اختيار (قوله كظم الاسنان) زاد في النقص اللسان وارتضاء الجمال الرعي كسبح  
الاسلام والخطيب خلافاً لابن هبيل وخرج بذلك باطل العين من سوادها وياضها وكل  
عظم ظهر فلا تقض بذلك عند الشارح وخالف الجمال الرعي فقال بالنقص فيها أو توسط  
الخطيب فقال بالنقص في لحم العين دون العظم (قوله وخرج بمذكوره الخ) خرج به أيضاً  
ما إذا كان أحدهما جنسياً فلا تقض عند الشارح وبناءً في النقص على تجوز نكاحهم  
والراجع عنده عدمه واعتقده الشهاب البرنسي قال والظاهر أن الحكم كذلك في المتولين  
الآدمي وغيره واعتقده القليوبي أيضاً وقال ان شيعه الزيادة رجع إليه آخر واعتقده  
والذي اعتقده الجمال الرعي النقص بذلك وحل المناكحة وواقفه الزيادة في حواشي التمهيس  
قال سم في حواشي النقص طاهره وان تصور في صورة حار فكذلك من لا وامام من ذلك  
لأنه لا تصور لم يصح عن حقيقته وبهذا يظهر أنه لو تزوج جنسية جاز له وطونها وان تصورت  
في صورة كنية وفي فتاوى الجمال الرعي اذا امر الآدمي بمحواً تقض وضوءه لان المعتد  
ان المسح تقصير صفة لذات له وفي حواشي القليوبي على الحل لا يقض المسوخ ولو  
حرموا لعدم التسعة فلم يصح بعضه وبقي الاسم على الباقي تقض والا فلا له وفي حواشي  
الشبر الملسى على النهاية أو تصور في امرأة أو مسخر رجل امره اذ مال حاصله الظاهر في  
الاول عدم التقض وأما المسح فالتقض به محتمل وقد يقال فيه بعدم التقض أيضاً لاحتمال  
تبدل الصفة دون العين (قوله بمحائل) قال في النقص ومنه أي الحائل ما تجدد من غبار  
يمكن فعله أي من غير خشية مسخ تم فيما يظهر أخذاً بما يفي في الوشم لو جوب ازاله  
لا نحو عرف حتى صار كلبز من الجلد له (قوله عرفاً غالباً) يقينا كأي النقص (قوله اذ  
بشكل ساقطة لاقطة) رأيت في المطب لابن الرفعة الهام في قوله ساقطة لاقطة للمبالغة وهذا  
مثل استعملوه في غير هذا يعنون به لكل ساقطة من الكلام لاقطة لسمعه مثلك قصصه  
عليك له (قوله اذ لا يلتذ بها) أي وانما بهذا النظر إليها وهو غير ناقض (قوله محرم)  
قال الجمال الرعي في النهاية من محرم نكاحها بنسب أو رضاع أو صاهرة على التأييد  
ببصباح لم يرتها قال واحترازاً تأييد عن محرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح  
عن أم الموطوءة بشبهة وقتها فانه ما يحرم ان على التأييد وليس تأييد محرم لعدم باحثة  
السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف باحثة ولا تحريم ولا رد على الضابط ووجهه صلى الله عليه  
وسلم مع أن الحديث صادق عليهم ولعن بمحارم لان التحريم لم يرتبه صلى الله عليه وسلم

وبما كد تشيع الجنازة للرجال ويندب محكمهم الى أن يدفن ٩٣ (ويكره اللفظ فيها) بالتحدث في أمور الدنيا بل السنة

التسكرف في الموت وما بعده ويكره القيام لمن مرتبه وليرد المذهب معها والامر به منسوخ (و) يكره اتباعها بنار (و) يوفى بحجة وأن يصحى عند القبر (و) يكره (الابعاء النساء) للبناء أن لم يرضعن حراما والاحرام وعليه يعمل ما ورد مما يدل على التحريم

• (فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها)

(اركان صلاة الميت سبعة الاول التنية كغيرها) فيصحب فيها ما يجب في سنة سائر الفروض فمن ذلك تحنن التنية والتكبير الاول والتعرض للقرض وان لم يقل فرض كفاية وعلى المأموم نية الاقتداء أو نحوه ولا يجب تعيين الميت ولا معرفة بل الواجب أدنى تخير لقصد من صلى عليه الامام (الثاني) من الاركان (أربع تكبيرات) منها تكبير الاحرام للاتباع ولا يضر الزيادة عليها سواء اتيسر وافوقها (الثالث قراءة الفاتحة) لعدم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا تعيين في الاولى كما أنهم كلام المصنف بل يميز في الثانية أو غيرها على تناقض فيه (الرابع القيام) للقاد على خلاف العاجز عنه فيقع ثم ينطعم ثم يستلقى كافي سائر الصلوات المقرضة (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

ابن الصلاح يصر مسترا لجنازة بصر روكل ما المقصود به ان يشعروا امرأة كما يحرم سترتها بصر روكلها الجلال البقنى يجوز لغيرها وفي الطفل واقعه جمع مع ان القيام هو الاول اه (وقال في النهاية الخ) وكذلك سم وقال فضلا عن الجلال الرملى حتى يجوز تحليتها بصر على المذهب وقد فتى بها حجت رضى الوثرة وكانوا كاملين ولا يقال انه نضيب مال لانه قضيب لغرض وهو اكرام الميت وتعلية وقضيب المال واتلافه لغرض جائز اه (قوله للرجال) خرج بهم النساء وسبأتين في كلام الشارح (قوله في أمور الدنيا وفي الغنى والنفقة والنهاية) بالذكر والقراءة الخ وقال ابن زياد القنى في فتاويه قد عتد الباقى مما شاهدنا من اشتغال غالب المتسعين بالحديث الغنىوي والحدوث وبعادهم ذلك الى الغيبة وغيرهما من الكلام المحرم فالتى اختاره أن شغل اسماهم بالذكر المودى الى ترك الكلام وتقليد ما فهم استرعا الى الحديث الغنىوي والحدوث لا خلف المقصدتين الخ (قوله ويكره اتباعها) باسكان التاء قال في النفقة اجابا لانه تفاؤل قبض وفي النهاية لو اخرج الى الدفن ليلقى القبالى المخلطة فالنهاره لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سجا حلة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (قوله مما يدل على التحريم) أى تخبر ارجعن مأزورات غير مأجورات

• (فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها)

(قوله للقرض) حتى في حق الاتى وان وقعت لها تغلا وكذلك عند الشارح في حق الصبي لوجوبية القرصية عليه في مكتوبه عنده ولا يجب عند الجلال الرملى فكذلك هنا قال الخلبى في حواشي المنهج ما ذكر في الصبي واضح على القول بوجوبها في الصلوات الخمس اما على مقابلة المحدثين فلا اه (قوله وان لم يقل فرض كفاية) قال سم عن مروى لا يعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه (قوله تعيين الميت الخ) ولا تفرق بين الغائب والحاضر في ذلك كما اعتده في النفقة وغيرها وفي شرح المنهج بالحاضر فاقضى انه لا بد في الغائب من تعيينه وجرى عليه الغنى والنهاية وذكر الشارح في الامداد ما يفيد ان الخلف لطفى والحاصل انه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما وحسب صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضا ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الارض عن نص الصلاة عليه جائز عندهما بل يندب قال الامر الى انه لا خلاف بينهما قال في الاسباب لا بد من قوله لمصلحت على من يجوز الصلاة عليه المستأنم لا شرط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا الغيبة المجردة للصلاة عليه وحيث قد ان تذكر هذا الاجال وفواء فواضع والا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه (قوله قراءة الفاتحة) فبذلك ما لا يوقوف بقدرها ويبحث سم جريان نظير ذلك في الدعاء للميت (قوله وغيرها) قال سم مثل ما اذا نفيها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة قال وهو ظاهر (قوله على تناقض فيه) اطال الكلام عليه في الاسباب في أكثر



اه وهو واضح ولا يبعد أن يكون مثله ما لو علم أن محرمة أبيض اللون مثلا فليس من هو  
اسودده وإن لم تقتض على من نسيه عليه ولا ينقض الجزء المنفصل حيث لم يكن فوق نصف  
المقصود منه وإن التصق بعد بصر أروء الدم وإن لم يجب فصله لخشبة محدودة وصحيح منهم قال  
في النصف عقب فهو نعم لو فرض عود الحياة فيه بأن غماوسرى اليه الدم أحق أن يلتصق  
بالتصلب الأصلي وله وجه وجبه واحتمل أنه لا فرق وهو الأقرب إلى إطلاقهم ومن علة  
لوا التصق موضعه عضو حيوان لم يطبق بالتصلب وإن غاب جرمًا كما هو ظاهر في حواشي النصف  
إسم لا يبعد النقض به لأنه صار جزءًا من المرأة وفي مسئلة الاحتمالين في النصف قال سم  
الوجه النقض به ومقتضى قولنا فوق النصف أن النصف لا ينقض وهو عقده الشارح في  
النصف والامداد وهو مقتضى فتح الجواد وعقده الخطيب في شرح التبيين وقال في  
الإقناع الذي يظهر أنه إن كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة فنقض والا فلا وكذلك المعنى  
له قال وإن كنت جريبت على كلامه أي الناشئ في شرح التبيين واقتضى كلام النهاية أنه  
حيث كان يطلق عليه اسم ينقض وإن كان دون النصف وهو مقتضى سم في حواشي  
النصف وكذلك الخطيب في حواشي المنهج وصرح به الزبدي في حواشي المنهج حيث قال  
لو قطع الرجل أو المرأة قطعتين نسأو بأى الأقدام على بقاء الاسم فإن بقي فنقض والا فلا  
(قوله من قبل الآدى) اعلم أن الذى ينقض من كلامهم أن المس يتصل بالمس في هذا  
السياق من تسعة أوجه أحدها أن المس لا يكون إلا بين شخصين والمس يكون كذلك  
ويكون من شخص واحد ثانيًا أن المس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك  
فيكون بين الذكرين والانتبين ثالثًا المس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون  
إلا على الكف رابعًا المس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا فى  
القروح خاصة خامسًا ينقض وضوء اللامس والموس فى المس يخص النقص بالمس  
من حيث المس سادسًا المس المحرم لا ينقض بخلاف مسه ما به المس المباح حيث لم يكن  
فوق النصف لا ينقض بخلاف مس الذكر المباح ثامنًا المس الصغير والصغيرة اللذين لم يبلغا  
حد البلوغ فيهما يقينان عند ذوى الطوائف السليمة لا ينقض بخلاف مسهما تأمه المس  
ابنه المنسية بالعلان لا ينقض كما يحتمل الشارح فى الأمد بخلاف مسها وهذا فيه كلام  
طويل يشته فى الأصل بما لم يقتض على من فصله ثم قلت وهذا التاسع ليس هو ما عطف فيه  
المس والمس لأننا قلنا بالنقض فيهما فما واضح وإن قلنا باختصاصه بالمس فقد قسم من  
سادسها إذا مراد من قولنا فيه المس المحرم والموس لا يمكن أن يعد به المس الجنى  
فقد سبق أنه عند الشارح لا ينقض بل قال فى شرح العباب الذى يذهب أنه لا ينقض وإن قلنا  
بالضعف أنه يصل تكاثرها في أن ما لم ينقضها هو ينقضها الأصل أو غيره الذى هو الظاهر  
كما يدل عليه حمل استعماله رويها الدال عليها القرآن على رويها الخلق اه وسبق ما يتعلق  
بذلك وأما مسه فقد قال فى شرح العباب لا يبعد نقضه حيث تحقق مسه لأن عليه التعبد

(الرابع من قبل الآدى وحلقه  
دبره) من نفسه أو غيره ولو هو

(قوله كما هو ظاهر) وفى الطلاق  
من النصف فى فصل فى بعض شروط  
الصنعة والطلاق مانعه ثم لو اتصل  
فقد أذن بها أو شعرت منها فأعادته  
فثبت ثم قال أذنك مثلاً طالق  
لم يقع نظراً إلى أن الزائل العائد  
كأنى لم يعد ولا يشترط الأذن يجب  
قطعها كما يأتى فى الجراح اه قال  
الزبدي فى شرح المحرر قد ذلك  
شخصاً الرمى بما إذا لم ينقض من  
أزالتهم محدودة بهم والواقع اه  
كلام الزبدي اه أصل (قوله  
والامداد) أى والأعياب لكنه  
استوجهه فيه من وجهين قلناهما  
عن الناشئ وقدره فى النصف ثم  
قال والأوجه منهما أنه لا ينقض

وله سمة ١٥ فاحفظ ذلك فإظنك تجد كذا ذكرته (قوله وإن كان) أي الذكر اشل نقل  
 الزركشي عن تحرير التورى في الجنايات أن الذكر اشل عند أصحابنا هو الذي يلزم حالة  
 واحدة من انتشار أو قباض ولا يتصرف أصلا ١٥ (قوله أو زائد على سنن الأصل)  
 والحاصل أن الأصل والمستنبط به نقصان مطلقا وكذلك الزائد إذا كان عاملا وكان على  
 سنن الأصل والذي لا ينقض هو الزائد الذي علت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الأصل  
 ويجرى نظير ذلك في الكف كما صرح به الشارح (قوله لما صرح الخ) في شرح الإرشاد  
 للشارح عن بضعة عشر بها يساو عبرى في الأبواب بقوله لما صرح عند بضعة عشر من أئمة الحديث  
 ومحققهم كجدو أي زريعة وغيرهما وقد ذكرت أسماءهم وأحاديثهم في الأصل وأطلت  
 الكلام فيه على ذلك (قوله ولا يجاب) قال الشورى عطف تفسيره زاد الشرا على في  
 حواشي النهاية أو مغاير بناءه على أن الستم يمنع ادراك لون البشرة كآثر الخنا بعد زوال  
 جرمها واطجاب ماله جرم يمنع ادراك ما تحته باللمس ومن فرج غيره أنف من مفرجه  
 ورواية من مفرج ذكر اتشبه له عموم التكررة الواقعة في حيز الشرط (قوله والافضاء بالسد  
 المس الخ) قال في الأبواب هو باليد للغة الميسطن الكف كافي الجمل والعصا وغيرهما خلافا  
 لما يوجه كلام الزركشي من توقفه فقد صرح به في الام وغيره وهو الجملة في اللغة لو انفرد  
 فكيف وقد وافقه أئمتنا بتقديره إطلاق المس في بضعة الاخبار واعترضه القنوني بأن المس  
 عام لأنه صلة الموصول وهو من الافضاء وفرد منه وفرد من أفراد العام لا يخص على  
 الصحيح ثم أجاب وبتبعه صاحب السنوى وغيره بأن الأقرب ادعاء مقتضى عموم المس  
 بمفهوم خبر الافضاء وبأنه أنه مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن خبر  
 الافضاء لا ينقض فيكون محض العموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ولتقريره  
 طريق أخرى ذكرتها في الأصل (قوله فرج الميت) أي ولا ينقض وضوء الميت لو لمس  
 فرجا (قوله والصغير) ولو حال ولادته (قوله كله) بالرفع تأكيد لقوله محل وفي الاعداد  
 ولو ثبت محل جلدة تثبت أيضا ١٥ (قوله لاه) أي محل الحب (قوله أن سمى بعض ذكر)  
 قال في شرح العباب لا يتعد بقدر الحشفة وهو الأقرب كما قاله الزركشي وغيره وفي النهاية  
 للجمال الرملي يؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا ينقض  
 وهو كذلك ١٥ واعتقد في شرح العباب فيما إذا مس ذكر أم قطوعا أو لمست فخصا وشكت  
 هل هو رجل أو أنثى أو عكسه أنه حيث جوز وجود حتى نعمة لا تقض وحيث لم يجوز  
 نقض (قوله الجلدة المقطوعة في الختان) أي بعد انقصالها ما محل اتصالها فنقض مسها  
 كافي التحفة والأبواب وغيرهما (قوله بعد قطعهما) قال في التحفة كدبر وقروبي اسمه  
 اه (قوله فرج البهيمة) قال في الأبواب وإن أدخل يده داخله أو ذكرها أو دبرها والمراد بها  
 ماعدا الأدمى فدخل الطر وبه صرح في المجموع عن الداوى (قوله وحرفها وحرف  
 الكف) قال القليوبي في حواشي المحلى ما بينها هو ما يستمر من جوانبها عند شعها وحرفها

وإن كان اشل أو زائد على سنن  
 الأصل أو مشتبا به لما صرح من  
 قوله على أنه عليه وسلم من مس  
 ذكره وفي رواية ذكره فليتوضا  
 والناسخ من الدبر ملقى المتخذ  
 ومن قبل المرأة ملقى فشرها على  
 المتخذ لا ما رواهما كحل ختامها  
 وإنما ينقض المس (بباطن الكف)  
 الأصلية ولو שלא والمستنبط بها  
 والزائدة العامة أو التي على سنن  
 الأصلية لما صرح من قوله على أنه  
 عليه وسلم إذا أفشى أحدكم يده  
 إلى مفرجه وليس بينهما ما تروا لاجاب  
 فليتوضا والافضاء بالسد المس  
 ياطن الكف ولأنه هو مظنة التلذذ  
 وهو الراحة ويطون الاصابع  
 (ولا ينقض المسوس) لأنه لا هلك  
 منه وينقض فرج الميت والصغير  
 لشمول الاسم له (ومحل الحب) كله  
 لا التسمية فقط لأنه أصل الذكر  
 (والذكر المقطوع) وبعضه أن  
 بعض ذكره بخلاف الجلدة المقطوعة  
 في الختان وكذلك القبل والدبران  
 بقى اسمها بعد قطعهما (ولا ينقض  
 فرج البهيمة) لأنه لا يشهى وإذا  
 جاز كشفه والنظر إليه (ولا المس  
 برأس الاصابع وما بينهما) وحرفها  
 وحرف الكف

ثم الحرف الثاني إلى الكسر من حرفه ورؤسها ٩٦ وهو ما بعد موضع الاستواء منها يقتضيه (فصل فيما يحرم بالحدث

والمراد به الأصغر عند الإطلاق  
(يحرم بالحدث الصلاة) إجماعاً  
(وتحريمها) كسدة تلاوة وشكر  
وخطبة جعدة وصلاة جنازة  
(والعواف) ولو تذا لانه صلاة كما  
في الحديث (وجعل المحصن ومن  
ورقه وحواشيه وجلده) المتصل به  
لا المنفصل عنه

قول الشارح ولو تذا لانه ظاهرة أن  
طواف النفل في حرمة على المحدث  
خلاف وفي شرح مسلم للنووي  
ما يفيد لكنه لم يصر بطواف  
النفل وعبارته وقد اجعت الأمة  
على أنه يشرع الوضوء للطواف  
لكن اختلوا هل هو واجب  
أو شرط لصحته أم لا فقال مالك

والشافعي وأحمد والجمهور هو  
شرط صحة العواف وقال أبو  
حنيفة مستحب ليس بشرط الخ  
الآن يقال إن الشارح أخذ  
بختلف من المقام لأن النووي  
ذكر ذلك في محبت طواف القدوم  
وهو سنة وفي الإيعاب للشارح  
والطواف باسائر أنواعه خلافاً  
لبعض أصحابنا في طواف الوداع  
أه لكن يلزم منه دم كآبه عليه  
في الخادم حيث قال ومن أبي  
يعقوب الأيوبي في طواف  
الوداع أنه يصح بلا طهارة ويحرم  
بالدم قال الإمام وصحيته تؤدي  
إلى كلام الأصحاب في جواز تركه  
لأنه يجب بدم في تلك الحالة أه  
كلام الخادم أه أصل

هو ما لا يسترا الذي هو جاب السبابة والمختصر وجاب الإيهام وحرف الكف يعني جواب  
الراحة كما عبر به شيخ الإسلام وغيره وهو من عطف الهماء نقول بعضهم إن المراد يحرم فيها  
ما يسترونها وبما بينها النقر التي في أسفلها وغيره تكلف ونحوه عن الظاهر بلا حجة  
إله أه ويوافق ما اعتقده كلام النهاية للجمال الرمي وغيرها وذكرته في الأصل  
(قوله ما بعد موضع الاستواء) أي الحرف الذي إلى الكف والناقص من فرج المرأة  
ملتقى شفره المحيط بالمنفذ إحاطة الشفتين بالقدم دون ما بعد ذلك فلا تقتضيه من وضع  
خثانها من حيث أنه من عند الشارح كما صرح به في شرح الإرشاد وغيرهما إذا انقضى  
من ملتقى الشفرين عنده ما كان منها على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع  
الخثان من تقع عن محاذة المنفذ قال الشارح في الإيعاب قول الفزي المراد الشفران  
من أولهما إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم  
وخالف الجمال الرمي في ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الفزي وعبارته النهاية وشمل أي  
القبيل ما يقطع في خثان المرأة ولو بارز حال اتصاله وملتقى الشفرين أه وكلام شيخ  
الإسلام في شرحه على البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارته الأخيرة  
منها والمراد بفرج المرأة الساتر ملتقى شفره على المنفذ وبالدبر ملتقى منقذه انتهت  
وقد هو عبارة الخطيب في شرح التبيين وأبي شعاع والله أعلم

«(فصل فيما يحرم بالحدث)»

(قوله عند الإطلاق) أي غالباً فإن أريد غيره قيداً كبير والمراد أن ذلك هو الغالب في  
كلام الأئمة لا في نسبة النواوي فان النواوي إذا نوى رفع الحدث وأطلق انصرف إلى حدثه  
الذي عليه نظراً إلى أن الحالة والهيئة بقيدان الإطلاق به ورفع الماهية يستلزم رفع كل  
جزء من أجزائها (قوله إجماعاً) أي حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر المأثور  
الأجنبية ومن القرح مما اختلف في نفسه فلا تحريم الصلاة أجاعاً وانما تحريمه عند  
من قال بأنه حدث (قوله لا المنفصل عنه) اعتقده الشارح في كتبه إلا الإيعاب فلم يصرح  
فيه بترجيح وكذلك شيخ الإسلام لم يصرح فيه بترجيح واعتمد الخطيب والجمال الرمي  
وإزايدي وغيرهم التحريم لأن الانقطاع نسبته عن المحصن قال الجمال الرمي في فتاويه  
ولا تعلقه نسبته عنه إلا أن أصله بغيره قال الخطيب عن شيخه العلقمي فيصير حديثه ولو كان  
مكتوباً عليه لايحرم إلا الطهرون وفي حواشيه النهاية للشارح وليس من انقطاعها  
ما لو جلد المحصن بجلد جديد وترك الأول فيصير معها أم لا وضاعت أوراق المحصن  
أو حرق فلا يحرم من الجلد كما يأتي بالهاتين عن سم تعلقاً عن م أه وفي حواشيه  
المنهج اسم تعلقاً عن قبل م ويؤيد سيع المنفصل للكافر واعتقده الشارح فيما إذا جلد  
مع المحصن غيره حرمه من الجميع من سائر الجهات واعتقد الخطيب الشربيني والجمال  
الرمي والطبرلاوي وغيرهم حرمه من الدائر للمحصن فقط قال سم هذا إن كان منقولاً

عن الاصحاب والا فالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد انه يحرم من الجلد مطلقا الخ  
 هذا بالنسبة للمس وأما الجمل فله تفصيل المتاع ~~كما~~ اعتقده الخليل والجمال الرملي  
 وغيرها (قوله لانه) أى الاستنباط الخش منه أى المس وفي الايباب للشارح وواضح بما  
 يأتي في الرد انه يكفر في جلد المصحف المتصل قال الرعي ويصدق في المنفصل وصرح في  
 العباب وشرحه بأن كتب العلم الشرعي اعلم بحرم جلد هاتملا (قوله وهو خبر بمعنى  
 النهي) قال ابن الرقعة في الطلب يتعين صرف ذلك اليه والا لزم الخلف فيه لان ذلك يوجد  
 في كثير من الناس الخ وفي حواشي المنهج للشويزي لو كانت فاهية لكان يفتح السين على  
 من يفضها في المضع الخ وفي شرح العباب للشارح تحض النهي يلزمه وقوع الطلب صفة  
 وهو يمنع لا يفتح السين بل هي مضومة مع النهي كما نقل عن سيدي به الخ ونحوه الامداد وفي  
 حاشية الشبرا ملي على النهاية قبل يجوز ان يكون باقيا على أصله ولا يلزم الخلف اذا المراد  
 في المس المنسوع وعبارة الصفري في تفسيره عند قوله تعالى فلا روث ولا فسوق الآية  
 مانعه قبل ولم يفسد لا روث ليس قبلا لوجوده بل لشرعيته فترجع الى ثبوت وجوده  
 مشروعا لا محسوسا كآيائه المظهرون والمطلقات يترصن وهذه الدقيقة اذا ذكرتها  
 لا تحتاج ان تقول الخبر بمعنى النهي اه (قوله وهو) أى المصحف فيها أى في النريطة  
 وقد ادى الصفة والنهاية النريطة والصندوق بما اذا أعد له وحده فالأول عبارة للصفة  
 بخلاف ما اذا اتى كونه فيها أو أعدادها هل فصل جملها ومسم ما ظهر كلامهم انه  
 لا فرق فيما أعد له بين كونه على جمعه أو لا وان لم يعد مثله عادة اه قال الحلبي في حواشي  
 المنهج وعليه يحرم من الخزائن المدونة لوضع المصاحف فيها ولو كبرت جدا وبه قال  
 شيخنا العلقمي وشيخنا الرملي اه وفي حواشي المنهج لم شرط الطرف ان يعد ظرفا له في  
 العادة فلا يحرم من الخزائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه وفي  
 شرح العباب للشارح انشاء كلام له المراد بالمعدلة ما أعد له وقد سمي وعاء له عرفا سواء عمل  
 على قدره أم كان أكبر منه خلا فالن قيد بكونه عمل على قدره ونفي أن يقيد بذلك ما سبق  
 عن الصفة والنهاية وفي الصفة ومثله أى الصندوق كرسى وضع عليه ومنه عبارة الزبادي  
 في حواشي المنهج وتردد في الايباب في الحاق الكرسي بالمتاع أو بنظره ثم ترجى أقريصة  
 الحاقه بالطرف واضرب الثقيل في الكرسي عن الجمال الرملي قال القليوبي في حواشي  
 المهلى الكرسي كالصندوق فيحرم من جمعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي أيضا وقال  
 سم لا يحرم من شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا وفيه أسوة ولعله أجاب كل من سماها  
 استحسانه وقت سؤا له ثم قال القليوبي وخرج بكرسي المصحف ككرسي القاري فيه  
 فالكرسي الكبار المشقة على الخزانة لا يحرم من شيء منها ثم ارفق ان المنطقتان على  
 المصحف يحرم منهما لانهم من الصندوق المتقدم اه وفي حواشي الصفة لم قد يقال بل  
 الكرسي من قبل المتاع مر اه ونقله عنه الهانفي في حواشي الصفة والذي رأيت في النسخة

وانما حرم الاستنباط به وان انفصل  
 لانه الخش وذلك لقوله تعالى  
 لا يسه الا المطهرون أى المطهرون  
 وهو خبر بمعنى النهي وصح انه  
 صلى الله عليه وسلم قال لا يسه  
 المصحف الا طاهر (و) يحرم أيضا  
 جل ومن (نزيله) وهو في

(قوله متصلا) ونقله في الايباب  
 أيضا عن الاسنوي وغيره وأقره  
 قال وان أوهم كلام الرافعي  
 خلافه أى عدم الحرمة في المتصل  
 به اه أصل (قوله وهو يمنع) أى  
 تكون جلد لا يسه الخ صفة  
 لقمران وامتناع وقوع الجملة  
 الطيبة صفة لانها لا تدل على  
 معنى يحصل فلا يشهد الثبوت بها  
 واليه أشار ابن مالك في القيسية  
 بقوله وامتنع هنا ابتاع ذات الطلب  
 الخ جل البطل (قوله كرسى  
 القاري) شأنه المبدأ الاول  
 ما يوضع عليه المصحف دائما للاحترام  
 وبالنسبة الكرسي الذى يوضع  
 عليه حال القراءة لا جملها فخره  
 جل الليل

التي عندي من حاشية سم على الصفة ليس فيها ما كان من ثلاثة  
 آراء في الكرسي وفي حواشي المنهج لم لا يحرم من الكرسي قاله شيخنا الطلوي وشيخنا  
 عبد المجيد وكذا ما دلالة متصلة اه (قوله وصندوقه) يفتح أوله وضعه قال سفي حواشي  
 التحفة من الصندوق تحت الرقعة المعروفة فيصرم مسه اذا كان فيه اجزاء الرقعة  
 أو بعضها وأما الحطب الحامل لبيتها فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم من ما يسي في العرف  
 كرسا مما يجعل في رأسه صندوق المحض وفي حواشي سم على الصفة أيضا وقع السؤال عن  
 خواتين من خشب احدهما فوق الاخرى كما في خواتن مجاوى الجامع الازهر وضع  
 المحض في السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فأجاب ابن الرمي بالجواز لان  
 ذلك لا يعد احلا لا يحرمه المحض قال بل يجوز في النخلة الواحدة ان يوضع المحض في  
 رفقها الاسفل ونحو النعال في رفق آخر فوجه اه ونقله الشوري عن حواشي التحفة لم في  
 حواشي المنهج وأقره وكذلك الشواملي في حاشية النهاية وزاد لوضع النعل في خواتنة  
 وفوقه حائل كقرونة ثم وضع المحض أو وضع المحض على خشب النخلة ثم وضع عليه حائلا  
 ثم وضع النعل فوقه عمل نظرو ولا تعد الحرمه لان ذلك يعد امانة للمحض اه (قوله ما كتب  
 لدرس قرآن) اي كالألواح التي يتعلم فيها الصبيان قال في التحفة ولو بعض آية ثم قال ينبغي في  
 ذلك البعض أن يكون جملة مقبلة اه وأقره الحلبي في حواشي المنهج وقال القلوبي يحرم  
 ولو حرقا وفي حواشي سم على الصفة ينبغي بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر حد أكاب عظيم  
 فالوجه عدم حرمة مس الخالي منه عن القرآن ويحتمل انه كمثل المحض في أمانة وفي  
 حواشي المنهج الحلبي أجاب شيخنا الرمي بأنه لا يحرم من السابية والجلد رأى الخالي منهما  
 عن القرآن وفي الابواب لو محما فيه فلم ير قال في نظره بقا حرمة الى أن تذهب صور  
 الحروف وتعد قرأتها اه وفي حاشية فتح الحواد للشارح الذي ينص ان آثار الحروف أي  
 التي تبقى بعد المسح ان كانت على صفة قصد كتابة مثلا عرفا للدراسة بأن كانت تقرأ من غير  
 كبر مشقة في الحصرم والافلا بخلاف ما لو خضعت حد أصبحت لا يمكن قراءتها الا بمشقة  
 شديدة فان مثل هذا لا قصد كتابته في الألواح فلا عبرة به الخ وفي حواشي المنهج لم ان  
 كان بحيث لم يبق أثر يقرأ لم يعد حوازا لمس والجل الخ (قوله ولو بخزقة) أي ولو كان  
 مكتوبا بخزقة أي عليها ويمكن أن يكون المراد لو كان المس والجل بخزقة أنسه وحمله  
 مع الحائل ممنوع ويصكون المصنف أشد بلو الى الرد على ما نقله الدارمي في  
 ذلك قال النووي شد الدارمي فقال ان مسه بخزقة أو بكمه فوجهان وان مسه  
 يعود جاز اه (قوله كالتائم) جمع قيمة أي عوذة وهي ما يعلق على الصغير اه شرح  
 الروض لشيخ الاسلام قال في النهاية أي المهودة عرفا وفي التحفة ظاهر قولهم كتب  
 لدرس قرآن أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بجمال الكتابة دون غيرها وبالكاتب  
 لنفسه وألفه بغيره والافا حره أو مستاجرهم وظاهر عطف هذا على المحض ان  
 ما يسي معصفا عرفا لا عبرة فيه بقصد تبرك وان هذا الاعتماد بغيره لا يسمه فان قصد به

(وعلاقته وصندوقه) وهو فيه  
 لا يماستوية اليه كما جلد  
 (و) جل ومن (ما كتب لدرس  
 قرآن ولو بخزقة) لشبهه بالمحض  
 بخلاف ما كتب لالدراسة كالتائم

(قوله في حواشي المنهج) وفي  
 شرح الباب للشارح ما نصه  
 ويحت ابن العباد انه يحرم ان يضع  
 عليه فعلا جلدا أو يضعه فيه  
 لان فيه نوع امتنان وقلة احترام  
 اه جل الليل (قوله ولو بعض آية)  
 ثم قال وظاهر قولهم بعض آية ان  
 نحو الحرف كاف وفيه بعد بل  
 ينبغي في ذلك البعض الخ ما في  
 الاصل

دراسة حرم أو تبرئه لم يحرم وإن لم يقصد بشئ فنظر للقرينة فيما يظهر الخ وفي فتاوى الجبال  
الرملي لو كتب تحية ثم جعلها للدراسة أو عكسه هل يقصر القصد الأول أو الطارى أوجب  
بأنه يعتبر الأصل لا القصد الطارى اه وفي حواشى المحلى للقلوبى ويتغير الحكم بتغير  
المقصد من التحية الى الدراسة وعكسه اه (قوله وما على التقيد) قال فى الايعاب وإن لم  
يعامل الناس به سواء كتب عليه سورة كاملة كقول هو اقعداً واحداً وبعضها (قوله لانه)  
أى ما كتب لا للدراسة لم يقصد به المقصود من القرآن أى من دراسته وإنما يقصد به  
التبرك بخصوله وتوبه ان قصد الجانب غير القرآن والمحلى التحميم بالقرآن يخرجه عن  
القرآنية فيؤزوا ذلك للجنب وأطوا به الصلاة وجوزوا ليس القوب المكتوب فيه قرآن  
على العقيد ولو صحب قال فى الايعاب يتم تحية الجزم بالحرمه ان لم من لبسه تلوته  
بخاصة وفى المجموع عن القاضي وغيره يكره للصمت وغيره محل التعاوىذ التى فيها القرآن  
الى ان قال قال النورى واختار انه لا يكره اذا جعل عليها نحو شمع لانه لم يرد به نهى وافق  
ابن عبد السلام فمين بعلقها على الخيل بأنه بدعة وتعرض لكتاب الله تعالى للامتحان بما  
يلقى به من الخباسة والذى يقبه انه ان علم أصابة الخباسة لنفس المكتوب حرم والاكره اه  
ما اردت قوله من الايعاب (قوله لا يقصد) أى المحصف فان جعل المحصف مع الامتعة  
يقصد المحصف لم يصل ذلك بل يحرم وأشار الشارح بقوله أى معها أى الامتعة الى أن فى  
كلام المصنف معنى مع وليس ظرفية وعبارة التفة والنهاية هى معنى مع كما عبر به غيره فلا  
يشترط كون المتاع ظرفاً له انتهت بل لا يشترط فى محل المحصف مع الامتعة جمع الامتعة  
وان عبر بها المصنف فيحل مع متاع واحد قال فى التفة ولا فرق بين كبر حرم المتاع وصغره  
وفى شرح الارشاد وان صغر جدا وفى فتاوى الشارح ما يسع متاعاً وقال الشبرا مىلى  
وان لم يصلح للاستبعا ويرأى فى فتاوى الجبال الرملى المراد بالمتاع ما يحسن عرفاً استبعا  
المحصف اه ونقله القلوبى فى حواشى المحلى وعبارته وقيد الخطيب المتاع بأن يصلح  
للاستبعا عرفاً لا نحوارة او خطها اه ووافقه عليه المحلى فى حواشى المنهج قال حيث  
لا يبعد ما سأل لان مسه بمجال حرام وقال ابن حجر مشل الحل المس فاذا وضع يده فأساب  
بعضها المحصف وبعضها غيره ياق فيه التصيل المذكور اه كلام المحلى وهذا الذى نقله  
عن الشارح ذكره فى التفة ونظر فيه سم فى حاشيتها وقال يقبه هنا التصريح مطلقاً وراى به  
فى كلام غيره أيضاً (قوله يقصد المتاع) وبلا قصدى اعلم ان نسخ الكتاب هنا مضطربة  
والذى ظهر لى انه جرى فى هذا الكتاب على الحل فى صورتين والحرمه فى صورتين وعليه  
جرى أيضاً فى شرحه على الارشاد وايعاب تعالى الشيخ الاسلام ذكر ما فى شرحه على المنهج  
والهبة والروض والخطيب فى المغنى والاقتناع وظاهر كلام التفة اعتماد الحرمه فى حالة  
الاطلاق أيضاً فلا يصلح عنده الا ان قصد المتاع وحده واعتمد الجبال الرملى الحل فى ثلاث  
أحوال والحرمه فى حالة واحدة وهى ما اذا قصد المحصف وحده (قوله على الوجه)

وما على التقيد لانه لم يقصد به  
المقصود من القرآن فلم يجر عليه  
أحكامه (ويحصل حله فى امتعة  
لا يقصد) أى مع ما يل ومع متاع  
واحد يقصد المتاع وحده أو  
لا يقصدش الا يصل حله بالتعظيم  
حيث يذ بخلاف ما اذا قصد  
المحصف وحده ومع غيره ويجرى  
هذا التصيل فى محل حامل  
المحصف على الوجه ولوقد المله  
والتراب

(قوله وفى شرح الارشاد وان  
صغر جدا) لأن المدار على القصد  
وعلمه فلا نظر للجسم اه ونقله  
سم فى حواشى المنهج ثم قال  
فلما قل وظاهر هذا ولو نحوارة  
فان متاعاً يقبها المحصف اه أصل  
وكتب أيضاً لأن العبرة بالقصد  
فصديق بصغير الحرم وكبيره اه  
وكتب أيضاً وفى النهاية المراد  
بالامتعة الجنس قال ع ش  
فصدق بالواحد وان لم يصلح  
الخ اه

ومسألة ثقة بآز بل وجب جله مع  
الحديث ان خاف عليه كثيرا  
أو تصبأ أو ضياعا ويجب التيم  
ان قدر عليه (و) يحل جله  
في (تفسير) أكثر منه بخلاف  
ما اذا استويا أو كان القرآن  
أكثر (و) يحل (قلب ورقة بعود)  
ما لم تنحل الورقة عن محلها

(قوله لا الوجوب) وعادة الثقة  
فان خاف ضياعه جاز الحبل  
لالتوسل لانه أقيم انتهت وصرح  
بذلك أيضا في النهاية والايصاب  
والحاصل أن ما في هذا الشرح  
ضعيف فله في الأصل (قوله في  
تفسير) قال في الثقة مع الكراهة  
وكذا في جله مع متاع الخلاف في  
حرمته أيضا اهـ جل الليل وفي  
فتح الجواهر يجب لم يحرم ذلك أي  
جله في تفسير اهـ فقد صرح بضعف  
قوله في الثقة وقال في الایصاب  
يجب التيم لقدرة على التراب  
وعدم خشية على نحو المصنف  
لواستقل بالتيم ولا تقرر لكون  
التراب لا يرفع الحدث الذي استند  
اليه القاضي أو الطبيب الخ أصل  
(قوله الحل) أي حل حل التفسير  
فهو راجع لأصل المسئلة التي  
في الشارح لا للمسئلة التي قبله  
وهي مسألة المصنف المحتى كما  
صرح بذلك عبارة الایصاب فتعطن  
جل الليل

اعتمد الشارح أيضا في الثقة والامداد والایصاب واعتمد في الحل مطلقا وكذلك سم  
والزبادي قال الشيرازي ولو قصد حل المصنف قال وظاهر كلام النهاية انه لا فرق  
في الحل للمصنف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حمل وبين الأدنى وغيره  
ويؤيد ما على به من الفرق الخ وفي حواشي القليوبي على المحلى عند شيخنا الطيلاوي  
ويحل الحل ان كان المحلول بمن نسب اليه الحل لا نحو طفل اهـ وفي الثقة لو ربط متاع مع  
مصنف فهل يأتى هناك التفصيل كما شمله كلامهم أولا لانه لم يربطه مع علمه بذلك  
لا بد من وثوقه صدقه وحده كل محتمل الخ (قوله ومسلم) يعني وفقد مسلمانة يودعه اياه  
أما مع وجود ذلك فيحرم عليه وحده وسمع الحديث وظهر ان الصورة في المسلم الثقة  
كونه مشطرا أو يكن وضعه عنده على طاهر من غير حمل ولا مس والافقوه فقود شرعا  
فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وان لم أر من نبه عليه (قوله أو ضياعا) ظاهر كلامه وجوب  
جمله مع الحديث عند خوف الضياع والمعتقد عندهم بل عند الشارح في سائر كتبه الجواز  
لا الوجوب نعم في خوف التضييع أو الكفر أو التلف يجب حله وكذا توسده ويحرم توسده  
عند خوف الضياع قال في الثقة لانه أقيم وفي الثقة يحرم توسده كالمعلم يحتمل لبعض  
نصوصه اهـ قال في الامداد والاحل وان أشكل على آيات (قوله ويجب التيم) خلافا  
لقاضي أبي الطيب (قوله في تفسير) قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر ليس منه  
مصنف شيء من تفسير أو تفاسير وان قلت حواشيه وأجابه وما بين سطوره لانه لا يسمى  
تفسير اوجه بل اسم المصنف باق مع ذلك وغاية ما يقال لمصنف محشى اهـ وفي فتاوى  
الجمال الرملى انه كالتفسير في الایصاب للشارح الحل وان لم يسم كتاب تفسير أو قصده  
القرآن وحده أو غير بضو حرة على الاصح انتهى وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيها  
يظهر التفسير وما يتبعه عملي كرمه ولو استعار ادان لم يكن له مناسبة والكثرة من  
حيث الحروف لفظا لا رسما ومن حيث الجملة فتخص احدى الأوراق من أجزائها لا عبرة  
به اهـ وكذلك فتح الجواهر والایصاب وفي المفسر ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير  
أكثر لا يحرم منه مطلقا قال في المجموع لا تلبس بمصنف ولا قمعناه اهـ وخالف الجبال  
الرملى قال في نهايته العبرة بالقوله والكثرة وعدمها في المسئلة موضعه وفي الجبل بالجمع  
كما أفاده الوالد ونقله سم في حواشي الثقة عن افتاء الشهاب الرملى ثم قال وقضيته  
ان الورقة الواحدة مثلا يحرم مسها إذ لم يكن تفسيرها أكثر وان كان مجموع التفسير  
أكثر من المصنف بل وانه يحرم مس آية مفردة ورقة إن كان تفسير تلك الورقة أكثر من  
قراءتها الخ (قوله أكثر منه) أي من القرآن سبق اتفاقا عن شرح الارشاد لفظا لا رسما ونقله  
سم عن م ر وفي الثقة الذي يتجه الثاني أي بالرسم قال القليوبي ونقله شيخنا عن شيخه  
الرملى قال فله اختلافا جوابه وكلامه قال في الثقة وعليه فظهر انه يعترف بالقرآن  
رسمه بالنسبة لمخط المصنف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس

وعيب على من ذكر بالشروط الالهية وان كان عليه ديون يقتضيان في نده أو أكثر (وذلك أي وجوب الزكاة في أنواع) خمسة أو ستة لانها أمان كائنتون وهي زكاة القطر وأمان كائمال وهي امان متعلقة بالعين وهي زكاة النعم والمعشرات والتقديرات والركائز المحدث واما متعلقة بالقبض وهي زكاة التصاريف (الاول النعم) وهي الأبل والبقر والغنم والأنسية فلا تجب غيرها حتى المتولد منها ومن غيرها بخلاف المتولد منها كالمتولد بين الأبل والبقر فالواجب فيه زكاة أخف أبويه ولو وجوب بشرط منها النصاب (ففي كل خمس من الأبل الى عشرين) منها (شاة) والمراد بها (جذعة) أو جذع ضأن (هسته) أو جذع قبل تمامها (أو خمسة مزاوتين) هستان) كل من كان أو غنماً آخر الذي ذكره الصديق اسم الشاة في الخبر إذا توافرها للوحدة لا للتأنيث بشرط الشاة هنا ان تكون من ضمن البلد أو مثلها أو أعلى منها

فلا زكاة فيه مطلقاً (قوله الأنسية) كذلك الامداد والنهاية وفي القصة تقصيد الغنم بالاعلى غير محتاج اليه لان الظاهر انما هي شاة اليراعية الخ (قوله منها ومن غيرها) أي كالتولد بين البقر والأنسي والوحشي (قوله أخف أبويه) وهو البقر في صورة الشارح (قوله صحيحة) في القصة فان لم يجد صحيحة فترق فتمتداده ثم قال ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فإذا افتقد الواجب أي فلم يجده ولا بالتقريب إذا دفع بين خارج قبضه والصعود أو التزول بشرط الخ (قوله ويجزى في أقل الخ) فان لم يولد من فقدتها كافى القصة ونقطة في شرح الارشاد وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرح البهية وصرح به في الاسنى ويجزى عليه الزادى في حواشي التهج ومم في شرح أي شباع وقيل التبرير عن الشيخ غير ما جاز ابن البيون ولوم وجود بنت الخاص وظاهر الخطيب والجمال الرمي عدم اجزاء ابن البيون مطلقاً قال في القصة فلو أخرجه من خمس مثلاً وقيل كرهه فراضاً لتعذر تجزئ به بخلاف مسح كل الراس الخ قال في النهاية الله ابط لذلك ان ما لا يمكن تجزئ به الكل فرضاً وما لا يمكن يقع البعض فرضاً والباقي نقلاً (قوله أو ابن بيون) في الخواص بنت البيون مع وجود ابن البيون ان لم يطلب جبراً ناقصة (قوله بأن لم يملكها) أي عند ارادة الانجاب وهذا كلام في الاصل ينبغي مراعاته (قوله ويجزى عن قطعها) أي بان كان فيه كافة لها وقع (قوله بفجل) مطلقاً ويجزى عن قطعها (قوله لم يجز ابن البيون) وهو معود معها الا في مع أخذ الحيوان (قوله حلالاً) فان أخرجهما قبل اذ اهل ليس عيباً في البهائم (قوله حقة) يجزى عنها بنتا البيون وعن الحذعة حقتان أو بنتا البيون لاجزائهم ما عازاد (قوله وفي كل خمس حقة) لو اتفق فرضان كانتى بعرفانها خمس أربعين أو أربع خمسين فان وجد اجماعاً تعين الاغسط المستحقين من غير الكرام حيث تمكن ابله كلها كرام وان وجد أحدهما كاملاً أخذوا من ليو حجة واحدة كما

كأن ابله مرصوا ولم من كلامه انه يجب في العشر شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت خاص) وهي ما (لهما ستة) كاملة بحيث بذلك لأن أمها ان لها ان تحصل مرة أخرى فتسير من الخاص أي الخواص ويجزى في أقل من خمس وعشرين وان زادت قيمة الشياه عليها (أو ابن بيون) ولو خنتى وهو ما (لهستان) وما على مجزئ (ان) فقدتها أي بنت الخاص بأن لم يملكها أو مملكتها معيبة أو مفسوبة وبه زمن قطعها أو مروهة بموجبل ولا فرق بين ان تسأوى قصة ابن البيون قصة بنت الخاص أو ولا ولا يكلف تحصلها بشرط أو غيره ويجزى ما فوق ابن البيون كالحق بالاولى لان الخاص لانه لا يارب نفسه بخلاف ابن البيون وما فوقه لان فضل السن يجبر فضل القوة ولو كانت عنده بنت خاص كريمة لم يجز ابن البيون لقدرته عليها ولا يكلفها الا ان كانت ابله كلها كراماً ولا يكلف من الخواص ما حاسلاً (وفي ست وثلاثين) من الأبل (بنت بيون) وهي التي تم (لها اسنان) سميت بذلك لان أمها آن لها ان تضع ثانياً وتضع ثلاثاً (وفي ست وأربعين حقة) وهي التي تم (لها ثلاث) من السنين سميت بذلك لانها استحققت الركوب وطروق الفعل (وفي احدى وستين جذعة) بالذال المحبة وهي التي تم (لها أربع) من السنين سميت بذلك لانها احدثت مقدمات اسنانها أي اسقطته (وفي ست وسبعين بنتا البيون وفي احدى وثنتين حقتان) وكذا في امانه وعشرين وبعض واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنتا بيون وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا بيون) في كل أربعين بنتا بيون وفي كل خمسين حقة

فضل السن يجبر فضل القوة ولو كانت عنده بنت خاص كريمة لم يجز ابن البيون لقدرته عليها ولا يكلفها الا ان كانت ابله كلها كراماً ولا يكلف من الخواص ما حاسلاً (وفي ست وثلاثين) من الأبل (بنت بيون) وهي التي تم (لها اسنان) سميت بذلك لان أمها آن لها ان تضع ثانياً وتضع ثلاثاً (وفي ست وأربعين حقة) وهي التي تم (لها ثلاث) من السنين سميت بذلك لانها استحققت الركوب وطروق الفعل (وفي احدى وستين جذعة) بالذال المحبة وهي التي تم (لها أربع) من السنين سميت بذلك لانها احدثت مقدمات اسنانها أي اسقطته (وفي ست وسبعين بنتا البيون وفي احدى وثنتين حقتان) وكذا في امانه وعشرين وبعض واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنتا بيون وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا بيون) في كل أربعين بنتا بيون وفي كل خمسين حقة



والحاصل ان نبات اللبون الثلاث تجتمع في مائة واحدة وعشرين وتسعة الى مائة وثلاثين فتعبر الواجب فيجب حينئذ في كل  
 أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين مائة وفي مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث  
 حقات وهكذا والاصل في جميع ما ذكر كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي كتبه لانس لما وجوه الى الصرين على الزكاة  
 (ومن فقد واحد) كان فقد بنت اللبون وعنده ست وثلاثون فان شاع صله او ان شاء (صعد الى اعلى منه) بدرجة كالحقة  
 (واخذ) حبرا نا اعنى (شاقين كاللاصقة) يعني يجوز ان في اللاصقة بان يكون لكل من الصائغتين سنة أو لكل من المعازين سنتان  
 ويجزى مائة لها سنة ومائة لها (أو عشرين درهما) فترة خالصة (اسلامية) وهي المراد بالدرهم

الشريعة حيث أطلقت ثم ان لم يجدها وأعلنت الغشوشة ايمراً منها ما يكون فيه من الفترة قدر الواجب ولا يجوز زيادة وعشرين قدراً ان كان كان الاخذ هو المالك ووضي بذلك وانظر فيه لله اعطى وهو السامعي (أو نزل الى أسفل منه) أي من الواجب بدرجة كنت خاص في المثال المذكور (وأعطي بغيره) جبراً نا اعنى (شاقين أو عشرين درهما) وانما كان المداو على خبرة المعطى من المالك أو السامعي فظاهر خبرنا السامعي الذي في الصاري وغيره ومعرفة بيت المال فان تضرعنا من مالهم وعلى السامعي العمل بالصالح لهم في دفعه واخذ ولا يجوز ان يصعد درجتين بجبرانهما مع امكن درجة في تلك الجهة لعدم الحاجة اليهما بخلاف ما اذا تعدت الجهة التي في جهة المخرجة فقط كان لم يجدها من وجبت عليه الحقة الا بنت خاص حيث اُراد النزول ومن رتبته بنت الابن الاجدة بنت اواد الصعود وكذا

في الاستان المذكورة انه التعديد الخ (قوله كتبه لانس) بنت لفظه في الاصل (قوله) فترة أي فضة (قوله أو نزل) ظاهره ليس له الجمع بين الصعود والنزول كما اذا ربه بنت لبون فنزل عن احداهما لبنت الخاص وصعد عن الاخرى وهو الذي بحثه في الصفة وأقر في الامداد الزكري على الجواز حينئذ وقوله القليوبى عن شيخه وأقره (قوله خيرة المعطى) أي بين كون الجبران شاقين أو عشرين درهما (قوله فظاهر خبرنا السامعي) يفتي في الاصل (قوله بيت المال) أي يصرف الامام الجبران منه فان تعدد في مال المستحقين كما في الروض والامداد قال سم في شرح أبي شجاع لكن قضية نص الام ان محله ما يقضه من الزكاة يجرى عليه صاحب العمر وغيره اهـ (قوله في دفعه واخذ) المراد باخذ طلبه وان كان المالك لا تلتزمه الموافقة الا لغيره اليه (قوله في تلك الجهة) أي التي اختار المالك العدول اليها فان كان واجبه بنت لبون مثلاً لم يجز له الصعود الى الجدة الا ان فقد الحقة فيجوز حينئذ وان وجد بنت الخاص لان الجهة التي اختارها الصعود ولا أقرب عنده في جهته منها وبنت الخاص وان كانت أقرب لكن جهتها النزول ويقاس على ذلك النزول أيضاً (قوله بأكثر من درجتين) أي فلا يجوز الا اذا فقد ما هو أقرب منها من الجهة التي اختار العدول اليها او بجهة الصعود الثقة وهي بنت خمس سنين فيجوز اخذ جبران اذا دفعها بل جذعة فقد ولا جبران مع اخذ ما فوقها ونهاية النزول بنت الخاص (قوله من يابله عيب) ظاهره وان رآه السامعي مصلحة يجرى عليه في النهاية والقليوبى لكن في الاسنى والمغني والتحنة والامداد وسم الاجزاء حينئذ أما النزول مع دفع الجبران فجاز لان المالك حينئذ متبرع بزيادة وله العدول الى سليم مع طلب الجبران كما صرحوا به تعالى للاسنى والله أعلم

### • (فصل في واجب البقر) •

(قوله أو تبعة) معطوف على قرلة في المتن تابع (قوله مسنة) ويجزى عنها تبعا با. و. (قوله لما صرخ الخ) فيه ما ينسب في الاصل (قوله ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه) يجزى فيه مائة درهم في مائتي بعير من بعين الاغبط تارة وعدمه أخرى

يقال في حال الصعود بأكثر من درجتين نعم صعود درجتين مطلقا اذا قدم بجبران واحد ولا يصعد منه بأبلى عيب لانه • (فصل للتفاوت بين السائمة وهو فوق التساوت بين المبيتين) (فصل في واجب البقر) • ولاشئ فيها حتى تبلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تبعة) ذكر وهو ما (لمسنة) كاملة سمي تبعا لانه تبعة أمه (أو تبعة) أخرى وهي بنت سنة كاملة أيضا وهذا أحد المواضع التي يجوز فيها الذكركل لكن الاتي أفضل (وفي أربعين) منها (مسنة) وهي ما (لها ستان) كاملتان بحيث بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما صرح معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك لما بعته الى اليمن (وفي ستين تبعا) ثم يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين تبعة) وفي كل أربعين مسنة (في مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة تبعة) وفي كل

وليس هنا ولا في زكاة الغنم صعود ولا نزول بغيران \* (فصل في زكاة الغنم) \* ولا شيء لها حتى تبلغ أربعين (وفي أربعين شاة) وبستر ذلك (إلى مائة واحدة وعشرين فثمان) فيها ومادونها ١٠٣ كائة وعشرين وبعض شاة فيها شاة واحدة (وفي مائتين واحدة)

### • (فصل في زكاة الغنم) •

(قوله الأربعة القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تساوى قيمة ثنية المعز وجدعة الضأن وتبيع العرب وتبيع الجواميس فإن اختلف نوع ما شئنا أخرجه ما شئنا من مقتضا علمها بالقيمة رعاية للبائين فإن وجد عنده ثلاثون عزرا وعشرين نجعات أخذ عزرا وأربعة بقيمة ثلاث أرباع عزر مجزئة وربيع نجعة مجزئة وفي عكسه ثلاث أرباع نجعة وربيع عزرا ونجعة قيمتهما ثلثا وربع عزر مجزئة ثلثا ونجعة مجزئة دينارين زسه في المثال الأقل عزرا ونجعة قيمتهما دينار وربع وقس على ذلك وخرج بمذكرة اختلاف الصقة مع اتحاد النوع فإنه حيث لانتقص يجب إعطائها بلا مراعاة قيمة الاتحاد النوع هنا فلو سكن بعض نفسه حينئذ وبعضها أسمن أخذ الأغيظ الذي هو الأسمن أما إذا كان في بعضها نقص فسيأتي في كلامه أنه يؤخذ كامل القطب فلا يؤخذ حينئذ أعطاه بل يؤخذ سليم متوسط بين الحب والسليم باعتبار القيمة والله أعلم

### • (فصل في بعض ما يتعلق بعامة) •

(قوله هرة) هي الكبيرة التي سقطت أسنانها والعوار قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري يصف العين وأنف بعد الوأى معينة بمآز في البيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الخوف القلوس العوار مثلثة العيب والخرق والشق في الثوب اهـ (قوله عيب المبيع) هو كل ما ينقص العين أو القيمة فضا بقوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع دعه وعيب الأخصية ما يؤثر في رد المدة أو ينقصه قال القسطلاني في حواشي الحلي علم بما ذكر أن عيوب الزكاة خمسة المرض والعيب والكورة والصغر وروادة النوع (قوله متوسطا) في الخصصة لوملك ثمان وعشرين بهرا معينة فيها بثخص من الأجود وأخرى دونها تعفت هذه لأنها الوسط إلى أن قال ويؤخذ ابن لبون خشن عن ابن لبون ذكر مع أن الخنونة عيب في المبيع اهـ ولوعتفت خناني قال الشيرازي لم يجز الأخذ منها لاحتمال ذكورة المأخوذ وأوثقه أو عكسه بل يجب أتي بقيمة واحدتها (قوله الخ) أي قوله إلى عشرين الثاني ابن لبون أو الخ عند فقديت الخاص بدلائها الثالث التبيع في ثلاثين من البقر والتميعان بدلائن الستة الرابع ابن لبون أو الخ حمادون خمس وعشرين من الإبل عند فقديت الخاص أيضا الخامس ما ذكره المصنف بقوله والأذا كانت كلها ذكورا الخ ففي هذه الخمس الأحوال يجزئ الذكور في الزكاة (قوله أكثر قيمة الخ) فلو كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجلة الثانية على الجلة الأولى وهي ثمان وخمس خمس اهـ فإن قلنا بأن واجب الخمسة والعشرين الذكور ابن لبون وجر وأعليه في الخنونة والتميعان وغيرها وأما إذا قلنا واجبه ابن حمادون ونقله في الإيعاب عن تصريح كثيرين وجرى عليه الشورى

واحدة (وفي مائتين واحدة) من الشياه (ثلاث) منها (وفي أربعة مائة أربع) منها (ثم في كل مائة) من الضأن (شاة) جدعة منه وهي مالها سبعة ومن المعز شاة ثنية منه وهي مالها اثنتان الفهر العجمي بجميع ما ذكر ولا يجزئ نوع من آخر الأربعة القيمة

### • (فصل في بعض ما يتعلق) •

بعامر (ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك) أي جميع ما مر ذلك الشير العجمي ولا يؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات حوا أو أرى عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الأخصية لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يعتبر فيها الأماصيل بالمالية (الأذا كانت نفه معينة كلها) فمؤخذ منها حينئذ عيب ولا يكلف معص إلا أن فيه أضراره (وكذلك المراض) فلا يجوز أخذ المريض (الأذا كانت نفه كلها مريضة) فمؤخذ منها مريض ولا يكلف معصيا ذلك ويجب أن يكون ذلك المعيب والمريض متوسطا بين الحقيظ ولا يجوز أخذ الذكر إلا فيما تقدم في قوله في كل خمس الخ (والأذا كانت كلها ذكورا) فمؤخذ ذكرها كلها لا عليه لبناء الزكاة على الخصية لكنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أو أكثر قيمته ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين بالقطب للثلاثين بين الضأن

(وقصرامة القرآن والحديث)  
 وسماهما (والذكر) ليكون على  
 أكمل حال (والجلوس في المسجد  
 والمروضة) تغليظا (ودراسة  
 العلم) التشرى وسماهما وكاتبته  
 وجعله تغليظا (وزيادة القبول  
 ومن حل الميت ومسه) لاستقذاره  
 ورجاعه وإنشاد شعر واستغراق  
 ضحك وخوف وقص نحو شارب  
 وحلق عانة ورأس وجنب أراد نحو  
 أكل أرباعا ولعميان إذا  
 أصاب بالعين

(قول الشارح وسماهما) أي  
 القرآن والحديث وفي النهاية  
 والامداد وسما حديث وفقه اه  
 وعبر في العباب بقوله أو ساقاه  
 قال الشارح في شرحه ونقصته  
 ندب الوضوء له وإن لم يقصد  
 الاستماع وهو محتمل وقوله والذكر  
 للتبرع بالصبي أه صلى الله عليه وسلم  
 قال لمن سلم عليه وهو يبول فإبرة  
 عليه حتى يؤتمعت ذرا إلى الي  
 كرهت أن أذكر الله الأعلى طهر  
 أو قال طهارة اه أصل ويكره  
 حل كتب التفسير مع الحديث  
 وكذا كآيتها وكذا كتب الحديث  
 والفقه لكن ان نقصت آيات  
 والاختلاف الأولى كافي الأعياب  
 عن المجموع نقله الأصل

ان أراد الشارح بالتبرع ما هو أهم من المرفوع صم تصبيرة فقد رأيت في كتاب المنهج المين  
 في بيان أدلة مذاهب المحدثين للشارح في ما نص دوى الامام بسند عن عطاء و ابراهيم  
 انهما كانا يقولان الوضوء يكون من الحدث وأذى السلبين وكان عطاء يقول الغيبة تغطر  
 الصائم وتنقض الوضوء وكانت عائشة رضي الله عنها تقول يتوضأ أحدكم من طعام  
 حلال ولا يتوضأ من الكلمة النجيسة يتكلم بها اه (قوله وقرائة القرآن) أو تصبيرة  
 ايعاب (قوله ودواحة العلم الشرعي) قال في التفتة وآلله وفي الأيعاب دون غيرها مما  
 لم يشرع تعلمه كالعروض اذ لا حرمة له تنقض ذلك اه (قوله وزيادة القبور) قال  
 في الأيعاب ظاهره انه لا فرق بين قبور الصالحين وغيرهم من المسلمين وبه جزم الغزي وغيره  
 اه (قوله ومسه) قال في الأيعاب بالبدأ وغيرها الخ الحديث الحسن به قال في الأيعاب  
 وفي قول قديم ان مسه ينقض الوضوء فتساكد الوضوء منه خروبا عن خلاف هذا القول  
 اه (قوله وإنشاد شعر) أطلقه كذلك في الامداد وغيره وسبق عن شرح العباب تنصده  
 بالشر المحرم (قوله وخوف) نقله الزركشي عن التامل الصغير وعمله بأنه يذهب قال  
 وكذا من رأى في منامه أمر أمشوشا (قوله نحوأكل) أي من شرب قال في الأيعاب  
 ويكره تركه عند واحد من هذه الثلاثة والنوم كما في شرح مسلم وغيره قال في الأيعاب  
 والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا بن الوضوء فيها الوضوء الشرعي ثم قال وهو غسل  
 الأعضاء الأربعة مع التنية والترتيب لا القوي الذي هو مجرد تعلقا فخلافا للتموي وابن  
 الصباغ ثم قال قال السليبي المراد به لما ودة الوطء القوي للتصريح به في رواية اه ونقله  
 القرطبي في شرح مسلم عن أحمس كثر العلماء عليه فغسل فريده مكان فليوضأ وتقل عن  
 الجمهور ان المراد وضوء الجنب للأكل غسل يديه لما رواه النسائي عن عائشة رضي الله عنها  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يشام وهو جنب وضأ وإذا أراد أن يأكل  
 أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب اه والذي يجهل أن المراد الوضوء الشرعي في الكل  
 لما نص من تحقيف الحديث وإن غسل الفرج في الأول وغسل الدين في الثاني يحصل به  
 أصل السنة لا كما هما (تنبيه) كقصة الجنب وغيره بالوضوء لما مر نوبت سنة وضوء  
 الأكل أو النوم مثلا أشد أعمالا في الأغسال المسنونة ويظهر أنها تندرج في الوضوء  
 الواجب بالعين الآتي كندراج تحية المسجد في غيرها (قوله ولعميان إذا أصاب بالعين)  
 الذي يفهمه كلام أئمتنا نصر بها وتلويحها وضوء العائن كغيره المراد به الوضوء الشرعي  
 لكن الموجود في كتب الحديث انه غير كما وخص ذلك في الأصل أتم إيضاح ومما ذكرته  
 فيه فخلا عن شرح مسلم للنووي ما فيه وصفة وضوء العائن عند العلماء ان يؤتى بقدح  
 ماء ولا يوضع القدح في الأرض فيأخذ منه غرة فيقضمض بها ثم يغمها في القدح ثم يأخذ  
 منه ماء فيغسل به وجهه ثم يأخذ بشماله ماء فيغسل به كفه البقي ثم يغمها فيغسل به  
 كفه اليسرى ثم يشماله ماء فيغسل به عرقه الأيمن ثم يغمها فيغسل به عرقه اليسرى

قال بعضهم ولم يورد فيه حديث  
وان لم يذكره كثر عيب ألبان الأبل  
ومس الكافر والصم والأبرص

(فصل في آداب قاضي الحاجة)

(يستحب لقاضي الحاجة) أي  
لمريدها (ولا) كانت (أو غافلاً أن  
يلبس فضيلته) وان (يستمر رأسه)

للاستماع روى مرسل وهو كالفهيف

والوقوف بعمله في فضاء

الاعمال اتفاقاً (و) ان (ياخذ)

مرئياً الاحتواء بالخبر (اجساد

الاستقباح) لما صحت الأمر به

وحذروا من الانتشار اذا طلبها

بعد فراغه من تدب أيضاً اعداد

الماء (و) أن (يخدم يساره)

أوبدها (عند الدخول) ولونظلاء

جديد وان لم يرد قضاء حاجته

(ويؤانه) أوبدها (عند الخروج)

عكس المسجد

(قوله مرسل) له بالقبلة للثقل

وأما قطعية الرأس فقد روى البيهقي

عن عائشة رضي الله عنها غلب

بمرسل كما في السق الكبري

لبيهقي ومختصرها ونقطة في المطالب

ولكن عذر الشارح انه قد سبقه

الى ذلك شخضه في شرح الروض

ويمكن أن يكون المراد بالارسل

حذف را ومن السند وان لم يكن

العصا اي قاله في الاصل

ولا يغسل ما بين المرفقين والكفين ثم يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى  
على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدرح ثم داخله ازاره وهو الطرف المتدلى الذي يلي  
حقوه الايمن وقد ظن بعضهم ان داخله الازار كناية عن القروح وبجمهور العلماء على  
ما قدمناه فاذا استكمل هذا أصب من خلقه على رأسه وهذا المعنى لا يمكن تعليله ومعرفة  
وجهه وليس في قوة الغسل الاطلاع على أسرار جميع المعلومات فلا يدفع هذا بأن لا يغسل  
معناه ثم قال قال القاضي عياض بن من تفسر هذا الغسل على قول الجمهور وما يقرب به  
الزهرى وأخبر أنه أدرك العلماء بصقونه واستحسنه علماؤنا ومضى به العمل ان غسل العائن  
وجهه انما هو صبة واحدة يده اليمنى وكذلك باقي أعضائه انما هو صبة على ذلك العضو  
في القدرح ليس على صفة غسل الأعضاء في الوضوء وغيره وكذلك غسل داخله الازار انما  
غسل داخله تحفه في القدرح ثم يقوم الذي في يده القدرح فيصبه على رأس العين من ورانه  
على جميع جسده ثم يكفأ القدرح وراءه على ظهر الارض وقبل يستغفله ذلك عند صبه عليه  
هذه رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب وقيل عن ابن شهاب من رواية عقيل مثل هذه  
الأنفة الا ابتداء بغسل الوجه قبل المضمضة وفيه في غسل القدمين ان لا يغسل جميعهما  
وانما قال ثم يفعل مثل ذلك في طرف قدمه اليمنى من عند أصول أصابعه واليسرى كذلك  
وداخله الازار هنا المراد بداخله ما يلي الجسد منه وقبل المراد موضع من الجسد  
وقيل المراد مذكركه كما قال عفيف الازار أي القروح وقيل المراد ذكركه اذ هو معتقد  
الازار الخ ما قاله وفي شرح مسلم للقروى أيضاً ما نصه وقد اختلف العلماء الخ وقد اختلف  
العلماء في العائن هل يجبر على الوضوء للمعين ولا واحتمى من أوجه بقوله صلى الله عليه  
وسلم في رواية مسلم هذه واذا استغسلتم فاستلوا برواية الموطأ انه صلى الله عليه وسلم أمره  
بالوضوء والامر للوجوب قال المازري والصحيح عندي الوجوب اذا خشى على المعين  
الهلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبره أو كان الشرع أخبر به خبراً عاماً ولم  
يمكن زوال الهلاك الا بوضوء العائن فانه يصبر من باب من تعين عليه احياء نفس مشرفة  
على الهلاك وقد تقرر ان يجبر على بذل الطعام للمضطر فهذا أولى وجه التقرير يرتفع  
الخلافاً فيه هذا آخر كلام المازري (قوله قال بعضهم ولم يورد فيه حديث الخ) أورده  
بقيل في الامداد والاياعاب وحذف من فتح الجواد والصفة لكنه جزم فيها بسببه لم يخو  
أبرص أو يهودى وزاد فيها وفي النهاية كل ما قيل انه ناقص ولا بعد أن يكون اكتفى عنه  
هنا بقول المصنف السابق ومن التل في الحدث اذ كل ما اختلف في نقصه يقع به الشك  
في الحدث بناء على الاصح ان المصيب واحد والحق لا يتعدى الله أعلم

• (فصل في آداب قاضي الحاجة) •

(قوله روى مرسل) أما قطعية الرأس فقد روى البيهقي مسنداً عن عائشة لكن قال فيه  
ضعف قال ولكن صرح ذلك من قال أبي بكر الصديق رضي الله عنه (قوله أوبدها) أي لغزو

قوله اذ اليسرى للادى الخ) في التصفه الاوجه فيها لا تكرمه فيه ولا استغذ اوانه  
 يفعل بالحق اه زاد في النهاية والاياعاب لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكرير  
 يستدعيه بالعين وشلافة باليسار يقتضي أن يكون باليسار وفي حاشية الشبراملى على  
 النهاية قد ثبت شكل تصوره مع قوله من استقل من شريف الى أشرف روى الاشرف  
 دخولا ونرجا ومن مستغذ الى اقتذروى الاقتذركذلك وان استقل من شريف  
 اشرف او من مستغذ لئله خضر وانه اذا استقل من بيت الى آخر خضر وان بقاع المكان  
 الواحد لا تتفاوت فاصورة ما لا تكرر فيه ولا امانته من غير ذلك حتى يقرض فيه اختلاف  
 الآن يقال المراد الفعل الذى لا تكرر فيه ولا امانته كاختصاصه لصورة من مكان الى  
 آخر اه وكذلك القلوبى حيث قال في حواشى المحلى يقدم عينه وهو المنقول المتقد من  
 شيئا الرملى وان كان ظاهر شرحه خلافا لكن في تصويره قطر الخ ورايت في حاشية  
 السيد عمر البصرى على التصفه ما فيه الذى يتجه في جميع هذه المسائل ان المدخول اليه  
 متى كان شريفا قدم اليه مطلقا ومتى كان خسيبا اقدم اليسرى مطلقا أى سواء تساوى في  
 الشرف أو الخسة أو تفاوتا قلنا لكون الشرف مقتضا للتكرير وخلافة خلافه فتأمل  
 ان كنت من اهله اه وفي حواشى الشبراملى وقع السؤال عما لو جعل المصعب موضع  
 مكسر مثلا فيجبه تقديم البنى دخولا واليسرى خروجا لان حرمته ذاتية فتقدم على  
 الاستغذار العارض ولو أراد أن يدخل من أدنى الى مكان جعل اه دنى اه وشريف  
 فنبنى جملة على الشرافة اه سم على البهجة (قلت) وبقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في  
 المصعب والاقرب التصير الخ أقول قد شارع فيما قلده من سم قول الايعاب وكلنا خلافا  
 في تقديم اليسرى دخولا والبنى انصرفا الى الحمام والسوق وان كان محل عبادة كالسبي  
 الآن فيما يظهر ومكان الظلم وكل منكر الخ فالسبي حرمته ذاتية لا بموضع عبادة ومع  
 ذلك قدم الاستغذار العارض عليه وبصحت الشبراملى ان القهوة أشرف من السوق  
 فيقدم عينه دخولا اه ولا يخالفون نظر وكرت هنا في الاصل عبارات غير ما ذكرته هنا  
 فراجعها ته ان أردتها (قوله) ومحل المعصية ومنه محل الصاعغة الخ) قال في التصفه فيصير  
 دخوله على ما أطلقته غير واحد لكن قد اختلف في قتاويه بما اذا علم ان فيها أى حال  
 دخوله كما هو ظاهر معصية كرا ولم يكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ ان محل حرمته  
 دخول كل محل به معصية كالزينة ما يحجب دخوله أى بان يتوقف قضاء ما يثر ببقده  
 تاتر الواقع عرفا على دخول محلها اه (قوله) والمستحيم هو المختل ماشو من الحيم وهو  
 الماء الحار (قوله) لانه يصير مستغذ الخ) قال في الايعاب ومنه أخذ الاستوى انه يست  
 تقديم البنى للمحل الذى اختار من العصر الصلاة كما يقدمها في المسجد اه واعتده  
 الجمل الرملى ايضا في النهاية وفي التصفه وغيرهما من كتب الشارح فيها دل على طول يقدم  
 اليسار عند بابيه ووصوله لمحل جلوسه وقال سم في حواشى المنهج بالتصير في وصوله لمحل

اذ اليسرى للادى والبنى لغيرة  
 وكلنا خلافا في ذلك السوق ومحل  
 المعصية ومنه محل الصاعغة والحمام  
 والمستحيم (وكذا في العصر اه)  
 فيقدم بغيره عند وصوله لمحل  
 مستغذ لانه يصير مستغذ وبارادة  
 قضائها به ويثاب عند مفارقتها  
 (و) ان لا يحصل ذكر الله تعالى

(قوله في التصفه الخ) هذا أخذ  
 الزركشي من كلام الرازي كما  
 صرح بذلك في الايعاب والنهاية  
 لكنه في الامداد اقتره كما في الاصل  
 وكتب ايضا في شريف وأشرف  
 كالكتابة وصحة المسجد  
 يتجه من اهة الاشرف وشرفين  
 كمسجد لم يتوجه يتجه التصير  
 وبه يعلم تغيير المصعب عند صعوده  
 للمعروف وشريف ومستغذ بالنسبة  
 اليه كيت بلحق مسجد وقدر  
 وأقذر منه كخلافا لمتى سوق يتجه  
 مراعاة الشرف في الاولى والاقتذر  
 في الثانية تصفه اه أصل

ثم رده عليه ولو قبل القبض او ورثه استأنف الحول لحد الملك ويكره وقبل يحرم وعليه كثير من أن يزل ملكه مما يجب  
 الزكاة في عينه بقصد دفع وجوب الزكاة لأنه فرا من القرية ولا يضمن حتى الحول كما ذكر في سائر النظم (الاف الساج)  
 بأرتجيب المشايبة وهي تصلب في أثناء الحول وكان ساجها (١٠٧) بقية حتى الزكاة من حيث العدد كأن نفع

من مائة سنة وعشرين واحدة  
 قبل تمام حوله بلغة ومن نفع  
 وثلاثين بقرة واحدة كذلك ومن  
 خمس وثلاثين من الابل واحدة  
 كذلك (فيبيع) الساج المذكور  
 (الانتهات في الحول) حتى يجب  
 في المثل المذكورة عند تمام حوله  
 الاصل شاتان في الاول وسنة  
 في الثاني وبنت لبون في الثالث  
 لان العسق في اشتراط الحول  
 حصول النماء والساج غناء عظيم  
 (وان تكون) المشايبة (ساقية)  
 اي واحدة (في كلامه) كل  
 الحول لما في الحديث الصحيح من  
 التقصد بساقية الغنم وقيل بها  
 ساقية الابل والقرى اختصت  
 الساقية بالزكاة لتوفر مؤنتها بالري  
 في الكلال المذكور ومن ثم لو سبغت  
 في كلالها كانت معلوفة على  
 الاربعة وان قلت فتمت بخلاف  
 ما ذكر لي في قيمة فانه كالنكلا  
 المباح (وان يكون كل السوم من  
 المالك) بنفسه وان لم يكن (فلازكاة)  
 في ساقية اعتقلت بنفسها واعطها  
 غاصها او مشتريها شراء فاسدا  
 القدر المأثور وورثها ولم يعلم انه  
 ورثها لا بعد الحول ولا (فيما) اي  
 في معلوفة (ساعت بنفسها او

هو شرط لوجوب الزكاة مطلقا الا في سبعة اشياء الزروع والثمار وكافة المعدن والركاز  
 والقطر والنتاج من التصايب فيما اذهلك التصايب وفيما اذني وفيما الواجب بالنتاج  
 والريح المزك في حوله الاصل ما لم ينض (قوله) ثم رده عليه اي بصيب او اقاله او هبة  
 (قوله) استأنف الحول اي في غير نحو قرض النقد والا فلا يستأنف الحول ولا يذ  
 أن تكون المبادله محيصة فالقاسدة لا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض (قوله) استأنف  
 الحول اي الوارث من وقت الموت ثم الساقية من وقت قصد الوارث اسما بها بعده  
 بموت مورثه لان موته ولو كان مال مورثه عرض تجارية لا ينفذ حوله للوارث حتى  
 يتصرف فيه بآية التصارة (قوله) ويكره هو المذهب في المذهب (قوله) وعليه كثير من  
 جرى عليه الفرض في وراثة الزكشي وفي شرح سم على أبي شجاع هو المنصوص وقطع به  
 الجمهور اه وقال ابن الصلاح يا ثم يقصده لا بقوله (قوله) يقصد رفع الخ) اولا لم يقصده  
 ذلك كان كانه حاجة اولها والقرى فلا ركعة (قوله) فيبيع الساج الخ) اي كما سبق  
 وخرج بالنتاج المذلول بشرائه وغيره فلا يبيع غيره في الحول فاذا اشترى غزاة ثم رده ثلاثين  
 بقرة وعشرة أخرى اقل وجب فضله في الثلاثين تباع عند محرم والعشر ربع مسنة  
 عند رجب ثم عليه بعد ذلك في الاحوال ثلاثة ارباع مسنة عند محرم وربعها عند  
 رجب وهكذا (قوله) وقيل بها الخ) ساقية الابل منصوص عليها في الحديث كساقية الغنم  
 والقباس انما هو في البقر (قوله) وان قلت) كذلك في الاسي وفي شرح الارشاد للشراح  
 وفي الايعاب هو الوجه ان كان متولا لوجود المؤنة وظاهر المضي والنهاية اعتقد انها  
 لورعت ما شتره او المباح في محله فاسامة لا قيمة الكلال فانه غالبا وان جزء معلوفة  
 واعتقد في العنفة أن ملك العلف أو مؤنة تقدم المباح لها ان عده أهل المعرفة فانها  
 في مقابلتها بقائها وانما هي فهي بقة على سوما والا فلا واعتد شيخ الاسلام في شرح  
 المنهجي والخطيب في شرح التبيين ومختصر أبي شجاع والجالل الرمي في شرح البهجة  
 ونقله سم عن اعتدله (قوله) وانما يشعل ويكبه والحكم فقيته وولى الحيوان كان  
 في الاسامة معلوفة والا فلا يصح قال سم ينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم كقضية  
 المالك اه وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك (قوله) لدم السوم من أمه) اي  
 في المسائل الاربع الاول (قوله) ولعلم اسامة المالك) اي فيما اذا سامت المعلوفة نفسها  
 وما بعد هاهن المسائل (قوله) بنية قطع السوم) مطلقا في القيمة وقيد شيخ الاسلام  
 في الفرز والرمي في النهاية بأن يكون متولا قال في الايعاب فان لم يقول لم يورث قطعا

اسامها غير المالك) كالغاصب او المشتري شراء فاسدا لعدم السوم من أصله ولعدم اسامة المالك أو نائبه ولا في ساقية علقها  
 المالك بنية قطع السوم لاقتفاء الاسامة كل الحول أو اعتقلت بنفسها أو علقها المالك من غير بنية قطع السوم قدر الولاء  
 لا شرفت على الهلاك

(قوله ثلاثة أيام) جعلها في الايعاب مثالا لهلاكها ومثل فيه لتضررها ضررا يمتد  
يومين ونصف وفي التفتة قالوا انها تصبر عن العلف السومين لثلاثة (قوله لقله المونة  
فيه) أي في ما دونها في التفتة لو استأجر من رعاها بأجرة يفرق بين كلمة المونة وقلتها ١٥  
قال الكندي أي ان عدت كلمة معلقة والانفاضة ١٥ قال الهاتفي في حواشي التفتة  
فاذا كان العلف يسيرا بالنسبة الى ما يجب ان تراج، الزكاة وما يصرفه على أجر الراعي  
كان كان الواجب شاة تساوي عشرين درهما وأجر رعاها خمسة دراهم **تكون**  
المشقة باقية على اسمائها وان كان بالعكس نصه معلومة لكثرة المونة ١٥ (قوله قصد  
العلق) بأسكان اللام مصدر لأن المؤثر تحصل المونة ولا مونة هنا (قوله من مان حرق) أي  
لأمانه فتكون كالسائمة في كلامه (قوله كلام) خبر المبتدأ الذي هو قوله والمتولد  
وعلى هذا جرى في شرح الارشاد لكن قال في الايعاب فيه نظر قال وقاس ما مر في المتولد  
بين زكوى وغيره انه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوري جدا ١٥ والامر كما قال سم  
في شرح أبي خضاع ظاهر سكوتهم عن الشرب أن شراء الماشية وسقيها اياه لا يقدح  
في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أن لا كلغة في الماء وأن كفته يسيرة بخلاف العلف  
١٥ (قوله ولو محرما) في الايعاب كأن تكون معذرة لغارة أو قطع طريق كما قاله الماوردي  
١٥ (قوله في مقابلته) أي أجره غير بضوء في شرح الارشاد وكأن وجه الاتيان بذلك  
دفع وهم وجوب زكاتها حينئذ لانهم مع عدم أخذ أجرها تصير كأنهم ليست بعوامل  
لأن ثمرتها عملها لم تعد على المالك وهي سائمة فتجب زكاتها هكذا ظهر للفقهاء لا نقاد يقال  
**كان الاولى أن يقول** لازم كانه غير وان أخذ أجره عملها لأن القائلين بوجوب الزكاة  
في العوامل علوه بأن السوم بلا عمل وجب الزكاة فخرج العمل أولى لا تضام ورجح العمل  
المدركي السوم (قوله بها) أي البقر غيرها قال في التفتة وفي رواية ليس على العوامل شيء  
(قوله ثلاثة أيام) قياسا على زمن عذاتها وهي سائمة

### • (باب زكاة النبات) • أي النبات

يعني أن النبات يكون صدرا تقول ثبت الشرب نباتا يكون اسما بمعنى النبات وهو  
المراد هنا فلذلك قسره الشارح به تعاليفه قال النووي في نكت التبيين واستعمال  
النبات في الثمار غير ما لو (قوله للغير الصحيح) فيه كلام نهى عنه في الأصل فراجع منه  
(قوله والبسلام) وحسب كرى أكبر من الدر يجي تحت طم شيء بالشمع الوارد من مصر  
الى المدينة المنورة (قوله والباقي) في الايعاب كالاسني بالتشديد مع التصريح ويكتب  
بالهاء بالتصغير مع المد ويكتب بالالف وقد يقصر وهو القول (قوله والورثا) بالمد  
والقصر يسمى الدر بكسر الدال المهملة والجيم والراء وهو كذلك في المحكم وغيره  
وعن جوي على أنه بكسر الدال شيخ الاسلام والشارح وغيرهما رأيت في القاموس أنه

بأن كانت لاتعش يدونه  
بلاضربين كسلاثة أيام فأكثر  
لاتعش السوم مع كثرة المونة  
بخلاف ما دونها لقله المونة فيه  
بالنسبة الى غناء الماشية ولا أثر  
فجود قصد العلف ولا للاعتلاف  
من مال سر في لا يضمن والمتولد بين  
سائمة ومعلومة كلام فيضم اليها  
في الحلول ان أسيت والافلا وأن  
لاتكون السائمة عاملة في حوث  
ويحصره فالعاملة بالفعل لا بالقوة  
في ذلك ولو محرما لازكاة فيها وان  
أسيت أو لم يترخذ في مقابلته عملها  
أجره للغير الصحيح ليس في البقر  
العوامل شيء وقيل بها غيرها  
وشروط تأثير استعمالها أن يستقر  
ثلاثة أيام أو أكثر والام يوتر

### • (باب زكاة النبات) •

أي النبات (لا تجب) الزكاة  
الائتية (الاي الاقوات) أي  
التي يقتات بها اختارا ولو نادرا  
(وهي من الثمار الرطب والغضب)  
دون غيرها من سائر الثمار للغير  
الصحيح أما الشاة والبطيخ والرمثان  
فمفقوعا عنه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (ومن الحب الحنطة  
والشعير والارز والذرة والذخن  
والعصن والبسلاء والحبس  
والباقي والورثا

ويسمى الدجر والجلبان والماش وهو نوع منه (وسائر ما يقتات) أي ما يقوم به بدن الإنسان غالباً (في حال الاختيار) فحب الزنك في الجليح لورودها في بصره وألحق به الباقي ووجه اختصاص الوجوب بما ذكر دون غيره مما لا يقتات كالزعفران والورس والعسل والقرطم والقرص وحب القليل والسهم والطبخ والكمثرى والزمان والزيتون وغيرها وبما يقتات في حال الاختيار كحب الفاسول وحب الحنظل والحبسة لأن الاقتيات به ضروري للصحة فوجب فيه حق لأرباب الضرورات (ونصاً) أي المقتات المذكور غيراً كان أو حباً (١٠٩) خمسة أوسق تحسباً فلا زكاة في أقل منها إلا في مسئلة الخلطة السابقة

لما صحت قوله على الله عليه وسلم ليس بمقادون خمسة أوسق من القرص صدقة وقوله ليس في غر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (كل وسق ستون صاعاً) بالإجماع (والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث البقدادی) فحملها ألف وسقاً فربط بالبقدادی والأصع أنه ثمانون غمارة وعشرون درهما وأربعة أسياع درهم فيكون بالرطل المصري ألف رطل وأربعة أمداد رطل وثمانية وعشرين رطلاً ونصف رطل ونصف أوقية وثمنا وسبعاد درهم وبالاردب المصري خمسة أراذب ونصف أرب وثلث أرب (ويعتبر ذلك بالكيل) كما ذكره المصنف بالأوسق وذكرته بالارداب والتقدير بالوزن أنما هو لا استقلالها وأذا وافق الكيل فإن اختلافاً بلغ بالأرطال ماذكر ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق لم يجز كانه وفي عكس يجب واعتباره بما ذكر أنما يكون إذا كان (غراً أو زماً

مئتها) اه فعمل المصنف في الكسر باعتبار أنه الأشهر (قوله والجلبان) في القاموس نبت ويخفف اه وهو الهارطمان يضم الهاء قال في الاسنى ويقال له الخضر يضم الخاء المجهمة وتشد باللام المفتوحة وبعدها راء قبل ويعرف في زيد بالري (قوله الماش) المعروف أنه الكمثرى (قوله كالزعفران) أو حبها القديم في ستة أسياع الزيتون وعسل الفحل والورس والقرطم والقرص وحب القليل والجديد المحدث خلافة في السنة (قوله والقرطم) بكسر القاف والطاء ومنه ما حب العصر (قوله والقرص) يضم التاء وقد تفتح وبالميم معروف بفتح بصرة وتفتح له الأيادي (قوله وحب القليل) يضم القاء واسكان الجيم والبطيخ يفتح أو توه وكسره وحب الفاسول أي الاثنان قال في الإيعاب هو الفسح بخلافه عند المزني وغيره الخ وقد مر ذلك قال في الصحاح حب الاثنان حب يجر ويؤكل في الجذب وغيره غلط الخ وفي النسخة ضبطه جمع بصل لا لا يتنبه الآدميون لأن من لازم عدم استقياتهم عدم اقتياتهم به اختياراً أو لا واعتس إذا الحيلة تستبقت اختياراً ولا يقتات كذلك اه (قوله وحب الحنظل) يغسل مرات إلى أن تزول مرارته ثم يقتات به في حال الضرورة (قوله خمسة أوسق تحسباً) على المقدد ووقع في شرح مسلم والطهارة من المجموع وروى المسائل أنه تقرب وعليه لا يضر نقص رطل أو رطلين قال الحمالي وغيره بل وخمسة وأفرهم في المجموع (قوله الأفي مسئلة الخلطة) أي فإن المعتبر فيها بلوغ مجموع المال خمسة أوسق وإن نقصت عنها حصة كل من الخلطة (قوله وقوله) بالرخص على قوله السابق والآخر في العدين والثاني في مسلم (قوله وثلث أرب) يعني ستة أراذب الا خمس أرب هكذا حرمه السبكي واعتمده الشارح في كتبه وفي الاسنى هو أوجه وأيدهم في شرح أبي شعاب وقال القمولى ستة أراذب وربع أرب واعتمده الخطيب في المغنى وم في النهاية ووالله وسكى شيخ الاسلام في القدر القولين وكتب عليه ما وبالاردب المدي ستة أراذب صا (قوله للاستظهار) في ذكر كاه النظر من النسخة قال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وسع منه خمسة أراطل وثلثانها وسع اه ويؤيده ما رأيت من نقله عن البديهي أن محاسبته فيه الوزن وأكبل العدس والماش اه (قوله الذي لا يؤكل الخ) يقتصر على الذي

أن تهر أو تزيب (ولا) يفر ولا يقرب بأن لم يأت منه خبر ولا زيب بعده في العادة أو كانت تطول مدة خافه كسنة (فوطياً) وعنباً أي يؤخذ منه حال كونه رطباً أو عنباً لا ذلك وقت كانه فكل به نصاب ما عطف من ذلك (ويستبرأ الحب) حال كونه (مصفى من) نحو (التبن) والفسر الذي لا يؤكل معه غالباً وتكلم من الإيزوا العاير يذخر في فطره ولا يؤكل معه فلا يدخل في الحب فنصاه عشرة أوسق



ثم ان حصلت الاوسق الخمسة من دون عشرة وأوسق سبعة أصبحت دون العشرة وتدخل قشرة الباقلا والمحس والشعير وغيرها في الحساب وان أدبلت تنعما ١١٠ (ولا يكمل بنس يحنس) فلا يضم أحدهما الى الآخر لتكميل النصاب اجماعا في القم

لا يزيد الكيل (قوله ان حصلت الخ) كذلك في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في الاسنى وشرح المنهج والطبيب المفدى ومرفى النهاية وظاهر التحفة اعتمادا اعتبارا العشرة مطلقا وصريح باعقاده في الاعياب والسكلام في القشرة العليا الارزاء ما لمجرأ فاختلافها والذي اعقده في المفسى والنهاية أنه لا تأثير لها فيعتبر بأوزنها خمسة أوسق قال في القصة وضعفه في المجموع الخ (قوله قشرة الباقلا الخ) أى السقلى فنصابها معها خمسة أوسق على المعتمد خلافا للشيخين وتردد في ذلك في الاعياب (قوله كبرى وصحان) هما نوعان من أنواع القروز كرت ما يتعلق مافى الاصل فراجع منه ان أردته (قوله وكل حبتين الخ) أى أو أكثر تحفة (قوله السلت) يضم السين واسكان اللام حب يشبه الخطة المعروفة بالمدينة بالراضية فى اللون والشعر فى الهيئة والطبع أصغر من الشعير فى الحجم يعرف فى المدينة بشعر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله واليسهل) أى لكثرة الأنواع وقلة الحاصل من كل نوع (قوله جاز) هل هو أفضل (قوله ثم قطع) أى أو بلغ وقت نهبته وان لم يقطع (قوله فى اكمال) أى النصاب (قوله اطلعت أنواع الخ) كذلك الاعياب والاعداد واعقده شيخ الاسلام فى الاسنى والطبيب الشرىف والجمال الرمى وغيرهم ويزن شيخ الاسلام فى منسجه بأن العبرة بقطع الثمرين لا باطلعهما واعقده فى شرحه وظهر ظاهر القصة وفى فتح الجواهر وهو وجه لوضوح القياس أى على الزرع بجماع أن القطع فهما هو المقصود وعنده يستقر الوجوب الخ (قوله فى عام واحد) صورته ان يصحكون عنده شهر يفرقه فى وقت واحد أو أن بعضه يفرق فى الربيع مثلا وآخر فى الخريف وآخر فى الصيف اما لاختلاف النوع أو المحل فضم بعضه الى بعض فى اكمال النصاب وان اختلفوا بجمعه من عشر ونصفه أو يكون له نقل أو كرم يفرم تين فى العام الواحد ويكون الاطلاع الثانى قبل وقت جدد الاول فان كان بين الاول والثانى اثنا عشر شهرا فالثانى غر عام آخر وان اطلع قبل جدد الاول كما سبق فى كلام التارخ وكذا اذا غر مرتين وكان اطلع الثانى بعد جدد الاول أو بلوغ وقته كما سبق فى كلامه أيضا (قوله بأن اختلفت أوقات بذرها) هذا تفسير لقوله المتفصلة يفسى أن الزرع اذا توأصل بذره عادة فهو زرع عام واحد بأن امتد شهرا أو شهرين مثلا فعادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصده فى سنة واحدة فضم بعضه الى بعض وأما ان تفصل البذر بأن اختلفت أوقات عاده فانه يضم أيضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصاد فى عام واحد أى اثنى عشر شهرا عر عيه سواء أوقع الزرعان فى سنة واحدة أم لا (قوله فى عام واحد) متعلق بقوله حصدت والمراد حصول الحصاد ولو بالقوة فيكون زمن امكانه وان لم يحصل بالفعل ويستدق المالك أنه زرع عامين به خلفه بان اتهم (قوله

والزبيب وقاسا فى الحبوب (وتضم الأنواع بعضها الى بعض) ليكمل النصاب وان اختلف وجوده وردها أو لونا وبغيرها كبرى وصحان من القدر (و) يضم (العلس) وهو قوت صنعاء العين وكل حبتين منه فى كامة الى الخطة فى اكمال النصاب لانه نوع منها بخلاف السلت لانه يشبهها لونا والشعر بطعا فكان جنسا مستقلا فلا يضم الى أحدهما (ويخرج من كل) من الأنواع (بضمه ان سهل) اذا لضرر (واليسهل) أخرج من الوسط) رعاية للباقيين فان أخرج من الاعلى أو تكلف وأخرج من كل حصته جاز لانه ابقى بالواجب وزاد شيئا فى الاولى (ولا يضم) فى اكمال النصاب (غر عام الى غر عام آخر) وان اطلع غر العام الثانى قبل جدد الاول ومثلها الشهر الذى يفرم تين فى عام بأن أغر نقل أو كرم ثم قطع ثم اطلع ثانيا فى عامه فلا يضم أحدهما الى الآخر لان كل حصل كثر عام (وكذلك الزرع) فلا يضم زرع عام الى زرع عام آخر (ويضم) فى اكمال غر العام بأن اطلعت أنواعه فى عام واحد وان لم تقطع فى عام واحد (وزرعه) بأن حصدت

أنواعه المتفصلة بأن اختلفت أوقات بذرها عادة فى عام واحد وان لم يقع الزرعان فى سنة (بعضه الى بعض) ادا الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والمراد بالعام فيه ذكر اثنا عشر شهرا عر عيه ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه

كان سقى أحدهما بمؤنة الخ) أى ويكون واجب الثاني العشر والاول نصفه والله أعلم

\*(فصل فى واجب ما ذكر وما يتبعه)\*

أى من الزرع والشاد (قوله وان احتاجت لمؤنة) أى وان تكررت لتكرارها فيها رها  
لانه لا كففة في مقابلة الماء نفسه بل في حجارة عمله وأجره بخلاف المسقى بالناضح (قوله  
والدواليب) جمع دولاب بضم آله وقديقغ فارسي معرب وهو ما يدبره الحيوان  
والناعورة ما يدبره الماء نفسه (قوله اشتراء) أى ان كان عملو كاولو شرا فاسد لانه  
مضعون عليه بل وان غصبه من مالك لانه ضامن له للملكه وأما غير المالك فالواجب  
في زرع العشر سواء اشتراه أم اغتصبه أم كان لا يبل لانه لا يملكه من غنة البائع يرجع به  
عليه هذا ما علقه الشارح تعالى للفقير وبحت مم في حواشي التحفة في حصول المباح  
بكلفة وجوب نصف العشر أكن نقل عن الجبلى أن ما يأخذ السلطان أو حافظ النهر  
لا ينع العشر وهذا ان لم يكن استرداده من أخذه يظهر أنه منه فخره (قوله أو اتهمه) أى  
لوجود المؤنة أو عظمها فيه وكما لو علفت ما شئته بعفسه وهو ب (قوله بضع المثلثة) في فتح  
الوهاب والاياع وقيل باسكانها زاد في الاياع وبتشديد التفتحة (قوله ماسق بالسبل)  
أى الزرع والشجر الذى سقى بالسبل الجارى أى يمرى ذلك السبل اليه أى الى ذلك الزرع  
فى حفر الى أصوله ونسجى تلك الحفر عاورا لتغير المدة بها اذ لم يعملوا بها وقيل العثرى  
الذى يشرب من نهر يمرى الى جانب (قوله حوا) أى باعتبار عيش الزرع ونمائه  
فالوكان من يوم الزرع الى يوم الادراك الثمانية أشهر مثلا واحتاج فى أربعة منها الى سقيتين  
فسقى بالمطر وفى الأربعة الأخرى الى سقية فسقى بالنضح فهذا هو الغيب فيه ثلاثة أرباع  
العشر (قوله باعتبار المدة) أى لا باعتبار عدد السقيات اذ وب سقية أقنع من سقيات  
فالسقية الأخيرة فى المثال السابق فحق نصف مدة الزرع فقامت مقام السقيتين  
الاولتين (قوله بواجبهما) لان الأربعة الاولى نصف المدة فحقها نصف العشر لانه لوسق  
بنحو المطر جميع المدة كان الواجب العشر فى نصفها فنعته وفى الأربعة الثانية ربع  
العشر لان السقى فيها كان بالنضح ولوسق به جميع المدة فكان الواجب نصف العشر  
فالواجب فى نصف المدة نصفه وهو ربع العشر واذا أضيف ربع العشر الى نصفه  
الاقول كان المجموع ثلاثة أرباع العشر (قوله خمسة أسداس العشر) لان الواجب  
ماسق بالمطر ثلثا العشر لانه ثلثا المدة وثلثا العشر أربعة أسداسه وواجب الثلث الذى  
سقى فيه بدولاب سدس العشر لانه لوسق به جميع المدة كان واجبه نصف العشر فى ثلثها  
يكون الواجب نصف ثلث العشر وهو سدس العشر فيضم الى الأربعة الاسداس الاول  
فيكون الواجب خمسة أسداس العشر كذا ذكره وهى ثلثا العشر وسدسه (قوله وفى  
عكسه ثلثا العشر) أى وهو ما اذا كان ثلثه بنضح وثلثه بقطر وذلك لان الواجب فى ثلثي

كان سقى أحدهما بمؤنة والاخر  
بدونها

\*(فصل فى واجب ما ذكر وما يتبعه)\*

(واجب ما شرب بغير مؤنة)

مسقى بنحو مطر أو نهر

أو عين أو قنطرة أو ساقية حفر

من النهر وان احتاجت لمؤنة

(العشر) واجب ماسق بمؤنة

كالتواضع والدواليب وكالماء

الذى اشتراه أو اتهمه أو غصبه

(نصف العشر) لما صغ من قوله

على الله عليه وسلم فيما سقت السماء

والعيون أو كان حثريا بالعشر

وفى رواية الاثمار والغيم أى المطر

وفيلقى بالنضح نصف العشر وفى

رواية بالسانية والمعنى فى ذلك كثرة

المؤنة وخفها والعثرى بفتح المائدة

ماسق بالسبل الجارى اليه فى حفر

والسانية والناضح ماسق عليه

من بعير ونحوه (واجب ماسق

بهما) أى بالمؤنة ودونها (سواء)

بان كان النصف بهذا والنصف

بهذا (أو أشكل) مدة دار ماسق به

منهما اتسقى بالمطر والنضح

ويجوز نفع كل منهما باعتبار المدة

(ثلاثة أرباعه) أى فى الاولى

فعملوا بوجهما ومن لم يول كان

ثلثا بقطر وثلثه بدولاب وجب

خمس أسداس العشر وفى عكسه

ثلثا العشر

وأما في الثانية فلهذا يلزم التحكم  
 كان علم تفاوتيهما بلا تعيين  
 فقد علمنا نقص الواجب عن العشر  
 وزيادة على نصفه فيؤخذ المتيقن  
 ويوقف الباقي إلى البيان ويصدق  
 المالك فيما بقي به منها فان اتهمه  
 الساعي حقه ندبا (والأبأن سقى  
 بهما متفانا وعلم (فبسطه) أي  
 كل منهما ما يكون التقسيم على  
 حسب الشو والتقاء في الزرع  
 والقر باعتبار المدة وإن كان السقي  
 بالآسح أو نحو عدد الأعلى عدد  
 السقيات لأن الشو هو المقصود  
 ورب سقية أنفع من سقيات  
 فلو كانت هذه أدرا كغاية أشهر  
 واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء  
 والربيع إلى سقيتين فسقي بالطر  
 وفي شهرين في زمن الصيف إلى  
 ثلاث سقيات فسقي بالنضح وجب  
 ثلاثة أرباع العشر لهما وربيع  
 نصفه للاثلاث (ولا يجب) الزكاة  
 (الأيدي والصلاح في) كل (القر)  
 أو بعضه في ملكه بأن يظهر فيه  
 مبادئ النضج والحلاوة والتلون  
 (واشتداد الحلب) كله أو بعضه  
 في ملكه أيضا (في الربيع) فيختص  
 يجب الزكاة منهما لأنهما  
 قد صارا قوتين وقبلهما كما من  
 الخضر أو الثمر والبسر والحق  
 البعض بالكل قياسا على البيع  
 (ويسن) للإمام أو نائبه (خرص  
 الثمر) الشامل للربط والغلب  
 (على ماله) بعد بدو صلاح

النضح ثلثا نصف العشر وهما ثلثا العشر وفي الواجب في ثلث المثلث العشر أيضا فاضم  
 إلى ثلث العشر الأول يكون المجموع ما قاله الشارح وثلثا العشر (قوله في الثانية)  
 وهي إذا أشكل مقدار ما سقى به منها (قوله فيؤخذ المتيقن) بأن يجعل في الأكثر نصف  
 العشر وفي الأقل العشر فلو سقى بأحدهما ثلثي المدة وبالآخر ثلثها ويجهل فيخرج ثلثي  
 العشر لثلاثين ثلثا نصف العشر وثلثا ثلث العشر ويوقف ثلث نصف العشر فان تبين أنه  
 سقى الثلثين بالنضح وثلث بالطر دفع الموقوف للمالك وإن كان بالعكس دفع المستحقين  
 (قوله وجب ثلاثة أرباع العشر) أي لأن نسبة الستة إلى الثمانية ثلاثة أرباعها ففيها  
 ثلاثة أرباع العشر ونسبة الشهرين إلى الثمانية ربع فلهذا ربع نصف العشر وهو غن  
 العشر فيكون واجب السقيتين ثلاثة أرباع العشر وثلثا السقيات ربع نصف العشر  
 وهو غن العشر ويبحث في النصفة أنه لو حصل من زرع دون النصاب حل له العشر في فيه  
 وإن قلن - صوله مما زرع أو سيزرعه - ويقدح به دمع الأقل فإذا تم النصاب بان بطلان  
 نحو البيع في قدر الزكاة ويزنه الأخراج عنه وإن تلف وتعدرت له لأنه بان لزوم الزكاة  
 فيه اه (قوله أو بعضه) وإن قل كربة واحدة كأيبيع (قوله في ملكه) فلو اشتري  
 أو ورث فخلامة وبدا الصلاح عنده فإن زكاة عليه لأعلى من اتفق المالك عنه وفي العباب  
 إن تابعي اثنين فخلامة بشرط اندراج أحدهما فيها الصلاح في مده فإن زكاة على  
 المفرد باعتبار ما يشتري أي لأنه المالك وقت الوجوب أو الخیار ولهما وقت الزكاة  
 فمن ثبت ملكه لزمته وإن تابعي أي قبل بدو الصلاح ولا خيارا وتقضى بدو الصلاح  
 في ملك المشتري ثم علم عيبا لم يرد به لشركة المستحقين أي وذلك كعيب حدث عند المشتري  
 ثم قال ولو اشترى الفمرة - ودفع قبل الصلاح بشرط قطبها فبدا الصلاح - سرق قطبها  
 للشركة فإن كره البائع إبقاها فلا تقصير وإذا فسخ لم تقسط الزكاة عن المشتري فإن إذا  
 المشتري من الفمرة رجع البائع عليه بقدرها وإن رضى البائع بالإبقاء لم يفسخ المشتري  
 وللبائع لا للمشتري الرجوع عن الرضا ولو كان المشتري كافرا أو مكا فبدا الصلاح  
 في ملكه فلا زكاة عليه ولا على البائع وإن ردت عليه بسبب أو غيره اه (قوله فيه) أي  
 في الثمر مبادئ النضج الخ جعل الماورد بدو الصلاح بمثابة أقسام اللون كحمة العناب  
 الطعم كحلاوة الرمان الحماو حوضة الحماو من بدو زوال المرارة النضج كالتين والبطيخ  
 بأن تلبس صلاحته الاشتداد والقوة كالقمح الطول والامتداد والامتلاء كالعنب  
 والبقول الكبرى كالفتا اشتقاق أكله كالقطن والجوز اقتناحه كالورد اه وظاهره  
 انما يأتي في هذا الباب بعض هذه الأقسام لاجلها قال في النصفة والضابط بلوغ صفة  
 يطلب فيها غالبا اه (قوله بعد بدو الصلاح) أي لبعضه كما في المغني والنصفة والنهاية وفي  
 الإيعاب ولو في فترة واحدة وحري شيخ الإسلام في القرع على عدم الجواز إلا إذا بدو صلاح  
 جميع الأنواع واعتقده مرفى شرح البهجة والشارح في شرح الإرشاد وحذف في بعض

(قوله) وسدب أن يزيد غضب  
غضرك الخ) فائدة تأتي على من  
عمر الحريري سدب الذي ذكر المذكور  
عقب قضاء الحاجة عقب التي  
والريح والطمحة والقصد  
والخروج من أحد قبلي المشكل  
ومن الثقبه النقصه تحت المعلقة  
وعقب الجبض اه) قوله لمايته  
في الاصل) بين فيه ان ابن عرفان  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ذلك أي الحمد لله الذي  
اذاقني لذته الخ اذا خرج من اخلاء  
ثم قال قال الحافظ السند ضعف  
واقطاع لكن للعديد شواهد  
وذكر الحافظ ابن حجر شواهد  
فراجعها اه

وعافاني) للاسراع وحكمة سؤال  
المفسرة اما تركه الذكر لسانه  
أو خوف التفسير في شكر  
هذه النعمة العظيمة اعني نعمة  
الاطعام فالهضم قسم بل الخروج  
ومن ثم قال الشيخ نصره) كثر  
غضرك مرتين والمحجب الطبري  
يكثر ثلاثا (و) ان (لا يستقبل)  
قبلة أو دبره (القبلة) أي الكعبة  
أو بيت المقدس (ولا يستدبرها)  
حال قضاء حاجته حيث استتر  
برقع ثلثي ذراع فأكثر وقد قرب  
منه ثلاثة أذرع فأقل فان فعل كره  
له ذلك لما يحسن النبي عنه

الاياع منصوب بمحذوف وجوبا اذ هو بدل من اللفظ بالفضل أو على انه معقول به أي  
أسألك قال في المجموع وهو وجود اختيار الخطأ في وغيره انتهى وعلى الأول اغفر  
غضرك (قوله) وعافاني) أي منه وسدب ابن زيد عقب غفر أنك دبرنا واليك المصير الحمد لله  
الذي اذا قضي لذته وأيقن في قوته وأذهب عني أداما يشته في الاصل (قوله) لسانه) أي  
مد تجلبسه في خلافه فانه مكروه محذوف وأما يقبله فليس بمعنى عنه قال السيد عمر  
البحري في حاشيته على قصة الشارح تفادى عن ابن الجزري في شرح الحسن الحسين  
مانعه قالت عائشة ~~كان~~ صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيائه ولم تستثن حالا  
من حاله وهذا يدل على انه كان لا يقبل عن ذكر الله لانه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا  
بالله تعالى في كل أوقانه ذكر الله وأما في حالة الضيق فلا يمكن أحدثا هذه أكر شرع لانه  
قبل التحلل وبعد ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك من الذكر عند الجماع فالذكر عند  
نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان حيث ذكره فليس  
مما شرع لتأويلنا صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه  
الحالة الجوامع المرغوبة وذكره نعمه الله في اخراج هذا العدد المؤذي ولو يصرح لقتل  
صاحبه وهذا من اعظم الذكرو لم يقبله باللسان اه) ما نقله السيد عمر عن ابن الجزري  
(قوله ثلاثا) قال في الاياع لكن استقره الاذكري كابن الرنصة وغيره قالوا وكلام  
المعظم يقتضي عدم التكرير من أمه اه) (قوله) قبلة أو دبره) قال الشارح في الاعداد  
الاستقبال بالفاظ هو الاستدبار اه) قال العلامة شمس في حواشي شرح المنهج مانعه  
فرع الشك على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها لبول والفاظ  
ولا اشكال لأن المراد استقبالها بما استقبل الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها  
بما ظهر لها حال قضاء الحاجة اه) يحرفونه وفي حاشية الصفحة اه) اذا استقبل أو استدبر  
واستترعن جهتها لا يجب الاستتار بأضاع الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج الآخر  
مكتشوا في تلك الجهة حال انشراح منه لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من  
استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافا لما يترجمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى  
استقبالها واستدبارها فعلم ان من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار عن جهة  
القبلة ان استقبلها أو استدبرها فتقطن لذلك اه) يحرفونه (قوله) أو بيت المقدس) أي  
فالمراد من القبلة في كلام المصنف ما هو قبلة الآن وكان سابقا قبله ثم نسخ (قوله) كرهه  
يؤمن بها الرافعي في تأنيبه بها المتولى وفي المطلب أي الاشبه لكن المعتمد ان ذلك خلاف  
الأولى كما يرى عليه الشارح في شروحه على التناهي والارشاد والاياع ويرى عليه  
المطلب الشريفين والجبال الرمي وغيرهم فحصل الكرامة في هذا الكتاب على الحقيقة  
التي هي بمعنى خلاف الأولى (قوله) عنه) أي عن فعل الاستقبال والاستدبار المقهوم من  
قوله فان فعل أي الاستقبال والاستدبار كرهه أي لفعله ذلك أي فعل الاستقبال

والاستدبار (قوله فيما) أي في الكعبة وبيت المقدس فقد صرح النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبليتين يول أو غائط قال في الامداد وكونه في الكعبة للحریم في بعض أحواله لا يقتضي أنه في بيت المقدس كذلك إلا ما قال به نفسه من بعد ذلك (قوله حال قضاء حاجته) خرج بذلك غير تلك الحالة ولوقيل الخروج أو بعده فلا حرجه وسيأتي في كلامه عدم الحرمة حال الاستقباه (قوله وإن لم يكن له) أي السائر عرض اعتقده الشارح في كتبه فيكني هنا الموعظة وواقفه عليه الشهاب القلبي وخالق الجبال الرمي فاعتقده أنه لا بد أن يكون له عرض بحيث يسترجعوا ثوب العورة واعتقده الزايدى يوم وفي حواشي المنهج لسم أيضا لو استقبل القبلة فتعوط فقط كان القبلة سائرا فلا حاجة لاستدبار آخر لان المطالب حينئذ يستدبره المبر وقد حصل سقيا القبل م ر أقول وقصبت ذلك ان المعبر ستر القروج فقط لا إلى السرة فتقاتل هذان م ر مع قوله يعتبر كونه سائرا إلى سرته ثم واجهته فربيع عن ذلك اه (قوله وهذا التفصيل) أي بين كون الاستقبال والاستدبار مع وجود السائر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حوام (قوله جعبه الشافعي) كذلك في شرح الارشاد والمجلي والخطيب في شرح التبيين وغيرهم وعزا الجعب المذكور ولنا نحن أخذنا من كلام الشافعي شيخ الاسلام في شرح وجهه على المنهج والروض والهجرة والشهاب الرمي في شرح قلم الزيد والخطيب في الانواع والشارح في الايعاب والجمال الرمي في النهاية والزايدى في شرح البحر وغيرهم قال الشهاب المسمى في حاشيته على النهاية كان المجلي نسبة إلى الامام لاخذ من كلامه اه وقال القلبي في حواشي المجلي نسبة الجمع للاصحاب كأي عبارة بعضهم كالمنهج على ضرب من التجوز اه والامر كما قال اذا لجمع المذكور موجود في كلام الشافعي نفسه فقد رأيت متصوفا عليه في الرسالة فانه ذكر فيها أولا حديث ابى أيوب في النبي ثم حديث ابن عمر في الاباحة ثم قال قال الشافعي اذنب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان بين ظهوره وبينهم حجاب لا مقتضات لهم أولا كثرهم في منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما انهم كانوا يذهبون لحواشيهم في العصر افما هم ان لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها الساعة العصراء وثلاثة المؤنة عليهم لسمعة هذا بهم عن ان يستقبل القبلة أو تستدبر حاجبة الانسان من غائط أو بول أو يكن لهم مرتفع باستقبال القبلة والاستدبارها إلى أن قال فأمر وأبان بكرم مراقبة الله ويستتروا العورات من محل ان على حب راهم وهذا المعنى أشبه معانيه وقد يحتمل ان يكون نهاهم ان يستقبلوا ما جعل قبله في عصره لظان أو بول لتسليته وتوطأ ويسال في القبلة فتسكون قذرة بذلك أو من ورثها فيكون عن ورثها نأذى للمصلين قال الشافعي فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جله فقال به على الذهاب في العصر أو المنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق في ان يضعوها في بعض الحالات مستقبل القبلة أو مستدبرتها والتي يكون فيها الذهاب

ثمها (ويحرم ذلك) أي استقبال الكعبة واستدبارها بغيره حال قضاء حاجته (أن لم يكن بينه وبينها سائر أو) كان ولكن (بعدنه) أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الاذى المعتدل (أو كان السائر أقل من ثلثي ذراع) فعظميا للقبلة بخلاف ما إذا كان بينه وبينها سائر تسع لثلاث ذراع فأكثر وقد قربه ثلثة أذرع فأقل وإن لم يكن له عرض فانه لا يحرم لانه لم يفسد بتغطيتها حيث تدور ويحصل التدبر خارجا عليه وهذا التفصيل جعبه الشافعي رضي الله تعالى عنه بين الاحاديث الصحيحة

(قول الشارح واستدبارها بغيره) قال البصري في حاشية المنهج أي وإن كان جالساً على الهيئة المعروفة من غير انحناء كما حاله شيخنا العزيزي وغيره بخلافه للزايدى القائل ان الاستدبار بعين الخارج فلا يكون مستدبرا الا اذا انحنى حال قضاء الحاجة على كلامه اه جل الليل

لحاجته مستترافقال بالحديث جله كما سمعته بجله وكذلك فبني لمن يسمع الحديث  
ان يقول به على عومه وجله حتى يجدد لالة يفرق بهما فيه قال الشافعي ولما سئلت ابن عمر  
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل البيت المقدس لحاجته وهي احدى القبليتين  
واذا استقبلته استدبرا للكعبة انكر على من يقول بالاستقبال القبلة ولا تستدبرها للحاجة  
ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينه عن أمر فقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فيما  
نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر امة يفرق بين العصر او المنازل فيقول  
بالتسبي في العصر او بالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفوق بالادلة عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرقه بينه وعلى افتراق حال العصر او المنازل الخ ما قاله  
في الرسالة وقد نقلت هذه من عينها ومنه يعلم أن الجمع المذكور للشافعي نفسه (قوله  
الادلة على التصريح) كحديث اذا أئتم الغائط فلا تسبقوا القبلة ولا تستدبروها رسول  
ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا (قوله وعلى الاباحة أخرى) أى كحديث ذكره عند النبي  
صلى الله عليه وسلم ان ناسا يكرهون استقبال القبلة بغير وجه فقال صلى الله عليه وسلم  
أو قد فعلوها حوثوا بجمعتهم الى القبلة (قوله بين من في العصر او غيره) فالمدار في الحل  
على وجود الساتر بشرطه سواء كان في البنين أم في العصر او في الحرمة على عدم  
وجوده سواء كان في البنين أم في العصر او من غير كلنا حاج بالتصريح في العصر او أراد به  
غيرا لمعتد حيث لا سائر (قوله بعسر تسقيفه أولا) بخلافه في السرة عن العيون كما تقدم  
فانه اذا كان في موضع لا بعسر تسقيفه اكتفى به في السرة وان بعد عن جداره أكثر من  
ثلاثة أذرع وصار فشرح الروض لشبح الاسلام ذكر ما لو كان بينه وبين حائط هذا  
البناء أكثر من ثلاثة أذرع كفى في السرة عن العيون كما هو في السرة عن القبلة الآن  
يشق عليه التحول بلا كراهة انتهت وعبر الشارح في الابهام بقوله الآن يشق التحول  
على المقول المعتمد الخ (قوله مطلقا) أى سواء كان بسائر أم لا (قوله خلاف الافضل)  
أى وليس هو خلاف الاول كما عليه الشارح في كتبه وفي شرح العبابه فله في الاول  
أى غير المعتمد الساتر خلاف الاول فهو في حيز النبي العام وفي الثاني أى المعدل خلاف  
الافضل فليس في حيز النبي بوجه الخ وفي البصر عن بعضهم ان الفضيلة والمرغب فيه مرتبة  
متوسطة بين التطوع والنافلة وقد اشيعت الكلام على هذا في كتابي كاتف اللامع عن  
حكم التجرد قبل الميقات بلا حرام (قوله حيث لا سيرة) والاسن ذلك ولم يجب كافي  
شروح الارشاد والعباب للشارح والهاية للعمال الرعي وغيرها والكلام كاعلم عسقب  
حيث لم يكن معدا لذلك (قوله جميع ما ذكره) قال في الامداد ومنه حرمة التقليد مع  
لقدرة على الاجتهاد وأنه لا يوصف بغيره انه يجب التعلم لذلك وانما اختلف عليه اجتهاد  
شيعن فعل ما يأتي عنوان محل ذلك كله ما اذا لم يقبله الخارج أو بضرته كنهه والأفلا حرج  
الخ وفي الابهام للشارح يجب تذكر به لكل مرتبة حيث لا يمكن مثله كالدليل الاول وانه

(قوله ولكن شرقوا أو غربوا)  
رواه الشيخان وهو خطاب خاص  
عن قبلتهم المنسوب كأهل المدينة  
الشريفة أو الشمال كأهل  
عسبن لأن هؤلاء يجرعون عن  
عين القبلة لشرقوا أو غربوا  
بخلاف فهو أهل مصر من قبلتهم  
المشرق وأهل السند من قبلتهم  
المغرب اه أصل

الادلة على التصريح تارة وعلى  
الاباحة أخرى لاقوفي ذلك بين  
من في العصر او غيره ومن في  
مكان بعسر تسقيفه أولا (الافى  
المواضع المعذرة لذلك) فان  
الاستقبال والاستدبار فيها مباح  
مطلقا لكنه خلاف الافضل  
حيث لا يمكن الميل عن القبلة بلا  
مشقة ولو استقبلها بالسائر  
المذكور جاز وان كان دبره  
مكشوفاعلى المعتمد ولو اشتبهت  
القبلة وجب الاجتهاد حيث  
لا سيرة وبأنى هنا جميع ما ذكره  
فيمن يجتهد في القبلة للصلاة ولو  
هبت ريح عن يمين القبلة  
وسارها

(ولا شيء في الغشوش من الذهب)

والنقطة (حتى يبلغ خالصه نصابا)  
فحينئذ يخرج خالصا أو مغشوشا  
خالصه قدر الزر كونه يكون مغشوشا  
بالنقص ولا يجوز للولي إخراج  
الغشوش إلا بغيره التبرع بنصابه  
وعلم ان نقصت قيمة السبيل ان  
احتج البه عن قيمة الفس والاجاز  
إخراجا وصدق المالك في قدر  
خالص الغشوش ويحلف ان اتهم  
نقد ونقص المعاملة بالغشوش  
معيته وفي الذمة وان يعلم عبارها  
ولولا نصابا في يده نصفه ونصفه  
الباقى مقصوبا أو مؤرجلا في  
النصف الذي يدهم الا لا يسور  
لا يسقط بالفسور (ولا شيء  
في الخي المباح) أي غير الحرام  
والمكروه ولا نه عقد لاستعمال  
مباح كعوامل المواسي هذا ان لم  
يقصد كثر (سواء اتفق به لا قصد  
أو يقصد أن يستعمله استعمالا  
مباحا أو يقصد أن يزرعه أو يعبره  
لن يحل له استعماله أو خروجه بالمباح  
ما حرم لعينه كالإواني أو بالقصد  
كقصد الرجل أن يلبس أو بلبس  
رجل لآخر أو امرأة أو أن تلبس  
امرأة رجل كسيف وعكسه  
أو بغير ذلك كشر مقصوب صبغ  
حبا أو كلب نسا ما لن في الأسراف  
فيه وما كره استعماله كخسة الآباء  
الكثرة للباحة والصغيرة للزينة  
وما اتفق بفسه كثره فبب الزكاة  
في ذلك كلمة ما في الحرم فلا جاع  
وأما المكره

هو وهم فيه بأن يبيعوه لاجني ويتقاسموه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفهم لكن  
يكرمه أو يكره أو يصدق عليه فوضا (وقوله الغشوش) هو المغشوش بما هو أدون  
منه (قوله ان احتج البه) بأن لا يوجد خالص من غير الغشوش ولا تعين صرف  
الغشوش بالخالص (قوله عن قيمة الفس) متعلق بنقص (قوله والاجاز) في النقطة  
ينبغي فيها اذا زادت مائة السبيل على قيمة الفس ولم يرض المستقرون بتصلها أنه لا يجوز  
إخراج الغشوش لاضرارهم حينئذ بخلاف ما إذا لم يردوا ورضوا الخ (قوله ويحلف الخ)  
ولا يقبل قوله أي اسم أدى إلى أنه كذا الا يشاهد من أهل الخبرة والافضال بين أن  
يسبكه ويؤدى خالصا أو يصدق ويؤدى ما يتبين ان فيه الواجب خالصا (قوله ونقص  
المعاملة الخ) لكن لا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخصائص الا ان علم قدر الفس ولم يكن  
له قيمة ولا أثر في الوزن وسيع الدرهم الخالص والغشوشة يذهب مخلوط بنصفه لها قيمة  
لا يجوز لانه من قاعدة مد بخر (قوله ونقص المعاملة بالغشوش) أيضا ويحمل مطلق  
العقد عليه ان غلب التعامل به في محل العقد ونكره المعاملة بها أو ما إذا كانت  
درهم البلد بمغشوشة ولو كان الفس يسيرا بحيث لا يأخذ حظا من الوزن فوجوده  
كالمعدم ويكره للإمام ضرب الغشوش ولغيره ضرب الخالص والامام تعزيره  
والغشوش أشد وفي النهاية لم يوجب ضرب مغشوشا على سكة الامام وغشها الزبد من غش  
ضربه حرم وفي النقطة ما لا روج التلبس كما كثر أنواع الكيمياء الموجودة الا نديدوم  
أعده وماه كما في الاحياء وقد دفعه أهوا وأخطأنا من التقدين وجهل أكثره ما ذكر  
الاكثره بما وقضه أو ميز يتما بالثأر والماله (قوله كالإواني) الا ان صدق بحيث لا يتبين  
(قوله أو بالقصد) معطوف على قوله لعينه أي وخروج بالمباح ما حرم بالقصد (قوله  
وعكسه) أي كقصد المرأة أن تلبس أو تلبس امرأته على الرجل أو تلبس رجل على المرأة  
(قوله أو بغير ذلك) أي وخروج بالمباح غير ما سبق مما حرم لعينه أو بالقصد ما ذكره قوله كثر  
وحل الخ ومنه محلة المساجد والكعبة وقناديلها ويحرم في إخراج زكاتها على به هو  
جدد امرأته في الأناجه أو يجهل يمكن جرياته هنا (قوله بالغش في الأسراف) أي بان صار  
ظاهر افسه وهذا عند خلل له وهو منته ما الزكوة فبب بأدى سرف لانه ان لم يحرم كره  
والكلام في المرأة أو المرأة الرجل فيصير فيما يقع من حليه أدنى سرف ومثل في المحتاج للبالغة  
في السرف بخلاف وزنه ما تقدم بناره أي أمثال ومثله القضية قال في النقطة ومن عجمانه  
أراد كل فرد منه على حباله قال ولا يكتفى بنقص نحو المتقالين من المائتين وذلك لاتتمام  
الزينة منه المجوزة لهم التخلي بل ينظر الطبع منه كذا قالوه به يعلم ضابط السرف اه قال  
في النهاية ويؤخذ من هذا التعليل اباحة ما تقتضيه الساء في زينة من عصابات الذهب  
والترابيب وان كثر ذهبها اذا نقص لا تنتم منها بل هي في غاية الزينة اه وفي الأعيان حيث  
يجع بين خلاخل جاز ما بعد الجاع بينها اسرافا قابل لظاهر المجموع جواز الجمع وان عد

أمر إقامته قال ووجه الجواز الذي هو وجه ضعفه فيما قبله أنه من جنس  
المباح فاشبهه اتخذ عدة من الخلاخل اه (قوله) فبالقياس عليه) نقل في الإيعاب عن  
المجموع الإجماع عليه أيضا كالحرم وفي الإيعاب لوطر على الحرم قصد استعمال مباح  
يطلق حوله فإذا عاد قصد الحرم أي والمكروه استدأنه حولا وكذا طر قصد كثره (قوله)  
كالدرهم المضروبة (لوجه ملتها المرأة قلادة تجري في التهاية بحال الرخصة على حرمتها حال  
ومافي المجموع في باب اللباس من حلها يحول على المعراة وهي التي جعل لها عرى وجعلتها  
في قلادتها فإنه لا تركة فيها الخ وفي القصة في غير المعراة الوجه أنه لا تركة فيها لأنهما من جنس  
الحلي إلا أن قل بكرهما وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها الخ ويجعل لبسه للمرأة  
من النقد النحل والتاج وتحلية ما فيه قرآن ولوليتك وغلافه وإن انفصل عنه ذهب  
واللوح المعدل كتابه القرآن ويجعل للرجل تحلية الحصف بالقصة دون الذهب الأكابية  
حروف القرآن فصل لهما بالذهب وخرج بالصف بقية الكتب فلا يحل تحليتها مطلقا  
ويجوز في القصة على حرمة القوية في غير كتابية الحروف مطلقا وقال سم قول المتن وكذا  
للمرأة ذهب أي لها تحلية مصعقها بالذهب وهو شامل لما إذا كانت القطعة بالقوية ولما  
إذا كانت بالصف ورق الذهب ورقه ولم يوصل مصعقها بالذهب ثم باعتها لرجل أو أجرة  
أو أعارته إياها فهل يحل له استعماله بنحو القرامة عليه محل نظر والمنع قريب مر وهذا  
واضح أن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والاختلاط غير الحلي الخ (قوله) وإن  
قصد هما أي الاستعمال المباح والاصلاح وحاصل مسألة الانتكاس بالذكور أنه ينقسم  
إلى ثلاثة أقسام أحدها أنه لم يمتح إلى اصلاح ثانيها أن يحتاج إليه بسبب وصوغ جديد  
ثالثها أن يحتاج إليه بنحو لحام لا صوغ جديد فالحالة الأولى لا تؤثر مطلقا والثانية تؤثر  
مطلقا والثالثة أن لم ينو الاصلاح أو ثروا لم ينو (قوله) عند علمه بانكساره ولو كان علمه  
بنكساره بعد احوال كما نقله شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والرمي في نهايته  
والشارح في الإيعاب وغيرهم وعلموه بأن القصد من أن كان مرصدا له اه فلا تجب  
الزكاة مطلقا في الأحوال الماضية وسبب التصريح به في كلامه (قوله) ولم يقصد  
اصلاحه أي وقد علم بانكساره والأفلا تركة مطلقا كما علم مما تقدم أمنا (قوله)  
في الثانية هي ما إذا علم كسره ولم يقصد اصلاحه إلا بعد مضى حول (فرع) لو كان وزن  
الحلي الزكوي ماقى درهم وقيته ثلثا فثقتان كان الحلي محرما فلا ترز زيادة القيمة بالصنعة  
فيخرج خمسة دراهم منه أو من غيره وإن كان صاحبها ككسور لم ينو اصلاحه فالعبرة  
بقيته في غير الملك بين أن يخرج ربع عشره مثا علم شيعة نحو الساعي من المالك أو من  
غيره وإن يخرج خمسة دراهم مصوغة كخاتم قيمته سبعة ونصف وأن يخرج خمسة دراهم  
جديدة تساوي لوجود تسببها أوليتها سبعة دراهم ونصنا قال في الإيعاب عن ابن الرفعة وغيره  
لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصنا لأنه ربنا على أن القراء ملكوا قدر القرص

فبالقياس عليه وما في نية الكثر  
فلا تصرفه بها من الاستعمال  
فصار مستغنى عنه كالقدراهم  
المضروبة ولو ملكه بارت  
ثم مضى عليه أحوال ثم عر به  
لزم تركه وكذا لو مضى عليه  
وهو منكسر ولم يقصد اصلاحه  
بان قصد جعله تبرا أو دراهم أو  
كثرة أو لم يقصد شيئا أو أوجب  
انكساره إلى سبك وصوغ وإن  
قصد ما فبب تركه وينعقد  
حوله من حين انكساره لأنه غير  
مستعمل ولا معد للاستعمال أما  
إذا قصد عند علمه بانكساره  
اصلاحه وأمكن بالاتصاف من غير  
سبك وصوغ أو مضى حول ولم  
يقصد اصلاحها ثم قصد بعد ذلك  
فلا تركة فيه مطلقا في الأولى وإن  
دايت عليه أحوال ولا بعد الحول  
الأولى في الثانية لبقاء صورته  
ولأنه كسر لا يمنع الاستعمال  
فلا تركة فيه وإن لم ينو اصلاحه  
(ويشترط الحول في) وجوب تركه  
(النقد) الغير السابق (وفي الركان)  
أي المراكز وهو المدفون الآتي  
(الشمس) للغير الصبي فيه بذلك  
ولأنه لا موقفة فيه



وقياس قول ابن شريح السابق في جواز أخذ القبية للضرورة جواز أخذ خنفسبعة ونصف  
إذا كان نقد البلد داهم كما تقول فيمن أنفق حلسه ذهابه في البلد ذهب أنه يجوز أخذ  
قبيته ذهباً وإن زادت على وزنه في الأصح ولو أخرج من الذهب ما قيمته سبعة داهم ونصف  
ليجوز على الأصح إلى آخر ما في الإيعاب (قوله بخلاف المعدن) أي فللموتة وجب فيه ربع  
العشر (قوله ولو يعضه الخ) وإن أخرج من ركاز أيضاً ثم تارة يضم بعضه إلى بعض وذلك  
إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعد ذلك صلاح آلة وهرب أجبر وسفوا غير  
نزعة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الأول وذلك إن  
قطع العمل للغير عذر وإن قصر الزمن ثم يتباح بما اعتد للاستراحة فيه من مثل ذلك  
العمل أو تعدد الركاز أو كان عنده ما يكمل به النصاب من غير الركاز لكنه من جبهه كارت  
أو ما يقوم بجنبه كعمر من تجارة اشترى بجنبه ثم معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب ركاة  
الجمع ومعنى ضم الثاني إلى الأول دون عكسه وجوب الركاة في الثاني فقط فالوجود  
ما تمسك لا ثم وجد ما تارة أخرى من ذلك المثل ولم يكن غنة ما يقطع المتابع بينهما ركاهما  
حيث إن لم تكن المائة الأولى باقية عنده كان أنقلب الأول فالأول ولو وجد المائة  
الأخرى في ركاز ثان أو كان غنة ما يقطع المتابع بين الآخر جين ركاه المائة الثانية حالاً  
دون الأولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذي ملكه من غير الركاز نصاب فأكثر  
وجنبهما متصفان نال الركاز مع تمام حول ماله الذي ملكه من غير الركاز كركاهما حالاً  
أو نال الركاز في أثناء حصول ماله في الركاز حالاً لماله حول ماله الذي ملكه دون  
نصاب وماله من الركاز يكمل النصاب في الركاز حالاً واقعاً لحول من تمام النصاب  
بحصول النبل وهذا التوصل يجمعه يصير في المعدن (قوله دون نصاب) أي ولم يكن  
عنده من غير الركاز ما يكمل به النصاب كما علم بمقدمه أنها (قوله من غيرهما) أي  
من سائر الجواهر (قوله قدراً) أي وهو النصاب (قوله ونوعاً) هو الذهب والفضة  
(قوله من دفن الجاهلية) لاعلى وجه الأرض وعلى وجهها وعلم أن توصيل أظهره فإن  
شك أو كان ظاهره فقط (قوله قبل بيعته صلى الله عليه وسلم) أي وأدركه الإسلام  
ولم يبلغه المدعوقان علم أنها بلغت وعاد فليس بركاز بل في كماله (قوله  
أهل الركاة) خرج المكاتب فلازكاة فيما وجدته مع أنه يملكه وما وجدته العبد فليس به  
فتزكاه الركاة وما وجدته المبعوض فلزكاة التوبة إن تهايا والأفلهما يمنع الذي من المعدن  
والركاز يدور الإسلام فإن أخذ من المعدن والركاز الإسلامي شيئاً قال في العباب ملكه  
ولاشئ عليه من الزكاة (قوله أو إذا للحرب) إن وجد في ملك حر في هذا الحرب  
وليدخل دارهم بأمنهم فهو غنمة وإن دخل دارهم بأمنهم وجب رده على مالكه (قوله  
أو في ملك) أحياه في النهاية أو في أرض موقوفة عليه واليد له كماله البغوي وأقره اه  
وأقره شيخ الإسلام ونظر فيه الشارح في الإيعاب قال فالوجه أن محل ذلك انما هو بالنسبة

بخلاف المعدن (ولاحول)  
يشترط فيه ولا في المعدن) لأنها  
انما يشترط لتبصيل التماسه  
وكل منهما بما في نفسه (ويشترط  
الركاز أن يكون نقداً) أي  
ذهباً أو فضة مضروباً أو غير  
مضروب وأن يكون (نصاباً) وهو  
عشرون مثقالاً في الذهب ومائتان  
درهم في الفضة ويكفي بلوغه نصاباً  
ولو يفضه إلى مال آخر له فإن كان  
دون نصاب من الذهب والفضة  
أصلاباً من غيرهما لم يجب فيه شيء  
لأنه مال مستفاد من الأرض  
فاختص بمقتب الزكاة فيه قدره  
ونوعاً كالعدن وأن يكون (من  
دفن الجاهلية) الذين قبل بيعته  
صلى الله عليه وسلم وقد وجدته أهل  
الركاة في (موات) بدار الإسلام  
وإن لم يصبه ولا قطعه أو دار  
الحرب وأن كافوا يذون عنه (أو)  
في ملك أحياء من الموات سواء  
وجدته بالحفر أو بأظهار السيل  
أو بأبواب الأرض أو بغير ذلك  
أو في قلاع

(قوله فهو غنمة) مطلقاً أي سواء  
أخذته قهراً كسائر أموالهم أو غير  
قهر كسرقة واختلاس كما جرى  
علمه في الإيعاب والاسني خلافاً  
لقول الامام فيما إذا أخذ بغير  
قهر يكون فيأوساق في الأصل  
عبارة الإيعاب والاسني بجل الليل

عادية من ذار الاسلام وقد عرفت  
في الجاهلية ويشترط أن لا يعلم  
أن مالكة بلفظه الدعوة وعائد  
والافهوى ونحوه بحد ذكر ما وجد  
بغير حق فاذن أو مبدع وما قدسه  
مسلم أو ذن أو مبدع عوات أو  
وجد عليه ضرب الاسلام بان  
كان عليه اوصلي مامعه قرآن  
او اسم ملك من ملوك الاسلام  
فانه لقطعة ان لم يعرف مالكة وكذا  
لو شك في أنه اسلامي أو يواحد  
كانت روى الاواني وأظهر وشك في  
أنه ظهر بسبل وشعوه ولا

#### (فصل في زكاة التجارة)

وهي تغليب المال بالمعاوضة  
لغرض الربح (وفي مال) (التجارة)  
الذي لا زكاة فيه لولا التجارة  
كثليل

(قوله على خلافه) لانه قبل المضي  
يعلم انه كان موجودا قبل التيسيل  
فيكون ملكا للمسبل ولم يخرج  
عن ملكه بالتسليم وبعد المضي  
صارت اليد للمسلمين مع احوال أن  
يكون دفن بعد التسليم وان كان  
محو كالمضيق بطريق شرعي المخرج  
ما قاله أهل (قوله في زكاة التجارة)  
في التفتة قد أجمع على وجوبها  
أهل العلم أي ككثيرهم وضع  
في البرص قدته فتقول الشارح  
انتقاه أي في ربع العشر لافي  
وجوب الاصل وفي التفتة انتقاه  
في ربع العشر وعلى الجديدي  
كونه من التفتة اهـ جرحي

للتظاهر وما في الباطن فلا يحصل له أو للتظاهر والباطن ان كان وارثا لواقف مستغفرا  
لتركه الخ (قوله عادية) في أوائل اجزاء المواثيق من التفتة والنهاية مانصه خبر الشافعي  
مرسلا على الارض أي قديمها ونسبت لعادتهم وقوتهم لله وسوله ثم هي لكم في  
اه وفي بعض نسخ هذا الشرح بدل عادية عامرة وله من تصرف النسخ اذ المعروف  
التصير بالعادية وبذلك عبر في الباب والامداد وغيرها (قوله فانه لقطعة) هذا ان وجد  
بضموات فان وجد مملوكا دارا فله مالكة فيقطعه له حتى يؤد منه فان أيس منه  
فهو لبيت المال وان كان عليه ضرب الاسلام لانه مال شائع ومن سبل ملكه طريقا  
يكون له وما سبله الامام طريقا من بيت المال يكون لبيت المال وأن المصدول علم أنه في  
في واثق فهو ركز وارضى الشارح ذلك في التفتة وجرى في النهاية على أنه لقطعة وجمع  
سم بين ما جعل الاقل على ما اذالم يض بعد التسليم نعم يمكن فيه الدفن والثاني على  
خلافه (قوله لو شك في أنه اسلامي) أي كبير وسطى وما يضرب مثله جاهلية واسلاما (قوله  
وشك الخ) وما وجد في ملك شخص فلان ادعاء والا فمن ملك منه لمن قبله وهكذا حتى  
ينتهي الامر الى الهوى فهو له وان نفاه كافي التفتة وغيرها وظاهر كلام الجلال الرمي  
بخالقه وقال سم الوجه خلاف ما قاله الشارح اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا وحيث  
فاذا نفاه وأورثته حفظ فان أيس من مالكة فليت المال وحيث حكم به للصبي وجب  
عليه اخراج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقية للسنتين الماضية كضال وجده

#### (فصل في زكاة التجارة)

(قوله لا زكاة في عينه) يخرج ما في عينه زكاة فلا زكاة للتجارة فيه فان نقص نصاب العين  
وكل نصاب التجارة وجبت زكاتها كسبع وثلاثين من الفضة قيمتها ثمان درهم ومحل علم  
وجوب زكاة التجارة اذ لم يبق حولها حول العين والا وجبت فلواش ترى مال التجارة  
به سنة أشهر من حولها مثلا نصاب ساعة أو شترى معاوضة للتجارة ثم أساءها به سنة  
أشهر وجبت زكاة التجارة لتقام حولها ثم من انتقض حولها يفتخ حولها زكاة العين أبدا  
في سائر الاحوال ولا يصور سبق حول العين في الساعة لأن حول العين ينقطع بالمداولة بل  
يصور في الثروة والحسب بأن يبد والصالح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه  
أنه يخرج أقل زكاة العين من عشر أفضه ثم بعد ذلك هم مال تجارة في سائر الاحوال  
الاية فليزعم فيها زكاة التجارة وأول حولها من وقت اداء زكاة العين الواجب بعد  
الحداد أو الحصاد اذ ليس فيها بعد زكاة العين مرتوا سنة زكاة عين مرة أخرى وقد قرنا  
أن مال لا زكاة في عينه تجب فيه زكاة التجارة ولا يقطع باخراج زكاة العين من الثروة والربع  
زكاة التجارة من الجذوع والتبن والارض اذ ليس في هذه المذ كورات زكاة عين ومال زكاة  
في عينه تجب فيه زكاة التجارة واذا انتقض قيمة هذه المذ كورات عن النصاب لا ينكمل  
بقية الثمرة أو الحلب لانه أدى زكاة عينها وما في عينه زكاة لا زكاة في التجارة ولو زرع زرعاً

للقسمة في أرض التجارة وجبت ذكاة العين في الزرع وكذا التجارة في الأرض ولو اشترى  
التجارة شقصا شقوا بعشرين ديناراً وروم آخر الحول بما تقدر على المائة وأخذ الشقص  
بالأكل ولو انعكس الأمر انعكس الحكم فيها فأخذ الشقص بالمائة برزكي العشرين  
(قوله والرقي) لازم كافي عنه لكن قلزم ذكاة فطرته مع ذكاة تجارته لاختلاف السبب  
وهو المال والبدن فبدأ خلا (قوله و غيرها) أي لأنه لازم كافي عنه كما تقدم (قوله  
بأقل عقده) في الأمد اهل العربية باقراهم بجزء من ثلثا القبول بالنسبة للمبيع أو من  
الاصحاب بالنسبة للثمن أو بأقل العقد لانه كما يؤخذ من العبارة أو يكفى ولو لم يجلس كل  
محمل وقياس ما يأتي في الكتابة في الطلاق ترجع جميع الاول أو الثاني على الخلاف الا في غنة  
ومع ذلك لا بعد أن يكون الاخير هو الاقرب ثم فرق بين ما هنا وبين الكتابة بما يشته في  
الاصل وبجست في الصحة أنه يستعمل في الاقتران هنا للفظا والفعل المملتان كناية الطلاق  
ونقل الهاتفي في حواشي الصحة من الشيخ عبارة اعتبارها في مجلس العقد وان خلاصتها  
العقد (قوله لا يحتاج الى تجديده الخ) عبارة الحلبي في حواشي المنهج فاذا اشترى عرضا  
للتجارة لا بد من قيمتها وهكذا إلى أن يفرغ من مال التجارة (قوله في كل تصرف)  
أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لانصافكم التجارة عليه انتهت  
عبارة الحلبي (قوله كالبيع) فانه اذا فسد الثمن فسد البيع وما ذكره به بخلاف  
الصداق وعوض الخلع فعند فسادهما يرجع الى مهر المثل ولا يشهد فساد النكاح  
والخلع (قوله بنواب) أي بعوض اذا حكم البيع في سائر الاحكام (قوله والايارة  
لنفسه) فاذا أجز نفسه بعوض بقصد التجارة صادرة ذلك العرض مال تجارة (قوله أو ما  
استأجره) فاذا استأجره أو امتلا بوجوبها بكثر مما استأجره صادرة منقعة الدار  
عرض تجارة لأن التصرف في المنافع كره في الاعيان خال في النقصه فياذا استأجر  
أرضا لم يجرها بقصد التجارة قضى - ولولم يجرها بلزمه ذكاة التجارة ففقهوا بأجرة  
المثل حول ولا يخرج ذكاة تلك الاجرة وان لم يحصل له لانه حال الحول على مال التجارة  
عنده الى آخر ما في الصحة والمراد بجال التجارة هنا منفعة الأرض وفيه ان المنفعة قد  
نقلت بعضي الزمان من غير مقابل لها الذي يركبه وقد جزم به كما ترى في الصحة وحينئذ  
فلتنبه لذلك من يستأجر الدور بكميل يجرها في أيام الموسم فاصدا التجارة (قوله  
كالصداق وعوض الخلع) فاذا خالعه زوجته وقصد بعوض الخلع التجارة أو تزوج أمته  
أو تزوجت الحرة أو قصد التجارة بالصداق فانه يصير مال تجارة (قوله وصلح الدم) فاذا  
صالح لعماله عن قود مثلا بقصد التجارة صادرة ذلك مال تجارة (قوله وما اقترنه) أي ورة  
مثله ليس من باب المعاوضة بل يشبه ضمان الائتلاف الخ (قوله أورق يبيع) في الاصحاب  
ونحوه الاسني وغيره فاذا اشترى بغير عرض قتيه عرضا ولو لتجارة أو بمرض تجارة عرضا  
للقسمة ثم رده عليه بغير عيب أي من أقاله لم يصير مال تجارة وان واهابه لاتفاء المعاوضة

والرقيق والمتولين أحد النعم وغيره  
وغيرهما سائر العروض وما أوله  
منهم من ساج وعمره وغيرهما (ربح  
العشر) انشاقا كما في المقدس  
لانه يقوم بهما (وشروطها) أي  
التجارة حتى يقب الزكاة في مالها  
(سنة الاول العروض) التي لا يقب  
الزكاة في عينه والولا التجارة (دون  
التقدي) لان الزكاة يقب في عينه كما  
وتر الثاني نسبة التجارة الثالث  
اقتران النية المذكورة بالخلق  
أي بأول مقدمه لينضم قصد التجارة  
الى فعلها لئلا يحتاج الى تجديدها  
في كل تصرف (الرابع) أن يكون  
الخلق جماعا (مضة) مضة هي التي  
تفسد بفساد العوض كالبيع  
والهبة وشواب والايارة لنفسه  
أو لهما أو ما استأجره وغير مضة  
كالصداق وعوض الخلع وصلح  
الدم بخلاف ما ملكه بغير معاوضة  
كالارث والهبة بالاثواب والصيد  
وما اقترنه أو ملكه بأقاله أو ورة  
ببب فلا زكاة فيه

(قوله انتهت عبارة الحلبي) وما  
ذكره واضح خلافا لما يوجهه تغيير  
الشو برى بقوله ويظهر انعقاد  
الحول بأقل منافع بشرى بقصدها  
ويبنى حول ما يشترى بعده عليه  
أصل (قوله وفيه أن المنفعة)  
عبارة الاصل وهذا الحكم  
مشكل لان المنفعة الخ

وان اقررت بنية التجارة لانه لا يعد من اسبابها الانتفاع معاوضة ولو اشترى لها صفا الصبيغ به أو دأ بالديغ به للتاس صا مال  
تجارة قنارته في كانه بهد ضي حوله وان لم يبق عين فهو الصبيغ عنده طاماً أو صابوناً أو ملحاً أو غسلاً أو بجنين به لهسم لم يصير  
كذلك لانه يملك فلا يقع صلبا اليوم (الخامس ١٢٤ أن لا ينض) مال التجارة حال كونه (ناقصاً) عن النصاب بقده الذي

ولا يعد ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف ما يأتي فيمن اشترى بعض التجارة عرض التجارة  
فانما الاستقطع بالرد كالمواضع عرضاً واشترى بقية عرضاً آخر وكذا يتابع التاجر ان ثم  
تقابلا اه (قوله لا انتفاع معاوضة) لان ما ذكر من الاكالة والرد بعيب نسخ له معاوضة  
فلا يكون معاوضة (قوله بقده الذي يقوم به) متعلق بقوله ينض وسد كرمية يقوم به  
في قوله ويقوم مال التجارة بجنين رأس المال الخ (قوله انقطع حول التجارة) فإذا  
اشترى به عرضاً آخر بنية التجارة كان هذا أول الحلول والنصاب في التجارة انما يعتبر  
آخره ومحل انقطاع الحلول اذا لم يكن يملكه تقدم جنسه بكمه لذاتاً كما في ألعاب وغيره  
واذا اشترى مال التجارة بعين عشرين ديناراً أو بعين عشرة وبذلك عشرة أخرى فحوله  
من حين ذلك ذلك النقد فينبغي حول التجارة على حوله بخلاف ما لو اشتراه بقده في النقة  
ثم تقدمت عنده فيه فانه ينقطع حول النقود يتبدل حول التجارة من وقت الشراء قال سم  
يستفي ما لو تقدم في المجلس فانه كالواحدة بغير النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد  
وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا النهاب البرلسي فيما كتبه بهامش شرح المنهج  
وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بقية في ذمته مثلاً ثم عينها في المجلس ذهاباً لم يكن الحكم  
كذلك لانه عوض عين في النقة اه وفي الاعياب فخلصه من المجموع لو كان معه مائة  
دروهم فاشترى بها عرض تجارة أو أول الهرم ثم استفاد مائة أول عرضاً فاشترى بها عرضاً ثم  
استفاد مائة أول شرير يبيع فاشترى بها عرضاً فإذا تم حول المائة الأولى وقمة عرضها  
نصاب ذكاهوا والا فلا فإذا تم حول الثانية وبقيت مع الأولى نصاب ذكاهوا والا فلا فإذا تم  
حول الثالثة والجسم نصاب ذكاهوا والا فلا اه (قوله لا استوائهما) أي العرض والنقد  
الذي لا يقوم به (قوله معين) ان لم يعينه لم يؤثر عنده كشخ الاسلام وخالفه من ووالده  
وسم قال في النهاية ويرجع في ذلك البعض اليه (قوله ولولا استعمال المحرم) كذلك في  
شرح الارشاد كالا سقى والجبال الرمي في النهاية وغيرهم ويجري في النقة على أنه  
لا أثر لنية استعمال محرم وجميع في الايجاب بين الخالفين بأنه ان سمع على نية المعصية  
فلا انقطاع ولا انقطاع اذا لم ينفذ وقد اطلت الكلام على ذلك في الاصل (قوله  
لانه) أي القيمة متعلقة به أي متعلق الواجب وعبر في النقة بقوله لانه متعلق هذه  
ان كان (قوله الا دم) أي الجلود وهو جاس بكسر الحاء المهملة ويحذف الميم وآخره سين  
مهملة (قوله ويقوم الخ) في النقة بظهوره والاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارفين  
ولاساعى تصديقه (قوله بجنين رأس المال) فان كان مضروباً ولو لمعشوشاً فقومه بعين

قول حرر رضي الله تعالى عنه ان يبيع الادم قومه وأذكر كانه والمراد بربع عشر القيمة آخر الحلول لانه وقت الوجوب المضروب  
كأيا في نفاذ آخر الإخراج بعد التمكن منه منعت ضمن ما نقص ثمنه بخلافه وان زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا  
ثب عليه (ويقوم) مال التجارة حتى يؤخذ بربع عشر قيمته (بجنين رأس المال) الذي اشترى العرض به نصاً كان أو بعضه

(قوله لان الجوز لا يربط) هذا ضابط الخفاف الملتصق من اجزاء الجوز كما يقسمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما لكن قال في الایعاب وقول الروياني ان امكن ان اذاته به اجزاء فيجب حمله على ما اذالم يحصل خفاف والا كان فرض اذاته بالجوز لا يربط لان ذات الخفاف مائعة فخر وجها عن محل الرخصة اه لكن فيه انهم لم يطبقوا الخفاف بل قيدوه بقولهم بحيث لا يقطع الجوز حيثئذ ثبت لم يصل لذلك الحد فيجب اجزاء الجوز فخره وفي فتح الجواد ان بال او تنقطع باناسحق بل الاول فقط تعين الماء بالخفاف فلا يرتفع بعود الرطوبة المحاكاة للرطوبة الاولى اه وجرى عليه في الامداد والایعاب وذ كرغوه في الصفة ثم قال لكن قال جمع مقدمون باجزاء حيثئذ وكاه لكون الطارئين من جنس الاول نصارا اكتفى واحد به يعلم رخصتهم فمن بال ثم أمضى انه يميز به الجوز ما نقله عن جمع متقدمين اعتمد شيخ الاسلام في شرح البهجة والروض والخطيب الشيرازي والجمال الرمي وغيرهم وهو المعتقد قال ابن عبد الحق ويلحق بالوكان الثاني بقدر الاول فقط ما لو زاد على ما وصل اليه الاول على الوجه لا تنقص عنه الخ ولا يشترط أن يزيد الثاني على محلي الاول بل يكفي أن يكون بقدره قال سم وهو الوجه خلافا لما أشار اليه الكنتز لشيخنا الامام البكري من اعتبار زيادة الثاني على الاول ونقله عن البكري أيضا الحلبي في حواشي المنهج ثم قال بخلاف ما لو كان من غير جنس الخفاف كان بال ثم يفتى به ثم أمضى فلا يميز الجوز اه وسبق نحوه عن الثقة وقال القليوبي في حواشي المحلى ولومن غير جنسه كارجع اليه شيخنا اه (قوله وان لا ينقل) الخ قال في الایعاب محل هذا في انتقال الضرورة اليه كما يعلم بما يأتي في الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وان لم يصاورا الصفة أو الحشقة (قوله نجس الخ) قال في الصفة وأطهر جفاف اختلط بالشارح للماء في التراب ورطب ولو ما علقه بظهوره لاهرق الا ان سال وياور الصفة أو الحشقة الخ وفي النهاية بقول الشارح من التماسات يقال عليه منله ما اذا ورد عليه شيء من الظواهر الرطبة فان كانت جافة لم ينجس الخ وقال القليوبي في قديمه بالنسب لعمومه في الرطب والجلمد ومثله لو كان من الظواهر الرطبة كبيل من أثر نضجوا استقاء ثم لا يضر العرق لانه ضروري اه (قوله كرشاشه) أي رشاش الخارج منه قال في الایعاب قال في المجموع فان غمر المرفع أي العائدا اليه من الرشاش وأمكن غسله وحده فغسله وكفاه الامحار في شعبة المحمل اه (قوله لان مورد النص) أي باجزاء من الجوز وقوله الخارج خبران (قوله وان لا يجاوز الخ) في الصفة فان جاوز تعين الماء في الجاوز والنقل به مطلقا وكذا ان لا يجاوز وانفصل عما اتصل بال محل فبقيت في المنفصل فقط ويظهر أخذنا مما يأتي في الصوم من الغوص خروجه معتقدا بالمسور ودها سده ان من اتى بجاوزة الصفة أو الحشقة دأما عنى عنه فيميزه الجوز للضرورة اه قال في النهاية بعد اراده قبل وظاهر كلامهم بخلافه الا أن يحمل على من فقد الماء اه وقال القليوبي في حواشي المحلى

(وشروط) اجزاء (الجوز) لمن اقتصر عليه (أن لا يفيض النبس) الخارج لأن الجوز لا يربط به حيثئذ (و) ان (لا ينقل) عن الموضع الذي استقر فيه عند الخروج لانه حيثئذ يطرأ على المحل شحاسة لا يسبب الخروج (و) ان لا يطرأ عليه قبض (أجنبي) (آخر) ولومن الخارج كرشاشه لأن مورد النص الخارج والابن في النص معناه (و) ان لا يجاوز (الخارج) (صفتيه) في الغائط وهي ما نضم من الالبسة عند القيام (وحشقتها) أو قدرها من مقطوعها في البول

(قوله أو الحشقة) اعلم ان المعتد في اجزاء الجوز ان لا يجاوز البول الحشقة في الذكر أو قدرها من مقطوعها كما في الایعاب عن الاسنوي وأقره وأعمل الجنب من الجيوب وملاصقه من أسفلها يغلب وصول بوله اليه كما يصح في الایعاب ايضا وأما قبل المرأة فضابطه كما في الایعاب ان لا ينزل لدخل الذكر وسواء فيه البكر والتيب كما صرح به في الصفة حيث قال ويتعين أي المائي بول ذنب أو بكر وصل لدخل الذكر بقينا اه بعل اليل

فيكون الماء متعينا أيضا لما نقلنا من الجموع هكذا يفهم المقام اه وعليه فلا فرق بين  
الماء الطاهر وغيره وجبته فلا يحتاج لقوله لغبر تطهيره بل هذا الاستثناء هوهم خلاف  
المقصود الآن يقال لم يبق عليه الشارح لوضوح انه حيث طهر الماء لا يحتاج للجبر كما قال  
الهاتق الامر حينئذ ظاهره وبالجمله فهو غير صاف من كل الوجوه فغره (قوله لتتسهما)  
أي الماء والماء مع علاقتها المثل المتس (قوله ولو باطراف حجر) أي ثلاث أطراف الحجر  
زاد في الصفة وغيرها ولو بطرفي حجران لم يتولد في الثانية تجزئتي والثالثة بطرف واحد  
الخ وفي الإيعاب للشارح والطبيب في شرح التبيين والعبارة فيمكن حجر واحد يستحي  
به ثم يقضه وينشفه ويستعمله اه والثلاثة الأجبار أفضل من أطراف حجر لكن أطراف  
الحجر ليست بمكرهه وتورأت في المطلب لابن الرفعة متأنسه فان قلت اذا كان الحجر طويلا  
ينبغي أن يكون جواذرك عليه مجزأ كما قيل انه يجوز أن اجزأه على حائط ولم يرفع عنه قلت  
الحائط يشغل على أجبار وأجر فالعدد حاصل ولا كذلك فيما نحن فيه فانه قد يقال انه  
لا يجوز لأن الاسم واحد وقد يقال يجوز لأن الهاء في موضع الخارج من الذكر بعد  
مسح من غير مد كما سطره فاذا مد فقد تجاوز المثل فيمكن الخ وفي الصفة للشارح وكيفية  
الاستحياء بطرفي الذكر قال الشيخان ان يحصيه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على  
موضع واحد من غير تعين الماء وهو المعتقد ولو مسحه معودا ضرا أو نزولا فلا اه والذي  
صرح به الشارح في شروحه على الارتداد والعيب أن المعتقد انه لا فرق بين مسحه معودا  
أو نزولا واعتمد شيخ الاسلام والجمال الرمي وغيرهم على الصفة ضعيف فقد نظره  
التو وى في المجموع بعد نقله عن الصافي قال في الإيعاب ووجه النظر ان الذي دل عليه  
كلامهم أنه يجوز المسح ما لم يتحقق النقل وهو المعتقد اه (قوله الا الماء أو صفار الخرف)  
هذا ضابط ما يمكن في الاستحياء بالحجر وتسن إزالة الأثر الذي لا يزيد له الا الماء أو صفار الخرف  
قال في الإيعاب خروجه من خلاف من أوجبه في سوانحي الهلي للقلوب فيجب الاستحياء  
من الملوث وان كان قليلا بحيث لا يزيد له الا الماء أو صفار الخرف ويكتفي فيه بالحجر وان لم يكن  
شبا الخ وعلى هذا فيستور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو ظاهر  
(قوله يشفع) أي بعد الثلاث ولا بين هاتئذ كما في إزالة التماسية قال في الصفة لانهم  
غلبوا جانب التصف في هذا الباب اه وفي النهاية قال قول بأنه ان حصل الاتمام وتر  
من ثنتان ليصل فضل التثليث ثم قال أو يشفع ثلاث ثنتان للتثليث وواحدة لا ينيار  
مردود عملا باطلاعهم اه قال في النهاية وأما الاستحياء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر  
التعماسات كما أنقذ به الوالد اه وكذلك الشارح في الإيعاب ووفق فيه بين الماء والحجر بأن  
الماء من قبل فطلب منه زيادة الاستطهار والحجر مخفف وتحصل المقصود به ثم ان بقى  
أثر لا يزيد له الا صفار الخرف من أثره ثم وبما من خلاف من أوجبه على أن الجرجاني  
قال لا يندب التثليث هنا في الماء الخ (قوله ويدير برقي) قال ابن الرفعة في المطلب وقول

لتتسهما وصككنا ثم قالوا  
استحيى بحجر وطب أو كان  
الحمل مرتطبا بماء الارض على  
الوجه (وأن يكون ثلاث  
مسحات) وان أنقذ بدونها التمس  
العصير عن الاستحياء بأقل من  
ثلاثة أجبار ويحصل ذلك ولو  
باطراف حجر (فان لم يبق المثل)  
بالثلاث (وجب الاتمام) بالزيادة  
عليها الى أن يبقى أثر لا يزيد له الا  
الماء أو صفار الخرف (وبين  
النيار) ان حصل الاتمام يشفع  
لما صحت من أمره صلى الله عليه  
وسلم به (وبين استحياء المثل  
بالحجر) أي بكل حجر من الثلاث  
بأن يبدأ بالأقل من مقدم  
الصفة اليسرى ويدير برقي الى  
محل ابتدائه  
(قوله ولو مسحه معودا ضرا) لا فنة  
ينقل التماسية قال في الإيعاب قال  
في المجموع وفيه نظر ووجهه أن  
الذي دل عليه كلام الأصحاب انه  
يجزئ المسح ما لم يتحقق النقل  
وهو المعتقد اه جل الل (قوله)  
والذي صرح به الشارح الخ  
عبارة الشارح في فتح الجواد  
ويجزئه مسح ليقول التماسية من  
أعلى لأقل أو معكسه زاد  
في الاسداد وهو ظاهر خلافا  
للقاضي ولما استحسنه الأدرجي  
اه ونحوه عبارة النهاية

البرلى بالتألف وإطال في ذلك الكلام وقاله انه لم ير لشخص شيخ الاسلام في المنهج وغيره  
 سلفا في وجوبه لكن نقضه الشارح من جماعته عن قبل شيخ الاسلام (قوله اخذ انظر اواهر  
 كلامهم) قال في الامداد كلام الشيخين كالصريح في عدم الرجوع الخ وكنك كلام  
 الفزالي وغيره وقد ثبت عبارة الشيخين وما يتعلق بذلك في كافي القوائد المدنية فبين فني  
 بقوله من متأخري السادة الشافعية فراجع ذلك منه ان اردته (قوله لصحة النهي عن  
 الاستجمام بها) أي التي محلها حيث لا عدوا ماع العذر قال في الايعاب ككونه اقطع  
 اليسرى أو مشاؤها فلا كراهة ولا حرمة الى أن قال فيه ثم ان استجمي بماء صلب اليسرى  
 وغسل باليسرى أو بجمر فقهه تفصيل ذكره بقوله وإذا جمل الجمر للاستجمام من البول من  
 أخذه يمينه وذكره يمينه ثم جمر كما وجدها فان حر لئيمه أو حر كما فقد استجمي  
 يمينه أو يضع ذكره في موضع من منه أي الجمر وضعا جردا ثم يصحبه في الثشقان أمره  
 في موضع مرتين تعين الماء وان لم يعمل أي الجمر مسح ذكره يمينه على مواضع منه أو من  
 أرض صلبة أو جدار ثم قال ولو صغر الجمر الصق مقعده بالأرض وأمسكه بين عقبه أو  
 أيهاى قدميه وذكره يمينه وتخلل عليه قال الشارح في شرحه فان لم يتمكن من شي من  
 ذلك وضع الجمر في يمينه ولا يجمرها الخ (قوله على الأصبع الوسطى) قال الشارح في  
 الايعاب بأن يضع خلفها السبابة والخمسة والنصر ويستعمل المجموع ويسن لذلك  
 أي الدرر يدمع الماء الخ (قوله في القتب الذي في الفرج) أقره شيخ الاسلام في الاسنى  
 والقرور والشارح في الامداد والمطلب وغيرهم وقال في الايعاب قلوبهم الزركشى  
 كالزركشى بأنه لا أصل له (قوله عاد اليه) أي الدرر من رشاش القتب ويمكن أن يكون  
 مراده عاد إلى المستجمي الجنب وفي شرح العباب ما يشهد أنه يعني عند غسل الدرر مع بقائه  
 فحاسة القبل التحسيس اما جمر وريده على قبله المتص أو وصول الماء الذي يريده غسل  
 الدرر إلى قبله فيتص بذلك الماء وهو أضع مما ذكره الشارح في هذا الكتاب وعما يشرح  
 العباب فيها ويوجه بعصر البدن بغسل الدرر مع بقائه فحاسة القبل نلتية التصبر ثم  
 رأيت بعضهم عليه بما جازى لما ذكرته وهو انه اذا صب الماء تطهر الدرر فتدبر على محل  
 البول ثم روره عليه وهو ظاهر الأولى اه (قوله وبالجر تقديم الدرر) قال في النسخة لانه أسرع  
 بجا فاه أي واذا احتج تعين المماز في الايعاب بأنه يسد على التمكن من الجلوس  
 للاستجمام من البول وبأنه قد يحتاج للقيام لاستبراء أو مسح ذكره بحائط فقدم الدرر لانه  
 اذا قام انطبقت الثقله ومنع الاستجمام بالجر كافي المجموع عن الاصحاب لا يقال التماسه  
 بسببه الى محل اجن الخ (قوله بعده) أي بعد خروجه من الخلاه كافي الايعاب وعبارة  
 القا كفى في شرحه على يد اية الهدى نقلنا الى قول بعد انصرفك من محل قضاء الحاجة  
 وذهبت الخ (قوله من التفاق) قال في الايعاب يحتمل ان المراد تفاق الاعتقاد فيكون  
 المراد آدم تطهر منه أو تفاق العمل فيكون المراد سؤال قلع أصوله من القوة الشهوية

التواضع

ومن ثم ورد أغنوه عن ما وافى هذا اليوم وبليته القضاة وروا أن آخر بلا عذر (فصل في النية في الزكاة وفي تفصيلها) (وتب النية)  
بالقلب ولا يشترط النطق بها ولا يجوز وحده كما في الصلاة وغيرها (فينوي) الزكاة (هنا زكاة مالي) وليردون القرض لأنها  
لا تكون إلا فرضا بخلاف الصلاة والصدقة لكن الأفضل ذكر القرض معها (ويحذف) كهذا فرض صدقة مالي أو صدقة  
مالي المقرضة وكذا فرض الصدقة أو الصدقة المقرضة على الأوجه بخلاف صدقة المال فقط لأنها قد تكون نافلة وفرض  
المال لأنه قد يكون كفارة ونذرا ويجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة وإعطائها للوكيل أو قبله وقبل  
التفرقة كما تجزئ بعد العزل وقبل التفرقة وإن تقارن أحدهما ويجوز ١٢٩ تفويضها للوكيل إن كان من أهلها بأن

يكون مسلما مكلفا أما لمحال الصبي  
والكافر فيجوز وكيله في أدائها  
لكن بشرط أن يعينه المدفوع  
السبه ويعينه الوكيل أن يدفع  
من ماله بآذن المالك وتجب نية الولي

التيحان أنه كالمردم في أخذها لم يلزمه القارة (قوله أغنوههم) في خبره، وبور  
بهمزة قطع مفتوحة وضمة غائبة (قوله بلا عذر) فلو لم يعص به لعونسيان فلا يلزمه  
الغور والله أعلم

### • (فصل في النية في الزكاة وفي تفصيلها) •

(قوله وليردون القرض) يمكن هذه زكاة (قوله بعد العزل) في النسخة لو قال لغيره  
أصدق في هذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه أجراه عنها وأقضى بعضهم بأن التوكيل المطلق في  
إخراجها يستلزم التوكيل في شيئا وفيه نظر بل الذي يصح أنه لا بد من نية المالك  
أو تفويضه للوكيل (قوله دون الولي) إلا إذا جعل من ماله (قوله دون عرض التصارة)  
أي فلا يشترط فيها التصاب عند التجهيل إذا انصب انما يعتبر فيها آخر الحول (قوله  
بورود عنه الخ) أو ضحت ذلك في الأصل فراجع منه أن أردته (قوله لعام) خلافا  
للأشعري ومن تبعه كالغالب وإذا جعل لأكثر من عام كني للعام الأول فقط ويسترد  
المالك ما بقي (قوله آخر الحول) عبر المصنف في المالك بقوله إلى آخر الحول وفي المستحق  
في آخر الحول لما قاله في الإيعاب من أن المالك لا ياتي به - حكم عروض المانع ثم عوده أم  
أي وانما يصور ذلك في القايض (قوله باقيا) وبشرط أن لا يتغير الواجب ولا كان  
يجل بنت مختص من خمس وعشرين قنونا وبلفت ستا وثلاثين قبل الحول لم يجز ذلك  
وإن صادف بنت لون بل يسترد ما وبعدها ويبطل غيرها الخ تنقذ قولهم أي باعتبار  
الدفع السابق والنية السابقة فلغوي بعد أن صادف بنت لون ومضى زمن يمكن فيه  
القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع عن الزكاة ثم هذا إذا كانت المجهلة باقية فإن  
كانت نافلة لم يلزمه بنت لون وتجزئه المجهلة (قوله وأردت القايض) في الإيعاب أماردة  
المالك فأنه لا تؤثر في سقوط الزكاة وإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول (قوله وأغاب) أي  
القايض عند آخر الحول إلى وضع لا يجوز نقل الزكاة إليه وكذا لو غاب المالك إلى ذلك  
وهذا اعتداه الشارح في كتبه واعتقد م والأجزاء في غيبة المال أو لا - أخذ وقال أنه

في زكاة مالي والجنون والسفه  
والأختها تنقصه - ولودفعها  
المزكي للإمام بلا نية لم تجزئ نية  
الإمام ومضى امتنع من دفعها  
أخذها الإمام أو أنه منه قهرا  
فإن نوى المانع عند الاستئذنه  
أجره والأوجب على الاستئذ  
النية فإن تركه أو لم يجزئ المالك  
(ويجوز) للمالك دون الولي كما مر  
(تجهيلها) أي الزكاة في الحول  
(قبل) آخر (الحول) وبعد  
انقضاءه بأن يكمل التصاب في  
الساعة والتفدين دون عروض  
التجارة لما صرح أنه صلى الله عليه  
وسلم أخص في التجهيل للعباس  
وهو مرسل لكن عسده بورود  
منه في العيصين وقول جمع من  
العصاة رضى الله عنهم بخلاف ما لو

١٧ بأفضل في جعل عن معلوفة سببها أو عن دون نصاب فإنه لا يجزئ مطلقا وانما يجوز التجهيل لعام فقط وفي  
التجارة بعدد الإصلاح وفي الزروع بعد اشتداد الحب ولا يجوز نقل ذلك لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحققا وظاهرا وبشرط  
إجراء المجهل (هنا وفيما صرح في زكاة الفطر (أن يبقى المالك أهلا للواجب إلى آخر الحول) في الحول وتدخل شوال في  
الفطرة (وأن يكون القايض في آخر الحول) أو عند دخول شوال (مستحقا) والمال المجهل عنه باقيا فإن مات المالك أو القايض  
قبل ذلك أو أريد القايض أو غاب أو استغنى عما



تغير المجل كزكاة أخرى ولومجمله أخذها بعد الأولى وأقصص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارة لم يجزئه المجل ثلثه وجبه  
من الأصلية عند الوجوب ولا يضر عرض مانع ١٣٠ في المستحق زال قبل الحول وكذا لو لم يعلم استحقاقه أو وجبه (واذا

لم يجزئه) المجل لقوات شرط مما ذكر أو تلف النصاب الذي يحمل حقه كله أو بعضه (استرد من القابض ان علم القابض عند القبض أو بعده) أنماز كزكاة المجل ولو يقول المالك ههنا زكاة المجل كالمجل أجره الدائم انهدت في أثناء المدة لم تقم له زكاة في المجل فان لم تقم زكاة في فاهة لم تسترد ولو اختلف المالك والقابض في مثبت الاسترداد كالم القابض بالمجمل صدق القابض بيمينه لان الأصل عدم الاسترداد وإذا رد المجل لم يلزمه رد زيادته المنفصلة ولو سلكا كالتب في الفروع والموقوف على الظاهر ولا أرض لنقص مئة حدث بعده قبل حدوث سبب الرجوع والقابض والمالك أهلان للزكاة لحدوثهما في ملك المستحق فلا يطالب بشئ منهما \* (تتم) إذا حال الحول على المال الزكوي وجبت الزكاة وان لم يتمكن من الاداء فاعده الحول الثاني من تعلم الاول لامن التفكير ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة على الفور اذا تمكن بأن حضر المال والمستحق وبخلاف المالك من مهم ديني أو دنيوي فان آخر الاداء بعد التمكن ضمن قدر

اعتقده والذي (قوله غير المجل) أي وحده أما اذا استغنى بالمجمل ولو مع غيره فلا يضر ذلك (قوله ولومجمله) في النهاية ونحوها التصفية تسترده بما اذا تلفت المجمل ثم حصل غناه من زكاة أخرى وتمت في يده بقدر ما وفيه من بدل الناقب وبقية غناه وما اذا بقيت المجمل وكان حالة قبضها محتاجا إليها ثم تغير حاله فصارت آخر الحول بكتفي بأحدهما وهما في يده اه (قوله أخذها بعد الأولى) ظاهر كلامه أن الأولى هي التي تسترد لكن الرابع كافى الامداد والنهاية أن الثانية هي التي تسترد وقد في التصفية نقلا عن السبكي بما اذا اتفق حول المجملين قال سم أما اذا اختلف فينبغي أن الجزئ ماسبق تعلم حوله سواء أخرجهما أولا أو ثانيا وفي النهاية ونحوها التصفية ولو كانت الثانية غير المجمل فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه اذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة اه قال سم وظاهر اذا اختلف حولهما وسبق حول الواجبة وأما لو سبق حول المجمل فإن عمل في رجب ماسبق حوله في شعبان أي في نحو الثمار ثم أخرج واجبه في رمضان فينبغي عدم جواز الواجبة الخ وخرج بقول الشارح أخذها بعد الأولى ماذا أخذها معا في الامداد والنهاية أنه يتخير في دفع أي ماسه (قوله وأقصص النصاب) أي الذي عمل زكاته في غير عروض الناصرة (قوله وليس مال تجارة) أمهه فلا ينقطع حوله بوزال المالك كما علم مما سبق فيه (قوله لو لم يعلم الخ) اذ المعتبر أن الضار تحقق قيام المانع لا الشك فيه لان الأصل عدمه (قوله واذا لم يجزئه المجل) أما قبل المانع فلا يسترد مطلقا وان شرطه من غير مانع (قوله أو تلف النصاب الخ) هذا يحتاج اليه الدخول في قوله لقوات شرط مما ذكر وقد ذكره في الشروط بقوله والمال المجل ضمنه باقيا ثم ذكره في التفرقات بقوله وأقصص النصاب (قوله أو بعده) أقراء في الامداد والنهاية وقد في التصفية بما اذا كان عمله قبل نصرته ونظر فيه في الاعباب (قوله على الظاهر) في التصفية وان لم يجز في الاعباب أي الذي يبلغ أو ان الجزع فافيا بظاهر اه (قوله ولا أرض لنقص مئة) أي كرض وهزال ومقروط ودخول به قص العين يكن يعمل به من يترك أهله فانه يسترد الباقي وقمة التالف كما اذا تلف المجل جميعه فانه يلزمه ضمانه بالنقل في المثل والقيمة في المذموم بقيته يوم القبض (قوله سبب الرجوع) في النهاية يخرج بعد حوته قبل السبب ودونه به أو معه فيسترد زائدا في الاعباب والنقص على القابض قال الزركشي وإذا رجع به ما حمل عليه غرامة النفقة للظاهر ثم وفي كلام المجموع الذي ذكرته ما يؤيده ولا يقال ان القابض متبرع لا تملك يتفق الا بظن مالكه ومن ثم يظهر أنه لو اتفق بعد عوده ملك المدافع لا يرجع ثم قال وقطرا بن الاستاذ في رجوع المالك على القابض بالاجرة ولا تنظر فيه لما ذكر ان الكسب من الزيادة المنفصلة (قوله والقابض والمالك الخ) الواو في القابض والحوال

الزكاة وان تلف المال ولا انتظار قريب وان بعد وجار أو حوج مالم يكن هنالك من يتضرر بالمجوع أو العرى فيجزم قال التأخير مطلقا لان دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لتضييقه ومع جواز التأخير لذلك ضمن ما تلف في مدة التأخير ايضا اماماتة قبل التمكن فلا يضمنه بل يسقط قطعه وتعلق الزكاة بالمال تعلق شركة فاستحق شرك المالك بقدر الواجب ان كان من الجزع

قال في الابعاب نقلنا عن المجموع ولويان القضاير يوم القرض غير مستحق كفتى وعبد وكافر  
استرد مادفعه اليه بزوائد المتصلة والمتصلة ويقوم أرض النقص بلا خلاف في هذا كله  
وان كان في آخر الحول بصفة الاستحقاق لان الدفع لم يقع مهيما محسوبا عن الزكاة  
(قوله والاي) أي ان كان الواجب من غير المجلس كساق في خسر من الابل (قوله الا في قدر  
الزكاة) أي ثلثها كما تقدم وفي كلامهم لوعزل قدر الزكاة بينهما ثم باع الباقي قبل الاخراج  
ظاهرا من رحمة البيع في الجميع وفي المغيض لعل أيضا في قدرها على أقيس الوجهين وكذلك  
التخفة لئلا يكتفه لم يقبده شيئا وفي النهاية فيبذل ما سبق عن التخفة بغير المناسبة قال  
أما المناسبة فنقل ابن الرقعة وغيره عنه ما أنه ان عين كقوله الا هذه الشاة تصح في كل  
المبيع ثم قال لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عينها وأما انما باع  
ماعداهما وأجرى سم ذلك في الفرحت قال وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة فمن نحو  
الفر كالا هذا الارب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كما هو ظاهر في خلاف تركه كغير  
استثناء فلا يفسد صحة البيع في جميع المبيع الخ وفي حاشية التخفة للها في قولنا في  
الماشية به تلك التصاب الا هذه الشاة ثم قلت الشاة قبل اخراجها فهل تسرحه البيع  
وتنتقل الزكاة إلى ذمته أو يثبت بطلانه في قدرها قال القاضي فيه نظروا وما لم يأت  
الشافعي على أقيس الوجهين عند ابن الصباغ وأقره الشيبان وغيرهما ونسب للبحر أيضا  
انتهى وسبق قبل زكاة انتقامه تعلل بهذا المقام وفي الأصل ما يشي الغليل (قوله  
والمغصوب) مثله ما وقع في بحر وما ذمته في محل ونسب مكانه والمجهود (قوله والمرهون) في  
العياب لورهن المال الزكوي فتم حوله ولما لم آخر أخذت زكاة المرهون من المال  
الأخر والاخر المرهون ولا يلزم الرهن بده اذا لم يسر ليكون رهنا ولا خسر للمرتهن  
(قوله والغائب) يجب الاخراج عنه في بلد المال فان كان ما لم يجب الاخراج عنه حتى  
يصل للمالك أو وكيله فان كان ماله أو وكيله مسافرا معه صرف إلى فقراء أقرب البلاد  
اليه (قوله قبل القبض) يلزمه الاخراج عنه حاله لا مانع من القبض قال في النهاية  
وقت دخوله في ملكه من انقضاء الشيار لا من الشراء وقال سم من وقت العقد فيما اذا  
كان الشيار له وبدنه أو له ما وتم البيع ونقل كلام الاسفي ذلك وهو يؤيد ما قاله (قوله  
مع الوصول) أي بأن سهل الوصول اليه كما عبره في التخفة (قوله الماضي) في النهاية لو  
كان المال ماشية اشترط أن تكون مائة عند المالك لا الغاصب ويشترط ان لا يقص  
النصاب بما يجب اخرجها فان ملك نصابا فقط وليس عنده شيء من نفسه يدق وض قدر  
الواجب لم يقبض كأنه أضاف على الحول الأول اه

• (فصل في قسمة الزكاة على مستحقها) •

ذكره هنا كروضة والعياب أنسب من ذكره قبل التكاح وان كان الاكثرون عليه

والا فقد رقبته فينفع عليه سبع  
القدر المذكور ورهقه فاذا باع  
النصاب أو بعضه أو رهقه بعد تقام  
الحول صح الا في قدر الزكاة فمالم  
التجارة يجوز بيعه ورهقه لان  
متعلقها القيمة لا العين ومن له دين  
حل وقد رعى استيفائه بأن كان على  
أبى حاضر بأذن أو باعد وعليه بقية  
أو بعله القاضي أو على غيره وقبضه  
رسمه اخرج زكاة حتى للاسوال  
الماضي لوجوبه فيه كالتجيب في  
الضال والمغصوب والمرهون  
والغائب وما اشترأه وتم حوله قبل  
القبض أو حبس عنه بأسر ونحوه  
لملك النصاب وحولان الحول لكن  
لا يجب الاخراج من ذلك الا عند  
عود المغصوب والضال وامكان  
السبل والغائب مع الوصول اليه  
فخرجها حيث شاء من جميع  
الاحوال الماضية • (فصل في  
قسمة الزكاة على مستحقها والاصل  
في ذلك قوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء الآية

ولا أثر لصلو الثنائة والبياض في  
مق الرجل والرقه والاصفرار في  
مق المرأة وجودا ولا نقدا (و) اما  
(باب ايج الحشفة وقدرها) من  
فاقدها ولو كانت من مبان

(قوله لان مق المرأة رقيق اصفر  
الخ) وحكي ابن الصلاح عن بعضهم  
انه يكون في الشتاء ابيض خفيفا  
وفي الصيف رقيقا وانه يشبه راحة  
البدل واحسنه مع غرابته اه  
كلام الخادم (قوله قال في الصفة  
صرح الخ) صرح بذلك في  
الروضة ومبارتها ولو استدخلت  
ذكرا مقبوعا فوجهه ان انتهت  
فالاشارة بلولهذا الخلاف كما في  
الاصل

أصابه هومن الخارج أيضا ولم يغسله لان غاية الامر انه شاك في ان ما أصابه وأصاب امامه  
هل هو رقيق أم لا ثم قال وانه لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤهم بن  
أصابه ذلك الخارج ولم يغسله ثم قال رقيق الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك  
شي من الخارج أول يصيبه منه شي وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار انه مذى  
ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء به لانه يعتقد عدم انعقاد صلته لاعتداده بتعبه  
باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصع الاقتداء به ولو عين أصابه منه شي لانه لا يلزمه  
غسله مطلقا وبذلك كله يتطرق كلام الشارح في هذا التنبيه اه وفي حواشي الحشفة  
للها في كلام الشارح أصوب فان قوله الثاني لا يلزمه الخ مضاه ان الاخر الذي اختار انه  
مضى اذا أصاب من اختار انه مذى لم ينص للشك وهو كذلك كما هو لكن لا يجوز ذلك  
الاخر ان يقتدى بالذي اختار انه مذى كما انه لا يجوز اقتدائه من أخذ أحد الاثمين  
المشتبهين بنظر الطهارة وتوضأ منه بالذي أخذ الاخر ممن باطن الطهارة أيضا لاعتقاده  
لنجاسة انما صاحبه وكلا يجوز الاقتداء بمخالفة في الاجتهاد في جهة القبلة قد برأته وفي  
حاشية الصفة لم لو لم يحتجى ما اختاره ثم ان الحال على مق ما اختاره فيجب انه يميزه  
اه (قوله ولا أثر لصلو الثنائة الخ) اصل ان الغالب في مق الرجل الثنائة والبياض وفي  
منها الرقة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص التي لانها توجد في غير كلفة في المذى  
والخن في الودى ومن ثمة كان عدمه بالانقباض وجوده بالانقباض فقد يجهر في الرجل  
لكنه الجباع وبصر كماء الدم وبما خرج مما مبسطا مع ذلك هو في ما هو موجب الغسل  
وقد برق أو يصفر منه لمرض وقد يبيض من المرأة لقض قوتهم او يزاد تنقوع في كلامه هنا  
لم أقف عليه في غيره وقد تكلمت عليها في الاصل فراجعاه (قوله وجودا ولا نقدا) قال  
البركشي في الخادم نعم يدلان على ان التي في رجل اذا تحقق ان الخارج من وشك هل هو  
مضى رجل أو امرأه وهذا نافع في المنفى المشكل فاذا وجدت الثنائة والبياض ومهما  
احدى خواص التي قلنا انه من رجل لان من المرأة رقيق اصفر الخ (قوله ولو كانت)  
أي الحشفة أو قدرها من ذكر مبان أي مقطوع قال في الصفة صرحوا بان يلازم  
المقطوع على الوجهين في قض الوضوء وبما الاصح نقضه ويجري ذلك في سائر الاحكام  
اه قال سم في حاشيتها قوله ويجري ذلك في سائر الاحكام هاهنا مع قوله أو لا متصل أو مقطوع  
ثم قوله المتصل أو المنفصل فيه ما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بالبلح الذي ذكر  
المبان وهو حاصل ما في تناوئ شيفتنا الشهاب الرمل ولا يخفى انه في غاية البعد وقد وقع  
البحث في ذلك مع مرفواق على انه في غاية البعد اه وفي شرح العباب للشارح نقض  
الاسنوي عن البغوي انه لا يثبت بالمقطوع نسب واحسان وتحليل ومهر وعمدة  
ومصاهرة وباطل احرام ويقارن الفضل بأنه أوسع بابا منه ويؤيده ما في المجموع عن  
الدارمي انه لا حد ببالا له بالاختلاف ولا مهر اه كلام الايجاب (قائدة) وأورد السيوطي

في الاشياء والنظائر من الاحكام التي ترتب على تعيب الحشفة ثمانية وخمسين حكما  
فراجعها منها ان اذته تهاوي في النهاية للجمال الرمي وكما يناط بالحكم بالحشفة فيحصل بها  
التعليل ويجب الحسد بالاجها وتقرمه الرينة ويزن المهر والعدة وغير ذلك من بقية  
الاحكام اه وقديت في الاصل كيفية اعتبار ادوا الحشفة من مقلوعها أو فاقدها  
فراجعها منه ان اذته (قوله في فرج) لا اثر لخولها فيما يجب غسله لانه في حكم الظاهر  
بل لا بد من تعيب جميعها فيما بعد من الباطن (قوله ولودبرا) فائدة قال النووي  
في التحقيق الايلاج في دبر امرأه قبلها الا في ستة احكام الاحلال والاحسان والخروج  
من التعين والايلاج يعتبر اذن البكر والسادس لا يحصل بحال وقد يخرج من الضابط في  
بعض المسائل وجه ضعف اه (قوله أفرج ميت) قال في الايلاج انما يجب وطء الميت  
حدولا مهر نظر وجهه من مغلطة الشهوة من تقصيه العبادات وتجب به الكفارة في الصوم  
والحج ذكره في المجموع عن الاصحاب قال في العباب ولا بد اغسل الميت اه (قوله ولو  
سمكة) قال في البصر قال اصحابنا في بصر البصرة سمكة لها فرج كفرج النسيج بل فيها  
سقماء الملاحين فان كان هذا الزم الغسل بالايلاج فيها اه (قوله اذا التقي الختانان) هذا  
رواية للمنفق في الالفظ مسلم اذا جلس بين شعبا او من الختانان فقد وجب الغسل ثم  
رواها للنفق المذكور الشافعي وكذلك احدى مسنده والمراد بالتقاء الختانين تعاضدهما  
لا تضامهما لادم ايجابه السبل بالاجماع وانما يحصل التعاضد باذخار الحشفة في  
الفرج اذ الختانان محل القطع في حال الختان وهو في الرجل مادون حوة الحشفة وفي المرأة  
محل الجلدة المستعيلة فوق مخرج البول التي هو فوق مدخل الذكر ومخرج البيض  
والولد وتلك الجلدة رقيقة قائمة كعرف الدين بين الشفرين وهما محيطان بها ومخرج  
البول والبيض فعند غيبة الحشفة يحاذي خاتمه ختانها (قوله وان لم ينزل) هو في نفس  
الحديث وبعبارة بلوغ المرام للشافعي ان يخرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبا الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل انما تحقق عليه  
زاد مسلم وان لم ينزل اه والمراد بشعبا الأربع كافي الايحاب وبلها وشفرها وها ويداها  
ورجلها ووساقها وغذاها (قوله انما المامن الماء) رواه مسلم وأصله في البخاري أيضا  
(قوله منسوخ) هذا أطبق واعطيه وقد قال أبي بن كعب انما كان المامن الماء رخصة  
في أول الاسلام وأول الحديث المذكور ابن عباس فقال انما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم انما المامن الماء في الاسلام أخرجه الطبراني وأصله في الترمذي لكن لم يذكر  
الذي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده لين لانه من رواية شريك عن أبي الخفاف (قوله  
جرى على الغالب) عبارة الرافعي في الشرح الصغير الحكم غير منوط بوضع الختانان  
لا في الذكر ولا في الممل اما الاثر لم يخلو الحشفة اذا غيب قدر الحشفة لزمه الغسل  
لانه في معنى الحشفة الى ان قال وأما في الحمل فلامه كما يجب الغسل بالايلاج في فرج المرأة

(قفرج ولودبرا أو فرج ميت  
أوبهجة) ولو سمكة وان لم يشته ولا  
حصول انزال ولا انتشار ولا قصد  
ولا اختيار ولو مع حائل كشيء نظير  
مسلم اذا التقي الختانان فقد وجب  
الغسل وان لم ينزل وشفرها الماء  
من الماء منسوخ وذكر الختانين  
جرى على الغالب

(قول الشارح وان لم يشته) أي  
الفرج كفرج الميت أو الصغير  
فانما لا يشتهان وأشار بان الى  
الختلاف في ذلك قال القرطبي في  
تقريبه لا غسل على الرجل بالاجه  
في صغير لا يشتهي ولا على المرأة  
باستئصال ذكره في الاصل لها  
بأمره وطء كائن سنة اه أصل  
(قوله بالايلاج فيها اه) وفعله  
في الايحاب عن المجموع وبعبارة  
وفيه أي المجموع أيضا ان بعض  
البصرة سمكة بل فيها سقماء  
الملاحين وان الاصحاب أوجبوا  
الغسل بالايلاج فيها لانهم احيوان  
له فرج انتهت اه جل الليل



والنهاية ما يفيدانه لا يثبت استفاضة كونه مسجد أو ظاهراً يخالف ما سبق عن الصفة  
 (قوله شاعراً) قال في الإيعاب بأن ملك جراً شاعراً من أرض فوخته مسجداً ثم قال نجيب  
 القصة وإن صغر الجزء الموقوف مسجداً ابداً ثم قال ولو كان النصف وقفاً على جهة  
 والنصف موقوفاً مسجداً حرم المكث فيه ووجب قضيته أيضاً كما هو ظاهر مما ذكرته  
 والذي يجبه وقاله الأسنوي ذهب القصة عند دخوله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وفي  
 حواشي المنهج الجلي فهو ما نقله عن الأسنوي وزاد إذا ساعدته المأموم عن الإمام أكثر  
 من ثلثمائة ذراع لم تصح قدومه اهـ (قوله وتردد فيه) أي في المسجد ومنه دخول مسجد  
 ليس له الأبواب واحداً أو أكثر ودخل من باب بقصد الرجوع منه لأن عن ذلك بعد قاله  
 القضيوني في حواشي المحلى (قوله أو في نحوه) أي المسجد مما سبق من الجناح الكائن  
 بجداره وكذلك يتردد فيه ومثاله فيه قال في الإيعاب وإن مالت المنارة إلى أصلها  
 فيه وسابت في هواء الشارع قال الشارع في حاشيته على فتح الجواهر هل مثل الجناح نظراً  
 على شارع مثلاً واطراف اختيارها موضوعة على جدار المسجد بحق واطرافها الأخرى  
 موضوعة بجداره مقابل المسجد أو يفرق بأن أصل الجناح كله في المسجد فأعطى  
 حكمه بخلاف هذا فإن الذي في المسجد انتهى أحد جانبيه أو لهما الأخر أو يفصل بينهما  
 تكون الظلة لا تتأثر بزوال سائر الظل غير المسجد فعلى حكمه حيث قد خالف ما لو كانت تتأثر  
 بزوال ذلك إلى أن قال ولعل هذا أقرب اهـ (قوله مكث قرب) قال في النهاية ولا يكتف  
 الإسراع بل يمشي على عادته وفي الصفة ولو على هيئة وإن حل على الوجه وما في الامداد  
 إلى أنه لو دخل فيه الأمامة لم يصح المرور وأنه يمنع دخوله على نحو سرير يحمله إنسان  
 بخلاف ما لو دكب إنساناً أو دابة وأنه إذا دخل بقصد أنه إذا دلى الباب الآخر وجع قبل  
 أن يجاوز لم يجز لأنه يشبه التردد وأن السابح في شهره كالشارع وإن دخل قتل بتره  
 ولم يكتفى حتى اغتسل جاز ولو لم يجد ماء إلا في مجازة المكث بقدر الاستقاء منه ويقيم لذلك  
 والوجه الحرمة فيما لو جامع زوجته وهو أمان كما يؤخذ مما لو مكث جنبه هو  
 وزوجته لم يدر بل يجره لجماعهما اهـ وذكر في الإيعاب جميع ذلك وأقر وكذلك الجمل  
 الرمي في النهاية وذكر أكثر في فتح الجواهر لم يجز لأن العمد (قوله هو مال) أو اختصاص  
 أو منعته مانع آخر إيعاب (قوله ويجب عليه التيمم) قال الزركشي ومحل وجوبه أن  
 لم يجد في المسجد ما هو الواجب الاستقامته أو التزول إليه للقل منه بلا خلاف إيعاب  
 (قوله وهو الداخل في وقته) وجب لم يجد غيره جازة المكث في المسجد جنباً بلا تيمم كما هو  
 ظاهر قال الشارع في الأبواب ويحث لأدنى له بما جلب اليمن خارج وقرب  
 أرض الفراء لم يعلم كراهته لأنه مما يباح به عادة قال ثم لا يدع عنه ما عاباً بل يترقبه  
 فيها اهـ (قوله فلا يمنع من المكث فيه) قال مـ في النهاية فله دخوله إن أقن له في مسلم  
 أو وجد ما يقوم مقامه إذ فيه ودع حاشية إلى دخوله سواء كان جنباً أم لا اهـ وفي

شاعراً القول صلى الله عليه وسلم  
 لا أحل المسجد لمنش ولا جنب  
 حسنه ابن القطان (وتردد  
 فيه) أو في نحوه مجازاً  
 يشبه المكث بخلاف العبور  
 هو خلاف الأولى إلا العذر كقرب  
 ومحل حرمة المكث والتردد إذا  
 كانا (لغير عذر) فإن كانا لم يذكر أن  
 أحسن فأخلق عليه باب المسجد  
 أو خوف من الخروج على تلف نحو  
 مال جازة المكث للضرورة ويجب  
 عليه التيمم ويصرم بتراب المسجد  
 وهو الداخل في وقته أما الكافر  
 فلا يمنع من المكث فيه لأنه لا يعتد  
 حرمة (و) يصرم على المسلم أيضاً

(قوله وإن لم يصح الاعتكاف فيه)  
 وشرق بأن لمصلحتها التعظيم وهو  
 مطلوب لبعض كالكل ومطلفه  
 أن يكون في مسجد خالص لما يأتي  
 فيه أنه لو اعتدى به رجل في المسجد  
 وآخر خارج لم يصح فأنفع  
 الاعتراض عليه الخ وفي حواشي  
 المحلى الخ ما هنا اهـ أصل (قوله)  
 تتأثر بزوال ذلك أي فإنما احتجته  
 منسوبة للمسجد وغيره ولا صرح  
 لاصل الإباحة ولعل هذا الخ ما هنا  
 اهـ اصل

حواشي الحلي القليوبي يمنع من الدخول الا باذن بالغ مسلم ولتعو اسبقا من العلماء  
 أولصلته تاو أحد الامور كاف كما صرح به ابن عبد الحق وشرح شيخنا لا يفتا ذلك  
 لمن تامله فان دخل بغير ذلك عزرو ودخلوا اما كتبهم كذلك اه وأما الحائض فتع من  
 المكث في المسجد كالمسألة كما صرح به الشارح والجمال الرمي وغيره ما هو جرم به الشيطان  
 وغيرهما واطال الشارح في الابعاب الكلام على ذلك واختلف فيه (قوله قراءة القرآن)  
 قال في الامداد والنهاية والصابرة للنهاية - ثبت لفظه بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه  
 ولم يكن غنة فحفظ اه زاد في التخصه وبشارة الاخرس وقرئ لسانه كما ثبت ذلك مع  
 ما فيه في شرح العباب لا بالقلب اه وفي الامداد خرج ما نصفت تلاوته وباللسان  
 اجزاها على قلبه والتفكر في المصحف وقرئ لسانه وهمه بحيث لا يسمع قالوا به انه  
 لا يجرم ويحرم في النهاية وزاد ما ورد من كلام الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والتوراة والانجيل اه (قوله ولو لحرف منه) جرى على ذلك شيخ الاسلام وصكريا  
 والخطيب الشربيني والجمال الرمي وغيرهم (قوله بعد القراءة) ومنه كافي الجمهور  
 لو كان يقر في كتاب فقه او غيره فيه احتياج بآية فيصير قراءتها عليه ذكره القاضي لانه  
 يقصد القرآن للاحتياج (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة على النسي وبضعها على  
 الخبر بمعنى النسي (قوله حسنه المتذري) ما وجد في نسخ الكتاب من انه حسنه المتذري  
 من تحريف النسخ وان تابعت النسخ عليه وقرئت وانها هو المتذري ولذلك عبرت به ثم  
 الذي صححه الترمذي هو حديث على رضي الله عنه لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن القرآن شيء سوى الجنبه قال في الابعاب احتار ابن المتذري والداري وغيرهما ما روى  
 عن ابن عباس وغيره انه يجوز للصائغ والجنب قراءة كل القرآن اه وهو قول الشافعي  
 قال البيهقي في المعرفة قال الشافعي وأحب للجنب ان لا يقرأ القرآن لحديث لا يثبت له  
 الحديث اه قال الزركشي الصواب اثبات هذا القول في الحديث قال وقال بعض المتأخرين  
 هو مذهب داود وهو قوي فانه لم يثبت في المسئلة شيء يوجب به الاعدل عدم التحريم اه  
 والمذهب الاول وهو التحريم (قوله اذ لم يقصدها) أي القراءة هذا اعقده شيخ الاسلام  
 والخطيب والشارح والجمال الرمي وغيرهم (قوله ذكره) أي ذكر القرآن وعبارة الروض  
 فلا تقتصر قراءة بقية الذكر انتهت قال في الاسنى أي ذكر القرآن اه فالمراد بذكر القرآن ما في  
 القرآن مما يستعمل في الذكر قال ابن شعبة في شرحه الكبير على المنهاج قول المصنف نقل  
 اذ كاره فهم ان قوله ادخلوه بالسلام آمنن يا يحيى خذ الكتاب بقوة ليس كذلك لانها ليست  
 اذ كرا وهو قضية كلام المصنف في كآله الاذ كرا وسوى في شرح المذهب بين النوعين اه  
 قال الشارح في الابعاب يصاب أي عن الاذ كرا بان كلامه في الكتب الفقهية اولى بالاعتقاد  
 منه في الكتب الحديثية ومن غمى على القمولى وغيره الخ (قوله اذ وعظته الخ)  
 ظاهر كلامه انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد عليه الا في القرآن كسورة الاخلاص وبين

(قراءة القرآن) بلسانه ولو لحرف  
 منه (يقصد القراءة) وحدها ومع  
 غيرها القوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا  
 من القرآن حسنه المتذري اما اذا  
 لم يقصدها بان قصد ذكره  
 او وعظته او سكه

(قوله كما صرح به الشارح) اما  
 تصريح الشارح بذلك في التخصه  
 نعم التخصه الحائض او النساء تمتع  
 منه - ما أي القراءة والمكث في  
 المسجد - لا خلاف كافي الجمهور  
 وبه يعمل شذوذه شيع ما على مقابلة  
 في موضع آخر وذلك لفظا حددهما  
 اه وصرح باعتقاد ذلك في الفتح  
 واصله والابعاب والرمي فالتدري  
 في النهاية الاقرب محل المنع على  
 عدم حاجتها الشرعية وعدمه على  
 وجود حاجتها الشرعية اه فهو كما  
 ترى مخالفا لما جرى عليه الشارح  
 وقال في المتن نعم الحائض والنفساء  
 ضد خوف التلويح كالمسألة اه  
 فاحفظ ذلك اه جل الليل

وحده كالسلة أو أطلق فلا يحرم  
لانه لا يكون قرأنا بالصفة ثم  
تجب قراءة الفاتحة في صلاة جنب  
فقد المهورين لضرورة توقف  
صفة الصلاة عليها

### • (فصل في صفات الفسل) •

(وأقل الفسل الواجب) (بفتح  
الجنابة) في الجنب والحيض  
والنفاس

(قوله كنية الرجل رفع حدث  
الحيض غلطاً) المراد بالغلط هنا  
استعداد ما عليه هو الذي نواه  
على خلاف ما في الواقع وليس  
المراد بالغلط سبق لسانه الى غير  
ما أراد أن ينطق به اذ يجزئ سبق  
اللسان لا أثر له لأن الاعتبار بما  
في القلب قاله سم في حواشي الغرر  
وصرح بذلك الشارح في فتح البوارد  
وعبارته وان نوى الأصغر غلطاً من  
الأصغر اليه بان غلظ انه حدثه  
ارتفعت الجنابة عن مفسوخة أى  
الأصغر وهي صريحة فيما ذكره سم  
اه جل الليل وكتب على قوله  
لنراد بالغلط هنا الخ أى فان المراد  
بالغلط الجهل بان غلظ ان غسل  
أعضاء الوضوء بنية رفع حدث  
الأصغر كاف عن الأكبر كما يكتفى  
عن الأصغر حتى يصيرى

ما يوجد قطعه خارج القرآن وظاهر كلام الشارح في التفتة وغيرهما كشروحه على  
الارشاد والعياب بقيد أنه المنقول كما بينته في الأصل ومن جعله ان الشارح قال في  
العياب بعد كلام طويل مانعه وهو ظاهر في انه يجوز لجنب قراءة القرآن جميعه اذالم  
يقصد واعتقد الخطيب الشربيني أيضاً قال في المغني بل أتى شئني أى الشهاب الريلي  
بأنه لو قرأ القرآن جميعاً لأجسد القرآن جازله اه واعتقد الجلال الريلي أيضاً وما لم يشع  
الاسلام الى خلافه قال في الاسنى لكن امثالهم تنهون أن يحمل ذلك فيما يوجد قطعه في غير  
القرآن كالآية المذكورة أى وهي سبحان لذي مضرتنا هذا الآية للركوب والسجدة  
والجدة وان ما لا يوجد قطعه الا في القرآن كسورة الاحقاف وآية الكرسي يمنع منه  
وان لم يقصده القرآن وبذلك صرح الشيخ أبو عبيد والاستاذ أبو طاهر والامام كاحكاه  
عنه الزركشي ثم قال ولا بأس به اه وذكر ذلك في شرح البهجة الكبير أيضاً وزاد ما منه  
قد يقال ينبغي اجراء هذا في الفجر على الامام في الصلاة ويترك بأنهم احتاطوا في الموضعين  
للعادة اه وما الى التفصيل المذكور بين ما لا يوجد قطعه الا في القرآن فيجوز وبين  
ما يوجد في غيره فيصير في شرح البهجة الصغير والتصريم (قوله وحده) أى المذكر ومن  
ذكر وما عطف عليه قال الاذرى في قوت المحتاج والحاصل أربع صور أن يقصد  
القرأة أى مع الذكر فيجوز فيه ما ذكر والدعاء والتبرك فلا يحرم أو يطلق فلا يحرم  
على الأصح اه قال الاسنوى في شرح المنهاج يأتي نظيره في الصلاة عند قول المصنف  
ولو نطق أى المصل يتنظم القرآن اه (قوله أو أطلق) قال في الاسناد والنهاية كان جرى به  
لسانه بلا قصد شئ اه (قوله في صلاة جنب) أى للعرض فقط فلا يجوز في التنفل بالصلاة  
ولا قراءة غير الفاتحة فيما قال في العياب مثلهما في ذلك قراءة آية الخطبة وقراءة سورة  
منذورة نذرهما في وقت فقد المهورين فيه وهو قريب ويحتمل في الثانية خلافه لان المذكور  
قد سبق به مسلك جاز الشرح الخ ولا يحمل من المصنف وطء الحائض والمكث في المصعد  
لانه لا ضرورة اليه الا اذا تيمم ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء وان لمسه الاعادة فانه  
يستطيع به قراءة ما شاء من القرآن ومس المصعد ذكر نحوه في التفتة والعياب وغيرها

### • (فصل في صفات الفسل) •

الواجب أو ليدب محاسن الفسل اذ الفسل المذكور كالعرض في الواجب من جهة  
الاعتدال وفي المدب من جهة كماله وما تقر علم ان في عبارته شبه استخدام لانه أراد  
بالفسل في الترجمة الاعراض الواجب والمدب وبالضم في موجه الواجب وفي أقله  
وأكمله الامم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقله ولا أكمله فان الواجب في  
الفسل استعاب البدن مقرونا بالنية وهذا الأقل ولا أكمل (قوله في الجنب) لو كان  
عليها حدث حبس فثبت رفع الجنابة أو يحكم غلطاً صحت كافي التفتة والنهاية وغيرها  
زاد في النهاية وان كان ما نواه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً



كما عتده والاختلاف بعض المتأخرين اه وسبق في الوضوء عن الشارح خلافاً وكانه  
 المراد بعض المتأخرين في كلام النهاية وتدل ذلك ما لو نوى جنباً باجماع وقد احتل أو عسكر  
 فصيح مع القلق وفي شرح الصباغ للشارح قوله صلباً بجنباً مدلولها القوي وهو البعد  
 وأراد مع ذلك البعد عن نحو الصلاة أو رفع الحوض فيها ولو عدا كما يحسنه الزركشي ثم  
 قال ويحت أيضاً أن ذلك يأتي في نية الجنب الحوض ورد بأن الحوض لا يستعمل لغة بمعنى  
 البعد فلا يصح قصد به وقد يجاب بأنه يصح استعماله في البعد عن نحو الصلاة بما ذكره  
 نعمة السبب باسم السبب فاذا قصد ذلك في نية الحصة وعليه يجعل كلام الزركشي اه  
 (قوله في الحائض والنفساء) قال في النهاية يرفع الحوض نية النفساء وعكسه مع العمد  
 الخ قال في التفتة ما لم يقصد المعنى الشرعي الخ وعنه ومها في الاطلاق الحصة خلافاً  
 لمفهوم فتح الجواد وصرح الامداد والاعياب من عدمها في الاطلاق وفي التفتة فيما اذا  
 نوى الاصغر خطاً وعليه الاكبر يرتفع حده عن أعضاء الوضوء فقط غير راسه لانه لم ينو  
 الاصصه اذ غلبه غير مطلوب الخ وفي النهاية ارتفاع الحدث عن الرأس وقطعه عن انشاء  
 والده وفي الامداد للشارح يشترط هنا جميع ما مر تحت أي في الوضوء ومنه انه يجب على  
 سلس الخ نية نحو الاستباحة اذ لا تكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه بخلاف سلس  
 البول فان ذلك يميزه هنا وأنه لو نوى من أحداه غير ما نواه أجزأ الخ (قوله أي رفع حكم  
 ذلك) تقدم في الوضوء ما يتعلق به فاذا راجعه (قوله ما يتوقف على الفعل) أي كونه  
 منقطعة الحوض والنفس ولا فرق بين وطء الحلال والحرام كالزناعي المعتقد قال المحلى  
 في حواشي المنهاج سبق في هامش الوضوء اجزامية استباحة ما ذكر وإن لم يطرله شيء من  
 مفرداته ولا يفتي انه يأتي قطعه ذلك هنا الخ وخرج بما ذكره ما لا يتوقف على الفصل قال  
 القلوب في حواشي المحلى فلا تصح نية تقويم المحض من المعنى اذا قصد حاجته تعلمه  
 كالوضوء اه (قوله أو أداء الفصل) قال في العباب أو نية الفصل من الحوض أو عن  
 حده قال في التفتة وكذلك الفصل للصلاة فيما يظهر كالتطهارة للصلاة السابقة في الوضوء  
 اه (قوله وهو أفضل) أي رفع الحدث الاكبر أو عن جميع البدن أفضل من الاطلاق  
 الحدث خروجه من استكمال الزركشي كالأدري أجزأ ذلك ومن غير ذلك مما ينشأ مع  
 جواب في الاصل (قوله وما بعده) أي بعد الجنب وهو الحوض والنفس وهذا ما قبل قوله  
 أو لانية رفع الجنب الخ يعني ان نية رفع الجنب في الجنب خاصة ونية رفع الحوض  
 في الحائض خاصة ونية رفع النفساء في النفساء خاصة على التفصيل الذي قدمته وان  
 ما بعده تلك النيات الثلاث الخاصة وهو استباحة ما يتوقف على الفصل أو فرض الفصل  
 الخ في حق كل من الجنب والحائض والنفساء (قوله ولا ستلزام رفع المطلق) أي الحدث  
 المطلق عن كونه أكبر أو أصغر وعن جميع البدن رفع المقيّد بكونه أكبر أو أصغر

في الحائض والنفساء أي رفع حكم  
 ذلك أو استباحة ما يتوقف على  
 الفصل (أو فرض الفصل)  
 أو أفضل المرفوض أو الواجب  
 أو أداء الفصل (أو رفع الحدث)  
 أو الحدث الاكبر أو عن جميع  
 البدن وهو أفضل من الاطلاق  
 أو الطهارة للصلاة في حق الجنب  
 وما بعده لتعرضه للصدق في غيره  
 ورفع الحدث ولا ستلزام رفع المطلق  
 رفع المقيّد

(قوله وعكسه مع العمد) كما يدل  
 عليه تعليلهم بإيجاب الفصل  
 في النفساء بأنه دم حيض يجمع  
 وتصريحهم بأن النفساء من أسماء  
 الحوض وذلك دال على أن الاسم  
 مشترك وقد جزم بذلك في البيان  
 وافتقاره إلى أن نوى اه كلام النهاية  
 أصل (قوله ما لم يقصد المعنى  
 الشرعي) كما هو ظاهر كونه  
 الاداماً للنفساء وعكسه الآتي  
 اه كلام التفتة أصل (قوله  
 وفي الامداد للشارح الخ) وهو  
 لا يأتي في قوله في شرح الزيد لعدم  
 ارتفاعه عن الرأس لأن مراده  
 عدم ارتفاع الاكبر عنه لا الاصغر  
 كما يفيد منه في شرح الزيد  
 جل الليل

أوجبه جميع البدن لأن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها (قوله فيها) أى في  
 رفع الحدث وهو مقابل قوله في غير رفع الحدث (قوله كما في الوضوء) أى مع الترتيب فيه  
 وبين أجزائه الوضوء وكذلك نية الطهارة لا تنكس كما سبق عن الإيعاب (قوله وان  
 جدد) أى قطع بدل الموهلة من الجدد وهو القطع إيعاب أى يجب غسل ما ظهر منه مما  
 بأشبه القطع فقط إذا طهر لا يجب غسله في غير النجاسة سواء جدد أو أقدم لا تقبل ما تقدم  
 في الوضوء (قوله والافتكاك في الوضوء) مثله لغاية الامداد وظاهره هو مع مخالفة  
 الوضوء لما إذا قبل الإوليس كذلك بل إن لم يكن لها غور وجب هنا وقعة والافتكاك  
 وبما لا يعاب وشقوق ما لم يكن لها غور كما ترى في الوضوء انتهت (قوله ومن فرج بكر  
 الخ) معطوف على قوله من نحو صاعج أى حتى ما ظهر من فرج الخ وما يدون من فرج البكر  
 دون ما يدون من فرج التيب فيصنف الوجوب في التيب والبكر (قوله وما تحت قلعة  
 القلب) القلعة بضم القاف واسكان اللام ويقصده ما يقطعها الختان من ذكر الفلام  
 قال في الاسنى ويقال لها غرة بمجبهة مضمومة ورأس كثة اهـ (قوله باطن عقد الشعر)  
 أى المتعقد بنفسه كفى الصفة قال وإن كثره احتمال في الامداد والايحاب بالعفو  
 عما عداه به وخصي كفى الايحاب بحد قطع المعقود خروجا من خلاف من أوجبه  
 (قوله وشعر مرتبها) أى بالعين قال في الصفة وإن طال وكذلك الزيادة في شرح المهر  
 والحلي وقال سم أنظر إذا طال وخرج عن الاتق وقال القليوبي في حواشي المحلى وإن  
 خرج من حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اهـ وهذا هو العقد وان نقل في اليعاب  
 عن الأذرى وأقره أن محل العفو في شعر لم يخرج من نحو العين والأوجب غسل الخارج  
 وفي الصفة لو تنف شعرة لم يغسلها وأوجب غسل محلها مطلقا اهـ قال في اليعاب وهو ما ظهر  
 بعد قطعها وإن وصل الماء إلى أصلها خلا قاله الماوردي وبعه الاسنوى ثم قال وكذا الوبي  
 طرفه أقطع ما لم يغسل أى لأن السدى من الشعر بالقطع كالباقي من البشر بالنتف  
 (قوله الضمائر) بأضاد لا بالفاء خلا فالمن وهم فيه (قوله كثيرة) عدها في الرحبة  
 نحو من ثمان وعشرين سنة وذكر الفاكهي في شرح بداية الهداية للفرزاني أكثر من  
 ذلك (قوله نعم بس الخ) هذا استثناء من ثقب قرن النية التسجئة وغسل الكفين فانه هنا  
 قرنهما بالقرع من الاستبراء (قوله إن يقرن النية) أى نية رفع الجنابة (قوله بعد فراغه  
 منه) أى من الاستبراء وهذا لا يدل على رأى الرافعي والأوقاف نية النية الغسل التي  
 ما هرت النجاسة كفت للفت والحدث (قوله قد يغفل عنه) أى عن محل الاستبراء في حالة  
 الغسل فإذا لم يغسله عقب الاستبراء وغفل عنه في حالة الغسل لزم منه عدم صحة غسله  
 (قوله أو يحتاج إلى المس) أى أنه إذا لم يغفل عنه يحتاج لما ذكرنا وإلى كفة في نصف فرقة  
 على يده قال في اليعاب واستشكل قوله يحتاج للمس بأنه يمكنه الغسل بدونه ويرد بأنه قد  
 يحتاج إليه لما رخص فلا شك في أن قال قال الزركشي ولقد ثبت النووي على أمرهم

فيها ولا يكتفى بنية مطلق الغسل  
 كما ترى في الوضوء (واستعاب  
 جميع شعره) وظفوه ظاهرا  
 وباطنا وإن كنف (و) جميع  
 ظاهر (بشره) حتى ما ظهر من  
 نحو صاعج الأذن وأنت جدد  
 وشقوق لا غور لها والافتكاك  
 في الوضوء ومن فرج بكر وأنت  
 إذا عقدت لفشاء حاجتها وما تحت  
 قلعة القلب فلا يجب غسل باطن  
 عقد الشعر وباطن فم وانما  
 وفرج وصبي وشعر مرتبها  
 أو بالنتف ثم يجب نقض الضمائر  
 إذا لم يصل الماء إلى باطن الشعر  
 الآية (ويجب قرن النية بأولى  
 مفسول) فلو فوى بعد غسل جزء  
 وجب إعادة غسله (وسننه) كثيرة  
 منها الاستقبال والتسجئة مقرنة  
 بالنية وغسل الكفين كالوضوء  
 فيهما ثم وسن إن يغسل من نحو  
 ابن يقين يقرن النية بغسل محل  
 الاستبراء بعد فراغه منه لأنه قد  
 يغفل عنه أو يحتاج إلى المس  
 فنقتض وضوء (و) منها (رفع  
 الأذى) الظاهر كنى ومخاط  
 والتعجب المحكي

لكن بمرور فوات سنة البداهة على البدن لكنه يقتصر بالتبعية لهذا الامر المهم اه قال  
 في التفة وهذا حقيقة اخرى وهي انه اذا نوى كاذر ومن بعد التبة ورفع جنبه اليد  
 كما هو الغالب حصل يده حدث اصغر فقط فلا بد من غسله بعد رفع حدث الوجه بنية  
 رفع الحدث الاصغر لتعدد الادراج حيث سد اه (قوله وان نوى لهما) أي للأذى  
 المذكور والحدث وهذا هو الرابع في المذهب لكن بشرط في الطاهر ان لا يغتر الماء بغيره  
 يمنع المطلق اسم الماء وان لا يمنع وصول الماء الى ما تحت من البشرة وفي النجاسة العينية  
 ان يزول النجاسة بفسله وان يكون الماء الذي هو دون القلتين واردا على المتنجس  
 وان لا تغتر النجاسة ولو تغتر يسيرا وان لا يزول عنها بعد اعتبار ما يشترط به المفسول  
 ويعطى من الوسخ فان اتى بشرط من ذلك حكمه بقا الحدث كانه فسد لم ان المخلطة  
 لا يظهر محلها عن الحدث لا بعد تدبيرها مع التتريب قال في الايعاب فلو تدمس بدون  
 تتريب في ثمر القسرة مثلا لم يرتفع حدثه وبه يفتقر فيقال جنب النفس في ما ظهر ورأى  
 متروكة دفع الجنابة وليس بسنة مانع حسي ولم يظهر اه قال العلامة سم وقع السؤال  
 هل تضع التبة غسل المابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها اذا حدثت انما يرتفع بالسابعة  
 فلا بد من قرن التبة بها وعندى انها تضع قبلها حتى مع الاولى لان كل غسل لها دخل  
 في دفع الحدث الخ (قوله الكامل) قيد الوضوء به اشارة الى ان الشافعي قولنا بغيره غسل  
 قديمه للتابع ايضا وذلك قال القاضي حين يتغير بين تقدميهما وتأخرهما للصحة  
 الروايتين لكن الرابع ان الاول افضل ولكن يحصل بالتأني اصل السنة وكذلك اذا أخر  
 الوضوء أو أتى به في أثناء الغسل والاول رواه الشيخان والثاني البخاري وفي التفة يسر له  
 استصحابه الى الفراغ حتى لو احدثت سن له اعادته الخ وقال سم في حواشي التفة اتفق  
 شيخنا الشهاب الرمي بعدم من اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرء الاولى بخلاف  
 غسل الكفين قبل الوضوء اذا احدث بعده من اعادته لبطائه بالحدث اه (قوله رفع  
 الحدث الاصغر) أي سنة مجزئة عما مر في الوضوء كما عبر به في التفة وفي النهاية تظاهر  
 كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره عنه اه لكن  
 في شرح الارشاد للشارح انه ينوي به عند تأخير سنة الوضوء كالوالم يكن عليه حدث  
 اصغر ويؤيد لما في النهاية تعليل التفة بالخروج من خلاف موجب القائل بعدم الادراج  
 بل قال سم في حاشيته على التفة ان كلامهم يرجع في ذلك لكنه قال في حاشيته على  
 المنهج الوجه انه ينوي سنة الغسل اذا احدث بل ان نوى ذلك عمد اذ هو متلاعب لا يقال  
 ضيق ان ينوي به رفع الحدث خوفا من الخلاف لا نقول اذا اخره لم يبق حدث فاذا اراد  
 رفع الحدث فليقلد القائل ببقائه ان جاز تقليده بخلاف ما اذا لم يؤخره فان الحدث باق  
 فيمكن تعذر رفعه ليخرج من خلاف من لا يرى اندراجهم هكذا يقرر مع مر الان يقال  
 لا مانع على الصحيح من استحباب سنة رفع الحدث خوفا من الخلاف وان لم يبق حدث على

وان نوى لهما ففسله (ثم بعد  
 ان قاله (الوضوء) الكا حل  
 للتابع قاضيه أو بعبارة من  
 الفصل خلاف الفضل ورتوى  
 به سنة الفضل ان تغيرت  
 جنبته من الحدث الاصغر  
 والا نوى به رفع الحدث الاصغر  
 (ثم بعد الوضوء)

(قوله حصل يده حدث اصغر)  
 محله اذا نوى رفع الجنابة حتى من  
 يده ايضا وأطلق وأما اذا صرف  
 التبة حين غسل محل الاستبراء  
 عن اليد فقط فلا يحتاج الى شيء  
 مما ذكره ويقتصر من هذه  
 الدقيقة كذا اقتضيه شيخنا المصنف  
 روح الله رحمه وظاهره جواز  
 تفرق التفة في الغسل كالوضوء  
 وبه صرح في التفة فقال عند  
 قول المنهاج وله تفرقة على  
 اعضائه في الاصح مانعه وظاهر  
 ان خلاف التفرقة يأتي في الغسل  
 فاحتله اه جل الليل وكتب  
 على قوله وظاهره جواز تفرق  
 التبة في الغسل وصرح به البصري  
 في حاشيته شرح المنهج وكذلك  
 محض شرح المنهج اه جل الليل

(تعمد مواضع الانطاف)  
 كالاذن وطبقات البطن والموثق  
 والسايط وقت المقل من الانفة  
 والاذن (وتخليل أصول الشعر)  
 ثلاثا يسه المبولة بأن يدخل  
 أصابعه العشرة في الماء ثم في  
 الشعر يشرب بها أصوله لأن  
 هذا وما قبله أقرب إلى الثقة  
 بوصول الماء وأبعد عن الاسراف  
 فيه (ثم الاغاضة على رأسه) لا الاتباع  
 ولا يسكن فبع السدانة بالايين  
 ويظهران محله ان كفي ما يقبضه  
 على كل رأسه والا فاليدان بالايين  
 أولى كالا قطع الذي لا يتأني منه  
 افاضة (ثم) على (شقه الايمن)  
 المقدم منه ثم المؤخر (ثم) على  
 (الاييسر) كذلك (والسكراب)  
 لجميع ذلك (ثلاثا والدلت) في  
 (كل مرة) من الثلاث لصله  
 (واستصحاب النية) ذكرنا  
 كآوضه في جميع ذلك (و) ان  
 لا ينقص ماؤه من صاع) في  
 معتدل لانه صلى الله عليه وسلم  
 كان يقتسل بالسبع فان نقص  
 وأسبغ كفي وأغبر العتدل  
 فمعه من وزيد ما يليق به (و) ان  
 تنسج المرأة (ولو بكر أو غلبة  
 غيره) مندة الوفاة) والهمزة

الصحيح الآن يقال لاحاجة لذلك لانه نفي الوضوء مرفوع الحدث فلا وجوب لو ان نية رفع  
 الحدث مع عدم وجوده بلا تقليد فليحرم اه كلامهم (قوله مواضع الانطاف) أي  
 والاتوا قال في الصفه بأن يوصل الماء إليها حتى يتبين انه أصاب جميعها ثم قال ويبدأ  
 ذلك في الاذن بأن يأخذ كفاه من ماء ثم يعل اذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه  
 ويبحث بعين ذلك على الصائم للامن به من المنظر اه وفي النهاية كلامه في قول الزركشي  
 يمين محمول على التأكد (قوله ثم في الشعر) قال في الصفه والمهرم كثير ولكن يصري  
 الرغنى خشية الانتاف (قوله ويظهران محله الخ) كذلك الامداد والفتح والنهاية  
 (قوله ثم المؤخر) هذا هو المشهور في كلامهم وبه عرفت في شرح الارشاد وشيخ الاسلام  
 في الاسنى والتلخيص في شرح التبيين وغيرهم وعبر في الصفه بقوله مقدمه ومؤخره ما لو  
 (قوله والتكرار لجميع ذلك) قال في الصفه وثبت بالشروط السابقة في الوضوء فمقل  
 رأسه ثم غسله للاتباع ثم تخليل شعوره ثم غسله ثم تخليل شعور بقية البدن ثم غسله  
 فاساعليه وهذا الترتيب ظاهر وان لم أر من صرح به وثبت بقية أمانا بفعل شقه  
 الايمن ثم الايسر ثم هكذا الثانية ثم الثالثة والايين ثم الثالثة الايسر قال وكان قياس  
 كفية التلث في الوضوء بعين الثانية للسنة واقتضاه كلام الشارح وذكر الفرق بين  
 الوضوء والغسل واقتصر على الأولى في شرحي الارشاد ولكن الأولى الكفية الثانية  
 كما أوضعت في الأصل فراجع منه ان أردته ولو أخر المصنف قوله والتكرار ثلاثا على  
 ذلك لكان أظهر في تناول التلث وفي الصفه ويسن ثلث ذلك والتسمية والذكر  
 وسائر المتن هنا ظاهرا من حاله أي في الوضوء ومن غجرى هنا أكثر من الوضوء  
 كتمسكه مقربة الثانية واستصحابها وتزلت نفس ونفسه واستعانة وتكلم لغيره وذكرنا  
 عقبه والاستقبال والموااة تفصلها السابقة وسيد كر هفي التيم وغير ذلك وبكفي  
 في راكد وان قل تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم يتقل قدميه الى محل آخر على الاوجه  
 الى ان قال وقدمه فحين أدخل يده بالنية اعتراف انه ان يصير كها ثلاثا يتصل بسنة  
 التلث اه وفي النهاية ان كل من جازيا كفي في التلث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن  
 بقوته ذلك لعدم تمكنه منه غالبا تحت الماء وان كان راكد انقص فيه ثلاثا ما يرفع  
 رأسه منه ونقل قدميه عنه أو اتناه فيه من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال  
 جسته ولا رأسه كافي التطهير من نجاسة المخلطة اذ حركت تحت الماء جرى الماء عليه اه  
 ما في النهاية وهو كذلك في شرح الروض لشيخ الاسلام (قوله لاقصده) خر ومن  
 خلاف من أوجه قال في الصفه وقد أخذ من العلم ان ما لم تصله به يوصل الى ذلك يدعوه  
 مثلا اذا خلف وجب ذلك اه وهو ظاهر ان كان الخالف وجبه لكن الفنى اطين  
 عليه تعبيرا ثم غسنا المتصل اليه يد فراجع مذهب مالك في ذلك (قوله ذكر) أي استحضارا  
 لها بالقلب الخ (قوله لا ينقص) بفتح أوله متعديا فضاير الفاعل للمتطهر وفاضرا فاعله

(اثر الدم) الذي هو حبس  
أو نفاس (يسكن) بأن يجعله بعد  
غسلها بنحو قطنة وتدخلها الى  
ما يجب غفله من فرجها لمناصع  
من أمره صلى الله عليه وسلم به  
مع تفسير عائشة له بذلك وحكته  
تطيب الرجل لاسرعة المألوق  
ويكره تركه اما معقدة الوفاة  
والحرمة فينتعش عليهما استعمال  
الطيب نعم يسن للعدة تطيب  
الرجل بقليل قسط أو غفطار (ثم)  
ان لم يجد مسكيسن (طبيب) غيره  
(ثم) ان لم يجد طيبا سمن (يلين)  
فان لم يجد ذلك فالماء كاف في  
دفع الكراهة (و) لمن خرج منه  
مثنى الفسل قبل البول لكن  
السنة ان لا يقتل من خروج  
الحق قبل البول

(قول الشارح وحكته تطيب  
الرجل الخ) قال في شرح المهذب  
الصواب الذي قطع به الجمهور ان  
المقصود به تطيب الرجل وانما  
نسبته له بعد الفسل في جميع  
مسلم تصب على رأسه الماء ثم  
تأخذ ذرفعة ممسكة ثم تظهر بها  
اه نفسه في الأصل (قوله يفتح  
الهمزة فيكون الظاهر) وقال ابن  
السين صوابه قسط ظفارا رأى بغير  
همزة نسبة الى غفطار مدنية  
بإسكان الصبر يجب اليها القسط  
الهندي وهو العود الذي يتغير به  
وحكى في ضبط نظار عدم الصرف  
والبناء بقطام اه أصل

هو القاعل اه تحفة وعلى الأول ماء الوضوء منصوب على انه مفعول نهاية (قوله اثر  
الدم) قال الاسنوي في شرح المنهاج يفتح الهمزة وتاء الثالثة ويجوز كسر الهمزة  
واسكان التاء اه قال في التحفة أى عقب انقطاع دمه والفسل منه (قوله مع تقسيم  
عائشة الخ) روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها ان امرأتها أتت النبي صلى الله  
عليه وسلم تسأله عن الفل من الحيض فقال حدثي فرصة من مسك قططوري بها فإقتالت  
كيفا قططوريها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله واستر بنو به تطهريها فاجذبتها  
عائشة ففرقتها الذي أرادته قالت لها يعني تتبني بها أثر الدم قال الاسنوي والفرصة  
في الحديث بكسر التاء ويقال بالضم والفتح أيضا بالصاد المهملة هي القطعة من كل شيء  
يقال فرغت الشيء اذا قطعت (قوله لاسرعة المألوق) كذلك الاسداد والنهاية قال  
السبكي في شرح المنهاج لانهم اتفقوا على استعماله للزوجة وغيرها والبكر والثيب اه  
وفي التحفة لانه بطيب الرجل ثم يهينه للمألوق حيث كان قابلا له اه يجمع فيها بين التعالين  
(قوله قسط) قال الكرماني في شرح صحيح البخاري ما نصه قال الجوهري القسط بالضم  
من عقاقير الصبر وغفطار مثل قطام مدنية بالعين وعود ظفاري هو العود الذي يتغير به  
وفي بعضها غفطار بفتح الهمزة و~~و~~كون الظاهر قبل هو شيء من الطيب اسود يجعل  
في الذخنة لا واحده اه وفي شرح البخاري القسط لان نقله عن غيره أو غفطار صبر من  
المعرب على شكل ظفر الانسان يوضع في الجوف الخ قال في التحفة ولا يصبر ما فيه من  
الطيب لانه يسير جدا فسويح لها فيه الحاجة وظاهره سكونه عن الهرمة امتناع القسط  
عليها التصرف في الاحرام وهو الذي اعتقده شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ولم يترس  
لها في الصغير والاسنى وقال في شرح المنهاج يحتل الحاق الهرمة بها واعتقده الشارح  
ما اعتقده شيخ الاسلام في شرح الارشاد وهو موهوم التحفة أيضا وكذلك الجلال الزلي  
في شرح البهجة والمنهاج وقال الخطيب في شرح التبيين مثل شرح المنهاج واستثنى  
الزركشي المستحاضة أيضا فلا تستعمله عند ما فارق الطيب في شرح التبيين وقال شيخ  
الاسلام فيه تطرؤا لعله الشارح في الامداد وكذلك النهاية لكن قد عدا بما اذا شئت  
قال والاول وجه ان المتغيرة عند غسلها كذلك لاحتمال الانقطاع وجرى في التحفة على ذلك  
في المتغيرة والصاحفة لا تستعمل الطيب أيضا كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال في التحفة  
فانما ينقطع قبل الضعف ففوت وأرادت الفسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر اه  
والحقا في التحفة والنهاية بالفرج الثقبه التي يقض خارجها وفي الامداد والنهاية  
وكذلك الخنثى المحكوم بانوثته (قوله ان لم يجد مسكا) قال في التحفة أولم ترد وان  
وجدته بسهولة اه (قوله بطيب غيره) قال في التحفة وأولاه أكثر حرارة كقسط  
واظفار ومن غفجاء عن عائشة رضي الله عنها استعمال الاسن فالتوى فالخ انتهى  
(قوله فالماء كاف) عبارة التحفة بل لو جعلت ماء غيره أو الرغيف بدل ذلك كفي فدفع

كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم مما تقرر الخ ويجوز في شرح الإرشاد والنهاية على أن المله كاف لمفع الكراهة لأن السنة (قوله لا يضر) بعده أي الغسل شيء أي من المني فيجب عليه إعادة الغسل وفي التحفة قال بعض الحفاظ وإن يحطه من يغتسل في فلاة ولا يجد ما يمسح به خطأ كذا الزمعي ثم يسي الله ويغتسل فيها وإن لا ينفذ غسل نصف النهار ولا عند الحاجة وإن لا يدخل الماء إلا بغيره فإن أراد القيام فبعد أن يمسح بالماء معوضه اه واعتقد في غير الأخير على ما رآه كائنا في مذنب ذلك وإن لم يذكره وفيه ما فيه اه كلام التحفة ومن اعتدل لأحد أغسال واجبة أو لأحد أغسال سنوية حصلت البقية من جنس ما نواه قال في التحفة وظاهر أن المراد بحصول غير المتوى سقوط طلبه كإحدى التحفة ولا يحصل المسنون مع الواجب كعهسه إلا أن أوالها والله أعلم

### • (فصل في مكرهاه) •

أي الغسل (قوله بقيدته) وهو يتبين الأسراف أما لو شك في كونه غسل المضومرة أو مرتين أو ثلاثا فإنه يبنى على البتة وهو الأقل فطلب منه الزيادة إلى أن يستيقن الثلاث ولا يتكون الزيادة حينئذ أسرافا مكرها وإن كان في نفس الأمر جازا للثلاث ويحتمل أن يكون مراده بقوله بقيدته كونه في غير المحروق والافتقار إلى الأسراف حراما لا مكرها ويحتمل أن يكون كل منهما مراده بقوله بقيدته لكن ذكره في المسألة كراهة مجاوزة للثلاث تعين إرادة الثاني وذلك اقتصر على الأصل (قوله معينة) أي جارية وخارجية العين الجارية بغيره فلا كراهة كإحدى التحفة وغيرها وكذلك الأهر الجارية فلا كراهة فيه كما فهم بالاولى (قوله من الغسل فيه) أي في الماء الراكد والحدث رواء مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقبل ككيف يفعل يا أبا هريرة قال يتناول وتناول (قوله وبه) أي التعليل بحشية الاستقذار والاختلاف في طهرو ربه يعلم الخ فإذا انتفت العلة من الاستقذار والاختلاف في طهرو ربه أتى المعلوم الذي هو الكراهة (قوله بقيدته السابق) أي في الوضوء وهو يحقق الزيادة على الثلاث بنية الوضوء ويكره النقص عنها أيضا كما سبق في الوضوء (قوله لما صحت من الأمر به) أي بالوضوء في الجماع رواء مسلم قال في التحفة إن وجد الماء والائتم قال يحصل أصل السنة بغسل الفرج إن أراد اغتسل جماع أو نوم أو أكل أو شرب ولا كراهة وينبغي أن يلحق بهذه الأربعة إرادة الذكر أخذ من نية صلى الله عليه وسلم لإسلام من سلم عليه جنب أو التقصديه أي الوضوء في غير الأول وهو إذا أراد اغتسل بالجماع تنضيف الحدث فتقتضيه أي الحدث وفيه أي الأول زيادة الشاطئة لا ينتقص به وهو كوضوء التجدد والوضوء لتعود القراءة فلا يقدح به في معتبرة اه وفي الإيعاب كيفية نية الحب وغيره للوضوء مما صرفت سنة وضوءه لا كل أو النوم

ولا يضر ج بعده شيء (و) لين (الذكر المانور) وهو ما ترقتب الوضوء (ب) عدم الفراغ من الغسل (وترك الاستغناء) والتنشيف كالوضوء

### • (فصل في مكرهاه) •

(و) يكره الأسراف في الصب للغسل تطهير ما ترى في الوضوء بقيدته (و) يكره (الغسل والوضوء في الماء الراكد) ولو كان كثيرا أو بترامعة لما صحت من نية صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه ويقسم به الوضوء بجماع خشية الاستقذار والاختلاف في طهرو ربه ويعلم أن الكلام في غير المستصر الذي لا يتقيد بذلك بوجهه ولا خلاف في طهرو ربه وإن فعل فيه ذلك وأنه لا فرق بين الوضوء من حدث أصغر أو أكبر (و) يكره (الزيادة على الثلاث) كالوضوء بقيدته السابق فيه (وترك المضمضة والاستنشاق) للثلاث في وجوب ما فيه كالوضوء (و) يكره (اللبس الأكمل والشرب والتعم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء) لما صحت من الأمر به في الجماع

ولذا تباع في البقرة الا الشرب  
تقتبس على الاكل (وكذا  
منقطعة الحنظل والنفاس)  
ذكره له ذلك كالجانب بل أولى  
• (باب النجاسة وازالتها) •

(وهي) لغة كل مستقذر وشرا  
بالخدمة مستقذر يمنع صحة الصلاة  
حيث لا مرخص فيه وبالله كل  
مسكر مانع أصالة ومنه (الخمر)  
وهو المتخذ من عصير العنب  
(والمخمرة) وهي ما عصر بقصد  
الخيلة أو لابتداء صوم ثم يجب  
ارتقاها بخلاف ما لو عصر بقصد  
الخبرة يجب ارتقاها فوراً ويصير  
تفسيراً للصلاة قبل التضرع (والنيذ)  
وهو المتخذ من عصير نخول زبيب

(قول الشارح ولو مخمرة) زاد  
في الباب وثلاثة ظلت حتى  
صارت هي الثلث قال الشارح  
في شرحه وأشار في هذين بلو  
الى وجه شاذ ليس بشئ كبعض  
أصحابنا الخ اه أصل وغير المخمرة  
هي التي عصرت بقصد الخبرة  
والمخمرة كما فسرها الرافعي في  
الغصب هي التي عصرت لابتداء  
الخبرة وعرفها في الرهن بالنبي  
عصرت بقصد الخيلة والاول أعلم  
لشموه حالة عدم قصد قتاله في  
الفرز قال شيخنا والاول أبعده  
المعقد المدعى عندهم اه جل  
الليل

مثلاً أخذ مما يأتي في الاغسال المستنوية وبظهورها تتدرج في الوضوء الواجب بالمعنى  
الآتي في اندراج نجية المسجد في غيرها اه وقد جاني في عدة أحاديث ان وضوء الجنب  
للاكل والنوم ليس فيه غسل الرجلين وثبت ذلك عن ابن عمر ويعارضه حديث وضوء  
وضوء للصلاة الآن يحمل على الاكل (قوله الا الشرب يقتبس على الاكل) تبع في هذا  
شيخ الاسلام لكن رأيت في مختصر سنن السيوطي الكبرى للشعراوي رواية لابن داود ان  
النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب اذا أكل أو شرب أو نام ان يتوضأ اه وفي رواية  
لمسلم عن ابن عمر اذا أراد ان يطعم شيئاً وهو جنب فعل ذلك أي توضأ الا غسل الرجلين  
لكنه موقوف عليه وهو يشعل الشرب فغسله الشرب في المرفوع والموقوف فليس  
ثبوت الحكم فيه بالقياس فقط (قوله كالجنب) أشار بذلك الى قياسهما عليه لعدم  
ورود النص فيهما وقد صرح بالقياس في الاسنى والامداد وغيرهما (قوله بل أولى) أي  
لان حدثهما اعظم من حدث الجنب وفي النجاسة والنهاية وغيرهما والعبارة لانهما لا ينبغي  
ان يخلق أو يقلم أو يستحد أو يخرج دماً أو يمين من نفسه جزاً وهو جنب اذا سار جزاً  
ترد اليه في الاخرة فيعود جنباً وقال ان كل شرقة طال به جنباً بها اه وكل من نقل  
ذلك من الغزالي ممن وثقت عليه أخره الا القليوبي فإنه قال في حواشي الحلي وفي عود  
نحو المظهر وكذا في غيره لان العائد هو الاجزاء التي مات عليها الانقص فهو عضو  
فراجعه اه وفي النجاسة أفتى بعضهم بصرامة جاع من تبصير ذكره قبل غسله أي ان  
وجد الماص غيبى تقصصه بغير السلس لتصر يحتمل بطل وطء المستحاضة مع جريان دمها  
وغير من يعلم من عادته ان الماء يفتقر عن الجماع الذي يحتاج اليه اه ومراده يعضهم  
الشهاب الرمي كما نقله عنه ولده في نهايته ثم قال وينبغي تقصيصه بغير السلس لتصر يحتمل  
بطل وطء المستحاضة مع جريان دمها اه والله أعلم

#### • (باب النجاسة وازالتها) •

وترجم المصنف ازالها بفصل كما سئل (قوله مستقذر) أي مجتنب فيشعل الحسى  
والمعنوى قال الغزالي وأتمل الباب الخامس من الربع الاول من الاحكام قال الله تعالى  
انما المشركون نجس فثبها للعقول على ان الطهارة والنجاسة غير مقصورة على الظواهر  
المذكورة بالحق فاشترك فيكون تطهير الثوب مغسول البدن ولكنه يقتبس الجوهر إلى  
باطنه ملطخ بالنجاسة والنجاسة عبارة عما يجتنب ويطلب البعد عنه وخبائث صفات  
الباطن أهم بالاجتناب اه (قوله مستقذر يمنع الخ) فيه ان المحفوق عنه لا يمنع صحة  
الصلاة مع انهم النجاسات اللهم الا ان يقال خرج هذا عموم قوله حيث لا مرخص  
والمرخص في ذلك العقول والتجسس معنى بوصفها محل الملاقاة لعين من ذلك مع رطوبة  
قال في شرح العباب وبهذا الاعتبار يعزى بأنه صفة حكمية توجب أن تعصم لموصفها  
المنع من الصلاة أو فيه اه وهذا الثاني هو المراد بقوله بشرط لرفع التجسس ما مطلق

الجموع عن الحواشي وإذا كرر النظر فأنزل اسم اه زاد في التحفة على ان في الاثمه مع الانزال  
نظر الاله لا مستحق له الا ان يقال انه حسنة مظنة لا تركاب لمحبو جماع مفطر اه (قوله  
لم يأت نفسه الخ) وعدم ملك نفسه عماد كره هو ضابط تحريك الشهوة في كونه في قوله لم  
تقرم القبله ان حركت شهوته (قوله ما لا ينقض له) أي كبدن أمر دأ وعمر أو شمر  
أجنبه وقد في النهاية ذلك بما أضافه لثقة أو كرامة ولم يذكره الشارح في كسبه وقال  
الجلي في ذكره ما لا يمتني وقال القلوب لا يقطر ولو بشهوة كما اعتقد شيخنا آخر ولم  
يوافق على قول شيخنا الرمي الخ ونقل عن حواشي سم على التهج انه الوجه ما لم يقصد  
بالضم مع الحائل اخراج المني أما اذا قصد ذلك ونزع المني فهذا استقنا مبط وكذا  
لومس المحرم بقصد اخراج المني فاذا خرج بطل صومه الخ واعتقد النصارى (قوله وان  
انصل) أي عضوها المباني منها في موضعه بجوار الدم لانه مستحق الازالة لتوقف صحة  
نحو الوضوء على غسل ما تحته لانه في حكم الظاهر وقبده في النهاية بما اذا لم يقص من قطعه  
مجدور يميم قال والآنظر وتبعه على ذلك الجلي وغيره وظاهر لعدم لزوم ازالته حينئذ  
(قوله مباشرة) كذلك شيخ الاسلام والشارح في شرحي الارشاد وم ر في شرح نظم  
الزبدوسم في شرحه على مختصره في شجاع وفي النهاية عقبه قال الاذرى فلو علم من نفسه  
انه اذا سكه أنزل قال قايما القطر انتهى وفي التحفة والاياب هو متجه حيث لم يقطر لم يحكم  
والا فالوجه انه لا يقطر وزاد في الاياب شرطا آخر وهو ان لا يقصد الاستقاء وبؤيده  
ما قد ذم من سم واقرب في النهاية الاذرى على انه لو احس بانتقال المني وتبينته الترويج  
بسبب استدامة النظر فاستداه أفقر قطعا وقطره في التحفة والاياب قال في التحفة  
بل لا يصح الخ وفيها ينبغي القضاء أي من الانزال عبر الامر دأ قال بخلاف ضم امر أمتع  
حائل أولي فلا يواشر وأعرض قبل التغير ثم أمق عقبه لم يقطر (قوله بأحد فرجيه) أما  
اذا خرج منها فانه يقطر وفي الامداد والنهاية لو أمق من فرج الرجال عن مباشرة ورأى  
الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لاه أفقر بقينا  
بالانزال أو الحيض زاد في الاياب ولا كسار قطعه لاحتمال أنه امرأة اه ولو علت  
امرأته ولم يحصل منه حركة لم يقطر بالا لانزال لانه عن مباشرة ولا كفارة عليه كذا قالوه  
وفيه وقفة اه قلوبني على الجلي ونقل نحوه الجلي عن الزيادة في التحفة والتمية لومس  
الفرج بعد انقضاءه وأنزل ان في اسم الفرج أفطر والا فلا وذكر القلوب أن ليس المرأة  
لرجل لو كان بعلها لا يقطر وان تمكن من دفعها الخ (قوله ونحوه) أي من أكل  
ونثر وغير ذلك (قوله الاستقامة) منها الوصل بجوئه ذبايح من غير اختيار ثم سعى في  
اخراجها فهو تقوى قال في التحفة ان خشي ضررها ما يبيع التيم لم يعد جوارا خراجها  
ويجوب القضاء زاد في الاياب كالواحد حاج المريض الى القطر ووقع في وضع من فتاوى  
الشارح عدم النظر باخر اجماعه لكنه رجع عنه في جواب عنها آخر وقال في آخره قد سبق عن

(قول الشارح والذكر قائما الخ)  
ضبطه الطنيداي بكسر الهمزة  
من الذرك فيكون بمعنى تذكر  
الشهوة والظاهر انه لا يتعين  
اذا قيام الذكر بفتح الهمزة  
لاستعجاب التفكير والتعبير بالانز  
وارادة المزمع كثيرا كذا لهم اه  
جره زى



(ولا يضر شقوه) نسباً وأولاً جهلان عذبة ١٤٦ ولا (بغير اختياره) لما خرج من قوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي أي غلبة

وهو صائم فليس عليه قضاء وفن استقابلة من (الرابع الامساك من دخول عين) وان قلت كصحة أولئك قول عادة كصحة الظاهر في منقذ مفتوح مع تعدد دخولها واختياره والعلم بأنه مفطر الى ما يسمى (جوقاً) بطن الاذن والاحليل) وهو يخرج البول من الذكر والجنين الثدي فاذا أدخل في شيء من ذلك شيئاً فوصل الى الباطن فطر وان كان لا يتقنه الى الدماغ في الارلى ولم يساوز الداخل فيه الحشقة أو الحمة في الثانية لوصوله الى جوف وكثيرة دماغ وصل اليها دوا من مأومة وان لم يصل الى باطنها ويكوف وصل اليه طعنة من نفسه أو غيره بآذنه ولا يضر وصوله الى حشاها لانه ليس بجوف أو وصل اليه دوا من جاتفة أو حقنة أو سعوط وان لم يصل بطن الامعاء أو الدماغ اذا وراء الخشوم وهو أقصى الالف جوف وانما يقطر بالواصل الى الخلق ان وصل الى الباطن منه شيء ويخرج الهمة والهواء بطن ويخرج الناء المجبة والحاء المهلة ظاهر ثم داخل القدم الى منتهى المهلة والالف الى منتهى الخشوم لهما في الانفاد باستخراج التي اليه أو ابتلاع

اقتناء بأن اخرجهما فمطر والاصح ما ذكره الان انتهى وتردد في الامداد في وجوب التقوى على من شرب خمر قبل الفجر أو أركه عليه قال وواضح أنه حيث قلناه واجب لا يقطره وفي الاعياب يظهر انه يراعى سمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم ومن الامساك معناه خطا ابتلعه لئلا وأصبحت الكلام على ذلك في الأصل (قوله ان عذبة) بأن كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وعليه يبرأ في الصحة والنهاية وما في البحر الى انه يعد ذرعه طلقا وسكن في الامداد المقاتل ولم يصرح بترجيح وفي فتح الجواهر انه أي ما في البحر منعه وفي الاعياب منه يؤخذ من حيث من أن كل ما جسه له كثر العامة فيمن ان يعذر في اعطيه (قوله عين) خرج به الاثر كالعالم والريح فلا يقطره كإسبا في كلامه وفي النهاية كلامه امداد وصول النخاع الذي فيه راحة العيون وغيره اذ لم يعلم انفصال عين فيه الى الجوف لا يقطره وان تعد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وفي الصحة وفتح الجواهر عدم ضرر النخاع وقال سم في شرح أبي شعاع فيه نظر لان النخاع عين (قوله كاطن الاذن) في الاعياب ينبغي حمله بما يأتي في المسألة انه لا يندم الوصول الى الجوف دون أول المتطبق زائد فتاويه ويقاس بذلك بطن الذكر ثم ذكر كلاما عرفه ان ما يظهر عند البلوس على القدمين من نوح المرأة ظاهر (قوله والاحليل) في الصحة عدم القطر بأوله الذي يظهر عند فقر بكة (قوله خريطة الدماغ) الدماغ هو الخناجر خريطة الحندة الرقيقة التي يكون المخ داخلها كالكبس (قوله بآذنه) بخلاف ما اذا لم يآذن وان تمكن من دفعه اذ لا تمل (قوله ليس بجوف) أي لم يعدوه جوا (قوله من جاتفة) هي الجرح الذي ينشد الى الجوف كالبلطن والصدور والثغرة وهوها (قوله حقنة) بالضم وهي كل دواء يدخل في القبل أو الذرعه اذ هو المراد هنا وراجع الاصل والاولى حل كلامه هنا على الذين رخصه لان الذكر قد سبق في كلام المصنف قوله كاطن الاذن والاحليل فلو ما ذكر لك كال تكرارا (قوله وسعوط) بفتح أوله وهو ما يصب في الانف من الدواء (قوله الى الباطن الامعاء) راجع الى الجاتفة والحقنة جمع معي بوزن مضى وهي المصادر (قوله والدماغ) راجع الى السعوط وهو المخ كاسبق أنفا (قوله وراء الخشوم الخ) فالخشوم جمع من الظاهر قال في العباب والقصة من الخشوم اه فإزاله الداخل في قصة الالف لم يجاوزها فانه لا يقطر وهو فوق المان وهو ما لان من الالف واقتضى كلام القليوبي في حواشي الملى استقرار الخشوم الى الدماغ حيث قال الاستعاط وصول الشيء الى الدماغ من الالف وعلى هذا لو لم يصل الى الدماغ لم يضر بأن ليحيا وارتخشوم كإبرم وما في البراسي هنا غير مستقيم فراجع اه ونحوه تمييز الرافعي قول الزركشي في الختام وهو يؤهم انه اذا وصل الى قصة الالف واتصل بالعين مثلا ولم يصل بعد الى الدماغ لا يصح

التصام منه وفي عدم الانفاد بدخول شيء فيه وان أمسكه وفي اذا اتبع وجب غسله وحكم الباطن في عدم بخره الانفاد ابتلاع الرقي منه وفي سقوط غسله عن الجانب

والجمال الرمي على هذه الايات شرح لطيف مختصر جدا يحيل القاطعها بالامثلة فقط  
(قوله لا بد كنهية) مثل مذبح الحجر من العبد ومذبح من لا يصل منا كنهية  
ومذبح غير المأكل كقول خريج جنين المدكلة والصيد الميت بفصو السهم وفصو العبر الناذ  
لان الشارع جعل ما ذكره كنهيا (قوله بالنص والاجماع) هذا دليل بحجاسة الميتة قال  
في الاعياب دليل تحريم سائر الميتات قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم  
ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته ومن غف اجعوا عليها الا فيما لا ضرر له سائلة  
فقد حكم الخلاف فيه ابن خزيمة عن المزني وعن قال به الفقهاء ومن تبعه (قوله للخبير  
الصحيح) هذا الحديث انما صحح عن ابن عمر مرفوعا عليه لكن قول المصنفين احل لنا كذا  
او حرم علينا كذا مثل قوله امرنا بكذا ونحن نعلم ان كذا في حكم المرفوع  
ورفعه ابن ماجه والشافعي واحمد والدارقطني والبيهقي وغيرهم لكن بسند ضعيف جدا  
(قوله السمك) المعروف في الحديث الحوت بدل السمك حتى قال ابن الرضا قول الفقهاء  
السمك والجراد لم يرد ذلك في الحديث وانما الوارد الحوت والجراد اه لكن رده الحافظ  
ابن حجر بأنه وقع ذلك في رواية ابن مردويه في التفسير اه (قوله الدم) المشهور فيه  
تخفيف الميم وانكر بعضهم تشديدها واستثنى منه الكبد والطحال والسمك ولومن ميتة  
ان تجسد وانعقد والا فهو نجس تعالى والعلقة والحضنة وفي اولين خرجا بلون الدم ودم  
يضة لم يفسدها من النجاسة وفي الخادم للزركشي الدم المعبوس في ميتة السمك والجراد  
والنبيذ المتقطعة والسهم والجنين ومنه عليه الشهاب الرمي في المعبوس في ميتة السمك  
والجراد والجنين وظرفه الشارح في الاعياب بأنه ان اراد به مادام كامنا في تلك الميتة  
فهو حية فلا يسقط دما ولا يستثنى وان اراد اذا تحلب وتلوث به غيره فممنوع لانه نجس  
كما شمله كلامهم اه ومن النجس ما يقع على العظام قال في النجاسة ومن صرح بطهارته اراد  
انه يعني عنه اه (قوله والنقي) مسموم وزوال الفعل منه فانه في المأذوم ومجمله اذا رجع بعد  
وصوله الى الميتة والا فهو عند الشارح طاهر وكذلك الخطيب في المغني وجرى الجمال  
الرمي في النهاية على ان ما جاوز فخرج الحرف الباطن نجس وبيرة الميتة نجسة لكن يعنى  
عنها كما سبق وكذا صفة سوادها او صفرا وهي ما في المرأة (قوله والبول) أى ولومن  
الشیطان وفي شرح المشكاة للشارح وعدم الامر بفسله في حديثه المذجل بال  
الشیطان في أنه لعدم تحقق وجوده في الآن الخ وفي فتاوى الجمال الرمي ليس المراد  
بالبول حقيقة بل هو مكان كذلك لوجب غسل الاذن كما انما ليس المراد بالنقي حقيقة  
وان كان حقيقة فالبول في باطن الاذن لا يجب غسله والنقي يعنى أنه خارج الاناء (قوله  
يسكون المجهمة) هذه هي اللغة القصوى والثانية مذكى كسوى والثالثة مدى بكسر الدال  
مع تخفيف الهمزة كذا حكى كراع افعال الدال (قوله أى رأسه) أى الذريرة به مامسه  
منه وشارفك في خلاف ما ذكر في ايجاب غسل جميع الذريرة ذلك (قوله يسكون الموهمة)

قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن  
لا ينجس حيا ولا ميتا والتعبير  
بالؤمن لانما قال أو لشرق اذ لا  
فأما للفرق (والسمك والجراد)  
للتعبير فصيح أحل لثاميتان ودمتان  
السمك والجراد والكبد والطحال  
(و) من النجاسات (الدم) وان  
تجلبس من كبد أو فصوصه أو بطن على  
نحو العظام لكنه مسموم عنه نقوله  
تعالى أو ذما مسه روحا أى مساهلا  
بجذابة غيره كالنكبد والعلقة (والقبح  
والنقي) وان لم يتغير (والرث)  
بالمثلية كالبول نعم لو رأت أو فاحت  
بجمعة سباحة صابا نجس ولو  
زرع فبت كان متنجسا لانجسا  
(والبول) للامريض الماء عليه  
(والمدى) يسكون المجهمة للامرض  
بفضل الذريرة أى رأسه منه وهو  
ماء اصفر رقيق غالبا يخرج عند  
قوران الشهوة ويشترك فيه  
الرجل والمرأة (والودي) يسكون  
المسحوق كالبول وهو ماء يفيض  
تخفيف غالبا يخرج عقب البول  
(والماء المتغير السائل)

قول الشارح وان لم يتغير  
قال الشهاب الرمي في شرح الزبد  
على الاصح فالاشارة بان الى  
متايل الاصح كافي الاصل اه  
(قوله ومن صرح بطهارته) أى  
كان عبد السلام والسبي واقضاه  
طاهر كلام المجموع كافي في الاعياب  
والمغني اه

هو الضميمة قال في الصفه ويجوز ان يحامها ساكنة اه وفي الاشارات لابن الملقن حتى  
الجوهري كسر الدال وتشديد الراء وقال أبو عبيدة الصواب ويقال ودى وأودى  
وروى بالتشديد قال المطرزي والتخفيف أفصح (قوله من قم التام) ليس ذلك بقيد بل  
للغالب قال في الایباب لا تصحبت علم انه من غير المحدث وأشكل فيه فهو طاهر من الآدمي  
وغيره سواء أخرج من قمه أو أنفه أو يقطعة الخ (قوله عن غشه) قال في الصفه في  
الثوب وغيره وان كثر أي كدم الغرغرة كأي الایباب (قوله لانه) أي الخي الأصل  
للکلب وانغزير فلولاً أنه نجس لم يكن ما نشأ منه نجساً الا ترى ان ماعدا الكلب  
وانغزير وفرعهما لم كان طاهراً كان أصله على الأرجح طاهراً (قوله كالامان) انما مثله  
لان الاصطري قال بطهارته لان لبنها ولحمها كانا حلالين فحرم اللحم وبقي اللبن بجهله  
والشم لا قياس فيه وعلى طهارته يجعل شربه كأي شرح المذهب (قوله والعاطفة) معطوف  
على قوله من الحيوان (قوله دم غليظ) بمعنى اتصال عن الخي والمضغة استحال عن  
العلاقة ويرجع في شرح العیاب أنها طاهراتان حتى عند الراعي القائل بنجاسة حتى غير  
الآدمي (قوله ودرطوية القرح) أي القيل الخارجة من باطن القرح الذي لا يجب غسله  
اما الخارجة عما يجب غسله فن باب اولى بل قيل لا خلاف في طهارتها والخارجة من وراء  
باطن القرح فنجسة على المعقل بل قبيل قطعاً هذا المخلص مافي الصفه واطلاق في شرحي  
الارشاد بنجاسة ما تحقق خروج من الباطن وفي شرح العیاب بعد كلام طويل  
والحاصل ان الاربعة ما دل عليه كلام المجموع أم أنقى خرجت عما لا يجب غسله كانت  
نجسة الخ وكذلك نهاية الجمال الرمي وفي حواشي المنهج اسم درطوية القرح الطاهرة ليس  
لها اقوة الانفصال فاستفصل لا يكون الا درطوية النجسة الخارجة من أقصى القرح كما  
وافق على ذلك م ر ثم رأيت شيخنا ابن حجر في شرح العیاب حرو خلاف ذلك فراجع اه  
(قوله وانخسه) بكسر الهمزة بعد هاتون ساكنة ثم فامتنوحة ثم حاء مهملة مخففة  
قال ابن الصلاح هذه اللفظة الجيدة فيها ويجوز تشديد الحاء الاولى هو المذکور في الصحاح  
وقال انها كرش الجمل أو الجدي يريد ما لم يأكل قال فاذا أكل فهو كرش وهذا يقتضي  
انها نفس محل الغذاء لكن قال ابن الصلاح هي لبن يستعمل في جوف البقرة من الضان  
والمعز أي ذكر كان أو أنثى كما ذكره الأزهري وهو التحقيق لانه هو الذي يحصل به التخصيب  
فلو فصل الكرش من ذلك لم يحصل المتصور قال في المطالب الخلاف الذي ذكره المصنف  
وجهان محلها ما اذا فسخت من حنطة ما كولة بعدد كاتما قبل ان تأكل غير اللبن والعصم  
منهما الذي يقطع به كثرون طهارتها أي أن قال ولا خلاف عندنا أيضاً على المذهب  
في نجاسة الانخسة عند أكل الحنطة ماعدا اللبن الخ (قوله لم يتغير) قال في الایباب أي  
يطعم أو لون أو ريح كما اقتضه اطلاق المجموع وغيره فتقيد الروضة وأصلها بالريح  
تصور أو جرى على الغالب ثم رأيت الزركشي قال العبرة بتغير اللون سواء أوجد معه

من قم التام) ان تصفق كونه من  
المعدة بخلاف غيره لكن الاولى  
تفصل ما يحتمل كونه منها ولولا بلى  
بالاول شخص عن غشه (ومنى الكلب  
وانغزير والمتون من أحدهما)  
ومن غيره لانه الأصل (ولبن مالا  
يؤكل لحمه) كالامان (الا آدمي  
وامامى الحيوان غير الكلب  
وانغزير وما تولد من أحدهما  
(والطقة) وهي دم غليظ (والضفة)  
وهي لحم صغيرة (درطوية القرح)  
وهي ماء يرض مترودين المذی  
والعرق من الحيوان الطاهر وليس  
المأكول ولو ذكراً صغيراً ميتاً  
وا نخصه ان اخذت منه بعد ذبحه  
ولم يطعم غير لبن ولو نجس او متروخ كل  
حيوان طاهر كعرق ولعاب وبنام  
الا المتيقن نروجه من المعدة وماء  
قروح رتة ط لم يتغير والبيض ولو  
من ميتة ان كان متصلاً

(قول الشارح ولبن المأكول ولو  
ذكر اصغراً ميتاً) عبارة الصفه  
وأما لبن الآدمي ولو ذكراً صغيراً  
وميتة انتهت وهي أريض من عبارة  
الكتاب لانها توهم أن لبن المأكول  
لم يتغير طاهر وليس كذلك ففي النهاية  
تقيده بالخالي ثم قال أماً ما أخذ من  
نفس حيوة ميتة فهو نجس اتفاقاً  
بأي المجموع اه جل الليل

(قوله أو ولدت) لم يتقدم ما يدل عليها حتى تكون محتملة وقد استنفذنا منه ان الولادة  
مفطرة وهو بناء على الرابع انها ترجب النفس ولبحرم على الحائض والتقاء الاسماء  
بينه ولا يجب عليه ما تعاطى مفطرة وكذا في نحو الصبي خلافا لما أوجب فيه (قوله الذي  
لم يتعد به) أما اذا تعدى به فبأنه يظل صومه ويزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار  
وكذا ان شرب دوا من بلا لعقل ليل تعدى باذان كان لحاجة فهو كالانغناء ثم ان استغرق  
النهار بطل صومه ويزمه القضاء ولا ثم وان لم يستغرق زوال عقله النهار صم صومه  
ولا قضاء وأما الجنون من غير تسبب فيه ففي ما طرأ في لحظة من النهار وفي جميعه بطل  
صومه ولا قضاء ولا ثم عليه هذا المصلح ما اعتده الشارح أولا في الحصة لمصلحة من شرح  
العباب لانه ما اضطرب كلامه اضطرابا يعجز تناقضه تناقضه وقد ثبت ذلك في الاصل  
وأوضحه بما لم يعد لم من سبق اليه وقد كتبت في ذلك نحو خمس ووق فرأه من الاصل  
(قوله ان افاق) بعد في خلاصه وان لم توجد افاقة عنه كان طلع القمر ولا انغاء ثم طرأ  
واستمر الى الغروب فهذا خلافا لافاق والحكم واحد وظاهر كلام المصنف انه ان تعدى  
بهما لا يمكن افاقة لحظة من النهار وقد ثبت في الاصل ما في ذلك من الاضطراب وكلام  
شرعي الارشاد لشارح كالصريح في انه يكتفي بل مفهومهما ان غير المتعدى لا يظل صومه  
وان استغرق النهار وفي الحصة في الرد على الفقهاء ما يؤمى اليه (قوله من أيام التشريق)  
ولوعن واجب المؤلف في كتب اعتنا بل وفي سائر كتب الشارح ولولم تقع أي بالنسبة  
لعادم الهدى فلو عبر به هناك كان أولى ليكون اشارة الى القديم المحوز صومها عن الثلاثة  
الواجبة في الحج في الفتح وهو مذموم مالك واحدى الروايتين عن أحمد وهو الرابع دليلا  
في المجموع والروضة لصحة الحديث الصريح فيه الا ان يكون ثم خلاف في جواز صومها  
عن غير التمتع أيضا (قوله بأن اعتاد الحج) ثبت العادة بمره كما في الحصة وانها به وقال  
كما في به الولد وفي الابعاب وهل ثبت الوردية حتى لوصام الاثنين قبل نصف شعبان  
مثلا من يجازيه صوم يوم الشك اذا وافق ذلك فيه فطر وقيام كلامهم في الحيف وغيره نعم  
الا ان يعرف ثم رأيت الزركشي قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالا في تصديرها  
بمره أو بالعرف اه وقد فصل الشارح في ذلك في فتاوه فقال الذي يظهر أنه يكتفي في  
العادة بمره ان لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في  
أكثر أيامه يجازيه صومه بعد التصف يوم الشك وان كان أفطر قبل ذلك لأن هذا يصدق  
عليه عرفا أنه يعتاده وان يتخلل بين عادته وصومه بعد التصف فطره وأما اذا اعتاده مرة  
قبل التصف ثم أفطر من الأسبوع الذي بعده ثم دخل التصف فظاهر أنه لا يجوز صومه  
لأن العادة حينئذ تطلبت فطر اليوم الثالث بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل التصف  
ثم دخل التصف من غير يتخلل يوم اثنين آخر بينهما فإنه يجوز صوم الاثنين الواقع بعد التصف  
لانه اعتاده ولم يتخلل ما يطل العادة فاذا صامه ثم أفطر من أسبوع ثلث ثم صام الاثنين

حتى ارتد أو نفست أو ولدت  
وان لم تردا أو حاضتا أو جن  
في لحظة من النهار بطل الصوم  
كالعلاء وان كان الجنون  
بشرب خمر دليلا (ولا يضر  
الانغناء والسكر) الذي لم يتعد به  
(ان افاق لحظة في النهار) بخلاف  
ما اذا لم يبق لحظة منه فان الصوم  
يظل به ما لان ثم ما في الاستئلاء على  
العقل فوق النوم ودون الجنون  
فلو قلنا ان المستغرق منهما لا يضر  
كانت للاحقة الاقوى بالاضعف  
ولو قلنا ان العطفة منه جاتضر  
كان الجنون لاحقة الاضعف  
بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة  
في لحظة كافية (ولا يصح صوم  
العبدین) ولوعن واجب التهي  
عنه في خيرا الصعيدين (ولا صوم  
يوم من أيام التشريق) ولوعن  
واجب ايضا لما صحت من التهي عن  
صيامها (ولا صوم يوم من أيام  
التصف الاخيرين شعبان) ومنه  
يوم الشك لما صحت من قوله صلى الله  
عليه وسلم اذا التمس شعبان فلا  
تصوموا (الورد) بأن اعتاد  
صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم  
أو صوم يومين كالاثنتين فصام  
ما بعد التصف

(أوتد) مستقر في نعمة (أو قضاء)  
 تئمل أو فرض (أو كفاية)  
 فيوز صوم ما بعد التصف من  
 ذلك وان ليسل صومه بما قبل  
 التصف غير الصحين لا يتقدموا  
 أي لا يتقدموا رمضان بصوم يوم  
 أو يومين إلا رجل كان يصوم يوماً  
 ويصوم يوماً فليصمه وقيس بالورد  
 الباقي بجامع السبب (أو وصل)  
 صوم (ما بعد التصف بما قبله ولو  
 يوم التصف وان اقتضى ظاهر  
 الحديث السابق الحرمة في هذه  
 الصورة أيضاً حفظ الأصل مطاوعة  
 الصوم

• (فصل فيمن يجب عليه الصوم) •  
 شرط من يجب عليه صوم رمضان  
 العقل والبلوغ فلا يجب على  
 الجنون ولا الصبي لأداء أو لقضاء  
 لرفع القلم عنه ما (والاسلام) فلا  
 يجب على الكافر الأصلي وجوب  
 مطابقة في الدنيا الصلاة  
 (والاطاعة) فلا يجب على العاجز  
 مضوهر أو مرض ككما يأتي  
 (ويؤمر به) وجوبا (الرجي)  
 لسبب من السنين (ويضرب على  
 تركه لعشر) منها (أن اطاعه) كما مر  
 في الصلاة نصيبه

• (فصل فيما يجب القطر) •  
 (ويجوز القطر بالمرض الذي يشق  
 معه الصوم مدة مظاهرة أو الذي  
 يمنع التيمم)

الثالث يوم الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضر تغفل فطره لأنه سبق له صومه بعد  
 النصف وذلك كلف هذا ما ظهر في الآن ولعلنا نرد عليه علماً وأوقلاً لنشهد اه كلام  
 فتاوى الشارح (قوله مستقر الخ) كذلك الامداد والنهاية وفي الحقيقة كان يندرس صوم  
 كذا فوافق يوم الشك ما يندرس صوم يوم الشك فلا يشهد (قوله أو قضاء لنفل) كان شرع  
 في نفل ثم أقسده فانه يبين قضاءه وفي الإيعاب ولو صام يوم الشك قضاءه عن صوم يستحب  
 قضاءه لم يجب ذلك ورد الله حتى يصوم مع القابل الخ (قوله ما بعد التصف من ذلك) أي  
 ما لم يضره ولا يغلبه (قوله لا يتقدموا) بفتح أوله وثانيه وثالثه والذال مشددة أي  
 لا يتقدموا وحذفت إحدى التامين تحقيقاً لقوله تلحقه ثم تدى نطقاً وبهذا (قوله)  
 ويصوم ما فليصمه الموعود وفي الصحين وغيرهما من كتب الحديث وكذلك الفتحة كشيخ  
 الاسلام والنظير والجمال الرمي والامد إذا دل الرجل كان يصوم صوماً فليصمه في أدرى  
 هل ما في هذا الكتاب من تحريف التصاغ أو قتل من الشارح لما دخل في عموم الحديث  
 أو انه رواية (قوله وقيس بالورد) وهو أباحة الصوم المعتاد الباقي مما سبق وهو النذر  
 والقضاء والكفاية وما يأتي وهو وصل صوم ما بعد النصف بما قبله (قوله ولو يوم  
 النصف) فإذا صام انطامس عشر من شعبان جاز له أن يصوم النصف الثاني ولو أنه طهر بعد  
 صومه المتصل بالنصف ولو يوماً امتنع عليه الصوم بعده بلا يجب (قوله ظاهر الحديث  
 السابق) هو قوله صلى الله عليه وسلم إذا تصف شعبان فلا تصوموا (قوله حفظاً) مفعول  
 لأجله قال في العباب فهو محض لله والله أعلم

### • (فصل فيمن يجب عليه الصوم) •

(قوله في الدنيا) ما وجوب عقاب على تركه في الآخرة فليزمه قال في الحقيقة أخذ من  
 تكليفه حرمة اطعام المسلم في شهر رمضان لأنه اعانة على معصية وفيه نذر لأنه ليس  
 مكافأه بالنسبة إلى الأحكام التنويه لا نأثره على تركه ولا لعمله بقضية كذره إلا أن  
 يجب بأن معنى إقراره عدم تعرضه لاعتاقه كإلزامه بما يأتي في الجزية اه وانما يجبه  
 لوصفه ما قبل اطعامه وليس كذلك في صورتنا نحن شرط الصوم وجود النية  
 والكافر ليس من أهلها إلا أن يقال ان تناوله لما ذكر من بل اللامه إلزاماً واجب عليه وفيه  
 أنه انما يكلف بالجمع عليه وما أعلن وجوب الاسلام منه فإجابه وبهذا الشارح في  
 الإيعاب أن الصبي الميراث اعتقد الكفر عند النية في الصوم والوضوء لا يعتد بخلقه  
 في أثناء ما فلا يضر وان الصلاة تجل بذلك مطلقاً لتأثره بنية الإبطال مطلقاً بخلافهما  
 كما تقرر اه

### • (فصل فيما يجب القطر) •

(قوله أو الذي يمنع التيمم) ظاهر عطفه على الأول مغايرة له من جهة الإيعاب على

بحرف ولو نجسا كزرق جام  
لا ينجس ورا ب و ج بالخ  
الشعر فله يظهر قلبه بها كاه  
النجس هو بعد الاندباغ كبوب  
متنجس فلا بد لتعويص الصلاة فيه  
أو عليه من تطهيره (د) ثالثا (هـ)  
صارح (وا) كلمته اذا صارت  
دواء الحذوث الحيات وهو وان لم  
يكن متواترا منها لكنه متولد من  
عضواتها وهي نجسة ولا يبعث  
القتل بدم نجسة صارت فخاله  
حسنت كالتي اذهو أصل حيوان  
طاهر ونجس بمجوسا صارت اذا  
أولجها لئلا يظهر

«(فصل في إزالة النجاسة)»

(أ) انجس شيء جامد ولو نجسا  
بفسده القرب (ب) بلافة شيء من  
(كلب أو فرعه) ولو لعبه (مع  
الطوبى) في أحدهما (غسل سباعا  
مع صريح أحدها) سواء الأولى  
والأخرى وغيرهما (بالتراب  
الطهور) غير طهور وأما أحدهم  
إذا وقع فيه الكلب أن يفسده  
سبع مرات أحدها بالطهارة  
وفي رواية أو لاهن وهي لسان  
الافضل كما يأتي وفي أخرى  
السابعة وهي لسان أقل الاجزاء  
وفي أخرى الثامنة أي بان يسحب  
السابعة وانما اعتبار السبع بعد  
قوال العين

لوجه النابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن أيضا حتى يجري فيه قول القائل  
بعد طهارة الباطن أخذنا من علته الخ سم اه قلت وحيث شاركه جميع بينه متلازم  
الشارح وغيره (قوله بحرف) بكسر الحاء ما يلزم اللسان حرافته قال ابن الاستاذ  
والتعريف بفاضل حسن لاني لأعجل حل الحرافة دخول في الدباغ أو لأحال الشارح في  
الايهاب وظاهر ان الحرافة تستدعي القبض بما لهما واحد لكن القاضى نص في  
المقصود (قوله يظهر قلبه) كذلك الايهاب والتصفه والامداد وغيرها واعتقد في النهاية  
وغيرها أنه نجس معقونه والمراد بالقليل أي عرفا واختار كثيرون طهارة مطلقا (قوله  
متنجس) أي وان كان الدباغ ظاهر التنجس به قبل طهر منه قال في التصفه فيجب غسله  
بماء طهور ومع الترتيب والتسبيح أن صاب به مغلظا وان سمح وترى قبل الدباغ لانه حسنت  
لا يقبل الطهارة اه قال سم يؤخذ من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على  
عظم غيره المقتطع فصل سبعة احدها من التراب فهل يظهر من حيث النجاسة المقتطع حتى  
لو اصاب نوبه يطاير بعد ذلك فينجس وتسبيح والجواب لا يظهر أخذنا من كبريل لا يبعث  
تسبيح ذلك الثوب اه (قوله من تطهير) اعتقد سم أن المراد تطهيره لا ماء الدباغ فضا  
(قوله اذا صارت دواء) جرى على استثناءه في فتح الجواهر ثوبا لأن المقرى وغيره  
وفي النجاسة لا يستثنى في الحقيقة الاشياء اه (قوله وهو وان لم يكن الخ) اشار به الى  
الجواب عن علم القول بعدم امتنائه (قوله من عضواتها وهي نجسة) قال في الايهاب  
ولا يخاله هذا من تفرق لانه ليس آخر اقله بل هو محتمل والقتيل بالمحمل لا يبعث لكن  
يأتي قبيل الاولى ما قد يعلم منه انه طاهر وان قلنا انه متولد من عينها فان سلم هذا التجه  
التشبيه به حسنت ثم قال في الايهاب بعد كلام طويل انه بعيدا وغير محقق أيضا وان قبل  
به الخ (قوله لانه حسنت كالتي) أي قاله المذ كرو طاهر قال الجوزي في شرح الارشاد  
وانما يكون نجسا اذا قسد وامتنع مجي الحيوان منه الخ قال في الايهاب بعد كلام ذكره  
وجاء تقريره في الاولى «ذف» هذا القسم كأنه لجماعة ومن غة قال الشافعي الحق أن  
يقال الاستحالة حقيقة اذ في الشيء نجاسة وتقدر حصة ولا يوجد في غير التخلل والدباغ  
اه الخ وسبق ما يتعلق بذلك آتيا فارجعه (قوله ما صار دواء) أي بان احرقت النجاسة  
النجسة حتى صارت دواء أو ألقيت في ملح حتى صارت ملحافان ومعدا للملح والخ الذي  
استعملت اليميني

«(فصل في إزالة النجاسة)»

والنجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومعتقة ومتوسطة وذكر أهلها بقوله اذا انجس شيء الخ  
ثم ذكر ثمانية بقوله وما تنجس يول من الخ ثم ذكر ثالثا المتوسطة بقوله وما تنجس بقوله ذلك  
الخ (قوله جامد) خرج به المائع فهو نجس ما وضع به الماء المائع حتى ينجس كثيرا وقليل  
فالكثير لا يتنجس بالابتغى ويظهر بزوال التغير بنفسه أو بجماعه انضم اليه والقليل يتنجس

تخريلها وان تعدد واحدة ويكتفى  
بها وان تعدد الخلوغ أو كانت  
معها نجاسة أخرى ونحوه في ماء  
كثير مع قشره كسبعاً أو حور  
سبع جرات عليه كسبعاً  
والواجب من التراب ما يكدر الماء  
ويصل واسطته الى جميع اجزاء  
المحل كما كدر ظهر أثره فيه  
ولا يجب المزج قبل الوضع بل  
يكفي سبق التراب ولومع وطوبى  
المحل لان الطهور الوارد باقى على  
طهوريته ولا يجب الترتيب في  
تطهير أرض ترابية ذل لا معنى  
لترتيب التراب ونحوه نحو  
صاؤون ومصاص قشر وباطهور  
مختلطة بنحو دقيق وان قل ومستعمل  
للنفس على التراب المتصرف للطهور  
وغيره لا يقوم مقامه

(قوله تخريلها وان تعدد واحدة)  
أشار بان الخلوغ قد تعدد واحدة  
لأنه لم يبين الملاحظة الا بشتات  
حسب شتات في الاعياب وهو  
ضعيف وان سبقه اليه القاضي  
على ما زعمه الاسنوي وقال فلنكن  
الفتوى عليه وانما حسب العدد  
المأمور به في الاستتباع قبل زوال  
العين لانه محل تخفيف وماذا محل  
تقليل فلا يقاس هذا بالآخر  
لما زعمه الاسنوي الخ فما أطال به في  
الاعياب اه

بالملافة ويظهر بالمكاثرة قال في الاسنوي ولو تنص الاناء ولو غ الكلب في ماء قليل فيه ثم  
كثرت حتى بلغ قنتين طهر الماعدون الاناء الخ لأنه جامد فلا يظهر الا التمسح والتعريب  
واما غير الماهن المساعات فيستعذر تطهره مطلقا لا بالاستمالة كالعلل اذا تنص وشربه  
التحل ثم أخرجه (قوله تخريلها الخ) قال ثم يجهن المراد بالعين مقابل الحكمة اه  
ويؤيده تعبير العياب وغيره بأنه اذا كانت النجاسة عينية زالت بغسلات فهي غلبة  
واحدة اه لكن في شرح مختصر أبي شجاع لابن قاسم العبادى مناصبه عبارة في شرح  
المذهب لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروحه فلم تزل الا بشتات غسلات الخ في غسل  
اشعار بان المراد بالعين هنا الجرم لا مقابل الحكمة انتهت بجره أو يؤيدها على النجاسة  
عند الكلام على العينة حيث قال ويجب بعد زوال عنها ازالة أوصافها من الطم الخ  
وذهب القليوبي الى أن المراد بالعين الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف على شتات غسلات بعد  
ازالة الجرم فتجب ما قبل ازالته واحدة قال في زوال الوصف ولومع الجرم في مرة سابعة  
فاكتفى اه (قوله مع تخريله الخ) ويظهر ان الغالب مرة والعود أخرى تحفة (قوله ولا  
يجب المزج الخ) لكن هو الاولى خروجه من اختلاف كافى النجاسة (قوله ولومع وطوبى للمحل)  
مثله في النجاسة والاسنوي وافق الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب والاعلى عين النجاسة لم  
يكف لتنجسه وظاهره يتوافق ما سبق قال سم وقع البص في ذلك مع مر وساحل ما تقرر معه  
بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طم أو لون أو ريح  
موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو اعطاه وهذا محل ما أفق به شتات بخلاف وضع  
الماء أولا لانه أقوى بل هو الخزيل وانما التراب شرط بخلاف ما لو زالت أوصافها بكتفى  
وضع التراب أولا وان كان المحل نجسا وهذا يجعل عليه ما ذكره في شرح الروض وانها اذا  
كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصعب عليها ما حمز وبها التراب فان زالت الاوصاف  
بتلك الفسلة حسبت والا فلا اه وفي الحقيقة بحث انه لا يستدل بالتعريب قبل ازالة العين وهو  
متجه معنى وفي الامداد هو محتمل نعم ان ازالها الماء المصاحب للتراب اتجه الاجزاء حيث  
اه فعمل قوله هنا والامداد وفتح الجواد وشرح التنبية للتطهير وغيرها ولومع وطوبى أى  
حيث زالت الاوصاف وبؤيد ذلك ان الشهاب الرملى نفسه قال في شرح نظام الزيدوان  
كان المحل رطبا اه (قوله وان قل) تبع فيه الجوىرى في شرح الارشاد واطلق في شرحى  
الارشاد عدم الاكتفاء بالختل لكى في النجاسة ونحوه دقيق قليل لا يؤثر في التغيير يكتفى  
كما هو ظاهر اه ونحوها انتهاء للعمال الرملى والاعياب للشارح فيصلى ما هنا كاطلاق  
شرحى الارشاد على قليل لا يؤثر في التغيير (قوله وهـ مستعمل) قال في الاسنوي في حديث  
أروخيت قال سم صورة المستعمل في تلث التراب المصاحب للنجاسة في الملاحظة فانه  
ظاهر لكنه مستعمل في ازالة النجاسة ثم قال ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا  
طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال النجس دون الاستعمال الخ قال في الاعياب كل

(والأفضل) أن يكون التراب (في  
الاولى ثم في غير الاخيرة) لعدم  
احتياجه حنطة ذلي تراب ما يصبه  
بعد التي فيها التراب (والحنطير  
سالكب) فيما ذكر قبا ما عليه بل  
أول (وما تنصير يول من لم يطعم)  
بفتح أوله أي لم يتناول قبل الحلين  
(الآلبن) أو غيره للتصديق أو  
للتدوي أو التبرك (ينضح) أي  
يرش بالماء حتى يتم موضعه وبغلب  
عليه وإن لم يسل للأشاع فخرج غير  
البول ويول الاتي والخني وأكله  
أو شربه للتغذي ورضاعه بعد  
حولين فلا يكفي نفسه بل لا بد من  
غسله وهو تعيم الحبل مع السيلان  
لغير برش من بول القلام وينسل  
من بول الحمارية ولان الانسلاء  
يحمل الذكر أكثر والخني يتحمل  
كونه أنثى (وما تنصير يغير ذلك)  
من سائر النساات السابقة  
وغيرها (فان كانت) بعبادة (عينية

(قوله الشارح للاتباع) في العصبين  
وغيرهما عن أم قيس أنها جاءت  
بإبلها وصغير لم يأكل الطعام  
فأجلسه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فحبر وقال عليه قد عجاها  
فرضه ولم يرضه اه أصل

ما يجرى في التيم يجرى هنا وما لا يجرى ثمة لا يجرى هنا فاعلم انه يجرى الرمل الذي له غبار  
ثم قال ويكني أيضا الطين الرطب كما أفتى به الغزالي لأنه تراب تيم بالقوة (قوله بعد التي  
فيها التراب) نحوه في شرح التفتيح لشيخ الاسلام وشرح الارشاد الجوى وجرى وغيرهما  
وبقره ما في حواشي المنهج للزبادى وهو لو تطاير شيء من تراب الارض القارية قبل  
الفسل هل يجب تقريبه او لا قال الاقرب الثاني كما اعتقده شيخنا الطندنافى وهذا هو  
الذى أفتى به شيخنا الرملى ولا ثم رجع عنه أتوا فتنى وجوب التريب اه قال سم فهو  
أي وجوب التريب المعتد عنه اه وبه أفتى السيوطى قال الضائى وعول الخطيب على  
الافتاه الاول وحيثه فيمكن ان يقال بالفرق بين المستثنى بأنه في صورة الكتاب اورد  
التراب على المختص للطهارة فكان له قوة لم يفتح لتريب ما أصابه وفيما يدينه وردت  
الخاصة على التراب فلا تكن فيه قوة فانه خارج للتريب وهذا ألم أفت على من نه عنه رجل  
الشارح في شرح العباب والارشاد عدم وجوب التريب في مسئلتنا بالنسبة للتراب قال  
أما بالنسبة للطهارة الحاصلة في الثوبين ملافاً للتراب له فلا بد من التريب وجرى  
عليه ابن قاسم العبادى في شرح مختصر أبي شعاع (قوله بل اولى) قال في الابعاب لانه  
أسوأ حالاً من الكلب لان تحريمه منصوب عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكلب  
مجمد فيه ويختلف فيه ولانه لا يعلل اقتناء بهال بخلاف الكلب ولانه يندب قتله لاضرره  
ويزعم في المطلب وجوبه وظاهره انه لا فرق بين المضر وغيره وهذا أحد وجهين في غيره بلا  
ترجيح في المجموع اه (قوله أي لم يتناول) أي لم يأكل ولم يشرب (قوله قبل الحلين)  
ذكر الرملى على الضرير والايهورى على الانساع ان ذلك راجع للحولين على التقريب  
والا فلا تضر زيادة يومين حربه (قوله الآلبن) ولا فرق فيه بين الطاهر والنجس كما  
في النكفة وغيرها قال مدر الخطيب ولومن مطلق (قوله ينضح) بجهه مهملة  
وقد سل معجمة قال في الابعاب النضح غلبة الماء للملح بلا سيلان والافهو الغسل  
(قوله وأحسكه) أي الصبي (قوله بعد حولين) في سائسة الزبادى على شرح المنهج  
لوشرب اللبن قبل الحلين ثم بال بعدهما قبل ان يأكل غير اللبن الذي يظهر وجوب الغسل  
كما اعتقده شيخنا الطندنافى وكذلك لو أكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم أعرض عن  
ذلك وصار يقتصر على اللبن (قوله بغير ذلك) أي الغائط والخنف وهى المتوسطة (قوله  
عينية) أي وان كانت مختصة بكافى النكفة والنهاية وغيرها قال في النهاية جل وجوب ازالة  
أوصافها على غير النكفة يحتاج لدليل اه وفي الامداد للشارح قضية كلامهم كالشرب  
الاكتفاء بالرش وان بنى الطعم واللون والريح وهو ظاهر وجل ذلك على الغالبين من سهولة  
فوالها بالنضح تفتيق للرخصة اه وهو كذلك في فتح الجواد وجرى عليه في الابعاب أيضاً  
واحاط وقال في الاثني وهو ظاهر كلام المصنف كالأصل ثم قال والوجه خلاصه يعمل  
كلامهم على الغالبين من سهولة زواله اه ومثلها عبارة الخطيب في شرح التيم وفي  
لابعاب ثم رأيت ما يروى به أي ما سبق من العقور وهو قول البليقي ومحل تأثير زيادة الوزن



في المسألة في غير المنضوح اما هو فيظهر بالنضح قطعاً وان زاد وزنه وقول الزركشي  
 لو بقيت الراتحة والوزن هتاهم بضر قطعاً وفي غيره خلاف من ذلوا شرطاً لالزاة هتاهم  
 لا رجوعاً غسله ولذا قال الجليل لا يجب العصر هنا قطعاً وفي غيره وجهان وتظهر بعضهم  
 فيه ليس في محله اه لكن قال في حاشيته على فتح الجواهر ما قاله البلقيني بحث ضعيف كما هو  
 ظاهر فانه وان عني عن بقا طعمه الدال على التجاسة لا يفي عن زيادة الوزن فيه وبقر  
 بأن الطعم وان دل على بقاء التجاسة لكنه لا يدل على بقاء خصوص جرمها بخلاف زيادة  
 الوزن فانما تدل على بقا جرم التجاسة فليعرف عنه اه (قوله باحدى الحواس) في  
 الجواهر وغيرهما بحاسة البصر والشم والذوق والحكمة يعمى التي لا تدرك بشئ منها اه  
 زاد الشارح في فتح الجواهر المس قال ولا يتصور بغير ذلك اه وفي حاشيته فتح الجواهر  
 حذف هذا وغيره واقتصر على الثلاثة الاخرى لظهورها وخفاءه لكن وجهه بأن القرض  
 انه علم اصلية عين تحس للثوب ليس لها طعم ولا ريح ولا لون وانما هي وطوبى بقصر بالمش  
 فهذه الطريقة اخرجها عن كونها حكمية وصيرتها عينية فان قلت ينافى كونها عينية  
 قولهم في ارض تبس يول مثلاً في كفى صب الماء على موضع البول بحيث يغير فيطهر  
 بذلك وان لم ينسب ووجه المناقاة ان هذا الظاهر الحكمية لا العينية قلت لاسافاة لان  
 القرض ان عين البول ازيلت ولم يبق الا أثر وطوبى بمحض وهذا اقرب الى الحكمية  
 فالجواب في طهارته بمجرد صب الماء عليه وحينئذ نجعل كون المس دال على انها عينية  
 ما لا يترتب له بحيث لم يبق الا أثر بمحض فالجواب انه قبل ازالة عينها المذكورة بالمش يعمى وبعد  
 ازالة جرمها دون أثرها حكمي قائم اه وهو غير صاف عن الاشكال اذ العين المذكورة  
 بالمش تدرك بالبصر الا ان فرض ان غلة ما يدرك بالمش بدون البصر (قوله فهو صابون) أى  
 ان وجوده يفي مثله فاضلاً عما يستبرق التيم ويأتى هنا التفصيل الا في فيما اذا وجد بهد  
 العود أو القرب نعم لا يجب قبول هبة هذا لان فيها منة بخلاف الماء اه تحفة واعتبر  
 في النهاية كالتحفة كونه فاضلاً عما يحصل عنه عن الماء في التيم وكذلك الایعاب وقال  
 في الامداد فاضلاً عما يستبرق القطرة فيما يظهر اه وفي النهاية وان لم يقدر على الخت  
 ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله او اوجدها فاضله عن ذلك ولو تعد ذلك الاحتمال ان  
 لا يذمه استعماله بعد ذلك لو وجد له طهارة الخمل حقيقة ويحتمل لزوم ثم قال وهذا هو  
 الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقاً وهو الایجه اه ونحوه  
 في الایعاب وفيه أيضاً على قول الوجوب ظاهر كلامهم وجوب الجمع بين صابون واشنان  
 وحس وقرص اذا توقفت الازالة على الكل ويحتمل خلافه للمشقة العظيمة في ذلك اه  
 (قوله بأن صف غسلته) عبارة الصفقة فيقت فيه عن التجاسة بيان ثقل أو كانت  
 تنفصل مع الماء اشتراط زاولها أو لونها أو ريعها فقط وعسر عني عنه انتهت ونحوه في الاسنى  
 وفي الایعاب في محبت العقوق اللون اذا عسر مائه وعبارة الغزالي ويتوجه ان يقال

(قوله لو بقيت الراتحة والوزن)  
 اعلم اللون كما في القرد وغيره عن  
 الزركشي فراجع اه

وهي التي تدرك باحدى الحواس  
 (وجبت ازالة عينه) لا تحصل  
 الا بالازالة (طعمه ولو يعمى به)  
 ويجب فهو صابون وذلك ان توقفت  
 الازالة عليه (ولا يضر بقا لون أو  
 ريح عسر زواله) كلون الصبغ  
 بأن حقت غسلته ولم يبق الا أثر  
 محض ذكر يعمى انهر له مشقة

اللون الذي يعنى عنه هو اللون الذي لا يزيد به الوزن ونفس ازالته ويعتقده الناس أثر  
محصا ولا اعتقاد على بقاء الفسالة متغيرة انتهت أى تخلى لم تكن أثر انحصار لم يعف عنه على  
ما بانى وان كانت غسالة غير متغيرة كما انهم اذا كانت متغيرة فالحاصل المقبول باق على  
نفسه وان زالت عن النجاسة على الاصح في المجموع اه ما فى الايمان وبعبارة فتح الجواد  
هو يشترط مع ذلك فى المصبرغ بنفس انفصال عينه بان تصفوغ سالتة ويصير أثر انحصار  
ولم يزد به بعد الفصل عليه اه ووقع فى الامداد اه قال بعد فهو ما فى الفتح فحينئذ  
لا يضر بقاء اللون فى المحل او الفسالة تصير زواله فان لم يتفصل عنه لتقدمه او زاد وزنه  
لم يظهر مطلقا اه وقوله لا يضر بقاء اللون فى الفسالة تحت الفصل سابق بل وقول الامداد  
نفسه ان تصفوغ سالتة ثم ايتسم فى حواشى المنجس قال بعد فقله عبارة الامداد كذا  
فى شرح الارشاد لشيخنا فاطر قوله تصفوغ سالتة مع قوله فحينئذ لا يضر الخ وفى حواشى  
سم ايضا اذا غفل عن باستحصا بالصاوب حتى زالت عين النجاسة قال مروجوا السؤال على  
القور يصير لآثر الصاوب حكم الصغ فلا يظهر حتى تصفوغ الفسالة من لون الصاوب ثم قال  
ينطبق المقدار الذى يشق استقصاؤه يكون معقوبا عنه فلنأمل اه وفى الايمان للشارح  
ما يشد ذلك ايضا حيث قال لواء ستان بنحو الماوب وظهور راتحة مكان راتحة النجاسة  
ففيما من المياه يقتضى ان ذلك مانع من الطهر لانا تصفوغنا النجاسة وشك كاهل استوي بها  
برج نحو الصاوب اولون بان لون نحو الانسان ثم قال فليصم هذا على ما اذا زال نحو ربح  
النجاسة ولم يصفها ربح آخر الخ (قوله بعمل واحد) فان كانا يجمعان لم يضر كافي الامداد  
وانها به وغبرهما (قوله او العلم وحده) قال فى النهاية وهو هاهنا لا يصاب ثم لم يزل الا  
بالطعام عنى عنه وفى شرح غاية الاختصار لابن قاسم الصادى وبقاء اللون والريح كذلك  
وفى الايمان لوبقى العلم او اللون مع الريح بعد الفصل ثم زال لم يكتب لان بقاء ذلك بعده  
دليل على بقاء النجاسة ولو انتقل ربح النجاسة وعقب بشئ لم يقب ازالته ولا الفصل منه  
قلنا (قوله ويعرف بقاءه) أى العلم وهذا ذكره اشارة الى الجواب على حواشى  
مرمى ذوق النجاسة قال فى النهاية وراس فى هذا ذوق نجاسة محقة لانه انما حصل بعد  
الفصل وغلبة الظن يحصل الطهارة فلا يرد عليه نصريحهم بمرمى ذوق النجاسة وانما يضر  
ذوقه اقبل الفصل ولا شك فى منعه الخ (قوله استظها را) بانطاء المصمة أى احتياطها هذا  
هو المشهور بل صوبه النووى فى تهذيبه وقال الرافعى يجرى نياض ان يقرأ بالطاء المهملة  
من الاستظها را أى طلب الطهارة (قوله جف) سبق عن حاشية فتح الجواد للشارح ان  
المراد جفاف عين البول لا أثر رطوبته وبعبارة القلوبي فى حواشى المحلى قوله جف أى  
جفت لوعصر لا يتفصل عنه مائة فلا تضر طراوته كما مر اه وقد تكلمت فى الاصل على  
ما يتعلق بهذا فى كثر من ثلاث اوراق وفت ان ظاهر كلامهم فيده خلاف ما قرره ولكن  
المدرك والدليل يشيدان هذا الذى قرره فليكن هو المعتقد فراجع الاصل ان اردت ان

(ويصرف بقاءهما) بعمل واحد  
وان يصير زوالهما (أو) بقاءه  
(العلم وحده) لسهولة ازالته  
وعصرها نادى ويعرف بقاءه فيما  
اذا دسب لثمة وظب على ظنه  
فوالفصولة ذوق المحل استظها را  
(وان لم يكن للنجاسة عين) كبول  
جف ولم يدركه طم ولا لون ولا  
ريح

(قوله لوبقى العلم أو اللون الخ)  
وفى كلام الشهاب القلوبي  
ماضيه فان مصر بأن لم يزل يصف  
أو قرص ثلاث مرات عنى عنه  
مادام العصر وتجب ازالته اذا  
قد رولا بعد ماصلا مثلا فى الاقولة  
ولا يجب قطع الثوب ولا بنفس  
ما أصابه مع رطوبة وغير ذلك  
اه وما اقتضاء كلامه من الغفر  
بعد الثلاث وان أمكنت الازالة  
بعد الرابعة والخامسة ضعيفا  
أو غير مراد لما علت من عدم  
الغفر الا اذا أدت الازالة الى  
القطع بل ظاهر كلام أكثر أقتضا  
عدم الغفر عن ذلك مطلقا وان  
أدى الى قطعه اه اصل

(كنى جرى الماء عليها) مرقم من غير اشتراط نية غنا وفيها مرام لانها من باب الترويض وشرط ورود الماء القليل على الحمل لقوله ولا انجبس بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنفصلة (طاهرة) غيره طاهرة (ما لم يتغير) بطعم أو لون أو ريح ولم يزد وزنهما بعد اعتبارهما يأخذ من الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (وقد طهر الحمل) بخلاف ما اذا تغيرت أو زاد وزنها ولم يظهر الحمل فهي نجسة كالحمل لان البلب الباقى فيه بعضه هو الماء القليل لا يفيض طهارة ونجاسة ولا تظفر لاتصال النجاسة اليها لان الماء ظهر هافاً عنها فغسلها كالحمل مطلقاً بحيث حكم بطهارة حكم يظهرها وحيث لا فلا فلو وضع ثوباً في اجابة وفيه دم موقوفه وصب الماء عليه تنصير علاقته لان دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ما طهر ورودها مما يغفل عنه اكثر الناس

(قوله ولا تظفر لاتصال النجاسة اليها) \* (فرع) \* لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كالإروض وأصله قال في شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهره والم يتغير ولم يتصل بكامله

خطيب المسئلة خبراً (قوله هنا) أى فى الجنب الحكيم وفيها مرام أى فى العتيق والمخفف والمغلظ وقوله لانها أى ازالة النجاسة من باب الترويض أى والترويض يحتاج الى نية كثيرة الزنا والغصب مثلاً نحو وجهاً بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والترويض ليست من الاعمال وفيه أن الصوم من باب الترويض وتجيب فيه النية ويجاب بأنه مقصود لرفع الشهوة ومخالفة الهوى فالتحقق بالقلع فى وجوب النية وقيل تجيب النية ونسب بلع منهم ابن سريج لكن قال فى المجموع انه وجبه باطل بخلاف للاجماع قال الشارح فى الايعاب ويستخذ فلا يندب الخروج من خلافه (قوله المنفصلة) قال فى الايعاب خرج به مادامت على الحمل فهي طاهرة مطهرة قطعاً ما لم يتغير كائن عليه الشافعى والاصحاب الخ (قوله ما لم يتغير) هذا قد اطلق الغسالة لا بقيد قلتها كما توهمه عبارة الشارح هنا وكنى هذا فى التصفية وغيرها الماهوم معلوم من ان التغير بالنجاسة متجنب وان كثر (قوله ولم يزد وزنها) أى الغسالة القليلة مما كانت عليه قبل الغسل قال فى الامداد ولا تظفر لانها فى الماء الكثير لم يزدانها لا ينقص الا بالتغير ولذلك ترك التصفية استحساناً على ما قدمه اه (قوله ما يأخذ من الثوب من الماء) قال فى الايعاب وهل المراد بعد العصر المتوسط أو بعد المبالغة فيه كل محمل وهل الثانى اقرب اه (قوله لم يظهر ريح وجهه فأنى يظهر انه بقدر مباشره الثوب فيبقى غير عدم عصره يكون مباشره اه كثر مما عصر وما يورق فى عصره يكون مباشره اقل مما توسط فيه قال فى التصفية يظهر الاكتفاء من مبالغة (قوله وقد طهر الحمل) أى بأن لم يبق سم طهره ولا واحد من لون أو ريح يسهل زواله وهذا عند الغسالة القليلة قال فى النهاية لان الكثير طاهر ما لم يتغير وان لم يظهر الحمل أخذ اعمامه فى الطهارة اه (قوله ولا تظفر لاتصال النجاسة اليها) أى الى الغسالة عند استحبابها الشرط فيزول تأثير النجاسة عن المتنجس وعن الغسالة (قوله فاعلم أنها) أى الغسالة بعد الاتصال كالحمل قال فى التصفية وغيره فافلو تظاير من أول غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما أصابه سداً احداً هن يتراب أو من السابعة لم يصب شيء اه (قوله لا يزول بالصب) اما اذا زال به فانه يظهر المتنجس به وهذا اعتمد الشارح فى كتبه التصفية وغيرها قال فى الايعاب تغافل عن الزركشى فى الخادم وينفى فاعلم هذا الثوب ان لا يغسل فيه أى فى اناته قبل تطهيره ثوباً آخر طاهر او يحضر زعماء يصبه من غسله وينفى الفعوى من مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وان لم تلزم عين النجاسة المفقوعة وتصبر كالبه الباقية فى الثوب بعد العصر يعنى عنها بالنسبة للثوب قال فى الايعاب وقوله ينفى الفعوى المانع عن الوجه انه لا فعوى وليس كالبه المحكوم بطهارتها وأرى فى شروط الصلاة من فتاوى الجلال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم براغت لأجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعنى عن اصابه هذا الماء ومثله اذا تلوثت رجله من طين السوارع المعقونه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فتعنى عما أصابه ماء الوضوء ولا يحتاج لتيسير رجله من المغلظ ومثله لو كان بأصابعه أو

وان بدأ الخمس فالثامنة • وان بدأ بالثبث فالثالثة

وان بدأ الاثنين فهي الحادية • هذا عن الصوفية الزهاد

وقال جماعة منهم الشافعي رضي الله عنه تازم ليله بعينها وأرجاها عنه ليله الحادية أو الثالثة والعشرين ثم سائر الاوتار وهي من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها ككل امر حكيم وأفضل ليلتي السنة وافية الى يوم القيامة اجماعا والمراد برفعها في الغدير رفع علم عنها والام يؤمر بالقيام فيه (ويقول فيها اللهم ائتكم عقوبتكم العقوبات عني) لما صعد صلى الله عليه وسلم امر عائشة بقول ذلك ان وافقتها (ويكتمها) ندا اذاراها (ويحجبها) ويحجب يومها كليتها بالصلاة باخلاص وصحة يقين وبجهد فبذل الوسع في ذلك لقوله تعالى ليله القدر رخص من ألف شهر رأى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليله القدر وصح من قام ليله القدر ايماناً أي تصديقاً بأنها حق وطاعة واحتساناً أي طلباً رضا الله تعالى وثواباً لا لطلبه ونحوه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقيل بها يومها ومن هلاقتها عدم الحز والبرد فيها وان تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كفرة

شعاع

وقد رأت قاعدة أخرى تخالف هذه وقد تقدمت ولا حاجة لنا في الاطالة فيها (قوله هذه الامة) عليه الجمهور ويقت وجهه في الاصل لكن في مسند أجدانها تكون في زمن الانبياء ما كانوا قائل في الایباب ويحجب بتقدير مصححه على ان المراد انها في ذنبهم مختصة بهم دون اعيانهم فان خصوصية لهذه الامة على من عداهم من الامم دون انبيائهم لما شاركهم لثافياها ويحتمل ان المراد انها موجودة في هذه الامة بعد وفاتها تبعاً بخلاف بقية الامم فانها كانت ترفع من كل امة عيون نبيها اه وفي احتمال الثاني فنظر خلافته لحديث السبيعي الذي ذكرته في الاصل الا ان يحجب بما يستثم (قوله يفرق فيها الخ) في الایباب أي تؤمر الملائكة بان تكتب فيها جميع ما سبق في تلك السنة وبأن يفعلوا ما هو من وظيفتهم مما سبق علمه تعالى به وتقديره له ورفعه ان التي يفرق فيها ذلك ليله النصر من شعبان خطأ كما في المجموع الخ (قوله وأفضل ليلتي السنة) أي على الراجح وفي المواهب اللدنية عن بعضهم ان ليله مولده صلى الله عليه وسلم أفضل من ليله القدر وأيد ذلك بأمر (قوله والمراد برفعها الخ) خلافاً لما شذ في ذلك كالشيعة (قوله ويكتمها) وحكمته كما قال السبكي ان رؤيتها كرامة لانها امر خافق للعادة والكرامة غيب في كتبها باتفاق أهل الطريق ولا يجوز اظهارها الا لخاصة وأعرض جميع ما نفسه من الخطر كظن علوم منزله عند الله أو رفعه على اقرانه مع احتمال الاستدراج الخ ما في الاصل (قوله ويحجبها) روى السبيعي خبرين على المغرب والعشاء جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليله القدر يحفظ وأمر وروى هو وغيره خبرين على العشاء الاخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليله القدر قال في الایباب ظاهر ومشكل لصدقه بصلاة العشاء جماعة ليله واحدة من رمضان ولو في غير العشاء الا خبراً فان أيد منه كل ليله تدليل الحديث الذي قبله زال الاشكال (قوله ما تقدم من ذنبه) في التقية في رواية وما تأخر ونصب ايماناً واحتساباً على المقبوله أو التقير أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل أي مع علمه بليته القدر وجاء بالجزاء ما ضا في قوله غفر له مع انه في المستقبل اشارة الى أنه متيقن الوقوع ففضل من الله على عباده وقوله ما تقدم من ذنبه أي من الصفات حلي على شرح المنهج (قوله وقيل بها يومها) كذلك شيخ الاسلام وغيره وأخرج الديلمي عن أنس أربع ليلال كما يامن وأيامهن كليلاتهن يترافقهن القسم ويعتقنهن القسم ويعطى فين الجزيل ليله القدر وصباحها وليله عرفة وصباحها وليله النصف من شعبان وصباحها وليله الجمعة وصباحها وعليه ان صح فبومها منصوص عليه بالاقصاص وحده (قوله عدم الحز والبرد) هذا جامع به الاحاديث كما يقته في الاصل وفي رواية كان فيها قراما طعما كتم صاحبه لا برد فيها ولا سحر ولا ليل ككوكب أن يرمي به حتى يصبح وان أمارتها أن الشمس صبيحتها

الشمس وشعاعها ولا تلبث كال  
 فضائها الا ان اطلع عليها (ويحرم  
 الوصال في الصوم) الفرض  
 والنفل للشيء عنه في العيصين  
 وهو صوم يومين فاكتم من غير ان  
 يتناول بينهما في الليل مقطر او لذة  
 ذلك الضعف مع كون ذلك من  
 خصوصياته صلى الله عليه وسلم  
 فقطم الناس عنه وان لم يكن فيه  
 ضعف ومن ثم لو اكل ناسا كثيرا  
 قبل القرب حرم عليه الوصال  
 مع انتفاء الضعف ولو ترك غير  
 الصائم اكل اياما ولم يضر ذلك  
 لم يحرم عليه

(فصل في الجماع في رمضان وما يجب به)

(ويجب التزير) (والكفارة)  
 الآتية (على من افسد) على نفسه  
 (صوم) يوم من (رمضان بالجماع)  
 الذي ياتمه من حيث الصوم  
 (ولو) كان الجماع (في دبر) من  
 رجل أو امرأة (و) فرج أو دبر  
 (بجمعة) لما صم من امره صلى الله  
 عليه وسلم لمن جامع في شهر رمضان  
 بالاتفاق فان لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين فان لم يستطع فاطعام  
 ستين مسكينا وكالا فادام منع  
 الا انقضاء كاستدامة جماع أصبح  
 قتلزمه الكفارة أيضا وسأ في  
 ما خرج به وانما تجب الكفارة  
 هنا على الواطئ (لا على المرأة)  
 الموطومة ولا على الرجل الموطوء

تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليله البدو ولا يحل للسلطان أن يخرج معها يومئذ  
 وروى الطبراني ولا صاحب فيها ولا مطر ولا ربح الحديث وفيه أنه يخالف حديث العيصين  
 وغيرها وقد أتى أصفى صبيحتي في ما موطن قال أبو عبد الله الخدرى روى الحديث  
 فخرت تلك الليلة الحديث وفي رواية في مسلم فربعتنا وما ترى في السماع فزعة قال وحيات  
 صعبة فخرنا الحديث وفي الجامع الكبير للسيوطي من رواية الطبراني عن جابر بن سمرة  
 أريت ليله القدر فأتيتها فاطلبوها في العشر الاواخر وهي ليله ربيع ورعد مطر ١٥  
 (قوله بذلك) أي بان تطلع الشمس صبيحتها وأما عدم الحزوا لبرد فليس في مسلم  
 لكنه في الاحاديث لكن قوله يضا لم أر في مسلم ولا في غيره ولعله تفسير بمن ذكره من  
 الفقهاء والذي في مسلم أنها تطلع ومثلا لشاع لها وفي حديث ابن خزيمة جرحا مضيقا  
 فيصير أن تكون يضا قبل الى الحرة (قوله وسكمة الخ) هو احدى حكمتين  
 ظاهما للنزوى عن الفاضى عياض والثانية أن ذلك علامة جعلها الله تعالى لها وقائلة  
 معرفتها بعد قواها الاجتهاد في يومها وايضا يستدل عليها بذلك بالنسبة للقابل بما على  
 أنها تلتزم ليله بعينها قال الشارح في الاختلاف ومن علامتها عند النبي أن لمياء المصلحة  
 تعذب فيها ليلتها وذاق عبد ابن أبي ليلى ماء البحر ليله سبع وعشرين يوما بعد عذاب كرهه  
 باسماؤه وطاف بعض السلف ليلتها باليت فرأى الملائكة في الهوام طافين فوق رؤس  
 الناس وروى الفضل واضعافه على الارض ليلتها (قوله كمال فهاها) أما أصل الفضل  
 فيها كل من شدة التزير فيها وان لم يرها (قوله ويحرم الوصال) عدا مع الصيام بالتيه بلا  
 عذر (قوله مقطرا) هل منه الجماع اختلوا فيه والراجح لا كافي التحفة واختلاف أهل  
 الاسلام والاول قال في الايعاب له وجه ظاهر ومال الخطيب اليه في شرح التبيين وسكى  
 المختارين في الاسنى والفرز ولم يصرح بتزجيم

(فصل في الجماع في رمضان وما يجب به)

(قوله التزير) قال الحلبي في حواشي شرح المنهج هو مستثنى من قولهم يعزى في كل  
 معصية لاحد فيها ولا كفارة انتهى ويحل التزير في غير من جئت انما استفتى اماذا يلزمه  
 أما هو فلا يعزى (قوله بالجماع) دفعه ما أوهمه تعليمه بقوله لانها تنفذ بدخول رأس  
 الذكركم في غام الحشفة والكفارة انما تلزم بدخول جميع الحشفة فيبادر اذ هو واجب  
 الكفارة الا وهي مقطرة من أنم الوجوه مت تامة أو ناسية أو مكرهه ثم زال ذلك بهد تمام  
 دخول الحشفة وأدامت احتوا أو تلزمها الكفارة لان صومه افسد بجماع تام لكن  
 المتقول خلافه لنقص صومه فلا كفارة عليه اطلاقا قال في التحفة نعم قد يحتاج الله  
 بالنسبة للموطوء في الدبر فان الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائما ثم استيقظ وأدام زنته  
 الكفارة الخ وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلافه وسكنا في بقية كتبه ظاهر  
 في خلاف ما في التحفة كالاحتفاف والامداد وفتح الجواد والاياعاب وكذلك شيخ الاسلام

وان قصد صومها بالجماع بأن يوج فيه مع تحوّل نوم ثم يستدعيان ذلك بعد الاستيقاظ لانه لم يؤمر بها  
 في الخبر الا الرجل المواقف مع الحاجة الى البيان ولانها غرم ما في يتعلق بالجماع فيصير من الرجل الواطئ كلهم

زكريا

(ولا يجب الكفارة على من جامع) أي وطئ ولم يفسد صومهم كان جامع (ناسيا) أو جاهلا وقرب اسلامه أو نشأ ياديه بعدد اعن العلماء (أو مكرها) لعذرهم (ولا على من أفسد صوم) غيره كأن أفسد صوم رمضان أو مسافر صوم امرأه لأنهم لو أنسلت صوم نفسها بالجماع لم تلزمها كفارة فأولى أن لا يلزم غيرها إذا أفسده ولا على من أفسد بجماعه صوم (غير رمضان) كالتضام والتذلل وورد النص في رمضان وهو مختص بقضايا لا يشترط فيها غيره (ولا على من أفطر بغير الجماع) كاستنائه وان جامع بعده لورد النص في الجماع وهو أغلظ من غيره (ولا على من لا يأثم بجماعه نحو) (المسافر والمرضى) ١٥٩ إذا جامعها بنية الترخص لعذرهم تعديه ولا على من أثم به

لكن لا من حيث الصوم كرى  
ومسافر وان جامعها حليلته جامع  
غير نية الترخص (و) كذا (ان  
زينا) فأنهم وان أثموا لكن لا لاجل  
الصوم وحده بل لاجل عدم نية  
الترخص في الأولى ولا لاجل الزنا في  
الثانية ولان الإفطار ومباح فمصر  
شبهة في ذره الكفارة (و) علم بما مر  
انفاؤها (لا) يجب (على) غيرها  
ومن أمثلة غيرها ما (من ظن أنه)  
أي الزمن الذي جامع فيه (ليل  
تقين بها) بأن غلط ظن بقاء  
الليل أو دخوله وكذا لو شك في بقاءه  
أو دخوله فجامع شيئا له أنه جامع  
بها لان الكفارة تسقط بالشبهة  
وان لم يجزه الإفطار بذلك ولا تلزم  
أيضا من أكل ناسيا ظن أنه أفطر  
فجامع لانه جامع معتقدا أنه غير  
صائم لكنه يفسد بجماعه ومن  
رأى هلال رمضان وسعد فردت  
شهاده لزمه صومه فان جامع زينة  
الكفارة (وهي) أي الكفارة هنا  
كهي في الطهارة في أيها جامع  
ما قاله ثم ومن ذلك أنه يجب (عق)  
رقبة) كاملة الرق عقا خالبا عن

ذكره وان الخطيب الثمري وبالجمال الرمي وغيرهم فجامعته في التحفة مخالف لاطلاق  
الجماعة فتنبه له فان الظاهر خلاف ما فيها وفي الاعاب نعم ينفي نيب التكفير عن وجوب  
خلاف من أوجب (قوله ناسيا) أي الصوم أو لنية ليلا (قوله) كأن أفسد صوم  
الخ) مثله ما لو أفطر تعذبا ثم جامع الصائفة فلا كفارة عليه (قوله بعده) مثله ما لو قارن  
الجماع الإفطار فمطر فلا كفارة (قوله ولان الإفطار الخ) هذا تغليل ثان للثانية على به  
الشيءان لها وليس هو للاولى لانه لا يباح لنحو المسافر الإفطار من غير نية الترخص (قوله  
ومن أمثلة) جمع مثال أي ومن أمثلة عدم وجوب الكفارة على غير الأثم من ظن الخ لان  
من ظن بقاء الليل جاز له الجماع وغيره وقوله غير ما مر الذي مر فهو المسافر والمرضى اذا  
جامع نية الترخص (قوله وان لم يجزه الإفطار بذلك) أي بالشك في دخول الليل وأما  
الشك في بقاء الليل وظنه أو ظن دخوله بأما فانه يجوز الإفطار به فلا رد على الضابط الا  
الشك في دخول الليل ومن قوله يسقط الكفارة بالشبهة تعلم أنه لا بد من زيادة تدبر  
في ضابط الكفارة وهو ولا شبهة كزاد في التحفة (قوله كلمة الرق) خرجت المستولدة  
والمكتسبة كآبة مهيضة وأما البعض فان اعتق نصف عيدين عن كفارة فان كان موسرا  
سبع وسرى العتق الى باقيهما مطلقا وان كان معسرا فان كان باقهما مفكك ذلك وان كان  
اخره لم يصح لعدم السراية فان كان باقهما مازا صرح حصول الآتقلال المقصود ومن العتق  
وكذا ان كان باقى أحدهما حرا أو أسره فقط فيصح حصول السراية في الآخر فصار  
كأنه باشر عتق جميعه ويجزى عتق المذبر والمعلق عنه بصفة اذا انخر عتقه عن الكفارة  
أو علقه بصفة تسبق الاولى والاتق عنها لاعتق الكفارة (قوله والكسب) عطفه على  
العمل من عاف الرديف ولذا حذف في الروضة والأولاهم والمغايير بان رادها بخل بالعمل  
ما ينقص الذات وبخل بالكسب ما ينقص نحو العمل (قوله في غرة الجنين) الذي يمنع  
الاجزاء في غرة الجنين هو الذي ثبت الرذق المبيع (قوله وغيره) أي من المعاملات  
(قوله وذلك) أي تكميل حاله ليتفرغ انما يحصل الخ اذ غير القادر على ذلك يكون  
كذلك الناس (قوله العليا) أي تأمل أصابع اليد العليا غير الابهام (قوله يتابع  
المنى) أي بغير مشقة لا لتحمل عادة (قوله الاستئذان) أي ولو جميعها وكذا ضعيف

ثابتة عوض مؤمنة سلمية من العيوب التي تخل بالعمل) والكسب اخلا لا ينافي ان لم يمسحبت الرذق البسح ويمنع  
الاجزاء في غرة الجنين لان المقصود من عتق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الأحرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل  
بقصدونه على القيام بكفائه فيجزى عطفه أصابع الرجاين ومقاصد الخنصر أو النهم من يد واحدة وأتأملها العلما من غير  
الابهام وأخرج يتابع المنى وأورد لم يصف بصير سلته ضعفا بضر بالعمل اضرا رأينا ومقطوع الأذنين والانت وأخرج  
السكران وأجزم ومجروح ومقبود الاسنان ومن لا يجس من صنع

بش وقاسق وأحرق وهو من يضع الشيء في غير محله مع علمه بغيره وأبقى ومغسوب وغائب  
 علم حياتهم أو بآت وان جهلت حالة العتق (قوله ولا يجنون) أي في أكثر أوقاته من  
 استوى زمن إفاقته وجنونه أجزاً أن كانت الأفاقة في النهار أو تبصر له الكسب ليلاً ومن  
 يبصر وقتاً ومن وقت كالمجنون في نفسه المصكور ويبقى له وخيل بعد الأفاقة ينفع  
 العمل في حكم الجنون (قوله لا يبرئ برقه) أي عند العتق كقالب وسيل فإن برقه بعد  
 اعتاقه أجزاً خطا القن أما إذا كان يبرئ برقه فيجزى وإن اتصل به الموت بخلاف ما لو  
 اعتق أعمى فأبصر لتحقيق يأس ابصاره فكان عوده نعمة جديدة (قوله من الإيهام) مثله  
 لو فقد أعمى غير الإيهام فضر قطع أعمى منه لأنه حينئذ كالإيهام (قوله من الوسطى الخ)  
 أي من أحد هما بخلاف أعتل من الخنصر أو البصر فإن نقصاً منه ماستر (قوله  
 كله) يخرج به قدرته على بعضها فهو كالقدم وكذلك بعض الصوم بخلاف الطعام ولو  
 بعض مدة الذل بدل فيضرحه ثم الباقي إذا أيسر (قوله بان بصر عليه) لاحتياجه  
 لخدمته لمصعب يأبى خدمته بنفسه أو ضحاً بحيث يحصل له بغيره شقة لا تحصل عادة  
 ولا أثر لقوات رعاية أو لمضربه أو جمونه (قوله ومكنا) ولا يجب بيعه كما يدعي  
 أنه مما يثبت بشق عليه مفارقتها مشقة لا تحصل عادة وإن كانا فليس بان يجب بغير  
 المسكن مسكناً يكفيه وقتاً بقره وبمن القن قنابته وقتاً بقره ثم إن تسع المسكن  
 المؤلف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقعة لزومه تحصلها واحتياجه الأمانة موطوء كيو  
 للخدمة (قوله وغيرها) أي وأما كاتبة وفرش الذين تلبسهم موتهم وعن دينه ولو  
 مؤجلاً وبأن في نحو مكتب القصة وخيل الجندی والآلة المحترق وشباب العمل ما  
 في قسم الصدقات والمراد كفاية العمر الغالب ولا يجب بيع أرض لا تفضل غلماً عن  
 كفايته ولا رأس مال لا يفضل ربحه عنه ومثل ذلك الماشية ونحوها ولا يجب شراء الرقبة  
 بزاد عن غن مثلاً وإن قلت لكن يمنع ذلك أجزاء الصوم فيصير إلى وجودها بش مثلاً  
 وكذا الوغاب ماله ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصبر إلى وصوله (قوله شهر بر) فن  
 تكلف العتق أجزاً ولو بان بعد صومهما أن لا مالاً يمكن عالمه لم يتدب (قوله متابعين)  
 لو ابتدأهما على ما طرأ عليه قطعه أو جاهد لا يبعث عبداً في بيعه لكن يقع له فلا حرج كان  
 جاهد به (قوله فان أفسد يوماً) أي من الشهرين (قوله وارضاخ) هذا كالخض والنفاخ  
 الاتيين في كلامه يتصور وجوده في كفارة التتار أما كثرة صيام رمضان وطهار  
 فيصن أن بالرجل نعم يتصور في كفارة الظهار بأن تصوم امرأته مطلقاً وصمت قريبها  
 أو بآذن قريبه أو بوضعه لكن لا يلزم التسابع فيه كسأني فراجعه (قوله زمانية) ذ  
 يلزمه تبعها كل ليلة ولا يلزمه نية التسابع وكذلك تعيين جهته ولو صام أربعة أشهر بينها  
 وعليه كفارة قتل وطهار ولعين أجزاً بعينها (قوله بخص) ممن ينفقها طعاماً  
 شهرين أما إذا اعتاده فشرعت في وقت بخله الحيض فانه لا يجزى (قوله ويجنون)

ولا يجزى زمن ولا يجنون ومصر  
 لا يبرئ برقه ومقطوع الخنصر  
 والنصر أو الإيهام أو السبابة  
 أو الوسطى أو أعمى من الإيهام  
 أو أعتل من الوسطى أو السبابة  
 والشلل كالقطع (فان لم يبعد)  
 رقبة كاملة بان يبصر عليه  
 فصله أو وقت الأداء لا الوجوب  
 لكونه يحتاجها وقتها لخدمته  
 تلقى به أو كفاية بحونه  
 سنة طعاماً وملبساً ومكناً وغيرها  
 (صام شهرين متتابعين) وهما  
 هلالان فان انكسر الأول قسم  
 ثلاثين من الثالث فان أفسد يوماً  
 ولو اليوم الأخير ولو بعد كسر  
 ومرض وارضاخ ونفسانية  
 استأنف الشهرين ثم لا يضر  
 القطر بخص ونفاخ ويجنون

(قوله في حكم الجنون) خرج  
 بالجنون الانحلال لزواله مبرج  
 وصرح به الماوردي لكن توقف  
 غيره فيما لو طردت العادة تذكره  
 في أكثر الأوقات اه مختصم  
 النفس والنهية أصل (قوله)  
 فكان نعمة جديدة) وفي النجفة  
 والنهاية لا يجزى من قدم القتل  
 بخلاف من نصح قتله في الجارية  
 أي قبل الرفع إلى الأمام اه أصل

وانما مستغرق لان كلامها ياتي الصوم ~~مكونه~~ اخطار ايا (فان لم يقدر) على صومهما بان سر عليه هو او تابعه  
 انصرهم او مرض يدوم شهرين غالباً او تلوف زيادة مرضه او نحو شدة تشهونه الوط (ألم) أي حال (سكن مسكناً) أو فقراً  
 من أهل الزكاة (كل واحد منهم) (مدا) بما يجزئ في القطرة وسبق فيها بيان المقدور يجوز أن يملكهم ذلك كله مشاعراً أن  
 يقول خذوه ويؤى به الكفاية فان صرف الستين الى مائة وعشرين بالسوية حسب ثلاثون صدفا فصرف ثلاثين  
 أخرى الى ستين منهم وبسيرة الباقي من الباقي ان ذكرهم أنها كفارة والا فلا ويجوز أن يصرف للمسكين مدين من كفارتين  
 وأن يعطى رجلاً مد أو بشرته منه غير مصرفه لا نحو وبشرته منه وهكذا الى الستين لكنه يكره ملته بالعدل  
 في صدقة (وتسقط الكفارة) هنا (بطرق البنون والموت في أثناء النهار) ١٦١ الذي جامع فيه لا بان بطرقه لأنه لا يمكن  
 في صوم لمنافاته (لأن المرض والسفر) والاعمال والزدة اذا طرأ  
 أحدهما بهد الجماع فان طرقه لا يمنع وجوب الكفارة لأن  
 المرض والا فربما فيان الصوم فيحقق هناك من صومه ولا طرق  
 الزدة لا يمنع القطر فلا يؤثر فيها وجب من الكفاية ولا بالاصار  
 بل اذا هجر الجميع عن الاتصال الثلاثة السابقة استقرت  
 الكفارة في منه فاذا قدر بعد ذلك على خصله منها فعلها ولا  
 يجوز له أن يصرف شأنها الى من تلزم نفقته كما في الكفارات  
 وكان كأنهم لغبر المكفر الطوع بالكفارة عنه باذنه وله  
 حينئذ صرفه له ولا هله لأن الصارف لها غير الجماع ولكل  
 يوم يقصد من رمضان بالجماع السابق (كفارة) ولا يتدخل  
 سواء كفر عن كل يوم قبل افساد ما به أم لا لأن كل يوم عبادة مستقلة بنفسها لا ارتباطاً لها بما  
 بعدها بل يتخلل منها في الصوم

ان قطع جاء فيه تفصيل الحيز (قوله مستغرق) قديمه بالمسبق أنه ان أفاق منه مظنة من النهار صومه (قوله بان سر) أي بان تعلقه بذلك مشقة شديدة وان لم ينج التيم ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء دون السفسفة العدول الى الطعام ليجزه الا عن الصوم (قوله أي ملك) اذا يجزئ حقيقة أطعمهم (قوله من أهل الزكاة) نبيه على عدم جواز الدفع للكافر ولا في هاشم والطلب ويولاهم وان كانوا فقراء أو مساكين (قوله كله مشاعراً) فلو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملككم هذا كفى ولهم القيمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونؤى لكفارة فانه لا يجزئ ان اخذوه بالسوية واللا يجوز الا ان أخذوا الادونه (قوله من كفارتين) أمان واحدية فلا يجزئ (قوله له) أي لغبر المكفر المتطوع وقد علمنا أن على المقصد المذكور خمسة أشياء واحدة منها الله ان ينجها وزعمه وأربعة في الدنيا وهي القضاء لتلك اليوم الذي أفسده والكفارة العظمى والعزير والاصالة لذلك اليوم الذي أفسده صومه والله أعلم

#### • (فصل في القدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيه يجب عليه) •

(قوله بثلاث طرق) فيه نظر بالنسبة للطريق الاول منها اذا لو اوجب فيه اما القضاء عنه أو القدية لالجامع بينهما المستفاد من قوله بتجميع القضاء القدية والموجود في كلام غيره في ايراد الطريق المذكورة وانما هو في القدية فقط لا المصلحة التي ذكرها هنا اللهم الآن يقال انه قد يتصور في الطريق الاول اجتماعهما وذلك فيما اذا أخر قرب الميت المتدارك عن الميت حتى جاء رمضان أخر فانه ان أراد القدية عنه لم يلزم لكل يوم مدين مد للقتل ومثل التأخير وان أراد الصوم عنه لم يلزمه لكل يوم مثل تأخير كما مر به في القمولي في الجواهر وغيره واذا كان في المشقة تفصيل اعتراض في الاطلاق كقوله (قوله جنس القطرة جنس الخ) هذا التمييز بخلاف اليهودي في كلامه كما أوضحته في الاصل فراجع منه (قوله غالب قوت البلد) في الحقيقة يؤخذ عما في القطرة أن المواد منها بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء اهـ

٢١ بأفضل من يجوز كل ويجمع الى البالي بين الايام • (فصل) • في القدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيه يجب عليه (يجب) مع القضاء القدية بثلاث طرق وهي (مد) وجنسه جنس القطرة جنسا ونوعا وصفة فيجب (من غالب قوت البلد) في غالب السنة (ويصرف الى) واحدا من (الفقراء والمساكين) دون غيرهما من صفى الزكاة لأن المسكين ذكر في الآية الآتية والفقير سوا آلامته ولا يجب الجميع بينهما ويجوز اعطا واحد مدين وثلاثة لأن كل مد كفارة مستقلة به فارق ما مر في كفارة الجماع وبتنع اعطوا دون مد وحده أو مد كامل لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض ويجب المد (لكل يوم) للمدتر أن كل يوم عبادة مستقلة الطريق الاول فوات نفس الصوم فيقتل (يجزئ) بكليل يوم



(من تركه من مات وعليه صوم من رمضان أو غيره) كذا وكفاة (و) قد تمكن من القضاء ولم يقض (أو تعدى بقطره) وإن لم يتمكن (أو يصوم عنه قريبه) وإن لم يوص به ذلك سواء العاصب والوارث وولي المال وغيرهم من سائر الأقارب (أو) يصوم عنه (من أذنه) القريب المذكور سواء (الوارث) وغيره (أو) من أذنه (الميت) في أن يصوم عنه بأجرة أو دونها وذلك للاخبار الصريحة كثيرا الصيحين من مات وعليه صيام صام عنه وليه وصح أنه صلى الله عليه وسلم أذن لأمرأة أن تصوم عن أهلها صوم نذر مات وهو عليها ولو صام عن عليه رمضان مثلا ثلاثين قريبا أو أجنبيا بالأذن في يوم واحد أبرأ والأطعام أولى من الصوم للذلاف فيه دون غيره ونرج بالقراب وأذنه الأجنبي الذي لم يأذنه القريب ولا الميت فلا يجوز له الصوم وفارق تقليد من الحج بأن له بدله هو الأطعام والحج لا يدل له ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف فلا قضاء عليه ولا فدية ولا يصح الصوم عن حي ولو لم يهرم اتفاقا ونرج بقوله تمكن ماذا مات قبل التمكن منه بأن مات عقب موجب القضاء

(قوله من تركه من مات) فلا يجوز لأجنبي الأطعام عنه لأنه بدل عن بدني بخلاف الحية وكذا يقال في الأطعام في الأنواع الآتية وفي النهاية إذا لم يقض تركه فلا يلزم الوارث أطعام ولا صوم بل يسر ذلك وفيه في بدني لمن عدا الورثة من بقية الأقارب إذا لم يقض تركه أو سقطها وتعدى الوارث ترك ذلك انتهى (قوله أو صكته) قال القليوبي في حواشي المحلى عن العيين أوتنع أو قتل أو نذر أو على العقد فيص منها ما تمكن منه فلا مات بعد لزوم كفارة التطهار بعشرة أيام مثلا لزمت تداولك العشرة دون ما زاد ويلزم الولى في الصوم اغنام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة التطهار ولا ولا في نذر شرط الميت تتابعه لا تقاطعه بالموت (قوله من أذنه القريب) يشترط في الآذن والمأذون البلوغ والعلمية لأن القن من أهل فرض الصوم بخلاف لصي (قوله أو من أذنه الميت) ويستوى مأذون الميت ولقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر ولو تدهد الأقارب وانفقوا ذلك والاقسم بين الورثة على قدر موارثهم فإنه الغارق قبل وهو ينام على أن الولى هو الوارث وفي الأعيان يجب بمحله على ما إذا لم يكن هناك من الأقارب إلا الورثة أو امتنع غير الورثة من الصوم اهـ فمن خصه شيء أخرجه والصوم عنه ويجبر الكسبر لو كان الواجب يوما لم يجز تبعض واجبه صوما وأطعاما (قوله والأطعام أولى) وذلك لوقال بعضهم نطم وبعضهم يصوم أحجب الأولون وقد يتعين الأطعام كالومات مرده لأنه دين على بالتركز قوله الذي لم يأذنه الخ اعتمد الشارح في كتيبه وكذلك الأسقى وفيه في شرح مختصر في شجاع أنه لو قام القريب ما منع الآذن أو امتنع منه أو لم يكن قريب أنه لم يأذن الحاكم بل إن تركه تعين الأطعام والأفلا يجب بشي واعتد الجاهل الرمي في النهاية أن الحاكم يأذن قال فيمناظره خلافا لمن استوجه عدمه الخ (قوله وفي الخ) قال للأجنبي أن يصح حجة الإسلام عن الميت وإن لم يستطع الحج ولا آذن الميت ولا قريبه فيها وأما المعصوب فلا بد من أذنه (قوله فلا قضاء عليه) وهذا هو المذهب وحكي القننل عن بعض أصحابنا أنه يام عن كل مسلاة مدا قال الخوارزمي ورايت بخراسان من يفتي به من بعض أصحابنا وحكي ابن برهان عن الشافعي في التقديم أنه يجب على الولى أن يصلي عنه ما فاتته وحكم العبادي قول الشافعي وفي الصفة القول بجواز الصلاة عنه اعفته جمع من محقق المتأخرين وفعل به السبكي عن بعض آثاره الخ وعن البيهقي أن الشافعي قال في الاعتكاف يعتكف عنه وليه وفي رواية يطم أنه وليه قال صاحب التذنب ولا يعد تقريه هذا في الصلاة فطم عن كل صلاة مدا وإذا قلنا بالأطعام في الاعتكاف فالقدر المقابل بالاعتكاف يوم بيلته هكذا حكمه الإمام عن رواية شعبة قال في الروضة وأما ما هو مشكل فاعتكاف لحظة عبادة تامة وإن قس على الصوم فالسليم ثم خارج عن الاستار اهـ وفي حواشي المحلى للقليوبي قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لأنه من مقابل الأصح اهـ (قوله عقب موجب القضاء) المراد منه أن لا يدرك زمانا يصح

ويعلم من استخراجهم كملان يكون في الوجه واليدن وان كان استخراج في غيرهما الثلاث لخواص العضو في تهيأة ووضوح  
ان غير التراب عليه ان كان جعل التيم ولا يجب مسح الماء وان لم يضره لان ١٦٣

وهذه رتبة فوق المسح ودون الفسل جوزت هنابل الفسل للضرورة وبعبارة الحقيقة في  
الوضوء عند الكلام على غسل الوجه فيها وخرج الفسل هنا في سائر ما يجب غسله من  
الماء بالجران فلا يكتفى فيها بخلاف غسل العضو في الماشاة يكتفى غسلات تحت وعبر  
بعضهم عن الامساك المذكور بالمسح وبعضهم بالفسل والصحيح انه رتبة بينهما  
كما وضعت في الاصل (قوله في الوجه واليدن) قال في الصفة خلافا لما اكتفى بمرور  
التراب عليه (قوله ولا يجب الخ) قال في النهاية نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع سائرا  
على العليل لمسح على السائر الخ وفي الارشاد والمسند قال في فتح الجلود ويحل يديه  
بل جوارحه كما هو ظاهر ان كان في عضو التيم ما اذا تعذر اذرا او التراب على موضع العلة  
والا لم يجز لانه يفتقر الواجب من مسحه بالتراب ويجب الاعادة على نفسه من غير فائدة  
اه (قوله قدم ماشاه) أي التيم وغسل الصبي قال في الصفة وبعت الاسنوي ثوب  
تقديم ما يندب تقديمه في الفسل في جرح برأسه بفسل محبسه ثم يتيم ثم يفسل باقي بدنه اه  
وفي الاعياب الاولى تقديم اعضاء الوضوء ثم الرأس ثم شقه اليمين ثم اليسار كمن يفسل جميع  
بدنه هذا ما اختاره في المجموع ثم قال واذا بدأ بما ذكر تيم الباقي تيم واحد افعيا يظهر من  
كلامهم خلافا لما أفتى بأنه يتيم لكل عضو تيم الخ (قوله غسلا) أي للصبي ومسحا  
للبيبة وتيماف الوجه واليدن (قوله أو بوجهه ويده فتيمان) محله ان لم تيمهما الجراحة  
والا يكتفى بتيم واحد عنهما قال في المغني والنهاية يؤخذ من التعليل أن الجراحة لو عمت  
الوجه واليدن كفاهما تيم واحد وكذا لو عمت الرأس وهو ظاهر لسقوط الترتيب  
بسقوط الفسل اه وله ان يوالى بين جميعهما بان يفسل جميع الوجه ثم يتيم من عليه ثم من  
اليدن قبل غسل جميعهما (قوله ثلاث تيمان) الصورة ان الجراحة لم تسو ببقية  
اعضائه واحد من وجهه وآخر من يديه والثالث عن رجله وأما الرأس فيكتفي بمسح  
ما بقي منه بلا جراحة اما اذا عمت العلة الاعضاء الثلاثة دون الرأس فالواجب تيمان  
لا غير كما في الاعياب وغيره وبعبارة الصفة أوعت ما عدا الرأس تيم واحد عن الوجه  
واليدن لسقوط غسلهما المتعلق لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما من مسحه  
أي الرأس ثم واحد من الرجلين اه وثمنا ايضا فان حشاه فأربع تيمات اه أي ولم يتم  
عضو من متواليين فان عمت الرأس والرجلين كفاه تيم واحد فخلص ان كل عضو من  
فأكثر متواليين اذا عمت الجراحة سقط وجوب الترتيب في ذلك واكتفى بتيم واحد عن  
الجميع (قوله اللعوق) بفتح اللام تحفة على الخطيب في المغني فقلنا لا ما ورد في الجيرة  
ما كان على كسر اللعوق ما كان على جرح ومنه عصاة القصد ونحوها (قوله نزعها) هذا  
ان أخذت من الصبي شيئا ما اذا لم تأخذ من الصبي شيئا بان كانت على قدر العليل فقط فان  
كانت في اعضاء التيم وأمكنه اهر او التراب على العليل فونزع وجب النزاع ومع جميع  
العليل بالتراب والا فلا (قوله حتى يجعل عليه الخ) خالفوه في المغني والصفة والنهاية بخلافه

وهذه رتبة فوق المسح ودون الفسل جوزت هنابل الفسل للضرورة وبعبارة الحقيقة في  
الوضوء عند الكلام على غسل الوجه فيها وخرج الفسل هنا في سائر ما يجب غسله من  
الماء بالجران فلا يكتفى فيها بخلاف غسل العضو في الماشاة يكتفى غسلات تحت وعبر  
بعضهم عن الامساك المذكور بالمسح وبعضهم بالفسل والصحيح انه رتبة بينهما  
كما وضعت في الاصل (قوله في الوجه واليدن) قال في الصفة خلافا لما اكتفى بمرور  
التراب عليه (قوله ولا يجب الخ) قال في النهاية نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع سائرا  
على العليل لمسح على السائر الخ وفي الارشاد والمسند قال في فتح الجلود ويحل يديه  
بل جوارحه كما هو ظاهر ان كان في عضو التيم ما اذا تعذر اذرا او التراب على موضع العلة  
والا لم يجز لانه يفتقر الواجب من مسحه بالتراب ويجب الاعادة على نفسه من غير فائدة  
اه (قوله قدم ماشاه) أي التيم وغسل الصبي قال في الصفة وبعت الاسنوي ثوب  
تقديم ما يندب تقديمه في الفسل في جرح برأسه بفسل محبسه ثم يتيم ثم يفسل باقي بدنه اه  
وفي الاعياب الاولى تقديم اعضاء الوضوء ثم الرأس ثم شقه اليمين ثم اليسار كمن يفسل جميع  
بدنه هذا ما اختاره في المجموع ثم قال واذا بدأ بما ذكر تيم الباقي تيم واحد افعيا يظهر من  
كلامهم خلافا لما أفتى بأنه يتيم لكل عضو تيم الخ (قوله غسلا) أي للصبي ومسحا  
للبيبة وتيماف الوجه واليدن (قوله أو بوجهه ويده فتيمان) محله ان لم تيمهما الجراحة  
والا يكتفى بتيم واحد عنهما قال في المغني والنهاية يؤخذ من التعليل أن الجراحة لو عمت  
الوجه واليدن كفاهما تيم واحد وكذا لو عمت الرأس وهو ظاهر لسقوط الترتيب  
بسقوط الفسل اه وله ان يوالى بين جميعهما بان يفسل جميع الوجه ثم يتيم من عليه ثم من  
اليدن قبل غسل جميعهما (قوله ثلاث تيمان) الصورة ان الجراحة لم تسو ببقية  
اعضائه واحد من وجهه وآخر من يديه والثالث عن رجله وأما الرأس فيكتفي بمسح  
ما بقي منه بلا جراحة اما اذا عمت العلة الاعضاء الثلاثة دون الرأس فالواجب تيمان  
لا غير كما في الاعياب وغيره وبعبارة الصفة أوعت ما عدا الرأس تيم واحد عن الوجه  
واليدن لسقوط غسلهما المتعلق لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما من مسحه  
أي الرأس ثم واحد من الرجلين اه وثمنا ايضا فان حشاه فأربع تيمات اه أي ولم يتم  
عضو من متواليين فان عمت الرأس والرجلين كفاه تيم واحد فخلص ان كل عضو من  
فأكثر متواليين اذا عمت الجراحة سقط وجوب الترتيب في ذلك واكتفى بتيم واحد عن  
الجميع (قوله اللعوق) بفتح اللام تحفة على الخطيب في المغني فقلنا لا ما ورد في الجيرة  
ما كان على كسر اللعوق ما كان على جرح ومنه عصاة القصد ونحوها (قوله نزعها) هذا  
ان أخذت من الصبي شيئا ما اذا لم تأخذ من الصبي شيئا بان كانت على قدر العليل فقط فان  
كانت في اعضاء التيم وأمكنه اهر او التراب على العليل فونزع وجب النزاع ومع جميع  
العليل بالتراب والا فلا (قوله حتى يجعل عليه الخ) خالفوه في المغني والصفة والنهاية بخلافه

لا تضعف فلا يتر من فوق حائل والماء يوتر من ورائه في نحو مسح الخلف ولو نزع السائر يحدوم امتنع المسح عليه حتى يجعل  
عليه سائرا آخر لا يشذ إليه الرشح

المسح على نفس المترشح لانه يحتاج لمماسه وما احتج اليه يعني عنه (قوله ويجب عليه القضاء الخ) حاصله ان أخذت من الصحيح زائدا على حاجة الاستسقاء وخشى من تركها محذورا وجب القضاء مطلقا وكذلك ان أخذت قدرا الحاجة من الصحيح ووضعت على حدث وكذلك ان وضعت على طهر وكانت في أعضاء التيمم اما اذا أخذت من الصحيح قدرا الحاجة ووضعت على طهر وكانت في غير أعضاء التيمم فلا قضاء وكذا اذا تأخذت من الصحيح شيئا وكانت في غير أعضاء التيمم فلا قضاء مساويا وضعت على طهر أم حدث (قوله وان وضعت على طهر) اعقده الشارح في كتبه الا للصفة وكذلك نسخ الاسلام ذكر يا اخطيب الشريفي والجمال الرمي وغيرهم ووقع لانه عبر في الصفة بقوله ومعه أى عدم وجوب الاعادة حيث وضعت على طهر ان لم تكن بضو التيمم والا لزمه القضاء قطعا على ما في الروضة لنقص البديل والمبدل لكن كلامه في المجموع يقتضي ضعفه اه لكن يمكن ان يكون التبري والاستدراك انما هو بالنسبة للقطع بالحكم فلا يخالف حيث ذكره وقد اشيعت الكلام على ذلك عالم أسبق اليه في بعض الفتاوى فراجعه منها ان أردته والمراد بالطهر الذي يوضع عليه الطهر الكامل بالنسبة لذلك العضو فان كانت في عضو من أعضاء الوضوء فلا يسمى متطهرا الا اذا كان متطهرا من جميع الحديثين الاصغر والاكبر وان كانت في غير أعضاء الوضوء فبشرط الطهر من الحدث الاكبر لا غير (قوله لنقص البديل) وهو التيمم والمبدل وهو الوضوء وبه قد دل ذلك بما اذا لم يكن على الجرح جبره ولم يمكنه صحه بالتراب فيجب القضاء لنقص البديل والمبدل وبه صرح الجلال الرمي في فتاويه (قوله وان غلب في محل الصلاة) هذا اعقده الشارح والذي اعقده الخطيب في المغني والجمال الرمي في النهاية وغيرهما اعتبار محل الصلاة فلو تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء وصل في مكان آخر يندر فيه وجوده أو بالعكس فالعبرة عند الشارح بوضع التيمم وعندهما بمحل الصلاة ونقل سم على هذا أن العبرة بمحالة الحرم حتى لو اسرح في محل يغلب فيه القصد وانقل في بقية الى محل يندر فيه القصد لا يجب فيه القضاء وفي فتاوى الجلال الرمي هل المراد التقيد بوقت وجوب الصلاة أم في السنة أم في الفصل أجايب بأن مرادهم بترك ذلك حال تيممه ان ساوى محل الصلاة والاقباله العبرة بمحلها وقد صرحوا بأن العبرة بمحل التيمم وهو يجري على الغالب ان تيمم بمحل صلاته اه وجوابه في الحقيقة تنال عن الجواب وترد دم في أنه هل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شأنه الوجود فلا قضاء وان كان بالعكس وجب القضاء وفي جميع العام وأقاله أوجيع العمر وأقاله قال ولعل الوجه الاول وعليه فالغلب الوجود صيفا وشتا في ذلك المحل لكن غلب عدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيبطل القضاء فيه مطلق ولا يعد اعتباره قال ويجري جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه اه وفي حواشي الحلبي على شرح المنهج لو شك هل المحل الذي صلى فيه قد سقط به الصلاة أم لا لم يقب الاعادة كالأول

(وتيمم مخلصها) من الجرح تيمما كاملا في الوجه والبدن ويجب عليه القضاء اذا وضع الجبيرة أى الساتر (على غير طهر) ويحذر تركه لقوات شرط السقم من الوضع على طهر كالتلف أو كانت في الوجه والبدن وان وضعت على طهر لنقص البديل والمبدل (ويقتضي) وجوبا أيضا اذا تيمم في الحضرة أو السفر (لبرد) لندرة فقد ما يضمن به أو يندثر به (أو) اذا (تيمم) فقد الماء وقد ندر فقدته في محل التيمم وان غلب في محل الصلاة بخلاف فاذا غلب فقد أو استوى الامر ان مسافرا كان أو مقيما

(قوله وبه صرح الجلال الرمي في فتاويه) وعبارة فتاوى الرمي سئل عن شخص يسده جراحة ولا سائر عليه او يضر صمها بالتراب فهل يجب عليه اعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم لنقص البديل والمبدل أم لا فاجاب نعم يجب عليه انتهت وهي واجبة اهاصل

أشياء الطاهر كإثنا والخلال ومنه ما بها الرسل كلوا من الطيبات وما لأذى فيه كقولهم  
 هذا يوم طيب وما نستطيعه النفس نحو هذا طعام طيب اه (قوله مستعملا) أي في حديث  
 قال في التفتة وكذلك ثبت فيما يظهر بأن استعماله في مغلظة اه قال الهانفي في حواشي  
 التفتة واعقدهم وقال سم بأن استعماله ثم ظهر بشرطه اه أو وضعه في السابعة فانه حينئذ  
 طاهر غير مطهر ونقل الشوري في حواشي المنهج عن شرحي الروض وبهية الشيع  
 الاسلام أن المستعمل في شجاسة الكلب غير مستعمل فيبوزاستعماله مرة أخرى اه  
 (قوله وهو) أي المستعمل في الحديث قال في شرح المنهج يؤخذ من حصر المستعمل  
 في ذلك خمسة تيم الواحد والكبر من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك اه (قوله  
 أو تاتر) بقده الرافعي بما إذا انفصل بالكلية وأعرض عنه قال لأن في إصالة الأعضاء  
 عسرا فيعذر في رفع اليد ودها وفيهم منه الاثنى وغيره انه لو بادر إلى أخذ من الهواء  
 صبح ووجهه سم العبادى في شرح مختصر إلى شجاع بعد تقييده بجمع ذلك العضو بأهلهما  
 لم يثبت على العضو ولم يجر عليه بنفسه لكثافته اعتقر ذلك فيه المشقة كما اعتقر رفع اليد به  
 ثم عودها لذلك بخلاف المسامحة شيع الاسلام ذكر ما من كلام الرافعي ان ما ذكره خاص  
 بما إذا رفع يده ثم أعادها وكل ما سمح العضو قال فقوله إذا انفصل بالكلية أي انفصل  
 عن اليد الماسحة والمسوحة جميعا واعقده الخطيب في المغنى والشارح في التفتة  
 والجمال الرملي في النهاية وغيرهم وقال أفيما قاله الاستنوي ممنوع لأن المتناثر إذا لم يمس  
 العضو بل لا في ما لم يمس بالعضو لا يكون مستعملا قطعاً كالباقي في الأرض وان انفصل  
 بالكلية وأعرض عنه التيم إذا شرط الاستعمال مما سمح للعضو لا يجوز الانفصال بدون  
 التقاض بالعضو ولذلك قال الشارح هنا بعد مسه العضو إذا في التفتة فلو أخذ من الهواء  
 عقب انفصاله مما سمح له يجوز قال وإيهام قول الرافعي وانما يثبت له حكم الاستعمال إذا  
 انفصل بالكلية وأعرض عنه الاجراء غير مرادة الخ ولذلك قال الشارح هنا وان لم يعرض  
 عنه خلافا للاستنوي (قوله وان قل الخليط) زاد في التفتة جدا بحيث لا يدرى لانه  
 انعمونه يمنع وصول التراب للعضو وقال في التفتة وقيل ان قل الخليط جاز (قوله باذنه)  
 ولو لا عذر ولكن قال الشهاب القليوبي مع الكراهة حينئذ أي بأن ينقل المأذون التراب  
 للعضو ثم يصعبه وبنى الاذنية معتبرة معتبرة بنقل المأذون ومستهادة إلى مسيح  
 بعض الوجه كذا في التفتة وفي المغنى والنهاية لا يثبت به الاذنية عند النقل وعند مسيح  
 الوجه كالمكان هو التيم بنفسه واللام يصح حرما ويشترط كون المأذون محررا كإثبات التفتة  
 والامداد والفتق زاد فيما كون المباشر من أهل العبادات وفي النهاية وغيرها المسحة ولو كان  
 المأذون صبي أو كافرا أو حائضا أو نفسا حيث لا تقض ولا يطل تغسل المأذون بجسده  
 لأن التاوى غيره وأما يحدث الاذن فاعتقد الشارح البطلان تبعا لبحث الشيعين لانه  
 المباشر للنية واعقدهم رانه لا يصح كحدث المأذون تبعا للقاضي حسين لانه غير ناقل (قوله

(و) الثالث ان لا يكون  
 مستعملا) كالماء بل أولى وهو  
 حائض على التيم أو تاتر بعده  
 العضو وان لم يعرض عنه  
 (و) الرابع (أن لا يخالطه دقيق  
 ونحوه) وان قل الخليط لانه يمنع وصول  
 التراب للعضو (و) الخامس (أن  
 يقصده) أي التراب بان ينقله إلى  
 العضو المسوح ولو فعل غيره  
 باذنه

(قوله الشارح بان ينقله الخ) أي  
 يحمله من الأرض أو الهواء إلى  
 العضو المسوح بنفس ذلك  
 العضو أو غيره من مأذونه أو من  
 نفسه كان أخذ ما سمح له من  
 الهواء أو من الوجه ثم رده إليه (قول  
 الشارح ولو فعل غيره)  
 المتناثر وقيل يشترط عذره أي واللام  
 يصح وإلى ذلك أشار بقوله ولو لم يخ  
 قال اجمع المطران مطلقا اصل (قوله  
 كما في التفتة والامداد والفتق)  
 وحال في الإيعاب فقال ويجزى  
 أن يعمه غيره ولو كافرا كما أتى  
 به القساري أو مجنونا أو حائضا كما  
 ذكره الأذرى وغيره اه جل البلب

والفرق الذي مر هو أن ستر العورة أخف من الخبث فكذلك يكون أخف من الاجتهاد في القبلة ولهذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي الخبث والتارك للاجتهاد في القبلة (قوله طهر المستحاضة) أي استنجأها وحشوها وعصبها ووضوؤها قبله أي قبل الاجتهاد في القبلة مع أن طهر المستحاضة للاراحة كالتيمن وأدوؤها لا يرفع حدثها وإنما يستنجي به نحو الصلاة كالتيمن ولذلك لو نوت رفع الحدث وأطلقت لا يصح وضوؤها كالتيمن وقوله لأنه أي طهر المستحاضة أقوى من التيمم وجه كونه أقوى بالنظر إلى ذات الماء فان من شأنه رفع الحدث بخلاف التراب وأما بالنسبة للمستحاضة المستعملة للماء فليست بأقوى من التيمم بل قد يقال التيمم أقوى منها لأنها متصلة بخلاف الطهر صاحب خلاف التيمم ولهذا أرجو عليها المبالغة لتقليل الحدث بخلاف التيمم (قوله إن يقع التيمم) ومنه النقل فلا يصح قبله قال في التفتة ولو احتسبنا قال في النهاية وإن صادف الوقت قال في التفتة إلا أن جدد التيمم بعده قبل المسح كما مره ومراد بقوله قبل المسح أي قبل وضع يده على وجهه فالوضع لا بد أن يكون بعد دخول الوقت حتى يقبله فلا جديد والمراد بدخول الوقت غلق دخوله لا التيقن كما صرحوا به (قوله الذي يصح فعلها فيه) فيصح التيمم في وقت الأولى والثانية بعد الأولى إلى أن يجمع قال في التفتة ثم إن دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه وكذا يبطل بمأول الفصل وإن لم يدخل وقت الثانية ويستجيب الطهر التيمم لثلاثة ضحى ١٥ ملخصا وبه قال شيخ الإسلام زكريا واستوجه في النهاية جواز صلاته بالتيمم فريضة أخرى أو نافلة وإن خرج الوقت وفي التفتة لو أراد الجميع تأخير أصح التيمم الطهر وقتها العصر (قوله فيما عدا وقت الكراهة) طرف النافلة المعلقة للتيمم فيصح التيمم في وقت الكراهة لمصلحة مطلقا وتأخره ولا يصح التيمم لمصلحة فيه ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة كما أفاده كلام المغني والتفتة وغيرهما (قوله بعد طهره) أي الميت من غسل أو تيمم إذا لم يدخل وقت الصلاة عليه إلا بعد طهره وتصح قبل تكفينه لكن تكرهه كافي التفتة (قوله بعد تجميع الناس) أي أكثرهم كافي التفتة والنهية والامداد وغيرها وهذا إن أراد أن يصلحها مع الناس أو أمن أرادها وحده فوقتها انقطاع الغيب كافي التفتة وغيرها وألحق فيها صلاة الكسوفين ورفق بين الجنائز والمبدي حيث لم تتوقف محنته فيها على الاجتماع لمن يردصلاهما جماعة وبين ما هنا فراجعته وفي الامداد لو أراد الطهور معهم إلى العصر أو وجب تأخير التيمم إليها على الوجه كالاتيمم للخبث إلا بعد دخول المسح (قوله بعد تذكرها) في التفتة لو تيمم شاكفيا ثم أتت لم تصحها وفي الأسنى وأطنا (قوله ووجهه) أي تمكين الحليل مرار مع فرض محقق غير تمكين الحليل من نحو فرض صلاة حيث قدم ذلك الفرض على تمكين الحليل كما هو ظاهر ونوت تيممها استحبابا نحو فرض الصلاة وفي التفتة لو لم يتيمة فرضا يجب إعادة كان يربط بفسخة ثم ذلك جازله أعادته وإن كان فعل الأولى فرضا المخ وكذلك له جمع صلاة الفرض مع المعادة لأنها نقل

وإنما صح ظهر المستحاضة قبله مع أنه لا يباحة لأنه أقوى إذا لم يرفع الحدث أصله بخلاف التراب (و) التامع (أن يقع) التيمم للصلاة التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبله في تيمم النافلة المطلقة فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تجميع الناس وللقائمة بعد تذكرها (و) العاشر (أن يتييم لكل فرض عيني) لأن التيمم طهارة ضرورية في كل فرض عيني فمجردها نعم يجوز تمكين الحليل مرارا وجمعه مع فرض تيمم واحد للمسقة وله فعل الجنائز

(قوله بخلاف التيمم) ويأمل هذا ويمتاز به ما سبق من الخطيب والرملي إذا ما ألفائدة في قوة الماء مع قلب مستعملها أذهب قوته فان الماء القوي إذا تغير عايناه اذهب التغيير قوته وسلبه الماء هوية اه أصل (قوله لا العصر) نظرا لأصله أنها نصفه وصرح التيمم للطهر وقت العصر وصلاة من في شرح الزيد و يتيمم الأولى في جمع التأخير وقتها وفي وقت الثانية اه وكتب أيضا لأنه ليس وقتها ولا يتوهمها لأنها إلا غير نابعة للطهر تفتة

ولما صعد من حوله صلى الله عليه وسلم ليس على المكتف صائم إلا أن يجعله على نفسه فلا يكتف مكت أقل ما يجزئ في طمأينة الصلاة كيجزئ العبور لأن كلا منهما لا يسمى اعتكافا ولو نذر اعتكافا فامطلقا أو أمله لخطئة لكن يستأنس يوم لأنه لم ينقل اعتكاف أقل منه وضم النسيئة إليه ويستأنس كلما دخل المسجد أن يديه لينال فضله وكذا إذا أمر فيه ليناله على قول بشرط أن ينفذ القتال فيما يظهر (و) السامع (أن يكون في المسجد) للاتباع - وواسطه وحضه ورجسته المعدومة فلا يصح في مصلى بيت المرداة ولا فناء وقف جزؤه شأنه مسجدا وإن حرم مكث الخبز فيه أحد أطراف الموضعين ولا في مسجد أرضه مستأجرة إلا أن في فيه مسطبة ووقفها مسجد (و) المسجد (الجامع أولى) للاعتكاف من مسجد غير جامع للزوج من خلاف من أوجبه

(قول الشارح لأنه لم ينقل) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه وخروجه من خلاف من أوجبه أصل (قول الشارح وضم النسيئة الخ) نقله الشيخ أبو حامد عن نص الاملاء وذكر مثله في البحر وكذا القاضي لأنه لم ينقله عن النبي اه أصل

يسمى أخذه الآن في العود تردد فذكرني التبعة حينئذ ولا يتصوره: أن تردد لأنه لم ينال العود أو لا غلط في الافتخار أن العود كأنه مشغول آخر فلا تردد كل محقق والذي يصحبه أن يقال قضية قول ابن العباد لو دخل المسجد قصد أنه إذا وصل إلى الباب الآخر جبع قبل أن يجاوز له بجزء لا يشبه التردد أنه لو عجز الرجوع لا يسمى ترددا ويستند بقياس ما هنا على هاتين الحالتين في الأولى وهي ما إذا قصد العود ولا يكفيه نية الاعتكاف حينئذ وفي الثانية لا تكفيه عند أخذه في العود لما تقدم وأما حينئذ لا يشبه التردد فتأمله اه (قوله يجعله على نفسه) أي يذبح (قوله لحظة) أي زائدا على أقل الطمأينة في الصلاة كما سبق أنفا (قوله كلما دخل المسجد) محله إذا لم يكن عند خروجه عازما على العود ولا كفاه العزم كل مرة من إعادة التبعة إذا عاد (قوله القائل) أي بالاعتكاف في الاعتكاف مجزئ المروء من غير تردد ولا مكث لئلا يكون متلبا لعبادة فاسدة فيحرم (قوله المعدومة منه) خرجت التي يتحقق حدوثها بعد المسجد فأنما غير مسجد فلا يكون له حكم المسجد ورجسته ما جرح عليه لأجل المسجد (قوله بيت المرداة) هو المعتزل المهيأ للصلاة فيه والقديم يصح ونقل أيضا عن الجسديد (قوله شأنه مسجدا) وإن جهل قدر حصته وإن قلت ولا يسرى للبيت وتجب قسمة تعينها بطريقا ويجوز إيهامها بأربعة وهذه الصورة مستتانة من قوامها لا يصح قسمة الموقوف للضرورة (قوله وإن حرم الخ) كذلك التبعة والنهاية وغيرهما ونقل سم في الوقف من حوائج التبعة عن تقرير مردائه تعاليم التبعة لها أصله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلثمائة ذراع انتهى وفي فتاوى الشارح من التبعة وهو المتبج (قوله مسطبة) أي ذكرا زاد في التبعة أو بطه وفي حوائج التبعة لابن القيم قوله أو بطه أي أو جرفه دكة من خشب أو فرش نحو مسجدة مرمم اه وهذا هو جواز وقف المقبول مسجدا وليس كذلك في فتاوى الشارح نقل عن شيخنا شيخ الإسلام ذكر بآله وقف مسجده مسجدا ومسكان بنوي الاعتكاف عليها في السفر للنج تقلد الوجه ضعف يرى صحة وقف المقبول مسجدا هذا ما نقل من الشيخ وقد تبعناه فلم نره صرح عنه أصلا وإنما هو شيء يلقى بين بعض الطائفة لاستغرابه وكل ذلك لاحقة في المذهب ولا يعمل عليه فلا يجوز لأحد العمل به ولا الاعتماد على ما في التعاليف التي لا يعمل حال كتابتها أو يعلم حاله وأنه غير موقوف بالعلم أو العادة إلى أن قال الشارح في فتاويه ثم غاية الأمر أن الإنسان لو بنى في ملكه مسطبة أو أبت فيها خشبا بجاوزه وقعه على ما نقل عن بعض المتأخرين لأنه الآن مثبت فهو حكم وقف العلودون السفل وهو صحيح اه وفي النهاية للجمال الرمي في الوقف منها أما جعل المقبول مسجدا كفرش وثياب فوضع وقف لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن نصبه بجوارز أو منع وإن فهم من إطلاقهم الجواز فلا حوط المنع كاجرى عليه بعض شراح الحاوي وماتسب الشيخ من اقتناها بالجوارز لم يثبت عنه اه فالتقياس على

والجساسة جماعة ولا استغناء  
عن الخروج للجمعة وقد يجب  
الاعتكاف فيه بأن يترك زيارته  
مستأجرا فيه يوم الجمعة وكان ممن  
تأخره ولم يشترط الخروج له إلا أن  
الخروج لها يقطع التتابع  
(و) السابع (أن يسوى  
الاعتكاف) عند مقارنة السبت  
كأى الصلاة وغيرها (وتجب فيه  
القرضية إن نذر) لا يقرض التثقل  
وإن لم يشترط مع نية القرضية  
تعيين سبب وجوبه وهو النذر  
لأن وجوبه لا يكون إلا به  
بجلاف الصوم والصلاة (والمجهد)  
وجوبا معتكفا أطلق  
الاعتكاف في نفسه بأن لا يتركه  
بزمان (النسبة بالخروج) من  
المسجد ولو اقتضاه الحاجة أن أراد  
العود إليه للاعتكاف لأن الثاني  
اعتكاف جديد فاحتاج إلى نية  
جديدة (إن لم ينو الرجوع) حال  
الخروج بخلاف ما لو خرج عاجزا  
على العود فإنه لا يلزمه تجديد  
النية لأنه يصير كنية للتدبير ابتداء  
(قوله وفي الضفة والنهاية يؤخذ  
منه الخ) ولو استثنى الخروج لها  
وفي البلدة جادمان فترعى  
أحدهما وذهب إلى الاستمرار بضر  
أن كان النذر ذهب إليه يصلي فيه  
أولا فان صلى أهل كل منهما  
ذلك في وقت واحد بطل تنافعه كما  
أنفى به القائل اه أصل

تسهيلا لشبه أنه لو سمر الجادة صحت وقها مسجدا وهو ظاهر ثم يأتي العناء في سائتيه  
على شرح التعديل لشيخ الإسلام قال وإذا سمر مسجدا أو قروية في أرض أو مسطبة ووقتها  
مسجدا صحت ذلك وجوب عليها أحكام المساجد ويصح الاعتكاف فيها ويصبر على  
الحب المسكت فيها وغير ذلك إلى آخر ما قاله العناء وهو ظاهر وإذا أزيلت الدكة  
المذكورة أو نحو البلاط أو الخشب المبنية زال حكم الوقف كما تقدم في الوقف من  
حواشي الضفة عن فتاوى السيوطي وبينه في الأصل ثم قال سم وليستروا عبادنا تلك  
الآلات في ذلك الحبل بوجه صحيح وفي غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لتلك البناء بدون  
تجديده وبقية لأن تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه (قوله  
ولكنه جماعة) أي غالبا (قوله ولا استغناء الخ) أي أن كانت مدة اعتكافه فيها جمعة  
وحبت أثبت العنان الأخيرتان ثبت الأولى قطب الجامع لها وحدها لكن في النهاية  
أما إذا بشرط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتكافه في سائر المساجد لمساواتها  
في الأحكام اه ويمكن أن يقال لا ينافي الأول لأن طلب الجامع من حيث الخروج من  
الخلاف وإن صرح عندنا اعتكافه في سائر المساجد (قوله يقطع التتابع) لتقصيره لعدم  
اعتكافه في الجامع وفي الضفة والنهاية يؤخذ منه كما قال الأذني عدم بطلان تنافعه  
بالخروج لها لئلا لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية في غير جامع ومثله ما لو كانت صغيرة  
لا تستحق الجمعة أهلها فأحدث بها جامع وجماعة بعده نذر واعتكافه الخ وفي النهاية  
كالإعياب يستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره لمعين أولى أن لا يخرج نحر وجه الجمعة  
(قوله عند مقارنة السبت) في الإعياب فلا تنص أن ترد دخول المسجد بنفسه السبت قبل  
وجوده فيما يظهر من كلامهم لأن شرط النية أن تقتصر بأول العبادة وأول الاعتكاف  
اللبس والنحو التردد لما قبلهما كما هو ظاهر اه كلام الإعياب وأقول يؤخذ مما مر من  
ندبية الاعتكاف في عبور المسجد مع قصد تقليد القائل به أنه تندبية الاعتكاف  
مقارنة لدخول المسجد تقليد القائل بالاحول حدثت ثم بعد ما عند هجومه عليه وهذا  
ظاهر لكنني لم أقف على من نهى عليه (قوله نية القرضية) وتغني عنها نية النذر (قوله  
بخلاف الصوم والصلاة) أي يجب فيهما التعيين وفي الإعياب تسن الإضافة إلى الله هنا  
أيضا قال والهي يتبع نيب التمتع للاداء وإن لم يكن عليه قضاء والقضاء أن كان عليه  
قباسا على الصلاة (قوله أن أراد العود) قيد لقوله بمسجد وقوله إليه أي إلى المسجد  
وظاهر تغييره أنه لو أراد العود إلى غير ذلك المسجد حدثت النية وقال القليوبي في حواشي  
الحلي كفا ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجد أسواه الأول وغيره وإن لم يحظر بيانه  
اعتكاف اه (قوله فانه لا يلزمه تجديد النية) في الضفة وإن طال زمن خروجه كما اقتضاه  
اطلاقهم اه وفي شرحي الإيضاح للبحر الرمي وابن علان وإن صدر منه ما ينافي  
الاعتكاف لا ما ينافي النية وفي حواشي الحلي على شرح النهج وهو في زمن الخروج غير

فائتمة طلقا ونحو من مصحف وكذا قراءة القرآن بغیر الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد  
ويمكن زوج بعد انقطاع فهو حيض وهل الخنازة كالقرض فتجب أو كالتحلل فتشع  
جری في النهاية على الثاني لأن وقتها منقطع ولا تقوت بالدفن وذكر في النسخة كلام من  
المقاتلين ثم قال تفلأعن الذري يصلي قبل الدفن ثم يعيد إذا وجد الظهر الكامل قال  
وله وجه ظاهر فليصح به بين من قال بالمتع ومن قال بالجواز (قوله فعل الجمعة) قال  
في النسخة لكنه لا يحسب من الأربعين لنقصه

### • (فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس) •

(قوله دم جبلة) أي يقتضيه الطبع السليم (قوله في أوقات الجمعة) قال الشارح  
في حاشيته التي وضعها على تأليف العلامة عبيد الله بن محمد بن أبي قسبر الحضري  
فيما يتعلق بالحيض والنفاس والاستحاضة المطلوب وإفهامها الشارح ذلك تفلأعن  
شرح العباب لعمامة أنه قوله في أوقات الجمعة لا حاجة إليه إلا مجرد الإيضاح لأنه  
استعمل في التعبير بالجبل الذي كافي في مجموع الخلقة أي الدم المعتاد الذي يخرج في حال  
السلامة اهـ (قوله أي قدرهما) قال العلامة الشيخ محمد العناني في حاشيته على شرح  
التصريح بشيخ الإسلام ذكر ما يفعله ليس المراد أنه لا بد في زمان الأقل من يوم و ليلة يتوالى  
فيهما الدم غير متصل فقاء كما يوجهه لفظ متصل المراد أنها إذا رأته دما على منتهى ناقص  
عن يوم و ليلة إلا أنها إذا جعت كانت مقدار يوم و ليلة على الاتصال كفي ذلك في يوم و  
أقل الحيض فانه بعضهم وقال بعض آخر المراد بقوله دم قدرهما ما إذا ابتداء الدم  
في اثنا يوم و ليلة فانه محسب من ذلك الوقت إلى مثله وليس ذلك يوما و ليلة بل قدرهما  
وقوله متصل حال ألا تصور أن يكون الدم يوما و ليلة الامتصاف في حال مقبلة قدم  
بالواقع في اليوم والليلة أو قدرهما من حاشية العناني والمراد بالاتصال أن يكون  
لوا دخل نحو القطن تلوث وان لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله في الاستحاضة كإلى النصفه  
وغيرها (قوله لم تصل) قال المرحوم في حاشيته على الاقتناع لكن بشرط أن يكون  
مجموع الدماء مقداره يوم و ليلة اهـ وهذا قد عجم حسب أنف فخلص أنه لا بد لجله حضا  
من عدم نقصه عن مقدار يوم و ليلة متصلا ولو كان منقورا في خمسة عشر يوما ثم ظهر  
قبيل النصفه و غير ما يوجب إلى أن مقدار اليوم والليلة ان تلتق من أربعة عشر يوما يكون  
ذلك من أقل الحيض ومن خمسة عشر كان ذلك من أكثر الحيض وهو مفهوم قوله في هذا  
المكاتب وان لم يصل وبجاءة الارشاد وأكثر خمسة عشر نفاة فخل دما فتجتمع حضا  
قال الشارح في الامداد بأن لا ينقص مجموعهما عن يوم و ليلة (قوله وان كان ماء أصغر  
أو وكبرا) قال في الامداد هاتين كالصديد تغلظ مرة أو كدورة اهـ (قوله باستقراء)  
الامام الشافعي أي تتبعه الجريئات لثبات أمر كل واحد وتأمل وناقض فالتمام هو الذي

(وأعاد بالماء) مطلقا وبالتراب ان  
وحده يعمل بسقط به القرض والا  
فلا فائدة في الاعادته ويجوز له  
فعل الجمعة بل يجب وان وجب  
عليه قضاء الظهر

### • (فصل) • في الحيض والاستحاضة والنفاس

الحيض لغة السيلان وشرعا دم  
جبله يخرج من أقصى رحم المرأة  
في أوقات الجمعة (وأقل) زمن  
(الحيض) تقطع الدم أو انفصل  
(يوم و ليلة) أي قدرهما متصلا  
وهو أربع وعشرون ساعة  
فما نقص عن ذلك فليس بحيض  
بخلاف ما يفعله على الاتصال أو  
التقريب فانه حيض وان كان ماء  
أصغر أو وكبرا ليس على لون الدم  
لأنه أذى فنهله الآية (وأكثره)  
زمن (خمس عشرة يوما طليما)  
وان لم يصل (وغالبه ست أو سبع)  
كل ذلك باستقراء الامام الشافعي  
رضي الله عنه ومن وافقه  
ألا ضابط لفظة ولا شرع فارجع  
إلى التعاريف بالاستقراء



لم يخرج منه شيء من الافراد كهذا الذي نحن فيه والناقص مقابلة كسن اليأس قال  
 في الصحة بل صح التص بالآخر اه ومراده بذلك قوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش  
 رضى الله عنها تحيض في علم القسمة أيام أو سبعة كاتحيض النساء ويظهر الحديث  
 وفي صحته كلام مذكور في تحريم أحاديث عوز الرافعي للعاصم ابن جعفر واجمع منه ان  
 أردته (قوله غربة) مفسوبة الى القمر من حيث رويته هلا لا وشوهره لا تزدعي ثلاثين  
 أى كما أنهم لا تنقص عن تسع وعشرين وتخرج بها السنة الشمسية المنسوبة الى الشمس  
 لا اعتبارها بها من حيث حلولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليه واختلاف في عدد  
 أيامها كما يفتنه في الاصل وعلى كل قول فالقمرية تنقص من الشمسية (قوله أوبأكثر)  
 أى من دون الستة عشر فيشمل ذلك ما إذا كان ستة عشر لانها تسع حضا وطهر اوفى  
 المقتضى والنهاية لورأت الدم أياما بعضها قبل زمان الامكان وبعضها فيه جعل المرقى  
 في زمن الامكان حضا ان وجدت شروطه الاصلية قال في الامداد وهو القياس وكذا  
 يقال لو ارأها البين قبل استكمال التسع كما يصرح به كلام المصنف واقتضاء كلام الرافعي  
 وصرح به البارزى (قوله ولا آخر لسنه) أى الحيض قال في الصحة ولا ينافيه تحديد  
 سن اليأس بالثنتين وستين سنة لانه باعتبار انقلاب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم قال  
 وامكان انزالها كمكان بعضها واعتقد أن المصنف مثلها وكذلك التهاية (قوله ثم  
 طهرت يوما) كما صرح به هنا كالامداد وعبر في فقه الجواهر بقوله غلظة قال العلامة ابن  
 قاسم وقد لا يكون بينهما طاهر اذا تقدم الحيض أخذنا من قولهم لورأت حامل عادت  
 كخمسة ثم انقضت الولادة فبأنحوها كان ما قبل الولادة حضا وما بعده طاهرا نقاسا وقولهم  
 ان الخارج حال الطلق ومع الولادة اتصل بحيض سابق وقضية قولهم سابق انه  
 لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حضا وان بلغ مع ما قبله وما قبله اه (قوله ستين الخ) عبر  
 في الصحة بقوله ثم انقطع ولو غلظة ثم رأت الدم كان حضا قال بخلاف انقطاعه في الستين  
 فان العائد لا يكون حضا الا بعد خمسة عشر اه وفي فقه الجواهر لورأت نقاسا ثم نقاه  
 دون خمسة عشر ثم ما بعد أكثر النقاس كدعوة وخسين نقاسا ثم نقاه يوم الستين ثم دعا  
 يوم الحداى والستين فانه حيض اه (قوله في نحو اغسال الخ) أى كالعبد (قوله كره  
 لها) أطلق الكراهة هنا وكذلك في الصحة والجمال الربى في شرح العباد وفي الاسقى  
 والنهاية محل الكراهة اذا عبرت لغبر ساجدة قال في فقه الجواهر والوجه ان صوم روزه  
 جائز بخلاف نحو سرير يحمله انسان اه (قوله روزه) أى بكراهة صوم روزه في المسجد  
 عند أمن التلويث فارق حكم الحائض حكم الحيض فان عبوره خلاف الاولى وليس  
 بمكروه وفاق أيضا الخبث فانه اذا لم يمسكه كايضة في الصحة ومسحوق القبر  
 انما يحرم تنقيسه عند التحقق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد فاقترا (قوله ان لم  
 تبدل الخ) فلا يحرم الخلع في الحيض لان بذلها المال يشعر باضطرادها الى الفراق حالا

(ووقته) أى أقل من تصور ان ترى الاثنى فيه حضا (تسع سنين)  
 قرية ولو بالسلاط بالبردة تقريرا حتى اذا رأت قبل غلظتها بدون  
 ستة عشر يوما كان حضا أو بأكثر كان دم فساد ولا  
 أثر لسنه فدامت حصة فهو يمكن في حقها (وأقل طهر)  
 فاصل (بين الحيضين خمسة عشر يوما بليلاتها) بالاستقراء أيضا  
 وتخرج بالحيضتين الطهرين حيض ونقاس فانه يكون دون  
 ذلك لورأت حامل الدم ثم طهرت يوما ثلاثا ولدت فالدم بعد الولادة  
 نقاس وقبلها حيض ولورأت النقاس ستين ثم طهرت يوما ثلاثا  
 ثم رأت الدم كان حضا على المعقد (ويحرم به) أى الحيض (ما يحرم  
 بالجنابة) مما روي يادعى ذلك منها الطهارة بقية التعبد الا في نحو  
 اغسال الخ (و) منها (صوم) المسجد ان خافت فلو يشه (صيانة  
 له ومثلها كره لى براءة تضاحه فان أمته كره لها الغلط حدثها به  
 فارق ما مر في الجنب (و) منها (الصوم) اجماعا (و) منها (الطلاق) فيه ان لم تبدل في  
 مقابله ما لا ينقض رها بطول مدة التبرص

ولم يكن من حكيمين رأياه أو يحكم حاكم عليه بعد طهائره لوجوبه حينئذ ولو في الحضي  
ومن شروط التعريم أن تكون موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة مائة المحرم وقد علم ذلك  
والافتقار للحرم ومثل الطلاق في الحضي تطبيقه بما يوجد من الحيض قطعاً أو وجوده  
باختياره بخلافه معلق قبله أو قبله بما لا يعلم وجوده فيه فوجد فيه لا باختياره فلا يحرم  
لكن تسقطه ما راجعها كالطلاق المحرم ومثل الحضي في التعريم الطلاق في طهر وطهائره  
فيه أن كانت بمن قد تحبل لعدم صفها أو بأبائها ولم يظهر حمل ويحل تفصيل هذا الطلاق  
مبعض الطلاق السني والبدعي (قوله إذا ما بين منه الخ) أي الحضي وقد قال تعالى  
فطافوهن لعذتهن (قوله بأن يكون لاحقاً الخ) خرج به ما إذا لم يكن لاحقاً كان  
حادثاً من وطء شبهة فحرم طلاقها في الحمل لتضررها بطول العدة عليها لأنها لا تنشرع  
في عدة الطلاق إلا بعد وضع الحمل (قوله ولو احتمالاً) كحل مني بلعان لأن نفيه عنه غير  
قطعي لاحتمال كذبه ومن غفوا سلقه لطفه (قوله وهو) أي الجناح كبره قال ابن قاسم  
واقتصارهم على الوطء في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد الانقطاع  
والتمتع غير الوطء ففضيحه أن ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر اهـ (قوله يكفر مستحله) قال  
في شرح العباب ولا يباحون وقتاً أما اعتقاده بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفرة  
أو كدودة فلا كفر به كافي الأتوار وغيره في الأولى وقياسها في الثانية للخلاف في كل منهما  
اهـ قال الهاتفي في حواشي التفتة ويؤخذ منه عدم الكفر فما إذا وطئ الحائض  
في الزنا على عشرة أيام إذا كانت تحيض خمسة عشر يوماً متلاً لأن أكثر الحيض عند أبي  
حنيفة عشرة أيام اهـ كلام الهاتفي ومن خطه نقلت وما ذكره ظاهر لكن صواب العبارة  
أن يقول إذا اعتقد الحمل بدل قوله إذا وطئ الحائض إذ وطء الحائض ليس بكفر مطلقاً  
أن لم يعتقد حله وفي التفتة من استحله كفر أي في زمن الدم اهـ أي فالطهر المتخلل بين  
الدماء لا كفر في اعتقاده حله فيه للخلاف في حله (قوله وغيره) أي غير الوطء والحاصل أن  
الوطء يحرم مطلقاً سواء كان بمحائض أم لا والاستمتاع بمحائض السرة والركبة لا يحرم  
مطلقاً سواء كان بمحائض أم لا والاستمتاع بمحائض السرة والركبة فيه تفصيل أن كان بمحائض  
حل والافلا هذا أن قلنا المحرم الاستمتاع وأما إذا قلنا بالباشرة فيبدل في الأخير التمتع  
بالباشرة (قوله بمضمومه) أي وهو منع ملتقى الأزار ومنطوقه حل ما فوقه (قوله  
اصنعوا كل شيء) عام يشمل ملتقى الأزار وغير الوطء في الفرج فخصه ما فوق الأزار  
فيكون التقدير اصنعوا كل شيء فوق الأزار وهذا كلام لا ينحمله هذا الكتاب وفي وجهه  
في المذهب لا يحرم غير الوطء واختاره التزوي في التفتة والتصديق وحاول رد المذهب  
إليه لأن حديثه أصح (قوله بوشك) بكسر الشين مضارع أوشك يقتضيه وهو من أفعال  
الفتارة ومعناها هائبا سرع غايين السرة والركبة حرمة الفرج وهو المحي أي المنوع  
منه فمن يشر بين السرة والركبة يسرع أن يجامع في الفرج فيقع في المنوع منه

إذا ما بين منه لا يحصب من العدة  
ومن ثم لو كانت حاصلاً وكانت  
عذتها تنقضي بالحل بأن يكون  
لاحقاً المطلق ولو لاحقاً لم يحرم  
(والاستمتاع بما بين السرة  
والركبة) سواء الوطء ولومع  
حائل وهو كبيرة يكفر مستحله  
وغيره لأمع حائل لقوله تعالى  
فاعتزلوا النساء في الحيض وضع  
أنه صلى الله عليه وسلم لماسئل  
عما يصل من الحائض قال ما فوق  
الأزار وخضع بفهمه ومهم خبر  
مسلم أصحوا كل شيء إلا النكاح  
ولم يعكس عملاً بالاحوط لخبرين  
حامل حول المحي بوشك أن يقع فيه

(قوله كحل مني بلعان) أما إذا  
لم يكن كونه منه كسبي لم يبلغ  
تسع سنين ومحمود ذكره وأتاه  
مطلقاً وأذكره فقط ولم تسكن أن  
تستدخل منه واللاحق وإن لم  
يثبت الاستدخال وعلى هذا  
التفصيل يعمل بحث البقيق  
المسوق وغيره عليه ومولودون  
سبعة أشهر من العقد فلا تنقضي  
به العدة اهـ كلام التفتة في باب  
العدد جبل اليسيل (قوله أيضاً)  
كحل مني بلعان لعلة تصدير  
لمجرد احتمال سقوط الحل والافلا  
يصرف في المتن بلعان طلاقاً لتركب  
الاتصاف على اللعان فتأمله  
جبل الدليل

وشمل تعبيره بالاستمتاع بها  
للاوضة وغيرها النظر والمس  
بشهوة لا بغیرها لكن عی فی  
التحقق وغیره بالمباشرة الشاذة  
للمس ولو بلا شهوة دون النظر  
ولو بشهوة والاوجه ما افاده كلام  
المصنف وغيره من أن التصریم  
منوط بالفتح وبث الاستوى أن  
تفتحها بما بين سرته وركبته ككسبه  
فيحرم وأعرضه كثيرون بما فيه  
نظر والذي يجهل أنه أن يمس يدها  
بذكره لأنه يفتح بما فوق السرة  
بخلاف ما إذا لمسته هي لفتحها  
بما بين سرته وركبته فيحرم على  
كل من يمكن إلا أن يحصر عليه  
وتخرج بما بين السرة والركبة  
ماعداه ومنه السرة والركبة  
ويستقر تحريم ذلك عليها في أن  
ينقطع وتقتل أو تنجم بشرطه  
نعم الصوم والطلاق يحلر بمجرد  
الاستمتاع (ويجب عليها) أي  
الخاص (قضاء الصوم) بأمر  
جديد (دون الصلاة) إجماعا فيها  
للمشقة في قضائها أكثر هادون  
قضاء

\*(فصل في المسحاضة)\*

والاستحاضة دم علة يخرج من  
عرق فم في أدنى الرسم وقبل هي  
المصلة بدم الحيض خاصة

(قوله بالاستمتاع الخ) اعلمه الشارح في كتبه شرحي الارشاد وشرح العباب وحاشيته  
على رسالة باقير المتقدم ذكرها واقضاه كلام القصة في المسحاضة وقال في الامداد الاوجه  
ما يشتهر في بشري الكرم ان التصریم منوط بالفتح قال خلافا لشيخنا (قوله وغيره) أي  
كل مجموع وقال في القصة هنا الاوجه واعلمه شيخ الاسلام والمغني والنهاية وغيرهم  
والذي يظهر للفقير أن الاول هو الاوجه خشره (قوله عليه عاقبه نظر) منه انه غلط بحسب  
فانه ليس في الرجل دم - في يكون ما بين سرته وركبته كما بين سرته وركبته فتمسها المذكور  
غايته انه استمتاع بكفها وهو جائز قطه واما اذا مس ذكره يدها فقد استمتع هو بها  
بما فوق السرة والركبة وهو جائز بأنه كان الصواب في تعظيم القياس أن يقول كل  
ما منعنا منه فنعها أن تلمسه به فيجوز له أن يمس بجميع يده سائر يدها الا ما بين سرته  
وركبته ويحرم عليه فمكتنهما من لمسه بما بينهما وله من استمتاعها به مطلقا ويحرم  
عليها حينئذ وقوله بما فيه نظرين وجهه في الامداد وهو أن الدم ليس له مدخل في علة  
حرمة فتحه بما بين سرته وركبته قال في القصة لوجود الحرمة مع تيقن عدمه اه قال  
في الامداد نعم ينظر فيه بأنه خلاف قضية كلامهم لانهم اباحواله التمتع ذكره في كفها  
مستلا ويلزم من ذلك فتحه بما بين سرته وركبته الخ (قوله والذي يجهل) بحث نحوه  
في القصة أيضا وجرى في شرحه على الارشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة القشيري  
في الحوض على جواز فتحها بما بين سرته وركبته (قوله بشرطه) هو فقد لما حسا أو  
شرعا (قوله بأمر جليل) هو قول عائشة رضي الله عنها كالتومر بقضاء الصوم ولا تؤمر  
بقضاء الصلاة ولم يشعلها يحرم الامر وهو قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه لأن  
منه ما من الصوم عزيمة والمتم والوجوب لا يجتمعان في آن واحد وقبل يجب عليها عموم  
الامر ثم يسقط عنهم العذر الحوض وفائدة الخلاف في ذلك تظهر في نحو الايمان والتعالين  
فاذا قال الزوج حتمت وجب عليك الصوم فأنت طالق مثلا فعلى الاول لا تطلق حتى ينقطع  
الحوض وعلى الثاني تطلق في حال الحيض لو حوي الصوم عليها فيه وفي القصة بعد أن ذكر  
أنها لا تحتاج اذا قضت لنية لقضاء بناء على الاصح ما قصه وتبعته قضاء مع انه ليس  
لقوله مقتضى في الوقت كما تقرر انما على بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت اه (قوله  
دون الصلاة) استوجه الخطيب في المغني والرملي في النهاية كرهه قضائها واستوجبه  
الشارح في القصة وشرحي الارشاد الحرمة قال في القصة ولا تنفذ منها عليه ما لان  
المكروه اه ويحرم عليه الخطيب في المغني وخالف الرملي في النهاية فاستوجهه الاتفاق  
قال اذ لا يلزم من عدم طلب العبادة عدم افتقارها اه

\*(فصل في المسحاضة)\*

وغيره دم فساد والخلاف لتفني  
 (والتخاصة) يجب عليها أمور  
 منها أنها (تفصل فرجها) عما فيه  
 من التخاصة (ثم تحشوه) بنه  
 قطنه (الأذا) تأذت به كأن  
 (أحرقها الدم) تحنثذ لا يلزمها  
 (أو كانت صائغة) تحنثذ يلزمها  
 ترك الحشوة ولاقتصار على الشد  
 نه رارعاية لمصلحة الصوم وانما  
 روعيت مصلحة الصلاة فيمن ابتلع  
 بعض خيط قبل القبر وطرفه  
 خارج لأن الحشو وهذا لا يتقن  
 بالكلية فإن الحشو يتقبس وهي  
 حاملته بخلافه (ثم كان لم يكنها)  
 الحشو لكثرة الدم وكان يدفع  
 أو يقل بالعصب ولم تتأذ به (تعصب)  
 بعد الحشو (بخرقة) مشقوقة  
 الطرين بأن تدخلها بين فخذيها  
 وتلمصها بما على الفرج الصافي  
 جدد أن تخرج طرفا لجهة البطن  
 وطرفا لجهة الظهر وتربطها بنحو  
 خرقه تشدها ويوطئها (ثم تتوضأ  
 أو يتيمم) عقب ذلك وترقى الوضوء  
 أنه يجب المراجعة في جميع ذلك  
 وانما يجوز لها فعل ذلك (في الوقت)  
 لا قبله كالتميم (وتبادر) وجوبا  
 عقب طهر (بالصلاة) قتللا  
 للحدث (فإن أخرجت لغرم مصلحة  
 الصلاة) كالأكال (استأنفت)  
 جميع ما ذكر وجوبا وإن لم تزل  
 العصابة من محلها ولا طهر الدم  
 من جانبها ~~لكن~~ وعندها مع  
 استئنافها عن احتمالها بالمبادرة

(قوله وغيره) أي غير المتصل بالحض من الدم الذي تراهم لم تبلغ سن الحيض أو بلغت  
 ولكن نقص عن يوم وإسبلة أو كان حالة الطلق ولم يصل ببعض سابق (قوله والخلاف  
 افغنى) إذ لا خلاف في أن دم القصد المذکور حكمه حكم دم الاستحاضة الكائن بعد  
 الحيض وانما الخلاف في كونه هل يسمى استحاضة كالتصل بالحيض أو لا فالخلاف في  
 النتيجة خاصة هذا تقرير كلامه وقد يقال تظهر فائدتا خلاف في الإيمان والتعالق وهو  
 ظاهر فخره (قوله تفصل فرجها) أي أن لم ترد الاستحاضة بطرف أو استقل الدم لما لا يميز فيه  
 الطرف (قوله صائغة) أي ولو فلا خلافا للزركشي (قوله بعض خيط قبل القبر)  
 قبله يقبل القبر لما هو واضح أنه بعد القبر مغطى وفي الصائحات من النصفه أن الزركشي  
 نقل عن ابن عدلان وأقره محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزا أن  
 وصل طرفه لأمعدة لاتصال بحوره وهو طرف الباردة بالتخاصة حنثذ بخلاف ما إذا وصل  
 إليها لأنه الآن ليس حاملًا لتصل بنفسه اه وقوله في الأدب ما عن الجمهور وهذا يوافق  
 معتمد الشارح وأما الجاهل الرمي فعنده ما جاوز مخرج الحامق (قوله وطرفه خارج)  
 فانه يؤمر بسلعه أنزعه ويصل به صومه لأن نزعه مطبق بالتي وبإمائه مطبق بالاكل ولا تصح  
 الصلاة بتركه على حاله لاتصاله بالنفس الجوفى وفي كتاب الإيمان من النصفه ما فيه وأما  
 قول الزركشي فيمن ابتلع خيط اللاتم أصبح صائغا ولم يجد من ينزعه منه كرها أو غفلة  
 ولا كما يجبره على نزعه حتى لا يقطر أو يفسد لا يقطر ينزعه هوله لم يعد تتركه لا ليحباب  
 الشرح معتزلة الأكرام من حلف ليدان نزوحه فوجدها حائضا فرددت لتعاطيه القطار  
 باختباره فاقباص أنه ينزعه ويتركه بعض يحصى على نفسه الهلاك أن لم يقطر فليزعه  
 تعاطى المقطر ويظهر به الخ (قوله تعصب) ولا يضر خروج دم هذا العصب إلا أن كان  
 لتقصير في الشدقة (قوله مشقوقة الطرين) لأنه أن تصل طرفها بالأخر تعذر ربطها  
 على الوصف الذي ذكره الآن تربطها مشققة على طافين (قوله فعل ذلك) أي ما ذكر من  
 الاستحاضة فالشوقا لعصب فالوضوء أو التيمم (قوله كالتميم) قال في النصفه ومن ثمة  
 كانت كالتميم في تعين نسبة الآية كما تقدمه في الوضوء وفي أنها لا تقيم بين فرضين  
 عنيين كما سنده وفي أنها إن نوت فرضا وتلا أيضا أو لا فوته وغيره ما لم يكن أعلى منه  
 ثم ترقى التيمم بتفصيله اه (قوله وتبادر) قال الخطيب في شرح التبيين قال في الجمهور  
 وحيث وجبت المبادرة قال الإمام ذهب ذهابهم من أعتنا إلى المبادرة واعتقروا آخرون  
 الفصل اليسير ويضبطه بقدر ما عين صلاح الجلع وهذا الثاني أوجه اه وفي الحق ينبغي  
 اعتماد الثاني وفي النهاية الأوجه الثاني (قوله بالصلاة) أطلق الصلاة كالتهاج وعبر  
 في المنهج بالفرض قال الزبادي في حاشيته قضته أنه لا يقبل المبادرة بالنقل وبدل له جواز  
 فعله بعد خروج وقت الفرض اه لكن نقل الشوبري عن خط الشمس الرمي في بعض  
 الهوامش أنه يجبه حله على مبادرتها به أخذ من قوله سم أن تأخيرها لمصلحة الصلاة

أما إذا أخرت لصلاة الصلاة  
باجابة المؤذن والاجتماع في القبلة  
وسر العورة وانتظار الجمعة  
والجماعة وغير ذلك من سائر  
الكالات المطلوبة منها لاجل  
الصلاة فإنه لا يضرم إعادة لصلاة  
الصلاة وتجب الطهارة وتجديد  
العصاة) وغيره مما مر على الوجه  
السابق وان لم يزل عن محله فليقر  
بما مر (الصلوات فرض) عيني أو  
اتقاض طهر أو تأخير الصلاة  
عنه كما مر أو خروج دم مقصود في  
شعره لم يصح من أمره صلى الله  
عليه وسلم لها بالوضوء لكل صلاة  
ولها مع الفرض ما شاءت من  
التوافل (وسلس البول) سلس  
(المدى) والودي ونحوها (مثالها)  
في جميع ما مر ثم سلس النخى يائمه  
الفصل لكل فرض ولو استسقى  
الحديث بالسلس في الصلاة وجب  
بلا إعادة ولا يجوز للسلس أن  
يعلق قارورة يقطر بها بوله

(قوله وقده في شرعي الاوشاد  
الخ) عبارة الشرح اله غير فان  
أخرت بأن توضأت في أول الوقت  
وصلت في آخره أو بعد خروج  
الوقت نظر ان أخرت لأمير يرجع  
إلى الصلاة **ككسر** العورة  
والاجتماع في القبلة ولاذان  
وانتظار الجماعة والجمعة فيجوز  
وليس ذلك من موضع الخلاف  
والاقتلاحة أوجه الخ اه أصل

يطل طهرها اه (قوله وانتظار الجمعة والجماعة) أى الجماعة المشروعة لها كإتيان الجمعة  
وغيرها بأن تكون صلاتها بما يحسن لها الجماعة والكلتد ومثلهما لا يشترع فيه  
الجماعة لا يفتقر التأخير لانتظار الجمعة من ذلك ذهابها إلى المسجد الأعظم قال في التفتة  
ان شرع لها اه أى الذهاب إليه قال في الامداد بان **ككانت** يجوز ان شاب بذلتها قال  
الموردى أو كل موضع قاض وتحصل ستره على النافذة في الجموع ومنه يؤخذ أن  
كل فضيلة في الصلاة كذلك ويحتمل تقييده بالفضائل المتأكدة الخ (قوله فانه لا يفسر)  
قال في النهاية وان خرج الوقت وفي حواشي المحلى للقلوبي وان طال الزمن وخرج به  
الوقت وان حرم عليها اه وكذلك الشارح في حاشيته على الرسالة القشيرية في الحسب  
المتقدم ذكرها فانه قال فيها وان خرج الوقت وقده في شرعي الاوشاد بالتأخير عن أول  
الوقت يمكن كلام الرافعي **ككالمصرح** في أنه لا خلاف في الجواز وان خرج الوقت  
وقد ذكرت عبادة في الأصل ومن التأخير لصحتها الاستغفار بالراتبة القليلة كما في الفتح  
وأصله (قوله أو اتقاض طهر) أى يحدث آخر غير حدثها الدائم قبل الصلاة أو قضا  
(قوله عنه) أى عن الطهر اقمه لصلاة الصلاة (قوله بتقصير في نقوشه) قال الشارح  
في حاشيته على رسالة الحضري في الحسب ولو زالت العصابة أو أحكامها لم يخرج دم أو زاد  
أو خرج دم مقصود في المشو بطل الوضوء وكذا لو نبت ان خرج الدم أثناء الوضوء  
أو بعده والا فلا يبطل بخلاف اه وفي شرح المنهاج للفتى السبكي الزوال اليسير يعفى عنه  
اه (قوله لها) أى المستحاضة وهي فاطمة بنت أبي حبيش حيث قال لها صلى الله عليه  
وسلم توضئي لكل صلاة والحديث قال فيه الترمذى حسن صحيح (قوله ما شاءت من  
النوافل) هكذا أطلق في شرعي الاوشاد والخطيب في شرح التبيين وظاهره انه لا فرق  
بين بقائه الوقت وخروجه واعتقه في التفتة حيث قال ولو بعد الوقت كما في الروضة وان  
خالقه في أكثر كتبه اه واعتقد الثاني ابن أبي قسبر في رسالته في الحسب وجمع الشهاب  
الرملي يحمل الاول على روايت القرائض والثاني على غيرها وأقره عليه غير واحد ونظر  
فيه الشهاب القلوبي وعلى الجمع المذكور وقال الشوري في حواشي شرح المنهاج  
لو شرعت في غير الراتبة في وقت يجوز شروعها فيه ثم مدت إلى أن يخرج الوقت فهل حال  
الآن أو لا ويفتقر الذي يظهر الاول فليتأمل اه بجمانه (قوله ونحوها) قال في النهاية  
وذو الجرح السائل **ككالمستحاضة** في الشد وغسل الدم لكل فرض ومنه لا بأس بخارج خارج  
زاد الشارح في الامداد لكن لا وضوء عليه لكل فرض ومنه لا بأس بخارج خارج  
مقعده بحيث لا يتقض خارجه اه (قوله للسلس) بكسر اللام قال النووي في نكت  
التبيين كل ما ذكر مع المستحاضة فهو سلس بكسر اللام وهو الشخص الذي به ذلك وما ذكر  
مع الاستحاضة فهو يضيغ اللام وهو عبارة عن المصدر ذكره الشيخ في الدين وغيره  
اه وفي حاشية التفتة لها في قاعدة صرح بعضهم بأن من به سلس قضاء أو ضراط

مثل المصاحضة فيجب عليه أن يحشو فريجه ويغصه بفتح الياء واسكان العين وكسر الصاد  
 الخفيفة وأن يوضأ بعد دخول الوقت لكل فرض اهـ قوله بعد فراغ الرحم أي من جميع  
 الولد ولومن نحو علقته وعصفته هي مبدأ خلق آدم قال في الامداد وقبل مضي خمسة عشر  
 يوما من الولادة ومن عجز بأنه الخارج عقب الولادة جرى على الغالب ووقته من أول  
 خروج الدم بعد حالته على ما مر اهـ وفي الصفة ابتداء من رؤية الدم على تناقض للمصنف  
 فيه وعليه فمن النقاء انتقام فيه فيلزم ما فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من  
 السنين كما قاله البلقيني اهـ وفي النهاية أول من خروجه أي الدم لامتصاصه في التصديق  
 وفي موضع من المجموع وهو المعتقدون صح في الروضة وموضع آخر من المجموع  
 عكسه قال وكلام ابن المقرئ في روضه محقق لكل منهم ما لكنه إلى الثاني أقرب اهـ قال  
 الخطيب في المغني كلام ابن المقرئ يميل إلى الثاني ويخفى اهتداه وان كنت جريت على  
 الأول في شرح التبيين وخروج بعد فراغ الرحم ما قبله فالدم الخارج فيه حينئذ بشرطه  
 قال في الارشاد ويقتضيه برؤيته ولو حاملين يؤمن ثم قال لا في طلق فان نقصت  
 وانقطاعه يظهر اهـ قال في الامداد بعد قول الارشادين يؤمن مانسه أو بعد سقوط  
 عضو من الولد وباقيه مجتاز الخ وقال في شرح قوله لا في طلق مانسه أومع خروج الولد لأن  
 انزعاج الولد بالطلاق يدل على أن خروجه لهذه الغلة لا لليلة فلا يكون حبسا لذلك  
 ولا نقاسا لتقدمه على الولد اهـ وخروج بقول الارشاد قبل مضي خمسة عشر يوما الخارج  
 بعد خافاه حين وفي الامداد ان نفست ساعة أو أكثر ثم ظهرت خمسة عشر يوما وإن  
 الدم يوما وليلة فأكثر فالأول نقاس والعائد حين وما بينهما طاهر الخ وقد تقدم ما يتعلق  
 بهذا قبل هذا الفصل فراجع منه ان أردته

### • (باب الصلاة) •

(قوله غالباً) قبل الأفعال والأفعال لتخرج صلاة الأخرس التي لا قول فيها قال في الامداد  
 وصلاة المريض الجارية على قلبه لأشئ فيمن الأفعال الظاهرة التي هي المراد لئلا  
 عطفها على الأقوال كذا قاله الشارح وفي دلالة العطف على ذلك نظير يدل على أنه دال  
 على أن المراد منها ما قبل فعل القلب بدليل مقابلتها بالأقوال فقط فتدخل صلاة المريض  
 المذكورة اهـ كلام الامداد وعليه فغالباً قبل للأقوال فقط وعليه جرى في فتح الجواهر  
 حيث قال أقوال غالباً تدخلت صلاة الأخرس وأفعال ولو قلبية لتدخل صلاة المريض  
 الخارجة على قلبه اهـ لكن ظاهر كلامه في الصفة يشهد أنه قد لها حيث قال فلا ترد صلاة  
 الأخرس وصلاة المريض التي يجريها على القلب بل لا يردان مع حذف غالباً لأن وضع  
 الصلاة ذلك فيخرج عنه لعارض لا يرد عليه اهـ وهو ظاهر كلام غيره أيضاً وذهب  
 القليوبي إلى أن صلاة الجنائز صلاة قال لأن قيامها أفعال وان لم يحسن شي من حلق  
 لا يبيد فقلل العرف اهـ وجرى الشارح وغيره على أنها ليست صلاة وجرى في الإيعاب

(وأقل النفاس) وهو الدم الخارج  
 بعد فراغ الرحم (لحظة) يعني لا حد  
 لأقله بل ما وجد منه نفاس وان قل  
 وأكثره شون يوماً وغالبه أربعون  
 يوماً بالاستقراء (ويحرم به ما يحرم  
 بالحيض) مما ذكر قياساً عليه اهـ فقه  
 يجب على النساء أن يتعفن ما يتعفن  
 اليه من هذا الباب كغيره فان كان  
 زوجها عالماً لمسه فلهما والأطفال  
 ان خروج التسلم ما رزها فلهما  
 بل يجب ويحرم منها إلا أن يسأل  
 ويخبرها وهو ثقة وليس لها خروج  
 إلى مجلس ذكر أو علم غير واجب  
 يعني الإبرضاء

### • (باب الصلاة) •

وهي لقلة الداء وهو أقوال  
 وأفعال غالباً مفتحة بالتكبير  
 المقترن بالنية محتمة بالتسليم وأصلها  
 قبل الإجماع الآيات والأحاديث  
 الشهيرة (فيجب) الصلاة وجوباً  
 موسعاً إلى أن يخفى من وقتها ما سمعها  
 مع مقدّماتها ان احتاج إليها  
 فيصير زائداً خبرها إلى ذلك بشرط أن  
 يترجم على الفعل

الذي لا ياتى بقره على تركها بنحو  
الجزية (بالغ) لاصي وان لم يولي  
أمره بها (عاقل) لا يجنون (ظاهر)  
لا حاضر ونفساء (نفاق) على  
كافر) أصلي ألم ترغيبا في الاسلام  
(الامرئ) فقله بعد الاسلام  
قضاء جميع ما فاته تظليفا عليه  
(ولا) قضاء (على صبي) لعدم  
تكليفه وان صحته منه (ولا حاضر  
ونفساء) لانهما مكلفان بتركها  
ومن ثم حرر عليهما قضاؤهما وقيل  
يكفر (ولا يجنون) لعدم تكليفه  
(الامرئ) فيلزمه قضاؤها حق  
أيام الجنون تقلد نظامه (ولا قضاء  
على) فهو (دفعي عليه) ويعتبر  
ومعبر لعدم تكليفهم الامرئ  
فانه يقضى مطلقا كما علم عامر  
(والا السكران المعتد بكفره)  
فلزمه قضاء الزمن الذي يقضى  
اليه السكر غالبا دون ما زاده عليه  
من أيام الجنون ونحوه وفأوق  
المرتد بان من جن في ردة مرتد  
في جنونه سكا ومن جن في سكرو  
ليس يسكران في دوام جنونه  
قطعا وانما منع نحو الحيف القضاء  
ولوج الرد لان سقوط الصلاة عن  
الحاضر عزية لانها كلمة بالترك  
وعن نحو الجنون رخصة والمرتد  
والسكران ليسا من أهلها وكذا  
لأقسام استيصال الحيف بخلاف  
استيصال الجنون أما إذا لم تعد  
بسكره كما إذا تناول ما لا يعلم انه  
يمنزل العقل فلا قضاء عليه كما مر في الامم العذرة

تعالين العباد على ان يصدق التلاوة والتكليفات بصلاته لاشغالها على فعل واحد هو  
السجود ويرى عليه القلوب أيضا وقال سم في شرح مختصر أبي شعاع فيه نظر اذا الهوى  
للسجود والرفع منه فعلا ناريان عن مسمى السجود اه وقال الشوري وقد يقال  
المراد أفعال مخصوصة ثم قال وخرج بقولي مخصوصة معونة التلاوة والشكر فانها ما ليسا  
بصلاة كصلاة الجفانة اه (قوله فيه) أي في الوقت وحسب ذلك بأن لموات قبل فعلها ولو  
بعد أمكانه بخلاف ما إذا لم يعزم على فعلها فانه يأثم حيثئذ (قوله كل مسلم) أي ولو لم يبا  
مضى ليشمل المرتد كما يدل له قوله بعد فلا قضاء على كافر الامرئ (قوله مخاطبا بها) كسائر  
القروع قال في التفتة أي المجمع عليه منها كما هو ظاهر (قوله لاني الدنيا) قال الشارح  
في شرح الباب لكن الحربى طالب بالادلام ويرمى كونه مخاطبا بفروعه من الصلاة  
وغيره فيصح ان يقال مخاطب بها مخاطب طالب باعتبار الزوم المذكور وغيره مخاطب  
بها كذلك لانه مادام على كفره لا يبالى بابتداءه بالاسلام اه ومثله في ذلك كما لا يخفى  
المرتد وعلى الثاني جرى في التفتة فقال وغيره أي غير الذي مطالب بالاسلام وبذلك الجزية  
اه وفي الصوم من التفتة ما يفيد الفرق بين المرتد والاصلى فراجع الاصل ان اذنه  
(قوله فلا قضاء على كافر) جزم م في النهاية بعدم انعقاد القضاء منه قال سم ووجه  
ذلك الجزم في درسه بأن قضاء لا يطلب وجوبا ولا بدالانه بنقره والاصل فيما يطلب أن  
لا يعتقد اه قلت وهذا التوجيه بدعي في قوله بان عقاد قضاء الحاضر وأفق السوطي  
بأنه القضاء وأطال الكلام على ذلك وهو التحقيق ان شاء الله تعالى (قوله الامرئ)  
بالجر على البدل من كافر على مذهب البصريين من ان الرجوع في الاستنابة اذا كان تاما غير  
موجب الاستماع على البدلية ويجوز نسخه لما روى سيدي عن عيسى بن عيسى ان بعض  
العرب الموفوق بعزمهم يقول ما مرت بأحد الا يزيد بالنصب وقرئ في السبع ما فعلوه  
الاقبال بالنصب وهي قراءة ابن عامر (قوله على صبي) قال الشارح في شرح العباب  
قضية كلام بعضهم ان الصبي مثل الجنون وانفى عليه فيسقط قضاء ما فاته زمن اصبا  
وعليه فهل يستوى ما قبل التمييز وما بعده في ذلك أو يختص ذلك بما بعد التمييز كل محتمل  
والقياس على الجنون بشعر بعدم الفرق وان أمكن فان الجنون سبق له تكليف بخلاف  
الصبي لكن مئة قض من اتصل جنونه بدهاه اه قال الشوري بعد تغلب بعضه عن  
الاعباب مانصه وأقره في القميص ثم رأيت هاتفي الاعباب قال ولو بلغ ولم يميز ثم لم يميز  
بالقضاء معناه وجوبا ولا بدالانه لم يوجب حقه سبب يقتضي ذلك اه (قوله وقيل يكفر)  
تقدم الكلام عليه في الحيف (قوله الامرئ) تقدم الكلام عليه آنفا وان الانصاع  
الجر على البدلية (قوله ومعنوه) في القاموس هو نفاص العقل أو فاسده أو دهنه  
أو الجنون الضرب (قوله ومبرم) هو الذي أصابته علة به ذى فيها (قوله بخلاف)  
استيصال الجنون) فإذا كان عادة شخص يحن عند الغروب مثلا فشر بدهاه يحن عند

(ويجب على الولي) الأب أو الجد ثم الوصي أو القيم (والسيد) والمقتط والمودع ١٧٩ والمستعير ويحرم تعليم الميزان النبي صلى

الله عليه وسلم وأبجدة ويثبت بها  
ومات بالدينونة ودفن فيها ثم (أمر)  
كل من (الوصي الميزان) والصنية  
الميزنة (بها) أي الصلاة بشروطها  
(السبع) أي بعد سبع من السنين  
وان مبرقيلها ولا يتجمع صبغة  
الامر من التمسيد (وضربه)  
وضربها (عليها العشر) أي بعد  
العشر لما صرح من قوله صلى الله عليه  
وسلم مروا أولادكم بالصلاة وهم  
أبناء سبع وضربوهم على آذانهم  
عشر وسكتة ذلك التقرين على  
العبادة والقيز أن يصير يصيب  
ياكل وحده ويشرب وحده  
ويستحي وحده ويختلف باختلاف  
أحوال الصبيان فتسديده مع  
النفس وقد لا يحصل الامع العشر  
وعلى من ذكر أيضا نهي عن الهرمات  
حتى الصغار وتعليم الواجبات  
وتحويها وأمرها كالسوا والوجود  
الجماعات وسائر الوظائف الدينية  
ولا يسقط الامر والضرب عن ذكر  
الابا بلوغهم الرشد (واذا) زال  
المانع السابق كان (بلغ الصبي) أو  
الصنية (أو أفاق الجنون أو المغص)  
عليه أو أسلم الكافر أو طهرت  
الخائض أو النفاء قبل خروج  
الوقت (ولو) سكبيرة (الحرم) أي  
بقدر ما يسعها (وجب القضاء)  
اصلا ذلك الوقت (بشرط بقاء  
السلامة من الموانع بقدر ما يسع  
الطهارة والصلاة)

الصبر زمة القضاء وفي الامداد لو ثبت الحاجة فزال عقله لم يقض (قوله على  
الولي) في الصفة على كل من أبويه وان عاقل وان يظهر ان الوجوب عليه ما على الكتابة  
فيستقط بهل أحدهما لحصول المقصود به انتهى قال في الايجاب ولونين قبل الام كما قاله  
التاج السبكي وفيه أيضا وانما شوطب به الام وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر  
بالعروف ولذا وجب ذلك على الاجاب أيضا على ما ذكره الزركشي وعليه قائما خصوصا  
الابوين ومن يأتي بذلك لانهم أحسن من بقية الاجاب اهـ ودخول الام في ذلك كدور  
في الامداد والفتح وكلام غير الشارح وانما لم يذكرها هنا لان الماتر اقتصر على الولي  
ولست هي من الاولياء (قوله ويحرم) في الصفة قال امام فقهائنا المسلمين فيمن لا أصل  
له تعليمه ما ينشأ من رفته من الامور الضرورية التي يكفر بإحداها ويشترك فيها الخاص  
والعام ثم قال ما حاصله لا بد أن يذكره من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة والمتواترة  
ما يميزه ولو بوجه ثم انه يثبت بجملة ودفن بالدينونة ويجب بيان النبوة والرسالة وانه محمد  
الذي هو من قريش واسم أبيه كذا واسم أمه كذا أولونه كذا أي الله ورسوله الى الخلق كلمة  
وكذا يقال في جميع ما انتكاه كفر اهـ قال وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالحق معرفة  
النبي صلى الله عليه وسلم بوجه ثم معرفته تعالى بما لا بد منه (قوله عليها) أي على الصلاة أي  
على تركها بعدها أي العشر وهذا ما اعتقده الشارح وإعاده بالجمال الرمي من ابتدائها  
بمخلاف السبع ويجب أن يكون غير مرجح فلو لم يقبل المبرح تركها على المعتد ويجب  
ضربه أيضا على ترك شرط من شروطها وكذا على قضائها في الصفة وغيرها قال الشوري  
انظر لو كانت مما قامت قبل العشر ظاهرا اطلاقهم نعم ووافق عليه شيخنا الزبدي اهـ (قوله)  
مع انفس بل الأربع فقد حكى بعض الخنفية ان ابن أربع سنين قبل هوسقيا بن عينة  
التابعي حفظ القرآن وناظره عند الخليفة في زمن أي حقيقة ورضي الله عنه (قوله)  
وتعليم الواجبات) قال في الصفة وأجرة تعليمه ذلك كقراءة وآداب في ما لم تنم على أبيه  
وان علام على أمه وان هلت اهـ وذهب الشارح في الصفة الى وجوب ضرب زوجته  
على ترك الصلاة ولو في الكبيرة لكن ان لم يضر نشوزا وأمارته الخ (قوله مع الرشد) هو  
صلاح الدين والمال فلا يفعل محرم ما يطل العداهن كبيرة أو اصرار على صفة تاذا لم تقلب  
طاعته معاصيه ولا يذرب بأن يضيع المال باحتيال غيب فاحش (قوله السابق) وهو  
الكفر والعباد الجنون والاعماء والسكران والحض والنفس (قوله الطهارة) أي عن  
الحديث واغتلب قال في الصفة نعم يأتي بالصبي والكافر ما يسلم منه انه لا يحتاج اليها أي  
الى شروط الصلاة فيه أي الوقت لا يمكنه فعلها قبل زوال ما منه اثم أي الصبي فواضع  
وأما في الكافر فتدعي على زوال مانع ما يحتاج اليه منها اهـ وقال الشهاب القليوبي في  
حواشي الهن ولا تظن لاما كان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على المعتد من شيخنا





الاولى وطرا في وقت الثانية بعد مضي زمن يسعها تأمل وبه سقط ما ورد عليه اه  
 وأقول هو كما قال لكن برده عليه قوله مع طهر لم يمكن تقديمه ثم قولهم بخلاف الشرع والمخ  
 اذ كيف يمكن تقديم الطهر والحال ان الفرض استغرق المانع وقت الاولى لا يقال يمكن  
 ذلك فيما اذا زال المانع وقت الاولى بقدر الطهر دون الصلاة تقدم من انه بادوا قدر  
 تكبير زمن الوقت فجب صلاته مع صلاة قبلها ان جعت معها بشرطه نعم يمكن الجواب عنه  
 بالنسبة للصبي والكافر بما تقدمناه عن الشارح فاذا استغرق الصبا والذكر الاولى وقت  
 الاولى ثم زال في وقت الثانية ومضى مقدار الصلاةين فقط ثم طرا نحو جنون من حبس  
 أو غير وجب قضاءهما ان أمكنه تقديم طهره (قوله قدر الفرض) أي أخف يمكن منه  
 قال في شرح الروض فلوطرت صلاتها لحاضتها فيها وقدمه من الوقت ما يسعها  
 لو خفت أو مضى للمسافر من وقت المصونة ما يسع وكثيرا لزمهما القضاء اه (قوله  
 هنا) أي في طرا المانع أول الوقت حيث قال ان مضى منه قدر الفرض مع الطهر (قوله  
 ما) أي زمن لا يسع أي أخف يمكن من الصلاة وكذا من الطهر الذي لا يمكن تقديمه وقوله  
 بخلاف نظيره وهو زوال المانع آخر الوقت فانه أثر فيه ادراك قدر تكبيره كالمع بما تقدم  
 وقوله فيه أي في الوقت بعد دخوله أي الوقت فاذا أحرم بالصلاة في آخر وقتها ثم خرج  
 وقتها حتى على ما أوقفه منها في الوقت وقوله بخلافه هنا أي فانه لو شرع في الصلاة قبل دخول  
 وقتها ثم دخل وقتها في أثناء فعلها لم يصح البناء على ما سبق قبل الوقت بل صلاته لم تتعد  
 ولو كان الذي أوقفه منها قبل الوقت التحريم وحده (قوله ولا يجب الثانية هنا) أي بخلاف  
 ما سبق في قوله مع فرض قبلها (قوله وان اتسع لها) أي الثانية وقوله كما أفهمه كلامه أي  
 المصنف حيث قال رجب القضاء ان مضى الخ فلهذه العبارة تفهم عدم وجوب غير صاحب  
 الوقت وبين الشارح ان ما أفهمه كلام المصنف بالنسبة لما قبلها غير مراد بقوله مع فرض  
 قبلها الخ وبقي بالنسبة لما بعدها على أفهامه (قوله بخلاف العكس) أي فان وقت الثانية  
 يصلح للاولى وان لم يصلحها جميعا كما اذا أدركت ركعة من الظهر مثلاً في وقتها وبقاها في وقت  
 العصر فانه تقع أدامع ان عظمها في وقت العصر

### • (فصل في مواقيت الصلاة) •

(قوله حديث جابر بن) يفت لفظه في الاصل فراجع (قوله يلوغها) أي الشمس وقوله  
 البه أي الى وسط السماء وقوله الى جهة المغرب متعلق بميلها (قوله بزيادة الظل) عبارة  
 الاحياء للفرق الى الزوال يعرف بزيادة ظل الاشخاص المتسبة ما تلا الى جهة المشرق اذ يقع  
 للشخص ظل عند الظلوع في جانب المغرب مستطيل فلا تزال الشمس ترتفع والظل يتقص  
 وينصرف من جهة المغرب الى ان تبلغ الشمس منتهى ارتفاعها وهو قوس نصف النهار  
 فيكون ذلك منتهى قصان الظل فاذا زالت الشمس عن منتهى الارتفاع أخذ الظل في

(قدر الفرض مع الطهر ان لم يكن  
 تقديمه) كتيبهم وطهر بلس لانه  
 أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها  
 فلا تسقط بمطر أبعد كالموكل  
 النصاب بعد الحول وامكان  
 الاداء بخلاف الشرط التي  
 يمكن تقديمها كوضوء الرفاهية  
 فلا يشترط اتساع ما أدركه الا الصلاة  
 فقط لا مكان تقديم الطهر في الجلة  
 وانما يؤثر هنا ادراك ما لا يسع  
 بخلاف نظيره آخر الوقت كما مر  
 لا مكان البناء على ما أوقفه فيه  
 بعد دخوله بخلافه هنا ولا يجب  
 الثانية هنا وان اتسع لها وقت  
 الخاق من زمن الاولى كما أفهمه  
 كلامه بخلاف عكسه السابق  
 لان وقت الاولى لا يصلح الثانية  
 الا اذا صلاهما جميعا بخلاف  
 العكس

### • (فصل) • في مواقيت الصلاة

والاصل فيها حديث جابر بن  
 المشهور (أول وقت الظهر زوال  
 الشمس) وهو ميلها عن وسط  
 السماء المسمى يلوغها اليه بحالة  
 الاستواء الى جهة المغرب في  
 الظاهر لنا بزيادة الظل

أوحده لا تفسر الميل فانه يوجد قبل ظهوره ثلثا وليس هو أول الوقت (وأخره مصر غل كل شيء مثله غير غل الاستواء) ان وجد  
أما دخوله بالزوال فاجماع وأما خروجه بالزيادة على غل الميل فلهذا جبريل وغيره (ولها) أي الظهور (وقت فضله) أوله على ما يأتي  
تحريره (ثم) وقت (اختيار) ويعد ١٨٢ (الى) ان يبقى ما يسعها من (آخره) على المقدد ووقت عذره ووقت العصر لمن يجمع

ووقت ضرورة بان يزول المانع  
وقد بقي من الوقت قدوة تكسيرة  
كأمر ووقت الفضيلة والحرمة  
والضرورة يجبر في سائر الصلوات  
(وأول وقت العصر اذا خرج  
وقت الظهور) ولا يظهر ذلك الا  
ان زاد غل الشيء على مثله  
قليل وليس هذه الزيادة قاصلة  
بين الوقتين بل هي من وقت العصر  
تظهر مسلم وقت الظهور اذا زالت  
الشمس مالم يحضر العصر وقوله  
صلى الله عليه وسلم في شهر جبريل  
صلى في الظهور حين كان ظله مثله  
أي فرغ منها حينئذ كما شرع في  
العصر في اليوم الأول حينئذ قاله  
الشافعي رضي الله عنه نافيابه  
استترا كهما في وقت واحد  
المصرح بعلمه خبر مسلم السابق  
(ولها أربعة أوقات) بل سبعة  
(فضيلة) يجمع فيها وفيما عطف  
عليها الجريد لامن أوقات والرفع  
بدلا من أربعة (أوله واختار  
الى مصر الغل مثلين) غير غل  
الاستواء (ثم جواز) بلا كراهة  
الى الاصفر اذ لم تكن كراهة الى  
آخره أي الى بقا ما يسعها ووقت  
عذر ووقت ضرورة ووقت حرمة  
(وأول وقت المغرب بالغروب)  
اجماعا (ويق حق يغيب الشفق

الزيادة حق حيث صارت الزيادة مقدرة كما لم يسل دخول وقت الظهور الخ (قوله أوحده)  
أي الظل ان لم يكن عند الاستواء غل وذلك في بعض البلدان بمكة ومعناها العين في  
بعض أيام السنة (قوله قبل ظهوره ثلثا) قال في الاحياء يعلم قطعان الزوال في علم الله  
وقوع قبله ولكن التكليف انما يتطبع بدخول تحت الحس اه ورايت في شرح صحيح  
البخاري في سطره في قتلان أي طالب في القوت مانسه الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه الا الله  
تعالى وزوال يعلمه الملائكة المخبرون وزوال يعلمه الناس قال وجاء في الحديث انه صلى  
الله عليه وسلم سال جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم قال ما معنى لانهم قال يا رسول الله  
قطعت الشمس من فلانها بين قولي لانهم مسرة خمسة عشر عام اه (قوله ان وجد) أي  
ظل الاستواء والا كما سبق آتفاه فقد في بعض أيام السنة في بعض البلدان فيصير غل  
كل شيء مثله (قوله على ما يأتي تحرير) أي في كلام المصنف في قوله وأفضل الاعمال  
الصلاة أول الوقت ويحصل ذلك بأن يشتغل بأبواب الصلاة حين يدخل الوقت وفي كلام  
الشارح في قوله ان كل تأخير فيه يحصل كمال خلاصته التقديم يكون أفضل (قوله  
ثم وقت اختيار) قال في التفتة المراد وقت الفضيلة ما زنده الثواب من حيث الوقت  
وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحسنة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه  
منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها وحينئذ فلا تنافي  
هذا ما يأتي ان الصلاة غير ذات السبب في الوقت المكروه أو المعتبر هو جها لا تتعد لأن  
الكراهة تمنع من حيث ايقاعها فيه وهناك من حيث التأخير اليه لا الاقاع ولا لنا في امر  
الشارح بايقاعها في جميع أجزاء الوقت (قوله على المقدد) هو قول الأكثرين ومقابلته  
قول القاضي لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله الى ان يصير غل الشيء مثل ربعه  
ووقت اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذره ووقت العصر لمن  
يجمع اه والحاصل ان المعتقد ان له لسته أوقات ترجع الى خمسة وقت فضيلة أوله ووقت  
جواز الى ما يسع كلها ووقت اختيار وهو وقت الجواز ووقت حرمة الى ما لا يسعها كلها  
وضروية وهو ما قد ذكره وعذره وهو وقت العصر لمن يجمع (قوله في سائر الصلوات)  
وكذلك وقت الجواز يجبر في سائر الصلوات كافي التفتة وغيرها (قوله يعلمه) أي  
الاستدراك (قوله واختار) تقدم في الظهور ان وقت الاختيار هو وقت الجواز وهذا  
متعارفان وسأقي في المغرب ان وقت الاختيار فيها هو وقت الفضيلة وفي غيره متعارفان  
فتلخص ان الاختيار ثلاثة اطلاقات وان قال في التفتة اطلاقان (قوله غير غل  
الاستواء) أي ان وجد كما سبق فظهير (قوله واختار) ولها أيضا وقت كراهة وهو تأخيرها

الاجم (كافي خبر مسلم وخرج بالاجم ما بعده من الاصفر ثم الابيض ولها وقت فضيلة وحرمة وضروية  
وعذره واختيار وهو وقت الفضيلة (وهو) بمعنى خبوية الشفق الاجم (أول وقت العشاء) الاجماع على دخوله بالشفق

والاجره المتبادر منه (وله ثلاثه اوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) آوله (ثم وقت اختيار الى ثلث الليل) الاول (ثم وقت جواز) بلا كراهة الى القبر الكاذب ثم كراهة الى شاه ما يسعها ١٨٣ ثم وقت حرة (الى القبر الصادق) ولها وقت ضرورة ووقت عقد (وهو)

أي القبر الصادق (المتشروطه معترضا بالافق) أي نواحي السماء وقوله بطلع الكاذب مستطلا ثم يذهب ونعقبه ظلة (وهو) أي القبر الصادق (أول وقت الصبح) ظهر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس (ولها أربعة اوقات) بل ستة (وقت فضيلة) آوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جواز (لا كراهة) الى الحرة ثم كراهة (التي يسقى ما يسعها ثم حرة ولها وقت ضرورة) (ويكره تحميمه المقرب عشاء والعشاء عقة) للنهي الصحيح عنها (ويكره النوم قبلها) ولو قبل دخول وقتها على الواجهة خفية القوات وكالعشاء في هذه غيرها ثم يحرم النوم الذي لا يغلب حيث نوهم القوات بعد دخول الوقت وكذا قبله على ما اعتقده كثيرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (و) يكره (الحديث) وسائر الصنائع (بعدها) أي بعد فعلها ولو لم يجتمع جميع تقدم على ما زعمه ابن العباد خفية القوات أيضا (الافق) كذا كراهة على شرعي أو كراهة أو شائض ضيفت ولا طرفة ووجهة (أو واجبة) كبراجحة حساب لأن ذلك خبر أو عذر بما جوفلا يترتب له فسد مقصودة وقد ورد كان النبي صلى الله عليه

عن وقت الجدي خروجهما من خلافه فأوقاتا سبعة ترجع الى ستة لا تتحد وقتي الفضيلة والاختيار (قوله) والاجر هو المتبادر (أراد به الجواب عن قال ان المراد منه الايض ووجه كون الاجر هو المتبادر ان الشق في اللغة هو الحرة كذا كراهة الجوهري والآخرى وغيرهما قال الاسنوي وله في الموضع التعرض له في كثر الاسناد في تفسيره الشق بالاجر في المتن صفة كاشفة (قوله الى الاسفار) هو الاضامه بحيث يميز الشطر القريب منه (قوله عقة) فضحات وهي شدة الظلام (قوله على الواجهة) ظاهر كلام التفتة يخالفه وفي المعنى الظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت لأنه لم يطالب بها في النهاية سابقا كلامهم بشر تصور المستحتمل بعد دخول الوقت قال الاسنوي ويطبق أن يكون أيضا قبله الخ (قوله لم يغلب) غلبته كافي التفتة وغيرها بحيث يصير لا يميز بينه دفعه اه وصحته فلا يصحان بل ولا كراهة كافي المعنى والنهاية لكن فيسده في النهاية بما اذا كانت غلبة النوم بعده زمه على النفل (قوله نوهم القوات) ظاهر هذا التعبير انه لا يتلوه ان النوم من يقض الا بمطاطا وانه لا يكون الظن لكنه عبر في التفتة بقوله بان غلب على غلبته ان يستغنى وقد بقي من الوقت ما يسعها وظهرها والاعوام اه وبمشرع الاسلام في الاسنى والمطابق في شرح المنهاج والتبسيط والزمي في النهاية بطلن التفتة وهو المراد بغلبة الظن المعبر به في التفتة كما شرحه الخطيب في الفرائض من المعنى وهو بعد عدم ضرر نوهم القوات خلافا لما في هذا الشرح (قوله على ما اعتقده كثيرون) قال في التفتة نقلا عن أبي زرعمة المنقول خلاف ما قاله هؤلاء (قوله لكن خالف فيه السبكي) اعتقده المعنى والنهاية وغيرها (قوله يكره الحديث) قال في شرح العباب وقوله المضي المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المصكر وفتة فهو هنا أشد كراهة اه (قوله على ما زعمه ابن العباد) في شرح المنهاج والتبسيط الخطيب هو الواجهة لكن استوجبه الشارح في الامداد والتفتة والجمال الزملي في النهاية انه اذا جمعها تقدما لا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا (قوله) ويا شائض ضيف في شرح الاربعين النوبة للشارح في شرح الحديث اثناس عشر منه ولو فاقها أو مبتدعا قال ولا يتابعه قولهم يحرم الجلوخ مع الشقاق بالناس لان هذا فيه اعانة على تسقيهم كما يدل عليه تسقيهم القعود معهم بالاناس أي من حيث التسقي فاقم انه معهم لا لا بالناس كذلك جاز الخ (قوله أو واجبة) ومنها السفر قال في التفتة تلبرأجد لاجر بعد العشاء الاصل أو مسافر اه وأقره المعنى وجعله في شرح العباب على ما اذا احتاج اليه المسافر في حفظ نفسه وما معه (قوله وقد ورد الخ) رواه الحافظ عن ابن حبان رضي الله عنه (قوله الاعمال البدنية الخ) في صلاة النفل من التفتة لا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لانهم ممن فروض الكفايات وفي شرح الخطبة من التفتة ينص قولهم أفضل عبادات البسند

وسلم بعد شاعامة الله من بني اسرائيل (وأفضل الاعمال) البدنية بعد الاسلام (الصلاة) ففرضا افضل الفرائض وظلها افضل النوافل لادلة الكثيرة في ذلك وقيل الحج وقيل الطواف

وقبل غير ذلك وأفضل أحوال الصلاة المؤقتة من حيث الوقت مع عدم العذر أن تطلع (أول الوقت) ولو عشاء لأن ذلك من المحافضة عليها المأمور بها في آية حافظوا ١٨٤ على الصلوات ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم أتى أي الأعمال أفضل فقال

الصلاة لأول وقتها ومن أنه كان يصلي العشاء لسقوط القمر ليله ثالثة ومن أن عشاء المؤمنين كن يتقبلن بعد صلاة العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفن أحد من القلس فقيرا أسفروا ما يجبر فانه أعظم للأجر وخبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يؤخر العشاء معا وذا من ذلك (ويحصل ذلك) الفضل الذي في ثابته التجهيل (بأن يشغل) أول الوقت (بأسباب الصلاة) كطه وستر وأذان وإقامة (حين دخل الوقت) أي عقب دخوله فلا يشترط تقديمه عليه بل لو أخر من هو متلبس بها بقدره الوقتة القصبة على ما في الخبر ولا يكف العجلة على غير العادة بل يصير في حق كل أحد الواسطة المعتدل من فعل نفسه ولا يضرك التأخير بعد أن ترك روح من محل تكره الصلاة فيه ويأتي وكثليل أو كل وكلام عرفا والحاصل أن كل تأخير فيه تحصل كمال خلاصته التقديم يكون أفضل (و) من ذلك أنه (يسن التأخير) عن أول الوقت (للابرأ بالظهر والجمعة) وأنما يسن بشرط كونه (في الحز) الشديد وكونه (بالبدن الحار) وكونه (لمن يصلي جماعة) وكونها

الصلاة بغير ذلك ١٨١ أي العلم فتعلم أفضل من نقل الصلاة في شرح الأربعين النبوية الشارح ما خصه بعد كلام قرره وجهه يعلم أن كون الصلاة أفضل من الصبر قابل للمنع لكنه نية فيه على الفرق بأن الصبر ليس من العبادات الدينية وأنما هو من العبادات القلبية قال وهي بأسرها أفضل من العبادات الدينية لأنها بالنسبة إليها كالأصل بالنسبة للفرع اه (قوله وقبل غير ذلك) منه قول ابن عباس وسعد بن جبلة الصلاة لأهل مكة أفضل والطواف للقرابة أفضل وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأختاره الأئمة الطبري وعليه جماعة من متأخري الشافعية وقيل الصوم أفضل بالدين النبوية (قوله يجب أن يؤخر العشاء) في التخصة تقديمها والذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم واختلفوا الراشدون وبينت في الأصل أحاديث صحيحة تفيد أن تأخيرها إنما كان لأجل شغل أو لاجتماع أصحابه وقال السيوطي في خبر أحمد والطبراني ما يدل على نسخ التأخير بالتجهيل (قوله بأسباب الصلاة) قال في الامداد وضابطها اهتمام في المغرب على الجديد فيما يظهر ١٨١ (قوله على ما في الخبر) تراءى منه في التخصة وفتح الجواد أيضا قال في الامداد وأقرره وأن لا يخل عن نظره رأيت المصنف قال فيه تردد وهو محتمل أنه لم يرفعه نقلًا ويحتمل أنه تردد من حيث المدرك وأقر صاحب الخبر على ذلك غير واحد كشعخ الإسلام وأنطليب والجالال الرمي وغيرهم (قوله وسأني) أي في فصل تكرهات الصلاة ككثرة الجوزة والطريق في السنا إلى آخر ما ذكره (قوله وكثليل أكل الخ) في المعنى الصواب الشيع كما مر في المغرب وفي الامداد وكذا كثيرها الذي لا يقص فيه يظهر أن احتياج إليه بحيث يؤخر في خشوعه وتحقيق دخوله وقت وأخرج خبث بدافعه وغير ذلك من أهدار الجاهة التي تأتي هنا بخلاف شعور كل كربة الرمي لمن يصلي منفردا ١٨١ (قوله تحصل كمال) أي كالجاعة قال في التخصة لمن أراد الاقتصاد على صلاة واحدة (قوله لمن يصلي جماعة) في التخصة والنهاية وغيرهما اعتمادا منه لتفريد الصلاة في المسجد فقوله الشارح الآتي بيت بعده قوله لمن يصلي منفردا أو جماعة قبله ما دعا حتى يوافق المعتمد المذكور (قوله في موضع مسجد الخ) استثنى عما ذكره الإمام الحاضر بجملة الجماعة فيسن له الإبراد وإن حضر معه استطاعه لا تخفى من يعدد في التخصة تن الصلاة لهم أول الوقت ثم أعادتها خلافا لما في الإيعاب والامداد للشارح من عدم التنب (قوله بعد) في الامداد عن ابن الرقعة من الإبراد في السحر وأن قرب منازلة لشدة الحرق البرية ولو قصد البعيد لحو كبره أو فقهه امامه تنبيه الإبراد وإن أمكنه في قريب على الأوجه فنه الشورى عن الإيعاب (قوله بفهموا) بغوى الكلام ما يفهم منه فتعذر ذكره المحقق في شرح جمع الجوامع

وشح تمام (في موضع) مسجد وغيره وكونهم بقصد الذهاب إلى محل (بعد) بأن يكون في مجيئه متخذه وشرح المشوع وأكله وكونهم يعيشون اليها في النفس لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحرق فأبردا بالظهر فأنشد الحزمن فمع جهنم أي غلبتها وانتشارها به اذل بفهموا على أنه لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الإبراد في غير شدة الحر ولو خطر حار ولا في قطار باردا ومعتدل

تستثنى ولبسته وان لم تكن بعضا اه والاولى منع المراتم المني فيما لا يلزمها والوالد  
اذا اراد ولد ان يخرج من غره ماشيا بمنعه وان قربت المسافة لانه منعه من السفر  
لحج الطوق ومن قال بعدم المنع يحمل على ماذا كان اجبره ان يحمل عدم وجوب  
الاذن لاحد له وفرعه مع المني اذا لم يستأجره والا فاختلف فيه وجري ابن الجبال  
في شرح الايضاح على انه كذلك قال وقال للمحقق النهاية وخلافا لظاهر الحقة  
والايضاح ومقتضا لتفسير واستنجاها شارحه اه وكلفني والنهاية شرح البهجة للجمال  
الرملي وسبقهما له شيخ الاسلام في شرح البهجة (قوله وان كان راكبا) نعم ان كان  
قريبا من مكة وكان يكسب في يوم كفاية أيام الحج فانه يلزمه الاذن لمطعمه كما يلزمه الحج  
بنفسه حينئذ (قوله) كالبعض في ذلك أي فلا يلزمه الاذن في ذلك الا بقيد المار  
آفاه وهذا اعتمد في كتبه والطبيب في الفسوق وشرح التقييه وشيخ الاحلام في الاسنى  
لممكنه جري في شرح البهجة على اختصاص ذلك ببعض وهو ظاهر شرح المنهج  
والطبيب في الاقتناع وجري عليه الجبال الرملي في كتبه فان كان المطيع مقر بنفسه  
بان ركب فانه لا كسب فيه ولا ذل فلهذا طيقوا على عدم لزوم القول من المطاع  
وان كان المطيع اجنبيا (قوله ولو توسم) أي ظن بقرائن احواله اجابته لذلك سواء  
القريب والاجنبى وخرج به ما لو شك في طاعته فلا يلزمه امره (قوله او ولد) خرج به  
الاجنبى فلا يلزمه القبول لعظم المنفعة (قوله لزومه القبول) وذلك في الحقة وغيره  
لوقاله الاصل في اقراره استأجر رأيا ادفع عنك واعترض الثانية سم بان الاجبر فيها  
اجبر له وجوب فانه الذي استأجره اه أي والبعض وكيل عنه في دفع الابرة قال السيد  
عمر البصري ولعل تخصيص الثانية لوضوح ما افاده فيها والا فواضح جريانه في الاولى الخ  
قال ابن الجبال أي في الحقة قيمها وجوبه ولو كان البازل الامام من بيت المال ولمعه حق وجب عليه  
عدم وجوب قبوله الخ ولو كان البازل الامام من بيت المال ولمعه حق وجب عليه  
القبول ولو كان له مال ومطعم لم يلزمه استقر في ذمته والمال وعدمه انما يؤثران في الاثم  
وعدمه (قوله ويجوز للمعذوب الخ) أي فذا وجد اجبر با كفرن اجرة المنزل ومطعما  
معذوبا ومعتولا على الكسب والسؤال أو أصلا أو فرعا ماشيا وعرضا ماشيا أو لم يجد  
ما يكفيه أيام الحج أو وبذل له ما لا يستأجر به من يخرج عنه أو استأجر المطيع الاجنبى عنه  
أو قال له ان ذنبي في الاعتذار ويجب فاعدا ذلك (قوله اذا كان الخ) أي فلا يجوز له  
الاعتذار حيث ذل لانه ان يخرج بنفسه (قوله ولا تظر للمشقة الخ) وان كانت تتبع التيم  
كما جرى عليه في الصفة ويختصر الايضاح وحاشيته وهو ظاهر اطلاق المنهج والاقتناع  
للطبيب والجبال الرملي في شرح نظم الزيد وجري عليه شيخ الاسلام في الامنى والفرق  
لكن علة فيما بقله المشقة في المباشرة حيثئذ زاد الطبيب في شرح التقييه يؤخذ من  
الاهل عدم لزوم عند كثرتها وفي اقتناعه واقعه في المعنى أيضا والشارح في شرح

(قول الشارح وان كان راكبا)  
أشار بان الى ان ذكر الشيخين  
المشي مع القنابيس بقيد وعناية  
الامداد واعتباره أي الارشاد  
كامله القدر فقط من غير ان يعمله  
الى التي يخالف لقضية كلام  
الشيخين اذ لم يذكر ذلك الامع  
المشي لكنه متبناه انتهت امل

الارشاد وفي هذا الكتاب والجمال الرئي في النهاية واعتقد الشارح في حاشيته على متن العباب عدم العصية للمكي مطلقا والعصية لمن هو على دون مسافة الاصر وتعد عليه بنفسه ولو على سريره ماله رجال (تتمة) لو امتنع المعضوب من الاذن لم ياذن الحاكم عنه ولا يجبره عليه وان قضى الامن اب الامر بالمعروف ولا يلزم الولاء امتثال امرأ به المعضوب في الحج عنه ولو شئى المعضوب الحج لنفسه ولو اتهم المعضوب المشقة مع غضبه وحضر أجرة فسد منه ويلزم المعضوب الحج لنفسه ولو اتهم المعضوب المشقة مع غضبه وحضر مع أجرة بمرقة وقع الحج للاجبر لكنه يستحق الاجرة ومن مات بعد وجوب التكليف عليه ولم يحج وجب على الوصى فالوارث الكمال فالحاكم الاجحاج أو الاعتقاد منه من تركه فوراثا لم تكن تركه فلا يلزم لكن يسر للوارث والاجنبي وان لم ياذن الوارث ولكل الحج والاجحاج من لم يستطع في حياته على المعتمد ولا يجوز لتفعل عنه الا ان أوصى به واقعه أعلم

• (فصل في المواقيت) •

يجع ميقات أصله وفات من الوقت فلبت الواوياه اسكونها اثر كسرة وهو لفظة الحد وشرا عا نه العباد ومكانه فاطلاق عليه - تحقيق الاخذ من يخص التوقيت بالخذ بالوقت فتوسع وبدأ المصنف أولا بالزمانى اتوقف صحة انعقاد مجاعبه (قوله يمنع على الحاج) أى وعلى المعقراذ العمرة لا تدخل على مثلها كما أنهم لا تدخل على الحج (قوله لم يتصور الخ) أى لان وقت الوقوف بمرقة يخرج بطواع العبر يوم العبد ورعى أيام التشرى وميت لى الى متى لا يدخل الا بعد ذلك ويبقى تهايق حكم الاحرام فلا يعتقد اسرام آخر قبل فقرة الاقول والثاني (قوله لمن زعم قوره) بان يدفع من مزدلفة بعد نصف الليل ويربى ويحلق وبطوف ويسعى ان لم يكن قدومه بعد القدوم ويحرم ويدركه عرفة قبل العبر قال الزركشى فى الخادم - فبه وهذا غلط لان الاحرام بالحج لا يتعد وقد بقى عليه من أعماله من الرى وغيره ولا يجوز له ان يحرم بنفسه وهو مشغول بنفسه آحروان تقلل التصل الاقل نعم يمكن تموير بلاث صور احداها اذا اشترط التصل بالمرض وفترغ من الاركان قبل العبر ثم مرض فانه يسقط عنه رضى أيامه ومبيها فاذا أحرم بحجة أخرى ودلوه عرفة صح الثانية اذا أحصره ففضل ثم زال الحصر والوقت باقى الثالثة اذا قلنا بأن جميع ذى الطعة وقت الاحرام فأحرم به بعد فراغ من ثم صابر الاحرام الى العام المقابل وان كانت المصاهرة على الاحرام حراما لكس - حتى أنه لم يصبر احدا الى صحة الاحرام بعد انقضاء ليلة النحر اه كلام الخادم بمرقوفه ومنه نقلت ونقل العورتين الذين قبل الاخيرة سم فى شرعه على أبى شعاع وأقره عليه ما ونقل الحلبي مسئلة الاحصار وأقرها لكن الذى جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال الرملى وغيرهم عدم العصية مقابل ونقل على ذلك الاجماع فتنبه له (قوله ولا فى اليوم الواحد) الماروف فى تبعيرهم

• (فصل فى المواقيت) •

(يحرم بالعمرة كل وقت) لا يق جمع السنة وقت له نعم يمنع على الحاج الاحرام بما دام عليه شئ من أعمال الحج كالرى لان بقائه حكم الاحرام - بقاءه نفس الاحرام ومن تم لم يتصور رجوعه فى عام واحد خلافاً لزم تصورهم وبين الاكثار من العمرة ولو فى اليوم الواحد

(قوله وأقره عليه - ما) قال واهل مراده بشرط التصل فى الاولى انه بشرط أن يصير حالاً بنفس المرض فصب بمرحلا لانه من غير فصله فيفسد ذلك سقوط الرى عنه بنفسه أو نائبه وسقوط الدم عنه بترك الميت من غير لزوم دم التصل كما بقيد التصل فى الثانية الخروج من عهدة الواجبات اه كلام سم اصل

واذا قصرى وصلى فان لم يمين له الحال فلا تثنى عليه لمضى صلاته على الصحة طاهر وان بان له الحال ولو يجزئ عدل وراية عن علم (فان يتقن صلاته) وقعت (قبل الوقت فضاها) وجوب الوقوعها في غير وقتها سواء علم في الوقت أم بعده وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولا إثم اما إذا لم يجزئ وصلى فانه يعيد وان بان وقوعها ١٨٧ في الوقت لتقصير (و يستحب المبادرة بقضاء

القاتلة) بعد ركعتين أو فسان  
 فيجوز للبرائة الغنة وللأمر بذلك  
 في غير العيصين (و) يستحب  
 (تقديمها على الحاضرة التي لا يضاف  
 فواتها وان خاف فوت الجماعة  
 فيها) أي الحاضرة على المعذور ويا  
 من خلاف من أوجب ذلك  
 ولا تكرر كون أحد وجب الجماعة  
 عضوا لها عندئذ ليست شرطا  
 للصحة في الأصح بخلاف الترتيب  
 عند من اشترطه فكانت رعاية  
 خلافه أولى أما إذا خاف فواتها  
 ولو يخرج من منتهان الوقت  
 فانه يلزمه تقديم الحاضرة لحزمة  
 إخراج بعضها عن الوقت (ويجب  
 المبادرة بالقاتلة ان فاتته بغير  
 عذر) فليخطأ عليه ويجب عليه  
 أيضا ان يصرف لها سائر زمته  
 الا ما يشطر لصرفه في تعصيل  
 مؤته وموته من تلمزه مؤته  
 ولا يجوز له ان يتنفل حتى تفرغ  
 منه من جميع القوائت التي  
 تعلى باخراجها عن وقتها  
 (فصل في الصلاة المزمعة من  
 حيث الوقت  
 (تحرر الصلاة) التي لا سبب لها  
 اولها سبب متأخر ولا تعتقد (في  
 غير حرم مكة) في خمسة أوقات  
 ثلاثة منها تعلق بالزمان من غير

في حواشي المنهج والمحال أن المراتب ست أحدها المكان معرفة يقين الوقت تأتيا ووجود  
 من يجزئ عن علم تأتيا رتبة دون الأخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكب المحررة  
 والمؤذن الثقة في القبر رابعة إمكان الاجتهاد من البصر خامسها إمكان من الاعى  
 سادسها عدم إمكان الاجتهاد من الاعى والبصر فساد الأول ويجزئ عنها وبين الثانية  
 حيث وجد من يجزئ عن علم فان لم يجد من خبر عنها وبين الثانية فان لم يجد الثالثة خبر بين  
 الأولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يجزئ عنها  
 وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يجزئ عنها وبين  
 السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفا بغير ما تقرر له فان لم أقف على من حققه  
 كذلك (قوله عن علم) فلو أخبر به باجتهاد ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادةها  
 (قوله كنوم) أي لم يتعبده ونسيان كذلك بأن لم يفسد أي تقصير بخلاف ما اذا ناسه  
 كعب شعر لم يفتقه (قوله من أوجب ذلك) كالسادة الخنفية (قوله ولو يخرج  
 برؤسها) كذلك الصفة وغيرها واعتد شيخ الاسلام والجمال الرلى والده احتساب  
 الترتيب اذا أمكنه ادراك ركعتي الحاضرة ولو شرع في قاتلة ظا ناسه وقت الحاضرة  
 فبان ضيقه لزمه قطعها ولو تكرر قاتلة وهو في حاشية لم يقطعها مطلقا ولو شك في قدر  
 قوائت عليه لزمه ان يأتي بكل ما لم يتيقن فله تحفة (قوله سائر زمته) قال في الصحة ويجب  
 تقديم ما فات بغير عدل على ما فات بعد وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب اه  
 وكذلك المغني وخالف في النهاية فخرى على سن ترتيب القوائت مطلقا (قوله ولا يجوز له  
 ان يتنفل) أي ياتم به مع الصحة خلافا للزكشي واقه اعلم بالصواب

«فصل في الصلاة المزمعة من حيث الوقت»

(قوله من حيث الوقت) خرج الهرمة من غير هذه الحاشية كالصلاة في المكان المصوب  
 فليس هذا الفصل معقود لذلك (قوله في خمسة أوقات) المصروف الخمسة بالقسبة الى  
 الاوقات الاملية وسأني تحريم التنفل في وقت صعود الامام من خطبة الجمعة (قوله قد ورد  
 طوله سبعة أذرع في رأي العين) (قوله فانه ساقط طوله) أي فالرفع الظاهر لئلا يكون بأمرح  
 كثيرة في نفس الامر وقد سبق ما يفيد هذا عن القوت لاني طالب المكي (قوله الا يوم  
 الجمعة) ولولم لم يحضر الحادي عشر من فيه اعتضدا به على انه عليه ولم استحب التكبير  
 اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء (قوله لكنه يسع الحر) أي فلا  
 تنقذ أي الصلاة اذا طارن الحر الاستثناء (قوله ونعني) معطوف على قوله ولا ولا نعني

نظر لن على ولين لم يصل واثنان متعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة الا  
 طالع الشمس حتى ترتفع قد ورد (تقريباً فيما يظهر لنا والا فاساقط طوله) (ووقت الاستثناء الا يوم الجمعة حتى تزول) ووقته  
 وان شاق جدا لكنه يسع الحر (ووقت الاصفرام) الشمس (حتى تقرب) (نعني بالاشين) (بعد) (فصل صلاة الصبح)



من صلاها (حتى تطلع الشمس) وبعد ١٨٨ فعل (صلاة العصر) ولو مجموعة في وقت الظهر (حتى تقرب) لم يصح من

النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة ومن استثناء حرم مكة بقوله صلى الله عليه وسلم يا ايها عبد مناف لا تمنعوا أحدكم طواف هذا البيت وصلى ساعة شا من الليل أو تمهروا وليس في رواية الدار قطن وابن حبان طواف به يصح ان الصلاة لم يلبس خلاف الاولى لان اختلاف ضعف بذلك وأما استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبي داود وان كان محررا لانه عضده نذب التبرك بها والترقب في الصلاة الى حضور الامام (ولا يحرم) من الصلاة (ماله سبب غير متاخر عنها) بأن كان مقدما أو قارنا (كفائته) ولو قتل ما لم يقصد تأخيرها اليه يقضيها فافهم لا تعتقد وان كانت واجبة على القور (د) صلاة (كوف) للشمس أو القمر وعيد بناء على ان وقتها يدل بالطلوع واستسقاء وجنازة لم يضراى بقصد تأخير الصلاة عليها الى الوقت المكروه لا لقضيه فيه ككثرة المصلين كما يأتي ومنذورة ومعادة (وسنة وضوء) وطواف ودخول منزل (رحمة) للمسجد (وصحبة تلاوة) (وصحبة (شكر) فلا تحرم هذه الصلاة في الاوقات الخمسة ان لم يقصد تأخيرها اليها ليصلها فيها) فان قصد ذلك لم تعتقد لانه بالتأخير الى ذلك هو اعظم

بالثلاث والمراد بهما اللذان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فمن فعلها حرم عليه فيها الصلاة أتى لادب لها عزم آخر ومن لا فلا (قوله لمن صلاها) قال الشوري في حواشي شرح المنهج أي وكانت تسقط بذلك القسمل فلو كان فهو متيم بعمل الغالب فيه وجود المأفلة التقل بعد صلاته اه (قوله يا ايها عبد الله) قال البيهقي في مصباح الزجاجة وجه تخصصهم بالذكر دون سائر طوائف قريش عليه بأن ولاية الامر والخلافة تسقط اليهم مع انهم كانوا رؤساء مكة وساداتهم وفيهم كانت السدانة والجلابة والواء والسقاية والزفافة اه (قوله ليست خلاف الاولى) ذكره قوله بالمعنى في تحفته وقال في الامداد ذكر طواف في الخبر لا يخصه بسبقه لانه عام لوقوعه في حينه الثاني وذكر بعض افراد العام على فرض تسليم ان صلى بعد طواف في الخبر الاول يخص بسبقه الطواف لا يخص اه ورايت في كتاب الحج من شرح صحيح البخاري للسماواني في باب الصلاة عقب الطواف بعد الصبح والعصر ما نصه وروى الدار قطن والبيهقي حديث أبي ذر مر فوعا ليعلم ان أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب الشمس الامكة قال القسطلاني وهذا يخص عموم النهي عن الصلاة في الاوقات المكروهة اه وذكر الحافظ ابن حجر في خصص ما عادت الزاقي للحدث طرقا ثم قال ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كما رواه ابن عسدي وقال أنا أشك في صحاح مجاهد من أبي ذر الذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي وغيرهم انه اخلاف الاولى بمكة نحو ما من خلاف من حرمه وسكاه الاذرى عن النص (قوله ضعيف بذلك) أي لان الخلاف اذا خالفه صحة صحة لا يراعى (قوله عضده نذب التكبير الخ) قال البيهقي وأبو داود ولهذا المرسل شواهد وان كانت أسانيدها ضعيفة منها ما روي عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي رواية تقصر بعني الصلاة اذا انتصف النهار كل يوم الا يوم الجمعة الخ (قوله عنها) أي عن الصلاة فالمراد بالتقدم والتأخر والمقارنة بالنسبة للصلاة كما في المجموع واعتقد متأخروا نعمنا الشافعية لا بالنسبة الى الاوقات المكروهة وان جرى عليه في الرضة وعلى العقد المذكور لم يظهر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب اما تقدم أو متأخر ولعلمهم فروا القاترين على ما في الرضة وان كان ضعيفا فانه عليه ظاهر قائل ذلك (قوله ماله يقصد تأخيرها) أي الفاتية اليها أي الى الاوقات المكروهة (قوله يدخل بالطلوع) أي وهو المقدم ما على القول بدخوله بارقاع الشمس كرح فلا يتأخر في ذلك لتأخر وقت الكراهة بارتفاعها وعلى العقد بكونه مفعلا قبل ارتفاع الشمس (قوله ومنذورة) أي مطلقة أما المقيدة بوقت الكراهة فلا تعتقد كما في الروض وغيره (قوله مراغم للشرع) في التحفة المراد انه يشبه المراغم والمعاذلة لانه موجود فيه حقيقة اه أي فلا يكون كفرا (قوله أو يداوم عليها) قال الجمال الرمي في النهاية ليس لمن قضى في وقت الكراهة فاتته أن يداوم عليها ويجعلها وردا أي لان ذلك

والا لزمه وأنه لو اختلف عليه اشنان باقى ما مرغة (قوله أن بصاط) بأن يستظهر حتى يتبين أنه قد حاذى الميقات أو فوقه وسكون ما ذكره جرى عليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة وانطيط في شرحي التمايح والتقسيم والجمال الزلي في شرحي الزيد والبهجة زاد الشارح في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تحصر في اجتماعه وكان قد تضيق عليه الخ أو خاف قوة وأقر الأذوى على ذلك في الاسنى والجمال الرملى في شرحه على التمايح والابضاح والجليلة ورأيت في حاشية الايضاح للشارح وشرحه لابن حلاز والعبارة لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدى الى تقويته فالظاهر أن ذلك يكون عذرا في عدم وجوب الاستظهار حيث إذا اصل راحة النعمة من الدم وعدم العصبان لهدم حقيقة المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث قدنا يجوز به قطعه كما هو ظاهر اذا لم يحضر ثوب رقيقة وأمن على محترم وجد عارفا بقلده اه (قوله أقرب اليه) والحاصل أن العبرة أن لا يقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة أولا فان اتقى جميع ذلك في محاذاتهم (قوله مكته) فلو جاوزته الى جهة مكته صرعا للفسك الى موضع تقصر فيه اله لالة أساه ولزمه دم على التفصيل المذكور في مجاوزة الميقات وأما من سكنه بين ميقاتين كالهل الخيف واله قرا وبدر فقيم كلام طويل مذكور في الاصل وحاول المتقدمه فيما يظهر أن ميقاتهم الثاني وهو الحظفة بلا تفصيل (قوله ولا حاذى ميقاتا) كالاتى في المصر من غربي جدة كان خروج من سواكن اليها من غير أن يصرف على محاذاته واينح ولا يلزم الا بعد حاذى قبل دخول جدة تشبها من المواقيت لان رايح ويلزم يكونان حيث قد آماهم فمصل جدة قبل محاذاتهم ما هو على مرحلتين من مكة فتسكون هي ميقاته قال سم في شرح أى شجاع لا بد من محاذاة الحظفة عند وصول جدة أو بعد مجازتها وحيث قد فاهلا اعتبارها المحاذاة ولو بعد مجاوزة جدة الخ (قوله فان جاوز الميقات) أى الى جهة الحرم أو ما لو جاوزه بنية أو بسرة فله أن يؤخر أحرامه لكن بشرط أن يحرم من مثل مسافة الميقات الى مكة أو أبعد فان في الصفة وبه يعلم أن الحاذى من البين في البصرة أن يؤخر أحرامه من محاذاته يلزم الى جدة لان مسافتها الى مكة كسافة يلزم كاستحوا به الخ ومن قال بالجواز لتسليم مقتى مكة وانقضى أحد بطماح وابن زياد البنى وغيرهم ومن قال بعدم الجواز عداقه من عمر حمزة ومحمد بن أبى بكر الاخير وتليد الشارح عبد الرؤف قال لان جدة أقل مسافة بخوال بيع كما هو مشاهد وان وجد نصريح لهم بأن كلام من يلزم وجدته مرحلتان فإداهم ان كلالا نقص عن مرحلتين ولا يلزم منه استوام مسافتها لاسيما وقد حقق التفاوت الكثير عن ذلك الطريقين وهم عدد كادوا أن يتواتر وقال ابن حلاز في شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لنظرى المحدث حتى يعمل فيه بالتجميع بل هو أمر محذور يمكن التوصل امرقه بذرع حبل طويل يوصل ذلك الخ (قوله مرید الفسك) قال في الصفة ولو في العام القابل مثل لادوان

وبن أن يحاط فان ساذى بمقتان وأحد هما أقرب اليه فهو ميقاته فان استويا في القرب اليه فمقتاه الا بعد من مكة وان حاذى الأقرب اليها أولا فان استويا في القرب اليها واولاه أحرم من محاذاتهم ما لم يصاد أحدهما قبل الآخر فيصر من محاذاته ولا ينتظر محاذاة الآخر كالبس الهما على ذى الحظفة أن يؤخر أحرامه الى الحظفة ومن سكنه بين مكته والميقات فيقتاه مكته فان لم يكن بطريقه ميقات ولا حاذى ميقاتا أحرم على مرحلتين من مكة (فان جاوز الميقات مریدا للفسك) الخ أو العبرة

(قوله باقى ما مرغة) وصرح بهم وفي كتبه وهو ظاهر الفرق ويختصرها وجرى عليه في الابعاب كما نقله في الاصل اه (قوله بان يستظهر الخ) هذه عبارة المجموع عنهم وهي أولى من قول الباب بأن يحرم قبل الميقات اه اصل (قوله زاد الشارح في سائر كتبه) نقله عن الأذوى في بعضها وجزم به في بعضها من غير عز وروايت في المنع منه اه أصل

(ثم أحرم) ولم ينو العود إليه أو إلى  
مثل مساقته (فعل عليه دم) لعصيانه  
باجتياز الجاهزة وبإلزامه العود  
إليه بغير ما أو يلحرم منه تداركا  
لما تعدى بتقويته وبعضه يتركه  
اللعذر

(قوله بخلاف ما إذا لم يرد إليه)  
وبهذا جمع الأذرى بين قول  
جمع لا تحرم الجاهزة بنية العود  
وإطلاق الأصحاب حرمتها الخ  
ما أطال به في التفتة أصل قال  
العلامة السيد عمر البصري قوله  
وبه - ذابح الأذرى بين قول  
جمع لا تحرم الخ الذي تبعه - هذا  
القول بإطلاقه ثم إذا أحرم ولم يعد  
من غير مذنب أو ممن حيث ذنوبه  
أعلم وقولهم الخ يجوز الأحكام  
بالمعنى من مكة الخ يؤيده  
فليتأمل اه قال ابن الجبال في  
شرح الإيضاح هو واضح خلافا  
لقول التفتة انه مؤيد لجمع  
الأذرى إذ ليس فيه قصد الجواز  
بصدق قصد فليست له ثم رأيت قال  
في المنع وحمل العصبان الذي ينو  
عند الجاهزة العود إليه أو إلى  
مثل مساقته قبل التلبس بنسك  
والافتلاحة فيما يظهر ثم رأيت  
في كلام السبكي ما يفهم ذلك اه  
أصل بغيره

أراد إقامة طويته يلا قبل مكة اه قال ابن الجبال في شرح الإيضاح خالفه الشهاب  
الرملي فأنتى فمن قصد نسكاً في العام القابل ودخل مكة بهذا القصد بأنه يخص له أن  
يحرم بنسك على الأصح ويجب على مقابلة اه قال ابن الجبال ولم يبق بعد التلبس بالحج ولا بد  
من قصد مية الخ وقول التفتة وإن أراد إقامة طويته يلا قبل مكة قال السيد عمر  
البصري في حاشية التفتة لعل محله فعين أنشأ الشرع بقصد مكة أو الحرم والافهمه مشكل  
لاقتضائه وجوب الأحكام على من مر بذي الحليفة مرید التلبس مع إنشاء السفر إلى غير  
جهة الحرم بكدة والطائف وهو بعيد جد أو حرج تأمأ بمحاسن الشريعة ثم رأيت في  
فتاوى الشهاب الرملي ما نصه مثل عن خروج من بلد مرید التلبس مع نية الإقامة يندد  
جد قشراً أو نحو البيع والشراء هل يساح له بمجاورة المقامات من غير إحرام لتصل نية  
الإقامة بجدة أم لا يساح له بالمجاورة فأجاب من بلغ ميقاتاً مریداً أن نسكاً لم يقبل بمجاورة بغير  
أحرام وإن قصد الإقامة يندد بعد المقامات شهر أم لا يسبح ونحوه الآن بقصد الإقامة  
بالبتندر المذكور قبل الأحكام اه قال ابن الجبال في شرح الإيضاح ويذهب أن يقيد بما  
إذا لم يكن البتندر في جهة الحرم والافهمه مشكل لاقتضائه أن من مر بذي الحليفة فأصدا  
الأحكام بالحج ناوياً الإقامة يندد الصغرى أو بدراً في التأخير إلى ذلك وليس كذلك  
فليتأمل اه كلام ابن الجبال (قوله ثم أحرم) خروج به من وزم المقامات مریداً التلبس بغير  
أحرام ثم يلحرم أصلاً فإنه لا دم عليه لأن الدم لنقص التلبس ومع عدم الأحكام لا نسك - حتى  
يقال يجب نقص نسكه قال في الإيعاب وبه يتضح أن الجاهزة وحدها غير موصولة للدم  
وأنما الموصولة القصص الحاصل في التلبس بسبب الجاهزة نعم هي - وجبة للأنتم هنا كما صرح  
به ابن كبح اه (قوله ولم ينو العود) أي عند الجاهزة قبل التلبس بنسك أما إذا نوى ذلك  
إليه أو إلى مثل مساقته في تلك السنة فإنه لا يأثم بمجاورة قال في التفتة إن عاد بخلاف ما إذا  
لم يعد الخ وفي المنع والنهاية فهو ما في التفتة بالمعنى وفي شرح الإيضاح للجمال الرملي  
وإن علق أنه إذا نوى العود عند الجاهزة لا أثم مطلقاً ثم إن عاد فلا دم أيضاً ولا لزوم الدم  
قال ابن علان من غير عصيان وقال السيد عمر البصري إذا أحرم ولم يعد من غير عذر  
بما أثم من حيث ذنوبه وفي شرح الإيضاح لابن علان والجمال الرملي وإذا عصي وذبح الدم  
فإنما يقطع دوام الأثم لا أصله فلا يفتيه من التوبة اه (قوله لعصيانه بالمجاورة)  
إن كان مكلفاً لم يتوقف جواز إحرامه على إذن غيره كالزق وسبق أن لا ينوي العود إليه  
أو إلى مثل مساقته وأن يكون قاصداً بغيره هذا دخول مكة أو الحرم وأن يكون قاصداً  
للتلبس وأن تكون المجاوزة إلى جهة الحرم وسبق الكلام على مجاوزة الوقي بالاصبي  
المقامات مریداً للتلبس ثم أحرم عنه هل تلزمه القدية (قوله يترك) أي العود الالعذر  
كان ضايق الوقت بحيث لو عاد لنسي فوات الحج أو كان الطريق مخوفاً أو خاف انقطاعاً  
عن الرفقة أو كان به مرض شديد يشق عليه العود شدة شديدة لا تحتمل عادة وبإلزامه

وتعني يحرم نظره اليها حرم للافتتان بصوتها كوجهها وانما جاز غناؤها مع ١٩١ استماع الرجل لآلة يكره استماعه

وان آمن الفتنة والاذان يسقط  
استماعه فلو جوزه للمراة لادق  
الى أن يصر الرجل باسقام  
ما يحتسب منه الفتنة وهو ممتنع  
وبأيضا فالنظر للمؤذن حال الاذان  
سنة فلو جوزه لها لادق الى  
الامر بالنظر اليها وانما جاز لها  
رفع صوتها بالتلبية لتقدم ماذكر  
مع أن كل أحد ثم مشغل بتلبية  
نفسه والتلبية لا يسقط الاصغاء  
اليها وتسن حق للمراة بتبصلاف  
الاذان ومثلها في جميع ماذكر  
الفتن (و) يسقط (أن يقال في  
الصلاة المسنونة جماعة) غير  
المنذورة وغير الجنائز كصلاة  
عيد وكسوف واستسقاء  
وتراويح وتر حيث ثبت  
الجماعة ولم يكن تابعاً للتراويح  
(الصلاة جماعة) برفعها ونصبها  
ورفع أحدهما ونصب الآخر  
لورود ذلك في الصحيحين في  
كسوف الشمس وقيسه بالباقي  
ويغني عن ذلك الصلاة وهما الى  
الصلاة والصلاة برفعهما الله  
ومحله عند الصلاة وفيه جعله  
عند أول الوقت أيضا ليكون  
بداية الاذان والاقامة وتخرج  
بما ذكرنا من النافذة التي لم تصل جماعة  
والتي لم تشرع الجماعة فيها  
والتذكرة وصلاة الجنائز فلا يسقط  
فيها ذلك لان مشي الجنائز  
حاضرون فلا حاجة لاعلامهم  
(وشريط) صفة (الاذان الوقت) لانه للاعلام فلا يصح قبله (الا لصبح

بمخدوب وفي الامداد للشارح الفتنة لا يشذب الاذان ولو قلته ثم قال فان أذن سراله  
أو المرأة للنساء أي أو المصلين كان مبطلاً للمكره واعتاب عليه من حيث كونه  
ذكر الأذاناً كما في البويطي اه (قوله وقته من يحرم نظره اليها) قيد كذلك شيخ  
الاسلام في الاسنى واعتده الفتنة والتقصه وغيرها أو اسقط شيخ الاسلام في شرح البهجة  
تبعاً للشيخين قيد وقته أجنبي واعتده الشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية  
والشورى وغيرهم (قوله لتقدم ماذكر) أي من سن الاصغاء ونظره فلا يشد بان  
في التلبية قال في المغني ويغني أن تكون قراتها كالاذان لانه يسقط استماعها اه وفي  
النهاية عدم الحرمه برفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وقال انه أتى به والده  
(قوله جماعة) حال أي يقال في الصلاة كونهما جماعة أما اذا صلاها فرادى فلا يقال  
فيه ذلك وان سنت الجماعة لها كما ينبغي عليه في المحترزات (قوله غير المنذورة وغير  
الجنائز) هذا استثناء منقطع لعدم دخولها في الصلاة المسنونة بجماعة وذكر هذا هنا  
زيادة تباضح والافسد كره ما في المحترزات فلما اقتصر على ذكره غنة كما فعله غيره بل وفعله  
الشارح في غير هذا الكتاب لكفاه (قوله حيث ثبت الجماعة) أي الوقت وذلك في شهر  
رمضان خاصة (قوله ولم يكن تابعاً للتراويح) عبارة الامداد فعله وحده بخلاف ما اذا  
فصل عنها فان التداها تداها اه انته وعبري النهاية بقوله وتراخي فعله عن التراويح كما  
هو ظاهر بخلاف ما اذا فصله عنها فان التداها تداها اه زاد الشورى في النقل عن  
النهاية كذا قبل والا تريب انه يقوله في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلقاً لا يبدل  
عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا شرح م قال الشورى وقوله كذا قبل الخ نقلته من  
خطه أي الجمال الرمي لمخفا اه ونقل الزبدي في حواشي شرح المنهج الأول عن  
الشارح ثم قال عقبه هذا التأييد على القول بأنه نائب عن الاذان والاقامة مع انه  
تقدم انه يبدل عن الاقامة بتأييده مطلقاً اه فظهر لك أن ما في هذا الشرح ضعيف (قوله  
برفعهما) مبتدأ وخبر يصح أن تكون الصلاة مبتدأ بجماعة خبره ويصح أن يكون  
خبر الصلاة مخدوفاً أي هي جماعة ويصح أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي هذه الصلاة  
وجامعة يصح أن يكون خبر مبتدأ محذوف أيضاً أي هي جماعة أو مبتدأ محذوف خبره  
أي جماعة هي لتخصيصها بما قبلها (قوله ونصبهما) الصلاة على الاغراء أي الرمو الصلاة  
واحضرها وجماعة على الحال أي حال كونها جماعة (قوله ورفع أحدهما) أي على انه  
مبتدأ محذوف خبره أو نكبه وقوله ونصب الآخر فان كان الجزء الأول كان نصبه على  
الاغراء أو التأييد فعل الحالية (قوله ويغني عن ذلك) أي عن الصلاة بتلبية قال في التقصه  
والأول أفضل اه (قوله لأن مشي الجنائز الخ) قال الشارح في شرح الصواب منه  
يؤخذ انه لو لم يكن معها أحد أو زادوا بالتداسن التداها حيث قلنا لمصلحة الميت اه (قوله

وشريط) صفة (الاذان الوقت) لانه للاعلام فلا يصح قبله (الا لصبح

تجوز بعد نصف الليل) لما سمع من قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (والام  
 الاذان (الاول يوم الجمعة) فيجوز قبل الزوال ايضا على ما في روثي الشيخ أبي حامد لكن فيه نظر اذا اذن للصبح قبل وقتها خارج  
 عن القياس فلا يتعلق به غيره على أن الفرق بينهم ما جلي إذ الناس قبل الفجر مشغولون بالتوم فندب تنبيههم لتأجيل الصلاة  
 أو قبل وقتها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كبقية الايام وليسوا مشغولين بما يتعمهم معرفة قول الوقت فالوجه انه كثير فلا يدب  
 الابد الزوال على انه نوزع في نسبة الروتي ١٩٢ للشيخ أبي حامد (و شرطه أيضا كالأقامة (التريب) للاتباع ولأن ركه

بعدم نصف الليل) قال في التخصة واختير تحجيد به بالسحر وهو السدس الاخيرة وفي المقي  
 الخطيب وضبط المتولى السحر بيمين الفجر الصادق والكاذب وقال ابن أبي المصيف  
 السحر هو السدس الاخيرة (قوله في زع في ذبة الخ) كان السبكي يتوقف في نسبته  
 له (قوله لكن في الخ) أي والاستئناف أفضل ومجمله كاهوطا حيث لم يطل الفصل بين  
 الاول وما بين عليه أخذ اعماذ كره في الاثر والاعتين الاستئناف (قوله يسير سكوت  
 وكلام) قال في الامداد ولو عدا قال القليوبي وان قصد بهما القطع وفي الامداد الاقلاق  
 خلاف الاول ويست الاستئناف في غيرهما وكذا فهم في الاقامة الخ (قوله اسماع) هل  
 يجب بالفعل وعليه هل يجب الاسماع بحيث يترجمه كلامه أو يكفي سماع صوت يعلم انه  
 الاذان أو يكفي بالقوة بان لا يسمع مطلقا لكنه بحيث لو أصغى لسمع اعتمد شيئا الرمي انه  
 يكفي في سماع الخطبة السماع بالقوة وقياسه هن كذلك ومجمل الفرق فليتأمل فاه الشيخ  
 اه شوبري (قوله ان نصبة) أي الاذان قال في التخصة بشرط اقامة نصب الامامة  
 تكلية وامامته ومعرفة بالوقت أو مرصد لعلامته لأن ذلك ولاية فاشترط كونه من  
 أهلها اه (قوله يسويا) هم فرقة من اليهود تنسب إلى أبي عيسى اسحق بن مقوقب  
 الاصماني كان في خلافة المنصور يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول إلى العرب خاصة  
 وخائف اليهود في أشباعه ذلك منها انه حرم الذبائح اه أسنى ولا يخالفه ما رأيت في غيره  
 فتخف البارى من حدوثهم آخر دولة بني أمية الخ لانه عبر بحدوثهم والتي في الاسق كونه  
 كان في خلافة المنصور والملة بينهم مابرة اذ نزلوه دولة بني العباس انقضت دولة بني  
 أمية وأول بني العباس الدفاح وخلافتهم أربع سنين وتسعة أشهر وثانيهم المنصور  
 فالمتأخرين آخر دولة بني أمية والمنصور يسيرة فيحصل أن يكون حدوث العيسوية آخر  
 دولة بني أمية وظهور مذهبه في الناس فدولة المنصور (قوله ويتأذى الخ) لكن مع  
 الكراهة كما يصرح به الشارح (قوله وأفعال الامام) رأيت فتاوى الجلال الرمي انه  
 يكفي في المبلغ بانتقالات الامام كونه صيا حيث وقع في قلبه صدقه (قوله من الاتخ الخ)  
 مفهومه صحته بما هالتسا وهو ظاهر في الأقامة وأما الاذان فقدم سبق أنه حيث يكون  
 ذكراته وليس بأذان فالمراد من هذا المفهوم عدم الحرمة حيث لا يكون أذانا متبته

يوهم اللعب فلو عكس ولو ناسبا  
 لم يصح لكن يفي على المتظمن منه  
 (والموالاة) بين كلاتهما فان  
 تركها ولو ناسبا بطل أذانه ولا يصح  
 يسير سكوت وكلام واعمله وفوم  
 اذ لا يصل بالاعلام (وسكونه)  
 كالأقامة أيضا (من واحد) ولا  
 يصح باعتبار المؤذن والمقيم على  
 ما أتينا به لانه يورث القبس في الجملة  
 وان اشتها صوتا (و) كونه  
 بالعربية فلا يصح غيرها (ان  
 كان ثمن بمسئها) والاسم بها  
 كذا كان الصلاة هذا اذا اذن الجماعة  
 فان اذن لنفسه وهو لا يصحنا صاحب  
 وان كان هناك من يستنها (وعليه)  
 أي يتأكده نيا (أن يعلم  
 وشرطهما) أيضا (اسماع بعض  
 الجماعة) ولو واحد ان أذن أو أقام  
 لجماعة لانها تحصل بآئين فلا  
 يجزئ الاسرار ولو يعضه ماعدا  
 الترجيع لقوات الاعلام (واسماع  
 نفسه) وان لم يسمع غيره (ان كان  
 منفردا) لأن الغرض منهما  
 حينئذ الذكر وبين أن يكون  
 الرفع بالأقامة أخفض منه  
 بالأذان (و شرط المؤذن) كونه

عارفا بالوقت ان نصب له والاسم نصبه وان صح أذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام) فلا يصحان من كان له دم  
 أهلته للصلاة ويحكم باسلامه لمنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا لانهم يعتقدون أن عيسيا صلى الله عليه وسلم مرسل الى العرب  
 خاصة (والقيز) فلا يصحان من مجنون ومعي غير مجز وسكران الا في أول نشوئه ويتأذى بأذان النبي المميز واقامته الشعار  
 وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وأفعال الامام (والذكورة) فلا يصحان من الاتخ لرجال أو غلمان ولو لم يحرم على الواجبه كما  
 انصص امامها لهم ولأنه انغلب على حال

ولا للنساء كذلك ولحرمته نظرا لفرق بين البه (وبكره) فيهما التطريب والتلين وتخفيف الكلام والتشادق (القطيعة)  
 بل قال ابن عبد السلام يحرم التلين أي أن غير الملقى أو أنهم يحذروا كدهشة أو كبر وتعوها ومن ثم قال الزركشي ويعتري من  
 أغلاط تقع للمؤذنين كدهشة أو شهقة فيصراستهما ما ومبدا كبر فيصير جمع كبير فتعوه وهو طبله وجه واحد من الوقت  
 على الله والأشياء بالآلة لانه لا يعاير في الكفر كالذي قبله ومن مد آفاقه والسلاوة والفتح لأن الزيادة في سرف المذ  
 والين على مقدرا ما تكلمت به العرب لمن وخطأ ومن قلب الآفها من الله ومدحمة كبر وتعوها وهو خطأ ومن  
 فاحش وعدم النطق بها الصلاة لانه يصير دعا إلى النار (و) يحكره على المعقد (الكلام) اليسر (فيه) وفي الأمامة  
 حيث لم يكن فيه مصلحة والا كان وذا السلام أو شئت العاطس كان ١٩٣ خلاف السنة ثم قد يوجب الكلام

ان كان في تركه الحاق ضرره أو  
 لغيره وليس له اذا عطس ان يصعد  
 الله سرا (و) يكره (ترك اجابته)  
 أي الاذان ومنه الأمامة (و) يكره  
 (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدا أو  
 راكبا) تركه القيام المأمور به  
 ومنه يؤخذ كراهة تركه كل سنة  
 مؤكدة (الالماسفر الزاكي)  
 فلا يكره ان يلمسه إلى الركوب  
 لكن الأولى أن يقيم بعد نزوله  
 لانه لا ينفقه منه للقرينة ولا يكره  
 أيضا ترك الاستقبال ولا يكره  
 المشي لاستباحه اليه ويجزئه  
 الاذان والأمامة مع المشي وان  
 بعد عن مكان اثنائهما  
 بحيث لا يسمع آخرهما من مع  
 أولهما (و) يكره ان يكون  
 (فاسقا وصيدا) لانهما غير  
 مأمورين وأعي ليس معه يصير  
 يعرف الوقت (وجنبنا ومحمدنا)  
 نسيه كرهت ان أدركه الاعلى

له (قوله ولا للنساء) تقدم الخلاف في هذا فراجع (قوله التطريب) في الأسنى والمخفى  
 التغي (قوله التلين) قال في القاموس اللين من الأصوات الموصوفة الموضوعات الجمع  
 الحسان ولحن ومن في قراءة تطرب فيها أو قوله وتخفيف الكلام في القاموس التضمين  
 المنطق الجزل والتخفيف التعظيم وترك الإمالة أو قوله والتشادق في القاموس أيضا تشدق  
 لوى شدقه للتقصص أو رأيت في البدور السافرة لسيوطي في باب الاعمال المرجبة لقل  
 العرش الخ لشدق التكلم على شدقه تقافا وتعافيا ١٩٤ (قوله القطيعة) في الأسنى  
 والمخفى أي التقييد (قوله ان غير الملقى) في التفتيح كثير منه كقرئته بلفظ (قوله)  
 ترك اجابته) نحو ويامن خلاف من أوجها في الحديث المتفق عليه اذا سمع النداء فتقولوا  
 مثل ما يقول المؤذن قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري استدله على وجوب اجابة  
 المؤذن سكاك العاصي عن قوم من السوفية قال الخليفة وأهل الظاهر وابن وهب (و)  
 (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من كراهتهما قاعدا أو راكبا جمعا انه لم يرد فيهما خصوص  
 وهذا مذكور في كلام غير الشارح كالنبي السبكي في الأسئلة الخلية والاذن في التوسط  
 والزركشي وغيرهم (قوله بحيث لا يسمع الخ) هذا هو المعنى خلافا للمعنى للتطبيق  
 والروض لابن المقرئ (قوله ترتيبه) أي الاذان قال في المخفى فيصيح بين كل تكبيرتين  
 بصوت ويرد في كلامه الخ وسأني هذا في كلام الشارح (قوله وادراج) أي اسراع  
 (قوله فهو اسم للآلة) في النسخة تصح نسخة كل لكن الاشهر الذي في كتركيب  
 المستغنى عنه للآلة (و) وفي الروضة أنه اسم لهما وفي شرح مسلم أنه الثاني (قوله لانه وجع  
 الخ) هذا قد يهمل منه أن الترجيع اسم للثاني لكن صدقهم عن القول به جعلهم الترجيع  
 سنة ولو ترك صم الاذان (قوله والمراد بامر الخ) أي هنا وفي القراءة في الصلاة أن يسمع  
 نفسه (قوله اذا رجع) قال في الامداد لان المؤذن دعا إلى الصلاة بالجميعتين ثم دعا فدا

٢٥ بافضل ل ظهر وخبر لا يؤذن الاستوضأ (الاذا أحدث في أثناء الاذان فقهه) ولا يقطعه لسلامه التلاعب  
 فان شئت في ان قصر القصر والاستأنف (و) يكره (التوجيه) فيما (الغير القبلة) تركه الاستقبال المنقول لسلامة خلفا  
 (و) يسن ترتيبه أي الثاني فيه بأن يأتي بكلمته مينة وادراج الأمامة لمصاحف من الأهر بجمعا (والترجيع فيه) لمصاحف الله صلى  
 الله عليه وسلم عليه لاني محدودة وهو اسرار كلتي الشهادة قبل الجهر بجمها فهو اسم للآلة وسمى بذلك لانه يرجع إلى الرفع بعد أن  
 تركه والمراد بامر ذلك أن يسمع من يقره عرفا وأهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمجيد متوسط الخطة  
 (والتشويب) بالمثلث من ثياب اذا رجع (في الصبح) أي في أذانيه (أدعو) كذا (قضاء) كما

صرح به ابن هبيل وأقره وهو ان يقول بعد المصلتين الصلاة خير من النوم مرتين لماصح من أنه صلى الله عليه وسلم لقنه لابي محمد وخص بالصبح لما يرضي للناس من التكاسل بسبب النوم ويكره في غيره لانه يدعى (و) يسن (الالتفات) في الاذان والاقامة (رأسه وسنده) لاجل صوته (بينه) مرة (في) مرتين قوله (حي على الصلاة ويساره) مرة (في) مرتين قوله (حي على الصلح) لأن بلالا كان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان رواه الشيخان وقيل به الاقامة واختص المصلتان بذلك لأن غيره مما ذكر الله تعالى وهما خطاب الأذى كالسلام في الصلاة وانما كرم في الخطبة لانها وعظ للعاشرين فالادب أن لا يعرض عنهم ولا يلتفت في التثويب على ما قاله ابن هبيل لكن نوزع فيه لانه في المعنى دعاء الى الصلاة كالخطبتين (و) يسن (وضع) المؤذن ألقى (أصبعه) السبابتين (في صمغ اذنيه) لماصح من فعل بلال ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان بأحدى يديه عليه جعل السلعة فقط أو بأحدى سبابتيه جعل أصبعها أخرى وانما يسن ذلك (في الاذان دون الاقامة) لثقلته فيها وهي كونه أجمع للصوت وبه يستدل الأصم على كونه أذنا فيكون المبلغ في الاعلام (و) يسن (كون المؤذن) والمقيم (ثقة) أي يدل شهادة لانه أمين ١٩٤ على الوقت ليضرب به (و) كونه (متطوعا) نخب

الترمذي وغيره من أذن سبع سنين محتسبا كتب الله له راحة من النار (و) كونه (صيتا) لقوله صلى الله عليه وسلم ألقه على بلال فانه أذى صوتا منك أي أبعد صدى صوتك لزيادة الاعلام (و) كونه (حسن الصوت) نخب الداربي وابن خزيمة وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم أمر فخوانم عشرين رجلا فاذنوا فاجبه صوت ابي محمد وفعله الاذان ولانه أرفق لسامعه فيكون عليه الى الاجابة أكثر (و) كونه (على

النهاية) ومعنى العردانه أولاد العنوص الصلاة بمعنى على الصلاة ثم للعموم يحيى على الصلح ثم عاد الى الدعاء بالخصوص بقوله الصلاة خير من النوم فاندفع ما قد يقال هو بالتثويب مستقر في الدعاء لاعتداله اه (قوله على ما قاله ابن هبيل) ارتضاء شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح التقيي والمغني والشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية وغيرهم وفي الترجمة قال ابن هبيل لا يرفع ثم الخ (قوله لماصح الخ) قد يتوهم منه ان وضع المصنوع من وضع بلال وليس مراد اياه الذي وضع وضع أصابعه من غير تعبير له ما في فتح الباري ماله عليه لم يرتفعين الاصبع التي يستحب وضعها وجزم النووي بأنها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الائمة اه ومنه نقلت (قوله على ما قاله المبرد) قال لأن الاذان مع موقفا فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فتح همة الله الثانية قصت كقوله تعالى ألم الله (قوله على ضمها) أي مبتدأ وخبر قال في الاسنى وهو القياس وما عليه المبرد ممنوع اذ الوقت ليس على أكبر القول وليس هو مثل سيم ألم كما لا يفتي (قوله في بشرى الكريم) لا وجود له لأن كما

مر تفتح كسرة أو سطح للتابع وزيادة الاعلام فان لم يكن للمصنوع مشاركة ولا سطح فعلى يابه اوضحته ولا يسن في الاقامة المرتفع الا ان استجيب اليه الكبير المسجد (و) كونه (يقرب المسجد) لانه دعاء الى الجماعة وهي فيه أفضل ويكره الغزو حمله بعد من غير صلاة الاعداد (و) يسن في الاذان (جمع كل تكبيرتين بنفس) أي بصوت ثلثتين ما وافر اذ كل كلمة مابقي من كلماته بصوت بخلاف الاقامة فانه يسن فيها جمع كل كلمة بصوت وتبقى الاخيرة مفردة بصوت (ويضع) المؤذن اذالم يفعل ما يأتي عن المجموع (الرافق) التكبير (الاولى) من لفظي التكبير (في قوله الله أكبر الله أكبر) على ما قاله المبرد وقال الهروي عوام الناس أي عامة العلماء على ضمها وينت ما في ذلك في بشرى الكريم وغيره وحاصله ان لكل من التفتح والضم وجهان وان القول بأن الثاني هو القياس دون الاول وان كلامهم غلط ممنوع في المجموع عن البندنيي وصاحب البيان يسن الوقت على أواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقفا ولا ينافيه ما مر من تدبير قرن كل تكبيرتين في صوت

لأنه يجمع الوقت على الزاء الأولى بسكتة لطيفة جداً (وَيْسَكُنْ) نداء الرام (أي) التذكير (الثانية) لأنه بسن الوقت عليها (و) يسن (قوله) الأصلاوى (الرسال) أو في رسالتكم أو يوتكم (في الليلة المطهرة) ١٩٥ وان لم تكن مظلة ولا فناء ربح

(أو ذات الرمح) وان لم تكن مظلة ولا مطهرة (أو ذات (الظلة) وان لم يكن فيها مطر ولا ربح (بعد) فراغ (الأذان) وهو الأولى (أو) بعد (المحيطين) للأمر به في خبر العيصين ويكره أن يقول حتى على خبر العمل لأنه بد عقله لا يبطل الأذان بشرط أن يأتي بالمحيطين أيضا (و) يسن (الأذان للصبح مرتين) ولومن واحد مرة قبل القبر وأخرى بعده للاتباع فان أراد الاختصار على مرة فالأولى أن يكون بعده (ويؤبى فيهما) على المعتمد كمر (و) يسن للمؤذن والمقيم (تركوة) السلام عليه لأنه مشغول بعبادة لا يليق الكلام في أثناءها ومن ثم تركه الاجابة ويسن له الرد بعد الفراغ وان طال الفصل على الأربعة (و) يسن لهما ترك المشى فيه) وفيها لأنه قد يحصل بالاعلام ويجوز بان مع المشى وان بعد كمر (و) يسن (أن يقول السامع) ولو لصوت لا يفهمه أو كان نحو حائض وجنب ومن به نجس ولم يجد ما يتطهر به وقارئ وذا كرو طاب ومشتغل بعلم ومن يجهل لا نحو أو سمع عن لا يسمع ونحو مجامع (سأقي) ونحو مجامع وقاضى حائض كراهة الكلام لهما ومن يغفل نجاسة لكرهه الذكرفيه ومن يسمع

أوضحته في الأصل (قوله بسكتة لطيفة) عبارة الامداد للشارح السنة تسكن راء التذكير الثانية وكذا الأولى فان لم يشغل ضم أو فتح الخ وفي الصفة فان لم يشغل فالأولى الضم وقيل الفتح (قوله في الحال) في سنن أبي داود مرتين (قوله في الليلة) ليس بشد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كقصة هذا الجماعة أي غير ما اختص منهم بالليل كما ساقى ولعل المصنف قيد بالليل تغليبا لما بعد المطر إذ الرمح عذو بالليل فقط وكذلك الظلة (قوله أو بعد المحيطين) ظاهره أنه لا يقوم ذلك عن المحيطين وهو كذلك في الامداد وغيره ويرى الخطيب في شرح التبيين والمنهاج على أنه يجوز به ذلك عنهما وكذلك الاسعاد وبذلك الحديث قال شيخ الاسلام في الاسنى وقد يجاب عن أي الحديث بأن المعنى فلا يقل حتى على الصلاة مقتصر عليه اه (قوله بشرط أن يأتي بالخ) فان جعله بدلها لم يصح أذانه وفي خبر الطبراني برواية من ضعفه ابن معين أن بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حتى على خبر العمل فأمره صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكانه الصلاة خبير من النوم وترك حتى على خبر العمل قال في التلخيص وبه يعلم أنه لا امتشيت فعله بل يجعلها بدل المحيطين بل هو مصرح في الرد عليهم اه (قوله على الأوجه) قال الخطيب في شرح التبيين فردد السلام ويشتد حسنه وظاهره أنه لا فرق بين طول الفصل وقصر اه قال شيخ الاسلام في الاسنى وفيه نظر (قوله ويسن لهما) أي المؤذن والمقيم وقوله فيه أي الأذان فيكم وذلك للماشي الاسافر كاسمى وعبر في الصفة بقوله لا بأس بأذان مسافر كما وما شيا الخ وقضيت أنه مباح وفي النهاية كالامداد لكن الأولى أنه لا يؤذن الا بعد نزوله الخ وقضيت ان المشى فيه خلاف الأولى ويمكن أن يقال ان سهل عليه تأخيره الى ما بعد النزول فالمشى فيه خلاف الأولى والامحاح (قوله وان بعد) تقدم هذا في كلامه وفي النهاية للعمال الرمي تقديمه بما اذا فعل ذلك لنفسه قال فان فعله لغيره كان كان غنة معه من معنى اشترط أن لا يبعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخر من سمع أثره والامحاح وفي الامداد وغيره للشارح اطلاق الاجزاء كما هنا (قوله لا يفهمه) كذلك الأعياب والامداد وفتح الجواد للشارح وحائض في الصفة فقال بان يفسر اللفظ واللام يعتقد بسماعه نظيره ما يأتي في السورة للمأموم اه (قوله ونحو مجامع) ساقى في كلامه أنه يسن لهما أن يجيبا بعد انقضاء ما فرجه (قوله مثل ما يقول المؤذن الخ) قال الزيادي في حوائش شرح المنهج وحمل تن اجابة الصلاة جامعة أو لا يحصل نظر والظاهر انها تن قياسا على قوله الأصلاوى في رسالتكم فيجب بالاحول ولا قوة الا بانه اه (قوله عقب كل كلمة) مثله المعنى وغيره قال في الصفة هو الافضل فلا سكت حتى فرغ كل الأذان ثم أجاب قبل فاصل طويلا عرفا حتى في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه ونحوه في الامداد وغيره ثم قد يقال ان غفران الذنب ودخول الجنة التي في كلامه متعلقان

الخطيب (مثل ما يقول المؤذن والمقيم) بان يجيبه عقب كل كلمة لما في خبره من فعل ذلك ودخل الجنة



وفي رواية أنه بقراءة منه ويصحب في التجميع وان لم يسمع تمامه لم يسمع ومن ثم يرفع بعضه فقط أجاب في الجمع (الافى) كل من (الجميعين) والالاصوا في رسالتكم (يقول عقب كل) في الاذان والاقامة (الاحول) أى عن العنينة (ولا قوة) أى على ما دعوتني اليه وغيره (الاباقه ويكون ذلك) ٤٩٦ أربعا في الاذان بعد الجميعين) وننتين في الاقامة للاتباع ولأنه جادع الصلاة

لا يلحق بقراءة المؤذن فيسن العيب ذلك لانه تقويض محض الى الله (والافى التشويب يقول) بدل كل من تكلمه (صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وتكسر بقضها أى صرته اذ رأى خبر كثير وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مناسب (والافى) كق (الاقامة فيقول) مرتين بدل كتبها (أقامها الله وأدامها) ويجعلني من صالح أهلها للاتباع وان كان سنده ضعيفا زاد في التبيين بعد قوله وأدامها ما دامت السموات والارض وروى بلفظ اللهم أقمها بالامر الخ (و) بين (أن يقطع القراءة) وغيره على ما جرى (للأجابه وان يجيب بعد) انقضاء ما ينسج الاجابة جماعة كقضاء الجماعة وانغلام الصلاة) وقوله (ما لم يطل الفصل) بضم غره أيضا وفيه نظر وقصة كلام الجمهور انه لا فرق وما أشار اليه من أن الله لا يجيب هو كذلك اذهب مكرومه بل يطل صلواته انجاب بجمع صله أو تنويب أو صدقت وبررت لانه كلام ادى (و) بسن (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) لكل من المؤذن والمقيم وساءلهمما (بعده) ثم يقول) عقب ذلك اللهم رب هذه الدعوة) وهي

والاداء (الامة) أى السامعين تطرق نقص اليها لاستعمالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القاطعة) أى التي ستقام قري (أت محمد الوسيه) وهي منزلة في أعلى الجنة كما في خبر مسلم (والقبضه)

عطف بيان لها (وأبعثه مقام محمودا) وهو مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بحمده فيه الأولون والآخرين (الذي وعدته) بدل عما قبله لأنتم من ورد أيضا المقام المحمود فبصم أن يكون نقشا وذلك خبره سلم إذا سمع المؤذن يقولوا مثل ما يقول ثم سألوا علي فإنه من صلى على صلاته واحدة صلى الله عليه بها عشرا ثم سألوا الله على الوسيلة فأمن مغفرة في الجنة لأنتم في الآ لعبد من عبادة الله وأرجوا أن أكون أنا هو في سأل الله على الوسيلة حلت له الشفاعة أي غشيتها وبأنه وحكمة سؤال ذلك لمع كونه واجب الوقوع بعد الله تعالى أظهر وأشرفه وعظم منزلته (و) يس لكل من المؤذن ١٩٧ والمقيم والسامع (الدعاء عقبه

وبنه وبين الإقامة) لأنه بينهما لا يرد كما صرح في خبر الترمذي وغيره وفيه سألوا الله العافية (والأذان مع الإقامة أفضل من الإقامة كما قاله النووي وأطال هو وغيره الاحتجاج به والتزاع فيه رددته في غير هذا الكتاب (وبسن) لمن تأمل أهل بسا (الجمع) بينهم سألوا جماعة أو واحدة لحديث حسن فيه والى عن كون الإمام مؤذنا لم يشك (وشرط المقيم) كالؤذن كما أشرت إليه فيما مر ومن ذلك أنه يشترط فيه (السلام والقيام) لما تقدم (و) يستحب أن تكون الإقامة في غير موضع (الاذن) للاتباع (و) أن تكون (بصوت أخص من) صوت (الاذن) لحصول المقصود به بحضور المدعوين (و) يستحب (الالتفات في الجملة) إلى الإقامة كالأذان كما مر ويسر لكل الجماعة مؤذنان للاتباع ويزاد عليهما بقدر الحاجة والمصلحة ولا يتعدان أربعة فيرتبون في أذانهم أن اتسع الوقت وينبغي أن يقيم المؤذن دون غيره القبر العقيم من

وأدامها (قوله عطف بيان لها) عبارة التبعة عطف تقسما وأعم (قوله الذي وعدته) في التبعة يقول تعالى أن يبعث ربكم مقام محمودا الخ (قوله الذي وعدته أيضا) في فتح الباري زائد في رواية البيهقي أن لا تخلف المبعاد (قوله لأنتم) أي لتقدم شرطه من الاتفاق في التعريف والتكبير إذ الذي وعدته معرفة ومقام محمودا تكبره ونقل الشوري عن يد اتباع القوائد جواز كونه نقشا أو وصفة لكون مقام محمودا غيرا من المعرفة لفظا ومعنى قتله اه وفي شرح المنهج والذي منسوب بدلا عما قبله أو بتقدير اعني أو مرفوع خبر لبيد المحدث (قوله عقبه) أي الأذان قال في الإيعاب روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بقائه ربا ومحمدا رسولا وبالاسلام دنا غفر له ذنبه وذكر في رواية للبيهقي زيادة وبالقرآن أماما وبالكعبة قبلة وبعد الشهادتين المتقدمتين اللهم اكتب شهادتي هذه في عليين وأشهد عليها ملاء كتبتك المقرئين وأطيعاك المسلمين وعبادك الصالحين واختم عليها آمين واجعل لي عندك عهدا توقيني يوم القيامة أن لا تخلف المبعاد بدرك اليه بطلاقة من تحت العرش فيها أمان من النار فينبغي نذب ذلك كله وتردد في الإيعاب في أنه لم يقله بعد جواب الشهادتين أو بعد الدعاء الذي أتم الأذان ثم رجع الثاني (قوله وبه) أي بين الأذان وبين الإقامة قال الشارح في الإيعاب من لازم من الدعاء بين الأذان والإقامة من الحمد لله والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبله لأنهم آمن سنه المتأكدة وعلى هذا يصح قول النووي وغيره تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اه (قوله مع الإقامة) هذا معتقد الشارح وشيخ الاسلام واعتقد الخطيب الشربيني وإجماله الرمي أن الأذان وحده أفضل من الإقامة بل قال الزبائدي المعتقد أن الأذان وحده أفضل من الإقامة ولو مع الإقامة وذهب الرافعي إلى أن الإقامة أفضل من الأذان (قوله في غير هذا الكتاب) كالامداد وغيره (قوله فيما مر) أي في قوله وشرطه وشرط المقيم الاسلام الخ (قوله لما تقدم) أي من عدم أهلية مقابلها الصلاة (قوله ولا يتقدم بأربعة) خلا للرافعي في قوله الاحب أن لا يزد على أربعة لأن الخلفاء الراشدين لم يزدوا عليه قال في الامداد ويجب بانه كان قدرا للحاجة وحيث زاد فالشفع اولى من الترتب التأسيسي السابق اه (قوله ويرتبون) أي

أذن فهو يقيم (فان اذن جماعة فيقسم) المؤذن (الراغب) وان تأخر أذانه لأنه ولاية الأذان والإقامة وقد أذن (ثم) ان لم يكن راتب أو كانوا اثنين كلهم فليقيم (القول) لسبقه (ثم يقرع) ان أذنوا معا وتنازعوا في عدم المرح (والإقامة) أي وقتها منوط (بظن الامام) ووقت الأذان منوط بظن المؤذن ظهرا بين عددي وغيره المؤذن أملا بالأذان والامام أملا بالإقامة وبعتسبها وان لم يستأذن الامام

﴿باب صفة الصلاة﴾ أي كيفية المستقلة على واجب وهو أن ادخل في ما هيته ويسعى ركعاً وما خارج عنها ويسعى  
 بشرطاً وعلى مندوب وهو ما يجبر  
 ١٩٨ بالجود ويسعى بعضاً وما لا يجبر ويسعى هيته وهو ما عدا الإباح

فلا يؤذون معالانه خلاف المنقول ولا يتأخر بعضهم عن بعض قال في الامداد نقل  
 الاسنوي عن النص انه يسن اجتماعهم في الاذان الذي بين يدي الخطيب ثلاثاً يطولوا  
 على الحاضر من أماً اذا ضاق الوقت فان كبر المصعد تفرقوا في جوانبه ولا اجتماعوا حيث  
 لا تنويش فان أذى اجتماعهم لذلك أذن بعضهم بالقرعة ان تنازروا اه

﴿باب صفة الصلاة﴾

(قوله أي كيفية) قال القليوبي في حواشي الهدى لما كانت الصفة أي اصاله الاصل  
 الحال عند الذات القائم بها سواء كان لازماً لها ولا وهذا الانصاع ارادته هنا لانه  
 يخرج الاركان المقصودة بالذات احتياج الى نفسه والصفة والكيفية التي هي الاركان  
 والسق والشروط لانها من كفيات الفعل أي كون أفعالها مقاربة للوضوء مثلاً وبذلك  
 صح اشتغالها على الشروط اه (قائدة) شئت الصلاة بالانسان فالركن كراهه والشروط  
 كحياته والبعض كاعضائه والهيئات كتنشعه (قوله في التقدمة والتأخر ركن) أي في  
 التقدمة حيث قالوا لا يشرع في المأموم عن الامام بركن وان تعمد وضوءاً وذلك بنحو  
 الركوع مع طمأنينته وقالوا ان سبب المأموم الامام بركن أو تخلف عنه بهما الغبر  
 عذر بطلت صلاته ومثلاً لذلك بما لو عدت الطمأنينات أو كان بالغ ذلك أربعة أو كان  
 وكذلك اعتقادهم التخلد والمعدو ويعبري على نظم نفسه بشلات أو كان طويلاً فنفى كل  
 ذلك لم يعتبروا الطمأنينات وهل الخلف في ذلك لفظي أو معنوي فيه كلام بينته في الاصل  
 فراجعته ان أردته (قوله لا ركن مستقل) عذ في البهجة من الاركان وأجاب عنه  
 الشارح بحذاء كره هنا وسيصرح به المصنف عند ذكر الركوع في قوله ويشترط أن  
 لا يقصد به غيره الخ (قوله عن بقية الاعمال) أي التي لا تحتاج الى سنة ولنية غير الصلاة  
 قلبوب (قوله لانها لا تنوي) والا لا فقرت نيتها الى نية وتسلسل قال في الامداد فنقول  
 الناقب أصلى في التعبير باسم الشيء عن معطيه وكون متعلقها ما عداها لا يقتضي  
 عداها شرطاً وان اختاره الغزالي ولا يمتنع اعتبارها جزأ من معنى الصلاة انتهى وفي  
 الحقيقة هي هنا ما عدا التنية والالزم التسلسل بل ومعها الجواز تعلفها بنفسها أيضاً كالعلم  
 يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة من أربعين مثلاً تركي نفسها وغيرها على انك أنت متنع  
 ورود أصل السؤال بان كل ركن غير الاحتياج لنية بخصوصه فهي كذلك وتعلقها  
 بالجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلفها بكل فرد فرد من أجزائه اه وفي الاصل

شرطاً وعلى مندوب وهو ما يجبر  
 (فروضها) أي أركانها على ما هنا  
 كالتباج (ثلاثة عشر) يجعل  
 الطمأنينة في محالها الأربع هيته  
 نافية للركن وهذا أولى من جعل  
 الرخصة لها أركاناً مستقلة لانه  
 أرفق بكلهم في التقدم والتأخر  
 بركن وقد صادف شرط  
 للاعتداد بالركن لا ركن مستقل  
 (الاول النية) لما مر في الوضوء  
 وهي معتبرة هنا في سائر الابواب  
 (بالقلب) فلا يكتفي النطق مع  
 خفته ولا يضر النطق بخلاف  
 ما فيه ثم الصلاة على ثلاثة أقسام  
 نقل مطلق وما لم يقبه كصلاة  
 التسبيح ونقل مقيد بوقت أو سبب  
 وفرض فالاول بشرط فيه نية فعل  
 الصلاة والثاني بشرط فيه ذلك  
 مع التعيين والثالث بشرط فيه  
 ذلك مع نية القرضية كما قال  
 (ويكفي في النقل المطلق) وهو  
 ما لا يتقيد بوقت ولا سبب ولا  
 ما هو في معناه مما المقصود منه  
 ايجاد صلاة لا خصوصه (نحو)  
 تحية المسجد وسنة الوضوء  
 والاستنارة والاحرام والطواف  
 (نية فعل الصلاة) ليتبرع بنية  
 الانفعال فلا يكتفي احضارها في  
 الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها  
 لانه المطلوب وهي هنا ما عدا التنية  
 لانها لا تنوي

شهراً بصره أو خطمي أو غاسول وأن يجامع قبيل الاحرام أن أمكنه وأن يدهن رأسه  
 بزيت غير كثير بعد غسله بوضو خطمي ويحسب للمرأة أن تحضب يديها بالخنا إلى  
 السكون قبل الاحرام وتغمس وجهها بيش من ذلك لتستر البشرة سواء كانت من زوجة  
 أم غير هاشبا أم عوزاً وتم بالخطاب اليد وأما التقصير والتسويد ونخب أطراف  
 الأصابع فمكروه حيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرام حيث لم تعلم رضاه ويجزى  
 ذلك في التقصير كما في الأسبق وكلام الشارع في الزاجر يفسد كراهته مطلقاً ويجزى  
 التفصيل المذكور في بشر الإنسان أي يهددها في الوصول وتسن الحناء لغداً لحرمة أن  
 كانت حذلة ولا كرهت وفي الثغقات من الصفقة نقل الماوردي أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لمن المرأة السلتة أي التي لا تحضب والمرأه التي لا تسكحل ثم حمله على من فعلت ذلك  
 حتى يكرهها أو يفارقه في رواية ذكرها غيره في لبس المرأة السلتة والمرأه والكلام  
 في المزوجة لكرهه الخضب أو سمنه لغداً على ما رفته في باب الاحرام وذكر في الصفقة  
 أن الزوج إذا هالها ذلك لزمها الاستعمال ويجرم الاختضاب بالحناء للرجال من غير حاجته  
 الاختضاب للسنة (قوله سقط عنه الطلب) هذا معتمد الشارع في كتبه في ذلك وتطائره  
 ويجزى الجبال الرمي على حصول الثواب كسقوط الطلب ولو صلاهما منفردتين كان  
 أفضل ويقرب في الأولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الإخلاص لمناسبتها الحال  
 لاشتمالها على إخلاص التوحيد والقصد إلى الله تعالى المتأكد على الحرم الإلتزام به  
 (قوله فائقة لطريق مكة) عبارة الصفقة إذا ابتغيت به حالته أي توديت به دأبه من  
 الأبل أو غيرها إلى جهة مقصده مسارة لا مجرد تورأه انتهت (قوله في الأول) أي الرأب  
 رواه الشيخان ويستفي من ذلك الخطيب فانه يجرى يوم السابع قبيل الخطبة على الرابع  
 من نزاع فيه (قوله من الفضائل التي تقوته) منها طواف القدوم وتجهيل السبي بعده  
 وزيارة البيت وكثرة الصلوات في المسجد الحرام وحضور خطبة الامام في اليوم السابع  
 والمبيت بمكة لسهلة عرفه والصلوات بها وحضور تلك المشاهد وغير ذلك والمراد فوات  
 تحصيل ذلك لأتوا به أن ضاق الوقت وقد نوى فعلها ولم يشق فانه يحصل بذلك أصل السنة  
 على خلاف فيه (قوله من أعلاها) أي مكة ويعرف بالمعلى ويسمى باطون بعد رميتها  
 على القابر وتسمى ثنية كذا ما يفتح التكاف والمذوال المسملة ويجوز قصره على إرادة  
 المكان وعدمه على إرادة البقعة هذا هو المشهور وفي القلوس الكداء ككساء المنع  
 وكسائه اسم عرفات وجبل بأعلى مكة دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة منه وكسمى جبل  
 بأسفله أو شريح منه عليه الصلاة والسلام وجبل آخر يقرب عرفه وكثرى جبل مسقة  
 مكة على طريق اليمن وسكنى مقصورة كثرى ثنية الطاق وعظمت المتأخرون في هذا  
 التفصيل واختلقوا فيه على أكثر من ثلاثين قولاً وفي غفلة النسيه لأن الملقن يحصل  
 من اختلاف القول على ما ذكره القاضي عياض وغيره في كدامه أوجه أحدها يفتح

ويجزى منهما التريضة والنافقة  
 لكن أن نوافها مع ذلك حصل  
 نوافها أيضاً والأسبق منه  
 الطلب ولم يبق عليها نظير ما  
 في تحية المسجد ثم إذا صلاهما  
 يجرى بعدهما حال حكمونه  
 (مستقبلاً) للقبلة عند الاحرام  
 لغیر الصائري بذلك والأفضل أن  
 يجرى (عند ابتداء سببه) فيجرى  
 الرأب إذا استوت به دأبه فائقة  
 لطريق مكة والمشي إذا توجسه  
 إلى طريق مكة للأضلاع في الأول  
 وقاسا عليه في الثاني (ويستحب)  
 العاج (دخول مكة قبل الوقوف)  
 بعرفة للأضلاع ولكن كما يجوز به  
 من الفضائل التي تقوته لو دخلها  
 بعد الوقوف (و) يستبان  
 يدخلها (من أعلاها) وهو المعلى  
 الآن باطون وإن لم يكن في  
 طريقه للأضلاع وأن يدخلها (ثم) (أ)  
 والأفضل أوله بعد صلاة الصبح  
 للاتباع (وماشياً) (واقفاً) إن لم  
 تعلقه مشقة ولم يصعب تحصيل رجله  
 ولم يضعفه عن الوظائف لانه  
 أشبه بالتواضع والادب

وذلك بان يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارن الاول التكبير ولا يغفل عن تذكرة حتى يتم التكبير ولا يكتفي بقرينه عليه بان يشدقه مع ابتدائه ويثبته مع انتهائه لما يلزم عليه من خلو معظم التكبير الذي هو اول افعال الصلاة عن

٢٠٠

وامامه انه يكتفي بالمقابلة العرفية ضد العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة (الثاني) من الاركان (ان يقول الله اكبر في الصلوة) أي بده لما يصح من أمره على الله عليه وسلم المصلي صلاته وبالحكمة في الاستفتاح استحضر المصلي عظمت من تمها لخدمته والوقوف بين يديه لعتلى هبة فيضئع ويحضر قلبه وتسكن جوارحه ويتبين بفراغه دخوله في الصلاة بآله وأفهام كلام المصنف انه لا يكتفي الله كبيرا أو عظما أو أجلا ولا الزين أن كبر ولا كبيرا بل لا يدين لفظ الجلالة وأكبر وتقدير الجلالة للاتباع ولا يضر تغفل بغير وصف الله تعالى بين كلتي التكبير كالله عز وجل أكبر لبقاء العلم والمعنى بخلاف الله لا اله الا هو أكبر فلا يكتفي كافي التصديق لطلوه وترجى بالوصف غيره كقوله زيادة وأوسا كنه أو متحركة فلا يكتفي (أو) بغير (سكوت) وضبطه المتولى وغيره بقدر وسكته التثنية وبغير فيه الاخلال بصرف من غير الاتعق وزيادة حرف بغير المعنى كدهمة الله وزيادة ألف بعد الباء

والماموسة في ذات الصفة القدوة لاسم في غير ما أي الجمعة اذا افضل مع ابتدائه او مثل الجمعة في ذلك المعادة والمنذور وجاعة (قوله ذلك) أي ذات الصلاة وما يجب التعرض لمن هذه المذكورات (قوله حتى يتم التكبير) أي الى الزام من أكبر (قوله بان يشدته الخ) أي فيستحضر قصده الفعل في جزء منه والتعريف في جزء وهكذا الى آخر التكبير (قوله عن تمام النسبة) هو استحضر جميع ما تقدم ذكره اذ لم يوفى كل جزء من التكبير الاجزاء بما تقدم ذكره (قوله المقارنة العرفية) قال القليوبي اختلافوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الفعلة بذكر النية حال التكبير مع بذل الجهد وقال شيئا المراد به الاكتفاء باستحضار ما رت في جزء من التكبير أو له أو وسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضر ذلك قبل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للثلاثة الثلاثة والذي يعمه هو المعنى الاول لانه المتقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضر للصلاة أي لما يطلب استحضره لها واما استحضره ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكتفي قطعا اه وفي الاعياب للشارح تعلقا عن الجواهر ان العراقيين جروا على الاختار وعبروا عنه بانه غير بين مقارنة النية للهزمة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي هوهم أنه يتغير بين التضم على التكبير والبسط وليس كذلك اه ما أردت نقله من الاعياب وفي فتاوى الشارح وعلمه فلا يضر من وجهان بعض حروف التكبير اه فهذا الاختيار هو المعتمد تعدد الاول كما يشته في الاصل فراجع منه ان اردته (قوله المسمى) بالنسب مفعول به للمصدر الذي هو أمره وقوله صلاته بالنسب أيضا مفعول المسمى يعني ان الذي صلى الله عليه وسلم أمر الشخص الذي أسسه صلاته يحضره صلى الله عليه وسلم وهو خلاد الزرقى شكير الصترم (قوله مسكة التنفس) أي ونحوه كما نقله في الصفة (قوله كدهمة الله) أي فصر واستفهاما (قوله وزيادة ألف بعد الباء) تقدم في الاذان انه يصير بذلك جمع كبر يفتح آؤه وهو طويل له وجه واحد (قوله وتشددها) أي الباء اذا لم يكن تشديدها الا بقرين الكاف وهو غير للتكبير وان قال في الاسي الوجه خلافه (قوله وزيادة واو الخ) عبارة التصفة بغير زيادة واوسا كنه لانه يصير جمع لاه ومتركة بين الكلمتين كحزرة قبلهما اه (قوله مطلقا) أي سواء كان عالما جاهلا خلافا لما اقتضاه كلام ابن رونس في شرح التبيين من وجوب جزءه واستدلاله الدمري بحديث التكبير جزء والحديث لأصل له انما هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ بغيره (قوله ووصل هزمة معلوما) واما ما بالته أكبر كذا رأيته في سائر ما وقفت عليه من نسخ هذا

وتشددها وزيادة واو قبل الجلالة لا تشديد الرأى من أكبر وكذا ابدال هزمة أكبر واو أو كانه الشرح هزمة من جاهل لكن يلزم تعلم مخرجهما وكذا ضم راء أكبر مطلقا على المعتد ووصل هزمة معلوما أو اما ما بالته أكبر خلاف الاول وقال ابن عبد السلام ~~كدهمة~~ (ويتبرج) وجوبا (العاجز) عن النطق بالتكبير بالعربية

(بأى لغة شاء) ولا يعدل الى ذكر غيره  
(ويجب تعلمه) لنفسه وطفله وعلوه  
ان قد روي عليه (ولو بالشعر) ليلد  
آخرون بعد لكن يشترط أن  
يستطيعه وطبق ضبط الاستطاعة  
هنا بالاستطاعة في الجمع (ويؤخر)  
وجوب الصلاة عن أقل الوقت  
(لأنهم) ان رجاءه حتى لا يبق  
الامايه بها بعد ثباتها حينئذ  
يلزمه فعلها على حسب حاله  
لحرمة الوقت ولا يقضى بعد  
التعلم الا ما قرط في تعلمه ويلزم  
الاخرس تحريك شفقه ولسانه  
ولهاته ما أمكنه فان هجرناه بقلبه

(قوله كما روي) قال صاحب  
العباب في تفسيره الزوائد  
قال أصل الظهور اماماً وأموماً  
الله أكبر فله طمع حمزة الجلالة  
وأيضا قلها فلو وصلها وذهبت في  
الدرج فهو خلاف الأولى ويصح  
بحروفه وعبارة الخطيب في شرح  
المنهاج والتبسيه وحمزة الجلالة  
حمزة وصل فلو قال أصلي أموماً  
الله أكبر يحدف حمزة الجلالة صح  
كاجزئه في المجموع لكنه خلاف  
الأولى انتهت في الامداد ويختصه  
لشارح ووصل حمزة الله أكبر بما  
قبله اختلاف الأولى الى غير ذلك  
من عباراتهم المصروفة بذلك  
أصل

الشرح مع كثرتها وكأنه من تصرف الساخ ومواجه ووصل حمزة الله أكبر  
بأموماً أو اماماً اذ حمزة لا يمتلئ في الجلالة لافي أموماً ولا اماماً كاللا يمتلئ وهو الموجود  
في كلام أئمتنا وقد نقلت في الأصل جملة من عباراتهم في ذلك والوصل المذكور خلاف  
الأولى كما روي (قوله بأى لغة شاء) قال ابن المقر: يخبر بيننا على الاصح وقيل ان  
أحسن السريانية أو العبرانية تعينت والقارسة بعدهما الخ وفي الأعياب أخذ من  
الخلافا المذكور الأولى تقديم السريانية والعبرانية ثم القارسة والأولى أولى فيما يظهر  
لشرفها بائز التوراة والانبيل بها بخلاف الثانية فانه قيل انه أنزل بها كتاب لكن نظر  
فيه الزركشي الخ ورويت في أخر صحيح البخاري عن أبي هريرة قال كان أهل الكتاب  
يقرون التوراة بالعبرانية ويقرؤونها بالعربية لاهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ولكن قولوا آمنا بالله وما أنزل اليانا  
أنزل اليكم الآية اه فهذا قد بكر على ما سبق إلا ان تكون قرايتهم التوراة بغير اللسان  
الذي أنزل به (قاعدة) قال الخطيب في المغني ترجمة التسكير بالقارسة خدای برنلتر  
فلا يكتفى خدای برنلتر تركه التفضيل كالله كبير اه ومثله في الاسنى لشيوخ الاسلام  
زكريا (قوله ويجب تعلمه) اعتمد الشارح في التبعة وضرها ان وقته من الاسلام  
فحين طرأ عليه وفي غيره من التغير قال ويجري ذلك في كل واجب قولي قال الجبال الرمي  
في النهاية والأوجه خلافه لما فيه من مؤاخذة بجملة من في زمن صباه اه ولهذا اعتمد  
الزبادي والقليوبي وغيرهما ان وقته في المسلمن من البلوغ وفي البالغ من الاسلام (قوله  
في الجمع) قال في التبعة نعم لو قيل فنجيب المنى على من قدر عليه وان طال لكن عصى  
بمجاورة المقات يلزمه العود اليه لم يعد اه (قوله ولسانه) أي على مخارج الحروف  
والا فلا يلزمه لانه عبت قال في التبعة وفارق الأول بأنه كاطق ان قطع صوته فانه يتكلم  
بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه عاجز عن القاطنة وبدله ايقف بشدها ولا  
يلزمه قصر الخ وفي النهاية قال بعضهم ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك من طرأ  
خرسه أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيرهما من ذلك فواجب فهو واضح لانه  
حينئذ يحوّل لسانه وشفقه واهوته بالقراءة على مخارج الحروف وان أرادوا أهم منه  
فهو بعد الخ ويعبر في الأعياب فتلا عن الأذري والركشي بقوله وهذا ظاهر في طرأ  
خرسه أو عقل الاشارة الى الحركة الخ ولبعضهم

اشارة الاخر من عقد وحل • كقطعه لافي سلاما وتعل  
ولاشهادة • كذا الإيمان • وهي ان اخصص بها انسان  
ذو فطنة في فهمها كتابه • أو لاصريح فافهم الدراية  
(قوله ولهاته) قال القليوبي هي الجلالة المصرفة في سقف الخنك (قوله نواه بقلبه) زاد  
في الاسنى كما في المريض اه قال الشويري لعل مراده اجراء بديل قوله كما في المريض

وكذا احكم سائر الاركان القولية (ويشترط على القادر على التطق بالتكبير (اسماع نفسه التكبير) اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ او غير (وكذا القراءة) الواجبة (وسائر الاركان) القولية كالشهاد الاخير والسلام ولا بد في حصول ثواب السنن القولية من ذلك أيضا ولو كبر لاحرام مراتب في الافتتاح بالاولى وحدها لم يضرب او بكل دخل في الصلاة لا وان روج بالاشفاق لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى ٢٠٢ بطلت صلاته هذا اذا لم يشرب كل خروجا أو اقتساها والاخرج

بالبنية ودخل بالتكبير (الثالث)  
من الاركان (القيام في الفرض)  
ولو سجدوا أو كفاية او على صورة  
الفرض كلعادة وصلاته الصبي  
(للقادر) عليه ولو بغيره فيجب  
أقول الفرض به اجابا ما لم يقل  
والماجر نفسا بان (وشترط فيه  
نصب فقام) أي عظام (ظاهره)  
لارقبته لانه يسن اطراف الرأس  
ولا يضرب امتاعه اشي وان كان  
يجبث لورفع لسط لوجود اسم  
القيام لكن بكرو ذلك لان امكن  
معة ورفع قد منه قتل كالواضح  
يجبث صا أو قرب إلى أقل الركوع  
او مال على جنبه بحيث تخرج عن  
سنن القيام (فان لم يقدر) على  
القيام الامتناع لكون ظهره  
نقوس أو مستكنا على شئ أو لا  
على ركبته او الامع معرض ولو  
بغير باجر مثل وجدها فاضله  
عاجبه على الفطرة (وقف مضما)  
في الاولى وكذا قدومها بعد ثلاث  
اليسور لا يقطع بالمسور ويزنه  
في الاولى زيادة الانشاء في  
ركوعه ان قدر تقبزا الاركان  
ولو هجز عن الركوع والصعود  
دون القيام قائم وأما الهماقدر  
اسكانه (فان لم يقدر) على القيام

(قوله سائر الاركان) يشمل الشهاد قال الشبرا ملي فاذا هجز عنه اتي يده بالذكر  
وجوبا اه وقال سم على البهيبة اذا هجز عن الشهاد لم يزنه الايمان بذكره بل يقدر  
بده اه أي اذا هجز عن الترجعة كما في المتهاج (قوله ودخل بالتكبير) قال الحلبي في حواشي  
المتهاج لو شئت في انه احرم أو لا فأحرم ولم ينو الخروج من الصلاة قبل احرامه لم ينعقد  
احرامه لانه شاك هل هو رز أو شفع ولو كبر امامه ثم كبر أي ثابا دام على صلاته وبان أن  
يقدر يده آخر وان كان بعض المتأخرين يقبل فرقا بين الابتداء والاثنا اه (قوله قتل) **كسر**  
لانه حينئذ ملحق نفسه ليس بقائم قال في التصفه ولا يضرب عليه على ظهر قدميه من غير  
عذر خلا فالبعظم اه ونحوه النهاية (قوله عن سنن القيام) قال في التصفه ويقاس  
بذلك ما لو زال اسم التقود الواجب بان يصبر إلى أقل الركوع للتأكد اقرب فيما يظهر  
اه (قوله ولو عجز) باجرة كذا أو يته في نسخ هذا النسخ ولعل لو سجدت عن محله أو ان  
العبارة هكذا أو الامع موص بعين ولو باجرة مثل الخ اذهو المعروف في عبارات أئمتنا  
وقد ذكرت في الاصل كثيرا من عباراتهم في ذلك فراجعه ما منه ان أردتها (قوله ولا يزنه  
في الاولى) أي وهي ما اذا لم يقدر على القيام الامتناع قال في التصفه فان لم يقدر يزنه كما  
هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده لا ركوع بطما ينته ثم للاعتدال  
بطما ينته ويختص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه بغير هذا ونحوه لتمتد وجود  
صورة الركن الابتنية اه (قوله قدومها) أي في انقضائه له ما يسلبه فان هجز  
فربقه ورأسه فان هجز أو ما الهماق (قوله كدوران رأس واكب السقنة) **كسر**  
في الجوع والذي اختاره الامام في ضبط الهزان لطفه مشقة تذهب خشوعه ونقله  
الخطيب في النفس والجمال الرمي في النهاية عن الشهاب الرمي وأقره بان اذهاب  
الخشوع نشأ عن مشقة شديدة فلا منافاة لكن قال الشارح في الامداد صريح المجموع  
ليس المراد منها واحد اختلاف في توجهه اذا انشع بذهب بدون تجرد دوران الرأس  
المدكور وظاهر كلام الشهاب الرمي في شرح نظم الزبد بقصد عدم الاتحاد وكذلك  
الجلال الرمي في فتاويه وذكر الشارح في الايعاب نحو ما في الامداد قال ومنه كما هو  
ظاهر ما لو كان في وقت مطر بيت لا يسع قائمه ولو خرج ليصلي الفرض قائما لشي عليه  
مشقة شديدة قال وخشية دوران الرأس الجوز للفقود لا يمنع ركوب السقنة اه (قوله)  
ولو شرب في السورة (الخ) والاولى قطع السورة في هذه الصلاة منقدا قائما في الثانية

في الفرض بان لحقته مشقة شديدة لا تستعمل في العادة **كسر** دوران رأس واكب السقنة **كسر**  
(قصد) كيف شئت للتعبير الصحيح فان لم تستطع أي القيام تقاعدا ولو شرب في السورة فله التقود وليكملها وكذا لو كان اذا صلى  
منفردا صلى قائما مع جماعة صلى قاعدا فله ان صلى معهم قاعدا (وربك) أي المصلي قاعدا وأقل ركوعه ان يثنى حتى يكون  
(محاذي جهته) ما قدام ركبته والافضل أي أكمله هو (ان يصحذي) جهته (موضع سجود) وركوع القاعدي النفس كذلك

الامانة فيه لعدو مع قه الاهلية وقه عنه سم وابن الجبال في شرح الايضاح وأقرأه  
 ثانياً ما أن الكلام في الآفة في اذ هو الذي يتو فيه العدو فيه تقاد منه أن المكي ليس  
 له فعل طواف الركن بالجم وهو مقفوم غير هذا الكتاب أيضاً ونظر فيه عبد الرؤف بن شقة  
 مصابة الاحرام وان كان مكيّاً قال ابن الجبال في شرح الايضاح وهو ظاهر اه ويمكن  
 الجمع بأن المكي ان وجاهه وحول البراء والماء في زمن قريب لانه ظم فيه شقة مصابة  
 الاحرام لا يجوز له التحلل والاباز وهو ظاهر ثم رأيت البكري في شرح مختصر الايضاح  
 لازوى صرح بذلك ورأيت في فتاوى الجبال الرمي ليس لتأخذ الطاهورين موافق  
 لركن قال فاذا خرج ووصل الى محض يتعد عليه الرجوع منه الى مكة بمحل يذبح وحلق  
 ونية وصار حلالاً بالقبلة لمخطورات الاحرام محرمات بالقبلة ابقاء الطواف في ذمته الخ  
 وهذا ذكر الشارح والجبال الرمي في كتبهم انظروا في الحائض اذا خشيت الانقطاع عن  
 لرفقة ونحوه وتعد وعليها الحدود الممنوعة عنها تحلل محل المحصر وفي الطواف  
 في ذمتهم في الاحصار من الصفة نظره في بان تقاد النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط  
 لكن جعل في المنع على التحلل قبل الوقوف قال أما بعده فيجوز ان يشرطه ويثبت  
 في كمال التواضع الدينية فين بقى بقوله من متأخرى الشافعية ان التعقيب في مسئلة  
 الحائض ومثلها مسئلة فتاوى الجبال الرمي أنها اذا تحللت كان محصر فتخرج من الفلك  
 واساويجب عليها انك جديد احرام جديد وحقت ذلك بالنقول الصريحة بما لم تقب على  
 من سبق اليه (قوله جعل البيت على يساره) في حاشية الايضاح عن الاسنوي يتصل  
 من ذلك اثنتان وثلاثون مودة حاملة من شرب اربعة وهي جعل البيت عن يمينه وعن  
 يساره أو امامه أو خلفه في اثنتين وهما الذهاب الى جهة الباب أو الجاني وهذه الحاشية  
 في اربعة لان كلامها اما ان يذهب في معتدلاً أو منكسراً رأسه الى أسفل أو مستقيماً  
 أو مكشياً وجهه قال وكلها باطلة الا ان جعل البيت عن يساره ومشي تلقاه وجهه على  
 هيئة الاعتدال فن الاول مالم يجعل رأسه لاسفل وجعله لاعلى أو وجهه للأرض وظهره  
 للسماء أو مكشياً وجهه فلا يصح مع ككون البيت عن يساره لمذبة الشريعة لكن بحث ابن  
 النقيب الصفة في هذه الثلاثة مع المذخر الخ في حاشية الايضاح ما ذكره الاسنوي  
 في الصور كلها ظاهر الا في هذه الثلاثة لا يبعد عندي أن يقال باصحة فيها ولو بلا عذر  
 كما على مائة اللون من الصفة فيما اذا فحجوا أو زحفوا وان قدر على المشي في أن قال  
 وبما قرره يعلم ان يمينه ايضا منع الطواف متجنباً يمينه على ما قاله قبل وقد علم أن  
 الوجه ثلاثة اه واعتقد ذلك في الابواب أيضاً (قوله مع المشي امامه) في الصفة ومع  
 وجود هذين لا أثر كما قرره في الحاشية لكونه منكوساً ومستقلاً على قفاه ووجهه  
 أو حياً أو فاسقاً ولو بلا عذر بخلاف ما لو استدل جعل البيت عن يساره أو المشي تلقاه  
 اطهر وان كان البيت عن يساره الخ (قوله بجبال) أي سواء كان لعدواً ولا وفي الصفة

(و) الرابع (جعل البيت على يساره)  
 مع المشي امامه للأشاع فان جعله  
 على يمينه ومشي امامه أو القهقري  
 أو امامه أو خلفه أو على يساره  
 ومشي القهقري لا يصح لمساكناته  
 ماورد الشرح به وانما جعله على  
 يساره وذهب تلقاه وجهه فلا  
 فرق على الوجه به ان يذهب  
 ماشياً أو فاعداً زحفاً أو حجواً  
 أو يكون ظهره للسماء ووجهه  
 للأرض أو عكسه وفيما عدا هذه  
 العور لا يصح بجبال وانما استقبل  
 البيت لعدواً فليعتبر عن المرور  
 في الطواف ولو أدنى جزء قبل  
 عبوده الى جعل البيت عن يساره  
 (و) الخلاء من الاقدام اطهر  
 الاسود للأشاع لا يبعد بجبالاً  
 به قبله ولو سهواً فاذا انتهى اليه  
 ابتدأ منه (و) السادس (محاذاته)  
 أي اطهر أو يمينه عند النية ان  
 وجبت (بجميع بدنه)



ثم لا تجزئ القراءة في النهوض وتجزئ في الهوى (ويشغل القادر قاعدة) اجماعاً ومصلحة المستغنيا ويذكر كونه والسجود  
ولا يومن بها لعدم وروده (وأجر القاعد) في النقل (القادر نصف أجر القائم) وأجر المصلح نصف أجر القاعد) كما ثبت ذلك في خبر  
الصارى فمن من تصانصه صلى الله عليه وسلم ٢٠٤ ان تطوعه قاعد مع القدرة كطوعه قائماً (الرابع) من الاركان (القائفة)

الصلاة لتبسيار برية مترابطة عن القيام كالنعوذ أو الاضطجاع ليجزئ ثم قد روي رتبة قبل  
التي هو فيها في أثناء الصلاة كالقيام فإذا من له لا تجزئته القراءة في حال النهوض لقد روي  
على القراءة فيها هو أعلى من النهوض بل قال في الضفة لو من من حيثهما المنسقة ليجزئ  
القراءة في نهوضه لأنه دون القيام الصائري ثم روي المأني في قوله بخلافه وفي النهاية  
يستحب إعادة القراءة أي التي قرأها في قعوده لتقع في حال الكمال ولو قرأ في حال نهوضه  
شياً أعاده (قوله وتجزئ في الهوى) أي في إذا اجتمع من القيام مثلاً في أثناء الصلاة ثم  
الذي أتت به في نسخ الكتاب تجزئ وهو الذي اعتمد في الایعاب وأطال فيه الزكشي  
في الاستمارة السكن الذي اعتمد المتأخرون كشيخ الاسلام والخطيب والجلال الرمي  
والشارح في كتبه تعال للشيخين الوجوب قال الشوري لوترك القراءة في الهوى فهل  
تجسب هذه الركعة وتكون فائدة وجوب القراءة في الهوى مجرد الاثم بتركها أو لا  
تجسب هذه الركعة أو تبطل صلاته ان تعذر ذلك وتقوم الركعة ان لم يتعمده فنه نظر  
والاخر أقرب قاله الشارح بما في الایعاب ما نقله الشوري (قوله للزكوي)  
والسجود) قال في الامداد ويكفي الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال وجوب  
القعود للزكوي والسجود لا يحصل ذلك لانه يتعد بترك الطمأنينة في ذلك القعود اه  
(قوله ركوعه) بالنصب مفعول الاداء وقوله المحسوب بالنصب أيضاً فتع لركوعه  
وبين الشارح في فصل اداء المسبوق الركعة غير المحسوبة من الركوع فراجعته  
(قوله وغيره) معطوف على قوله لسبق أي وغيره سبق (قوله بان لم يرق) أي المأمور من  
السجود الاول الامام راكع الركعة الثانية لتعنه من القيام مع الامام بالرجعة أو التماس  
أو بطء الحركة (قوله أو قرب من الركوع) أي بان لم يدرك معه قدر فافتحه معتدلة  
(قوله فيها) أي في مسكن انتظار سكتة الامام وشك هل قرأ الخ (قوله غير براءة)  
قال القليوبي تكرر في أولها وتندب في أثناءها عند شيخه الرمي وقال ابن حجر والخطيب  
وابن عبد الحق يحرم في أولها وتكره في أثناءها وتندب في أثناءها اتفاقاً اه (قوله)  
لاقطاً) مقابل قوله قلنا يعني ان دليلها ظني فيسقط عنه وجوب العمل به كغيره من  
الادلة الظنية لأن دليلها ظني حتى يجب اعتقاده ويكفر جاحده ويحل ذلك في غير  
اثنى اثنا عشرة الفل أمهي فكيف جاحدها توازرها (قوله بطلت) قال في المغني قرائته  
تلك الكلمة لتغيره النظم الى آخره وفي الضفة كان قرأ الرحمن يفتل الادغام ولا نظر  
لكون الملاحظة رت خلفت الشدة فلم يحذف شيئاً لأن غطوه واخبر فلم يمكن قيامه مقامها  
اه (قوله بل قد يكفر الخ) به بقدر يكفر على انه قد لا يكفر بذلك وبينه في شرح العباب

أي قرائتها في كل قيام أو بدله حتى  
القيام الثاني في صلاة الكسوفين في  
السيرة والجمهورية فحفظنا ونقلنا  
أو نقلنا في قوم مصنف للغير الصحيح  
لا تجزئ صلاة لا بقراءة بل بفتح  
الكتاب أي في كل ركعة منها كما  
صرح به في خبر المسمى صلاته  
(الاعوذ والسبق) فانها لا تلزمه  
أي لصل امامه لها عنه لا لعدم  
مخاطبته بها فسدرك الركعة  
بادراكه ركوعه المحسوب  
(وغيره) ركعة أو تسليان أو بطل  
نحوه بان لم يرق من السجود الا  
والامام راكع أو قريب من  
الركوع وكذا لو انتظر سكتة  
الامام فركع أو شك هل قرأ القاضية  
فانه يخفف لقراءتها فيها فإذا لم  
يتم الاول الامام راكع مثلاً ركع معه  
وسقط عنه القاضية وبهذا يعلم  
انه يتصور سقوط القاضية في الركعات  
الاربعة (والسجدة) آية منها جلالاً  
صح انه صلى الله عليه وسلم عدا آية  
منها وأنه قال بسم الله الرحمن  
 الرحيم أحد آياتها وآية من كل سورة  
غير براءة كدليل عليه خبره وسلم وغيره  
فهو قرأ غلنا لا قطعاً لعدم التواتر  
(والتشديدات التي فيها) وهي  
اربعة عشرة (منها) لانها هيئات  
ملحوظها المشددة فوجوبها شامل

لهيئاتها فان تخفف شددت بطلت قرائته بل قد يكفر به في ابدال ان علم وتعمد لا بما تخفف ضرو الشمس  
وان شدد بحقيقة الاسم لم تبطل صلاته (ولا يصح ابدال) قلنا ومقصر (الطامع الصاد) ولا سراً فانها باختر وان لم يكن ضاداً  
ولا غطاء كلب الى الغالب زائفاً في الزين والحماة في الجدومته أن شطت بالقاف سترقة فيها وبين الكاف

ومن قال في هذه هذه الملاحظة بعد كلامه على المتدبر كما صرح به في الجمع (قوله شرط) أحسن القراءة (هذه العين المثل بالحق) كضم تاء أتعمت أو كسرهما من يمكنه التعلم وكراهة شاذة وهي ما وراء السبعة ان غيرت المعنى كقراءة انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الاول ونصب الثاني أو زادت ولو حرفاً وتقصفت في فعل شيئاً من ذلك بطلت ٢٠٥

حيث قال عند قول المصنف وأترك تشديداً لك عباداً عالمين كقراءته لأن الأبا ضو الشمس هذا ان قصد بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة وان ابا انما خففت لكراهة ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يستعمل عدم بطلان صلاته لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة بطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة ترك الحرف والاول اوجه لما يأتي من ردع الثاني اه كلام شرح العباب (قوله بعد كلامه الخ) هذا الكلام فيه اسالة للخلاف وقيل نظر ظاهره فان الخلاف في ذلك شائع وانما الذي اعقده الشارح تبعاً للصمغ وغيره البطلان وكلامهم في شرح أي شجاع يميل اليه والذي اعقده شيخ الاسلام والخطيب والرمي وغيرهم الضم مع الكراهة نعم ان كان الابدال قرأه شاذة كما اننا افينك الكور لم يطل صلاته بذلك كما في الصفة وشرحي الارشاد للشارح (قوله وهي ما وراء السبعة) اعقده هذا غير واحد تبعاً للتوروي وغيره وقال البقوي هي ما وراء العشرة وتبعه السبكي وولده التاج واعقده الخطيب والرمي وغيره وهو المعروف عند أئمة القراءة (قوله برفع الاول) أي البطلان ونصب العلماء حال البضاي على ان الخسبة مستعمارة للمعظم فان المعظم يكون مهيأه (قوله) أو زادت ولو حرفاً الخ ويحل ذلك ان يتغير المعنى والافلا بطلان في الصفة فتعلا عن حاصل شرح العباب أطلقوا البطلان بالشاذة اذا احتلت على زيادة حروف وانقصته وتبعه حله كما اشار اليه بعضهم على انه من مطلق الخاص على العام فيقتصر ذلك بما اذا تغير المعنى باز باده أو لنقص وتبؤده حذف المصنف له ما من فتاويه وتبانه وانقصه على تغيير المعنى وانما لو نطق بحرف أجنبي لم يطل مطلقاً الخ فعلى هذا نحو ما قطعوا عما منما لا يطل وان زاد حرفاً على أيديهم ما لعدم تغيير المعنى (قوله لم يميز) في فتح الجواهر انما قصد في المجموع عن الجوهري واقره بصريح وقفة بسيرة بين السنين والتام من تسعين اه ووجه ذلك كما في الابواب للشارح ان الحرف ينقطع عن الحرف بهذا والكلمة عن الكلمة والمكاملة الواحدة لا تنقطع القطع والفصل والوقف في آثانها وانما القدر الجاهل من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينقل الى الذي بعده متصلاً بلا وقفة الخ (قوله على وجوبه) في شرح الارشاد للشارح من مدواغهم وغيرهما (قوله وكذا التشهد) الخ في فتح الجواهر على ما قاله المتوروي واقره وفي لامداد لا يخلو عن وقفة والقرن واضح وفي التحفة فيه ما فيه وفي الابواب في القراءات نظروا بين وجه ذلك فراجعه منه أو من الاصل وفي النهاية للجمال الرمي الاوجه الحاق التشهد بالصلاة كما ذكر كما قاله الركني لاسان الاركان فيما يظهر اه (قوله والمعنى) رأيت في الطلاق من فتاوى السبوطي الى الكسرو وهو التعيين المقول قال في الصراح الخ خلاف البيان اه

حيث قال عند قول المصنف وأترك تشديداً لك عباداً عالمين كقراءته لأن الأبا ضو الشمس هذا ان قصد بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة وان ابا انما خففت لكراهة ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يستعمل عدم بطلان صلاته لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة بطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة ترك الحرف والاول اوجه لما يأتي من ردع الثاني اه كلام شرح العباب (قوله بعد كلامه الخ) هذا الكلام فيه اسالة للخلاف وقيل نظر ظاهره فان الخلاف في ذلك شائع وانما الذي اعقده الشارح تبعاً للصمغ وغيره البطلان وكلامهم في شرح أي شجاع يميل اليه والذي اعقده شيخ الاسلام والخطيب والرمي وغيرهم الضم مع الكراهة نعم ان كان الابدال قرأه شاذة كما اننا افينك الكور لم يطل صلاته بذلك كما في الصفة وشرحي الارشاد للشارح (قوله وهي ما وراء السبعة) اعقده هذا غير واحد تبعاً للتوروي وغيره وقال البقوي هي ما وراء العشرة وتبعه السبكي وولده التاج واعقده الخطيب والرمي وغيره وهو المعروف عند أئمة القراءة (قوله برفع الاول) أي البطلان ونصب العلماء حال البضاي على ان الخسبة مستعمارة للمعظم فان المعظم يكون مهيأه (قوله) أو زادت ولو حرفاً الخ ويحل ذلك ان يتغير المعنى والافلا بطلان في الصفة فتعلا عن حاصل شرح العباب أطلقوا البطلان بالشاذة اذا احتلت على زيادة حروف وانقصته وتبعه حله كما اشار اليه بعضهم على انه من مطلق الخاص على العام فيقتصر ذلك بما اذا تغير المعنى وانما لو نطق بحرف أجنبي لم يطل مطلقاً الخ فعلى هذا نحو ما قطعوا عما منما لا يطل وان زاد حرفاً على أيديهم ما لعدم تغيير المعنى (قوله لم يميز) في فتح الجواهر انما قصد في المجموع عن الجوهري واقره بصريح وقفة بسيرة بين السنين والتام من تسعين اه ووجه ذلك كما في الابواب للشارح ان الحرف ينقطع عن الحرف بهذا والكلمة عن الكلمة والمكاملة الواحدة لا تنقطع القطع والفصل والوقف في آثانها وانما القدر الجاهل من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينقل الى الذي بعده متصلاً بلا وقفة الخ (قوله على وجوبه) في شرح الارشاد للشارح من مدواغهم وغيرهما (قوله وكذا التشهد) الخ في فتح الجواهر على ما قاله المتوروي واقره وفي لامداد لا يخلو عن وقفة والقرن واضح وفي التحفة فيه ما فيه وفي الابواب في القراءات نظروا بين وجه ذلك فراجعه منه أو من الاصل وفي النهاية للجمال الرمي الاوجه الحاق التشهد بالصلاة كما ذكر كما قاله الركني لاسان الاركان فيما يظهر اه (قوله والمعنى) رأيت في الطلاق من فتاوى السبوطي الى الكسرو وهو التعيين المقول قال في الصراح الخ خلاف البيان اه

بالاعراض (الا اذا كان ناسياً) لعذره (والا اذا سمن) المذكور (في الصلاة) بأن كان ساموياً فيها لمصلحة فلا تنقطع به ألقراءة (كما تامين) لقراءة امامه (والعوز) من العذاب (ومزال الرحمة) عند قراءة آياتها منها ومن امامه وقوله يلى عند سماعه ليس الله باحكم الحاكمين وسبحان ذي العظم عند فم باسم ربك العظيم ونحو ذلك

(ومعجود التلاوة لقراءة آياته من المأموم عليه) إذا وقف فيها ويحمله إذا سكنت فلا يرفع عليه ما دام رزداً والتلاوة لا تقطعت الموالاة فيما يظهر ونسيان الموالاة لا القاطعة عذروا لو شك قبل الركوع هل قرأ القاطعة أو قبل السلام هل تشهد لزمه أداؤها أو في آياتها في بعض من عادت بها ٢٠٦ أو بعدها متى شاء ما لم يؤثر ويوجب ترتيب القاطعة أيضاً فان تعذر تركه استأنف

القراءة إن لم يغير المعنى والابطلت صلاته وكذلك في التشهد وإن لم يجب ترتيبه ويجب التوصل إلى القراءة القاطعة بكل وجه قدر عليه ولا أعاد ما صلا مع التمكن من تعلمها وإن قصد ذلك عليه قرأ سبع آيات من غيرها بقدر حررها وإن خفرت ولم تقدم معنى متلوها فإن عجز لزمه سبعة أنواع من الذكر أو الدعاء الأخرى بقدر حررها ولا فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدرها ولا ينجز عن شيء من القرآن لقوات ايجان بخلاف غيره (الخامس) من الأركان (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع وتقدم ركوع القاعد بضمه (وأقله) للقائم إن يضيئ بلا انخفاض والإيمص (حتى تنال راحتك ركبته) بأن يكون بصت تنال راحتك متدل انقلبه وركبته لو أراد وضعه عليه لا يهدون ذلك أو به مع الانخفاض لا يسمى ركوعاً والزاحقان ما عدا الأصابع من المكففين (ويشترط أن يطمئن) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى تفصل رفعه عن ركوعه عن هويته للتعبير الصحيح ثم أركع حتى تطمئن ما كماله لا تقوم زيادة الهوى مقامها لعدم الاستقراء (ويشترط

أما قدر التنفس والمعنى فلا يفضل قال في النهاية وإن طال الخ (قوله لقراءة آياته) أي أن سجداً مأموماً والابطلت الصلاة (قوله لا القاطعة) عبارة النهاية تأويلها أي الموالاة ساهلها بضر كالوطول ركنا قصيرا ساهلها بخلاف ما لو ترك القاطعة سهواً فإنه بضر لأن الموالاة الصفة والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضاراً لأن أمر الموالاة يسر من الترتيب لما سر من أن تطويل الزكن القصير ساهلها بضر بخلاف الترتيب فإنه لا يهتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلاً أنت وتكونها عبارة لاسي شخ الإسلام والمعنى التفتيب (قوله استأنف القراءة) والحاصل أنه تارة بين وتارة يستأنف وتارة تبطل صلاته في صورتين إذا سها بتأخير النصف الأول ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الأول وشروعه في النصف الثاني وفيها إذا تعد تأخير النصف الأول ولم يقصد التكميل به على النصف الثاني الذي بدأه أولاً ولم يطل الفصل عدلين فراغه وإرادة التكميل عليه ولم يبر المعنى ويستأنف القاطعة إن انقضى شرط من هذه الشروط الثلاثة وتبطل صلاته إن تعدد غير المعنى وفي الأصل نقل عبارات في هذه المسئلة راجعاً منه إن أدتها (قوله وإن لم يجب ترتيبه) عبارة القصة ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يغير معناه والابطلت صلاته إن تعدد وصريح في الثقة بوجوب موالاة وسكتوا عليه وفي ما فيه أنت فتدونه هنا وكذا في التشهد بمعنى تبطل صلاته فيه حيث غير المعنى إن تعدد وإن قلنا بعدم وجوب ترتيبه (قوله سبع آيات) بسن ثمانية تفصيل السورة (قوله بقدر حررها) يعني لا ينقص المجموع عن المجموع وإن تفاوتت الآيات ويصحب المشد بصرتين من القاطعة والبدل امدادونها (قوله منظوماً) في الصفة كتم نظر والحروف المقطعة أوائل السور ثم قال لكن يحبه في هذا أنه لا بد أن ينوي به القراءة لأنه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرد التلقظ به اه (قوله الأخرى) قال في الصفة أي سبعة أنواع منه وإن حفظ ذكر غيره فإن لم يعرف غير ما يتعلق بالدين أجزأه اه ويحث الثوري أن يحمله حيث عجز عن الترجمة بالأخرى والاعتين (قوله بقدرها) أي في ظنهم بالنسبة لمن قرأها المعتدلة من غالب أمثاله وبزمنه القعود بقدر التشهد الأخير وسن الوقوف بقدر السجدة والقنوت والقعود بقدر التشهد الأول تحفة (قوله بضمه) أي أقله وأكمله (قوله معتدل الخلقه) قال في الصفة فلا تقرب لبلوغه - طيول الدين ولا أصابع معتدلهما وإن نظرفه الأسنوي وللعلم بلوغه راحتي القصير اه (قوله عن هويته) قال القليوبي في سواشي الخلى بضم الهاء ونفخها وقيل بالضم الصعود بالفتح السقوط من هوى هوى كرمي بري وأما هوى هوى كرمي في قوله معني أحب اه (قوله بقصد) قال سم في شرح أبي شعباغ والحلي في سواشي المنهج لو قصد بالهوى مع الركوع غيره لم يضر

(أن لا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي غير الركوع بأن هوى يقصده أو لا يقصده (قوله هوى للتلاوة) (موله) أي لسجودها (لعله) عند بلوغه - دار الركع (ركوعاً لم يقصده) لوجود الماروف فيجب العود إلى القيام لغيره منه

وإن لم يزل ولو ترك في بعض الطواف أتيه في باقيه (قوله والقرب من البيت) أي يسكن  
 والذي ذكره الشارح في مختصر الإيضاح واليكبري وابن علان أن يكون من البيت على  
 نحو ذراع وفي المناشئة به وشرح الإيضاح الجلال الرمي الآن يحصل الاحتياط بآتي  
 بعد وفي الأمداد والنهاية بعد أن ذكرنا الأقوال في قدر ما يحتاج بالبعد قالوا كان ذلك  
 كله متدعياً عدم المشاؤون أما حين ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهره وفي الإيعاب بل  
 ينبغي أن يقرب وإن مس جداره أو جداراً نظراً لأنه حينئذ ليس في حواء البيت وأطرافه ونظر  
 فيه عبد الرؤف وقال بل الإبعاد قليلاً (قوله عن قرب) أما إذا رجاها عن قرب ففقط  
 ما لم يؤذ بوقوفه أحدها أو يضيئ في على الناس وضابط القرب أن لا يصعد تطويلاً فاطاعها  
 أطراف على قول ونقل في الإيعاب عن البيان فنظر القرينة ساعة وكذلك خفة الزحام  
 (قوله تباعد ورمي) إذ الميعة بحيث يكون طوافه من وراء زمزم والمقام والاقتراب  
 مع ترك الرمي حينئذ أولى تكراره الطواف وراما ذكر على المقدس شلاً فالإيعاب في  
 أخذها بالاقتراب (قوله من أوجها) أي كالحلابة وبتلخيص مما ذكرناه في الأصل أن  
 الزامه أن يترك ~~شراً~~ ثباته بالاستئناف طلقاً ثم إن كان له ذرفاً كراهة بل  
 في الإيعاب ولا خلاف الأولى أيضاً وإن كان لغز من الأعداء التي ذكرناها فهو مكروه  
 وقد في الأمداد أنكره بطواف الفرض وقال في الإيعاب قطع طواف الفل وتفرقه  
 لا يكره طلقاً قال في حاشية الإيضاح ولا يصحون قتلان لمقطع كراهة التفرق الوقوع  
 في الخلاف وهو جوف الفرض والنفل واستوحه في المنع أنه لا يضر تحلل الجاه أو جنون  
 أثناء الطواف والنصب خلاف مبنى على اشتراط الموالاة قال ابن الجلال في شرح الإيضاح  
 به الحاشية أشار حيث أراد القطع فالأولى أن يقطع عن وتره وأن يكون من عند  
 الجوارح وحيت قطع له ذرائب على ما مضى والأدلة لا يصح فيه صيغة ص  
 بخلاف صيغة التلاوة (قوله لحنانة) قدها في الإيعاب وابن الجلال في شرح الإيضاح  
 بما إذا تمعين عليه ويندب له قطع النفل لذلك (قوله أوراتية) قدها في الصفة بما إذا  
 انسح وقتها وقال في الإيعاب وأن خاف فوتها (قوله وتسن النية) قال في حاشية  
 الإيضاح بعد كلام قتره أن كان المراد بالنية فقد الفعل فهو بشرط في كل طواف أو تعيين  
 الطواف فليس بشرط في كل طواف فالقول المختلف في وجوب النية فيه قال وقد يجب  
 بأن المختلف فيه هو عدمه نفس الفعل لا إطلاق القصد نظراً قولهم بشرط قصد فعل الصلاة  
 ولا يكتفي مطلق قصد ما مع العقله عن ربطه بالنفس طواف التسكيت في فيه مطلق القصد  
 وطواف غيره لا يشبهه من قصد الفعل دون التعيين كنية نقل الصلاة المطلق الخ ومعلمه  
 ذكرنا الجلال الرمي في شرح الدلية (قوله في طواف التسكيت) المراد منه منا طواف  
 الأضحية والعمرة وكذا القدوم على المعقد (قوله وفي طواف الوداع) كذلك يختصر  
 الإيضاح وبشرحال الأرشاد والمنع والإيعاب والجلال الرمي في شرح الإيضاح والدلية وفي

(والقرب من البيت) (الطائف تبركاه  
 ولأنه المقصود ولأنه أسير في الاستلام  
 والتقبل ثم إن حصل له أوبه  
 أدى لقوة زوجه فالبعد أولى الأتي  
 ابتداء الطواف أو آخره فنسب  
 له الاستلام ولو بالزحام كما في الأم  
 ومعه أنه يتوقى التأذي والأيذاء  
 بالزحام مطلقاً ويتوقى الزحام  
 الخالي عنه ما الأتي ابتداء والآخر  
 وبسبب المرأة والخشي البعد حال  
 طواف الكور بأن يكون في  
 حاشية الخاف بحيث لا يضاهاهم  
 ولو تعدد الرمي مع القرب لقوة زوجه  
 ولم يرج فرجة عن قرب تباعد ورمي  
 لأن الرمي متعلق بنفس العبادة  
 والقرب متعلق بمكانها والمساعدة  
 أن المتعلق بنفسها أولى ومعلمه أن لم  
 يرض لمس النساء والأقرب بلا  
 رمل ويندب له أن يتحرك في مشيه  
 عند تعدد الرمي والسي ويحرك  
 الجهد وحاشية (والموالات) بين  
 الطوافات السبع نحو وجا من  
 خلاف من أوجها فبكرة التفرق  
 بلا عذر من الأعداء فامة الجماعة  
 وعروض حاجه لا بد منها ويكره قطع  
 الطواف المفروض من كاليه لحنانة  
 أوراتية (و) تسن (النية) في  
 طواف التسكيت وتجب في طواف لم  
 يشعه تسكيت وفي طواف الوداع  
 (ورسكعتان بعده) (الاتباع  
 ويحصلان بملزم في سنة الاحرام

وقوله لما خلف المقام أنزل  
ففي الكعبة ثم نحت الميزاب  
ثم في بقية الحجر ثم إلى وجه البيت  
ثم في بقية منه ثم في بقية المسجد  
ثم في دار خديجة ثم في بقية مكة  
ثم في الحرم ثم فيها شاع في شاء ولا  
يقوتان إلا بمنه ويجهرفين ما بلطف  
من الغروب إلى طلوع الشمس ولو  
والى بين أسبوع ثم يزدركها ثم  
أرسل من السكك ركعتين جازيلا  
كرامة والافضل أن يصلي عقب  
كل طواف يصلي ركعتيه ويكره في  
الطواف الاكل والشرب ووضع  
اليد في فيه بلا حاجة وأن يسمك  
أصابعه أو يفرقها وأن يطوف بها  
يشغله كالحقن وشدة قوته إلى  
الاكل وتزلة الكلام فيه أولى الا  
بغيره ولكن بحضور قلب ولزوم ادب

• (فصل في السعي)

• (وواجبات السعي أربعة) الأولى  
(أن يبدأ في الأولى بالصفا  
(و) الثاني أن يبدأ في الثانية بالمروة)  
وفي الثالثة بالصفا وفي الرابعة  
بالمروة وهكذا يجيء إلى التواتر  
للصفا والاشباع للمروة فان خالف  
ذلك لم يمتد بما فعله للاشباع  
(و) الثالث (كونه سبعا) يقينا  
للاشباع فان شك فكم مرتين  
الطواف ويجيب العود مرة  
والذهاب أخرى (و) الرابع (أن  
يكون بعد طواف ركن أو قدوم)  
ما لم يقف بعرفة وان كان يتيسر

فصل طویل

شرح الركن والبهجة الشيخ الاسلام بعد أن ذكر الخلاف في كونه من المناسك أو لا قال  
تظهر قاطعة الخلاف في أنه يقف إلى سنة أو لا وكذلك انطباع في المعنى والشراح  
في الامداد والاياعاب وجرى في التفتة كالشيخ أبي الحسن البكري على أنه ان وقع عقب  
نسك لا تجب سنة والاوجب فلهذه ثلاثة آراء اتمت ما عرين والكلام في الواجب وأما  
المستون فقال الشيخ عبد الرؤوف الظاهر يقف بغيره قال ويحمل خلافه ٨١ واستوجه  
ابن الجمل الاحتمال الثاني (قوله خلف المقام) اضافة بالنسبة لسنة الطواف خاصة  
والمراد ما يصدق عليه معر فاحظه قال الشيخ أبو الحسن البكري والغرب معتبر بقدر  
سيرة المصلي وإن زاد بحيث يعد خلفه حصل أصل السنة وواضح أنه لو زاد على الثمانية  
ذراع منه وبين المقام لم تحصل تلك السنة كما أنه أظهر الاحتمالين اذ لم يعد خلفه عرفا ولم  
أر من حرره هذا الخ وفي التفتة تحدث الآن خلفه زينة عظيمة ذهب وغيره فينبغي ع ٤ م  
الصلاة فتمتها (قوله في الكعبة) قال ابن الجمل يقدم من دا خلفها مصلاة صلى الله عليه  
وسلم فأقرب منه (قوله ثم نحت الميزاب) في الايعاب ثم بقية السنة الاذرع التي من البيت  
في الحجر وفي شاة الاضاح للشراح وشرحه للبحر الرئي ثم ما قرب من الحجر إلى البيت  
(قوله ثم في بقية الحجر) زادي التفتة فالحطيم فوجه الكعبة فبين لبين بين (قوله في دار  
خديجة) في الايعاب ثم بقية الاماكن المأثورة بمكة وحرهما (قوله الايجرة) يشترها  
بن لم يصل بالكعبة وفمن صرف ملاته عنهما وفي التفتة انهم صرحوا بأن الاحتياط ان  
يصليم ما بعد فعل القرية (قوله بلا حاجة) أما اذا كان بحاجة فلا كراهة كما اذا تنهات  
إلى آخر ما ذكرته في الاصل (قوله لا يجزى) أي فانه يجب في الواجب وان طال زنته  
ويستد في الخندوب بشرط أن لا يطول زنته ويكره في الطواف سائر ما يكره في الصلاة مما  
يمكن ثابته فيه وقد عذ الشراح والجمل الرئي بجملة منهم في كلامهما على ايضاح النووي

• (فصل في السعي)

(قوله بما فعله) فأن بدأ بالمروة لم يمسب مروره ثم إلى الصفا فان عاد من الصفا كان هذا  
أول سبحة وعليه نفس (قوله ما لم يقف بعرفة) قبل الطواف القدوم فإذا وقف بعرفة بعد  
طواف القدوم لا يصح سبحة مضافا لطواف القدوم بل لا بد من ابقائه بعد طواف  
الاقامة ثم تسن لمن تقرر من عرفه إلى مكة قبل نصف الليل أن يطوف للقدوم ومال في المنح  
إلى جوار السعي بعده وجرى في التفتة ولا يصيب وعبد الرؤوف على عدم جوارزه بعده وفي  
الاياعاب لأو حرم المكي مثلا بلج من مكة ثم خرج ملحا ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن  
يسن له طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده قال ابن الجمل ومال إليه في التفتة  
وغيره قال في النهاية الاقرب للكلام منع أن يسمى بعض السعي بعد طواف القدوم  
وبعضه بعد الاقامة في النهاية أيضا ودخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالبلج قال

الظاهر

(سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القاتلون بحقوق الله تعالى وحقوق العباد (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) أو أن محمدا عبده ورسوله ولا يكتفي بأن محمدا رسوله (وتشترط موالاه) لا ترتبته كما مر (وأن يكون) هو وسائر أركان الصلاة المأثورة (بالعربية) فإن ترجم عنها قادرا على العربية أو عمال برده وأن يحضر بطلت صلاته ويشترط أيضا ذكر الواو والعاطفة بين الشهادتين ويتعين لفظ الشهادتين بلفظ معناه بغير لفظه كان يأتي بديل لفظ الرسول بالنبي أو عكسه أو بديل محمد بأحد أو بديل أحمد بأعلم ويشترط رتبة حروفه وتشديداته والاعراب الخلل بالمعنى وإجماع النسخ والقراءة في حال القعود للقعود (العاشر) من الأركان (القعود في التشهد الأخير) لأنه محله فبقعه في الوجوب على القادر (الحادي عشر) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده فاعدا) لما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم به في الصلاة والمناقب لها منها التشهد آخرها (وأقلها الأهم صل) أو صلى الله (على محمد أو على رسوله أو على النبي) دون أحد أو عليه ويتعين صيغة الدعاء لآتي الخليفة لأنها أوسع

نحية العرب بالسلام والاكتسرة بالسجود والقرص بوضع الدين على الأرض والحشة بوضع اليد على الصدر والجوس بتكيس الرأس أي مع قول بان سري وحبية النوبة برفع الأصبع مع الدعاء وغير ذلك ذكر شيخنا في معراجة اه (قوله سلام عليك) في الأبواب للشارح وخو لم يصر صلى الله عليه وسلم كأنه إشارة إلى أنه تعالى يكشف له عن المسلمين من أمته حتى يكون كالخاضع منهم لمشهد لهم بأفضل أعمالهم وليكون تذكرو حضوره سببا لمزيد الخشوع والحضور ثم رأيت الغزالي قال في الأحياء وقيل قولك السلام عليك أيها النبي أحضر شخصه الكريم في قلبك ولصدق أمك في أنه يبلغه ويرد عليك ما هو أوفى منه اه (قوله قادرا على العربية) في الصفة يتردد النظر في جازم قصر بالتصميم هل يترجم عن المندوب المأثور بظاهر كلامهم حثا أنه لا يفرق فيه ما فيه اه وقال القليوبي قوله العاجز وإن قصر في التلم اه (قوله حروفه) ظهير ما مر في القاطعة بضمير اسقاط حرف منه قال في الصفة بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد عن غير المعنى اه (ونظر فيه سم العبادي وغيره وبعبارة القليوبي في بضم اسقاط تنوين سلام المتكرر خلافا لابن حجر قال ولا يضر تنوين المعروف اه (قوله وتشديداته) في الامداد تنقلع انقضاء الرافعي من خفف تشديد الحركات بطلت صلاته وفي الصفة والنهاية لو أظهر التنوين المدغمة في اللام في أن لا إله إلا الله أبطل وفي فتاوى مرقا وكذا التنوين من محمد رسول الله واللام من الرحمن الرحيم قال فان أعادها على الصواب بحت صلاته وإن استمر إلى أن سلم ولم يعدها على الصواب بطلت ووجه ذلك أن الحرف المشدد بغيره في ولا تنظر لكون التنوين والتنوين واللام لما ظهرت خلقت المشددة لأن ظهورها على فليكن فاعلم مقامها اه وبه يدفع ما أوردهم العبادي في شرح مختصر أبي شعاع وفي الصفة ثم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفائه انتهى وقال القليوبي في شرح شيخنا انه يضرب في الصالح دون الجاهل (قوله بالمعنى) بخلاف غير الخلل به كقصة لاه رسول الله قال في الصفة فلا حزمة ولو مع العلم والتعمد فبطلت البطلان ثم إن نوى العالم الوصفية ولم يضر شيئا أبطل لقصد المعنى حيث وجد بحت سم العبادي في شرح أبي شعاع أنه يقتصر بخل ما يتعلق ويلحق بكلمات التشهد كزيادة الكريم بعد لفظ النبي وحده لا شريك له بعد أشهد أن لا إله إلا الله قال ولو زاد حرف التثنية فقال يا أيها النبي أتقى بعضهم بطلان الصلاة لعدم ذلك وعلم عدم وروده والمجيب بخلافه لانه ما زيادة لا تقتضي المعنى (قوله والمناصب لها) أي للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم منها أي الصلاة آخرها أي آخر الصلاة ووجه المناسبة أن المصلّي قد غاب الفراغ من مناجاة الحق فالتفت إلى سيد الخلق فخطبه بالسلام عليه فناسب أن يصلي عليه بعده وأخرج الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال يتشهد الرجل ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه (قوله ويتعين الخ) قال في الامداد إذا جيزت في الصلاة على محمد لاهنا ونبهه أنه لو نوى الدعاء بقوله والصلاة على محمد كفي هذا أيضا اه

وشروط الصلاة تشهد فلو بدل لفظ ٢١٠ الصلاة والسلام والرحمة لم يكف (الثاني عشر) من الأركان (السلام)

ولا يكفي في الصلاة هو الحاشر كافي التغطية وغيرها وما إلى الامداد إلى عدم اجزائهم صلى الله على الرسول أو المالحى أو الحاشر أو العاقب أو البشير أو النذير (قوله وشروط الصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا يجزئ سلام عليكم) في التغطية بل تبطل به صلاته إن علم وتعدلاته لم يتقل اه وشروط الصلاة غلبة أن يأتي بالالف واللام وأن يأتي بكاف الخطاب وأن يأتي بجم الجمع والموالة بين الكتبتين وأن يسمع نفسه وأن لا يقصده غير موأن وقصه حال القعود وأن لا يزيد ولا ينقص فيه بما يفيد المعنى (قوله تغير المعنى) في التغطية نظير ما مر في تكبير التحريم وفيها فإن قال عليك أو والسلام عليك أو سلامي عليكم متعديا علما بطلت صلاته أو علمهم فلا نداء اه أى لا تبطل صلاته فيجب عليه إعادة السلام لعدم اجزائه ذلك عنه كما صرح به في الامداد والجمال الرملى وغيره وفي التغطية أيضا يقبض جواز السلم بكسر فك ون وقصصين عليكم أن نوى به السلام لانه يأتي بعينه وفي شرح الارشاد لم يعد اجزائه وأطلق الجمال الرملى عدم الاجزاء (قوله المشغل) أى العذوق التغطية تبين الترتيب لمسببان كثيرين السبق كالاتساح ثم القعود والتشهد الاقوى ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد تشهد الصلاة اه (قوله في القعود) أى ولا يمتن تأخير الصلاة عن التشهد قال في الاسنى هـى مرتبة قعود غير مرتبة (قوله فيما عدا ذلك) أى غلب ما وجب فيه الترتيب على ما يجب فيه فاطلقت الترتيب على الجميع (قوله وتقديم الاتساح الخ) دفع به دعوى وجود الترتيب في ذلك حسا (قوله غير واجبة) أى على المعتقد فلذلك لم يعدها المستنف من الأركان (قوله والموالات الخ) عذها في الروضة وكذا لكن الرابع أن شرط (قوله على محله) أى بأن تقدمه على فعلى كان يصحب ركوعه أو على قولى كان ركع قبل الفاتحة (قوله تقديم القولى) أى كشده على فعلى كسجود أو على قولى كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد (قوله غير السلام) أما السلام فتقدمه مبطل كالقفل (قوله فان تذكر) أى غير المأموم من امام ومفترد اما المأموم فلا يعود بعد تلبسه كما منه بما بعده بل يأتي بالتروية بعد سلام امامه وذاك كالتذ كر قال في المفتى فلو تذك في ركوعه أنه قرأ الفاتحة أو في سجوده أنه ركع أم لا وجب أن يقوم في الحال فلو مضى سكث فلا يند كر بطلت بخلاف ما لو شك في القيام اه قرأ الفاتحة أولا سكث ليند كر اه (قوله أن به) يستثنى منه ما لو تذكر أو شك ساجدا هل ركع فانه يلزمه القيام فورا ولا يكفيه أن يقوم كما اذا لا تخاضع بعبده في هذه الصورة أن يزيد على التروية (قوله من ركعة أخرى) قال القليوبي خرج ركعة أخرى فعلى مثله في ركعته كقراءة في نحو سجود لمن تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يندتها اه (قوله تحت به ركعته) محله ان كان التروية آخرها كالسجدة الثانية منها أما اذا كان التروية في أثنائها كالقيام أو القراءات والركوع حسب الثاني عن التروية ولزمه الاتيان يساقى الركعة تكم به ركعته

بعد ما مر الخبر الصحيح تقر بها التكبير وتحليلها تسليم (وأفاه السلام عليكم) الاتساع فلا يجزئ سلام عليكم وانما أبرأ في التشهد كما مر لو روده ثم لا هنا ويجزئ عليكم السلام لكن يكره ويشترط الموالة بين قوله السلام وعلبيكم والاحتراز من زيادته أو نقص فيه تغير المعنى وأن يسمع نفسه (الثالث عشر الترتيب) كاذ كر في عذتها المشغل على قرن التبة بالتكبير وجعلها سماع القراءات في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك وتقديم الاتساح على تكبيرة الاحرام شرط لها لاركن ونية انطرح غير واجبة والموالات وهى عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل به سلامه ناسا شرط أيضا (فان تعدد تركه) أى الترتيب بأن قدمه كذا فعلى على محله كان يصحب قبل ركوعه عامدا عالما (بطلت صلاته) تلاعبه بخلاف تقديم القولى غير السلام لانه لا يخلل بهئتها فليزمه اعادته في محله (وان سها) عن الترتيب فتركه بعض الأركان (فها) فصله (بعد التروية لغو) لوقوعه في غير محله (فان تذكر) التروية (قبل أن يأتي بمثله أن به) محافظة على الترتيب (والا) بأن لم يند كر حتى أتى بمثله من ركعة أخرى (تحت به) ركعته لوقوعه في محله ولغا ما بينهما (وتدرك الباقي) من صلاته وفي

وأفضله لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد لله وحده على كل شيء قدير بل ٢١١ قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه أفضل ما

قاله هو والنيون يوم عرفة  
(و) الذر ومنه (التكبير والتلبية  
والسبح والتلاوة) وأولها سورة  
الحشر لترتيبها (والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم) وأولها صلاة  
الاستسقاء (واكتاف) جميع ذلك  
وغيره من الأذكار والأدعية من  
حين يقف إلى حين يسقط ركنا  
(الباكسما) يتفرع وخروج  
وخروج نهضة التكبير العبرات  
وتقال العشرات ويكون كل دعاء  
ثلاثا ويصغره بالصعد والتعبد  
والسبح والصلاة والسلام على  
النبي صلى الله عليه وسلم ويصغره  
بمثل ذلك مع التأمين ويرفع يديه  
ولا يجاوزهما رأسه ويكره  
الأفراط بالجهر وتكلف الصبح في  
الدعاء (و) ينال الوقوف الاستقبال  
حال الدعاء وغيره (والطهارة  
والسنان) ليكون على أكمل  
الأحوال (والسجود للشمس)  
الاله ذو بان يتضرر أو يتقص  
دعائه واجتهاده في الأذكار ولم  
يقبل أنه صلى الله عليه وسلم  
استقل بعرفات مع أنه صرح أنه  
استقل بنبوته ويرى الجيرة  
(و) أن يصير الوقوف في موقفه  
صلى الله عليه وسلم وهو عند  
المضرات (الكار المشرقة في  
أسفل جبل الرحمة الذي وسط  
أرض عرفة ويحل نذب ذلك (لترجل)  
أي الذكر (وحاشية الموقف) أي

كابد على ذلك عبارة في شروحه على الإرشاد والعباد المذكورة في الأصل قال في  
الامداد وعلى التنزيل أي في أنه يلزم من الوقوف للمغنى عليه تفصيلا لصحة بناء القول على  
أمره وقد يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الاستدلال في الإيعاب يقتصر ذلك في المغنى عليه  
ولا فرق في السكران بين المتعدي وغيره وقال في الإيعاب أي أنه لا يقع نقلا عن المتعدي  
بسكرو وجهه تليذه عبد الرؤوف بأن الأصل منع التعدي من العبادات قال في قوله يظهر  
أن التعدي بانغماله وجنونه كذلك ١١ وقال في المنع قد يقال ينبغي أن يقع له حتى عن جهة  
الاسلام ثم رأيت بعضهم يحسنه وقامه على اسلامه ويرد في المنع بعضهم عليه ثم قال وغاية  
ما يجب به أن الأصل منعه من العبادات وإن لم ينعكس لئلا وانما حسن اسلامه احتسابا  
للاسلام (قوله وله الحمد) وفي رواية بيده الخبر (قوله يوم عرفة) في شرح الأيضاح لأن  
علائق والنيون عطف على المتصل لتأكيده أي بعرفة وغيره كابدل له حذف الطرف  
ويحتمل أنه قد بقيه إذا الأصل تشارك المعاطفات في الصلوات والأقل أقرب ١١ وانما اختار  
الشراح الثاني للتصريح بالقدح في بعض طرق الحديث (قوله والتسبيح) الأولى فيه أن  
يكون بهذه الصيغة سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان  
الذي في الجبريد سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطان سبحان  
الذي في المهور وروحه سبحان الذي في القبور وقضاؤه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي  
وضع الأرض سبحان الذي لا ملأ ولا منسأ منه الآية في الحديث ما من عبد ولا إله  
دعا الله ليله عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات التسمية لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه  
اللاقطعة رحمة وأما ثم قال الميعني ورواه عاصم بن علي عن عزة فزاد نفسه وإن يكون على  
رضوء وزاد في آخره فإذا رغبت صليت على النبي صلى الله عليه وسلم وسألت حاجتك قال  
الحافظ ابن حجر قلت وهذه الزيادة تقصدان التسبيح المذكورة مقدمة الدعاء لا تنقص الدعاء  
(قوله وأولها) أي التلاوة كما في الجرح عن الأصحاب لأن ذلك مروى عن علي كرم الله  
وجهه اه ايعاب وأول أولى منه قل هو الله احد مائة مرتبة في حديث الترمذي وقد ثبت  
ذلك في الأصل فراجع منه وسنت فيه جملة مما ورد من الأدعية (قوله فهناك) أي  
بعرفة في يومها تسكب البناء لغير القائل أي تصب العبرات أي الدموع من الاعين خشية  
من الله تعالى وتقال بالبناء للمعقول أيضا أي تقفر العشرات ما ارتكبه الشخص من  
المخالفات (قوله والتعبد) أي التمام بالجهد والعز والشرف وعطفه على التعبد من عطف  
العام على الخاص (قوله ويصغره) ويسن أن يأنف بها وسطه لما ذكره في الأصل (قوله)  
وتركك الصبح) هو كلام عفيف من غير مراعاة وزن لما في الصبح من النبي عنه كاشته غنة  
وأقاده هو وتكلف أن الدعاء المصروع إذا كان محفوظا أو قاله بلا تكلف لأبأس به وهو  
كذلك كما صرحه النووي في الأيضاح وفي الانشغال النبوية كثير من ذلك وذكر في  
الأصل أشباهه (قوله والبروز للشمس) أي للذكر وغيره أن كان له دابة عليها فهو هودج

الوقوف بها (المرآة) والخشوع (أولى) كما تنف آخر المسجدين انشق عليهم ذلك لفرار أهل أو غيره لم ينذب ذلك



(و) يسن (الجمع) تقدمهما (بين العصرين) الظهر والعصر - محمد ابراهيم على الله وسلم على نينا وعلية في أول وقت الوقوف للاتباع ويكون بعد أن يحطب الامام خطبته وانما يجوز الجمع المذكور (للمسافر) دون المقيم لانه بسبب السفر لا التسلخ (و) يسن (تأخير المغرب الى العشاء) للمسافر ليختمهما (٢١٢) تأخير (بمزدلفة) للاتباع وعمل فيه ان كان يصل من مزدلفة قبل مضى وقت الاختيار للشام والافاضة

أن يصل كل واحدة في وقتها أما غير المسافر فلا يجوز له الجمع تأخير ايتيها للمسافر

#### • (صل) في الحلق

وقد مر أنه ركن في الحج والعمرة فلا تحل بدونه الا لمن لا شعر رأسه (وأقل الحلق) الذي هو ركن (ازالة) ثلاث شعرات من شعر الرأس وان نزل عنه بالدماء أو نزل ذلك بنفسه أو حرق أو قص أو غيرها من سائر طرق الازالة على دفعة أو وصلى دفعتان فلا يكتفى مادون الثلاث ولا ثلاث من غير شعر الرأس أو منه ومن غيره ولا أخذ شعرة واحدة على ثلاث دفعات ويسن لمن لا شعر يجتمع رأسه أو يصفه امرأه أو المولى على ما لا شعر عليه تشبها بالخالقين وان يأخذ من نحو لحية وشارب ومثالب بعد دخول وقت الحلق لا يؤخر بازائه لان الواجب حلق شعراته اشتغل الاحرام عليه (ويبد تأخير) أي الحلق (بعد رمي جرة العقبة) يوم النحر وقد جد به على طواف الافاضة في ذلك اليوم للاتباع (والابتداء باليمين) من الرأس بان يبدأ بجميع شقه الايمن

وقفيه والاقدم مسترا (قوله محمد ابراهيم) التضيعة للافاضة المتقدمة لاتباعه صلى الله عليه وسلم والافالجمع المذكور مطلوب في هذا اليوم لكل واقف بعرفة اذا كان مسافرا قصر بل وهناك قول قوي لغيره أيضا (قوله بعد أن يحطب الحج) أي تكون صلاة الظهر والعصر جمعا بالنسبة للامام ومن معه بعد أن يحطب الامام خطبتين بين لهم في الاولى جميع ما بين أيديهم من المناسك كلها لاسبابها في يوم عرفه من كيفية الوقوف وشروطه ومعنى الدفع من مزدلفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص ثم يأمرهم الى الخطبة الثانية أخذ المؤذن في الاذان ويحفظها الخطيب بحيث يقر غنما مع فراغ الاذان وهنا كلام طويل في الاصل (قوله وقت الاختيار للعشاء) وهو ثلث الليل على الراجح (قوله للمسافر) أي من كونه بسبب السفر لا التسلخ على الراجح • (تمة) لو غلط الحجاج فوقوق في العاشر أجزأهم اذا بقى لواعي خلاف العادة في الحليج ولو وقفوا في الثامن أو الحادي عشر لا يجزئهم وقوفهم وكذا لو غلطوا فوقوقا غير أرض عرفه والعقد أن ليلة الحادي عشر كالمناسك خلافا للاحق والمغنى والله أعلم

#### • (فصل في الحلق) •

(قوله وغيرها) كالأخذ بالنورة قال سم لوطي شعرة وثقب أخرى ومصر أخرى مشلا فالوجه القطع بالاجزاء (قوله امرأه المولى) أي حتى الذكر كاص - وابه أماسره فقال سم يفتي أصحاب امرأاة القص تشبها بالعصرين (قوله وشارب) مثل ذلك سائر شعور البدن وكذلك النقرة (قوله بعد رمي جرة العقبة) أي وبعد ذبح الهدي والاضحية (قوله باليمين) أي من الرأس ويقدمه (قوله للرجل أفضل) استثنوا منه معقر الوحل لم يسود رأسه قبل يوم النحر وكذا من كرا لاعتقار بحيث لم يسود شعره قبل العمرة الاخرى فالتقصير حتى من ذكر أفضل واذا حلق أثيب على ثلاث شعرات ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المنسود وعلى العقد (قوله ويكره لها الحلق) مثله غير للتقصير من نحو أحرأى وازالة نبوة ويجرم ذلك لها حيث كانت متزوجة ولم يأتن فيه زوجها أو خلية فهدت به التشبه بالرجال وكذلك الامة اذا قصت به فقامت سدا وعند المصيبة ولا شرع الحلق لائق الا يوم سابعها للتصدق ونوزه والالتداء واستخفافه من فاسق يريد سواها ومثلها الحنث والمرأة الكافرة اذا آتت لالتحاق رأسها وقوله صلى الله عليه وسلم أتت عنك شعرة الكفر ثم اغتسل بمحلول على الذكرو يندب لها ان تم الرأس بالتقصير الا الزنايب لان قطع بعضها يشبهها وان يكون بقدر ثلثه وليس للمعروف ان يكبر عند

(واستقبال) المالحق بجهة القبلة والتكبير بعد الفراغ واستعاب الرأس) بالحلق للرجل بأن يبلغه الى العظمين الفراغ المدين عند منتهى الصدغين لانها منتهى نبات شعر الرأس والحلق للرجل أفضل (والقصير للمراة) ومثلها الحنث أفضل تلبي أي داود ليس على التسامح خلقا على من التكبير بذكره لها الحلق بل يحرم بغير اذن بعلها أو سيدها ان كان بنفسه باستنائه واقعة الامة

(و) يسن للمولى (تظهر موضع سجوده) في جميع صلاته لانه اقرب الى الخشوع ويسن للاعوى ومن في غلظة ان تكون حالته خالصة  
 الناظر لجل سجوده (الاعتد الكعبة) فينتظر هاعلى ما حاله الماوردى ومن تبعه لكن العقد انه يحضرها لا ينظر الى شغل سجوده  
 (والاعتد قوله) في تشهدهم (الله فينظر) ذهابا (سجدة) يكسر الباء عند ٢١٣ الاشارة بالخبر صحيح فيه والامن في صلاة

التخوف فينتظر ذهابا الى جهة عقوده  
 للتأنيته سم (ويقرأ) في غير  
 صلاة الجنازة (دعاء الاستفتاح)  
 سر (عقب تكبيرة الاسرام) لكن  
 يفضل عنهم ما يسكتة يسيرة للاتباع  
 ومحملة ان غلب على ظنه انه مع  
 الاشتغال بالافتتاح يدرك الفاتحة  
 قبل ركوع الامام ومنه الله اكبر  
 كبيراً والحمد لله كثيرا وسبحان الله  
 بكرة واصلا ومنه الحمد لله جدا  
 كثيرا وسبحان الله ومنه وجهت  
 وجهي الذي فطر السموات الخ  
 وغير ذلك للاحداث الصعبة كل  
 ذلك ويسن ان يقول في الاخير  
 وأمن المسلمين وأمنما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول في بعض  
 الاحيان وأنا أقول المسلمين لانه  
 أقول صلى الله عليه (ويغوث)  
 دعاء الافتتاح (بالتعوذ) فلا يندب  
 له العود اليه لغوات محله  
 (و) يغوث (يجلس) المسبوق مع  
 الامام) كذلك فلا قبل ان يجلس  
 لم يغوث (ولا) يغوث (تأنيته معه)  
 أى مع امامه لانه يسر (و) يسن  
 (التعوذ سر قبل القراءة) ولو في  
 صلاة جهرية بالشرط السابقة  
 في دعاء الاستفتاح لقوله تعالى فاذا  
 قرأت القرآن أي اذا أدت قراءة

الصلاة يظهر ان الخلاف في الاقل والاصل السنة يحصل بكل (قوله موضع سجوده)  
 جرى الخطيب في الحق على انه في الجنازة ينظر اليها وضعها في الصلوة والنهاية وفي بحث  
 الفتوى من التحفة بحث انه في حال رفع اليدين ينظر اليها ما تعذره حفتا في موضع  
 السجود ومحملة ان الله هما لان فرقهما اه (قوله ظهر صحيح فيه) قال في الامداد والظاهر  
 ان ندب ظهرها مادت من رفعة والاندب ظهر لجل السجود اه ومثله النهاية قال الحلبي  
 في حواشي شرح المنهج وتقدم انه يديم ارتفاعه الى القيام أو والسلام (قوله الى جهة)  
 عقوده) كذلك النهاية وزاد قياما صلى على نحو باط مصور مع التصوير مكان سجوده  
 فسنه ان لا ينظر اليه (قوله يسيرة) ضبط بقدر سبحان الله تحفة (قوله وأمن  
 المسلمين) ويجوز أن أقول المسلمين لكن ان صد لفظ الآية وهذا الاخير افضل ادعية  
 الافتتاح كما في التحفة وغيرها (قوله بالشرط السابقة) هي ان يغلب على ظنه انه مع  
 الاشتغال به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه وأن لا يشرع في السجدة هنا ولو سها  
 وأن لا يدرك الامام في غير القيام مالم يسلم قبل ان يجلس زادي التحفة أن لا ينطبق الوقت  
 بحيث يخرج من بعض الصلواته لوقته قال في الامداد بل قد يخرج من أو أحدهما عند قوف  
 الوقت واستئوان الشروط السابقة في الافتتاح صلاة الجنازة فيسن فيها التعوذ دون  
 الافتتاح واستثنى في الامداد الجلوس مع الامام لانه مغوث دعاء الاستفتاح لا التعوذ  
 قال لانه لقراءة لم يشرع فيها اه وذكرت في الاصل هنا كلاما طويلا فراجعه من ان  
 أردنه (قوله ويسن الخ) أي التعوذ (قوله اذا سجد للثلاوة) قال في الصفة لقرب النفل  
 فاله العبادى في شرح أى شجاع قضته انه لو طال تعوذ اه وفي الصفة أيضا وكسجود  
 الثلاوة كل ما يتعلق بالقراءة بخلاف ما اذا سكت اعراضا أو تكلم بأجنبى وان قل وألحق  
 بذلك إعادة السؤال اه (قوله أى استجب) فهو اسم فعل بمعنى استجب وهو معنى على  
 الفتح مثل كبف وأين ويسكن عند الوقف قال في التسهيل وسكتها أى أسماها الافعال  
 غالباً في التعذير والزم حكم الافعال اه قال الشورى قالوا وخرج بقاليا آمين فانه  
 معنى استجب وهو منعذونه اه أى بدليل أنه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا  
 وفي الاعاب للشارح أخر الطبراني عن وائل بن حجر أنه قال ما أت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم دخل الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات ويؤخذ منه انه  
 يندب تكرير آمين ثلاثا في الصلاة ولم أحد اصرح بذلك اه (قوله عقب) يعين  
 مفتوحة وقافه كسورة بعد هاءها بموحدة ويجوز ضم العين والقاف وأما عقب ياء

شئ منه فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أى قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذه أفضل صيغة الاستعاذة (و) يسن (في كل  
 ركعة) كالقيام الثاني من ركعتي صلاة الخشوف لانه مأموه للترامة وهي في كل ركعة ولا تسن أعادته اذا سجد للثلاوة ويسن  
 لعابرا أن يأتى بذكر الالف (و) يسن لكل قارئ (التأمين) أى قول آمين أى استجب (بعد) أى عقب (فراغ الفاتحة)

أو بدلهما الاتباع في الصلاة  
وقيس بها خارجها وبسن  
تخصيف الميم مع التدوير الأنص  
الاشهر ويجوز القصر فان شئت  
مع المدا والقصر وقد ان يكون  
المعنى فاصدين اليك وانت  
أكرم من أن تحب فاصد الم تبطل  
(و) يسن للمأموم وغيره (الجهرية  
في) الصلاة (الجهرية) والاسرار  
به في السرية اتباعا في المأموم  
لقل جماعة كثيرين من العصاة  
رضوان الله عليهم أجمعين وقيس  
بالمأموم غيره (و) يسن (السكوت)  
لخطة لطيفة (بين آخر الفاتحة  
وأمين) لتبميز القرآن (وبين  
أمين والسورة) كذلك  
(وبطولها) أي هذه السكتة التي  
بين أمين والسورة (الامام) ندبا  
(في) الجهرية بقدر الفاتحة التي  
يقروها المأموم ليتفرغ لسماع  
قراءته

(قوله) وكذلك الامام والمنفرد  
وأنما صرح الشارح بالمأموم لانه  
الذي يحتاج للتبسية عليه الخلاف  
فيه بخلاف الامام والمنفرد  
وعبارة التخصفة ويجهر به ندبا  
الجهرية الامام والمنفرد قطعاً  
والمأموم في الاظهر وإن تركه  
امامه انتهت قاله في الاممـل

قبل الباء فقلة قليلة أسنوى وفي حواشي الشورى على شرح المنهج مائه (تبسية)  
غيب بعضهم المهمة وسكون القاف وبقتها وكسر القاف الاول يقال بالبعد السكتة  
والثاني لما قرئ بها يقال بقاء عقب الشهر بالوجهين قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري  
في كتاب الحارين ١٥ وفي التخصفة أقهم عقب قوات التأمين بالتلفظ بغيره ولوسهوا كما  
في المجموع عن الاحصاء وإن قل فغير ينبغي استثناء ما غفروا للتب الحارس أنه صلى الله  
عليه وسلم قال عقب الصائين وبه اغفروا آمين وأقهم أيضا قوله بالسكوت أي بعد  
السكوت المستنون ونبغي أن يحمله أن طال فطير ما مر في الموالاة إلى أن قال تبسية فونه  
بالركوع ولونو واو قال القلوبي لا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن هرب اغفروا  
لو روده وبذلك قولهم انه من أما كن اجابة الدعاء ولو وافقوه عليه ١٥ (قوله) أو بدلهما  
في الابعاب للشارح ولو ذكر اوان لم يتفق دعاء فطر الكثرة بدلا وهو يعطى حكم المبدل  
وان لم يوجد فيه بعض خصوصيات المبدل عنه الخ في الامداد هو الاوجه وفي فتح الجواد  
ولو ذكر الادعاء فيه على ما فيه وفي التخصفة ومثلهما بدلان تضمن دعاء ١٥ قال القلوبي  
ولومن آوله واطلق الخطيب نقلا عن ظاهر كلامهم عدم التأمين وهو أحد احكامين  
في العباب ففي ثلاثة آراء وصل المتوسط أولى (قوله) وقصد الخ قال في التخصفة لتضمنه  
الدعاء أو مجرد فاصدين بطلت وكذا ان لم رديا ١٥ وقال القلوبي لا يضر الاطلاق على  
المعتمد ١٥ وهو موافق لما في شرح العباب للشارح قال في الابعاب قضية كلام القلوبي  
حرمة التشديد وان الخلاف انما هو في الابطال وفيه نظر وفي الامداد المتعم التشديد  
والقصر مع التشديد اذ ان في المعنى انه لم قال بل قيل انه شاذ منكر ١٥ (قوله)  
للمأموم) أي قراة امامه لا لقراة نفسه وكذلك الامام والمنفرد لقراة أنفسهم ساءلا  
خلاف ويحت في التخصفة انه لا يسن للمأموم الا ان سمع قراة امامه قال وليس لنا ما يسن  
فيه تحقري مقارنة الامام سوى هذا ١٥ وفي المعنى فأنه ينبغي للمأموم خفي الامام في  
خمس مواضع أربعة مواضع تأمين يؤمن مع تأمين الامام وفي دعائه في قنوت الصبح وفي  
قنوت الوتر في النصف الثاني من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذا فتح  
عليه ١٥ قلت ونبغي أن يراد اصداس وهو مسبق من سؤال الرحمة عند قراة آياتها إلى  
آخر ما يأتي فقد صرح المحقق ان المأموم يجهر بذلك في الجهرية ويقول المعنى واذا فتح  
عليه ان اراد ما يشمل سائر ما يقرأ فيه الامام كالقيام ركعة زائدة والا فهو تأمين ونبغي  
أن يراد على ذلك الجهر بنحو تكبيرات الانتقال من مبلغ احتج اليه (قوله) والاسرار  
به) أي بالتأمين في السرية الا ان جهر فيها الامام فيجهر به المأموم كما اعتمد الجلال الرطبي  
في شرح الهجعة واقتضاء كلام الشارح في التخصفة (قوله) وقيس بالمأموم غيره قد صرح  
من طرق كثيرة فعن واثل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالتأمين ورواية تشبه  
عنه انه خفضه به خطأ كما قاله البخاري وحينئذ فالتأمين بالنقاس انما هو المنفرد فقط وقد نبه

فيشتغل في سكوتة هذا يذكر وأقرآن وهو أولى لكن يظهر أنه إذا اشتغل بالقرآن راح في جها بقرؤه جها كونه شغ ماقرأ امرأ على ترتيب الحفظ وكونه عقبه لأن ذلك مندوب (و) يسن السكوت لحظة لطيفة أيضا (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع ليتخير بينهما ويسن سكة لطيفة أيضا بين التعزم والافتتاح ويسن بين التعوذ وسنة ٢١٥ وبين القراءة وكلها مع ما ذكره سكاتة شفة الا

التي ينتظر فيها المأموم وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصلي بالقد الأتي في المأموم قراءة شتى من القرآن بعد الفاتحة غير الفاتحة آية تأكله للتساع بل قبل بوجوب ذلك والأولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول أصل السنة ما نقل من آية وفيه جملة على حصول أصل السنة (و) يسن السورة (في ركعتي (الصبح) والجمعة والعدد وغيرهما ما يأتي (و) في (الأولتين من سائر الصلوات) ولو تسلا للتساع في المكتوبات ويسن بها غيرهما وقراءته على الله عليه وسلم في غير الأولتين لبيان الجواز ثم الميسوق إذا ابتدئ السورة فيها تحفة مع الإمام بقضها فيما يأتي به بعد سلامه أما الفاتحة فلا يتأذى بها إذا ركها أو سئل سنية السورة لأن الشيء الواحد لا يتأذى به فرض ونقل مقصودان في محل واحد ولو اقتصر المتشغل على تشهد واحد سن في السورة في الكل أو أكثر من ههنا قبل التمسك الأول (الا المأموم إذا سمع الإمام) أي قراءته فلا تسن له حينئذ سورة لما صحت من النبي عن ذلك أو ما لم يسمعها أو سمع صوتا يفهمه فتسن له السورة

على ذلك الشارح في الامداد (قوله يذكر) نقل عن السرخسي واستحسن اللهم باعدي بين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايي كما تقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطايي بالماء والثلج والبرد انتهى وهو ثابت في الصعيصين في دعاء الافتتاح (قوله بالتقيد الا في الخ) هو كونه لم يسمع قراءة الامام (قوله بل قبل بوجوب ذلك) نقل القول به من عمر بن الخطاب وعن أحد بن حنبل وغيرهما (قوله ثلاث آيات) عليه في المغني وغيره بقوله لاجل أن يكون قدراً أقصر سورة اه وهذا لاوافق المعتدات البسلة آية من كل سورة والاضالوا الأولى أربع آيات فخره (قوله بأقل من آية) وكذلك شيخ الاسلام في شرحي الهبة والمنهج وقد الشارح ذلك في شرح المنهاج والارشاد والعباب بما اذا افادو كذلك الجلال الرملي في شرح الهبة وغيره في الاسنى بقوله قراءته من القرآن غير الفاتحة ولو آية ونحوه المغني وفي فتح الجواد وغيره ونحوه شرح الهبة للجمال الرملي يحصل أصل السنة بقراءة البسلة لا بقضدائها التي أول الفاتحة وفي الابواب لافرق بين أن يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو بطلق الخ وفي فتح الجواد وغيره حصولها بشكر رسووة واحدة في الركعتين ويكره تركها بعبادة لموجبها انتهى (قوله ولو تسلا) سيأتي حكم ما بعد الأولتين منه في كلامه (قوله في غير الأولتين) في شرح العباب له لو فرغ المأموم من الفاتحة قبل الامام في الاخيرتين قرأ السورة (قوله اذ يذكر السورة الخ) أما اذا أدركها بالصيغة قراءة الامام قراها المأموم معه فان يقرأها معه مع التحكيم منها فانت ولا ياتي بها بعد سلام الامام قال في التحفة ووجه بأنه لما تمكن قتر لعمد مقصر افهم بشرع له تدارك (قوله لا يتأذى بها الخ) محله كافي في شرح المنهاج والارشاد والعباب له اذا كان يحفظ غيرها والاحسب وهو كذلك في الاسنى والمغني وشرح الهبة للجمال الرملي وغير ذلك (قوله لأن الشيء الواحد الخ) هذا التحليل لم يظهر للفقير وجهه مع وجوده في كلام غير الشارح أيضا لانها مع التكرار ليست شيئا واحدا فتمثلها بأصاف وقد سبق أنفا حصولها بالبسلة لا بقضدائها التي أول الفاتحة وشكر رسووة واحدة في الركعتين ثم وأيت في شرح العباب الشارح لانه خلاف ما وردت به السنة ويظهر بان الخلاف في البطالان به ولان الشيء الواحد لا يؤدي به فرض ونقل في محل واحد واعتراضه الاسنوي بأن محله ان سلم في الذي لم يتكرر ثم نقل عن شارح التبيين خلافاً واعقده الخ وسيند ذلك من العلم ما سبق من انه خلاف السنة ومن بران الخلاف في البطالان ويقاس ما تقدم في البسلة لو قال الحمد لله رب العالمين ولم يقصد الذي في الفاتحة يحصل بهذا أصل السنة وهو ظاهر (قوله قد يذنبه الخ) فيه بقدر على أنه قد يكون بالعكس وتظهر سكني المدية فانه مقضول بالنسبة لسكني مكة

(وسورة كمله أفضل من البعض) من طوله وان طال لما فيه من الابحار الذي قد يذنبه على ثواب زيادة الحروف ولا شقيل الدورية على مبدأ او مقطع ظاهر في خلاف البعض

هذا ان لم يرد الاقتصاد عليه والاكثر مما أتى البقرة وال عمران في ستة الصبح والقرآن جميعه في التراويح كان البعض أفضل (و) بسن (طويل قراءه) الزمعة الاولى على الثانية للاسراع ولان النشاط فيها أكثر من قديس طويل الثانية على الاولى لوروده فيها كسبح وهل أن الثاني نحو الجمعة ويلحق نحو المرحوم (و) بسن (الجهر) بالقرآن (تقريباً) والختي (أما ههنا بصحة الاجاب) فسن له ما عدم الجهر خمسة الف سنة وبصحة نحو الجهر فسن له ما الجهر لكن دون - هر - ال - ومنه الجهر تكون (قد ركني الصبح وأوتى العشاء من) أي المغرب والعشاء (و) في (الجمعة حتى) في ركعة المسبوق التي يأتيها (بعد سلام امامه وفي العبدن والاستسقاء والخسوف) القدر (والتراويح والوتر ٢١٦ بعدها) للاحاديث النصية في أكثر ذلك بالقياس في غيره (و) بسن

على الرابع وان كان على الله عليه وسلم أقام بالمدينة وهذا الذي جرى عليه الشارح هنا جرى عليه شيخ الاسلام في شروح المنهج والبهجة والروض وأتى الشهاب الرمي بأنه أفضل من قدرها واعتمد الطيب والجمال الرمي والقلوبي وغيرهم واقضى كلام الشارح في النصف والاصيب وشرى الارشاد أن السورة أفضل من حيث الاسراع والاطول أفضل من حيث كثرة الحروف ونقل في الايجاب أن لكل منها متر جصاصن وحملكن ميل كلام الشارح الى تفضل السورة مطلقاً (قوله رد) بفتح الباء وكسر الراء (قوله آتني البقرة وآل عمران) الاولى قولوا آمنا بها وما أنزلنا السالي مسالون والثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم اني مسلمون (قوله كان البعض أفضل) أي من سورة لم ترد أما الوادعة كالكاثرون والاخلاص في ستة الصبح أيضاً فما أفضل من آتني البقرة وآل عمران فيها اقتبسه (قوله على الثانية) قال الشهاب القلوبي بأن تكون الثانية على النصف من الاولى وأقره يمينه كافي الخادم اهـ (قوله في نحو الجمعة) أي كالعيد (قوله لغير المراءة والخني) أي وغير المأموم ولو قضى فاتتة ليل نهار أسير او عكسه جهر الا العيد فيجهر فيها مطلقاً (قوله العشاء من) ليس فيه تسمية المغرب عشاء حتى يكره لانه من باب التغلب انتهى امداد (قوله نحو العبدان) كان مراد افاضاء للاداء كلام المصنف في أوّل الليل فلا يناسبه التفرج عليه بالعبد (قوله المفضل) قال في الاسمي مفضل لكثرة الفصول فيه من سورة وقيل لقلة المنسوخ فيه اهـ (قوله من الطبرات) اختص في أوّل المفضل على عشرة أقوال الرابع منها ما ذكره الشارح خال في الامداد جمعها في بيتين مع بيان الرابع وزيادة حديث يودن بعظم شأن المفضل فقلت

مفضل جبرأت وقيل قتلها • بس ومك غم فغ وبائسه  
فكاف ضي صف وسبع عشر • وباء وأعطيت المفضل نافه

اهـ (قوله الى عم الخ) أكثره كثيرون منهم السيوطي في مختصر الروضة والاشعوري في بدو الانوار والحملي في شرح المنهاج والشهاب الرمي في شرح تلم الزيد وجزم به وله في شرح البهجة وغيرهم (قوله وفيه نظر) كذلك في شرحي الارشاد وشيخ الاسلام في شرح تنقيح

(الاسرار في غير ذلك) كذلك أيضاً (و) بسن (التوسط في فوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار) ان لم يفت رياه أو تشويش على نحو مصل أو طاقف أو فائى أو نيام والأشهر والتوسط أن يجهر نارة ويرى أخرى كجود من فعله صلى الله عليه وسلم وخرج بالطلقة المقدسة وقت أو سب فصوص العبدن يندب فيه الجهر كاهم ونحو الرواتب تدب فيه الاسرار وحده الجهر ان يكون بحيث يسمع غيره والاسرار ان يكون بحيث يسمع نفسه (و) بسن قراءة قصار المفضل في المغرب وطواله) بكسر الهمزة ونحوه بالنسبة (للمنفرد امامهم وبين رضوا) بالتطويل (في الصبح وفي الظهر بقرب منه) أي ما يقرأ في الصبح (وفي العصر والعشاء بأوساطه) للاسراع قال ابن من وطواله من الطبرات الى عم ومنها الى الضحى أو ساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره وفيه نظر وان كان قول

المصنف (كالشمس ونحوها) وافقه والمنقول كما قاله ابن الزمعة وغيره أن طواله كفاف والمربلات وأوساطه الباب كالجعة وقصاره كصورة الاخلاص وأشار بقوله المنفرد الخ أن طواله وكذا أوساطه لا تسن الا للمنفرد وامام محصورين بمسجد غيره طريقاً بطرا غيرهم وان قل حضوره بالمتطويل وكافوا حراراً لم يكن فيهم مترقيات ولا أجراء من والاشعوريان السجد والزوج والمستأجر فان اختلف شرط من ذلك ندب الاقتصاد في سائر الصلوات على قصار المفضل ويكره خلافه خلافاً لما يشهد بهههه الاغم من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر كراهاته فلا يسن للامام تطويلها على أدنى الكمال فيها الا بهذه الشروط والا كره

فمقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله واقه أكبر والله الحمد ويدخل وقت الحلق ويرى جرة العقبة وطواف الافاضة بصفت ليلة  
النحر لمن وقف قبله ويستحب تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للاتباع (٢١٧) ومبادأ بها قطع التلبية معه (ويقى  
الري) بجرة العقبة والبحرين

الاخيرين أداء (الى آخر أيام  
(التسريق) ويقى (الحلق) يعنى  
اذا التلاث شعرات (والطواف)  
المتبوع بالسعى ان لم يكن سعى  
عقب طواف القدوم أى وقفها  
(أبد) فلا يقفون مادام حبالان  
الاصل عدم التوقيت الابدليل  
نعيكره تأخيرهما عن يوم النحر  
وتأخيرهما عن أيام التسريق أشد  
كرهه وعن خروجه من مكة أشد  
وأشد من فاته الوقوف ليجوز  
له الصبر على احرامه الى السنة  
القابلة لان احرام سنة لا يصلح  
لاخرى فكان وقفها فاته بخلافه  
هنا فان وقفها باق لم تكنه منها  
مضى أراد (وقف المبادرة بطواف  
الافاضة يوم النحر) بعدرى جرة  
العقبة (والحلق) فيدخل مكة  
ويطوف ويسعى بعد الطواف  
(ان لم يكن قد سعى) بعد طواف  
القدوم (ثم يعود الى متى) يسعى  
بها القهر للاتباع في كل ذلك  
(ويست وجوبا بها) أى بمنى  
منظم (لبأى) أيام التسريق  
(ويرى وجوبا) كل يوم من أيام  
التسريق الجرات الثلاث وانما  
يدخل وقته بالزوال فيرى (بعد  
الزوال) **مسلك** واحدة سبع  
حسينات ويشترط رضى جرة

لا يوقف عند هلبعد الرى الدعاء راسها ترى ضحى استبها ما ومن نصف الليل جواز  
خامسها يطلب استبها لها بدون استقبال الكعبة يوم النحر سلكها يطلب منه ربه فى  
أيام التسريق مع جعلها عن عينه سابعها أنها ليس لها الادب واحدا لرى ثامنها أنها  
خارجة عن حدى على الراجح فليست هى ولا عقبها من متى وان كان ربهما متبوعا متى كما  
ان الطواف تحية البيت مع خروجه عنه ناسها التكبير فى جرة العقبة يوم النحر يكون  
مع الرى وفى أيام التسريق يكون عقبه كما يشرب به تعبير النوى فى المجموع والابضاح  
هنا بالمعنى وقفة بالتعقيب وكذلك صديق غيره قال الشارح فى المنح والجمال الرسمى وابن  
علان فى شرحى الابضاح وهو وجبه اذ هو الواو فى هذا المنح وقال ذلك الشارح فى بعض  
كتبه نراجع الاصل ان أردته (قوله الله أكبر ثلاثا) على جرى الشارح فى الاعاب  
والامداد والمنح وشيخ الاسلام فى الاسنى حيث أقر الماوردى عليه والخطيب فى شرحى  
المنهاج والتبى والجمال الرسمى فى شروحه على الابضاح والمنهاج والدخبة وقال فى الصفة  
قضية الاحاديث وكلامهم أنه يقتصر مع كل على تكبيرة واحدة المنح وذكر فى الابضاح  
تكبيرا طويلا أقره عليه البكرى واعتزوه نراجع الاصل ان أردت معرفته (قوله الى  
بعد طلوع الشمس) هو المحدث منهم بعد تردد كما يعلم من الاصل خلافا لشرح الدخبة  
للعالم الرسمى (قوله الى آخر المنح) بين وقت القضية الى الزوال والاختيار الى آخر يوم  
النحر والجواز الى آخر أيام التسريق هذا هو المحدث من اضطراب طويل فيه (قوله  
والحلق) أى والذبح لثب نقده على الحلق (قوله للاتباع المنح) رواه مسلم لكن فيه أيضا  
أنه صلى بكه اظهر وجبه فى المجموع بينهما ما به صلاهما مرتين مرتبة أو قبل وقتهما أو أخرى  
يعنى اماما بأصحابه آخره قال فى المنح والجمال الرسمى فى شرح الآية ناس وعليه فكان القضاء  
أن يقولوا تسن الصلاة فى مكة ومنى أو فى مكة فقط لأنها أفضل وفى أقل الوقت وفى  
حديث أنه صلى الله عليه وسلم آخر طواف الافاضة الى الليل وأجيب عنه بأن رواه مسلم  
أصح فتقدم وأوله ابن حبان بعدد افاضته صلى الله عليه وسلم مرتبة ثلثها أو مرتبة ثلثها ورجل  
بعضهم هذا على تأخير طواف نسائه ولا ينافيه رواية وزا مع نسائه لئلا يحتال أنه زاو  
بلاطواف وأمه وطاف تقربا (قوله لبأى أيام التسريق) ان لم يقرب النحر الى قبل بشرطه  
والافاليتان الاولتان منها كما سأتى التصريح به فى كلامه (قوله بالزوال) فى الصفة  
وجزمه الرافى بجواز قبل الزوال كالامام ضعيف وان اعتدله الاستوى وزعم أنه  
المعروف مذهبها وعليه فينبغى جواز من النحر نظير طائر فى غسلة هـ (قوله بعد  
الزوال) ويسن تقديمه على صلاة الظهر ان اتسع الوقت والاوجب تأخيرها (قوله من  
أعلاها) أى الى حقها أما اذا رى من أعلاها الى المرى فانه يكتفى بخلافه فمهم من هذه

٢٨ بأفضل فى العقبة من أسفلها من بطن الوادى وأما ما فعله كثير من الجهلة من الرى من أعلاها  
فباطل لا يعتد به روى (السبع الحسابات) اليها والى غيرها (واحدة واحدة) الى أن تفرغ السبع للاتباع ولو لم يكن رخصة

فلو يرى حصانين معافوا أحدهما وان وقعناهما تبا وأمر بتبيين فنتان وان وقعناهما اعتبارا بالرى (وترتيب الجمرات في أيام التشرىق) بأن يبدأ بالجرة الأولى وحى القى (٤١٨) تلى حجب الخيف ثم الوطى شجرة العقبة للاتباع فلا يستدبرى الثانية

قبل غام الأولى ولا يرى الثالثة قبل تمام الاثنين وشروط تحقق السبع في ككل جرة ولو شك بنى على الاقل ولو تركت واحدة وشك في محلها جعلها من الأولى فبرها ثم بعد روى الأخيرتين لأن الموازين الجمرات لا تتركز لكنكهاسة ويجب عدم الصارف في الرى كالطواف وإصابة الحجر المرى بقينا لا بقاؤه فيه وقصد الجرة فلورى الى غيرها كان روى في الهراء وألى العلم المنسوب في الجرة وألى الحائط الذى بجرة العقبة كما يقوله أكثر الناس لم يكف (وأن يكون) الرى بين الزوال والغروب فيها) أى في أيام التشرىق وهذا ضعيف فبصرح هو بنفسه بأنه يبدأ أولا في الباقي أداء وقد تقول عبارة هنا على أن هذا واجب على من أراد الرى في وقت الاختيار ويكون المراد بالوجوب فيه أنه لا يقتضى حصول ثواب وقت الاختيار (وكون المرى به حجرا) ولو ايقونا وجرحه حديد ولو روى به وثب وثبة لأنه صلى الله عليه وسلم روى بالحصى وقال بثل هذا فادروا وخروج باعبر فهو الزلزل وثبوته الذهب والفضة والاعتماد والتوراة المطبوخة والزرنج والمدر والحصى والآجر

وانلذف والمخ والجواهر المنطبعة كالذهب والفضة (وأن يسمى ريبا) فلا يكتفى بوضعه في الجمرة طویل (قوله الإصمخ الخ) في القيام من الصخرة بحركة القنديل الجمع صحيح معرب فى عبارة المعنى فطره تأمل

(وكونه باليد) لا يتباع فلا يجوز  
بضم القوس والرجل ولا بالتلاع  
ولا بالقوس نعم ان يجر منه باليد جاز  
والرجل (وسنة) كثيرة منها (أن  
يكون) الرمي باليد أي وبطاهر  
(و يقدر حصي الخذف) بالتمام  
والذال المجتزئ وهو قد والبالا  
لغيره سلم عليكم بحصي الخذف  
الذي يرمي به الجمره ويدونه وقوفه  
مكروه ويكره أخذه من الحل  
والمسجد ان لم يكن بزمانه  
والاحرام ومن الرمي ومن موضع  
قبس وان غسله لبقائه استعداره  
كايكره الاكل في اناه البول بعد  
غسله ويؤيد ذلك استحباب غسل  
حصي الجمره قبل الرمي بها وان  
أخذها من محل طاهر وجب على  
من يجر عن الرمي

(قوله ومع كونه مكروهاً يجوز)  
حسب يسمى حصة أو جزار يرمي  
به في العادة كافي للتحفة عن المنع  
اه أصل (قوله وقال في النهاية  
انه محمول على انقضاء ذلك) صغير  
انه يرجع لما قلناه في المجموع من  
الكراهة عن الشافعي والاصحاب  
قال ابن الجمل لا يمكن حل ذلك  
على اصطلاح المتقدمين من  
تصريحهم عن خلاف الأولى  
بالمكروه فلا يخالف ما في المجموع  
اه أصل

طويل فيما يتعلق بالانطباع ثبت عليه في الاصل فراجع معناه ان أردته (قوله جاز بالرجل)  
فيضع الحصى بين أصابع رجله ويرمي به ولا يجوز أن يدحرجه باليد وان جاز باليد قال  
في التحفة ولو يجر عن اليد وقد روي الرمي بالقوس فمأوهم ورجل تعين الأول وأقود  
على الاخيرين فقط فهل يتصور أو يتعين الله لانه أقرب في التعظيم للعبادة والرجل لأن  
الرمي به موهدي للحرب ولأن فيه زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرمي تحقيره كل  
محتمل ولعل الثالث أقرب ولو قد روي القوس بالقوس والرجل فهو كجمله فماذا كراخ وفي المنع  
المتلاع كالتقوس كإرجعه الأذرى خلافاً للمتمولى (قوله وسنة كثيرة) أي الرمي منها أن  
يرفع الذرير يد حال الرمي حتى يرى ما تحت يده وأن يستقبل القبلة في أيام التشريق  
ويقف عند الأولتين بعد رميها بقدر سورة البقرة داعياً ذكراً ان تفرش شوعه حال  
في التحفة والأفلا وقوف وان يكون واجلاً في اليومين الأولين وداكافي الاخير  
و ينقر عقبه ثم ينزل بالحصب ويصلي به العصرين والعشاءين ويرقد قددة ثم توجه الى  
طواف الوداع ثم توجه الى بلد في ليلته هكذا فعل صلى الله عليه وسلم (قوله الخذف)  
هو أن أخذ ذواتاً وهو حامين سبائك وقيل أن تضع طرف الابهام على طرف السبابة  
وقبله من باب ضرب ويكره الرمي على هيئة الخذف (قوله بالاقلا) هو القول ولدون  
الاعلة طولاً وعرضاً (قوله مكروه) ومع كونه مكروهاً يجوز وفي المنع ما جهر الزركشي  
من أنه لو رمي بجمر ثقيل لا يسهل الايدي به يكف فيه نظر (قوله من الحل) كذلك  
بافي كتبه وشيخ الاسلام والخطاب والجمال الرمي في شرحه البلية والايضاح وقال  
في النهاية انه محمول على انقضاء ذلك اه أي فيكون معنى خلاف الأولى (قوله والاحرام)  
في الابهاب منها الموقوفة لقرنه أو المستترأة وكذا ما فيه تضعه أو المصلين الخ ثم قال  
بنجيه التحريم فيما شك في كونه من أجزائه (قوله وان غسله) جرى على ذلك في شرحه  
الارشاد والابهاب ويختصر الايضاح وأطلق شيخ الاسلام والخطاب والجمال الرمي  
في النهاية كراهته ولم يمتزضوا الزوال بالفضل أولاً ويرى في التحفة على ذلك في المأخوذ  
من الحس وأما غيره فاما يكره ان لم يقبله وجرى في المنع على أن الموضع النفس المأخوذ  
منه الحصى ان كان أورث الحصى استقذاراً لا نزولاً بالفضل كان كأخوذ من الحس  
والا زالت الكراهة بقوله وجرى في الابهاب على أن المتحصن الذي لم يؤخذ من محل  
مقبض تزول كراهته بالقول بخلافه المأخوذ من محل نجس فانه ران زالت الكراهة  
من حيث النجاسة لكنها تبقى من جهة الاستقذار (قوله وان أخذها من محل طاهر)  
جرى على هذا في شرحه الارشاد والابهاب وقد دفي التحفة بما إذا قرب به احتمال نجسه  
(قوله من يجر الخ) قال سم سئل عن مريض يكره ركوب دابة في الرمي والرمي عليها  
أو أن يجره له أحد ويرمي بنفسه أو يستتيب والذي يظهر ان عليه الرمي بنفسه وتنبه عليه  
الاستنباه ان لم تلحقه بذلك مشقة لا تحتمل عادة ولا يكره حمل الأذى بحيث لا يضر



بجسمته وظاهر كلامهم انه لا يلزم حضور المستنقب المرى مطلقا ويترك الخ (قوله نحو مرض) يبحث في التعفة مضبوطة هنا بما جرى في اسقاطه للقيام في القرض بأن ليس من القدرة عليه وقته ولا ينزول النائب بطرق انحاء المنب أو جنونه بعد اذنه لمن يرى عنه وهو عاجز ليس بخلاف قادر عادته لانعائه قال لا تنخر اذا انجى على قائم عن فاته لا يصح فاذا انجى عليه لزومه الدم الى ان قال بخلاف اعتياد طرقه أول وقته وبثاته الى آخره فانه حينئذ لا تقصير منه البتة اذ لا يمكنه بنفسه ولا قاتبه فلزوم الدم لمشكل الا ان يجاب بأن هذا نادو في هذا الجنس فالخوف بالغالب اه وفي الاعباب اما انحاء النائب فينزع له على الارجح واتفقوا على أن اذنه في حال انعائه ماطل اه (قوله أو يحبس) ولو بجنى اتفاقا كما في المجموع بأن يحبس في نود لصغير حتى يبلغ بخلاف محبوس بدين يقدر على وقته لعدم حجزه عن الرى حينئذ وهذا التصصيل جمع المتأخرون بين الخلاف في ذلك (قوله أن يستنقب) اى في الوقت لاقبله ولو بأجر مفضل وحدها فاضلة عما يعتبر في القطر قال ابن الجلال فحينئذ انه لا يستنقب في رى أيام التشرىق الا بعد زوال يوم قيوم الى آخر الايام وان كان ما أخرجه من أول وقته وفعل فيها كان أداءه قال وشرط النائب أن يكون مكفوا ولو سفيها لا يحجز الا باذن وليه اهصة مباشرة حينئذ كما استظهره في متن المختصر فيما اه (قوله من يرى عنه) اى سواء كان محرقا أم حلالا (قوله ان ليس) اى نظائرها فتنفسه أو باخبار عدل رواية عارف بالطب امتداد المانع الى آخر أيام التشرىق (قوله من يرى عن نفسه) ظاهر هذا التعبير وكذا تعبير غيره من أن لم يرم عن نفسه لانصح استنابته عن الغير وان أخرى الغير عن ربه لكنه غير ماذ كما ينشأ في الأصل وانما المداور على أن لا يرى النائب عن المنب قبل الرى عن نفسه أى جميع رى اليوم فالورى الجرة الاولى عن نفسه لم يصح ربهما عن منبته قبل رى الجرتين الاخيرة عن نفسه ومحل اعتبار تقدم ربه عن نفسه ان كان دخل وقته فلا استنابته عن رى يوم الغر في القرض ان يرصه قبل الزوال وان كان على النائب رى ذلك اليوم وهكذا فالورى النائب عن المنب الجرتين الاولى من قبل الزوال في ثانی أيام التشرىق عن أولها ثم ثرات الشمس وى عن نفسه الثلاث ثم الثالثة عن المنب ولوا بأنه جماعة في الرى عنهم استقر في التعفة لزوم الترتيب بينهم بأن لا يرى عن الثاني الابداءة كمال الرى عن الاول وفي الايضاح للتووى لورى النائب فزال عذرا المستنقب والوقت باق فالذهب الصحيح انه ليس عليه اعادة الرى اه وظاهر كلامهم جواز الاستنابة في الرى عند وجود العذر ولو لا الجبر اجازة عين واعقده الشارح في كتبه وخالف الجلال الرملى في شرحي النهاج والديلمية لكنه قال في شرح الايضاح بالجواز صرح الناشري أخذا من كلام الازدى قال وعليه فيستثنى من قوله ليس له الاستنابة في شئ من الاعمال اه (قوله جازله) أى ولو كان الترتيب غير عذر (قوله لاداء الرى) أى تأخير التقديما

لنحو مرض أو يحبس أن يستنقب من يرى عنه وانما يحجزه ذلك ان ليس من القدرة في الوقت واستناب من رى عن نفسه والا وقع عن النائب (ومن تركه رى جيرة العقبة أو بعض أيام التشرىق) جازله (تداركه في باقيها) لانه حينئذ يكون أداءه اذ جميع يوم الغر وأيام التشرىق وقت لاداء الرى لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك

(قوله جمع المتأخرون بين الخلاف في ذلك) هو قول ابن الرقة عن النضر والريكنى نقل عن جمع يشترط أن يحبس بغير حق وقول المجموع السابق ولو بجنى وقد أشار الى هذا الجمع شيخ الاسلام ونقوله الرملى في النهاية عن والده وأقره وبه عليه في المغنى والشارح في الاعباب وغيرهم من المتأخرين اه أصل (قوله كما ينشأ في الأصل) بين فيه ان ابن علان صرح به في الاستنابة حينئذ ونقل ذلك عن صرح كلام الرملى في شرح الايضاح وعن العلامة ابن قاسم وأن شيخ الاسلام في الاسنى أشار الى ذلك اه

قوله كالوقوف بعد فواته وفواته بطالع غروب الشمس واذا اطلع غره لا يصح الاتيان به  
نصا بعده فلا تدرك فيه واذا اقلنا بفوات وقت الرى كل يوم بغروب شمس او بطالع الفجر  
الذى يليه مثلا لقنا انه لا يدرك بعد ذلك بل يقتصر دمه كانه الوقوف بعرفة لا يدرك  
بعد فوات وقته (قوله بوقت محدود) وهو أيام التشريق والقضاء ليس كذلك بل وظفته  
العصر (قوله ورى يوم التدارك) أى ان دخل وقته بزوال شمسه والابجاز الرى  
للمتدارك قبل الزوال وفى الليل كما سبصر به وحشيد فالترتيب بعد دخول وقت رى اليوم  
والذى رى فيه ان ذلك باعتبار الوقوع أى لا يقع الا كذلك وان قصد غيره (قوله عن  
يومه) لعدم وجود الترتيب ويقع عن أمه (قوله جائز) لكن الافضل التأخير الى النفر  
الثانى (قوله بشرط أن يبيت) يتلخص مما ذكره في جواز النفر الاول غايته شروط لكن  
ثبوته منها تدخل في غيرها فتعود الى أنها خمسة شروط أحدها أن يتفرق في اليوم الثانى من  
أيام التشريق فانهما أن يكون بعد الزوال فانهما أن يكون بعد الرى جميعه حتى لو بقيت  
عليه حصاة من جرة العقبة امتنع نفيه رابعها أن يكون النافرة بآت البيت قبله معنى  
أو تركهما بالعند فانهما أن يترى النفر سادسها أن تكون نية النفر مقارفة قال  
فى الصفة والايستحى بخروجه فيلزمه العود لان الأصل وجود ميت ورى الكل  
مالم يجهل عنه ولا يسي منه لالامن أراد ذلك اه لكن هذا الشرط يفى عنه اشتراط  
نية النفر لان حقيقة النية قصد الشيء معتبرا بقوله سابعها أن يكون نفيه قبل غروب  
الشمس والارسه ميت الليلة الثالثة ورى يومها وهذا يفى عنه ذكر اليوم السابق أو  
الشروط تامنها أن لا يكون في عزمه العود الى الميت وهذا يفى عنه ذكر النفر كما يبع عليه  
فى الصفة بقوله لانه مع عزم العود لا يسي نفرا وأخذ ابن الجبال فى شرح الايضاح من  
الشرط الثالث والسادس ان من بات الى اثنين ورى الاثنين ووصل الى جرة العقبة  
ان يمشى فقهو حيث شاء حتى ان ذلست هى ولا يعقبها من متى كانت قد تم فاذا رماها فحين  
عليه الرجوع الى حدى متى يكون نفيه بعد استكمال الرى فتنبه فانه مما يفى عنه اه  
وذكر فى شرح قول الايضاح اذا نفر من متى فى اليوم الثانى أو الثالث انصرف من جرة  
العقبه وا كما هو ماقصده لا يعكز على ذلك ما قد متناه من انه اذا نفر فى اليوم الثانى يجب  
فى حقه بعد رى جرة العقبة أن يعود الى حدى متى ثم يتفرق ليعلم نفيه لا مكان حل كلامه على  
ذلك بالنسبة الى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أى كما هو ركب فقامته اه كلام ابن  
الجبال يثبت فى الأصل ما يرد به فراجعته منه (قوله لم يسقط الخ) أى وان تفرق قبل الزوال  
أو بعده وقبل الرى ولو لحصة واحدة كفى المنع وغيرها ولم يعد قبل غروب شمس يوم النفر  
الاول فبرى متى نفر ثانيا قبل غروب الشمس لم يسقط عنه ميت الليلة الثالثة ورى يومها  
فيسقط نفيه دم ترك الرى ومدميت الليلة الثالثة أما اذا دخل قبل غروب الشمس ورى

(قول الشارح ويطرد ذلك فى  
الرى أيضا) أى بشرط حصاة  
رمية الاول أن رى جميع حصى  
يوم النفر ويوم القتر ويوم النفر  
الاول قال فى الصفة فى تركه  
لانه اذا امتنع على النفر اوله  
يمكن معه تداركه ولو بالناثب  
فكذلك أولا يمكن جاز اه اه  
مختصر من الأصل

فلما شئ عليه ثم ان تقر قبل غروب الشمس ثانياً سقط عنه ميت الليلة الثالثة وري يومها وان غربت الشمس قبل نقره لم يميت الثالثة وري يومها ( قوله على ما في أصل الروضة ) قال ابن الجال في شرح الايضاح ربح الجواز ان يجرى في جميع حكمته وشيخه الخطيب في مقننه وريح الجال الرمي بها شيخة شيخ الاسلام في الاسنى والقروا منع اهـ والآن أن تقول انه لم يعتقد في هذا الكتاب الجواز بل تبرأ منه بعلى واستدرك المنع بل كن ( قوله ومناسك التوروى ) اضطربت نفسه ففى بعضها جاز النقر على الاصح وفي بعضها لم يجوز النقر على الاصح وعزا المنع اليه في هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام في النفر والاسنى والخطيب في المقنى وشرح التتبيه والجبال الرملى في شروحه على المنهاج والايضاح والبهجة والبلغة والميكبرى في شرح الايضاح وغيرهم وهم الاكثرون ونسب الجواز للايضاح السهمودى في فتك الايضاح والشارح في حاشيته وكذا في مختصره حيث جزم به

### • ( فصل في الحج تحلان ) •

أى يهل للحج بمحل بفعل بهض أهله بعض محرماته وبفعل بعضها الآخر باقية وبعضها لا يتوقف على فعله حل محرم بالاحرام كرى أيام التبريق وميت حتى نعم شذب تأخير الوطء عن ذلك كما سأتى ( قوله جعل له تحلان ) أوله وانقطاع الدم وبه يهل الصوم والطلاق وثان وهو الغسل وبه يحل سائر محرمات المحيض ( قوله غالباً ) عبر به لأن الموالاة بين أهله لا تشترط غير مما يطول زمنها • ( فائدة ) ذهب البلقي الى أنه لو قدم حل الركن على الآخر ين أوسطه عن لاشعر برأسه كان له حل حق شعرة بقية البدن قال وقياسه جواز التقليل للظفر حيث شذ كل خلق لشبهه به وفيه نظر فصار للحج ثلاث تحلات أول وهو الحلق أو ما في معناه فيحل به حل شعور البدن وثان يهل به ما عدا نحو الجماع من مقدّماته وعقد النكاح إيجاباً وقبله لا وثالث يهل به الجماع واعتدله الشارح في حاشية الايضاح ومختصره وابن علان في شرحه واسترجعوا عدم إلحاق الظفر بالشعر في ذلك وجرى في الصفه والايهاب على أنه لا يهل إزالة شعر البدن إلا بعد حل اثنين من الثلاثة الاحمال وجرى الزركشى على أن اباحة حل غير الرأس انما هو بدخول وقت حلقه مع حل الرأس جملة واحدة كما هو ما بالاحرام كذلك فليس من باب التحلل وردّه الشارح في الحاشية وقال عبد الرؤف في شرح المختصر بعد كلام قتره مانصه مفهوم كلام الاحصاء ما قاله الزركشى ثم قال هو الوجه عندى وذوق كل ذى علم عليه قال وحيث فليس للحج التحلان كما أطلقه الاحصاء ثم قال وبدخل حل إزالة غيره أى شعر الرأس بدخول وقته فتجوز إزالة الرأس بعده ومعاه قال ابن الجال في شرح الايضاح وهو الذى نبهه ( قوله الطيب ) وفي الصفه يسن اللبس أيضاً للاتباع وفي

وكذا ان غربت وهو في شغل الارتحال على ما في أصل الروضة لكن المعص في الشرح الصغير ومناسك التوروى أنه يتنوع عليه • ( فصل في الحج تحلان ) • لطول زمنه وكثرة أفعاله كالحيض لما طال زمنه جعل له تحلان انقطاع الدم والغسل بخلاف الصبر ليس لها التحلل واحد وهو الفسارغ من جميع أركانها لقصر زمنها غالباً كالجنابة ( الاقول ) يحصل باتنين من ثلاثة ( روى جرة العقبة والخلق ) يعنى إزالة ثلاث شعرات ( وطواف الاضفة ) المتبوع بالسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم ( وبالثالث ) من الثلاثة المذكورة يحصل التحلل الثانى ويحل بالاقول من التحللين ( جميع المحرمات ) على الحرم الاية ( الا نكاح ) أى الوطء وعقد والمباشرة وهـ ( ويحل ) بالتحلل الثانى باقية وهو الثلاثة المذكورة ولو أخر روى يوم التحريم أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوم القامعه مقامه ويسن استعمال الطيب بين التحلين

أقرب السنة لورود جميع ذلك لكن الأول أفضل لان روايته أقدمه (ويحسن رفعها) أي المسجعة أماله قلنا لم يصح فيه  
وتلاخر من حيث القبله ونصحت بذلك لان لها اتصالا بطريق القلب فكان رفعها سببا لحضوره (عند) أهميته من قوله (الآلهه)  
للا اتباع وبصدق ان المعبود واحد ليجمع في توحيد بين اعتقاده ٢٢٤ وقوله وفعله ويستدير رفعها الى السلام (بلا)

تحررك لها) فلا يسن بل يكره وان  
ورديه حديث لان المراد التضرع  
فيها الرفع وتكره الاشارة بالسرعة  
ولولا قطع لقوات سنة بسطها  
(وأكمل التشهد) ما رواه مسلم  
عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو  
(التصاوت المباركات) أي العاصيات  
(الصلوات) أي الخمس وقيل  
الدعاء بخير (الطيبات) أي  
الصالحات الشانه على الله (لله  
السلام عليك أيها النبي ورحمة  
الله وبركاته السلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين) أشهد ان لا اله  
الا الله وأشهد أن محمدا رسول  
الله وفي رواية التصاوت لله الزايات  
لله الطيبات لله الصاوات لله وقدم  
الاول لانه أصح وليس في هذا زيادة  
اذا المباركات ثم معنى الزايات هنا  
وهي الاولى من خبر ابن مسعود رضي  
الله عنه وان كان أصح منهما وهو  
التصاوت لله والصلوات والطيبات  
السلام عليك الخ الآية قال  
وأشهد ان محمدا عبده ورسوله  
لما فيها من الزيادة عليه وتلاخر  
الاول عنه وموافقه لقوله تعالى  
نصته من عند الله مباولة طيبة  
(وأكمل الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم) وعلى آله ما في الاذكار

المبصر وحدها السبعة بضم الخنصر وحده على لغة الابهام والثمانية بضم البصر معه  
كذلك والتسعة بضم الوسطي معهما كذلك والعشرة بجعل السباية على نصف الابهام  
والعشر بنعت ههما معا والثلاثين بلصوق طرفي السباية والابهام والاربعة بعد الابهام  
بجانب السباية والنجس بعطف الابهام كأنها راكعة والسنتين بصلق السباية فوق الابهام  
والسبعين بوضع طرف الابهام على الائمة الوسطى من السباية مع عطف السباية عليها  
قليل والثلاثين بوضع طرف السباية على ظهر الابهام والتسعين بعطف السباية حتى تلتقي  
مع الكف وضم الابهام اليها والمائة بفتح السد كلها اه وفي المعنى والثاني يعني مقابل  
الظاهر بضم الابهام على الوسطي كما قد ثلثة وعشرين رواه مسلم أيضا عن ابن الزبير  
انتهى ورايت غيره ذلك مما ذكرته في الاصل (قوله لورود جميع ذلك) أي تلك الخمس  
الكشيات قال في الاسنى وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرفقه هكذا ومرة هكذا اه  
قال في المعنى ولعل موافقته على الاول أكثر فلذا كان أفضل وقال ابن الرقصة صحوا  
الاول لان روايته أقدمه (قوله مع امهات) أي اوتامها سها الى جهة الكعبة (قوله  
بناط القاب) هو كافي القاموس القواد والقواد كناية أيضا ما يتعلق بالرى من كبدورته  
وقلب وفي شرح قلزم الزيد للشهاب الرمي القواد داخل القلب اه وفوزع في قوله لها  
اتصال بناط القلب بان أصحاب التشرع لم يذكروه (قوله بلا تحريك) أي للا تبايع قال  
الشهاب الرمي في شرح قلزم الزيد وقد جمعهم الثاني على المتبنا فام عندهم في ذلك قال  
بعضهم ولعل منه كون التحريك قد يذهب الخشوع اه وفي الايعاب للشارح في كراهتهم  
التحريك مع صحة الحديث به وإبقائه على ظاهره نظر ظاهر وأولى ما يجاب به عنه أنهم راعوا  
الوجه القائل بأن تحريكها حرام مبطل للصلاة وخبر تحريك الاصابع في الصلاة مذمومة  
للشيطان أي منقولة بضعف اه وفيه شرط نائب الخروج من الخلاف أن لا يخطأ سنة  
صحيفة وماتقه الشهاب الرمي من أن التحريك قد يذهب الخشوع فيه ان رفعها تحريك  
لها وقد قالوا لان لها اتصالا بناط القلب فكان رفعها سببا لحضوره فكيف يكون  
تارة سببا لحضوره القلب وأخرى لا يذهب الخشوع سر (قوله الزايات) أي التمامات بنحو  
قاتلها وبكثرة اخلاصه وهذه رواية عن عروضي الله عنه (قوله بمافي الروضة) الذي فيها اللهم  
سل على محمد وعلى آل محمد كما صلت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل  
محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جدي محمد اه (قوله كما صلت على ابراهيم  
وعلى آل ابراهيم) زاد في النسخة في العالمين انك جدي محمد قال في الايعاب وبه نيب هذا

وغره وهو أوفى بمافي الروضة زيادة عليه وهو اللهم صل على محمد عبدك ورسولك الذي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته  
كما صلت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل  
ابراهيم في العالمين انك جدي محمد

الأكمل المتقرب ومامراضين بشرطهم والاقتصار على الأقل كما بينه الجويني وغيره (قوله  
 ولا بأس بالخ) وفي المعنى ظاهر كلامهم اعتقاد الثاني أي عدم استحباب سيدنا واعتدال الجبال  
 الرمي في النهاية استحباب ذلك وكذلك الزيادة والحلي وابن ظهير وغيرهم وفي الأيعاب  
 الأولى سلوك الأدب أي فاني بسيدنا قال وهو متجه الخ وفي الامداد قول الطوسي انها  
 مطلة لعل غلط اه زاد في الأيعاب فلا يقال تسن مراعاة (قوله لان الرحمة والبركة الخ)  
 قال في الامداد وقد تكون في المقبول من به فالتشبيه لاجل ذلك أول طلبه صلى الله  
 عليه وسلم ولا كه وليسوا أنبياء معنا زل ابراهيم وآله الانبياء فالتشبيه عائد لقوله وعلى آل  
 محمد فنقطه قد يسلك على الأخير أن غير الانبياء لا يابوهم مطلقا إلا أن يجاب بان المساواة  
 في هذا الفرد بخصوصه ان سلم ان التشبيه يقيد هذا المعنى بطريق التسوية له صلى الله عليه  
 ولم ولا مانع من ذلك اه (قوله لني غيره) في قوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت أي  
 بيت ابراهيم (قوله بما شاء) أي من آخره وهو أفضل وأدنا وما نوره أفضل من غيره والدعاء  
 بمجرم مطل للصلاة كما في التصفه وغيرها (قوله الحيا الخ) قال في المعنى المراد الحية والموت  
 اه قال القلوبي وقتنة الحيا بالدينا والشهوات ونحوها كترك العبادات وقتنة الممات  
 بنحو ما عند الاحتضار وقتنة القبر اه وفي شرح مسلم للنووي والجمع بين وقتنة الحيا والممات  
 وقتنة المسيح الدجال وعباد القبر من باب ذكر الخاص بعد العام اه (قوله بالحاء  
 المهملة) قال في الأيعاب على المعروف بل الصواب كما في المجموع معنى به لانه يسبح الارض  
 كلها أي يطورها الامكة والمدنية بالمجبة لانه يمسوخ العين اه وفيه أيضا قال الأذري  
 وينبغي أن يقتضيه دعاءه لقوله صلى الله عليه وسلم واجعلن آخر ما نقول اه (قوله وفيه  
 قول بالوجوب) في شرح مسلم للنووي قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم  
 هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وان طابوا رجع الله امرأته باعادة الصلاة  
 حين لم يدع بهذا الدعاء في أي أن قال وظاهر كلام طائوس أنه حمل الامر به على الوجوب  
 فاجب عادة الصلاة لقواته وجهه والعلل على انه مستحب ليس واجب ولعل طابوا  
 اراد تأديب ابنه وتأ كده هذا الدعاء عنه لانه يعتقد وجوبه اه ونقل القول بالوجوب  
 عن ابن حزم (قوله ومنه) هذا هو صحيح البخاري متصل بالاول (قوله المغموم)  
 هو الدين قال الكرمانى في شرح صحيح البخاري أي الدين الذي استمدت فيه فباكره الله  
 أو فبايجوز ثم جرحه عن أدائه وأما الذين يحتاج اليه وهو قادر على الاداء فلا استعانة منه  
 اه وبديل للمعنى الثاني حديث الصحيحين فقال له قائل أي وهو عائشة كما في رواية الترمذي  
 ما كثر ما تستعين من المغموم فقال ان الزجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخف (قوله  
 والمأثم) قال الكرمانى أي الامر الذي يأثم به الانسان وهو الاثم نفسه هذا الشارة الى  
 حق الله والاولى الى حق العباد (قوله فلا يحتاج لتأويل ذلك) أي بان المراد منه ما وقع  
 لاستحالة الاستغفار قبل الذنب كما قاله أبو الوليد النسائي بوردى (قوله لمن عندك)

ولا بأس بزاد تشديد فاقبل محمد وخبر  
 لا يستدوني في الصلاة ضعيف بل  
 لأصله له وآل ابراهيم اسمعيل  
 واصحق وآلهما وخص ابراهيم  
 بالذكر لان الرحمة والبركة لم يجتمعا  
 لقب غيره (و) يس (الدعاء بعده)  
 أي بعد التشهد الأخير (بما شاء)  
 وأفضله اللهم اني أعوذ بك من  
 عذاب جهنم ومن عذاب القبر  
 ومن فتنة المحيا والممات ومن شر  
 فتنة المسيح بالخاء المعجمة لانه  
 يسبح الارض كلها الامكة والمدنية  
 وبالله الحمد تسبح إحدى به  
 (الدجال) أي الكذاب المتابع  
 وفيه قول بالوجوب فكان أفضل  
 مما بعده (ومنه التهم اني أعوذ بك  
 من المغموم والمأثم ومنه اللهم  
 اغفر لي ما قدمت وما أخرت)  
 ولا مانع من طلب مغفرة ما سبق  
 اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك  
 (وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت  
 وما أنت أعلم به مني أنت القدر  
 وأنت المؤخر لانه الآت) ومنه  
 يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك  
 ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلما  
 كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت  
 فاغفر لي مغفرة من عندك  
 وارحمني فانك أنت الغفور الرحيم

وروي كبير الموحدة والمثناة فسن أجمع بينهما خلافاً لن تاريخية ويستسن أن يجمع المنفرد وامام من م شرطه بين الادعية  
 الماثورة في كل محل لكن السنة هنا أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة (ويكره لكل محل الجهر والتشهد والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والدعاء والستيع) وسائر الأذكار التي لم يطلب فيها الجهر (فصل هـ) في سنن السلام (وأكل السلام السلام  
 عليكم ورحمة الله ودون وبركاته) (و) يسن (تسليمة ثانية) وأن تركها إمامه لا اتباع وقد قصر أن عرض عقب الأولى مناف كحدث  
 وخروج وقت الجمعة وثبته إقامة وهي وإن لم تكن جزءاً من الصلاة إلا أنهم من ٢٢٥ قابعها ومكملاتهم و يسن فصلها عن الأولى

(والابتداءية) أي بالسلام فيها  
 (مستقبل القسمة) بوجهه أما  
 بصدوه فواجب (والالتفات في  
 التسليتين بمشيري خذ الامين  
 في الأولى وخذة الأيسرى الثانية)  
 للاتباع ويسن له أن يكون  
 (ناوياً بالتسليمة الأولى) مع أولها  
 (الخروج من الصلاة) خروجاً من  
 خلاف من أوجبها ما لا يؤني قبل  
 الأولى فإن صلاته تطل أو بعد  
 أولها فإنه لا يحصل له أصل السنة  
 ولا يصير تعيين غير صلاته خطأ  
 بخلافه (و) يسن لكل محل  
 (السلام) أي نيته (على من على  
 يمينه من ملائكة ومسلمي افسر وجن  
 وميتوى) ندبا (المأموم بالتسليمة  
 الثانية الرد على الامام أن كان عن  
 عينه وإن كان عن يمينه  
 في الأولى) ينوي الرد عليه (وإن  
 كان الامام (قبالة تقصير) بين  
 أن ينوي عليه بالأولى والثانية  
 وبالأولى أحب) لسببها (و) ينوي  
 الامام (الابتداء على من على يمينه  
 بالأولى ومن على يساره بالتسليمة  
 ومن خلفه بأجمعها) (و) (الرد  
 بالتسليمة على المأموم) التي على

أي لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن وقصوه اه شوبري (قوله لن تاريخية)  
 هو العزيز جماعة بقوله اس فما ذكره النووي ايمان بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم  
 لم ينطق بها وإنما الذي ينبغي أن يدعوه مرتباً للمثناة ومن الموحدة لنطقه حيث تدب بالوارد  
 يقينا اه (قوله لكن السنة هنا الخ) في خمسة أملاً المأموم فهو تابع لإمامه وأما  
 المنفرد فمضية كلام الشيخين انه كالامام لكن أطال المتأخرون في أن المذهب أنه يطيل  
 ما شاء ما يصف وقوعه في سهو وشله ما من مر وظاهر أن محل الخلاف فيمن ليس له  
 انتظار لحدو داخل اه ونحوه في الامداد واعداً ما طاله انتأخرون شيخ الاسلام في  
 الاسنى وغيره وانطلي في شرح المنهاج والتبني والجمال الرمي في النهاية وخبرهم عن  
 لا يخصص كثرة وفي النهاية مانعه ولم يصرح الماظم المراد هنا بقدر اقتشه والصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو أولها أو أكلها المراد أقل ما يأتي به منهما  
 فإن أطالها طاله وان خففها خففه لانه تبع لهما انتهى

#### • (فصل في سنن السلام) •

(قوله دون) وبركاته في التسليمة الأولى الحنازة (قوله مناف) أي لصلاته المتلصص به الغيب  
 الاقتصاد حيث تدعى الأولى (قوله وإن لم تكن الخ) جواب عما قد يرد على قوله وقد قصر  
 الخ بأنهم إذا لم تكن من الصلاة قبل تتم بالأولى قابعه تقصير ايمان بها عند عرض المناف  
 (قوله يرى خذم بالبناء للمفعول وصار يشرح مسلم للنووي) يلتفت في كل تسليمة حتى  
 يرى من عن جانبه خذمه وهذا هو الصحيح وقال بعض أصحابنا حتى يرى خذم من عن جانبه  
 اه (قوله من خلاف من أوجبها) هو ابن شريح وغيره وحكي عن ظاهره في البيهقي  
 وفي شرح العباب للشارح قد مضى في الخروج ككتفل تنفلاً مطلقاً في أثناء عدد نواهد  
 تشهد فان قصد التصل جاز ولو كانت نوى البعض والا كان كلاماً ماعداً اقتطع به صلاته اه  
 ونظر فيه في التفتة قال واصل مقالة الامام هذه مضية على أنه لا تجب تسليمة التقصير قبل فعله اه  
 (قوله ما لا يؤني الخ) محتمزة وقوله مع أولها (قوله خطأ) ويسعد للسوء حيث تدب ثم يسلم تانياً  
 (قوله وإن كان عن يساره في الأولى الخ) محل هذا إذا فعل المأموم بالسنة فأن تسليمة  
 الأولى عن تسليمة الامام والا كان رد على الامام قبل سلام الامام عليه (قوله إذا لم  
 يفعل السنة) أي المأموم بأن سلم عقب تسليمة الامام الأولى أما إذا فعل المأموم بالسنة

٢٩ بافضل ل يساره إذا لم يفعل السنة بأن سلم قبل أن يسلم الامام الثانية ولم يصرا إلى فراغها فوسن أن ينوي  
 بعض المأمومين الرد على بعض فينويهم على عين المسلم الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وامامه بأجمعها شاء والأولى  
 أولى لسببها والاصل في ذلك خبر البزار أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسلم على أمته وأن يسلم به فضا على بعض في الصلاة  
 وخبر الترمذي وسنه عن علي رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر أربعاً وقبل العصر  
 أربعاً فيصلي بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المؤمنين

والاخلاق انه لا يهدي لصالحها ولا يصرف سيئها الا انت اللهم اجعل خير عري آخره  
 وخير على خواتمه وخيرا ياي يوم لقائك اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وسجن ربك  
 رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والجنة رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك  
 أحاول وبك أحاول وبك أقاتل اللهم اني أسألك علما نافعاً وعلماً مقبلاً ويزيد قاطباً وبعده  
 وبعد المغرب اللهم أجري من النار سبعاً وبعد هوا وبعد العصر قيل أن بنى الرجل لاله  
 الا الله وحده لا شريك له المثلث وله الحبصى وبقيت وهو على كل شيء قدير عشر اء  
 والظاهر أنهم يذكر ذلك مرتين كذلك التوقيف وأعمالاً تقمته اه كلام شرح العباب  
 بحروفه وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هنا من الاذكار من الحديثين فراجعهم انه ان  
 أردته (قوله يومه كلام الروضة) أي بالنسبة للذكر وأما ادعاء فهو مصرح فيها بنسب  
 اسراره قال فيها السنة أن يكون ذكر الله عقب الصلاة ثم قال ويسن الدعاء بعد السلام  
 سر الا أن يكون اما ما يريد تعليم الحاضر من فيصهر اه (قوله لكن استبعده الاذرى الخ)  
 وهذا اختياره يخرج عن المذهب والا قال الشافعي هو الذي حل أحاديث الجهر على ذلك  
 كما صرح به الاذرى نفسه وغيره (قوله وان كان بالمسجد النبوي) هذا معتمد الشارح  
 الذي اعتمد الجلال الزدلي وأتباعه في مسجده صلى الله عليه وسلم جعل بمنه الى الحراب  
 وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وفي الفتحة بحث استثنائه فيه نظروا ان كان وجهه وجبه  
 لاسيما مع رغبة أن يسأله الأدب أو من امتثال الامر اه ولا تمري

وسن للامام أن يلتفتنا \* بعد الصلاة دعاء ثنا

ويجعل الحراب عن يساره \* الاتجاه اليس في استاده

ففي دعائه له يستقبل \* وعنه للمأموم لا يقتل

وان يكن في مسجد المدينة \* فليجعل محرابه عن يمينه

اكي يكون في الدعاء مستقبل \* خير شفيع ونبي أرسل

(قوله يهرم جلوسه بالحراب) قال لانه أفضل بقعة في المسجد جلوسه هو وغيره فيه يمنع  
 الناس من الصلاة فيه ولانه يكون امام المسلمين فيشوش عليهم ثم قال واذا صلى الامام في  
 غير المسجد جلس له الجلوس في الصلاة وفيه سنه القيام والجلوس آخره والانصراف فان  
 كان ضمة على المصلين بعده وجب الانصراف اه وبقية الشارح في الايعاب يمنع كون  
 الحراب أفضل كيف وكثيرون يقولون بكرامته كما ياتي في أحكام المساجد وعلى الترتل  
 فالامام له حق فيه حتى يخرج من الدعاء والذكر المطولين عقب الصلاة حيث لم يرد الافضل  
 الا من في قيامه عقب الصلاة وكونه امام المصلين لا يقتضي الحرمة وما ذكر من انه ليس له  
 القيام والجلوس آخر المسجد يناقض ما قدمه من وجوب القيام وما ذكره من وجوب  
 الانصراف منه ان لم تكن له ساجدة واحتيج لمكانه لاجل الصلاة على قطريه اه ايضا اه  
 كلام الشارح في الايعاب ووافق ابن زيات في تأنيقه في مسائل الحراب ابن العماد في أنه

ما ووجهه كلام الروضة (الا  
 الامام المريد تعليم الحاضر من فيصهر  
 الى أن يتعلموا) وعليه حلت  
 أحاديث الجهر فلا لكن استبعده  
 الاذرى واختار زبد ونوع الجماعة  
 أصواتهم بالذكر دائماً (ويقبل  
 الامام) ثباً (على المأمومين) في  
 الذكر والدعاء عقب الصلاة وذلك  
 بحيث (يجعل يساره الى الحراب)  
 وعينه اليهم وان كان بالمسجد  
 النبوي وقول ابن العماد يهرم  
 جلوسه بالحراب مردود

(قوله كما صرح به الاذرى) قال

اعنى الاذرى وجعل الشافعي

رضي الله عنه أحاديث الجهر

على من يريد التعليم قال وفي كلام

المتولى وغيره ما يقتضي استحباب

رفع الجماعة بالصوت بالذكر دائماً

وهو ظاهر الاحاديث وفي النفس

من علمها على ما ذكره رضي الله

عنه ثباً اه أصل

(ويستدب فيه) يعني في الذكر الذي

هو دعاء (وفي حكاية دعاء رفع اليدين) للاستماع ولو تقدمت إحدى يديه أو كان بهاء رفع الأخرى ويكره رفع المتصدة ولو جهائل وغاية الرفع حدو المنكبين إذا اشتد الأمر قال الغزالي ولا يرفع بصره إلى السماء وتسن الإشارة بسبابة اليمن وتكره بأصبعين (ثم مسح الوجه بهما) للاستماع (و) يستدب في كل دعاء (الدعوات المأثورة) عند صلى الله عليه وسلم في أدعيته وهي كثرثرة يضيق نطاق الحصر عنها أي تحريمها والاعتناء به الزيد بركاتها وظهور غلبة رجاها استجاباتها يبركه صلى الله عليه وسلم ومنها اللهم اني أسألك موجبات رحمتك

(قوله حتى يرى ياضاً ابطنه) أي ولا يجاوزها رأسه كادلت عليه الأحاديث النبوية وكلام غيره واحد من أئمتنا قاله في الأصل وراجع الجوامع الصغير وشرحه الكبير للمناوي في باب الألق (قوله من فتاويه) واعتقده أيضاً في شرح المشكاة قال لأن السماء قبله الداعين والخير في صحيح مسلم محمول على حالة الصلاة وروى الملا على القاري بأن المعنى إجماع أن الله مكاناً به سنة وهو موجود في الصلاة وبخارجها اهـ جوهري

أشرف موضع في المسجد وقال ابن زياد في فتاويه توجيه ما ذكره ابن العماد كون الوقوف يعتقد على القرائن التي حكمها حكم شرط الوقوف وذلك أن الوقوف لا يقصد بالحجاب المقود فيه للأمام اهـ (قوله في الذكر الذي هو دعاء) خرج به الذكر الذي لأدعاء فيه فلا يسن فيه رفع وأقاربهم أن الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك (قوله إذا اشتد الأمر) أي فاته يجاوز المنكبين في شرح العباب للشارح قال الحلبي وغاية الرفع حدو المنكبين وقال الغزالي حتى يرى ياضاً ابطنه ثم قال في الإيعاب ويضئ جمل الثاني على ما إذا اشتد الأمر ويؤيده ما في مسلم من رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الاستسقاء حتى يرى ياضاً ابطنه وحكمة الرفع إلى السماء أنه قبله الدعاء ومهبط الرزق والوسى والرحمة والبركة اهـ ومنه يعلم أن غاية الرفع عند اشتداد الأمر حتى يرى ياضاً ابطنه (قوله ولا يرفع بصره إلى السماء) أي لانه أقرب إلى التواضع وكالانخسوع ونقله الشارح في الإيعاب في شرح قول العباب وأن يده ولسانه غائبان عن جرم بعض المحققين وأقره أئمتنا فيه ذكر قبل هذا بأكثر من كراسين في الكلام على الفتوى ما قصه قال الغزالي ولا يرفع بصره إلى السماء لطيف فيه وما نقله لانه في مسلم وهو مقيد بجهة الرفع في الدعاء في الصلاة ومن ثم اتجه ترجيح ابن العماد من الرفع إلى السماء انتهى ورأيت في فتاوى الجلال الرملي الأديب رفع البصر إلى السماء بالدعاء مطلقاً اهـ كذا في النسخة التي عندي من فتاويه وقال في غير فتاويه وقال غير الغزالي الأولى رفعه إليها في غير الصلاة ويرجحه ابن العماد اهـ قال ابن العماد

واجلس إلى قبله بالمجد مبتدئاً • وبالصلاة على المختار من رسل وأمهدينك وسل فاقه ذكركم • وأطلب كثيراً وقل بأخص الأمل يسط كف خذ الأقوال ثالثها • عند البلاء بظهر الكف وأبطل برفع كف أم الأطراق قد ذكرها • قولين أقواهما رفع بلا حول إن السماء قبله الداعين فاعن بها • كما دعا سادة فاختره واتصل

(قوله بسبابة اليمن) في ساشية الإيضاح للشارح ليحفظ معنا ما رفعت له في تنبيه الصلاة من الإشارة إلى التوحيد والقاب والسان والاركان وظهر أنه لم يوسر له بالسنن أشار باليسرى ثم غيرها ويرقى منه وبير قطره في انشده بأن الإشارة باليسرى غفلة تطل سنة وضعتها على الركبة ولا كذلك هنا اهـ (قوله ويكره بأصبعين) في شرح العباب لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يشير بهما فقال له أحد أحد اهـ (قوله نطاق الحصر) شبه الحصر بشخص نطاق أي ثوب يشد به وسطه ضاق نطاقه عن الالتواء على جمعه فهو استعارة بالكناية لانه حذف المشبه وأثبت ما هو من لوازمه وهو انطق أي خزام الحصر يضيق عن حصر الدعوات المأثورة فلا يقدر على حصرها (قوله أي تحريمها) أي معصية قوله يستدب الدعوات المأثورة يستدب تحريم الدعوات المأثورة فهو مضاف مقدر



قل اذا الذي اطلقوا عليه حتى الشارح أربعة أيام وحاول بعضهم أن يجيب عالم يظهر وجهه ولولم يعبر بقوله يلزمه التفریق لا يمكن أن يقال انه على سبيل النسيب لتسريحهم بنسب صوم الثلاثة قبل يوم عرفة فبعضهم يوم عرفة الى الاربعة في القضاء بل على ما سبق عن عبد الرؤف وابن الجمال يطلب التفریق ستة أيام (قوله في البقية) هي التي لا يمكن فيها أداء الثلاثة في الحج ومعه في غير طواف الوداع أما هو فحكم المكي فيه حكم الأفاقي ففرق بقية أماكن سيره من ذلك المثل الذي تفرق فيه الدم عليه الى وطنه وهو مكة كما في شروح الايضاح للشارح والمجال الرمي وابن علان وكل من من منه وبين مكة مسافة يوم وتردد من تبعه ابن علان فيما اذا كانت أكثر من يوم ولم تقه لبوين فهل يكنى يوم أم لا بمن بوين فالأقرب نظروا في ذلك فظهر لفقير وجوب التفریق يومين ويئت وجهه في الأصل (قوله ومدة أماكن السير) قال ابن علان في شرح الايضاح قال سمعنا من صاحب في عدم اعتبار مدة الإقامة للسير (قوله على العادة الغالبة) يفهم أنهم لو خولفت لم يعتبر بما وقع بل العادة الغالبة اه وقال القليوبي في حواشي الحلبي قوله على العادة الغالبة يفيد اعتبار إقامة مكة وأثناء الطريق على ما عرفت به العادة اه وما قاله سم أقرب الى المتقول ويئت في الأصل فيما قاله ابن علان آخر اه أقرب لما نقله وان القوى مدر كاختلافه ولو صام ثلاثة مشافرا صم ووجب اعتبار مدة المدة التي يجب التفریق بها بين صومه المذكور وبين السبعة (قوله حصلت الثلاثة فقط) أي لو قلنا بالبقية الا ان كان جاهلا تقع الباقية تنقلا

### • (فصل في محرمات الاحرام) •

الاضافة فيه لأمية وحكمة تحرر عما انخرج عن العادة أمدا كرهاه وقيم من العبادة ويتذكر بذلك الذهاب الى الموقف الأعظم ليجازى بعمله فيصمله ذلك على انخلوص في تلك العبادة (قوله المقيد) أي بالحج أو بالعمرة أو بهما والاطلاق هو الدخول في الاحرام من غير قصد واحد منهما كما سبق (قوله ستة أنواع) عدها في الايضاح سبعة وفي مختصر أبي شجاع عشرة وبعضهم سبعة عشر ولا يخالف لأن ما زيد على ماعده المستند داخل فيه (قوله وراءه الاذن) قال عبد الرؤف في حاشية شرح البناء للفتش ما نصه المراد به ما على الجمجمة الهاذي لاعلى الاذن لا البيضاء وراءها النازل عن الجمجمة الاصل بالآخر الحصى الهاذي لشحمة الاذن لانه ليس من الرأس وهو المراد بقول الزركشي لا يجزئ المسح على البيضاء وراءها اه وفي فتح الجواد فان قلت قلوا الاجماع على أن البيضاء الذائر حولها ليس من الرأس قلت المراد بما وراءها هو ما فوق الذائر حولها والفرق أن هذا ليس على عظمه بخلاف ما فوقه (قوله كعصابة) أي عريضة والمراد بها أن لا تكون بحيث تقارب الخيط (قوله عمامة) ولو كدوا وان كن سترافى الصلاة قال سم في شرح أبي شجاع ثم ان صار تخشعا لا تصح المهادنة به بأن صار يسمى طينا فظاهر أنه يمتنع اه

ويوم في البقية ومدة أماكن السير الى أهله على العادة الغالبة كما في الاداء فلو صام العشرة ولا حصلت الثلاثة فقط (قوله في محرمات الاحرام) (يعبر بالاحرام) المقيد والاطلاق (سنة أنواع) أحدها يحرم على الرجل ستر رأسه أربعة كاليابس الذي وراء الاذن بما يعد ستر عرفا كعصابة ومصرهم وطين وسنانه تخشعين بخلاف ستره

(قوله قلوا الاجماع) قال في المنح أجمع المسلمون عليه قال فالمراد بالبياض وراءها من الرأس ما حاذى أعاليها كما علم من الاجماع المذكور خلافا لما وجهه اطلاقهم البياض وراءها اه وقال قبل في حواشي الحلبي ومنه البياض فوق الاذن لا ما حولها اه اصل

في الصفعة عمله ان لم يكن معتكفا ولم يحجب تأخيرها لبيت فوت وقتها وان في غير  
الضحي وركتي الطواف والاحرام عيقات به مسجد ونافله المبكر للجمعة اه رؤيت فضلا  
عن نظم العلامة الشيخ منصور الطيلوسي مانصه

صلاة تفل في البيوت افضل \* الا التي جماعة تحصل  
وسنة الاحرام والطواف \* وتقل جالس للاعتكاف  
وتحمله لاحيا البقعة \* كذا الضحي وتقل يوم الجمعة  
وتحاقف القنات بالثائر \* وقادم ومثني للسفر  
ولا ستخارة وللقلبي \* لغرب ولا كذا البعدي

وذ ك ذلك الشارح في شرح العباب وزاد من خشى التكامل والمنذورة وزاد القليوبي  
قبلة دخل وقتها وقد أفرد الكلام على الترافل التي يسن فعلها في المسجد بالتأليف  
(قوله وجوب عدم الخ) كادت عليه الاحاديث الصحيحة (قوله وللشافع القوي) هو وجه  
للقاضي حسين وأبي زيد المروزي وقد اطلت الكلام على ذلك وأدلتهم الايات القرآنية  
والاحاديث وكلام الأئمة في الاصل بما يتعين مراجعته (قوله وهو حضور القلب)  
قال الجلال الرمي في النهاية وقد اختلقوا هل انشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو  
من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء الخ وقد جرى  
الشارح هنا على الأخير (قوله ترتيب القراءة) قال في المغني هو الترتيب فيها بل قال القاضي  
حسين يكره تركه والاسراع في القراءة اه (قوله وتدبرها) أي القراءة قال في الصفعة  
أي تأمل معانيها أي اجالا لا تفصلا كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدد الخ (قوله)  
قال بعض أئمتنا هو ابن حبان كما ذكره في الامداد قبيل فصل مبطلات الصلاة (قوله)  
قال النووي الخ) أي في المجموع كما نقله عنه غيره واحتلكن قال في الصفعة بعد أن نظرفه  
مانصه ثم رأيت أن الكراهة انما هي عبارة المذهب فعدل المصنف عنها في شرحه الى  
التعريفين أن يحافظ على شكل ما نذب اليه الدال على أن مراد المذهب بالكراهة  
اصطلاح المتقدمين وحسن ذلك لا شك اه وعليه فقي عزو الكراهة الى المجموع نظر  
(قوله قد تنافي الثواب) كان المراد اذا قارنت العمل او تبطله أي اذا طرأت عليه وأشار  
بقدا الى أنها قد لا تنافيه قال الشارح في شرح العباب ويبحث ابن الرفعة ان الاعفاء المكروه  
ان كان في سنة حكمة الاستراحة منع فوجب ابطال السنة لاتنافي بالمكروه وروايته ذو  
وجهين كالتغفل في نحو الحمام قال الزركشي وقياس قوله بطلان صلاته بالخلاص للشاهد  
الاول فقيما وفيه بعد أي خالفته لصريح كلامهم اه كلام شرح العباب بمرور فوجه  
أن يكون مراده بقوله وتبطله أي تبطل أصل العمل الذي قارنه المكروه فان الكراهة  
اذا كانت لذات الشيء أو لازمه كالصلاة في الاوقات المكروهة تقتضي الفساد ولا مر  
تأخر عنه اقتضت عدم الثواب وقد لا تنافيه كما سبق أعفا

لان فقد وجب علم ثواب ما فقد  
فيه من كلها أو بعضها وللشافع  
القوي في وجوبه في جزء من صلاته  
وهو حضور القلب وسكون  
الجوارح (وترتيب) لان ذلك  
وتدبرها وتدبر الذكر  
اعون على الخشوع والحضور  
فيه (والدخول فيها) أي في الصلاة  
(نشاط) لانه تعالى ذم الماقتين  
بكونهم اذا قاموا الى الصلاة  
قاهوا كسالى (وفراغ القلب)  
من الشواغل الدنيوية ومن  
التفكير في غير ما هو فيه ولوفي  
أمر من امور الآخرة لان ذلك  
اعون على الحضور وبق من سنن  
الصلاة شيء كثير ومن ثم قال  
بعض أئمتنا من صلى الظهر أربع  
ركعات كان عليه فيها سنة سنة  
قال النووي وبصحة تركه  
من سنن الصلاة اه أي فينبغي  
الاعتناء ببنتها لان الكراهة قد  
تنافي الثواب او تبطله

﴿فصل في شروط الصلاة﴾

(قوله يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع فإنه لا يلزم من عدمه شيء كالتماني للصلاة من كلامه بطل وغيره فإنه لا يلزم من عدمه صحة الصلاة لاحتمال عدمها فتزيل ذلك كالاختلال بركن من أركانها ثم هو يحل مع الشرط من حيث أنه لا بد في صحة الصلاة من انتفاءه كوجود الشرط فانتفاء المانع يلزم من عدمه عدم الصلاة ولذلك جعله الشيخان في مواضع تبعاً للفرق من الشرط ثم هو منها حقيقة عندنا لا في وجوبها عند النوى وبقوله ولا يلزم من وجوده الخ السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم وبقوله فإنه اقتران الشرط بالسبب فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حينئذ أو بالمانع فيلزم العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من وجود الشرط مع مقارنته المانع عدم وجوب الزكاة وحذف قيد ذاته جماعة قال في شرح لب الأصول إذا مقتضى لزوم الوجود والعدم انما هو السبب والمانع لا الشرط اهـ (قوله لما في الوضوء) من أن غير الميز لا تصح عبادة قال فعل أن هذين شرطان لكل عبادة فقوله لما في قبله السلام والقيصر معا ومن لم يدهما كلتا هاتين نظر إلى أن طهارة الحدث تستلزم الإسلام ومعرفة دخول الوقت تستلزم التمييز (قوله كما في) أي أوائل الصلاة في فصل الاجتهاد في الوقت وسبق أنه إذا أصلي من غير ظن دخول الوقت يصدوان بأن أنهما في الوقت (قوله مطلقاً) أي سواء كان عامياً أو عالماً كما هو ظاهر إطلاقه في الوضوء من التحفة وصرح به هنا فيها لكنه جرى في فتح الجواد وفي الإصباح على أن ذلك انما هو في المعنى فقط وأما غيره فلا بد من تمييزه فرائضهما من سننها إلا أن اعتقد فرضية جميع أفعالها فتصح حينئذ وهو ظاهر كلام مر والده وانطيطب وغيرهم قال في النهاية والمراد بالمعنى من لم يحصل من الفقه شيئاً يندى به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أي الغزالي أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يقتضي حقيقة ما يقتضي في المعنى اهـ وتأمل ذلك فإنه بصير المعنى عليه أن من يميز الفرائض من التوافل بشرط في حقه أن يميز الفرائض من التوافل وهو تحصل الحاصل ولذلك قال الحلبي في حواشي شرح المنهج عقبه وحينئذ يصير قولهم وكان عامياً ضاعاً لا فائدة في ذكره اهـ وأقول لعل مبدئي ما ذكر على تفسير المعنى بالحق الأول المذكور في النهاية وعلى القول بأن العالم يلزمه التمييز استقر الشايع في الإعياب تبعاً للاسوي أنه لا يلزمه استحضار التمييز في الصلاة قال إذا فائتله حينئذ مع علمه بصفة كل فصل يقع منه من وجوب أو وجب الخ (قوله وأن لا يعتد بالخ) أي وإن كان عامياً وبشرط لا بطل الصلاة به في الركن القلبي ثلاثة شروط أن يعتد به أو يظنه نقلاً وأن يفعله على هذا الاعتقاد والظن وأن يكون ذلك اعتقاد الشخص نفسه فلا يبطل صلاة المأموم باعتقاد إمامه وفي القولين لا بشرط

﴿فصل في شروط الصلاة﴾

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (وشرط) صحة (الصلاة) الإسلام والتمييز (لما في الوضوء) ودخول الوقت (ولو طناً كما في العلم بفرضيتها) بتفصيله السابق في الوضوء فلا تصح عن جهل بفرضيتها بخلاف من علمها فإنه تصح منه مطلقاً إلا أن قصد فرض من معين النفل ومن ثم قال (وأن لا يعتد بفرضاً) أي معيناً (من فروضها سنة) لا ترجعه حينئذ الفرض عن حقيقته الشرعية (والطهارة عن الحدثين) الأصغر والكبير

(قول الشارح ان يأخذ بناخه) قال في الايجاب ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اذا سبق أحدكم المحدث فلما أخذ على نفسه ولم ينصرف فليترس قال لما كنتم صهيح على شرط النجسين ثم تقل عن الصيرفي ان كل من أتى الجليل من أئمة المسلمين انما أخذ من هذا الحديث ومنه يؤخذ انه يسن لكل من ارتكب ما يدعوا الناس الى الوقعة فيه انه يستتر ذلك اه اصل

(فان سبقه بطلت) وان كان فاقده الطهورين للنسب الصحيح اذا ساء أحدكم في صلاته فليتنصرف وليتوضأ وبعد صلاته ويستلمن أحدث في صلاته ان يأخذ بناخه ثم ينصرف ستر على نفسه اثلاثا يتحوش الناس فيه فليأثروا (والطهارة من الخبث) الذي لا يفي عنه (في التوب واليسئد) والمكان فليست بغيره في أحد الثلاثة وان جهله مقارن وكذا طارئة ما لم ينح محلله أو هو بشرط ان يكون يائسا وان ينصب ينصو تقض لا يعيده او عود فيها او كنه وذلك لقوله تعالى وثيبك قطور والنسب الصحيح تفرهوا من البول فان عامة هذا باب القبر منه وثبت الا به باحتساب النجاسة وهو لا يجب في غير الاله لانه فيجب ان يتم يحرم التوضؤ بها خارجا في البدن والتوب بلا حاجة

رابع وهو شروعه في فعله بعده أما لو أعاده في محله لأبى نقل فلا يعلان كما في فتح الجواد وعليه يحمل ما في الايجاب والامد بما عاهدتوه منته خلا فذلك وحمل البطلان بالشرع فيما بعده ان كان عامدا عالما والا في ركعة آخر صلاته كما في فتاوى الجلال الرمي ولا بد من تقصيد ما بعده بالفعلي وان لم أتق على من نسيه عليه واعند الشارح في أوائل كتاب الشهادات من الصفه ان تركه لم يفسد كليس بكبيره لخصه بعبادته مع تركه الخ وفي النهاية للعمال الرمي الاوجه أن ذلك كبيرة اه واقتضاء افتاء شيخ الاسلام ذكره باوقدا اشعبت الكلام على ذلك في بعض الفتاوى مع بيان أن الرابع ما في الصفه فراجع (قوله بطلت) أي على الرابع وفي قول ينطهر ويبي وان كان حدثه اكبر قال في العزيز به قال أبو حنيفة وهو أشهر الروايتين عن مالك يخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تنقض اتفاقا (قوله محله) قال الزبدي في حواشي المنهج محل القاء الثوب المتنجس بنجاسة رطبة اذا كان في غير المسجد أما فيه فلا يجوز الا فورا لما يلزم على ذلك من تنجيس المسجد الا اذا ضاق الوقت فينبغي القاء فيه لاجل حرمة الوقت كذا اجمعه شيخان الرمي زاد الحلبي في حواشي المنهج وان لم يزل من تنجيس المسجد الخ وفي شرح سم العبادي على مختصر أبي نجيب وظاهره انه لو تنجس ساتر عرويه لم يفسد القاءه فورا حيث قدر على ستر طاهر أو ما به يظهر به اه (قوله أو هو) أي أو ينح نفس التبر (قوله بشرط الخ) بقوله أو هو وأعمل الشارح شرطا ثالثا وهو أن تكون تنجيسه سالا في الايجاب أما لو ضي زمن محسوس فان صلاته تبطل قال ولا يتصور عرض مبطل يفقر الى هاتين أي كشف الرشح لغورة النجاسة المذكوورة وما لو انحرف الشبهة عن القبلة فأنحرف اليها فورا وسئل عنق الامة الاسمية وسيأتي في الخوف أنه لو دعى سلاحه جائزة ادخاله في قربه ويفقره جله هذه الساعة لان طرحه بالارض فيه فريض لاضاعة المال وبه فارق ما هنا ومن ثم يظهر أنه لو خشي هنا في نوبه لو طرحه لم يلزمه وفي الاعادة هنا ما يافق اه وفي صعود السهون الصفه ما يفسد أنه لو حول المنفلد اذ به عن صوب مقصد مسوا ثم عاده فورا أو رجعت به اذ به ثم عادت فورا لم تبطل صلاته وفي حواشي سم والحلي على المنهج عن الشهاب الرمي لوصلي على نحو توب متنجس الاسفل وجعله مبتلة ثم رفعها فارتفع معها الثوب لالتصاقه بها انه ان انفصل عن رجليه فورا ولو ينحركها صحت صلاته ولا بطلت اه زاد سم وظاهره ان مجرد التصاق الرجل بحيث لو رفعها لارتفع معها الثوب لا أثره فلينأمل اه وفي فتاوى الجلال الرمي خلاف ذلك وكذلك شرح العباب للشارح (قوله أو ينصو فوض) قال سم في حواشي المنهج لعزل صورة القاء الثوب في الرطب ان يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى أن يسقط ولا يرفعه يسده ولا يقبضه ويجريه فان ذلك محل النجاسة فليست محل النجاسة في اليابس أن يبل محل النجاسة حتى يسقط أو يوضع اصبعه على جزء طاهر من مظهره من نوبه ويدفعه الى أن يسقط أما

(ولو تنص بعض يده أو ثوبه) ينقض  
مفعول عنه (وجهه) بأن لم يدبر محله  
فيه (وجب غسل جمعه) لأنه ما بقي  
منه جزءاً لأصل بقاء النجاسة فيه  
وهو مؤثر في الصلاة لأنه لا يندفعها  
من ظن الطهارة وبه فارق ما لو  
أصاب جرحه قبل غسله ربطاً فإنه  
لا ينحس لان الأصل عدم تنصيص  
ملاقبته (ولا يجتهد) وإن كان  
الغيب باحديك لا بشرط الاجتهاد  
تعدد المحل كما شرّفان انفصل المكان  
اجتمعت فيه ما (ولو غسل نصفاً  
متنجساً) كتب تنصيص كله (ثم  
باقية طهر ركعه ان غسل) مع الباقي  
(بما جاوره) من الممسوح أو لا (والا)  
يقول المجاور (في حق المتعصّف)  
بفتح الصاد (على نجاسته) دون  
ملاقبته لان نجاسته المجاور لا تتعدى  
لمابعد الا ترى أن السمن الجامد  
لا ينحس منه الا ما لا في النجاسة  
دون ما جاوره ولا تصح صلاته من  
تلاقى بعض يده أو (محموله من  
ثوبه) أو غيره (لنجاسته) في جزء  
من صلاته (وإن لم ينصر لم ينصر ركعه)  
نسبته اليه

(قوله والجلال الرمي) قال في النهاية  
وهو المعتقد المعقول عليه خلافاً  
للشيخ اه أصل (قوله المصنف)  
بدنه ومن البدن داخل القدم  
والانف والعين اه أصل

لو قبض على محله أو جرحه أو رفعه فهو حامل لها فليأمل اه وفي شرحه على مختصر أبي  
نصاع عن القاضي لو أخذ طرفاً من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزجره حتى  
سقطت فالتظاهر أنها لا تبطل اه وظاهر قوله لو أخذ طرفاً أنه لا يضر قبض الطرف وبه  
تظهر ويحاطة لما تقدم في النجاسة بالعود اللهم الا أن يفرق بجلالة النجاسة قصد الماء اتصل به  
في مسئلة العود بخلاف مسئلة القاضي اه وفيه أيضاً أن من نحو النقص تطهر المحل  
كان وقع عليه أثر البول فصب فوراً الماء عليه بحيث طهر المحل حالاً بالصب أو غمس فوراً  
محله كمداه أو رجله في ماء كثير عنده الخ (قوله والثوب) اعتمد في الامداد والنهاية  
وغيرهما قال في النجاسة على تناقض فيه وقوله بلا حاجة اما اذا كان التصحیح لم حاجة كان  
أراد وطه المتحاشية فلا حرمة (قوله محله) أي البعض (قوله فيه) أي في بدنه أو ثوبه  
وأورد الظهير لان العطف بأو (قوله غسل جمعه) أي غسل البدن أو الثوب ومحله اذا لم  
يعلم المصنوعاً في محل منه كما حد كسه أو ذيله والام يلزمه الا غسل ما أشكل كأي  
الصفحة والنهاية وغيرهما وهو ظاهر (قوله لانه) أي البدن أو الثوب وكذلك صغيرته  
ويصح أن يكون فيه أي في الجزء (قوله وهو) أي أصل بقاء النجاسة في جرح من البدن  
أو الثوب وقوله فيه أي في الجزء (قوله وبه) أي يكونه لا يبق في الصلوات عن الطهارة  
فارق ما لو أصاب جرحاً منه الخ لانه لا يندفع تنصيص المماس الطاهر من يقين نجاسته مما  
اذا لا يفرض يقين الطهارة الا يقين النجاسة فافترقا لا لا كقضاء من الطهر في الصلاة وبعدم  
الاكتفاء بظن نجاسته المماس في التنجيص (قوله جرحه) فاعل أصاب وقوله منه أي من  
البدن أو الثوب المتنجس بعضه يتقبل غسله أي الثوب أو البدن (قوله ربطاً) مفعول  
أصاب وقوله فإنه أي الجزء المماس للربط لا ينحس أي لا ينحس الربط الممسوح لأن  
يقين طهر الربط الممسوح لا يرفع الا يقين نجاسته المماس واليقين غير موجود في صورتنا  
فلا نجاسته (قوله ولا يجتهد) عائداً إلى قول الماتن وجب غسل جمعه (قوله فان انفصل  
المكان الخ) محله حيث علم أن النجاسة بأحد الكمين والالبعض الاجتهاد لا احتمال أن  
يكون الفصل في حال النجاسة فيكونان نجسين ويقبل خبر الثقة بأن النجس هذا الحكم  
فيكنى غسله كأي المجموع (قوله تنصيص كله) ومنه في الحكم ما اذا تنصيص بعضه واشتبه  
كأي الاسوي وغيره واشتبهه الشيخ جمعة ثم أجاب عن الاستشكل ثم قال والاشكال  
أدوى منه أي الجواب فراجه من الأصل أن أدته (قوله ثم باقيه) أي صب الماء  
عليه لا في موضع خفة والالبعض منه شيء لان طرفه الا ترحم من الماء قليل واددوه عليه  
هذا معقداً للسارح والجلال الرمي وغيرهما خلافاً للشيخ الاسلام ذكرنا (قوله بدنه)  
في الاسباب للسارح كن أدخل طرف عوده ثلاثه انتهى وفي الصفح لو غرز زابرة مثلاً  
بيده أو انقرزت فغابت أو وصلت لم قليل لم يضر وأدلم كثيراً ووجوه لم تصح الصلاة  
لانتهاها بالنجس اه وفي حواشي المنهج لسم لوضرته عن قرب في الصلاة لم تبطل صلاته وإن

فمر الفرق بين هذا وصحة السجود عليه (و) لا تصح صلاة قابض طرف رجل (أو يحوه) (على نجاسة) لا قاعاً أو لاق ملاقها كان شديداً بقلادة كلب أو جعل طاهر من مقينة تغير بغيره برا أو بغيرها نجاسة أو جاور حامل لها لانه حينئذ كالخامل للنجاسة وشرط البطان في ذلك أن يكون الموضوع الذي لاق النجاسة من الحبل ويحوه يتحرك بغيره على العقد فتقول المصنف (وأن لم يتحرك بغيره) (ضعيف) وأن وافق ما في الروضة وأصلها وتخرج شدي مجزئ الصلاة بنحو القلادة وقوله قابض ما لو جده تحت قدمه فإنه لا يضرب أن كان مشدوداً بذلك في الثابتة أو يتحرك بغيره لانه ليس حامل للنجاسة ولا المتصل بها (ولا يضرب محاذاة النجاسة) ليدنه أو يحوه (من غير) أصابة في ركوع أو غيره) وأن يتحرك بغيره كسباط بطرقه ثبت لعدم ملاقاته ونسبته اليه ثم تكبره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكما أنه تحت سقف متنجس قرب منه بحيث يعد محاذاً له عرفاً كما هو ظاهر (وتجب إزالة الوشم) لانه نجاسة تدى بجمها لانه غرز الجلد بالبرة الى أن يدعى ثم يذره عليه مثله

ضربته حبة بطلت والفرق أن العرق يندخل معها الى داخل البدن لانه اقتراباً برتها في داخل البدن وتقرغ فيه السم والحية تلقى سمها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن بسبب كذا ذكره واعتدله مراراً (قوله ومر الفرق) أي في صحة الصلاة في مجتبه السجود أي بين عدم صحة الصلاة في النجاسة وصحة السجود عليه وبعبارة وأما بطلت صلاته بخلافه فثبوته للنجاسة وإن لم يتحرك بغيره لانه منسوب اليه وليس الاعتبار إلا بالسجود على قرا أو بعد تحريك بغيره كنه هو قرا (قوله قابض) في النجاسة وغيرها أو شاداه قال القلوبي أو حامل ولو لا قبض كوضعه على عاتقه وغيره في الامداد والفتح تبعاً لار شاداه لاجل ما حصل ما اعتدله الشارح في كتبه والامداد والفتح والإيعاب ووافق عليه الخطيب والجال الرمي في النهاية ووافقه في شرح نظم الزيد وغيرهم أنه أن وضع طرف الحبل بغيره شدي على جوارحه من شئ متنجس كقفية متنجسة أو على شئ طاهر متصل بنجس كجوارحه لم يضرب ذلك مطلقاً أو وضعه على نفس النجس ولو بلا شئ مشدود ضربه مطلقاً وإن شدي على الطاهر المتصل بالنجس نظراً لغيره وضربه والافساق وقول الامداد ولو بدل الارشاد شدي متصل لكان أصوب إذا شدي ليس بشرط أنه مراده أن نحو الشد بما يمكن أن يضرب النجس بغيره في حكمه كما شبه على ذلك كلامه في النجاسة والإيعاب ونقل النووي عن م ر أنه لا يقبل شدي بالنجس قال فانظر وبدأت في شرح المهمة للعمال الرمي ما وافق نقل النووي عنه وكلام الشارح في هذا الكتاب قريب منه (قوله لا قاعاً) أي لاقى نجواً الحبل للنجاسة (قوله كان شدياً) يعني الملاقاة ملاقاتها (قوله بغيره) أي ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس ويحت في النجاسة اعتبار الجوارح بالفعل لو أراد بالبقوة (قوله فتقول المصنف الخ) أو ددت في الأصل هنا كلاماً طويلاً واحتمالات في فهم معنى كلام الشارح ثم قلت وحاصل ما يظهر للفقهاء أن ما منى عليه الشارح هناك من التسوية بين الملاقاة من النجس ولغو ما جاوره الكلب لا يوافق معتقده كثيراً فتوجه التنظير في كلامه وأما المصنف فلا اعتراض عليه فإذا كان هو المعتقد لأن مراده بقوله على نجاسة أن طرف الحبل على نفس النجاسة وقد عبر النووي في النهج بنحو عبارة المصنف وأقر ذلك شارح كلامه ومنهم الشارح والجال الرمي والحلي وغيرهم قال في النجاسة وتخرج على نجس الحبل المشدود بظاهر متصل بنجس الخ ومن تأمل عباواتهم هنا انشراحاً لما ذكرته ثم تغير الشارح هنا بالتصريح أنما هو موافقة للمصنف والافراد الجراح كاستيق قال الشارح في الإيعاب تغيير العياب بالجر كالروضة أو من تغيير الجواهر بتحركها بغير الحركة لأن ثقلها كما هو ظاهر (قوله في الثانية) هي قوله لو شدي تحت قدمه الخ والاولى قوله بغيره اتصاله الخ وقوله وأتحرك معطوف على قوله وإن كان أو بمعنى الواو (قوله ونسبته اليه) معطوف على قوله ملاقاته أي ولعدم نسبته اليه (قوله مع محاذاته) في النجاسة في إحدى جهتيه أن قرب منه

أولها وان امتنع أجبه لما حكم  
هذا كله (إن لم يصح لمحمد ورامن  
محدورات التيمم) السابقة  
في بابها وإن لم يتعد به بأن فصل به  
مكرها أو فعله وهو غير مكلف خلافا  
لجمع لانه حدث لم يفسح لمحمد ورا  
فلا ضرورة الى بقاء النجاسة  
أما إذا خاف ذلك فلا يلزمه مطلقا  
(ويعني عن محل استحبابه) ويجبر  
أو يخوفه حتى ينفسه ولو عرف ما لم  
يجاوز صفحته أو شقته لمصلحة  
اجتناب ذلك مع حل الاقتصار  
على الجهر أما لو حل مستحيما  
أو راحا له فإن صلاته تطل  
إذا حاجه اليه ومثله حمل طهر  
بمنفذ نجاسة ومذوح وميت  
طاهر لم يظهر باطنه وبخنة مذبة  
بأن حكم أهل النجاسة أنه لا يأتي  
منها فرح وخبث بقاورة ولو  
رصدت عليه للنجاسة بخلاف  
حل الحى الطاهر المنقذ (وعن  
طعن الشارع الذي تفن نجاسته)  
وان احتياط بضامة مقلطة لعسر  
تجنبه (و) اغنياني عما (يتعدن)  
أي يتعسر الا حذرنا عنه غالباً  
ويختلف بالوقت وموضعه من  
الثوب والبدن) تنعني في الذيل  
والرجل في زمن الشتاء عما لا يعنى  
عنه في الكم واليد والذيل والرجل  
تجنبه فلا يعنى عنه كالذي ينسب  
صاحبه لمصلحة وكبوة

منه بحيث ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر اهـ ونحوه النهاية (قوله أو وضوءه) في الایعاب  
من كل أو ما يتصل من دخان دهن ليزرق به أو يتضر ثم ذكر عدم جواز فعله في الحلم  
الاستان الا ان قال طيبان ما هن اعد لان انه يقع ذلك وان غيره لا يقوم مقامه في ذلك  
فحينئذ يجوز فيها بظهر أخذها في قوله في التساوي النجاسة (قوله في بابها) في النجاسة  
والنهاية فان خاف ذلك ولو هو شين أو بطيء لم يلزمه نزعها لعذره بل يحرم كافي الاوار  
وتصح صلاته معه بلاعادة اهـ كلامهم ما ذكره في جبر العظم يعظم نجس مع تصريحهما  
بأنه يجري في الوضوء التفصيل الذي في الخبر (قوله وإن لم يتعد به) هذا قاله السبكي  
وغیره تبع الامام واعده الطيللاوي وسوى الشارح في كتبه النجاسة والقبح والامداد  
والایعاب على تفصيل في ذلك يقتضي في الاصل ثم ذكر ان الجمال الرمي خالف الشارح  
في ذلك في النهاية وشرح البهجة وقناويه وان الخطيب الشربيني مثل الجمال الرمي ثم قلت  
ما ملخصه فتخلص من ذلك ثلاثة آراء وجوب الازالة على من لم يصح محذور تيمم مطلقا وهو  
ما اعتده الشارح في هذا الكتاب وعدم وجوبها على غير المتعدي مطلقا وهو ما اعتده  
الجمال الرمي وغيره والتفصيل في غير المتعدي بين أن يخاف من نزع حصول منقذ وان  
لم يتم التيمم فلا يلزمه والایزيمه وهو ما اعتده الشارح في كتبه غير هذا ثم بشرط وجوب  
الازالة مع التعدي في المصوم شرطان أحدهما أن يكون من يجب عليه الصلاة فلا يجب  
قلعه في الجنون الا اذا أفاق ووجب عليه الصلاة ولا في الحائض الا بعد الطهر ثانيا  
أن لا يبرئ فيضمان الى الذي ذكره المصنف وهو عدم خوف محذور تيمم فتكون ثلاثة  
ويشترط لوجوبها مع عدم التعدي عند الشارح في الایعاب شرطان ان لا يخاف من  
الازالة تائما وان لا يكسب يعلم الى آخر ما اطلبته في الاصل فراجع منه ان اوردته  
(قوله أو وضوءه) أي من كل طاهر قاطع غير محترم (قوله حتى ينفسه) سياقاً بمحترم  
قريباً في قوله أما لو حل مستحيماً الخ (قوله أو شقته) في النجاسة أخذ من هذا انه لو لم  
رأ من الذكور وضوءاً مثلاً من بدنه لم يتنجس وفيه نظر لما مر أن محل التيمم في طرأ عليه  
رطب أو جاف وهو رطب تعين الماء اهـ ويبحث في الایعاب أن العبرة في فرج المرأة بما وازن  
شربها اهـ واعتقد البرلسي وم رالفومعا بما وازن الحشفة الى الثوب الذي يلاقيها  
(قوله بأن حكم أهل الخبرة الخ) هذا تفسير المذموم الذي يأتى منها الفرج فانها طاهرة  
وان استحتمل دماء كالمعلقة (قوله وخبث) أي ولو معقروا عنه وفي النجاسة القومعا  
يتخلل خاظة الثوب من نحو البیان وهو يفيض القمل وان فرضت حياته ثم موته لعموم  
الابتلاية مع مشقة فتح الخياط لا تراجه (قوله بخلاف حمل الحى الخ) ولا نظر  
للخبث الذي يلاطنه لانه في معده الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كأي خوف المصلي  
(قوله الشارح) المراد منه محل المرور ولو غير شارع ومثل طينته ماؤه (قوله من الثوب  
والبدن) خرج جسم المكان فلا يعنى عنه فيه (قوله كالذي ينسب صاحبها الخ) ظاهر

أوقلة تحفظ ونخرجها الطين عن التماسه فلا يبقى عنها ريشة من ثيابها حتى ينسجها على الطين فانه طاهر للاصل ويبنى من ذوق الطير وفي المساجد وان كثرة الشاة الاحتراز ٢٣٦ عنه ما لم ينسج المشى عليهم من غير حاجة أو يكون هو أو علمه وطبا وظاهر

كلام جمع وصريح به بعض الأصحاب  
أنه لا يبنى عنه في الثوب والبدن  
مطلقا وبه جزم في الأوزار أكن  
قضية تشبه الشين العفوة عنه  
بالعفو عن طين الشارع العفو  
عما ينسج الاحتراز عنه غالبا  
(وأما البثران) بفتح المثلثة جمع  
بثر ينسج كونه وهي خراج صفار  
(و) دم (الدمامل والقروح)  
أي الجراحات (والقيح والصدية)  
وهو ماء وبقية تحتل بدم أو دم  
تحتل بفتح (منها) أي من القروح  
(ودم البراغيت والقمل والبعوض  
والين) وهو ما من كل ما لا نفس  
له سائل (وموضع الحامية والقصد  
ونسيم الغياب) أي روثه (وبول  
التفاس) روثه (وسلس البول  
ودم الاستحاضة وماء القروح  
والنفاطات المتغيرة فيبقى عن  
قليل ذلك وكثيره) على المتقدم  
البولي به (الأذا فرس الثوب  
الذي فيه ذلك) العفو عنه  
(أوجه تغير ضرورة) أو حاجة  
وصل فيه (فيبقى عن قلبه دون  
كثيره) إذ لا مشقة في تجنبه  
بخلاف ما لو لبسه لفرض صحيح  
كيجعل فانه يبقى حتى ينسج  
ويحل العفو في جميع ما ذكر  
بالنسبة للصلاة قالو وقع الملوث  
بذلك في ماء قليل نجسه فلا يختلط  
به اجنبى لم يبق منه ثم يبنى عن

كلامه مقابلة هذا المالم ينسج تحبسه لكن كلام الصفة وغيره ما يفيد أن هذا ضابط ذلك  
وعبارتها عما يتعد الاحتراز عنه غالبا بأن لا ينسب صاحب له نقطة أو قلة تحفظ وعبارة  
الهاء ضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحب له نقطة على شيء من بدنه أو كبروة على وجهه  
أو قلة تحفظ اه وفيها يثبت الركش وغيره المقصود قليل منه تغلق بالخف وان شئ فيه  
بالنعل اه (قوله أو قلة تحفظ) فحين يصل إلى ذلك يبنى عنه وان كثرة قال في الصفة  
كما اقتضاء قول الشرح الصغير لا يبعد أن يعد الملوث في جميع أسفل الخف وأطرافه  
قليل بخلاف مثله في الثوب والبدن اه أي أن زيادة المشقة فوجب عد ذلك قليلا وان  
كثرت قالوا زاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة والاعلمت  
المشقة جدا فغن عبر بالقليل كل روضة أراد ما ذكرناه اه (قوله فلا يبنى عنها) زاد  
في الصفة وان عت الطرق على الأرجح خلافا للركش لندرة ذلك فلا يبنى على الابتلاء به الخ  
وفي النهاية تم أن عتها فلزركش احتمال بالعفو وميل كلامه إلى اعتدائه كلوع الجراد  
أرض الحرم اه وفي فتاوى الشارح سئل عن الشارع الذي لم يكن فيه طين وقفه سرحين  
وعذرة الآدميين وزيل الكلاب هل يبنى إذا حصل المطر عما يصب الثوب والرجل منه  
فاجاب بقوله يبنى عماد ذكر في الشارع عما ينسج الاحتراز عنه لكونه عم جميع الطرق  
ولم ينسب صاحب له إلى سقوطه وإلى كبروة أو قلة تحفظ اه (قوله وبتيقن نجاسته) المراد  
من اتسق ما شغل اخبار عدل روي أنه (قوله فانه طاهر) في الصفة ينسب غسل ما قرب  
احتمال نجاسته وقوله من البقع المذمومة غسل الثوب الجسد بمحلول على غير ذلك  
(قوله لا يبنى عنه في الثوب والبدن مطلقا) اعتداه في الصفة وغيرها (قوله المتغير ويصح)  
زاد في الصفة والنهاية أو تغير لونه (قوله إذا فرس الثوب الخ) فجعل العفو عن الكثير  
إذا كان في ثوب ملبوس محتاج إليه ولو لم يجعل أصابعه من غير تعد فلا يقتل القمل في  
ثوبه أو بدنه لم يبق إلا عن قلبه (قوله لم يبق عنه) عبارة الصفة لم يبق عن شيء منه كذا  
ذكره ككثيرون ومحل في الكثير والافاء ما في المجموع عن الأصحاب في اختلافهم  
الحين بالريق في حديث عائشة سمع أنه من ذلك يبنى عنه لقلته كما يأتي اه (قوله نعم يبنى  
الخ) هذا من قبل الاستثناء المتقطع لعدم دخوله في الاجنبى إذا اجنبى ما لا يحتاج  
إما سته أماما يحتاج إليه نحو ماء طهر وشرب وتغسل ويصاف في ثوبه وما يبل رأسه من  
غسل تبرأ وتغسل ويغسل نحو آلة فساد من ريق أو دهن وكذا ما بيل شعره عند حلق رأسه  
إذا اختلط بدم جرح الرأس خلافا للشيخ الاسلام ذكرنا في الأخيرة وعرق وسائر ما احتج  
إليه فليس بأجنبي فيبقى عنه (قوله أماما ما ذكر) أي من القروح والنفاطات (قوله  
عن قليل دم الاجنبى) الحقه ومن كلام أئمتنا الذي لم ينسب صاحب له إلى سقوطه أو كبروة  
أو قلة تحفظ قليل وان كان كثيرا فيبقى عنه وما لا ينسج الاحتراز عنه بأن ينسب صاحب

وطوبى ما عساه الوضوء والغسل أماما ما ذكر غير المتغير فظاهر (ويبنى عن قليل دم الاجنبى غير الكلب والخنزير) إلى  
وفرع أحدهما لأن جنس الدم ينطبق إليه العفو فيقع القليل من ذلك في محل الاحتراز



الى سقطه أو ركبوها وقلة تحفظ كشر فلا يعفى عنه وعبرة الروض لابن المقرئ وعن قليل دم  
الاجنبى غير الكلب والخنزير وقصده لا الكثرة في العرف ثم قال والقليل ما يعسر الاحتراز  
عنه ويختلف باختلاف الأوقات والبلاد اه قال شيخ الاسلام في شرحه وذكر ما في ذلك  
تقرى في طين الشارع فتقدم يانه اه اه وهو ما ذكره اتفاق الارشاد ولا يحل بدم نحو  
برغوث وبشرته ما لم يكثر بقتل وعسر اه قال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة  
والكثرة العرف فما يغلب عادة التلطيح به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير  
ويختلف بالوقت والمحل وذكره تقرى في طين الشوارع لا يبعد جريانه في الكل وما شاك  
في كثرته حكم القليل اه ونحوه الأمداد وغيره (قوله ما انفصل من يده ثم  
أصابه) مثل ذلك ما جاء وزعمه من دم القصد والحماة قال الشهاب في حواشي شرح  
المنهج الظاهر ان المراد بالهمل الموضع الذي أصابه في وقت الخروج واستقر فيه كظفيره  
من البول والغائط في الاستقباء بالخروج حينئذ فلو سال وقت الخروج من غير انفصال  
لم يعسر ولو انفصل من موضع يغلب فيه نقاذف الدماء فيصمل العقوف كظفيره من الماء  
المستعمل أما لو انتقل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذرى يانه ككلا الاجنبى اه  
ولو أصاب الثوب مما يصانى الجرح فلا اشكال في العقوف لو سال في الثوب وقت الاصابة  
من غير انفصال في اجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن اه قال العلامة ثم ووافق حر  
على ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع خروجه معنى عنه وقال ينبغي أن يكون  
المراد بانتقال الدم المعقوف منه انتقالا يمنع العقوف عن كثرته أن يتقل عما يتشرب اليه  
عادة ثم انظر تخصص هذا القيد اه في قوله بمحلها بالفسد والعلم وقد هم مر اه  
وفي النصف بمحلها ما نسب اليه عادة ويرى فيها على ان الجرح اذا تدفق وانفتح لا يعفى في  
محل الاذن القليل وقرى بين الجرح وبين الفسد والحماة فراجعها (قوله وانام في ثوبه  
لالحاجة الخ) عبارة لنهاية للعمال الرمي ولو نام في ثوبه فكثرت دم البراغيث التي يحق بما  
يقتله منها بعد مخالفتها السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على  
عدم احتياجه للنوم فيه والا يعفى عنه انتهت زائد في الامداد ولا نه فيها قطعها فهو غير  
محتاج اليه ومن علمه يؤخذ انه لو احتاج اليه كان لم يعتد به في عنه وهو ظاهر على  
أن في أصل بحثه وقته اه وتبرأ منه في فتح الجواد فقال على ما بحث انتهى (قوله عما  
مر) من كل ميتة لادم لها سائل في بدن أو ثوب ولو عكز من ابتلاه بالذباب عقب الموسم  
(قوله من باب خطاب الوضع) هو جعل الشيء شيئا أو شرطاً وما ناله حكم الذي هو  
خطاب التكليف وهذا لا يختص به الصغير والكبير ولا الجاهل وغيره فهو شامل لكل  
أحد فلزم الولى أن يأمر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند ارادته الصلاة واناسى  
المصلى شيئا من الشروط أو تركه جهلا بطلت صلاته والمقابل لخطاب الوضع هو خطاب  
التكليف وهو ما فيه حث أو منع وهو يفرق فيه نحو التامى وغيره (قوله والنهى هنا

ومن الاجنبى ما انفصل من يده ثم  
أصابه قال الاذرى أى سواه دم  
البثرات وما بعده ما دم نحو الكلب  
فلا يعفى عنه وان قل لغلق حكمه  
(واذا) حصل ما مر من دم البثرات  
وما بعده بفعله كان كحصر البثرة  
أو الدمل أو قتل البرغوث) أو نام  
في ثوبه للحاجة ~~فكثرت~~ فيها  
دم نحو البراغيث (عنى عن قليله  
قط) أى دون كثرته على المعقوف  
لا كثرته شقة في جنبه حينئذ ولا  
يعفى عن جلد البرغوث ونحوه  
عما مر لعدم عوم البلوى به ولو  
قتله في الصلاة بطلت ان حل  
جلده بعد موته والا فلا نعم ان  
كان في تعاطيف الخطاطة ولم يكن  
اخراجها فينبغي أن يعفى عنه (ولو  
صلى بنفسه) لا يعفى عنه (ناسيا)  
له أو جاهلا به أو يكونه مبطلا  
ثم يتبين كونه فيها (أعادها)  
وجوبا لان الطهرتها من قبيل  
الشروط وهى من باب خطاب  
الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل  
والنسيان (الشرط الثامن متر  
العورة) عن الصلوة قبل بدم  
سترها عن القدرة عليه وان كان  
خائفا من ظلة لاجعهم على  
الامر بالستر في الصلاة والامر  
بالشيء نهي عن ضده والنهى هنا

يقتضي الفساد أي لانه في العبادات والنهي فيها يقتضي الفساد وهذا قول الغزالي  
والامام الرازي وأخرى بالعبادات المعاملات ففسادها عند هما بفوات ركن أو شرط  
عرف من خارج عن النهي لكن الرابع عند الأصوليين ان النهي ان يرجع الى ذات الشيء  
كمسلاة نقل مطلق في وقت مكروه وبسبب شرط فهو الفساد وكذا ان عاد النهي الى الجرم  
الشيء كالنهي عن بيع الملاقيح أي ما في البطن من الاجنة فان المبيع معدوم والمبيع  
ركن من البيع فاقدم جرم من البيع وكذا ان يرجع النهي الى لازم الشيء كالنهي عن  
بيع دهنه يدور عين لا شغاله على الزيادة اللازمة بالشرط فان كان النهي لخارج عن  
النهي عنه أي غير لازمه كالوضوء فمضروب لم يفسد الفساد عند الاكثرين وذلك لان  
النهي عن الوضوء بالمقصور بالانكشاف مال الغيرة تلاف مال الغيرة يحصل بغير الوضوء  
فلا يتعين لثلاثة الوضوء ومثل ذلك الصلوات في المكان المكروه أو المقصوب لا مكان  
يجعل الجاهل متلا مسجدا فترفع النهي عن الصلاة فيه مع بقاءه بها ومثل ذلك البيع  
وقت ذهاب الجمعة فالنهي عنه لتقويته والتقويت يحصل بغير البيع أيضا فالنهي عنه  
لا يخرج عنه خوشية التقويت فقولهم هنا لانه في العبادات جرى على قول ضعيف  
عند الأصوليين بالنسبة فهو ممة في غير العبادات فتنبه (قوله ليس بعبادة) في التصفة  
والنهاية أجماعا (قوله وعند الاجانب) هذا لا ينافي قول من قال ان عورتها عند الاجانب  
جميع بغيرها لان حرمة نظرها الى الجانب الى الوجه والكفين انما هي من حيث ان نظرها  
مظنة للثبوت لانه من حيث كونها عبادة ومن ثمة اتفقوا على حرمة نظرها وخلوها  
في جوار نظرها الوجه والكفين حيث لا شهوة ولا خوف فتنة ونسب الامام القول بعدم  
الحرمة للسمع وروى عنه الرافعي للاكثرين قال لاسما المتقدمين قال الزيادي في شرح المحرر  
وقوة كلامهما تقتضي رجحانه وصوبه في الماهيات اه لكن الرابع عندهم الحرمة ونقل  
الشارح في النكاح من التحفة عن نقل التوروي عن عباس الاجاع على أنه لا يلزمها في  
طريقها ستر وجهها وانما هو سنة فعلى الرجال غرض البصر عنهن للآخ والخ ونقل أيضا  
عن الامام اتفاق المسلمين على منع النساء ان يفرجن سافرات الوجوه قال الشارح في  
التحفة ولاننا في لانه لا يلزم من منع الامام لهن من الكشف لكونه مكروها والامام المنع  
من المكروه لما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عبادة  
ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونحوها فيهم من تنصت نظرا بجنتي لها يلزمها ستر  
وجهها عنه والا كانت معينة له على حرام قاتم (قوله وهو مظنة نظرها) أي الوجه  
والكفين من المرأة قال الزيادي في شرح المحرر بعد كلام قرره فيه وعرف بهذا التقرير  
أنها ثلاث عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الاجانب اليها  
جميع بغيرها حتى الوجه والكفين على المقدم وعورة في الخلوة وعند الهام كعبورة الرجل  
اه ويزاد رابعة وهي عورة المسلبة بالنسبة لنظر الكافرة غير سيدها ومحرمها وهي مالا

يقتضي الفساد (وعورة الرجل)  
أي الذكر الصغير والكبير  
(والامة) ولو مبيضة وبكاتب  
ومستولمة (ما بين السرة والركبة)  
نظر عورة المؤمن ما بين سرة  
وركبته وهو وان كان ضعيفا الا  
ان له شواهد تجبره وقيس بالذكر  
الامة فيجمع أن رأس كل ليس  
بعبادة (و) عورة (الحرمة) الصغيرة  
والكبيرة (في صلواتها) وعند  
الاجانب ولو خارجها (جميع)  
بغيرها (الوجه والكفين) نظرا  
وبطنا الى السبعين لقوله تعالى  
ولا يدين زيفن الا ما ظهر منها  
أي وما ظهر منها وجهها وكفاها  
وانما لم يكونا عورة حتى يجب  
سترهما لان الحليمة تدعو الى  
ابرازهما وحرمة نظرها ونظر  
ما عند ما بين السرة والركبة من  
الامة ليس لان ذلك عورة بل لان  
النظر اليه مظنة الفتنة

(قوله في التصفة والنهاية أجماعا)  
قال الرعي ان ابن المنذر ادعى  
الاجماع المذكور قال الجرمي  
في حاشيته قوله ادعى اشارة الى  
ضعفه اه

والمكان الخ قالوا في قديم هذا أيضا قال في الروضة لا يقدح في التوالي طول الزمان  
في مضاعفة القمص أي لبس بعضها فوق بعض وتكرر العمامة قال الشارح في المنح  
قال مراد بالاتحاد وقوع الثقلين على التوالي المعتاد لا الاتحاد الحقيقي الخ فافهم كلامه أنه  
حيث توالي الفعل لا تعدد وان لم يتوال الفعلان الزمان والمكان والكلام حيث ستره لثاني أكثر  
من الأول والافلا تعدد وان لم يتوال الفعلان إذا لم يستورا لا يتبع ستره (قوله واتحد  
الزمان) في شرح الإيضاح والعبارة لأن إعلان يظهر أن مرادهم باتحاد المكان أن  
يكون المكان الثاني بحيث ينسب للأول عرفا فن كرر اللبس وهو سائر نظران جاوزا محل  
المسبوب للمكان الذي اشتغاهه وحيث قدبة ثانية لما بعد ذلك المنسوب للأول وهكذا  
والافلا ولا يعد ضغط العرف في ذلك بما قاله الماوردي فيما لو ابتداء الأذان حاشا من أنه  
يجزئته ما لم يجد عن مكان الابتداء بحيث لا يسمع الآخر من مع الأول ومحل ما ذكر أيضا  
في غير تكرار الجاع أم هو وتكرره تعدده القديمة وان لم تعد ما ذكر قال الامام ان قضى  
وطره في كل جاع فان كان ينزع ويعود ولا فصل متواصلة وحصل قضاء الوطر آخر  
فالجاء جاع واحد بخلاف اه وظاهر أن قوله قضاء الوطر آخر أنه تصوير لا تقيد وان  
المراد بتواصل الافعال أن لا ي طول الزمان بينهما عرفا وان اختلف المكان اه (قوله  
لم يتصل بينهما) أي بين الثقلين تكثيرا ما إذا تحلل ذلك تعددت القديمة وان اتحد الزمان  
والمكان وان نوى بالكمارة المائتي والمستقبل وللشافعي قول وهو القديم أنه حيث  
لم يتصل تكفره لا تعدد القديمة بتعدد الافعال وان اختلف الزمان والمكان وهذا  
القول ان جازت تقليده فحقه كبريولي كبريولته اللبس في احرامه قال في الروضة  
فان قلبا بالجد يدغمه مما بسبب واحد بان قطيب أو لبس مرار المرض واحد فوجهان  
أصحهما التعدد اه وذكر نحوه الرافعي في الشرحين وذكر ابن الملقن في شرح التنبية  
الذي هو غنية الذبيحة أن القديم صحبه الشيخ في منسك له صغيرا فأقاده المذهب الطبري  
والجلي وقطعه البند نبهني وقال سواء اتحدت بينهما أو اختلف ما لم يكفر عن الأول قال  
المذهب الطبري وهو الأصح للناس خصوصا في سائر أراس فانه تشق ملازمته ويحتاج الى  
إزالة في الطهارة اه والمالكية أوسع دائرة من غيرهم في عدم تعدد القديمة فقد رأيت  
في منسك الحطاب المالكي ما ملخصه فان فصل موجبات القديمة بأن لبس وقطيب وحلق  
وقلم وأزال الوسخ وقتل القمل فان كان ذلك في وقت واحد ومتقارب فقدبة واحدة  
وكذا اتحد القديمة إذا راعى الثاني عن الأول إذا غفل الإباحة وكذا اتحدان كانت فخته  
أن يفعل جميع ما يحتاج اليه من موجبات القديمة وكذا اتحدان نوى التكرار وهو أن  
يلبس مثلاً بعد ثم يزول العهد فيخلع في نوى عند خطبه أنه ان عاد اليه المرض عاد الى  
اللباس أو يتداوى بدواءه فطلب وشيئاً من كل ما يحتاج الى الدوا ففعل ومحل التية من  
حين لبسه للعدا الى حين نزعه وأما من لبس فوأم نزع لم يلبس غيره أو نزعه فوبه عند النوم

أو حلق شعر رأسه وفدقه وبذنه  
واتحد الزمان والمكان عادة ولم  
يتصل بينهما تكفير

(قوله وللشافعي قول وهو القديم)

جعل في الإيضاح مقابل الأصح

كما نقله في الأصل اه (قوله

والمالكية أوسع دائرة من غيرهم)

أشار العلامة الحنفى بهذا الى

الارشاد الى تقليده فذهب الامام

مالك رحمه الله وتبعناه في ذلك

ورأيت في كتاب العقد القريدي

في احكام التقليد للسهودي

ما نصه وقد كان شيخنا العلامة

ولي الله شهاب الدين الأيشلي

رحمه الله كثيرا ما يشي الناس

في الحرم اذا احتاج لتكرار لبس

الخطب بعدم تكرار القديمة اذا نوى

تكرار اللباس أو تسداه فقلبا

لمالك رحمه الله لما في مذهبه من

المشقة في ذلك ونحوه وما يقع لبعض

الاصحاب من الاختيارات الخارجة

عن مذهب الشافعي رحمه الله

فقرئ العمل لبلاده من الانتقال

الى تقليد القائل بها اه ما روت

نقلهم من العقد القريدي للصلاة

السيد السهودي اه جل الليل

كرباج ومهلل وماء صاف لان  
مقصود السترا ليحصل بذلك  
كلاصباغ التي لا يجر لها من نحو  
حرارة ومغفرة وان استرت اللون  
لانها لا تعسنا وتصور الصلاة  
في الماء فينحسب كونه الركوع  
والسجود فيه وفيمن يوشى بهما  
وفي الصلاة على الجنائز ولو قدر  
على الصلاة فيه والسجود في الشط  
لم يأنه بل لا ايجابه ويجب على  
فاقد نحو التوب السترا العين وان  
رق والماء الكدرو يكتفى بخلاف  
فيه اثنان وان حصلت نجاسة  
محرمية (ولا يجب) عليه (الستر  
من أسفل) وانما يجب من الاعلى  
والجوانب لانه المعتاد (ويجوز  
ستر بعض العورة بده) من غير  
مس ناقص لمصالح المقصود به  
وكذا لا يغيره وان حرم ولو لم يجد  
المسلي رجلا أو غيره الا ما يستر  
بعض عورته وجب لانه يسوره  
(فان وجد ما يكتفى سوائه)  
القبل والدر (تغير لهما) لانهما  
أغلق (أو) كافي (أحدهما  
فقدّم) وجوب رجلا أو غيره  
(قبل) ثم يرد لتوجيهه بالقبل  
للقبل تستر أهم تغليظها لها ولستر  
الدر غالبا بالابسين (ويرد)  
وجوب (فيمه)

ومهلل) قال سم في حواشي المنهج فبقي فعين ذلك عند فقد غيره لانه يستتر بعض العورة  
(قوله كالا صباغ الخ) هذا هو المعتمد لابد أن يكون للستر جرم قال شيخ الاسلام لكن  
يرافق اطلاقهم ما يأتي في الحج انه يندب للمرأة ان تغطي وجهها وتغطي بالحفا الا ان  
يفرق بين العورة وغيرها قال الشارح في الابعاب والفرق ظاهر بل نوزع الاذوى في  
دعوا ما ان قضية تعبيرهم ما ذكر بأن اللون الحادث للصباغ صار له لون البشرة الخ وبؤده  
صحة نحو الموضوع وجود لون الصباغ المذكور (قوله وفيمن يوشى بهما) أي للعجز عنهما  
كاسبق في صفة الصلاة في كلامه أنه لو عجز عنهما دون القيام قام وأما اليها امكانه  
(قوله لم يأنه) ظاهره وان لم يشرق عليه الخروج الى الشط ليسجد فيه لكن المعتمد في  
التحفة والنهاية وغيرهما أنه يأنه حينئذ قال سم في حواشي المنهج والحاصل كما وافق عليه  
م انه ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة  
فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود ليا في مفاهه بلا مشقة وجب ذلك وان  
ناله بالخروج مشقة فهو بالتشاوران شاملي عاريا على الشط ولا إعادة وان شامو وقف في الماء  
وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط اه وكلام الشارح بواقفة وماتل عنهما ما  
يخالف ذلك لم أن في شئ من كتبهما (قوله على فاقد الخ) أي وان كان خارج الصلاة (قوله  
مما عورة محرمية) أي غير ناقصة للظهور كان مس ما بين السرة والركبة منه مع اتحاد الجنس أو  
الحرمة (قوله من أسفل) خارج الصلاة وأدخلها وفي الامداد بتردد النظر رؤية  
ذراع المأتمن كما اذا أرسلت يدها واستقر في الابعاب عديم الضر وبذلك بخلاف  
ما اذا ارتفعت يدها وبواقفة كلام م ر في فتاويه وبخلافه كلام التحفة قال اذا عسر في  
الستر منه وأيضاً فهذه رؤية من الجانب وهي تضر مطلقا (قوله يده) كذلك في شرح  
الارشاد له قال في التحفة بل عليه ان كان في ستر عورته عرق لم يجد ما يسده به غيره كما هو  
ظاهر اه ونظر فيه الشوري في حواشي شرح المنهج ونقل عن سم ما يفيد التخلط فيه  
أي بما يجتنبه في الاصل مع الجواب عنه وعلى القول بالجواب اختلف في حالة السجود  
قال القليوبي في حواشي المحلى واذا استر يده سقط عنه وجوب وضعها على الارض في  
السجود بل لا يجوز له مراعاة للستر لانه متيقن عليه بين الشيخين قاله الملقيني وتبعه  
الخطيب واعقده شيخنا الزبدي وقال شيخنا الرمي بوجوب الوضع تبعاً للرواية ونقله شيخنا  
عنه في حاشيته اى واعتمد سم وقال الشارح بقضيته من حال تعارض الواجبين عليه الخ  
(قوله القبل والدر) قال في الامداد والنهاية المراد منهما كما هو ظاهرهما فيمنع مسه  
(قوله وجوبا) فان خالف لم تعصم صلاته قال المحلى وان لم يكتفه وكان يكتفى الدر والظاهر  
ولو كان زائداً مشتبهاً بالاصلي قال الشوري انه رأى في شرح الروض فيما لو أوصى بثوب  
لاولى الناس ما هو مريض في تقديم الدر أي حيث كفاه دون القبل فليراجع ولا فرق

أي جنباً عنه ولو بقومته أو ستره ولو بقومته أو بده (أو شد وسطه أن كانت عورته تظهر عنه في الركوع أو غيره) فإن لم يفعل صح أحرامه ثم هذا الركوع أن استردوا لأبطلت صلاته وصحب عليه السعي في تعصيل الساتر حالاً وأجزأه وغيرها فظهر ما مر في الماء وبقدمه على الماء وأما وقعه ولأنه لا يدل له وبصلي عابداً وجود الساتر التحصن لأم وجود الحيز برجل يلبسه للراحة ولو أمكنه تظهير الثوب وجب وأن خرج الوقت ولا يصلي فيه عابداً ولو حبس على نفس فرش السترة عليه وصلي عابداً وأتم الأركان ولا إعادة عليه (الشرط التاسع استقبال عين (القبلة) أي الكعبة فلا يكفي ٢٤١ التوجه لغيرها للقبلة الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها وقال هذه

القبلة وخبر ما بين المشرق والمغرب قبله مجهول على أهل المدينة ولا بد أن يسامتها بجميع بدنه فلا يخرج بعض بدنه أو بعض صف طويل امتد بقرع من محاذاتها بطلت الصلاة سواء من بأثرات المسجد الحرام وغيرهم ويجب استقبالها في كل صلاة إلا في صلاة تشد الخوف) كما يأتي وصلاة الحاجز كبرض لا يبعد من وجهه إلى القبلة ومروبو على شدة وغريق وصلوب فيصل على حسب حاله ويبيد (والأقرب السفر) المعين المقصد (المباح) أي الحائز وإن كره أو قصر بأن كان ميلاً أكثر لا أقل فحينئذ لا يشترط الاستقبال فيه بنفسه إلا أن صلى الله عليه وسلم كان يصل على راحته في الفرغير المكتوبة حينما توجهت به أي في جهة مقصده وقبيل بالراك الماشي ولأن الناس حاجتة بل ضرورة إلى الألفاظ فلو كانوا الاستقبال لتركوا وأرادهم مقتضاه فيه أما الفرض ولو جازفة

في ذلك بين السत्री الصلاة وخارجها كما صرح به الشارح وم (قوله أي جيب) أي طوق قميصه (قوله أو يشد) في التصفية ونحوها انتهى يصور في دالة الضم اتباعا لعينه والفتح للفتحة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي وابن الحاجب استواء الأولين وقول شارح أن الفتح أقصحه لانه لا يظفره إلى إثارة الخفة لا تفر من ظفره إلى الاتباع الخ وقال القليوبي لا يجوز الكسر (قوله وسطه) بفتح السين على الأصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده (قوله صح أحرامه) في الأياد مثله ما لو أحرمها عالمها راغ مدة خف فيها وإن قال السبكي المنع عدم انعقادها (قوله هذه القبلة) في التصفية فالصبر فيها واقع لجل الآية على الجهة (قوله بجميع بدنه) المراد جسد العرض البدن فلا واستقبل طرفها فخرج شيء من العرض عن محاذاتها لم تصح صلاته بخلاف استقبال الركن لانه مستقبل لجميع العرض بجميع الجهتين ومن ثمة لو كان أماماً امتنع التقديم عليه في كل منهما (قوله سواء من بأثرات الخ) فقول الامام لو وقف صفياً آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقوفه أو من سمت صلاتهم بخلاف ما لو قروا فإنه لا تصح صلاتهم من خرج عن سمت الخ يحصل على ما إذا كان الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه سامت بكل بدنه وإن كان بحيث لو فرض تقديمه إلى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه فإنه لا يسير فيخرج مع التقديم المذكور عين المسألة (قوله المعين المقصد) المراد المعلوم من حيث المسافة كما قاله شارح في صلاة المسافر تأمل شوري (قوله وإن كره) كأن سافر وحده (قوله ميلاً أكثر) اضطرب كلام الشارح في كسبه في أنه ميل أو أن يخرج إلى محل لا تقزمه فيه صلاة الجمعة لعدم جتماع النداء وهل هذا الثاني أبعد من الأول أو متساويان تقريرا فراجع الأصل أن أردته (قوله مطلقاً) أي سواء كان السفر طويلاً أو قصيراً إلى القبلة أو غيرها (قوله من يلزم بلامها) قال عبد الرؤف في شرحه على مختصر الأيضاح للشارح وظاهر اشتراط كونه عيماً قال ولا يكتفى كونها مقطوعة في مثلها ولولزم بلجام أو قل القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة قد تقتل كما هو مشاهد (قوله زورق) قال ابن علان في شرح الأيضاح بفتح الزاي وسكون الواو بعد هاء مفتوحة تعاقف ويسمى بالسنبوق اه (قوله أرجوحة) رأيت في شرح سنن أبي داود لابن بزلان ما نصه يضم الهمزة وساكن الراء ضم الجيم ويلامحلة ويقال لها أرجوحة وهي شدة شبيهة

٣١ بفضل ل ومنذورة فلا يصلي على دابة سائرة مطلقاً لأن الاستقراء فيه شرط احتياطاً ثم إن خاف من النزول على نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقته إذا استوحش به كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ويومئ ويعيد ويجوز فعله على السائر والواقفة أن كان لهما من يلزم بلامها بحيث لا تتحول عن القبلة أن أتم الأركان وعلى سائر يمتن به رجال وفي زورق جاروف أرجوحة معلقة بجبال وإذا جاز التنقل على الراحلة (فإن كان في هرقة) كهودج ومجارية (أو في سفينة أتم) وجوباً (ركوعه وسجوده) وسائر الأركان أو بعضها إن عجز عن الباقي (واستقبل) وجوباً بالتيسر ذلك عليه

ويجوز ذلك في غير مسجد السنية ما هو وهو من لدخل في سبيلها فلا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا اتعلم الأركان بل في التزم  
فقط ان سهل كركب الدابة (وان لم يكن في حرقه ٢٤٢ ولا في سنية فان كان راكبا) فيما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع

الصلاة واتمام الأركان (استقبل في أحرامه فقط ان سهل عليه) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا مقطورة والالم يلزمه في الأحرام أيضا أما غيره ولو السلام فلا يلزمه فيه مطلقا لأن الانعقاد يحتاج له ما لا يحتاج لغيره (وطريقه) يعني جهة مقصده وان لم يسلك طريقه ولو لغيره عذر قبلته في باقي صلاته) بالتسبية لمن سهل عليه التوجه في التزم فقط وفي كلها بالتسبية لغيره للفرق السابق فلا تخفف عن صوب مقصده أو استديره عدا وان قصر أو أكره أو غير عدا وان طال بطلت صلاته والأفلا ويسجد للسهو ثم ان انحرف الى القبلة ولو يركع به مقوليا أو على جنبه لم يضر لانها الأصل ومن ثم خازله جعل وجهه لها وظهور المقصده (ويؤي الركب) وجوبا (بركوعه وسجوده) ويجب كون الأعيان بالسجود (أكثر) تغييرا له لكن لا يلزمه بذل وسعه في الأعيان (وان كان) المسافر (ماثبا استقبل القبلة في الأحرام) وفي الركوع والسجود) يتجما (في الجلوس بين السجدين) لم يفرق ذلك كله عليه بخلاف الركاب ولا يمتنى الا في قيامه ومنه الاعتدال وتشهد مع السلام لطول زمنهما (ومن صلى في الكعبة) أو عليها فرضا أو نقلا خازله بل يشيب الصلاة فيها

(و) حيث قدان (استقبل من

بناها) أو زيارها المجموع من

أجرانها لا الذي قلبه الرج

شاخصا نابنا) كصية باب مردود

وكذا صامرة فيه أو مشقة

(قد رثق ذراع) قفر سافا كثر

بذراع الأذى وان بعد عنه

ثلاثة أذرع فأكثر (صحت

صلاته) لتوجهه إلى جزمها

بجلاف فهو حبش نابها

وعسا مقرونة فيها وانما ص

استقبال عواثها بالنسبة لمن هو

خارج عنها لانه بعد حيث

متوجه إليها كالمسلي على أهل

منها كأبي قيس بخلاف المسلي

فيها وأولها (ومن أمه كنه

مشاهدتها) أي الكعبة بأن لم يكن

بينه وبينها حائل كان بالنسبة

أو كان بينهما حائل في غير حاجة

(لم يقلد) يعني لم يأخذ بقول أحد

وان كان مخفرا عن علمه لا بد من

مشاهدتها ومسما بالنسبة للأذى

ومن في ظلة لأفاده اليقين فلا

يرجع إلى غيره مع قدرته عليه (فان

يجز) عن علمها حائل بينه وبينها

ولو طارثا في لحاحه (أخذ) وجوبا

(يقول ثقة) في الرواية ولو رقتا

وأنتي (بصريح علم) أي مشاهدة

أعينها لان خبره أقوى من الاجتهاد

فلا يعمل إلى الاجتهاد مع قدرته

على أقوى منه ومثله روى به عراب

لم يطلع فيه وان كان سيدة صغيرة

لكن يشتري أن يكسر طارثوه

في الصفة لقصر مع أحداث قيام فيه وهو مجتمع ويؤخذ منه أنه لو كان زحف أو يمشي  
جائز فيه اه وفي فتح الجواد وهو محتمل وفي الامداد وليس يبعد وفي حاشية الإيضاح  
وشرحه لم يوفق في العابر عن القيام دون غيره وجرى عليه عيبه الرؤف في شرح  
مختصر الإيضاح للشارح (قوله كعبية) في النهاية للجمال الرمي لو استقبل من عنتهما  
قد رثق ذراع لكن لم يحداه سفلته كعبية معترضة بين ساريتين صحت صلاته كما أفق به  
الوالد رحمه الله تعالى لاستقباله فيها الكعبة ويتجه له على ما إذا كانت الصلاة جنازة  
بخلاف غيرهما لعدم استقباله حيث في بعض أفعالها اه وفي حواشي المنهج للشوهرى  
بعد كلام النهاية المذكور مانعه ~~وككتب~~ أي الجمال الرمي بخطه على هامش نسخة  
والوجه صحة تحريره بصريحه إلى وجود المثل الخ (قوله مسجرة) قال الشيخ غيره  
لوصفها الصلي إليها يأخذها فالتأخر أنه لا يكتفى ويحتمل خلافه اه قال سم في حواشي  
المنهج ارتضى مذهب هذا الخلاف فلما تأمل اه ونقله كذلك الشوهرى في حواشي المنهج  
وقال القليوبي في حواشي الهلى انه يكتفى عنه بغير شيئا الرمي (قوله أو مشقة) عبارة  
القليوبي في حواشي الهلى شجرة ثابته فيها وخشنة مسجرة أو مشقة أو مدقوقة كالنودون لم  
يكن له ما عرض انتهت (قوله صحت صلاته) في حواشي المنهج لم يزل الشاخص  
في الصلاة هل يغفر الوحدة لا وقال الخ واعتمد الخطيب الاعتقاد قال كما أجاب به شيئا  
الشهاب الرمي (قوله لم يرحا) في الصفة أو أحده غيره تعديا أو مكنته أزالته فيما  
يظهر (قوله يعني لم يأخذ) أشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد هنا بالتقليد حقيقة قال  
في الصفة التقليد هو الأخذ بقول الغير الناشئ عن الاجتهاد وأراد به هنا الأخذ بقول  
الغير ولو علم أنه ومحمد اه لم يقدا غير اليقين كغير المعصوم أو عدد التواتر (قوله لا بد

من مشاهدتها) مثلها قربة قطعية بأن كان قد رأى بخلافه من جعل ظهره له مثلا

يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر (قوله إلى غيره) أي ولو كان يخبر عن علم قال

سم في حواشي المنهج قد يؤخذ منه امتناع الأخذ بقول المخبر عن المخبر عن علم إمكان

جماع نفس المخبر عن علم أو مسهلته فلما تأمل (قوله فان هذا الخ) من المجز عن علمها أن

لا يمكن الاثنية كما في شرح الروض شمس الإسلام وشرح التبيين للخطيب والشارح

وبصريحه قال سم في حواشي المنهج لكثرة الصفوف والزم قال القليوبي في حواشي

الهلى أو تعتبر بالجالسين أو بالسواى ويخففوا الخ (قوله ومثله) أي مثل خبر الثقة عن

علم روى به عراب الخ لكن هذا بالنسبة إلى الجهة لجوانه في الحراب المذكور رتبة أو يسيرة

وحاصل ما قررته في الأصل في الحراب أنه على قسمين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم بالبروضة المطهرة فهذا حكمه حكم مشاهدة الكعبة في جميع أماكن

الثاني من الأول أن يثبت ذلك بالاحاد فهو في رتبة الاخبار عن علم على الرجاء والحق

كلها أو سواها من الحل على صمد كله  
أو فاقعة من قوائمه في الحرم واعتقد  
عليها وعكسه تغليباً للحرمة وإنما لم  
يثن صمد أسبى من الحرم إلى الحل  
أو من الحل إلى الحرم لكن سلك في  
أثناسه الحرم ثم قل له لأن ابتداء  
الاصطباذ من حين الرمي أو نحوه  
لأن حين السبي وإذا سقت  
التسمية عند الأول دون الثاني  
ولو أخرج يده من الحرم ونصب  
شبكة في الحل فتعلق بها صمد لم  
يضعه ولا عبرة بكون غير قوائمه  
في الحرم كراهه والعبرة في الشاتم  
بمستقره نعم أن أصاب الجزء الذي  
في الحرم ضمنه وإن كان مستقراً  
على غيره ولو كان في الحل ومروءه  
في الحرم ضمنه وكذلك الكتاب أن  
تعين الحرم طريقاً لأنه اختيار  
(ويحرم) على الحلال والحرم (قطع)  
تأثت الحرم من الشجر والحشيش  
(الرطب وقطعه) ما باحاً كان أو معلوكاً  
حتى ما يستنبته الناس لما صبح من  
قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح  
مكة أن هذا البلد حرام فحرمته الله  
لا يعشده شجره ولا ينقر صيده ولا  
يتخلى خلاؤه والعهد القطع وإذا  
حرم القطع فالتلجج أولى والخلا  
بالقصر الحشيش الرطب وغير  
بجدة سائر الحرم ونحوه بالرطب  
البابس فيجوز قطعه وقطعه ولو  
خرست حرمة في الحل لم تتحل  
الحرمة عنها أو حلية في الحرم  
لم يكن لها حرمة

أي لأحكام المسلمين لكنه لا يجوز له الجزاء بالصيام بل يتغير بين المثل والطعام (قوله  
كلها) قد عرفت في الباب بالمعنى وأقره في شرحه وكذلك في شرحي الاشارة لكن مع التبري عنه  
قال في التقيح ومحل الأول في غير الناصري (قوله واعتقد عليها) أي وأن اعتد على الأخرى  
في الحل بخلاف ما إذا اعتد على التي في الحل فتطوهر هذا في القائم لمساياً في كلامه في  
التاتم (قوله أو عكسه) أي بأن روى من الحرم صمد في الحل وأرسل كتاباً معلماً على  
صمد في الحل (قوله أو نحوه) أي كضربه (قوله عند الأول) أي الرمي ونحوه والثاني  
السبي (قوله لم يضعه) في الامداد والنهاية قياساً به ما لو أخرج يده من الحرم ورمى إلى  
صمد فقتله لم يضعه اهـ وتبرأ منه في الصفقة ثم تطرفه وما إلى خلافه (قوله كراهه) أطلق  
كذلك شيخ الإسلام في شرحي البهجة والجمال الرمي في شرحها واعتقد في الاسبق  
والخطيب في شرح التنبية والشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية وشرح الدخيلة  
تقييد الزكشي كالادعى عدم اعتبار الرأس ونحوه ما إذا أصاب الرأى الجزء الذي من  
الصمد في الحل فلو أصاب رأسه مثلاً في الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها في الحل وكلامه  
في الصفقة كالمتردد بين اعتقاد ما هنا وتقييد الادوى نعم إن جعل قول الشارح في هذا  
الكتاب نعم أن أصاب الجزء الخ على ما يشعل مسئلتاً فهو معتد في هذا الكتاب تقييد  
الزكشي كالادعى لا الإطلاق (قوله ولو كان في الحل) أي الصمد والصادق في الصفقة  
لو كان محرماً وبالحرم عند ابتداء الرمي دون الإصابة أو عكسه ضمن (قوله إن تعين  
محرماً لا اصطباذ بها) ثم فصل فوقع الصليح التعدي به لا في عكسه اهـ (قوله إن تعين  
الحرم طريقاً) أي بأن لم يجد مفر غيره وإن جهل المرسل لكن لا تسمع الجهل فيضمنه لأنه  
الجاء إلى الدخول فيه فليترك له اختيار مع ذلك بخلاف ما إذا وجد مفر أقل يضمن مرسل  
الكتاب بذلك لأنه اختياراً فقول الشارح لأنه اختياراً لتعليل لعدم الضمان فيما إذا لم  
يتعين الحرم طريقاً للكلب أو الصيد وبه فارق السهم ويضمن الحلال فراحبس أمه عنه  
حتى تلف وهو في الحرم وأثم في الحل ولا يضمن أمه لأنه أخذها من الحل وإن كانت الأم في  
الحرم دون فرخها النائف ضمنهما (قوله حتى ما يستنبته الناس) هو على عمومته في الشجر  
على المعقد وأما الحشيش فليس يعلم من المستنبات إلا نسبة في كلامه أنه انما يحرم منه  
ما لا يحتاج اليه من الرطب ولا يؤذى ولا يكون عاملاً شأنه أن يستنبته إلا آدميون سواء  
أنيت بنفسه أو ما قبلت أما إذا كان شأنه ذلك وإن يفت نفسه ~~كما~~ الخطئة والبقول  
والخضر وأت فيجوز أخذه (قوله وقطعه) هو على عمومته في الشجر وأما الحشيش فيجوز  
قطعه لا قلعه إلا أن فسده من أصله وهذا هو المعقد وجرى الشارح على تساويه ما  
في تفصيل الحشيش كما سيأتي في كلامه (قوله لم تتحل الحرمة عنها) أي ويجب ردها إلى  
بقيع من الحرم وإن كانت غير منها الأول فإن يست بالنقل ضمنها وكذلك لو نبتت في الحل  
لا الحرم ما لم يدها إلى الحرم فتنبت فيه من غير نقص ومحل وجوب ردها ما لم تبس بحيث



لا يري نباتها والامسقط عنه الخاطبة بالذو لزمه ضمها (قوله ثبت لها حكم الاصل)  
 وبالعكس لم يثبت لها حكم الحرم بل هي حلت على ااحتيا وفي الابواب لو أدخل ترابا من  
 الخ إلى الحرم وعكسه وغرس فيه فهل العبرة بالتراب او بمحل عمل قطر والوجه اخذنا  
 من كلام الزركشي الثاني لان الغرس في الحقيقة اعمله محل التراب وانه فرض أنه  
 كثير ان العروق لم تصاونه اعتبره هو لعله فينا يظهر اه (قوله في الحل والحرم) أي  
 بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم قال في الابواب بأن يكون أصل العنق فيمختلف  
 العنق نفسه فانه في الحل اه (قوله في سنته) أي سنة القطع أي قبل معنى سنة كاملة  
 من القطع قال في الصحة لو قيل يكفي العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفاته  
 خلفه ويكفي بالمتلة بالعرف المني على تقارب الشبه دون تحديده لم يعد اه فان لم يختلف  
 أو اختلف لامثله أو مثله لافي حقه فعليه الصمان فان اختلف مثله بعد وجوب فعله لم  
 يسقط الصمان واختار في السوال الحل يجوز اخذه مطلقا بشرط أن يختلف في سنته  
 وعلى اجواز هل يجب فعله ان لم يختلف على ثلاثة أروام كانت أو قرية السكان وقد  
 أرضحت في الأصل (قوله بضرها) أي الشجر والافيجوز اخذه الساحة ولا يجوز لغير  
 حاجة (قوله الا الاخر) في شرح الاعلام نسخ الاسلام بكسر الهمزة وسكون المجهة  
 وكسر الخاء المجهة ثبت معروف طيب الرائحة الواحدة ذخرة اه (قوله أو غيره) شمل  
 ذلك البيع وجرى عليه الخطيب الشربيني في شرح المنهاج والتبعية ونقله عن افتاء شيخه  
 الشهاب الرمي والشارح في الصحة والحاشية ونقل الجلال الرمي في النهاية ان والده في  
 فتاويه عقب القول بجواز بيعه بقوله ويجاب بأنه انما يبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا  
 لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع اه واعتقد م وفي شرح البداية عدم جواز  
 البيع (قوله المؤذبة) أي وان لم تكن من الشوك (قوله ان وجد السب) هذا اعتقد  
 الشارح في كتبه وشيخ الاسلام في الاستنى والخطيب في شرح المنهاج والتبعية واعتقد  
 الجلال الرمي في النهاية وشرح البداية جواز اخذ يستعمله اذا وجد السب قال السيد  
 عمر البصري ولعله الوجه وعلى الاول اذا وجد السب جاز اخذته ولو للمستقبل وقيدته في  
 الصحة في عاف الهائم هنا بما اذا لم يتسرأ أخذه كلما اراده وقد بذلك السيد عمر البصري  
 مثله الدواء ايضا (قوله للساحة اليه) أي بخلاف الشجر فانه لا يجوز قطعه ولو للساحة  
 على المعتقد (قوله ولا يجوز قطعه للبيع) أي قطع كل من عاف الهائم والدواء وما يتعدى به  
 وعليه جرى في الصحة والابواب قال ويجري ذلك في أخذ السنا ونحوه لبيعه ممن ندأوى  
 به وجرى على عدم الجواز شيخ الاسلام ذكر ما في شرح البهجة وكلام النهاية ظاهر فيه أيضا  
 وكلام الشارح في المنع وابن علان في شرح الايضاح في جواز بيعه قال ومحل منع بيعه  
 ان قطعه بقصد البيع اما اذا قطعه لحاجة ثم طرأ له قصد البيع فلا يمنع لكن كلام الروضة  
 يقتضي انه ان اخذه لحاجة لا يملك منه بل أن ينتفع به ولو باذباب عينه كالطعام الذي

ولا يضمن غصنا أصله في الحل ويضمن  
 صده افوقه بخلاف ضمن في الحل  
 وأصله في الحرم فانه بضمنه دون  
 صده فوقه ولو غرس في الحل نواة  
 شجرة حرمية ثبت لها حكم الأصل  
 ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل  
 والحرم ويحرم قطع غصن لا يختلف  
 مثله في سنته وبضمنه وقطع ورق  
 الشجر ان كان مكانه يحيط بضرها  
 (الا الاخر) فلا يحرم قطعه  
 ولا قطعه للتسقيف وغيره لاستنائه  
 في الخبر الصحيح (و الا الشوك)  
 وان لم يكن في الطريق والافحصان  
 المؤذبة في الطرق كالسيد المؤذي  
 والجواب عن خبره ولا يعرضون  
 أنه يتناول المؤذي وغيره نفس  
 فيه المؤذي بالقياس على قتل  
 القواستى نفس (و الا علف)  
 الهائم والدواء أي ما يتعدى به  
 كالخنظل ان وجد السب لا قبله  
 وما يتعدى به كالرجلة والبقلة  
 فيجوز اخذه للساحة اليه ولا يقطع  
 الا بالقدرة والحاجة ولا يجوز  
 قطعه للبيع من علف أو تدأوى  
 به ويجوز بيع الخشيش والشجر  
 بالهائم (و الا الرمح) كالخنطة  
 والشعر والذرة والبقول  
 والخضراوات

أبيع وبه يعلم أن هبته كبسه ومن قطعه لبيع فلا عليك ولكن للحساج أخذ منه بشره  
 أو غيره ولا حرمه عليه الأمن حيث كونه أعانه على معصية كعب الشطر خرج مع من بيعه فقد  
 تحريره ولو جهل البائع الحرمه عذر لنفاه على العوام بل على كثيرين المتفهمه فيجوز  
 الشرع له لكن يجب على من علم منهم ذلك بيان تحريره اه كلامهما (قوله فيجوز قطعه  
 وقطعه) قال القلوبي في حواشي المحلى ويجعل التصرف فيه بالبيع وغيره اه (قوله  
 والشجر) قد علمت بما قدمته لك انهم لم يجزوا تفصيل الحشيش في الشجر (قوله ولو  
 اخلف ما قطع الخ) في الصفه ولو بعد سنين كما اقتضاء اطلاقهم فلا يضمن والحاصل أن  
 المراد ببيع أربع أحمدها ما لا يضمن مطلقا وهو ما احتاج اليه مع الحشيش الأخضر والأخضر  
 وكذا عود السواك شبه على ما سبق من اختلاف ثانيا ما لا يضمن إذا أخلف مطلقا وهو  
 الحشيش الأخضر الملقوع لغير حاجة ثالثا ما لا يضمن إذا أخلف في سنة القطع والأخضر  
 وهو ضمن الشجر رابعا ما يضمن مطلقا وان أخلف في حبه وهو قطع الشجر من أصله  
 (قوله والأخضر بالقيمة) أي حيث تعدى قطعه ولم يخلف (قوله دم تخير) سبق بيانه  
 وكذلك التعديل (قوله تقريرا) والأفتان النعامة من البدنة ثم ما عافه نقل عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أو العصابة يتبع وما لا نقل فيه يحكم بعمله إعلان فان لم يكن له مثل  
 فالقيمة (قوله في موضع الاتلاف) بخلاف المثل فإنه يعتبر بقيمة مكة كسأسي في كلامه  
 ويكون التقرير بقول عدلين (قوله كذلك) أي ذكر أو أوثى أذيجزى المذكور عن الاتي  
 كعكسه (قوله ولا تجزى عنها بقرة) بل ولا تجزى عن الشاة في هذا الباب وفي شرح  
 المختصر لعبد الرؤف وشرح الايضاح لابن الجلال أنه لا بد في اتلاف الحمام من شاة تجزى  
 في الاضحية وهذا ضعيف إذ لا راجع فيه في الصغير صغير وفي الكبير كبير (قوله وفي  
 القلبية) هي كبار الغزال إذا طلع قرناته وقيل ذلك هو غزال (قوله شاة) المراد بها هنا العنز  
 أذهي التي تغال القلبية وان كانت الشاة تشمل الضأن والمزق في كلامه تجزى وهذا  
 باعتبار الأصل والأقوال راجح جواز المذكور عن الاتي وعكسه (قوله ونحوها) أي كإيها  
 والقمرى والديبي يضم الدال والقائمة والضوا وغيرها (قوله يبع) أي يشرب الماء  
 بحر عابلا مص ولا تنفس كسرب الدواب أذغير نحو الحمام بشره قطرة قطرة جازعاهد  
 جرح (قوله ويهدى) أي يفرد ويرجع صوته والجهور بجعوا بينهما وبعضهم اقتصر على  
 العبث لا لزهما أو إشارة إلى أن العبث يكفي وان لم يهدد وكما في بعض العناوين  
 (قوله والألف القياس القيمة) أي القياس على غير المثل أذهون من أفراده إذا مثل له في  
 الصورة تقريرا من التميم وقيل مستندهم الشبه وهو العبث وقيل القالبية أي في بعض  
 أنواع الحمام ألا تأتي في القاخت وفيه أن المراد بالمثلية في الصورة تقريرا لأن الطبع  
 (قوله والوبر) بسكون الموحدة جمع ورفقة أصغر من السور كخلاء اللون لأذن لها  
 ذكره الجوهري (قوله أربعة أشهر) ويجب أن يكون المخرج عن الأرب فوق أربعة



وتبطل بالنطق بما ذكر (ولو) حصل (بقتضوا كراه) لندوته فيها (وضعت وكراه) ولولا آخره (وأئين ونفخ من الفم أو الالاف) كما قاله جملة من المتأخرين لكن بعد تصوّره وعطاس وسعال بلا غلبة في الكل إذا ضرورة حيثئذ (ويعد في يسير الكلام) عرفا كالكتبتين والثلاث (ان سبق لسانه) اليه (أو نسي) أنه في الصلاة (أو سهل التصريم) للكلام فيها (وهو قريب عهد بالاسلام) ومن أي شخص (نشا) بياديه بعدة عن العلماء) أي من يعرف ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم تكلم قليلا في الصلاة متعذرا فراغها (ويبطل صلاة من تكلم فيها قليلا جالها قريبا اسلامه) وقيل بذلك الباقي وكما جاهر من جهل تحريم ما أتى به أو كون التنسخ مبطلا وان علم تحريم بنفس الكلام بخلاف ما لو علم الحرمه جهلا لا يبطل فانه يبطل إذ حقه بعد العلم بالتصريم الكف

(قوله لمن نسيه) أي اجتماعه ويرى عليه القليوب وغيره وإذا استدبر قلبه حيثئذ ويطي نجاسة غير مفعولتها أفنى م بالطلان وقال القليوب يهدم البطلان حيث يزد على قدر الحاجة لحطابه

الحلى أي في نفسه وان قصد به عدم الافهام ككسبه الخ وفي حواشي المتن لم لو قصد بالمفسد ما لا يفهم كأن قصد بقوله الصاف من القلق مال طيب الى أنه لا يضر وهو محتمل الخ وتردد في ذلك في شرح أبي شجاع وفي شرح التبيين للطيب ونحوه النهاية لقول فاف أو صاف فان قصد كلام الآدميين يبطل وكذا ان لو قصد شيئا أو القرآن لم تبطل الخ (قوله وتبطل بالنطق الخ) يستثنى من ذلك اجابة صلى الله عليه وسلم بقوله وأفعل وان كثر فلا تبطل بذلك وتجب وقيد في التفتة بجماهه وفي النهاية بعصره وزاد من في حواشي المتن بعد موته لمن نسيه وألحق الزركشي فينبغي عيسى صلى الله عليه وسلم وأقره الشارح وفي شرح الارشاد لم يرعه في التفتة وكذلك م وأما الاجابة لغیر الاية فغرام في القرض مطلقا وتندب في الفل ان شق على والده عدمها وفي التفتة الوجوب ان تأذيا بعد ما تأذيا ليس بالهين (قوله لندوته) أي الاكراه (قوله عرفا) أي لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالعادة بقوله واشكل أسماء ما شأكم تنظرون الى مع ان ذلك أكثر من سبع كلمات تحوية (قوله والثلاث) كذلك التفتة هنا وفي الصوم منها أنهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات وأدبع وقال القليوب خمس كلمات فأقل ثم قال والمختدع عدم البطلان بالسنة ودونها بالطلان بما زاد عليها الخ (قوله أنه في الصلاة) وفي الامداد والنهاية ولو لم يكن بطلان صلاته بكلام ما سهاه ثم تكلم بيسرا عا مده لم تبطل (قوله وهو قريب عهد بالاسلام) في شرحه على الارشاد والعباب والنهاية للعمال الرمي وان كان بين المسلمين وأقر في التفتة أن الخطأ لنا اذا قضت العادة نية بأنه لا يخفى عليه ذلك لا يعذر (قوله بعدة) في التفتة يظهر ضبط البعد بما لا يجوز مؤنة يجب بذله في الحج توصله اليه ويحتمل أن ما هنا أضيق وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الاصر الضرر وروى لا غير فانه منى أطاقه وان بعد ولا يكون شحودين مؤثر على عذرا ولا يكف يسح قته الذي لا يضطر اليه (قوله أي عن يعرف ذلك) أي وان لم يكن مؤثرا اعلم (قوله ولم يبطل) من المزيذ وقاعله يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلاة الخ مفعول يبطل أو من الجرد وعليه فقوله صلاة الخ فاعل تكلم ومرا دعي تكلم معاوية بن الحكم (قوله وقيل بذلك) أي بهوه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة من تكلم جالها بشرطه (قوله الباقي) هو سبق اللسان والجمل الناشئ صاحب بهد ادع العلماء (قوله وكما جاهر الخ) قضيته اشتراط كونه قريبا بهد بالاسلام أو نشا بعيدا عن العلماء وهو كذلك في بعض نسخ شرح الروض ويصرح به كلام شرح المتن وظاهر كلام أصل الروضة وهو الواقع في بعض نسخ شرح الروض عدم اشتراط ذلك وصحت الشارح في التفتة الجمع بينهما يحمل الثاني على أن يكون ما أتى به مما يجبهه ككراه العوام فيعذر مطلقا والاول على أن يكون مما يعرفه ككراههم فلا يعذر الا بأحد الشرطين المتقدمين (قوله أو كون التنسخ الخ) أي وان كان مخالفا للمسلمين خالف في التفتة ويؤخذ منه أن كل ما عذروا به لغيره لفظا فعلى

وإن استئذناها في الفرض

أيضا الثاني الزوجية يسن  
 له الحج بزوجه للأمر به في  
 العصم يسن لها أن لا تصوم  
 بغير إذنه نعم يمنع على الأمة ذلك  
 إلا إذا تزوج والسد والفرق  
 أن الحج لازم للمرأة فتهارض في  
 حقه أو إيجاب الحج وطاعة الزوج  
 تجازيها إلا حرام وتنبه لها  
 الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب  
 عليها الحج ولذا أحرم على الزوجة  
 صوم النفل بغير إذن لا الفرض  
 وقياسه أنه يحرم على الحرمة  
 الأحرار هتافا للنفل بغير إذن  
 (ولزوج منع الزوجة من)  
 التسكع الفرض والمسنون لأن  
 حقه على الفور والتسكع على  
 التراخي ويقاوم الصوم والصلاة  
 بطول مدته بخلافهما فم  
 أن سافرت معه باذنه وأحرمت  
 بحيث لا يقوت عليه استتاعها  
 البتة بأن كان محرما وكان  
 أحرما يفرغ قبل أحرامه أو  
 يفرغان معاً يمكن له منعها لأنه  
 تقنت وليس له منها من نذر  
 معين قبل التكاح أو بعده  
 لكن باذنه ولا منع الحائض نفسها  
 قبض المهر لأن لها السقر بغير  
 إذنه الثالث الرق فإذا أحرمت  
 باذن سيده لم يحله وإن أقسده  
 لأنه عقد لازم عقده باذنه  
 ولشتره القسح أن جهل أحرامه  
 ويحرم عليه الأحرار بغير إذن  
 سيده (وليس يمنع رقبته)

في كتبه وكذلك الجبال الرمي وكعبة الإسلام عمره والقضا والنذر (قوله في الفرض)  
 وكذلك التطوع حيث لم يكن له ما منعه كان قد صدقه فإذ (قوله أن لا تصوم الخ)  
 أي الفرض وأما التطوع فسد أي في كلامه حرمت عليها (قوله لازم للرجل) في النكح  
 وقصور الأعداد يظهر أن المراد بالزوجة لها أن من شأنه ذلك وإن كانت فقيرة تغلب ما أمراً  
 ويحتمل خلافه لما يأتي اه واستوجه الجبال الرمي في شرح الإيضاح الأول (قوله ولذا  
 حرم) أي لا فرق بين الفرض والتطوع (قوله لأن حقه على الفور الخ) أخذ منه أنه لو قضى  
 عليها بأصوغ عيب أو موت بقول طبيبين عدلين لم يملك الزوج تحللها وجرى عليه التحليل  
 الشرعي في فسخ التسمية وقهره وفي الإيجاب أنه لا وجه وفي النكح أنه غير بعيد وجرى  
 عليه الجبال الرمي في فسخ النكاح والإيضاح ونالقه في الفضة لكن مع التبري  
 منه (قوله أن سافرت معه) هذا أطلقوا عليه ونالقه في الفضة لكن مع التبري منه  
 (قوله أو يفرغان معاً) بخلاف ما إذا كان تحللها يتأخر عن تحله قال في الإيجاب لغو  
 زوجة في الطواف والسعي والأستحباب إلى مر كوب تذهب عليه من متى أو إلى من يصحبها  
 اه وقد ذلك في النكح إذا تحلل قال والأدلة على جواز ذلك وهو محرم اه (قوله وإن  
 أقسده) لكن لا يلزم السيد إذن في القضاء لأنه لا يباذن في الانسداد وقضته أهله أو أنه  
 فيه لزمه الإذن في القضاء أو ودفه في الإيجاب احتمالين بلا ترجيح (قوله ولشتره  
 القسح) أي فسخ البيع لأن أحرامه مع عدم تمكن السيد من تحللها عيب يظهر بالبيع  
 فإن علم بأحرامه يملك فسخ البيع لأنه حثيث ذراعيه بهيه وأما إذا كان أحرامه بغير إذن  
 سيده فليشتره حينئذ تحللها بكتفه ولا خيار للمشتري في فسخ البيع على العقد وإن رجع  
 السيد من الإذن قبل أحرام الفتن تحللها وإن جهل الفتن رجوعه وكذا المشترية منه  
 تحللها لكن لا يقبل قول السيد في الرجوع إلى البينة فإن في النهاية يأتي فيه ما ذكر  
 في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة وإن أذن له ليحتمل في تحللها لعنه وأذن له  
 ليمتنع فله بعد العزم منعه من الحج ولو تقدم أحرام الفتن على زمان عنه السيد أو مكان  
 كذلك فله تحللها ما يدخله ولو أذن له ليحتمل أو يفرغ فتن لم يحله لأن ما أذن فيه مساو  
 للقران وأذن له ليمتنع فتن لم يحله كما جرى عليه الشيخان وجرى القاضي وابن كعب  
 والذمعي وزكريا على جواز تحللها لاحتقال أن يرجع بعد العزم عن الإذن في الحج  
 ولو سأل في عام معين باذن سيده ثم أتت له السيد آخر لم يكن له منعه ولا تحللها ولو أحرمت  
 بغير إذن فذلت له سيده في المنع فيه فله إباحة هو ولا المشتري تحللها لكن للمشتري الخيار  
 ولو أذن له في أحرامه طلق ففعل وأراد صرفه للتسكع والسيد لغيره قال إمامنا من دعا إلى  
 الأيسر (قوله ولا يمتنع رقبته) المراد بالسيد مستحق منفعة الرقيق فالوقوف على  
 معين يعتبر إذنه والأدلة تحللها أو على جهة يعتبر إذن الناظر ولو كما يشترط أن لا تفوت بعض  
 مناعه بأحرامه ولما سأل عنه لم يعمل في السقود فمعية يعتبر إذن المستأجر والموصى

(قوله كما اعتقدوا الخ) وفرق في  
الصفة بين ما هنا والكتابة حيث  
يكنى قرن النسبة بآتيها أو آتى  
يبر منها بأن بعض اللفظ ثم انما في  
من مقارنة النسبة لا يقتضى  
وقوعا ولا عدمه بخلافه هنا  
فانه مبطل فاشتراط مقارنته  
الماتع لجمعه حتى لا يقع الابطال  
بعضه فثأمل ذلك فانهم اعتقدوا  
مع كونه مما سوى مهم انه نقله  
الاصل

ما لو قصد القراءة وحدها والذكر  
وحده أو مع نحو التفهيم فان  
الصلاة لا تبطل لقائه ما تكلم به  
على موضوعه ولا فرق على  
الوجه بين أن يكون انتهى في  
قراءته تلك الآية أو أنشأها  
حينئذ ولا بين ما يصلح لتضاغط  
الناس به من قلم القرآن والأذكار  
وما لا يصلح وخرج ينظم القرآن  
ما لو غير قطعه كقوله يا ابراهيم  
سلام كونى فتبطل صلاته مطابقة  
ثم ان لم يصل بعض ما بعض وقصد  
القراءة فلا بطلان (ولا تبطل)  
الصلاة بالذكور والدعاء بلا  
خطاب) فلهذا غير النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا تعليق (ولا باللفظ  
بغيره

في حواشى شرح المنهج أيضا (قوله القراءة وحدها الخ) أى لجميع اللفظ كما اعتدوا في  
الصفة والنهاية اذ عرفت عن بعضه بصير اللفظ أجنيا ما هنا الصلاة ومحل ذلك حيث كان  
هناك تفرقة تصرفه الى كلام الأئمة ~~كما استند أن شخص~~ والام بضر وان لم يقصد  
القراءة وبعبارة الایجاب لا وجه أنه حيث لم يوجد حصار في لم يشترط قصد ولو في المحل  
انتهت (قوله أو أنشأها) حينئذ اعتد الشارح في كسبه وكذلك م وغيره وقال النوى  
في المجموع ينبغي أن يفصل بين أن يكون انتهى في قراءته اليها فلا تبطل أو لا تقبل واعتد  
الأذرى والسيد السجودى وأبو غفرمة وغيرهم قال سم في حواشى المنهج انه وجه جدا  
مع التأمل الصادق بل لا ينعى غيره اه (قوله وما لا يصلح) اعتد الجال الرملى أيضا وأطال  
في تقريره الشارح في الامداد وجرى السبكي والاسنوى والأذرى والسيد السجودى  
وغيرهم على التفصيل في ذلك فقالوا اما لا يحل غير القرآن أو كان ذكر بعض فلا تبطل به  
الصلاة قطعا على ~~كل~~ التقدير قال أبو غفرمة وبه يعلم أن التسليم والتبجيل ونحوهما  
من أنواع الذكركن قسم ما لا يصلح للكلمة إلا دمين فلا بطلان به وان جرد فيه قصد  
التبجيل بدليل كلامهم في الايمان وكلام شرح المذهب المدركلام الرافعى في العزيز ثم قال  
فان ارتكب خلافة مرة ~~مكب~~ فهو اما خارج عن المذهب أو على وجهه شاذ غريب  
في المذهب الى آخر ما قاله (قوله مطلقا) كذلك في شرح الارشادة أى وان قصد القرآن  
وحده لكن في الصفه مانسه وبحت أنه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حالها أنها قرآن لم  
تبطل زائدة في الایجاب وليس بعيدا واعتد الشهاب الرملى في شرح نظم الزيد وجهه م وفي  
النهاية وشرح البهجة تبعا لشرح البهجة الكبير لشيخ الاسلام وهذا هو المعتمد فقوله  
ان لم يصل الخ ليس بقيد على المعتمد (قوله بالذكر) بحث في الامداد أنه مائتدب الشارح  
الى التعبد بلفظه والدعاء أنه ما تضمن حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه ~~مكب~~ قوله كم  
أحسنتم الى وأسأت وقوله أنا المذهب وأقضى القفال بأنه لو قال السلام بقصد اسم الله  
أو القرآن لم تبطل والابطال ومثله الغافر وكذا النعمة والعاقبة بقصد الدعاء اه وفي  
الحققة ليس منها قال الله كذا لانه محض اخبار لا تضافه بخلاف صدق الله وقبده في  
النهاية بما اذا لم يكن في محل تلاوته فقال لو قال في غير محل تلاوته قال الله والنبي كذا بطلت  
صلاته وفي حواشى المنهج لم لو قال صدق الله العظيم عند قراءته شيء من القرآن قال م  
ينبغي أن لا يضر اه (قوله والدعاء) أى الجائزين والابطال صلاته ولا فرق بين المسجع  
وغيره على المعتمد قال القليوبى ولو قصد خلافا لا لعمادى لعدم حرمة وفي فتاوى م ر  
جواز اللهم ارزقني جارية أو زوجة فقربها قدر كذا (قوله ولا تعليق) نحو اللهم اغفرلى  
ان أردت تبطل به كما بين ذلك فى الاسنى وسيأتى فى كلامه فى هذا الكتاب (قوله كالتعق)  
شروط ذلك كما يؤخذ من كلام المصنف والشارح أربعة أن يكون بالعريية وأن يكون  
قربة وأن تخلو عن التعليق وعن الخطاب المضرو زائدة في الصفه أن تتوقف على التلفظ بها

## قوله وسكتك الشارح في

الامداد) عبارته ولو قال قال الله  
أول التي كذا بطلت أقرأ امامه  
بالله تعبدوا بالله نستعين فقالها  
بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء  
هذا ما في التحقيق لكن ظاهر كلام  
المجموع الوجه مطلقا واقعه  
جمع ولو قال استعنا بالله فظاهر  
كلام الفري بالطلان مطلقا  
بأنفاق المجموع والتحقيق وهو  
واضح حيث لم يقصد الدعاء  
انتهت عبارة الامداد اه أصل

ويسمع نفسه ولو قرأ امامه بالله  
تعبدوا بالله نستعين فقالها أو قال  
استعنا ونستعين بالله بطلت ان لم  
يقصد تلاوة أو دعاء قاله في التحقيق  
(ولا تبطل بالسكوت الطويل)  
ولو (بلا عذر) لانه لا يحل يتعظمه  
(وبس من نابه شيء) في صلواته  
ككتيبه امامه واذنه لا داخل  
وانذاره فخرأعنى من وقوعه في  
مخدور (أن يسمع الله تعالى ان كان  
وجلا) بقصد الذكر وحده  
أو مع التنية والابطلت صلواته كما  
علم عامر (و) (أن تعفو المرأة)  
والنفي والاولى أن يكون يظن  
كف على ظهر (كف) (أخرى)  
سواء الجسدي أو البشري وذلك لما  
صع من قوله صلى الله عليه وسلم  
من نابه شيء في صلواته فليسبح فانه  
اذاسبح التفت اليه وانما التحقيق  
للتسبيح فلو صدق الرجل وسبح غيره

يكن خلاف السنة ولو سكتك التحقيق

منها باللفظ وفي شرح العباب للشارح هل يشترط في نذب الرد باللفظ بصد القراغ حضور  
المسلم أو لا فرق محل نظر واطلاقهم فيه يد الثاني فان قصد الدعاء بالسلام فلا فرق بين  
حضوره وغيره اه (قوله ويسمع نفسه) أي خلا لما في الاحياء وغيره (قوله أو دعاء)  
أي ان لم يقصد أحدهما أي فبإذا قال التتبعيد والتتبعين ولم يقصد الدعاء وحده فيها  
اذا قال استعنا ونستعين بالله (قوله قاله في التحقيق) ظاهره أن من قوله ولو قرأ امامه الخ  
في التحقيق وهو أيضا ظاهر الصفة والنهاية وغيرهما لكن الذي رأيته فيه ولو قرأ امامه  
باللغة وباللغة يستعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء اه وقد نقلها عنه كذلك  
الخطيب في شرح التتبعين وأبي جعاب وكذلك الشارح في الامداد وكأنه لما لم يكن بين  
المقاتلين فرق لوجود الصارف في سماع القرآنية وهو احتمال ارادة اجابة المأموم بذلك  
فرواها امامه نسب الشارح وغيره ما ذكر التحقيق (قوله بالسكوت) وان نام بمكثاة بعده  
بجلا ما لو أعني عليه لا تقاض وضوئه (قوله ولو بلا عذر) محله في غير الركن القصير  
والابطلت الصلاة وفي فتاوى م ر لانه منسوب في قوم متقصير في الجملة فتزل ذلك منزلة  
العهد (قوله لانه لا يحل) في الاعباب يصح كراهة تطويله بغير عذر ولقوة الخلاف في  
الابطال اه (قوله كنيته امامه) أي على خصوص (قوله فخرأعنى) أي من غافل  
والمراد ما بين أن يكون ما يقبه به الرجل هو التسبيح لا غير وما يقبه به غير الرجل  
هو التحقيق فالسنة واجبة الى التنية به لا الى التنية نفسه اذ هو يتقسم الى مندوب ان  
كان لمندوب كما اذا هم امامه بقرئ السنة كالشهد الاول والى مباح ان كان لمباح كاذنه  
لا داخل بال دخول والى الواجب ان كان لواجب كاذنه مشرف على الهلاك ان تعين ذلك في  
انقائه ثم محال الاكتفاء بالتسبيح في انقائه وان حصل به الانذار والتعني غيره على حصول به  
من قول أو فعدل وان كثر ان كان الكثير أسرع افضاء تبطل بالكثير صلواته على المعتقد  
(قوله في محذور أي موقت) ولما يبيع التيم كما يحسنه في الاعباب (قوله يظن كف الخ) في  
التبعة ضرب يظن وهو الاول وظاهر العين على ظهر اليسرى وهذا أول من عكسهما  
وهو ضرب يظن أو ظهر اليسار على ظهر العين وفي صورتان ظهر العين على يمين اليسار  
وعكسه ولا يبعد أنهم مفضلون بالنسبة لتلك الاربع ثم ذكر أن ضرب الكف على الكف  
مكرره وفيه أن في تحريم ذلك خارج الصلاة وجهين ونقل القليوبي عن الشارح  
الكرامة ولو يقصد اللعب ومع مد اسدي الدين عن اخرى قال وقال شيخنا الرمي انه  
حرام يقصد اللعب الخ ورأيت كذلك في فتاوى م ر و رأيت في كتاب اخرى ان قصد التتبعين  
بالنساء حرم والاكره اه (قوله وانما التحقيق للنساء) في الاعباب انها تسبح اذا دخلت  
عن الرجال الاجانب الخ وأقره في شرح الارشاد وأقرسم في حواشي التتبعين كلام شارح  
الارشاد عليه ونظر فيه الشارح في الصفة ويرى م ر في شرح المتباح والبهجة على نذب  
التتبعين لها مطلقا وكذلك الخطيب والزبدي وغيرهما (قوله خلاف السنة) في الصفة

خسلافان زعم حصول أصلها (قوله ثلاثاً متواليه) اعقده الشارح في كتبه وسم في حواشي المنهج واعتقد بأن المرأة إذا صفت مساحة لا يضرون كثرت أو إلى بخلاف الرجل إذا كثرت أو إلى ثم بعد ذلك قال م ر الرجل كالماء قال سم في حواشي المنهج يدل على ذلك أن والده استدلل على عدم ضرورة كثرة التصديق **ب** كثرة الصلاة منه في تلك الواقعة قال القليوبي في حواشي المحلى لا يضري في التصديق قصد الاعلام ولا تزاييه ولا زيادة على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد احدى السدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر وبصرح به التعليق بأنه فعل خفيف الخ (قوله قصد به الاعلام) أي ولومع اللعب أو أطلق فلا يضري الا ان قصد اللعب وحده وان كان مرة واحدة وفي نهاية م ر أفق الواو لا يطلن صلاة من تمام الشخص اصبعه الوطى اه وزيف الشارح في الايعاب قول بعض شراح الارشاد ان قصد اللعب لا يطل الا اذا كان يعطين الراستين فقط (قوله وان قل) أي عدده بأن كان مرة واحدة قال في الامداد ومختصره غش وان لم يتعد ثم قال وضربة مفرطة الحاقها بالاكثريات في مناجاة كل الصلاة واشعاره بالاعراض ويحتمل أنه أراد غش ذلك من حيث قصده به اللعب قال في الارشاد ويطل بفعل غش ككوثية وتصفيقة اللعب قال في الامداد وأقومت عبارته خلاف أصله أن نحو التصفيقة بقصد اللعب من حركات الفعل القاحش وهو كذلك ثم قال ووجهه ان قصد اللعب أو رزها غشاً في المعنى اه ويحتمل أن مراده وان قل أي ما فعله من الفعل القاحش **ك** كان قصد ثلاث خطوات وفعل الاولى منهن ويحتمل أنه أراد جميع ذلك وهو ظاهر (قوله الاعمال الكثيرة) أي في غير صلاة شدة الخوف ونقل الشروعيال نحو حجة عليه (قوله فلوزادركوعا) في التفتة منه أن يخفى الجالس الى أن تعاذى جبهته ما أمام ركبتيه ولو لتصلب توركه أو اقترابه المندوب الخ ورأى بت فتاوى الجلال الرملى لا يطل صلاته بذلك الا ان قصده به زيادة تركوع اه وقال القليوبي لا يضري وجوده أي صورة الركوع في توركه واقترابه في التشهد خلافاً لابن حجر (قوله بخلاف الركن القولي) أي غير تكبيرة الاحرام والسلام أما زيادته ما قبل يطل الصلاة (قوله والمناجاة) كان ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه معه أو رفع من ركوعه فاقدى بين لم يركع ثم ركع معه فلا يضري قال في التفتة بل يجب حتى يطل بالتصلي عنه بركن كما اقتضاء اطلاقهم فيما اذا اقضى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كان تام من بعده الثانية والثالثة في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لفوات المتابعة فيعانرغ عنه الامام اه (قوله وقبل السجود) زاد في النهاية أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه زاد في العفة أو عقب سلام امامه في غير محل جلوسه (قوله مثل جلسة الاستراحة) وهو ما يسع الذكر الوارد في الجلوس بين السجدين ودون قدراً قل التشهد (قوله بأن لا يعد عرفاً الخ) في صلاة العيدين من التحفة العرف مضطرب في محتمل ذلك ويظهر من ضبطه بأن لا يستقر

بأن كان ثلاثاً متواليه أبطل ولا يضري حيث قصد به الاعلام وان كان يضرب الراستين (الشرط الحادى عشر ترك) نه حد زيادة الركن القولي والفعل القاحش وان قل وترك (الاضال الكثيرة) عرفاً ولوسهوا (فلوزادركوعا) لغرض نقل نحو حجة (وأخبره من الاركان) القليلة (بطلت) صلاته (ان تعدده) ولم يكن للمتابعة وان لم يطمع فيه تلاعبه بخلاف الركن القولي لان زيادته لا تضري قطعهما بخلاف الزيادة سهواً أو للمتابعة لعدمه ولا يضري قصد زيادة عقود قصر ان عهد في الصلاة غير ركن كان جلس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل جلسة الاستراحة بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع لانه لم يعد (أو فصل ثلاثة أفعال متواليه) بأن لا يعد عرفاً كل منهما متقطعا عما قبله (كثلاث خطوات) وان كانت بقدر خطوة متفرقة أو مضطرب ثلاث (أو مكان) متواليه مع تعريض اليد (في غير الجرب) وكان حركه يديه ورأسه



ولو ما أو سطى تحطوة واحدة أو ناقص ٢٥٤ الثلاث وإن لم يزد على الواحدة (أو وثب وثبة) ولا تكون الوتة (الافاحشة) :

العضو بحيث ينقل رفعه عن هو به حتى لا يسبحان حركة واحدة اه (قوله ولو ما) ينبغي التمهيد لذلك عند رفع اليدين التحريم أو الركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا تحطرت أو ما حيث تدور أيت في فتاوى الشارح مانصه قدم صرحاً بأن تنصيق المرأة في الصلاة ووقع المصلي لها أربعين يديه لا يجوز أن يكون بثلاث مرات متواليات مع كونهم مامند وبين فتوحه هذه البطلان في الوتة لحر كتن في الصلاة ثم مضى بجملة الحركة أخرى مستوية وهو ظاهر لأن الثلاثة لا تنفقر في الصلاة لقسان ونحوه مع العذر فأولى في هذه الصورة إلى آخر ما في فتاويه وفيه من الجرح ما لا ينبغي أنكن اعتقر الجمل الرمي وإلى التحقيق والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضي أن الحركة المطلوبة لا تعد في المبطل ونقل عن أبي مخزومة ما رواقه (قوله الافاحشة) قال في فتح الجواد وهو كذلك لما فهم من الاختصاص الفرج من حد القيام بخلاف ما لا يصرح من حقه وكان من قديم الافاحشة احتز عن هذه اه زاد في الامداد ولوسلت تسميته وثبة (قوله بقصد اللعب) قصد التحقيق والخطوة قال في التصفه ما لا يصح البطلان بذلك بعدد رالح (قوله وهي المرادة هنا) وبضها ما بين القدمين وهو المراد في صلاة المسافر وقبل لغتان فيها ذكر الاسنوي وغيره (قوله إلى المسواتها) اعتمد في شرح الارشاد وأليه يسجل كلامه في الابعاب لكن في التصفه حصولها إلى الخطوة بعد نقل الرجل لمام أو غيره فإذا نقل الأخرى حدثت أخرى وهكذا وهو محتمل وإن جرت في شرح الارشاد وغيره على خلافه وما يؤيد ذلك الخ واعتمد الشهاب الرمي وابنه وانطرب وغيرهم الثاني وهو أن نقل الرجل الأخرى خطوة ثانية مطلقاً (قوله ورجوعها) أي على التوالي كما في التصفه والنهاية ومثله الرجل كما في حواشي المحلى للقبوري (قوله لا يصبر معه) في التصفه بأن يحصل له ما لا يطلق الصبر عليه عادة وفي التصفه والنهاية يؤخذ منه أن من أسلى بحركة اضطرابية يشأ عنها عمل كثير سوج به (قوله خلاف الأولى) هو من عدم عبر بالكراهة كفتح الجواد وغيره كما أوضحه الشارح في الابعاب وفيه تنصيد كونه خلاف الأولى بما لا حاجة إليه ثم ذكر ما حاصله أن من الحاجة هذه التسيصات في صلاة التسليم الخ (قوله كعريك الاصابع) في الابعاب بشرط أن لا تحرك كفه بالذهب والياب كما في الكافي وقيل لا يضر تحريكها أيضاً لأن أكثر البدن ساكن اه (قوله واللسان) ظاهر إطلاقه فتفتح الجواد أنه لا فرق بين أن يخرجه إلى خارج القم أو يحركه داخله واعتمد الشهاب الرمي وولده قال وإن كثر خلافاً للقبوري وفي الابعاب للشارح يمكن الجمع بالفرق بين مجرد التحريك فلا بطلان به مطلقاً وهو ما قالوه وبين آخرجه إلى خارج القم فتبطل باخراجه إلى خارج القم وتحركه ثلاث حركات لقبح حركته حيث تدور عليه يحمل كلام القبوري اه ملخصاً بمجناه وأقنى شيخ الاسلام بأن الظاهر أنه أن حركة بلا تحصيل لم تبطل اه وهو احتمال في التصفه ومثل تحريك اللسان في عدم الإطال تحريك الذكر (قوله ترك القطر) في الابعاب ونحوه والنهاية وإن قل كان تكش

ضرب ضرب بضمرة أو مستحق تصفية أو سطى خطوة بقصد اللعب وإن كانت التصفية بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء كان حامداً أو ناسياً) لما في ذلك لكثرة أو تحشه للصلاة واشعابه بالأعراض عنها والخطوة ينفع إلغاء الخترة وهي المرادة هنا أي عبارة عن نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الأخرى إلى أبعد منها أو أقرب خطوة أخرى بخلاف نقلها إلى مساواتها وذهاب البدن ورجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أما في الحرب الذي لا يصبر معه على عدم الحك فيقتصر الحك لأجله وإن كثر لا يضره إليه (ولا يضر الفعل القليل) الذي ليس بفاحش ومنه الخطوتان وإن اتسعتا واليس التصفى وفتح كآب وفهم ما فيه لكنه مكره (ولاحركات خفقات وإن كثرت) وتوالت لكنها خلاف الأولى وذلك (كعريك الاصابع) في نحو سجدة وحركة فلا بطلان بجميع ذلك وإن نعهده مالم يقصده منافاتها وانما لا ينع عن قليل الكلام عدم الأيه لا يحتاج إليه فيها بخلاف الفعل في عا يتيسر الاحتراز عنه مما لا يعل بها والاحتيا واللسان كالاصابع وقديس الفصل القليل كقل نحو الحنية (الشرط الثاني عشر ترك) المنقطر

فبطل بوصول مقطر حوته وان قل ولو بلا مركبة ثم اوضح لان وصوله يشترى الارض عنها وترك شرب المطر ايضا كقول (الكل والشرب) الكثير وهو ابلغ لشرع فيه ما قبله به وانما لم يقطر لان الصائم لا تقصر عنه اذ ليس لعباده هشة تذكر بخلاف الصلاة (فان اكل قليلا ناسا) انه فيها (او جهلا بقصره) وعند تقرب عهده بالاسلام او نشته بعد اذن العلماء (لم يبطل) صلاحها لعذبه (الشرط الثالث عشر ان لا يعضي ركن قولي) كالقائحة (أو فطلي) ٢٥٥ كالاتخذ (مع الشك في) صحته (بالصوم)

بأن تردده نوى أو أتم النية أو أتى بعض أجزاءها الواجبة أو بعض شرطها أو هل نوى ظهرا أو عصرا (أو بطل) عرفا (نمن) الشك أي التردد فيما ذكره فحق طال أو مضى قبل الحيلولة ركن بأن طارفه من ابتدائه إلى تمامه أبطلها التردد مثل ذلك في الأولى ولتقسيمه بترك الذكر في الثانية وإن كان جاهلا ببعض الركن القولي كله ان طال زمن الشك أو لم يعد ما قرأه من قراءة السورة والشك الأول كقراءة القائحة ان قرأ منها قدرها أو قد بعضها وطال وخرج بقوله أن لا يعضي إلى آخره ما لو ترك قبل طول الزمن واتسبه بركن فلا يبطلان لكنة عرض مثل ذلك وتعبير بالشك ما لو طعن أنه في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وإن أتمها مع ذلك سواء كان في فرض أو نفل وأنه نفل أو عكسه (الشرط الرابع عشر أن لا ينوي قطع الصلاة أو يتردد في قطعها) حتى نوى قطعها ولو بالفرج منها إلى أخرى أو تردد فيه أو في الاستمرار فيها بطلت لما فاذا ذلك للجزم بالنية ولا يواخذ بالوصواس القهري ولو في الإيمان لما فيه من الحرج ولو نوى فصل

أذنه بشئ فوصل بالنها (قوله بوصول مقطر) أفهم أنه لا يمتنع التصدع وعلم التصريح أو التقصير في قطعه بأن كان محتاطا للمساكين اذ لا يكون الواصل إلى الجوف مقطر الاحتياط ثم يستثنى من ذلك الإكراه على تناول المقطر فإنه لا يبطل الصوم على المعقود يبطل الصلاة كما في الصفقة والنهاية وغيرهما (قوله أو مضى) من عطف الخاص على العام وذلك كسكرة ذات بقية وابتلع ذوبا وفي العباب المضغ وحده فعلم كثير يبطل (قوله فهو الأكل والشرب) مراده منه ومن قوله فان أكل قليلا لما كمول والمشروب أي وصول أحدهما إلى الجوف مجزأ عن فهو المضغ اذ المضغ فعل وقد تقدم حكمه (قوله الكثير وهو) هذا لا يبطل الصوم ويبطل الصلاة وذلك عطفه على ترك المقطر بعبارة العباب ومنها المقطر فبطل به ولو بلا مضغ وكذا بالاكل الكثير عرفا من ناس أو جاهل الخ (قوله بأن طارفه) أي طارن الشك الركن (قوله ان طال زمن الشك) أي عرفا والحاصل أن الصلاة تبطل ما بعد ثلاثة أشياء بعضي ركن مطلقا وطول زمن وإن لم يمت مع ركن أو لم يعد ما قرأه في صلاة الشك وإن لم يبطل الزمن ولم يعض ركن (قوله كقراءة القائحة) يعني في إبطال الصلاة وقوله أن قرأ منها أي السورة والقراءة الأقل وقوله قدرها أي القائحة وقوله أو قدر بعضها أي القائحة وطال أي زمن الشك (قوله قبل طول الزمن الخ) مثله الامداد وبقية زيادة قدس ثالث وهو أعاد ما قرأه في حالة الشك كما علم مما تقدم (قوله ما لو طعن الخ) الفرق أن الشك يضعف النية بخلاف الظن (قوله قطع الصلاة) ولو مستقبله تحفة (قوله بالوصواس القهري) زاد في الامداد الذي بطرق القسور بلا اختصار في الصلاة والإيمان وغيرهما قال في الاسباب بأن وقع في فكره أنه لو تردد في الصلاة ما حكمه فلا مؤاخذه به قطعا وبه يعلم الفرق بين الوسوسة والشك فهو أن يعدم اليقين وهي أن يستقر اليقين لكن يصور في نفسه تردد ولو كان كيف يكون الأمر فهو من الجاهل الآتي وكذا في الإيمان بالله تعالى لأن ذلك مما يعتل به الموصوسون فالمراد أخذ فيه من الحرج الخ (قوله إلا ان شرع) قال في الثقة لأنه لا يشاق الجزم بخلاف نحو تعليق القطع في النية بؤثر حالها وما في الصلاة عما يتردد وجوده اه (قوله وما بعده) أي بعد القطع وهو التردد في القطع أو في الاستمرار فيها (قوله عدم تعليق قطعها) يصور هذا بما إذا نوى تعليق قطعها أو تكلم به وهو جاهل معدوم فيكون الإبطال في حقه من حيث أنه تعليق لا من حيث كونه لفظا لا اعتقاده في حق المعذور (قوله ولو محالا) زاد في الثقة علما وفي شرح الإرشاد لا عقليا فيما يظهر لأن الأول لا يتناقض الجزم لمكان وقوعه بخلاف الثاني وفي الاسباب الذي تبصر ترجمته الحصة في الحال العقلي دون العادي لأن التعليق

مطل فيها لم يطل إلا ان شرع في المنوى ولا يبطل الوضوء والصوم والاعتكاف والحج فنية القطع وما بعده لأن الصلاة مضيق ما بين الأربعة الشرط انطلمس غير عدم تعليق قطعها بشئ فان علقه بشئ ولو محالا فإيمان ظهير بطلت بها فنية الجزم بالنية

فه (فصل) في مكر وهات الصلوات ويكره الالتفات لوجهه فيها لانه اختلاس من الشيطان كما صرح في الحديث (الالحاجة) للباسع ولا بأس بلح العين من غير التفات أما الالتفات بالسد فبطل كاعلم عماس (ورفع البصر الى السماء لانه يؤدي الى خلع البصر كافي حديث البخاري) وكف ٢٥٦ شعراً وأتوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بان لا يكتبه ما ليسجد

فيه شافي الجزم بخلافه في العقل الخ واعلم ان المحالة - من محال اذا نه وغیره فالحال لذاته هو المتع عادة وعلا كالجعم بين السواد والبياض والمحال لغيره قسمان تمتنع عادة لاعلا كالثاني من الزمن والطيران من الانسان ثانياً المتععت - لاعلا لادعاء كالإيمان من علم الله انه لا يؤمن

(فصل في مكر وهات الصلاة)

(قوله اختلاس) أي اختطاف بسرعة وفي حوائش المنهج للشورى لعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئاً ويأخذ في التفتة على الكراهة اذا لم يقعه لعلها لا يثبت صلاته (قوله الى السماء) مثلها ما علا كالسقف ايحاب (قوله في حديث البخاري) لفظه ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتظن أو ليعلم أن أبصارهم أي ما حالهم وأبصارهم لا يرفعون ثلاثاً شكس خاطرهم وقوله لينتظن شغ أزه وضهم الهاء على البناء للفاعل وفي رواية يضم الياء وسكون النون على البناء للمفعول (قوله وكف شعراً أتوبه) أي ضمهم جمعاً فحذف الشعر ويحتمل على التوب ويشركه أو ذله أو يفرغ عنه قال في النهاية ويغني كافاً الزركشي تخصصه في الشعر بالرجل أما المرأة ففي الامر بنقصها المقارضة وتغير لحيتهما المتأفة للتمهل وبذلك صرح في الاحياء ويغني الحاق الغنثي بها قال كالتفتة ويسن لمن رآه كذلك ولو وصلها آخر أن يحل حدث لانتنة (قوله ليسجد امعه) أي غالباً يدخل في ذلك صلاته لاجلناوة ويكره كشف الرأس والمكب والاضطباع ولوين فوق القميص (قوله صحيح فيه) رواه سلم اذا انتاب أحدكم فليكب يده على نفسه فان الشيطان يدخل فيه (قوله ولا فرق الخ) جرى على هذا في التفتة والايحاب حال فيه بل العيني أولى بذلك لانها الشرفها يكون الدفع فيها أبلغ وفي حاشية الايضاح للشارح الاولى تقدم اليسرى في الوضع وكذلك هو في شرح المنهاج والايضاح قال سواء وضع ظهرها أم بطنها وقال التلوي في حوائش الغلى الاولى بظهر اليسار (قوله غبار جهنم الخ) في الايحاب لغير حاجة والا فلا كراهة لعذر كالوسع شغو غبار جهنم يمنع السجود وكاله (قوله على رجل واحدة) حال في التفتة ثم لا يكره الحاجة ولا الاعتقاد على احد اهما مع وضع الاخرى على الارس (قوله وتأن الخ) في فتاوى المجالس على كل ما مضى وتأن نفسه اليه بحيث يشغل قلبه مقدمه حيث اتسع الوقت كوطء نرجسه عند حضورها (قوله عن عيته) تزدد الشارح في التفتة في استثناء مسجده صلى الله عليه وسلم وجرى م وفي النهاية على الاستثناء واقعه الزيادة والنزوى وغيرهما وقد جرى في التفتة على أنه لو كان على يساره فقط انسان أنه ييسق عن عيته ان لم يمكنه أن يبطأ على رأسه وييسق الى العيين ولا الى اليسار فكيف بسيد النوع الانساني

معه (ووضع يده على بلاء حاجته) للهي الصحيح عنه أما وضعها الحاجة كالتأنيب فسنة تلبر صحيح فيه ولا فرق بين العيني واليسرى لان هذا ليس فيه دفع مستقدر حسى (ومسح غبار جهنم) قبل الانصراف منها (وتدوير الخصى في مكان جوده) للهي الصحيح عنه ولانه كالنبي تحمله شافي التواضع والخشوع (والقيام على رجل واحدة) (وتقديةا) على الاخرى (واصفاها بالانحرى) حيث لا عدولانه تكلف ينال الخشوع ولا بأس بالاستراحة على احد اهما للقول القيام أو نحوه (والصلاة حاقاً) بالون أي بالبول (أو ساجداً) بالمرحمة أي بالمعانة (أو حاقاً) أي بالريح للهي عنها مع مدافعة الاخيرين بل قد يصح ان ضره مدافعة ذلك ويندب أو يجب تفرغ نفسه من ذلك وان قامت الجملة (ان وسع الوقت) ذلك والواجب الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر لمرة الوقت (ومع وتأن الطعام) الحاضر أو الغريب المنور أو اشتباهه بحيث يحصل الخشوع لو قدم الصلاة عليه لانه صلى الله عليه وسلم يتقدم المشاء على المشاء وما كل ما تفرغه خشوعه فان

لم يتوفر الا بالباسع شبع وحمل ذلك (نوسع) الوقت (ايضا) والاصل في رواه هو بالمهم (وان ييسق في غير سرته) (ليجهد عينه في الجاهل)

تقل بخلافه (قوله غلب لا غنياء شأ الخ) أي لتصرفوا فيه بالبيع ويحوى بل يرسل اليهم على سبيل الهدية فلا تصرفون فيه ببيع وهدية بل ببيع أو تصدق وضافة الغني أو فقير مسرلاً غاية أنه كالخصي الخ تصفة قال سم في حواشيه الوصايا الغني قبل التصرف ببيعاً كل اللحم فهل ثبت في حق وارثها ثبت في حق أو يطلق تصرفه فيه ٥١ وفي حواشي الشراعي نقل من سم على المنهج لم ينسوا المراءى من الغني هنا يجوز مرارته من يقرم عليه الزكاة الفقير ههنا من قبله الزكاة ٥٢ (قوله على كل نعم) قال في التصفة ويؤخذ من الأبياح أن الأفضل الكبد الخ (قوله ثم أكل الثلث) أي بلى ما تقدم في التصفة وفي صورة التصديق البعض وأكل الباقي يناب على التصفة بالكل والتصدق بما تصدقه (قوله ويحرم نقلها) أي كان كذا بخلاف الذر والكنافة (قوله أو من المتزنة) متعلق بالمعينة فإذا قال قبله أن أخصي بشاة مثلاً من عن شاة من تلك المتزنة في الذقة صارت المعينة واجبة ولا يجوز له أكل شيء منها (قوله كالأخرج زكاته) أي فانه لا يجوز له بعد أن أراد الزكاة أن يتصرف في شيء مما أثر زكاته مع التبعة وفيه أن الغني عليه يكون متفقا عليه وليس في مستثنائنا كذلك بل المعقد خلافه كإجاري عليه الشارح في غير هذا الكتاب وبعبارة التصفة في الزكاة ولو أن زكاتها ينسبها لم تعين لها إلا قبض المستحق لها بآذن المالك أو من مكااة المال والبدن وانما تعينت الشاة المعينة للتصفة لأنه لا حق للغير انتمت في غيرها وهنا حق المستحقين شائع في المال لأنهم شركاء بقدرها فخر تقطع عنهم إلا قبض معسر إلى آخر ما أطال به في التصفة وذكره الجاهل الرملي في النهاية ثم قال أفقو بجميع ذلك الواجبة أهله تعالى (قوله الأولاد الواجبة الخ) أي فانه يجوز أن كله لكنه لم يرعه الشارح في غير هذا الكتاب كالتصفة وغيرها بل أحق سورة الأكل من الولد مطلقاً في الواجبة ويرى عليه عبد الرؤف وابن الجاهل وابن حنبلان جوازاً كل الولد ثم هذا يشكل عليه قولهم الحامل لا تجزئ في الأخصية والهدى وأجيب بأنهم لم يقولوا أنها وقعت أخصية أو هدية غاية أنها إذا نذرت أو عرفت فبقيت ولا تنفع أخصية كالأول وقع ذلك في معصية يعيب آخر قال في التصفة على أنهم لو صرحوا بوقوعها أخصية تعين جملته على ما إذا حلت بعد التذرع وضعت قبل التذرع ثم يشكل على ذلك قول جمع أنه أكل جميع ولد المتطوع مما سوا خبيثها معه أم دونه كوجوه يطعن بها رخصته بقدر الواجب منها فليست تعزير هذا على الضعيف أنه يجوز التصفة بجماله ثم رأيت شيخنا ذكراً من آل قولي على أنهم أه كلام التصفة (قوله ويكره) في التبعة وقيل حرام وعليه أحمد وغيره ما لم يخرج قال ولا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقديسب كتمان مني وكسطف يد أحرار أو حضور جعة على ما جعته الزكشي لكن شافيه اقتناعه واحداً بأن الصائم إذا أراد أن يحرم أو يحضر الجمعة لا يسن له الطيب رعاية الصوم فكذا هنا رعاية شمول الغفرة أولى وقد يساح كقطع سن

ويحرم غلب لا غنياء شياً من الأخصية لا أطعامهم ولا هدايتهم لهم والأفضل أن يقصر على أكل اللحم وتصديق الباقي ثم أكل الثلث والتصدق بالباقي ثم أكل الثلث والتصدق بالثلث وهدية الثلث الباقي لا غنياء وفي هذه الصور يناب على التصفة بالكل وعلى التصديق البعض ولا يجوز بيع شيء منها) أي من أخصية التطوع ولا اتلافه بغير البيع ولا إعطاء الجزاء أو بغيره من نحو جلد هابل مؤتمه على المالك ولا يكره الإدخال من لهما ويحرم نقلها من بلد التصفة (وتصدق) وجوباً (بجميع المنذور) والمعينة بنحو هذا أخصية أو من المتزنة في النعمة فلا يجوز له أكل شيء منها لأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شيء منها إلى نفسه كالأول أخرج شيء منها إلى نفسه كالأول أخرج زكاته وما كله منها يقرم قبضه والولد كأمه وان حدث بعد التعيين أو انفصل منها بعد الذبح بحيث كانت واجبة لم يجز إلا أكل منه الأولاد الواجبة المعينة أشداء وحيث كانت تطوعاً كان كأخصية أخرى فلا بد من التصديق بغيره كأمه (ويكره) لمريد التصفة في أن يزل شيئاً من شعره أو غيره كلقمه

فإنما راجعاً إلى أن مقتضى الحق يقتضي ولو الأولى لمن أراد التمسك بالثبوت عنه في علم والمعنى فيه شمول المقتضى لجميع أجزائه وتتمد الكراهة ما تمتد آخر ٢٥٨ الخصية فإن أثرها من أيام التشريق زالت الكراهة (فصل في العقيقة)

وبوجه وسلة (قوله وسائر أجزائه) قال في العقيقة حتى الدم كاسر سواها في الطلاق قاطعاً للأستوى لكن غلطه البليغ بأنه لا يصلح لحد من الأجزاء وإنما المراد الأجزاء الظاهرة بخروج حبله لا ينصرف قطعها ولا حاجة فيه (قوله زالت الكراهة) إلا أن شرع قضاهاً بأن آخر التأخير التخصيص بين قاته يلزمه ذهباً فهاذا ذكر في العقيقة وأما علم

(فصل في العقيقة)

(قوله الغلام) قال التبراملي لعل التعبير به لأن تعاقب الوالد به أكثر من الأنثى قصد منهم على فعل العقيقة والأفلاحي كذلك (قوله الهاء) نقله الحلبي عن جماعة متقدمين على أحد وفي سنن البيهقي قال يحيى بن حمزة قلت لعماد الأثراني ما المراد من يعقيقه قال يحرم شفاعة ولده اهـ (قوله في والده) أي لم يؤذن له في الشفاعة وإن كان أهلاً لكونه مأمناً صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح شرباً لمصلحة على النهاية وقيل معناه لا يجوز أن يثأله (قوله من عليه ثقافة الولد) أي بتقدير فقره (قوله في سنها) في العقيقة وفتح الجواد أن ما يهدى منها للفقير عليك ويصرف فيه عشاء الخ (قوله نثا) بل يسن طبعها كإسما صريح به المستف (قوله من الولادة) أي تمام الاتصال ويثبت الشارع في العقيقة والقبح حصول أصل السنة بذهبها قبل الاتصال (قوله للموسر) يثبت في العقيقة بأن يكون من تلزمه زكاة الفطر قبل مضي مدة أكثرها نفاس واللاتم شرعه وكذا في غيرها (قوله إلى البلوغ) فمن أسبر بها في مدة نفاس ولم يفرجها لم يمس منه العلق التي يبلوغ الصبي فإذا بلغ قبل أن يفرجها الولي من لقي أن يقع من نفسه ويسقط الطلب حينئذ من الولي قال التبراملي ومع ذلك لو فعلها وسط الطلب من الولد بذلك اهـ ويحاطب الولد بما بعد بلوغه مع اعتدائه في مدة نفاس على أحد احتمالين في الإعياب ومال السه في العقيقة (قوله باطل) فانه في المجموع طلق في العقيقة وكأه قلد في ذلك إنكار البيهقي وغيره وليس الأمر كما قالوه في كل

طريق فقد روى أحمد والبراء والطبراني عن طريق وقال الحافظ الهيثمي في أحدهما رجالها رجال الصحيح الواحد وهو ثقة اهـ كلام العقيقة ومنها تعلم أنه لم يمس من الشارع إطلاق كونه باطلاً في هذا الكتاب وإطلاق كون البيهقي روافع أن البيهقي قد أنكره وقد ينت ذلك في الأصل (قوله وبها في الحساب) أي وإن كان قبيل الفريب فإن حصلت الولادة قبل بلوغه بحسب الليل وانما يحسب اليوم الذي في ليلة الولادة وهذا بخلاف المختار فلا يحسب يوم الولادة من السبع ويحل نكاحه في السابع إن أطاقه والأثر وجوباً فان خشته الولي في سن لا يحتمل لتوضيف أو شدة نزاد وردقات منه يلزمه القصاص فان علم أنه لا يحتمل يلزمه القصاص وكذا لو كان والد الأقاص عليه لكن عليه الهدية المغلظة فيمالة فان احتج وخشته ولحقه ولو ميسراً وحقه لا تخلفان في الأصح بخلاف الأجنبي وأجره في مال المختون فان لم يكن له مال فعل من عليه مؤنة (قوله قبل السابع) مقتضاه أنه

وهي لغة شعر رأس المولود وشعرها ما يذبح عند خلق شعر رأسه والأصل فيها ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم الغلام من مهن بعقيقته ومعناه ما ذهب إليه أحد الجماعة أنه إذا لم يبق عنه لم يشفع فيه والد يوم القيامة (والعقيقة سنة) مؤنة كالتبر السابغ وغيره والمخاطب بها من عليه ثقافة الولد فليس الولي فعلها من مال ولده لأنها تبرع فان فصل ضمن ولا تخاطب بها الأم الاعتدال أصلاً الأب وهي (كالاخصية) في سنها وجبها وسلاستها بما يمنع الأجزاء وفي أفضلها والأصعكل منها والتصدق والأهداء والادخار وقد رآنا قول وفيما منع فهو السبع والتمتع بالتمتع واعتبار النسبة ووقتها وفي غير ذلك نعم لا يجب التملك من لها نكاحاً (وروق من الولادة) بالنسبة للموسر عندها (إلى البلوغ) فان أهضره الأب في السبعة لم يؤمر بها إن أسبر بعد مدة نفاس والأصح بها (ثم) بعد البلوغ يسقط الطلب عن نحو الأب والأحسن حينئذ أنه (يقع من نفسه) تماماً كما لمافات وخبر انه صلى الله عليه وسلم عن من نفسه بعد التبرع ما طبل وان روى البيهقي (له الاختل) ذهبها (في اليوم السابع) من

الولادة قد دخل يومها في الحساب ويسن أن يقع من مات بعد التحكم من الذبح وان علم قبل السابع (فان لم يذبح لا يقع فيه في الرابع عشر والأثني الحادي والعشرين) وهكذا في الأسابيع وقيل إذا أنكرت السبعة ثلاث سنات فأت وقت الاختيار وكلام المستف في يومها في الجاهلي في العقيقة شافعية لا خصية كما مرناه

الذكر والآخر (و) لكن (الأكمل شاتان) مساويتان (الذكر) ويحصل بالواحد عليه حمل السنة لمصلحة آخرنا ونقول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن نفي من الغلام شاتين مساويتين ومن الجارية ٢٥٩ بشاة وانفخى كالآتي وسبيع البينة

أو البقرة كشاة (و) السنة  
 (أن لا يكسر ظمها) ما أمكن  
 سواء العاق والآخر فتأثلا  
 بسلامة أعضاء الولد (وأن يصدق  
 به مطبوخا) أن يطبخ (بصله)  
 تفاولا لجهالة أخلاق المولود  
 ولا يكسر طعنها بما مضى  
 (والإسبال) المطبوخ إلى التفراف  
 (أكل) من ثديهم إليها لانه  
 أبق بهم (و) يس (خلق شعره  
 بعد الذبح) كأي الحليج وأن  
 يكون كالشمعة يوم السابع  
 (و) يس (التصدق برته) أي  
 شعر رأسه (ذهباً) إن لم يسر  
 أو يشعل تصدق برته (قصة)  
 لمصاع من أغره صلى الله عليه  
 وسلم فاطمة رضي الله عنها برته  
 شعر الحسين رضي الله عنه  
 والتصدق بوزنه قصة لأنها  
 لتيسره حينئذ إعطاء القابلة  
 رجول العقيقة وتيسر بالقصة  
 الذهب بالاولى وبالدكر الاثني  
 (و) يس (تحنكه بقر) ثم يط  
 (ثجلاً) يصفه ويدليه حنكه  
 حتى يصل منه شيء إلى جوفه  
 لا لتابع ويبنى أن يكون الخنك  
 من أهل الخير (وبكره) تطليخ  
 رأسه (أي المولود بالدم) لا يفعل  
 الجاهلية وانما يصح لانه قبل  
 يذبحه يذبح (ولاباس) بتطليخه  
 (بالزهران) والخلوق بل يذبح  
 كأي المجموع لمحدث فيه

لا يعقل عنه قبل الانفصال وسبق عن الصفة وغيره حصول أصل السنة بذلك وبذلك  
 تحليل الصفة وغيرها بأن المدار على علم وجوده عليه فعله إذا بدا به من الولد فلا يلزم  
 وجوده إلا بذكر أو يكتفى بظن وجوده ولو قبل بدقته منه وعليه فيجب تقييده بعد فتح  
 الروح ما قبله فهو جاد ولو فرض سقوطه حينئذ لا يثبت يوم القسامه كما أوضحته  
 في الأصل فراجع منه (قوله الذكر والآخر) أي سواء كان المولود ذكراً أم أنثى (قوله  
 كالآتي) كذلك الصفة وشيخ الاسلام والطبيب عاقد الجلال الرعي تعالى الله وكذلك  
 الزيادة في شرحه كذا كما استأطا (قوله تفاولا) تأثلا لومات قبل الف  
 عنه هل يسقط فربما ذكر وكذلك طعنها بما مضى لا في كلامه (قوله رجل العقيقة)  
 طالع الشرا لمسى أي إحدى رجلها المورثين وقصص السنة بذلك وان تعقدت الشاة  
 المذروحة وبني ما وقعت القوابل وبني الأكتفاء برجل واحدة للبعير (قوله  
 والخلوق) بفتح الخاء الباءة وضم اللام المحققة وبالضاد شرب من الطبيب يعمل فيه  
 الزعفران (قوله لمحدث فيه) هو حديث برية كافي الجاهلية إذا ولد لأحد ناغلام  
 ذبح شاة ولطخ رأسه بماء طيباً لانه لا سلام كذا في شاة وتطلى رأسه وطمخه بزهران  
 ورواها كم وصحبه ويبنى أن يكون أختل من أهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة  
 ربه بل هو فوسن تهنئة الولد ونحوه كالأخ عند الولادة يار الله لك في الموهوب لك  
 وشكرت الواهب وتبلغ أشتهور زقية برية ويسن الدعلة بنحو جواز الله خيراً ويبنى  
 استداها ثلاثاً بعد العلم كالتزينة والعقبة بفتح المعجمة وكسر القوقبة وهي ما يذبح  
 في العشر الاول من رجب والقريع بفتح القاء والراء العين المهملة وهي أول ساج البهمة  
 تذبح بوجاه بركتها وكثرة نسلها مندوبان لأن القدح بهما ليس الا التقرب إلى الله تعالى  
 بالتصدق بلمهما على المحتاجين ولا يثبت لهما أحكام الاضحية ١١ من الصفة لمصاعاً

(فصل في محرمات تعلق بالشعر ونحوه) •

من تطليخ الأسنان وحكم الحناء للرجال (قوله ولولمراة) ونقل في الاسنى عن المجموع  
 انهم لم يفرقوا بين الرجل والمرأة لكن قال الشهاب الرضى في شرح نظام الزيجور والمرأة  
 ذلك باذن زوجها أو سيدها لانه كفرها في زينها وقد أذن لها فيه حال والظاهر كما قال  
 بعض المتأخرين أنه يصير على الولد خضب شعره أي أو الصبة إذا كان أسحب بالسود  
 أي لما فيمن تغير الخلقه وان عزي الخلق في شرحه لتنظمه أنه قال ان الظاهر أنه لا يصير  
 له ما نقله الشهاب الرضى ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام المارح  
 السابق قبيل الوضوء (قوله وصل الشعر) كذا أطلقه هنا كالأعلى ما نقله في خصال  
 الفطرة قبل من أنه يصير بالجنس مطلقاً وكذا الظاهر على الخلية والمزوجة والمخلوق كغير  
 اذن زوجها ١١ وكذا يصير بشعر الأذى مطلقاً في الذي يحمل هو الطاهر من غير  
 أدى لذات حليل أذن فيه حليلها (قوله وتطليخ الأسنان) أي بالمبرد ونحوه للتصين (قوله

• (نصل في محرمات تعلق بالشعر ونحوه) • (ويصير تسويد الشيب) ولولمراة اللجاجة أرواها بالعدو (و) يصير (وصلى  
 الشعر وتطليخ الأسنان

والرشم) موعر زالمجد الابن سقى يخرج الدم ثم يذرع عليه ما يحشى به المحل من ثياب أو شعرها  
 لتزرق أو يسود (قوله لفرجل) خروج المرأة فثما تفصل فإن كان لأحرام استحب لها سواء  
 كانت من زوجة أو غير من قرعة أو ابنة أو غيرها وإذا اختصت عمت الدين بالخشاب وأما  
 الحقة فيعمر عليها والخنى كل رجل وبن لغير الحرة أن كانت حليلة والأكره ولا يسن  
 لها تقش وتسويد وتطريف وتعمير وجنة بل يحرم واحد من هذه على خلية ومن لم يأن لها  
 حليلها (قوله وعبد الرحمن) في التفة ثم عبد الرحمن وما هما موافق لحديث مسلم أحب  
 الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن (قوله سارث وهام) هو حديث رواه أبو داود  
 والشافعي وسأق التقيبه على أنه حديث في كلامه ووجه ذلك أن الحارث هو الكاسب  
 والهام هو الذي بهم من بعد أخرى لكل إنسان لا يثقل من هذين (قوله نعيم مسلم الخ)  
 أي مجموع ذلك في مجموع مسلم وأي داود لا في جميعه فوايهما يقدم أو لا يقدم في رواية  
 أبو داود (قوله في شرح الارشاد) قال في فتح الجواد أجابوا عنها باجوبة متعددة ذكرتها في  
 الأصل منها أن عمل ذلك حيث لم يعرض معنى آخر حسن بقصد لغرض مطلوب أو تنسها على  
 جواز التسمية بأسماء الأبناء ومثلهم الملائكة أو غيرها على تسمية الأولاد بأسماء الآباء لا سيما  
 المشهورين بالخيراء وفي التحقيق في التسمية بمحمد نضال على أنه ومن ثم قال الشافعي في  
 تسمية ولد له محمد اسمه بأحب الأسماء إلى ثم قال في التفة ومعه كونه أحب الأسماء إليه  
 أي بعد ذلك (قوله الأسماء الصعبة) ما ذكر من كليب وجوب ومزة وشهاب وسجاء أمثلة  
 للأسماء الصعبة والبقية أمثلة لما يتغير بغيره (قوله أو العلماء) أو القضاة والعرب لأنهم من  
 أجمع الكذب ولا يعرف السات إلا في العدد ومرادهم سيدق قاله في التفة وفي القاموس  
 وسق المرأة أي باءت جهاني وطن والصواب سيدق اه وناقشه السيد الصوفي بأنه  
 ينبغي أن لا يقيد بالنداءم بأنه محتمل أن يكون أصله سيدق فحذف بعض حروف الكلمة  
 وله نظائر اه قال المرحوم أحمد مدر من المدني الظاهر أن الحذف المذكور مما يحى اه  
 (قوله الأملاك) أو الملوك وشاهداه وماكم الحكام قال في التفة وكذلك عبد النبي  
 أو الكعبة أو الدار أو على أو الحسن لإيهام التسمية قال ومنه يؤخذ حرمة التسمية  
 بغير الله ورسول الله وقوله ما وسموه قول بعض العامة إذا جمل شيئا بالجله على الله اه  
 وشواها نهاية الأعلام التي فقال فيه بعد أن نقل التبريم عن كثيرين الأوجه جوازة  
 لا سيما عند النسبة صلى الله عليه وسلم اه واختلف في أقصى القضاة وقاض القضاة  
 وقد بنته في الأصل ومثلها ما ذكره الرزوا أو ما سيرا الأهرامود على المعاة (قوله تفسير  
 التسمي) ذكر الشرح في جملة من ذلك في العهد الحمد بنو سنف في الأصل جملة منه (قوله  
 أهل الفضل) المرادهم غير الفسقة والمبتدعة بدليل قوله الآتي ولا يكتفى بموافق الخ  
 والمراد بنحو القاسق الكافر كما أدخله معهما في الروضة (قوله الرجال والنساء) قال  
 في الاسق وسواء كنى الرجل بأي فلان أم بأي فلانة والمرأة بأي فلان أم بأي فلانة ويجوز

والرشم) لأنه صلى الله عليه وسلم لعن  
 فاعل ذلك والقول به (و) يحرم  
 (الحناط لرجل) والخنى (بلا حاجة)  
 لحاقه من التسمية بالنساء (ح) اه  
 بسن أن يحسن الاسم وأفضل  
 الأسماء عبد الله وعبد الرحمن  
 وأصدقها حارث وهام وأفضها  
 حرب ومزة نعيم مسلم وأي داود  
 بذلك وحكمة تسميته صلى الله  
 عليه وسلم ولما ابراهيم ذكرتها  
 في شرح الارشاد وذكره الأسماء  
 القصية وما يتغير بغيره عادة  
 كصبي وبركة وكليب وحرب ومزة  
 وشهاب وسجاء أو فلج وسار ودياح  
 ونافع وقصوت الناس أو العلماء  
 أشد كراهة وتعميم تلك الأمثلة  
 وشاهداه وأقصى القضاة قال  
 الشافعي أبو الطيب وبشافعي  
 القضاة ويندب تغيير القبيح وما  
 يتغير بغيره ويندب لولده وتلقبه  
 وبغلامه أن لا يسميه بأسماء وان  
 يكتفى أهل الفضل الرجال والنساء  
 وأن لم يكن لهم ولد وأن تكون  
 التسمية

«خاتمة الكتاب»

بسم الله على اعلم آياته والصلوة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوكل الى الله  
بالجلاء الفاروق ابراهيم عبدالغفار الموقى محررا للكتبيدار للطباعة جل الله طبعه  
ثم يعون سبدع البرية طبع الحوائى المدنية على القبة العصرية القسوة للعلم  
العلامة الحبر البحر القهامة الشيرفضة عند كل بعيد وفى الشيخ محمد بن سليمان  
الكردى الملقب على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الهيتمى على مختصر الفقيه  
عبدالله بافضل الحضرى على زمة ذى المنافى العديدة والمسمى الجديدة راس فضل  
مولد الفنى الحاج أبى طالب بن عبدالله الموقى بدار للطباعة العامة ذات الادوات  
الباهرة المتوفرة وداعى مجدها المنفعة كوكاب معدها فى ظل من قسنته  
خراتب الهندوية وقبلة ديارى الدورية وارث الولا الاماجيد وسلافة  
السراة الصناديد ذى العدل والكرم والشرف الباذخ والحلم الذى تصف له  
الشوايح من ذلل جهمة الصعاب وتعالى عنه الرقاب الخليل بكرمه فيض النيل جناب  
الخير واسعد مع الله الوجود بدوام وجوده ولا زالت منه علينا مناجاة بكرمه  
وجوده ولا برحت مصر مشيدة الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وحماية  
تجليه العظيم الوزير التبر والنيل الاصيل ذى الجهد الاصيل والشرف الجليل رب  
المعارف المشهورة والعارف المشكورة والرشد والاحسان والدولة والنجابة من  
زادت به روح المروءة اشعاشا سعادة محمد توفيق باشا اكبر انجال الحضرة الهندوية  
وفى عهد الحكومة المصرية لازالت الايام مضتة شمس علاه والى بالى منيرة يسود  
حلاه وكان طبع هذه الحاشية الجلية ذات القوائد الجزيلة مشهورة بادارة من علمه  
احسن اخلاقه تبنى حضرة مدير المطبعة والكاشفاته حين بك حسنى ونظر وكيله  
مافى حرامه القائم مقامه فى حله و ابرامه من لم يزل لفرقة كاته يمينى حضرة محمد

أفندى حسنى وملاحظ ذى رأى الاسد حضرة أبى العيش أفندى

أحمد وقد وافق تمام طبعها واتهامت عليها وصنعها أوائل اقل

الربعين من سنة الف وثمان وثمانين وما تين من هجرة

من كان يرى من الملقب كابرى من الامام

وملى الله وسلم عليه وعلى آله

الكرام ما طلع بدره على

وفاج سلا

ختم

تم

46  
3/19



(قوله اللهم عني الخ) قال الحلبي

يحتاج الى الجواب عن حديث  
اذا صلى أحدكم فليصل أمله  
وجوهه شيئاً اهـ وأقول يمكن أن  
يقال انه مع محاذاته لعينه اليمنى أو  
اليسرى يصدق عليه حيث ذكره  
امام وجهه أو ان الحديث محمول  
على أدنى الكمال اذ هي مع الكراهة  
معتبرة في السجدة اهـ أصل

وان لم يكن له عرض كسهم (منه)  
أي بين قدميه وبينه ثلاثة أذرع  
تحدون ذلك فان لم يجد شاخصاً  
عما ذكر (يسقط مصلى أوخط  
خطاً) من قدميه نحو القبلة  
وكونه طولا أو في ذلك للأخبار  
الصحيحة كبراستروفي صلاتكم  
ولويسهم وخبر اذا صلى أحدكم الى  
سجدة فليدبر منها للمصلى عليه  
الصلاة والسلام في الكلمة جعل  
منه وبين حائطه اقرباً من ثلاثة  
أذرع لأنها قدر أماكن السجود  
ولذلك يسن التقريق بين كل  
صفتين بقدرهما وصح جماعة خبر  
اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء  
وجهه شيئاً فان لم يجد فليجنب  
عصافان لم يكن معه عصا فليخط  
خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه وما  
اقتضاه هذا الخبر من الترتيب هو  
المعتمد خلاف الأسنوي التابع  
له المصنف فلا بد من تقديم نحو  
الجدار

في الايعاب عن شرح سلم نحو العصا أولى من جمع المتاع اهـ ومع كونه أولى الظاهر انه  
يعتد بالمتاع وعبان شرح المنهج ثم ان يحجز عنه فليحصر عصاه مرفوعة كمتاع اهـ (قوله وان لم  
يكن له عرض) في فتاوى الشارح أن الخط بالمد يد يمكن في المسجد الملبأ اذا جعل عليه  
علامة كحصى اهـ وقال أبو قسبر ولو بندقية الشجرة (قوله بين قدميه) الذي جرى عليه  
الشارح في كتبه اعتبارها من العقب واعتقد روي الزايد وغيرهما اعتبارها من  
رؤس الأصابع هذا بالنسبة للفاطم أما القاعد والمضطجع والمستلقي فالعبرة بما ساقى في  
فصل لا يتقدم على امامه كما يحسنه الشارح في الصفة (قوله ثلاثة أذرع) أي بذراع الآدى  
المعتدل وبه يعتبر أيضاً ثلثا الذراع في الشاخص المتقدم في كلامه ثم اعتبار الارتفاع  
مخصص بالشاخص وأما اعتبار القرب بثلاثة أذرع فأقل فيشغل الخط والمصلى (قوله  
مصلى) في النهاية كسجدة زادت في شرح المنهج بفتح السين (قوله وكونه طولا) أي الى جهة  
القبلة لا عرضاً كما روي في الروضة قال في الايعاب مقتضاه أن السجدة لا تحصل اذا جعله  
كاهلال أو عرضاً من يمينه الى يساره كالخنازير لكن مقتضى كلام الحاموي وقروعه  
حصولها الخ والذي اعتمدته الشهاب الرمي في حواشيه شرح الروض والشارح في الصفة  
وغيرها وم ر في النهاية وغيرهم حصولها بمذرك لكن الاولى كونه طولا كما هنا (قوله  
لأنها قدر الخ) قال في الايعاب قبل ومسافة ما بين قدمي كل انسان ونهاية رأسه ثلاثة  
أذرع بذراع يده (قوله يسن التقريق الخ) أي ليكون كل صف سجدة للذي خلقه وهذا  
معتقد الشارح واعتقد م ر ان بعض الصفوف لا تكون سجدة البعض آخر وهو الموجود في  
كتبه وان نقل عن سم ما يخالقه وفي الصفة أنه لا يستبد سجدة فوق بقدر اليه أو براحه  
تقور أو بآخر قد يستغل بها أو يرسل استقبال وجهه والافهوسجدة اهـ (قوله وصح  
جماعة) منهم أحمد وابن المديني وابن المذرواني وابن حبان وحسنه الحافظ ابن حجر وضعفه  
آخرون منهم ابن عينة والبقوي وأشار الى تضعيفه الشافعي وحزمه في الروضة (قوله  
تلقا وجهه) لكن الأفضل أن يجعله عن يمينه أو يساره بحيث يحاذي أحد صاحبيه كما  
صرحوا به ولا يصمد اليه بأن يجعله بين عينيه انتهى عنه فهو مكره وقال القلوبي في  
حواشيه الخ الى نحو هذا وعريض بعرضه ذلك اهـ قال في الصفة ومع الكراهة  
هي ستره بمزجته كما هو ظاهر لان الكراهة لا مر خارج للذات كونها ستره قال القلوبي  
في حواشيه الخ خرج المصلى كالسجدة لان الصلاة عليه لا اليه اهـ أي يجعله بين عينيه  
(قوله ثم لا يضره ما مر) الظاهر أن مراده بقى الضرر في ما يشوقه للنشوع لانه يسن  
للمصلى تقرب محل سجوده وهو داخل في سجدة فلا يشوق شوقه بالمرور حيث ذكره والا  
فذهبا عن عدم تأثير المرور في صحة الصلاة لم يأخذ الشافعي بحديث مسلم من كون مرور  
الجار والكب والمرأة قطع الصلاة وقال أحمد لاشك في الكب الاسود وفي قال من  
الجار والمرأة شيء (قوله التابع له المصنف) أي في جعله نحو العصا في رتبة نحو الجدار

(قوله على الابطال به) أي حدث قال  
وردد مع بان الصدقة لاحتياج القبط  
فالتلفظ بها في الصلاة لاحتياج  
اليهبل ولا تحصل به اذلا ببقيا  
من القبط ثم قال في الاعياب  
هو ظاهر قال فيعلم ان تصدقت  
على فلان بكذا لان مجرد هذا  
اللفظ ليس له كبر فائدة فلم يلق  
بالقرب المقصود قلنا انها اه لكنه  
أجاب عن ذلك في الاسداد الخ  
ما هنا اه اصل

كالعق والنذر) والصدقة  
والوصية وسائر القرب المبررات  
بلا تعليق ولا خطاب بل ذكر لان  
ذلك قرينة وما جاتته فهو من جنس  
الدعاء بخلافه مع خطاب مخلوق  
غير النبي صلى الله عليه وسلم من  
النس ومن ذلك وغيرهم وان  
لم يقل **كقوله** لعاطس رجلك  
الله وللهال بني وبك الله ومع  
تعلق كان شق الله مرضى فلي  
عق رغبة أو اللهم اغفر لي ان  
ثبت قسطك بذلك مطلقا كالوفاق  
بشيء من ذلك بغير العربية وهو  
يخصها ولا تضر إشارة الاخرى  
ولو يسمع وان صرح به ولا خطاب  
الله تعالى وخطاب رسول الله  
عليه وسلم ولو في غير التشهد ويسن  
حتى لناطق رد السلام بالاشارة  
ولن عطس أن يصعد الله

واشترط في الامداد والنهاية أن يكون قاصدا للانشاء لا الاخبار لكن هذا لا زاد على  
الحسنة لدخوله في قوة بقرية اذا ذكر عند قصد الاخبار ليس بقرية كما صرح به في الامداد  
والنهاية (قوله والاشذر) قبله في شروحه على الارشاد والعياب بالتبرع وكذلك النهاية  
وكأنه استغنى هنا وفي النسخة عن ذلك بالتعبير بالقرية لان تدارك الجاهل مكره وليس بقرية  
(قوله والصدقة) فيه انما التوقف على التلفظ ولا يتفهم من القبط فيجوز قوله تصدقت  
على فلان بكذا ليس له كبر فائدة ولذلك جرى في الاعياب على الابطال به وأجاب في الامداد  
بأنه وان لم يحصل تمام المثل لهما باللفظ يحصل سببه كما أن الوصية لا يحصل بها ملك بل سببه  
(قوله والوصية) اعتقد الجاهل الرمي الابطال بما عدا تدارك التبرع من سائر القرب كالعق  
والصدقة والوصية وكذلك الزبدي والحلي في حواشي التمهيد وتبع الشارح في هذا شيخ  
الاسلام (قوله لن ذكر) أي مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وغيرهم) يشمل  
الشيطان واعتقده في النسخة وشرح الارشاد وكذلك م ر والطبيب والزيادي وغيرهم  
واستثنى الشارح في الاعياب الشيطان فلا تضر مخاطبته فيها ويرى ابن العماد والزيدي  
وسبغهما الى بضعة البقضي على استثناء ما لا يعقل ووافقه على ذلك شيخ الاسلام زكريا  
(قوله رجلك الله) خرج به ما اذا قال رحمه الله فلا يطلان لعدم الخطاب وظاهر اطلاق  
النسخة وشرح الارشاد والنهاية وشرح تظلم الزيد للشهاب الرمي وغير ذلك عدم الضرر  
وان قصد بذلك التثبوت وخالف في الاعياب وعيانه كعله السلام ويرجعه الله فلا يطل  
باتفاق الاصحاب لانه دعاء محض **كقوله** في المجموع وظاهره انه لا يضر وان قصد به الرد  
أو التثبوت لكن اعتقد الاذري ما صرح به جع ونص عليه من البطان اذا قصده  
قال وبمثل ما اذا أطلق لان قرينة الرد تنصرف الى الخطاب وهو متجه الى آخر ما قاله وهذا  
عندي أوجه من الاول غيره (قوله مطلقا) أي **وا** أقصد **الذكر** كرام لا (قوله بغير  
العربية) هذا بالقسبة للذكر والدعاء المأثورين أما غيره ما قبط به وان لم يسن العربية كما  
صرح به في النسخة والامداد والقبح وغيرهما (قوله إشارة الاخرى) احتاج الى التنبيه  
على هذا لان اشارته كعبارة الناطق في الصلوة والحلول والدعوى والآخر وغيرهما قال  
في النهاية ونحوه النسخة الا في بطلان الصلاة بها والشهادة والخشوع في ترك الكلام  
فليس فيها كناطق اه كلامه ما في البيع وعناية الناطق في الصلاة بما تقر به بطلة فقد  
يتوهم منه انه ما هو مثلها كذلك احتاج الى التنبيه على خلافه (قوله وان صرح به) أي  
بان فهمه القطن وغيره أو القطن وأق بالاشارة أخرى قصد ارادة البيع والا فلا يصح بيعه  
فعدم بطلان صلاته بها حينئذ من باب أولى وعناية النهاية في البيع وسأق في الطلاق أنه  
ان فهمه كل أحد فصرح به أو القطن وحده فكأنه وحينئذ فيحتاج الى إشارة أخرى اه  
(قوله ولو في غير التشهد) هذا هو المعقد وفي اقناع الخطيب تقييد ذلك بالتشهد وسبقه الى  
البطلان به في غير التشهد الاذري (قوله بالاشارة) في النسخة بالبداء والراس ثم بعد سلامه

• خاتمة الكتاب •

بعد حمد الله على انعام آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه بقول المتوكل الى الله  
يا خاتم القاروق ابراهيم عبدالغفار السوق محمداً الكتيب دار الطباعة جل الله طباعه  
تم بعون مدح البرية طبع الخواشي الدينية على المقدمة المحضمية المسبوبة للعالم  
العلامة الحبر البحر القهامة الشهير فضله عند كل بعيد ودنى الشيخ محمد بن سليمان  
الكردي المذني على شرح العلامة الشهاب أحمد بن جبر الهيتي على مختصر النقيب  
عبد الله بافضل الحضري على دمة ذي المناقب العديدة والمساخي الجديدة راجي فضل  
مولاه الغني الحاج أبي طالب بن عبد الله المعني بدار الطباعة العامرة ذات الادوات  
الباهرة المتوفرة ودواعي مجدها المشرقة كواكب سعدتها في ظل من تحلت به  
ضرائب الهندوية وقيل به دارى الدورية واين الولاة الاماجيد وسلافة  
السراة الصناديد ذى العدل والكرم والشرف الباذخ والحلم الذى تحف لديه  
الشوايح من ذلل بهمه الصعاب وتكلمت به الرقاب الخجل بكرمه فيض التبل جناب  
الخطبوا جعل متع الله الوجود بدوام وجوده ولا زالت منه علينا حضائب كرمه  
ويجوده ولا برحت مصر مشيدة الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وحماية  
تجده التظيم الوزير الشهير والتبيل الاصيل ذى الجهد الاثيل والشرف الجليل رب  
المعارف المشهورة والعوارف المشكورة والرشد والاهابة والدولة والتجاية من  
زادت به روح الرواة اتعاشا سعادة محمد توفيق باشا اكبر انجال الحضرة الهندوية  
وفى عهد الحكومة المصرية لازالت الايام مضية بشمس علاه والىالى متبرية بدر  
حلاه وكان طبع هذه الحاشية الجليلة ذات القوائد الجزيلة مشهولة باداة من علمه  
احسن أخلاقه تنفى حضرة مدير المطبعة والكاعدساته حين بك حسنى ونظروا كيلة  
مالى مرامه القائم مقامه فى حله وابرامه من لم يزل لقره ذكائه يجنى حضرة محمد  
أفندى حسنى وملاحظة ذى رأى الاسد حضرة أبي العين أفندى

أحمد وقد وافق تمام طبعها واتسها تمثيلها وصنعها أوائل اول

الربيعين من سنة ألف وثمان وثمانين ومائتين من هجرة

من كان يرى من الخلف كما يرى من الامام

وصلى الله وسلم عليه وعلى

الكرام ما طلع بدركه

وقاح سلم

خاتم

تم

« فهرسة الجزء الثالث من الحواشي المدنية »

صفحة	صفحة
٨٤ (باب الجنائز)	٢ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها
٨٦ فصل في غسل الميت وما يتعلق به	٨ فصل في أعمد الجماعة والجماعة
٩٠ فصل في الكفن	١١ فصل في شروط القدوة
٩٣ فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها	١٥ فصل فيما يعتبر به عند توفر الشروط السابقة
٩٨ فصل في الدفن	٢٩ فصل في ادراك المسبوق الركعة
٩٩ (باب الزكاة)	٣٠ فصل في صفات الأئمة المستحبة
١٠٢ فصل في واجب البقر	٣٢ فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة
١٠٣ فصل في زكاة الغنم	٣٥ (باب كيفية صلاة المسافر قصر أو جمعا ويتبعه جمع المقيم بالمطر)
١٠٣ فصل في بعض ما يتعلق بعامر	٣٧ فصل فيما يصدق به السفر
١٠٦ فصل في شروط زكاة الماشية	٤١ فصل في بقية شروط القصر ونحوه
١٠٨ (باب زكاة النبات)	٤٢ فصل في الجمع بالسفر والمطر
١١١ فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه	٤٥ (باب صلاة الجمعة)
١١٤ (باب زكاة النقد)	٤٨ فصل للجمعة شروط وزوائد
١٢٠ فصل في زكاة التصارة	٥٤ فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة
١٢٤ فصل في زكاة الفطر	٥٧ فصل في سنن الجمعة
١٢٩ فصل في التبة في الزكاة وفي تجهيلها	٦٤ (باب كيفية صلاة الخوف)
١٣١ فصل في قسمة الزكاة على مستحقها	٦٦ فصل في اللباس
١٣٨ فصل في صدقة التطوع	٧٠ (باب صلاة العيدين)
١٤١ (كتاب الصيام)	٧٤ فصل في أنواع صامر
١٥٠ فصل في وجوب عليه الصوم	٧٥ (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر)
١٥٠ فصل فيما يبيح الفطر	٧٧ (باب صلاة الاستسقاء)
١٥٢ فصل في سنن الصوم	٨١ فصل في أنواع صامر
١٥٨ فصل في الجاع في رمضان وما يجب به	٨٢ فصل في تأدية الصلاة
١٦١ فصل في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن يجب عليه	
١٦٥ فصل في صوم التطوع	

مصحفة	مصحفة
٢١٣ فصل في واجبات الحج	١٦٨ (كتاب الاعتكاف)
٢١٦ فصل في بعض سنن المبيت والرمي	١٧٢ فصل فيما يطل الاعتكاف وفيما
وشروطه	يقطع التتابع
٢٢٢ فصل للحج تحللان	١٧٧ (كتاب الحج)
٢٢٣ فصل في أوجه اداء النفسكين	١٨٦ فصل في المواقيت
٢٢٦ فصل في دم الترتيب والتقدير	١٩١ فصل في اركان الحج والعمرة
٢٢٩ فصل في محرمات الاحرام	١٩٢ فصل في بيان الاحرام
٢٤٨ فصل في موانع الحج	١٩٦ فصل في سنن تتعلق بالنسك
٢٥٤ (باب الاضحية)	٢٠١ فصل في واجبات الطواف وسننه
٢٥٨ فصل في اعتنقة	٢٠٨ فصل في السعي
٢٥٩ فصل في محرمات تتعلق بالشعر	٢١٠ فصل في الوقوف
ونحوه	٢١٢ فصل في الخلق

\*(غف)\*

الجزء الثاني من الحواشي المدنية للعلامة القهامة الشيخ محمد بن سليمان  
الكردى المدني على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر  
الهيتمي المكي الشافعي على مختصر العلامة الفقيه  
عبد الله بأفضل الحضرمي نفعنا الله  
بهم وبعلمهم وأعاد علينا  
من أسرارهم وبركاتهم  
في الدين والدنيا  
والآخرة  
آمين

(وبهاستهامع الشرح تقاريرات نقبسة من الحاشية الكبرى وغيرها)